

الشرك بالله تعالى

أنواعه وأحكامه

بسم الله الرحمن الرحيم





دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع ١٧ شارع خليل الخياط - مصطفى كامل - إسكندرية
تليفون وفاكس: ٥٤٥٧٧٦٩ ت: ٥٤٤٦٤٩٦

شكر وتقدير



الحمد لله القائل: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (إبراهيم ٧)، فأحمد الله تعالى وأشكره، وأثني عليه الخير كله، على ما أولاني من نعمه وآلائه التي لا تعد ولا تحصى، ومنها إتمام هذه الرسالة، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعملاً بقوله ﷺ: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله»[1].

فإني أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل المشرف على الرسالة فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الوهاب بن لطف الديلمي ـ حفظه الله ـ على تفضله بالإشراف على هذا البحث، رغم كثرة شواغله، والذي أفادني بتوجيهاته وإرشاداته القيمة، وكان معي كالأب مع ولده، فأعطاني من وقته الشيء الكثير، وتعهدني بنصحه وتوجيهه، وفتح لي آفاقًا واسعة، فأسأل الله تعالى بأسمائه وصفاته العلى، أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يجزل له المثوبة والأجر، ويختم له بالصالحات، ويبارك في علمه وعمله، ويغفر له جميع ذنوبه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور/ صالح بن يحيى صواب ـ رئيس قسم الدراسات الإسلامية ـ على قبوله الإشراف على هذا البحث كمشرف مشارك، وأشكر أساتذتي أعضاء هيئة التدريس بقسم الدراسات الإسلامية، وكذا عمادة كلية الآداب ممثلة بعميدها الأستاذ الدكتور/ حسين الباكري، ونائبه

---

(١) رواه أبو داود (٢/ ٢٩٠)، وأحمد (٢/ ٢٩٥)، وله شاهد من حديث أبي هريرة عند البخاري في «الأدب المفرد»، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ٧٠٢)، ورقم (٤١٦).

للدراسات العليا، والبحث العلمي، أستاذي الدكتور/ محمد بن عبد الواحد الشجاع على ما يبذلونه من جهود في سبيل التعليم.

وأتوجه بالشكر العميق إلى جامعة صنعاء ممثلة برئيسها الأستاذ الدكتور/ صالح باصرة، ونيابة شئون الدراسات العليا ممثلة بـ: الأستاذ الدكتور/ توفيق سفيان، وجميع العاملين فيها على ما يبذلونه من جهود في سبيل تذليل الصعاب أمام الباحثين.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/ إبراهيم القريبي، والأستاذ الدكتور/ عبد الكريم زيدان على تفضلهما بمناقشة هذه الرسالة وتحكيمها.

ولا يفوتني شكر القائمين على مكتبة مركز الدراسات الشرعية بإب، ومركز دمشق، والأخ/ وليد الصداقي، على جهودهم معي في سبيل إنجاز وإخراج هذا البحث، وأشكر كل من هيأ لي أسباب ذلك.

وختامًا فهذا عمل البشر، فإن أحسنت فبتوفيق الله، وأشكره سبحانه على ذلك، وإن أخطأت أو قصرت فما تجاوزت قدري، «كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون»[1]، فأستغفر الله وأتوب إليه، وحسبي أني كنت حريصًا أن لا يقع ذلك مني، وأتوسل إليه سبحانه في طلب عفوه وغفرانه، بحسن النية، وقصد الثواب، إنه هو الغفور الرحيم.

الباحث

(١) رواه الترمذي (٤/ ٧٠)، وأحمد، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» برقم (٤٣٩١).

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب وجعله هاديًا ونذيرًا، ومرشدًا لمن تمسك به وسراجًا منيرًا، وأوجب فيه مقاطعة الشرك وأهله، ومن كان لهم مؤيدًا ونصيرًا، والصلاة والسلام على أشرف خلقه، وخيرة رسله محمد ﷺ، الذي مزق الله بمبعثه ظلام الكفر والشرك، وجعل من هديه مباينة المشركين جملة وتفصيلاً، وعلى آله وأصحابه الذين جاهدوا بالحق والتوحيد الكفارَ والمنافقين جهادًا كبيرًا، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد،

فإن الغاية من خلق الجن والإنس عبادة الله - عَزَّ وَجَلَّ - وحده لا شريك له، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦)، فلأجل هذه الحكمة العظيمة خُلقت الخليقة، وأرسلت الرسل، وأنزلت الكتب، ونصبت الموازين، ووضعت الدواوين، وقام سوق الجنة والنار، وبها انقسم الخليقة إلى مؤمنين وكفار، وأبرار وفجّار، ولأجلها جردت السيوف للجهاد، وهي حق الله على جميع العباد، وقد ذكر الله - عَزَّ وَجَلَّ - في القرآن الكريم أن أول ما يدعو إليه الأنبياء والمرسلون - صلوات الله عليهم أجمعين - هو توحيد الله، وأول ما ينكرونه على قومهم هو الشرك، كما أخبر الله عن نوح وهود وصالح وشعيب، قولَهم لأقوامهم: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (المؤمنون: ٢٣).

وعلى حكم هذه الدعوة جاءت بعثة خاتم المرسلين ﷺ ، فعُنيت بالدعوة إلى التوحيد، والتحرز من الشـرك والتحذير منه، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء: ٢٥).

فالتـوحيد هو أساس فـطرة الخليقة، والشـرك هو خروج عن تلك الفطرة، وانحراف عنهـا، كما جـاء في الحديث القدسي أن الله تعـالى قال: «وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين، فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمَرَتْهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا»[١].

وكانت البشـرية في قرونها الأولى لا تعرف الشرك، بل كانوا على الحنـيفية التي جبـلهم الله عليهـا، وبعد عشـرة قرون زين الشـيطان لفريق منهم التـعلق بالصالحين من الأمـوات، فعبدوهم من دون الله، وكـان ذلك أول شرك وقع في العالم، فـأرسل الله نوحًا ﷺ ليعـيد الناس إلى التوحيـد، ثم توالت القرون، وحدث شـرك آخر، هو التعلق بالـكواكب، وعبادتهـا من دون الله، فأرسل الله رسوله إبراهيم ﷺ ليقطع دابر الشرك، وهكذا لا تكاد تبـعد أمة من الأمم عن عهد نبيـها إلا وتراهم يسقطون فريسة لحبائل الشـيطان، ويقعون في الشرك بالله تعـالى، ولا يقع الناس فـي شيء من ذلك إلا أرسل الله إليـهم رسـلاً ينبـذون الشرك، ويقطعون أسبابه، ويعيدون الناس إلى التوحيد.

وقد آل الشـرك إلى العرب بكل صـوره التي كانت في الأمم السـابقة، من عـبادة للأمـوات، وتعظيم لـلنجوم والكواكـب، واعتـقـاد في الملائكة، والجن والأصنام والطواغيت، فكانت أعظم منة لله تعالى على هذه الأمـة أن بعث فيها

---

(١) رواه مسلم في «صـحيحـه» طبعة دار ابن حـزم - بيروت، ط:١، عام (١٩٩٥م)، في كـتاب «الجنة وصفة نعيمها»، باب «الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة» (٤/ ١٧٤١)، برقم (٢٨٦٥).

أفضل رسله، وأنزل إليها أكمل دين وأقوم شريعة، فكانت الأمة التي استحقت أن تتميز باسم «المسلمين»، لتحقق معاني الإسلام فيها: إسلام اللسان، والقلب، والجوارح، وإسلام الفرد، والمجتمع، إسلام الحياة كلها لله وحده لا شريك له، الإسلام الذي تضمنته تلك الكلمة العظيمة التي تعدل الكون كله، بل ترجح به «لا إله إلا الله»، وظلت الأمة الإسلامية قرونًا تقود البشرية، وتسيطر على العالم المتحضر إلا قليلاً، وتتبوأ مركز الأمة الوسط بين العالمين، كل ذلك بفضل إدراكها لتلك الكلمة العظيمة، والعمل بمقتضاها، وتحقيق مدلولها في واقع الحياة، وبقي المسلمون على هذه الحالة لا يظهر فيهم شيء من مظاهر الشرك، إلا أخمدوه بالحجة والبرهان، ولا يتركون بابًا تدخل منه شرارة شرك، إلا أغلقوه وأحكموا رتاجه، كما فعل عمر بن الخطاب ﷺ عندما أمر جنوده الذين فتحوا الإسكندرية أن يحرقوا كتب الفلاسفة والمنجمين التي وجدوها هناك، سدًا لباب الشرك وعبادة الكواكب[1].

ومضت السنوات والحال على هذا، إلا أن أعداء الإسلام على عادتهم يتربصون بالمسلمين الدوائر، ويبحثون عن الثغرات لضرب عقيدة التوحيد، وكانت أعظم ثغرة وجدها أعداء الإسلام عندما فتح العباسيون[2] باب الترجمة لكتب الفلاسفة، فاستغل ذلك كثير من المجوس والصابئة، وأدخلوا كثيرًا من صور الشرك ومظاهره في العقيدة، فانخدع بهم أقوام وانجرفوا مع تيار هؤلاء ومارسوا كثيرًا من أنواع الشرك بوعي وبدون وعي.

---

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» جمع وترتيب عبد الرحمن النجدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة عام ١٩٩٧م (١٧/ ٤١).

(٢) كان ذلك في عهد أبي جعفر المنصور وهارون الرشيد والمأمون، انظر «تاريخ الإسلام» د. حسن إبراهيم (٢/ ٣٤٥-٣٤٦).

الداء العضال يمكن مداواته باستعارات ساذجة ومظاهر جوفاء، وترقيعات صفيقة، تتلقاها من أعدائها، حتى راجت في القرون الأخيرة سوق الأفكار المنحرفة، والمذاهب الهدامة، بما تحمله من شرك وكفر بالله تعالى، وظن أعداء الإسلام أن الأمة ستلفظ أنفاسها عما قليل، لكن الله تعالى رد كيدهم في نحورهم، وأنبت في وسط هذا الركام والظلام رجالاً صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فانفجرت في كل بلد إسلامي حركة تجديدية، انبثق من تلك الحركات فكر أصيل يستمد من الكتاب والسنة، ويهتدي بالوثبات التجديدية التي لم يخل منها عصر من عصور الإسلام، وتكمن قوة هذا الفكر، بل حياته في سر واحد، فقط هو: إدراكه أن سبب انحطاط هذه الأمة هو انحرافها عن حقيقة «لا إله إلا الله» وأن الطريق إلى بعث الأمة يبتدئ من تصحيح مفهوم هذه الكلمة، وما تفرع عنها، وإزالة ما علق في ذهن الأمة حولها من غبش واضطراب.

ونظراً لكون الشرك من أعظم الأمور التي حذر الله منها، حيث رتب عليه من العقوبات في الدنيا والآخرة ما لم يرتبه على ذنب سواه، من إباحة دماء أهله وأموالهم، وعدم مغفرته من بين الذنوب، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ (النساء: ٤٨)، وإنما كان كذلك لأنه أقبح القبيح، وأظلم الظلم، إذ مضمونه تنقيص رب العالمين، وصرف خالص حقه لغيره، وعدل غيره به، ولأنه مناقض للمقصود من الخلق والأمر، مُنافٍ له من كل وجه، وذلك غاية المعاندة لرب العالمين والاستكبار عن طاعته، ولأن الشرك تشبيه للمخلوق بالخالق - تعالى وتقدس - في خصائص الربوبية والألوهية، ونظراً لما في الشرك من المفاسد والأضرار الجسيمة على الأفراد والمجتمعات في الدنيا والآخرة، ولكثرة ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية من نصوص في تقرير التوحيد، والنهي عن الشرك بكل صوره وأشكاله، رأيت أن يكون موضوع رسالتي هذه بعنوان «الشرك بالله - أنواعه وأحكامه».

أسباب اختيار الموضوع:

١ـ شدة عناية الإسلام بمسألة الإيمان والتوحيد وبيان ما يناقضه أو يضاده من بدع وخرافات وأباطيل خلال كـثرة النصوص الشرعية المتعلقـة بذلك، كان دافعًا في طَرْقِ هذا الموضوع.

٢ـ إن كـثيـراً من صـور ومظاهر الشرك التي جـاء الإسـلام لمحوها قـد ظهرت اليوم من جديد ولبست ثوبًا انخـدع به كثير من المسلمين، فكان لزامًا بيـان تلك المظاهر وأحكامهـا، مسـاهمة في توعـية الأمـة، لكي تنهض من كبوتها وتعود إلى مجدها.

٣ـ الرغبة في رد أباطيل كثير ممن يمارسـون صور الشرك القديم، أو المعاصر ودحض شبهاتهم بالحجة والبرهان.

٤ـ جمع مـا يتعلق بهذا الموضـوع في سِفْر يسهل الاسـتفادة منه في التـربية والدعوة والإصلاح العقائدي.

منهجي في البحث:

* رسمت لنفسي منهجًا في معالجة الموضوع على النحو الآتي:

١ـ جمع المادة العلمية المتـعلقة بالموضوع من مظانها المعتبرة حسـبما تيسر لي من مصادر ومراجع.

٢ـ الاعـتـماد عـلى كتب الـفرق والطـوائف قدر الإمـكان في نقل آرائهم وأقوالهم وتوثيقها.

٣ـ عرض الشبهات ومناقشتها ومحاولة الرد عليها بالطريقة العلمية الموضوعية.

٤ـ عـزو الآيات القرآنيـة الواردة في صلب الرسـالة إلى سورها بذكـر اسم السورة ورقم الآية، سواء كانت آية كاملة أو جزء من الآية.

٥- تخريج الأحاديث والآثار الواردة في البحث، من مصادرها، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفي بهما، وإن لم يكن فيهما خرجته من كتب السنة الأخرى التي جاء فيها بقدر الاستطاعة، ثم بينت الحكم عليه من خلال أقوال أهل العلم المختصين، وما لم أجد لهم كلامًا عنه حكمت عليه بعد دراسة السند حسب اجتهادي - وهو قليل -.

٦- شرح المصطلحات، وذكر التعريفات، وبيان معاني الألفاظ الغريبة من كتب اللغة والمعاجم، وغريب القرآن والآثار، وشروحات الحديث المتقدمة.

٧- عزو الأقوال إلى أصحابها، وتوثيق الاقتباسات والنقول إذا كانت بالنص في الحاشية بذكر اسم الكتاب ومؤلفه والجزء والصفحة، وإذا كان الاقتباس بالمعنى، أو كان لي فيه تصرف أشرت إلى ذلك.

٨- عند ذكر الأقوال والآراء المختلفة حاولت جهدي مناقشتها وبيان الراجح حسب ما يبدو لي.

٩- الترجمة لمن ورد ذكره من الأعلام في صلب البحث، ما عدا المستشرقين، والجاهلين، وبعض المعاصرين، كما أني لم أترجم للخلفاء الأربعة مكتفيًا بشهرتهم لدى الجميع.





خطة البحث

* قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة:

- *المقدمة: وفيها ذكر أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهجي في البحث.*

- *التمهيد: ويتضمن مبررات الحديث عن التوحيد والشرك في هذا العصر.*

الباب الأول

التعريف بالشرك

* وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول - التعريف بالشرك ونشأته وأسبابه ومفاسده:

* وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول - تعريف الشرك لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني - نشأة الشرك بالله في البشرية.

المبحث الثالث - أسباب الشرك بالله في البشرية.

المبحث الرابع - أضرار الشرك بالله تعالى ومفاسده.

الفصل الثاني - موقف الشريعة الإسلامية من الشرك بالله تعالى:

* وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول - تحذير الشريعة الإسلامية من الشرك بالله وبيان أخطاره.

المبحث الثاني - أساليب القرآن الكريم في إبطال الشرك بالله تعالى.

المبحث الثالث - حماية الرسول ﷺ لجناب التوحيد وسد ذرائع الشرك.

المبحث الرابع - حكم الشرك بالله تعالى.

المبحث الثالث ـ أنواع الشرك في الربوبية.

المبحث الرابع ـ نماذج من الشرك في الربوبية لدى الفرق والطوائف المعاصرة.

الفصل الثاني ـ الشرك في الألوهية:

* وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول ـ معنى توحيد الألوهية وتحقيق معنى الشرك فيه.

المبحث الثاني ـ الشرك المتعلق بالأعمال الباطنة (العقائد).

المبحث الثالث ـ الشرك المتعلق بالأعمال الظاهرة (أعمال الجوارح).

المبحث الرابع ـ الشرك المتعلق بالألفاظ (أقوال اللسان).

الفصل الثالث ـ الشرك في الأسماء والصفات:

* وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول ـ معنى توحيد الأسماء والصفات، وتحقيق معنى الشرك فيه.

المبحث الثاني ـ أنواع الشرك في الأسماء والصفات.

المبحث الثالث ـ التأويل في الصفات وخطره.

المبحث الرابع ـ صور من الشرك في الأسماء والصفات لدى الفرق والطوائف المعاصرة.

الفصل الرابع ـ الشرك الأصغر:

* وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول ـ تعريف الشرك الأصغر.

المبحث الثاني ـ ضوابط الشرك الأصغر.

المبحث الثالث ـ صور الشرك الأصغر.

المبحث الرابع ـ حكم الشرك الأصغر.

الباب الثالث

ذرائع الشرك وشبهات المشركين

* وفيه تمهيد وأربعة فصول:

- *التمهيد: وفيه تعريف الذرائع وأحكامها.*

الفصل الأول - الذرائع المؤدية إلى الشرك بالله تعالى:

* وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول - الغلو في البشر وتقديسهم.

المبحث الثاني - التبرك بذوات الصالحين.

المبحث الثالث - تعظيم الآثار والصور.

المبحث الرابع - التوسل الممنوع.

المبحث الخامس - تعظيم القبور.

الفصل الثاني - الأمور المنافية لأصل التوحيد وكماله:

* وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول - السحر.

المبحث الثاني - التنجيم والكهانة.

المبحث الثالث - التطير والتشاؤم.

المبحث الرابع - الرقى والتمائم الشركية.

الفصل الثالث - شبهات الواقعين في الشرك والرد عليها:

* وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول - الشبهات المتعلقة بالتبرك بالصالحين والرد عليها.

المبحث الثاني ـ الشبهات المتعلقة بالتوسل بالأنبياء والصالحين والرد عليها.

المبحث الثالث ـ الشبهات المتعلقة بتبرير الوقوع في الشرك والرد عليها.

المبحث الرابع ـ الشبهات المتعلقة بالحاكمية والرد عليها.

الفصل الرابع ـ الأحكام الشرعية المتعلقة بالمشركين:

* وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول ـ الأحكام المتعلقة بالاعتقاد.

المبحث الثاني ـ الأحكام المتعلقة بالأقوال.

المبحث الثالث ـ الأحكام المتعلقة بالعبادات.

المبحث الرابع ـ الأحكام المتعلقة بالمعاملات.

ثم ختمت الرسالة بخاتمة اشتملت على: خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته، والمقترحات على هيئة نقاط.

وفي الختام .. أحمد الله تعالى وأشكره أولاً وأخيراً ظاهراً وباطنًا على أن وفقني لإتمام هذا البحث سائلاً العلي العظيم أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به.

والكمال لله وحده، وحسبي أني بذلت جهدي وطاقتي واستفرغت وسعي، ولكن يبقى النقص والقصور من طبيعة البشر، وأستغفر الله من كل زلة قلم أو فكر، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

ماجد بن محمد شبالة



تمهيد

مبررات الحديث عن قضية التوحيد والشرك في هذا العصر



إن قضية التوحيد هي القضية الممتدة في تاريخ البشرية، فهي القضية التي بعث من أجلها جميع الأنبياء والمرسلين، وهي القضية التي يبرزها تاريخ جميع الأمم في مختلف العصور، فتارة يبرز بعض خصائصها، وتارة يبرز من أصابها من انحراف، وتارة يبرز الصراع القائم بين المتمسكين بالتوحيد، والمنحرفين عنه، ولما كان التوحيد له منهج متميز، لا يلتقي مع الكفر والشرك في شيء، والدنيا هي المجال الوحيد للإنسان ليقرر فيها نهجه وموقفه، نجد أن الخطأ في هذه القضية لا يعدله خطأ، والظلم فيها هو أشد الظلم، ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (لقمان: ١٣)، والخروج عنها فسق ما بعده فسق، فالخروج عن التوحيد خروج عن نظام الكون ووحدته، ولهذا أكد الله ـ سبحانه وتعالى ـ هذه القاعدة بقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ (٢٧) أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ (ص: ٢٧-٢٨).

فقضية التوحيد إذاً تربط نظام الكون كله بها، ليقوم الكون كله على أساسها، إنها تربط الولادة والمنشأ والنمو والحياة والموت بها، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ (١٦٣) قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (الأنعام: ١٦٢-١٦٤).

وتربط حركة الشمس والقمر والكواكب كلها، كما تربط الحيوان والنبات والريح والمطر بها، وتقرر في الوقت ذاته أن كل شيء خلقه الله في هذا الكون مرتبط بقضية الإيمان والتوحيد، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ

وَمَن فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ (الحج:١٨)، فقضية بهذا الحجم لا يجوز أن يتجاوزها الإنسان فلا يدرسها ولا يتدبرها، ولا يحدد موقفه منها.

ولكون هذه القضية هي أكبر قضية وأخطر قضية في حياة الفرد والبشرية كلها، وأي خلل أو نقص فيها له نتائجه الوخيمة، كان لزامًا على أهل العلم والمصلحين والدعاة أن يجعلوها من الأولويات في قاموس دعوتهم، وأن يبذلوا المهج والأرواح لإنقاذ الأمة من جميع صور وأشكال وأسباب الانحراف عنها.

ولعل من أهم المبررات التي تجعلنا نتعرض لهذه القضية ما يلي:

أولاً - إن الله تعالى أخبر في محكم آياته أنه خلق الخلق، وأنزل الكتب، وأرسل الرسل، لتحقيق قضية التوحيد، ونبذ الشرك، والخرافة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ (النحل:٣٦)، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء:٢٥).

ثانيًا - ما نلمسه اليوم من ضعف العناية بقضية الدعوة إلى التوحيد والنهي عن الشرك، بل وجعله أحيانًا من الثانويات عند كثير من الناس اليوم في العالم الإسلامي والانشغال عنه بغيره من القضايا، مما هو فرع عنه، وحتى ما يطرح حول هذه القضية، فإنه لا يتناسب مع أهميتها ومكانتها في الدين.

ثالثًا - تحول التوحيد إلى علم نظري معرفي لا يدخل غالبًا في كثير من الجامعات والمدارس، إلا تحت مسمى الفلسفة والجدليات وعلم الكلام.

رابعًا - الخطأ في فهم التوحيد، وتجزئته، وقصره على بعض جوانبه، حيث نجد البعض يولي عناية خاصة بنوع واحد من أنواع التوحيد، ويهمل غيره، بل قد يخرجه عن مسمى التوحيد، وذلك بسبب الجهل بالعلاقة القوية بين أقسام

التوحيد، وقضاياها المترابطة، فالبعض يعتبر التوحيد المطلوب هو توحيد الأسماء والصفات وما يتفرع عنه، ويهمل ما دونه، وآخرون يعتبرون التوحيد هو توحيد الربوبية، وهو إفراد الله تعالى بالملك والخلق، ولا يهتمون بجانب التحاكم إلى غير الله من الطواغيت والأرباب، الذي نفى الله تعالى الإيمان عمن يقع فيه بقوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٥).

وكذا ما يتعلق بدعاء غير الله ـ سبحانه وتعالى ـ كدعاء الأموات والتبرك بالقبور وغيرها، واعتقاد الضر والنفع في أربابها وصرف أنواع من العبادة لها، وكل هؤلاء مخطئون لأن مفهوم التوحيد أشمل من أن ينحصر في جزء معين، ومن أخل بقسم من أقسامه، فقد أخل بالتوحيد كله ووقع في الشرك، وبهذا نخلص إلى أن الحديث عن الفرق وانحرافها وضلالها هو من القيام بخدمة التوحيد، والدفاع عنه وتنقيته من الشوائب التي علقت به، والحديث عن الانحراف الذي سقط فيه أصحاب القبور، من التعلق بالأموات، والقيام بالذبح والنذر لغير الله ودعاء غيره سبحانه هو من صميم التوحيد وأن الدعوة إلى تحكيم شرع الله، ونبذ شريعة الطاغوت وما يتفرع عن ذلك من الحديث عن الكفار، ومن سار على نهجهم في نبذ شريعة الإسلام والاحتكام إلى الأنظمة الوضعية وخطط الأعداء، ومؤامراتهم في صرف المسلمين عن دينهم، لتعطيل أحكام الله سبحانه وحدوده كل ذلك من خدمة التوحيد.

خامسًا ـ الخطأ في تقدير أهمية هذا الموضوع وحجمه، وعدم جعله في سلم الأولويات عند بعض الدعاة والجماعات العاملة لدين الله، ووجود من يرى أن الاهتمام بقضية التوحيد والشرك والبداءة بها قد يكون عائقًا أمام وحدة الأمة، واستجابة المدعوين، فيتحاشى لذلك البعضُ الخوضَ في أمور العقيدة والتصدي

لإزالة مظاهر الشرك خوفًا من الفرقة، ونجد أصواتًا ترتفع بحسن نية، لتقول: بأن مسألة الاهتمام بإصلاح العقيدة تتم بعد القيام باحتواء المدعوين، وجمعهم على العبادة والأخلاق، وستأتي قضية العقيدة في مرحلة تالية.

وهذا الترتيب غير صحيح، لأن الدعوة لم تُشرع أصلاً إلا من أجل أن يخلص المدعو توجهه وعباداته للواحد الصمد، وكما هو مشاهد في واقع المسلمين اليوم أن أي اجتماع ودعوة تقوم على غير التوحيد الخالص حتمًا ستفشل عند المحن والشدائد، وأن سبب البلايا والشرور التي لحقت بالأمة الإسلامية اليوم، كانت بسبب الانحراف في العقيدة أو ضعفها في نفوس البعض، وما لحق بها من غبش وشوائب، ولذا كان لزامًا على كل من يعمل لهذا الدين أن يقيم عمله ودعوته على أصول وثوابت منبثقة من عقيدة التوحيد الخالص، بعيدًا عن الشركيات والبدع، والأوهام والخرافات، والتنازلات في دين الله، وتمييع قضايا العقيدة بحجة جمع الكلمة أولاً مما لا يثبت عند التحقيق والتأصيل، ولنا في رسول الله ﷺ أسوة حسنة، فقد مكث في مكة ثلاث عشرة سنة، بعد البعثة يدعو الناس إلى توحيد الله - عَزَّ وَجَلَّ -، وتصحيح ما طرأ على العرب من صور الشرك المتعددة، وترك عبادة الأصنام، قبل أن يأمر بالصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد، وترك المحرمات من الربا والزنى وغيرها.

وكان يبعث الدعاة ويوصيهم بالبداءة بالدعوة إلى تصحيح العقيدة، كما في الصحيحين أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذًا[1] إلى اليمن، قال له: «إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله، فأخبرهم

---

(١) هو: معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، من علماء الصحابة وسادتهم، قال ﷺ له: «والله يا معاذ إني أحبك»، شهد العقبة والمشاهد كلها، توفي سنة (٣٨هـ) بالشام، انظر ترجمته في «الإصابة في تمييز الصحابة» (٣/ ٤٢٦).

أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم، وترد على فقرائهم، فإذا أطاعوا بها فخذ منهم، وتَوَقَّ كرائم أموال الناس»(١).

ويظهر لنا واضحًا وجليًا من استقراء دعوة الرسل في القرآن، ومن استقراء سيرة الرسول ﷺ وأحاديثه مكانةُ هذه القضية في سُلَّم الأولويات، مما يدلنا دلالة واضحة على خطأ من لا يهتم بقضية تصحيح العقيدة وتنقيتها من شوائب الشرك، وإنما يركز على أمور أخرى أخلاقية وسلوكية، وهو يرى كثيرًا من الناس واقعين في حمأة الشرك الأكبر أو الأصغر، والتشويه المتوارث في العبادة فما لم تُصَفَّ صفوف المسلمين من الداخل، فإنهم لن يستطيعوا الصمود في وجه عدوهم.

سادسًا ـ نشاط تيار الخرافيين والمبتدعة في هذا العصر، وسعيهم الحثيث لتأصيل البدع ونشر الشرك في بلاد المسلمين، باستخدام وسائل الاتصال والإعلام وإنشاء المؤسسات والمراكز التي تدعو إلى منهجهم، وتنفق على مشاريعهم بسخاء منقطع النظير.

سابعًا ـ وجود تيار الإلحاد (العلمنة) الذي يحاول جاهدًا أن يعصف بالعالم الإسلامي اليوم، ويهدف إلى إقصاء حكم الله تعالى وشرعه من حياة الناس كلها بحيث لا يكون لها أي سلطان على أي شأن من شؤون الناس، وينادي بفصل الدين عن الحياة، حتى أصبحت قضية سلطة الله الحاكمة هدفًا لأولياء الشيطان، فظهرت آلهة تمشي على الأرض تدعي لنفسها حق التشريع لبني الإنسان، وبعد أن كانت القضية عند أسلافنا لا تُبحث لبداهتها، أصبح البحث الآن في إمكانية إشراك

---

(١) رواه البخاري في صحيحه المسمى «الجامع الصحيح» لمحمد بن إسماعيل البخاري، طبعة دار ابن كثير، دمشق، ط:٥ (١٤١٤هـ)، كتاب «الزكاة»، باب «لا تؤخذ كرائم أموال الناس» (٢/٥٢٩) برقم (١٣٨٩)، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب «الدعاء إلى الشهادتين» (١/٥٥) برقم (١٩).

الله تعالى في الحكم مع هذه الدواب الحقيرة المتألهة، وباتت هذه القضية أساس الشرك والتوحيد في هذا العصر، والمتأمل لأحوال العالم الإسلامي اليوم، يجد أنه في الغالب يُحكم بقوانين وشرائع ما أنزل الله بها من سلطان، وأصبح الناس اليوم - إلا من رحم الله - يعطون هذه القوانين الجاهلية المخالفة لشرع الله احترامًا وتعظيمًا، ويجرمون ويشنعون على مخالفيها ما لا يفعلون مثله لو خولف أمر الله وحكمه، بل وصل الأمر عند هؤلاء المستهترين أن جعلوا حكم الله وشرعه بمثابة رأي البشر قابلاً للأخذ والرد، مع وجود من يهوّن من شأن هذا الأمر، ويقلل من أهمية الحديث فيه، فقد صار لزامًا علينا أن نولي هذا الأمر من الاهتمام والبحث ما يستحقه للوقوف أمام هذه التيارات الإلحادية الوافدة على ديار المسلمين.

ثامنًا - وجود نشاط كبير لكثير من النصارى والخوارج والروافض والوثنيين والسحرة والمشعوذين في أغلب البلاد الإسلامية، وما يفرزه نشاطهم من نتائج خطيرة على عقيدة الأمة وأخلاقها، وهذه النتائج واضحة للعيان، ولا تحتاج إلى تدليل.

تاسعًا - بالإضافة إلى ما سبق؛ فإن من أهم المبررات أيضًا جهل كثير من المسلمين بفوائد تحقيق التوحيد والبراءة من الشرك والجهل بثماره وآثاره في الدنيا والآخرة، فيكون التذكير بهذا الأمر مبررًا مهمًا، وقد لخص الشيخ عبد الرحمن السعدي[1] - رحمه الله تعالى - ثمار تحقيق التوحيد والبراءة من الشرك في أمور

---

(١) هو عبد الرحمن بن ناصر السعدي التميمي، من كبار علماء نجد المعاصرين، وُلد بعنيزة عام (١٣٠٧هـ)، واشتغل بالتدريس وناضل عن العقيدة السلفية حتى توفي عام (١٣٧٦هـ)، له مؤلفات عديدة منها: «تفسير القرآن الكريم»، و«القول السديد»، و«الأصول الجامعة»، وغيرها، انظر ترجمته في «علماء نجد خلال ستة قرون» لعبد الله بن عبد الرحمن البسام، مكتبة النهضة - مكة المكرمة، ط:١، عام (١٣٩٨هـ) (٢/ ٤٢٢)، و«الأعلام» لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط:١٤، عام (١٩٩٩م) (٣/ ٣٤٠).

أذكرها هنا على سبيل الإيجاز، وهي أن تحقيق التوحيد والسلامة من الشرك يكون سببًا في تحصيل الأمور الآتية:

١ـ دخول الجنة لمن حقق التوحيد بلا عذاب.

٢ـ مغفرة الذنوب وتكفيرها.

٣ـ تفريج الكربات والهموم في الدنيا والآخرة.

٤ـ حصول الهدى والأمن التام في الدنيا والآخرة.

٥ـ منع الخلود في النار إذا وجد في القلب أدنى مثقال من التوحيد.

٦ـ تسهيل فعل الخيرات وترك المنكرات، والتسلية عند نزول المصائب.

٧ـ نيل رضوان الله وثوابه، لأن أسعد الناس بالشفاعة من النبي ﷺ من قال «لا إله إلا الله» مخلصًا بها قلبه.

٨ـ تحرير العبد من رق المخلوقين، والتعلق بهم، وخوفهم، والعمل لأجلهم، وهذا هو العز الحقيقي والشرف العالي.

٩ـ تصيير العمل القليل كثيرًا، وترجيح ميزان العبد يوم القيامة.

١٠ـ تكفل الله لأهل التوحيد الخالص بالفتح والنصر، والتمكين في الدنيا.

١١ـ أن الله يدافع عن أهل التوحيد والإيمان ويدفع عنهم الشرور.

١٢ـ أنه سبب لحصول الطمأنينة والحياة الطيبة(١).

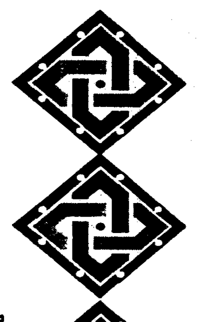
ومما سبق عرضه يتبين لنا خطورة الأمر، وأهمية الكلام عن التوحيد والشرك، ووجوب المبادرة إلى إنقاذ من يقع في الشرك والخرافة، إن أردنا أن

---

(١) انظر: «القول السديد في مقاصد التوحيد» لعبد الرحمن السعدي، طبعة: الجامعة الإسلامية بالمدينة، ط:٥، (١٤٠٤هـ) (ص٧).

نـنال مـرضاة الله ـ عَـزَّ وَجَلَّ ـ في الدنيـا والآخرة، وأن نـدرك الفوز والنجـاح والفلاح، وأن يعود للأمة عـزها ومكانتها بين الأمم، فتحقيق التوحـيد والسلامة من الشرك هو الذي أنقذ العرب من الضلال الذي كانوا غارقين فيه، ورفعهم من وهدة النسيـان والخمول، وجعلهم أمة تحـمل رسالة، وتشعر بالمسـؤولية، ونحن على يقين أنه لو توجهت هذه الصحوة المباركة إلى العناية بهذه القضية، وأعطتها الأولوية التي أعطاها لها رسول الله ﷺ في طريق الإصلاح والتـغيير والدعوة والتربية لتـغيرت الأحوال، لأنه لا يصلح آخر هـذه الأمة إلا بما صلح به أولها، وهل صلح أولهـا إلا بتقرير دعـائم التوحـيد، وطمس معـالم الشرك والخـرافة والوثنية، والارتقاء بمسـتوى الأمة، حتى تفهم التوحيـد الخالص عن الشوائب، وتمارسه في حياتها.

* * *



الباب الأول

التعريف بالشرك

ويشتمل على أربعة فصول:



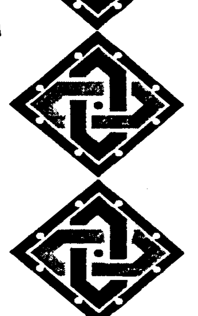
الفصل الأول:

تعريف الشرك ونشأته وأسبابه ومفاسده.



الفصل الثاني:

موقف الشريعة الإسلامية من الشرك بالله تعالى.



الفصل الثالث:

أقسام الشرك بالله تعالى وضوابطها.

الفصل الرابع:

أدلة وقوع الشرك بالله تعالى في الأمة الإسلامية.



الفصل الأول

التعريف بالشرك

نشأته وأسبابه ومفاسده

المبحث الأول

تعريف الشرك لغة واصطلاحًا

* وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

تعريف الشرك في اللغة

- مادة (شَرَكَ) في اللغة تدل على عدة معان، منها:

١ - **الاقتران وعدم الانفراد:** يقول ابن فارس[1]: «يُقال: شاركت فلانًا في الشيء إذا صرت شريكه، وأشركت فلانًا إذا جعلته شريكًا لك، قال تعالى في قصة موسى: ﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ (طه: ٣٢)[2]».

---

(١) هو العلامة اللغوي المحدث أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد القزويني المعروف بالرازي المالكي، ولد بقزوين، وأقام بالري، ودفن بها عام (٣٩٥هـ) من تصانيفه: «المجمل في اللغة»، و«حلية الفقهاء»، و«مقاييس اللغة»، و«جامع التأويل في التفسير»، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط:١١، عام (١٤٠٧هـ) (١٠٣/١٧)، و«شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ب.ت: (١٣٢/٢)، و«معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب.ت: (٤٠/١).

(٢) «معجم مقاييس اللغة» لأبي الحسن أحمد بن فارس، دار الجيل - بيروت - لبنان ط:١، ب.ت: (٢٦٥/٣).

٢ ـ الاشتراك في الشيء بين اثنين فصاعدًا: قال الراغب الأصفهاني[١]: «والشرك .. هو أن يوجد شيء لاثنين فصاعدًا عينًا كان ذلك الشيء أو معنى، كمشاركة الإنسان والفرس في الحيوانية، ومشاركة فرس وفرس في الكمتة[٢] والدهمة[٣]»[٤]، وعبارة الراغب في شرح الشِّركة أعم لأن يكون الشيء لاثنين، يشمل ما كان لهما ملكًا كالمال، أو وصفًا كاللون أو في الجنس كالحيوانية، ولفظ الشرك المصدر، ويُطلق ويراد به الشريك، أي: المشارك وجمعه أشراك وشركاء[٥]، ومنه قوله ﷺ: **«المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء، والكلأ، والنار»**[٦]، ومما يتعلق بهذه المسألة: أن اجتماع الشركاء في شيء لا يقتضي تساوي أنصبتهم فيه، يُقال: فلان شريك لغيره في دار أو في أرض أو بضاعة،

---

(١) هو: أبو القاسم حسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، إمام في اللغة كان على مذهب الأشاعرة، وقيل إنه معتزلي، له عدة مصنفات منها: «الذريعة إلى مكارم الشريعة»، و«المفردات في غريب القرآن» وغيرها، توفي عام (٥٠٢هـ)، وقيل غير ذلك: انظر، ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٢٠-١٢١)، و«بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للإمام السيوطي، ط: البابي الحلبي، القاهرة ب.ت: (٢/ ٢٩٧)، و«الأعلام» للزركلي (٢/ ٢٧٩).

(٢) الكمتة: لون بين السواد والحمرة يكون في الخيل والإبل، قاله ابن سيده، انظر «لسان العرب» للعلامة ابن منظور، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط: ١، الملونة عام (١٤١٦هـ) (١٢/ ١٥٣).

(٣) الدهمة: السواد، انظر «مختار الصحاح»، للإمام محمد بن أبي بكر الرازي، دائرة المعاجم في مكتبة لبنان ـ بيروت، ط:١، (١٩٨٦م).

(٤) «المفردات في غريب القرآن» لأبي القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني ـ دار المعرفة ـ بيروت، ب.ت، (ص٢٥٩).

(٥) انظر «القاموس المحيط» لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط:٥، (١٤١٦هـ) (ص١٢٢٠).

(٦) رواه ابن ماجه، انظر «سنن ابن ماجه» للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ ط:١ (١٤١٩هـ)، «كتاب الرهون» (٣/ ١١٣)، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» مكتبة المعارف ـ الرياض، ط:١، (١٤١٧هـ) (٢/ ٢٩٦).

ولو لم يكن له منها إلا العشر، هذا في الحسيات، ومثله في المعنويات، تقول الأبوان شريكان في طاعة أبنائهما، وإن كان حق الأم في الطاعة أقوى، وتقول: أبناءي شركاء في محبتي وإن كان بعضهم أشد من بعض.

٣ - العدل وتسوية الشيء بغيره: ومنه قوله تعالى: ﴿لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ (لقمان: ١٣)، قال الأزهري[١]: «وإنما دخلت الباء في قوله تعالى: ﴿لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ لأن معناه لا تعدل به غيره فتجعله شريكًا له، وكذلك قوله تعالى: ﴿بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ (آل عمران: ١٥١)، لأن معناه عدلوا به، ومن عدل بالله شيئًا فهو مشرك كافر، لأن الله واحد لا شريك له»[٢]، وهذه التسوية التي ذكرها الله تعالى حكاية عن المشركين في مخاطبتهم لمعبوديهم يوم القيامة: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء: ٩٧-٩٨).

٤ - الحصة والنصيب: قال ابن منظور[٣]: «والأَشْراك أيضًا جمع الشِّرْك، وهو النصيب كما يُقال: قِسْم وأقسام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن

---

(١) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري الشافعي، أديب، لغوي، ولد سنة (٢٨٢هـ) بخراسان وعني بالفقه أولاً، ثم غلب عليه علم العربية، فرحل في طلبه، وقصد القبائل وتوسع في أخبارهم، توفي سنة (٣٧٠هـ)، له عدة تصانيف منها: «تهذيب اللغة»، و«التقريب»، و«علل القراءات»، انظر ترجمته في «معجم الأدباء» لياقوت الحموي - دار الكتب العلمية - بيروت ط:١، (١٩٩١م) (٥/ ١١٢)، و«شذرات الذهب» (٣/ ٧٢)، و«معجم المؤلفين» (٨/ ٢٣٠).

(٢) «تهذيب اللغة» لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ١ الملونة، عام (٢٠٠١م) (١٠/ ١٢).

(٣) هو محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري الأفريقي ثم المصري جمال الدين أبو الفضل، كان ينسب إلى رويفع بن ثابت الأنصاري، ولد سنة (٦٣٠هـ) بمصر، وقيل بطرابلس الغرب، أديب ولغوي، ولي قضاء طرابلس، وعاد إلى مصر، توفي سنة (٧١١هـ)، له آثار علمية كثيرة، منها: «لسان العرب»، و«مختصر تاريخ دمشق» لابن عساكر، و«مختصر مفردات ابن البيطار»، و«نثار الأزهار» وغيرها، انظر ترجمته في «الأعلام» للزركلي (٧/ ٣٢٩)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ٢٦)، و«معجم المؤلفين (١٢/ ٤٦).

شِرْك﴾ (سبأ: ٢٢)، وقوله ﷺ: «من أعتق شركًا له في عبد»[١] أي: حصة ونصيبًا، ومنه أيضًا قول الشاعر:

تطير عدائد والأشْرَاك شفعًا ووترًا والزعامة للغلام

قال في «اللسان»: فإن شئت جعلت «الأشراك» في البيت جمع شرك وهو النصيب[٢].

٥ ـ الخلط والضم: قال الراغب: «الشِّركة والمشاركة خلط الملكين»[٣]، والشركة: مخالطة الشريكين، ومادة الشرك ترجع إلى الخلط والضم، فإذا كان بمعنى الحصة من الشيء أو الشركة فيه فالشريك مخالط لشريكه، وحصته منضمة لنصيب الآخر، وإن كان بمعنى الحُبَالة فإن ما يقع فيها من حيوان يختلط بها، وينضم إلى مِلك الصائد، وإن كان بمعنى معظم الطريق، فإن أرجل السائرين وأقدام الماشين تختلط آثارها هنالك، وينضم بعضها إلى بعض، وإذا كان بمعنى سير النعل، فإن النعل تنضم به إلى الرجل، فيخلط بينهما[٤].

٦ ـ الاشتراك في الأرض: قال في اللسان: الشِّرك، أي. الاشتراك في الأرض، وهو أن يدفعها صاحبها إلى آخر بالنصف أو الثلث أو نحو ذلك[٥].

---

(١) رواه البخاري في كتاب «العتق» باب «إذا أعتق عبد بين اثنين» (٢/ ٨٩٢)، برقم (٢٣٨٦)، ومسلم في «كتاب العتق» (٢/ ٩٢٠) برقم (١٥٠١).

(٢) «لسان العرب» لابن منظور (٧/ ٩٩).

(٣) «المفردات في غريب القرآن» (ص٢٥٩).

(٤) رسالة «الشرك ومظاهره» لمبارك بن محمد الميلي، مكتبة النهضة الجزائرية، ط:١، عام (١٤١٦) (ص٥٨).

(٥) «لسان العرب» (٧/ ٩٩).

٧ - **المصاهرة**: جاء في (اللسان): ويُقال في المصاهرة: رغبنا في شرككم وصهركم، أي: مشاركتكم في النسب، وقال الأزهري: وسمعت بعض العرب يقول: فلان شريك فلان، إذا كان متزوجًا بابنته أو أخته[١].

٨ - **الامتداد والاستقامة**: قال ابن فارس: والآخر - أي المعنى الآخر للشرك - يدل على امتداد واستقامة، وهو الشَّرَك، ومنه لقم الطريق: أي منهجه كأنه لقم من مر فيه، وشراك النعل مشبهة بهذا، ومنه شرك الصائد، سمي بذلك لامتداده[٢].

٩ - **قسمة الشيء بين القوم بالسوية**: ومنه في قصة عمر بن الخطاب ﷺ في المسألة المشتركة التي قضى فيها قوله: «فأشرك بين الإخوة الأشقاء لأم، أي قسم الميراث بينهم بالتساوي»[٣].

١٠ - **الكفر**: قال الجوهري[٤]: الشرك: الكفر، وقد أشرك فلان بالله، فهو مشرك ومشركيٌّ، قال الراجز: ومَشركيٌّ كافر بالفُرْقِ - أي بالفرقان -[٥].

---

(١) المصدر السابق (٧/ ١٠٠).

(٢) «معجم مقاييس اللغة» (٣/ ٢٦٥)، (٥/ ٢٦٠).

(٣) «لسان العرب» (٧/ ٩٩).

(٤) هو إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، إمام العربية، كان من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنة وعلمًا ورحلة، تنقل بين الشام والعراق وخراسان والحجاز، واعترته في آخر حياته وسوسة فصعد إلى سطح جامع نيسابور، وعمل لنفسه جناحين وحاول الطيران فسقط ميتًا سنة (٣٩٣هـ)، من مؤلفاته «كتاب الصحاح في اللغة»، انظر ترجمته في «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (٢/ ٢٠٥)، و«شذرات الذهب» (٣/ ١٤٣)، و«معجم المؤلفين» (٢/ ٢٦٧).

(٥) «لسان العرب» (٧/ ١٠٠).

المطلب الثاني

تعريف الشرك في الاصطلاح

يتضح للباحث من خلال استقراء النصوص الشرعية أن لفظ (الشرك) يطلق على نوعين:

أحدهما - إثبات شريك لله تعالى فيما هو من خصوصياته تعالى، وهو الشرك الأكبر.

والثاني - مراعاة غير الله تعالى في بعض الأمور، وهو الشرك الأصغر.

وسأقتصر في هذا المطلب على تعريف الشرك الأكبر وأؤجل الكلام على الشرك الأصغر إلى فصل خاص به سيأتي - إن شاء الله تعالى -.

تعريف الشرك الأكبر في الاصطلاح:

إن المتتبع لما كتبه أهل العلم في هذا الباب يجد أن عبارات العلماء في تعريف الشرك الأكبر متنوعة جداً، ومتداخلة أيضاً حيث يلمس الباحث أن تنوع تعريفات العلماء للشرك نابع من طريقة كل عالم، فالبعض يقسم الشرك، ثم يعرفه من خلال أقسامه وأنواعه، كما فعل الإمام الذهبي[1]،

---

(١) هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، من أسرة تركمانية الأصل، كان أبوه يشتغل بالذهب، فعرف بالذهبي، ولد عام (٦٧٣هـ) في دمشق، في أسرة متدينة، أخذ القراءات والحديث وعلوم اللغة والتاريخ والتراجم، ورحل لطلب العلم إلى الشام ومصر وفلسطين ومكة وغيرها، قال عنه ابن كثير: «الشيخ الحافظ الكبير مؤرخ الإسلام وشيخ المحدثين»، توفي سنة (٧٤٨هـ)، له مصنفات تربو على المائة من أهمها: «سير أعلام النبلاء»، و«تذكرة الحفاظ»، و«تاريخ الإسلام» و«الكبائر» وغيرها، انظر ترجمته في «فوات الوفيات» لمحمد بن شاكر الكتبي، دار صادر - بيروت، ب.ت: (٣/ ٣١٥)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ١٣٥)، و«معجم المؤلفين» (٨/ ٢٨٩).

وابن القيم[١] - رحمهما الله - في كتابيهما (الكبائر)[٢]، و(مدارج السالكين)[٣]، والبعض الآخر يعرف أثناء كلامه على التوحيد وأنواعه ونواقضه بحيث نجد أن التعريف لم يكن مقصوداً بذاته، وقد وجدت للعلماء في تعريف الشرك الأكبر أكثر من عشرين تعريفًا كلها متقاربة ومتداخلة، ويكمل بعضها بعضًا[٤]، ومن

---

(١) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، فقيه حنبلي اشتهر بابن قيم الجوزية، ولد عام (٦٩١هـ) بدمشق، تتلمذ على يد ابن تيمية، والشهاب النابلسي، وغيره، وقد امتحن وأوذي مرات وحبس كذلك، كان إمامًا حافظًا برع في علوم كثيرة، توفي سنة (٧٥١هـ) من مؤلفاته: «زاد المعاد»، و«أحكام أهل الذمة»، و«إعلام الموقعين»، و«مدارج السالكين»، وغيرها، انظر ترجمته في «البداية والنهاية» لابن كثير، مكتبة المعارف - بيروت، ط:٥، عام (١٩٨٣م) (١٤/ ٢٣٤)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط:١، (١٤٠٣هـ) (ص٥٥٠).

(٢) انظر «الكبائر» للإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق حسان عبد المنان، المكتبة الإسلامية، عمان - الأردن، ط:١، عام (١٤١٦هـ) (ص٢٨).

(٣) انظر «مدارج السالكين» للإمام ابن القيم، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ط:١، عام (١٩٧٢م) (١/ ٣٩٩).

(٤) ينظر «كلام العلماء في تعريف الشرك» في المراجع الآتية:
- «المفردات في غريب القرآن» للراغب، (ص٢٥٩).
- «الاستقامة» لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار الفضيلة، الرياض: ط:١، عام (١٤٢٠هـ) (١/ ٣٤٤).
- «جامع العلوم والحكم» لابن رجب الحنبلي، دار الفكر - بيروت، ط عام (١٩٩٦م) (ص٢/ ١٩).
- «الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد»، لمحمد بن علي الشوكاني، ضمن مجموع الرسائل السلفية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط عام ١٩٣٠م (ص٣٧).
- «القول السديد للسعدي» (ص٢٤).
- «أعلام السنة المنشورة» لحافظ الحكمي، مكتبة الرشد، الرياض ط:٤، عام (١٤١٦هـ) (ص٥٢).
- «التحرير والتنوير» لمحمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون - تونس، ط عام (١٩٩٧م) (٧/ ٣٣٢).
- «شرح كشف الشبهات» لمحمد بن صالح العثيمين، دار الثريا - الرياض، ط:٣، (١٩٩٧م) (ص١٤٧).

خلالها نستطيع أن نعرف الشرك بأنه: «ان يُجعل لله تعالى نداً او شريكاً في ربوبيته او الوهيته، او اسمائه وصفاته، بحيث يصرف لغيره ما هو من خصوصياته سبحانه على وجه الاشتراك أو التفرد».

ومن خلال هذا التعريف نجد أن كل تشبيه للمخلوق بالخالق - تعالى وتقدس - في خصائصه أو العكس أو إثبات شيء من خصائصه تعالى لغيره، أو التقرب إلى غيره سبحانه بشيء مما لا يتقرب به إلا إليه كل ذلك داخل في مفهوم الشرك الأكبر، ولا يشترط في كونه شركًا المساواة المطلقة بين الله وبين غيره في خصائصه، بل يقصد مطلق الشراكة سواء كان الله تعالى مماثلاً لغيره فيها أو زائدًا عليه فيها، فيسمى من أشرك مع الله شريكًا، ولو جعل في منزلة دون الله تعالى.

المطلب الثالث

العلاقة بين الكفر والشرك والإلحاد

وقد أفردت الكلام في هذا المطلب لبيان علاقة الشرك بكل من الكفر والإلحاد نظرًا لاختلاف وجهة نظر العلماء في العلاقة بينهما كما يلي:

وقبل الحديث عن العلاقة بينهما يحسن بنا تعريف الكفر لغة واصطلاحًا حتى يتبين لنا الترجيح بين الأقوال:

أولاً - تعريف الكفر:

الكفر في اللغة: ستر الشيء، ووُصِفَ به الليلُ لستره الأشخاص، والمُزارعُ لستره البذر وليس ذلك باسم لهما[1].

---

(١) «اللسان» (٥/ ١٤٤)، و«المفردات» (ص٤٣٣).

وأما في الاصطلاح: فقد تنوعت عبارات العلماء في تعريف الكفر:

* يقول ابن تيميه: «الكفر: عدم الإيمان، باتفاق المسلمين، سواء اعتقد بنقيضه وتكلم به أو لم يعتقد شيئًا، ولم يتكلم»[١].

* ويقول السبكي، هو: «جحد الربوبية أو الوحدانية أو الرسالة أو قول أو فعل حكم الشارع بأنه كفر، وإن لم يكن جحدًا»[٢].

وبهذا يظهر لنا أن الكفر قد يكون جحودًا أو قد يكون تكذيبًا وقد يكون إباءًا أو استهزاءً، وقد يكون اعتقادًا أو لفظًا أو عملاً.

ثانيًا - العلاقة بين الشرك والكفر:

بعد أن عرفنا كلاً من الشرك والكفر لغة واصطلاحًا، ومن خلال تتبع أقوال العلماء في مسألة علاقة الشرك بالكفر نجد أن هناك اتجاهين في قضية ارتباط الشرك بالكفر، ومدى هذا الارتباط:

الاتجاه الأول - يرى أن الشرك والكفر بمعنى واحد، ومن أشهر من فسَّر الشرك بالكفر: صاحبا (الصحاح)[٣]، و(المصباح)[٤]، وذكر الراغب الأصفهاني في مفرداته: «أن أكثر الفقهاء يحملون قوله تعالى: ﴿اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة: ٥) على الكفار جميعًا»[٥].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢/٥٦٨).

(٢) «فتاوى السبكي» (٢/٥٨٦).

(٣) انظر «مختار الصحاح» للرازي (ص٢٤٠).

(٤) انظر «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» لأحمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية - بيروت، ب.د (ص٣١١).

(٥) «المفردات في غريب القرآن» (ص٢٦٠).

وهؤلاء نظروا إلى أنه لما كان الشرك هو التسوية بين الخالق والمخلوق، واتخاذ آلهة من دون الله تعالى علم بذلك أن كل كافر فهو مشرك أيضًا، لأنه لم يكفر إلا لأنه أشرك واتخذ من دون الله آلهة، أي أن الشرك ودوافعه هو في الحقيقة سبب الكفر وإنكار حجج الشرع، قال تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ (٢٤) مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ (٢٥) الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ﴾ (ق: ٢٤-٢٦)، وقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام: ١) أي: يجعلون له مثيلاً ومساويًا وشريكًا.

وعليه فالشرك الأكبر عند أصحاب هذا الرأي هو رديف الكفر الأكبر، والشرك الأصغر هو رديف للكفر الأصغر، ويترتب على الشرك الأكبر ما يترتب على الكفر الأكبر من حيث إنه يحبط العمل كليًا ويخرج صاحبه من الملة، ويخلده في نار جهنم أبدًا، ولا تنفعه شفاعة الشافعين.

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ (النساء: ٤٨).

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ (المائدة: ٧٢).

وقال تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (الزمر: ٦٥).

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام: ٨٨).

فالشرك هنا له نفس مدلولات الكفر الأكبر وتبعاته، ومنه يستنتج أن كل كفر بهذا المعنى شرك، وكل شرك كفر، وكل كافر مشرك، والعكس صحيح.

كما في قوله تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥١).

فقد أخبر عنهم بأنهم كفروا، ثم أخبر عن سبب كفرهم وأنه الشرك بالله تعالى، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِم بِالْكُفْرِ﴾ (التوبة: ١٧).

وفي سورة الكهف التي جاء فيها قصة الرجل الذي أنعم الله عليه بجنتين من أعناب ونخيل، فجحد نعم الله عليه، وأنكر قيام الساعة، نجد أن القرآن الكريم تارة وصفه بالكفر، وتارة وصفه بالشرك، مما يدل على أن كلاً منهما مستلزم الآخر، قال تعالى: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا﴾ (الكهف: ٣٧)، إلى قوله تعالى: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَا أَنفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ (الكهف: ٤٢).

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ (المائدة: ٧٣)، ومما لا شك فيه أن قولهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ هو صريح الشرك، ومع ذلك أطلق عليهم وصف الكفر، فدلَّ على أن كل شرك هو كفر والعكس.

وجاء في الحديث أن رسول الله ﷺ قال: **«العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»**[1]، وفي رواية: **«بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»**[2].

---

(١) رواه الترمذي، انظر: «سنن الترمذي» لمحمد بن عيسى الترمذي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، تحقيق: كمال الحوت، ب.ت: «كتاب الإيمان» (٥/ ١٥)، برقم (٢٦٢١)، والنسائي في «السنن» طبعة دار سحنون، تونس، ط:٢، عام (١٩٩٢م)، كتاب «الصلاة» (١/ ٢٣١) برقم (٤٦١)، وابن ماجه في كتاب «الصلاة» (١/ ٣٤٩)، برقم (١٠٧٩)، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب»، مكتبة المعارف الرياض - ط: ١، عام (١٤٢١هـ) (١/ ٣٦٦).

(٢) رواه الترمذي في كتاب «أبواب الإيمان» (٥/ ١٤) برقم (٢٦١٩)، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ٣٦٦)، برقم (٥٦٣).

فتأمل كيف أن الحديث الأول أطلق على تارك الصلاة صفة الكفر، وفي الحديث الثاني أطلق عليه صفة الشرك علمًا أن العلة واحدة في كلا الحديثين، وهي ترك الصلاة، مما يدل على أن أحدهما إذا أطلق فهو مستلزم للآخر، وكذلك قوله ﷺ: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك»[١].

وكذلك قوله ﷺ: «كل يمين يُحلف بها دون الله شرك»[٢].

يدلان على أن الشرك الأصغر رديف الكفر الأصغر وفي حكمه، والله أعلم.

الاتجاه الثاني - يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هناك فرقًا بين الشرك والكفر في المعنى، ويرون أن تفسير الشرك بالكفر تساهل في المعنى سببه قرب اتحادهما في الحكم، وممن فرق بينهما أبو هلال العسكري[٣] في كتابه (الفروق اللغوية)، فقال: «الكفر اسم يقع على ضروب من الذنوب فمنها: الشرك بالله، ومنها: الجحد بالنبوة، ومنها: استحلال ما حرم الله، وهو راجع إلى جحد النبوة، وغير ذلك مما يطول الكلام فيه، وأصله التغطية»[٤].

---

(١) رواه الترمذي (٤/ ٢٩) برقم (١٥٣٥)، وقال: حديث حسن، وصححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» دار المعارف - الرياض - ط:١، عام (١٩٩٢م) (٥/ ٦٩) برقم (٢٠٤٢).

(٢) رواه الحاكم، انظر «المستدرك على الصحيحين» لأبي عبد الله محمد بن محمد الحاكم النيسابوري، دار المعارف العثمانية - حيدر أباد - الهند، عام (١٣٣٤هـ) (١/ ١٨)، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٦٩).

(٣) هو الحسن بن عبد الله بن سعيد بن مهران البغدادي، أبو هلال العسكري، عالم وأديب ومفسر ولغوي، من تصانيفه كتاب «الصناعتين»، و«أعلام المعاني»، و«جمهرة الأمثال»، و«الفروق اللغوية»، توفي بعد عام (٣٩٥هـ)، انظر ترجمته في «بغية الوعاة» للسيوطي، (ص٢٢١)، و«كشف الظنون عن أسامي الكتاب والفنون» لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية - بيروت - عام (١٩٩٢م) (٥/ ٢٧٣)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٣٤٠).

(٤) «الفروق في اللغة» لأبي هلال العسكري، دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان، عام (١٤٠٣هـ) (ص٢٢٣).

وقال أيضًا: «الفرق بين الكفر والشرك، أن الكفر خصال كثيرة، على ما ذكرنا، وكل خصلة منها تضاد خصلة من الإيمان، والشرك خصلة واحدة، وهو إيجاد ألوهية مع الله أو دون الله واشتقاقه ينبئ عن هذا المعنى»[1].

ويتبين للباحث من خلال النظر في معنى كل من الشرك والكفر في الشرع، أن الكفر أعم من الشرك، لأن الشرك يتعلق باتخاذ شريك مع الله فيما يستحقه وحده، والكفر يتعلق بجحد ما هو معلوم من الدين بالضرورة، أو الشك فيه أو تركه إباء واستكبارًا مع عدم الجحود، فيدخل في ذلك الشرك بالله، وسائر الأعمال المضادة للإيمان، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ (البينة:٦)، حيث فرق الله تعالى بين المشركين وبين الكفار من أهل الكتاب، لأن كفر هؤلاء لم يكن من باب الشرك بل من باب الإباء والاستكبار، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ (البقرة:٨٩)، وهذا لا يمنع أن يرد الشرك مرادًا به ما هو أعم من معناه الخاص، فيكون بمعنى مطلق الكفر، وذلك بحسب المقام، قال الحافظ ابن حجر[2] في أثناء كلامه على قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ (النساء:١١٦)، والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر، لأن من جحد نبوة محمد ﷺ مثلاً كان كافرًا، ولو لم يجعل مع الله إلهًا آخر، والمغفرة منتفية عنه بلا خلاف، وقد يرد الشرك

---

(١) المصدر السابق (ص٢٢٥).

(٢) هو الحافظ أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، المحدث والأديب والمؤرخ، ولد بمصر سنة (٧٧٣هـ) له مصنفات كثيرة منها، «فتح الباري في شرح صحيح البخاري»، و«الإصابة في تمييز الصحابة»، و«تهذيب التهذيب» وغيرها، وفي عام (٨٥٢هـ)، انظر ترجمته في «البدر الطالع» للإمام محمد بن علي الشوكاني، مطبعة السعادة ـ بيروت ـ طبعة عام (١٩٤٨م) (١/ ٨٧)، و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي، دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ ب.ت: (ص١-٣٦)، و«الأعلام» للزركلي (١٠/ ١٧٨)، و«معجم المؤلفين» (٢/ ٢٠).

ويراد به ما هو أخص من الكفر كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾ (البينة: ١)(١).

والخلاصة في ذلك:

١ ـ أن الكفر أعم من الشرك، فالشرك خصلة من خصال الكفر، فقد يكفر الإنسان بشيء ليس من باب الشرك.

٢ ـ أنه قد يرد كل من اللفظين بمعنى الآخر، أي: أن بينهما من الاتفاق والاختلاف، كما بين الإيمان والإسلام وأنهما إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا ـ والله أعلم ـ.

ثالثًا ـ علاقة الشرك بالإلحاد:

عرفنا سابقًا معنى الشرك في اللغة والاصطلاح، أما الإلحاد فإنه يعني في اللغة: الميل، والجور، والانحراف، والعدول عن القصد(٢).

أما الإلحاد في اصطلاح المتقدمين فيعني: التكذيب، والعدول عن التوحيد إلى الشرك(٣).

أما في اصطلاح المعاصرين فهو: إنكار وجود الله تعالى وما يترتب على ذلك من إنكار للأديان والغيبيات والأخلاق.

الشرك والإلحاد كلاهما انحراف عن الإيمان والتوحيد، وكلاهما انتكاس يصيب البشرية حين ينحدرون إلى الجاهلية، فينحرفون عن الفطرة السوية التي خلقهم الله عليها.

---

(١) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر العسقلاني، طبعة دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان، ب.ت، (١/ ٨٥).

(٢) انظر «لسان العرب» (١٢/ ٣٤٦).

(٣) انظر «تفسير ابن كثير» (٤/ ١٥١٨)، و«المفردات» للراغب (ص٤٤٨).

والفرق بين الشرك والإلحاد:

١ - أن المشرك يعرف أن هناك إلهًا خالقًا لهذا الكون، لكنه لا يفرده بالعبادة فيعبد آلهة أخرى مع الله أو من دون الله، يقدم لها شعائر التعبد، ويجعلها واسطة بينه وبين ربه، أما الإلحاد في اصطلاح المعاصرين، فهو إنكار وجود الله تعالى أصلاً، فالملحد هو الذي ينكر وجود الله أصلاً، وينسب الخلق والموت والحياة لغير الله تعالى، ولا يؤمن بالبعث.

٢ - أن الشرك هو الانحراف الغالب على البشر في جاهلياتهم خلال عصور التاريخ المختلفة، أما الإلحاد فنادر، فيما عدا الجاهلية المعاصرة التي انحدر الناس فيها، وغلب عليها الإلحاد بصورة لا مثيل لها في التاريخ من قبل(١).

أما الفرق بين الكفر والإلحاد، فإن الكفر أعم من الإلحاد، فالكفر يشمل عدة شعب وصور، والإلحاد إحدى هذه الصور وهي كفر الجحود، قال الإمام المروزي(٢) - رحمه الله -: «الكفر كفران كفر جحود بالله وبما قال، فذلك ضد الإقرار بالله والتصديق به، وبما قال . . »(٣).

---

(١) انظر «ركائز الإيمان» لمحمد قطب - حفظه الله -، دار إشبيليا للنشر - الرياض - ط: ١، عام (١٤١٧هـ) (ص١١١).

(٢) هو محمد بن نصر المروزي، أبو عبد الله فقيه أصولي محدث حافظ، ولد ببغداد سنة (٢٠٢هـ)، ونشأ وتربى بنيسابور، وسكن سمرقند، ورحل في طلب العلم إلى خراسان والري وبغداد والبصرة والكوفة والمدينة ومكة والشام ومصر، قال فيه ابن حبان: كان أحد أئمة الدنيا ممن جمع وصنف وكان من أوعية أهل زمانه بالاختلاف وأكثرهم صيانة للعلم، توفي بسمرقند سنة (٢٩٤)، من مصنفاته «الإجماع»، و«تعظيم قدر الصلاة»، وغيرها، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٣-٤٠)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٢/ ٢١٦)، و«معجم المؤلفين» (١٢/ ٧٨١).

(٣) «تعظيم قدر الصلاة» لمحمد بن نصر المروزي، طبعة مكتبة الدار بالمدينة، ب.ت: (٢/ ٥٢٠).

المبحث الثاني

نشأة الشرك في البشرية

* وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

التوحيد هو الأصل في بني آدم فطرة وتأريخا

إن المتتبع لتاريخ العقيدة كما يذكره القرآن الكريم، يجد أن الأصل في بني آدم تاريخًا وفطرة هو التوحيد، أما كونه الأصل فيهم فطرة، فإن الله - سبحانه وتعالى - خلق الإنسان مفطورًا على التوحيد، وجعله أهلاً لمحبة الحق وقبوله، يختار أصل فطرته وهي التوحيد على الشرك، والإيمان على الكفر، لأنه إذا وازن بين ما ينفعه وما يضره يجد أن التوحيد أنفع من الشرك والإيمان أنفع من الكفر، وهذا هو ما دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ (الروم: ٣٠)، وقال سبحانه: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ (البقرة: ١٣٨)، وقال سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ (الأعراف: ١٧٢).

فأخبر - سبحانه وتعالى - أنه استخرج ذرية بني آدم من أصلابهم شاهدين على أنفسهم أن الله ربهم ومليكهم، وأنه لا إله إلا هو، كما أنه تعالى فطرهم على ذلك وجبلهم عليه.

قال ابن كثير - رحمه الله -[١]: «وذهبت طائفة من الخلف والسلف أن المراد بهذا الإشهاد إنما هو فطرهم على التوحيد كما جاء في الصحيحين أن رسول الله ﷺ، قال: «**كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء**»[٢] .[٣]

وقال ﷺ فيما يرويه عن ربه - عزَّ وَجَلَّ -: «**إني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا**»[٤]، وكذا حديث: «**إن الله تعالى يقول لأهون أهل النار عذابًا: لو أن لك ما في الأرض من شيء كنت تفتدي به؟، قال: نعم، قال: فقد سألتك ما هو أهون من هذا وأنت في صلب آدم ألا تشرك بي شيئًا فأبيت إلا الشرك**»[٥].

---

(١) هو الإمام عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، قرشي النسب، دمشقي الدار، كان مفسرًا ومؤرخًا وفقيهًا، وله سنة (٧٠١هـ)، تتلمذ على يد شيخ الإسلام ابن تيمية، توفي سنة (٧٧٤هـ)، ودفن مع ابن تيمية في مقبرة الصوفية، رحل في طلب العلم إلى مصر ودمشق وغيرها، له مصنفات كثيرة منها: «البداية والنهاية»، و«تفسير القرآن العظيم»، و«مختصر علوم الحديث» لابن الصلاح، وغيرها، انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» لابن حجر العسقلاني، مطبعة أم القرى، القاهرة ب.ت (١/ ٣٩٩)، و«البدر الطالع» للشوكاني (١/ ١٥٣)، و«معجم المؤلفين» (٢/ ٢٨٤).

(٢) رواه البخاري في «كتاب الجنائز» باب إذا أسلم الصبي فمات (١/ ٤٥٦) رقم (١٢٩٢)، ومسلم في كتاب «القدر»، باب «كل مولود يولد على الفطرة» (٤/ ١٦٢٤) برقم (٢٦٥٨)، انظر «صحيح مسلم» طبعة دار ابن حزم - بيروت، ط:١، عام (١٤١٦هـ).

(٣) «تفسير ابن كثير المسمى تفسير القرآن العظيم» لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق د: محمد إبراهيم البناء، دار ابن حزم - بيروت، ط:١، عام (١٤١٩هـ) (٤/ ١٥٠٤)، والكتاب يقع في ثمانية مجلدات.

(٤) رواه مسلم في كتاب «الجنة»، باب «الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة» (٤/ ١٧٤١) برقم (٢٨٦٥).

(٥) رواه البخاري في كتاب «الأنبياء» (٣/ ١٢١٣) برقم (٣١٥٦)، واللفظ له، ومسلم في كتاب «المنافقين» باب «طلب الكافر الفداء» (٤/ ١٧١٤) برقم (٢٨٥٥)، وأحمد (٣/ ٢١٨).

ويتضح مما سبق أن الانحراف عن الفطرة أمر طارئ يحصل بسبب وجود عوامل خارجية عن الفطرة من تربية خاطئة، أو وسواس شيطاني، أو هوى متبع، أو تقليد للآباء والموروثات، حتى تتكدر الفطرة، وينطفئ نورها، فيحصل للإنسان من الضلال بحسب قوة نور الفطرة وضعفه.

والفطرة مع كونها مؤهلة لقبول التوحيد واتباعه، إلا أن الله تعالى بعث الرسل وأنزل الكتب لتكميل هذه الفطرة وتنميتها، وإزالة الشوائب عنها، ولتقوم بذلك الحجة على الناس، ولهذا كان الثواب والعقاب مترتبًا على إرسال الرسل، وإنزال الكتب، لا على مجرد الفطرة وحدها، كما قال تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ (النساء: ١٦٥).

أما كون التوحيد هو الأصل في بني آدم تاريخًا، فيتضح ذلك جليًا من خلال النصوص الشرعية التي تثبت أن الناس في تاريخهم الطويل من آدم ﷺ إلى نوح ﷺ كانوا على التوحيد الخالص، حتى حدث ما حدث في قوم نوح.

فآدم ﷺ هو أول الموحدين باعتباره نبيًا مكلمًا، كما ثبت في الحديث[1].

وبعد أن هبط آدم إلى الأرض، وأنشأ الله من ذريته أمة كانت على التوحيد الخالص، كما قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (البقرة: ٢١٣)، أي: على التوحيد والدين والحق، فاختلفوا: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ (البقرة: ٢١٣).

---

(١) الحديث رواه أحمد (٥/ ٢٦٥)، وابن حبان في «صحيحه»، انظر «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» للإمام علي بن بلبان الفارسي، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، ط: ١ عام (١٩٩١م) (١٤/ ٦٩)، وأخرجه الحاكم (٢/ ٢٦٢)، وقال: على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني، انظر «مشكاة المصابيح» للخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت - ط: ٣ عام (١٤٠٥هـ) (٣/ ١٥٩٩).

* وهنا لابد من التنبيه على مسألتين مهمتين:

المسألة الأولى ـ خطأ وضلال أصحاب القول بتطور العقيدة عبر الزمان:

حيث يرى بعض الباحثين الغربيين أن الإنسان لم يعرف العقيدة على ما هي عليه اليوم مرة واحدة، ولكنها تطورت في فترات وقرون متعاقبة، والعجب أن بعض الكتاب المسلمين تأثروا بهذه النظرية الغربية، ومنهم عباس العقاد[1]، حيث يقول: «كانت عقائد الإنسان مساوية لحياته الأولى، وكذلك كانت علومه وصناعاته، فليس أوائل العلم والصناعة بأرقى من أوائل الأديان والعبادات»[2].

ثم أخذ يستعرض آراء الباحثين في تاريخ العقيدة، وأسباب نشأة العقيدة وتطورها، وأن الإنسان الأول ـ كما يقولون ـ أول ما عبد هو الطوطم[3]، كل ذلك تخرص وحكم بالظن، وخطأ محض لا دليل عليه، والذي أوقعهم في هذا الخطأ أمور منها:

١ ـ ظنهم أن الإنسان الأول خُلق خلقًا ناقصًا، غير مؤهل لتلقي الحقائق العظمى كاملة، فتصورهم عن الإنسان الأول، تجعله أقرب إلى الحيوان منه إلى الإنسان.

---

(١) هو عباس محمود بن إبراهيم العقاد، ولد سنة (١٣٠٦هـ) في أسوان مصر، وتعلم فيها وعمل موظفًا بالأوقاف، ثم معلمًا، ثم انقطع للكتابة والتأليف، وكان له دراية بالإنجليزية والفرنسية، وهو أحد أعضاء المجامع العربية الثلاثة، قاوم حركة الحداثة، وتوفي بالقاهرة سنة (١٣٨٣هـ)، من مصنفاته: كتاب «الله»، و«المرأة في القرآن»، و«أفيون الشعب»، وغيرها، انظر «الأعلام» للزركلي (٣/٢٦٦).

(٢) انظر كتاب «الله» لعباس العقاد، دار الهلال للنشر ـ القاهرة، ب.ت: (ص١٠).

(٣) الطوطم: هو شعار تتخذه العشيرة رمزًا لوحدتها أو قوتها، وتعتقد أنه جدها الأعلى ومنه تناسلت فتقدسه بناء على ذلك، ولا تسمح للنساء والغرباء بلمسه، وقد يكون هذا الطوطم جمادًا أو حيوانًا أو نباتًا، انظر «الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة» لعبد القادر شيبة الحمد، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ط:١، ب.ت (ص١٢).

٢ ـ ظنهم أن الإنسان اهتـدى إلى العقيـدة بنفسه دون معلم أو مـرشد، وإذا كان الأمـر كذلك، فلابد إذًا من أن يترقى في مـعرفة الله كـما ترقى في العلوم والصناعات.

٣ ـ اعتمادهـم في بحثهم عن تاريخ العقيدة على الأديان المحـرفة والضالة، والتي تمثل انحـراف الإنسان فـي فهم العـقيـدة أو ضلالـه في تفسـير الوجـود الإنساني.

ومن المعلوم أنه لا يمكـن الوصول إلـى الحقـيـقـة في تاريخ الإنسـان قـبل الإسلام، إذ لم يدون شيء من أحوال الإنـسان في الأزمان الماضية، ولا يعـتمد على شيء مما ينقل إذ كله تخرص.

وبالتالي فـالمتأمل في آيات القرآن الكريم التي تتـحدث عن التوحيـد ودعوة الرسل والأنبياء يجد ضلال أصحاب القـول بتطور العقائد، لأن الله تعالى أخبر في كتابه الكريم: أنه خلق الإنسان منذ البداية خلقًا سويًا مكتملاً، لغاية واحدة، وهي عبادته وتوحيده، وجعله مؤهلاً لذلك، وأنه تعالى عرَّف الإنسان بنفسه منذ البداية، ولم يتركه يتعرف على ربه بطريق التأمل، بل أرسل الرسل تترى[1] على مدار التـاريخ لتصـحيح الانحراف الـذي يقع في عقائد النـاس وأحوالهم، وأن أصل دعوة الرسل جمـيعًا هو التوحيـد والاستسلام لله ـ سبـحانه وتعالى ـ، مما يدل دلالة واضحة على بطلان قول القائلين بتطور العقائد وضلاله[2].

---

(١) تترى: مصـدر ممنوع من الصرف على وزن فعلى، وتعني: التعاقب مع فـترات وتقطع، ومنه التواتر وهو تتابع الأنبياء، انظر «التحرير والتنوير» لابن عاشور (١٨/ ٦١).

(٢) انظر «العقيدة في الله» للدكتور: عمر سليـمان الأشقر، دار النفائس ـ عمان، ط. ١٠ عام (١٩٩٥م) (ص١٧٢).

المسألة الثانية - نسبة الشرك إلى آدم وحواء عليهما السلام:

أورد كثير من المفسرين روايات كثيرة عند تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَت دَّعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (الأعراف: ١٨٩-١٩٠).

وهذه الآية تعتبر من أكثر آيات القرآن الكريم إشكالاً، لأن ظاهرها يوهم بنسبة الشرك إلى آدم وحواء على اعتبار أن المقصود بالنفس الواحدة: آدم عليه السلام، وبالزوج: حواء عليها السلام.

* وباستقراء وتتبع أقوال المفسرين الواردة في تفسير هذه الآية نجد أنهم انقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول - أثبتوا نسبة الشرك إلى آدم وحواء - عليهما السلام - جريًا على ظاهر الآية، وأيدوا ذلك ببعض الروايات والآثار، منها:

١ - حديث سمرة[1] رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «**لما ولدت حواء طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبد الحارث فإنه يعيش، فسمته عبد الحارث فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره**»[2]، وهذه هي الرواية المرفوعة إلى النبي ﷺ.

---

(١) هو سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، نزيل البصرة، كان من الحفاظ المكثرين، توفي سنة (٨٥هـ)، انظر ترجمته في «خلاصة تهذيب تهذيب الكمال» لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب - سوريا عام (١٤١٢هـ) (ص٧٧).

(٢) رواه أحمد (٥/ ١١)، والحاكم (٢/ ٥٤٥)، وهو حديث ضعيف كما قال الشيخ الألباني، انظر «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض (ط١) عام (١٩٩٢م) (١/ ٥١٦) برقم (٣٤٢).

٢ ـ ذكر الإمام ابن جرير الطبري[١] عند تفسيره للآية ثلاث عشرة رواية كلها تخبر أن المراد بالآية آدم وحواء ـ عليهما السلام ـ وأن المراد بقوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾: هو طاعتهما للشيطان في تسمية ولدهما بعبد الحارث[٢].

ـ ولكنهم حاولوا الدفاع عن آدم وحواء ـ عليهما السلام ـ بتأول أن شركهما إنما كان في التسمية لا في العبادة، وكان على سبيل الخطأ غير المتعمد، وقد عوتبا عليه حيث رجح ابن جرير هذا القول وأورد بعض الآثار المروية عن السلف تدل على أن شرك آدم وحواء كان في التسمية لا في العبادة، وهذه الآثار مروية عن ابن عباس[٣]، وقتادة[٤]، وسعيد بن جبير[٥]، وغيرهم[٦].

---

(١) هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر ولد في طبرستان سنة ٢٢٤هـ واستوطن بغداد، كان إمامًا حافظًا وفقيهًا ومفسرًا، توفي ٣١٠هـ، من تصانيفه: «جامع البيان في تأويل آي القرآن»، و«اختلاف الفقهاء»، و«تاريخ الرسل والملوك» وغيرها، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤/ ٢٦٧)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص٣٠٠)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ٦٩).

(٢) انظر: تفسير الطبري المسمى «جامع البيان في تأويل آي القرآن» للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ عام١٩٩٢ ـ (٦/ ١٤١-١٤٨).

(٣) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم القرشي، ابن عم رسول الله ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات في شعب أبي طالب، ودعا له الرسول بالعلم والحكمة، وكان يحبه ويدنيه ويشاوره، وهو أحد العبادلة، وأحد فقهاء الصحابة، ورغم صغر سنه فقد كان عمر ؓ يدنيه ويستشيره، مات بالطائف سنة ٦٨هـ وهو ابن سبعين. انظر ترجمته في «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر القرطبي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط:١، عام (١٩٩٥م) (٣/ ٦٦)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر العسقلاني ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط:١ عام ١٤١٥هـ، (٤/ ١٢١).

(٤) هو قتادة بن دعامة بن عبد العزيز السدوسي أبو الخطاب البصري الأكمه، ولد سنة ٦٠ هـ، من التابعين، كان مفسرًا حافظًا ثقة حجة في الحديث، عالمًا بالأخبار والأنساب، رأسًا في اللغة، كان يدور بالبصرة من أسفلها إلى أعلاها بدون قائد، روى عن أنس وابن المسيب وابن سيرين وغيرهم، وروى عنه أيوب والأوزاعي وشعبة وغيرهم، مات بواسط في الطاعون سنة ١١٨هـ. انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للإمام الذهبي، دار الفكر العربي ـ بيروت، ط عام (١٣٧٤هـ) (١/ ١٢٢)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص٤٥).

(٥) هو سعيد بن جبير بن هشام أبو عبد الله الأسدي مولاهم الكوفي أحد الأعلام، كان إمامًا مفسرًا، روى عن ابن عباس وعائشة وأبي موسى وأبي هريرة وغيرهم، وروى عنه أبو صالح السمان وأشعث وغيرهم، خرج مع ابن الأشعث فلما انهزم أصحاب ابن الأشعث أخذه خالد القسري وبعث به إلى الحجاج فقتله سنة ٩٥هـ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٢١)، و«طبقات الحفاظ» (ص٣٨).

(٦) انظر: «تفسير الطبري» (٦/ ١٤٥).

وكذلك فعل الإمـام البغوي[1]، حيث أورد الروايات السـابقة ثم قال: «ولم يكن هذا شركًا في العبادة، ولا أن الحارث ربهما، فإن آدم كان نبيًا معصومًا عن الشرك، ولكن قـصد إلى أن الحارث كان سببـًا لنجاة الولد وسلامـة أمه، وقد يطلق اسم الـعبـد على من لا يـراد أنه مملوك»[2]. وذكـر ذلك أيضـًا الإمـام الألوسي[3] - رحمه الله -[4]، وغيره[5].

وحتى يتفادى أصحاب هذا القول الاعتراض عليهم بأن قوله تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ يفيد أن الذين جاءوا بالشرك جـماعة، ولو كان في آدم وحواء لقال عما يشركان، فذهبـوا إلى أن في الآيتين قصتين: الأولى - قصة آدم وحواء كما سبق وتنتهي عند قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾، والثانية - قصة مشركي العرب وغيرهم من نسلهمـا، وهي المشار إليها بقوله: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وأيدوا ذلك بما روي عن السدي[6] في قوله تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، قال: هذه فصل من آية آدم خاصة في آلهة العرب[7].

---

(١) هو الحسين بن مسـعود الفراء أبو محمـد البغوي، فقيه شـافعي، كان عالم أهل خراسـان، وكان ثقة زاهدًا، مات سنة ٥١٦هـ، من تصانيفه: «إرشاد الأنوار»، و«الـتهذيب في الفروع»، و«معالم التنزيل في تفسير القـرآن»، و«مصابيح السنة» وغيرها. انظر ترجمته في: «سـير أعلام النبلاء» (١٩/ ٤٣٩)، و«شذرات الذهب» (٤/ ٤٨).

(٢) «تفسير البغـوي» للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود، نشـر دار طيبة - الرياض - ط:٣ - عام ١٩٩٥م - (٣/ ٣١٣).

(٣) هو شهاب الدين السيد محمد بن عبد الله بن محمد أبو الثناء الألوسي البغدادي الشافعي، ولد عام ١٢١٧هـ، وتوفي عام ١٢٧٠هـ، لـه عدة مصنفـات منها: «الأجـوبة العراقيـة»، و«شرح البرهـان»، و«روح المعاني في التفسـير». انظر ترجمته في: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٦/ ٤١٨)، و«معجم المؤلفين» (١٢/ ١٧٥).

(٤) انظر: «روح المعاني» لشهاب الدين الألوسي، دار الفكر العربي - بيروت - ط عام ١٩٧٨م - (٣/ ١٤٣).

(٥) انظر: «تفسير الطبري» (٦/ ١٤٦).

(٦) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، أبو محـمد الحجازي؛ ثقة. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٢٦٤).

(٧) «تفسير الطبري» (٦/ ١٤٦).

الفريق الثاني - أنكر نسبة الشرك إلى آدم وحواء - عليهما السلام - ورد جميع الأحاديث والآثار المروية في ذلك التي استدل بها الفريق الأول، واعتبرها من الإسرائيليات وضعفوا الحديث الوارد في ذلك رواية ودراية.

أما الذين ضعفوا الحديث من جهة الرواية فمنهم الإمام الحافظ ابن عدي[١]، حيث أعلّ الحديث بتفرد عمر بن إبراهيم، وقال: حديثه عن قتادة مضطرب[٢]، وكذا الإمام الحافظ ابن كثير، حيث ذكر أن الحديث معلول من ثلاثة أوجه:

الأول - أن عمر بن إبراهيم هذا هو البصري، وقد وثقه ابن معين[٣]، ولكن قال أبو حاتم الرازي[٤]: لا يحتج به.

الثاني - أنه قد روي من قول سمرة نفسه ليس مرفوعًا كما عند ابن جرير.

---

(١) هو عبد الله بن عدي بن مبارك الجرجاني، حافظ وإمام، ولد سنة ٢٧٧هـ، روى عن ابن أبي شيبة والنسائي وأبي يعلى، وروى عنه الماليني وابن عقدة وغيرهما، توفي سنة ٣٦٥هـ، من تصانيفه: «الكامل في الجرح والتعديل». انظر ترجمته في: «البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ٢٨٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٥٤)، و«طبقات الحفاظ» (ص٣٨٠)، و«شذرات الذهب» (٥/ ٤٢).

(٢) انظر: «الكامل في «الضعفاء» للحافظ ابن عدي، دار الفكر - بيروت، ط:٣ - عام (١٩٨٨م) (٥/ ٤٢).

(٣) هو: يحيى بن معين بن عون الغطفاني، مولاهم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام، روى عن ابن عيينه وعبد الرزاق، وروى عنه البخاري ومسلم وغيرهما، مات بالمدينة سنة ٢٠٣هـ. انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ٢٤٩).

(٤) هو: الحافظ الكبير أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازي، أحد الأئمة الحفاظ، روى عن أحمد وأبي خيثمة وغيرهما، وروى عنه أبو داود والنسائي وآخرون، توفي بالري سنة ٢٧٧هـ، وترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٤٧)، و«تاريخ بغداد» للحافظ أحمد بن علي البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت، ب.ت (١/ ٧٢)، و«طبقات الحفاظ للسيوطي» (ص٢٥٩).

الثالث - أن الحسن[1] نفسه فسر الآية بغير هذا فلو كان هذا عنده عن سمرة مرفوعًا لما عدل عنه.

حيث روى ابن جرير عن الحسن في قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾، قال: «كان هذا في بعض الملل ولم يكن بآدم»، وقال أيضًا: «عُني بها ذرية آدم ومن أشرك منهم بعده»[2].

وذكر ابن كثير أن هذه الأقوال مروية بأسانيد صحيحة عن الحسن في تفسيره للآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير وأولى ما حملت عليه الآية، ولو كان هذا الحديث عنده محفوظًا عن رسول الله ﷺ لما عدل هو ولا غيره عنه، ولاسيما مع تقواه وورعه، فهذا يدلك على أنه موقوف على الصحابي ويحتمل أنه تلقاه من بعض أهل الكتاب ممن آمن منهم مثل كعب[3] أو وهب بن منبه[4] أو غيرهما[5].

---

(١) هو: الحسن بن يسار بن أبي الحسن البصري، تابعي، مولى زيد بن ثابت، ولد بالمدينة عام ٢١هـ في زمن عمر بن الخطاب، وكان إمام أهل البصرة في زمنه، وهو أحد الفقهاء والعلماء الشجعان، له مع الحجاج مواقف، مات بالبصرة سنة ١١٠هـ. انظر ترجمته في: «طبقات المفسرين» للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداودي، دار الكتب العلمية، بيروت - ط:١ - عام ١٣٩٢هـ (١/ ٤٧)، «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٦٣).

(٢) «تفسير الطبري» (٦/ ١٤٨).

(٣) هو كعب بن ماتع الحميري أبو إسحاق الحبر من مسلمة أهل الكتاب، أسلم بعد وفاة النبي ﷺ وحسن إسلامه، قدم المدينة من اليمن في خلافة عمر، جالس الصحابة وحدثهم عن الكتب الإسرائيلية وغزا معهم، روى عن عمر وصهيب، وروى عنه أبو هريرة وابن عباس، توفي سنة ٣٢هـ بحمص في خلافة عثمان رضي الله عنه. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤٨٩)، و«شذرات الذهب» (١/ ٤٠).

(٤) هو وهب بن منبه بن كامل الأبناوي الصنعاني، ولد زمن عثمان سنة ٣٤هـ، وروى عن ابن عباس وأبي هريرة وغيرهم، وروى عنه عمرو بن دينار وسماك وغيرهم، وثقه النسائي وغيره، قتله يوسف بن عمر سنة ١١٠هـ. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٤٤)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص١).

(٥) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ١٥٢٨).

وأما الآثار المروية عن الصحابة والتابعين والتي استدل بها أصحاب القول الأول فقد استعرضها الإمام ابن كثير ـ رحمه الله ـ ثم قال: «والذي يظهر عليها ـ والله أعلم ـ أنها من آثار أهل الكتاب، وقد صح الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال: **«إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ...»**[(١)]، ثم أخبارهم على ثلاثة أقسام: فمنها ما علمنا صحته بما دل عليه الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، ومنها ما علمنا كذبه بما دل على خلافه الكتاب والسنة أيضًا، ومنها ما هو مسكوت عنه، فهو المأذون في روايته لقوله ﷺ: **«وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»**[(٢)]. وهو الذي لا يصدق ولا يكذب وهذا الأثر هل هو من القسم الثاني أو الثالث؟ فيه نظر، فأما من حدث به من صحابي أو تابعي فإنه يراه من القسم الثالث، وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري ـ رحمه الله ـ في هذا والله أعلم[(٣)]، وأضاف الشيخ الألباني[(٤)] ـ رحمه الله ـ علة أخرى وهي أن الحسن في سماعه من سمرة خلاف مشهور ثم هو مدلس ولم يصرح بسماعه عن سمرة[(٥)].

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الشهادات»، باب «لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة» (٢/ ٩٥٣) برقم (٢٥٣٩)، وأبو داود في كتاب «العلم»، انظر: «سنن أبي داود» للإمام الحافظ سليمان بن الأشعث، دار الحديث، حمص، سوريا ـ ط. ١ ـ عام ١٩٧٣م (٤/ ٥٩)، وأحمد (٤/ ١٣٦).

(٢) رواه البخاري في كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣/ ١٢٧٥) برقم (٣٢٧٤)، وأحمد (٣/ ٤٦).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ١٥٢٨).

(٤) هو: محمد ناصر الدين بن نوح الألباني، أبو عبد الرحمن، ولد في ألبانيا، وكان أبوه من كبار مشايخها، وتلقى علومه في إستنبطول وهاجر به أبوه إلى دمشق، فتعلم العربية، وتتلمذ على يد مشايخها كالشيخ سعيد البرهاني وراغب الطباخ وغيرهما، وكان أول ما ألفه كتاب «تحذير الساجد»، وقد تعرض لمضايقات كثيرة بسبب رفضه لكثير من المسائل المذهبية، توفي سنة ١٤٢١هـ، من مصنفاته: «سلسلة الأحاديث الصحيحة والضعيفة»، و«مختصر البخاري»، و«صفة الصلاة»، وغيرها. انظر ترجمته في: «علماء ومفكرون عرفتهم» لمحمد المجذوب، دار الشواف ـ الرياض ـ ط. ٤. عام (١٩٩٢م) (١/ ٢٨٧).

(٥) انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني (١/ ٥١٧).

أما ضعف هذا القول ـ أي نسبة الشرك إلى آدم عليه السلام ـ من حيث الدراية، فمن الوجوه الآتية:

١ ـ أنه لم يثبت أن إبليس كان اسمه حارث.

٢ ـ أنه لا يوجد دليل صحيح أيضًا على أن آدم كان يموت أولاده في حياته غير هابيل.

٣ ـ أن آدم عليه السلام كان أعرف بإبليس وبعداوته الشديدة بعد قصة الشجرة، فكيف يعقل أن يطيعه في التسمية.

٤ ـ أن السياق في الآية يدل على أن الشركاء جمع في قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾، وإبليس واحد فالتعبير بالجمع يدل على ضعف هذا القول أيضًا[١].

ولهذا قال الإمام ابن حزم[٢] ـ رحمه الله ـ: «وهذا الذي نسبوه إلى آدم عليه السلام من أنه سمى ابنه الحارث خرافة موضوعة مكذوبة، من تأليف من لا دين له ولا حياء، ولم يصح سندها قط، وإنما نزلت في المشركين على ظاهرها»[٣].

---

(١) انظر: «التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب» للإمام فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط:١ ـ عام ١٩٩٠م (١٥/ ٧٠-٧١).

(٢) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن يزيد الفارسي الأصل، الأموي مولاهم القرطبي، كان فقيهًا حافظًا متكلمًا، شافعيًا ثم تحول إلى المذهب الظاهري، من تصانيفه ـ رحمه الله ـ: «المحلى»، و«حجة الوداع»، «الفصل في الملل والنحل»، «مراتب الإجماع»، وغيرها، توفي سنة ٤٥٧هـ. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٨٤)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٤٦)، و«شذرات الذهب» (٣/ ٢٩٩).

(٣) «الفصل في الملل والأهواء» للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، تحقيق د. محمد نصير وآخرون، مكتبة عكاظ ـ جدة ـ ط:١ ـ عام ١٩٨٢م (٤/ ١١).

وأما تفسير الآية عند القائلين بضعف هذه الروايات ففيه أقوال:

الأول ـ أن الخطاب لجميع الناس، والضمير في ﴿جَعَلا﴾ و﴿آتَاهُمَا﴾ يعود على النفس وزوجها، لا إلى آدم وحواء، وهذا قول الرازي[١] ـ رحمه الله ـ[٢].

الثاني ـ أن الآيتين في حق آدم وحواء ـ عليهما السلام ـ ويدفع الإشكال في قوله تعالى: ﴿جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ بأن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: جعل أولادهما له شركاء فيما آتى أولادهما، والتثنية على أن ولده قسمان ذكر وأنثى، وبذلك يزول إشكال التثنية في ﴿جَعَلا﴾ و﴿آتَاهُمَا﴾، وأما الجمع في قوله: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فهو باعتبار الأولاد على الجمع، فالنفس الواحدة وزوجها آدم وحواء، واللذان جعلا له شركاء فيما آتاهما المشركون من أولادهما، ولا يلتفت إلى غير ذلك[٣]، وهذا رأي الزمخشري[٤]، وابن كثير وغيرهما[٥].

---

(١) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري فخر الدين الرازي، ولد سنة ٥٤٤هـ، كان فقيهًا أصوليًا عالمًا ورياضيًا فيلسوفًا، يقال له ابن خطيب الري، كانت له مدرسة يدرس فيها، ويعد من أهم رؤساء الأشاعرة، توفي سنة ٦٠٦هـ، من تصانيفه: «مفاتيح الغيب في التفسير»، و«لوامع البينات»، و«محصل الأفكار»، وغيرها. انظر ترجمته في: «شذرات الذهب» (٥/ ٢١)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ٣١٣)، و«معجم المؤلفين» (١١/ ٧٩).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٥/ ٧٢).

(٣) انظر: «روضة المحبين ونزهة المشتاقين» لابن القيم، تحقيق الدكتور/ السيد الجميلي، دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط:١ ـ عام ١٤١٤هـ (ص٢٩٦).

(٤) هو محمود بن عمر بن محمد خوارزمي الزمخشري أبو القاسم، ولد بزمخشر من قرى خوارزم سنة ٤٦٧هـ، كان محدثًا ومتكلمًا ومفسرًا، معتزلي العقيدة، من تصانيفه: «الكشاف عن حقائق التنزيل» و«المفصل»، و«الفائق في الحديث» وغيرها، توفي ٥٣٨هـ، انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٥١)، و«شذرات الذهب» (٤/ ١٠٨)، و«معجم المؤلفين» (١٢/ ١٨٦).

(٥) انظر: «الكشاف عن حقائق التنزيل» لمحمود بن عمر الزمخشري، دار إحياء التراث ـ ط:١ ـ عام ١٤١٧هـ (٢/ ١٠٩)، و«تفسير ابن كثير» (٤/ ١٥٢٨).

والخلاصة: أنه لم يثبت أن آدم عليه السلام وقع في الشرك، بل الثابت أن أول شرك وقع في الأرض في بني آدم بعد موته، كما سيأتي في المطلب القادم - والله أعلم -.

المطلب الثاني

ابتداء حدوث الشرك بعد آدم عليه السلام

أُهبط آدم عليه السلام إلى الأرض على التوحيد - كما سبق -، وأنشأ الله من ذريته أمة كانت على التوحيد الخالص، ولم يكن شرك على وجه الأرض، كما قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (البقرة: ٢١٣)، أي: على التوحيد والدين الحق، ثم بعد موت آدم عليه السلام حصل الزيغ والانحراف عن التوحيد، أما التحديد الزمني لبداية الانحراف وكيفيته وسببه فهناك روايتان:

الرواية الأولى - ذكر الكلبي[1] في كتابه (الأصنام): «أن أول ما عُبدت الأصنام أن آدم عليه السلام لما مات جعله بنو شيث بن آدم في مغارة في الجبل الذي أهبط عليه آدم بأرض الهند، وكان بنو شيث يأتون جسد آدم في المغارة فيعظمونه ويترحمون عليه، فقال رجلٌ من بني قابيل بن آدم: إن لبني شيث دواراً يدورون حوله ويعظمونه وليس لكم شيء، فنحت لهم صنمًا، فكان أول من عملها..»[2].

---

(١) هو أبو المنذر هشام بن أبي النضر محمد بن السائب الكلبي الكوفي، كان صاحب سمر ونسب، ولم يحدث عنه أحد إلا الشيعة، كان مرجعًا في الأخبار والأنساب التي لا صلة لها بالدين، قال الدارقطني: متروك، وقال ابن عساكر: رافضي ليس بثقة، توفي سنة ٢٠٤هـ، له عدد كبير من المصنفات منها: كتاب «الأصنام». انظر ترجمته في: «لسان الميزان في نقد الرجال» لابن حجر، دار الباز - مكة المكرمة - ط:١ - عام (١٩٩٥م) (٧/ ٨٨)، و«شذرات الذهب» (٢/ ١٣)، و«معجم المؤلفين» (١٣/ ١٥٠).

(٢) «الأصنام» لابن الكلبي، تحقيق أحمد زكي باشا، دار الكتب المصرية - القاهرة - ط: ٤ - عام ١٤٢١هـ (ص٤).

وعند التحقيق في هذه الرواية نجد أنها غير صحيحة، لأمور:

١ ـ أن صلتنا بالتاريخ القديم مقطوعة، فمن أين للكلبي هذا؟

٢ ـ أن هذه الرواية تعارض روايات صحيحة ثابتة في بيان الشرك في البشرية، كما سيأتي، فعلى هذه الرواية تكون صلة بني آدم بالتوحيد غير طويلة، وأنهم لم يلبثوا أن غيروا بعد موت آدم، وهذا بعيد لورود روايات صحيحة في تحديد زمن ابتداء الشرك بعد آدم وكيفيته وسببه.

الرواية الثانية، وهي الصحيحة ـ أن الناس ظلوا بعد موت آدم عليه السلام على التوحيد الخالص مدة عشرة قرون، قبل أن يحدثوا الشرك، فقد ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان بين آدم ونوح عشرة قرون، كلهم على الإسلام»[(١)].

فإذا كان المراد بالقرن مائة سنة، فبينهما ألف سنة، أما إذا كان المراد بالقرن الجيل من الناس، كما قال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ﴾ (الإسراء: ١٧)، وقال: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ (المؤمنون: ٣١)، فقد تكون الفترة غير محددة بألف سنة، والأول أرجح[(٢)].

أما سبب الانحراف عن التوحيد وكيفيته، فقد روى الإمام البخاري[(٣)] في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٩٤)، والأثر رواه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٤٦) وقال: صحيح على شرط البخاري، ووافقه الذهبي، وله شاهد من حديث قتادة بسند صحيح.

(٢) انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١/ ١٠٣).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، مولاهم البخاري حبر الإسلام الحافظ الكبير، ولد في بخارى عام ١٩٤هـ، حفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي، نشأ يتيمًا ورحل مع أمه وأخيه، وأكثر من الرحلة في طلب العلم، سمع من أكثر من ألف شيخ، كان رأسًا في العلم والذكاء والعبادة، قال عن نفسه: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف غير صحيح، أثنى عليه العلماء، توفي عام ٢٥٦هـ في سمرقند، من مؤلفاته: «الجامع الصحيح» المعروف بـ «صحيح البخاري»، و«الأدب المفرد»، و«الضعفاء»، و«التاريخ»، وغيرها. انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/ ١٥٥)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (٩/ ٤٧).

تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ (نوح: ٢٣)، قال: «هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصابًا، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك، وانتسخ العلم (نُسي ودرس) عُبدت»[١].

وقال ابن جرير ـ رحمه الله ـ: «كانوا قومًا صالحين ـ أي يغوث ويعوق . . . ـ بين آدم ونوح، وكان لهم أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يعتقدون بهم: لو صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم، فصوروهم، فلما ماتوا وجاء آخرون دبَّ إليهم إبليس فقال: إنما كانوا يعبدونهم وبهم يُسْقَونَ المطرَ، فعبدوهم»[٢].

فهذه النصوص وغيرها صريحة في أن الناس بعد آدم ﷺ كانوا على ملة التوحيد نحو ألف عام، وأن أول شرك حدث في العالم، وأول انحراف عن التوحيد كان في قوم نوح، بسبب التصاوير والتماثيل التي جُعلت للخمسة الرجال الصالحين، والتي زين لهم الشيطان اتخاذها بادئ الأمر، لكي يتأسوا بهم، وبنشاطهم في العبادة، فلما طال عليهم الأمد، وانقرض ذلك الجيل وجاء جيل آخر أوهمهم الشيطان أن آباءهم كانوا يعبدون هذه الصور ويستسقون بها فعبدوها.

وهكذا نسي الناس عهد الله تعالى، وخرجوا عن ملة التوحيد التي هي فطرة الله، فبعث الله نبيه نوحًا ﷺ يدعوهم إلى التوحيد، وينهاهم عن هذا الشرك الذي وقعوا فيه، وينذرهم الشركَ بالله تعالى، واستمر نوح ﷺ على ذلك زمنًا طويلاً، واستعمل كثيرًا من الأساليب في دعوته لقومه، بين إسرار وإعلان،

(١) رواه البخاري في «كتاب التفسير» (٤/ ١٨٧٣) برقم (٤٦٣٦).
(٢) «تفسير الطبري» (١٢/ ٢٥٢)، وانظر: «البداية والنهاية» (١/ ١١٩).

وترغيب وترهيب، كما حكى الله عنه في القرآن الكريم، فأصروا على شركهم وكفرهم وعنادهم، ولما لم يستجب له بعد هذا المدى الطويل إلا القليل من قومه أيس من هدايتهم بعدما أوحى الله تعالى إليه بقوله: ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ آمَنَ﴾ (هود: ٣٦)، عند ذلك دعا عليهم، فأهلكهم الله بالطوفان، وأنجى نوحًا ومن آمن معه، وزالت بذلك عبادة الأصنام ومظاهر الشرك من الأرض، وقامت دولة التوحيد، فلم يبق على ظهر الأرض إلا موحد.

ومرت قرون على هؤلاء الموحدين الناجين، وتكاثروا في الأرض وتفرقوا فيها، لكنهم ظلوا محافظين على ما ورثوه عن نوحٍ من التوحيد، قبل أن يحصل التغيير والانحراف والعودة إلى الشرك من جديد.

والمتتبع لنصوص الشريعة يجد أنه لم يأت تحديد للوقت الذي حدث فيه الشرك بعد قوم نوح عليه السلام، وإنما تحدثت النصوص الشرعية أن الله تعالى استخلف عادًا في الأرض بعد قوم نوح، قال تعالى على لسان نبيه هود عليه السلام: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ (الأعراف: ٦٩).

وظاهر الآيات القرآنية التي تتعلق بالموضوع تفيد أنه لم يكن بين نوح وهود - عليهما السلام - رسولٌ لمجيء قصة عاد بعد قصة نوح مباشرة، ولا يجوز القول بأكثر مما دلت عليه النصوص، وقد انحرف قوم عاد عن التوحيد فعبدوا آلهة مع الله تعالى، فبعث الله هودًا عليه السلام ليمحو الشرك والوثنية، وكانت النتيجة أنهم لم يستجيبوا لدعوة التوحيد، بل أصروا على شركهم وعنادهم، فأهلكهم الله تعالى بالريح، واستخلف من بعدهم ثمود، فانحرفوا عن التوحيد، فأرسل الله إليهم صالحًا عليه السلام، فكذبوه وأضافوا إلى سجل المشركين صفحة من الظلم والوثنية والطغيان، فأهلكهم الله تعالى بالصيحة وأخذهم أخذ عزيز مقتدر.

وتأتي دائمًا في القرآن الكريم قصة إبراهيم عليه السلام بعد قصة صالح عليه السلام في الترتيب القصصي للقرآن، كما في سورة التوبة وسورة الحج وغيرهما.

وقوم إبراهيم هم (الكشدانيون) الذين نشأت عندهم عبادة الكواكب والأصنام من دون الله ـ عزّ وجلّ ـ، فبعث الله نبيه إبراهيم عليه السلام وكانت بعثته ابتداء عهد جديد للتوحيد، حيث قام بثورة ضد الشرك والوثنية وقارع الطواغيت بالحجة والمنطق، ولم يكتف بالدعوة القولية، بل تعدى إلى تحطيم رموز الشرك والوثنية بكل جرأة وشجاعة وإخلاص، واستحق بذلك أن يكون إمامًا في الدين.

ومما يحسن التنبيه عليه هنا أننا نجد من يزعم أن إبراهيم عليه السلام اعتقد في طفولته أو بعد بلوغه أن إلهه هو الكوكب أو القمر أو الشمس، ويستدلون بآثار صعيفة عن ابن عباس وغيره في تفسير قوله تعالى ﴿فلمّا جنَّ عليْه اللّيْلُ رأى كوْكبًا قال هذا ربّي فلمّا أفل قال لا أُحبُّ الآفلين.﴾ الآيات إلى قوله تعالى: ﴿ومَا أنا من المشْركين﴾ (الانعام: ٧٦-٧٩)

وقد أورد ابن جرير الطبري روايتين عن ابن عباس، ورواية عن ابن مسعود[١]، ورواية عن ابن إسحاق[٢] تدل على أن المراد بهذه الآيات نظر إبراهيم عليه السلام في طفولته في هذه الكواكب واعتقاده أنها ربه[٣]، كلها تعبر عن القلق

---

(١) هو: عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي، أبو عبد الرحمن الكوفي، أحد السابقين الأولين، وصاحب النعلين، شهد بدرًا والمشاهد كلها، كان يشبه النبي ﷺ في هديه وسَمْته، تلقّى من النبي ﷺ سبعين سورة، مات بالمدينة سنة ٣٢هـ. انظر «الخلاصة» للخزرجي (ص٢٤).

(٢) هو: محمد بن إسحاق بن يسار، مولى قيس بن مخرمة، أحد الأئمة لاسيما في المغازي، رأى أنس ابن مالك، وروى عن الزهري وعطاء وغيرهما، وعنه يحيى الأنصاري، مات سنة ١٥١هـ. انظر: «الخلاصة» للخزرجي (ص٣٢٧).

(٣) انظر «تاريخ الأمم والملوك» لابن جرير الطبري، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ طبعة عام ١٩٩٧م) (١/ ١٤٣-١٤٤)، و«تفسير الطبري» (٧/ ٢٤٢-٢٥٠).

الذي كان يعانيه إبراهيم قبل أن يؤمن بالله تعالى، ويستدل هؤلاء في تعضيد وجهة نظرهم بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي...﴾ (البقرة: ٢٦٠).

وردُّنا عليهم:

أن سياق قصة نظر إبراهيم عليه السلام في الكواكب يدل على أنه عليه السلام أراد أن يستدرج قومه ويناظرهم بالتنزل معهم في الاعتراف بربوبية ما يعتقدون ربوبيته، ليكرَّ على ذلك بالإبطال المصحوب بالدليل كما قال ابن كثير - رحمه الله -، والحق أن إبراهيم عليه السلام كان في هذا المقام مناظرًا لقومه مبينًا لهم بطلان ما كانوا عليه من عبادة الهياكل والأصنام، فبين في المقام الأول مع أبيه خطأهم في عبادة الأصنام الأرضية، وبين في هذا المقام خطأهم في عبادة الهياكل وهي الكواكب السيارة[1]، حيث بين لهم أنها لا تصلح للإلهية لأنها مسخرة مقدرة بسير معين لا تزيغ عنه ولا تملك لنفسها تصرفًا، وأما قوله عنها - هذا ربي - أي في زعمكم[2]، ومن الأدلة القوية على أن إبراهيم عليه السلام لم يطرأ عليه الشرك في حال من أحواله، بل أراد أن يتوصل بهذا النظر إلى بيان بطلان ما يعبد من دون الله ما يلي:

١ - عصمة الأنبياء - عليهم السلام - من الكبائر قبل البعثة وبعدها، والشرك أكبر الكبائر.

٢ - ثناء الله - سبحانه وتعالى - على خليله إبراهيم بقوله: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (آل عمران: ٦٧)، ونفيُ

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٣٢٦) بتصرف يسير.
(٢) «المصدر السابق» (٣/ ١٣٢٦).

الكون الماضي يستغرق جميع الزمن الماضي، أي: أنه لم يكن في حال من الأحوال من المشركين، فثبت بذلك أنه لم يتقدم عليه شرك يومًا ما[١].

٣ - قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾ (الأنبياء ٥١)، والمراد بالرشد أي: الهدى، وقوله ﴿مِن قَبْلُ﴾ أي: من صغره ألهمه الحق والحجة على قومه[٢].

٤ - أن الله تعالى سمى محاجة إبراهيم لقومه في شأن التوحيد وإبطال ما كانوا عليه من الشرك بمناظرته لهم في شأن الكواكب حجة وأنه ﷺ أوتيها من قبل الله سبحانه على قومه، بقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ﴾ (الأنعام ٨٣)، والظاهر شمول الآية لجميع احتجاجاته على قومه، ومنها قصة الكواكب[٣].

٥ - على فرض أن إبراهيم ﷺ لو كان ناظرًا يبحث عن الحق في شأن هذه الكواكب للتوصل إلى معرفة كونها أربابًا أو مخلوقة، لاستدل على حقيقتها بمجرد ظهورها بعد أن كانت غائبة؛ لأن الدليل الذي أقامه على بطلان ربوبيتها هو ما طرأ عليها من التغير وهو الأفول، وهذا حاصل عند ظهورها بعد أن كانت غائبة[٤].

٦ - هذه الأدلة وغيرها تدل على أن إبراهيم ﷺ كان جازمًا بعدم ربوبية الكواكب، وإنما أراد استدراج ولفت نظرهم إلى ما يريد التوصل إليه من إظهار فساد معتقدهم وضلالهم.

---

(١) انظر: «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» لمحمد الأمين الشنقيطي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ط: ١ - عام (١٩٩٦م) (١/ ٣٦٢).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٢٢٦)، و«تفسير القرطبي» (١١/ ٢٩٦).

(٣) انظر: «أضواء البيان» للشنقيطي (١/ ٣٦٣).

(٤) انظر: «معالم الدعوة في قصص القرآن الكريم» لشيخنا الدكتور/ عبد الوهاب الديلمي، مكتبة الإرشاد - صنعاء - ط: ٢ - عام (١٩٩٨م) (١/ ١٠٥-١٠٩) بتصرف.

ومنذ أن غرس إبراهيم شجرة التوحيد وهي مورقة يتعاهدها الأنبياء من بعده كلما ذبلت بسبب تفريط الأبناء أو غفلتهم، حيث نجد أن الناس بعد إبراهيم عليه السلام انحرفوا عن التوحيد فبعث الله أنبياءه ورسله من ذرية إبراهيم عليه السلام ليعيدوا الناس إلى حظيرة التوحيد والإخلاص، كما هو معلوم من نصوص القرآن الكريم أن الشرك دخل في بني إسرائيل وانتشر بين فترة وأخرى؛ حيث عبد أولهم العجل وعبد آخرهم المسيح عليه السلام، وعبد المجوس النار، وعادت عبادة الأصنام والكواكب من جديد حتى فسدت الحياة البشرية إلى أن وصلت إلى درجة المقت والمهانة، كما جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: «إن الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب»[1].

المطلب الثالث

دخول الشرك إلى جزيرة العرب قبل بعثة النبي ﷺ

معلوم مما سبق أن إبراهيم عليه السلام أرسى عقيدة التوحيد صافية نقية، ونشر ابنه إسماعيل ملة أبيه إبراهيم بين العرب، وظل أبناؤه على ذلك التوحيد، معظمين أول بيت وضع للناس الذي رفعه الخليل مع ابنه إسماعيل إلى أن بعدت الفترة بين العرب ونور النبوة، ثم اندرس كثير من آثار العلم، فقلت حصانتهم ضد الانحراف، وأصبحت الفرصة مواتية للتحريف.

وبسبب ذلك، فقد غرقت البشرية في أوحال الشرك والوثنية من جديد، وأصبح الناس في تلك الفترة على أقسام، فمنهم الوثنيون الذين يعبدون الأصنام ويعكفون عليها وينحرون لها ويطوفون بها، ومنهم النصارى الضالون عن السبيل

---

(١) رواه مسلم في كتاب «الجنة»، باب «الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار» (١٧٤١/٤) برقم (٢٨٦٥).

الذين جعلوا الآلهة ثلاثة، ونسبوا إلى الله الولد، واتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله، وتمرغوا في أوحال الوثنية.

ومنهم: اليهود الذين قالوا عزير ابن الله، واشتد أذاهم على أنبيائهم ودعاتهم، وتطاولوا على الذات الإلهية، وعاثوا في الأرض فسادًا، يشعلون نار الفتن وينقضون العهود، ويتلاعبون بالنصوص استجابة للشهوات والرؤساء.

ومنهم: المجوس الثنوية الذين يدينون بإلهين، ويعبدون النار، ويحجون لبيتها.

ومنهم: الصابئة الذين يعبدون الكواكب والنجوم.

ومنهم: الزنادقة اللادينيين الذين لا يؤمنون بآلهة، ولا بعث ولا نشور، وهم الدهريون، وكل هذه المظاهر الشركية والوثنية ترجع كما يقول الشهرستاني[1] إلى شرك قوم نوح وقوم إبراهيم، فشركهما جامعٌ، تفرعت عنه أصناف الشرك بعد في الناس فمقل ومستكثر، فكان شرك قوم نوح يرجع إلى مظاهر الصلاح في البشر، وشرك قوم إبراهيم من العقل والفلسفة لأسرار الطبيعة ووظائف الأفلاك[2].

---

(١) هو محمد بن عبد الكريم أبو الفتح الشهرستاني، ولد في شهرستان ٤٧٩هـ، كان شافعي المذهب أشعري العقيدة، طاف كثيرًا من البلاد الإسلامية، وكان إمام عصره في علم الكلام، وله مجالس علم عامرة، له قرابة ستة عشر مؤلفًا، توفي سنة ٥٤٨هـ من مؤلفاته: «الملل والنحل»، و«نهاية الإقدام» وغيرها، انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٢٨٦)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (ص١٣١٣)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٥/ ٢٦٣).

(٢) انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني، طبعة دار الفكر - بيروت - لبنان، ب.ت (ص٢٣١) وما بعدها.

أما عن كيفية دخول الوثنية والشرك إلى بلاد العرب، فهناك روايتان:

الرواية الأولى ـ قال ابن الكلبي في كتابه (الأصنام): «إن إسماعيل بن إبراهيم ـ عليهما السلام ـ، لما سكن مكة وولد له بها أولاد كثير، حتى ملأوا مكة، ونفوا من كان بها من العماليق، ضاقت عليهم مكة، ووقعت بينهم الحروب، وأخرج بعضهم بعضًا، فتفرقوا في البلاد التماسًا للمعاش، وكان الذي سلخ بهم إلى عبادة الأصنام والأوثان، أنه كان لا يظعن من مكة ظاعن إلا احتمل معه حجرًا من حجارة الحرم تعظيمًا للحرم، وصبابة بمكة، فحيثما حلوا وضعوه، وطافوا به كطوافهم بالكعبة تيمنًا منهم وصبابة بالحرم وحبًا له، ثم سلخ ذلك بهم إلى أن عبدوا ما استحبوا، ونسوا ما كانوا عليه، واستبدلوا بدين إبراهيم وإسماعيل غيره، وصاروا إلى ما صارت إليه الأمم قبلهم»[1].

فهذه الرواية تفيد أن نشأة عبادة الأصنام وسببها هو تعظيمهم للحرم، فلما اضطروا على النزوح عنه اتخذوا منه حجارة تذكرهم به، ثم نسوا ذلك واتخذوا هذه الحجارة آلهة يعبدونها من دون الله، وهذا القول ليس عليه دليل صحيح، ولم يسق ابن الكلبي له سندًا، ولم يذكر له مصدرًا، وعلى فرض صحته فيحمل أن يكون بعد ولاية عمرو بن لحي وانتشار عبادة الأصنام في مكة أو أنها حالات فردية ـ والله أعلم ـ.

الرواية الثانية ـ ذكر الشهرستاني في (الملل والنحل) وابن إسحاق وغيرهما: «أن أول من غيَّر دين إسماعيل ﷺ فنصب الأوثان وسيب السوائب ووصل الوصيلة وبحر البحيرة وحمى الحامي هو عمرو بن لحي بن غالوثة الخزاعي، لما سار إلى مكة بقومه، واستولى على أمر البيت، ثم سار إلى مدينة البلقاء بالشام،

---

(١) «الأصنام» لابن الكلبي (ص٦).

فرأى هناك قومًا يعبدون الأصنام، فسألهم عنها، فقالوا: هذه أرباب اتخذناها على شكل الهياكل العلوية والأشخاص البشرية، نستنصر بها فننصر، ونستسقي بها فنُسقى، ونستشفي بها فنشفى، فأعجبه ذلك، وطلب منهم صنمًا من أصنامهم، فدفعوا إليه (هبل) فسار به إلى مكة ووضعه في الكعبة، وكان معه إساف ونائلة على شكل زوجين، فدعا الناس إلى تعظيمها والتقرب إليها والتوسل بها إلى الله تعالى[1].

وجاء أيضًا: أن عمرو بن لحي كان له رئيٌّ من الجن يكنى أبا ثمامة، فقال له: عَجِّل بالمسير، والظعن من تهامة بالسعد والسلامة .. ائت جدة، تجد فيها أصنامًا معدة ثم أوردها تهامة، ولا تهب، ثم ادع العرب إلى عبادتها، فأتى عمرو ساحل جدة فوجد بها ودًا وسواعًا ويغوث ويعوق ونسرًا فاستثارها من تحت الأرض، وخرج بها إلى تهامة، وحضر الموسم، فدعا العرب إلى عبادتها قاطبة، فأجابه أشراف منهم فأخذوها منه، فكانت «ودًا» بدومة الجندل، وكانت سواعًا في بطن نخلة، وكانت «يغوث» بأرض مذحج باليمن، وكانت «يعوق» بهمدان، وكانت «نسرًا» في حمير.

فلم تزل هذه الأصنام تُعبد مع غيرها حتى بعث الله نبيه ﷺ، فأمر بهدمها[2].

---

(١) «الملل والنحل» للشهرستاني (ص٤٨٨)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٤٨/٢٠)، و«سيرة ابن هشام» دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط:١، عام (١٤١٥هـ) (١١١/١).

(٢) انظر تفاصيل ذلك في «سيرة ابن هشام» (١١١/١) وما بعدها، و«الروض الأنف» للسهيلي، دار الفكر العربي، بيروت - لبنان، طبعة عام (١٤٠٩هـ) (١٠١/١)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١٥٠/٢).

ويمكن أن يجـمع بين الروايتين، أن الرواية الأولى بينت السبب الـذي جعل العرب يطيعـون عمرو بن لحي في عبادة الأصنام، بسبب وصـول حالهم إلى ما يسمى بـ «حالة القابلية للشـرك»، ولذلك لم يرفض العرب ما جاء به عمرو من تحريف لدين إبراهيم وعبادة الأصنام من أول وهلة.

ومما سبق نجد: أن أهل الجاهـلية كلهم قبل البعثة اتفـقوا في شرك الطاعة، حيث أطاعوا جميعًا سـادتهم وكبراءهم من دون الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، واختلفوا في شرك العبادة، حيث عبد بعضهم الأنبياء، وعبد بعضهم الأصنام المنحوتة، وعبد بعضهم النار، وعبد بعضهم الكواكب، وكانوا جـميعًا على اختلاف معبوداتهم، مأسـورين لخرافات وأوهام لا حـقيقـة لها: كالـتطير، والتشـاؤم، والاستقـسام بالأزلام والأنواء، وغيرها.

وبينما البشـرية في حالتهم هذه قد غرقوا في بحـر لُجِّيٍّ من ظلمات الشرك والوثنية إذا بالنور يشرق من مكة لينقذ البشرية من هذا الجحيم والتردي.

فكانت بعثة محمد ﷺ فتحًا للبشرية ونصرًا، فصحح رسول الله ﷺ عقائد البشرية وحررها من الخـرافة والتقليد، وطمس معالم الشـرك والوثنية، وحَمى حِمى التوحيد وترك الأمة على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك.

وتُوفي رسول الله ﷺ بعد أن بلغ الرسالة وأدى الأمانة، واسـتشهد الأمة على ذلك فشهدت، وسـار أصحابه من بعده على نهجه، واقتـفوا أثره، وأقاموا ملة التوحيد، وهدموا معاقل الشرك والوثنية، ولكن شاء الله أن يجري على هذه الأمة مـا جرى على من قبلـها مصـداقـًا لقوله ﷺ : «لتـتبـعن سنن من كـان قبلكم شبرًا بشبر، وذرعًا بذراع»[1].

(١) رواه البخـاري في كتاب «الأنبـياء»، باب «ما ذكر عـن بني إسرائيل» (٣/ ١٢٧٤)، برقم (٣٢٦٩)، ومسلم في كتاب «العلم»، باب «اتباع سنن اليهود والنصارى» (٤/ ١٦٣١)، برقم (٢٦٦٩).

المطلب الرابع

نشأة الشرك في المسلمين بعد وفاة النبي ﷺ

كان الخلاف الذي وقع بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان[١] رضي الله عنهما، قد أسفر عن وجود أكبر فرقتين من أهل الابتداع والضلالة، وهما:

الأولى - الخوارج: الذين انشقوا عن علي رضي الله عنه بعد حادثة التحكيم، وكفروا عليًا ومعاوية ومن معهما، وعاثوا في الأرض فسادًا.

والثانية - هي الشيعة: التي غلت في علي رضي الله عنه، حتى زعموا وجود النص على إمامته، وتَزَعَّمَ هذه الفرقةَ «عبدُ الله بن سبأ اليهودي»[٢]، فزعم أن الله حلَّ في علي رضي الله عنه، وتبعه جماعة، فاضطر الإمام علي رضي الله عنه إلى تحريقهم بالنار، وهو ينشد:

لما رأيت الأمر أمرًا منكرًا ... أججت ناري ودعوت قُنبرًا

وكان ظهور هاتين الفرقتين سنة ٤٠ هـ، وقد اتسعت هاتان الفرقتان فيما بعد، وتولد منهما شر كثير، وطوائف عديدة عانى منها الإسلام وأهله، ولا يزالون.

---

(١) هو: معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية القرشي، الأموي أمير المؤمنين، ولد قبل البعثة بخمس سنين، من كتَّاب الوحي، كان فصيحًا حليمًا وقورًا، ولاه عمر الشام بعد أخيه يزيد، وبقي على ذلك في خلافة عثمان حتى آلت إليه الخلافة عام الجماعة (٤٠هـ)، ومات سنة ٦٠هـ، انظر «الإصابة في تمييز الصحابة» (٣/ ٤١٢).

(٢) هو: عبد الله بن سبأ الحميري الصنعاني، رأس الطائفة السبئية، كان من يهود اليمن، فأظهر الإسلام ثم رحل إلى الحجاز والكوفة، ودخل دمشق فطرده أهلها وانصرف إلى مصر فجهر ببدعته من معتقداته برجعة النبي ﷺ، وأن عليًا إله، وأنه موجود في السحاب، وأن الرعد صوته، توفي سنة (٤٠هـ)، انظر ترجمته في «لسان الميزان» لابن حجر، (٣/ ٣٤٤)، و«ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي (٤/ ١٠٠)، و«الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٢٠).

ثم ظهرت بدعة القدرية في آخر أيام الصحابة على يد معبد الجهني[١]، وغيلان الدمشقي[٢]، وكانت هذه البدعة أول سهم يوجه إلى كبد التوحيد، كما روي عن ابن عمر[٣] رضي الله عنهما قوله: «ما هلكت أمة قط إلا بالشرك بالله، وما أشركت قط إلا كان بدء إشراكها التكذيب بالقدر»[٤].

ثم ظهرت المرجئة في حوالي سنة (٩٩هـ)، وهم القائلون بأن الإيمان هو التصديق، فيكتفون بالنية والقصد، ويقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، ولا ينفع مع الكفر طاعة، وبالتالي لا علاقة للإيمان بالعمل، وهذه المقالة خرق لسياج التوحيد، فإن الأعمال من حقوق التوحيد، ومكملاته، فإهمالها نقض في التوحيد، وقد سمى الله ترك العمل شركًا وكفرًا.

وقد ظهرت في آخر زمن بني أمية (فرقة الجهمية) القائلين بالتعطيل والجبر والإرجاء.

---

(١) هو: معبد بن عبد الكريم بن عكيم - أو عويم - الجهني، بضم الجيم نسبة إلى جُهَيْنَة، ضال مبتدع هو أول من تكلم في القدر بطريقة بدعية، نهى الحسن عن مجالسته، وقتله عبد الملك بن مروان سنة (٨٠هـ)، انظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» (٦/ ٤٦٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٢٥).

(٢) هو غيلان بن مسلم الدمشقي القبطي، اختلف في اسمه واسم أبيه، درس على يد الحسن بن محمد بن الحنفية، قال الذهبي عنه: ضال مسكين، كان مبشرًا حقيقيًا بمذهب العدل الذي صار من أصول المعتزلة فيما بعد، وكان مالك قد نهى عن مجالسته، دعا عليه عمر بن عبد العزيز بعد أن استتابه وناظره الأوزاعي وأفتى بقتله فقتل، انظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٩٢٨٨)، و«لسان الميزان» (٤/ ٣٢٤)، و«الأعلام» (٥/ ٣٢٠).

(٣) هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، هاجر قبل أبيه وأول مشاهده الخندق، كان من المكثرين بالرواية عن النبي ﷺ، وكان يقتدي به في كل أمره، توفي عام (٧٤هـ)، انظر «أسد الغابة» (٣/ ٢٢٧)، و«الأعلام» (٤/ ١٨٠).

(٤) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للحافظ أبي القاسم هبة الله اللالكائي، تحقيق د: أحمد سعد حمدان، دار طيبة - الرياض، ط:٦، عام (١٤٢٠هـ) (٢/ ٦٩٠).

ثم ظهرت (المعتزلة) الذين بالغوا في تقديس العقل، واعتباره مصدر العقيدة، وأولوا النصوص الشرعية، وعطلوا الصفات الإلهية، ووضعوا لأنفسهم أصولاً سموها بالأصول الخمسة.

ثم كان ظهور الفلاسفة الذين تشبعوا بفلسفة اليونان الوثنية وحاولوا عبثًا التوفيق بينها وبين عقيدة التوحيد، فأولوا النصوص وتلاعبوا بها، وقد فضح حالهم الإمام الغزالي[1] في كتابه (تهافت الفلاسفة)، وشيخ الإسلام ابن تيمية[2] في كتابه (منهاج السنة) و(موافقة المعقول والمنقول)، وغيرها.

ثم ظهرت فرقة الأشاعرة الذين أولوا الصفات واهتموا في كتبهم بإثبات توحيد الربوبية فقط، وتركوا الاهتمام بتوحيد الألوهية، ولهذا نجد أكثرهم انخرط في بدع التصوف وأقر الوسائل الشركية.

ثم ظهر ما يسمى (بالتصوف)، والذي غلا فيه البعض حتى أفضى بالغلاة منهم إلى القول بالحلول والاتحاد، ووحدة الوجود، والقول بالجبر، وبطلان

---

(١) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي الغزالي فقيه متكلم وأصولي صوفي ولد بخراسان عام (٤٥٠هـ)، ورحل إلى عدد من الأمصار كنيسابور والحجاز ودمشق والقدس، له نحو مائتي مصنف، منها: «إحياء علوم الدين»، و«المعارف العقلية»، و«تهافت الفلاسفة»، و«الوجيز في الفقه»، و«المستصفى في الأصول»، توفي عام (٥٠٥هـ)، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٢٢)، و«الأعلام» (٧/ ٢٢)، و«معجم المؤلفين» (١١/ ٢٦٦).

(٢) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الدمشقي، شيخ الإسلام أبو العباس ولد سنة (٦٦١هـ) بحران، وتحول به أبوه إلى دمشق، يعتبر أحد الأئمة والأعلام الذين صنفوا في فنون متعددة كان ذا إقدام وشجاعة قوالاً للحق مجاهدًا في سبيل الله، تصدى لأهل البدع، وسجن عدة مرات إلى أن توفي بقلعة دمشق سنة (٧٢٨هـ)، من تصانيفه: «منهاج السنة»، و«الاستقامة»، و«الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»، و«الصارم المسلول»، وقد جمعت فتاواه في (٣٧ مجلدًا)، انظر ترجمته في «فوات الوفيات» للكتبي (١/ ٧٤)، و«النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» لابن تغري بردي مصورة عن طبعة دار الكتب - بيروت، ب.ت (٩/ ٢٧١)، و«البدر الطالع» للشوكاني (١/ ٤٦-٥١).

التكليف، والتسوية بين الطاعات والمعاصي، والإيمان والكفر بدعوى شهود الربوبية في كل موجود كما هو مسطر في كتب الحلاج[١] وابن عربي[٢] وغيرهم، وانتشر فيهم تقديس الأشخاص والشيوخ في حياتهم وبعد موتهم، ومن ثم وجدت كثير من المظاهر الشركية عند القبور بدعوى المحبة والتعظيم، والتقرب إلى الله عن طريقهم.

وتضامن هذا مع ظهور الفرق الباطنية الخبيثة كالإسماعيلية، وما تفرع عنها من قرامطة وإخوان الصفا والعبيديين والدروز ونحوهم، حيث بث الإسماعيليون معتقداتهم سراً في بداية أمرهم، فاستحسن الجهال هذه العقائد لطرحها التكاليف الشرعية، وأخذوا يعتنون بالقبور والمزارات والمشاهد، واتخذوها بعد ذلك وسائط بينهم وبين الله.

---

(١) هو أبو مغيث الحسن بن منصور الحلاج الفارسي، إمام الزنادقة الاتحادية في هذه الأمة، كان جده مجوسيًا، ولد سنة (٢٢٤هـ)، ونشأ بتستر، وصحب سهل بن عبد الله التستري وانتقل إلى بغداد، وصحب الجنيد، تبرأ منه سائر الصوفية والعلماء، له أفكار ملحدة وخرافات وزندقة، وكان متلونًا في ملابسه وحاله مع كل قوم على مذهبهم، ادعى الألوهية، واتفق علماء بغداد على كفره وزندقته، حوكم ببغداد، وحكم بقتله سنة (٣٠٩هـ)، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣١٣)، و«لسان الميزان» (٣/ ٢٥٥).

(٢) هو محيي الدين محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي الأندلسي، ثم الدمشقي المعروف بابن عربي بالتنكير، تمييزًا له عن القاضي أبي بكر بن العربي، ينتهي نسبه إلى حاتم الطائي وُلد بمرسيه بالأندلس سنة (٥٦٠هـ)، ورحل إلى أشبيليا، فحفظ القرآن، وتعلم القراءات والأدب، ثم مال إلى التصوف وزار معظم البلدان، ويعتبر أكثر الصوفية تصنيفًا، حيث جاوزت تصانيفه المائتين، من أشهرها «الفتوحات المكية»، و«فصوص الحكم» و«عنقاء مغرب» وغيرها، أثنى بعض العلماء على زهده وعبادته، ولم يعرفوا ما في كلامه من كفر، فقد أفتى العلماء كالبقاعي والسخاوي والفاسي وغيرهم بكفره وزندقته، توفي سنة (٦٣٨هـ) بدمشق، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٤٨)، و«لسان الميزان» (٥/ ٣١١)، و«شذرات الذهب» (٥/ ١٩٠).

وخاصة فرقة (إخوان الصفا) تلك الجماعة السرية التي بثت عقائدها بسرية تامة، وتعتبر رسائل (إخوان الصفا) مرجعًا مهمًا في تسويغ عقائد الباطنية الشركية، وهذه الرسائل ألفها مجموعة من الفلاسفة أشياع الفاطميين (العبيديين) في القرن الرابع الهجري.

وهكذا نجد أن الأمة الإسلامية افترقت إلى فرق شتى، بداية من أول فتنة أحدثها الخوارج إلى ظهور الفرق الباطنية والصوفية في نهاية الدولة العباسية، وبداية الدولة العثمانية، والتي ظهرت فيها كثير من مظاهر الشرك، وانتهاء بسقوط الخلافة وهيكل الدولة الإسلامية على يد العلمانيين في تركيا، وتمزيق العالم الإسلامي إلى مستعمرات.

وطرقت أبواب الفكر الإسلامي قضايا جديدة كقضايا الولاء والبراء، والحاكمية والتشريع وغيرها.

وأصبح في الأمة اليوم من يجمع بين شرك القبور، وشرك القصور، وعادت غربة الإسلام من جديد مصداقًا لقوله ﷺ: «**بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود كما بدأ غريبًا، فطوبى للغرباء**»[1].

ومع ذلك فكلنا يقين بوعد رسول الله ﷺ بأنه: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك**»[2].

حيث بدأت الصحوة الإسلامية تشق طريقها بالدعوة إلى التوحيد الخالص، وطمس معالم الشرك ونبذ ما يخالف الكتاب والسنة، والله غالب على أمره.

---

(١) رواه مسلم في كتاب «الإيمان»، باب «بيان أن الإسلام بدأ غريبًا» (١/١١٨) برقم (١٤٥).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الاعتصام»، باب «قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة ..»» (٦/٢٦٦٧) برقم (٦٨٨١)، ومسلم في كتاب «الإمارة» (٣/١٢٠٩) برقم (١٩٢٠)، واللفظ له.

المبحث الثالث

أسباب الشرك بالله تعالى

عرفنا أن الشرك انتكاسة تصيب الفطرة، ومرض يصيب القلب، ولكل مرض أسبابه، وبناءً على ذلك فسأحاول في هذا المبحث استعراض الأسباب العامة التي توقع في الشرك، فكما أن الأصل في الجسد هو السلامة والصحة، ولكنه عرضة للإصابة بالمرض إذا فقد الحمية، وقارف الأسباب المؤدية إليه، أو لم يأخذ بأسباب العلاج، فكذلك النفس الإنسانية؛ الأصل فيها السلامة والفطرة فيها هي التوحيد، لكنها عرضة لأن يعرض لها المرض، وقد يتمكن منها المرض فيفسدها، وهذا المرض الذي يصيب الفطرة ويحرفها عن التوحيد إلى ضده، له أسباب ودوافع بينتها الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ودل عليها استقراء تاريخ الأمم والشعوب، وسنحاول أن نستعرض أهم تلك الأسباب التي توقع في الشرك بالله تعالى، ومنها:

السبب الأول ـ المبالغة في الإعجاب والتعظيم:

فطرت النفس البشرية على الإعجاب بالأشخاص الذين يتميزون عن غيرهم في التفوق في صفات معينة، كإعجاب الابن بوالديه، وهو أمر فطري وشرعي، قال تعالى: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً﴾ (الإسراء: ٢٤)، وكذلك تعظيم النبي المرسل مطلوب شرعًا، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (النساء: ٦٤)، وقال تعالى: ﴿لا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ (النور: ٦٣)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾ (الحجرات: ٢).

وتعظيم العلماء والصالحين من الأمة واجب، لقوله ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء»[(١)]، ولقوله أيضًا «ليس منا من لم يوقر كبيرنا ويعرف لعالمنا فضله»، وفي لفظ «ليس منا من لم يجل كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه»[(٢)].

ولكن الانحراف ينشأ من الغلو في التعظيم، الذي يؤدي إلى أن يُصرف للمخلوق ما هو من خصائص الخالق سبحانه، فهنا يدخل في دائرة الشرك، لأن التقديس لا يكون إلا لله - سبحانه وتعالى - وحده بغير شريك.

وكل تعظيم وصل إلى حد التقديس، سواء كان لشخص مثل الصالحين والأنبياء والعلماء والعباد وغيرهم كالملائكة والجن، أو لغيرهم من المخلوقات مثل الشمس والقمر والنجوم، وغيرها مما في هذا الوجود، فهو شرك لأنه توجه لغير الله بما لا ينبغي إلا له.

ومن هذا اللون من الانحراف نشأ كثير من صور الشرك في تاريخ البشرية مما جاء ذكره في القرآن والأحاديث النبوية، يقول تعالى: ﴿قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا ﴿٢١﴾ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا ﴿٢٢﴾ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ (نوح ٢١-٢٣).

وقد سبق معنا في المبحث الثاني أن هؤلاء كانوا خمسة رجال صالحين من قوم نوح، وأن أول شرك حدث في الأرض كان بسبب الإعجاب بصلاحهم،

---

(١) رواه البخاري في كتاب «العلم»، باب «العلم قبل القول والعمل» (١/ ٣٧) تعليقًا، والترمذي في كتاب «العلم»، باب «فضل الفقه» (٥/ ٤٧) برقم (٢٦٨٢).

(٢) رواه أحمد (٢/ ١٨٥)، والحاكم (٤/ ١٧٨)، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع الصغير»، طبعة المكتب الإسلامي - بيروت، ط: ٣، عام (١٤٠٢هـ) (٥/ ١٠٢).

ومن ثَمَّ تعظيمهم بعد موتهم وتصويرهم، ولما طال عليهم الأمد أدى الأمر إلى تقديسهم وعبادتهم من دون الله.

وكذلك وقع فريق من المنحرفين في الشرك بسبب الغلو في أنبيائهم، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (التوبة: ٣٠).

وكذا وقعوا في الشرك بسبب تقديس أحبارهم ورهبانهم، قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (التوبة: ٣١).

ووقع بعضهم في الشرك بسبب تعظيم الملائكة والجن - وهم خلق من خلق الله -، فزعموا أنهم أبناء الله وبناته، وقدسوهم على هذا الاعتبار، حيث يقول الله عنهم: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (الأنعام: ١٠٠)، ويقول سبحانه: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ (سبأ: ٤٠).

ووقع فريق آخر من البشر في الشرك بسبب تعظيم بعض الأجرام السماوية إلى حد التقديس - كما مر معنا في نشأة الشرك في قوم إبراهيم - فقد عبدوا النجوم والشمس والقمر، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (فصلت: ٣٧).

وقال للذين عبدوا نجم الشِّعْرَى لشدة لمعانه في السماء: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى﴾ (النجم: ٤٩).

وكذلك أيضًا كان دخول الشرك في جزيرة العرب قبل البعثة من تعظيم العرب لعمرو بن لحي الخزاعي، وإعجابهم به، كونه نشأ على المعروف والصدقة، والحرص على أمور الدين، فلما أمرهم بعبادة الأصنام اتبعوه، وكذا عبادتهم لـ «اللات» بسبب الإعجاب به وتعظيمه كونه كان رجلاً صالحًا يلت السويق للحجاج، فلما مات بنوا على قبره وعظموه، وهكذا.

ومن خلال استقراء التاريخ نجد أن أغلب مظاهر الشرك التي حدثت في الأمة الإسلامية بعد وفاة النبي ﷺ، كانت بسبب تقديس الصالحين والعباد وغيرهم، حيث نجد أن أشهر الطوائف التي نُعِتت بتأليه وتقديس العباد، هما الرافضة والصوفية، فالرافضة جعلت الإيمان بإمامة الاثنى عشر شرطًا في قبول الإيمان، واعتقدوا فيهم العصمة، كما اعتقدوا أن لهم حق التشريع، وغلوا فيهم إلى درجة الألوهية.

وأما الصوفية فقد قال بعضهم: من قال لشيخ: لِمَ؟، فقد هلك، وكما هو الحال عند القبوريين اليوم، حيث تبدأ علاقتهم بالقبر بتقديس الرمز - رمز الصلاح والتقوى -، ومن ثَمَّ تَسْتَحِبُّ زيارة تلك البقاع، ليس لتذكر الموت والآخرة بل لتذكر الرمز، والاعتبار به، ولأن هذه الأماكن (مباركة)، ولأن الأرواح تنتشر حولها - كما يزعمون - فتفيض بركتها على كل شيء حول القبر، ومن ثم فمن أراد التزود منها فليلمس، وليقبل، ثم ينتقلون من دعاء الله عند القبر إلى الدعاء به، وجعله وسيلة للاستشفاع به إلى الله، لكونه مقربًا من الله وله جاه، بل قد يصل الحال إلى طلب الضر والنفع من صاحب القبر، فليس بممتنع أن يعطيه الله القدرة على التصرف في بعض الأمور، ومن ثم يتخذ قبره وثنًا يعبد من دون الله - عَزَّ وَجَلَّ -.

حيث يتخذ قبره وثنًا يعلق عليه، وتوقد عليه الأسرجة، ويعلق عليه الستور، ويبنى عليه المسجد، ويعبد بالسجود له، والطواف حوله، والذبح عنده[1].

السبب الثاني - الميل إلى الإيمان بالمحسوس والغفلة عن غير المحسوس:

في الإنسان - كما فطره الله - نزعتان فطريتان متكاملتان، أحدهما: تنزع إلى الإيمان بالمحسوس، أي: ما يقع في دائرة الحس، ويمكن للحواس أن تدرك وجوده بالنظر، أو السمع، أو الشم، أو الذوق، أو اللمس.

والأخرى: تنزع إلى الإيمان بالغيب، أي: بما لا يقع في دائرة الحس، كالأمور الغيبية وما لا يمكن للحواس أن تدرك وجوده بطريق مباشر.

وإذا كان الإنسان يشترك في النزعة الأولى مع بعض المخلوقات الأخرى، فقد خصه الله تعالى بالنزعة الثانية - وهي الإيمان بالغيب - وكرّمه بها، وفضله بها على كثير ممن خلق، وكانت هذه الموهبة الربانية من عوامل رفعة الإنسان، واتساع أفقه وعظمة روحه، وانفساح المجال أمامه وراء المحسوسات القريبة إلى آفاق التفكير والتدبر في الكون كله لينتفع به، ويستدل به على عظمة خالقه ومبدعه.

ولكن فطرة الإنسان عرضة للمرض، كما قلنا إذا لم يداوم على رعايتها، وتغذيتها وحمايتها وصونها مما يلوثها من الأمراض التي تصيب فطرة الإنسان، حتى تغفل عن غير المحسوس، وتحصر اهتمامها رويدًا رويدًا في دائرة المحسوس وحده، ثم تمتد بها الغفلة حتى تستغني تمامًا بعالم الحس عما وراءه، بل تمتد بها الغفلة أحيانًا أكثر من ذلك، فتنكر ما وراء الحس إنكارًا كاملاً، وتزعم أنه غير موجود، وهذا هو أوسع أبواب الإلحاد الذي شمل جانبًا كبيرًا من البشرية التي وقعت في الإلحاد في العصر الحاضر.

---

(١) ينظر في ذلك «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» لابن القيم، تحقيق مجدي السيد، دار الحديث - القاهرة، ط:٧، عام (١٤١٩هـ) (ص١٦٨) وما بعدها.

حيث نجد أن المشرك في المرحلة الأولى لا ينكر وجود الله تعالى، ولكنه يلتمس صورة محسوسة قريبة، يضفي عليها خيالُه بعضَ خصائص الألوهية من نفع وضر، وعلم الغيب، وتصريف الأمور بالمشاركة مع الله.

فمع أنه يعلم أن الله هو الخالق، وأنه لا يشاركه أحد في الخلق، إلا أنه يزعم أن فلانًا من الناس (نبيًا كان أو وليًا من أولياء الله الصالحين) أو الملائكة أو الجن، أو صنمًا من الأصنام الحجرية أو البشرية، يستطيع أن يضر أو ينفع أو يستجيب الدعاء، أو يبسط الرزق لمن يشاء، أو يعلم الغيب، وفي مثل هذه الصورة كان العرب في جاهليتهم، حيث ورد في إخبار القرآن عنهم أنهم كانوا يعرفون أن الله موجود، وأنه هو الخالق، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (الزمر: ٣٨)، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ (الزخرف: ٨٧).

ومع ذلك كانوا يشركون به الجن والملائكة والأصنام التي يعبدونها، لأنها في زعمهم تقربهم إلى الله، ولكن الغفلة كما قلنا قد تمتد إلى أبعد من ذلك، فيغفل المشرك عن الله الذي ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام: ١٠٣).

ويتصور أن الشيء المحسوس هو الله، فهنا لا يكتفي المشرك بأن يزعم لتلك المحسوسات بعض خصائص الألوهية بل يضفي عليها كل خصائص الألوهية، وفي مثل هذه الصورة كان المصريون في زمن الفراعنة إذ كانوا يزعمون أن (رع) - وهو قرص الشمس - وهو الخالق الرازق والمحيي والمميت، وهو الذي يبعث الناس يوم القيامة، ويحاسبهم، كما كان المجوس أيضًا ينسبون الخلق والضر والنفع والإحياء والإماتة أيضًا للنار.

وفي مثل هذا المستوى كانت الجاهلية الرومانية، والجاهلية الإغريقية، والجاهلية الهندية، والصينية، وبعض هذه الجاهليات كانت تضيف إلى ذلك الشرك لونًا آخر، فيزعم أهلها أن فلانًا من البشر هو ابن الله، ويضفي إليه خصائص الألوهية أو بعضها، كما كانت الجاهلية الفرعونية تزعم أن فرعون هو ابن الله، (ابن الإله رع)، وأنه يجلس عن يمينه يوم القيامة، والجاهلية الهندوسية تزعم أن (البراهما) خلقوا من فم الإله، وأنهم من أجل ذلك مقدسون، ولا يحاسبون على أعمالهم، بينما المنبوذون وهم (الشودر) نجسون، لأنهم مخلوقون من قدم الإله، ولذلك فهم محتقرون.

ولا تختلف النصرانية المحرفة كثيرًا عن ذلك، إذ زعمت أن المسيح ابن مريم هو ابن الله، وقالت مرة: هو الله، وقالت ثالثة: أنه ثالث ثلاثة، أي واحد من ثلاثة يكونون في مجموعهم إلهًا واحدًا.

وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ (المائدة: ٧٢)، وقال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾ (المائدة: ٧٣).

وقد وصل بنو إسرائيل إلى درجة أبشع من ذلك حين قالوا لموسى عليه السلام: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ (البقرة: ٥٥).

وحين مروا على قوم يعبدون الأصنام، قالوا لموسى: اجعل لنا إلهًا (أي صنمًا) نعبده مثل هؤلاء، قال تعالى: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَّهُمْ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ (الأعراف: ١٣٨)، وحين عبدوا العجل واتخذوه إلهًا: ﴿فَقَالُوا هَٰذَا إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ (طه: ٨٨).

كل هذا ونبيهم بين ظهرانيهم يعلمهم أمر دينهم.

أما الدرجة القصوى من هذه الغفلة فهي التي تؤدي إلى إنكار وجود الله تعالى البتة، وهو ما يسمى الإلحاد.

السبب الثالث - الجهل:

عندما تتدبر كتاب الله تعالى، تجد أنه يذكر أن الجهل هو السبب في مخالفة الكثير من الأمم لأنبيائهم، وإعراضهم عن عبادة الله تعالى، والجهل بمعنى عدم العلم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (البقرة:٦٧)، وقد يأتي بمعنى العدوان، ومجاوزة الحد، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ﴾ (النساء:١٧)، وكما قال تعالى عن بني إسرائيل: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ (الأعراف:١٣٨).

وقال تعالى مخبراً عن إبراهيم في مجادلته قومه في شأن التوحيد والشرك: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ (الزمر:٦٤)، فالجهل من أعظم أسباب الوقوع في المحرمات جميعها من الكفر والشرك والفسوق والعصيان، ومن أعظم الجهل القول على الله بغير علم، فقد جعله الله تعالى أعلى مراتب المحرمات، فقال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف:٣٣).

ويقول ابن القيم - رحمه الله -: وأصل الشرك والكفر هو القول على الله بغير علم، فهذا من أعظم المحرمات عند الله وأشدها إثمًا، فإنه يتضمن الكذب على الله، ونسبته إلى ما لا يليق به، وتغيير دينه، وتبديله، ونفي ما أثبته، وإثبات ما نفاه، وتحقيق ما أبطله، وإبطال ما حققه، وعداوة من والاه، وموالاة من عاداه، وحب ما أبغضه، وبغض ما أحبه، ووصفه بما لا يليق به في ذاته،

وصفـاته وأقواله وأفعـاله، فليس في أجناس المحرمـات أعظم عند الله منه، ولا أشد إثمًا، وهو أصل الشرك والكفر، وعليه أُسِّسَت البدع والضلالات»[1].

ولذلك نلاحظ في كثير من الآيات التي أنزلت في محاجة المشركين ودحض ما هم عليه من الباطل والضلال والشـرك، نلاحظ أنها تطالبهم بالدليل والبرهان والحجة، قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ (يونس: ٥٩)، وقال تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ (الأنبياء: ٢٤)، وقال تعالى: ﴿أَمَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (النمل: ٦٤).

وكذلك نجد الرسول ﷺ يـقرر هذه الحقيقة في كثـير من الأحاديث وهي أن ضلال البشرية وانحرافها عن التوحيد والدين ناتج عن انتشار الجهل بدين الله - عَزَّ وَجَلَّ - في أوساطهم.

جاء في الصحيحين أنه ﷺ قال «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالمًا اتخذ الناس رؤوسًا جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا**»[2].

أما كون الجهل سببًا من أسباب الوقوع في الشرك فإن ذلك يكون من الجهل بحدود الشريعة التي يجب على المكلف أن يقف عندها ولا يتعداها، ويتمثل هذا السـبب في كل مجـاوزة لحدود الشـريعة من تحـريم حلال أو تحليل حـرام، أو

---

(١) «مدارج السالكين» لابن القيم (١/ ٣٧٢)

(٢) رواه البخاري في كتاب «العلم»، باب «كيف يقبض العلم» (١/ ٥٠)، برقم (١٠٠) ومسلم في كتاب «العلم»، باب «رفع العلم» (٤/ ٢٠٥٨)، برقم (٢٦٧٣)

خروج ببعض الأنبياء والصالحين عن حد البشرية ووصفهم بصفات الألوهية، وقد يكون من القصور في فهم نصوص الشريعة، ويتجلى ذلك في النظرة الجزئية القاصرة لنصوص الشريعة، كما وقع عند غلاة الصوفية في الرسول ﷺ حين نظروا إلى جانب تعظيم الرسول ﷺ، وأهملوا جانب التوحيد وسد الذريعة إلى الشرك، والسبب الذي أوقعهم في ذلك هو النظرة الجزئية القاصرة لنصوص الشرع، دون جمع النصوص بعضها إلى بعض، حتى تكتمل النظرة، ويصبح الحكم على المسألة من خلالها.

يقول الشاطبي[1]: ومدار الغلط في هذا الفصل - أي: الانحراف عن الأصول الواضحة - إنما هو على حرف واحد، وهو الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضم أطرافه بعضها لبعض، فإن مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المترتبة عليها، وعامها المترتب على خاصها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر بِبيِّنها، إلى ما سوى ذلك من مناحيها، فشأن الراسخين في العلم تصور الشريعة صورة واحدة، يخدم بعضها بعضًا، كأعضاء الإنسان، وشأن متبعي المتشابهات أخذ دليل ما، أيِّ دليل كان، عفوًا وأخذًا أوليًا، وإن كان ثَمَّ ما يعارضه من كلي أو جزئي، فكان العضو الواحد لا يعطي في مفهوم أحكام الشريعة حكمًا حقيقيًا فمتبعه متبع متشابهه، ولا يتبعه إلا من في قلبه زيغ كما شهد الله به[2].

---

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، فقيه، أصولي، مفسر من أئمة المالكية له عدة تصانيف منها «الموافقات»، و«الاعتصام» وغيرها، توفي سنة (٧٩٠هـ)، انظر ترجمته في «الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب» لابن فرحون المالكي، تحقيق محمد أبو النوادر، دار التراث العربي - بيروت - لبنان، ب.ت (ص٤٦)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ٧٥).

(٢) «الاعتصام» لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق محمد رشيد رضا - مكتبة الرياض الحديثة عام (١٣٣٢هـ) (١/ ٢٤٤) بتصرف.

وقد ينشأ الجهل بسبب التحاكم إلى شيء آخر غير الوحي الإلهي، كما وقع لكثير من المبتدعة الذين حكموا العقل أو الذوق أو الوجدان أو المكاشفة والمنامات وغيرها في تلقي مسائل الاعتقاد والإيمان، وقد ينشأ الجهل إيضًا بسبب التقصير في طلب العلم، أو بسبب الشبهات أيضًا.

ويقرر شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ أن من أعظم الأسباب في حدوث الشرك وعبادة القبور في هذه الأمة هو الجهل عند بعض الفرق، يقول: وما أحدث في الإسلام من المساجد والمشاهد على القبور والآثار، فهو من البدع المحدثة في الإسلام، من فعل من لم يعرف شريعة الإسلام، وما بعث الله به محمدًا ﷺ من كمال التوحيد، وإخلاص الدين لله، وسد أبواب الشرك التي يفتحها الشيطان لبني آدم، ولهذا يوجد من كان أبعد عن التوحيد والإخلاص لله، ومعرفة دين الإسلام هم أكثر تعظيمًا لمواضع الشرك، فالعارفون بسنة رسول الله ﷺ وحديثه أولى بالتوحيد وإخلاص الدين له، وأهل الجهل بذلك أقرب إلى الشرك والبدع، ولهذا يوجد في الرافضة أكثر مما يوجد في غيرهم، لأنهم أجهل من غيرهم، وأكثر شركًا وبدعًا[1].

وهذا الجهل الذي انتشر بين الناس، له غالبًا أسباب ودعائم من أهمها:

١ ـ سكوت علماء أهل السنة عن بيان الحق وتبليغ الشرائع والأحكام، أو تخاذل البعض عن إنكار البدع والشركيات والتحذير منها.

٢ ـ إعراض الناس عن سؤال أهل العلم في أمور دينهم.

٣ ـ تشجيع ورعاية علماء أهل البدع لبدعهم، وإحياؤهم لها، وإفتاء البعض بجوازها، بدون علم ولا دراية، فيحصل الضلال والإضلال.

---

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» جمع وترتيب عبد الرحمن النجدي، طبعة عام (١٤١٨هـ) بدون معلومات (١٧/ ٤٩٧).

السبب الرابع - اتباع الهوى والشهوات:

الهوى في اللغة: محبة الإنسان للشيء، وغلبته على قلبه[١].

وفي الاصطلاح: عرفه الجرجاني[٢] بقوله: «هو ميلان النفس إلى ما تستلذه من الشهوات من غير داعية الشرع»[٣].

والهوى والشهوات من أهم الأسباب التي تنحرف بالفطرة وتوقعها في الشرك والضلال، وذلك أن دين الله المنزل يشمل دائمًا أحكامًا إلهية، يأمر الله البشر أن يلتزموا بها، من فعل المأمور به، وترك المنهي عنه، وينفذوها لتستقيم حياتهم وتتوازن، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد: ٢٥)، وحين تكون الفطرة مستقيمة، فإنها تتقبل ما فرضه الله عليها بالرضا وتجتهد في تنفيذه تعبدًا لله، وطمعًا في رضاه، ولكن حين يغلب عليها الهوى وحب الشهوات فإنها تضيق بما أنزل الله، وتحب أن تتبع الشهوات، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ (لقمان: ٢١).

ويقول أيضًا: ﴿فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ﴾ (مريم: ٥٩).

---

(١) «لسان العرب» (١٥/ ٣٧١).

(٢) هو علي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني، وُلد عام (٧٤٠هـ)، في تاكو بطبرستان، وكان له رحلات في طلب العلم، وتصدر للإفتاء والإقراء والتأليف، كان متكلمًا ماتريديًا جمع بين الفلسفة وعلم الكلام، وكان يقول بالتأويل، له ما يقرب من خمسين مؤلفًا، منها: «شرح المواقف والتعريفات» وغيرها، توفي سنة (٨١٦هـ)، انظر ترجمته في «بغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ١٩٦)، و«البدر الطالع» للشوكاني (١/ ٣٣٣)، و«الإعلام» (٥/ ١٥٩).

(٣) «التعريفات» للجرجاني، تحقيق: إبراهيم الإبياري - دار الريان للتراث - مصر، ط: ١، عام (١٤٠٣هـ) (ص ٣٢٠).

وقال أيضًا: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ (القصص: ٥٠).

ومن أجل هذه الشهوات يستحبون الحياة الدنيا على الآخرة، ويرفضون الهدي الرباني، والوحي الإلهي، لأنهم لو اعترفوا به لكان عليهم أن يلتزموا به، وهم يكرهون ذلك لأن شهواتهم تغلبهم وتثقل في حسهم، لذلك ينكرون ويجادلون ويضعون موازين للحياة غير موازين الشرع، ثم يزعمون أنهم على الحق، وأن ما يتبعونه هو أحق مما أنزل الله فيقعون بذلك في الشرك، شرك الاتباع، ولذلك نجد أن اتباع الهوى من أسباب وقوع كثير من الأفراد والطوائف في الانحراف العقدي عن منهج التوحيد لأن أصحابها يقدمون أهواءهم على الشرع، ثم يحاولون أن يستدلوا بالشرع على أهوائهم، ويحرفوا النصوص والأدلة لذلك، والقرآن الكريم يجعل الهوى من أسباب مخالفة المشركين لأنبيائهم، قال الله تعالى: ﴿كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَىٰ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ (المائدة: ٧٠).

وحذر الله تعالى نبيه ﷺ من اتباع أهواء المشركين، وكما جاء ذم الهوى في القرآن الكريم، فقد جاء أيضًا في السنة النبوية كما في الحديث أن النبي ﷺ قال: **«ثلاث مهلكات: هوىً متبع، وشح مطاع، وإعجاب المرء بنفسه، وثلاث منجيات: خشية الله في السر والعلانية، والعدل في الرضا والغضب، والقصد في الفقر والغنى»**[١].

وقال ﷺ: **«وإنه سيخرج في أمتي أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكَلَبُ بصاحبه[٢]، لا يدع منه عرقًا ولا مفصلاً إلا دخله»**[٣].

---

(١) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٣٨٢)، بإسناد حسن، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٤١٢)، و«صحيح الجامع» (٣/ ٦٥).

(٢) الكَلَبُ: داء يعرض للإنسان من عض الإصابة، فيصيبه شبه الجنون، انظر «النهاية» لابن الأثير (٤/ ١٩٥).

(٣) رواه أبو داود (٥/ ٦)، برقم (٤٥٩٧)، وأحمد (٤/ ١٠٢)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ١١٥).

السبب الخامس - الكبر:

يعتبر الكبر من العوامل ذات الأهمية، والتي تصرف الإنسان عن الاستجابة للحق، وتبعث على التمرد عليه، والخروج عن دائرة الطاعة للخالق جل وعلا، وهو عامل أيضًا من عوامل تكوين المعتقدات والمفاهيم الباطلة والتقاليد والعادات السيئة، ومتى استولى هذا الخُلُقُ على الإنسان ساقه إلى غمط الحق، وتزيين الباطل وتحسينه، ولو بالحجج التافهة، فهو من الأمراض التي تنحرف بالفطرة عن التوحيد، وتوقعها في الشرك.

والكبر درجات تبدأ باحتقار الناس والترفع عليهم، وتنتهي بالترفع عن عبادة الله، وكلها خُلُق مقيت لا يصدر إلا عن نفس مريضة، قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر»[1]، وغالبًا ما يكون الكبر في نفوس من حصلوا على شيء من متاع الدنيا، من مال، أو جاه، أو سلطان، ولكنه ليس وقفًا عليهم، بل يمكن أن يتسرب إلى نفس مريضة، فيُصاب صاحبه بما يسميه المعاصرون «جنون العظمة»، ولو كان من أحقر الناس.

ويبين لنا الله تعالى في كتابه الكريم أن الكبر من أسباب الكفر والشرك بالله تعالى، كما جاء في قصة النمرود: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: ٢٥٨).

وجاء في قصة فرعون: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ﴾ (الزخرف: ٥١).

---

(١) رواه مسلم في كتاب «الإيمان»، باب «تحريم الكبر» (١/ ٨٩) برقم (٩١).

وكما كان من أمر الوليد بن المغيرة: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ﴾ (المدثر: ٢٣).

ثم يبين الله لنا أنها قاعدة شاملة، وليست ظاهرة فردية بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (غافر: ٥٦).

وهذا الكبر عن عبادة الله أوضح ما يكون في الجاهلية المعاصرة، فهو ليس منحصرًا في أصحاب المال أو الجاه أو السلطان، وإنما سرى المرض في جسم الغرب حتى صار أتفه الناس شأنًا يستكبر عن عبادة الله.

السبب السادس ـ التقليد وتحكيم العادات السائدة بدون دليل:

التقليد في اللغة: هو جعل القلادة في العنق[١].

وفي الاصطلاح: هو الرجوع إلى قول لا حجة لقائله عليه[٢].

ويعتبر التقليد من أسباب الانحراف عن الصراط المستقيم، ومن أهم العوامل التي أدت إلى انتشار المظاهر الشركية في تاريخ البشرية، وهو من أعظم عوامل استمرار الشرك، وبقائه أيضًا، وقد جاءت آيات كثيرة في كتاب الله تعالى توضح أن التقليد الأعمى والتعصب للعادات السائدة يؤديان على مهاوي الردى، ويقودان إلى مسالك الشرك والغواية، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ (الزخرف: ٢٣).

---

(١) «مختار الصحاح» للرازي (ص٢٢٩).

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام ـ السعودية، ط ٤، عام (١٤١٩هـ) (٢/ ٩٩٣).

ويقول الإمام الشوكاني[1]: وبهذه الذريعة الشيطانية، والوسيلة الطاغوتية بقي المشرك في الجاهلية على شركه، واليهودي على يهوديته، والنصراني على نصرانيته، والمبتدع على بدعته، وصار المعروف منكرًا، والمنكر معروفًا، وتبدلت الأمة بكثير من المسائل الشرعية غيرها، وألفوا ذلك ومرنت عليه نفوسهم، وقبلته قلوبهم، وأُنِسُوا إليه حتى لو أراد من يتصدى للإرشاد أن يحملهم على المسائل الشرعية البيضاء النقية التي تبدلوا بها غيرها، لنفروا عن ذلك، ولم تقبله طبائعهم، ونالوا ذلك المرشد بكل مكروه، ومزقوا عرضه بكل لسان، وهذا كثير موجود في كل فرقة من الفرق، لا ينكره إلا من هو في غفلة[2].

قال السعدي: وهذا الاحتجاج من هؤلاء المشركين الضالين بتقليد آبائهم الضالين ليس المقصود به اتباع الحق، بل نصرة الباطل[3].

ويقول سيد قطب ـ رحمه الله ـ[4] معقبًا على مقولة المشركين: وهي مقولة تدعو إلى السخرية، فوق أنها متهافتة لا تستند إلى قوة، إنها مجرد المحاكاة

---

(١) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن الحسن اليمني الحافظ العلامة الشهير بالشوكاني، وُلد بشوكان عام (١١٧٣هـ)، ونشأ في صنعاء، تلقى العلم على يد كثير من علمائها وبرع حتى صار مجتهدًا مطلقًا، تولى القضاء والإفتاء والتدريس، وقام بتأليف المؤلفات والفتاوى، في مختلف فروع الشريعة، له عدد كبير من المصنفات منها: «فتح القدير»، و«السيل الجرار»، و«نيل الأوطار»، و«الدر النضيد» وغيرها، توفي سنة (١٢٥٠هـ)، انظر ترجمته في «كشف الظنون» (٦/ ٣٦٥)، و«الأعلام» (٧/ ١٩٠)، و«البدر الطالع» (١/ ٨٤)، وما بعدها.

(٢) «الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد» للإمام محمد بن علي الشوكاني (ص٢٨-٢٩).

(٣) «تيسير الكريم الرحمن في تفسير القرآن» لعبد الرحمن السعدي، دار الذخائر ـ الرياض، عام (١٩٩٤م) (ص٦٤٠).

(٤) هو: السيد قطب إبراهيم حسين شاذلي، ولد في موشة، من أعمال أسيوط بمصر سنة (١٩٠٦م)، وتخرج من دار العلوم عام (١٩٣٣م)، كان أديبًا وصاحب نظرات عميقة، ومقالات حادة، وانتظم لجماعة الإخوان المسلمين بمصر بعد وفاة مؤسسها، وسجن أكثر من مرة، وأعدمه جمال عبد الناصر=

ومحض التقليد بلا تدبر ولا تفكر، ولا حجة ولا دليل، وهي صورة مزرية تشبه صورة القطيع يمضي حيث هو منساق ولا يسأل إلى أين؟، ولا يعرف معالم الطريق[1].

والتقليد للأشخاص لمجرد حسن الاعتقاد فيهم بلا دليل، وأن يجعل فعلهم حجة، وخاصة في مجال الاعتقاد والتعبد هو الضلال بعينه، وهو السبب الذي أوقع كثيراً من المتقدمين والمتأخرين في الابتداع والشرك.

السبب السابع ـ منهج الطغاة في حمل الناس على متابعتهم:

من أسباب الشرك في تاريخ الجاهليات كلها، وجود طغاة من البشر يسلكون في حياتهم مسلك استعباد الناس، وتسخيرهم لتحقيق شهواتهم، والإعراض عما أنزل الله، واضعين تشريعات لم يشرعها الله تعالى، فيحلون ويحرمون من عند أنفسهم اتباعًا للهوى، ثم يفرضون تشريعاتهم المزيفة على الناس بما يملكون من سلطان وقهر، وهؤلاء الطغاة في الواقع ينصبون أنفسهم أربابًا من دون الله، حين يعطونها حق التشريع، لأن الله وحده هو صاحب الحق دون منازع ولا شريك، لأنه هو الخالق وحده.

قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ (الأعراف: ٥٤)، فالله ـ سبحانه وتعالى ـ بحق ألوهيته وربوبيته لكل الخلق، وبعلمه التام بكل شيء هو الذي يحق له أن يقول: هذا حلال وهذا حرام، هذا حسن وهذا قبيح، فإذا جاء إنسان فادعى

= مساء يوم الأحد (٢٨/٨/١٩٦٦م)، لكونه من الساعين لتحكيم شرع الله، ترك خلفه مؤلفات عظيمة، أشهرها: «في ظلال القرآن»، و«التصوير الفني في القرآن الكريم»، وغيرها، انظر ترجمته في مجلة «المسلمون» العدد (١١) بتاريخ (١٣/٣/١٤٠٢هـ)، بقلم صلاح الخالدي (ص١٢).

(١) في «ظلال القرآن» لسيد قطب إبراهيم، دار الشروق ـ القاهرة، ط:٢٧، عام (١٩٩٨م)، (٥/٣١٨٢).

لنفسه حق التحليل والتحريم، والمنع والإباحة، فقد جعلها شريكة لله، بل جعل نفسه إلهًا من دون الله، ومن تبعه في ذلك فقد أشركه في العبادة مع الله، أو عبده من دون الله.

وهؤلاء الطغاة الذين سماهم الله في القرآن «الملأ» هم أول من تصدى لتكذيب دعوة التوحيد والرسل، فقد كان جواب كل الأمم لأنبيائهم كما حكى الله عنهم: ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (الأعراف: ٦٦).

وهذا الأمر ليس غريبًا في الحقيقة، فهؤلاء الملأ لا يعرفون جيدًا أن السلطة التي يستعبدون بها البشر ليست مطابقة لشرع الله في الحقيقة، بل هي مخالفة لما أنزل الله، ولكنهم يتجاهلون ذلك، ويمضون في غيهم مستكبرين، ويهددون أتباعهم ويطلبون منهم أن يستمروا في ولائهم وطاعتهم لهم، أي: يأمرون بالشرك، ويهددونهم بالموت إن خرجوا عن طاعتهم، وحادوا عن اتباعهم.

ووجود الطغاة يقابله من جانب آخر وجود المستضعفين الذين يخضعون لهم، وينقادون لطاعتهم، فالأولون يأمرون بالشرك، والآخرون يطيعون خوفًا من بطش أو طمعًا في مصلحة.

قال تعالى عن الأولين: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ (٢٨) جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَبِئْسَ الْقَرَارُ (٢٩) وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا عَن سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ (إبراهيم: ٢٨-٣٠)، وقال عن الآخرين: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَادًا وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الأَغْلالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْزَوْنَ إِلاَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (سبأ: ٣٣).

وبهذا يتضح لنا أن من أسباب وجود الشرك بالله - عَزَّ وَجَلَّ - هو اتباع القادة المضلين ذوي السلطان في الأرض، إما فتنة بهم، أو تزلفًا إليهم، أو خوفًا من عقوباتهم.

السبب الثامن - الشيطان ومكائده:

قص الله تعالى علينا في سورة الأعراف قصة إبليس - لعنه الله - مع أبينا آدم وزوجه حواء - عليهما السلام - وكيف خدعهما بأيمانه حتى اطمأنا إلى قوله، فجرى عليهما ما جرى من المحنة والخروج من الجنة، وأهبطا إلى الأرض امتحانًا وابتلاءً، وكما مر معنا أن البشر في عهد آدم ﷺ كانوا على التوحيد الخالص، وكذا بعد وفاته بعشرة قرون، قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ (البقرة: ٢١٣).

فالمقصود أنهم كانوا على الإسلام، فخدعهم الشيطان وتلاعب بهم حتى اختلفوا، فانقسموا إلى مؤمنين وكفار، وكان أول ما كاد به عبّاد الأصنام من جهة العكوف على القبور وتصاوير أهلها ليتذكروهم بها.

وبذلك حدث أول شرك في الأرض بسبب مكيدة الشيطان ووحيه لقوم نوح بتصوير الخمسة الصالحين كما مر سابقًا، وظل يتلاعب بكثير من الطوائف والأمم المشركة على قدر عقول كل منهم.

فطائفة يأتيهم داعيًا لعبادة الأصنام من جهة تعظيم الموتى الذين صوروا تلك الأصنام على صورهم، كما تقدم في سورة نوح، وتارة يأتيهم من جهة القياس الفاسد واتخاذ الأوثان والأصنام صورًا للروحانيات، وما وراء المحسوس، وتارة تدخل الشياطين في الأصنام وتخاطبهم وتخبرهم ببعض المغيبات، وتارة يتراءى الشيطان لبعضهم في صورة من يعتقد فيه، ويتسمى باسمه، وقد تقضي الشياطين بعض حوائج من استغاث بالأموات.

يقول ابن تيمية: وهكذا كثير من أهل البدع والضلال والشرك، المنتسبين إلى هذه الأمة، فإن أحدهم يدعو ويستغيث بشيخه الذي يعظمه وهو ميت، ويرى ذلك الشخص قد أتاه في الهواء، ودفع عنه بعض ما يكره، أو كلمه بعض ما سأله عنه، وهو لا يعرف أن تلك شياطين تصورت على صورته لتضله، تضل أتباعه، فتحسن لهم الإشراك بالله، ودعاء غير الله[1].

وكل تلك الأساليب الشيطانية هي وفاء من الشيطان بقسمه الذي قطعه على نفسه، بقوله: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: ٦٢).

وبمكائد الشيطان وأتباعه من شياطين الإنس وتعاونهم على وضع الضلالات، وقع كثير من الشرك في تاريخ البشرية ولا يزال.

السبب التاسع - الاعتماد على الروايات الموضوعة والمنامات:

إن حدوث الوضع في الحديث، والكذب على رسول الله ﷺ، لم يكن شيئًا عفويًا، بل كان تيارًا منظمًا أحدثته الزنادقة كيدًا للإسلام، وتنفيسًا لكوامن حقدهم عليه، وتجلى ذلك في محاولة تشويه الإسلام، بإدخال رواسب أفكارهم ومعتقداتهم التي حطمها الإسلام، فأخرجوها في قالب الأحاديث التي تَرُوج على العامة، ومن هذه الأحاديث المكذوبة المختلقة ما وضعها أشباه عبَّاد الأصنام، والتي تناقض عقيدة التوحيد، وما جاء به الرسول ﷺ، ومنها:

١ - حديث: «إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور»، وفي لفظ: «إذا تحيرتم في الأمور فاستعينوا بأصحاب القبور»[2]، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٤٥٦).

(٢) الحديث لا أصل له، فهو حديث موضوع كما قال العلماء، انظر: «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٦٠)، و«كشف الخفاء ومزيل الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» للعجلوني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، عام (١٩٩٧م) (١/ ٧٥).

فهذا الحديث كـذب مفترى على النبي ﷺ بإجماع العـارفين بحديثه، لم يروه أحد من العلماء، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث المعتمدة[١].

وأشار ابن القيـم - رحمه الله - إلى أن هذا الحديث من الأحاديـث المختلقة التي وضعها القبوريون على النبي ﷺ[٢].

٢ - حديث: «لو احسن احدكم ظنه بحجر لنفعه الله به»[٣]، وأمثـال هذه الأحاديث التـي هي مناقضة لدين الإسـلام، وضعـها المشركـون، وراجت على أشباههم من الجهال الضلال.

كما أن من أسـباب ظهور الشرك في هذه الأمـة أيضًا الاعتماد والاحـتجاج بالأحلام الشيطانية، والمنامات التي تُـجَوِّزُ الشرك والكفر بالله، ومن أمثلة ذلك: قول أبي المواهـب الشاذلي[٤]: رأيت رسول الله ﷺ قـال لي: «إذا كـانت لك حاجة، وأردت قضاءها فانذر لنفيسة الطاهرة، ولو فلسًا، فإن حاجتك تقضى»[٥].

فـهذا الحلم الشـيطاني دعوة صـريحـة للشرك بالله - عَـزَّ وَجَلَّ -، ونقض للتوحيـد، وتنقص لمقام سيد المرسلين ﷺ، الذي مكث ثلاثة وعشـرين عامًا يدعو إلى إفراد الله تعالى بالعبادة، ويسد كل طريق يفضي إلى الشرك.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٥٦). (٢) «إغاثة اللهفان» (١/ ١٩٣).

(٣) قال العلماء: حـديث مكذوب لا أصل له، انظر كلام ابن حـجر، وابن تيميـة، والسخـاوي في «المقـاصد الحسنة» للسخـاوي، دار الكتاب العـربي - بيروت، ط:٣، عـام (١٩٩٦م) (ص٤٠٢)، و«كشف الخفاء» للعجلوني (٢/ ١٣٨).

(٤) هو: جمال الدين محمد أبو المواهب الشاذلي، كان من الظرفاء والصوفية، وكان يغلب عليه السكر له كلام ينشده الصوفية في الموالد، توفي سنة (٨٠٠هـ)، من مؤلفاته: «قوانين حكم الإشراق»، انظر «طبقات الشعراني» (٢/ ٦٧).

(٥) انظر «طبقات الشعراني» (٢/ ٧٤).

كما يعتمدون على حكايات في تجويـز الغلو في القبور والاستغاثة بها، وأن الدعاء عندها هو الترياق المجرب.

وغالب هذه الحكايات من اختلاق الدجالين والأفاكين الذين لا يهـمهم إلا أكل أموال الناس بالباطل والصد عن دينه تعالى.

وقد أشـار شيخ الإسـلام ابن تيمـية إلى أن هذه الحكايات: إمـا كذب، أو غلط، أو ليس حجة[1].

أو قد تكون تلك الحكايات صحيحة، ولكـنها من الشيطان، فإنه قد يتراءى لبعضهم في صورة من يعتقد فيـه، ويتسمى باسمه، وقد تقضي الشياطين بعض الحوائج التي تدخل في قدرة الشياطين أن يفعلوها، وذلك من الإمعان في فتنتهم عقوبة لهم على فعلهم.

ومما ينبغي أن يعلم أن الشيعة تعتبـر أكثر الفرق وضعـًا للأحاديث، وخاصة فيما يتعلق بفضائل علي ومناقب آل البيت، والإمامة، وسائر عقائدهم الشركية، وهم الذين فتحوا باب الغلو في الأشخاص والتقديس لهم، باعتراف كتَّابهم.

يقـول ابن أبي الحـديد الشيـعي المعتـزلي[2]: واعلم أن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضـائل كان من جهة الشيـعة، فإنهم وضعوا في مبـدأ الأمر أحاديث مختلقة في صاحبهم، حملهم على وضعها عداوة خصومهم[3].

(١) «اقتضـاء الصراط المستقـيم لمخالفة أصحـاب الجحيم»، شيخ الإسـلام ابن تيمية، تحقـيق: د. ناصر العقل، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، بالرياض، ط:١، عام (١٤٠٤هـ) (٢/ ٦٨٨).

(٢) هو عبـد الحميـد بن هبة الله بن الحسين أبو حامد بن أبي الحـديد المدائني، ولد سنة (٥٨٦هـ) كان كـاتبًا وشاعرًا وأديبًا شيعيًا عمل بديوان الخليفة ببغداد، وكانت له حظوة عند الوزير العلقمي الرافضي، لما بينهما من المناسبة والمشابهة في التشيع والأدب، ومن مصنفاته: «شرح نهج البلاغة»، و«الفلك الدائر»، وغيرها، توفي سنة (٦٥٥هـ)، انظر ترجمته في «البداية والنهاية» (١٣/ ١٩٩)، و«فوات الوفيات» (٢/ ٢٥٩).

(٣) «شرح نهج البـلاغة» لابن أبي الحديد، تحقـيق: محمد أبو الفـضل، مطابع عيسى الحلبي - القـاهرة، عام (١٣٨١هـ) (١١/ ٤٨).

ويتضح لـنا أن الوضع في الحديث، وخـاصة في جانب الاعـتقـاد كان من أسبـاب انتشار المظـاهر الشركيـة، وكانت هذه الأحاديث التـي وضعهـا الزنادقة والغلاة، رصيدًا لمن جاء بعدهم يعتمـد عليها، ويستدل بها، وقلَّ أن يوجد فكر منحرف أو عقيدة غالية إلا ووراءها أحاديث موضوعة واهية.

السـبب العـاشـر- الانحـراف عن منهج التـفـكيـر السليم والاعـتـمـاد على القياس الفاسد[١]:

إن المتـتبع لآيات القـرآن الكريم يلاحظ أن الله تعالى أخـبر في كـثيـر من الآيات أن من أسباب وجود الشرك في البشـرية هو انحرافهم عن منهج التفكير السليم، واعـتمادهم على الأقـيسـة الفاسدة، حـيث نجد أن البـعض يقبل أن تتحول أوهامـه وظنونه إلى حقائق وعقائد ثابتـة، دون أن يكون لها نصيب من الحقيقة، أو تمر بالطريق المنطقي السليم للمعرفة والاعتقاد، وبذلك يسقطون في حبال الشرك والضلالة.

وزاوية الانطلاق في هذا السبب تبدأ من اتبـاع الظن الضعيف الذي هو دون مستوى الرجحان، والذي لا يعـدو أن يكون مجرد أوهام وتخرصات، وهذا هو الذي اتبعه بعض من وقع في الشرك، وجعل لله شـركاء، كما قال تعالى عنهم: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ (يونس:٦٦) أي: مـا يتـبع الذين يدعـون من دون الله شركـاء حقـيقيين، لأن الله واحـد لا شريك له، إن يتـبعون إلا الظن الـتوهمي الكاذب، وغالبًـا ما يوافق هذا الظن هوى في النفس، وهـذا الهوى بدوره يزين الظن ويحسنه ويـقويه حتى يسـتحوذ على الفكر، وهذا الـرديف من الهوى هو

---

(١) انظر «صراع مع الملاحدة» للميداني (ص٣٨٥).

الذي ساعد على دفع المشركين إلى الشرك والضلال، يقول تعالى مخاطبًا المشركين: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى﴾ (النجم: ٢٣).

ولهذا نجد أنه لما كان أكثر الناس تسيطر عليهم الظنون الضعيفة، وتستحوذ عليهم الأوهام، فإن أمرهم يؤول إلى اعتقادها والدفاع عنها، لذا حذر الله من اتباع أكثر من في الأرض بقوله: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾ (الأنعام: ١١٦).

فاتباع الظن سبب من أسباب الانحراف عن سبيل الله الذي هو الإيمان والتوحيد.

ومن مظاهر الانحراف الفكري أيضًا الاعتماد على الفلسفات الناقصة التي تؤدي إلى تعطيل دلائل الاستنتاج العقلي، وتؤدي إلى الوقوف عند حدود المحسوس كما سبق، وبالتالي يقع أصحابها في إنكار الحقائق الغيبية والنبوات وغيرها.

كما أخبر الله عن المشركين بقوله: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (الملك: ١٠)، فالمشركون لما عطلوا عقولهم عن التفكير اعتمدوا على الخرافات والأساطير والفلسفات الفكرية الأخرى، فتخبطوا ووقعوا في الضلالة والشرك.

ويُضاف إلى ما سبق اعتماد كثير من المشركين قديمًا وحديثًا على الأقيسة الفكرية الفاسدة، حيث وقع بعض الناس في الشرك بسبب قياس الممنوع على المشروع في أبواب التوسل والتبرك والشفاعة والزيارة وغيرها.

ولعل أوضحَ مثال على حالة المشركين بالله حالُ الجاهلية المعاصرة في الغرب، والتي بهرت الناس بالإبداع المادي الهائل، ولكنها تكشف حتى لأصحابها عن تمزق نفسي لا مثيل له في التاريخ، يتمثل في التزايد المستمر لحالات القلق والجنون والاضطراب العصبي والنفسي، والانتحار والإغراق في المسكرات والمخدرات، وتلك هي الحصيلة الأخيرة للشرك، مهما بدا من مظاهر التقدم المادي والعلمي، لأن النفس الممزقة بين الأرباب المختلفة لا يمكن أن تجد طمأنينة أو تحس بالاستقرار، وصدق الله القائل: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ (طه: ١٢٤).

خامسًا - القضاء على منازع النفس السامية والمثل العليا:

إن النفس المتعلقة بالله الموحدة له لا تستغرقها شهوات الحس، ولا تنصرف بكليتها إلى متاع الأرض القريب، إنما تتطلع دائمًا إلى المثل العليا، والقيم الرفيعة، وإلى الترفع عن الدنس في كل صوره وأشكاله، سواء كان فاحشة من الفواحش، أو ظلمًا يقع على الناس، أو موقفًا خسيسًا يقفه الإنسان من أجل شهوة رخيصة أو مطلب من مطالب الحياة الدنيا.

ولكن حين تهتز حقيقة التوحيد في النفس ويغشاها الشرك، فإن النفس تنحط، فتشغلها الأرض، يشغلها المتاع الزائل، فتتكالب عليه، وتنسى القيم العليا، والجهاد من أجل إقامتها وتحقيقها، ويكون جهادها صراعًا خسيسًا على هذا المتاع الزائل، يتقاتل من أجله الأفراد والدول والشعوب، وتصبح الحياة البشرية محكومة بقانون الغاب، القوي يأكل الضعيف، والغلبة للقوة لا للحق، وهذا هو ما نشاهده اليوم لدى الجاهلية المعاصرة في كل منحى من مناحي الحياة.

فالمشرك تنحط معاييره وقيمه، ونظرته إلى كل شيء في الحياة، فيصبح بتركه لعبادة ربه الواحد عبداً لشهواته أو لغيره من المخلوقات التي تقضي على القيم الروحية لديه والمثل العليا، فلا يعدو أن يكون عبداً لهواه أو شهوته فينحط إلى مرتبة الحيوان - عياذاً بالله -[١].

سادساً - تسويغ الخرافات والأباطيل:

من أبرز أضرار الشرك ومفاسده أنه يسوغ لصاحبه الخرافات والأباطيل، وذلك لأن الذي يعتقد بوجود مؤثر غير الله تعالى في الكون من الكواكب أو الجن أو الأشباح أو الأرواح أو غير ذلك يصبح عقله مستعداً لقبول كل خرافة، وتصديق كل دجال، وبهذا تروج في المجتمع المشرك بضاعة الكهنة والعرافين والسحرة والمنجمين، وأشباه هؤلاء ممن يدعون معرفة الغيب والاتصال بالقوى الخفية في الوجود، كما يشيع في المجتمع إهمال الأسباب والسنن الكونية والاتكال على التمائم والحروز والرقى الشركية والسحر والتِّوَلَة، ونحوها.

كما أن اعتقاد الإنسان النفع والضر في غيره من المخلوقات يجعله ينسج حولها الخرافات والأساطير والخزعبلات التي لا تتفق مع عقل الإنسان، ولا يسوغ أن يقبلها وجدانه، ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما نشاهده اليوم في مختلف بقاع العالم الإسلامي، عند القبوريين، وفي كتاباتهم التي تتحدث عن الأولياء والأقطاب والأبدال، وكراماتهم وأحوالهم.

* ومن أمثلة الخرافات التي يروجونها: أن الأضرحة والأولياء تقوم بحراسة البلدان وحمايتها.

---

(١) انظر «ركائز الإيمان» محمد قطب (ص١٤٠-١٤١).

يقول الكوثري[١]: إن أرض الشام يحرسها من الآفات والبلايا أربعة من الأولياء الذين يتصرفون في قبورهم[٢].

وهي كذلك وسائل الدفاع الجوي، فضريح علي الروبي في الفيوم أنقذ المدينة من الدمار خلال الحرب العالمية الثانية ببركته التي حولت مسار القنابل إلى البحر[٣].

وهي المدد والذخيرة، فأثناء الثورة العرابية روج القبوريون أن كبار الأولياء، أهدوا أحمد عرابي[٤] ثلاثة مدافع ليستعين بها على ضرب الإنجليز[٥].

وهكذا نجد في كل بلد من يتحدث عن ما يحدث لمن أراد أن يهدم وثنًا أو ضريحًا من الأذى والنكبات مما لا يصدقه عقل أو يقره شرع.

---

(١) هو محمد زاهد بن علي الكوثري الشركسي الحنفي، فقيه أصولي أديب مؤرخ، ولد في القسطنطينية عام (١٢٩٦هـ)، وتعلم فيها وعمل مدرسًا في جامعة استنبول، ثم رحل إلى مصر، تناوله بعض الفضلاء بالنقد لكونه يناصر القبورية، ولأنه طعن في قرابة ثلاثمائة رجل معظمهم من الثقات، منهم: الأئمة الثلاثة: مالك والشافعي وأحمد، توفي سنة (١٣٧١هـ)، من مؤلفاته «تأنيب الخطيب»، و«المدخل العام»، و«المقالات»، وغيرها، وانظر ترجمته في «الأعلام» (٦/ ١٢٩)، و«معجم المؤلفين» (١٠/ ٤).

(٢) انظر «مقالات الكوثري» محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار ـ القاهرة ـ طبعة عام (١٩٨٨م).

(٣) انظر «موالد مصر المحروسة» لعرفة عبده علي، دار القاهرة :٢، ب.ت: (ص٥٣).

(٤) هو: أحمد عرابي بن محمد عرابي، زعيم مصري، ولد عام (١٨٤١م)، كان أحد الضباط أثناء الاحتلال الإنجليزي بمصر، حوكم ونفي إلى جزيرة سيلان لمدة ١٩ عامًا، ثم عاد إلى مصر وتوفي عام (١٩١١م)، انظر «الأعلام» (١/ ١٦٨).

(٥) «أفيون الشعوب الإسلامية» لخالد أبو الفتوح، منشورات المنتدى الإسلامي، الرياض، ط:١، عام (١٤٢٠هـ) (ص٧٩).



سابعًا - الشرك مبعث للمخاوف:

كما أن التوحيد مصدر للأمن والطمأنينة، فالشرك بالله والانحراف عن توحيده هو مصدر للخوف والأوهام.

فالذي يتقبل عقله الخرافات والأباطيل، ويصدق التراهات والخزعبلات، ويصبح خائفًا من كل شيء، يصبح خائفًا من جهات شتى، من الآلهة، وسدنة الآلهة، ومن الأوهام التي ينشرها السدنة والكهنة وأتباعهم ويروجونها بين الناس، ويصبح خائفًا على حياته، وعلى رزقه وعلى كل شيء، ولهذا ينتشر في جو الشرك التطير والتشاؤم والرعب من غير سبب ظاهر، كما قال تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ (آل عمران: ١٥١).

ولهذا نجد المشرك بربه لا ثقة له بالله، ولا توكل له عليه، فهو متقلب بين الأوهام والخرافات، ويخوف بها غيره ممن يتنكر للآلهة المزعومة من دون الله - عَزَّ وَجَلَّ - كما أخبر الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام وقومه في قوله تعالى: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ (الأنعام: ٨٠-٨٢).

قال سيد قطب - رحمه الله -: وكيف يخاف من وحَّد الله؟، وماذا يخاف؟، ومن ذا يخاف؟، وكل قوة - غير قوة الله - هزيلة، وكل سلطان - غير سلطان الله - لا يُخاف، إنه إن كان أحد قمينًا بالخوف فليس هو إبراهيم، وليس هو المؤمن الذي يضع يده في يد الله ويمضي في الطريق، فأي الفريقين أحق بالأمن، الذي يؤمن بالله ويكفر بالشركاء، أم الذي يشرك بالله ما لا سلطان له ولا قوة،

وهنا يتنزل الجواب: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ﴾ أي: بشرك كما فسرها النبي ﷺ، ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[1].

فهذه الآيات حكم من الملك القاهر سبحانه بالخوف والضلال على من وقع في الإشراك به سبحانه وانحرف عن عبادته وتوحيده.

ثامنًا ـ إشاعة الاتكال في حياة الإنسانية:

يعتبر الشرك من أهم عوامل إشاعة الاتكال في المجتمع، وذلك لأن الشرك يجعل صاحبه معتمدًا على غيره من الشفعاء والوسطاء، ويعلمهم الاتكال عليهم، فيرتكب الموبقات والآثام معتمدًا على آلهته بأنها ستشفع له عند الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ.

وهذا ما كان يعتقده مشركو العرب في آلهتهم وأصنامهم، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ (يونس:١٨)، ومثلهم أيضًا النصارى الذين يعملون ما شاء لهم الهوى من المنكرات، معتقدين أن ربهم المسيح قد كفَّر عنهم الخطايا حين صلب نفسه بزعمهم وفدى البشر ـ تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا ـ.

تاسعًا ـ إحباط العمل والخسران في الدنيا والآخرة:

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (الزمر:٦٥)، ففي هذه الآية يقول تعالى لرسوله محمد ﷺ أنه قد أوحي إليك كما أوحي إلى النبيين من قبلك أن الشرك يحبط العمل ويفسده، ويؤول في النهاية إلى الخسران، والخسران الذي تشير إليه الآية لا يقتصر في الحقيقة على الدار الآخرة، بل إننا نرى آثار ذلك الخسران في الحياة الدنيا واضحة المعالم، كما هو الحال في الجاهلية المعاصرة، فمع أن البشرية اليوم

---

(١) «في ظلال القرآن» (٢/ ١١٤٢).

قد فتح الله عليها من النعم استدراجًا ما لم يعرفه مَنْ قبلها، لكن لأن حياتها قائمة على غير هدى الله وشرعه، ولأنها تمارس الشرك بكل صوره وأشكاله، وتقننه وتحميه، فقد صدق فيها وعيد الله لها بالخسران، فنحن نرى اليوم استثمار الخيرات إلى حد لم يبلغه أحد في التاريخ، ومع ذلك نجد الفقر جاثمًا على كثير من ربوع الأرض، ونرى تقدم الطب وعلومه بنسبة خيالية إلا أن المرض في تزايد مستمر، وظهرت أمراض لا عهد للبشرية بها، والتنادي بالحريات السياسية والإنسانية في برلمانات الأرض، وصحفها وإعلامها، والعبودية التي تعيشها كثير من شعوب الأرض لغير الله لم يسبق لها مثيل، ووسائل اللذة والتمتع لا مثيل لها في كثرتها وتنوعها واستغراقها لحياة الناس، لكننا نرى الشقاء والضيق في حياة البشرية بما لم يسبقه مثيل في الماضين.

وهذا مثال الخسران في الدنيا قبل الآخرة، عندما تنحرف عن توحيد الله - عَزَّ وَجَلَّ - وعبادته والاستسلام لأمره ونهيه.

أما تأثير الشرك وأضراره على عمل الإنسان المتلبس به، فهذا أمر واضح الدلالة من الآية السابقة، وهي قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾، وفي قوله تعالى أيضًا، وهو يتحدث عن الأنبياء: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام:٨٨)، والشرك بنوعيه محبط للأعمال ومبطل لثوابها ومنفعتها، فأما الشرك الأكبر فإنه يحبط جميع الأعمال، كما هو مدلول الآيتين وظاهرهما، ويؤيد هذا كثير من الأحاديث والأخبار النبوية التي تبين أن أعمال المشرك لا يقبلها الله تعالى، ولا تنفع صاحبها، منها قوله ﷺ: «قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه»[1].

---

(١) رواه مسلم في كتاب «الزهد»، باب «من أشرك في عمله غير الله» (٤/ ١٨١٠) برقم (٢٩٨٥)، وابن ماجه (٢/ ١٤٠٥).

وحديث عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله .. ابن جدعان[١] كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين، فهل ذلك نافعه؟، قال: «لا يا عائشة، إنه لم يقل يومًا: رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين»[٢].

وأما الشرك الأصغر فإنه يحبط العمل الذي يخالطه، ويذهب بثمرته كما في حديث محمود بن لبيد[٣] أن رسول الله ﷺ قال: «إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر»، قالوا: يا رسول الله، وما الشرك الأصغر؟ قال: «الرياء، يقول الله تعالى يوم القيامة إذا جازى الناس بأعمالها: اذهبوا إلى الذين كنتم تراءون في الدنيا فانظروا هل تجدون عندهم جزاء؟»[٤]. وعلى كلتا الحالتين فالشرك محبط للأعمال بنوعيه كليًا أو جزئيًا.

عاشرًا - أن الشرك يحل الدم والمال:

قال تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (التوبة: ٥).

يقول الإمام القرطبي - رحمه الله -[٥]: «هذه الآية فيها تأمل، وذلك أن الله تعالى علق القتل على الشرك، ثم قال: فإن تابوا والأصل أن القتل متى كان

---

(١) هو عبد الله بن جدعان أحد أجواد العرب كان رئيس بني تميم في عصره.

(٢) رواه مسلم في كتاب «الإيمان»، باب «الدليل علي أن من مات على الكفر لا ينفعه عمله» (١/ ١٦٧) برقم (٢١٤).

(٣) هو محمود بن لبيد بن عدية بن رافع الأنصاري أبو نعيم الأوسي، ولد بالمدينة في حياة النبي ﷺ، وروى عنه أحاديث يرسلها. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤٨٥).

(٤) رواه أحمد (٥/ ٤٢٨)، وهو حديث حسن. انظر: «مسند الإمام أحمد» بتحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان - ط:١ - عام ١٤٢١هـ (٣٩/ ٣٩).

(٥) هو أبو عبد الله بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي الإمام المفسر، كان محدثًا ومصنفًا وعابدًا وزاهدًا وصابرًا في طلب العلم مشهورًا بحسن التأليف، توفي سنة ٦٧١هـ، من مصنفاته: «الجامع لأحكام القرآن»، و«النهج الأسمى»، وغيرها، انظر ترجمته في: «شذرات الذهب» (٥/ ٣٣٥)، و«طبقات المفسرين» للسيوطي (ص٢٨)، و«الأعلام» (٦/ ٢١٧)، و«الديباج المذهب» (ص٣١٧).

للشرك يزول بزواله ويظهر هذا قوله ﷺ : **«أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»**[(١)][(٢)].

فيفهم من ذلك أن الشرك يحل الدم والمال، ومتى زالت سمة الشرك عصم الدم والمال، ولا تزول سمة الشرك إلا بالدخول في الإسلام والإقرار لله بالتوحيد الخالص، والكفر بما يعبد من دونه تعالى، كما قال ﷺ : **«من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله؛ حرم دمه وماله، وحسابه على الله»**[(٣)].

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الإيمان»، باب «فإن تابوا وأقاموا الصلاة» (١/ ١٧) برقم (٢٥)، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب «الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» (١/ ٥٧) برقم (٢٠-٢٢).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط: ٥ - عام ١٤١٧هـ (٨/ ٤٨).

(٣) رواه مسلم في كتاب «الإيمان» (١/ ٥٨) برقم (٢٣).

الفصل الثاني

موقف الشريعة الإسلامية من الشرك بالله تعالى



المبحث الأول

تحذير الشريعة الإسلامية من الشرك بالله وبيان أخطاره

إن مسألة خطر الشرك بالله، وشناعته لا تخفى على المؤمن الموحد التالي لكتاب الله تعالى، المتدبر لنصوص الكتاب والسنة الشريفة، حيث يجد أن النصوص الشرعية ناطقة بأنه لم يُعْصَ الله - عَزَّ وجَلَّ - بذنب أعظم ولا أقبح من الشرك به سبحانه، ولهذا أطبقت الرسالات جميعًا على التحذير منه، والتنفير عنه، وبيان شناعته وسوء عاقبته.

والمتأمل في القرآن الكريم يجد أن القرآن كله في التوحيد ومكملاته، والتحذير من الشرك وأسبابه، فالآيات في التحذير من الشرك كثيرة جدًا، يصعب إحصاؤها، حتى قال بعض العلماء: «إن موضوع القرآن الكريم إنما هو التوحيد والتحذير مما يضاده، وهو الشرك والكفر»[1].

وكما يقول الجرجاني: «إن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبدن الإنسان لعلم الطب، فإنه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض، وكالكلمات لعلم النحو، فإنه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الإعراب والبناء ...»[2].

---

(١) «تنشيط الأذهان في أصول تفسير القرآن» لأبي محمد عبد السلام الرستمي، المطبعة الحجرية - لاهور - باكستان، ط:٢، ب.ت (ص٢٠).

(٢) «التعريفات» للجرجاني (ص٣٠٥).

فإذا كان موضوع القرآن الكريم إنما هو (التوحيد والتحذير من الشرك)، فيكون جميع ما في القرآن الكريم من الأدلة والشواهد والأمثلة والتبشير والتخويف والترغيب والترهيب والقصص وغيرها؛ إنما يؤتى به لتحقيق هذا الموضوع وإثباته، ونقض الشبهات المثارة حوله.

قال الإمام ابن أبي العز الحنفي(١): «وغالب سور القرآن الكريم متضمنة لنوعي التوحيد (توحيد الإثبات والمعرفة، وتوحيد الطلب والقصد)، بل كل سورة من القرآن الكريم، فالقرآن الكريم إما خبرٌ عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، وهو التوحيد العلمي الخبري، وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له وخلع ما يعبد من دونه: فهذا التوحيد الإرادي الطلبي، وإما أمر ونهي وإلزام بطاعة، فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته، وإما خبر عن إكرام أهل التوحيد وما فعل بهم في الدنيا والآخرة؛ فهو جزاء توحيده، وإما خبر عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا والآخرة من النكال وما يحل بهم في العقبى من العذاب: فهذا جزاء من خرج من حكم التوحيد، فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم . . .»(٢).

وقد جاء التحذير من الشرك بالله تعالى في نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة على عدة أساليب وأوجه، منها:

---

(١) هو علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي الحنفي، علاء الدين أبو الحسين، ولد بدمشق سنة ٧٣١هـ، وولي قضاءها عام ٧٧٦هـ، ودرس في عدة مدارس ومناطق مختلفة، من مؤلفاته: «شرح العقيدة الطحاوية»، و«الاتباع»، و«مشكلات الهداية»، وغيرها، توفي سنة ٧٩٢هـ، انظر ترجمته في: «الدرر الكامنة» (٣/ ١٥٩)، و«شذرات الذهب» (٦/ ٣٢٦)، و«هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين» لإسماعيل باشا البغدادي - دار الكتب العلمية - بيروت - طبعة عام ١٤١٣هـ (٥/ ٧٢٦).

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي، تحقيق د. التركي والأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت - ط:٩، عام (١٤١٧هـ) (١/ ٤٢-٤٣).

الأسلوب الأول ـ الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له:

جاءت كثير من الآيات في الدعوة إلى توحيد الله، والأمر بعبادته سبحانه، ومعلوم أن الأمر بالشيء يتضمن النهي عن ضده، وأن الدعوة إلى الشيء تتضمن التحذير مما يناقضه وينافيه، وقد جاء هذا الأسلوب في كثير من النصوص الشرعية، ومنها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: ٢١)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (التوبة: ٣١)، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ (قريش: ٣)، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ (النحل: ٣٦)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء: ٢٥)، وقوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ (يوسف: ٤٠)، كما أخبر ـ سبحانه وتعالى ـ أن مهمة الرسل جميعًا هي الدعوة إلى عبادة الله تعالى وحده لا شريك له، والتحذير من الشرك به ـ سبحانه وتعالى ـ، فقال عن نوح ﷺ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (الأعراف: ٥٩)، ومثله قول هود وصالح وشعيب ـ عليهم السلام ـ لأقوامهم: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف: ٥٩، ٧٣، ٨٥- هود: ٥٠، ٦١، ٨٤).

ومن خلال هذا الأسلوب تلمس أن الدعوة إلى التوحيد حقيقة واحدة يقوم عليها دين الله كله، ويتعاقب بها الرسل جميعًا طوال التاريخ، نظرًا لوحدة العقيدة السماوية حتى في صورتها اللفظية[1]، قال ﷺ: «الأنبياء أولاد علات[2]»، وفي رواية: «الأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى ودينهم واحد»[3].

---

(١) «في ظلال القرآن» (٣/ ١٣٠٤).

(٢) علات، أولاد علات، أي أمهاتهم مختلفة وأبوهم واحد، أراد أن إيمانهم واحد وشرائعهم مختلفة، «النهاية» لابن الأثير (٣/ ٢٩١).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الأنبياء»، باب «واذكر في الكتاب مريم» (٣/ ١٢٧٠) برقم (٣٢٥٨)، ومسلم في «الفضائل»، باب «فضائل عيسى ﷺ» (٤/ ١٤٦٥) برقم (٢٣٦٥).

الأسلوب الثاني - الأمر بإفراده سبحانه بالعبادة والنهي عن الإشراك به:

وكما جاء في الأسلوب الأول الأمر بإفراده - سبحانه وتعالى - بالعبادة في كثير من الآيات، فقد جاء هذا الأمر أيضًا مقرونًا بالنهي عن الإشراك به تعالى، قال سبحانه: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (النساء:٣٦)، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ (النحل:٣٦)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ إِلَيْهِ أَدْعُو وَإِلَيْهِ مَآبِ﴾ (الرعد:٣٦)، يقول سيد قطب - رحمه الله - عند كلامه على قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾: «الأمر الأول بعبادة الله، والنهي الثاني لتحريم عبادة أحد - معه - سواه، نهيًا باتًا شاملاً لكل أنواع المعبودات التي عرفتها البشرية، ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ كائنًا ما كان، من مادة أو حيوان أو إنسان أو ملك أو شيطان، فكلها مما يدخل في مدلول كلمة (شيء) عند إطلاق التعبير على هذا المنوال»[١].

وكذا جاء في كثير من الأحاديث الصحيحة الجمع بين الأمر بالعبادة والنهي عن الشرك، والإخبار بأن هذا هو حق الله على العباد كما في حديث معاذ: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا»[٢].

وقد كان رسول الله ﷺ يبايع أصحابه على هذا الأمر كما في سنن النسائي من حديث عوف بن مالك الأشجعي[٣] قال: كنا عند رسول الله ﷺ

---

(١) «في ظلال القرآن» (٢/ ٦٥٩).

(٢) جزء من حديث، أخرجه البخاري في كتاب «الجهاد» (٣/ ١٠٤٩) برقم (٢٧٠١)، ومسلم في «الإيمان» (١/ ٦٢) برقم (٣٠).

(٣) هو عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي، أسلم عام خيبر، وكانت معه راية أشجع يوم الفتح، سكن الشام وقدم مصر، توفي بدمشق سنة ٧٣هـ، انظر ترجمته في: «أسد الغابة» (٤/ ٣٠٠)، و«الإصابة» (٤/ ٦١٧).

فقال: «ألا تبايعون؟» فكررها ثلاث مرات، فقدمنا أيدينا، فبايعناه، فقلنا: يا رسول الله، قد بايعناك، فعلام؟ قال: «على أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا، والصلوات الخمس ..»[١]. وحديث وفد عبد القيس حيث قال لهم رسول الله ﷺ: «آمركم بأربع وأنهاكم عن أربع: اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وصوموا رمضان، وأعطوا الخمس من الغنائم ..»[٢]. ولفظ «شيئًا» في قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ الوارد في الآيات والأحاديث السابقة له معنيان:

الأول - يحتمل أن يكون مفعولاً مطلقًا، أي: لا تشركوا شيئًا من الشرك.

الثاني - أن يكون مفعولاً به، أي: لا تشركوا شيئًا من الأشياء[٣].

الأسلوب الثالث - النهي عن الشرك عمومًا:

حيث وردت كثير من الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة في النهي عن الشرك بالله تعالى، منها:

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (الكهف: ١١٠).

قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (يونس: ١٠٥).

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ (الحج: ٢٦). وغيرها كثير.

---

(١) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (١/ ١٤٢)، وصححه الألباني في «صحيح سنن النسائي» دار الكتب العلمية، بيروت - ط: ١، عام (١٤١١هـ).

(٢) رواه مسلم في كتاب «الإيمان»، باب «الأمر بالإيمان» (١/ ٥٣) برقم (١٨).

(٣) انظر: «التحرير والتنوير» لابن عاشور (٥/ ٤٩).

ومن الأحاديث الواردة في هذا الباب قوله ﷺ: «**اجتنبوا السبع الموبقات**»، قيل: يا رسول الله، وما هن؟ قال: «**الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات**»[1].

الأسلوب الرابع - التحذير من الشرك بالله عن طريق بيان شناعة الشرك وقبحه ومفاسده:

حيث ذكر الله تعالى من مفاسد الشرك وقبائحه ودلائل شناعته ما يكفي العباد للبعد عنه والانصراف إلى التوحيد، ويمكن استعراض بعض الآيات التي تناولت هذا الأمر، ومنها:

١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ٤٨).

٢ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً بَعِيدًا﴾ (النساء: ١١٦).

ففي هاتين الآيتين يخبر سبحانه أن كل ذنب وظلم يرجى مغفرته بدون التوبة، ما خلا الشرك بالله تعالى، وفيهما تحذير من الله تعالى للمشركين بأنه لا يُغفر لهم بدون التوبة أبد الآبدين، ثم علل ذلك بأن المشرك قد افترى على الله افتراءً عظيمًا ما بعده افتراء، وأنه ضل عن التوحيد ضلالاً ما بعده ضلال، فاستحق بشركه أن لا يغفر له.

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الوصايا» (٣/١٠١٧) برقم (٢٦١٥)، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب «الكبائر وأكبرها» (١/٨٨) برقم (٨٩).

قال الآلوسي: «استثناء مشعر بتعليل عدم غفران الشرك . . أي ارتكب ما يُستحقر دونه الآثام فلا تتعلق به المغفرة قطعًا»(١).

وفي الحديث أن النبي ﷺ قال: «كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا من مات مشركًا، أو من قتل مؤمنًا متعمدًا»(٢).

٣ ـ ومنها قوله تعالى: ﴿حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ (الحج: ٣١).

قال الزمخشري: «من أشرك بالله فقد أهلك نفسه إهلاكًا ليس بعده نهاية، بأن صور حاله بصورة حال من خرَّ من السماء فاختطفته الطير فتفرق مزقًا في حواصلها، أو عصفت به الريح حتى هوت به في بعض المطارح البعيدة»(٣).

ففي الآية تصوير لحال المشرك والتحذير من الشرك لكونه سببًا للتمزق النفسي والجسدي، ومثل هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَّجُلاً فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلاً سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: ٢٩).

٤ ـ ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (لقمان: ١٣).

قال السعدي ـ رحمه الله ـ: «ووجه كونه ظلمًا عظيمًا، أنه لا أفظع ولا أبشع ممن سوى المخلوق، من تراب بمالك الرقاب، وسوَّى الذي لا يملك من الأمر شيئًا بمالك الأمر كله، وسوَّى الناقص الفقير من جميع الوجوه، بالرب الكامل

---

(١) «روح المعاني» (٥/ ٥٣).

(٢) رواه أبو داود في كتاب «الفتن والملاحم» (٤/ ٤٦٣)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ١٤).

(٣) «الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٥٦).

الغني من جميع الوجوه، وسوّى من لا يستطيع أن ينعم بمثقال ذرة من النعم بالذي ما بالخلق من نعمة في دينهم ودنياهم وآخرتهم وقلوبهم وأبدانهم إلا منه، ولا يصرف السوء إلا هو، فهل أعظم من هذا الظلم شيء؟! وهل أعظم ظلمًا ممن خلقه الله تعالى لعبادته وتوحيده، فذهب بنفسه الشريفة، فجعلها في أخس المراتب؟!!»[١].

٥ ـ ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (الزمر: ٦٥).

وقد ذكر الله تعالى ثمانية عشر من أنبيائه ورسله ـ عليهم الصلاة والسلام ـ ثم قال: ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الأنعام: ٨٨).

قال الألوسي: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا﴾ أي: أولئك الأنبياء والرسل المذكورون ﴿لَحَبِطَ عَنْهُم﴾ أي: لبطل وسقط ﴿عَنْهُم﴾ مع فضلهم وعلو شأنهم ﴿مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ أي: ثواب أعمالهم الصالحة، فكيف بمن عداهم، وهم هم وأعمالهم أعمالهم[٢].

ففي الآية تحذير من الشرك وبيان أن جميع أعمال المشرك حابطة وهباء منثوراً، والقصد من هذا التعبير بيان غاية شناعة الشرك ونهاية قباحته، فلا قرار للعمل الصالح البتة مع الشرك، فالذي أشرك بالله وعمل أعمالاً كثيرة، وظن أنها صالحة ونافعة له، فهو ليس بمستحق لأجرها، وأن حياته تمشي كلها في خسران على خسران[٣].

---

(١) «تفسير السعدي» (٦/ ١٥٥).

(٢) «روح المعاني» (٧/ ٢١٥).

(٣) «تفهيم القرآن» لأبي الأعلى المودودي، المطبعة الحجرية ـ باكستان، ب.ت (٤/ ٣٨٢).

٦ ـ ومنها قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ (المائدة: ٧٢).

يبين الله تعالى في الآية أن المشـرك قد حُرمت عليـه الجنة أبدًا، وهو مخلد في النار بسـبب شركـه، وهذا من أبلغ مـا يخوف الله به عـباده ويحـذرهم من اقتـراف الشرك . . قـال الآلوسي: ﴿إِنَّهُ﴾ أي: الشأن، ﴿مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ أي: شيئًا في عبادته ـ سبحانه ـ أو فيما يختص به من الصفات والأفعال، ﴿فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ لأنها دار الموحـدين، والمراد يمنـع من دخـولها كما يمـنع الـمحرم عليـه من المحـرم، ﴿وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ فإنها مـعدة للمشركين، وهذا بيـان لابتلائهم بالعـقاب إثر بيـان حـرمانهم من الثـواب، ولا يخـفى ما في هذه الجـملة من الإشارة إلى قوة المقتضي لإدخاله النار[1].

فالله تعـالى يحذر عـباده من الشـرك كونه يوجب الخلود في النار ويـسبب الاصطلاء بها، كـما جاء على لسان مـؤمن آل فرعون: ﴿وَيَا قَوْمِ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ ۝٤١ تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ﴾ (غافر: ٤١-٤٢)، وثبت في صحيح مسلم[2] عن جابر[3] رضي الله عنه قال: أتى

---

(١) روح المعاني» للآلوسي (٦/ ٢٠٧).

(٢) هو الإمام أبو الحسين، مسلم بن الحجاج بن مسلم القـشيري النيسابوري، حافظ، من أئمة المحدثين، ولد بنيسـابور عام ٢٠٤هـ، ورحل إلـى الحجـاز ومـصر والشـام والعـراق لطلب العلم، قـال عن صحيحـه: «صنفت هذا المسند من مائة ألف حديث مسـموعة»، أثنى العلماء عليه وعلى صحـيحه، توفي عام ٢٦١هـ في نيسابور، من مؤلفاته: «الصحـيح» و«الأقران» و«الكنى» وغيرها. انظر ترجمته في: «وفيـات الأعيان» لابن خلكان، دار صـادر ـ بيروت، ب.ت (٥/ ١٤٩)، و«تهذيب التـهذيب» (١٠/ ١٢٦)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠٠).

(٣) هو: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام، يكنى أبا عبد الله، شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صبي، وكان من المكثرين في الحديث، شهـد مع النبي ﷺ ١٧ غزوة، وشهد صفين مع علي، توفي سنة ٧٤هـ. انظر ترجمته في: «أسد الغابة» (١/ ٣٧٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٣/ ١٨٩).

النبي ﷺ رجلٌ فقال: يا رسول الله، ما الموجبتان؟ فقال: «من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئًا دخل النار»[(١)].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات يشرك بالله شيئًا دخل النار»[(٢)]، وقلتُ أنا: ومن مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة.

وجاء في الصحيح أيضًا أن الشرك بالله تعالى يحرم صاحبه شفاعة النبي ﷺ، قال ﷺ: «لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة - إن شاء الله - من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئًا»[(٣)].

٧ - ومنها قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ (التوبة: ١١٣).

ففيها بيان أنه لا يجوز الاستغفار للمشرك بعد موته؛ لأن الله تعالى لا يغفر له، إذ ليس له إلا النار - كما سبق -، وذلك لأن الاستغفار لأي شخص مذنب يتضمن أمرين:

١ - أن للمستغفر شفقة ورحمة ومحبة لهذا المذنب.

٢ - أن ذنبه قابل للمغفرة، وهذان الأمران لا يتحققان إلا في عبد وَفَّى بتوحيد الله، ولكنه ارتكب ذنبًا دون الشرك، ولكن المشرك الذي هو باغ على الله تعالى بالعلانية، فالمحبة له وعدُّ إجرامه قابلاً للمغفرة، باطل أصلاً، بل محبتنا

---

(١) رواه مسلم في كتاب «الإيمان»، باب «من مات لا يشرك بالله شيئًا» (١/ ٩٠) برقم (٩٣).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الجنائز»، باب «في الجنائز» (١/ ٤١٧) برقم (١١٨٢)، ومسلم في كتاب «الإيمان» (١/ ٩٠) برقم (٩٢).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الدعوات»، باب «لكل نبي دعوة مستجابة» (٥/ ٢٣٢٣) برقم (٥٩٤٦).

له، وعدُّ شركه قابلاً للمغفرة يجعلان وفاءنا بالتوحيد مشوهًا، فلو أقدمنا على الاستغفار للمشرك لمجرد أنه من أهل قرابتنا، لكان معناه أن القرابة عندنا أحق وأثمن من توحيد ربنا وتعظيمه، والوفاء بحقه، وأن حبنا لله ولدينه ليس إلا سطحيًا لم تخالط بشاشته قلوبنا ولم تصل إلى أعماقنا، وبهذا كله يتبين أن الاستغفار للمشركين ولو كانوا أولي قربى، لا ينبغي أن يصدر عن عبد، وحَّد الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، وفي الآية نكتة لطيفة، وهي: أن الله تعالى لم يقل: لا تستغفروا للمشركين، بل قال: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ﴾ أي: لا ينبغي الاستغفار لهم، فليس هذا يزين بكم، فأفاد هذا الأسلوب أنكم لو امتنعتم عن الاستغفار لهم بعد المنع، فهذا ليس فيه كبير عمل بل الكمال في أن تمتنعوا عما لا يليق بكم، بحيث يكون محرك محبتكم لله ووفاءكم له مثيراً لشعوركم وإحساسكم على أن لا تحبوا المشرك . . وأن لا تعدوا إجرامه قابلاً للمغفرة[1].

فالواجب إذًا على المؤمن الحذر من الشرك والبراءة من أهله، وعدم محبتهم أو ولايتهم أو الاستغفار لهم، لأن الشرك أعظم محادة لله ورسوله، والمؤمن لا يواد من حاد الله ورسوله، بل يتبرأ منه.

٨ ـ ومنها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: ٢٨).

فالشرك نجاسة يدنس الفطرة، ويُذهب صفاءها ولهذا حذر الله تعالى منه، حيث أخبر عن المشركين بالمصدر ﴿نَجَسٌ﴾ للمبالغة، حتى كأنهم عين النجاسة، أو المراد «ذو نجس» لخبث بواطنهم وفساد عقائدهم، أو لأن معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس[2].

---

(١) انظر «تفهيم القرآن» لأبي الأعلى المودودي (٢/ ٢٤١-٢٤٢) بتصرف.

(٢) «روح المعاني» للألوسي (١٠/ ٧٦).

٩ - ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة: ٣).

ففي الآية إخبار أن الله تعالى تبرأ من المشركين وكذا رسوله بريء منهم، ومن عهودهم حتى يتوبوا إلى التوحيد ويتركوا ما هم عليه من الشرك، وفي هذا أعظم تحذير من الشرك، وبيان قبحه وشناعته، والآيات في هذا الباب كثيرة جدًا ذكرنا طرفًا منها على سبيل التمثيل.



المبحث الثاني

أساليب القرآن الكريم في إبطال الشرك بالله تعالى

لقد جاء في القرآن الكريم أساليب متعددة، لإقناع المشركين والجاحدين بفساد اعتقادهم وعبادتهم لغير الله تعالى، كائنًا ما كان، وإبطال ما هم عليه من أمور الشرك والوثنية، وعبادة غير الله تعالى، وإقامة البراهين العقلية على ذلك، وهي أعظم الحجج التي تلزم الخصم بالتسليم ولا ينكرها إلا جاحد أو مكابر.

ومعلوم أن شريعة الله تعالى هي دين الفطرة الذي ينسجم مع العقل السليم، ويقوم على التأمل في الآيات والبراهين التي بثها الله تعالى في الكون، وهذه الشريعة تدعو الإنسان إلى أن يُعمل فكره وعقله ويتأمل في الآيات ليصل بذلك إلى الحق من التزام التوحيد ونبذ الشرك والخرافة من حياته.

وأي اعتقاد أو عمل لا يقوم على برهان صحيح فهو باطل، لأنه ليس بعد الحق إلا الضلال، وسأحاول في هذا المبحث إبراز بعض الأساليب التي ذكرها الله تعالى في القرآن الكريم لبيان بطلان الشرك، وبطلان ما يتشبث به المشركون، وهي محاولة بشرية والكمال لله وحده.

الأسلوب الأول ـ تنزيه الله نفسه عن الصاحبة والولد والشريك:

من أنواع الشرك الذي وجد في البشرية في مراحل مختلفة الاعتقاد بأن لله تعالى صاحبة أو ولدًا أو شريكًا، فقد ذكر الله تعالى في القرآن الكريم هذا الاعتقاد عن أقوام من البشر، كالنصارى الذين ادعوا أن المسيح ابن الله، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٣٠)، وكاليهود الذين قالوا: عزير ابن الله كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٣٠)،

وكالمشركين الذين ادعوا أن الملائكة بنات الله، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ (الزخرف:١٩)، وكذا قوله تعالى عن المشركين: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ (الصافات:١٥٨)، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام:١٠٠)، ولما كان هذا الاعتقاد في غاية القبح، فقد جاءت آيات كثيرة في كتاب الله تنزه الله عن اتخاذ الصاحبة والولد والشريك، وتدحض إفك المشركين الذين يضيفون ذلك إليه سبحانه، منها:

١ ـ قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ (مريم:٣٥).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ (الإسراء:١١١)، وأخبر ـ سبحانه وتعالى ـ أن اتصافه بالكمال يقتضي انتفاء الصاحبة والولد والشريك عنه في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص)، وفي قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (الأنعام:١٠١)[1]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ (الزخرف:٨١)، وقد اختلف العلماء في معنى ﴿إِن﴾ في هذه الآية:

١ ـ قال جماعة من أهل العلم: إنها شرطية، واختارها غير واحد، وممن اختاره ابن جرير الطبري[2]، والذين قالوا إنها شرطية، اختلفوا في المراد بقوله:

---

(١) وينظر في ذلك الآيات (٢) من سورة الفرقان، و(٤-٥) من سورة الكهف، (١٥١-١٥٢) من سورة الصافات، (٨٨-٩٣) من سورة مريم، (٩١-٩٣) من سورة المؤمنون.

(٢) «تفسير الطبري».

﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾، قال بعضهم: فأنا أول العابدين لذلك الولد، وقال بعضهم: فأنا أول العابدين لله على فرض أن له ولدًا، وقال بعضهم: فأنا أول العابدين لله جزمًا بأنه لا يمكن أن يكون له ولد.

٢ ـ وقال جماعة آخرون: إن لفظة: ﴿إِن﴾ في الآية نافية، والمعنى ما كان لله ولد، وعلى هذا القول ففي معنى قوله ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ ثلاثة أوجه:

الأول ـ وهو أقربها ـ أن المعنى: ما كان لله ولد فأنا أول العابدين لله المنزهين له عن الولد، وعن كل ما لا يليق بكماله وجلاله.

الثاني ـ أن معنى ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ أي: الآنفين المستنكفين من ذلك، يعني القول الباطل المفترَى على ربنا وهو ادعاء الولد له.

الثالث ـ أن معنى ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ أي: الجاحدين النافين أن يكون لله ولد سبحانه وتعالى عن ذلك علوًا كبيرًا[١].

وقد رجح الشنقيطي[٢] ـ رحمه الله ـ بأن ﴿إِن﴾ نافية، وذكر أن القول بكونها شرطية لا يمكن أن يصح له معنى بحسب وضع اللغة العربية التي نزل بها القرآن، وإن قال به جماعة من أجلاء العلماء، وذلك للأسباب الآتية:

(أ) أن القول بأن ﴿إِن﴾ في الآية نافية لا شرطية جار على الأسلوب العربي جريانًا واضحًا لا إشكال فيه، فكون ﴿إِن كَانَ﴾ بمعنى: ما كان، كثير في

---

(١) انظر «أضواء البيان» للشنقيطي (٤/ ٤٨٣-٤٨٤) بتصرف يسير.

(٢) هو: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني، الشنقيطي، ولد عام (١٣٢٥هـ)، في شنقيط بموريتانيا، وتعلم بها وحفظ القرآن وعمره عشر سنوات، طلب العلم في مختلف الفنون، ورحل إلى بلاد الحرمين واستقر بها، وعمل مدرسًا ومفسرًا، توفي بمكة عام (١٣٩٣هـ) من مؤلفاته: «أضواء البيان»، و«منع جواز المجاز»، وغيرهما، انظر ترجمته في «الأعلام» (٦/ ٤٥)، و«علماء ومفكرون عرفتهم» (١/ ١٧١).

القرآن الكريم في كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ (يس: ٢٩)، أي: ما كانت إلا صيحة واحدة.

(ب) أن تنزيه الله عن الولد التي لا إيهام فيها هو الذي جاءت به الآيات الكثيرة في القرآن الكريم كما في الآيات السابقة، وخير ما يفسر به القرآن القرآن الكريم، فكون معنى الآية: «ما كان للرحمن ولد» بصيغة النفي الصريح مطابق لقوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ (الإسراء: ١١١)، ولقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ (الفرقان: ٢)، ولقوله أيضًا: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (الإخلاص: ٣)، إلى غير ذلك من الآيات، أما القول بأن ﴿إِن﴾ شرطية وأن قوله تعالى: ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ جزاء لذلك الشرط، فإن ذلك لا نظير له البتة في كتاب الله، ولا توجد آية تدل على مثل هذا المعنى.

(جـ) أن القول بأن ﴿إِن﴾ شرطية لا يمكن أن يصح له معنى في اللغة العربية إلا معنى محذور لا يجوز القول به بحال، وكتاب الله ـ جَلَّ وعلا ـ يجب تنزيهه عن حمله على معان محذورة لا يجوز القول بها.

(د) دلالة استقراء القرآن الكريم، تدل على أن الله تعالى إذا أراد أن يفرض المستحيل ليبين الحق بفرضه علقه أولاً بالاداة التي تدل على عدم وجوده، وهي لفظة ﴿لَوْ﴾، ولم يعلق عليه البتة إلا محالاً مثله، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢)، وقوله: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ (الزمر: ٤)، وأما تعليق ذلك بأداة لا تقتضي عدم وجوده كلفظة ﴿إِن﴾ مع كون الجزاء غير مستحيل، فليس معهودًا بالقرآن[1].

---

(١) انظر «أضواء البيان» للشنقيطي (٤/ ٤٨٤-٤٩٥) بتصرف.

الأسلوب الثاني - إبطال ألوهية غير الله تعالى:

تقرر معنا في الأسلوب الأول انتفاء الصاحبة والولد والشريك لله تعالى، ولما كان هذا هو الحق الذي ليس بعده إلا الضلال، فقد أوضح الله - سبحانه وتعالى - في القرآن الكريم بطلان عبادة غيره سبحانه بزعم المشركين أن هذه المعبودات أبناء لله أو بنات له، أو لأن بينها وبينه نسبًا وقرابة - بزعمهم - أو أنها تقربهم إلى الله تعالى زلفى، فقدسوها على هذا الاعتبار، فيقول الله تعالى عن المشركين الذين كانوا يعبدون الملائكة على أنها بنات الله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِّن دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ (الأنبياء: ٢٦-٢٧).

قال السعدي - رحمه الله -: يخبر تعالى عن سفه المشركين المكذبين للرسول ﷺ أنهم زعموا - قبحهم الله - أن الله اتخذ ولدًا، فقالوا: الملائكة بنات الله - تعالى الله عن قولهم - وأخبر عن وصف الملائكة بأنهم عبيد مربوبون مدبرون، وهم في غاية الأدب معه سبحانه، وأن من قلل منهم - على سبيل الفرض -: ﴿إِنِّي إِلَهٌ مِّن دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾.

وقال تعالى أيضًا: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الإِنسَانَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ ﴿١٦﴾ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلاً ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١٧﴾ أَوَ مَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾ وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴿١٩﴾ وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم مَّا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾ (الزخرف: ١٥-٢٠).

يخبر تعالى عن شناعة قول المشركين الذين جعلوا لله تعالى ولدًا وهو الواحد الأحد الفرد الصمد، الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا، ولم يكن له كفوًا أحد، وأن ذلك باطل من عدة أوجه:

الأول - أن الخلق كلهم عباده، والعبودية تنافي الولادة.

الثاني - أن الولد جزء من والده، والله تعالى بائن من خلقه، مباين لهم في صفاته، ونعوت جلاله، والولد جزء من الوالد، فمحال أن يكون لله تعالى ولد.

الثالث - أنهم يزعمون أن الملائكة بنات الله، ومن المعلوم أن البنات أدون الصنفين، فكيف يكون لله بنات، ويصطفيهم بالبنين ويفضلهم بهم، فإذًا يكونون أفضل من الله - تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا -.

الرابع - أن الصنف الذي نسبوه لله، وهو البنات، أدون الصنفين وأكرههم لهم، حتى إنهم من كراهتهم لذلك: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلاً ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ من كراهته وشدة غضبه، فكيف يجعلون لله ما يكرهون؟!.

الخامس - أن الأنثى ناقصة في وصفها، وفي منطقها وبيانها، ولهذا قال تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ﴾ أي: يُجَمَّل فيها لنقص جماله، فيجمل بأمر خارج عنه، ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ أي: عند الخصام الموجب لإظهار ما عند الشخص من الكلام غير مبين لحجته، ولا مفصح عما احتوى عليه ضميره، فكيف ينسبونهن لله تعالى؟.

السادس - أنهم جعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا، فتجرءوا على الملائكة العباد المقربين، ورقوهم عن مرتبة العبادة إلى مرتبة المشاركة لله في شيء من خواصه، ثم نزلوا بهم عن مرتبة الذكورية إلى مرتبة الأنوثية، فسبحان من أظهر تناقض من كذب عليه وعاند رسله.

السابع ـ أن الله رد عليهم بأنهم لم يشهدوا خلق الله لملائكته، فكيف يتكلمون بأمر من المعلوم عند كل أحد أنه ليس لهم به علم، ولكن لابد أن يسألوا عن هذه الشهادة، وستكتب عليهم، ويعاقبون عليها[1].

ويقول تعالى أيضًا في الرد على المشركين: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (الزمر: ٤)، كما أبطل الله تعالى ما كان يعتقده المشركون في الجن من القدرة على رفع الضر عنهم وحمايتهم، وبالتالي جعلهم لله تعالى شركاء في الطاعة والاتباع، يقول تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (الأنعام: ١٠٠-١٠١)، ويقول ـ جلَّ شأنه ـ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ (سبأ: ٤٠-٤١)، فالله تعالى يبطل ما ادعاه المشركون من القرابة والنسب بينه وبين الجن، وبالتالي شراكتهم له تعالى، يقرر ـ سبحانه وتعالى ـ أن الجن لا يملكون شيئًا من صفات الله تعالى، بل هم مخلوقون لعبادته كالإنس، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦)، ويقرر سبحانه أيضًا أن الجن لا يعلمون الغيب، بقوله في قصة موت سليمان عليه السلام: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ (سبأ: ١٤).

ويقرر أيضًا عجز الجن والإنس عن معارضة كلامه سبحانه ليدلل على أن القرآن من عند الله، وأنه لم يختلقه محمد ﷺ كما يزعم المشركون بقوله: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ

---

(١) انظر «تفسير السعدي» (ص٧٦٣-٧٦٤).

لبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ (الإسراء: ٨٨)، وأنهم خاضعون كالإنس لمشيئته سبحانه وقهره: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ فَانفُذُوا لا تَنفُذُونَ إِلاَّ بِسُلْطَانٍ﴾ (الرحمن: ٣٣)، إذًا فإشراكهم مع الله تعالى سواء في عبادتهم أو في طاعتهم فيما يوسوسون به ويزينونه من الكفر والضلال باطل، لأن الجن مخلوقون، فكيف يصح أن يعبد المخلوق؟!، وكيف يستقيم أن يسوى بينه وبين الخالق سبحانه، وكيف يصح أن يعبد المخلوق مخلوقًا مثله؟!.

وكما أبطل الله عبادة الملائكة والجن، فقد أبطل أيضًا عبادة النصارى لعيسى ابن مريم بناءً على أنه ابن الله تعالى، فقال: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلاً (١٧١) لَّن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلا الْمَلائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ (النساء: ١٧١-١٧٢)، وقال تعالى رادًا على اليهود والنصارى أيضًا في عبادتهم لعزير والمسيح وادعائهم أنهم أبناء الله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ (التوبة: ٣٠).

وقال أيضًا: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي الأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (المائدة: ١٧).

وقد نشأت عبادة النصارى والمسيح وادعاء أنه ابن الله من كونه عليه السلام خُلق من غير أب، وقد أبطل الله هذا الأمر بلفت نظرهم إلى خلق آدم عليه السلام، فقد

خلق الله تعالى آدم من تراب أي من غير أب ولا أم، بل بكلمته سبحانه، وعلى هذا فخلق عيسى ﷺ من أم بلا أب ليس أعجب ولا أصعب من خلق آدم من غير أم ولا أب، ولهذا ذكر الله النصارى ببطلان هذه الشبهة، بقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ (آل عمران: ٥٩).

ويدلل الله تعالى على عدم ألوهية المسيح وغيره بآيات كثيرة وأدلة عقلية يحاجج بها المشركين في الآية السابقة، يقول تعالى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾.

ويقول أبو السعود[(١)]: قوله: ﴿قُلْ﴾ أي: تبكيتًا لهم وإظهارًا لبطلان قولهم الفاسد وإلقامًا لهم الحجر، ﴿فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ أي: من يستطيع إمساك شيء من قدرته تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾.

ومن من يكون إلهًا ألا يتعلق به ولا بشأن من شئونه بل شيء من الموجودات قدرة غيره بوجه من الوجوه فضلاً عن أن يعجز عن دفع شيء منهما عند تعلقهما بهلاكه، فلما كان عجزه بينًا لاريب فيه ظهر كونه بمعزل مما تقولون في حقه وتعميم إرادة الإهلاك للكل، مع حصول المطلوب بقصرها على المسيح، لتهويل الخطب وإظهار كمال العجز وبيان أن الكل تحت قهره تعالى وملكوته لا

---

(١) هو: محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي أبو السعود، فقيه، أصولي، مفسر، شاعر عارف باللغات العربية والفارسية والتركية، من موالي الروم، ولد بقرية قرب القسطنطينية، وقرأ على والده كثيرًا، وتنقل في المدارس، ثم تقلد قضاء القسطنطينية، ثم قضاء إيليا، وتولى الفتيا (٩٥٢هـ)، وتوفي بالقسطنطينية سنة (٩٨٢هـ)، ودفن بجوار أبي أيوب الأنصاري، من مؤلفاته: «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم»، و«تهافت الأمجاد وتحفة الطلاب»، وغيرها، انظر ترجمته في «شذرات الذهب» (٨/ ٣٩٨)، و«البدر الطالع» (١/ ١٨٢)، و«معجم المؤلفين» (١١/ ٣٠١).

يقدر أحد على دفع ما أريد به فضلاً عن دفع ما أريد بغيره، وللإيذان بأن المسيح أسوة لسائر المخلوقات في كونه عرضة للهلاك، كما أنه أسوة لها فيما ذكر من العجز وعدم استحقاق الألوهية[١].

وقد قرر الله تعالى عدم ألوهية المسيح وأمه بأدلة عقلية أخرى، مثل قوله تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلانِ الطَّعَامَ انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ (المائدة: ٧٥).

فغاية المسيح ومنتهى أمره أنه من عباد الله المرسلين، وأمه من الصديقين الذين هم أعلى الخلق رتبة بعد الأنبياء، كانا يأكلان الطعام، وهذا دليل عقلي واضح على أنهما عبدان فقيران محتاجان كما يحتاج بنو آدم إلى الطعام والشراب، ومن كان محتاجًا إلى الطعام والشراب، فهو محتاج إلى الإخراج، ومن كان هذا حاله فلا يليق أن يكون إلهًا، فإن الإله هو الغني الحميد[٢].

يقول ابن القيم: وقد تضمنت هذه الآية والحجة دليلين على بطلان ألوهية المسيح وأمه:

أحدهما - حاجتهما إلى الطعام والشراب، وضعف بنيتهما عن القيام بنفسهما بل هما محتاجان إلى من يعينهما، والمحتاج إلى غيره لا يكون إلهًا، إذ من لوازم الإله أن يكون غنيًا.

الثاني - أن الذي يأكل الطعام يكون منه ما يكون من الإنسان من الفضلات القذرة، التي يستحي الإنسان من نفسه وغيره حال انفصالها عنه، بل يستحي

---

(١) «تفسير أبي السعود» المسمى: «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، د.ت، (٣/١٩-٢٠) بتصرف.

(٢) «تفسير السعدي» (ص ٢٤٠) بتصرف.

من التصريح بذكرها، ولهذا - والله أعلم - عبر الله سبحانه عنها بلازمها من أكل الطعام الذي ينتقل الذهن منه إلى ما يلزمه من هذه الفضلة، فكيف يليق بالرب سبحانه أن يتخذ صاحبة وولدًا من هذا الجنس، ولو كان يليق به ذلك، أو يمكن لكان الأولى به أن يكون من جنس لا يأكل ولا يشرب، ولا يكون منه الفضلات المستقذرة[1].

وأما إبطال ألوهية الأصنام والكواكب والأشجار وغيرها من الجمادات، فالآيات فيها كثيرة، وسيأتي تفصيلها - إن شاء الله تعالى - في الأسلوب الثالث عند الحديث عن عجز آلهة المشركين وضعفها.

الأسلوب الثالث - بيان عجز ما يعبد من دون الله تعالى:

عاب الله - سبحانه وتعالى - على من يتخذ من دونه آلهة، وأظهر حالها من العجز والفقر والغفلة، عمن يدعوها ويفزع إليها، وأبطل دعوى إشراكها مع الله تعالى، وسواء كان المعبود دونه سبحانه ملكًا، أو نبيًا، أو غير نبي من البشر، أو جمادًا لا يعقل، فالكل عاجزون لأنهم مخلوقون مربوبون، وقد سبق في الأسلوب الثاني بيان ما أخبر الله تعالى به عن عجز الملائكة والأنبياء عن النفع والضر من دونه - سبحانه وتعالى -، وبيان صفاتهم التي لا تؤهلهم للألوهية، ويمكن هنا أن نشير إلى بعض الآيات التي أوردها القرآن الكريم لبيان عجز ما يعبد من دونه تعالى، منها:

* قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (النحل: ٧٣).

---

(١) «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» للإمام ابن القيم، تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة - الرياض - ط: ٣، عام (١٤١٨هـ) (٢/ ٤٨٢-٤٨٣).

* وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا لا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ﴾ (الأنبياء: ٤٣).

* وقوله تعالى في شأن من عبد العجل: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلا نَفْعًا﴾ (طه: ٨٩).

* وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لاَّ يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ (الحج: ٧٣).

* وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (العنكبوت: ١٧).

* وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ (١٣) إِن تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر: ١٣-١٤).

* وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ (الزمر: ٣٨).

* وقوله تعالى عن الأصنام والأوثان والجمادات التي تعبد من دون الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (١٩٤) أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلا تُنظِرُونِ﴾ (الأعراف: ١٩٤-١٩٥).

والآيات في ذلك كثيرة، والمقصود أنه ورد في القرآن الكريم أسلوب بيان عجز الآلهة التي تُدْعَى من دون الله لإبطال استحقاقها للعبادة والألوهية حيث

نجد أنه يقرر عجزها عن الخلق وعجزها عن نصر نفسها فضلاً عن نصرها لمن يعبدها من دون الله، ويوضح سبحانه أيضًا عجز هذه الآلهة عن سماع دعاء المشركين فضلاً عن الاستجابة لدعائهم، وقضاء حاجتهم، بل هذه الآلهة في الأصل لا تملك الحياة لنفسها ولا تملك الرزق والمنعة والإعانة والقوة، ولا تستطيع أن ترد الضر عن نفسها فضلاً أن ترده عن غيرها.

الأسلوب الرابع - الاستدلال ببيان تفرده سبحانه بصفات الكمال على إبطال الشرك:

من الأدلة التي ساقها الله تعالى لإبطال الشرك به سبحانه الاستدلال بانفراده - عَزَّ وَجَلَّ - بصفات الكمال التي مدح بها نفسه وتعرف بها إلى عباده ليعرفوا كماله وعظمته، وكثيرًا ما يذكرها عند ذكر آلهة المشركين التي عبدوها من دون الله، وجعلوها شركاء له، فيذكر سبحانه من صفات كماله وعلوه على عرشه، وتكلمه وتكليمه، وإحاطة علمه ونفوذ مشيئته ما هو منتف عن آلهتهم فيكون ذلك من أدل الدليل على بطلان إلاهيتها، وفساد عبادتها من دونه.

والآيات في هذا الباب كثيرة جدًا، منها قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ (مريم: ٦٥).

يقول السعدي: فقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ أي: هل تعلم لله مساميًا ومشابهًا ومماثلاً من المخلوقين، وهذا استفهام بمعنى النفي، والمعلوم بالعقل، أي: لا تعلم به مساميًا ولا مشابهًا، لأنه الرب، وغيره مربوب، الخالق وغيره مخلوق، الغني من جميع الوجوه، وغيره فقير بالذات من جميع الوجوه، الكامل الذي له الكمال المطلق من جميع الوجوه، وغيره ناقص ليس فيه من الكمال إلا ما أعطاه الله تعالى، فهذا برهان قاطع على أن الله هو المستحق لإفراده بالعبودية، وأن

عبادته حق، وعبادة ما سواه باطل فلهذا أمر بعبادته والاصطبار عليها، وعلل ذلك بكماله وانفراده بالعظمة والأسماء الحسنى[١].

ومنها قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ (البقرة: ٢٥٥).

وقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ (٢٢) هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (الحشر: ٢٢-٢٣).

ومنها قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى (٥) لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى (٦) وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى (٧) اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (طه: ٥-٨).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرُونِيَ الَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِ شُرَكَاءَ كَلاَّ بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (سبأ: ٢٧).

وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (النحل: ٦٠).

وقوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٣٦) وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (الجاثية: ٣٦-٣٧).

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (الروم: ٢٧).

---

(١) «تفسير السعدي» (ص٤٩٨).

كما جاء التعريض بفقدان آلهة المشركين ومعبوداتهم لصفات الكمال والقدرة على ألسنة كثير من الأنبياء في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ (٧٨) وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ (٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ (٨٠) وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ (٨١) وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ (الشعراء: ٧٨-٨٢).

وفي هذا تعريض بفقدان آلهة المشركين ومعبوداتهم لصفات الكمال والقدرة، وبالتالي فلا يصح عبادتها ولا إشراكها مع الله تعالى الذي له صفات الكمال والعظمة وحده.

الأسلوب الخامس - الاستدلال بالآيات الكونية والنعم المتوالية:

يسوق الله تعالى كثيرًا من الآيات الدالة على ربوبيته - سبحانه وتعالى - كآيات الخلق والتدبير والرعاية والملك والحفظ والإحسان للخلق وغيرها، والتي لا ينكرها حتى المشركون، ثم ينتقل منها إلى وجوب عبادته وحده، وترك ما سواه، فإن الذي يستحق العبادة هو من كان ربًا خالقًا ومالكًا ومدبرًا، وأما من لا شأن له في الخلق ولا في التدبير، فلا يصلح أن يكون إلهًا معبودًا لأنه لم يصلح لأن يكون ربًا مقصودًا، وهذا الأسلوب جاء في كثير من آيات القرآن الكريم نذكر منها على سبيل التمثيل والإيجاز ما يلي:

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (٢١) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢١).

وقال الزمخشري: أي: هو الذي خصكم بهذه الآيات والدلائل النيرة الشاهدة بالوحدانية، فلا تتخذوا له شركاء[١].

(١) «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٢٦).

وقال السعدي - رحمه الله -: وهذه الآية جمعت بين الأمر بعبادة الله وحده، والنهي عن عبادة ما سواه، وبيان الدليل الباهر على وجوب عبادته وبطلان عبادة ما سواه، وهو ذكر توحيد الربوبية المتضمن لانفراده بالخلق والرزق والتدبير، فإذا كان كل أحد مقراً بأنه ليس له شريك في ذلك، فكذلك فليكن إقراره بأن الله لا شريك له في العبادة، وهذا أوضح دليل عقلي على وحدانية الباري، وبطلان الشرك[1].

- قوله تعالى بعد أن ذكر جملة من الآيات الكونية من خلق السموات والأرض وخلق الإنسان والأنعام والخيل والبغال والحمير، وإنزال المطر، وإنبات الشجر، وتسخير الليل والنهار، والشمس والقمر، والنجوم والبحر، وما فيه من الآيات والجبال والأنهار، قال سبحانه: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ (١٧) وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ (١٨) وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ (١٩) وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ (٢٠) أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ (النحل: ١٧-٢١).

وقوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ (٣٥) أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بَل لاَّ يُوقِنُونَ﴾ (الطور: ٣٥-٣٦).

يقول ابن القيم - رحمه الله تعالى -: فتأمل هذا الترديد والحصر المتضمن لإقامة الحجة بأقرب طريق، وأفصح عبارة، يقول تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ بعد أن لم يكونوا، فهل خلقوا من غير خالق خلقهم؟، فهذا من المحال الممتنع عند كل من له فهم وعقل أن يكون مصنوع من غير صانع ومخلوق من غير خالق، ثم قال: ﴿أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ وهذا أيضًا من المستحيل أن يكون العبد موجداً

---

(١) «تفسير السعدي» (ص٤٥).

خالقًا لنفسه، فإن من لا يقدر أن يزيد في حياته بعد وجوده وتعاطيه أسباب الحياة ساعة واحدة، ولا إصبعًا، ولا ظفرًا ولا شعرة، كيف يكون خالقًا لنفسه في حال عدمه، فإذا بطل القسمان تعين أن لهم خالقًا خلقهم وفاطرًا فطرهم، فهو الإله الحق الذي يستحق منهم العبادة والشكر، فكيف يشركون به إلهًا غيره وهو وحده الخالق لهم؟[1].

ـ وقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ (٦٠) أَمَّن جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (٦١) أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ (٦٢) أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٦٣) أَمَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (النمل: ٦٠-٦٤).

يقول سيد قطب ـ رحمه الله ـ: في هذه الجولة يقفهم أمام مشاهدات في صفحة الكون وفي أطواء النفس، لا يملكون إنكار وجودها، ولا يملكون تعليلها بغير التسليم بوجود الخالق الواحد القدير، ويتوالى عرض هذه المشاهدات في إيقاعات مؤثرة تأخذ عليهم أقطار الحجة، وأقطار المشاعر، وهو يسألهم أسئلة متلاحقة، مَنْ خَلَقَ السماوات والأرض؟ .. ومن أنزل من السماء ماء فأنبتنا به حدائق ذات بهجة؟ .. من جعل الأرض قرارًا .. وجعل خلالها أنهارًا .. وجعل لها رواسي .. وجعل بين البحرين حاجزًا؟ من يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف له السوء؟ .. من يجعلكم خلفاء؟ .. من يهديكم في ظلمات البر والبحر؟ .. من يرسل الرياح بشرًا بين يدي رحمته؟ .. من يبدأ الخلق ثم

(١) «الصواعق المرسلة» لابن القيم (٢/ ٤٩٣-٤٩٤).

يعيده؟ . . من يرزقكم من السماء والأرض؟، وفي كل مرة يقرعهم: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾ وهم لا يملكون أن يدعوا هذه الدعوى، ولا يملكون أن يقولوا: أن إلهًا مع الله يفعل من هذا كله شيئًا، ومع هذا يعبدون أربابًا من دون الله؟[١].

فهذه الآيات الكونية الموجودة في السموات والأرض والأنفس حقائق قائمة، لا يملك أحد إنكارها، ولا يملك كذلك أن يدعي أن هذه الآلهة المدعاة خلقتها، فالبداهة تصرخ في وجه هذا الادعاء، فكان مجرد التذكير بها والتوجيه إلى التفكير فيمن خلقها، كفيلاً بإلزام الحجة أو دحض الشرك، وإفحام المشركين، فالمشركون يغفلون عن هذه الحقائق، فيردهم القرآن الكريم إليها في تحد وإفحام ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾ ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾، وإنهم ليعجزون عن البرهان، كما يعجز عنه من يحاوله حتى الآن، وهذه طريقة القرآن الكريم في الجدل عن العقيدة، يستخدم مشاهد الكون وحقائق النفس، ليوقظ الفطرة ويجلوها ويستجيش المشاعر بما هو مركوز فيها من الحقائق، ليصل إلى تقرير وحدانية الله، ونفي الشريك عنه سبحانه[٢].

وقوله تعالى أيضًا: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴿٦١﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ (الحج: ٦١-٦٢).

يقول الإمام الطبري في تفسير هذه الآية: يعني تعالى ذكره بقوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾ هذا الفعل الذي فعلت من إيلاجي الليل في النهار، وإيلاجي النهار في الليل، لأنني أنا الحق الذي لا مثل لي ولا شريك لي، ولا ند، وأن الذي يدعوه هؤلاء

---

(١) «في ظلال القرآن» (٥/ ٢٦٤٥-٢٦٦١) بتصرف شديد.
(٢) المصدر السابق (٥/ ٢٦٥٦) وما بعدها بتصرف.

المشركون إلهًا من دوني هو الباطل الذي لا يقدر صنعة شيء، بل هو مصنوع، أفتتركون أيها الجهال عبادة مَنْ منه النفع وبيده الضر، وهو القادر على كل شيء، وكل شيء دونه، وتعبدون الباطل الذي لا تنفعكم عبادته!![1].

ونخلص مما سبق إلى أن الله تعالى يقيم أدلة الخلق والرعاية والحفظ، وكذا الآيات الكونية في السماوات والأرض أدلة على استحقاقه سبحانه وحده للعبادة والتوحيد، وإبطالاً لما يتخذه المشركون من آلهة مزعومة، وقد استخدم الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ هذا الأسلوب في دعوة أقوامهم، ولفت أنظار الأمم المشركة إلى بطلان ما هم عليه عن طريق الآيات الكونية كما أخبر الله تعالى عن نوح ﷺ في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا (١٥) وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا (١٦) وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا (١٧) ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا (١٨) وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا (١٩) لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلاً فِجَاجًا﴾ (نوح: ١٥-٢٠).

الأسلوب السادس ـ تسفيه المشركين وطلب الموازنة بين الله ـ سبحانه وتعالى ـ وبين ما يُعبد من دونه:

ومن الأساليب التي جاءت في القرآن الكريم، لإبطال الشرك وبيان قبحه وضلال من يقع فيه، ما ذكره الله تعالى من التشنيع بحال العابدين لتلك الآلهة الباطلة، ورميهم بالضلال والسفه، حيث رضوا لأنفسهم أن يعبدوا ما لا يسمع ولا يبصر ولا يملك لهم ضرًا ولا نفعًا، ولا تغني شفاعتهم عنهم شيئًا، وذلك كثير مثل قوله تعالى على لسان إبراهيم ﷺ في خطابه لقومه: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لا يَنفَعُكُمْ شَيْئًا وَلا يَضُرُّكُمْ (٦٦) أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ﴾ (الأنبياء: ٦٦-٦٧).

---

(١) «تفسير الطبري» (٩/ ١٨٣).

وقوله تعالى أيضًا: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلاَّ كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلاَّ فِي ضَلالٍ﴾ (الرعد: ١٤).

فشبه - سبحانه وتعالى - في هذه الآية حال الداعين لغير الله تعالى في ضياع دعائهم، وعدم حصولهم منه على طائل بحال من جلس على نهر وهو ظمآن، فبسط كفيه على صفحة الماء طامعًا أن يبلغ الماء فاه، وليس الماء ببالغ فاه أبدًا حتى يغترف منه بيده، فكذلك هؤلاء لا يستجاب دعاؤهم أبدًا.

وقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ١٧١)، فهذا مثل للذين كفروا في دعائهم لآلهتهم وهي لا تفقه ولا تعقل، فمثلهم كمثل الذي ينعق بما لا يسمعه كالذي ينعق بغنم له من حيث لا تسمع صوته، فلا تنتفع من نعقه بشيء غير أنه في عناء من دعاء ونداء، فكذلك الكافر في دعائه من دون الله[1].

ومنها قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤١).

يقول الإمام الطبري في تفسير هذه الآية: يقول تعالى ذكره: مثل الذين اتخذوا الآلهة والأوثان من دون الله أولياء يرجون نصرها ونفعها عند حاجتهم إليها كالعنكبوت في ضعفها وقلة احتيالها لنفسها اتخذت بيتًا لنفسها كيما يكنّها، فلم يغن عنها شيئًا عند حاجتها إليه، فكذلك هؤلاء المشركون لم يغن عنهم حين نزل بهم أمر الله، وحل بهم سخطه أولياؤهم الذين اتخذوهم من الله شيئًا[2].

---

(١) «تفسير الطبري» (٢/ ٨٦-٨٧) بتصرف.

(٢) «تفسير الطبري» (١٠/ ١٤٢).

ويقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: فذكر سبحانه أنهم ضعفاء، وأن الذين اتخذوهم أولياء أضعف منهم، فهم في ضعفهم وما قصدوه من اتخاذ الأولياء كالعنكبوت اتخذت بيتًا وهو أوهن البيوت، وأضعفها، وتحت هذا المثل أن هؤلاء المشركين أضعف ما كانوا حين اتخذوا من دون الله أولياء، فلم يستفيدوا بمن اتخذوهم أولياء إلا ضعفًا كما قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا (٨١) كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ (مريم: ٨١-٨٢)، وهذا من أحسن الأمثال، وأدلها على بطلان الشرك، وخسارة صاحبه، وحصوله على ضد مقصوده[١].

وقوله تعالى عن المشركين أيضًا: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ (الفرقان: ٤٤).

وأما طلب الموازنة بينه سبحانه وبين ما يعبدون من دونه فهو كثير في آيات القرآن الكريم، والغرض من طلب الموازنة هو لفت النظر إلى ما وصل إليه المشركون من سفه عقولهم فيما يفعلونه من الشرك، ولهذا خاطبهم ـ سبحانه وتعالى ـ بقوله: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (النمل: ٥٩).

قال سيد قطب ـ رحمه الله ـ: يبتدئ سبحانه بسؤال لا يحتمل إلا إجابة واحدة يستنكر به أن يشركوا بالله هذه الآلهة المدعاة: ﴿آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ وما يشركون أصنام وأوثان، أو ملائكة وجن، أو خلق من خلق الله على أية حال لا يرتقي أن يكون شبيهًا بالله سبحانه فضلاً عن أن يكون خيرًا منه، ولا يخطر على قلب عاقل أن يعقد مقارنة أو موازنة، ومن ثم يبدو هذا السؤال بهذه

---

(١) «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن القيم، دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان، ب.ت (١/ ١٥٤).

الصيغة، وكأنه تهكم محض، وتوبيخ صرف، لأنه غير قابل أن يوجه على سبيل الجد، أو أن يطلب عنه جواب![1].

وقوله تعالى أيضًا: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٣٤﴾ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّي إِلَّا أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (يونس: ٣٤-٣٥).

وهذا الاستفهام للنفي والتقرير، فليس في مقدور غير الله - سبحانه وتعالى - أن يبدأ الخلق ثم يعيده، وليس في مقدور غيره سبحانه أيضًا أن يهدي إلى سلوك الطريق القويم بالأدلة والبراهين والتوفيق والإيمان، فكيف إذًا يصح أن يشرك معه غيره، إنه من السفه والضلال حكمكم بصحة عبادة غير الله تعالى معه، بعد ظهور الحجة والبرهان، أنه لا يستحق العبادة إلا هو وحده، فإذا تبين أنه ليس في آلهتهم التي يعبدون مع الله أوصاف كمال تقتضي أن تعبد مع الله، بل هي متصفة بالنقائص الموجبة لبطلان إلاهيتها، فلأي شيء جعلت آلهة مع الله؟!

الأسلوب السابع - القياس بضرب الأمثال:

لقد ضرب الله تعالى في القرآن الكريم كثيرًا من الأمثال، وضرب الأمثال من الوسائل التي جاءت في القرآن الكريم لبيان الحقائق والمعاني الخفية وإيضاحها، وكذا لتقريب المراد وتفهيم المعنى وإيصاله إلى ذهن السامع، كما تستخدم الأمثال للتأثير على السامعين، والنفاذ إلى قلوبهم وأعماق نفوسهم، وتستثير العقل نحو التفكير الصحيح والقياس السليم، وقد ذكر صاحب كتاب أسرار البلاغة فوائد الأمثال فأجاد - رحمه الله -، وكان مما قال: «واعلم أن مما اتفق العقلاء عليه أن التمثيل إذا جاء في أعقاب المعاني أو برزت هي باختصار

(١) «في ظلال القرآن» (٥/ ٢٦٥٥).

في معرضه، نقلت عن صورها الأصلية إلى صورته كساها أبهة وكسبها منقبة، وضاعف قواها في تحريك النفوس لها، ودعا القلوب إليها، فإن كان مدحًا كان أبهى وأفخم وأنبل في النفس، وإن كان ذمًا كان مسه أوجع، ووقعه أشد، وإن كان حجاجًا كان برهانه أنور، وسلطانه أقهر، وإن كان وعظًا كان أشفى للصدر، وأدعى إلى الفكر»[1].

ولذا فلا عجب أن كان ضرب الأمثال من أساليب هداية القرآن في الدعوة والتذكير المؤثر في القلوب والنفوس، وقد أشادت الآيات بفضله ونوهت بشأنه، ورفعت من قدره، وبينت الحكمة من ضربه، قال تعالى: ﴿وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (إبراهيم: ٢٥)، وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٣)، وقال سبحانه أيضًا: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الحشر: ٢١).

فضرب الأمثال إذًا من أقوى الأساليب الإيضاح والبيان في إبراز الحقائق المعقولة، في صورة الأمر المحسوس، وهذا من أعظم ما يرد به على المشركين قديمًا وحديثًا في إبطال شركهم، وتسويتهم للمخلوق بالخالق في العبادة والتعظيم، ولكثرة هذا النوع في القرآن الكريم، فسأقتصر على ثلاثة أمثلة توضح المقصود، وهي:

١ - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ (٧٣) مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحج: ٧٣-٧٤).

---

(١) «أسرار البلاغة» للإمام عبد القاهر الجرجاني، مطبعة الاستقامة، القاهرة - مصر، ب.ت، (ص١٢٨-١٣٠).

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ حقيق على كل عبد أن يستمع قلبه لهذا المثل، وأن يتدبره حق تدبره، فإنه يقطع مواد الشرك من قلبه، وذلك لأن المعبود أقل درجاته أن يقدر على إيجاد ما ينفع عابده، وإعدام ما يضره، والآلهة التي يعبدها المشركون من دون الله لن تقدر على خلق الذباب ولو اجتمعوا له كلهم لخلقه، فكيف ما هو أكبر منه؟، ولا يقدرون على الانتصار من الذباب إذا سلب شيئًا مما عليهم من طيب ونحوه، فيستنقذوه منه، فلا هم قادرون على خلق الذباب الذي هو من أضعف الحيوانات، ولا على الانتصار منه، واسترجاع ما سلبهم إياه، فلا أعجز من هذه الآلهة، ولا أضعف منها، فكيف يستحسن عاقل عبادتها دون الله؟، وهذا المثل من أبلغ ما أنزله الله سبحانه في بطلان الشرك، وتجهيل أهله وتقبيح عقولهم، والشهادة على أن الشيطان قد تلاعب بهم أعظم من تلاعب الصبيان بالكرة، حيث أعطوا الإلهية التي من بعض لوازمها القدرة على جميع المقدورات والإحاطة بجميع المعلومات والغنى عن جميع المخلوقات، وأن يصمد إلى الرب في جميع الحاجات، وتفريج الكربات وإغاثة اللهفات، وإجابة الدعوات، فأعطوها صورًا وتماثيل يتمنع عليها القدرة على أقل مخلوقات الإله الحق، ولو اجتمعوا لذلك وتعاونوا عليه، وأدل من ذلك على عجزهم، وانتفاء إلهيتهم، أن هذا الخلق الأقل الأذل العاجز الضعيف لو اختطف منهم شيئًا، واستلبه فاجتمعوا على أن يستنقذوه منه لعجزوا عن ذلك، ولم يقدروا عليه ثم سوى بين العابد والمعبود في الضعف والعجز بقوله: ﴿ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾[1].

٢ ـ ومن أحسن الأمثلة وأدلها على بطلان الشرك ما احتج الله به على المشركين بقوله سبحانه: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً عَبْدًا مَّمْلُوكًا لاَّ يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا

(١) «أعلام الموقعين» لابن القيم (١/ ١٨١).

حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ (٧٥) وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (النحل: ٧٥-٧٦).

قال ابن القيم - رحمه الله -: «هذان مثلان متضمنان قياسين من قياس العكس، وهو نفي الحكم لنفي علته وموجبه، فالمثل الأول ما ضربه الله سبحانه لنفسه وللأوثان، فالله سبحانه هو المالك لكل شيء، ينفق كيف يشاء على عبيده سرًا وجهرًا، ليلاً ونهارًا يمينه ملأى لا يغيضها نفقة سحَّاء[1] الليل والنهار، والأوثان مملوكة عاجزة لا تقدر على شيء، فكيف يجعلونها شركاء لي ويعبدونها من دوني مع هذا التفاوت العظيم، والفرق المبين؟، فإنه أظهر في بطلان الشرك، وأوضح عند المخاطب وأعظم في إقامة الحجة.

وأما المثل الثاني فهو مثل ضربه الله تعالى لنفسه، ولما يعبد من دونه أيضًا، فالصنم الذي يعبد من دونه بمنزلة رجل أبكم لا يعقل ولا ينطق، بل هو أبكم القلب واللسان، ومع هذا فهو عاجز لا يقدر على شيء البتة، ومع هذا فأينما أرسلته لا يأتيك بخير ولا يقضي لك حاجة، والله - سبحانه وتعالى - حي قادر متكلم يأمر بالعدل، وهو على صراط مستقيم»[2].

وفي هذين المثالين أعظم حجة على المشركين في بطلان الشرك بالله تعالى.

---

(١) السح: الصب والسيلان من فوق، وسحاءً؛ أي: لا يغيضها شيء الليل والنهار، فهي دائمة العطاء، انظر «اللسان» (٦/١٨٨).

(٢) «إعلام الموقعين» لابن القيم (١/ ٢٦٠-٢٦١).

٣ ـ أما المثال الثالث: فهو أوضحهما، وهو قوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلاً مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (الروم: ٢٨).

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: وهذا دليل قياس احتج الله سبحانه به على المشركين حيث جعلوا له من عبيده وملكه شركاء، فأقام عليهم حجة يعرفون صحتها من نفوسهم، ولا يحتاجون فيها إلى غيرهم، ومن أبلغ الحجاج أن يأخذ الإنسان من نفسه ويحتج عليه بما هو في نفسه مقرر عندها، معلوم لها، فقال: هل لكم مما ملكت أيمانكم من عبيدكم وإمائكم شركاء في المال والأهل، أي: هل يشارككم عبيدكم أموالكم وأهليكم فأنتم وهم في ذلك سواء تخافون أن يقاسموكم أموالكم ويشاطروكم إياها، ويستأثرون ببعضها عليكم، كما يخاف الشريك شريكه؟.

قال ابن عباس: تخافون أن يرثوكم كما يرث بعضكم بعضًا، والمعنى: هل يرضى أحد منكم أن يكون عبده شريكه في ماله وأهله حتى يساويه في التصرف في ذلك، فهو يخاف أن ينفرد في ماله بأمر يتصرف فيه كما يخاف غيره من الشركاء والأحرار؟ . . فإذا لم ترضوا ذلك لأنفسكم فلِمَ عدلتم بي من خلقي من هو مملوك لي؟، فإن كان هذا الحكم باطلاً في فطركم وعقولكم، مع أنه جائز عليكم ممن في حقكم إذ ليس عبيدكم ملكًا حقيقة، وإنما هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم، وأنتم وهم عبيد لي، فكيف تستجيزون مثل هذا الحكم في حقي، مع أن من جعلتموهم لي شركاء عبيدي وملكي وخلقي؟، فهكذا يكون تفصيل الآيات لأولي العقول[1].

(١) «إعلام الموقعين» لابن القيم (١/١٥٩-١٦٠).

وقال الشوكاني ـ رحمه الله ـ: والمراد: إقامة الحجة على المشركين فإنهم لابد أن يقولوا لا نرضى بذلك، فيُقال لهم: فكيف تنزهون أنفسكم عن مشاركة المملوكين لكم، وهم أمثالكم في البشر وتجعلون عبيد الله شركاء له؟، فإذا بطلت الشركة بين العبيد وساداتهم فيما يملكه السادة بطلت الشركة بين الله وبين أحد من خلقه، والخلق كلهم عبيد الله، ولم يبق إلا أنه الرب وحده لا شريك له[1].

وهذا مثل واضح حاسم لا مجال للجدال فيه، لأنه يرتكز على المنطق والعقل في إبطال دعوى الشرك المتهافتة.

الأسلوب الثامن ـ الاستدلال بالفطرة:

سبق معنا في الفصل الأول أن التوحيد هو الأصل في البشرية فطرة وتاريخًا وذكرنا النصوص الشرعية الدالة على ذلك، والتي تدل بمجموعها على أن الإنسان يولد مفطورًا على الإيمان بالله وحده، والاستعداد لقبول العقائد الصحيحة، بحيث لو ترك بغير مؤثر خارجي، لما كان إلا موحدًا مستسلمًا لله تعالى، وهذا من لوازم الفطرة، بحيث أصبح قبح الشرك معلومًا في الفطرة السليمة، ولو لم يرد به شرع، فكيف وقد جاء الشرع لتقرير الفطرة، وبهذا تكون الفطرة من أهم الحجج التي أقامها الله على المشركين لإبطال ما هم عليه من الشرك، من خلال محاجتهم بما هو مستقر في فطرهم قال تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (إبراهيم: ١٠).

ولما كانت الفطرة الإنسانية تشعر بحاجتها وفقرها إلى ربها سبحانه، فإن ذلك نابع من إقرارها بوجوده ووحدانيته وقدرته دون سواه، ولهذا نرى العنصر

---

(١) «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير» للإمام محمد بن علي الشوكاني، المكتبة العصرية ـ بيروت، ط:١، عام (١٤١٥هـ) (٤/ ٢٧٦)، وانظر «تفسير ابن كثير» (٦/ ٢٧٢٣)، و«تفسير السعدي» (ص٦٤٠).

البشري عامة سواء كان مؤمنًا بالله أو جاحدًا إذا ألمَّ به خطب عظيم واجتمعت عليه الأحداث، وشعر بالعجز عن المقاومة، فإنه سرعان ما يتجه إلى الله تعالى وحده، يدعوه ويستجير به، وإن كان الجاحد منهم يجحده ظاهرًا، أو يشرك معه به غيره، وهذا دليل على بطلان الشرك بالخالق سبحانه، ولهذا نجد الله - سبحانه وتعالى - يستدل به على المشركين في أكثر من آية في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الإِنسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ (الزمر: ٨).

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الإِنسَانُ كَفُورًا﴾ (الإسراء: ٦٧).

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الإِنسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (يونس: ١٢).

فالله - سبحانه وتعالى - يقرر أن الشرك مخالف ومناقض للفطرة بدليل أن البشر جميعًا بفطرتهم - حتى المشركين - تفزع إلى الواحد سبحانه وتترك كل ما تتعلق به من الشركاء عند الشدائد، فالشدائد من أبرز عوامل إزالة الحجب عن الفطرة، ولهذا يقول سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (يونس: ٢٢).

قال ابن القيم: فإن إدخال الوسائط بينه وبين خلقه، تنقص بحق ربوبيته وألوهيته وتوحيده، وظن به ظن السوء، وهذا يستحيل أن يشرعه لعباده، ويمتنع في العقول والفطر جوازه، وقبحه مستقر في العقول السليمة فوق كل قبيح[1].

(١) «الجواب الكافي لمن سئل عن الدواء الشافي» لابن القيم، دار ابن حزم - الرياض - الطبعة الأولى عام (١٤١٨هـ)، (ص ١٥٠).

الأسلوب التاسع ـ الاستدلال بإقامة الحجج العقلية على بطلان الشرك بالله تعالى:

حاجَّ الله تعالى عباده على ألسنة رسله فيما أراد تقريرهم به وإلزامهم بأقرب الطرق إلى العقل، وأقلها تكلفًا، وأعظمها غنى ونفعًا.

فمن حججه سبحانه العقلية التي ذكرها القرآن الكريم ما حاج به عباده من إقامة التوحيد وبطلان الشرك وقطع أسبابه وحسم مواده كلها، مثل قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ (٢٢) وَلا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ (سبأ: ٢٢-٢٣).

قال ابن القيم: فتأمل كيف أخذت هذه الآية على المشركين مجامع الطرق التي دخلوا منها إلى الشرك، وسد بها عليهم أبلغ سد وأحكمه، فإن العابد إنما يتعلق بالمعبود لما يرجو من نفعه، وإلا فلو كان لا يرجو منفعة لم يتعلق قلبه به، وحينئذ فلابد أن يكون المعبود:

١ ـ مالكًا للأسباب التي ينفع بها عابده.

٢ ـ أو شريكًا لمالكها.

٣ ـ أو ظهيرًا أو وزيرًا أو معاونًا له.

٤ ـ أو وجيهًا ذا حرمة وقدر ويشفع عنده، فإذا انتفت هذه الأمور الأربعة من كل وجه، انتفت أسباب الشرك وانقطعت مواده، فنفى سبحانه عن آلهتهم أن تملك مثقال ذرة في السموات والأرض، فقد يقول المشرك: هي شريكة المالك الحق في شركها له، فيقول المشرك: قد يكون ظهيرًا أو وزيرًا أو معاونًا، فقال: ﴿وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ ولم يبق إلا الشفاعة، فنفاها عن آلهتهم، وأخبر أنه لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه[1].

---

(١) «الصواعق المرسلة» لابن القيم (٢/ ٤٦١).

ومن الحجج العقلية أيضًا: قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ (الإسراء: ٤٢)، حيث ذكر العلماء في معنى قوله تعالى: ﴿لَّابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ قولين:

الأول - أي طريقًا للمغالبة والممانعة كما تفعل الملوك مع بعضهم البعض من المقاتلة والمصاولة.

والثاني - أي لابتغت الآلهة إلى الله القربى والزلفى عنده لأنهم دونه[1].

وعلى القول الأول يكون المعنى: أن الآلهة التي كان المشركون يثبتونها مع الله يعترفون بأنها عبيده ومماليكه ومحتاجة إليه، فلو كانوا آلهة كما يقولون لما عبدوه وتقربوا إليه وحده دون غيره، فكيف تعبدونهم من دوني، وقد أفصح سبحانه بهذا بعينه في قوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ (الإسراء: ٥٧)، أي: هؤلاء الذين تعبدونهم من دوني هم عبيدي كما أنتم عبيدي، يرجون رحمتي ويخافون عذابي، فلماذا تعبدونهم من دوني؟[2].

ومنها أيضًا: قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (المؤمنون: ٩١).

قال ابن القيم: فتأمل هذا البرهان بهذا اللفظ الوجيز المبين، فإن الإله الحق لابد أن يكون خالقًا فاعلاً، فلو كان معه سبحانه إله لكان له خلق وفعل، وحينئذ فلا يرضى شركه الإله الآخر معه، بل إن قدر على قهره وتفرده بالإلهية دونه فعل، وإن لم يقدر على ذلك، انفرد بخلقه وذهب كما ينفرد به

---

(١) انظر «تفسير الطبري» (٨/ ٨٤)، و«فتح القدير» للشوكاني (٣/ ٢٨٧).

(٢) «الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٦٣).

ملوك الدنيا بعضهم عن بعض بمماليكهم إذا لم يقدر المتفرد على قهر الآخر والعلو عليه، وانتظام أمر العالم، وجريانه على نظام محكم لا يختلف ولا يفسد دليل على أن مدبره واحد لا إله غيره، كما دل دليل التمانع على أن خالقه واحد لا رب غيره، فذاك تمانع في الفعل والإيجاد، وهذا تمانع في الغاية والألوهية، فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان يستحيل أن يكون له إلهان معبودان[1].

ومنها أيضًا قوله تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ﴾ (لقمان: ١١).

فللَّه ما أحلى هذا اللفظ وأوجزه وأدله على بطلان الشرك: فإنهم إن زعموا أن آلهتهم خلقت شيئًا مع الله، طولبوا بأن يروه إياه، وإن اعترفوا أنها أعجز وأضعف، وأقل من ذلك كانت آلهتها باطلاً ومحالاً[2].

ومنها أيضًا قوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: ٢٥٨).

فقد ألزم إبراهيم عليه السلام خصمه على طرد هذه المعارضة أن يتصرف في حركة الشمس من غير الجهة التي يأتي الله بها بزعمه، فإنه ادعى أنه يساوي الله في الإحياء والإماتة، فإن كان صادقًا فليتصرف في الشمس تصرفًا تصح به دعواه، وهو إلزام عقلي للمدعي في طرد حجته إن كانت صحيحة.

---

(١) «الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٩٠).
(٢) «الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٦٥).

فتأمل هذا الكلام وعجيب موقعه في قطع الخصوم، وإحاطته بكل ما وجب في العقل، أن يرد به ما ادعاه المشركون بحيث لم يبق لطاعن مطعن، ولما كانت حجة إبراهيم بهذه المثابة عظمها الله بإضافته إلى نفسه، فقال: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ﴾ (الأنعام: ٨٣)، وقد سبق بيان أن هذه الحجة وكذلك الحجج الواردة في سورة الأنعام تدخل ضمن قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ﴾ فكفى بحجة يكون الله ملقيها لخليله أن تكون قاطعة لموارد العناد وقامعة لأهل الشرك والإلحاد[١].

الأسلوب العاشر - الاستدلال على بطلان الشرك ببيان عاقبة الشرك والمشركين:

إن من الأدلة التي ذكرها الله تعالى في القرآن الكريم على بطلان الشرك به سبحانه: الاستدلال ببيان عاقبة الشرك والواقعين فيه، حيث نجد هذا الاستدلال في القرآن الكريم على ضربين:

الأول - الاستدلال ببيان عاقبة الشرك في الدنيا.

الثاني - الاستدلال ببيان عاقبة الشرك في الآخرة.

أما الأول - وهو الاستدلال على بطلان الشرك بالله ببيان عاقبة الشرك في الدنيا، فقد ذكر الله تعالى قضية الصراع بين التوحيد والشرك، متمثلاً بالصراع بين الرسل ومحاججتهم لأقوامهم في هذا الشأن، وأخبر في نهاية كل قصة عن نهاية المشركين والمعاندين، وسوء مصيرهم وماذا حل بهم بسبب إشراكهم بالله تعالى ما لم ينزل به سلطانًا.

وقصص الأنبياء في القرآن الكريم جميعها لا تخلو في نهاية المطاف من الإشارة إلى هذا الدليل، وهو بيان عاقبة الشرك كدليل على بطلانه وقبحه، فقد

---

(١) «الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٩٠).

ذكر - سبحانه وتعالى - قصة نوح ﷺ مع قومه، وصراعه معهم في قضية التوحيد والشرك، واستعماله ﷺ لشتى الوسائل والأساليب في محاجة قومه، فقد استدل بالآيات الكونية والعقل والفطرة والوحي المنزل عليه، على بطلان ما هم عليه من الشرك، ولكنهم أصروا على عبادة الأوثان، فأهلكهم الله تعالى بالطوفان بسبب شركهم، وذكر سبحانه أن أصنامهم وما يعبدون من دون الله لم تنفعهم شيئًا، ولم ترد عنهم عذابه سبحانه، وفي هذا دلالة واضحة على بطلان دعوى الشرك، ولهذا يقول سبحانه عنهم: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَنصَارًا﴾ (نوح: ٢٥).

وذكر سبحانه أيضًا قصة إبراهيم ﷺ ومحاججته لأبيه وقومه في شأن الأصنام، وصراعه الطويل مع الطواغيت، وختم ذلك ببيان عاقبة أهل الشرك بقوله تعالى: ﴿فَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَسْفَلِينَ﴾ (الصافات: ٩٨).

وأخبر سبحانه أيضًا عن إهلاكه لقوم عاد وثمود وقوم لوط وأصحاب مدين وفرعون ذي الأوتاد، وغيرهم كثير ممن أشرك فكان عاقبة الهلاك والخسران بسبب شركه بالله تعالى، قال سبحانه: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ۝٤٢ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ۝٤٣ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ (الحج: ٤٢-٤٤).

ومن تدبر كل قصص القرآن الكريم في هذا الباب يدرك حقيقة ما استدل الله به على بطلان الشرك من خلال بيان عاقبته الوخيمة على أصحابه في الدنيا، وإن عبادتهم لها لم تغن عنهم من الله شيئًا عندما حق عليهم العذاب.

أما الثاني - وهو الاستدلال على بطلان الشرك ببيان عاقبته في الآخرة، فقد ذكر - سبحانه وتعالى - في كثير من الآيات عاقبة المشركين الذين يعبدون غير الله

تعالى، وبين مآلهم مع من عبدوهم، وصوَّر ما سيكون يوم القيامة بين العابدين والمعبودين، وبين الأتباع والمتبوعين، من التبرؤ والمعاداة، وتنصل المعبودين من جناية هؤلاء العابدين، وإنكارهم أن يكون لهم يد في إضلالهم وشركهم، ومن هذه الآيات:

١ - قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ (البقرة:١٦٥-١٦٧)، فالآيات تبين أن الذين اتخذوا من دون الله شركاء ظلموا أنفسهم بشركهم، ولو تطلعوا ببصائرهم إلى يوم القيامة عندما يحصل تبرؤ المتبوعين من التابعين، فتتقطع الأواصر والعلاقات، وينشغل كلٌّ بنفسه، وتسقط الرياسات والقيادات، وتعجز عن وقاية نفسها فضلاً عن وقاية تابعيها، وتظهر حقيقة الشرك، إنه مشهد مؤثر، مشهد التبرؤ والتعادي والتخاصم بين التابعين والمتبوعين، ثم يختم السياق بتعقيب مؤلم: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾.

٢ - ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (المائدة:١١٦-١١٧)، ففي هاتين الآيتين يذكر - سبحانه وتعالى - حواره مع عيسى ﷺ يوم القيامة، وإن كان سبحانه يعلم ماذا قال

عيسى للناس، لكنه الاستجواب الرهيب في اليوم المرهوب، الذي يقصد به غير المسئول، ولكنه في هذه الصورة يزيد من بشاعة موقف المؤلهين لعيسى عليه السلام، وقد عدد الله قبل هذه الآية النعم التي أنعم بها على عيسى عليه السلام، ثم جاء السؤال عن ادعاء الألوهية، من أجل ذلك نجد عيسى عليه السلام يسرع في التبرؤ المطلق من أن يكون شأنه هذا القول أصلاً: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾، ثم يستشهد بذلك الله تعالى على براءته مع التصاغر أمام الله وبيان خصائص عبودية، وخصائص ألوهية ربه، ثم يثبت أنه لم يقل لهم إلا أنه عبد لله، ويدعوهم إلى عبادة الله وحده ولا شريك له، ثم يخلي يده منهم بعد وفاته[1].

٣ - ومنها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولَٰئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوا أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ (٣٧) قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّىٰ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَٰؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٧-٣٨)، فالآيات الكريمة تصور مشهدين من مشاهد علاقة المشركين بشركائهم:

الأول - مشهد الاحتضار والذي يكتشف فيه المشركون عاقبة شركهم، عندما يسألون: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ ليعصموكم من الموت؟، فيكون الجواب الذي لا مفر منه: ﴿قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾، فلا نعرف لهم مقراً ولا هم يسلكون إلينا طريقًا، فما أضيع عباداً لا تهتدي إليهم آلهتهم ولا تسعفهم في مثل هذه اللحظة، وما أخيب آلهة لا تهتدي إلى عبادها!

---

(١) «في ظلال القرآن» (٢/ ١٠٠١).

والمشهد الثاني - مشهد دخولهم النار وانضمامهم إلى زملائهم وأوليائهم، وعند ذلك تظهر الحقائق، ويكون اللعن والتنابز بين التابعين والمتبوعين، ويبدأ الجدال والخصام، وتبدأ مهزلتهم أو مأساتهم، فيطلب بعضهم لبعض مزيداً من العذاب، ويأتي الجواب شامتًا بالجميع ﴿قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَكِن لاَّ تَعْلَمُونَ﴾.

٤ - ومنها قوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَاؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ (٢٨) فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ (٢٩) هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلاهُمُ الْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ (يونس: ٢٨-٣٠).

٥ - ومنها قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلائِكَةِ أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ (٤٠) قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ (٤١) فَالْيَوْمَ لا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَّفْعًا وَلا ضَرًّا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ (سبأ: ٤٠-٤٢).

٦ - ومنها قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ (٥) وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ﴾ (الأحقاف: ٥-٦).

٧ - ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ قَالُوا رَبَّنَا هَؤُلاءِ شُرَكَاؤُنَا الَّذِينَ كُنَّا نَدْعُو مِن دُونِكَ فَأَلْقَوْا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ (النحل: ٨٦).

٨ - ومنها قوله سبحانه: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ (٢١) وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ

فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلاَّ أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنفُسَكُم مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (إبراهيم: ٢١-٢٢).

هذه هي قصة عاقبة الشرك والمشركين في الآخرة، ابتداء من مشهد الاحتضار مرورًا بمشاهد التبرؤ يوم القيامة، وانتهاءً بالحسرة والندامة في النار، وهذه المشاهد الحية كما صورتها الآيات السابقة، أبلغ من مجرد الإخبار بأن الشركاء والشفعاء لن يعصموا عابديهم من الله، ولن يملكوا لهم خلاصًا ولا نجاة، ومن هذه المواقف والمشاهد المكشوفة، تختبر كل نفس ما أسلفت من عمل، وتدرك عاقبته إدراك الخبرة والتجربة، وهنالك لا يجد المشركون شيئًا من دعاويهم ومزاعمهم، بل لا وجود لآلهتهم، فكله غاب عنهم ولم يعد له وجود: ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾، وهكذا تتجلى المشاهد الحية، بكل حقائقها، وبكل وقائعها، في تلك الآيات فتبلغ من النفس ما لا يبلغه الإخبار المجرد، وتسقط فيها الدعاوى والأباطيل، ويخسر هنالك المبطلون.

* * *

المبحث الثالث

حماية الرسول ﷺ لجناب التوحيد وسد ذرائع الشرك

إن مسألة التوحيد من أعظم مسائل الدين وأجلها، وقد تتابع اهتمام الأنبياء - عليهم السلام -، بإيضاحها، وبيانها، ودعوة الناس إليها، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء: ٢٥).

ولعله لم يُبْلَ أحد من الرسل - عليهم الصلاة والسلام - في سبيل التوحيد، ويبلغ الغاية القصوى في تقريره، والدعوة إليه، ويجاهد في ذلك بكل ممكن، ما بلغه نبينا ﷺ، ولا غرو، فهو الذي اختاره الله تعالى لحمل الرسالة، التي جاءت بالصورة النهائية الكاملة لدين الله وتوحيده بعد أن شوهها أهل الأديان السابقة، وخرقوا سياجها بما أحدثوا من ألوان الشرك والوثنية والابتداع، ولهذا نجد حياة النبي ﷺ سلسلة متصلة الحلقات من الجهاد الدائب لإعلاء كلمة التوحيد، وتقويض دعائم الشرك، ومحاربة الوثنية في كل صورها ومظاهرها، فقد قضى ﷺ بمكة ثلاثة عشر عامًا، لا شغل له إلا إقرار عقيدة التوحيد والدعوة إليها، ولم ينزل عليه تشريع عملي إلا الصلاة، في أواخر المرحلة المكية، وتحمل في سبيل ذلك من الأهوال والأذى ما تنوء بحمله الجبال، ولما هاجر ﷺ إلى المدينة وأقام دولة الإسلام فيها، بدأ الصراع الفعلي، والحرب الساخنة بين التوحيد والشرك، وكانت الغزوات والوقائع على مدى عشر سنوات لتثبيت التوحيد، وتقويض دعائم الشرك والوثنية في الأرض.

وقد لخص لنا هذا المبدأ نبينا ﷺ بقوله: «بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعلت الذلة والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم حشر معهم»[(١)].

وقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله»[(٢)].

فالنبي ﷺ يجعل التوحيد ـ كما في الحديثين السابقين ـ هو الغاية العظمى والمقصد الأسمى، ولذلك كان ﷺ يعلم أصحابه التوحيد وحدوده وقواعده، كما في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه: «هل تدري ما حق الله على العباد؟، وما حق العباد على الله؟»، فقال معاذ: الله ورسوله أعلم، فقال: «فإن حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً»[(٣)].

وعندما أرسل النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن وحمله أمانة البلاغ، كان أول ما أمره به أن يدعو الناس إلى توحيد الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ، حيث قال له ﷺ: «إنك ستأتي قوماً أهل كتاب، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله»[(٤)].

وقد حرص الرسول ﷺ على بيان التوحيد، وسد ذرائع الشرك والتحذير من كل ما يضاد التوحيد أو يكون سبباً في الوقوع في الشرك حتى اللحظة الأخيرة من حياته.

---

(١) رواه أحمد في مسنده (٢/ ٥٠)، وإسناده قوي، انظر «شرح مشكل الآثار» للطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط:١، عام (١٤١٥هـ) (١/ ٢١٣).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الإيمان»، باب «فإن تابوا وأقاموا الصلاة» (١/ ١٧) برقم (٢٥)، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب «الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» (١/ ٥٧) برقم (٢١).

(٣) رواه البخاري في «الجهاد»، باب «اسم الفرس والحمار» (٣/ ٤٩) برقم (٢٧٠١)، ومسلم في «الإيمان»، باب «الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة» (١/ ٦٢) برقم (٣٠).

(٤) رواه البخاري في كتاب «الزكاة» باب «أخذ الصدقة من الأغنياء» (٢/ ٥٤٥)، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب «الدعاء إلى الشهادتين» (١/ ٥٦) برقم (١٦).

وفي هذا المبحث سوف نعرض - إن شاء الله تعالى - لبيان الوسائل القولية والفعلية المؤدية إلى الشرك، والتي نهى عنها النبي ﷺ وحذر منها حماية منه ﷺ لجناب التوحيد، وسدًا لذرائع الشرك، ومنها:

أولاً - النهي عن التلفظ بالألفاظ القادحة للتوحيد:

لقد نهى النبي ﷺ المسلم عن التلفظ بالألفاظ التي فيها قدح في كمال التوحيد، ومن أمثلة ذلك:

١ - حديث: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: ما شاء الله وشئت، فقال: «اجعلتني مع الله عدلاً»، وفي لفظ: «نداً»[1].

٢ - حديث: «أن يهوديًا أتى النبي ﷺ فقال: إنكم تشركون، تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة، فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: ورب الكعبة، وأن يقولوا: ما شاء الله ثم شئت»[2].

٣ - حديث حذيفة[3] رضي الله عنه: أن الطفيل[4] قال: رأيت كأني أتيت على نفر من اليهود، فقلت: إنكم لأنتم القوم، لولا أنكم تقولون عزير ابن الله، قالوا:

---

(١) رواه أحمد (١/ ٢١٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٤٥) برقم (١٠٨٢٤-١٠٨٢٥)، وفي «عمل اليوم والليلة» للنسائي، تحقيق: د. فاروق حمادة، (ص٥٤٤)، وإسناده صحيح، انظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني (١/ ٢٦٦) برقم (١٣٩).

(٢) رواه أحمد (٦/ ٣٧١)، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٢٤٥)، وهو حديث صحيح، انظر «السلسلة الصحيحة» للألباني (١/ ٢٦٣)، برقم (١٣٦).

(٣) هو: حذيفة بن حسل، ويُقال: حِسيل بن جابر بن عمرو بن ربيعة العبسي، واليمان لقب أبيه، هاجر إلى النبي ﷺ فخيره بين الهجرة والنصرة، فاختار النصرة، شهد أحد وما بعدها، وهو صاحب سر رسول الله ﷺ في المنافقين، حضر فتح نهاوند وهمدان والري، مات بعد قتل عثمان بأربعين ليلة سنة (٣٦هـ) بالمدائن، انظر ترجمته في «أسد الغابة» (١/ ٥٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٢/ ٣٦١).

(٤) هو الطفيل بن عبد الله بن الحارث بن سخبرة بن جرثومة الخير الأزدي، صحابي له هذا الحديث، وهو أخو عائشة لأمها، قدم أبوه عبد الله مكة قبل الإسلام، فحالف أبا بكر، وتوفي عن أم رومان، فخلف عليها أبو بكر فولدت له عائشة وعبد الرحمن، شهد بدراً وأحداً والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وتوفي سنة (٣٢هـ) انظر ترجمته في «الإصابة» (٣/ ٤٢١)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ١٤).

وإنكم لأنتم القوم، لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد، ثم مررت بنفر من النصارى، فقلت: إنكم لأنتم القوم، لولا أنكم تقولون: المسيح ابن الله، قالوا: وإنكم أنتم القوم، لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد، فلما أصبحت أخبرت بها من أخبرت، ثم أتيت النبي ﷺ فأخبرته، فقال: «هل أخبرت بها أحداً؟»، قلت: نعم، قال: فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد فإن طفيلاً رأى رؤيا أخبرها من أخبر منكم، وإنكم قلتم كلمة، كان يمنعني كذا وكذا أن أنهاكم عنها، فلا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، ولكن ما شاء الله وحده»، وفي رواية: «ما شاء الله ثم شاء محمد»[1].

ففي هذه الأحاديث وغيرها نجد أن النبي ﷺ نهى أصحابه عن الألفاظ التي فيها تسوية بين الله تعالى وبين غيره من العباد في صفة من الصفات كائنًا ما كان، وأمرهم أن يقولوا الألفاظ التي لا تقدح في التوحيد حيث أنكر ﷺ على أصحابه تسويته بالله تعالى، فكيف بمن يقول: أنا متوكل على الله وعليك، وأنا في حسب الله وحسبك، وما لي إلا الله وأنت، وهذا من الله ومنك، وهذا من بركات الله وبركاتك، والله لي في السماء، وأنت لي في الأرض، ويقول: نذراً لله ولفلان، وأنا تائب لله ولفلان، وأرجو الله وفلانًا، ونحو ذلك.

فوازن بين هذه الألفاظ وبين قول القائل: «ما شاء الله وشئت»، هذا مع أن الله قد أثبت للعبد مشيئة، ثم انظر أيهما أفحش يتبين لك أن قائلها أولى بجواب النبي ﷺ، وفيه أن النبي حَمَى حِمَى التوحيد، وسد طرق الشرك في الأقوال والأفعال.

---

(١) رواه أحمد (٥/ ٣٩٣)، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٢٤٤) برقم (١٠٨٢٠)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١/ ٢٦٥) برقم (١٣٨).

ومن الألفاظ التي نهى عنها النبي ﷺ وأنكرها أيضًا: الجمع بين اسم الله واسم غيره، كائنًا من كان في ضمير واحد، كما ثبت في (صحيح مسلم) عن عدي بن حاتم[١] رضي الله عنه، قال: خطب رجل عند رسول الله ﷺ، فقال: ومن يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال رسول الله ﷺ: **«اسكت فبئس الخطيب أنت»**، ثم قال ﷺ: **«من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله فقد غوى، ولا تقل ومن يعصهما»**[٢].

قال الإمام الشافعي[٣] - رحمه الله -: فبهذا نقول: فيجوز أن تقول: ومن يعص الله ورسوله فقد غوى، لأنك أفردت معصية الله، ومن قال: ومن يعصهما كرهت ذلك القول له حتى يفرد اسم الله - عَزَّ وَجَلَّ -، ثم يذكر بعده اسم رسوله، ولا يذكره إلا منفردًا[٤]، ففي هذا الحديث تعليم الأدب في المنطق وكراهة الجمع بين اسم الله واسم غيره تحت حرفي الكناية، لأنه يتضمن نوعًا من التسوية[٥].

---

(١) هو: عدي بن حاتم بن عبد الله بن حشرج، الطائي الجواد، أسلم سنة (٧هـ)، ولما ارتدت العرب ثبت مع قومه على الإسلام، وشهد فتح المدائن، وتوفي سنة (٦٨هـ)، انظر «الخلاصة» للخزرجي (ص٢٦٤).

(٢) رواه مسلم في كتاب «الجمعة» (٢/ ٤٩٧) برقم (٨٧٠)، والبغوي في «شرح السنن» (١٢/ ٣٦٠)، واللفظ له.

(٣) هو: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، القرشي المطلبي، يجتمع جده شافع مع النبي ﷺ في عبد مناف، والشافعي أحد الأئمة الأربعة، وُلد في غزة بفلسطين سنة (١٥٠هـ)، ورحل إلى بغداد وعمره ستتان، كان من أشعر الناس، وأعرفهم بالفقه والحديث والقراءات، أفتى وعمره عشرون عامًا، توفي بالقاهرة سنة (٢٠٤هـ)، من مؤلفاته: «الأم في الفقه»، و«الرسالة»، و«المسند» وغيرها، انظر ترجمته في «وفيات الأعيان» (٤/ ١٦٣)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٥).

(٦) «الأم» للإمام محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:١، عام (١٤١٣هـ) (١/ ٣٤٦)، وانظر «إعلام الموقعين» (٣/ ١٤٦).

(٥) انظر «شرح السنة» للبغوي (١٢/ ٣٦).

ومن الألفاظ التي نهى عنها النبي ﷺ في هذا الباب ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة[١] ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: **«لا يقل أحدكم: أَطْعِمْ ربَّك وَضِّئْ ربَّك، وليقل: سيدي ومولاي، ولا يقل أحدكم: عبدي وأمتي، وليقل: فتاي وفتاتي وغلامي»**[٢].

فهذه الألفاظ منهي عنها، وإن كان استعمالها صحيحًا، قال البغوي: إنما منع من أن يقول «اسق ربك»، لأن الإنسان مربوب متعبد بإخلاص التوحيد لله، فكره له المضاهاة بالاسم لئلا يدخل في معنى الشرك، والعبد والحر فيه بمنزلة واحدة، فأما ما لا تعبد عليه من سائر الحيوان والجماد فلا يمنع منه، كقولك: رب الدار، ورب الدابة، ولم يمنع العبد أن يقول: سيدي ومولاي، لأن مرجع السيادة إلى معنى الرياسة على من تحت يده والسياسة له، وقد سمى الله الزوج سيدًا في قوله: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ (يوسف:٢٥)، وقال النبي ﷺ للحسن: «إن ابني هذا سيد»[٣]، ومنع العبد من أن يقول عبدي، لأن هذا الاسم من باب المضاف، ومقتضاه العبودية له، وصاحبه عبدٌ لله متعبد بأمره ونهيه، فإدخال مملوكه تحت هذا الاسم يوهم التشريك[٤]، فنهي الشارع عنه من

---

(١) هو: عبد الرحمن بن صخر - على أرجح الأقوال - صاحب رسول الله ﷺ، يكنى بأبي هريرة الدوسي اليماني، كان إمامًا حافظًا، حمل عن النبي ﷺ علمًا كثيرًا، حدث عنه خلق كثير من الصحابة والتابعين، روى (٥٣٧٠) حديثًا، قال عنه الشافعي: أحفظ من روى الحديث في دهره، ولاه عمر البحرين، وتوفي بالمدينة سنة (٥٩هـ)، انظر ترجمته في «سير الأعلام» (٢/ ٥٧٨)، «أسد الغابة» (٣/ ٤٧٥).

(٢) رواه البخاري كتاب «العتق»، باب «كراهة التطاول على الرقيق» (٢/ ٩٠١) برقم (٢٤١٣)، ومسلم في «الأدب»، باب «حكم إطلاق لفظ العبد والأمة» (٤/ ١٤٠٨) برقم (٢٢٤٩).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الصلح»، باب «قوله ﷺ للحسن: «إن ابني هذا سيد»» (٢/ ٩٦٢) برقم (٢٥٥٧).

(٤) «شرح السنة» للبغوي (١٢/ ٣٥٠-٣٥١).

أحسن مقاصد الشريعة، لما فيه من تعظيم الرب تعالى، وبعده عن مشابهة المخلوقين، فأرشد ﷺ إلى ما يقوم مقام هذه الألفاظ، وهذا من باب حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، وسدًا منه لباب الشرك وما يقرب منه حتى وإن كان لفظًا غير مقصود[1].

ثانيًا - النهي عن الغلو في حقه ﷺ وما يؤدي إليه:

أصل الغلو في اللغة: يطلق على مجاوزة الشيء حده الذي وضع له، سواء كان هذا الحد شرعيًا أو عرفيًا[2].

وإذا نظرنا إلى معنى الغلو في الشرع، فسنجده موافقًا للمعنى اللغوي، أي يطلق الغلو في الشرع على مجاوزة حدود الشريعة قولاً أو عملاً أو اعتقادًا.

وقد ورد النهي عن الغلو في القرآن الكريم مرتين في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ (النساء: ١٧١)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ (المائدة: ٧٧).

وفي إخبار الله تعالى لنا عن نهيه لأهل الكتاب عن الغلو في الكتاب العزيز تحذير لنا - نحن المسلمين - عن أن نسلك مسالكهم في الغلو بالنبي ﷺ، فيصيبنا ما أصابهم، وقد نبه النبي ﷺ إلى هذا حين نهى عن إطرائه والمبالغة في مدحه ﷺ بما يجاوز حده، ومن ذلك قوله ﷺ: **«لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله»**[3].

---

(١) انظر «فتح المجيد» (ص٦-٤)، و«القول المفيد على كتاب التوحيد» لابن عثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١ عام (١٤١٩هـ) (٢/ ٩٢٤) وما بعدها.

(٢) انظر «المفردات» للراغب (ص٣٦٤-٣٦٥).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الأنبياء»، باب «واذكر في الكتاب مريم» (٣/ ١٢٧١) برقم (٣٢٦١)، وأحمد (١/ ٤٧-٥٥).

ـ **والإطراء:** هو مجاوزة الحد في مدحه ﷺ، أي: لا تمدحوني فتغلوا في مدحي كما غلت النصارى في عيسى بن مريم عليه السلام حتى ادعوا فيه الألوهية «**إنما انا عبد الله، فقولوا: عبد الله ورسوله**» أي: صفوني بذلك ولا تزيدوا عليه، فقولوا: عبد الله ورسوله كما وصفني بذلك ربي في قوله تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا**﴾ (الكهف: ١)، وفي قوله تعالى: ﴿**مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ**﴾ (الفتح: ٢٩).

اما النهي عن ما يؤدي إلى الغلو، فقد جاء في عدة أحاديث، منها:

١ ـ حديث عبد الله بن الشخير[١] رضي الله عنه قال: انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله ﷺ، فقلنا: أنت سيدنا، فقال: «**السيد الله**»، قلنا: وأفضلنا فضلاً، وأعظمنا طولاً، فقال: «**قولوا بقولكم أو بعض قولكم ولا يستجرينكم**[٢] **الشيطان**»[٣].

٢ ـ حديث أنس[٤] رضي الله عنه: أن أناسًا قالوا: يا رسول الله، يا خيرنا، وابن خيرنا، وابن سيدنا، فقال: «**أيها الناس، قولوا بقولكم ولا يستهوينكم**

---

(١) هو: عبد الله بن الشخير بن عوف بن كعب الحرشي العامري، له صحبة، سكن الكوفة، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه بنوه مطرف وهاني ويزيد، أخرج حديثه الجماعة سوى البخاري، ذكره ابن سعد في طبقة مسلمة الفتح وعداده في أهل البصرة، انظر ترجمته في «الإصابة» لابن حجر (٤/ ١١٠)، و«الاستيعاب» (٣/ ٥٨)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٥١).

(٢) «لا يستجرينكم الشيطان»، أي: لا يتخذكم جريًا ـ بفتح الجيم وكسر الراء وتشديد الياء ـ أي: كثير الجري في طريقه ومتابعة خطواته، وقيل: هو من الجراءة بالهمزة، أي: لا يجعلنكم ذوي شجاعة على التكلم بما لا يجوز، انظر «عون المعبود وشرح سنن أبي داود» للعلامة أبي الطيب شمس الحق أبادي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط: ١، عام (١٤١٩هـ) (١٣/ ١١١).

(٣) رواه أبو داود في كتاب «الأدب» (٥/ ١٥٤)، وأحمد (٤/ ٢٥)، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٣/ ١٣٧٣) برقم (٤٩٠٠).

(٤) هو: أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم، أبو حمزة، من بني عدي بن النجار، أنصاري خزرجي، خادم رسول الله ﷺ، كان إمامًا ومفتيًا ومقرئًا ومحدثًا، روى عن النبي ﷺ علمًا كثيرًا، وروى عنه خلق كثير، لازم رسول الله ﷺ من الهجرة إلى الوفاة، وغزا معه، وبايع تحت الشجرة، وكان آخر الصحابة موتًا بالبصرة سنة (٩٠هـ)، انظر ترجمته في «الإصابة» (١/ ٧٢)، و«سير الأعلام» (٣/ ٣٩٥).

الشيطان، أنا محمد عبد الله ورسوله، ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله - عَزَّ وَجَلَّ -»[١].

ففي هذه الأحاديث نجد أن رسول الله ﷺ نهاهم أن يقولوا: أنت سيدنا، وقال: «السيد الله تعالى»، ونهاهم أن يقولوا: أفضلنا وأعظمنا طولاً، وقال: لا يستجرينكم الشيطان، وكره في الحديث أن يقولوا: «يا خيرنا وابن خيرنا» مدحًا له حتى لا يفضي بهم المدح إلى الغلو، فالمدح للشخص حتى ولو كان بما هو فيه منهي عنه كما في (الصحيحين): أن رجلاً أثنى على رجل عند النبي ﷺ، فقال له: «ويلك قطعت عنق صاحبك»[٢]، وذلك لما فيه من التزكية المنهي عنها، ولما تفضي إليه محبة المدح من الغرور والعجب، ومن تعاظم الممدوح في نفسه، وذلك ينافي كمال التوحيد فإن العبادة لا تقوم إلا على غاية الذل والمحبة، وذلك يعني أن مقام العبودية يقتضي كراهة المدح، والنهي عنه صيانة لهذا المقام عن أن يدخله ما يفسده أو يضعفه من الشرك ووسائله.

٣- ومن الأحاديث في هذا الباب ما رواه البخاري عن الرُّبَيِّع بنت معوذ بن عفراء[٣]، قالت: دخل عليَّ النبي ﷺ غداة بُنِيَ عليَّ، فجلس على فراشي

---

(١) رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة»، تحقيق: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط:٢، عام (١٤٠٦هـ) (ص٢٤٨) برقم (٢٤٥-٢٤٩)، وأحمد في «المسند» بتحقيق الأرناؤوط (٢١/١٦٦) برقم (١٣٥٢٩)، وإسناده صحيح.

(٢) رواه البخاري في كتاب «الشهادات»، باب «إذا زكى رجلٌ رجلاً» (٢/٩٤٧) برقم (٢٥١٩)، ومسلم في «الزهد»، باب «النهي عن المدح» (٤/١٨١٥) برقم (٣٠٠٠) من حديث أبي بكرة.

(٣) هي: الربيع بنت معوذ بن عفراء بن حرام الأنصارية، النجارية من بني عدي، تزوجها أياس بن البكير، فولدت له محمدًا، كانت من المبايعات تحت الشجرة، وربما غزت مع رسول الله ﷺ وروت عنه، وروى عنها ابنتها عائشة ونافع وخالد بن ذكوان وغيرهم، توفيت في خلافة عبد الملك سنة بضع وسبعين، انظر ترجمتها في «سير أعلام النبلاء» (٣/١٩٨)، و«الإصابة» (٨/١٣٢).

كمجلسك مني[1]، وجويريات يضربن بالدف، يندبن من قتل من آبائهن يوم بدر، حتى قالت جارية: وفينا نبي يعلم ما في غد، فقال النبي ﷺ: «لا تقولي هكذا وقولي ما كنت تقولين»[2]، وفي رواية: «لا يعلم ما في الغد إلا الله».

قال ابن حجر - رحمه الله -: وإنما أنكر عليها ما ذُكر من الإطراء، حيث أُطلق علم الغيب له، وهو صفة تختص بالله تعالى[3].

٤ - ومن الأحاديث أيضًا: حديث قيس بن سعد[4] قال: أتيت الحيرة[5]، فرأيتهم يسجدون لمرزبان[6] لهم، فقلت: إني أتيت الحيرة، فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم، فأنت يا رسول الله أحق أن نسجد لك، قال: «أرأيت لو مررت بقبري أكنت تسجد له؟»، قال: قلت: لا، قال: «فلا تفعلوا، لو كنت آمرًا أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق»[7].

وهكذا نجد أن النبي ﷺ نهى عن الغلو في تعظيمه ومدحه، وإذا ثبت النهي في حقه ﷺ فغيره من باب أولى، لأن ذلك يؤدي إلى مجاوزة حدود الشرع

---

(١) الخطاب لخالد بن ذكوان، والظاهر أنه كان محرمًا عليها أو مملوكًا لها، انظر «صحيح البخاري» (٤/ ١٤٧٠) الهامش.

(٢) رواه البخاري في كتاب «المغازي»، باب «شهود الملائكة بدرًا» (٤/ ١٤٦٩) برقم (٣٧٧٩).

(٣) «فتح الباري» (٩/ ٢٠٣).

(٤) هو: قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي، وكان من النبي ﷺ بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير، مات في آخر خلافة معاوية، انظر «الإصابة» (٥/ ٢٥٤).

(٥) مدينة كانت على ثلاثة أميال من الكوفة على موضع يُقال له النجف، «معجم البلدان» (٢/ ٣٢٨).

(٦) المرزبان: هو الفارس الشجاع المقدم على القوم دون الملك، وهي كلمة معرَّبة، انظر «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير، مطبعة أنصار السنة - باكستان، ب.ت، (٤/ ٣١٨).

(٧) رواه أبو داود في كتاب «النكاح» (٢/ ٦٠٤) برقم (٢١٤٠)، والحاكم (٢/ ١٨٧)، والبيهقي (٧/ ٤٧٧)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي والسيوطي في «الجامع الصغير» (٧٤٨٢)، وقال الألباني: صحيح بمجموع طرقه، انظر: «إرواء الغليل» للألباني - المكتب الإسلامي - بيروت، ط:٢، عام (١٤٠٥هـ) (٧/ ٥٤)، برقم (١٩٩٨).

المفضي إلى الشرك، ومع وجود هذه الأدلة وغيرها، وهي أدلة صحيحة صريحة في النهي عن الغلو والإطراء، فإن الشيطان يزين لكثير من أهل الابتداع في الدين سوء عملهم ويحملهم على الغلو في حقه ﷺ - وإن كان شركًا أكبر - في قالب حبه وتعظيمه ﷺ، كما حصل في كثير من المدائح النبوية التي نظمها بعض الغلاة كصاحب البردة وغيره مما جرهم إلى الشرك الأكبر، كقول البوصيري[1]:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به ... سواك عند حلول الحادث العمم

وقوله:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم[2]

ثالثًا - النهي عن تجاوز المشروع في حق القبور:

شرع الإسلام آدابًا للتعامل مع القبور حيث شرع زيارتها والدعاء لأهلها، ومنع أن يرفع بناؤها، أو أن يبنى عليها، كما منع الجلوس والتغوط عليها ونحو ذلك، وبالمقابل فقد منع الشارع من تجاوز المشروع في حق القبور حتى لا يؤدي ذلك إلى الوقوع في الشرك، وذلك من خلال ما يأتي:

(أ) تحريم إقامة المساجد على القبور:

١ - ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة[3] رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: **«لعن الله اليهود والنصارى**

---

(١) هو محمد بن سعيد بن حماد بن محسن الصنهاجي الدلاصي، البوصيري، نسبة إلى بوصير، صوفي من أهل الطرق ولد بدلاص بمصر سنة (٦٠٨هـ)، له منظومات، منها قصيدة «الكواكب الدرية» المعروفة بالبردة، توفي في الأسكندرية سنة (٦٩٤)هـ، انظر ترجمته في «شذرات الذهب» (٥/ ٤٣٢)، و«هدية العارفين» (٦/ ١٣٨)، و«معجم المؤلفين» (١٠/ ٢٨).

(٢) ديوان البوصيري، تحقيق سيد كيلاني - طبع مصطفى الحلبي - مصر عام (١٣٧٤) (ص ٢٠٠).

(٣) هي: عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين، زوج النبي ﷺ، وأشهر نسائه، تزوجها النبي ﷺ قبل الهجرة بسنتين، وهي بكر، وكان عمرها ٦ سنين، وبنى بها في المدينة وهي عمرها تسع سنين، =

اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، قالت: لولا ذلك أبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً[١].

٢ ـ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[٢].

٣ ـ وعن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم أن رسول الله ﷺ لما حضرته الوفاة جعل يلقي على وجهه طرف خميصة[٣] له، فإذا اغتم كشفها عن وجهه، وهو يقول: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[٤]، وكأنه ﷺ علم أنه مرتحل من ذلك المرض، فخاف أن يعظم قبره كما فعل من مضى، فلعن اليهود والنصارى إشارة إلى ذم من يفعل فعلهم.

٤ ـ وعن عائشة رضي الله عنها قالت: لما كان مرض النبي ﷺ تذاكر بعض نسائه كنيسة بأرض الحبشة، يُقال لها: مارية، وكانت بعض نسائه قد أتت أرض الحبشة، فذكرن من حسنها وتصاويرها، قالت: فرفع النبي ﷺ رأسه، فقال:

= سماها بأم عبد الله، كانت من أفقه وأحسن النساء رأيًا، وهي صاحبة قصة الإفك التي برأها الله في آيات من القرآن، من أكثر الصحابة رواية للحديث، توفيت سنة (٥٧هـ) ودفنت بالبقيع، انظر ترجمتها في «طبقات ابن سعد» (٨/ ٥٨)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٦٥١).

(١) رواه البخاري في كتاب «المساجد»، باب «الصلاة في البيعة» (١/ ١٦٨) برقم (٤٢٥)، ومسلم في كتاب «المساجد»، باب «النهي عن بناء المساجد على القبور» (١/ ٣١٥) برقم (٥٢٩)، واللفظ له، والنسائي (٢/ ٤٠-٤١)، وأحمد (٦/ ٨٠).

(٢) رواه البخاري في المصدر السابق، ومسلم في المصدر السابق.

(٣) الخميصة: ثوب من صوف وله أعلام، ولا تسمى خميصة إلا إذا كانت سوداء معلمة، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٨١).

(٤) رواه البخاري في كتاب «الجنائز»، باب «ما جاء في قبر النبي ﷺ» (١/ ٤١٨) برقم (١٣٢٤)، ومسلم في كتاب «المساجد» (١/ ٣١٥) برقم (٥٣١).

«أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، ثم صوروا تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة»[١].

٥- عن أبي هريرة رضي الله عنه: عن النبي ﷺ قال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد، لعن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[٢].

٦- روى مسلم في (صحيحه): أن النبي ﷺ قال قبل أن يموت بخمس ليالٍ: «إني بريء إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإن الله قد اتخذني خليلاً، كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، وإن من كان قبلكم، كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد إني أنهاكم عن ذلك»[٣].

فهذه الأحاديث الصحيحة صريحة الدلالة في تحريم بناء المساجد على القبور، وأنه لا يجتمع في شرع النبي ﷺ مسجد وقبر، فالرسول ﷺ وصف الذين من قبلنا بأنهم كانوا يتخذون قبور الأنبياء والصالحين مساجد، وعقب هذا الوصف بالأمر المقرون بحرف الفاء، ألا يتخذوا القبور مساجد، وقال: إنه ﷺ ينهانا عن ذلك، ففيه دلالة على أن اتخاذ من قبلنا سبب لنهينا، وبذلك يعلم أن مخالفتهم أمر مطلوب للشارع في الجملة، والنهي عن هذا العمل بلعنه اليهود والنصارى، مستفيض عن النبي ﷺ كما سبق في

---

(١) رواه البخاري في كتاب «المساجد»، باب «الصلاة في البيعة» (١/ ١٦٧)، برقم (٤٢٤)، ومسلم في كتاب «المساجد»، باب «النهي عن بناء المساجد على القبور» (١/ ٣١٤) برقم (٢٢٨)، والنسائي (١/ ٤١) برقم (٧٠٢).

(٢) رواه أحمد (٢/ ٢٤٦)، وصححه الألباني في «تحذير الساجد» (ص٢٥)، و«مشكاة المصابيح» (١/ ٢٣٤).

(٣) رواه مسلم في كتاب «المساجد ومواضع الصلاة» (١/ ٣١٦)، برقم (٥٣٢).

الأحـاديث، وقد ابتلي كـثيـر من المبتـدعة فـي هذه الأيام ببناء المساجـد على القبور، وباتخـاذ القبور مسـاجد بلا بناء، وكلا الأمرين ملعـون فاعله، ولهذا كان السلف من الصـحابة والتابعين وأئـمة الدين وعلماء المذاهب يبـالغون في المنع مما يجر إلى مثل هذا.

قال الألباني ـ رحمه الله ـ بعد أن ساق ما ذكرنا من الأحاديث وغيرها: «أما شمول الأحاديث للنهي عن الصلاة في المساجد المبنية على القبور فدلالتها على ذلك واضحة، وذلك لأن الـنهي عن بناء المساجد على القبـور يستلزم النهي عن الصـلاة فيهـا، من باب أن النهي عن الوسـيلة يستلزم النهي عـن المقصود بـها والمتوسل بهـا إليه، مثـاله: إذا نهى الشارع عن بيع الخـمر، فالنهي عن شـربها داخل في ذلك كما لا يخـفى، بل النهي عنه من باب أولى، ومن البين جداً أن النهي عن بناء المسـاجد على القبـور ليس مقصـوداً بالذات، كمـا أن الأمر ببناء المساجد في الدور والمحلات ليس مقصوداً بالذات، بل ذلك كله من أجل الصلاة فيهـا، سلبًا أو إيجابًا، فإذا أمر الشـارع ببناء المساجد، فهو يأمـر ضمنًا بالصلاة فيها، لأنهـا هي المقصد بالبناء، وكذلك إذا نهى عن بناء المساجـد على القبور، فهو ينهى ضمنًا عن الصلاة فيـها، لأنها هي المقصودة بالبناء أيضًا، وهذا بيِّن لا يخفى على العاقل ـ إن شاء الله ـ»[1].

والواقع أنه حتى لو لم يرد شيء من هذه الأحاديث المحرمـة لإقامة المساجد على القبور، لكان الواجب على المسلمين أن يمتنعـوا من البناء على القبور، وأن يحذروا منه، لأن ذلك من أعظم ذرائع الشرك الذي دب في جـسد الأمة إذ نجد أن القبوريين يصرفون كثيـرًا من العبادات إلى المقبورين من دون الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ

---

(١) «تحذير الساجـد من اتخاذ القبور مساجـد» للعلامة محمد ناصـر الدين الألباني ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط:٢ عام (١٣٩٢هـ) (ص ٣٠/ ٣١).

أو معه، فإقامة المساجد على القبور من أعظم وسائل الشرك التي سد النبي ﷺ المنافذ إليها.

(ب) تحريم الصلاة عند القبور أو إليها ولو لم يُبن عليها مسجد:

يفهم تحريم الصلاة عند القبور أو إليها من أمرين:

الأول ـ دلالة الأحاديث السابقة في قضية تحريم بناء المساجد على القبور حيث نرى أن اتخاذ القبور مساجد يفهم منه ثلاثة معان:

١ ـ بناء المساجد عليها وقصد الصلاة فيها.

٢ ـ الصلاة على القبور بمعنى السجود عليها.

٣ ـ السجود إليها واستقبالها بالصلاة والدعاء[١].

أما المعنى الأول ـ فقد سبق في الفقرة سرد الأحاديث الدالة على تحريم ذلك، وبيان أقوال أهل العلم في ذلك، وأنه من باب حماية الرسول ﷺ لجناب التوحيد، وسد ذرائع الشرك.

وأما المعنيان الثاني والثالث ـ فإن النهي عن اتخاذ القبور مساجد يشمله كما نص على ذلك كثير من أهل العلم، قال ابن حجر الهيتمي[٢] في (الزواجر): واتخاذ القبر مسجداً معناه الصلاة عليه، أو الصلاة إليه[٣].

---

(١) «تحذير الساجد» للألباني (ص٢٩).

(٢) هو: أحمد بن محمد بن علي بن حجر، شهاب الدين أبو عباس الهيتمي الشافعي، ولد سنة (٩٠٩هـ)، بمحلة أبو الهيتم بمصر، وانتقل إلى الأزهر فأخذ عن علماء مصر كالقاضي زكريا والسمهودي والرملي وغيرهم، تصدر للإفتاء والتدريس وعمره أقل من العشرين، برع في علوم كثيرة، توفي بمكة سنة (٩٧٤هـ)، من مؤلفاته: «تحفة المحتاج»، و«الزواجر»، و«الصواعق المحرقة»، وغيرها، انظر ترجمته في «شذرات الذهب» (٨/ ٣٧٠)، و«الأعلام» (١/ ٢٣٤).

(٣) «الزواجر عن اقتراف الكبائر» لابن حجر الهيتمي ـ دار المعرفة ـ بيروت، ط:١ (١٤١٩هـ) (١/ ٣٢٢).

وقال الإمام الصنعاني[(١)]: واتخاذ القبور مساجد أعم من أن يكون بمعنى الصلاة إليها أو بمعنى الصلاة عليها[(٢)].

الثاني ـ ورود أحاديث صحيحة وصريحة في النهي عن الصلاة عند القبور حتى ولو لم يبن مسجد على القبر، ومنها:

١ ـ قوله ﷺ: **«لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها»**[(٣)].

٢ ـ حديث: أن رسول الله ﷺ نهى عن أن يبنى على القبور أو يقعد عليها، أو يصلى عليها[(٤)].

٣ ـ حديث ابن عباس مرفوعًا: قال ﷺ: **«لا تصلوا إلى قبر ولا تصلوا على قبر»**[(٥)]، والأحاديث في هذا الباب كثيرة جدًا.

---

(١) هو: السيد محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الكحلاني، ثم الصنعاني المعروف بابن الأمير، إمام مجتهد، ولد في سنة (١٠٩٩هـ) بكحلان، ثم انتقل إلى صنعاء، وأخذ عن علمائها كالأخفش وعبد الله بن الوزير وغيرهم، ثم رحل إلى مكة والمدينة وأخذ الحديث على علمائها وبرع في جميع العلوم، وتظهر بالاجتهاد وعمل بالأدلة وترك التقليد، فسبب ذلك له محنًا وخطوبًا فسجن وحاولوا قتله، ولكن الله سلمه سنة (١١٨٢هـ)، من مؤلفاته: «سبل السلام»، «وتوضيح الأفكار»، و«تطهير الاعتقاد» انظر ترجمته في «البدر الطالع» (٢/ ٥٢-٥٧)، و«هدية العارفين» (٦/ ٣٣٨)، و«معجم المؤلفين» (٩/ ٥٦).

(٢) «سبل السلام» للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت١١٨٥هـ) مكتبة الجمهور ـ القاهرة، ط عام (١٩٧٧م)، (١/ ٣٠٤).

(٣) رواه مسلم في كتاب «الجنائز»، باب «النهي عن الجلوس على القبر» (٢/ ٥٥٦) برقم (٩٧٢)، والترمذي (٣/ ٣٦٧).

(٤) رواه أبو يعلى في مسنده، انظر «مسند أبي يعلى الموصلي» دار القبلة ـ جدة ـ ط:١، عام (١٤٠٨هـ) (٢/ ٦)، وإسناده صحيح، وقال الهيثمي: رجاله ثقات، انظر «بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد»، للدويش ـ دار الفكر ـ بيروت، طبعة عام (١٤١٤هـ) (٣/ ١٩١).

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٤٥/ ٢)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣/ ١٣) برقم (١٠١٦).

ومما يؤكد أن هذا الأمر - وهو تحريم الصلاة في المقابر - كان معلومًا لأصحاب رسول الله ﷺ ما ورد من آثار عنهم منها:

* عن أنس رضي الله عنه قال: **إن عمر أبصرني وأنا أصلي إلى قبر، فجعل يقول: يا أنس القبرَ، فجعلت أرفع رأسي أنظر إلى القمر، فقالوا: إنما يعني القبر**، وفي رواية: **كنت أصلي قريبًا من قبر، فرآني عمر بن الخطاب، فقال: القبر، فرفعت بصري إلى السماء وأنا أحسبه يقول القمر، فقال عمر: إنما أقول القبر، لا تصل إليه**[1].

* وروي عن عبد الله بن عمرو بن العاص[2] رضي الله عنهما، قال: **«لا يُصَلَّى إلى القبر»**.

* وكره أنس أن يصلى على الجنازة في المقبرة[3].

فهذه الأحاديث والآثار في النهي عن الصلاة على القبور أو إليها، أو اتخاذها مسجدًا لعلة أنها من الذرائع الموصلة إلى الشرك بالله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - مشيرًا إلى نهي النبي ﷺ عن الصلاة في المقبرة، وإن لم يقصد المصلي بركة البقعة بصلاته سدًا لذريعة الشرك: فهذه المفسدة التي هي مفسدة الشرك كبيره وصغيره، هي التي حسم النبي ﷺ مادتها حيث نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقًا، وإن لم يقصد المصلي بركة البقعة بصلاته، فأما إذا قصد الصلاة عند بعض قبور الأنبياء والصالحين متبركًا بالصلاة

---

(١) انظر «المصنف» للحافظ عبد الرزاق الصنعاني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط:٢، عام (١٤٠٣هـ) (١/ ٤٠٤) برقم (١٥٨١)، ومصنف ابن أبي شيبة - دار الكتب العلمية - بيروت ط:١، (١٤١٦هـ) (٢/ ١٥٥) برقم (٧٥٧٤).

(٢) هو: عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي، القرشي، أسلم قبل أبيه، وكان فاضلاً عالمًا من أكثر الصحابة كتابة وحفظًا للحديث، شهد مع أبيه فتح الشام، وكان معه راية اليرموك، توفي سنة (٦٣هـ) بمصر، انظر ترجمته في «أسد الغابة» (٣/ ٣٤٥)، «الإصابة» (٤/ ١٦٥).

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (٢/ ١٥٦).

في تلك البقعة، فهذا عين المحادة لله ورسوله والمخالفة لدينه، وابتداع دين لم يأذن به الله، فإن المسلمين قد أجمعوا على ما علموه بالاضطرار من دين رسول الله ﷺ، من أن الصلاة عند القبر - أي قبر كان - لا فضل فيها لذلك، ولا الصلاة في تلك البقعة مزية خير أصلاً، بل مزية شر، ومن تكن له بصيرة يدرك بها الفساد الناشئ من الصلاة عندها، فيكفيه أن يقلد رسول الله ﷺ، فإنه لولا أن الصلاة عندها مما غلبت مفسدته على مصلحته لما نهى عنه[1].

(جـ) النهي عن رفع القبور والبناء عليها وتجصيصها والكتابة عليها:

من وسائل الشرك التي نهى عنها النبي ﷺ، سداً لباب الشرك والوثنية وحماية لجناب التوحيد فيما يتعلق بتعظيم القبور، مسألة رفع القبور والبناء عليها، وتجصيصها والكتابة عليها وإيقاد السرج عليها، لكون ذلك من الذرائع المؤدية إلى تعظيم القبور ومن فيها، والوقوع في حمأة الشرك والوثنية، ويدل على ذلك ما رواه مسلم في (صحيحه) وغيره عن جابر رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه، وفي رواية: نهى رسول الله ﷺ أن تجصص القبور أو يبنى عليها، وفي رواية: أو يُكتب عليه[2].

فهذا الحديث بعمومه يشمل النهي عن بناء المساجد على القبر، كما سبق، ويدخل في ذلك بناء القبة أو غيرها عليه، وكذا رفعه عن حده ونحو ذلك.

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (٢/ ٦٧٤-٦٧٥) بتصرف يسير.

(٢) رواه مسلم في كتاب «الجنائز»، باب «النهي عن الجلوس على القبر» (٢/ ٦٥٥) برقم (٩٧٠) ورواه أحمد (٣/ ٣٣٩)، والنسائي في «المجتبى» (٤/ ٨٦) برقم (٢٠٢٥)، والترمذي (٣/ ٣٦٨)، وصححه الألباني في «صحيح بن ماجه» (٢/ ٣٤).

قال الإمام الشوكاني - رحمه الله - بعد أن ساق الأحاديث الدالة على تحريم بناء المساجد على القبور والنهي عن البناء عليها، وتجصيصها والكتابة عليها: «وفي هذا التصريح بالنهي عن البناء على القبور: وهو يصدق على ما بُني على جوانب حفرة القبر، كما يفعله كثير من الناس من رفع قبور الموتى ذراعًا فما فوقه .. ويصدق على من بنى قريبًا من جوانب القبر كذلك كما في القباب والمساجد والمشاهد الكبيرة، على وجه يكون القبر وسطها أو في جانب منها، فإن هذا بناء على القبر»[(١)].

(د) النهي عن الزيارة الشركية للقبور:

جاء في صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ قال: **«نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلها، ولا تشربوا مسكرًا»**[(٢)].

وعند غيره بلفظ: **«ونهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا هجرًا»**[(٣)].

* والأحاديث في الباب كثيرة، والذي يفهم منها أن النبي ﷺ نهى فيها عن أمرين سدًا لذرائع الشرك، وهما:

الأول - نهي حديثي العهد بالشرك أو الخرافة عن زيارة القبور ولو كانت الزيارة على السنة، ولاشك أن الشيء الجائز قد ينهى عنه، لما يترتب عليه من المفسدة، ولاشك أن الشخص إذا كان حديث عهد بالخرافة والشرك فيجب تعليمه الزيارة الشرعية حتى لا يقع في شيء من الشرك، أو وسائله عند زيارة القبور.

---

(١) «شرح الصدور بتحريم رفع القبور» للإمام محمد بن علي الشوكاني - دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام (١٣٤٨هـ) ضمن مجموع الرسائل السلفية (ص٨).

(٢) رواه مسلم في كتاب «الجنائز»، باب «استئذان النبي ﷺ ربه في زيارة قبر أمه» (٢/ ٥٦٠) برقم (٩٩٧)، والنسائي (٤/ ٨٩) برقم (٢٠٣٠).

(٣) «سنن النسائي الكبرى» (٤/ ١٢٩) برقم (٧١٩٨)، وأحمد (٣/ ٦٣)، وصححه الأرناؤوط في تحقيقه لمسند أحمد (١٨/ ١٥٠).

الثاني - نهي النبي ﷺ عن زيارة القبور على غير السنة.

حيث نهاهم النبي ﷺ عن أن يقولوا هجراً، أو يسافروا لأجل زيارة القبور بحيث تشد لها الرحال، بقوله ﷺ: **«لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»**[١]، لأن زيارة القبور شرعت لتذكر الآخرة، ونفع الزائر بالاتعاظ والعبرة، ونفع المزور بالدعاء له والترحم عليه، وإذا لم تكن الزيارة على السنة، فإنها من أعظم وسائل الشرك، وطرق الوثنية.

(هـ) النهي عن اتخاذ القبور عيداً:

إن معنى اتخاذ القبور عيداً هو قصدها مراراً وتكرارها لا لغرض الزهد في الدنيا وتذكر الآخرة، والرغبة فيها، بل لأجل ممارسة أمور بدعية وشركية، وقد وردت الأحاديث بالنهي عن ذلك وتحريمه، ومن أعظم النصوص الشرعية الواردة في النهي عن ذلك قوله ﷺ: **«ولا تجعلوا قبري عيداً وصلوا عليَّ، فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم»**[٢].

قال الملا علي القاري[٣]: أي لا تجعلوا زيارة قبري عيداً، أو لا تجعلوا قبري مظهر عيد.

---

(١) رواه البخاري في كتاب «التطوع»، باب «فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة» (١/ ٣٩٨) برقم (١١٣٢)، ومسلم في كتاب «الحج»، باب «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» (٢/ ٨٢٣) برقم (١٣٩٧).

(٢) رواه أبو داود (٢/ ٥٣٤) برقم (٢٠٤٢)، وأحمد (٢/ ٣٦٧) بسند حسن، انظر «مسند أحمد» بتحقيق الأرناؤوط (١٤/ ٤٠٣)، برقم (٨٠٤)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١/ ٥٧١).

(٣) هو الشيخ الملا علي قاري بن سلطان بن محمد الهروي الحنفي، ولد في هراة، ثم رحل إلى مكة ثم استقر بها، وأخذ عن جماعة من المحققين كابن حجر الهيتمي وغيره، توفي في مكة سنة (١٠١٤هـ) من مؤلفاته: «مرقاة المفاتيح»، و«تلخيص القاموس»، و«أنوار القرآن»، وغيرها، انظر: ترجمته في «البدر الطالع» (١/ ٣٠٥)، و«معجم المؤلفين» (٧/ ١٠٠).

قال الطيبي[١]: نهاهم عن الاجتماع لها اجتماعَهم للعيد نزهة وزينة، وكانت اليهود والنصارى تفعل ذلك بقبور أنبيائهم، فأورثهم الغفلة والقسوة، وقد كان من عادة عبدة الأوثان أنهم كانوا يعظمون أمواتهم حتى اتخذوهم أصنامًا، وإلى هذا أشار النبي ﷺ بقوله: «اللهم لا تجعل قبري وثنًا يُعبد»، فيكون المقصود من النهي كراهة أن يتجاوزوا في قبره غاية التجاوز، ولهذا ورد عنه: «اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[٢]، وقيل: العيد: اسم من الاعتياد، يقال: عاده، واعتاده، وتعوده، أي: صار له عادة، والمعنى: أي: لا تجعلوا قبري محل اعتياد، فإنه يؤدي إلى سوء الأدب وارتفاع الحشمة[٣].

فيفهم من هذا الحديث أن التردد على القبر من قرب، والسفر إليه من بعد من أجل الصلاة عنده من اتخاذه عيدًا، وفيه تلميح بيِّن بالنهي عن التردد على القبر لما يخشى من الإفراط في تعظيمه أن يصل بالناس إلى عبادته[٤].

وقد حرف بعض القبورية حديث: «لا تجعلوا قبري عيدًا» إلى أن معناه: «لا تجعلوا قبري مثل العيد الذي يكون في السنة مرة أو مرتين بل زوروا قبري مرارًا وتكرارًا وكثيرًا ودائمًا».

---

(١) هو الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، عالم مشارك في أنواع من العلوم، كان في أول عمره كثير الثروة، فأنفقها في وجوه الخير، حتى افتقر، وكان حسن المعتقد شديد الرد على المبتدعة، توفي سنة (٧٤٣هـ)، من مؤلفاته «شرح المشكاة»، و«التبيان»، وغيرها، انظر ترجمته في «البدر الطالع» (١/ ١٥٦)، و«شذرات الذهب» (٦/ ١٣٧).

(٢) رواه أحمد (٢/ ٢٤٦)، وابن أبي شيبة (٢/ ١٥٢)، وصححه الألباني في «تحذير الساجد» (ص٢٤).

(٣) «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للعلامة الملا علي قاري، دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان، طبعة عام (١٤١٤هـ) (٣/ ١٤) حديث رقم (٩٢٦).

(٤) «أوضح الإشارة في الرد على من أجاز الممنوع من الزيارة» للشيخ أحمد بن يحيى النجمي، طبع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، السعودية ـ الرياض ـ الطبعة الأولى، عام (١٤٠٥هـ) (ص٢٥٤).

ولابن القيم - رحمه الله - كلام جيد في إبطال هذا التأويل المتكلف، فقد قال: وقد حرف هذه الأحاديث بعض من أخذ شبهًا من النصارى بالشرك وشبهًا من اليهود بالتحريف، فقال: هذا أمر بملازمة قبره ﷺ، والعكوف عنده واعتياده، وقصده، وإتيانه، ونهى أن يجعل كالعيد الذي يكون في العام مرة أو مرتين، فكأنه يقول: «لا تجعلوا قبري بمنزلة العيد الذي يكون من الحول إلى الحول، واقصدوه في كل وقت وكل ساعة»، وهذا محادة ومناقضة لما قصده الرسول ﷺ وقلب للحقائق، ونسبة الرسول إلى التدليس والتلبيس، إذ لا ريب أن من أمر الناس بملازمة أمر واعتياده، وكثرة إتيانه بقوله: «لا تجعلوا قبري عيدًا»، فهو إلى التلبيس، وضد البيان أقرب منه إلى الدلالة والبيان، فإن لم يكن هذا تنقيصًا، فليس للتنقيص حقيقة فينا، ولاريب أن ارتكاب كل كبيرة بعد الشرك أسهل إثمًا، وأخف عقوبة من تعاطي مثل ذلك في دينه ﷺ وسنته، ولو اراد رسول الله ﷺ ما قاله هؤلاء الضلال، لم ينه عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد، ولم يلعن من فعل ذلك، فإنه ﷺ إذا لعن من اتخذها مساجد يعبد الله فيها، فكيف يأمر بملازمتها، والعكوف عندها، وأن يعتاد قصدها وانتيابها؟، ولا تجعل كالعيد الذي يجيء من الحول إلى الحول، وكيف يسأل ربه ألا يجعل قبره وثنًا يُعبد؟، وكيف يقول أعلم الخلق به: «ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن خشي أن يتخذ مسجدًا»، وكيف يقول: «لا تجعلوا قبري عيدًا، وصلوا عليَّ حيثما كنتم»، وكيف لم يفهم أصحابه وأهل بيته من ذلك ما فهمه هؤلاء الضلال الذين جمعوا بين الشرك والتحريف[1].

---

(١) «إغاثة اللهفان» (١/ ١٧٥-١٧٦) بتصرف.

* **ومن النص السابق: يمكن أن نستخلص عدة أجوبة على هذه الشبهة:**

١- أن ما قاله الوثنيون تحريف محض لهذا الحديث.

٢- أن هذا التحريف يصادم الشريعة الإسلامية وأصولها.

٣- أن هذا التحريف يفتح باب الوثنية بمصراعيه.

٤- أن ما قالوه يناقض سياق الحديث عن نفسه.

٥- أن قوله ﷺ: «**وصلوا عليَّ حيثما كنتم**»، وهي جملة من الحديث تنفي ما ادعوه.

٦- أن هذا الذي فهمه القبوريون لم يفهمه أصحاب رسول الله ﷺ وأهل بيته، فهل هم أعلم منهم وأفهم بمراد رسول الله ﷺ؟.

٧- أن ما قالوه يناقض عمل الصحابة ﷺ، فإنهم لم ينتابوا القبر الشريف ولم يعكفوا عليه، ولم يشدوا الرحال لزيارته والسلام عليه.

٨- أن ما يحتج به القبوريون على دعواهم وهو حديث «**من زار قبري وجبت له شفاعتي**»[1]، فباطل لما يلي:

(أ) أن هذا الحديث ضعيف عارض الأحاديث الصحيحة، فوجب إطراحه والأخذ بما صح، ولا يجوز أن تأخذ بما لم يصح وتترك ما صح.

(ب) أن النبي ﷺ منع التردد على قبره ترددًا يترتب عليه اتخاذه عيدًا خوفًا من أن يعظم حتى يعبد، وهذا ما خافه النبي ﷺ على أمته، وحذرهم

---

(١) الحديث ضعفه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص٨٤٣) برقم (١١٢٥)، وبدر الدين الزركشي في «التذكرة» في «الأحاديث المشتهرة» دار الكتب العلمية - بيروت - ط:١ عام (١٤٠٦هـ) (ص١٧٢)، والعجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٢٢٤) برقم (٢٤٨٧)، وضعفه الألباني في «إرواء الغليل» (٤/ ٣٣٣) برقم (١١٢٧)، وانظر أيضًا «موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة»، إعداد علي حسن الحلبي وآخرون، مكتبة المعارف - الرياض - ط:١، عام (١٤١٩هـ) (٩/ ٤٦١).

منه، ولعن اليهود والنصارى لفعلهم ذلك بقبور أنبيائهم، ليعلم أصحابه أن عملهم ذلك باطل فيحذروه، ولا يجوز أبدًا أن ينهى عن اتخاذ قبره عيدًا ويدعو الله ألا يكون قبره كذلك، ثم يأمرهم بزيارته، ويحثهم على التردد عليه، ويجعله موجبًا لشفاعته، مع أن التردد هو معنى اتخاذه عيدًا، لأن العيد هو ما عاد عليك أو عدت عليه، فالأعياد الزمانية تعود على الناس والأعياد المكانية يعود الناس عليها، أي: يترددون عليها، أفيليق بنبي الهدى ﷺ أن ينهى عن التردد على قبره ثم يأمر به ويحث عليه، إنه لا يصح أن يصدر هذا التناقض عن من لا ينطق عن الهوى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ (النجم: ٣)[(١)].

والحاصل: أن جعل القبور أعيادًا من أعظم وسائل الشرك، وأن الرسول ﷺ نهى عن ذلك في حق قبره ﷺ، ويلحق به غيره لنفس المحذور الذي خافه النبي ﷺ من اتخاذ قبره عيدًا.

رابعًا - الأمر بإزالة أسباب الشرك ووسائله:

من هديه ﷺ في باب حماية التوحيد: أنه ﷺ أمر بإزالة كل مظاهر الشرك ووسائله وأسبابه، سواء ما يتعلق منها بالقبور أو بالأوثان والمشاهد أو غيرها مما يمكن أن يكون ذريعة للشرك بالله تعالى، ويتمثل ذلك فيما يأتي:

(أ) الأمر بإزالة الأوثان وكل ما يعبد من دون الله:

جاء في (صحيح البخاري) من حديث جرير[(٢)] رضي الله عنه قال: كان بيت في الجاهلية يُقال له: ذو الخلصة، والكعبة اليمانية، والكعبة الشامية، فقال لي النبي

---

(١) «أوضح الإشارة» للنجمي (ص١٣٨).

(٢) هو جرير بن عبد الله بن جابر الاحمسي أبو عمرو، وقيل أبو عبد الله، اليماني الكوفي، صحابي مشهور، كان جميلاً، أسلم قبل سنة عشرة، حضر القادسية، ثم سكن الكوفة واعتزل الفتنة، وتوفي سنة (٥١هـ)، وقيل بعدها رضي الله عنه، انظر ترجمته في «الإصابة» (١/ ٥٨١)، و«تقريب التهذيب» (١/ ١٢٧)، و«شذرات الذهب» (١/ ٥٧).

ﷺ: «ألا تريحني من ذي الخصلة؟»، فنفرت في مائة وخمسين راكبًا فكسرناه، وقتلنا من وجدنا عنده، فأتيت النبي ﷺ فأخبرته، فدعا لنا[١].

قال ابن حجر في (شرح الحديث): قوله: «ألا تريحني» هو بتخفيف اللام، طلب يتضمن الأمر، وخص جريرًا بذلك لأنها كانت في بلاد قومه، وكان هو من أشرافهم، والمراد بالراحة راحة القلب، وما كان شيء أتعب لقلب رسول الله ﷺ من بقاء ما يُشْرَك به من دون الله تعالى، ثم قال: وفي الحديث مشروعية إزالة ما يفتتن به الناس من بناء وغيره، سواء كان إنسانًا أو حيوانًا أو جمادًا[٢].

وعندما شع نور الإسلام بضيائه عام الفتح، هدم النبي ﷺ الأوثان التي حول الكعبة، وهو يردد: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (الإسراء: ٨١)، وأمر بالأصنام فأخرجت من الكعبة وطمس الصور التي على جدرانها، ثم بعث بعد الفتح خالد بن الوليد[٣] رضي الله عنه في ثلاثين فارسًا لهدم العُزَّى، وهي هيكل بنخلة تعظمه قريش وكنانة ومضر، وكان ذلك لخمس بقين من رمضان سنة (٨هـ)، فذهب إليها وهدمها وهو يقول:

يا عُزُّ كفرانك لا غفرانك ... إني رأيت الله قد أهانك

---

(١) رواه البخاري في كتاب «المغازي» باب «غزوة ذي الخلصة» (٤/ ١٥٨٢-١٥٨٣) برقم (٤٠٩٧-٤٠٩٩).

(٢) «فتح الباري» (٧/ ٦٧٣).

(٣) هو: خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله المخزومي، أبو سليمان، أسلم في صفر سنة (٨هـ)، وشهد غزوة مؤتة، وكان الفتح على يديه، ولي قتال الردة وفتح العراق، قال عنه النبي ﷺ: «سيف من سيوف الله»، توفي في المدينة سنة (٢١هـ) انظر ترجمته في «الخلاصة» للخزرجي (ص١٠٣).

كما أرسل رسول الله ﷺ عمرو بن العاص[١] رضي الله عنه لهدم سُوَاع، وهو أعظم صنم لهذيل على ثلاثة أميال من مكة، فذهب إليه وهدمه.

وبعث أيضًا سرية من عشرين فارسًا لهدم مناة، وهي صنم لكلب وخزاعة، وهيكلها بالمشلل، وهو جبل على ساحل البحر يهبط منه إلى قديد، فتوجهوا إليها وهدموها.

كما أرسل رسول الله ﷺ في ربيع عام (٩هـ) علي بن أبي طالب في خمسين فارسًا لهدم (الفلس) صنم لطيء، فسار إليه فهدمه وأحرقه.

وبعث ﷺ بعد عودته من تبوك سرية لهدم (اللات) التي تعظمها ثقيف، فتولى المغيرة[٢] هدمها، وبها كانت نهاية رموز الشرك والطغيان من الأصنام والأوثان من جزيرة العرب[٣].

وبهذا يعلم أنه يجب شرعًا إزالة كل ما يسبب الفتنة والشرك من قبر نصب وعُبد، أو قبة، أو شجر، أو حجر، أو مسجد بُني على القبور، أو حائط، أو

---

(١) هو: عمرو بن العاص بن وائل السهمي، أمير مصر، يكنى أبا عبد الله، أسلم قبل الفتح، وقدم مهاجرًا، وكان النبي ﷺ يقربه ويدنيه لمعرفته بشجاعته، كان أحد الحكمين بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، ولاه معاوية مصر حتى مات سنة (٤٣هـ)، انظر ترجمته في «الإصابة» (٣/ ٢)، و«سير الأعلام» (٤/ ٣٤).

(٢) هو: المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي، أبو محمد، أسلم في زمن الخندق، وشهد الحديبية، وكان أديبًا لبيبًا عاقلاً، يعد أحد دهاة العرب، قيل: أحصن ألف امرأة، ولاه عمر البصرة ثم الكوفة، شهد اليمامة واليرموك والقادسية، واعتزل الفتنة، مات بالكوفة سنة (٥٠هـ)، انظر ترجمته في «أسد الغابة» (٥/ ٢٣٨)، و«الخلاصة» للخزرجي (ص٣٨٥).

(٣) انظر تفاصيل ما سبق في «المغازي» لمحمد بن عمر الواقدي، عالَم الكتب - بيروت، ط:٣، عام (١٤٠٤هـ) (٢/ ٨٧٠) (٣/ ٨٧٣)، و«سيرة ابن هشام» (٤/ ٨٦-١٩٥)، و«الرحيق المختوم» لصفي الرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط.١ عام (١٤٠٨هـ) (ص٤١٠).

عين، أو عمود، أو نحوه، فالواجب هدم هذه كلها، وإزالة أثرها، والمبادرة إلى محوها، لأن الناس يقصدونها ويعظمونها، ويرجون منها جلب النفع ودفع الضر، كما يرجون منها البركة والشفاء، وقد اشتدت بها الفتنة اليوم في كثير من بقاع العالم الإسلامي بسبب الجهل وهجر السُّنة، وسكوت العارفين، والتآكل بالدين، فهي من الكبائر، إذ هي أعظم شرًا ومفسدة من مسجد الضرار الذي هدمه رسول الله ﷺ، قال البركوي[1]: ففي هذا ـ هدم مسجد الضرار ـ دليل على هدم ما هو أعظم فسادًا كالمساجد المبنية على القبور، فإن حكم الإسلام فيها أن تهدم كلها حتى تسوى بالأرض، وكذلك القباب، لأنها أسست على معصية الرسول ﷺ، وكل بناء أسس على معصيته ومخالفة أمره، فهو أولى بالهدم من مسجد الضرار، لأنه نهى عن البناء على القبور، ولعن المتخذين لها مساجد، وأمر بهدم القبور المشرفة وتسويتها بالأرض، فيجب المبادرة إلى ذلك[2].

وقال الإمام الطرطوشي[3]: انظروا ـ رحمكم الله تعالى ـ أينما وجدتم سدرة أو شجرة يقصها الناس ويعظمونها، ويرجون البرء والشفاء من قبلها، ويضربون

---

(١) هو الإمام محيي الدين بن بير علي البركوي الرومي الحنفي، ولد عام (٩٢٩) بتركيا، وكان عالمًا بالعربية والفقه والفرائض، من كبار علماء الحنفية، وقضاة الدولة العثمانية، له جهود كبيرة في مقارعة القبورية، توفي عام (٩٨١هـ)، من مؤلفاته: «الطريقة المحمدية»، و«شرح لب الألباب»، و«زيارة القبور» وغيرها، انظر ترجمته في «هدية العارفين» (٢/ ٢٥٢)، و«الأعلام» (٦/ ٦١).

(٢) «زيارة القبور الشرعية والشركية» لمحيي الدين البركوي الحنفي ـ دار العصمة ـ الرياض، ط:١، عام (١٤١٤هـ) (ص٨٠).

(٣) هو: الإمام أبو بكر بن الوليد خلف الأندلسي المالكي المعروف بالطرطوشي، فقيه، أصولي محدِّث، كان إمام أهل الغرب في «السنة»، وكان سيفًا على أهل البدع جميعًا، لاسيما الصوفية والقبورية، ولد سنة (٤٥١هـ) بالأندلس، ورحل إلى بغداد والبصرة وبيت المقدس، وتوفي سنة (٥٢٠هـ) بالإسكندرية، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٩٠-٤٩٦)، و«شذرات الذهب» (٤/ ٦٢).

بهـا المسامير والخرق، فـهي ذات أنواط فاقطعـوها[1]، كل ذلك حمـاية لحمى التوحيد، وسدًا لذرائع الشرك، لئلا تـصير هذه الأشياء أوثانًا تعبد من دون الله، كما هو الواقع اليوم.

(ب) الأمر بتسوية القبور وهدم القباب والمساجد عليها:

روى الإمام مسلم في صحيحه عن أبي الهياج الأسدي[2] قال: قال لي علي ابن أبي طالب رضي الله عنه: **«ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ ألا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته»**[3]، ومعنى سويته: هدمته، والمشرف: هو الذي ارتفع بناؤه.

أمر النبي بهدم القبر المبني حتى يسوى بالأرض ويعمى مكانه لئلا يفتتن به.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمـه الله ـ : فهذه المساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين والملوك وغيرهم يتـعين إزالتها بهدم أو بغيره، هذا مما لا أعلم فيه خلافًا بين العلماء المعروفين، وتكره الصـلاة فيها من غير خلاف أعلمه، ولا تصح عندنا في ظاهر المذهب، لأجل النهي واللـعن الوارد في ذلك، ولأحاديث أخر[4]، وقد حاول بعـض القبوريين الطعن في هذا الحديث وتأوله، حـتى يتفق مع ما هم عليه من ضلال، ويمكن إجمال ذلك والرد عليه فيما يأتي:

---

(١) «زيارة القبور» للبركوي (ص٨٠).

(٢) هو: حيان بن حصين، أبو الهياج الأسدي، تابعي ثقة، روى عن علي وعمار، وعنه ابناه والشعبي، كان كاتب عمار رضي الله عنه، انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٧).

(٣) رواه مسلم في كتـاب «الجنائز»، باب «الأمر بتسوية القبر» (٢/ ٥٥٥) برقم (٩٦٩)، وأبو داود (٣/ ٥٤٨) برقم (٣٥١٨)، والترمذي (٣/ ٣٦٦) برقم (١٠٤٩)، والنسائي (١/ ٦٥٣) برقم (٢١٥٨/ ٢).

(٤) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٦٦٩).

١ - طعن الكوثري[1] في الحديث دراية ورواية، أما رواية فأعله بعنعنة حبيب ابن أبي ثابت، واختلاف في سنده، وأما دراية فرده - على زعمه - لأنه مخالف لتعامل الأمة وإجماعها[2].

٢ - حاول الغماري[3] أن يتأول الحديث على عدة تأويلات، منها:

(أ) أنه خبر متروك الظاهر، لأن الأئمة متفقون على كراهة تسوية القبر واستحباب رفعه قدر شبر.

(ب) أن المراد بتسويته تسطيحه، وليس تسويته بالأرض جمعًا بين الأحاديث.

(جـ) أن المراد به قبور المشركين التي كانوا يقدسونها في الجاهلية، وبلاد الكفار التي فتحها الصحابة بدليل ذكر التماثيل معها[4].

والجواب على هذه الشبهة كما يلي:

أولاً - أما الطعن في صحة الحديث دراية ورواية فباطل للوجوه الآتية:

١ - أن هذا الحديث من أحاديث صحيح مسلم التي لم ينتقدها أحد من الجهابذة عبر تاريخ السنة المشرفة، فهو إذًا من الأحاديث التي أجمعت الأمة على صحتها وتلقتها بالقبول.

---

(١) سبقت ترجمته (ص١١٠).

(٢) انظر «مقالات الكوثري» لمحمد زاهد الكوثري (ص١٥٩).

(٣) هو أحمد بن محمد صديق الغماري المغربي، اشتغل بالفقه والحديث، وكان من الصوفية، شديد الخصومة لابن تيمية وغيره من علماء السلف، نزل في طنجة، ثم استقر في القاهرة، حتى توفي سنة (١٣٨٠هـ)، من مؤلفاته: «إحياء القبور»، و«مطالع البدور»، و«توجيه الأنظار»، وغيرها، انظر ترجمته في «الأعلام» للزركلي (١/٢٥٣)، و«تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع»، لمحمود سعيد المصري، دار الشباب - القاهرة، ب.ت، (ص٧١-٨٥).

(٤) انظر «إحياء المقبور من أدلة استحباب بناء المساجد والقباب على القبور» لأحمد بن محمد صديق الغماري، طبعة دار لوران - الإسكندرية - مصر، ب.ت (ص٥٧).

٢ ـ أن ما ظاهره انقطاع من أحاديث الصحيحين فهو محمول على الاتصال[١].

٣ ـ أن لهذا الحديث طرقًا أخرى ليس فيها حبيب بن أبي ثابت[٢].

٤ ـ أن من قواعد الحنفية ـ التي يتعصب لها الكوثري ـ أن الحديث الضعيف يحكم له بالصحة إذا تلقته الأمة بالقبول[٣] فكيف بهذا الحديث الصحيح الذي رواه مسلم وغيره.

٥ ـ أن الحديث ليس منفردًا في مدلوله، بل تؤيده كثير من الأحاديث السابقة الدالة على تحريم البناء على القبور، وعلى وجوب المبادرة إلى هدم ما بني على القبر.

٦ ـ أنه لم يطعن في هذا الحديث أحد من أئمة السنة، وأعلام الأمة الذين يرجع إليهم في معرفة الصحيح من الضعيف، وإنما كان أول من طعن فيه بعض الروافض[٤].

٧ ـ قوله بأن الحديث مخالف للإجماع زعم باطل، فإن كان يقصد بهذا الإجماعِ إجماعَ أهل السنة والجماعة، فهو من أعظم الكذابين، لأن إجماعهم

---

(١) انظر «شرح صحيح مسلم» للنووي، دار المعرفة ـ بيروت، ط:٣، عام (١٤١٧هـ) (١/ ١٣١)، و«فتح المغيث شرح ألفية الحديث» للإمام شمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ طبعة عام (١٤٢١هـ) (١/ ١٨٧)، و«التبصرة والتذكرة» للحافظ العراقي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ طبعة عام (١٣٥٤هـ) (١/ ١٨٦).

(٢) انظر «مسند أحمد» (١/ ٨٧-٨٩-١١١)، و«تحذير الساجد» للألباني (ص١٣٠).

(٣) انظر «قواعد في علوم الحديث» لظفر أحمد التهانوي، تحقيق أبي غدة، طبعة إدارة القرآن ـ كراتشي باكستان، ب.ت (ص٦٠).

(٤) انظر «كشف الارتياب عن أتباع محمد عبد الوهاب» لمحسن الأمين العاملي الرافضي، مطبعة ابن زيدون ـ دمشق، عام (١٣٤٦هـ) (ص٣٦٦).

على نقيض ذلك، وإن قصد بذلك إجماع الرافضة والوثنيين وغيرهم، فهو صادق وصدقه عليه لا له، لأنه كيف يستدل بإجماع الرافضة والوثنيين على إبطال حديث رسول الله ﷺ.

٨ - أن الكوثري بنى قدحه في الحديث على كلام الحاكم في مسألة التعامل، وهذا باطل من وجهين:

الأول - أن الكوثري نفسه يطعن في الحاكم ويصفه بأنه رافضي خبيث ومتعصب ومختلط[١] فكيف يأخذ عنه، والحقيقة أنه متحامل على الحاكم الذي لم يكن رافضيًا ولا خبيثًا، وإنما كان فيه تشيع لا يضر بمكانته[٢].

الثاني - أن كلام الحاكم في التعامل، الذي استدل به، إنما هو التعامل حول الكتابة على القبور، دون البناء عليها[٣].

وهذا أمر لا حجة فيه لأنه تعامل العوام، وقد تعقبه الحافظ الذهبي ورد كلامه في التعامل حول الكتابة على القبور، فأجاد وأفاد[٤].

ثانيًا - أما تأويلات الغماري للحديث فيمكن الرد عليها كما يلي:

١ - قوله: بأنه خبر متروك الظاهر لأن الأئمة متفقون على كراهة تسوية القبر، واستحباب رفعه قدر شبر، فاستدلال غير صحيح، لأن الحكم مختلف

---

(١) انظر «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب» محمد زاهد الكوثري، دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة عام (١٤٠١هـ) (ص٢١٧).

(٢) انظر «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للحافظ: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية - بيروت - ط:١، عام (١٤١٦هـ) (٦/ ٢١٦)، و«لسان الميزان» للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:١، عام (١٩٩٦م) (٥/ ٢٣٦).

(٣) انظر «المستدرك» للحاكم (١/ ٣٧٠).

(٤) انظر «التلخيص على المستدرك» للإمام الذهبي، طبعة حيدر أباد، تصوير دائرة المعارف - بيروت، ب.ت، (١/ ٣٧٠).

في هذا وذلك، فالقبر الذي يدفن حديثًا يرفع عن الأرض قدر شبر ليعلم فيتقى الجلوس عليه والبناء فوقه، وليعرف فيزار ويدفن إليه، أما القبر المشرف فقد أمر الشارع بهدمه حتى يسوى بالأرض حسمًا للافتتان به، وقضاءً على الاعتقاد فيه، لأنه لا يشرف إلا قبر فيه اعتقاد، والاعتقاد لا يزول إلا بزوال سببه ومحو أثره، ولأن رفعه على الأرض جلب مصلحة من أجل أن يعرف ويزار فيكون ذلك سببًا في الدعاء له، والاتعاظ بمكانه، أما تسوية القبر المشرف فهو درء مفسدة، وهي مفسدة تعظيمه والاعتقاد فيه، وصرف العبادة له، وذلك هو الشرك الذي أرسل الله الرسل لمحاربته . . وذلك يتخرج على قاعدة (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح)[1].

٢ ـ أما قوله: بأن المراد بتسويته: تسطيحه وليس تسويته بالأرض، جمعًا بين الأحاديث، فالجواب: لو سلم هذا فهو دليل عليهم لأنهم لا يقولون بوجوب تسطيحه، بل يقولون باستحباب رفعه بدون حد، وباستحباب البناء عليه قبة أو مسجدًا[2].

٣ ـ قوله: بأن المراد به قبور المشركين التي كانوا يقدسونها في الجاهلية، وبلاد الكفار التي فتحها الصحابة بدليل ذكر التماثيل معها، فالجواب عن ذلك: من وجوه:

(أ) أن بعث علي رضي الله عنه كان إلى بعض نواحي المدينة حين كان رسول الله ﷺ فيها، وهذا يبطل ما ادعوه من أن الإرسال كان لبلد من بلدان الكفار.

(ب) أن كلمة (قبر) نكرة في سياق النفي، وهي من ألفاظ العموم، ولم يرد دليل على التخصيص المزعوم.

---

(١) «أوضح الإشارة» للنجمي (ص٤٧-٤٨).

(٢) المصدر السابق (ص٤٨).

(جـ) أن العلة التي أمر الشارع بتسوية القبر من أجلها موجودة في بلاد الإسلام وبلاد الكفر على السواء، وهي خوفه ﷺ على أمته من الافتتان بالقبور، مع ما في ذلك من التنبيه لهم بإزالة أسباب الشرك والفتنة، ومحو كل أثر يدعو إلى ذلك، وليس ذلك خاصًا بزمن دون زمن ولا مكان دون مكان ولا بقوم دون قوم، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

(د) أن موضع الشاهد من الحديث هو بعث علي أبا الهياج إلى تسوية القبور، وكان رئيس شرطته، ففيه دليل واضح على أن عليًا كان يعلم ببقاء الحكم المذكور بعد وفاة النبي ﷺ خلافًا لما زعموه، ويؤيده ما جاء أيضًا عن عثمان رضي الله عنه أنه أمر بتسوية القبور، فقيل له: هذا قبر أم عمرو بنت عثمان، فأمر به فسوي[1] كما ثبت في صحيح مسلم عن ثمامة بن شُفَيّ[2]، قال: كنا مع فضالة بن عبيد[3] بأرض الروم، فتوفي صاحب لنا، فأمر فضالة بقبره فَسُوِّيَ، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها[4].

---

(١) رواه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٨) برقم (١١٧٩٤)، وصححه الألباني في «تحذير الساجد» (ص١٢٩).

(٢) هو: ثمامة بن شفي الهمداني أبو علي الأصبحي المصري - سكن الإسكندرية - روى عن فضالة وعقبة بن عامر وقبيصة وغيره، وعنه ابن إسحاق وابن حرملة وغيرهما، قال النسائي: ثقة، مات في خلافة هشام سنة (١٢٠هـ)، انظر ترجمته في كتاب «الثقات» للحافظ محمد بن حبان البستي، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط:١، عام (١٣٩٨هـ) (٤/ ٩٧)، و«التهذيب» (٢/ ٢٨).

(٣) هو فضالة بن عبيد بن نافذ بن قيس الأنصاري الأوسي، صحابي، أسلم قديمًا، أول ما شهد أحدٌ، شهد فتح مصر والشام، روى عن النبي ﷺ وعن عمر وغيره، ثم نزل دمشق وولي قضاءها، مات سنة (٥٨) وقيل قبلها، انظر «الإصابة في تمييز الصحابة» (٥/ ٢٨٣).

(٤) رواه مسلم في كتاب «الجنائز»، باب «الأمر بتسوية القبر» (٢/ ٥٥٥) برقم (٩٦٨)، وأحمد في «المسند» (٦/ ١٨)، وأبو داود (٣/ ٥٤٩) برقم (٣٢١٩).

وقال الشوكـاني ـ بعد أن ساق حديث أبي الهـياج ـ: وفي هذا أعظم دلالة على أن تسوية كل قبر مشرف بحيث لا يرتفع على القدر المشروع واجبة متحتمة فمن إشراف القبور أن يرفع سمكها أو يجعل عليها القباب أو المساجد، فإن ذلك من المنهي عنه بلا شك ولا شبهة[١].

وقال الإمام الصنعـاني: فإن هذه القباب والمشـاهد صارت أعظم ذريعة إلى الشرك والإلحاد، وأكبر وسيلة إلى هدم الإسلام وخراب بنيانه[٢].

وقال الشيخ/ حسين بن مهدي النعمي[٣]، بعد أن ذكر أحاديث النهي عن بناء المساجـد على القبـور ثم ذكر مفـاسدها قال: فـإنه ـ أي: حديث أبي الهـياج ـ بمجرده مُؤْذِنٌ بتحتم تدمير هذه المشـاهد، والقباب والأبنية، التي صارت معتكف كل طامة، ومناخ فجور أهل الفسق والعقوق من العامة[٤].

خامسًا ـ النهي عن الذرائع المؤدية إلى الشرك:

*** ومن ذلك ما يلي:**

(أ) النهي عن العبادة في مكان يعبد فيه غير الله تعالى:

قال تـعالى في حق مـسجد الـضرار: ﴿لا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ (التوبة:١٠٨)، ووجه المناسبة من الآية، أنه لما كـان مسجد الضرار مما اتخذ للمعـاصي ضرارًا وكفرًا،

---

(١) «شرح الصدور» للشوكاني (ص١٤).

(٢) «تطهيـر الاعتقاد عن درن الإلحـاد» للإمام محـمد بن إسماعـيل الصنعاني، تحقـيق: محمد صبحي حلاق، دار الهجرة ـ صنعاء، ط:١، عام (١٤١١هـ) (٦١).

(٣) هو العلامة: حسين بن مهدي النعمي التهامي، ثم الصنعاني، ينسب إلى جد له اسمه نعمة، ولد في صبيا بتهامة اليمن، ثم انتقل إلى صنعاء، تعلم بهـا، وأقام بها وتزوج، وكان إمامًا لمسجد القبة يقرئ السنة فيه إلى أن توفي عـام (١١٨٧هـ)، من مؤلفاته: «معارج الألـباب في مناهج الحق والصواب»، انظر ترجمته في «الأعلام» (٢/ ٢٦٠)، ومقدمة كتابه «معارج الألباب» لمحمد حامد الفقي (ص١٧).

(٤) «معـارج الألباب في مناهج الحق والصـواب» لحسين بن مـهدي النعـمي، مكتبة المـعارف ـ الرياض ط:٤، (١٤٠٧هـ) (ص١٣٢).

وتفريقًا بين المؤمنين، نهى الله رسوله أن يقوم فيه مع أن صلاته فيه لله، فدل على أن كل مكان يُعْصَى اللهُ فيه أنه لا يقام فيه، فهذا المسجد متخذ للصلاة، لكنه محل معصية، فلا تقام فيه الصلاة[1].

ومن الأدلة في هذا الباب: حديث ثابت بن الضحاك[2] رضي الله عنه: نذر رجلٌ أن ينحر إبلاً ببوانة، فسأل النبيَّ ﷺ فقال: **«هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يُعبد؟»**، قالوا: لا، قال: **«فهل كان فيها عيد من أعيادهم»**، قالوا: لا، فقال رسول الله ﷺ: **«أوف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم»**[3].

وحديث ميمونة بنت كردم[4]، قالت: «خرجت مع أبي في حجة رسول الله ﷺ، فرأيت رسول الله ﷺ وسمعت الناس يقولون: رسول الله ﷺ، فجعلت أُبِدُّه بصري[5]، فدنا إليه أبي وهو على ناقة له معه درة كدرة الكتَّاب، فسمعت الأعراب والناس يقولون: «الطبطبية .. الطبطبية»[6]، فدنا إليه

---

(١) «القول المفيد على كتاب التوحيد» لابن عثيمين (١/ ٢٢٨).

(٢) هو: ثابت بن الضحاك بن خليفة بن ثعلبة الأنصاري الأشهلي، صحابي جليل، ولد سنة (٣) للبعثة، شهد بدرًا والخندق، وبيعة الرضوان، كان دليل المسلمين إلى حمراء الأسد، روى عنه عبد الله بن معقل وأبو قلابة، توفي سنة (٤٥هـ)، انظر ترجمته في «الإصابة» (١/ ٥٠٧)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٨).

(٣) رواه أبو داود في كتاب «الأيمان والنذور» (٣/ ٦٠٧) برقم (١٣١٣)، وأحمد (٣/ ٤١٩)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢/ ٣٢٨).

(٤) هي ميمونة بنت كردم بن سفيان بن أبان الثقفية، أبوها صحابي جليل، وهي من صغار الصحابة، روى عنها يزيد بن مقسم، لها حديث في سنن أبي داود وابن ماجة، انظر ترجمتها في «أسد الغابة» (٥/ ٥٥٢)، و«تقريب التهذيب» (٢/ ٦١٥).

(٥) أبده بصره: أتبعه بصري ولا أقطعه عنه. انظر: «النهاية» لابن الأثير (١/ ١٠٥).

(٦) الطبطبية: هي الدرة، وقوله: «الطبطبية الطبطبية» أي: الدرة الدرة على وجه التحذير أو هي حكاية عن وقع الأقدام عند السعي، يريد أقبل الناس إليه يسعون ولأقدامهم طبطبة. انظر: «تاج العروس» (٣/ ٢٦٤) مع الهامش (٢٦٥)، و«النهاية» (٣/ ١١١).

أبي فأخذ بقـدمه، قالت: فأقـر له ووقف، فاستمع منه، فـقال: يا رسول الله، إني نذرت إن ولد لي ولد ذكر أن أنحر على رأسه ببوانة في عقبة من الثنايا عدةً من الغنم، قال: لا أعلم إلا أنها قالت: خمسين، فقال رسول الله ﷺ: «هل بها من هذه الأوثان شيء؟» فقال: لا، قال: «فأوف بما نذرت به لله»، قال: فجمعها فجعل يذبحـها، فانفلتت منه شاة فطلبهـا وهو يقول: اللهم أوف بنذري، فظفر بها فذبحها»[1].

قال شيخ الإسـلام ابن تيمية بعد أن ذَكـر حديث ثابت السابق: «وهذا يدل على أن الذبح بمكان عيدهم ومحل أوثانهم معصية لله تعالى، لأن قوله: «فأوف بنذرك» تعقيب للوصف بالحكم بحرف الفاء، وذلك يدل على أن الوصف سبب للحكم، فيكون سبب الأمر بالوفاء وجود النذر خاليًا من هذين الوصفين، وهذا يقتضي أن كون البقعة مكانٌ لعيدهم ـ أي المشركين ـ أو بها وثن من أوثانهم مانع من الذبح وإن نذر»[2].

قال ابن عثـيمين[3]: «سأل النبي ﷺ عن أمريـن: عن الشرك ووسائله، فالشرك قوله: «هل كان فيها وثن؟»، ووسائله: «هل كان فيها عيد من أعيادهم؟»

---

(١) رواه أبو داود (٣/ ٦٠٧) برقم (٣٣١٤)، وابن ماجه (٢/ ٦٨٠)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢/ ٣٢٨).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٤٤٠) بتصرف.

(٣) هو: محـمد بن صالح بن محـمد بن عـثيمين، الوهيـبي، التميمي، ولـد في عُنيزة سنة ١٣٤٧هـ، وحفظ القرآن وتعلم العلوم المختلفة على يد مجموعـة من المشايخ كالسعدي وابن باز وغيرهما، تولى إمامة الجامع الكبير بعنيزة، وعمل مدرسًا بالمعهد العلمي وكلية الشريعة بالقصيم، وكان له نشاط كبير للدعوة والتـعليم والإفتـاء والتأليف، زادت مؤلفـاته عن أربعين مؤلفًا، مـنها: «تلخيص الحـموية»، و«الأصول»، وغيرها، توفي عام ١٤٢١هـ ودفن بمكة. انظر ترجمته في مقدمة كتاب «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (ص٣٤-٦٦).

فلو أجيب بنعم لقال ﷺ: «لا توف بنذرك»، ثم علل ﷺ ذلك بقوله: «فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله»، ويستفاد من الحديث أنه لا يذبح بمكان يذبح فيه لغير الله، والحكمة أنه يؤدي إلى التشبه بالكفار، كما يؤدي إلى الاغترار بهذا الفعل؛ لأن من رآك تذبح بمكان يذبح فيه المشركون ظن أن فعل المشركين جائز، كما أن هؤلاء المشركين سوف يقوون على فعلهم إذا رأوا من يفعل مثلهم، ولاشك أن تقوية المشركين محظورة . . »[1].

ومما سبق نخلص إلى أن النبي ﷺ نهى عن الوفاء بالعبادة في مكان يعبد فيه غير الله، أو يفعل فيه ما هو ذريعة للشرك صرفًا للمسلمين عن مشابهة المشركين في تعظيم معبوداتهم، كما سبق النهي عن الصلاة في المقابر أو في المساجد المبنية على القبور أو أمام الصور والتماثيل أو الدعاء عندها، ولو لم تكن هي المقصودة أصلاً؛ سداً لذريعة الشرك؛ لأن الشيطان يستدرج الناس حتى يوقعهم في عبادة غير الله تعالى.

(ب) النهي عن السفر إلى الأماكن بقصد التقرب:

نهى النبي ﷺ عن السفر إلى أي مكان من الأمكنة بقصد التقرب إلى الله فيه بالعبادة إلا المساجد الثلاثة: المسجد الحرام، والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى . . جاء في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى»[2].

فهذا الحديث يفيد النهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة المذكورة، فدل على أن غير المساجد أولى بالنهي، وهذا ظاهر لا يخفى على أحد ممن يقول

---

(١) «القول المفيد» لابن عثيمين (١/ ٢٣٠، ٢٣٤)

(٢) سبق تخريجه (ص١٨٤).

بفحوى الخطاب وتنبيهه وهم الجمهور، الأئمة الأربعة وأتباعهم، ولهذا لم يوجبوا على من نذر أن يسافر إلى أثر نبي أو قبره الوفاء بذلك، بل لم يروا مشروعية السفر إلى مسجد قباء من بلد بعيد، مع أن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت راكبًا أو ماشيًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا النهي يعم السفر إلى المساجد والمشاهد، وكل مكان يقصد السفر إلى عينه للتقرب، بدليل أن بصرة بن أبي بصرة الغفاري[1] لما رأى أبا هريرة راجعًا من الطور الذي كلم الله عليه موسى قال: لو رأيتك قبل أن تأتيه لم تأته؛ لأن النبي ﷺ قال: «**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ...**»، فقد فهم الصحابي الذي روى الحديث أن الطور وأمثاله من مقامات الأنبياء مندرجة في العموم، وأنه لا يجوز السفر إليها، كما لا يجوز السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة».

وقال في موضع آخر: «فالسفر إلى هذه المساجد الثلاثة للصلاة فيها والدعاء والذكر والقراءة والاعتكاف من الأعمال الصالحة، وما سوى هذه المساجد لا يشرع السفر إليه باتفاق أهل العلم حتى مسجد قباء يستحب قصده من المكان القريب كالمدينة ولا يشرع شد الرحال إليه».

وقال أيضًا: «أصل دين المسلمين أنه لا تختص بقعة بقصد العبادة فيها إلا المساجد خاصة، وما عليه المشركون وأهل الكتاب من تعظيم بقاع للعبادة غير المساجد كما كانوا في الجاهلية يعظمون حراء فهو مما جاء الإسلام بمحوه وإزالته

---

(١) هو: بصرة بن أبي بصرة، جميل بن بصرة بن وقاص الغفاري، له ولأبيه صحبة، روى عن النبي ﷺ وعنه أبو هريرة، حضر فتح مصر وبنى بها دارًا عند دار ابن الزبير. انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٧٣).

ونسخه، ثم المساجد جميعها تشترك في العبادات، فكل ما يفعل في مسجد يفعل في سائر المساجد إلا ما خص به المسجد الحرام من الطواف ونحوه، أما مسجد النبي ﷺ والمسجد الأقصى فكل ما يشرع فيهما من العبادات يشرع في سائر المساجد، ولا يشرع فيهما جنس لا يشرع في غيرهما، ولكنهما أفضل من غيرهما في مضاعفة الصلاة»(١).

وبهذا يعلم أن السفر وشد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة المذكورة، وكذا شد الرحال إلى القبور والمشاهد، بدعة شركية لم يفعلها أحد من الصحابة والتابعين، ولا أمر بها رسول الله ﷺ ولا استحبها أحد من أئمة المسلمين، فمن اعتقد ذلك قربة وطاعة؛ فقد خالف الإجماع، بل إنَّ قَصْدَ مواضع تبركًا بها غير ما أذن فيه الشرع من ذرائع الشرك التي نهى عنها النبي ﷺ، بل قد بلغ ببعض الضالين المضلين أن شرعوا للقبور حجًا وصنفوا لها مناسك، كما فعل بعض غلاة الرافضة عندما ألف كتاب (مناسك حج المشاهد)، ولا يخفى أن هذا مشابهة لأهل الجاهلية الذين كانوا يقصدون مواضع معظمة بزعمهم يزورونها ويتبركون بها، ولهذا سد النبي ﷺ هذا الباب من أبواب الفساد والشرك، لئلا يلتحق غير الشعائر بالشعائر، ولئلا يصير ذريعة لعبادة غير الله.

ومما يؤيد هذا إنكار الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ما هو دون هذا بكثير، كما روى غير واحد عن المعرور بن سويد(٢) أنه قال: صليت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (٢/ ٦٦٥، ٦٦٦، ٨٠٣، ٨١٦).

(٢) هو: المعرور بن سويد، أبو أمية الكوفي، تابعي ثقة، عاش مائة وعشرين سنة، من رجال الكتب الستة، روى عن عمر وأبي ذر وغيرهم وكان كثير الحديث، لم أقف على تاريخ وفاته، انظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد البصري، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط:١، عام (١٤١٠هـ) (٦/ ١٧٢)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٤٠).

في طريق مكة صلاة الصبح، فقرأ فيها: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ (الفيل: ١)، و﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ (قريش: ١)، ثم رأى الناس يذهبون مذاهب، فقال: «أين يذهب هؤلاء؟»، فقيل: يا أمير المؤمنين، مسجد صلى فيه رسول الله ﷺ فهم يصلون فيه، فقال: «إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، كانوا يتبعون آثار أنبيائهم ويتخذون كنائس وبيعًا، فمن أدركته الصلاة في هذه المساجد فليصل، ومن لا فليمض ولا يتعمدها»[(١)].

(جـ) النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها منعًا للتشبه بالمشركين:

ثبت عن النبي ﷺ في عدة أحاديث صحيحة النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها؛ لما في ذلك من التشبه بالمشركين الذين يسجدون لها في هذه الأوقات، ومن ذلك:

١ - روى مسلم في صحيحه قوله ﷺ: «صلِّ صلاة الصبح، ثم اقعد عن الصلاة حتى تطلع الشمس حتى ترتفع؛ فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار، ثم صل فإن الصلاة مشهودة محضورة، حتى يستقل الظلُّ بالرمح، ثم اقصر عن الصلاة فإن حينئذ تسجر جهنم، فإذا أقبل الفيء فصل فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى تصلي العصر، ثم اقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس؛ فإنها تغرب بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار..»[(٢)].

٢ - روى البخاري عن ابن عمر مرفوعًا: «لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها»[(٣)].

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢/ ٣٧٦)، وعزاه شيخ الإسلام إلى سعيد بن منصور. انظر: «الاقتضاء» (٢/ ٧٤٤)، وقال الألباني: صحيح على شرط مسلم، انظر: «تحذير الساجد» (١٣٧).

(٢) رواه مسلم في كتاب «صلاة المسافرين»، باب «إسلام عمرو بن عبسه» (١/ ٤٧٦) حديث رقم (٨٣٢).

(٣) رواه البخاري في كتاب «مواقيت الصلاة»، باب «لا تتحرى الصلاة قبل غروب الشمس» (١/ ٢١٢) رقم (٥٥٨).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «نهى النبي ﷺ عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت الغروب، معللاً بأنها تطلع وتغرب بين قرني شيطان، وأنه حينئذ يسجد لها الكفار، ومعلوم أن المؤمن لا يقصد السجود إلا لله تعالى، وأكثر الناس قد لا يعلمون أن طلوعها وغروبها بين قرني شيطان، ولا أن الكفار يسجدون لها، ثم إنه ﷺ نهى عن الصلاة في هذا الوقت حسمًا لمادة المشابهة بكل طريق، فإذا كان المشركون يفعلون هذا، فقد تحققت حكمة الشارع - صلوات الله وسلامه عليه - في النهي عن الصلاة في هذه الأوقات سدًا للذريعة، وكان فيه تنبيه على أن كل ما يفعله المشركون من العبادات ونحوها، مما يكون كفرًا أو معصية بالنية، ينهى المؤمنون عن ظاهرها، وإن لم يقصدوا به قصد المشركين سدًا للذريعة وحسمًا للمادة . . ولهذا نُهي عن الصلاة إلى ما عبد من دون الله في الجملة، وإن لم يكن العابد يقصد ذلك، ولهذا ينهى عن السجود بين يدي الرجل، وإن لم يقصد الساجد ذلك، لما فيه من مشابهة السجود لغير الله، فانظر كيف قطعت الشريعة المشابهة في الجهات وفي الأوقات . .»[1].

ومعلوم أن الأشياء التي عُبدت من دون الله كثيرة جدًا، والشريعة جاءت بالمنع من الصلاة إليها إجمالاً؛ سدًا لباب المشابهة للكفار في ذلك ظاهرًا ما قد يفضي إليه من مشابهتهم فيما يعتقدون باطنًا، وللفقهاء تفريعات في هذا الباب يمكن الإشارة هنا إلى أهم ما ورد في كلامهم، ومن ذلك:

١ - *النهي عن الصلاة إلى الصورة:*

الصورة أنواع، ولكل نوع حكمه الشرعي:

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ١٩٠-١٩٢) بتصرف يسير.

(أ) صورة ذي روح كاملة غير مقطوعة الرأس، وتكون منصوبة أمام المصلّي، فالجمهور على كراهة الصلاة إليها، وعلى هذا مذهب المالكية(١)، والحنابلة(٢)، والحنفية، وجزم ابن عابدين أنها عند الحنفية على كراهة التحريم(٣)، وعلل جميع من ذهب إلى ذلك بأن فيه تشبهًا بعبدة الصور والأوثان، أي من حيث الصورة الظاهرة، إذ لا خلاف بينهم أن من صلى إلى صورة بقصد تعظيمها فقد كفر وخرج من الملة.

(ب) صورة ذي روح كاملة غير منصوبة: كأن تكون في بساط ونحوه، فالصحيح الكراهة إذا كانت الصورة في موضع سجوده، بحيث تكون مقابلة لوجهه، وذلك لوجود معنى التعظيم، ولما فيه من مشابهة عباد الصور والأصنام(٤).

(جـ) صورة لذي روح مقطوعة الرأس أو لغير ذي روح: الظاهر من كلام الفقهاء جواز الصلاة إليها، ونص على ذلك الأحناف(٥)، وعللوا ذلك بالنهي عن تصوير ما فيه روح فقط.

---

(١) انظر: «المدونة الكبرى» للإمام مالك بن أنس، دار صادر - بيروت، ب.ت (١/ ٩١)، و«مواهب الجليل لشرح مختصر خليل» لابن الحطاب، دار الرشاد - الدار البيضاء - المغرب - ط:٣، عام (١٤١٢هـ) (١/ ٤٢٠).

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر - القاهرة - ط:٢، عام (١٤١٢هـ) (٣/ ٨٨)، و«الفروع» لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح، عالم الكتب - بيروت - ط:٤، عام (١٤٠٥هـ) (١/ ٤٨٤).

(٣) انظر: «المبسوط» لشمس الدين السرخسي، دار المعرفة - بيروت - لبنان - طبعة عام (١٤١٤هـ) (١/ ٢١٠)، و«بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» للإمام علاء الدين أبي بكر الكاساني، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط:٢ - عام (١٤١٤هـ) (١/ ٣٠٤)، و«حاشية ابن عابدين» المسماة «رد المحتار» دار الكتب العلمية - بيروت - ط:١، عام (١٤١٥هـ) (١/ ٤١٦، ٤١٧).

(٤) انظر: «المبسوط» (١/ ٢١٠)، و«البدائع» (١/ ٣٠٤)، و«المغني» (٣/ ٨٨).

(٥) انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١/ ٣٠٤)، و«شرح فتح القدير» للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام (١/ ٤٢٩)، دار الكتب العلمية - بيروت - ط:١، عام (١٤١٥هـ).

٢ ـ الصلاة إلى وجه إنسان:

وقد اختلف الفقهاء في ذلك على أقوال:

(أ) أنه مكروه وهو مذهب الحنفية، ورواية عن الحنابلة[(١)].

(ب) أنه محرم، وهو رواية عند الحنابلة ورجحه بعض الحنفية[(٢)].

(جـ) أنه مكروه إذا ألهى المصلي، وإلا فلا شيء فيه[(٣)].

واستدل من ذهب إلى الكراهة والتحريم بأدلة، منها:

١ ـ ما روي عن علي بن أبي طالب: «أن النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي إلى رجل؛ فأمره أن يعيد الصلاة»[(٤)].

٢ ـ ما ورد عن عثمان أنه كره أن يستقبل الرجل وهو يصلي[(٥)].

٣ ـ قالوا: ولأنه يشبه عبادة الصور، أو السجود لذلك الشخص[(٦)].

٣ ـ الصلاة إلى النار:

وإنما كُره ذلك؛ لأن النار تعبد من دون الله، فالصلاة إليها تشبه الصلاة لها[(٧)].

---

(١) «المغني» لابن قدامة (٣/ ٨٧-٨٨)، و«حاشية ابن عابدين» (٢/ ٤١١).

(٢) «الفروع» لابن مفلح (١/ ٤٨٤)، و«حاشية ابن عابدين» (٢/ ٤١١).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٥٨٧).

(٤) رواه البزار في «مسنده» (٢/ ٢٥٣) برقم (٦٦١)، وهو حديث مرسل، انظر: «مسند البزار» تحقيق: د. محفوظ زين الله (٢/ ٢٥٣).

(٥) أخرجه البخاري معلقًا (١/ ١٩٢).

(٦) «حاشية ابن عابدين» (٥/ ٤١١)، و«المغني» (٣/ ٨٨).

(٧) «المغني» (٣/ ٨٨)، و«شرح فتح القدير» لابن الهمام (١/ ٤١٦)، و«فتح الباري» (١/ ٦٢٨).

٤ - الصلاة إلى الحجر المنفرد:

حدث مالك[١] أن عبد الله بن عمر ﷺ كان يكره أن يصلي الرجل إلى هذه الحجارة التي توضع في الطريق؛ لشبهها بالأنصاب، قال: فقلنا لمالك: أفتكره ذلك؟، فقال: «أما الحجر الواحد فإني أكرهه، وأما الحجارة التي لها عدد فلا أرى به بأسًا»[٢].

وبالجملة: فتمنع الصلاة في الأوقات المنهي عنها شرعًا، وكذا الصلاة إلى الأشياء التي عُبد جنسها من دون الله سدًا للباب ومنعًا لمشابهة الكفار.

(د) النهي عن الحلف بغير الله تعالى:

الحلف هو: تأكيد الشيء بذكر مُعَظَّم بصيغة مخصوصة بالواو أو الباء أو التاء، ومن شدة حرص النبي ﷺ على سد كل ما يكون ذريعة إلى الشرك؛ نهى ﷺ عن استخدام الألفاظ التي يقصد بها التعظيم في حق غير الله تعالى، وإن كان لا يقصد صاحبها معناها، ومن ذلك نهيه ﷺ عن الحلف بغير الله تعالى، ومما ورد في ذلك:

- روى الشيخان عن عبد الله بن عمر ﷺ أن النبي ﷺ أدرك عمر بن الخطاب وهو يسير في ركب يحلف بأبيه، فقال رسول الله ﷺ: **«ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت»**[٣].

---

(١) هو: مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، الحميري، أبو عبد الله، إمام دار الهجرة، أحد الأئمة الأربعة، أخذ العلم عن ربيعة الرأي فقيه المدينة، وأخذ القراءة عن نافع، وسمع الزهري وغيره، روى عنه الأوزاعي ويحيى بن سعيد وغيرهما، قال الشافعي فيه: «مالك حجة الله على خلقه بعد التابعين»، توفي في المدينة عام ١٧٩هـ، من مؤلفاته: «الموطأ»، و«الرد على القدرية» وغيرها. انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» (٤/ ١٣٥)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/ ٥)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٩٠٧).

(٢) «المدونة» للإمام مالك (١/ ١٠٩).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الأيمان والنذور»، باب «لا تحلفوا بآبائكم» (٦/ ٢٤٤٩) برقم (٦٢٧)، ومسلم في كتاب «الأيمان»، باب «النهي عن الحلف بغير الله» (٣/ ١٠٢٦) برقم (١٦٤٦).

- قوله ﷺ : «من حلف بالأمانة فليس منا»[١] .

- قوله ﷺ : «لا تحلفوا بالطواغي ولا بآبائكم»[٢] .

وبين النبي ﷺ شناعة الحلف بغير الله، وأنه يؤدي بصاحبه إلى الشرك والكفر، فقال: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك»[٣] .

فهذه الأحاديث وغيرها كثير، تدل على عظم الحلف بغير الله وعلى المبالغة في الزجر عنه والتغليظ في ذلك، وهذا إذا كان الحلف بلسانه ولم يعتقد بقلبه تعظيم من حلف به مثل تعظيم الله تعالى، وإلا فيكون شركًا أكبر مخرجًا من الملة، روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «من حلف فقال في حلفه: واللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله ..»[٤] .

قال الحافظ ابن حجر: «اليمين إنما تكون بالمعبود المعظم، فإذا حلف باللات ونحوها فقد ضاهى الكفار، فأمر أن يتدارك بكلمة التوحيد، فمن حلف بها جادًا فهو كافر، ومن قالها جاهلاً أو ذاهلاً يقول: لا إله إلا الله، يكفر الله عنه»[٥] .

---

(١) رواه أحمد (٥/ ٣٥٢)، وأبو داود (٣/ ٥٧١)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢/ ١٠٦٦) برقم (٦٢٠٣).

(٢) رواه مسلم في كتاب «الأيمان والنذور» (٣/ ١٠٢٧) برقم (١٦٤٨). والطواغي: جمع طاغية، وهو ما يعبد من دون الله.

(٣) رواه الترمذي في باب «النذور والأيمان»، وحسنه (٤/ ٩٣-٩٤) برقم (١٥٣٥)، والحاكم (٤/ ٢٩٧)، وقال: على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وإسناده صحيح، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢/ ١٠٦٧) برقم (٦٢٠٤).

(٤) رواه البخاري في كتاب «الأيمان»، باب «لا يحلف باللات» (٦/ ٢٤٥٠) برقم (٦٢٧٤)، ومسلم في كتاب «الأيمان»، باب «من حلف باللات» (٣/ ١٠٢٦) برقم (١٦٤٧).

(٥) «فتح الباري» (٨/ ٤٧٩) بتصرف.

وقال أيضًا: «قال العلماء: السر في النهي عن الحلف بغير الله أن الحلف بالشيء يقتضي تعظيمه، والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده، فإن اعتقد في المحلوف به من التعظيم ما يعتقده في الله كان بذلك الاعتقاد كافرًا، وعليه ينزل الحديث المذكور، وأما إذا حلف بغير الله غير معتقد تعظيمه، فلا يكفر»[1].

(هـ) النهي عن إسناد الحوادث لغير الله تعالى:

الأصل إسناد خلق الأفعال كلها لمن خلقها وأوجدها وهو الله - سبحانه وتعالى -؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ (الأعراف: ٥٤)، ويحرم إسناد الحوادث لغير الله - تبارك وتعالى -، ومما ورد في هذا الباب:

١ - النهي عن نسبة المطر إلى النوء:

روى البخاري بسنده عن زيد بن خالد الجهني[2] رضي الله عنه قال: «صلى لنا ﷺ الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليل، فلما انصرف النبي ﷺ أقبل على الناس فقال: **هل تدرون ماذا قال ربكم؟** قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: **أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر: فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته؛ فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب، وأما من قال: بنوء كذا وكذا؛ فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب**»[3].

---

(١) المصدر السابق (١١/٥٣١).

(٢) هو زيد بن خالد الجهني، أبو عبد الرحمن، شهد الحديبية، كان معه لواء جهينة يوم الفتح، حديثه في الصحيحين وغيرهما، مات سنة ٧٨هـ بالمدينة. انظر ترجمته في: «أسد الغابة» (٢/٣٥٥)، و«الإصابة» (٢/٤٩٩).

(٣) رواه البخاري في كتاب «صفة الصلاة»، باب «يستقبل الإمام الناس إذا سلم» (١/٢٩٠) برقم (٨١٠)، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب «كفر من قال مطرنا بالنوء» (٤/٨٢) برقم (٧١).

وقد بيَّن الحافظ ابن حجر في (الشرح) حكم نسبة المطر إلى النوء، فقال: قوله: «مؤمن بي وكافر» يحتمل أن يكون المراد بالكفر هنا الشرك، بقرينة مقابلته بالإيمان، وأشار إلى رواية أخرى لأحمد[1] فيها ذكر لفظ الشرك بدل لفظ الكفر، وقال: ويحتمل أن يكون المراد به كفر النعمة، وأشار إلى روايات ترشد إلى هذا الاحتمال.

ثم قال: «وعلى الاحتمال الأول حمله كثير من أهل العلم، وأعلى ما وقفت عليه من ذلك كلام الشافعي، قال في (الأم): من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك يعنون من إضافة المطر إلى أنه مطر نوء كذا فذلك كفر، كما قال رسول الله ﷺ؛ لأن النوء وقت، والوقت مخلوق لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئًا، ومن قال: مطرنا بنوء كذا على معنى: مطرنا في وقت كذا فلا يكون كفرًا، وغيره من الكلام أحبُّ إليَّ منه، يعني حسمًا للمادة، وعلى ذلك يحمل إطلاق الحديث، ثم نقل الحافظ ـ بعد ذلك ـ كلامًا لبعض أهل العلم، قال: «وكانوا في الجاهلية يظنون أن نزول الغيث بواسطة النوء، إما بصنعه ـ على زعمهم ـ، وإما بعلامته، فأبطل الشرع قولهم وجعله كفرًا، فإن اعتقد قائل ذلك أن للنوء صنعًا في ذلك فكفره كفر شرك، وإن اعتقد أن ذلك من قبيل التجربة، فليس بشرك، لكن يجوز إطلاق الكفر عليه وإرادة كفر النعمة؛ لأنه لم يقع في شيء من طرق الحديث بين الكفر والشرك واسطة، فيحمل الكفر فيه على المعنيين لتناول الأمرين ـ والله أعلم ـ»[2].

---

(١) هو: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، الشيباني، أبو عبد الله، الإمام حقًا، وشيخ الإسلام صدقًا، قال قتيبة: أحمد إمام ومن لم يرض به فهو مبتدع، ولد في بغداد ١٦٤هـ، يتيمًا، طلب العلم في الصغر، وعد شيوخه ٢٨٠ شيخًا، ثبت في وجه فتنة المعتزلة بالقول بخلق القرآن ثبوت الجبال، وحفظ الله به السنة، توفي سنة ٢٤١هـ. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١١/١٧٧)، و«حلية الأولياء» لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط:١، عام (١٤١٨هـ) (٩/١٧٣)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي، دار الآفاق الحديثة ـ بيروت ـ ط:١، عام (١٣٩٣م).

(٢) «فتح الباري» (٢/٦٠٨).

وقال في (فتح المجيد): «فإذا قال قائلهم: مطرنا بنجم كذا أو بنوء كذا، فلا يخلو: إما أن يعتقد أن له تأثيراً في إنزال المطر فهذا شرك وكفر، وهو الذي يعتقده أهل الجاهلية، كاعتقادهم أن دعاء الميت والغائب يجلب لهم نفعًا أو يدفع عنهم ضرًا، أو أنه يشفع بدعائهم إياه، وهذا هو الشرك الذي بعث الله رسوله ﷺ بالنهي عنه وقتال من فعله، كما قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ (الأنفال: ٣٩)، والفتنة: الشرك».

وإما أن يقول مطرنا بنوء كذا مثلاً، لكن مع اعتقاد أن المؤثر الله وحده، ولكنه أجرى العادة بوجود المطر عند سقوط ذلك النجم، والصحيح: أنه يحرم نسبة ذلك إلى النجم، ولو على طريق المجاز[(١)].

قال ابن عثيمين في شرح حديث زيد السابق: قوله: **«فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب»**، لأنه نسب المطر إلى الله، ولم ينسبه إلى الكوكب، ولم ير له تأثيراً في نزوله، بل نزوله بفضل الله، وقوله: **«وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا»** الباء: للسببية **«فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب»**، لأنه أنكر نعمة الله ونسبها إلى سبب لم يجعله الله سببًا، فتعلقت نفسه بهذا السبب، وهذا الكفر لا يخرج من الملة، لأن المراد نسبة المطر إلى النوء على أنه سبب وليس إلى النوء على أنه فاعل، لأنه قال: بنوء، ولم يقل: أنزل علينا المطر نوء كذا وكذا، فعلم أن المراد أن من أقر بأن الذي خلق المطر وأنزله هو الله، لكن النوء هو السبب فهو كافر من باب الكفر الأصغر، وكانوا ينسبون المطر إلى النجوم ويقولون: إذا سقط النجم الفلاني جاء المطر، وإذا طلع النجم الفلاني جاء المطر، فنسبته هنا إلى النجم نسبة سبب لا نسبة وقت[(٢)].

---

(١) «فتح المجيد» (٢٨٢).

(٢) «القول المفيد» لابن عثيمين (٢/ ٦٠٩).

* ونسبة المطر إلى النوء تنقسم إلى ثلاثة:

١ - **نسبة إيجاد:** وهذا شرك أكبر.

٢ - **نسبة سبب:** وهذا شرك أصغر.

٣ - **نسبة وقت:** وهذه جائزة، بأن يريد بقوله: مطرنا بنوء كذا وكذا، أي: جاءنا المطر في هذا النوء.

والحاصل: أن الأقرب المنع ولو قصد الظرفية، سدًا للذريعة، والأولى أن يُقال: مطرنا في نوء كذا[1].

وروى مسلم أيضًا في (صحيحه) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مُطر الناس على عهد رسول الله ﷺ، فقال النبي ﷺ: **«أصبح من الناس شاكر، ومنهم كافر، قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا، قال: فأنزل الله هذه الآيات: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾** (الواقعة: ٧٥) إلى قوله: **﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾** (الواقعة: ٨٢)**»**[2].

ومعنى الحديث: أنه لما نزل المطر نسبه بعضهم إلى رحمة الله، وبعضهم قال: لقد صدق نوء كذا وكذا، فكأنه جعل النوء هو الذي أنزل المطر، أو نزل بسببه، فأنكره الله عليهم في الآيات، لكونه شركًا أصغر، حيث قال تعالى في نهاية الآيات: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ أي: ما أعطاكم من المطر، فإنها تشمل المطر وغيره مما هو لله تعالى، فلا يجوز نسبته لغيره سبحانه، وقد أخبر النبي ﷺ أن هذا الأمر - وهو نسبة المطر إلى النجوم - أو ما يسمى بالاستسقاء بالنجوم باق في الأمة كما جاء في قوله ﷺ: **«أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة»**[3].

---

(١) «القول المفيد» لابن عثيمين (٢/ ٦١٠-٦١١).

(٢) رواه مسلم في كتاب «الإيمان»، باب «كفر من قال: مطرنا بالنوء» (١/ ٨٢) برقم (٧٣).

(٣) رواه مسلم في كتاب «الجنائز»، باب «التشديد في النياحة» (٢/ ٥٣٦) برقم (٩٣٤).

ويدخل في هذا المعنى: نسبة تغير الهواء، ونحوه إلى المناخ أو الأحوال الجوية أو المنخفضات الهوائية ونحو ذلك، لأنها داخلة في نسبة الحوادث لغير الله تعالى إلا إذا كان المعنى: أن سنة الله سبحانه جرت على هذا النحو في هذه الأوقات، فلا شيء في ذلك، ما دام الاعتقاد الجازم أن المتصرف في الكل هو الله سبحانه.

ولما كان ذلك مما يقع فيه كثير من الناس فينسب الأشياء إلى غير مبدعها وخالقها، مما يدعي أنه فاعل أو سبب مؤثر فيها أو مقارن، خاف النبي ﷺ على أمته الوقوع فيه، لأنه من الشرك الخفي، كما قال ﷺ: **«أخوف ما أخاف على أمتي ثلاث: الاستسقاء بالنجوم، وحيف السلطان، وتكذيب بالقدر»**[1].

كما أنه يفتح باب الاعتقادات الفاسدة التي يمكن أن تؤدي إلى عقيدة الصابئين عباد الهياكل والنجوم والكواكب الذي هو شرك في الربوبية، حيث يعطل المصنوع عن صانعه، ويعطل الصانع عن صنعه، إذا ما نسبت إلى سواه، كما أنه إنكار لنعمة الله على العبد، وفيه اعتماد على غيره سبحانه، ولهذا نهى النبي ﷺ عن ذلك سداً لهذه المفاسد.

ويلحق بهذا إضافة التصرف والتحكم في الأحداث الكونية إلى غير الله تعالى، كما نجد اليوم من اعتقاد البعض بأن دول الكفر كأمريكا وغيرها صارت صاحبة الهيمنة، والسلطان المطلق، وأنها قادرة على إعزاز من تريد، وإذلال من تريد، وأن القوت والاقتصاد وغيرها من أمور الحياة صارت بيدها تتحكم فيها كيف تشاء، وساعدت وسائل الإعلام الخبيثة على ترسيخ هذا المفهوم في نفوس الناس، حتى كادت صلة الناس بربهم أن تنقطع، وضعف إيمان البعض بكمال قدرة الله تعالى، وأن كل شيء بيده سبحانه.

---

(١) رواه أحمد (٥/ ٩٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١/ ٥٨٠) برقم (٣٠٢٢)، وفي «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم (١١٢٧).

٢ - نسبة الحوادث إلى الدهر:

هذه المسألة أعم من المسألة السابقة، وقد ورد فيها حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال الله: يسب بنو آدم الدهر وأنا الدهر، بيدي الليل والنهار**»[١].

قال الحافظ ابن حجر: «ومعنى هذا النهي عن سب الدهر أن من اعتقد أنه هو الفاعل للمكروه فَسَبَّه أخطأ، فإن الله هو الفاعل، فإذا سببتم من أنزل ذلك بكم رجع السب إلى الله»[٢].

وقال أيضًا: قال المحققون: من نسب شيئًا من الأفعال إلى الدهر حقيقة كفر، ومن جرى هذا اللفظ على لسانه غير معتقد لذلك فليس بكافر، لكنه يكره له ذلك، لشبهه بأهل الكفر في الأخلاق - وهذا نحو التفصيل الماضي في قولهم: «مطرنا بكذا».

ونقل الحافظ عن الشيخ محمد بن أبي جمرة[٣] قوله: «لا يخفى أن من سب الصنعة فقد سب صانعها، فمن سب نفس الليل والنهار أقدم على أمر عظيم بغير معنى، ومن سب ما يجري فيهما من الحوادث، وذلك أغلب ما يقع في الناس، وهو الذي يعنيه الحديث، حيث نفى عنهما التأثير، فكأنه قال: لا ذنب لهما في ذلك، وأما الحوادث فمنها ما يجري بواسطة العاقل المكلف، فهذا

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الأدب»، باب «لا تسبوا الدهر» (٥/ ٢٢٨٦) برقم (٥٨٢٧).

(٢) «فتح الباري» (١٠/ ٥٨١).

(٣) هو: الإمام أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك، الأموي مولاهم، الأندلسي، ولد في مرسيه سنة (٥١٨هـ)، وأخذ العلم عن والده، وابن رشد، وغيرهما، كان بصيرًا بمذهب مالك، عاكفًا على نشره، وولي قضاء مرسيه وشاطبة عدة مرات، مات سنة (٥٩٩هـ)، من مؤلفاته: «نتائج الأفكار»، و«إقليد الإقليد»، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٣٩٨)، و«شذرات الذهب» (٤/ ٣٤٢).

يُضاف شرعًا ولغة إلى الذي جرى على يديه، ويُضاف إلى الله تعالى لكونه بتقديره[١]، ومنها: ما يجري بغير وساطة فهو منسوب إلى قدرة القادر، وليس لليل والنهار فعل ولا تأثير لا لغة ولا عقلاً ولا شرعًا، وهو المعنيُّ في هذا الحديث، ويلتحق بذلك ما يجري من الحيوان غير العاقل[٢].

٣ ـ *نسبة العدوى إلى المريض:*

العدوى: اسم من الإعداء كالرعوى والبقوى من الإرعاء والإبقاء، يُقال: أعداه الداء، يعديه، إعداءً، وهو أن يصيبه مثل ما بصاحب الداء[٣].

وقد ورد في (الصحيحين): أن النبي ﷺ نفى العدوى بقوله ﷺ: «**لا عدوى ولا صَفَرَ ولا هامة**»، فقال الأعرابي: يا رسول الله فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الضباء، فيخالطها البعير الأجرب فيجربها؟، فقال رسول الله ﷺ: «**فمن أعدى الأول؟**»[٤].

قال الحافظ في مقدمة (الفتح): العدوى ما كانت الجاهلية تعتقده من تعدي داء ذي الداء إلى من يجاوزه ويلاصقه، وأن «لا» في قوله ﷺ: «**لا عدوى**» تحتمل النهي عن قول ذلك واعتقاده، أو النفي لحقيقة ذلك، وذكر أن الاحتمال الثاني أظهر[٥].

---

(١) لكن لابد في هذه الإضافة من مراعاة الأدب الذي أرشد إليه النبي ﷺ، فلا يُضاف إلى الله تعالى كما في الحديث: «والشر ليس إليك».

(٢) «فتح الباري» (١٠/ ٥٨١-٥٨٢).

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/ ١٩٢).

(٤) رواه البخاري في كتاب «الطب»، باب «لا صفر» (٥/ ٢١٦١) برقم (٥٣٨٧)، ومسلم في كتاب «السلام»، باب «لا عدوى» (٤/ ١٣٩٠) برقم (٢٢٢٠).

(٥) «هدي الساري مقدمة فتح الباري» لابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية ـ القاهرة، ط. ٣ عام (١٤٠٧هـ) (ص١٦٣).

ثم ذكر قول الأعرابي: «فيخالطها البعير الأجرب فيجربها»، بناء على ما كانوا يعتقدون من العدوى، أي: يكون سببًا لوقوع الجرب بها، وهذا من أوهام الجهال، كانوا يعتقدون أن المريض إذا دخل في الأصحاء أمرضهم، فنفى الشارع ذلك وأبطله، فلما أورد الأعرابي الشبهة، رد عليه ﷺ بقوله: «فمن أعدى الأول»، وهو جواب في غاية البلاغة والرشاقة، وحاصله: من أين جاء الجرب الذي أعدى بزعمهم؟، فإن أجيب: من بعير آخر لزم التسلسل، أو سبب آخر فيفصح به، فإن أجيب بأن الذي فعله في الأول هو الذي فعله في الثاني ثبت المدعى، وهو أن الذي فعل بالجميع ذلك هو الخالق القادر على كل شيء ـ سبحانه وتعالى ـ[1].

ويفهم من كلام الحافظ فيما سبق، أنه يذهب إلى نفي حقيقة العدوى أصلاً أخذًا بظاهر الحديث، لكن يمكن أن يكون مقصود الحديث نفي العدوى على الوجه الذي كانوا يعتقدون في الجاهلية من إضافة التأثير إلى غير الله تعالى، وأن هذه الأمرض تعدي بطبعها لا أنها سبب يسلطه الله تعالى متى شاء، ولاشك أن هذا شرك بالله تعالى، وليس المقصود نفي العدوى على إطلاقه، فقد يجعل الله بمشيئته مخالطةَ الصحيحِ المريضَ سببًا لحدوث ذلك[2]، كما ذهب إلى هذا بعض أهل العلم وهو أحسن ـ والله أعلم ـ.

وقد وردت أحاديث أخرى عن النبي ﷺ تفيد بظاهرها ثبوت العدوى كحديث: «فر من المجنوم كما تفر من الأسد»[3]، وحديث: «لا يورد ممرض على مصح»[4].

---

(١) «فتح الباري» (١٠/٢٥٢).

(٢) «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد» للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد، دار الفكر ـ بيروت، طبعة عام (١٤١٢هـ) (ص٣١٥).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب «الطب»، باب «الجذام» (٥/٢١٥٩) برقم (٥٣٨٠).

(٤) المصدر السابق (٥/٢١٧٧) برقم (٥٤٣٧)، وصحيح مسلم كتاب «السلام»، باب «لا عدوى» برقم (٤/١٣٩١) برقم (٢٢٢١).

وللعلماء في الكلام عن هذا التعارض مذاهب ثلاثة:

الأول - ترجيح الأخبار الدالة على نفي العدوى على المثبتة لها.

الثاني - ترجيح الأخبار الدالة على ثبوت العدوى ورد ما ينافيها - عكس الأول -.

الثالث - الجمع بين الأخبار التي ظاهرها التعارض.

وقد أطال كل فريق بالاستدلال لقوله، كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر في (الفتح) ورجح - رحمه الله تعالى - مسلك الجمع بين الأحاديث، وبيَّن أن العلماء الذين اختاروا الجمع سلكوا فيه ستة مسالك هي - بإيجاز - كما يلي:

١ - نفي العدوى جملة، وحمل الأمر بالفرار من المجذوم على رعاية خاطر المجذوم، لأنه إذا رأى صحيح البدن تعظم مصيبته، وتزداد حسرته.

٢ - حمل الخطاب بالنفي والإثبات، على حالتين مختلفتين، فحيث جاء «لا عدوى»، كان المخاطب بذلك من قَوِيَ يقينه وصح توكله، بحيث يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى، وحيث جاء «فر من المجذوم»، كان المخاطب بذلك من ضعف يقينه، ولم يتمكن من تمام التوكل، فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد العدوى، فأريد بذلك سد باب اعتقاد العدوى منه.

٣ - جعل الأخبار الدالة على نفي العدوى من العام المخصوص، فإثبات العدوى في الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفي العدوى.

٤ - أن الأمر بالفرار من المجذوم ليس من باب العدوى في شيء، بل هو لأمر طبيعي وهو انتقال الداء من جسد لجسد بواسطة الملامسة والمخالطة وشم الرائحة.

٥ - أن المراد بنفي العدوى أن شيئًا لا يعدي بطبعه نفيًا لما كانت الجاهلية تعتقده أن الأمراض تعدي بطبعها من غير إضافة إلى الله، والمراد بالنهي عن الدنو من المجذوم لبيان أن ذلك من الأسباب التي أجرى الله العادة بأنها تفضي إلى مسبباتها، ففي النهي - عن إيراد المريض - إثبات الأسباب، وفي النفي عدم الاستقلال، بل الله هو الذي يقدر ما يشاء.

٦ - العمل بنفي العدوى أصلاً ورأسًا، وحمل الأمر بالمجانبة على حسم المادة وسد الذريعة لئلا يحدث للمخالط شيء من ذلك، فيظن أنه بسبب المخالطة فيثبت العدوى التي نفاها الشارع[١]، وبمثل هذا جمع ابن القيم - رحمه الله - بين الأحاديث السابقة[٢].

(و) النهي عن تعليق التمائم والحروز ولبس الحلقة والخيط ونحوها لرفع البلاء ونحوه:

التمائم[٣]: جمع تميمة، وهي ما يعلق على الأعناق وغيرها لجلب نفع أو دفع ضر، سواء كان من القرآن أو من غيره، وكذا الخيوط أو الخرز والحصى ونحوها، وكانت العرب تعلقها على أولادهم وحيواناتهم يتقون بها العين - في زعمهم -.

وقد نهى النبي ﷺ عن تعليق التمائم والحروز ونحوها، سدًّا لذريعة الشرك، فإن الذي يعلق التمائم إما أن يعتقد أنها فاعلة أو سبب مؤثر بذاتها، فهو شرك أكبر، وإما أن يعتقد أنها مقارنة لذلك، فهو شرك أصغر، فقد جاء

---

(١) «فتح الباري» (١٠/ ١٦٩-١٧٥) بتصرف.

(٢) انظر «الطب النبوي» لابن القيم، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، طبعة عام (١٣٧٧هـ) (ص١١٧-١٢١).

(٣) «لسان العرب» (٢/ ٥٤)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» (١/ ١٩٧).

عن النبي ﷺ بعض الأحاديث في النهي عن تعليق التمائم والحروز، واعتبارها من الشرك، مثل قوله ﷺ: «إن الرقى والتمائم والتولة شرك»[(١)].

وقوله ﷺ: «من تَعلَّقَ تميمةً، فلا أتمَّ اللهُ له، ومن تَعلَّقَ وَدَعَةً فلا وَدَعَ اللهُ له»[(٢)]، وفي رواية: «من تعلق تميمة فقد أشرك»[(٣)]، وقد أمر النبي ﷺ بقطع التمائم من رقاب الإبل كما في حديث أبي بشير الأنصاري[(٤)] رضي الله عنه: أنه كان مع النبي ﷺ في بعض أسفاره، فأرسل رسولاً أن لا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر، أو قلادة إلا قطعت[(٥)].

وروى أحمد عن رويفع[(٦)] قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا رويفع .. لعل الحياة ستطول بك، فأخبر الناس أن من عقد لحيته، أو تقلد وترًا أو استنجى برجيع دابة، أو عظم فإن محمد بريء منه»[(٧)].

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤/ ٢١٢) برقم (٣٨٨٣)، وابن ماجه (٢/ ١٦٦) برقم (٣٠٣٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» برقم (١٦٣٢-١/ ٣٣٦).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٤/ ١٥٤)، والحاكم (٤/ ٢١٦)، وصححه ووافقه الذهبي (٤٠ ١٧٤)، وحسنه الأرناؤوط في تحقيقه لمسند أحمد (٢٨/ ٦٢٢).

(٣) المصدر السابق (٤/ ١٥٦)، والحاكم (٤/ ٢١٩)، وإسناده قوي، الأرناؤوط (٢٨/ ٦٣٧).

(٤) هو: أبو بشر المازني الأنصاري، لا يوقف له على اسم صحيح، قيل أن اسمه قيس بن عبيد، له صحبة ورواية، شهد الخندق، وروى عنه عباد بن تميم وعمارة وغيرها، توفي سنة (٤٠هـ)، وقيل في موقعة الحرة، وقد جاوز عمره المائة، انظر ترجمته في «الإصابة» (٧/ ٣٤)، و«الاستيعاب» (٤/ ١٧٤).

(٥) رواه البخاري في كتاب «الجهاد» (٣/ ١٠٩٤) برقم (٢٨٤٣)، ومسلم في كتاب «اللباس» (٣/ ١٣٣٣) برقم (٢١١٥).

(٦) هو: رويفع بن ثابت بن سكن الأنصاري، من بني مالك بن النجار، صحابي روى عن النبي ﷺ، وعنه بشر الحضرمي وحنش الصنعاني وآخرون، نزل مصر وسكن بها فترة، ولاه معاوية رضي الله عنه طرابلس سنة (٤٦هـ)، وغزا إفريقيا سنة (٤٧هـ)، ومات بالشام سنة (٥٦هـ)، انظر ترجمته في «الإصابة» (٢/ ٤١٦)، و«الاستيعاب» (٢/ ٨٣).

(٧) «مسند الإمام أحمد» (٤/ ١٠٨) وصححه الألباني، انظر «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ٣٦٢) برقم (٥٠٨٢)، والنسائي (٨/ ١١٧).

وروي أيضًا عن عمران بن حصين[1] ﷺ: أن النبي ﷺ رأى رجلاً في يده حلقة من صفر، فقال: «ما هذه؟»، قال: من الواهنة، فقال: «انزعها، فإنها لا تزيدك إلا وهنا، فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبدا»[2]، والنهي عن تعليق هذه الأشياء إنما هو خوفًا من تعلق القلب بها من دون الله - عَزَّ وَجَلَّ -، ولما في تعليقها من فتح لباب الاعتقادات الفاسدة المؤدية إلى الشرك.

وسيأتي الكلام حول مسألة التمائم وأنواعها وأحكامها في الباب الثالث - إن شاء الله - عند الكلام عن الأمور المنافية للتوحيد.

(ز) النهي عن التطير والتشاؤم:

التطير والطيرة: هو التشاؤم بالشيء[3]، وهو مأخوذ من زجر الطير، وفي الاصطلاح: هو التشاؤم بمرئي أو مسموع أو معلوم[4].

قال ابن القيم - رحمه الله -: كانوا في الجاهلية إذا أراد أحدهم سفرًا أو أمرًا من الأمور آثار الطير من أوكارها لينظر أي وجهة تسلك، وإلى أي ناحية تطير، فإن خرجت ذات اليمين خرج لسفره ومضى لأمره، وإن أخذت ذات الشمال رجع ولم يمض[5].

---

(١) هو: عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي، من فضلاء الصحابة وفقهائها، أسلم عام خيبر، وغزا عدة غزوات، كان صاحب راية خزاعة يوم الفتح، ولي قضاء البصرة، ويُقال: إنه كان يرى الملائكة وتكلمه حتى اكتوى، اعتزل الفتنة ولم يُقاتل فيها، مات بالبصرة سنة (٥٢هـ) انظر ترجمته في «الإصابة» (٤/ ٥٨٤)، و«الاستيعاب» (٣/ ٢٨٤).

(٢) رواه أحمد (٤/ ٤٤٥)، وابن حبان نحوه برقم (١٤١١)، والحاكم (٤/ ٢١٦)، وصححه ووافقه الذهبي، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٣/ ١٠١).

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/ ١٥٢).

(٤) «القول المفيد» (١/ ٥٥٩).

(٥) «مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة» لشمس الدين ابن القيم، دار ابن عفان - الخبر، السعودية، ط:١، عام (١٤١٦هـ) (٣/ ٢٨٢).

وقد توسع في استخدام التطير، حتى أصبح يطلق على التشاؤم بأشياء كثيرة كالأسماء والأعداد وأهل العاهات ونحو ذلك.

وهذه الأمور محرمة شرعًا، وقد عدها النبي ﷺ من الشرك لأن المتطير يعتقد في المتطير به النفع والضر، كما إن في ذلك إهمالاً لعقيدة القضاء والقدر.

والأدلة على تحريم التطير والتشاؤم في السنة كثيرة، منها:

١ - ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: **«لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر»**[١].

قال ابن القيم: وهذا يحتمل أن يكون نفيًا وأن يكون نهيًا، أي: لا تطيروا، لكن قوله في الحديث: **«ولا عدوى ولا طيرة ولا هامة»** يدل على أن المراد: النفي وإبطال هذه الأمور التي كانت الجاهلية تعانيها. والنفي في هذا أبلغ من النهي، لأن النفي يدل على بطلان ذلك وعدم تأثيره، والنهي إنما يدل على المنع منه[٢].

٢ - حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: **«الطيرة شرك وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل»**[٣].

وقوله: **«وما منا إلا»** من كلام ابن مسعود أدرج في الخبر، كما قاله بعض الحفاظ كالترمذي والمنذري والهيثمي، ويرى الألباني - رحمه الله - أنها جزء من الحديث، وليست مدرجة، وفي الحديث دلالة على تحريم الطيرة، وأنها شرك تنافي كمال التوحيد، لاعتقادهم أن ذلك يجلب نفعًا أو يدفع ضرًا[٤].

---

(١) سبق تخريجه (ص٢١٦). (٢) «مفتاح دار السعادة» (٣/ ٢٨٠).

(٣) رواه أحمد في مسنده (١/ ٣٨٩)، وأبو داود في كتاب «الطب»، باب «الطيرة» (٤/ ٢٣٠)، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٢/ ٤٧٤)، والترمذي (٤/ ١٣٧-١٣٨) برقم (١٦٠٤)، وابن ماجه (٢/ ١١٧٠) برقم (٣٥٣٨).

(٤) انظر «مفتاح دار السعادة» (٣/ ٢٨١)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (١/ ٧٩٢) برقم (٤٣٠).

٣- حديث معاوية بن الحكم السلمي[١] أنه قال: يا رسول الله . . ومنا رجال يتطيرون، فقال: «ذاك شيء يجدونه في صدورهم فلا يصدنهم»، وفي رواية: «فلا يصدنكم»[٢].

وقد بيَّن الرسول ﷺ ما يكفر الطيرة، فقال: «من ردته الطيرة عن حاجته فقد أشرك»، قالوا: فما كفارة ذلك، قال: «أن يقول: اللهم لا خير إلا خيرك، ولا طير إلا طيرك، ولا إله غيرك»[٣].

وبهذه النصوص النبوية يتبين لنا أن الطيرة محرمة شرعًا، وهي من الشرك الأصغر المنافي لكمال التوحيد، إن كانت بالأقوال والأفعال، أو اعتقد بالمقارنة بينها وبين ما يتوقعه من نافع أو ضار، أما إن اعتقد أن هذه الأسباب فاعلة أو سبب مؤثر في جلب النفع ودفع الضر، فهي من الشرك الأكبر المنافي للتوحيد، وإنما نهى رسول الله ﷺ عن الطيرة، وحرمها لعدة أمور، أهمها:

١- ما في الطيرة من نسبة المنافع والمضار والقدرة عليها لغير الله تعالى.

٢- ما فيها من الاعتماد والتوكل على غير الله تعالى.

٣- ما فيها من سيطرة الخوف على النفوس حتى تصيب كيان الإنسان بالاضطراب وعدم الاستقرار النفسي، مما يؤثر على خلافته في الأرض.

٤- كونها وسيلة لنشر الخرافة عن طريق الاعتقاد في كثير من الكائنات أن لها قدرات وتأثيرات لا أصل لها مما يكون بريدًا للشرك الأكبر.

---

(١) هو: معاوية بن الحكم السلمي، قال البخاري: له صحبة، كان يسكن في بني سليم وينزل المدينة، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه أبو سلمة وابنه كثير، انظر «الإصابة» (٦/١١٨).

(٢) رواه مسلم (١/٣١٨) برقم (٥٣٧)، والبغوي في «شرح السنة» (٩/٢٤٦).

(٣) رواه أحمد (٢/ ٢٢٠)، وحسنه الأرناؤوط في تحقيق «مسند أحمد» (١١/ ٦٢٣) برقم (٧٠٤٥).

ولهذا سد النبي ﷺ هذه المنافذ حماية للتوحيد وسدًا لذرائع الشرك والوثنية في الأمة الإسلامية.

(ح) النهي عن التسمي ببعض الأسماء:

روى البخاري - رحمه الله تعالى - عن أبي هريرة رضي الله عنه: قال: قال رسول الله ﷺ: **«أخنع الأسماء يوم القيامة عند الله رجل تسمى ملك الأملاك»**(١)، وفي رواية: **«أخنع اسم عند الله»**(٢).

وفي رواية لمسلم: **«أغيظ رجل عند الله يوم القيامة وأخبثه رجل كان يسمى: مَلِكَ الأملاك، لا مَلِكَ إلا الله»**(٣).

قال الحافظ ابن حجر: قوله «تسمى» أي: سمى نفسه، أو سُمِّي بذلك فرضي به واستمر عليه، ثم قال: واستدل العلماء بهذا الحديث على تحريم التسمي بهذا الاسم لورود الوعيد الشديد، ويلتحق به ما في معناه مثل: سلطان السلاطين، وأمير الأمراء، ويلتحق به أيضًا من تسمى بشيء من الأسماء الخاصة بالله: كالرحمن، والقدوس، والجبار(٤).

قال بعض العلماء: وفي معنى ذلك كراهية التسمي بقاضي القضاة، وحاكم الحكام، فإن الحاكم في الحقيقة هو الله، وقد كان جماعة من أهل الدين والفضل يتورعون عن إطلاق لفظ قاضي القضاة، وحاكم الحكام قياسًا على ما يبغضه الله

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الأدب»، باب «أبغض الأسماء إلى الله» (٥/ ٢٢٩٢) برقم (٥٨٥٣)، واللفظ له، ومسلم في كتاب «الأدب»، باب «تحريم التسمي بملك الملوك» (٣/ ١٣٤٦) برقم (٢١٤٣).

(٢) المصدر السابق (٥/ ٢٢٩٢) برقم (٥٨٥٣)، ومسلم (٣/ ١٣٤٦) برقم (٢١٤٣).

(٣) رواه مسلم في «الأدب» (٣/ ١٣٤٦) برقم (٢١٤٣).

(٤) «فتح الباري» (١٠/ ٦٠٦).

ورسوله من التسمية بملك الملوك، وهذا محض القياس، وكذلك التسمية بسيد الناس، وسيد الكل، كما يحرم سيد ولد آدم، فإنه ليس لأحد إلا لرسول الله ﷺ وحده، فلا يحل أن يطلق على غيره»[1].

قال الحافظ ابن حجر: وفي الحديث مشروعية الأدب في كل شيء، لأن الزجر عن ملك الأملاك، والوعيد عليه يقتضي المنع منه مطلقًا، سواء أراد من تسمى بذلك أنه ملك على ملوك الأرض أم على بعضها، سواء كان محقًا في ذلك أم مبطلاً[2].

قال ابن عثيمين: وهذا النهي إنما هو عند الإطلاق، أما إذا قيد بالإضافة إلى شيء، فالظاهر الجواز مثل قولهم: قاضي قضاة مصر أو الشام، أو قاضي القضاة في الفقه، وكذا إذا قيد بزمان أو مكان أو طائفة ونحوها، لكن مع جوازه يجب مراعاة جانب الموصوف، بأن لا يغتر ويعجب بنفسه، أو يفتتن به الناس[3].

ومن ذلك أيضًا: آية الله، وحجة الله، وحجة الإسلام، فإنها ألقاب حادثة لا تنبغي، لأنه لا حجة لله على عباده إلا بالرسل[4].

ومن الأسماء المنهي عنها في هذا الباب التعبيد لغير الله تعالى، فقد كان المشركون يعبِّدون أنفسهم وأولادهم لغير الله، فيسمون بعضهم: عبد الكعبة، كما كان اسم عبد الرحمن بن عوف، وبعضهم: عبد شمس، كما كان اسم أبي

---

(١) «معجم المناهي اللفظية» لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة ـ الرياض، الطبعة الثالثة، عام (١٤١٧هـ) (١٩٩٦م) (ص٥٢٧).

(٢) «فتح الباري» (١٠/ ٦٠٧)، و«تيسير العزيز الحميد» (ص٤٦٢-٤٦٣).

(٣) «القول المفيد» (٢/ ٨٣٤-٨٣٥).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٣٨٦).

هريرة، وبعضهم: عبـد اللات، وبعضهم: عبد العزى، وغيـر ذلك مما يضيفون فيه التعبيد إلى غيـر الله تعالى من شمس، أو وثن، أو بشر، أو غير ذلك مما قد يشرك بالله، ونظير تسمية النصارى عبد المسيح.

فـغيَّـر النبي ﷺ ذلك، وَعَـبَّدَهُمْ لله وحـده، فسـمى جـماعـات من أصحابه: عبد الله، وعبد الرحمن، وسمى مولى عبد الرحمن عبد القيوم بدلاً من قيوم[1].

ومن الأسماء المعبدة لغير الله تعالى، ويجري عليها الحكم بالتحريم والمنع ما هو مشترك بين السنة والشيعة، ومنهـا ما هو خاص بالشيعة لغلوهم بآل البيت، ومن هذه الأسماء المحـرمة شرعًا: عبـد علي، عبد الزهراء، عبد الإمـام، عبد الحسن، عبد الحسين، عبد الرسول، عبد البـاقر، عبد الرضا، عبد المهدي، عبد الحمزة، عـبد العباس، عبـد الحر، عبد السادة، عـبد النور، عبد القـيس، عبد المفتي، ومن هذا الباب: غـلام الرسول، غلام محمد، أي: عبـد الرسول وعبد محمد، ومن الأسماء التي فيها غلط في التـعبيد لأسماء يظن أنها من أسماء الله مثل: عبد الستار، عبد الوحيد، عبد الطالب، عبد القاضي، عبد الحنان[2].

قال شيخ الإسـلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: وشـريعة الإسلام الذي هو الدين الخالص لله وحـده، تعبيـد الخلق لربهم كمـا سنه رسول الله ﷺ، وتغييـر الأسمـاء الشركـية إلى الأسمـاء الإسلاميـة، والأسماء الـكفرية إلى الأسماء الإيمانية[3].

---

(١) «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام بن تيمية (١/ ٣٧٨).
(٢) «معجم المناهي اللفظية» (ص٣٨٣).
(٣) «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٧٩).

وبهذا نجد أن النبي ﷺ نهى عن التسمي بالأسماء التي فيها تعظيم أو نوع من التعظيم، أو بما هو خاص بالله تعالى، وكذا نهى عن التعبيد لغير الله تعالى، وغيَّر الأسماء التي كانت كذلك، كل هذا حماية لجانب التوحيد، وسداً لذرائع الشرك بالله تعالى.

(ط) النهي عن التصوير:

التصوير: هو صناعة الصورة واختراعها، سواء كانت مجسمة أو مسطحة.

أو هو: نقل شكل الشيء وهيئة جسمه بواسطة الرسم أو الالتقاط بالآلة أو النحت وإثبات هذا الشكل على لوحة أو ورقة أو تمثال، ونحوه[1].

وإنما نتعرض لموضوع التصوير عند كلامنا في مسائل الاعتقاد، لأن التصوير من وسائل الشرك والوثنية وادعاء المشاركة لله في الخلق أو المحاولة لذلك.

وقد ذكر العلماء أن من الأسباب الداعية إلى ذكر التصوير في مجال العقيدة ما يلي:

١ ـ صناعة الصور بقصد عبادتها وتعظيمها من دون الله تعالى، وذلك مثل صناعة الأصنام والأوثان، واتخاذها آلهة تعبد من دون الله تعالى في الجاهلية، ومثل صور المسيح عند النصارى والبقرة عند الهندوس وما أشبه ذلك[2].

وفي مثل هؤلاء جاء الحديث في الصحيح عن النبي ﷺ: «**إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون**»[3].

---

(١) «أحكام التصوير في الفقه الإسلامي» محمد أحمد واصل، دار طيبة ـ الرياض، ط:١، عام (١٤٢٠هـ) (ص٣٢).

(٢) انظر «فتح الباري» (١٠/ ٣٩٧)، و«مرقاة المفاتيح» (٨/ ٢٧٣).

(٣) رواه البخاري في كتاب «اللباس»، باب «التصوير» (٥/ ٢٢٢٠) برقم (٥٦٠٦)، ومسلم في كتاب «اللباس»، باب «تحريم التصوير» (٣/ ١٣٣٠) برقم (٢١٠٩).

٢ ـ صناعة الصور بهدف مضاهاة خلق الله تعالى ومشابهته، ليدعي المصور بذلك أنه يبدع ويخلق كما يخلق الله ـ جَلَّ وعلا ـ: فيحاول المصور والمثَّال أن يصنع الصور ـ مجسمة كانت أو مسطحة ـ بجميع ملامحها وأعضائها بقصد إظهار قدرته ومهارته في الخلق، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، ومن أجل هذا السبب جاء حديث النبي ﷺ عن ربه تعالى أنه قال: «ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي، فليخلقوا ذَرَّة أو ليخلقوا حبة أو ليخلقوا شعيرة»[1].

وقوله ﷺ: «أشد الناس عذابًا يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله»[2].

* **والمتتبع للنصوص الواردة في النهي عن التصوير عمومًا يجد أن العلة في ذلك النهي يتمثل في أمور:**

(أ) ما في التصوير من المضاهاة لخلق الله وتشبيه فعل المخلوق بفعل الخالق سبحانه، ويؤيد ذلك أن الله تعالى قال شبيهًا بذلك في حق من ادعى أنه ينزل مثل ما أنزل الله، وأنه لا أحد أظلم منه، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ (الأنعام: ٩٣).

فهذا فيمن ادعى مساواة الخالق في أمره ووحيه، والأول: فيمن ادعى مساواته في خلقه، وكلاهما من أشد الناس عذابًا.

(ب) كون التصوير لذوات الأرواح وسيلة إلى الغلو فيها من دون الله تعالى، وربما جرَّ ذلك إلى عبادة تلك الصور، وتعظيمها سيما إن كانت الصور

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب «اللباس»، باب «نقض الصور» (٥/ ٢٢٢٠) برقم (٥٦٠٩)، ومسلم في كتاب «اللباس»، باب «تحريم تصوير صورة الحيوان» (٣/ ١٣٣١) برقم (٢١١١) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٥/ ٢٢٢١) برقم (٥٦١٠) ومسلم (٣/ ١٣٢٨) برقم (٢١٠٧).

لمن يحبهم الناس، ويعظمونهم، سواء كان ذلك تعظيم علم وديانة أو تعظيم سلطان ورئاسة، أو تعظيم صداقة وقرابة[(١)].

فمثل هؤلاء تكون الفتنة بتعليق أو نصب صورهم في المجالس ونحوها، أعظم وسائل الشرك والضلال، ولذلك كان شرك قوم نوح وكثير من الأمم بسبب هذا الصنف من الصور، كما جاء عن ابن عباس في تفسير: ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسرا، أن هذه الأسماء لرجال صالحين من قوم نوح، لما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون إليها أنصابًا، وسموهم بأسمائهم، ففعلوا فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عبدت.

وقد ورد النص على هذه العلة بالأثر المذكور، وبقوله ﷺ: **«إن أولئك كانوا إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات، بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور»**[(٢)].

قال ابن العربي[(٣)]: **والذي أوجب النهي عن التصوير في شرعنا ـ والله أعلم ـ ما كانت العرب عليه من عبادة الأوثان والأصنام، فكانوا يصورون ويعبدون، فقطع الله الذريعة وحمى الباب**[(٤)].

---

(١) «أحكام التصوير» لمحمد واصل (ص١٥٢-١٥٣).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «المساجد»، باب «الصلاة في «البيعة» (١/ ١٦٧) برقم (٤٢٤)، ومسلم في كتاب «المساجد»، باب «النهي عن بناء المساجد على القبور» (١/ ٣١٤) برقم (٥٢٨)، والنسائي (١/ ٤١) برقم (٧٠٢).

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، الأندلسي المالكي، المعروف بابن العربي، أبو بكر ولد سنة (٤٦٨هـ)، برع في علوم عديدة منها: الفقه، والأصول، والحديث، والتفسير وغيرها، وكان فصيحًا ثاقب الذهن، توفي سنة (٥٤٣هـ)، من مؤلفاته: «شرح سنن الترمذي»، و«المحصول»، و«أحكام القرآن»، وغيرها، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٠٤)، و«شذرات الذهب» (٤/ ١٤١).

(٤) «أحكام القرآن» لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي، تحقيق محمد النجار، دار المعرفة ـ بيروت، ب.ت، (٤/ ١٦٠٠).

وجمهور العلماء: على أن التعليل بهذه العلة باقية ومستمرة ما دامت السماوات والأرض، ولم يقيد ذلك بمكان ولا زمان، لأن نصوص السنة النبوية ذكرت هذه العلة مطلقة دون تقييد، وأيضًا فإن السنة علقت تحريم الصور بأمور أخروية، كتكليف المصور بنفخ الروح فيما صوره، ونحو ذلك، وهذه الأمور لا يمكن القول بنسخها؛ خلافًا لمن قيد هذه العلة في أول الإسلام لقرب العهد بالوثنية وعبادة الصور، والراجح القول باستمرارية التعليل بهذه العلة، ويؤيد ذلك بالإضافة إلى ما سبق أن الأدلة لم تقيد العلة بزمان ولا مكان، وأيضًا فإن النفس البشرية تتأثر بطبيعتها بالمؤثرات وخاصة مع قلة العلم وغلبة الجهل، ولأن الواقع شاهد على أن الصور والتماثيل المنصوبة في كثير من البلدان موضع تكريم وتعظيم خاصة من كان له دور سياسي أو ديني من أصحابها، حيث يحصل لها الانحناء والركوع والسجود والمخاطبة وغيره مما لا يجوز فعله إلا لله رب العالمين[١].

(ج) ومن علل النهي عن التصوير: كونه تشبهًا بفعل المشركين الذين كانوا يصنعونها ثم يعبدونها، وسواء كان المصور قاصدًا التشبه بهم أو لا، فمجرد صناعته للصور أو استعمالها على وجه محرم بنصب أو تعليق أو نحوه يكون حاله شبيهًا بالمشركين الذين كانوا يضعونها في معابدهم وبيوتهم تقديسًا وتعظيمًا لها، والأصل في الشريعة الإسلامية النهي عن التشبه بالمشركين ووجوب مخالفتهم ولو لم يقصد التشبه بهم، سدًا للذريعة التي قد توصل إلى ما وصل إليه حال أولئك[٢].

---

(١) «أحكام التصوير» لمحمد واصل (ص١٥٤-١٥٥) بتصرف يسير.

(٢) «الآداب الشرعية والمنح المرعية» لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح، مطبعة التقدم - القاهرة، ب.ت، (٣/٥٠٥).

فنهينا عن مشابهة أولئك في هذا الأمر كما نهينا عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها؛ لئلا نكون بذلك الفعل متشبهين بمن كان يسجد لها من الكفار، قال ابن حجر بعد أن ساق حديث كنيسة الحبشة: فحذر النبي ﷺ عن مثل ذلك - أي: تصوير الصالحين - سدًا للذريعة المؤدية إلى التعظيم لهم والوقوع في الشرك بالله تعالى، ولهذا جاء الأمر صريحًا من النبي ﷺ بطمس الصور والتماثيل كما في حديث أبي الهياج الأسدي عن علي رضي الله عنه قال: **«ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ ألا تدع صورة إلا طمستها، ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته»**[1].

والنهي عن التصوير فيما سبق هو من باب سد الذرائع والطرق التي قد تفضي إلى الوقوع في المحرمات أو ما هو أعظم منها، كالشرك بالله تعالى.

ولما كانت الشريعة الإسلامية تتصف بالسماحة، ورفع الحرج عن المكلفين، فقد أباحت الشريعة ما قد يضطر إليه من المحرمات، بقدر ما يرفع الحرج، حيث استثنى الفقهاء من أصل تحريم صور ذات الروح ما يأتي:

١ - ما تدعو إليه الضرورة، أو تقتضيه المصلحة العامة المعتبرة، ذلك مثل ما يحتاج إليه من الصور في المجال الأمني، كتصوير المجرمين لتسهيل القبض عليهم، أو وضعها في سجلات خاصة بهم، أو تصوير الحوادث ونحو ذلك.

وكذا ما يحتاج إليه في المجال الإداري كالاستمارات، والشهادات، ووثائق السفر، والتوظيف، ونحو ذلك، أو في المجال الطبي كالتصوير لأعراض الأمراض، أو التشخيص، ونحو ذلك، أو ما يحتاج إليه في المجال التعليمي كالوسائل التعليمية، ونحوها، سواء كانت صورًا يدوية أو آلية، ثابتة أو متحركة.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٩٢).

٢ـ إذا كانت صورة ذات الروح مقطوعة الرأس إن كانت مجسمة، لأنها تصبح كهيئة الشجرة حينئذٍ.

٣ـ لعب الأطفال التي كانت معروفة في العهد القديم والتي تصنع من الخرق والرقع ونحوها، دون ما يصنع اليوم من البلاستيك بشكل يضاهي خلق الله، ويثير أحيانًا كوامن الشهوة.

٤ـ ما كان من صور ذوات الأرواح ممتهنًا، مبتذلاً، كالصور التي تكون على الفرش والمخاد ونحوها.

وبذلك يظهر لنا أن التحريم ليس أمرًا تعبديًا، بل هو معقول المعنى، فإذا انتفت علة التحريم، وتحققت المصلحة في الصورة جازت ـ والله أعلم ـ.

(ي) النهي عن إتيان الكهان والعرافين:

الكهان: جمع كاهن، وهو الذي يتعاطى الإخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان[١].

وقيل: هو من يخبر بما سيكون عن غير دليل شرعي، وقيل: الكاهن لفظ يطلق على العراف، والذي يضرب بالحصى، والمنجم[٢].

والعرافون: جمع عراف ـ بفتح المهملة وتشديد الراء ـ: من يستخرج الوقوف على المغيبات بضرب من فعل أو قول[٣].

والأصل في الكهانة: استراق الجني السمع من كلام الملائكة، فيلقيه في آذان الكاهن فيخلط معها مائة كذبة، والعراف من يدعي معرفة الأمور بمقدمات وأسباب يستدل بها على مواقعها من كلام من يسأله[٤].

---

(١) «هدي الساري» (ص١٩٠)، و«لسان العرب» (١٢/ ١٨١).

(٢) «فتح الباري» (٧/ ١٩٠) (١٠/ ٢٢٧).   (٣) المصدر السابق (١٠/ ٢٢٨).

(٤) المصدر السابق (٧/ ٢١٨).

وبالجملة .. فإن الكهانة على أربعة أصناف كما يقول أهل العلم، وهي:

١ ـ ما يتلقونه من الجن بواسطة استراق السمع من كلام الملائكة في السماء فيزيدون عليه كذبات كثيرة.

٢ ـ ما يخبر به الجني من يواليه بما غاب مما لا يستطيع عليه الإنسان غالبًا، أو يطلع عليه من قَرُب منه لا من بعد.

٣ ـ ما يستند إلى ظن وتخمين وحدس، وهذا قد يجعل الله فيه لبعض الناس قوة مع كثرة الكذب فيه.

٤ ـ ما يستند إلى التجربة والعادة، فيستدل على الحادث بما وقع قبل ذلك، ومن هذا القسم الأخير ما يضاهي السحر، وقد يعتمد بعضهم في ذلك بالزجر والطرق، والنجوم[1].

وقد ورد ذم الكهانة والنهي عن إتيان الكهان والعرافين الذين يدعون معرفة الغيب بطرق فاسدة ووسائل شركية، في أحاديث كثيرة سدًا لذريعة الشرك وحماية لحمى التوحيد، ومن الأحاديث الواردة في هذا الباب:

١ ـ حديث عائشة رضي الله عنها قالت: سأل ناس النبي ﷺ عن الكهان، فقال: **«ليس بشيء»**، فقالوا: يا رسول الله؛ إنهم يحدثوننا أحيانًا بشيء فيكون حقًا، فقال رسول الله ﷺ: **«تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني فيقرها[2] في أذن وليه، فيخلطون معها مائة كذبة»**[3].

---

(١) المصدر السابق (١٠/ ٢٢٧).

(٢) فيقرها: أي: يرددها، ترديدك الكلام في أذن المخاطب حتى يفهمه، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٤/ ٣٩)، و«هدي الساري» (ص١٨١).

(٣) رواه البخاري كتاب «الطب»، باب «الكهانة» (٥/ ٢١٧٣) برقم (٥٤٢٩)، ومسلم في كتاب «السلام»، باب «تحريم الكهانة» (٤/ ١٣٩٦) برقم (٢٢٢٨).

فبهذا يتبين أن الكهنة ومن جرى مجراهم من الكذبة الفسقة من أكذب الناس، وأبعدهم عن الحق كما نص عليه قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ (٢٢١) تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ (٢٢٢) يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾ (الشعراء: ٢٢١-٢٢٣).

قال ابن كثير - رحمه الله -: وإنما يتنزلون - أي الشياطين - على من يشاكلهم ويشابههم من الكهان الكذبة، ولهذا قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ﴾ أي: أخبركم، ﴿عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ (٢٢١) تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ أي: كذوب في قوله، وهو: ﴿أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ وهو الفاجر في أفعاله، فهذا هو الذي تنزل عليه الشياطين من الكهان، وما جرى مجراهم من الكذبة الفسقة[١].

ولنستمع إلى نص رسول الله ﷺ في حكم إتيانهم، فيما يرويه معاوية بن الحكم السلمي قال: قلت: يا رسول الله أموراً كنا نصنعها في الجاهلية، كنا نأتي الكهان، قال: «فلا تأتوا الكهان»[٢].

والنهي هنا لما عندهم من الشرك والدجل والابتعاد عن الدين، فإن هذه الصنعة للشياطين فيها دور كبير، فمن خالف وعصى أبا القاسم ﷺ، فعقوبته كما قال ﷺ: «من أتى عرافًا فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة»[٣].

وهذه العقوبة هي للسائل على مجرد السؤال ولو بدون تصديق، أما إذا صدقهم فيما يقولون بأي وجه كان، فإن العقوبة أشد وأنكر، لما جاء عن أبي

(١) «تفسير ابن كثير» (٦/ ٢٦٠٥).
(٢) رواه مسلم في كتاب «الصلاة»، باب «تحريم الكلام في الصلاة» (١/ ٣١٩)، وفي كتاب «السلام» (٤/ ١٣٩٥) برقم (٥٣٧).
(٣) رواه مسلم في كتاب «السلام»، باب «تحريم الكهانة» (٤/ ١٣٩٧) برقم (٢٢٣٠).

هريرة وغيره أن النبي ﷺ قال: «من اتى كاهنًا او عرافًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»[١].

وكما ذم الشرع الكهانة، ذم كذلك ما يعطاه الكاهن مقابل التكهن، ففي (الصحيح): أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحُلْوان الكاهن[٢].

قال ابن حجر: حلوان الكاهن: حرام بالإجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل، وفي معناه التنجيم، والضرب بالحصى، وغير ذلك مما يتعاطاه العرافون من استطلاع الغيب، والحلوان: مصدر حلوته حلوانًا إذا أعطيته، وأصله من الحلاوة، شبه بالشيء الحلو من حيث أنه يأخذه سهلاً بلا كلفة ولا مشقة[٣].

ومن النصوص السابقة يتبين تحريم إتيان الكهان وسؤالهم وتصديقهم، كما يحرم طلب الرقية منهم، أو التداوي عندهم، لأن حالهم قائم على الشرك الصراح، ولهذا منع النبي ﷺ الذهاب إليهم فضلاً عن سؤالهم وتصديقهم حماية لجناب التوحيد وسدًا لذريعة الشرك بإغلاق هذا الباب.



---

(١) رواه أحمد (٢/ ٤٢٩)، والحاكم (١/ ٨)، وقال: صحيح، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨/ ٢٣٣)، وقال المناوي: نقلاً عن العراقي: إنه صححه في أماليه، وعن الذهبي أنه قال: إسناده قوي، انظر «فيض القدير» (٦/ ٢٣)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢/ ١٠٣١) برقم (٥٩٣٩).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الطب»، باب «الكهانة» (٥/ ٢١٧٢) برقم (٥٤٢٨).

(٣) «فتح الباري» (٤/ ٤٩٨).

المبحث الرابع

حكم الشرك بالله

بيَّن الله - سبحانه وتعالى - أن الشرك به من أصول المحرمات كما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ (الأنعام: ١٥١).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٣).

فالشرك أعظم ما نهى الله عنه، كما أن التوحيد أعظم ما أمر الله به، ولهذا كان أول دعوة الرسل - عليهم الصلاة والسلام - كلهم إلى توحيد الله، ونفي الشرك عنه سبحانه، فلم يأمروا بشيء قبل التوحيد، ولم ينهوا عن شيء قبل الشرك، كما نلاحظ أن الله تعالى ما ذكر الشرك مع شيء من النواهي إلا جعله أولهما كما في آية النساء: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ (النساء: ٣٦).

وفي آية الإسراء: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا﴾ (الإسراء: ٢٢-٣٩).

فابتدأ الله تلك الأوامر والنواهي بالأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك، وختمها بذلك أيضًا، وكذلك في أحاديث النبي ﷺ الجامعة للأوامر والنواهي، يبدأ في الأوامر بالتوحيد وفي النواهي بالشرك، كما في حديث معاذ عندما سأل النبي ﷺ فقال: «دلني على عمل يقربني من الجنة، ويباعدني عن النار»، فقال: «لقد سألت عن عظيم، وإنه ليسير على من يسر الله عليه: تعبد الله ولا تشرك به شيئًا»[1].

---

(١) رواه أحمد (٥/ ٢٣١-٢٣٧)، والترمذي (٥/ ١٣) برقم (٢٦١٦)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢/ ٩١٣) برقم (٥١٣٦).

والآيات التي فيها تحريم الشرك والنهي عنه كثيرة جدًا وبأساليب متنوعة مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (لقمان: ١٣).

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾ (الحج: ٢٦).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ الظَّالِمِينَ﴾ (يونس: ١٠٦).

وقد أخبر النبي ﷺ بأن الشرك أكبر الكبائر على الإطلاق كما في قوله ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر» ثلاثًا، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «الإشراك بالله»[1]، وفي رواية: «أكبر الكبائر الإشراك بالله»[2].

وبيان تخصيص الشرك يكون أكبر الكبائر لأنه لا ذنب فوقه، حيث ثبت عنه ﷺ بيان أن الشرك أعظم الذنوب على الإطلاق كما في الصحيح عن عبد الله بن مسعود قال: سألت النبي ﷺ أيُّ ذنب أعظم عند الله؟، قال: «أن تجعل لله ندًا وهو خلقك»[3].

بل أخبر النبي ﷺ: أن الشرك أعظم موبق من الموبقات وأكبر مهلك من المهلكات، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات»، قالوا: يا رسول الله . وما هن؟، قال: «الشرك بالله تعالى...»[4].

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الشهادات»، باب «ما قيل في شهادة الزور» (٢/ ٩٣٩) برقم (٢٥١١) (٥/ ٢٢٢٩) برقم (٥٩١٨)، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب «بيان الكبائر» (١/ ٨٨) برقم (٨٧).

(٢) رواه البخاري في كتاب «استتابة المرتدين»، باب «إثم من أشرك بالله» (٦/ ٢٥٣٥) برقم (٦٥٢١).

(٣) رواه البخاري في كتاب «التفسير»، باب «قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾» (٤/ ٦٢٦) برقم (٤٢٠٧)، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب «كون الشرك أقبح الذنوب» (١/ ٨٧) برقم (٨٦).

(٤) رواه البخاري في كتاب «الديات» (٣/ ١٠١٧) برقم (٢٦١٥)، ومسلم في المصدر السابق (١/ ٨٨) برقم (٨٩).



وإنما حكم الله تعالى ورسوله على الشرك بهـذه الأحكام لكونه انتقاصًا لحق الله تعالى، وإساءة ظن به سبحانه، قال سبحانه في حق المشركين: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (الزمر:٦٧)، فهذه إشارة لطيفة إلى السـر الذي لأجله كان الشرك أكبر الكبائر عند الله تعالى، وأنه لا يغـفر بغير التوبة منـه، وأنه يوجب الخلود في النار، وأنه ليس تحريمه وقبحه بمجرد النهي عنه، بل يستحيل على الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن يشرع عبادة إله غيره، كما يستحيل عليـه ما يناقض أوصاف كماله ونعوت جلاله، فكيف يظن بالله أن يأذن في مشاركته أو يرضى به ـ تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا ـ.

يقول ابن القـيم أيضًا: أخـبر سبـحانه أنه أرسل رسله وأنزل كـتبه، ليـقوم الناس بالقـسط، وهو العـدل، ومن أعظم القسط الـتوحـيد، وهو رأس العـدل وقوامـه، وإن الشرك ظلم كـما قـال تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (لقمان:١٣)، فالشرك أظلم الظلم، والتوحـيد أعدل العدل، فما كان أشد منافـاة لهذا المقصود فهو أكبر الكبائر، وتفاوتها في درجاتها بحسب منافاتها له، وما كان أشد موافقة لهذا المقـصود فهو أوجب الواجـبات وأفرض الطاعات، فـتأمل هذا الأصل حق التأمل، واعتبر بتفاصيله، تعرف به أحكم الحاكمين، وأعلم العالمين، فيما فرضه على عباده وحرمه عليهم، فلما كان الـشرك بالله منافيًا بالذات لهذا المقصود كان أكبر الكبـائر على الإطلاق، وحرَّم الله الجنة على كل مشـرك، وأباح دمه وماله وأهله لأهل التوحيد، وأن يتخذوهم عبيـدًا لهم، لَمَّا تركوا القيام بعبوديته، وأبى الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن يقبل من مشرك عملاً أو يقبل فيه شفاعة، أو يستجيب له في الآخرة دعوة، أو يقـبل له فيها رجاء، فإن المشـرك أجهل الجاهلين بالله، حيث جعل له من خلقه ندًا، وذلك غاية الجهل به[1].

(١) «الجواب الكافي» (ص١١٤-١٤٥).

وقد اتفقت جميع الشرائع على تحريم الشرك بالله تعالى، والمنع منه، والإخبار بأنه سبحانه لا يقبل من العباد إلا ما كان خالصًا له دون غيره من الشركاء، قال سبحانه: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (الكهف: ١١٠).

وليس من شك أن الشرك بالله تعالى دركات متفاوتة فيما بينها - لكنها جميعًا - تستوي في تحريم قربها أو التلبس بها، ويدل على ذلك آيات عدة ورد فيها تحريم كل نوع من أنواع الشرك، وإن كان شيئًا حقيرًا، بألفاظ تفيد شمول التحريم وعمومه، مثل قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لاَّ تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾ (الحج: ٢٦)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ (الأنعام: ١٥١)، بل كان من صفة الناجين في آية التمكين: ﴿يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ (النور: ٥٥).

وكان السلف الصالح يستدلون بكل دليل في الشرك الأكبر على الشرك الأصغر، حيث إنه سبحانه حكم على الشرك كله بأنه ظلم عظيم، كما في آية لقمان، وعليه فيجب الحذر منه مطلقًا، لأن العموم مستفاد من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ (النساء: ٤٨)، فأنْ وما بعدها في تأويل مصدر تقديره (إشراكًا به) فهو نكرة في سياق النفي تفيد العموم[1].



(١) ينظر في ذلك «مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن عثيمين»، جمع: فهد بن ناصر السليمان، دار الثريا - الرياض، ط:٢، عام (١٤١٤هـ) (٢/١٠٣).

الفصل الثالث

أقسام الشرك بالله تعالى وضوابطها



المبحث الأول

أنواع الشرك بالله ومسالك العلماء في تعيين أقسامه

من خلال استقـراء ما كتبه أهل العلم في هذا الباب نجـد أن مسالك العلماء اختلفت في تقـسيم الشرك وبيـان أنواعه إلى ستـة مسالك، يمكن اسـتعراضـها إجمالاً، وبيان كل مسلك ، ثم بيان مـا هو الراجح من التقسيمات ـ إن شاء الله تعالى ـ على النحو التالي:

المسلك الأول

تقسيم الشرك تبعًا لماهيته

وهذا الفريق من العلماء يرى أن الشرك بالله تعالى ينقسم إلى نوعين:

الأول ـ الشرك الاعتقادي:

وهو اعتقاد شريك مع الله بإثبات ما هو خاص بالله تعالى لغيره، سواء كان ذلك الاعتـقاد مناقضًا لوحـدانية الله في عبادته باعـتقاد وجود أكـثر من إله، أو باعتقاد شريك له في صفاته وأفعـاله سبحانه، فكما أن لله الوحدانية في الذات، فكذلك له الوحدانيـة في الألوهية والأسمـاء والصفات والأفـعال، فله سبـحانه الكمـال المطلق في ذلك كله، بحـيث لا يتصـور فـيه نقص بحـال، وعلى هذا فإثبات صفـة من صفات الله أو أفعاله مما يختص به لغـيره شرك، ولو مع إثبات

تلك الصفة للرب سبحانه، واعتقاد أن الموصوف بها مخلوق وليس ربًا ـ مع ملاحظة أن هناك صفات وصف الله بها نفسه، ووصف بها عباده لكن حقيقة الصفة في الخارج متباينة، والاشتراك إنما هو في الاسم لا في حقيقة الصفة ـ، فمن اعتقد أن لله تعالى مماثلاً من خلقه، أو أن لله تعالى شريكًا يساعده في أفعاله سبحانه، أو أن مخلوقًا ما يستطيع أن يقوم ببعض الأعمال التي اختص الله بها تعالى بها كالخلق والرزق والإحياء وغيرها، فهو مشرك وإن لم يعبد هذا الشريك أو يسجد له.

الثاني ـ الشرك العملي:

كل ما تُعُبِّدَ لله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ به فصرفه لغير الله تعالى شرك، سواء اعتقد مع ذلك استحقاق المعبود من دون الله للعبادة، أو اعتقد أنه لا يستحق العبادة لذاته، وإنما هو وسيط وشفيع إلى الله تعالى، ويدخل في هذا القسم عبادة غير الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، أو اتخاذ وسائط بين المخلوق والخالق سواء كانت تلك الوسائط فيما يتعلق بالشفاعة أو الاستعانة وطلب جلب الخير، ودفع الشر، فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، أو بالتقرب إلى الوسائط بالعبادة والنسك رجاء خيرها ودفع ضرها أيضًا[(١)].

وممن سلك هذا المسلك في تقسيم الشرك وبيان أنواعه:

١ ـ الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي: حيث يقول: الشرك على أقسام، ويعود ذلك إلى قسمين: قسم في الاعتقاد، وقسم في العمل، فإن كان الشرك

---

(١) يرجع في ذلك «ضوابط التكفير» للقرني (ص١٠١-١٠٨)، و«العقيدة الإسلامية» للدكتور/ مصطفى الخن ومحيي الدين مستور، دار الكلم الطيب ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى عام (١٤١٧هـ) (١٩٩٦) (ص٥٦٨)، و«جهود علماء الحنفية» (١/ ٣٩٣).

في الاعتقاد فلا خلاص ولا قصاص، وإن كان الشرك في العمل رُجِيَ الخلاص[١]، ويلاحظ على كلام الشيخ أنه ليس كل شرك في العمل يرجى الخلاص من وباله، إذ أن صرف العبادة لغير الله تعالى شرك في العمل، لكنه يقوم على أساس شرك في الاعتقاد، وهذا لا يرجى منه الخلاص، ولعل الشيخ ـ رحمه الله ـ يقصد أمور الشرك الأصغر كالحلف بغير الله، أو يسير الرياء، وغير ذلك، وبهذا لا إشكال في المسألة.

٢ـ الإمام أبو الأعلى المودودي[٢]، حيث قسم الشرك إلى نوعين:

(أ) الشرك الاعتقادي. (ب) الشرك العملي.

* ثم قسم الشرك الاعتقادي إلى أربعة أقسام، هي:

(أ) الشرك في الذات. (ب) الشرك في الصفات.

(جـ) الشرك في الاختيار (التصرف) (د) الشرك في الحقوق[٣].

---

(١) انظر «عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي» للإمام ابن العربي، دار الوحي المحمدي ـ القاهرة، ب.ت (١٠/١٠٦)، و«بيان الشرك عند علماء المالكية» ط. محمد الخميس، دار الوطن ـ الرياض، ط:١ عام (١٤١٣هـ) (ص١٩).

(٢) هو: أبو الأعلى بن أحمد بن حسن الهندي المودودي، مؤسس الجماعة الإسلامية في شبه القارة الهندية، ناضل عن الإسلام، وقمع شبهات المارقين، مؤرخ وأديب وسياسي وخطيب، له مؤلفات كثيرة، كان مولعًا بشيخ الإسلام، وله ميول إلى الماتريدية بحكم البيئة، انظر ترجمته في «الإمام أبو الأعلى المودودي» لخليل الحامدي، مكتبة الرشد ـ الرياض، ب.ت.

(٣) «تفهيم القرآن» لأبي الأعلى بن أحمد بن حسن المودودي (١/٥٧٧-٥٧٨).

المسلك الثاني

تقسيم الشرك تبعًا لظهوره وخفائه

- يرى أصحاب هذا المسلك أن الشرك بالله تعالى ينقسم إلى نوعين:

الأول - الشرك الظاهر:

وهو الذي يكون واضحًا لا يخفى أمره على أحد من الناس، كعبادة الأصنام، واعتقاد الندِّ، والشريك لله تعالى، وغيرها.

الثاني - الشرك الخفي:

وهو الذي يلتبس على كثير من الناس، فيقعون فيه دون أن يخطر بأذهانهم أنهم ينافون به عقيدة التوحيد، ويكمن خطر هذا النوع من الشرك بسبب تسلله إلى أعمال المسلمين، دون أن يشعروا به، وغالبًا ما ينتشر حتى يصبح عادة في المجتمع يصعب التخلص منه[1].

ويمثل أصحاب هذا الاتجاه للشرك الخفي بالحلف بغير الله تعالى، وبشرك الألفاظ عمومًا مثل قول القائل: ما شاء الله وشئت، ونحوه، وبالرياء عند بعض العلماء استنادًا إلى قوله ﷺ: **«ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال؟ الشرك الخفي، يقوم الرجل فيصلي فيزين صلاته، لما يرى من نظر رجل»**[2].[3]

---

(١) انظر «العقيدة الإسلامية» د: مصطفى الخن (ص٥٦٩).

(٢) رواه ابن ماجه في كتاب «الزهد»، باب «الرياء والسمعة» (٤/ ٦٩٩)، برقم (٤٢٠٤/٣)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (١/ ٥٠٩) برقم (٢٦٠٧)، و«صحيح سنن ابن ماجه» (٣/ ٣٧١).

(٣) انظر «العقيدة في صفحات لمن أراد الجنات» لأبي بكر بن محمد بن الحنبلي، دار عمار، عمان - الأردن، ط:٢، عام (١٤١١هـ) (ص٤٥)، و«الظلم وأثره السيئ على الفرد والمجتمع» لمحمد بن عبد الله الحكمي، دار المجتمع - جدة، ط:٢، عام (١٤١٥هـ) (ص٢٣).

المسلك الثالث

تقسيم الشرك تبعًا لمتعلقه والباعث عليه

قال الميلي المالكي[1]: وأقسام الشرك قد استوفتها آية سبأ، قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ (سبأ: ٢٢-٢٣)، فجعلت الآية أقسام الشرك أربعة، ونفتها كلها، ولنضع لكل قسم منها اسمًا يمتاز به.

الأول - شرك الاحتياز: قال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾، فنفى سبحانه أن يكون غيره مالكًا لشيء يستقل به ولو كان في الحقارة مثقال ذرة في العالم العلوي، أو العالم السفلي.

الثاني - شرك الشياع: قال سبحانه: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾، فنفى سبحانه أن يكون لغيره نصيب يشاركه فيه، كيفما كان هذا النصيب في المكان والمكانة.

الثالث - شرك الإعانة: قال سبحانه: ﴿وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾، فنفى - جلَّ شأنه - أن يكون له ظهير ومعين من غير أن يملك معه، كما يعين أحدنا مالكَ متاعٍ على حمله مثلاً.

الرابع - شرك الشفاعة: قال سبحانه: ﴿وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾، فنفى تعالى أن يوجد من يتقدم بين يديه يدل بجاهه ليخلص أحدًا بشفاعته، فهو تعالى لم يقبل من أقسام الشركة حتى أضعفها وأخفاها، وهي الشركة بالجاه في تحصيل السلامة والنجاة للغير إلا بعد الإذن للشفيع وتعيين المشفوع له، وحينئذ لا تكون للشفاعة رائحة الشرك، بل الشفاعة كغيرها من وجوه النفع هي لله

---

(١) هو: مبارك بن محمد الميلي، المالكي، من علماء الجزائر، عاش في القسطنطينية، وولي أمانة سر جمعية العلماء المسلمين، قام بالدعوة إلى التوحيد ومحاربة البدع والخرافات حتى توفي سنة (١٣٥٧هـ)، من مؤلفاته: «رسالة الشرك ومظاهره»، انظر ترجمته في «معجم المؤلفين» (٨/ ١٧٥).

وحده، ولم يخرج عن الآية شيء من أقسام الشركة، لأن الشريك إما في الملك، وإما في التصرف، والأول: إما أن يحتاز قسطه، وإما أن يكون على الشياع، والثاني: إما أن يعين المالك، وإما أن يعين أحدًا عند المالك، فتلك الأقسام الأربعة، مرتبة ترتيبها في الآية، وتلك الأقسام على ظهورها من الآية، لم أر من أعرب عنها هذا الإعراب[1].

المسلك الرابع

تقسيم الشرك تبعًا لتعلقه بأفعال العباد

يرى أصحاب هذا المسلك أن الشرك ينقسم إلى ثلاثة أقسام باعتبار تعلقه بأفعال المكلفين، حيث يجعلونه أنواعًا ثلاثة، هي:

أولاً - الشرك في أعمال القلوب:

والمراد بأعمال القلوب هي العبادات التي يقوم بها قلب العبد، وذلك كالإيمان، والمحبة، والخوف، والخشية، والرجاء، والرغبة، والإنابة، والتوكل، وغيرها، وهذا على رأي من يقول: إن الإيمان هو التصديق، وأما على رأي من يقول: إنه قول وعمل واعتقاد، فالذي يتعلق بالقلب هو التصديق فقط.

الثاني - الشرك في أعمال الجوارح:

ويقصد به ما شرعه الله تعالى لعباده من أعمال العبادات والقربات ليتقربوا بها إليه سبحانه: كالصلاة، والصوم، والحج، والطواف، والذبح، والنذر، والاعتكاف، والركوع، والسجود، والهدي، والضحايا وغيرها.

---

(١) «رسالة الشرك ومظاهره» لمبارك بن محمد الميلي، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ط:٢، عام (١٤٠٨هـ) (ص٦٥-٦٦).

الثالث ـ الشرك بالألفاظ:

ويقصـد به أنواع الشرك اللفظي كـالدعاء والاستـغاثة والاستـعانة والحلف، والتشريك وغيرها[1].

والحاصل أن من صرف شيئًا من هذه الأنواع لغير الله تعالى فهو مشرك.

المسلك الخامس

تقسيم الشرك تبعًا لصوره

قال الشيخ الـرستمي[2]: اعلم أن الشرك في التـفصيل له أنواع كثـيرة، لأن الإشراك بالله تعـالى في كل صفة مخـتصة به ـ تعالى ـ نوع من الـشرك، وكذا الإشراك في كل حق من حقوقه تعالى، نوع مستقل من أنواع الشرك، والصفات والحقوق الإلهية الكثيرة، فالأنواع بجانبها كثيرة[3].

* وقد ذكر بعد ذلك أنواع الشرك عنده على النحو التالي:

١ـ الشرك في المالكية.

٢ـ الشرك في الربوبية ولا يعني الشرك في الطاعة.

٣ـ الشرك في التصرف. ٤ـ الشرك في الاستعانة.

٥ـ الشرك في الاستعاذة. ٦ـ الشرك في الاستجارة.

٧ـ الشرك في البركة. ٨ـ الشرك في الصفات.

---

(١) «عقيدة المؤمن» لأبي بكر جابر الجزائري، دار الكتب السلفية ـ القاهرة، ب.ت، (ص٨٦) وما بعدها.

(٢) هو: عبد السلام الرستمي، الملقب بشيخ القرآن، من كبـار علماء الحنفية المعاصرين في شبه القارة الهندية، له جهود عظيمة في محاربة القبورية، وله تأثر بشيخ الإسلام وتلميذه، انظر «جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية» لشمس الدين الأفغاني، دار الصميعي ـ الرياض، عام (١٤١٦هـ) (١/١٣٦).

(٣) «تنشيط الأذهان» للرستمي (ص٢٤).

٩ ـ الشرك في العلم. ١٠ ـ الشرك في العبادات القولية.
١١ ـ الشرك في العبادات العملية. ١٢ ـ الشرك في الدعاء.
١٣ ـ الشرك في الألوهية[١].

يلاحظ أن القسم الأخير عنده ـ وهو الشرك في الألوهية ـ يدخل فيه كثيرٌ من الأنواع المذكورة قبله.

وممن قسم الشرك تبعًا لهذا المسلك (صور الشرك) أبو البقاء الكفوي[٢] في (الكليات)، حيث قال: «والشرك أنواع:

١ ـ شرك الاستقلال: وهو إثبات إلهين مستقلين؛ كشرك المجوس[٣].

٢ ـ شرك التبعيض: وهو تركيب الإله من آلهة، كشرك النصارى.

٣ ـ شرك التقريب: وهو عبادة غير الله ليقرب إلى الله زلفى؛ كشرك متقدمي الجاهلية.

٤ ـ شرك التقليد: وهو عبادة غير الله تبعًا للغير؛ كشرك متأخري الجاهلية.

٥ ـ شرك الأسباب: وهو إسناد التأثير للأسباب العادية؛ كشرك الفلاسفة والطبائعيين ومن تبعهم على ذلك.

٦ ـ شرك الأغراض: وهو العمل لغير الله»[٤].

---

(١) انظر «جهود علماء الحنفية» (٢/ ٣٩٥-٣٩٦).

(٢) هو: «أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الحنفي، ولد في (كفا) بالقرم سنة ١٠٢٨هـ، وفيها نشأ وأخذ العلم، وتفقه على مذهب أبي حنيفة، ثم عين قاضيًا في الأستانة ثم في القدس، وتوفي في القدس عام (١٠٩٤هـ/ ١٦٨٤م)، فقيه قاضٍ، وأصولي ولغوي، من أشهر مؤلفاته: «الكليات وشرح البردة»، انظر: «الأعلام» (١/ ١٨٣)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٣١).

(٣) لا يوجد شرك استقلال، فإن المشركين لم يشركوا شرك الاستقلال، ولا يوجد أحد في العالم أشرك في هذا النوع من الشرك، فهذا خطأ مشهور يجب التنبيه له، انظر: «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (ص٢٨).

(٤) «الكليات» لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت/ ١٠٩٤هـ) طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية عام (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م) (ص٥٣٣).

وقد حكم على الأربعة الأولى بالكفر إجماعًا، وحكم على الخامس بالتفصيل، فمن قال في الأسباب العادية: إنها تؤثر بطبعها فقد حُكي الإجماع على كفره، ومن قال: إنها تؤثر بقوة أودعها الله فيها فهو فاسق، وحكم على السادس بأنه معصية من غير كفر، والصحيح أنه على التفصيل كالذي قبله؛ فإن العمل لغير الله إما نفاق أو رياء، والأول كفر اتفاقًا، والثاني معصية من غير كفر إجماعًا[1].

ومثل هذا التقسيم ذكره العلامة أبو بكر محمد بن عارف خوقير[2]، مفتي الحنابلة في مكة[3].

وممن قسم الشرك بناءً على هذا المسلك الإمام ولي الله الدهلوي[4]، أحد كبار أئمة الحنفية، وكذا الشيخ أبو الحسن الندوي[5] حيث ذكرا أنواع الشرك بناءً على صوره الموجودة، ومنها:

---

(١) المصدر السابق (ص٥٣٣)، وأيضًا «رسالة الشرك» للميلي (ص٦٦).

(٢) هو أبو بكر محمد عارف بن عبد القادر بن محمد خوقير المالكي، فقيه ولد بمكة عام ١٢٨٢هـ، وعين مفتيًا للحنابلة، ثم اشتغل بالاتجار في الكتب، ثم عين مدرسًا في الحرم، من آثاره «فصل المقال»، و«ما لابد منه في أمور الدين»، وغيرها، توفي عام (١٣٤٩هـ)، انظر ترجمته في: «الأعلام» (٢/٤٦)، و«معجم المؤلفين» (٣/٧٣).

(٣) انظر: «بيان الشرك ووسائله عند علماء الحنابلة» د: محمد الخميس، دار الوطن، الرياض ـ ط:١، عام (١٤١٤هـ) (ص٢٤).

(٤) هو ولي الله بن عبد الرحيم العمري الدهلوي، محدث مفسر، وفقيه أصولي، ولد بدهلي في الهند سنة ١١١٤هـ، ونشأ بها ثم حج وأقام بالحرمين مدة أخذ من علمائها، ثم عاد إلى الهند ودرس فيها حتى توفي سنة ١١٧٦هـ، من مؤلفاته: «الإرشاد إلى مهمات الإسناد»، و«الفوز الكبير»، و«حجة الله البالغة»، وغيرها، انظر ترجمته في: «هدية العارفين» (٦/ ٥٠٠)، و«معجم المؤلفين» (١٣/١٦٩).

(٥) هو العلامة أبو الحسن علي بن عبد الحي بن فخر الدين الحسيني الهندي، الندوي، من المفكرين المعاصرين والدعاة في الهند، له كتابات في الذب عن الإسلام، وكان رئيس لندوة العلماء في الهند، من مؤلفاته: «رسالة التوحيد»، و«تاريخ الدعوة»، و«ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين»، انظر ترجمته في: «جهود علماء الحنفية» (١/ ٧٢).

شرك الدعاء - شرك الاستعانة - شرك النذور والذبح - شرك التسمية - شرك الحلف بغير الله - وشرك السجود لغير الله - وكذا اعتقاد علم الغيب في غير الله - وإثبات قدرة التصرف لغير الله - وشرك الطاعة لغير الله - وكذا الحج لغيره سبحانه[1]. والحقيقة أن هذه لا تعد أقسام، ولكنها من باب التفريعات التي تدخل في مطلق الشرك، وهي كثيرة.

ويظهر من هذا التقسيم أن أصحاب هذا المسلك لم يستوعبوا أقسام الشرك وأنواعه التي جاءت في النصوص الشرعية، بل اهتموا ببيان الشرك في الربوبية والألوهية عند البعض، ولعل ذلك لشيوع الخطأ في هذه الجوانب في عصورهم - والله أعلم -.

المسلك السادس

تقسيم الشرك تبعًا لمغفرة الله له وعدمها

يرى أصحاب هذا المسلك أن الشرك بالله تعالى ينقسم إلى قسمين، وذلك باعتبار مغفرة الله له من عدمها، وهما:

الأول - الشرك الأكبر:

وهو ما ينافي أصل التوحيد، ويخرج صاحبه من ملة الإسلام، ولا يغفره الله تعالى من دون توبة، ويوجب لصاحبه الخلود في النار والحرمان من الجنة، وقد سبق تعريفه بأنه: أن يجعل العبد مع ربه ندًا يعبده ويطيعه من دونه، فيشمل هذا الشرك أنواعًا كثيرة ضابطها: أن ما كان لله تعالى من الصفات والأفعال والخصائص فصرفها لغيره سبحانه شرك أكبر، ويندرج تحت هذا القسم

---

(١) «حجة الله البالغة» للإمام ولي الله الدهلوي، تحقيق د: عثمان ضميرية، مكتبة الكوثر، الرياض - ط:١، عام (١٤٢٠هـ) (١/ ٢١٤-٢١٩).

ألوانٌ كثيرة من الشرك؛ كشرك الخوف، والمحبة، والرجاء، والدعاء، والطاعة، والاستغاثة، والتقرب بالنسك، والتصرف والعلم وغيرها.

الثاني ـ الشرك الأصغر:

وهو ما ينافي كمال التوحيد، وهو لا يخرج صاحبه من ملة الإسلام، ومنه تسوية غير الله بالله في هيئة العمل؛ كالرياء، أو أقوال اللسان من الألفاظ التي فيها معنى التسوية بين الله وغيره كقولهم: «ما شاء الله وشئت» ونحوها، وكالحلف بغير الله وما شابهه.

قال صاحب (تطهير الجنان) مقرراً كلام شيخ الإسلام ابن تيمية: «الشرك نوعان: أكبر وأصغر، فمن خلص منهما وجبت له الجنة، ومن مات على الأكبر وجبت له النار، ومن خلص من الأكبر وحصل له بعض الأصغر مع حسنات راجحة على ذنوبه دخل الجنة، ومن خلص من الأكبر ولكن كثر الأصغر حتى رجحت به سيئاته دخل النار، فالشرك يؤاخذ به العبد إذا كان أكبر أو كان كثيراً أصغر، والأصغر القليل في جانب الإخلاص الكثير لا يؤاخذ به .. فالشرك الأكبر كالسجود والنذر لغير الله، والأصغر كالرياء والحلف بغير الله إذا لم يقصد تعظيم المخلوق كتعظيم الله»[1].

ويلاحظ هنا: أن أصحاب هذا المسلك في تقسيمهم الشرك إلى أكبر وأصغر يختلفون اختلافًا شكليًا في ثنائية التقسيم إلى أكبر وأصغر[2] كما سبق أو ثلاثية

---

(١) «تطهير الجنان عن درن الشرك والكفران» لأحمد بن حجر آل بوطامي، إحياء التراث، قطر ـ ط. عام (١٣٩٤هـ) (ص٣٣)، و«تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد» (ص٧٠).

(٢) انظر في ذلك: «مدارج السالكين» لابن القيم (١/ ٣٣٩، ٣٤٤)، و«الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد» للشيخ صالح الفوزان (ص٥٣) وما بعدها، و«العقيدة الإسلامية» لمصطفى الخن (ص٥٧١)، و«العقيدة في صفحات» (ص٣٩)، و«الظلم وأثره السيئ» (ص٢٣)، و«الولاء والبراء» لمحمد بن سعيد القحطاني، دار طيبة ـ الرياض، ط ٥، عام (١٤١٢هـ) (ص٦٢).

التقسيم إلى أكبر وأصغر وخفي، حيث نجد أن البعض يقسم الشرك إلى ثلاثة أقسام، هي:

١ - الشرك الأكبر.

٢ - الشرك الأصغر.

٣ - الشرك الخفي.

والظاهر من تقسيم أهل العلم للشرك إلى ثلاثة أنواع، وجعل الشرك الخفي منه: أن الشرك الخفي قد يكون من الشرك الأكبر وقد يكون من الشرك الأصغر، وذلك لخفائه ودقته وصعوبة معرفته، ويلاحظ من تقسيمهم أن منهم من جعل الشرك الأصغر هو الرياء وشرك الألفاظ، ومنهم من جعل الشرك الأصغر الحلف بغير الله وشرك الألفاظ، والخفي هو الرياء، ولا مشاحة في ذلك، فبكلٍّ وردت الأدلة حيث جاء في الحديث عن النبي ﷺ تفسير الشرك الأصغر بالرياء في قوله ﷺ: **«إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر؛ الرياء، يقول الله يوم القيامة إذا جزى الناس بأعمالهم: اذهبوا إلي الذين كنتم تراؤون في الدنيا فانظروا هل تجدون عندهم جزاء»**[1].

- أيضًا قوله ﷺ: **«ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من الدجال؟ الشرك الخفي: يقوم الرجل فيصلي فيزين صلاته لما يرى من نظر رجل ..»**[2].

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٥/٤٢٨، ٤٢٩) وغيره، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١/٣٢٣) برقم (١٥٥٥).

(٢) رواه ابن ماجه (٤/٦٩٩) برقم (٤٢٠٤)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (١/٥٠٩) برقم (٢٦٠٧).

- وقد فسر ابن عباس الشرك الخفي بقول الرجل لصاحبه: «ما شاء الله وشئت»، ومثله «لولا الله وفلان»، و«أعوذ بالله وبك» وما شابه ذلك، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ (البقرة: ٢٢)[1].

المسلك السابع

تقسيم الشرك بالنسبة إلى أنواع التوحيد

قال الشيخ سليمان بن عبد الله[2]: «.. اعلم أن الشرك ينقسم ثلاثة أقسام بالنسبة إلى أنواع التوحيد، وكل منها قد يكون أكبر وأصغر مطلقًا، وقد يكون أكبر بالنسبة إلى ما هو أصغر منه، ويكون أصغر بالنسبة إلى ما هو أكبر منه».

الأول - الشرك في الربوبية: وهو نوعان:

١ - **شرك التعطيل:** وهو أقبح أنواع الشرك، كشرك فرعون إذ قال: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء: ٢٣)، ومن هذا النوع شرك الفلاسفة القائلين بقدم العالم وأبديته، وشرك طائفة أهل وحدة الوجود ومن نحا نحوهم من الملاحدة الذين كسوا الإلحاد حلية الإسلام، ومزجوه بشيء من الحق حتى راج على خفافيش البصائر، وكذا شرك الجهمية والقرامطة الذين عطلوا أسماء الرب وأوصافه.

٢ - **شرك من جعل مع الله إلهًا آخر:** ولم يعطل أسماءه وصفاته وربوبيته كشرك النصارى الذين جعلوه ثالث ثلاثة، وشرك المجوس القائلين بإسناد

---

(١) «تفسير ابن كثير» (١/ ٢١٠).

(٢) هو: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، ولد سنة ١٢٠٠هـ، كان عالمًا في الحديث والفقه والتفسير والفنون الأخرى، قتله إبراهيم باشا عام ١٢٣٣هـ بسبب إنكاره عليه، من مؤلفاته: «شرح كتاب التوحيد»، و«الدلائل»، وغيرها. انظر ترجمته في: «معجم المؤلفين» (٤/ ٢٦٩)، و«هدية العارفين» (١/ ٤٠٨).

حوادث الخير إلى النور وحوادث الشر إلى الظلمة، ويلحق به من وجه شرك غلاة عباد القبور وغيرهم.

الثاني - الشرك في الأسماء والصفات: وهو نوعان:

١ - تشبيه الخالق بالمخلوق: كمن يقول: يدٌ كيدي، وسمع كسمعي، واستواءٌ كاستوائي، وهو شرك المشبهة.

٢ - اشتقاق أسماء للآلهة الباطلة من أسماء الإله الحق سبحانه.

الثالث - الشرك في الألوهية (الإلهية) والعبادة: وهو نوعان:

١ - أن يجعل لله ندًا يدعوه كما يدعو الله ويسأله ويرجوه ويحبه ويخشاه كما يخشى الله تعالى، وهو الشرك الأكبر.

٢ - الشرك الأصغر: كيسير الرياء والتصنع للمخلوق والشرك في الألفاظ[1].

- وبعض أصحاب هذا المسلك من العلماء يقسمون الشرك إلى قسمين فقط، باعتبار انقسام التوحيد عندهم إلى قسمين هما: توحيد المعرفة والإثبات، توحيد الطلب والقصد. وبالتالي يجعلون الشرك تبعًا للنوعين السابقين فيقسمونه إلى:

(أ) الشرك المتعلق بذات المعبود سبحانه وأفعاله وأسمائه وصفاته.

(ب) الشرك في الألوهية والعبادة[2].

---

(١) انظر: «تيسير العزيز الحميد» (ص٢٩-٣١)، وأيضًا «الجواب الكافي» لابن القيم (ص١٤٥)، و«الإيمان» لمحمد نعيم ياسين، مكتبة الفلاح - الكويت، ط:١، عام (١٤٠٣هـ) (ص١٩٥).

(٢) انظر: «مدارج السالكين» لابن القيم (٣/٤٤٩)، و«الجواب الكافي» (ص١٤٥)، و«شرح الطحاوية» (ص٤٢)، و«تطهير الاعتقاد» للصنعاني (ص٢٠).

والملاحظ هنا أنه لا يوجد اختلاف بين الفريقين في هذا المسلك، حيث نجد أن التنوع المذكور في التعبير عن أقسام التوحيد، وكذا أقسام الشرك بالمقابلة لا يدل على التناقض؛ لأن الجميع متفقون في المضمون، فالذين قسموه إلى ثلاثة أقسام نظروا إلى اعتبار متعلق التوحيد، والذين قسموه إلى قسمين نظروا إلى ما يجب على الموحد، فأدخلوا توحيد الأسماء والصفات في توحيد الربوبية فجعلوهما قسمًا واحدًا، وبهذا يظهر أنه لا خلاف حقيقي بين الفريقين في هذا المسلك وإنما الخلاف لفظي.

وهذا التقسيم في المسلك السابع لأنواع الشرك تبعًا لأنواع التوحيد هو التقسيم المختار عندي والذي سوف أسير عليه - إن شاء الله - في بيان أنواع الشرك بالتفصيل، ويرجع سبب اختياري له إلى أمرين:

الأول - أنه التقسيم الذي يشمل جميع أنواع التقسيمات المذكورة قبله ويتناول جميع أنواع الشرك من اعتقادي وعملي وظاهرٍ وخفي وأكبر وأصغر، ويندرج تحت أقسامه الرئيسة كل صور الشرك الموجودة في العالم قديمًا وحديثًا.

الثاني - كون الشرك هو نقيض التوحيد ومقابل له، وبما أن التوحيد أنواع فإن ذلك يقتضي أن يكون الشرك أنواعًا، وذلك في مقابلة أنواع التوحيد، حتى يكون أشمل وأجمع - والله أعلم -.



المبحث الثاني

تحرير ضوابط الشرك

إن مما يتعين الاعتناء به معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله ﷺ ؛ لأن الله سبحانه ذم من لا يعرف حدود ما أنزل الله على رسوله، فقال تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ﴾ (التوبة: ٩٧).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «إن الله سبحانه علم الأسماء كلها، وقد ميز كل مسمى باسم يدل على ما يفصله من الجنس المشترك ويخصه دون ما سواه، ومعرفة حدود الأسماء واجبة؛ لأن بها تقوم مصلحة بني آدم في المنطق الذي جعله الله رحمة لهم؛ سيما حدود ما أنزل الله في كتبه من الأسماء، فهذه الحدود هي المميزة بين ما يدخل في المسمى ويتناوله ذلك الاسم، وما دل عليه من الصفات، وبين ما ليس كذلك، ولهذا ذم الله سبحانه من سمى الأشياء بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان»[1].

فكما يجب على المكلف معرفة حد العبادة التي خلقنا الله من أجلها وحقيقتها، ويجب عليه معرفة حد الشرك وحقيقته، خاصة مع وجود الخلط والانحراف في حد الشرك وحقيقته عند بعض الفرق المنتسبة إلى الإسلام، وخاصة المتكلمين والفلاسفة والقبوريين الذين لم يفهموا حد الشرك وضوابطه، فأخرجوا منه أنواعًا كثيرة دل على كونها شركًا صريحُ النصوص من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول. فالمتأمل في مناهج المتكلمين عمومًا يجد أن الشرك عندهم في الأعمال والإرادات إذا لم يتضمن الشرك في الاعتقاد لا يكون شركًا.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٩/٥٨).

وهذا التصور الناقص لحقيقة الشرك جعلهم يخرجون كثيراً من المكفرات وأنواع الشرك الأكبر المخرج من الملة من مفهوم الشرك، كالذبح لغير الله، والنذر والدعاء والاستغاثة بغير الله، ويجعلونها في باب المعاصي أو الشرك الأصغر، بناءً على قاعدتهم في تحديد ضوابط الشرك، وأنه لا يُسمى الشيء شركًا إلا إذا كان في باب الاعتقاد فقط.

ويزعم (دحلان)[1] أن الشرك هو اعتقاد التأثير لغير الله، وليس هناك مسلم يعتقد التأثير لغير الله، حيث يقول: «فالذي يوقع في الإشراك هو اعتقاد ألوهية غير الله أو اعتقاد التأثير لغير الله تعالى»[2]، ويزعم داود بن جرجس[3] أن دعاء الأموات والغائبين والذبح والنذر لغير الله ليس شركًا[4].

ويأتي المالكي ليقرر: «أنه لا يكفر المستغيث ـ بغير الله ـ إلا إذا اعتقد الخلق والإيجاد لغير الله»[5].

---

(١) هو: أحمد بن زيني دحلان المكي الشافعي، ولد بمكة عام ١٨١٦م، وتوفي في المدينة عام ١٨٨٦م، من مؤلفاته: «تاريخ الدولة الإسلامية»، و«الأزهار الزينية في النحو»، و«فتح الجواد المنان»، و«الدرر السنية في الرد على الوهابية»، انظر ترجمته في: «معجم المؤلفين» (١/٢٢٩، ٢٣٠)، و«هدية العارفين» (١/١٩١).

(٢) «الدرر السنية في الرد على الوهابية» لأحمد زيني دحلان، مكتبة الحلبي ـ القاهرة، الطبعة الرابعة (١٤٠٠هـ) (ص٣٣).

(٣) هو: داود بن سليمان بن جرجيس البغدادي، ولد ببغداد عام ١٢٣١هـ، وتوفي عام ١٢٢٩هـ، قضى حياته في محاربة السنة والدعوة إلى الضلال، ومن مؤلفاته: «المنحة الوهبية»، و«صلح الإخوان»، و«تنظير البردة»، وغيرها، انظر ترجمته في: «معجم المؤلفين» (٤/١٣٦)، ومقدمة «كشف ما ألقاه إبليس» (ص٢٩).

(٤) انظر مقدمة: «تأسيس التقديس» للشيخ عبد الله أبي بطين، مطبعة دار إحياء الكتب ـ مصر، عام (١٣٤٤هـ) (ص٢).

(٥) «مفاهيم يجب أن تصحح» لمحمد علوي مالكي، دار الإنسان ـ القاهرة، ط:١، عام (١٤٠٥هـ) (ص١٥).

فمن خلال استقراء كلام هذا الفريق نجد أن صرف شيء من أنواع العبادات لغير الله ليس شركًا لذاته عندهم، إلا إذا تضمن اعتقاد استحقاق العبادة لمن صرفت له، وهذا مما يعلم بطلانه بصريح الكتاب والسنة، وواقع ما كان عليه المشركون؛ فقد كانوا معتقدين أن الله هو الخالق والرازق ونحو ذلك من خصائص الربوبية، لكن شركهم كان من جهة الإرادة: إما من جهة الشرك في الغايات أو في الوسائل والأسباب، وهذه حقيقة التسوية المذكورة في قوله تعالى حكاية عن المشركين حين يقولون لمعبوديهم يوم القيامة: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء: ٩٧-٩٨).

قال ابن القيم: «وهذه التسوية إنما كانت في الحب والتأليه واتباع ما شرعوا، لا في الخلق والقدرة والربوبية، وهي العدل الذي أخبر به عن الكفار بقوله: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام: ١)، وأصح القولين أن المعنى: ثم الذين كفروا بربهم يعدلون: فيجعلون له عدلاً، يحبونه ويقدسونه ويعبدونه كما يعبدون الله»[1].

ولذا كان لابد من تحرير ضوابط الشرك أولاً، ثم ضوابط ما هو أكبر وما هو أصغر حتى يتبين حد كل منهما، وذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول

ضوابط ما يُسمى شركًا

الضابط الأول - كل ما سماه الله ورسوله شركًا فيجب ان نسميه شركًا:

إن إطلاق الحكم على الشيء بكونه كفرًا أو شركًا أو فسقًا أو غيرها هو من الأحكام الشرعية التي لا يستقل العقل بها؛ فالكافر من سماه الله ورسوله كافرًا،

---

(١) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٣/ ٢٨).

والمشرك من سماه الله ورسوله مشركًا، والفاسق من سماه الله ورسوله فاسقًا، كما أن المؤمن من سماه الله ورسوله مؤمنًا .. فهذه المسائل كلها ثابتة بالشرع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «.. فكون الرجل مؤمنًا وكافرًا وعدلاً وفاسقًا هو من المسائل الشرعية، لا من المسائل العقلية ..»[1].

إذًا .. فكل ما سماه الله تعالى ورسوله ﷺ شركًا، فلابد من تسميته شركًا، دون تحريف، فالله أعلم بما أنزل في كتابه، وبما أوحاه إلى نبيه ﷺ، أما مسألة الأحكام على ما سماه الله ورسوله شركًا في الشرع فنجريها كذلك على مراد الله ورسوله ﷺ، ولا نحكم على كون بعضها أكبر وبعضها أصغر إلا بالرجوع إلى الشرع؛ لأن لفظ الشرك الوارد في النصوص الشرعية منه ما هو أكبر، مخرج من الملة، ومنه ما هو أصغر أطلقه الشارع على بعض المعاصي والكبائر، لكنه لا يبلغ درجة الأكبر، ولا يتأتى لنا التفريق بين النوعين إلا وفق الضوابط الشرعية كما سيأتي - إن شاء الله - في المطلب الثاني وذلك لأن الألفاظ التي ورد بها الشرع الحنيف؛ لابد من الرجوع إلى الشرع في تحديد حقيقتها ومدلولها، سواء أطلقت أم قيدت بمعنى معين، أما الإعراض عن هذا الأصل أو الضابط والانكباب على أقوال أهل الكلام أو اللغة فقط فإنه مطية إلى الزيغ والضلال، لأن هذه مصطلحات شرعية لا تعرف إلا عن طريق الشرع.

الضابط الثاني - كل ما فيه تشبيه للمخلوق بالخالق فيما هو من خصائصه سبحانه فهو شرك:

قال ابن القيم - رحمه الله -: «فالشرك تشبيه المخلوق بالخالق في خصائصه سبحانه، فإن من خصائصه سبحانه التفرد بملك الضرر والنفع والعطاء والمنع،

---

(١) «منهاج السنة النبوية» شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د: محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد ابن سعود - ط:١، عام (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م) (٥/ ٩٣).

وذلك يوجب تعليق الدعاء والخوف والرجاء والتوكل عليه وحده، فمن علق ذلك بمخلوق فقد شبهه بالخالق، ومن خصائصه سبحانه: الكمال المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها له وحده، كالتعظيم والإجلال والخشية والدعاء والرجاء والإنابة والتوكل والاستغاثة، وغاية الذل مع غاية الحب، فمن جعل شيئًا من ذلك لغير الله تعالى فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبيه له ولا ند له، وذلك أقبح التشبيه وأبطله، ولشدة قبحه وتضمنه غاية الظلم أخبر سبحانه عباده أنه لا يغفره»[1].

ونجد شيخ الإسلام ابن تيمية يقرر أن ضابط الشرك هو تسوية غير الله بالله تعالى، أو هو تشبيه غير الله بالله تعالى في صفة من الصفات التي يختص بها سبحانه مما لم يعهد في جنس الإنسان، قال ـ رحمه الله ـ: «وأصل الشرك أن تعدل بالله تعالى مخلوقاته في بعض ما يستحقه وحده، فإنه لم يعدل أحد بالله شيئًا من المخلوقات في جميع الأمور، فمن عبد غيره أو توكل عليه فهو مشرك»[2].

ويظهر هذا الأمر في أنواع كثيرة من الشرك التي منشؤها إعطاء بعض خصائص الألوهية لغيره سبحانه من الأنداد والأوثان، سواء كانت على شكل أصنام حجرية أو أصنام بشرية أو مذاهب فكرية أو اقتصادية، أو مجموعة من القيم المادية والاجتماعية التي تسيطر على الناس، ويُضفى عليها كثير من خصائص الله ـ سبحانه وتعالى ـ مثل إضفاء صفة العلم المطلق، والتصرف للأولياء أو الأئمة، وكذا التقرب إلى غير الله ـ جَلَّ وعَلا ـ بأي نوع من أنواع العبادات، أو طاعة المخلوقين فيما يخالف شرع الله كالاحتكام إلى القوانين البشرية ونحو ذلك.

---

(١) «الجواب الكافي» (ص١٥٢-١٥٣) بتصرف يسير.
(٢) «الاستقامة» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٣٤٤).

الضابط الثالث ـ صرف شيء مما ثبت أنه عبادة تقربًا لغير الله تعالى:

من المعلوم أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ هو المستحق وحده للعبادة، والعبادة كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «اسم جامع لكل ما يحبه الله تعالى ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة»[1]، فاسم العبادة إذًا يطلق على كل الأعمال الشرعية التي تفعل تقربًا إلى الله تعالى، وهذا المفهوم للعبادة يشمل الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، أي: يشمل العبادات القولية؛ كالنطق بالتوحيد والذكر والدعاء والاستغفار ونحوه من أعمال اللسان، ويشمل العبادات العملية كالصلاة وسائر أجزائها من ركوع وسجود، وكذا الحج والصوم والذبح وأعمال الجوارح، كما يشمل مفهومُ العبادة أيضًا أعمالَ القلوب من اعتقاد الوحدانية والخلق والملك، وما يتبع ذلك من الحب والخوف والتوكل وإخلاص العمل لله وحده، فالعبادة تشمل حياة المسلم كلها المتضمنة لأقواله وأفعاله الظاهرة والباطنة، وما ينطوي عليه ضميره من نية وقصد.. وبناءً على ما سبق فصرف أي نوع أو فردٍ من أفراد العبادة لغير الله تعالى فهو شرك، سواء اعتقد الفاعل لذلك استحقاق غير الله تعالى لتلك العبادة أو لم يعتقد استحقاقه لها.

قال الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ: «فإفراد الله تعالى بتوحيد العبادة لا يتم إلا بأن يكون الدعاء كله له، والنداء في الشدائد والرخاء لا يكون إلا لله وحده، والاستعانة بالله وحده، واللجوء إلى الله، والنذر والنحر له تعالى، وجميع أنواع العبادات، ومن فعل من ذلك لمخلوق حي أو ميت أو جماد أو غيره فهذا شرك في العبادة..»[2].

---

(١) «العبودية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، مكتبة دار الأصالة للنشر، الإسماعيلية ـ مصر، ط:٢ عام (١٤١٦هـ/ ٩٥م) (ص٢٣).

(٢) «تطهير الاعتقاد» للصنعاني (ص٨).

ولخص الشيخ عبد الرحمن السعدي هذا الضابط بقوله: «إن حد الشرك الأكبر وتفسيره الذي يجمع أنواعه وأفراده أن يصرف العبد نوعًا أو فردًا من أفراد العبادة لغير الله، فكل اعتقاد أو قول أو عمل ثبت أنه مأمور به من الشارع فصرفه لله وحده توحيد وإيمان وإخلاص، وصرفه لغيره شرك وكفر، فعليك بهذا الضابط للشرك الأكبر الذي لا يشذ عنه شيء»[1].

وقال عبد الله بن عبد الرحمن أبو بطين[2]: «فمن صرف لغير الله شيئًا من أنواع العبادة، فقد عبد ذلك الغير واتخذه إلهًا، وأشركه مع الله في خالص حقه، وإن فرَّ من تسمية فعله ذلك تألهًا وعبادة وشركًا، ومعلوم عند كل عاقل أن حقائق الأشياء لا تتغير بتغير أسمائها . فالشرك إنما حرم لقبحه في نفسه، وكونه متضمنًا مسبة الرب وتنقصه وتشبيهه بالمخلوقين، فلا تزول هذه المفاسد بتغيير اسمه كتسميته توسلاً وتشفعًا وتعظيمًا للصالحين، وتوقيرًا لهم ونحو ذلك، فالمشرك مشرك شاء أم أبى»[3].

ويقول الإمام الشوكاني في إيضاح هذا الضابط: «فإن الشرك هو دعاء غير الله الأشياء التي تختص به، أو اعتقاد القدرة لغيره فيما لا يقدر عليه سواه، أو التقرب إلى غيره بشيء مما لا يتقرب به إلا إليه، إذ ليس الشرك مجرد إطلاق

---

(١) «القول السديد» (ص٤٣).

(٢) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد العزيز أبا بطين البغدادي، ولد في الروضة عام ١١٩٤هـ، وأخذ العلم عن مشايخ نجد والحجاز، وتولى قضاء الطائف، ودرس في عدد من المناطق، تخرج على يديه مجموعة من علماء نجد، توفي عام ١٢٨٢هـ، من مؤلفاته: «الانتصار»، و«كشف تلبيس داود بن جرجيس»، وغيرها، انظر ترجمته في: «الدرر السنية» للنجدي (١٦/ ٤٢٧).

(٣) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» جمع: عبد الرحمن بن محمد النجدي الحنبلي، ط:٦، عام ١٤١٧هـ) (٢/ ٢٩٨-٢٩٩) بتصرف.

بعض الأسماء على المسميات، بل الشرك هو: أن يفعل لغير الله شيئًا مما يختص به سبحانه، سواء أطلق على ذلك الغير ما كان تطلقه الجاهلية أو أطلق عليه اسمًا آخر، فلا اعتبار بالاسم فقط»[(١)].

ويقول الندوي ـ رحمه الله ـ: «إن حقيقة الشرك أن يأتي الإنسان بخلال وأعمال خصها الله بذاته العلية، وجعلها شعارًا للعبودية لأحد من الخلق؛ كالسجود والذبح . . والنذر له والاستغاثة به، كل ذلك يثبت به الشرك ويصبح الإنسان به مشركًا، وإن كان يعتقد أن هذا الإنسان أو الملك أو الجن الذي يسجد له أو ينذر له أو يذبح له أو يستغيث به دون الله، ليس له شأنٌ، وأن الله هو الخالق»[(٢)].

الضابط الرابع ـ إثبات وسائط بين الله تعالى وبين خلقه:

من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه كالوسائط التي تكون بين الملوك والرعية فهو مشرك، بل هذا دين المشركين عباد الأوثان، كانوا يقولون: «إنها تماثيل الأنبياء والصالحين وإنها وسائل يتقربون بها إلى الله، وهو من الشرك الذي أنكره الله على النصارى»[(٣)].

وتحدث شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ عن معنى الواسطة بين الله تعالى وخلقه، فكان مما قاله:

---

(١) «الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد» للإمام محمد بن علي الشوكاني، وضمن «الرسائل السلفية» (ص١٨).

(٢) «رسالة التوحيد» لأبي الحسن الندوي، ترجمة إسماعيل الدهلوي، طبعة ندوة العلماء، ب.ت (ص٣٢، ٣٣) باختصار.

(٣) «مجموع الفتاوى» (١/ ١٣٤-١٣٥).

«وإن أثبتم وسائط بين الله وبين خلقه؛ كالحجَّاب الذين بين الملك ورعيته، بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه، فالله إنما يهدي عباده ويرزقهم بتوسطهم، فالخلق يسألونهم وهم يسألون الله، كما أن الوسائط عن الملوك يسألون الملوك الحوائج للناس لقربهم منهم، والناس يسألونهم أدبًا منهم أن يباشروا سؤال الملك، أو لأن طلباتهم من الوسائط أنفع لهم من طلبهم من الملك، لكونهم أقرب إلى الملك من الطالب للحوائج، فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه؛ فهو كافر مشرك يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل . . »[1].

ويقول محمد رشيد رضا[2]: «ومن الناس من يسمون أنفسهم موحدين، وهم يفعلون مثل ما يفعل جميع المشركين، ولكنهم يفسدون في اللغة كما يفسدون في الدين، فلا يسمون أعمالهم هذه عبادة، وقد يسمونها توسلاً وشفاعة، ولا يسمون من يدعونهم من دون الله أو مع الله شركاء، ولكن لا يأبون أن يسموهم أولياء وشفعاء، وإنما الحساب والجزاء على الحقائق لا على الأسماء»[3].

ومما سبق يتبين لنا: أن الشرك ليس محصوراً في الاعتقاد، بل هو شامل للشرك في الاعتقاد والعمل، بل الشرك العملي هو حقيقة الشرك الذي أرسل الله

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٢٦).

(٢) هو: محمد رشيد بن علي رضا القلموني، البغدادي الأصل، محدث ومفسر، وأديب سياسي، ولد في القلمون بطرابلس الشام عام ١٢٨٢هـ، وتعلم في طرابلس وبيروت ورحل إلى مصر وتتلمذ على يد محمد عبده، وأصدر مجلة المنار، وأنشأ مدرسة الدعوة، ثم رجع إلى سوريا فانتخب رئيسًا للمؤتمر السوري، ثم رحل إلى عدة دول، توفي بمصر عام ١٣٥٤هـ، من مصنفاته: «تفسير القرآن الكريم» لم يكمله، و«الخلافة والإمامة والوحي»، انظر ترجمته في: «الأعلام» (٦/ ٣٦١)، و«معجم المؤلفين» (٩/ ٣١٠).

(٣) «تفسير المنار» لمحمد رشيد رضا، دار المعرفة ـ بيروت، طبعة عام (١٤١٤هـ) (٥/ ٤٢١-٤٢٢).

الرسل لإبطاله والتحذير منه؛ لأن العمل لا يمكن أن يتجرد عن الاعتقاد، فغالب الأعمال الشركية التي يقوم بها المشركون قديمًا وحديثًا من ذبح أو نذر أو غير ذلك، فالغاية والهدف منها استجلاب الخير أو دفع الضر عن الفاعل، وبالتالي فكلام من يقول بأنه ضابط الشرك هو ما اعتقد صاحبه استحقاق العبودية لمن يعبده غير صحيح، فكما يكون الشرك بالاعتقاد، كذلك يكون بالإرادة والعمل ولا فرق، فلا يحتاج إلى اشتراط مصاحبة اعتقاد الألوهية أو استحقاق العبودية لمن يعبده من دون الله[١].

المطلب الثاني

ضوابط ما يكون شركًا أكبر، وما يكون شركًا أصغر

توطئة:

١ ـ لما كان المقصود من خلق الجن والإنس، وإرسال الرسل، وإنزال الكتب: هو معرفة الله تعالى وعبادته وتوحيده، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦)، فما كان أشد موافقة لهذا المقصود فهو أوجب الواجبات، وأفرض الطاعات، وما كان أشد منافاة لهذا المقصود فهو أكبر الكبائر، وأعظم المحرمات، ثم تتفاوت درجاتها بحسب منافاتها لهذا الأصل، وتقسيم الذنوب إلى مراتب ثابت في الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا﴾ (النساء: ٣١)، وقال ﷺ: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر»[٢].

---

(١) للاستزادة في الموضوع يراجع: «ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة» لعبد الله بن محمد القرني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط:١، عام (١٤١٣هـ) (ص١٣٠، ١٣١).

(٢) رواه مسلم: «كتاب الطهارة»، باب «الصلوات الخمس» (١/ ١٧٦) برقم (٢٣٣).

ويقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ الذنوب تنقسم إلى صغائر وكبائر، بنص القرآن وإجماع السلف وبالاعتبار . .[(١)]، ثم سرد الأدلة على ذلك.

وبناءً على ما سبق . . فإن الشرك بالله تعالى من أعظم الذنوب وأكبر الكبائر، لأنه أشد منافاة للمقصود من الخلق والإرسال.

٢ـ لما كان الشرك ـ أحد شعب الكفر ـ نقيضًا للإيمان، ولما كان الإيمان عند أهل السنة شعبًا متعددة، كان الكفر والشرك كذلك أصولاً وشعبًا متعددة، فمن وقع في أصل الكفر، وهو ما يضاد أصل الإيمان وحقيقته فلا نزاع في كفره، ومن وقع في ما ينافي أصل التوحيد فهو مشرك شركًا أكبر، وكافر كفرًا يخرج من الملة، وأما من وقع في بعض الشعب التي لا تضاد ولا تنافي أصل الإيمان والتوحيد كالحلف بغير الله، أو الاعتماد على سبب لم يجعله الشرع سببًا كالتطير، وإتيان الكهان، مع اعتقاده بعدم علمهم للغيب ونحو ذلك، فإنه يبقى معه أصل الإيمان، ولا يكفر بذلك إلا إذا توافرت الشروط وانتفت الموانع.

وخلاصة كلام العلماء في هذا أن أصل الإيمان يقابله أصل الكفر، ودرجات الإيمان وفروعه تقابلها مراتب الكفر وفروعه، يؤثر كل واحد منهما في الآخر، وجودًا أو عدمًا.

ومن خلال هذه العلاقة بين هذه الأسماء والأحكام، نتبين مقصود العلماء من تقسيم الكفر والشرك إلى أكبر وأصغر، وهو بيان أنه لا يلزم من إطلاق وصف الكفر أو الشرك على شخص معين أو عمل معين، أن المراد به الكفر أو الشرك الذي ينافي ويضاد أصل الإيمان والتوحيد، ويخرج من الملة، بل قد يُقصد به ذلك، كما يقصد به ما دون ذلك، وهو ما يعبر عنه غالبًا بالكفر الأصغر أو الشرك الأصغر، الذي لا يعني زوال الإسلام عن مرتكبه.

---

(١) «مدارج السالكين» (١/ ٣١٥)، و«الجواب الكافي» (١٤٠).

* ويترتب على ما سبق أن الشرك يتنوع باعتبار مضادة أصل الدين وعدمها إلى نوعين:

الأول - ما يضاد ويناقض أصل الدين:

وهو الذي بزواله عن الشخص يكون كافرًا خارجًا عن الملة، وفي الآخرة من أهل النار الخالدين فيها، وقد أطلق العلماء على هذا النوع من الكفر (الشرك الأكبر) الذي لا يحتمل مع وجوده ثبوت الإيمان لمن وقع فيه، وهذا النوع يحصل بقول أو فعل إذا ثبتت شروطه، وانتفت موانعه، ولذلك كان إطلاق القول بأن الشرك الأكبر هو الاعتقادي، وأن الشرك الأصغر هو العملي قولاً خطأ، بل الكفر العملي أو الشرك العملي قد يكون شركًا أكبر وقد يكون شركًا أصغر.

الثاني - ما لا يناقض أصل الإيمان والتوحيد:

وهو ما يتعلق بفروع الإيمان ومكملاته، فلا يخرج به الشخص عن دائرة الإسلام، لأن أصل الإيمان باق معه، وهذا النوع يطلق عليه اسم (الشرك الأصغر)، وهو كل ما دون الأكبر، وله ضوابط يُعرف بها، ويمكن إجمال هذه الضوابط فيما يأتي:

١ - النظر إلى الباعث على العمل والنية: فمن كان عمله اتباعًا للهوى مطلقًا وإرادة الدنيا أصلاً فيما هو من خصوصياته سبحانه المتقرب إليه بها، فهو مشرك شركًا أكبر، ومن كان الباعث له على العمل حب الله وابتغاء رضوانه، لكن دخل مع ذلك حب الجاه أو السمعة أو نحو ذلك من أسباب الرياء، فهو مشرك شركًا أصغر[1].

---

(١) «ضوابط التكفير» للقرني (ص١٢٨).

٢ - صريح النص على كون العمل شركًا أصغر: وهذا من أقوى الدلالات والضوابط، كما في قوله ﷺ: **«إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر»**، قالوا: يا رسول الله . . وما الشرك الأصغر؟، قال: **«الرياء»**[1]، وهذا الشرط يحبط العمل، وإن لم يكن صاحبه مشركًا شركًا أكبر، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: **«قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه»**[2].

ومنه حديث شداد بن أوس[3] رضي الله عنه قال: «كنا نعد الرياء على عهد رسول الله ﷺ الشرك الأصغر»[4].

٣ - من الضوابط والدلالات التي تميز الشرك الأصغر عن الأكبر: أن يأتي لفظ الشرك الأصغر منكرًا غير معرف، فإن جاء معرفًا بـ (ال) دل على أن المقصود به الشرك أو الكفر الأكبر المخرج من الملة[5]، كما في قوله ﷺ: **«بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة»**[6]، ويؤيد ذلك دلالة أخرى: وهي أن رسول الله ﷺ قال: **«العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر»**[7].

---

(١) رواه أحمد (٥/٤٢٨-٤٢٩)، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/-١٢) برقم (٣٢).

(٢) رواه مسلم في كتاب «الزهد» باب «من أشرك في عمله غير الله» (٤/ ١٨١٠) برقم (٢٩٨٥).

(٣) هو: شداد بن أوس بن ثابت الأنصاري النجاري، ابن أخي حسان بن ثابت، كان ممن أوتي العلم والحلم، وكان كثير العبادة والورع، روى عن النبي ﷺ، نزل الشام وتوفي ببيت المقدس عام (٥٨هـ) انظر «أسد الغابة» (٢/ ٦١٣)، و«الإصابة» (٤/ ٢٥٨).

(٤) رواه الحاكم (٤/ ٣٢٩)، وصححه ووافقه الذهبي والألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ١٢١) برقم (٣٥).

(٥) «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (١/ ٢٠٨).

(٦) رواه مسلم في كتاب «الإيمان»، باب «بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة» (١/ ٨٥) برقم (٨٢)، والترمذي (٥/ ١٤) برقم (٢٦١٩)، وأبو داود (٥/ ٥٨) برقم (٤٦٧٨).

(٧) رواه الترمذي (٥/ ١٥) برقم (٢٦٢١)، والنسائي (١/ ٢٣١) برقم (٤٦٢)، وصححه الألباني في «صحيح سنن النسائي» (١/ ١٥٦).

٤ - فهم الصحابة - رضوان الله عليهم - من النصوص، فإنهم أعلم بمعاني نصوص الكتاب والسنة: ومن ذلك حديث: «الطيرة شرك، وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل»[١]، فإن آخر الحديث هو من قول ابن مسعود رضي الله عنه، وهذا مذكور عن جمع من المحدثين[٢]، ومعناه: وما منا إلا ويقع له شيء من التطير.

٥ - عدم ترتب حد الردة على من فعل ما هو من الشرك الأصغر: وإن ورد فيه نفي الإيمان أو إطلاق لفظ الشرك، كالحلف بغير الله مثلاً، فلا يحكم بردته مع إطلاق لفظ الشرك على من حلف بغير الله، وكذا الرياء والتطير ونحوها، فهذه الأفعال وإن ورد الحكم على فاعلها بالشرك، لكنه لا يُقام عليه حد الردة، فدل ذلك على أنها من الشرك الأصغر وليس الأكبر.



(١) رواه أحمد (١/ ٣٨٩)، وأبو داود (٤/ ٢٣٠) برقم (٣٩١٠)، والترمذي وحسنه (٤/ ١٣٨) برقم (١٦١٤)، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢/ ٢١٦).

(٢) «تيسير العزيز الحميد» (ص٣٢٥).

المبحث الثالث

التفريق بين اعتبار الفعل شركًا، واعتبار الفاعل مشركًا

من المسائل المهمة التي تحتاج إلى بيان مسألة أحكام من يقعون في أعمال كفرية أو شركية، فالمسلم قد يقع في عمل كفري أو شركي، ولهذا التصرف أسباب كثيرة ليس هذا مجال بيانها وتفصيلها، وإن كان لابد من الإشارة إليها حيث إن من أهم أسباب وقوع المسلمين في الأعمال الكفرية والشركية ما يأتي:

١ - الجهل بالإسلام وأحكامه، الذي نتج غالبًا عن التهاون في طلب العلم الواجب.

٢ - انتشار علماء الضلالة والبدعة والخرافة، فلا يعلم الناس - في بعض المجتمعات من الإسلام - إلا ما علمهم إياه هؤلاء العلماء.

٣ - التقليد الأعمى للآباء والأجداد، وإن كانوا ضلالاً منحرفين عن الدين الصحيح.

٤ - انتشار مظاهر الشرك وعبادة غير الله من الأموات أو الطواغيت الأحياء بطاعتهم في التحليل والتحريم، وإضفاء الطابع الرسمي على هذه المظاهر.

٥ - قلة الدعاة إلى توحيد الله بالعبادة والطاعة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كثير من المجتمعات والمناطق والقرى[1].

والذي لا خلاف فيه أن كل هذه الأعمال من عبادة غير الله وطاعته، ومن رد حكم الله بالاستحلال أو الإنكار كلها كفر بالله تعالى، ومن اقترف هذه الأعمال فهو كافر في الدنيا، وإذا مات على الكفر فهو من أهل النار، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً.

---

(١) «الجهل بمسائل الاعتقاد» لعبد الرزاق معاش، دار الوطن - الرياض، ط:١، عام (١٤١٧هـ) (ص١٦٧).

هذا من حيث العموم والإطلاق، أما التعيين . . فهذا مناطه العلم اليقيني بحال المُعيَّن الواقع في أعمال الكفر والشرك، وهذا مبني على مدى تحقق شروط التكفير وانتفاء موانعه، فيكون من توفرت فيه شروط التكفير جميعًا وعلم بها يقينًا، يكون كافرًا يستتاب وإلا قتل، وهذا هو منهج أهل السنة والجماعة، الذي هو وسط بين من غلا، فادعى تكفير المعين بإطلاق، وبين من جفا عنه فامتنع عن تكفير المعين بإطلاق كذلك، وهذان الطرفان على جانب كبير من الغلو والتفريط، بحيث إن قوليهما يؤديان إما إلى تكفير عوام المسلمين الواقعين في بعض مظاهر الشرك بل وعمومهم، وإما إلى تعطيل حكم الردة، وكلا الأمرين شر، واتباع منهج الكتاب والسنة الذي التزمه السلف خير مآل وعاقبة في الدنيا والآخرة، لهذا وجب عند الحكم بالشرك أو الكفر التفريق بين الإطلاق والتعيين، وبين وصف العمل أو الفعل - بادئ ذي بدء -، دون وصف الفاعل، إلا إذا توفرت الشروط التي يمكن معها الحكم بكفره وزالت الموانع من تكفيره.

وهذا الاحتراز الشديد في اعتبار الفعل شركًا أو اعتبار الفاعل مشركًا، هو مقتضى نصوص الكتاب والسنة، لأن التكفير هو حق الله تعالى، وليس لأحد أن يقدم بين يدي الله برأي أو حكم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (الحجرات: ١)، كما أن الشهادة بالكفر على شخص معين تستلزم الشهادة عليه بدخول النار والخلود فيها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: قد يكون الفعل أو المقالة كفرًا، ويطلق القول بتكفير من قال تلك المقالة، أو فعل ذلك الفعل، ويُقال: من قال كذا فهو كافر، أو من فعل ذلك فهو كافر، لكن الشخص المعين الذي قال ذلك القول أو فعل

ذلك الفعل لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذا الأمر مطرد في نصوص الوعيد عند أهل السنة والجماعة، فلا يُشهد على معين من أهل القبلة بأنه من أهل النار، لجواز أن لا يلحقه، لفوات شرط أو لثبوت مانع[1].

وقال - رحمه الله -: إني من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً[2].

وقد طبق هذا المسلك شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -، حيث قال: ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أن الله تعالى فوق العرش، لما وقعت محنتهم: أنا لو وافقتكم كنت كافراً، لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون، لأنكم جهال[3].

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب[4]: ومسألة تكفير المعين مسألة معروفة، إذا قال قولاً يكون القول به كفر، فيُقال من قال بهذا القول فهو كافر، ولكن الشخص المعين إذا قال ذلك لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها[5].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٢/ ٣٤٥) (٣٥/ ١٦٥). (٢) المصدر السابق (٣/ ٢٢٩).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٢٦).

(٤) هو: الإمام محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي، ولد سنة (١١١٥هـ)، بالعيينة من بلاد نجد، ونشأ في بيت علم ودين، ثم رحل إلى الحجاز فأخذ عن علمائها، ودخل البصرة فأوذي فيها، ثم عاد إلى نجد، وقام بالدعوة إلى العقيدة الإسلامية، والعمل بالكتاب والسنة، فناصره أمير العيينة عثمان بن حمد ثم خذله، فخرج إلى الدرعية فتعاون معه أميرها محمد بن سعود ثم ابنه عبد العزيز، وقاتلوا من خالفه، فانتشرت دعوته في نجد وفي كثير من بلاد العرب بعد ذلك، توفي سنة (١٢٠٦هـ)، من مؤلفاته: «كتاب التوحيد» «وكشف الشبهات» .. وغيرها، انظر ترجمته في: «الأعلام» (٧/ ١٣٧)، و«علماء نجد» للبسام (١/ ٢٥)، و«معجم المؤلفين» (١٠/ ٢٦٩).

(٥) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٨/ ٢٤٤).

وقال الشيخ محمد صديق خان[١]: تسجيل أهل السنة على بعض الفرق بأن عقيدتها كفر، والقول الفلاني كفر، ويصير المرء بالقول الفلاني كافراً - مثلاً - فهذه رواية منهم لما ورد عن الله وعن رسوله ﷺ فيهم، وهم مع ذلك مقتصرون على ما ورد لا يزيدون فيه ولا ينقصون منه، ولا يُفْرِطون ولا يُفَرِّطون، ولا ينصون على شخص واحد، ورجل خاص أنه كافر أو في النار بل قولهم في هذه المواضع كقوله ﷺ: «من ترك الصلاة فقد كفر»[٢] [٣].

وبهذا يتضح لنا أن التكفير العام المطلق يجب القول بعمومه وإطلاقه، وأما الحكم على المعين بأنه مشرك أو كافر، فهذا يقف على الدليل المعين، فإن الحكم على الفاعل بالشرك المقتضي للكفر يتوقف على ثبوت شروطه وانتفاء موانعه، فالكفر من الوعيد الذي نطلق القول به، ولكن لا نحكم على المعين بدخوله في ذلك المطلق حتى يقوم فيه المقتضي الذي لا معارض له[٤].

فهذه قاعدة عظيمة يبني عليها أهل السنة والجماعة منهجهم في مسألة الحكم على الفعل أو الفاعل بالكفر أو الشرك، وقد سار عليها جميع الأئمة والعلماء من أهل السنة، ومذاهبهم مبنية على هذا التفصيل، وهو التفريق بين النوع والعين أو بين الإطلاق والتعيين أو بين الفعل والفاعل[٥].

---

(١) هو: محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني، البخاري، القنوجي، أبو الطيب، عالم وأمير، مشارك في أنواع من العلوم، وُلد في قنوج بالهند، سنة (١٢٤٨هـ)، وتعلم في دهلي وسافر إلى بهوبال، توفي سنة (١٣٠٧هـ)، من مؤلفاته: «فتح البيان»، و«أبجد العلوم»، وغيرها، انظر ترجمته في «الأعلام» (٧/ ٣٦)، و«هدية العارفين» (٦/ ٣٨٨).

(٢) جزء من حديث سبق تخريجه (ص٤١).

(٣) «الدين الخالص» لمحمد صديق حسن خان، مكتبة التراث - القاهرة، ب.ت (٣/ ٤١٨).

(٤) لمزيد من التفصيل انظر «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٥٤) (١٢/ ٤٩٨) (٢٨/ ٥٠٠) (٣٥/ ١٦٥).

(٥) يراجع المرجع السابق وكذا «مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد» الشيخ محمد بن عبد الوهاب، طبعة دار الإفتاء بالرياض، عام (١٤١١هـ) (١/ ٢٧٩)، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» جمع وترتيب: محمد ابن عبد الرحمن النجدي، مطابع الحكومة - مكة المكرمة، ط:١، عام (١٣٩٩هـ) (١/ ٧٣-٧٤)، و«الجهل بمسائل الاعتقاد» لعبد الرزاق معاش (ص١٧٠).

المبحث الرابع

شروط الحكم على الفاعل للشرك بالكفر

لاشك أن كثيرًا من المسلمين - وبخاصة العوام منهم - الذين كثيرًا ما يقعون في الأعمال الشركية معهم إسلام وإيمان كل على درجة معينة، ذلك أن الإسلام يثبت للإنسان بنطقه بالشهادتين تصديقًا وانقيادًا مع عدم نقضهما بناقض معتبر شرعًا، لذلك وجب التحرز الشديد في الحكم على المسلم بأنه مشرك أو كافر، حتى لا يصدر الحكم عليه بالكفر أو الشرك إلا عند وجود البينة الواضحة، والدليل القاطع، لأن مرتكب الكفر أو الشرك ليس بالضرورة أن يكون كافرًا أو مشركًا، إذا ثبت إسلامه، إلا بتوفر الشروط وانتفاء الموانع، لذلك كان تحديد مناط التكفير بالشرك ضروريًا قبل الخوض في أحكام الجهَّال وما يتلبسون به من أنواع الشرك.

* وبناءً على ذلك فسيكون الحديث في هذا المبحث منحصرًا في المطالب الآتية:

المطلب الأول

مناط تكفير من وقع في الشرك

- يمكننا تحديد مناط تكفير من وقع في الشرك في النقاط الآتية:

١ - إذا ارتكب المسلم فعلاً شركيًا مما ينقض أصل التوحيد او اصل الدين او الالتزام المجمل: كأن يعتقد استحقاق غير الله للعبادة مع الله، أو من دونه أو يعتقد أن النفع والضر بيد غير الله، أو أن غير الله يتصرف في هذا الكون، فمن اعتقد هذا الاعتقاد فهو كافر مشرك بالله أصلاً، لأنه بهذا يكون قد أخل بأحد شرطي النطق بالشهادتين، وهو عدم نقضها بناقض معتبر شرعًا، لأن الإقرار المجمل بالتوحيد يقتضي البراءة المجملة أيضًا من عبادة غير الله، فأين هذه البراءة المجملة وهو يعتقد مثل ذلك الاعتقاد.

ثم إن اعتقاد وجود معبود غير الله يستحق العبادة معه، مما لا يمكن أن يذهل الإنسان ـ لجهل أو شبهة أو غيرها ـ عن كونه معارضًا لأصل التوحيد، لذلك لا يمكن افتراض وجود مسلم يعتقد ذلك الشرك جهلاً منه، ولهذا لا يمكن اعتبار الجهل عذرًا لمن خالف هذا الأصل بمثل هذا الاعتقاد، أما بعض أنواع الشرك الأخرى مما يدخل في تفاصيل ما يجب على المسلم البراءة منه، لكن تطرأ على المسلم حالات يقع بسببها في تلك الأنواع، ومن أهم هذه الأسباب: الجهل، والشبهات، وتلبيسات علماء الضلالة، وقلة العلم بالآثار النبوية وغيرها، فهذه الحالات تكون محل تحقيق ـ وستأتي إن شاء الله في الكلام على موانع التكفير ـ ولهذا لما حدد أهل العلم ضوابط العذر بالشبهة قيدوا الشبهة بأن لا تكون في أصل الدين، الذي هو عبادة الله وحده دون شريك، أي: أن الذي يتقرب إلى غير الله تعالى بالعبادة لشبهة أخرى غير شبهة استحقاق هذا الغير للعبادة من دون الله، وإنما لشبه أخرى، فقد يعذر بها إذا كانت ضمن الضوابط التي تجعل الشبهة عذرًا من الأعذار.

قال الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ[1]: ولو لم يكن من الأدلة إلا ما أقر به من يعبد الأولياء والصالحين من ربوبية الله تعالى وانفراده بالخلق والإيجاد والتدبير، لكفى به دليلاً مبطلاً للشبهة، كاشفًا لها، منكرًا على من أعرض عنه ولم يعمل بمقتضاه من عبادة الله وحده لا شريك له، ولذلك حكم على المعينين من المشركين من جاهلية العرب الأميين بالكفر لوضوح الأدلة، وظهور البراهين،

---

(١) هو: الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، وُلد سنة (١٢٢٥هـ) في الدرعية، وانتقل مع والده إلى مصر، ودرس على مجموعة من علمائها، ثم عاد بعد إحدى وثلاثين عامًا إلى نجد، اشتغل في التدريس والدعوة والتأليف، حتى توفي سنة (١٢٩٣هـ)، من مؤلفاته: «تحفة الطالب والجليس»، «مصباح الظلام» وغيرها، انظر ترجمته في «الدرر السنية للنجدي» (١٦/ ٤١٣).

والغالب على كل مشرك أنه عرضت له شبهة اقتضت كفره وشركه، قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ (الأنعام: ١٤٨).

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾ (النحل: ٣٥)، عرضت لهم شبهة القدر فردوا أمره تعالى الشرعي بالاستدلال بمشيئته القدرية الكونية، فلم تكن شبهتهم تلك عذرًا لهم في الإشراك بعبادة الله[١].

لهذا فمن صرف عبادة من العبادات لغير الله معتقدًا جواز صرفها لذلك الغير، ومتصورًا أن ما توجه به عبادة وليس شيئًا آخر مما يعتقده الجهَّال ويسمونه بأسماء غير العبادة كالتوقير أو الحب أو التقدير، فمن فعل ذلك فليس له نصيب في الإسلام، فضلاً عن أن يعتذر بعدم العلم أو بغيره من الأعذار، لأن الحجة ـ وهي مناط التكفير ـ قد قامت عليه بالإقرار بالشهادتين ـ والله أعلم ـ.

٢ ـ مدح الشرك وتحسينه بعد العلم بحقيقته، وانه مناف للتوحيد من كل وجه:

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ: اعلم أني عرفت بأربع مسائل: ... الثالثة: تكفير من بان له أن التوحيد هو دين الله ورسوله، ثم أبغضه ونفر الناس عنه، وجاهد من صَدَّق الرسول فيه، ومن عرف الشرك، وأن رسول الله ﷺ بُعث لإنكاره، وأقر بذلك ليلاً ونهارًا، ثم مدحه وحسنه للناس، وزعم أن أهله لا يخطئون، لأنهم السواد الأعظم، وأما ما ذكر الأعداء عني أني أكفر بالظن والموالاة، أو أكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة، فهذا بهتان عظيم، يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله[٢].

---

(١) «منهاج التأسيس في كشف شبهات داود بن جرجيس» لعبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ، دار الهداية، ط:٢، عام: (١٤٠٧هـ) (ص١٠٢).

(٢) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (الرسائل الشخصية)، إعداد وتصنيف: عبد العزيز الرومي وآخرين، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، عام (١٣٩٨هـ) (٢/ ٢٥).

وقال أيضًا: ولكن نكفر من أقر بدين الله ورسوله، ثم عاداه وصد الناس عنه، وكذلك من عبد الأوثان بعدما عرف أنها دين المشركين وزينه للناس[(١)].

٣ ـ الإصرار على المخالفة بعد إقامة الحجة: إذا وقع الإنسان في عمل شركي لجهل عرض له أو شبهة، ثم نُبِّهَ على مخالفته، وأنها من أنواع الشرك أو الكفر، بأن عرف أن ذلك العمل منافٍ للتوحيد، وكان الذي عرَّفه ذلك عالمٌ من العلماء أو داعية من الدعاة على جانب من الاستقامة في علمه وعقيدته بما نحكم معه بقيام الحجة على ذلك المخالف كما قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن: تعريف أهل العلم للجهال بمباني الإسلام وأصول الإيمان والنصوص القطعية والمسائل الاجتماعية، حجة عند أهل العلم تقوم بها الحجة، ويترتب عليها الأحكام، أحكام الردة وغيرها[(٢)].

فإذا أصر المخالف على فعله الشركي وأعرض عن الحجة، فإنه يكفر، وهذا الذي ذكره أهل العلم في أحكام التكفير وغيره، وأنه لا عذر لأحد بالمخالفة بعد إقامة الحجة عليه[(٣)].

وأدلة هذه المسألة من نصوص الكتاب والسنة كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: ١٥)، وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾ (الملك: ٨-٩)، وغيرها من النصوص الدالة على أن الكفار استحقوا العذاب بعدما أقيمت عليهم الحجة التي جاءت بها الرسل، وأصروا على ما كانوا عليه من الكفر والضلال.

---

(١) المصدر السابق (٥/٥٨).

(٢) «مصباح الظلام» للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ، دار الهداية ـ الرياض، ب.ت (ص١٢٣).

(٣) «الجهل بمسائل الاعتقاد» لعبد الرزاق معاش (ص٤١٩).

ولهذا نجد أن عبارات علماء السلف في تكفير مرتكب الشرك أو الكفر مقيدة بقيام الحجـة، فمن لم تقم عليه الحجة، لا يحكم بكفره، بـل يعذر حتى يُعرف ويبين له، وهذا هو الأصل في دعوة الإسلام، وأما من قامت عليه الحجة بالبيان الشرعي، ثم عاند وأصر على تلبسه بالشرك أو الكفر، فإنه يكفر لا محالة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: من أثبت لغير الله ما لا يكون إلا لله فهو كافر إذا قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها[1].

وقال أيضًا: من خـالف ما ثبت بالكتاب والسنة، فإنه يكون إما كـافرًا وإما فاسقًا وإمـا عاصيًا، إلا أن يكون مؤمنًا مجتـهدًا مخطئًا، فيُثـاب على اجتهاده، ويغفر له خطؤه، وكذلك إن كان لم يبلغـه العلم الذي تقوم به عليه الحجة، فإن الله يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ (الإسراء: ١٥)، وأما إذا قامت عليه الحجة الثابتة بالكتاب والسنة فخالفها، فإنه يعاقب بحسب ذلك[2].

وقال ـ رحمه الله ـ عمن يُقبل الأرض وينحني للشيوخ: من اعتقد مثل هذا قربة وتدينًا، فهـو ضال مغتر، بل يبين له هنـا أن هذا ليس بدين ولا قربة، فإن أصر على ذلك استتيب، فإذا تاب وإلا قتل[3].

ويقـرر ابن القـيم ـ رحمـه الله ـ هذا الأصل بقـوله: أن العـذاب يستـحق بسببين، أحدهما: الإعراض عن الحجة وعدم إرادتهـا والعمل بموجبها، والثاني: العناد لها بعـد قيامها وترك إرادة مـوجبها، فـالأول كفر إعراض، والثـاني كفر عناد، وأما الجهل مع عدم قيام الحجة، وعدم الـتمكن من معرفتها، فهذا الذي نفى الله التعذيب عنه حتى تقوم حجة الرسل[4].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ١١٢). (٢) «مجموعة الفتاوى» (١/ ١١٣).
(٣) «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٧٢).
(٤) «طريق الهجرتين وباب السعادتين» لابن القيم، تحـقيق د. وهبة الزحيلي، دار الخير ـ بيروت ـ لبنان، ط:٢، عام (١٩٩٩م) (ص٤٥١)، و«مدارج السالكين» (١/ ١٨٨).

المطلب الثاني

حكم من تلبس بأنواع من الشرك

لاشك أن الناس يتفاوتون في العلم وتفاصيل الشرائع تفاوتًا عظيمًا، وذلك لأسباب كثيرة، أهمها:

١ـ البيئة التي يعيش فيها الناس من حيث كونها بيئة علم وإيمان أو بيئة جهل وعصيان.

٢ـ ما يتعلق بالناس أنفسهم من حيث تفاوت قدراتهم وتمكنهم من العلم، أو عجزهم عنه.

٣ـ ما يعرض لهم من شبهات ناتجة عن التلبيسات من تنكب الصراط المستقيم ممن انتسب إلى العلم ظلمًا وعدوانًا، فنصب نفسه داعية للبدعة والخرافة ومحاربة للدين الصحيح وأهله.

٤ـ التقليد للشيوخ وإن أخطئوا.

لذلك نجد أن غالب مظاهر الشرك منشؤها الجهل بتفاصيل ما يجب لله تعالى من الإخلاص في العبادة، وليس منشأ ذلك إرادة عبادة غير الله، أو اعتقاد أن ذلك الغير يستحق العبادة مع الله أو من دونه، فمثلاً:

إذا سئل الوثني: لِمَ يعبد الأصنام؟ . . أقر بعبادتها، وقال: إنها تقربه إلى الله زلفى، كما أخبر الله تعالى عن المشركين في عهد النبي ﷺ.

وإذا سئل أحد من عوام المسلمين ممن تلبسوا بشيء من شرك النُّسُك مثلاً: لِمَ تعبد أصحاب القبور؟ . . أجاب على الفور: معاذ الله أن أعبد غير الله، فهذا الأخير عنده من الالتزام المجمل بالإسلام والإقرار المجمل بالتوحيد،

والبراءة المجملة من عبادة غير الله، ما يميزه عن الوثني قبل البعثة، الذي انعقد قلبه على الرفض الكامل للتوحيد، والالتزام الكامل بالشرك وتوزيع العبادة بين الله وبين الأصنام - بزعمه - هذه هي القاعدة الغالبة، ولكن لا ننكر أن يكون ضمن عباد القبور والعوام من وصل به الحال إلى حد نقض الالتزام المجمل والخروج الصريح من الملة، وأن يكون بينهم من المنافقين والزنادقة خلق كثير، وهذا ليس محل حديثنا، وإنما كلامنا عن الظاهرة العامة، أو الوضع الأغلب، وهو جمهور عوام المسلمين المتلبسين بأنواع الشرك، وهم يجهلون أن ذلك ينافي التوحيد وإخلاص العبادة لله[1].

لذلك كان الحكم على هؤلاء بالكفر لما تلبسوا به من أنواع الشرك مما لا يجوز الإقدام عليه إلا بضوابط، وهي توفر شروط التكفير، وانتفاء موانعه، لأنه لا يجوز إهدار الالتزام المجمل بالتوحيد - الذي يعصم الدم والمال - والذي ثبت بالنطق بالشهادتين بخلل تلبس به صاحبه ذاهلاً عن معارضته لهذا الالتزام المجمل، وعليه، فلابد من بيان ضابط تكفير من يقع في الشرك، وهو: توفر شروط التكفير وانتفاء موانعه، ويمكن إجمال ذلك في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول - شروط تكفير من وقع في الشرك:

مرَّ معنا أن الأصل عند أهل السنة والجماعة هو عدم تكفير المعينين ابتداءً، وإنما يكون التكفير بالإطلاق، حتى إذا توفرت شروط تكفير المعين وانتفت موانعه أجري عليه الحكم بالكفر، ومن الشروط الواجب توافرها لتكفير المعين ممن يقع في الشرك ما يلي:

---

(١) انظر «الجهل بمسائل الاعتقاد» لعبد الرزاق معاش (ص٤٢٢).

١ - أن تكون المخالفة الشركية فيما هو شرك أكبر:

وهذا من أهم الشروط الواجب توافرها في تكفير المعين، فلابد أن يكون القول أو الفعل كفرًا قامت الحجة على أنه كفر، فليس كل فعل مخالف للشرع كفرًا مخرجًا عن الملة، وقد سبق معنا أن الشرك ينقسم إلى قسمين: أكبر مخرج من الملة، وأصغر لا يخرج من الملة، فما دام أن أفعال الشرك وأقواله قد تكون من قبل الأكبر أو الأصغر، وأن المسلم قد يقترف ما هو شرك أو كفر أو نفاق دون أن يخرج به من الإسلام، بل قد يجتمع الإيمان وبعض شعب الكفر أو الشرك الأصغر، كان من الشروط الأساسية في الحكم على الفاعل للشرك، عدم احتمال العمل لغير الكفر، أو الشرك الأكبر، أما ما احتمل من الأعمال الكفر وعدمه، أو كان مما أطلق عليه الشارع لفظ الكفر أو الشرك، ولا يصل إلى حد الكفر المخرج من الملة فلا يمكن أن يكون سببًا في التكفير ما دام محتملاً[١].

٢ - قيام الحجة وبلوغ العلم للمعين:

فلا يكفر شخص بعينه ممن يقع في أمور ومسائل الشرك الأكبر حتى تُقام عليه الحجة، وهذا أصلٌ عظيم في دين الله تعالى، قال سبحانه: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء ١٥)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: وليس لأحد أن يكفِّر أحداً من المسلمين، وإن أخطأ وغلط حتى تُقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين، لم يزل عنه ذلك بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة[٢].

---

(١) «ضوابط التكفير عند أهل السنة» للقرني (ص ٢٨٠-٢٨١).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٦٦).

والحقيقة أن هذا الشرط بمكان من الأهمية لوجود خلاف في جزئيات منه بين العلماء، ولذا يمكن إيضاح ذلك من خلال النقاط الآتية:

(أ) تقرر شرعًا أنه لا عقاب إلا بعد الإعذار، فمن لم تبلغه دعوة الإسلام فهو معذور، قال النووي[(١)] - رحمه الله -: وهذا جارٍ على ما تقرر في الأصول: لا حكم قبل ورود الشرع على الصحيح[(٢)].

(ب) قد يرد الشرع، ولكن الأحكام لا تثبت على المكلف إلا بعد بلوغ الشرع له، على الصحيح من أقوال أهل العلم، وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة، فمن لم يبلغه أمر الله ورسوله بشيء معين أو نهيهما، لم يثبت حكم وجوبه أو تحريمه عليه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: وأصل هذا أن حكم الخطاب، هل يثبت في حق المكلف قبل أن يبلغه؟، فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره، والأظهر أنه لا يثبت الخطاب إلا بعد البلاغ، لقوله تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ (الأنعام:١٩)، ومثل هذا في القرآن متعدد، بيَّن سبحانه أنه لا يعاقب أحدًا حتى يبلغه ما جاء به الرسول[(٣)]، فاشتراط بلوغ الرسالة أو الحجة هو من باب الأصل العام في هذه المسألة.

---

(١) هو: الإمام يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي، الدمشقي، الشافعي، محيي الدين أبو زكريا، ولد بنوى من أعمال حوران سنة (٦٣١هـ)، وقرأ القرآن بها، وقدم دمشق وأخذ العلم عن جماعة من علمائها، كان فقيهًا ومحدثًا ولغويًا، ولي مشيخة دار الحديث بدمشق، توفي بنوى سنة (٦٧٦هـ)، من تصانيفه: «الأربعون النووية»، و«روضة الطالبين»، و«رياض الصالحين»، و«شرح صحيح مسلم»، وغيرها، انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٤٧٠)، و«شذرات الذهب» (٥/ ٣٥٤)، و«معجم المؤلفين» (١٣/ ٢٠٢).

(٢) «شرح صحيح مسلم» للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار المعرفة - بيروت، ط:٣، عام ١٤١٧هـ) (١/ ٣٦٥).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤١).

(جـ) هل يشترط الفهم لاعتبار قيام الحجة؟: اعتبر بعض أهل العلم أن بلوغ الحجة كاف في قيامها على العباد، فلم يشترطوا فهم الخطاب، ولذلك قالوا: إن كل من بلغه القرآن وخبر الرسول ﷺ قد قامت عليه الحجة، ولا داعي لبحث هل فهم مراد الخطاب أم لم يفهمه، وأشهر من تكلم بهذا ـ فيما أعلم ـ الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ، وأحفاده وتلاميذه، ويظهر ذلك جليًا في كتبهم ورسائلهم، قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: فإن حجة الله هي القرآن فمن بلغه القرآن فقد بلغته الحجة: ثم ذكر قتل الخوارج في عصر الصحابة وتحريق علي بن أبي طالب لهم بالنار، وكذا تكفير السلف لغلاة القدرية وغيرهم، وكل هؤلاء قد بلغتهم الحجة، ولكن لم يفهموها، ولم يتوقف أحد من السلف في تكفيرهم لأجل كونهم لم يفهموا[1].

ولعل مقصود الأئمة من البلاغ ما كان تامًا واضحًا لا يبقى معه لبس ـ والله أعلم ـ.

بينما يرى البعض الآخر من العلماء أنه لابد من فهم الدعوة والشرع لقيام الحجة على المكلف، ومن أقوى الأدلة على هذا الرأي أن الله تعالى لم يجعل مهمة الرسل مجرد البلاغ، بل وصفه في أكثر من موضع بأنه بلاغ مبين.

يقول الشيخ محمد رشيد رضا: من لم يفهم الدعوة، لم تقم عليه الحجة، ثم ذكر بأن العبرة بفهم الحجة لا بمجرد بلوغها من غير فهم، وقال ـ رحمه الله ـ ردًا على من يقول: إن الحجة تقوم على الناس ببلوغ القرآن وإن لم يفهمه من بلغه مطلقًا:

---

(١) «الرسائل الشخصية»، ضمن مؤلفات محمد بن عبد الوهاب (٧/ ٢٤٤-٢٤٥)، وينظر كلام تلاميذ الشيخ في «مجموعة الرسائل النجدية» (٥/ ٥١٠)، و«النبذة الشريفة» لحمد بن معمر، تحقيق: عبد السلام آل الكريم، دار العاصمة ـ الرياض ط:١، عام (١٤٠٩هـ) (ص١١٥)، و«رسالة في تكفير المعين» لإسحاق بن عبد الرحمن آل الشيخ، دار طيبة ـ الرياض، ط:١، عام (١٤٠٩هـ) (ص٩-٣٣).

هذا لا يُعقل ولا يتفق مع قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى﴾ (النساء: ١١٥)، والذي بنى عليه المحققون قولهم: «إن فهم الدعوة بدليلها شرط لقيام الحجة»[(١)].

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن: وينبغي أن يعلم الفرق بين قيام الحجة، وفهم الحجة، فإن من بلغته دعوة الرسل فقد قامت عليه الحجة إذا كان على وجه يمكن معه العلم[(٢)].

وهذا القيد ضروري في مثل هذا الموطن، فالعلم لا يمكن بدون فهم، ذلك أن من لم يتمكن من فهم حجة الله لعارض معتبر يكون معذوراً عند الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: وهذه الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الشخص:

١ـ لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق.

٢ـ أو لم تثبت عنده.

٣ـ أو لم يتمكن من فهمها.

٤ـ وقد يكون عرضت له شبهات يعذره الله بها[(٣)].

فكلام شيخ الإسلام السابق اشتمل على أربعة شروط، وقد اشترط بعض العلماء لقيام الحجة على الخلق شيئين هما:

١ـ التمكن من العلم بما أنزل الله. ٢ـ القدرة على العمل به.

---

(١) «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية لبعض علماء نجد»، دار العاصمة ـ الرياض، ط:٣، عام (١٤١٢هـ) (٥/ ٥١٤-٥١٩-٦٣٨).

(٢) «منهاج التأسيس» لعبد اللطيف آل الشيخ (٢٥١).

(٣) «مجموعة الفتاوى» (٢٣/ ٣٤٦).

فأما العاجز عن العلم كالمجنون، أو العاجز عن العمل فلا أمر عليه ولا نهي، وإذا انقطع العلم ببعض الدين أو حصل العجز عن بعضه، كان ذلك عذراً في حق العاجز عن العلم أو العمل بما عجز عنه[١].

(هـ) تحديد الصور التي تعتبر فيها الحجة قائمة على الخلق أو على المعين غير منضبطة بضابط ثابت، بحيث يحكم على أن الحجة قائمة باطراد، أو غير قائمة باطراد كذلك[٢].

يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: إن قيام الحجة يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص، فقد تقوم حجة الله على الكفار في زمان دون زمان، وفي بقعة دون أخرى، كما أنها تقوم على شخص دون آخر، إما لعدم عقله وتمييزه كالصغير والمجنون، وإمَّا لعدم فهمه كالذي لا يفهم الخطاب، ولم يحضر له ترجمان يترجم له، فهذا بمنزلة الأصم الذي لا يسمع ولا يتمكن من الفهم[٣].

ومما يؤكد كون التعيين في قيام الحجة محلاً للنزاع ما قاله ابن القيم في طريق الهجرتين: والله يقضي بين عباده يوم القيامة بحكمه وعدله، ولا يعذب إلا من قامت عليه حجة الرسل، فهذا مقطوع به في الجملة، وأما كون زيد بعينه وعمرو قامت عليه الحجة أم لا، فذلك مما لا يمكن الدخول بين الله وبين عباده فيه، بل الواجب على العبد أن يعتقد أن كل من دان بدين غير الإسلام فهو كافر، وأن الله ـ سبحانه وتعالى ـ لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه بالرسول، هذا في الجملة، والتعيين موكول إلى علم الله وحكمه[٤].

---

(١) انظر: كلام الشيخ في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٥٩).

(٢) انظر «الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي» للدكتور/ صلاح الصاوي، مطبوعات المنتدى الإسلامي ـ الرياض، ط:١، عام (١٤١٤هـ) (ص١٩٦).

(٣) «طريق الهجرتين» لابن القيم، المطبعة السلفية ـ القاهرة، طبعة عام (١٣٧٥هـ) (ص٤٥١-٤٥٢).

(٤) المصدر السابق (ص٤٥٠).

وبناءً على ما سبق من كون المسألة نسبية فإن هذا من مهمة السلطة الشرعية التي تقيم الحجة وتستثبت من هذا الأمر، فتعرف من قامت عليه الحجة، ومن يقع في الشرك جهلاً، فهذا هو الذي يحسم النزاع من الناحية العملية، لأن الأنظار تختلف حول قيام الحجة على فلان أو الطائفة الفلانية أو البلد الفلاني ـ والله أعلم ـ.

٣ ـ انتفاء الموانع التي يمتنع مع وجودها إطلاق الكفر على من تلبس بنوع من أنواع الشرك أو الكفر عمومًا، وسيأتي بيان هذه الموانع في الفرع الثاني.

الفرع الثاني ـ موانع الحكم بالكفر على من تلبس بنوع من أنواع الشرك:

ذكر العلماء عددًا من الأمور التي يمتنع مع وجودها إطلاق الكفر على من تلبس بنوع من أنواع الكفر عمومًا، بما فيها الشرك الأكبر، ومنها:

المانع الأول ـ عدم التمكن من معرفة قصد المعين على القطع:

يقع البعض في أعمال كفرية واضحة، لكن يمنع من إطلاق الكفر على الشخص المعين الاحتمال الوارد على قصده، كما وقع لمعاذ بن جبل رضي الله عنه، عندما قدم من الشام، فسجد بين يدي النبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: **«ما هذا يا معاذ؟»**، قال: أتيت الشام فوجدتهم يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم، فوددت في نفسي أن نفعل ذلك بك، فقال رسول الله ﷺ: **«لا تفعلوا، فإني لو كنت آمرًا أحدًا أن يسجد لغير الله، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» الحديث**[1].

فالسجود لغير الله تعالى على وجه العبادة كفر، ولكن معاذ لما قصد بذلك السجود تحيةَ النبيِّ ﷺ، لم يصفه الرسول ﷺ بكفر ولا شرك، ولكن نهاه

(١) أخرجه ابن ماجه في «النكاح» (١/ ٥٩٢) برقم (١٨٥٣)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٣٨١)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٧٢)، وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (٢/ ١٢١)، و«السلسلة الصحيحة» برقم (١٢٠٣-٣/ ٢٠١)، و«إرواء الغليل» (٧/ ٥٥-٥٦).

عن ذلك، والشاهد من الحديث أن معاذًا سجد للنبي ﷺ تعظيمًا له على سبيل التحية، وليس على سبيل العبادة، وذلك لما رآه من حال أهل الكتاب مع علمائهم، ولما كان السجود محتملاً لسجود العبادة، فيكون بذلك شركًا، ومحتملاً غير الشرك كالتحية تعظيمًا، استفهم رسول الله ﷺ معاذًا عن قصده بذلك السجود، فلما عرف أنه أراد تعظيمه بذلك النوع من التحية، لم يحكم عليه بالكفر أو بالشرك، بل نهاه عن التعظيم بالسجود له، لأنه ذريعة إلى الشرك الأكبر، فكان هذا نسخًا لسجود التعظيم الذي كان تحية وكان جائزًا في شرائع من قبلنا.

قال الإمام ابن كثير - رحمه الله -: قال قتادة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ (البقرة: ٣٤)، فكانت الطاعة لله، والسجدة لآدم، أكرم آدم أن أسجد له ملائكته، وقال بعض الناس: كان هذا السجود تحية وسلام وإكرام، كما قال تعالى عن يوسف: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ (يوسف: ١٠٠)، وقد كان هذا مشروعًا في الأمم الماضية، ولكنه نسخ في ملتنا، ثم ذكر حديث معاذ المتقدم[(١)].

هذا إذا كان العمل مما يحتمل أن يكون شركًا أو غيره، أو مما يكون وسيلة من وسائل الشرك لا الشرك نفسه كالسجود المذكور هنا أو غيره، فإن مجرد السجود للشخص لا يستلزم العبادة، ولا يكون صاحبه كافرًا إلا إذا قصد بسجوده العبادة والتقرب لغير الله، أما مجرد سجود التعظيم أو التحية للبشر فهو بعد نسخه حرام، لأن الشرك لا يحتمل الجواز والنسخ[(٢)].

---

(١) «تفسير ابن كثير» (١/ ٢٣٩).
(٢) «ضوابط التكفير عند أهل السنة» للقرني (ص٢١٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: أما الخضوع والقنوت بالقلوب، والاعتـراف بالربوبية والعـبودية، فهـذا لا يكون على الإطلاق إلا لله ـ سبـحانه وتعالى ـ وحده، وهو في غيره ممتنع باطل، وأما السـجود فشريعة من الشرائع، إذ أمرنا الله أن نسجـد له، ولو أمرنا أن نسجد لأحد من خلقـه، لسجدنا لذلك الغيـر طاعة لله ـ عَـزَّ وَجَلَّ ـ إذا أحب أن نعظم من سجدنا لـه، ولو لم يفرض علينا السـجـود لم يجب البـتة فـعلهُ، فـسجـود الملائكة لآدم تشـريف وتكريم وتعظيم، وسـجود إخوة يـوسف له تحيـة وسلام، ألا ترى أن يوسف لو سـجد لأبويه تحية لم يكره له، وقد كانت البهائم تسجد للنبي ﷺ، والبهائم لا تعبد إلا الله، فكيف يُقال: يلزم السجودُ لشيء عـبادتَه؟، وقد قال النبي ﷺ: «لو كنت آمرًا أحدًا أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها، لعظم حقه عليها»[1]، ومعلوم أنه لم يقل: لو كنت آمرًا أحدًا أن يعبد[2].

أما إذا كان السجود لغير البشـر كالشمس والقمر والأصنام، وغيرها، فإنه يكون شركًا أكبر، لا يحتمل غير ذلك، لأنه مما لا يتـصور فيه معنى آخر غير العبادة، لأن هذه المخلوقات لا يتصور في السجود لها معنى التحية والتعظيم ـ والله أعلم ـ.

المانع الثاني ـ الجهل:

من موانع تكفير المعين الذي يقع في الشـرك الأكبر (العذر بالجهل) وهو من الأعذار التي كثر الكلام فيها، وخاض الناس فيها ما بين غالٍ وجافٍ، فهناك من يجـعل الجهل عـذرًا بإطلاق، وهناك من يمـنعه بإطلاق، والحق وسـط بينهمـا، ويمكن إيجاز ما يهمنا في هذه المسألة على النحو التالي:

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٨٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٦٠).

أولاً ـ المقصود بالجهل:

* الجهل يأتي بعدة معانٍ، منها:

(أ) خلو النفس من العلم، وهو المشهور[(١)].

(ب) اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه[(٢)].

(جـ) فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل، سواء اعتقد فيه اعتقادًا صحيحًا أو فاسدًا[(٣)].

ومقصود العلماء بالجهل الذي يعذر صاحبه أو لا يعذر، أن يقول قولاً أو يفعل فعلاً بخلاف ما حقه أن يفعل، أو يعتقد اعتقاداً بخلاف ما هو عليه من الحق، ونؤكد ابتداءً أن الجهل أمر أصلي ينبغي رفعه ـ حسب الاستطاعة ـ وأن يسعى إلى تعليم الجاهل.

يقول القرافي[(٤)]: القاعدة الشرعية دلت على أن كل جهل يمكن المكلف دفعه، لا يكون حجة للجاهل، فإن الله تعالى بعث رسله إلى خلقه برسائله، وأوجب عليهم كافة أن يعلموها، ثم يعملوا بها، فالعلم والعمل بها واجبان، فمن ترك التعلم والعمل، وبقي جاهلاً، فقد عصى معصيتين لتركه واجبين[(٥)].

---

(١) انظر «المفردات» (١٠٢)، و«لسان العرب» (٢/ ٤٠٢).

(٢) «المفردات» (١٠٢)، و«التعريفات» (١٠٨).

(٣) «المفردات» (١٠٢).

(٤) هو: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجي أبو العباس المشهور بالقرافي، فقيه، أصولي، ومفسر، ومشارك في علوم أخرى، ولد بمصر عام (٦٢٦هـ)، من تصانيفه: «الذخيرة في الفقه»، و«شرح المهذب»، و«شرح المحصول»، و«الفروق»، انظر ترجمته في «معجم المؤلفين» (١/ ١٥٨)، و«كشف الظنون» (١٨٦)، و«هدية العارفين» (٥/ ٩٩).

(٥) «الفروق» لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ب.ت (٤/ ٢٦٤) (٢/ ١٤٩-١٥١).

وبهذا يتبين لنا أن الجاهل المفرِّط لا يعذر بوجوده في دار الإسلام (مظنة العلم)، وقدرته على التعلم والفهم، وإنما العذر لمن لا يقدر على التعلم أو الفهم، أو لم تصله الحجة الصحيحة، أي أن الجهل عذر مؤقت ومقيد بعدم توفر بعض الشروط، فإذا وجدت هذه الشروط أو أمكن وجودها تقديراً، فإن الجهل لا يبقى عذراً.

ثانيًا ـ فيم يكون العذر بالجهل:

*** هناك اتجاهان للعلماء في هذه المسألة:**

الاتجاه الأول ـ يرى أن مسائل أصول الدين وخاصة التوحيد والشرك لا يعذر فيها بالجهل[1]، وهؤلاء إما أن تكون أدلتهم من الكتاب أو السنة عامة غير صريحة الدلالة، أو أدلة ضعيفة من جهة السند، أو أقوال منسوبة لبعض أهل العلم، وهي إما آراء شاذة أو محتملة أو غير دقيقة النسبة مثل ما نسبوه إلى شيخ الإسلام ابن تيمية ومحمد عبد الوهاب، وغيرهم[2].

الاتجاه الثاني ـ يرى أن أدلة العذر بالجهل عامة شاملة للأصول المجمع عليها، للدلالة الصريحة من نصوص السنة على ذلك، مثل حديث حذيفة ﷺ، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: **«إن رجلاً حضره الموت، فلما يئس من الحياة أوصى أهله إذا أنا متُّ فاجمعوا لي حطبًا كثيرًا، وأوقدوا فيه نارًا، حتى إذا أكلت لحمي وخلصت إلى عظمي، فامتحشت فخذوها فاطحنوها، ثم انظروا يومًا راحًا، فاذروه في اليم، ففعلوا ذلك، فجمعه الله، فقال له: لِمَ فعلت ذلك؟ قال: «من خشيتك، فغفر الله له»**[3].

---

(١) «يراجع أدلة هؤلاء في «الجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد» لعبد الرحمن بن عبد الحميد، مطبعة المدني ـ القاهرة، ب.ت (ص١٧-٢٤).

(٢) «نواقض الإيمان الاعتقادية» للدكتور/ محمد عبد الله الوهيبي، دار المسلم ـ الرياض، ط:١، عام (١٤١٦هـ) (١/ ٢٩٠).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب «أحاديث الأنبياء»، باب «ما ذكر عن بني إسرائيل» (٣/ ١٢٧٢) برقم (٣٢٦٦)، ومسلم في كتاب «التوبة»، باب «سعة رحمة الله» (٤/ ١٦٧٦) برقم (٢٧٥٦).

قال ابن تيمية: وكنت دائمًا أذكر هذا الحديث .. فهذا رجل شك في قدرة الله، وفي إعادته، بل اعتقد أنه لا يُعاد وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك، وكان مؤمنًا يخاف الله أن يعاقبه، فغفر له بذلك[1].

ومن الأدلة أيضًا: حديث أبي واقد الليثي[2] رضي الله عنه: قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين، ونحن حديثو عهد بكفر، فمررنا بشجرة، فقلنا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، وكان للكفار سدرة يعكفون حولها، ويعلقون بها أسلحتهم يدعونها ذات أنواط، فلما قلنا للنبي ﷺ، قال: «الله أكبر! قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿اجْعَل لَّنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ (الأعراف:١٣٨) لتركبن سنن من كان قبلكم»[3].

حيث نجد أن هؤلاء الصحابة لما كانوا حديثي عهد بالإسلام عذروا بجهل حقيقة ما طلبوا، ولم يُكَفَّرُوا بذلك لأنهم لم يكن قد بلغهم تفاصيل التوحيد بالقدر الذي لا يجعلهم يجهلون مثل هذا الشرك.

والخلاصة في هذا الأمر عند أصحاب هذا الاتجاه أن من كان حديث العهد بالإسلام، أو من نشأ في بادية بعيدة، ومن في حكمهم مثل أن ينشأ في بيئة

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٣١) (٢٨/ ٥٠١) (١١/ ٤٠٩).

(٢) هو: الحارث بن عوف، صحابي أسلم يوم الفتح، له عدة أحاديث في الكتب الستة، حدث عنه عطاء، وابن المسيب وغيرهما، عاش نحواً من ثمانين سنة، توفي سنة (٦٥هـ)، انظر ترجمته في «سير الأعلام» (٢/ ٥٧٤)، و«شذرات الذهب» (١/ ٧٦).

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب «الفتن» (٤/ ٤١٢) رقم (٢١٨٠)، وقال: حسن صحيح، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢١٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (ص٣٧)، وصححه الألباني في «تحقيق السنة» لابن أبي عاصم، المكتب الإسلامي - بيروت، ط:٣، عام (١٤١٣هـ) (٩٣م).

ينتشر فيها الشرك، ويقل فيها الدعاة إلى التوحيد، يعذر بجهل الأحكام الظاهرة من الواجبات والمحرمات، وكذا في أصول العقائد ولا فرق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وكثير من الناس قد ينشأ في الأمكنة والأزمنة التي يندرس فيها كثير من علم النبوات، حتى لا يبقى من يبلِّغ ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة، فلا يعلم كثيراً مما بعث الله به رسوله، ولا يكون هناك من يبلغه ذلك، ومثل هذا لا يكفر، ولهذا اتفق الأئمة على أن من نشأ ببادية بعيدة عن أهل العلم والإيمان، وكان حديث عهد بالإسلام، فأنكر شيئًا من هذه الأحكام الظاهرة المتواترة، فإنه لا يحكم بكفره حتى يعرف ما جاء به الرسول، ولهذا جاء في الحديث عن حذيفة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة، وليُسرى على كتاب الله - عَزَّ وَجَلَّ - في ليلة، فلا يبقى في الأرض منه آية، وتبقى طوائف من الناس، الشيخ الكبير، والعجوز الكبير، يقولون: أدركنا آباءنا على هذه الكلمات لا إله إلا الله، فنحن نقولها»**، قال صلة[1]: ما تغني عنهم لا إله إلا الله، وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة؟، فأعرض عنه حذيفة، ثم رددها عليه (ثلاثًا)، كل ذلك يعرض عنه حذيفة، ثم أقبل عليه في الثالثة، فقال: يا صلة تنجيهم من النار (ثلاثًا)[2] [3].

(١) هو: صلة بن زفر العبسي الكوفي، تابعي كبير، ثقة جليل، روى عن عمار وحذيفة وعلي وغيرهم، توفي في حدود السبعين، انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٣٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢/ ١٣٤٢) برقم (٤٠٤٩)، والحاكم (٤/ ٤٧٣)، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١/ ٢٧٢) برقم (٨٧)، و«صحيح الجامع» (٢/ ١٣٤٢) برقم (٨٠٧٧).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٠٨).

ويقول في موضع آخر: إن تكفير المعين، وجواز قتله موقوف على أن تبلغه الحجة النبوية التي يكفر من خالفها، وإلا فليس كل من جهل شيئًا من الدين يكفر[١].

ويقول الإمام ابن العربي المالكي: فالجاهل والمخطئ من هذه الأمة لو عمل من الشرك ما يكون صاحبه مشركًا أو كافرًا فإنه يعذر بالجهل والخطأ، حتى يتبين له الحجة التي يكفر تاركها بيانًا واضحًا ما يلتبس على مثله[٢].

وقال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ: فلابد من شرح الصدر بالكفر، وطمأنينة القلب به، وسكون النفس إليه، فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشرك لاسيما مع الجهل بمخالفتها لطريقة الإسلام[٣].

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة: كل من آمن برسالة نبينا محمد ﷺ، وسائر ما جاء به في الشريعة، إذا سجد بعد ذلك لغير الله من ولي، وصاحب قبر أو شيخ طريقة، يعتبر كافرًا مرتدًا عن الإسلام، مشركًا مع الله غيره في العبادة ولو نطق بالشهادتين وقت سجوده، لإتيانه بما يناقض قوله من سجوده لغير الله، ولكنه قد يعذر لجهله، فلا تنزل به العقوبة حتى يُعلم وتُقام عليه الحجة[٤].

ثالثًا ـ خلاصة القول في مسألة العذر بالجهل:

مما سبق ندرك خطأ القول بأن الجهل عذر في أصل الدين وفي غيره بإطلاق، وكذا خطأ القول بأن الجهل ليس عذرًا بإطلاق، بل لابد من التفريق بين ما كانت

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٥٠٠)، و«الرد على البكري» (٢٥٨).

(٢) نقلاً عن «محاسن التأويل» لجمال الدين القاسمي، عناية محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة، ط:١، عام (١٣٧٦هـ) (٥/ ١٠٣٧).

(٣) «السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار» للإمام محمد بن علي الشوكاني، دار الكتب العلمية، ط:١، عام (١٤٠٥هـ) (٤/ ٥٧٨).

(٤) «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالسعودية» ترتيب أحمد الدويش، دار العاصمة ـ الرياض، ط:٣، عام (١٤١٩هـ) (١/ ٢٢٠).

المخالفة فيه بمناقضته أصل الدين ونحوه من الأمور الظاهرة والمعلومة من الدين بالضرورة، وكان الجاهل في ديار الإسلام التي يتوفر فيها وسائل المعرفة.

وما كانت المخالفة فيه متعلقه بأمور تحتاج إلى بيان وتفصيل، ويمكن تقسيم المسائل المتعلقة بالجهل والعذر فيه إلى أربعة أقسام:

القسم الأول - ما يكفر به مطلقًا ولا يعذر بجهله، وهي الأمور الظاهرة المعلومة من الدين بالضرورة، والتي فيها نقض لمجمل أصول الإسلام كالسجود للصنم أو الشمس أو إنكار نبوة محمد ﷺ، أو اعتقاد أن لله صاحبة أو ولدًا، أو اعتقاد ألوهية البشر كبعض الباطنية ونحو ذلك.

القسم الثاني - ما لا يكفر بجهله وهي المسائل الخفية التي اختلف فيها ولم يجمع عليها.

القسم الثالث - ما لا يكفر به إذا فعله جاهلاً، إلا بعد إعلامه بحكم الله فيه، وهو مما أجمع عليه، ولكن تعرض فيه شبهة أو سوء فهم.

القسم الرابع - المسائل الاجتهادية التي ليس فيها نص قطعي الثبوت والدلالة، فهذه يعذر فيها كل مجتهد باجتهاده[١].

المانع الثالث - عروض الشبهات التي يعذر بها:

من أسباب الوقوع في الشرك كما سبق: ورود الشبهات بسبب البعد عن العلم الصحيح المستمد من الكتاب والسنة، والعكوف على أقوال أهل الجهل والخرافة، وغالب مظاهر الشرك أصلها شبهات عرضت على الناس في ظل غياب الدعوة الصحيحة إلى التوحيد الخالص في كثير من بلدان المسلمين، حتى

---

(١) انظر «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية» (٤/ ٥٢٠-٥٢١).

صارت هذه المظاهر دينًا وطقوسًا وعبادات ما أنزل الله بها من سلطان، وهذه الشبهات وإن كانت باطلة ابتداءً لكن مع وجود من يروِّج لها، أفرزت كثيرًا من الأعمال والمظاهر الشركية التي زاد تمسك العوام بها لاعتقادهم أنها من الدين الذي شرعه الله تعالى.

* ومن الأمثلة على ذلك: التبرك بقبر النبي ﷺ، ومخاطبته بعد موته بسؤاله الشفاعة، وغيرها بشبهة أنه إذا صح طلب الشفاعة والدعاء من الرسول ﷺ في حياته، فلا بأس بطلب ذلك منه بعد مماته، بناءً على أنه ﷺ حي في قبره، والحياة قد ثبتت للشهداء، ورتبة الأنبياء أعلى وأكمل من جميع الشهداء.

وقد احتج بهذه الشبهة من المتقدمين السُّبكي[1] في كتابه (شفاء السقام في زيارة خير الأنام)، وكثير من المتأخرين مثل: محمد علوي مالكي في كتابه (مفاهيم يجب أن تصحح)، ثم بعد ذلك انتقلوا إلى التبرك بالصالحين قياسًا على جواز التبرك بذات النبي ﷺ، وسيأتي الرد على هذه الشبهة عند الكلام عن ذرائع الشرك - إن شاء الله -، ووصل بهم الأمر بعد ذلك إلى تعظيم القبور، وشد الرحال للتبرك بها، وأداء العبادات عندها، والذبح والنذر لها والطواف بها بشبهة أن بركة الصالحين جارية بعد مماتهم كما كانت في حياتهم، فمن كانت له حاجة فليتوسل بهم إلى الله لقضاء حوائجه، ومغفرة ذنوبه، فهم الواسطة بين الله وبين خلقه.

---

(١) هو: تقي الدين علي بن علي بن تمام السُّبكي، فقيه الشافعية، ولد في قرية السُّبكي بالمنوفية بمصر، عام (٦٨٣هـ)، وتفقه على والده، ودخل القاهرة، وولي قضاء الشام وتوفي عام (٧٥٦) بالقاهرة، ذكر له البغدادي ما يُقارب (١٠٤) مصنفات من أشهرها: «شفاء الأسقام»، و«شرح المنهاج»، وغيرها، انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» (٣/ ٦٣)، و«شذرات الذهب» (٦/ ١٨٠).

وبالجملة، فإن القبوريين استندوا إلى شبه واهية وتأويلات باطلة تردها الأدلة الشرعية الصحيحة، لكن وقوعهم في الشرك بسبب تلك الشبهات التي لُبِّس بها عليهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار حتى لا ينسب أحد منهم إلى الكفر بغير حق، رغم أنهم وقعوا فيما هو كفر وشرك واضح.

ومن الأمور المهمة التي ينبغي إيضاحها أنه لابد من التفريق ابتداءً بين من يجترئون على الوقوع في الشرك بغير تأويل ولا شبهة، وبين من يتلبسون بشيء من ذلك تعلقًا بتأويل فاسد أو شبهة عارضة مع تمسكهم بالإسلام ظاهراً.

والخلاصة أن من وقع في بعض المحرمات والشركيات بسبب شبهة عرضت له، فلا يلحقه التكفير إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة - والله أعلم -.

المانع الرابع - التأويل والخطأ:

المقصود بالتأويل هنا: التلبس والوقوع في الكفر من غير قصد لذلك، وسببه القصور في فهم الأدلة الشرعية، دون تعمد للمخالفة، بل قد يعتقد أنه على الحق[1].

والعذر بالتأويل متفق عليه عند الأئمة، وإنما الخلاف في حدود التأويل الذي يعذر صاحبه، والذي لا يعذر، فهناك مسائل وأصول لا خلاف في عذر المتأول فيها ممن لم تقم عليه الحجة، ومن أمثلتها التأويل في استحلال بعض المحرمات أو بعض التأويلات كالمعتزلة وغيرهم، حيث يستندون إلى بعض الشبه النصية، وهناك تأويلات لا خلاف في عدم العذر بها، كتأويلات الباطنية، والفلاسفة، وغيرهم من الغلاة، وبين ذلك أصول تختلف الأنظار والاجتهادات في العذر بها من عدمه.

---

(١) انظر «ضوابط التكفير» للقرني (ص٣٢٨-٣٤٦).

ومن ثمَّ فليس كل التأويل يعتبر سائغًا أو عذرًا مقبولاً، فهناك من التأويل ما يعتبر سائغًا، ومنه ما ليس كذلك، فلابد من مراعاة ذلك، وعدم الخلط بينهما.

يقول ابن حجر في (تعريف التأويل السائغ): قال العلماء: كل متأول معذور بتأويله ليس بآثم، إذا كان تأويله سائغًا في (لسان العرب)، وكان له وجه في العلم[١].

ويقرر ابن حزم العذر بالتأويل السائغ قائلاً: ومن تأول من أهل الإسلام فأخطأ، فإن كان لم تقم عليه الحجة، ولا تبين له الحق، فهو معذور مأجور أجرًا واحدًا لطلبه الحق، وقصده إليه، ومغفور له خطؤه إذا لم يتعمد[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر قصة الرجل من بني إسرائيل الذي أمر أولاده بإحراقه بعد موته: والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول ﷺ أولى بالمغفرة من مثل هذا[٣].

ويقول العلامة ابن الوزير[٤]: قد تكاثرت الآيات والأحاديث في العفو عن الخطأ، والظاهر أن أهل التأويل أخطئوا ولا سبيل إلى العلم بتعمدهم لأنه من علم الباطن الذي لا يعلمه إلا الله، وبعد أن ذكر قصة الرجل من بني إسرائيل

---

(١) «فتح الباري» (١٢/ ٣١٨).

(٢) «الفصل في الملل والنحل» لابن حزم (٣/ ٢٩٦).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٣١).

(٤) هو: السيد محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الحسني الصنعاني، المعروف بابن الوزير، ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي رضي الله عنه، وُلد بهجر الظهراوين، من شطب، سنة (٧٧٥هـ)، وتعلم العلم على يد أكابر مشايخ صنعاء وصعدة ومكة، حتى أصبح من كبار حفاظ الحديث والعلماء المجتهدين في عصره، حصلت له محن لمخالفته ما عليه أهل عصره واعتماده على الدليل، قال الشوكاني: «لو قلت إن اليمن لم تنجب مثله لم أبعد عن الصواب»، توفي في صنعاء سنة (٨٤٠هـ)، من مؤلفاته: «إيثار الحق على الخلق»، و«تنقيح الأنظار»، و«العواصم»، وغيرها، انظر ترجمته في «البدر الطالع» للشوكاني (٢/ ١٩-٢٦)، و«الأعلام» (١٦/ ١٩١).

قال. وهذا أرجى حديث لأهل الخطأ في التأويل[١]، وقال أيضًا: إن المتأولين غير كفار، لأن صدورهم لم تنشرح بالكفر قطعًا أو ظنًا أو تجويزًا أو احتمالاً[٢].

ويقول الشيخ السعدي - رحمه الله -: إن المتأولين من أهل القبلة الذين ضلوا وأخطئوا في فهم ما جاء في الكتاب والسنة، مع إيمانهم بالرسول ﷺ، واعتقادهم صدقه في كل ما قال، وأن ما قاله كان حقًا والتزموا بذلك، لكنهم أخطئوا في بعض المسائل الخبرية أو العملية، قد دل الكتاب والسنة على عدم خروجهم من الدين، وعدم الحكم لهم بأحكام الكافرين[٣].

وإذا ظهر مما سبق من كلام أهل العلم أن التأويل عذر في مسألة التكفير، فإن هذا لا يعني أن كل من ادعى التأويل فهو معذور بإطلاق، بل يشترط في ذلك، أن لا يكون التأويل في أصل الدين الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له، وقبول شريعته، لأن هذا أصل المراد بالشهادتين، الذي لا يمكن تحقيقه مع حصول الشبهة فيه، ولهذا أجمع العلماء على كفر الباطنية - مثلاً - وأنهم لا يعذرون بالتأويل، لأن حقيقة مذهبهم الكفر بالله تعالى، وعدم عبادة الله وحده، وإسقاط شرائع الإسلام[٤].

ويقول ابن حزم: وأما من كان من غير أهل الإسلام من نصراني أو يهودي أو مجوسي، أو سائر الملل أو الباطنية القائلين بإلهية إنسان من الناس، أو بنبوة

---

(١) «إيثار الحق على الخلق» لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الوزير، دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام (١٣١٨هـ) (ص٤٣٥).

(٢) المصدر السابق (ص٤٣٧).

(٣) «الإرشاد في معرفة الأحكام» لعبد الرحمن السعدي، مكتبة المعارف - الرياض، طبعة عام (١٤٠٠هـ) (ص٢٠٧).

(٤) انظر فتوى شيخ الإسلام في الباطنية في «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٦١)، و«رسالة ضوابط التكفير» للقرني (ص٣٦٩).

أحد من الناس بعد رسـول الله ﷺ ، فلا يعذرون بتأويل أصـلا ، بل هم كفار مشركون على أي حال[١].

ويورد أبو حامد الغزالي مـثالاً للتأويل غير السائغ فيـقول: ولابد من التنبيه على قاعدة، وهي أن المخالف قد يخالف نصًا متواترًا ويزعم أنه مؤول، ومثاله: ما في كلام بعض الباطنية أن الله تعالى واحد، بمعنى أنه يعطي الوحدة ويخلقها، وعالم بمعنى أنه يعطي العلم لغيره ويخلقه، ومـوجود بمعنى أنه يوجد غيره، وأما أن يكون واحدًا في نفـسه، وموجـودًا وعالمًا على معنى اتصـافه فلا، وهذا كـفر صراح لأن حـمل الوحدة على إعطاء الوحدة، ليـس من التأويل في شيء، ولا تحتمله لغة العرب أصلاً، فأمثلة هذه المقالات تكذيبات عُبِّر عنها بالتأويلات[٢].

ويذكر العـلامة ابن الوزير أيضًا مثـالاً للتأويل المردود، مما لا يمكن أن يكون عذرًا لمن تلبس به فـيقول: لا خلاف في كـفر من جحـد ذلك المعلوم بالضرورة للجميع، وتـستر باسم التأويل فيـما لا يمكن تأويله، كالملاحدة في تـأويل جميع الأسماء الحسنى، بل جميع القـرآن والمعاد والشرائع، والمعاد الأخروي من البعث والقيـامة، والجنة والنار، وإنمـا يقع الإشكال في تكفيـر من قام بأركـان الإسلام الخمـسة المنصوص على إسلام من قـام بها إذا خالف المعلوم ضـرورة للبعض أو للأكثر، لا المعلوم له، وتأوَّل، وعلمنا من قرائن أحـواله أنه ما قصد التكذيب أو التبس ذلـك علينا في حقه، وأظـهر التدين والتـصديق بجـميع الأنبيـاء والكتب

---

(١) «الدرة فيما يجب اعتقاده» لابن حزم، تحقيق أحـمد الحمد، مكتبة التراث ـ مكة المكرمة، ط:١، عام (١٤٠٨هـ) (ص٤٤١).

(٢) «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» لأبي حامد الغزالي، ضمن رسائل الغزالي بتحقيق: محمد أبو العلا، مكتبة الجندي ـ القاهرة، ب.ت (ص١٤٧).

الربانية مع الخطأ الفاحش في الاعتقاد ومضادة الأدلة الجلية، ولكن لم يبلغ مرتبة الزنادقة المتقدمة[١].

المانع الخامس - التقليد:

أصل التقليد في اللغة: وضع الشيء في العنق محيطًا به[٢].

أما التقليد في الاصطلاح، فيراد به: قبول قول الغير بلا حجة[٣]، أو اتباع قول من ليس قوله حجة[٤].

وقد اتفق العلماء على جواز التقليد للعامي في باب الأحكام إذا كان عاجزًا عن فهم الحجة، لكنهم اختلفوا في مسألة التقليد في العقائد، على قولين:

الأول - تحريم التقليد في العقائد وأصول الدين، وهو ما اختاره الآمدي[٥] في الأحكام[٦].

(١) «إيثار الحق على الخلق» (ص٤١٥)، و«العواصم من القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» للعلامة ابن الوزير، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط:٣، عام (١٤١٥هـ) (٤/ ١٧٦).

(٢) «لسان العرب» (١١/ ٢٧٦).

(٣) «الإحكام في أصول الأحكام» للإمام علي بن محمد الآمدي، تحقيق: سعيد الجيملي - دار الكتاب العربي - بيروت، ط:٢، عام (١٤٠٦هـ) (٤/ ٢٢٧).

(٤) «إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول» للإمام محمد بن علي الشوكاني، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط.٤، عام (١٤١٤هـ) (ص٤٤٢).

(٥) هو: علي بن علي بن محمد بن سالم الآمدي، الحنبلي، سيف الدين، فقيه أصولي متكلم، ولد بآمد سنة (٥٥١هـ)، وأقام ببغداد، ثم انتقل إلى الشام ومصر، ثم عاد إلى دمشق وتوفي بها سنة (٦٣١هـ)، من مؤلفاته: «غاية المرام»، و«إحكام الأحكام»، و«الوهم والإيهام»، وغيرها، انظر ترجمته في «شذرات الذهب» (٣/ ٣٢٣)، و«هدية العارفين» (٥/ ٧٠٧).

(٦) «الأحكام» للآمدي (ص٢٢٩).

وقال أبو الحسين بن القطان[١]: «لا نعلم خلافًا في امتناع التقليد في التوحيد»[٢].

الثاني ـ جواز التقليد في العقائد ونسبه إمام الحرمين[٣] إلى الحنابلة والظاهرية[٤].

والذي يهمنا في هذا المبحث هو: هل يكون التقليد عـذرًا لمن يقع في الكفر أو الشرك الأكـبر؟ والجواب: أن الذي يظهر من كـلام الأئمة أن العذر بالتـقليد من جنس العذر بالتأول والجهل، باعتبـار المقلد جاهلاً لا يفهم الدليل أو الحجة، فإذا عذر من وقع في الكفـر متأولاً رغم عـلمه واجتـهاده فعذر مـن يقلده من العوام الجهَّال من باب أولى.

يقول شيخ الإسـلام ابن تيمية ـ رحـمه الله ـ بعدما تكلم عن كـفر وضلال أهل الحلول والاتحاد من غلاة المتـصوفة كابن عربي وأمـثاله: «.. فكل من كان أخبـر بباطن هذا المذهب ووافقهـم عليه؛ كان أظهر كـفرًا وإلحادًا، وأمَّا الجـهال الذين يحسنون الظن بـقول هؤلاء ولا يفهمـونه، ويعتقـدون أنه من جنس كلام المشايخ العارفين الذين يتكلمون بكلام صحيح لا يفـهمه كثير من الناس، فهؤلاء تجد فيهم إسـلامًا وإيمانًا ومتابعة للكتاب والسنة بحسـب إيمانهم التقليدي، وتجد

---

(١) هو: علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى الكتـاني، المعروف بابن القطان، فقيه أصولي ومحدث، من أهل فاس، حدث ودرس، وتوفي بسجلماسه وهو قاضـيها سنة (٦٢٨هـ)، من مصنفاته: «النزع في القـيـاس»، و«النظر في أحكام النـظر»، وغـيرها، انـظر ترجـمتـه في «سـيـر أعـلام النبـلاء» (٢٢/ ٣٠٦)، و«تذكرة الحافظ» (٤/ ١٩٢).

(٢) «إرشاد الفحول» للشوكاني (ص٤٤٣).

(٣) هو: عبـد الملك بن عبـد الله بن يوسف الجويني، النيـسابوري، أبو المعالي، ولد سـنة ٤١٩ هـ، أخذ عن الإسفراييني، رحل إلى بغداد ومكة، وهو أحد أئمة الأشاعرة، تتلمذ عليه الغزالي، ذكر أهل السير رجوعه إلى مذهب السلف، توفي سنة ٤٧٨هـ، انظر ترجـمته في: «سير أعـلام النبلاء» (١٨/ ٤٦٨)، و«شذرات الذهب» (٣/ ٣٥٨).

(٤) «إرشاد الفحول» للشوكاني (ص٤٤٣).

فيهم إقراراً لهؤلاء وإحساناً للظن بهم، وتسليماً لهم بحسب جهلهم وضلالهم، ولا يتصور أن يثني على هؤلاء إلا كافر ملحد، أو جاهل ضال . . »[1]

وقال في موضع آخر يشير إلى عذر بعض من يقلد الشيوخ والعلماء فيما هو من جنس الشرك: «. . وإن كانت من جنس الشرك؛ فهذا الجنس ليس فيه شيء مأمور به، لكن قد يحسب بعض الناس في بعض أنواعه أنه مأمور به، وهذا لا يكون مجتهداً؛ لأن المجتهد لابد أن يتبع دليلاً شرعياً، وهذه لا يكون عليها دليل شرعي، لكن قد يفعلها باجتهاد مثله، وهو تقليده لمن فعل ذلك من الشيوخ والعلماء الذين فعلوا ذلك قد فعلوه لأنهم رأوه ينفع، أو لحديث كذب سمعوه، فهؤلاء لم تقم عليهم الحجة . . »[2].

فتلاحظ من كلام شيخ الإسلام إعذاره للجهال الذين يحسنون الظن بكلام هؤلاء الغلاة ولا يفهمونه؛ لأنهم مقلدون لمن يظنونهم من أهل العلم، مما يدل على أن العذر عنده بالتقليد من جنس العذر بالجهل والخطأ.

ويقسم ابن القيم - رحمه الله - أهل التقليد إلى ثلاثة أقسام:

الأول - الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له؛ فهذا لا يكفر ولا يفسق إذا لم يكن قادراً على التعلم.

الثاني - المتمكن من السؤال ومعرفة الحق، لكنه ترك ذلك تفريطاً؛ فهذا آثم مستحق للوعيد.

الثالث - من يسأل ويطلب ويتبين له الهدى والحق، ثم يتركه تقليداً لغيره أو تعصباً أو لغير ذلك؛ فهذا فاسق تكفيره محل اجتهاد وتفصيل . .[3].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٦٧). (٢) المصدر السابق (٢٠/ ٣٢، ٣٣).

(٣) «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية» لابن القيم، المطبعة السلفية القاهرة - طبعة عام (١٣٧٥هـ) (ص١٧٤).

الفصل الرابع

وقوع الشرك بالله تعالى في الأمة الإسلامية

المبحث الأول

أدلة استحالة اجتماع الأمة الإسلامية على الشرك

بعث الله نبيه محمدًا - صلوات ربي وسلامه عليه - على حين فترة من الرسل، إلى أهل الأرض، فانتشلهم من ظلمات الكفر والشرك والوثنية والانحطاط لينشئ أمة على التوحيد والمنهج الرباني استحقت من الله تعالى أن يصفها بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...﴾ (آل عمران: ١١٠).

لقد أعدَّ الله تعالى هذه الأمة المسلمة لتكون رائدة للبشرية إلى الخير، وشاهدةً عليها، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: ١٤٣)، وكَفَّلها رسول الله ﷺ يقوم بتربيتها لهذا الهدف العظيم، قال - سبحانه وتعالى -: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾ (آل عمران: ١٦٤). وكانت تربية الله لهذه الأمة من أجل القيام بواجبها في الأرض إلى يوم القيامة، وهذا يقتضي أن الخير باق في هذه الأمة، مهما حاول الأعداء إفسادها، أو صرفها عن خطها القيادي.

* ويمكن لنا في هذا المبحث بيان بعض النصوص الشرعية التي تدل على أن أمة الإجابة يستحيل أن تجتمع علي الكفر أو الشرك أو الضلال بعد أن خالط الإيمان شغاف القلوب، ومن هذه النصوص:

١ - قوله تعالى: ﴿... الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ...﴾ (المائدة: ٣).

قال أهل التفسير: معنى قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ..﴾ أي: يئسوا أن يرجع المسلمون إلى ما عليه المشركون من الشرك والدين الباطل القائم على الوثنية وطاعة غير الله تعالى[1]، وفي قوله تعالى في الآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ..﴾: امتنان من الله أيضًا بإتمام النعمة عليهم من تمكينهم من الأرض، ونصرهم على الوثنية والكفر، ويفيد قوله سبحانه: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾: أن هذا الدين سيظل باقيًا إلى قيام الساعة، وليس لفترة زمنية محدودة، وهذا يدل على عدم اجتماع الأمة المسلمة على الكفر مرة أخرى بعد بعثة النبي ﷺ.

٢ - ومن الأدلة أيضًا قوله ﷺ: «**ولا يزال أمر هذه الأمة مستقيمًا حتى تقوم الساعة أو حتى يأتي أمر الله**»[2]. وفي هذا الحديث إخبار من النبي ﷺ على بقاء أمر الأمة المحمدية مستقيمًا على الدين حتى قيام الساعة أو حتى تأتي الريح التي تقبض أرواح المؤمنين قبل قيام الساعة، كما قال ابن عمرو رضي الله عنهما[3].

ولا يعني ذلك أن الأمة المحمدية سيبقى أمرها على التوحيد والطاعة كلها كما يستدل به القبوريون الذين ينكرون وقوع الشرك في أمة الإسلام، بل الحديث عام يحمل على الأحاديث المقيدة التي تدل على أن المراد بأمر هذه الأمة هو استقامة الطائفة المنصورة التي تحمل الدين والحق إلى قيام الساعة، كما سيأتي في النصوص القادمة.

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٣/ ٤٢٠)، و«تفسير ابن كثير» (٣/ ١١٠١)، و«فتح القدير» للشوكاني (٢/ ١٥).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الاعتصام»، باب «قوله: «لا تزال طائفة من امتي ظاهرين»» (٦/ ٢٦٦٧) برقم (٦٨٨٢)، ومسلم في كتاب «الإمارة»، باب «لا تزال طائفة من أمتي» (٣/ ١٢٠٩) برقم (١٩٢٠).

(٣) رواه مسلم في كتاب «الإمارة» (٣/ ١٢١١) برقم (١٩٢٤).

٣ - ومن الأدلة أيضًا ما ورد عن النبي ﷺ بألفاظ عدة؛ كقوله ﷺ: «لن يبرح هذا الدين قائمًا يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة»[(١)]، وقوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك»[(٢)].

ومنها قوله ﷺ: «لا تزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك»[(٣)].

ومنها قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال»[(٤)].

فهذه الأحاديث الصحيحة تدل على استحالة اجتماع الأمة الإسلامية على الكفر والضلال والشرك، وأنه وإن وجد الشرك في بعضها إلا أنه يستحيل أن تعود كلها إلى الكفر مرة أخرى، ومما يؤيد ذلك أيضًا:

- قوله ﷺ: «إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، ومن شذَّ شذَّ في النار»[(٥)].

---

(١) المصدر السابق (٣/ ١٢١٠) برقم (١٩٢٢).

(٢) المصدر السابق (٣/ ١٢٠٩) برقم (١٩٢٠).

(٣) رواه البخاري في كتاب «المناقب»، باب «سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية» (٣/ ١٣٣١) برقم (٣٤٤٢)، ومسلم في «الإمارة» (٣/ ١٢١٠) برقم (١٠٣٧).

(٤) رواه أبو داود في كتاب «الجهاد» (٣/ ١١) برقم (٢٤٨٤)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢/ ٩١).

(٥) رواه الترمذي في كتاب «الفتن» (٤/ ٤٠٥) برقم (٢١٦٧)، وصححه الألباني في «تخريج المشكاة» (١/ ٦١) برقم (١٧٣).

- وفي رواية عنه ﷺ : «لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة أبداً»، قال : «يد الله مع الجماعة؛ فاتبعوا السَّواد الأعظم؛ فإنه من شذ شذَّ في النار»[(١)] .

- ومنها قوله ﷺ : «اثنان خير من واحد، وثلاثة خير من اثنين، وأربعة خير من ثلاثة؛ فعليكم بالجماعة، فإن الله - عَزَّ وجَلَّ - لن يجمع أمتي إلا على هدى»[(٢)] .

- ومنها قوله ﷺ : «إن الله تعالى قد أجار أمتي أن تجتمع على ضلالة»[(٣)] .

- ومنها قوله ﷺ : «إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم»[(٤)] .

فهذه الأحاديث وغيرها دالة على أن أمة الإسلام لا تجتمع على ضلالة أو شرك بأكملها، وإن وجد الشرك في طوائف وأفراد منها.



---

(١) رواه الترمذي وقال: «غريب من هذا الوجه» (٤/ ٤٠٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (ص٣٩) برقم (٨٠)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» وسنده حسن.

(٢) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٥/ ١٤٥).

(٣) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (ص٤١) برقم (٨٣)، وحسنه الألباني في «تخريج السنة» (ص٤١) برقم (٨٣).

(٤) رواه مسلم في كتاب «صفات المنافقين»، باب «تحريش الشيطان» (٤/ ١٧١٨) برقم (٢٨١٢)، واللفظ له، وأحمد (٣/ ٣١٣).

المبحث الثاني

أدلة إمكان وقوع الشرك في بعض الأمة الإسلامية

كما تقرر معنا في المبحث السابق أن الأمة الإسلامية بعد بعثة النبي ﷺ معصومة بمجموعها من العودة إلى الشرك والوثنية، بل سيظل فيها على كل العصور طائفة قائمة بالحق حتى قيام الساعة، لكن هذا لا يعني أن أمة محمد ﷺ لن يصيبها ما أصاب الأمم السابقة من الوقوع في الكفر أو الشرك، والذين يقولون ببراءة الأمة المنتسبة للإسلام من الشرك هم جاهلون بحقيقة التوحيد، لا يعرفون منه إلا لفظه، ولهذا كان لابد من ذكر الأدلة والنصوص الشرعية الصحيحة على إمكانية وقوع الشرك في بعض الأمة الإسلامية، قبل أن نذكر ما استدل به المنكرون لوقوع الشرك في الأمة الإسلامية والرد عليهم، فمن الأدلة على وقوع الشرك في أمة النبي ﷺ بعد موته ما يلي:

١ ـ ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر، وذراعًا بذراع، حتى لو دخلوا في جحر ضب تبعتموهم»، قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن»**[(١)].

٢ ـ وقوله ﷺ: **«لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً بشبر وذراعًا بذراع»، فقيل: يا رسول الله، كفارس والروم؟ قال: «ومن الناس إلا أولئك»**[(٢)].

ففي هذين الحديثين النص من النبي ﷺ بأن هذه الأمة ستفعل ما فعلت الأمم من قبلها اليهود والنصارى وفارس والروم، وستسلك طريق من كان قبلها في كل ما

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الاعتصام»، باب «قوله ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم»» (٦/ ٢٦٦٩) رقم (٦٨٨٩) واللفظ له، ومسلم في كتاب «العلم»، باب «اتباع سنن اليهود والنصارى» (٤/ ١٦٣١ن) برقم (٢٦٦٩)، وأحمد (٣/ ٨٤-٤٩)، وابن ماجه (٢/ ٦٢٢) برقم (٤/ ٣٩٩٤).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الاعتصام» (٦/ ٢٦٦٩) برقم (٦٨٨٨).

فعلوه، وتتشبه بهم وتشابههم كما تشابه قذة السهم القذة الأخرى، ومراده ﷺ بيان أن أمته لا تدع شيئًا مما كان يفعله اليهود والنصارى إلا فعلته، ولاشك أن مما وقع فيه الأمم قبلنا الشرك بالله تعالى والبعد عن التوحيد والطاعة لله سبحانه.

٣ ـ وأصرح من هذا قوله ﷺ: **«إذا وضع السيف في أمتي لم يرفع عنها إلى يوم القيامة، ولا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان»**[١].

فقوله ﷺ: **«حتى تلحق قبائل من أمتي بالمشركين»**، أي: يكونون معهم ويرتدون برغبتهم عن أهل الإسلام، ويلحقون بأهل الشرك[٢]، وقوله ﷺ: **«وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان»**: نص صريح على وقوع الشرك بالله تعالى في بعض الأمة الإسلامية نتيجة لجهلهم بحقيقة التوحيد وما يناقضه من الشرك والتنديد[٣].

٤ ـ ومنها: ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات[٤] نساء دوس حول ذي الخلصة»**[٥] [٦].

قال صاحب (إتحاف الجماعة): وقد وقع ما أخبر به النبي ﷺ في هذا الحديث، فإن قبيلة دوس وما حولها من العرب قد افتتنوا (بذي الخلصة) عندما

---

(١) رواه أبو داود (٤/ ٤٥١) برقم (٤٢٥٢)، والترمذي (٤/ ٤٣٢) برقم (٢٢١٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢/ ٣٦٤).

(٢)، (٣) «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» (ص٢٣٦).

(٤) أليات: جمع ألية، والمراد بها هنا أعجازهن، أي: أن أعجازهن تضرب في أطرافهن كما كنَّ يفعلن في الجاهلية، انظر «النهاية في غريب الحديث» (١/ ٦٤).

(٥) الخلصة: بفتح الخاء المعجمة واللام بعدها مهملة، هذا هو الأشهر في ضبطها، والخلصة: نبات له حب أحمر كخرز العقيق، «وذو الخلصة» اسم للبيت الذي كان فيه الصنم، وقيل اسم البيت الخلصة، واسم الصنم «ذو الخلصة»، ولا يزال الصنم معروفًا إلى الآن في بلاد زهران (جنوب الطائف)، «فتح الباري» (٨/ ٧١).

(٦) رواه البخاري في كتاب «الفتن»، باب «تغير الزمان حتى تُعبد الأوثان» (٦/ ٢٦٠٤) برقم (٦٦٩٩)، ومسلم في كتاب «الفتن وأشراط الساعة»، باب «لا تقوم الساعة حتى تعبد دوس ذا الخلصة» (٤/ ١٧٦٦) برقم (٢٩٠٦).

عاد الجهل إلى تلك البلاد، فأعادوا سيرتها الأولى، وعبدوها من دون الله حتى قام الشيخ المجدد محمد عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ بالدعوة إلى التوحيد، وبعث جماعة من الدعاة إلى ذي الخلصة فخربوها، وهدموا بناءها[١].

٥ ـ ومنها: ما رواه مسلم من حديث عائشة ﵂ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا يذهب الليل والنهار حتى تُعْبَدَ اللاتُ والعزى**»، فقلت: يا رسول الله . . إن كنت لأظن حين أنزل الله ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (الصف: ٩) أن ذلك تامٌّ، قال: «**إنه سيكون من ذلك ما شاء الله، ثم يبعث الله ريحًا طيبة فتوفّى كل من في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان، فيبقى من لا خير فيه فيرجعون إلى دين آبائهم**»[٢].

ففي هذه الأحاديث دلالة على أن طوائف من أمة محمد ﷺ ستلحق بالمشركين والكفار، وأن طوائف منها ستعبد الأصنام والأوثان من دون الله تعالى، وهاتان الصورتان واضحتان اليوم أكثر مما مضى.

فالصورة الأولى ـ وهي شرك عبادة الأوثان والأصنام وغيرها هو صنيع من مال إلى التدين الفاسد من غلاة الصوفية والقبوريين، وقد وقع هذا الشرك في الأمة الإسلامية بعد القرون المفضلة، فاتخذت الأصنام وعبدت، وصرف لها العبادات بأنواعها واتخذت ذلك دينًا.

والصورة الثانية ـ هي شرك اللحوق بالمشركين، وله صور متعددة تتجدد في كل زمان، وتلائم شرك المشركين في ذلك الزمان، والمشركون في زماننا هذا قد

---

(١) «إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة» للشيخ حمود بن عبد الله التويجري، مطابع الرياض، ط:١، عام (١٣٩٤هـ) (١/٥٢٢).

(٢) رواه مسلم في كتاب «الفتن وأشراط الساعة»، باب «لا تقوم الساعة حتى تعبد دوس ذا الخلصة» (٤/١٧٦٧) برقم (٢٩٠٧).

تميزوا بنوع من الشرك، دخلت فيه اليوم كثير من الطوائف المنتسبة للإسلام وهو شرك القضاء والتحاكم، واتخاذ الطواغيت أندادًا مع الله يشرعون للناس من عند أنفسهم، ويلزمون الناس بالتحاكم إلى شريعتهم وترك شريعة الله تعالى، فينصبون أنفسهم آلهة مع الله كما قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٣١).

وإذا كان شرك الناس الذين يميلون إلى التدين هو شرك عبادة الأوثان، وهو شرك المتعبدين من صوفية وقبوريين وخرافية، فإن شرك البقية الباقية ممن أعرض عن التدين والعبادة هو شرك اللحوق بمناهج ونظم وقوانين المشركين والدخول في طوائفهم كالشيوعية والعلمانية والقومية، وغيرها من صور الشرك الأكبر والذي تعاظم أكثر من غيره من صور الشرك الأخرى، بل أصبح بصورة لم تعهدها أمة الإسلام من قبل على هذه الشاكلة من الكثرة والوضوح.

ونخلص من هذا المبحث إلى النتائج التالية:

١ - أن أمة محمد ﷺ يصيبها ما أصاب الأمم السابقة من الشرك والكفر والممتنع هو: اجتماع الأمة على هذا الكفر والشرك.

٢ - أن الشرك الواقع في هذه الأمة وخاصة هذه الأيام له صورتان:

(أ) **شرك القبور:** وهو ما وقعت فيه طوائف المتعبدين على غير شريعة الله.

(ب) **شرك القصور:** وهو ما وقعت فيه طوائف العلمانيين والملحدين الذين لا يقيمون للدين وزنًا.

٣ - أن الواجب اليوم على الدعاة والجماعات العاملة لدين الله أن تبرأ من الشركين لا من أحدهما ثم تقع في الآخر، وأن تقوم بمقاومتها والدعوة إلى التوحيد الخالص من شوائب الشرك.

المبحث الثالث

شبهات المنكرين لوقوع الشرك في الأمة الإسلامية

يتشبث البعض ببعض النصوص ويستدلون بها على عدم طروء الشرك على الأمة الإسلامية لأنها أمة معصومة من ذلك ـ بزعمهم ـ وفي هذا المبحث نورد بعض شبهاتهم وأقوالهم من كتبهم، أو ممن نقل عنهم، ثم نتبعها في المبحث القادم بالرد والبيان ـ إن شاء الله تعالى ـ:

١ ـ الشبهة الأولى:

الاستدلال بقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (آل عمران: ١١٠)، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ (البقرة: ١٤٣) أي: عدلاً خياراً، ووجه الاستدلال: أن هذه الأمة ليس فيها من يعمل الكفر، وأنها أمة صالحة من أولها إلى آخرها ليس فيها شرك[١]، وهذه الشبهة أوردها رجل من الإحساء في زمن الشيخ عبد الرحمن بن حسن[٢]، وأوردها ابن جرجيس[٣] وغيره[٤].

٢ ـ الشبهة الثانية:

الاستدلال بقول النبي ﷺ: «**إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم**»[٥].

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٩/١٨٧-٢٠٣-٢١٠).

(٢) هو: عبد الله بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، ولد في الدرعية، سنة (١١٩٣هـ)، تفقه بنجد ثم بمصر بعد سقوط الدرعية، ثم عاد إلى نجد وتولى القضاء بالرياض، من مؤلفاته: «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد»، توفي سنة (١٢٨٥هـ)، انظر «الأعلام» (٣/٢٠٤).

(٣) انظر «تأسيس التقديس» (ص٢)، و«مجموعة الرسائل والمسائل النجدية» (٢/٥٤).

(٤) انظر «الدرر السنية» (٩/١٨٧).

(٥) سبق تخريجه (ص٣٠٥).

ووجه الدلالة في الحديث: أن الرسول ﷺ أخبر أن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب، وفي حديث ابن مسعود أن تعبد الأصنام بأرض العرب، وهذا بخلاف مذهبكم، فإن البصرة وما حولها والعراق من دون دجلة الموضع الذي فيه بئر علي، وقبر الحسين رضي الله عنه، وكذلك اليمن كلها والحجاز كل ذلك من أرض العرب، ومذهبكم أن هذه المواضع كلها عُبِدَ الشيطان فيها، وعُبدت الأصنام وكلهم كفار . . وهذه الأحاديث ترد مذهبكم[1].

٣ - الشبهة الثالثة:

الاستدلال بقوله ﷺ : **«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، وإنما أنا قاسم والله يعطي، ولا يزال أمر هذه الأمة مستقيماً حتى تقوم الساعة، أو يأتي أمر الله تعالى»**[2].

ووجه الدلالة أن النبي ﷺ أخبر أن أمر هذه الأمة لا يزال مستقيمًا إلى آخر الدهر، ومعلوم أن هذه الأمور، التي تكفرون بها، مازالت قديمًا ملأت البلاد، فلو كانت هي الأصنام الكبرى، ومن فعل شيئًا من تلك الأفاعيل عابد الأوثان، لم يكن أمر هذه الأمة مستقيمًا، بل منعكسًا[3].

وهذه الشبهة أوردها صاحب كتاب الصواعق الإلهية.

٤ - الشبهة الرابعة:

الاستدلال بقوله ﷺ : **«وإني والله ما أخاف عليكم أن تشركوا بعدي، ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها»**[4].

---

(١) «الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية» لسليمان بن عبد الوهاب، مكتبة التهذيب بالقاهرة - مصر ط:٢، ب.ت (ص٤٥).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الاعتصام،» باب «قوله ﷺ : «لا تزال طائفة من أمتي» (٦/ ٢٦٦٧) برقم (٦٨٨٢).

(٣) «الصواعق الإلهية» لسليمان بن عبد الوهاب (ص٤١).

(٤) رواه البخاري في كتاب «الجنائز»، باب «الصلاة على الشهيد» (١/ ٤٥١) برقم (١٢٧٩) (٣/ ١٣١٧) برقم (٣٤٠١).

ووجه الاستدلال: أن رسول الله ﷺ ما خاف علينا الشرك فكيف يقع الشرك في هذه الأمة، فالنبي ﷺ أخبر بجميع ما يقع على أمته، ومما أخبر به في هذا الحديث الصحيح أنه آمن أن أمته تعبد الأوثان، ولم يخافه، وأخبرهم بذلك(١).

٥ - الشبهة الخامسة:

الاستدلال بقوله ﷺ: «لا يجتمع في جزيرة العرب دينان»(٢).

ووجه الاستدلال: أن هذه البلاد بفضل الله طاهرة من كل رجس سالمة من كل شرك بإخبار الرسول ﷺ(٣).

٦ - الشبهة السادسة:

الاستدلال بحديث عائشة ﵂ قالت: قال النبي ﷺ: «لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللات والعزى»، فقلت: يا رسول الله.. إن كنت لأظن حين أنزل الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (الصف: ٩) أن ذلك تام، قال: «إنه سيكون من ذلك ما شاء الله، ثم يبعث الله ريحًا طيبة فتوفى كل من في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فيبقى من لا خير فيهم فيرجعون إلى دين آبائهم»(٤)، ووجه الاستدلال: أن الحديث وأمثاله يصرح بأن الأصنام لا تعبد في هذه الأمة إلا بعد انخرام أنفس جميع المؤمنين آخر الدهر(٥)، وقد أورد هذه الشبهة أيضًا صاحب كتاب (الصواعق الإلهية).

هذه الشبه هي مجمل ما يتشبث به القائلون بعدم وقوع الشرك في هذه الأمة ويزعمون أن دلالتها على خلاف ما سبق بيانه في المبحث الأول من وقوع الشرك في هذه الأمة، وسوف نناقش هذه الشبه في المبحث القادم.

---

(١) «الصواعق الإلهية» (ص٤٥).

(٢) رواه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٣٥٠) رقم (١٨٧٥١)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٦/ ٥٤) مرسلاً، ومالك، انظر «التمهيد» لابن عبد البر (١٤/ ٣٣٤).

(٣) «مفاهيم يجب أن تصحح» لمحمد علوي المالكي (ص٢٧).

(٤) سبق تخريجه (ص٣٠٨).

(٥) «الصواعق الإلهية» (ص٥٠).

المبحث الرابع

مناقشة شبهات المنكرين لوقوع الشرك في الأمة الإسلامية مطلقًا

١ - الرد على الشبهة الأولى: أما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (آل عمران: ١١٠)، وبقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ (البقرة: ١٤٣)، على عصمة الأمة، وعدم وقوع الشرك بالله فيها، فإنه باطل لأنه دليل عليهم وليس لهم، وذلك لأن الله تعالى بيَّن خيرية الأمة في الآية الأولى في توفر ثلاث صفات فيها، وهي:

* صفات لأهل الإيمان خاصة، وليس لأهل الكفر والشرك والنفاق والبدع والفسوق فيها نصيب، وهي قوله تعالى: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (آل عمران: ١١٠)، فليس المشركون والمنافقون من خير أمة، بل هم شرار الأمة[١].

وحروب الردة أكبر شاهد على ما أصاب بعض المنتسبين إلى هذا الإسلام بعد موت النبي ﷺ من شر.

وأما الآية الثانية - فالخطاب للنبي ﷺ وأصحابه، وهم المعنيون بهذه الآية ومن كان مثلهم من أهل الإيمان لحق بهم، وأما الكفار والمشركون والمنافقون من أمثال أتباع مسيلمة وسجاح والأسود العنسي، وغيرهم من الدجالين، فهم أعداء الأمة الوسط في كل زمان ومكان، ولا يزعم أنهم من الأمة الوسط إلا جاهل[٢]، لأن لفظ الأمة يطلق ويراد به معنيان:

---

(١) «مجموع الرسائل والمسائل النجدية» (٢/ ٥٤)، وما بعدها بتصرف.
(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٧).

الأول ـ عموم أهل الدعـوة، ويدخل فيها من لم يستـجب لله ورسوله حتى أهل الملل الأخرى من اليهود والنصارى والمجـوس والصابئة، وغيرهم لأنهم من أمته ﷺ الذي أرسل إليهم لحديث: «**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمـة يهـودي ولا نصـراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كـان من أصحاب النار**»[١]، ولقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ۝ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ (النساء: ٤١-٤٢).

فدلت الآية والحـديث على أن هؤلاء الكافرين من الأمـة التي يشهد عليـها النبي ﷺ.

والمعنى الثـاني ـ يطلق لفظ الأمـة، ويراد به أهل الاسـتجـابة المنقـادين لله ورسوله، وبهذا يظهر لنا أن لفظ الأمة يُطلق في مقام المدح، ويُراد به أهل القبلة وأهل الإجابة، ويُطلق في مقام التفرق والذم، ويُراد به غيرهم.

فلكل مقام ما يناسـبه، ومن لم يفصل بينهما ويضع النصوص في مـواضعها فهو من الجاهلين الملبسين، وبهذا يظهر أنه ليس كل من وصف بأنه من الأمة يكون من أهل الإجـابة والقبلة، ثم إن الواقع التـاريخي يثبت وقـوع الكفر والشـرك في الأمة في مختلف العصور، ابتداءً مـن حركة الردة في عهد الصديق ﷺ، ومروراً بالفرق الضالة، كغلاة الجهمية والقرامطة والبويهيين والعبيديين وغيرهم[٢].

---

(١) رواه مسـلم في كتـاب «الإيمان»، باب «وجوب الإيمان برسـالة النبي ﷺ» (١/ ١٢١-١٢٢) برقم (١٥٣).

(٢) «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية» (٢/ ٦٢- ٨٠) بتصرف.

٢ - الرد على الشبهة الثانية: وهي استدلالهم بحديث النبي ﷺ: «إن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم»[١] على عدم وقوع الشرك في جزيرة العرب، فيُجاب على هذا بما يلي:

(١) أن الذي يستدل بهذا الحديث على استحالة وجود الشرك في أرض العرب، يُقال له: بين لنا الشرك الذي حرمه الله وأخبر أنه لا يغفره، فإن فسره بالشرك في توحيد الربوبية فنصوص القرآن تبطل قوله، لأنه سبحانه أخبر عن المشركين أنهم يقرون بتوحيد الربوبية، كما في قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ (الزخرف: ٩)، والآيات في ذلك كثيرة، وإن فسر الشرك ببعض أنواع العبادة دون بعض فهو مكابر ويخاف على مثله أن يكون من الذين في قلوبهم زيغ . . مع أنه ليس في الحديث حجة لهم ولا شبهة، وإنما معنى الحديث: أنه يئس أن يجتمعوا كلهم على الكفر.

قال ابن رجب عن الحديث: أنه يئس أن يجتمعوا كلهم على الشرك الأكبر، وأشار ابن كثير إلى هذا المعنى عند تفسيره قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ﴾ (المائدة: ٣).

قال ابن عباس رضي الله عنهما: يعني يئسوا أن ترجعوا عن دينكم، وكذا روي عن عطاء والسدي ومقاتل، وعلى هذا المعنى يرد الحديث الثابت في الصحيح: **«إن الشيطان أيس ..»**[٢].

فكلام ابن كثير يشير إلى موافقة الحديث لمعنى الآية، وهو أن الشيطان يئس أن يرجع المسلمون عن دينهم إلى الكفر عندما رأى ظهور الإسلام وانتشاره

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٠٥).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٣/ ١١٠١).

وتمكنه من القلوب، وعلى هذا فلا يدل الحديث أن الشيطان يئس من وجود الشرك في جزيرة العرب أبد الآبدين.

(ب) إن في الحديث نسبة اليأس إلى الشيطان مبنيًا للفاعل ولم يقل أيس بالبناء للمفعول، ولو قدر أنه يئس من عبادته في أرض العرب إياسًا مستمرًا، فإنما ذلك ظن منه وتخمين، لا عن علم، لأنه لا يعلم الغيب، وهذا غيب لا يعلمه إلا الله، فلا يلزم من يئس الشيطان من الشرك أن لا يقع.

(جـ) وقوع الشرك والردة فعلاً بعد موت النبي ﷺ حيث رجع كثير من العرب إلى عبادة الأوثان، وصدقوا مسيلمة في دعواه الكاذبة للنبوة، ومن أطاع الشيطان في نوع من أنواع الكفر فقد عبده، فلا تختص عبادة الشيطان بنوع من الشرك[1].

فالحديث لا يدل على عدم وقوع الكفر في جزيرة العرب وانتفاء الإلحاد فيها، فإن الدلالة على ذلك مما يحتاج في إبطالها إلى دليل، فقد ارتد عند وفاة النبي ﷺ بعض قبائل العرب الساكنين في صميم الجزيرة العربية حتى قاتلهم الصديق رضي الله عنه، بعد أن حكم هو والصحابة بكفرهم، ولا يُبعد أن يُقال مراد النبي ﷺ بقوله: «إن الشيطان ..»، أن الشيطان لا يطمع أن يعبده المؤمنون في جزيرة العرب، وهم المصدقون بما جاء به الرسول من عند ربه، المذعنون له الممتثلون لأوامره، ولاشك أن من كان على هذه الصفة فهو على بصيرة ونور من ربه، فلا يطمع الشيطان أن يعبده، فوجود مثل هذا في جزيرة العرب لا ينافي الحديث الصحيح، كما لا يخفى، وإطلاق لفظ المصلين على المؤمنين كثير في

---

(١) انظر «دحض شبهات على التوحيد» عبد الله بن عبد الرحمن البابطين، مطبعة الرياض، ط:١، عام (١٣٩٤هـ) (ص٣١-٣٣).

كلام العارفين، ويُحتمل أن يراد بالمصلين أناس معلومون بناءً على أن تكون «الـ» للعهد، وأن يراد بهم الكاملون فيها، وهم خير القرون، ويؤيد ذلك قوله ﷺ في آخر الحديث «ولكن في التحريش بينهم».

يقول الطيبي: لعل الرسول ﷺ أخبر بما يكون بعده من التحريش الواقع بين صحبه ﷺ أجمعين، أي ليس أن يعبد فيها، ولكن يطمع في التحريش[1].

٣ - الرد على الشبهة الثالثة: وهي استدلالهم بقوله ﷺ: **«ولا يزال أمر هذه الأمة مستقيماً حتى تقوم الساعة أو يأتي أمر الله»**[2]، فالجواب كما يلي:

(أ) يحمل الأمر في الحديث على الإسلام، فهي شهادة للإسلام بالاستمرار حتى تقوم الساعة، لا لحملة الإسلام الذين قد يحصل من بعضهم الانحراف عنه.

(ب) أن هذا من النصوص العامة التي ينبغي أن ترد إلى النصوص المقيدة كما هو معلوم في علم الأصول، فقد جاء في بعض الأحاديث الشهادة لبعض المسلمين، كما في قوله ﷺ: **«لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله»**[3]، وفي قوله ﷺ: **«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون»**[4]، فالمعنى إذاً: أن أمر هذه الطائفة أو الأمة الظاهرة التي هي على الحق سيظل

---

(١) «فتح المنان تتمة منهاج التأسيس» للعلامة محمود شكري الألوسي، مطبعة السنة المحمدية - الرياض، عام (١٣٦٦هـ) (ص٤٩٧-٤٩٩) باختصار، وانظر في الموضوع هذا: «هذه مفاهيمنا» لصالح بن عبد العزيز آل الشيخ، طبعة إدارة المساجد والمشاريع الخيرية - الرياض، ط:٣، عام (١٤٢٢هـ) (ص٢١٠-٢١٢).

(٢) سبق تخريجه (ص٣٠٤).

(٣) رواه البخاري في كتاب «المناقب» (٣/ ١٣٣١) برقم (٣٤٤٢)، ومسلم في «الإمارة» (٣/ ١٢١٠) برقم (١٠٣٧).

(٤) المصدر السابق في كتاب «الاعتصام» (٦/ ٢٦٦٧) برقم (٦٨٨١).

مستقيمًا وباقيًا إلى قيام الساعة، كما قال ابن حجر في شرحه للحديث: أن بعض هذه الأمة يبقى على الحق أبدًا[١]، وقال أيضًا: وقوله: لن تزال هذه الأمة ـ يعني بعض الأمة كـما سيجيء مصـرحًا به ـ[٢]، وهذه الطائفة هي من كان على الحق والسنة الصحيحة، لا من انحرف عنها من القبوريين والخرافيين والمبتدعة.

٤ ـ الرد على الشبهة الرابعة: وهي استدلالهم بقوله: «**إني لست أخشى عليكم أن تشركوا بعدي ..**» الحديث[٣].

فـالجـواب كـمـا قـال ابن حـجر فـي (الفـتح): أي: لست أخـشى على مجموعكم، لأن ذلك قد وقع من البعض[٤]، أو لعل النبي ﷺ قال ذلك قبل أن يعلم ويوحى إليه بأن طوائف من الأمة سوف يضلون أو يشركون[٥].

أو يكون النص خاصًا بالصحابة ﷺ لقوله: «عليكم».

قال ابن حجر: وفيه إنذار بما سيـقع فوقع كما قال ﷺ، وأن الصحابة لا يشركون بعده، فكان كذلك، ووقع ما أنذر به من التنافس في الدنيا[٦].

فهذه ثلاثة أجـوبة ذكرها الحافظ ابن حجـر في الفتح وغيره، في بيـان المقصود بالحديث، وليس فيها نفي وقوع الشرك عن الأمة بمجموعها، كما يقوله القبوريون.

٥ ـ الرد على الشبهة الخامسة: وهي استدلالهم بقوله ﷺ: «**لا يجتمع في جزيرة العرب دينان**»[٧]، فإن المراد منه: هو النهي عن التمكين لـغير الإسلام في

---

(١) «فتح الباري» (١/ ١٦٤).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٦٥).
(٣) سبق تخريجه (ص٣١١).
(٤) «فتح الباري» (٣/ ٢١١).
(٥) انظر «الصـراع بين الإسـلام والوثنية» لعبـد الله بن علي القـصيـمي، مطابع الرياض، ط:٢، عـام (١٤٠٢هـ) (٢/ ١١٨).
(٦) «فتح الباري» (٦/ ٦١٤).
(٧) سبق تخريجه (ص٣١٢).

الجزيرة العربية، فهو خبر في معنى النهي، وليس المراد نفي وجود دين آخر غير الإسلام بدلالة الأمور:

الأول ـ ورود الحديث بعدة ألفاظ تدل على النهي وليس النفي، ومنها ما جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان آخر ما عهد رسول الله ﷺ أن قال: **«لا يترك بجزيرة العرب دينان»**[١]، وفي لفظ: **«اخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب»**، وفي لفظ ثالث: **«أخرجوا المشركين من جزيرة العرب»**[٢].

الثاني ـ فهم الصحابة رضي الله عنهم، وفهمهم حجة، ومنه قول عمر رضي الله عنه، أنه سمع النبي ﷺ يقول: **«لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب، فلا أترك فيها إلا مسلماً»**[٣]، وقد أجلى عمر اليهود من خيبر تبعًا لفهمه للحديث على أنه للنهي عن تمكين غير الإسلام في الجزيرة العربية، وبلاد العرب، ولم يعرف له مخالف من الصحابة[٤].

الثالث ـ دلالة الواقع، فإن واقع الجزيرة وبلاد العرب لم يصف كليًا من الشرك، حيث كان يوجد أديان غير الإسلام في عهد النبي ﷺ، وصدر الخلافة الراشدة، ثم كم في بلاد العرب من الكنائس ومظاهر الشرك حتى عصرنا هذا.

---

(١) رواه أحمد، وقال الأرناؤوط: صحيح لغيره (٦/ ٢٧٥).

(٢) المصدر السابق، وهما حديثان صحيحان كما يقول الأرناؤوط.

(٣) رواه مسلم في كتاب «الجهاد»، باب «إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب» (٣/ ١١١٢) برقم (١٧٦٧)، وأحمد (١/ ٢٩).

(٤) انظر «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» للحافظ ابن عبد البر، تحقيق: أسامة إبراهيم، دار الفاروق ـ القاهرة، ط:١، عام (١٤٢٠هـ) (١٤/ ٣٣٤).

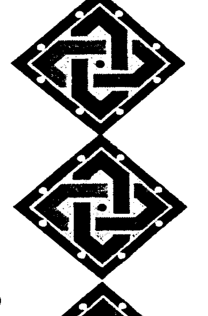
٦- الرد على الشبهة السادسة: وهي استدلالهم بحديث عائشة رضي الله عنها: «لا يذهب الليل والنهار» الحديث[1]، على أن الشرك لا يكون في هذه الأمة إلا عند قيام الساعة آخر الدهر.

فالجواب أن في هذا الحديث بيانًا من النبي ﷺ لوقت ظهور الشرك وطغيانه بصفة عامة، حيث يُستأصل أهل التوحيد ويأتي أمر الله على الطائفة الظاهرة، وهي الريح التي تقبض أرواح المؤمنين من على ظهر الأرض، ثم يكون ما أخبر به النبي ﷺ، فالحديث إذًا يبين التحديد الزمني لفشو الشرك وانتشاره وطغيانه على الأرض في هذه الأمة حتى لا يبقى على وجه الأرض موحد، وليس المراد منه عدم وقوع الشرك على الإطلاق في الأمة الإسلامية، كما ظنه القبوريون وغيرهم.

---

(١) سبق تخريجه (ص٣١٢).

الباب الثاني



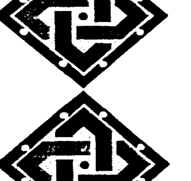
أنواع الشرك بالله تعالى وأحكامها

ويشتمل على تمهيد وأربعة فصول:

التمهيد : مصدر تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام:

الفصل الأول :

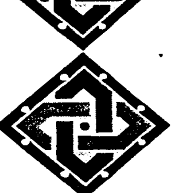




الشرك في الربوبية.

الفصل الثاني :

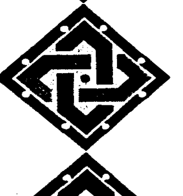
الشرك في الألوهية.



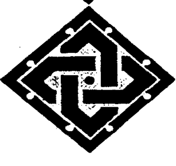
الفصل الثالث :

الشرك في الأسماء والصفات.

الفصل الرابع :



الشرك الأصغر.





تمهيد

سبق في الباب الأول بيان أن التقسيم المختار لأنواع الشرك، هو تقسيمه تبعًا لأنواع التوحيد، وبيان سبب هذا الاختيار[١]، ونظرًا لوجود اعتراض من البعض على تقسيم أهل السنة والجماعة للتوحيد رأيت أن من المستحسن قبل أن أبدأ بذكر أنواع الشرك وأقسامه، أن أمهد لذلك بذكر تقسيم أهل السنة والجماعة للتوحيد ومستندهم في ذلك، والشبه المثارة حول التقسيم ومناقشتها ليتبين الأمر.

* وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول - أقسام التوحيد عند أهل السنة والجماعة.

المطلب الثاني - الاعتراض على تقسيم أهل السنة والجماعة للتوحيد والرد عليه.

المطلب الثالث - الشبهات المثارة حول تقسيم أهل السنة للتوحيد والرد عليه.

المطلب الرابع - مناقشة أقسام التوحيد عند المخالفين لأهل السنة والجماعة.



---

(١) يراجع الفصل الثالث من الباب الأول - المبحث الأول (ص٢٤٠).

المطلب الأول

أقسام التوحيد عند أهل السنة والجماعة

لأهل السنة والجماعة طريقتان في بيان أقسام التوحيد، وذلك على النحو التالي:

١ ـ ذهب غالب المتقدمين من أهل السنة والجماعة إلى تقسيم التوحيد إلى قسمين هما:

(أ) توحيد المعرفة والإثبات: وهو ما يسميه البعض أيضًا بالتوحيد العلمي الاعتقادي الخبري، ويقصد به ما يجب على المكلف اعتقاده في حق الله تعالى ذاتًا وأفعالاً وصفاتًا، وهو توحيد الله تعالى بأفعاله وصفاته.

(ب) توحيد الطلب والقصد والإرادة: أو ما يسميه البعض بالتوحيد العملي، ويقصد به توحيد الله بأفعال العباد، بمعنى أن يقصد بالأعمال كلها وجه الله تعالى وحده لا شريك له، وهذا التقسيم هو الأغلب في كلام العلماء.

٢ ـ ذهب فريق[(١)] آخر من علماء أهل السنة والجماعة إلى تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام هي[(٢)]:

(أ) توحيد الربوبية: وهي إثبات انفراد الله تعالى بالخلق وتصريف أمور الكون كلها من رزق وإحياء وإماتة، وتدبير ونحوها، ويعبر عنه البعض بأنه: إفراد الله تعالى بأفعاله سبحانه.

---

(١) ينظر في ذلك: «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٦٧)، و«مدارج السالكين» لابن القيم (٣/ ٤٤٩-٤٥٠)، و«معتقد أهل السنة والجماعة» لمحمد بن خليفة التميمي، نشر دار الحريري بالقاهرة، د.ت (١/ ٤٦).

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢٤)، و«فتح المنان» لشكري الألوسي (ص٥٢١)، و«شرح الواسطية» لمحمد بن صالح العثيمين، دار الثرياء ـ الرياض، ط:١ (١٤٢١هـ).

(ب) توحيد الأسماء والصفات: وهو إثبات أسماء الله وصفاته على معانيها الحقيقية، مع نفي مشابهة غيره له فيها، وتفويض كيفيتها إلى الله - سبحانه وتعالى -.

(جـ) توحيد الألوهية: وهو صرف جميع العبادات لله تعالى، ويعبر عنه البعض بأنه: إفراد الله - سبحانه وتعالى - بأفعال العباد، وعند التأمل في التقسيم الأول والثاني نجد الخلاف بينهما شكلاً لا مضمونًا.

وهذا التقسيم للتوحيد عند أهل السنة نابع من استقراء النصوص الواردة في الكتاب والسنة التي تحدثت عن كل نوع من أنواع التوحيد، ولذا كان مفهوم التوحيد عند أهل السنة يتلخص في أنه: إفراد المعبود سبحانه بالعبادة، مع اعتقاد وحدته ذاتًا وصفاتٍ وأفعالاً[1].

* **والسبب في تقسيم أهل السنة والجماعة للتوحيد إلى هذه الأقسام:**

١ - انحسار المفاهيم الشرعية الصحيحة عند كثير من المسلمين للألفاظ والنصوص، وخاصة بعد حركة الترجمة لعلوم المنطق والفلسفة، واختلاط المسلمين بثقافات الشعوب بعد الفتوحات الإسلامية، واتساع رقعة الإسلام، مما أدى إلى اختلال اللسان العربي، الأمر الذي جعل علماء أهل السنة يحررون هذا التقسيم، ويظهرون أجزاءه للعامة من خلال استقراء النصوص الشرعية حفاظًا على المفهوم الصحيح للتوحيد الذي جاء به النبي ﷺ، والأنبياء من قبله، والذي يشمل الأنواع الثلاثة التي ذكروها.

---

(١) «لوامع الأنوار البهية» لمحمد بن أحمد السفاريني، طبعة المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان، د.ت (١/ ٥٧)، و«مدارج السالكين» لابن القيم (٣/ ٤٤٩)، و«تيسير العزيز الحميد» (ص١٧).

٢ ـ ظهور مفاهيم ضالة في باب التوحيد عند كثير من الفرق المنتسبة للإسلام، والمخالفة لأهل السنة والجماعة في هذا الباب، ومن هذه الفرق:

(أ) الفلاسفة[(١)]: حيث يرون أن التوحيد هو إثبات وجود مجرد عن الماهية والصفة، بل هو وجود مطلق كما نص على ذلك ابن سينا[(٢)]، وغيره[(٣)]، وقد أطال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في الرد على هؤلاء وإبطال قولهم وبيان فساد مفهومهم للتوحيد[(٤)].

(ب) المتكلمين: من المعتزلة والأشاعرة والماتريدية، حيث أدخل المعتزلة في مفهوم التوحيد نفي الصفات الإلهية، فالتوحيد عند المعتزلة (إثبات وجود الله مجردًا عن الصفات)[(٥)].

---

(١) الفلاسفة: جمع فيلسوف، وهو منسوب إلى الفلسفة، والفلسفة هي (حب الحكمة)، مشتقة من (فيلاسوفيا) أي: محب الحكمة، ثم صار هذا الاسم لمن يذهب إلى ما يقتضيه العقل دون الشرع، انظر «إغاثة اللهفان» لابن القيم (٢/ ٢٥٧).

(٢) هو: أبو الحسين بن عبد الله بن سينا، الفيلسوف المشهور، كان هو وأبوه من القرامطة الباطنية، وُلد في بخارى سنة (٣٧٠هـ)، وتوفي سنة (٤٢٨هـ) بهمذان، كان طبيبًا وفيلسوفًا وشاعرًا، له عدة مصنفات، منها: «القانون في الطب»، و«تقاسيم الحكمة»، و«لسان العرب في اللغة»، و«الموجز في المنطق»، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١١٨)، و«كشف الظنون» (٥/ ٣٠٨)، و«شذرات الذهب» (٣/ ٢٣٣)، و«معجم المؤلفين» (٤/ ٢٠)، و«إغاثة اللهفان» (٢/ ٢٦٦).

(٣) انظر «التعليقات» لابن سينا، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة، سنة (١٣٩٢هـ) (ص٦٠).

(٤) يُراجع كلامه في «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، عام (١٣٩٩هـ) (١/ ٢٩٢).

(٥) انظر «المغني في أبواب العدل والتوحيد» لعبد الجبار الهمداني، مطبعة دار الكتاب ـ بيروت، ط:١، عام(١٣٨٠هـ) (٤/ ٤١).

أما الأشاعرة: فيقتصر تعريفهم للتوحيد على توحيد الربوبية والأسماء والصفات، حيث يقول الشهرستاني عن التوحيد بأنه: «اعتقاد أن الله واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له»[١]، ويلاحظ أن توحيد الألوهية الذي بُعِثَ الرسل من أجله، لا وجود له في مفهوم التوحيد عندهم، حيث يثبتون توحيد الربوبية ويثبتون أسماء الله تعالى، التي أثبتها لنفسه، لكنهم في باب الصفات يثبتون سبع صفات فقط، يسمونها صفات الذات أو صفات المعاني، وهي: العلم والحياة، والقدرة والسمع، والبصر والكلام، والإرادة[٢].

علمًا بأن الإمام أبا الحسن الأشعري[٣] رجع في نهاية حياته إلى مذهب أهل السنة والجماعة في مسألة الأسماء والصفات[٤].

---

(١) «الملل والنحل» للشهرستاني (ص٤٢).

(٢) انظر «الرسالة إلى أهل الثغر» لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد السيد الجلينيد، مطبعة التقدم ـ القاهرة، عام (١٤٠٧هـ) (ص٦٧).

(٣) هو: علي بن إسماعيل بن علي بن إسحاق الأشعري، أبو الحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، يعتبر مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المجتهدين المتكلمين، وُلد في البصرة عام (٢٦٠هـ)، وقيل (٢٧٠هـ)، وتلقى مذهب المعتزلة، وتقدم فيه ثم رجع عنه وجاهر بذلك، توفي ببغداد سنة (٣٢٤هـ)، من مؤلفاته: «الإبانة عن أصول الديانة»، و«الرد على المجسمة»، وغيرها، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٨٥)، و«الجواهر المضية لطبقات الحنفية» لمحيي الدين عبد القادر القرشي، تحقيق: د عبد الفتاح الحلو، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط:٢، عام (١٤١٣هـ) (٢/ ٥٤٤)، و«معجم المؤلفين» (٧/ ٣٥).

(٤) انظر «تبيين كذب المفتري فيما ينسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» لأبي القاسم علي بن حسن ابن عساكر، دار الكتاب العربي ـ بيروت، طبعة عام (١٣٩٩هـ) (ص٣٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي، مطبعة الحلبي ـ القاهرة، ط:١، عام (١٣٨٣هـ) (٣/ ٣٤٨).

أما الماتريدية[١]: فمفهوم التوحيد عندهم هو نفس مفهوم الأشاعرة، حيث يقتصرون على الربوبية والصفات دون الألوهية[٢].

(جـ) الصوفية: ومن الفرق التي ضلت في مفهوم التوحيد «الصوفية» حيث يرى بعضهم أن التوحيد شيء لا يمكن التعبير عنه، بل هو أمر خيالي ومن عبر عنه فقد كفر[٣]، وأدخلوا القول بالحلول والاتحاد في مفهوم التوحيد، وغالبهم يرى أن التوحيد هو توحيد الربوبية، كما نقل ذلك ابن القيم عن الهروي[٤]، وأطال في الرد عليهم[٥] في مفهوم التوحيد، وبعضهم يقسم التوحيد إلى أقسام تناقض دين الإسلام وصريح الكتاب والسنة، كما سيأتي بيانها ـ إن شاء الله تعالى ـ في نهاية المبحث.

ومن خلال استعراض مفاهيم هذه الفرق للتوحيد ندرك السبب الذي جعل أهل السنة والجماعة يبسطون القول في التوحيد من خلال هذه الأقسام، ويظهرونها للعامة.

ورغم تقسيم أهل السنة والجماعة للتوحيد إلى ثلاثة أقسام إلا أن هذا التقسيم لا يعني استقلال كل قسم عن الآخر بل هي متلازمة يكمل بعضها

---

(١) الماتريدية: هم المنتسبون إلى أبي منصور الماتريدي المولود في سنة ٢٥٨هـ، ويعتقدون ما يعتقدونه الأشاعرة إلا في بعض الصفات الخبرية، وهم أقرب في مسألة الكلام الإلهي إلى المعتزلة والجهمية يراجع عن هذه الفرقة رسالة: الماتريدية لشمس الدين الأفغاني، مكتبة الصديق، الطائف، ط:٢، عام (١٤١٩هـ) (١/ ٢٢٩).

(٢) انظر «التعريفات» للجرجاني الماتريدي (ص٦٩)، و«رسالة التوحيد» لمحمد عبده، مكتبة صبيح ـ القاهرة، طبعة عام (١٣٨٦هـ) (ص٣٤).

(٣) انظر «الرسالة القشيرية» لأبي القاسم عبد الكريم القشيري، تحقيق: د. عبد الكريم محمود، دار الكتب الحديثة ـ القاهرة، ب.ت، (٢/ ٥٨٩).

(٤) هو: عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري، الهروي، أبو إسماعيل، ولد بقندهار سنة (٣٩٦هـ)، محدث ومؤرخ، ومتكلم، توفي بهرات سنة (٤٨١هـ)، من مؤلفاته: «منازل السائرين»، و«أربعون حديثًا»، وغيرها، انظر ترجمته في «سير الأعلام» (١١/ ٢٦٣)، و«معجم المؤلفين» (٦/ ١٣٣).

(٥) «مدارج السالكين» لابن القيم (٣/ ٤٤٣).

بعضًا، ولا يمكن الاستغناء بأحدها عن الآخر، فتوحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية، فهو منه كالمقدمة من النتيجة، فإن العبد إذا علم أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ هو ربه الذي لا شريك له في ربوبيته، كانت العبادة حقًا لا تنبغي إلا له سبحانه، فإنه لا يصح أن يعبد إلا من كان ربًا خالقًا مدبرًا مالكًا، ولهذا جرت سنة القرآن الكريم في سوق آيات الربوبية، للاستدلال بها على توحيد الألوهية، فيجعل الأولى برهانًا على الثانية[1].

وتوحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية، لكون الأخير داخل ضمن الأول، فإنه من عبد الله وحده، ولم يشرك به شيئًا لابد أن يكون معتقدًا، أنه هو ربه ومالكه، فهو يعبده لاعتقاده أنه سبحانه وحده الذي يملك النفع والضر، وأما توحيد الأسماء والصفات فإنه شامل للنوعين السابقين فهو يقوم على إفراده سبحانه بكل ما له من الأسماء الحسنى والصفات العليا التي لا تنبغي إلا له، ومن جملتها كونه ربًا واحدًا لا شريك له في ربوبيته ولا في ألوهيته، وفي الجملة: فالأنواع الثلاثة متلازمة متكاملة يكمل بعضها بعضًا، ولا ينفع أحدها بدون الآخر[2].

المطلب الثاني

الاعتراض على تقسيم أهل السنة للتوحيد والرد عليه

أورد المخالفون لمنهج أهل السنة والجماعة في باب التوحيد اعتراضًا على قضية تقسيم التوحيد إلى الربوبية والألوهية كما سبق، ويظهر أن سبب هذا الاعتراض هو اعتقادهم أن التوحيد المطلوب شرعًا هو الإقرار بالربوبية والخالقية

(١) كما في الآيات (٦٠-٦٤) من سورة النمل.

(٢) ينظر في ذلك: «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٩/ ٣٤٤)، و«منهاج السنة» (٣/ ٢٨٩)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٢٨-٢٩)، و«دعوة التوحيد» لهراس (ص٨٣-٨٦).

لله ـ سبحانه وتعالى ـ، وأن معنى كلمة التوحيد هو الاعتقاد بقدرة الله سبحانه على الاختراع، ولما كان توحيد الربوبية هو غاية التوحيد عندهم، فقد رفضوا تقسيم أهل السنة للتوحيد واستنكروه، وسأحاول إيراد اعتراضهم كما جاء في بعض كتبهم على سبيل التمثيل، ثم أناقش ذلك من خلال الأدلة الشرعية، وبنوع آخر من الإيجاز غير المخل.

١ ـ **يقول علوي الحداد**[1]: توحيد الألوهية داخل في عموم توحيد الربوبية، بدليل أن الله تعالى لما أخذ الميثاق على ذرية آدم، خاطبهم بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (الأعراف: ١٧٢)، ولم يقل بإلهكم، فاكتفى منهم بتوحيد الربوبية، ومن المعلوم أن من أقر له بالربوبية، فقد أقر له بالألوهية، إذ ليس الرب غير الإله بل هو الإله بعينه[2].

٢ ـ **ويقول داود بن جرجيس**: فمن قال: إن الكفار كانوا يوحدون الله توحيد الربوبية أخذاً من ظاهر بعض الآيات، فقد أخطأ وما أصاب، ولا تدبر السنة ولا الكتاب، فإن الربوبية والألوهية متلازمان .. الرب والإله معناهما واحد[3].

٣ ـ **أورد أحمد دحلان اعتراضه على تقسيم أهل السنة للتوحيد، بقوله**: وقالوا: إن التوحيد نوعان: توحيد الربوبية، وهو الذي أقر به المشركون، وتوحيد الألوهية: وهو الذي أقر به الموحدون، وهو الذي يدخلك في دين الإسلام،

---

(١) هو: علوي بن أحمد بن الحسن الحداد، صوفي من أهل حضرموت، له مجموعة مؤلفات منها: «مصباح الأنام»، و«القول الوافي»، وغيرها، توفي سنة (١٢٣٢هـ)، انظر ترجمته في «الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٤٩).

(٢) «مصباح الأنام وجلاء الظلام» لعلوي بن أحمد الحداد، المطبعة العامرة ـ الشرقية ـ مصر، طبعة عام (١٣٢٥هـ) (ص١٧).

(٣) نقلاً عن «سعادة الدارين في الرد على الفرقتين ومقلدة الظاهرية» لإبراهيم السمنودي، المطبعة العامرية الشرقية ـ مصر، عام (١٣٢٦هـ) (٢/ ٢٢).

وأما توحيد الربوبيـة فلا يكفي، وكلامهم باطل، فإن توحيـد الربوبية هو توحيد الألوهيـة، ألا ترى إلى قوله تعـالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ (الأعراف: ١٧٢)، ولم يقل: ألست بإلهكم، فاكتفى منهم بتـوحيد الربوبية، وفي الحديث: «إن الملكين يسألان الإنسان في قبره: من ربك؟»[1]، ولم يقولا: من إلـهك؟، فدل على أن توحيد الربوبية هو توحيد الألوهية[2].

وقـد أورد هذا الاعتـراض مجـموعـة من القبـوريين[3]، والمتأمـل في كلام المعتـرضين وأدلتهم يـجد أن سببهـا هو الخلط بين مفـهوم الربوبيـة، ومفـهوم الألوهية، مما تـرتب عليه خطأ في مفـهوم العـبادة والتوحـيد، حـيث نجد أنهم يفسـرون الألوهية والربوبية بمعنى واحـد، وهو القدرة على الاختراع والتـدبير، ويزعمون أن شرك مشركي العرب لم يكن في الألوهية، وإنما في الربوبية، وهذا التفسير مخالف لنصـوص الكتاب والسنة، ولواقع المشركين كما حكاه الله عنهم في أكثر من موضع في القرآن الكريم.

فقد أخبر سـبحانه أن مشركي العرب كانوا معتـرفين بالربوبية لله سبحانه، ولم يقولوا أن للعالم خالقين قال سبحانه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (العنكبوت: ٦١)، بل أخبر سـبحانه أن المشركين الأولين كانوا يعـتقدون النفع والضر لله سبحـانه، قال ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ۝ بَلْ إِيَّاهُ

---

(١) جزء من حديث البـراء بن عـازب الطويل، رواه أحمـد (٤/ ٢٨٧)، وابن أبي شـيبـة (٣/ ٣١٠)، وصححه الألباني في «أحكام الجنائز» (ص١٥٦)، والأرناؤوط في «مسند أحمد» (٣٠/ ٤٩٩).

(٢) «الدرر السنية في الرد على الوهابية» لأحمد دحلان (ص٤٠-٤١).

(٣) انظر «سعـادة الدارين» للسمنـ ـدي (٢/ ٢٢)، و«كـشف الارتياب» للعامـلي (ص١٤٠)، و«مجلة نور الإسلام» (٤/ ٢٥٥).

تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام: ٤٠-٤١)، ولكنهم في توحيد الألوهية عبدوا الأصنام والأوثان لتقربهم إلى الله زلفى، كما حكى الله عنهم في كتابه العزيز، بقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (الزمر: ٣)، أما استدلالهم ببعض الآيات السابقة، مثل قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ وغيرها على زعمهم اتخاذ مفهوم الربوبية والألوهية، فغير صحيح للأسباب الآتية:

أولاً - إن مفهوم الرب مغاير لمفهوم الإله في اللغة والشرع، أما في اللغة فإن معنى الرب: المالك والسيد والمتصرف للإصلاح، والمصلح والمدبر والمربي والجابر والقائم[1].

أما الإله فمعناه المعبود بحق أو باطل[2]، وبناء على ذلك، فإن معنى الربوبية دال على الملك والقدرة على الاختراع، والخلق والتدبير ونحوها، بينما معنى الألوهية دال على العبودية، قال الشوكاني - رحمه الله -: لفظ ﴿إِلَهٌ﴾: إنما هو لبيان استحقاق الله للألوهية التي هي حقيقة العبودية، ولهذا جاء في كتاب الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ﴾ (الزخرف: ٨٤)، أي: مألوه معبود فيها، وقال قتادة: «يعبد في السماء والأرض»[3].

أما في اصطلاح الشرع: فقد ورد التفريق بين الربوبية والألوهية في المعنى، حيث جاء لفظ الرب في القرآن الكريم، لعدة معان لا تخرج عن المعاني اللغوية

---

(١) «لسان العرب» (٥/ ٩٤)، و«معجم مقاييس اللغة» (٢/ ٣٨١)، و«تاج العروس» (١/ ٢٦١).

(٢) «تهذيب اللغة» (٦/ ٤٢٢)، و«معجم مقاييس اللغة» (١/ ١٢٧)، و«المفردات للراغب» (ص٢١)، و«لسان العرب» (١/ ١٨٨).

(٣) «فتح القدير» للشوكاني (٤/ ٥٦٥).

السابقة، فقوله تعالى: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة: ٢)، أي: مالكهم، كما قال القرطبي وابن كثير وغيرهما[١]، وبمعنى المصلح للشيء والقائم عليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ﴾ (المائدة ٤٤)، وبمعنى: السيد المطاع كما في قوله تعالى عن يوسف عليه السلام: ﴿مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ (يوسف: ٢٣)[٢].

أما لفظ الإله، فقد جاء في نصوص الشرع إطلاقه على كل ما عبد بحق أو بباطل، قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ (الفرقان: ٣)، وغيرها كثير، حيث نجد إطلاق لفظ الإله على معبودات المشركين، ثم إبطال كونها آلهة حقة[٣].

فيظهر مما سبق أن لفظ الرب ولفظ الإله كلمتان متغايرتان في مفهومهما عند أئمة اللغة، وفي اصطلاح الشرع، وإن كان مصداقهما في نفس الأمر، وفي اعتقاد المسلمين واحد، إذ لا يتصور في حق مسلم أن يعتقد أحدهما دون الآخر، لتوقف الإيمان عليهما جميعًا، وهذا يقتضي تغاير مفهومي التوحيد، فيمكن أن يعتقد أحد الضالين توحيد الربوبية، ولا يعتقد توحيد الألوهية وأن يشرك بعض من المبطلين في الألوهية، ولا يشرك في الربوبية، وإن كان هذا باطلاً في نفس الأمر[٤].

ثانيًا - استدلالهم بقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ على اتحاد مفهومي التوحيد، وأن الله تعالى اكتفى من البشر بتوحيد الربوبية، فغير موفق لما يلي:

---

(١) «تفسير القرطبي» (١/٩٦)، و«تفسير ابن كثير» (١/٢٣).

(٢) «تفسير الطبري» (١/٤٨)، و«تفسير القرطبي» (١/٩٦)، و«تفسير ابن كثير» (٤/١٨٣٤).

(٣) كما في الآيات (٨١) من سورة مريم، (٢١-٢٢-٩٩) الأنبياء، (٤٣) الفرقان، سورة ص، (٩٧) سورة طه، وغيرها.

(٤) «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان» لمحمد بشير السهسواني، مطابع نجد - الرياض، ط: ٥، عام (١٣٩٥هـ) (ص٤٤٦).

(أ) غاية ما في الآية أن الله تعالى لم يذكر توحيد الألوهية: وهذا لا دلالة فيه على شيء من الدلالات على اتحاد المفهومين، فرب حكم يذكر في آية دون أخرى، والألوهية وإن لم تكن مذكورة هنا فهي مذكورة في آيات أخرى، فتوجيه الاكتفاء بالربوبية ليس منحصراً في أنهما لما كانا متحدين اكتفى بذكر أحدهما.

(ب) أن الآية فيها احتجاج على المشركين باعترافهم بوحدانية الله في ربوبيته على وحدانيته في ألوهيته، كون الإقرار بالربوبية أمر بدهي فيقتضي ذلك الإقرار بتوحيد الألوهية.

(جـ) يحتمل أن يكون في الآية اختصار، والمقصود: ألست ربكم وإلهكم يدل عليه أثر ابن العباس: أن الله مسح صلب آدم، فاستخرج منه كل نسمة هو خالقها إلى يوم القيامة، فأخذ منهم الميثاق أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، وتكفل لهم بالأرزاق .. الحديث[1].

(د) أنه سبحانه أخذ عليهم العهد بالاعتراف بربوبيته، ولم يأخذ عليهم العهد بألوهيته، لأن الألوهية تعني العبادة، وهم في أصلاب آبائهم غير مكلفين بها.

(هـ) حديث: «ان الله تعالى يقول للكافر وهو في النار: لو كان لك ما في الأرض أكنت مفتديًا به؟، فيقول: نعم، فيقول: قد أردت منك أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر أبيك آدم، ألا تشرك بي شيئًا، فأبيت إلا أن تشرك بي»[2].

---

(١) رواه أحمد (١/ ٢٧٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٤٤)، ورجاله ثقات، وصححه الأرناؤوط في «مسند أحمد» (٤/ ٢٦٧).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الأنبياء»، باب «قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾» (٣/ ١٢١٣) برقم (٣١٥٦)، ومسلم في كتاب «صلاة المنافقين»، باب «طلب الكافر الفداء» (٤/ ١٧١٤) برقم (٢٨٠٥).

ثالثًا - الاستدلال بحديث سؤال الملكين في القبر على اتحاد مفهوم الربوبية والألوهية ليس صحيحًا، لأن الربوبية التي أقر بها المشركون ما يمتحن أحد بها فيكون المراد: من ربك؟ أي: من إلهك الذي كنت تعبده وتصرف له عبادتك؟[1].

وخلاصة القول في هذه المسألة: أن مفهوم الربوبية مغاير لمفهوم الألوهية، وبالتالي فإن معنى توحيد الربوبية ليس هو معنى توحيد الألوهية، كما ادعى المعارضون التقسيم، وذلك لما يلي:

١ - فرقت كتب اللغة والتفسير بين معنى كلمة الإله، وكلمة الرب كما سبق.

٢ - اتفق أهل اللغة على أن إله بمنى مألوه، وأن رب بمعنى راب، أي اسم فاعل، ولا يصح تفسير اسم الفاعل باسم المفعول.

٣ - إن الذي لا يحقن دم المشرك أن ينطق بكلمة الإخلاص على أن لا يأتي بما ينقضها، وهذه الكلمة هي «لا إله إلا الله» باتفاق المسلمين، ولا يعصمه أن يقول: «لا خالق إلا الله» عند جمهور العلماء[2]، ولو كان معنى الإله والرب واحدًا لما عصم دمه أحد اللفظين دون الآخر، وإن كان الإمام ابن أبي العز الحنفي - رحمه الله - يرى أنه يصير مسلمًا بفعل شيء من خصائص الإسلام[3].



---

(١) انظر «مجموع مؤلفات الشيخ محمد عبد الوهاب» (٥/ ١٧).

(٢) انظر «الفصل الحاسم بين الوهابيين ومخالفيهم» لعبد الله بن علي القسيمي - مطبعة التضامن الأخوي - مصر، طبعة عام (١٩٣٤م)، (ص٦٧).

(٣) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢٣).

المطلب الثالث

الشبهات المثارة حول تقسيم أهل السنة والجماعة للتوحيد والرد عليها

أثيرت بعض الشبهات حول تقسيم أهل السنة والجماعة للتوحيد إلى الأقسام السابقة، ويمكن إجمال هذه الشبهات فيما يلي ثم الرد عليها:

الشبهة الأولى ـ أن هذا التقسيم الذي درج عليه أهل السنة للتوحيد، إنما هو تقسيم اصطلاحي ليس له أصل ولا حقيقة شرعية.

الشبهة الثانية ـ أن هذا التقسيم ليس من الثوابت بدليل أن بعضهم قسمه إلى قسمين والبعض الآخر قسمه إلى ثلاثة أقسام ويمكن أن يتغير التقسيم زيادة ونقصانًا.

الشبهة الثالثة ـ أن هذا التقسيم بدعة محدثة في القرن السابع على يد ابن تيمية، ثم نقل عنه فيما بعد، ودرج عليه الناس وليس له أصل في كلام السلف، ويمكننا إجمال الرد على هذه الشبه فيما يلي:

أولاً ـ الرد على الشبهة الأولى:

*** وهي قولهم ان تقسيم التوحيد ليس له حقيقة شرعية:**

من خلال أمرين:

١ ـ إن المتتبع لنصوص الكتاب والسنة، يجد أن هذه الأقسام الثلاثة للتوحيد التي ذكرها أهل السنة والجماعة دل عليها الاستقراء لآيات الكتاب العزيز والسنة النبوية، وورود آيات القرآن الكثيرة التي تتحدث عن الأقسام الثلاثة، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

(أ) فمن أدلة توحيد الربوبية: جميع الأدلة التي تثبت لله سبحانه الخلق والأمر وجميع التصرفات في شئون الكون كله، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة: ٢)، وقوله تعالى: ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأعراف: ٥٤)، وقوله تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ (المؤمنون: ٨٤-٨٩)، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ (الزمر: ٦٢)، وغيرها من الآيات كثير.

(ب) ومن أدلة توحيد الألوهية: جميع الأدلة التي تثبت اختصاص الله سبحانه بجميع أنواع العبادات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (الفاتحة: ٢)، لأن الله معناه المألوه أي المعبود، وقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ٥)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: ٢١)، وقوله تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ ﴿٢﴾ أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (الزمر: ٢-٣)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ (البينة: ٥)، وغيرها من الآيات كثير.

(جـ) ومن أدلة توحيد الأسماء والصفات: جميع الأدلة التي ورد فيها إثبات صفات الكمال لله سبحانه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: ٣-٤)، وقوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء: ١١٠)، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١).

وقد ذكر أهل السنة قديمًا وحديثًا أن مستندهم في تقسيم التوحيد إلى الأقسام السابقة هو استقراؤهم لآيات الكتاب العزيز، حيث يقول ابن القيم - رحمه الله - في بيان دلالة القرآن على أنواع التوحيد، بعد أن ذكر أن كل طائفة تُسمي باطلهم توحيدًا: «وأما التوحيد الذي دعت إليه رسل الله ونزلت به كتبه، فوراء ذلك، وهو نوعان:

١ - توحيد في المعرفة والإثبات. **٢ - وتوحيد في الطلب والقصد.**

فالأول هو حقيقة ذات الرب أو أسمائه وصفاته وأفعاله وعلوه فوق سماواته على عرشه، وتكلمه بكتبه، وتكليمه لمن شاء من عباده، وإثبات عموم قضائه وقدره وحكمه، وقد أفصح القرآن عن هذا النوع جد الإفصاح كما في أول سورة الحديد، وسورة طه، وآخر سورة الحشر، وأول سورة السجدة، وأول سورة آل عمران، وسورة الإخلاص بكاملها، وغيرها.

والنوع الثاني مثل ما تضمنته سورة: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ (الكافرون: ١)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (آل عمران: ٦٤)، وأول تنزيل الكتاب، وآخرها، وأول سورة يونس ووسطها وآخرها، وأول سورة الأعراف وآخرها، وجملة سورة الأنعام، وغالب سور القرآن، بل كل سورة في القرآن فهي متضمنة للتوحيد، بل نقول قولاً كليًا: إن كل آية في القرآن الكريم فهي متضمنة للتوحيد شاهدة به داعية إليه، فإن القرآن:

(أ) إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله فهو التوحيد العلمي الخبري، - الربوبية والأسماء والصفات -.

(ب) وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يعبد من دونه فهو التوحيد الإرادي الطلبي - الألوهية -[1].

---

(١) «مدارج السالكين» لابن القيم (٣/ ٤٤٩- ٤٥)

وقد ذكر - رحمه الله تعالى - أيضًا أن سورة الفاتحة ذكرت أنواع التوحيد الثلاثة: «فقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ توحيد الألوهية، وقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ توحيد الربوبية، وقوله: ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ توحيد الأسماء والصفات، وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ توحيد ألوهية وعبادة . .»[1].

٢- أننا وجدنا الله تعالى يعترف للمشركين بالإقرار به، بل بإفراده في الخلق والتصرف في الكون، ونجده في مواضع أخرى يحكم عليهم بالكفر والشرك ويتوعدهم بالخلود في النار، وإذًا لابد أن نفرق بين هذين الموطنين وإلا كان القرآن متناقضًا، وإتمامًا للفائدة أنقل هنا بعض المقولات لبعض العلماء في بيان دلالة الاستقراء على هذا التقسيم:

(أ) يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله -: «وقد دل استقراء القرآن العظيم على أن توحيد الله ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول - توحيده في ربوبيته: وهذا النوع من التوحيد جبلت عليه فطر العقلاء، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (الزخرف:٨٧)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ (يونس:٣١)، وإنكار فرعون لهذا النوع من التوحيد في قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء:٢٣)، تجاهل من عارف أنه عبد مربوب بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ (الإسراء:١٠٢)، وقوله: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ (النمل: ١٤)، وهذا النوع من التوحيد لا ينفع إلا بإخلاص العبادة لله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ (يوسف: ١٠٦)، والآيات الدالة على ذلك كثيرة جدًا.

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٤٤٩-٤٥٠).

الثاني - توحيده - جلَّ وعَلا - في عبادته: وضابط هذا النوع من التـوحيد هو تحقيق معنى (لا إله إلا الله)، وهي مركبـة من نفي وإثبات، فمعنى النفي منها: خلع جميع أنواع المعبودات غير الله كائنة ما كانت في جميع أنواع العبادات كائنة ما كـانت، ومعنى الإثبـات منها: إفراد الله - جَلَّ وعَـلا - وحده بجـميع أنواع العبادات بإخلاص على الوجه الذي شـرعه الله على ألسنة رسله - عليهم الصلاة والسلام -، وأكثر آيات القرآن في هذا النوع من التـوحيد، وهو الذي فيه المعارك بين الرسل وأممهم، كمـا قال سبـحانه عنهم: ﴿أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ (ص: ٥).

ومن الآيات الدالة على هذا النوع من التوحيد قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (محمد: ١٩)، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ (النحل: ٣٦)، وقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ (الزخرف: ٤٥)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ (الانبياء: ١٠٨)، فقد أُمِرَ في هذه الآية أن يقول إنما أوحي إليه محصور في هذا النوع من التوحيد، لشمول كلمة (لا إله إلا الله) لجميع ما جاء في الكتب؛ لأنها تقتضي طاعة الله بعبادته وحده، فيشمل ذلك جميع العقائد والأوامر والنواهي وما يتبع ذلك من ثواب وعقاب، والآيات في هذا النوع كثيرة جداً.

الثالث - توحيده - جلَّ وعَلا - في اسمائه وصفاته: وهذا النوع من التوحيد ينبني على أصلين:

الأول - تنزيه الله - جَلَّ وعَلا - من مشـابهة المخلوقين في صفاتهم كـما قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١).

والثاني - الإيمان بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ على الوجه اللائق بكماله وجلاله، كما قال: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)[١].

(ب) ويقول السعدي - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ (مريم: ٦٥)، مبينًا أنها اشتملت على أقسام التوحيد الثلاثة ما نصه: «اشتملت - أي الآية - على أصول عظيمة: على توحيد الربوبية وأنه تعالى رب كل شيء وخالقه ورازقه ومدبره، وعلى توحيد الألوهية والعبادة، وأنه تعالى الإله المعبود، وعلى أن ربوبيته موجبة لعبادته وتوحيده، ولهذا أتى فيه بالفاء في قوله: ﴿فَاعْبُدْهُ﴾، الدالة على السبب، فكما أنه رب كل شيء فليكن هو المعبود حقًا فاعبده، واشتملت على أن الله تعالى كامل الأسماء والصفات عظيم النعوت جليل القدر وليس له في ذلك شبيه ولا نظير»[٢].

(جـ) ويقول الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد[١] - حفظه الله -: «وهذا التقسيم الاستقرائي لدى متقدمي علماء السلف أشار إليه ابن جرير وغيره .. وقرره شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وصاحب (تاج العروس)، وشيخنا الشنقيطي وآخرون، وهو استقراء تام لنصوص الشرع، وهو مطرد لدى أهل كل فن، كما في استقراء النحاة كلام العرب وتقسيمهم له إلى اسم وفعل

---

(١) «أضواء البيان» للشنقيطي (٣/ ٤١٠).

(٢) «المواهب الربانية من الآيات القرآنية» للشيخ/ عبد الرحمن السعدي، مطابع الرياض، ط:١ (ص٤٤، ٤٥).

(٣) هو: الشيخ الدكتور/ بكر بن عبد الله، أبو زيد القضاعي النجدي، ولد سنة ١٣٦٥هـ، ودرس في كلية الشريعة، وقرأ على عدد من العلماء كابن باز والشنقيطي، عمل مدرسًا في الجامعة، وإمامًا في المسجد النبوي، وأحد أعضاء لجنة الفتوى وهيئة كبار العلماء في السعودية، له قرابة سبعين مؤلفًا في أبحاث الشريعة وقضاياها المعاصرة، انظر: «مقدمة فتاوى اللجنة الدائمة» (١/ ١٥).

وحرف، والعرب لم تَفُهْ بهذا، ولم يعتب على النحاة في ذلك عاتِبٌ، وهذا من أنواع الاستقراء»[١].

وهكذا يتضح لنا أن التقسيم لأنواع التوحيد عند أهل السنة نابع من الحقائق الشرعية المستمدة من الكتاب العزيز، وليست مجرد اصطلاح عند بعض العلماء كما ادعى البعض.

ثانيًا - الرد على الشبهة الثانية:

*** وهي قولهم أن هذا التقسيم ليس من الثوابت[٢]، وليس الاستقراء تامًا؛ بدليل ان البعض من أهل السنة قسمه إلى قسمين والبعض الآخر قسمه إلى ثلاثة أقسام.**

الجواب: أن الاستدلال باختلاف أهل السنة في تقسيم التوحيد إلى قسمين أو إلى ثلاثة أقسام على كون التقسيم ليس من الثوابت وأن الاستقراء غير تام - غير صحيح في واقع الأمر؛ لأن الناظر في كلام أهل السنة جميعًا يجد أنه لا خلاف عندهم بين القولين أو التقسيمين، فمن جعل التوحيد قسمين فقد أجمل وجمع الربوبية والأسماء والصفات في نوع واحد هو التوحيد العلمي الخبري، وجعل توحيد الألوهية نوعًا آخر هو التوحيد العملي، ومن جعله ثلاثة أقسام، فقد فصل في التقسيم، وكذلك نجد أن من قسم التوحيد إلى قسمين بناه على اعتباره ما يجب على الموحد من العلم والعمل، ومن قسمه إلى ثلاثة أقسام بناه على اعتبار متعلقه وموضوعه، فظهر بذلك أنه لا تعارض بين التقسيمين، وأن الخلاف في التقسيم لفظي إذ مآلهما واحد، وبالتالي فالاستقراء تام والمسألة ثابتة عند أهل

---

(١) «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير» للدكتور/ بكر بن عبد الله أبو زيد، دار الراية - الرياض، ط:١، عام (١٤٠٩هـ) (ص٣٠).

(٢) انظر: «الثوابت والمتغيرات» للدكتور/ صلاح الصاوي (ص١٥٤).

السنة متقدمهم ومتأخرهم، وليست قابلة للزيادة والنقصان لكونها حقيقة شرعية مأخوذة من استقراء نصوص القرآن الكريم كما سبق في الرد على الشبهة الأولى.

ثالثًا - الرد على الشبهة الثالثة:

*** وهي قولهم أن هذا التقسيم بدعة محدثة في القرن السابع على يد شيخ الإسلام ابن تيمية، وليس له أصل في كلام السلف المتقدمين.**

والجواب: أن هذا التقسيم الذي اصطلح عليه أهل السنة والجماعة قد ورد في كلام أهل العلم قبل ابن تيمية - رحمه الله - بقرون عديدة، وأشار إليه المتقدمون في كلامهم، ويظهر ذلك واضحًا وجليًا من خلال استعراض بعض النصوص للعلماء المتقدمين على عصر ابن تيمية - رحمه الله -، ومنها:

١ - قال الإمام أبو حنيفة[(١)] - رحمه الله -: «والله تعالى يدعى من أعلى لا من أسفل؛ لأن الأسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء»[(٢)].

٢ - قال الإمام الطحاوي[(٣)] - رحمه الله -: «.. إن الله واحد لا شريك له ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه ولا إله غيره»[(٤)]، فقوله - رحمه الله -: «ولا إله

---

(١) هو: الإمام النعمان بن ثابت بن زوطي التيمي الكوفي، أحد الأئمة الأربعة، ولد سنة ٨٠هـ في حياة صغار التابعين، رأى أنس بن مالك وروى عن عطاء والشعبي وعكرمة وغيرهم، رحل في طلب الحديث وإليه المنتهى في التدقيق والرأي وغوامضه، وثقه ابن معين وابن المبارك، توفي شهيدًا سنة ١٥٠هـ، انظر ترجمته في: «سير الأعلام» (٦/ ٣٩٠)، و«تذكرة الحفاظ» (١/ ١٦٨).

(٢) «الفقه الأبسط» للإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت، مطبعة الأنوار - القاهرة، عام (١٣٦٨هـ) (ص٥١).

(٣) هو: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، الأزدي الطحاوي، الحنفي، الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيهها، ولد سنة ٢٣٧هـ في طحا من أعمال مصر، زاد شيوخه على الثلاثمائة، منهم: النسائي، وأبو زرعة وغيرهما، توفي سنة ٣٢١هـ، من مؤلفاته: «شرح معاني الآثار»، و«شرح مشكل الآثار»، و«العقيدة الطحاوية»، وغيرها، انظر ترجمته في: «سير الأعلام» (١٥/ ٢٧)، و«شذرات الذهب» (٥/ ٢٨٨)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٠٨).

(٤) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢١، ٥٧، ٦٨، ٧٢).

غيره تشير إلى توحيد الألوهية، وقوله: «ولا شيء يعجزه» يشير إلى توحيد الربوبية، وقوله: «ولا شيء مثله» يشير إلى توحيد الأسماء والصفات، وقوله: «واحد لا شريك له» يشير إلى جميع أنواع التوحيد كلها.

٣ ـ قال الإمام ابن بطة[١] العكبري ـ رحمه الله ـ في كتابه الإبانة ما نصه: «وذلك أن أصل الإيمان بالله الذي يجب على الخلق اعتقاده في إثبات الإيمان به ثلاثة أشياء:

الأول ـ أن يعتقد العبد ربانيته ليكون بذلك مباينًا لمذهب أهل التعطيل الذين لا يثبتون صانعًا.

والثاني ـ أن يعتقد وحدانيته ليكون مباينًا بذلك مذاهب أهل الشرك الذين أقروا بالصانع وأشركوا معه في العبادة.

والثالث ـ أن يعتقد أنه موصوف بالصفات التي لا يجوز إلا أن يكون موصوفًا بها من العلم والقدرة والحكمة وسائر ما وصف به نفسه في كتابه، إذ قد علمنا أن كثيرًا ممن يقر به ويوحده بالقول المطلق قد يلحد في صفاته، فيكون إلحاده في صفاته قادحًا في توحيده، ولأننا نجد أن الله تعالى قد خاطب عباده بدعائهم إلى اعتقاد كل واحدة من هذه الثلاث والإيمان بها، فأما دعاؤه إياهم إلى الإقرار بربوبيته ووحدانيته فلسنا نذكر هذا هاهنا لطوله وسعة الكلام فيه، ولأن الجهمي يدعي لنفسه الإقرار بهما، وإن كان جحده للصفات قد أبطل دعواه لهما»[٢].

---

(١) هو: عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري، المحدث الفقيه شيخ العراق، ولد سنة ٣٠٤هـ، وطلب العلم منذ الصغر، وتنقل في الأمصار، وكان عابدًا صالحًا مستجاب الدعوة، توفي سنة ٣٨٧هـ، من مؤلفاته: «الإبانة الكبرى»، و«الصغرى»، وغيرها، انظر ترجمته في: «سير الأعلام» (١٦/ ٥٢٩)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ١٥).

(٢) «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة» للإمام ابن بطة، تحقيق: يوسف الوابل، مطبعة الرياض، ط١، عام (١٤١٨هـ) (٢/ ١٧٢-١٧٣).

٤ ـ قال الإمام ابـن حبان[1] البسـتي ـ رحمه الله ـ في مـقدمة كتـابه (روضة العقلاء): «الحمـد لله المتفرد بوحدانية الألوهية، المتعـزز بعظمة الربوبية الذي أنشأ الخلق حين أراد بلا معين ولا مشير، وخلق البشر كما أراد بلا شبيه ولا نظير»[2].

٥ ـ ومن ذلك كلام الحافظ ابن منده[3] حيث ذكر ـ رحـمه الله تعالى ـ في كتابه (التـوحيد ومعرفة أسـماء الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ وصفاته على الاتفـاق والتفرد) أقسام التوحيد الثلاثة، واستعرض أدلتها من الكتاب والسنة[4].

والنصوص غير مـا ذكر كثيرة وهي تدل دلالة واضحة عـلى أن هذا التقسيم كان معروفًا قبل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ، ومن تبعه من علماء أهل السنة، وفي هذا أبلغ رد عـلى من زعم أن هذا التـقسـيم بدعـة أحدثـها شـيخ الإسلام في القرن الـسابع الهجري وتابعه عـليها بعض المتأخـرين وإن كان شيخ الإسلام تميز عن غيره ببسط القول فيها وتوضيحها أكثر من غيره.

---

(١) هو: الحافظ أبو حـاتم محـمد بن حبـان بن أحمـد بن معاذ بن مـعبـد التميـمي البسـتي وصاحب التصـانيف، كان من فقهـاء الدين وحفاظ الآثار عالمًا بالطب والحـديث وفنون العلم، ولد سنة بضع وسبـعون ومائـتين، ورحل في طلب العلم إلى مصـر والموصل وجرجان وبغـداد ودمشق ونيـسابور وغيرها، قال الحاكـم: «كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه واللغـة والحديث والوعظ ومن عقلاء الرجال، توفي سنة ٣٥٤هـ، من مؤلفاته: «الصحيح» المسمى «التقاسيم والأنواع»، انظر ترجمته في: «سير الأعلام» (١٦/ ٩٢)، و«شذرات الذهب» (٣/ ١٦).

(٢) «روضة العـقلاء ونزهة الفـضلاء» لأبي حاتم مـحمد بن حـبان البسـتي، مكتبة الـكليات الأزهرية ـ القاهرة، طبعة عام (١٤٠١هـ) (ص٥).

(٣) هو: الحافظ المحدث محمد بن إسحاق بن مـحمد بن يحيى بن منده، ولد عام ٣١٠هـ في أصفهان، وحفظ القرآن وطلب العلم على شيوخ بلده، ثم رحل إلى نيـسابور والعراق ومصر والمدينة، أثنى عليه العلمـاء، توفي سنة ٣٩٥هـ، من مؤلفـاته: «معـرفة الصحـابة»، و«كتـاب التوحـيد»، و«الإيمان»، وغيرها، انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٣١)، و«شذرات الذهب» (٣/ ١٤٦).

(٤) «التوحيد» لابن منده، تحقيق: د. علي الفقيهـي، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ب.ت (١/ ٦١-١١٦، ٣/ ٧).

المطلب الرابع

مناقشة أقسام التوحيد عند مخالفي أهل السنة

وجدت طوائف من المخالفين لأهل السنة والجماعة قسمت التوحيد إلى أقسام تخالف تقسيم أهل السنة السابق، وأبرز هذه الطوائف المتكلمون والصوفية، ويمكن عرض تقسيم كلا الطائفتين للتوحيد ومناقشته على النحو التالي:

أولاً ـ المتكلمون: ويقصد بهم جمهور الأشعرية والماتريدية، وهؤلاء سلكوا في تقسيمهم للتوحيد مسلكًا مجانبًا لمسلك أهل السنة والجماعة.

عند الماتريدية التوحيد ثلاثة أقسام:

١ ـ توحيد في الذات؛ فالله لا قسيم له، أي: لا يتبعض ولا يتجزأ[١].

٢ ـ وتوحيد في الصفات؛ فالله لا شبيه له.

٣ ـ وتوحيد في الأفعال والصنع؛ فالله لا شريك له.

ـ يقول الملا علي قاري: «والله واحد في ذاته، واحد في صفاته، وخالق لمصنوعاته»[٢].

ويقول البابرتي[٣]: «وعبر بعض أصحابنا عن التوحيد فقال: «هو نفي الشريك والقسيم والشبيه، فالله تعالى واحد في أفعاله لا يشاركه أحد في إيجاد

---

(١) «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني، مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة، ب.ت (ص٣٩).

(٢) «ضوء المعاني في شرح بدء المعالي» للملا علي القاري، طبعة دار السعادة ـ تركيا، ب ت (ص١٣).

(٣) هو: محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي الرومي الحنفي، فقيه أصولي متكلم نحوي، ولد سنة ٧١٠هـ، رحل إلى حلب ثم القاهرة، سمع من ابن عبد الهادي والدلاصي وغيرهما، توفي بمصر سنة ٧٨٦هـ، من مؤلفاته: «العناية في شرح الهداية»، و«حاشية على الكشاف» وغيره. انظر ترجمته في: «الدرر الكامنة» (٤/ ٢٥٠)، و«شذرات الذهب» (٦/ ٢٩٣).



المصنوعات، وواحد في ذاته لا قسيم له ولا تركيب فيه، وواحد في صفاته لا يشبه الخلق فيها»[(١)].

أما الأشاعرة فقد سلكوا نفس مسلك الماتريدية في تقسيم التوحيد، قال الشهرستاني: «إن الله تعالى واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له، وواحد في أفعاله لا شريك له»[(٢)].

مناقشة منهج المتكلمين في تقسيم التوحيد

يتضح مما سبق أن منهج الأشعرية والماتريدية في تقسيم التوحيد غير صحيح للأسباب التالية:

١ ـ أنه لا يوجد عندهم اهتمام بتوحيد الألوهية، مع أن توحيد الألوهية هو المقصد الأعلى والهدف الأسمى من خلق الكون وما فيه، ومن إنزال الكتب وإرسال الرسل، بل أن اهتمامهم انصبَّ على توحيد الربوبية، ولعل سبب ذلك يرجع إلى ظهور الفلسفية التي أنكرت الصانع ونحو ذلك.

٢ ـ أن قصدهم بتوحيد الذات أن الله لا يتجزأ ولا يتبعض، بل هو سبحانه أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، حق أريد به باطل، فقد أدخلوا فيه نفي كثير من الصفات كالوجه واليدين، وأدخلوا فيه نفي علو الله على خلقه واستوائه على عرشه، ظنًا منهم أنهم لو أثبتوا ذلك لكان الله مركبًا مبعضًا.

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» للبايرني، تحقيق: عارف إيتكن، طبعة دولة الكويت، ب.ت (ص٢٩).
(٢) «الملل والنحل» للشهرستاني (ص٤٢).

ثانيًا - الصوفية: قبل الكلام عن الصوفية وانحرافها لابد من التفريق بين الزهد الذي كان في الصدر الأول في عهد الإسلام وكان عليه الأئمة السابقون وبين المنحرفين عن منهج السلف ممن انتسبوا إلى التصوف حتى لا تختلط الأوراق.

فالصوفية من الطوائف التي خالفت منهج أهل السنة والجماعة في تقسيم التوحيد، فذهبت طوائف من المتسبين إلى التصوف في تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام، هي:

١ - **توحيد العامة:** وهو توحيد الألوهية.

٢ - **توحيد الخاصة:** وهو الذي يثبت بالحقائق أي بالمكاشفات.

٣ - **توحيد خاصة الخاصة:** وهو التوحيد القائم بالقدم[١] وهو المفضي إلى القول بالحلول والاتحاد والفناء بذات الله بزعمهم حتى تسقط التكاليف عن الموحد ويفسرون قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ (الحجر ٩٩) على أنه هذا النوع من التوحيد.

مناقشة الصوفية في هذا التقسيم: من خلال عبارات أئمة الصوفية في بيانهم لأقسام التوحيد يتضح لنا مدى الانحراف عن مفهوم التوحيد الحق وأقسامه الواردة في الكتاب والسنة، ويمكن بيان ضلالهم في هذا الباب على النحو التالي:

١ - يعتقد المتصوفون بأنه لا يجوز التعبير عن التوحيد، ومن عبر عنه فقد كفر وألحد لأنه شيء غامض غير متصور كما قال الشبلي[٢]: «من أجابك عن

---

(١) انظر في تقسيم الصوفية للتوحيد: «منازل السائرين» لأبي إسماعيل الهروي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط: ٢، ب ت (ص٤٧)، و«روضة التعريف بالحب الشريف» للوزير لسان الدين الخطيب، تحقيق: عبد القادر أحمد، دار الفكر - بيروت (ص٤٩٧)، و«قوانين حكم الإشراق» لجمال الدين الشاذلي، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، طبعة عام (١٣٨٠هـ) (ص١٣).

(٢) هو: أبو بكر دلف بن جحدر وقيل ابن جعفر، ويقال: اسمه جعفر بن يونس، خرساني الأصل بغدادي المنشأ والمولد، ولد بسامراء، سنة ٢٤٧هـ، من كبار الصوفية، صحب الجنيد ومن في عصره، وتوفي سنة ٣٣٤هـ انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٣٦٧).

التوحيد بالعبارة فهو ملحد، ومن أشار إليه فهو ثنوي، ومن أومأ إليه فهو عابد وثن، ومن نطق به فهو غافل، ومن سكت عنه فهو جاهل، ومن توهم أنه واصف فليس بواصل»[1].

وقال أيضًا: «ما شم روائح التوحيد من تصور عنده التوحيد»[2]، وغيرها من النصوص عن أئمة التصوف لا يسع المجال لذكرها[3].

وهذا الاعتقاد باطل ومخالف للكتاب والسنة، وذلك لأن الله - سبحانه وتعالى - عبر عن التوحيد بأنواعه الثلاثة كما سبق، وعبر عنه الرسول ﷺ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «قول المتصوفة أنه لا يصح العبارة عن التوحيد، كفر بإجماع المسلمين؛ فإن الله قد عبر عن توحيده، ورسوله عبر عن توحيده، والقرآن مملوء من ذكر التوحيد . .»[4].

٢ - جعل الصوفية توحيد الألوهية الذي جاءت الرسل لتقريره والدعوة إليه توحيد العامة وأدنى أنواع التوحيد، وهذا خلاف حكم الله وأمره، حيث يعتقدون أن التوحيد الذي جاء به الكتاب والسنة ليس بتوحيد صحيح، بل هو عين التعدد والشرك.

٣ - النوع الثاني والثالث من أنواع التوحيد عند الصوفية يفضيان إلى القول بالحلول والاتحاد والفناء في ذات الله بزعمهم حتى تسقط التكاليف عن الموحد.

---

(١) «الرسالة القشيرية» لأبي القاسم عبد الكريم القشيري، تحقيق: عبد الحليم محمود، دار الكتب الحديثة - القاهرة، ب.ت (٢/٥٨٦).

(٢) المصدر السابق (٢/٥٨٧)

(٣) ينظر في ذلك: «روضة التعريف بالحب الشريف» للسان الدين الخطيب (ص٤٩٩)، و«قوانين حكم الأشراف» للشاذلي (ص١٠).

(٤) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/٥٩).

٤ ـ أن مقتضى تقسيم الصوفية هذا يعني أن أصحاب التوحيد الثاني والثالث وهم (الخاصة وخاصة الخاصة) أعلى منزلة ومكانة من الأنبياء والمرسلين الذين لم يعرفوا هذا النوع من التوحيد، ولم يفنوا في ذات الله كما تزعم الصوفية، مع أن الله تعالى جعل من أعرض عن ملة إبراهيم عليه السلام مسفهًا نفسه فقال سبحانه: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (البقرة: ١٣٠)، فكيف يتسق تقسيم الصوفية للتوحيد مع هذه الآية وغيرها من الآيات التي تدل على أن أكمل الناس توحيدًا هو إبراهيم ومحمد ـ عليهما السلام ـ[1].

وعلى هذا فغلاة الصوفية وقفوا من التوحيد الحق موقفًا معاديًا، بل ونفروا الناس منه وابتدعوا عقائد إلحادية وسموها التوحيد الحقيقي كالقول بالحلول والاتحاد ووحدة الوجود وغيرها.

---

(١) للاستزادة في الموضوع ينظر: «مدارج السالكين» لابن القيم (٣/٤٤٩) وما بعدها

الفصل الأول

الشرك في الربوبية

المبحث الأول

معنى توحيد الربوبية وبيان أساليب القرآن الكريم في تقريره

توحيد الربوبية: هو أحد أنواع التوحيد التي سبق بيانها، وهو أحد قسمي توحيد المعرفة والإثبات المسمى بالتوحيد العلمي الخبري، وهذا التوحيد قائم على إثبات وجود الله تعالى واعتقاد تفرده بالخلق والملك والتدبير والتصرف والمطلق في أمور الكون، فهو الرب وحده ولا رب سواه، والخلق جميعًا مقهورون تحت قبضته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في تعريفه: «فتوحيد الربوبية أنه لا خالق إلا الله؛ فلا يستقل شيء سواه بإحداث أمر من الأمور، بل ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن»(٢).

ويقول ابن القيم أن توحيد الربوبية هو: «إفراد الله تعالى بالخلق والحكم»(٣).

---

(١) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ٤١٢)، و«دعوة التوحيد» لهراس (ص٧٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٣٣١، ١٤/ ٣٨٠)، وينظر في تعريف توحيد الربوبية المصادر الآتية: «لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (١/ ١٢٨)، و«تيسير العزيز الحميد» (ص١٧)، و«شرح الواسطية» لابن عثيمين (١٥)، و«شرح الطحاوية» (١/ ٢٥).

(٣) «مدارج السالكين» (١/ ٤١٠).

فإفراده بالخلق يشمل الخلق الأول وهو ابتداء خلق المخلوقات، والخلق الثاني وهو البعث، وإفراده سبحانه بالحكم يشمل: الحكم بنفعهم وضرهم وتدبير أمورهم ورزقهم، فالله - عَزَّ وجَلَّ - هو النافع والضار وهو المدبر للأمر والقاضي به، وهو الرزاق؛ فهذا حكمه القدري والكوني، و يشمل حكمه الشرعي، فجميع أحكام الشريعة في خلقه من مقتضيات ربوبيته[1].

أما مسألة الاستدلال على هذا التوحيد، فهناك منهجان في هذا الباب:

الأول - منهج القرآن الكريم في سرد الأدلة العقلية والنقلية لتقرير توحيد الربوبية ومناقشة المشركين في لوازم هذا النوع من التوحيد.

الثاني - منهج المتكلمين الذين سلكوا في الاستدلال على وجود الله وربوبيته مناهج مختلفة بين موافق لمنهج الكتاب والسنة ومخالف لهما، حيث نجد أن المتكلمين أكثر من شغلوا أنفسهم بتقرير توحيد الربوبية والاستدلال له بمنهج مخترع غير منهج القرآن والسنة وفهم السلف الصالح، بل أتوا فيه بمنهج مستمد من الفلسفة والمنطق اليوناني، فترتب على ذلك مفاسد عديدة في العقيدة.

والذي يعنينا هنا هو الكلام عن منهج القرآن في تقرير توحيد الربوبية والاستدلال له، حيث نجد أن القرآن الكريم يطرح قضية الربوبية على أنها قضية مسلَّمٌ بها عند الناس، إلا أنه مع ذلك يورد أدلة عقلية وسمعية في تقريرها بما يتناسب مع جميع الناس، ومن الأدلة التي أشار إليها القرآن الكريم في تقرير الربوبية ما يلي:

---

(١) «شرح الواسطية» للعثيمين (١/ ١٨٨).

أولاً - دليل الفطرة:

أشار القرآن الكريم في كثير من الآيات إلى أن معرفة الله تعالى والإقرار بربوبيته أمر مركوز في الفطرة البشرية قال - سبحانه وتعالى -: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ (الروم: ٣٠)، حيث فسر العلماء الفطرة هنا بالإسلام والإقرار بالله تعالى[١].

ويؤيد هذا التفسير ما جاء في الحديث القدسي: «إني خلقت عبادي كلهم حنفاء .. فاجتالتهم الشياطين عن دينهم»[٢].

وحديث: «كل مولود يولد على الفطرة ..»[٣]؛ أي أن الإنسان يولد مفطوراً على توحيد الله، والاعتراف بأنه الخالق المدبر المتصرف في الكون، وهذا يعني أن معرفة الله تعالى فطرية، وأن الفطرة دليل على وجود الله تعالى وعلى ربوبيته لخلقه أجمعين.

ومن الأدلة أيضًا: قوله تعالى. ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (إبراهيم: ١٠).

وهذا استفهام إنكار بمعنى النفي والإنكار على من لم يقر بهذا النفي، والمعنى: ما في الله شك، وأنتم تعلمون أنه ليس في الله شك، ولكن تجحدون انتفاء الشك جحوداً تستحقون أن ينكر عليكم هذا الجحد، فدل ذلك على أنه ليس في الله شك عند المخاطبين، وهذا يبين أنهم مفطورون على الإقرار به[٤].

---

(١) «فتح الباري» (٣/ ٢٤٨).

(٢)،(٣) سبق تخريجه (ص٤٧).

(٤) «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٨/ ٤٤١).

وأما الأدلة العقلية والواقعية المصدقة لذلك فهي كثيرة بينها كثير من العلماء، ويمكن تلخيصها بما يأتي:

١ ـ أن الإنسان مدفوع بطبعه إلى ترجيح ما فيه منفعته، ودفع ما فيه مضرته، فيرجح الصدق على الكذب، والحق على الباطل، كما يميل بطبعه إلى طلب الأكل عند الجوع، والماء عند العطش، وفي هذا دليل كافٍ على أن في فطرة كل إنسان قوة تقتضي اعتقاد الحق وإرادة النافع، وحينئذ فالإقرار بوجود الخالق ومعرفته والإيمان به هو الحق أو نقيضه؟ والثاني معلوم الفساد قطعًا، فتعين الأول، وحينئذ فيجب أن يكون في الفطرة ما يقتضي به معرفة الخالق والإيمان به.

٢ ـ من المعلوم أن كل نفس قابلة للتعلم وإرادة الحق، ومجرد التعلم والتحضيض لا يوجب العلم والإرادة لولا أن في النفس قوة تقبل ذلك، وإلا فلو علم الجماد والبهائم وحضها لم يقبلا، ومعلوم أن حصول إقرارها بالخالق ممكن من غير سبب منفصل من خارج، وتكون الذات كافية في ذلك، فإذا كان المقتضي قائمًا في النفس وقُدِّر عدم المعارض، فالمقتضي السالم عن المعارض يوجب مقتضاه، فعلم أن الفطرة السليمة إذا لم يحصل لها ما يفسدها كانت مقرة بالخالق عابدة له.

٣ ـ أن النفس لا تخلو عن الشعور والإرادة، بل هذا الخلو ممتنع فيها، فإن الشعور والإرادة من لوازم حقيقتها، ولا يتصور أن تكون النفس إلا شاعرة مريدة، وإذا كان كذلك؛ فإنه لا يمكن للنفس أن تكون خالية عن الشعور بخالقها وعن الإحساس بوجوده، ومادامت النفوس لا تكون إلا مريدة فلابد لها من مراد تحسه وتطلبه، وتحاول الوقوف عليه، وكل نفس لها مرادات كثيرة ومتنوعة، غير أنها على كثرتها وتنوعها لابد أن تنتهي إلى مراد واحد تكون إرادتها له لذاته لا لغيره،

وهذا لا يكون إلا لله، فهو الذي تريده القلوب وتطلبه النفس، فإذًا لابد لكل عبد من رب، فعلم أن العبد مفطور على معرفة ربه سبحانه.

٤ - أما شهادة الواقع البشري على دلالة الفطرة على توحيد الربوبية فتظهر من عدة وجوه، منها:

(أ) أن مشركي العرب الذين بعث فيهم الرسول ﷺ كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، كما أخبر القرآن الكريم عنهم في مواضع عديدة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ (الزخرف: ٨٧).

وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (لقمان: ٢٥)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ (يونس: ٣١)، إلى غير ذلك من الآيات التي تفيد إقرار المشركين من العرب بتوحيد الربوبية.

(ب) أن هذا التوحيد - توحيد الربوبية - لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم، بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات[1]، «وأشهر من عرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقنًا به في الباطن، كما قال له موسى ﷺ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ (الإسراء: ١٠٢)»[2].

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢٥/ ٢٦).

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» (١٠/ ٢٦)، و«درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ٣٨).

وكذلك الدهرية[١] الذين يجحدون الصانع وهم الشيوعيون[٢] الآن والملاحدة الذين يزعمون أن العالم يسير بنفسه، كما حكى الله عنهم قولهم: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ﴾ (الجاثية: ٢٤)، فهؤلاء ينكرون بأفواههم بالظاهر ما تقر به فطرهم في الباطن، كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ (النمل: ١٤).

(جـ) أن النفس البشرية تضطر إلى هذه العقيدة: «وذلك لما تحتاج إليه النفوس من لجوئها إلى قوة عليا تستنقذ بها عند حلول المصائب بها أيًا كانت هذه النفوس مؤمنة أو كافرة، فإن النفس البشرية مضطرة عند حلول المصائب بها إلى الركون إلى تلك القوة العليا التي تتوجه إليها بالدعاء والاستغاثة بكشف الضر، ولقد لفت القرآن الكريم أنظارنا إلى هذا الاعتراف الفطري؛ حيث قال سبحانه في صيغة الاستفهام التقريري: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ (النمل: ٦٢).

وهذه طبيعة مركوزة في كل نفس مؤمنة أو كافرة، والنفوس تحسها بطبعها وتشعر بها، وإن غابت عنها في بعض الأحيان لسبب طارئ، فسرعان ما تجد

---

(١) الدهرية: فرقة خالفت ملة الإسلام، وادعت قدم الدهر، وأسندت الحوادث إليه، وأنكرت الخالق والبعث والإعادة، وقالت بالطبع المحيي، والدهر المفني، ويسمون بالملاحدة، ويمكن رد أصل الدهرية إلى مدارس الفلسفة الإغريقية. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (٢/ ٢٣٥)، و«الفصل في الملل» لابن حزم (١/ ٤٧).

(٢) نسبوا إلى الشيوعية: وهي مذهب فكري يقوم على الإلحاد وأن المادة هي أساس كل شيء، ويفسر التاريخ بصراع الطبقات، وبالعامل الاقتصادي، ظهرت في ألمانيا على يد ماركس، وانجلز وتجسدت في الثورة البلشفية التي ظهرت في روسيا سنة ١٩١٧م، بتخطيط من اليهود. انظر: «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة» إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي ـ الرياض، ط٢، عام (١٤٠٩هـ) (ص٣٠٩).



نفسها مضطرة إلى اللجوء إليها عند الشدائد، ولو لم تكن النفوس مفطورة على هذه المعرفة لما تطلعت إليها، بل لم تكن مطلوبة»[١].

(د) أن أرباب المقالات الذين جمعوا ما قيل في الملل والآراء والديانات، لم ينقلوا عن أحد ممن يقر بالخالق القول بأن للعالم صانعين متكافئين في الصفات والأفعال، وغاية ما نقلوا أقوال الثنوية[٢] من المجوس القائلين بالأصلين النور والظلمة، وأن النور خلق الخير، والظلمة خلقت الشر، وقول النصارى القائلين بالتثليث[٣].

لكن هاتين الطائفتين مع ذلك لا تقولان بالتساوي بين الأرباب، فالثنوية لا يسوون الظلمة بالنور، بل هم متفقون على أن النور خير من الظلمة، بل تنازعوا في الظلمة، هل هي قديمة أو محدثة؟ . . فلم يثبتوا ربَّيْنِ متماثلين، والنصارى القائلون بالتثليث، لم يثبتوا للعالم ثلاثة أرباب منفصل بعضهم عن بعض، بل هم متفقون على أن صانع العالم واحد، ويقولون باسم الآب والابن وروح

---

(١) مقدمة الدكتور الجليند لـ «كتاب التوحيد» لابن تيمية، مؤسسة علوم القرآن - دمشق، ط:٣، عام ١٤٠٧هـ (ص٤٢، ٤٩).

(٢) الثنوية: هم أصحاب الاثنين الأزليين يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان، بخلاف المجوس فإنهم قالوا بحدوث الظلام وذكروا سبب حدوثه، وهؤلاء قالوا بتساويهما في القدم واختلافهما في الجوهر والطبع والخير والعقل والمكان والأجناس والأبدان والأرواح. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (ص٢٤٥).

(٣) التثليث عند النصارى: هو أن طبيعة الله عبارة عن ثلاثة أقانيم: الله الأب - والله الابن - والله الروح القدس، وهم مضطربون في فهم التثليث وفي التعبير عنه، لا يكاد واحد منهم يعبر عنه بمعنى معقول، ولا يكاد اثنان يتفقان على معنى واحد، فإنهم يقولون هو واحد الذات ثلاثة بالأقنوم، والأقانيم يفسرونها تارة بالخواص، وتارة بالصفات، وتارة بالأشخاص، وقد فطر الله العباد على فساد هذه الأقوال بعد التصور التام، انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (١/١٧)، و«محاضرات في النصرانية» لمحمد أبو زهرة، دار الفكر العربي - القاهرة، ط:٣، سنة (١٣٨١هـ) (ص١٠٠-١٠٦).

قدس إله واحد[1]، وأما من قال من الناس أن بعض الحوادث مخلوقة لغير الله، كالقدرية الذين يقولون أن العباد خلقوا أفعالهم، فإنهم يقرون أن العباد مخلوقون، والله هو خالقهم وخالق قدرتهم، وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم الذين يجعلون بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور، يعتقدون أن هذه الفاعلات مخلوقة حادثة[2]، والحاصل أنه لا يوجد بين طوائف البشر من يقول بوجود ربين أو إلهين متكافئين في الصفات والأفعال[3].

(هـ) أثبت تاريخ دعوة التوحيد أن الصراع بين الرسل وبين أممهم إنما وقع في توحيد الألوهية، ولم يقع في توحيد الربوبية[4]، كما قال تعالى: ﴿وَعَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَٰذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ۝٤ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ (ص: ٤-٥)، فهم أنكروا هنا إفراد الله تعالى بالألوهية، بينما أقروا بإفراده بالربوبية كما جاء ذلك في آيات أخرى سبق ذكر بعضها، ولو لم تكن معرفة الله ثابتة في الفطرة لكان الرسول، إذا قال لقومه: «أدعوكم إلى الله»، قالوا: ما الله، فيطلبون معرفته أولاً، ولكن ذلك لم يحصل .. لأنهم بفطرتهم يعرفون الله، وأنه موجود .. وليس من شعب من الشعوب إلا وفي لغتهم اسم الله.

فهذه الأمور التي سبق ذكرها تعتبر بعض دلائل الفطرة على معرفة الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، ويتبين من خلالها فطرية الدين في القلوب، وأنها إنما تنحرف بسبب ما يعتريها من فساد في الأسرة والمجتمع، وبالتالي تحتاج إلى إيقاظ وتنبيه، ولذلك نجد القرآن الكريم يشير إلى طرق إيقاظ الفطرة بالأدلة الأخرى، كما سيأتي في الدلائل القادمة على تقريره للربوبية.

---

(١) «شرح الطحاوية» (١/ ٢٧)، و«دعوة التوحيد» لهراس (ص٣٣).
(٢) «تقريب التدمرية» لابن عثيمين، دار الوطن ـ الرياض، ط:١، عام (١٤١٢هـ) (ص١٢١).
(٣) «دعوة التوحيد» لهراس (ص٣٣).
(٤) «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٧٩٨)، و«دعوة التوحيد» لهراس (ص٩).

ثانيًا - الأدلة السمعية:

سبق في الدليل الأول بيان فطرية معرفة الله تعالى، وأن الفطرة دليل على توحيد الربوبية، ولكن لما كانت الفطرة قد تنحرف بسبب البيئة الفاسدة التي قد ينشأ فيها الإنسان جاءت الأدلة السمعية من الكتاب والسنة تقرر هذا التوحيد أبدع تقرير وأبينه، وتذكر الإنسان بما استقر في فطرته من معرفة الله تعالى وتوحيده، فقد أفصح القرآن الكريم، وكذا السنة النبوية عن هذا النوع من التوحيد جد الإفصاح، ولا تكاد سورة من سور القرآن تخلو عن ذكر هذا النوع من التوحيد أو الإشارة إليه، باعتباره كالأساس بالنسبة لأنواع التوحيد الأخرى، ويمكن الإشارة إلى بعض النصوص الشرعية في هذا الباب، ومنها:

١ - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢١-٢٢)، فهذا خطاب من الله تعالى لجميع الناس أن يخصوه وحده بالعبادة، لأنه الذي خلقهم وخلق آباءهم الأولين، وهو الذي جعل لهم الأرض مهادًا يتقلبون عليها، ويمشون في مناكبها، وهو الذي أنزل لهم من السحاب ماءً فأجراه أنهارًا، وسلكه ينابيع، فأخرج لهم به من جميع الثمرات، فلا يجعلون له أندادًا، وهم يعلمون أن غيره سبحانه لا يخلق شيئًا[1].

٢ - ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ١٦٣-١٦٤).

---

(١) «دعوة التوحيد» لهراس (ص٣٥).

٣ـ ومنها قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾ أَمَّن جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (النمل: ٦٠-٦١).

٤ـ ويقول ـ جَلَّ شأنه ـ في سورة النحل بعد أن ذكر آيات الربوبية في الخلق والتدبير: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل:١٧)، وقد تواترت النقول السمعية من القرآن والأحاديث الصحيحة بانفراد الله ـ سبحانه وتعالى ـ بالاختراع كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ (فاطر:٣)، وهذه الآية تتضمن إثبات الخلق لله تعالى، ونفيه عن غيره، لأن معنى قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ أي: لا خالق إلا الله[١].

٥ـ ومن الآيات الدالة على توحيد الربوبية، قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴿١﴾ مَلِكِ النَّاسِ﴾ (الناس:١-٢)، ويطول بنا القول إن أردنا استقصاء ما جاء في الكتاب العزيز من آيات الربوبية، وحسبنا أن نعلم أن معظم السور المكية مليئة بهذه الآيات لمن تدبرها، فإن الله ـ سبحانه وتعالى ـ يسوق آياته المبثوثة في الكون وفي النفس البشرية، كما يسوق نعمه التي أسداها إلى الإنسان وما أكثرها، ثم يقرر الإنسان بما يجب عليه من إفراد الله سبحانه بالعبادة.

وأما الأحاديث فهي كذلك كثيرة مستفيضة، مثل قوله ﷺ في سيد الاستغفار: «اللهم انت ربي لا إله إلا انت خلقتني، وانا عبدك، وانا على عهدك ووعدك ما استطعت، اعوذ بك من شر ما صنعت، ابوء لك بنعمتك عليَّ، وابوء بذنبي فاغفر لي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا انت»[٢].

---

(١) «تفسير القرطبي» (١٤/ ٣٢١).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الدعوات»، باب «أفضل الاستغفار» (٥/ ٢٣٢٤) رقم (٥٩٤٧)، وأحمد (٤/ ١٢٢).

ففي هذا إقرار العبد واعترافه بأن الله هو ربه الذي لا رب له غيره، وأنه لا موجود بحق في الوجود كله سواه كما يعترف له بالخلق والإنعام، ومثله قوله ﷺ: «اللهم رب السموات السبع، ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء .. منزل التوراة والإنجيل والقرآن .. فالق الحب والنوى .. لا إله إلا أنت، أعوذ بك من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته .. أنت الأول فليس قبلك شيء .. وأنت الآخر فليس بعدك شيء .. وأنت الظاهر فليس فوقك شيء .. وأنت الباطن فليس دونك شيء .. اقض عني الدين وأغنني من الفقر»[(١)].

ومثله قوله ﷺ في قيامه لصلاة التهجد في الليل: «اللهم ربنا لك الحمد .. أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن .. ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت الحق .. ووعدك الحق .. وقولك الحق .. ولقاؤك الحق .. والجنة حق .. والنار حق .. والساعة حق .. والنبيون حق .. ومحمد ﷺ حق .. اللهم لك أسلمت .. وبك آمنت .. وعليك توكلت .. وإليك أنبت .. وبك خاصمت .. وإليك حاكمت .. فاغفر لي ما قدمت .. وما أخرت .. وما أسررت .. وما أعلنت .. أنت المقدم .. وأنت المؤخر .. لا إله إلا أنت»[(٢)].

والحق ما لا يسوغ إنكاره ويلزم إثباته والاعتراف به، ووجود الباري أولى ما يجب الاعتراف به ولا يسوغ جحوده، إذ لا مثبت تظاهرت عليه البينة الباهرة ما تظاهرت على وجوده - سبحانه وتعالى -[(٣)].

---

(١) رواه أحمد (٢/ ٤٠٤) وهو صحيح، انظر: «تحقيق الأرناؤوط لمسند أحمد» (١٥/ ١٤٠).

(٢) رواه البخاري في كتاب «التهجد»، باب «التهجد بالليل» (١/ ٣٧٧) برقم (١٠٦٩)، ومسلم في كتاب «صلاة المسافرين»، باب «الدعاء في صلاة الليل» (١/ ٤٤٨) برقم (٧٩٦).

(٣) كتاب «الأسماء والصفات» للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين، سنة (٤٥٨هـ) تحقيق: الشيخ عبد الله ابن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي - جدة، ط:١، عام (١٤١٣هـ) (١/ ٤٥).

ومثله قوله ﷺ: «اللهم رب جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»(١).

فهذه بعض أدلة توحيد الربوبية في القرآن والسنة، نكتفي بها، وننتقل إلى الدليل الثالث من أدلة تقرير توحيد الربوبية، وهو دليل المعجزة.

الدليل الثالث ـ المعجزات:

المعجزة في اللغة: مأخوذة من الفعل «أعجز» قال في القاموس: أعجزه الشيء: فاته، وأعجز فلانًا: وجده عاجزًا، وصيره عاجزًا، والتعجيز: التثبيط، والنسبة إلى العجز، ومعجزة النبي ﷺ ما أعجز به الخصم عند التحدي، والهاء للمبالغة(٢).

والمعجزة في الاصطلاح هي: الأمر الخارق للعادة، المقرون بالتحدي، السالم من المعارضة، مع وجود المقتضي، وانتفاء الموانع(٣).

ولفظ المعجزة بهذا التعريف غير موجود في نصوص الكتاب والسنة، وإنما ذكرها العلماء ضمن الأدلة التي جاءت في القرآن الكريم في معرض الاستدلال على توحيد الربوبية لكونها نوعًا من الآيات الدالة على ربوبية الله.

---

(١) رواه مسلم في كتاب «صلاة المسافرين»، باب «الدعاء في صلاة الليل» (١/ ٤٤٩) برقم (٧٧٠).
(٢) «القاموس المحيط» مادة (عجز) (ص٦٦٣).
(٣) انظر: «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط:١، عام (١٤٠٧هـ) (٢/ ٢٥٢)، و«دلائل التوحيد» للشيخ محمد جمال الدين القاسمي، مطبعة دار النفائس ـ بيروت، عام (١٤١٢هـ) (ص٣٦٣)، و«أعلام السنة» للحكمي (ص٩٢).

قال البيهقي[١] في كتاب (الاعتقاد): وقد سلك بعض مشايخنا في إثبات الصانع، وحدوث العالم طريق الاستدلال بمقدمات النبوة، وبمعجزات الرسالة، لأن دلائلها مأخوذة من طريق الحس لمن شاهدها، ومن طريق استفاضة الخبر لمن غاب عنها، فلما ثبتت النبوة صارت أصلاً في وجوب قبول ما دعا إليه النبي ﷺ، وعلى هذا الوجه كان إيمان أكثر المستجيبين للرسل، ثم ذكر قصة النجاشي[٢].

وقول جعفر بن أبي طالب[٣] رضي الله عنه: «بعث الله إلينا رسولاً نعرف صدقه، فدعا إلى الله، وتلا علينا تنزيلاً من الله لا يشبهه شيء، وعرفنا أن الذي جاء به الحق . . » الحديث بطوله[٤].

قال البيهقي: فهؤلاء مع النجاشي وأصحابه استدلوا بإعجاز القرآن على صدق النبي ﷺ، فيما ادعى من الرسالة فاكتفوا به وآمنوا به، وبما جاء من

---

(١) هو: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، ولد عام (٣٨٤) في بيهق بنيسابور، أخذ العلم عن جماعة من العلماء كالحاكم والصيرفي والشيرازي وغيرهم، ورحل إلى العراق والحجاز، صنف عدة تصانيف، منها: «السنن الكبرى»، و«الإيمان والاعتقاد»، وغيرها، توفي سنة (٤٥٨هـ)، انظر ترجمته في «سير الأعلام» (١٨/ ١٦٣)، و«شذرات الذهب» (٣/ ٣٠٤).

(٢) هو: أصحمة بن أبجر رضي الله عنه صاحب الحبشة، وفي اسمه خلاف، وأصحمة بالعربية تعني عطية، والنجاشي لقب لمن ملك الحبشة، وكان أصحمة هذا قد آمن بالله ورسوله، وتوفي في قومه في رجب سنة (٩هـ) فنعاه النبي ﷺ في اليوم الذي مات فيه إلى أصحابه فقال: «قد مات أخ لكم بالحبشة»، وصلى هو وأصحابه عليه صلاة الغائب، انظر «صحيح البخاري مع الفتح» (٣/ ١٦٦-١٨٦-١٨٩-٢٠٣)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي، تحقيق: د. عمر تدمري (قسم السيرة النبوية)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط:١، عام (٧-١٤هـ) (ص٢٢٠-٢٢٧).

(٣) هو: جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي، أبو عبد الله ذو الجناحين، هاجر إلى الحبشة، فأسلم النجاشي ومن تبعه على يديه، ثم هاجر منها إلى المدينة سنة (٧هـ)، واستشهد في غزوة مؤتة سنة (٨هـ) رضي الله عنه، انظر «الإصابة» (١/ ٤٨٥-٤٨٨).

(٤) انظر القصة في «صحيح ابن خزيمة» ـ دار الثقافة ـ مكة المكرمة، ط:١، عام (١٣٩٩هـ) (٤/ ١٣).

إثبات الصانع ووحدانيته وحدوث العالم[١]، وغير ذلك مما جاء به الرسول ﷺ في القرآن وغيره، واكتفاء غالب من أسلم بمثل ذلك مشهور في الأخبار، فوجب تصديقه في كل شيء ثبت عنه بطريقة السمع، ولا يكون ذلك تقليدًا بل هو اتباع ـ والله أعلم ـ[٢].

وفي كلام البيهقي الذي نقله عنه الحافظ أيضًا إشارة إلى الاستدلال بالمعجزة على توحيد الربوبية، ووجه دلالة المعجزة على وجود الله تعالى أنه إذا ثبتت نبوة النبي ﷺ بقيام المعجزة، وجب تصديقه في كل ما يخبر به ويدعو إليه، وأعظم ذلك ما أخبر به عن وجود الله، وما دعا إليه من توحيده ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ.

ويمكن تقرير دلالة المعجزة على توحيد الربوبية بطرق أخرى، كما بينها شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: حيث ذكر كلام البيهقي في هذه المسألة[٣]، ثم قال: وهذا الكلام يمكن تقريره بطرق:

أحدها ـ بأن يُقال: الإقرار بالصانع فطري ضروري لا يحتاج إلى النظر، فإذا شوهدت المعجزات أمكن أن يعلم بها صدق الرسول.

الثاني ـ أن يُقال: نفس المعجزات يعلم بها صدق الرسول المتضمن إثبات مرسله، لأنها دالة بنفسها على ثبوت الصانع المحدث لها، وأنه أحدثها لتصديق الرسول، وإن لم يكن قبل ذلك قد تقدم من العبد معرفة الإقرار بالصانع[٤].

---

(١) «الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة» للإمام أبي بكر البيهقي، مطبعة حديث أكاديمي، فيصل أباد ـ باكستان، ب.ت، (ص١٠-١١).

(٢) «فتح الباري» (٣/ ٣٥٣).

(٣) المقصود به قول البيهقي السابق: «سلك بعض أئمتنا».

(٤) «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٩/ ٤١).

وذكر شيخ الإسلام أيضًا أن طريقة الاستدلال بالمعجزة على توحيد الربوبية طريقة صحيحة جاء بها القرآن، فقال - رحمه الله -: وأما الطريقة التي ذكرها المتقدمون[1] فصحيحة إذا حررت، وقد جاء بها القرآن في قصة فرعون، فإنه كان منكرًا للرب، قال تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦) أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ (١٧) قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ (١٨) وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ (١٩) قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ (٢٠) فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ (٢١) وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ (٢٢) قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (٢٣) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ (٢٤) قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلا تَسْتَمِعُونَ (٢٥) قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ (٢٦) قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ (٢٧) قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ (٢٨) قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ (٢٩) قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ (٣٠) قَالَ فَأْتِ بِهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٣١) فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ (٣٢) وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾ (الشعراء: ١٦-٣٣).

فهنا قد عرض عليه موسى الحجة البينة التي جعلها دليلاً على صدقه في كونه رسول رب العالمين، وفي أن له إلهًا غير فرعون يتخذه، وكذلك قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ (هود: ١٤)، فبيَّن أن المعجزات تدل على الوحدانية والرسالة، وذلك لأن المعجزة فعل خارق للعادة، تدل بنفسها على ثبوت الصانع كسائر الحوادث، بل هي أخص من ذلك، لأن الحوادث المعتادة ليست في الدلالة كالحوادث الغريبة، ولهذا يسبِّح الرب عندها، ويمجِّد ويعظِّم ما لا يكون عند المعتاد، ويحصل في النفوس ذلة من ذكر عظمته ما لا يحصل

(١) يقصد طريق الاستدلال بالمعجزات على إثبات الصانع ووحدانيته، حيث نقل قبل هذا كلام الخطابي وغيره.

للمعتاد إذ هي آيات جديدة فتعطى حقها، وتدل بظهورها على الرسول، وإذا تبين أنها تدعو إلى الإقرار بأنه رسول الله، فتقرر بهـا الربوبية والرسالة، لاسيما عندما يقول دلالة المعجزة على صدق الرسول ضرورية[١].

ففرعون كـان منكرًا للصانع، مستفـهمًا عنه استفهـام إنكار، سواء كان في الباطن مقرًا به أو لم يكن، ثم طلب من مـوسى آية، فأظهر آيته، ودل بها على إثبات إلهية ربه، وإثبات نبـوته جميعًا، ولهذا قال السحرة لما عـارضوا معجزاته بسحرهم، فبطل سحـرهم، وتبين أن تلك الآية لا يقدر عليها المخلوقون: ﴿قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤٧﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾ (الشعراء: ٤٧-٤٨)، فكان إيمانهم بالله لما شاهدوا معجزة موسى عليه السلام، فكانت المعجزة مبينة للعلم بالصانع وبصدق رسوله، وذلك أن الآيات التي يستدل بها على ثبوت الصانع تدل المعجزة كدلالتها وأعظم[٢].

ويرى الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ أن طريق المعجزة هي أقوى الطرق التي يستدل بهـا على وجود الله تعالى وربوبيته ووحـدانيته، وأصحهـا وأدلها، حيث نقل ـ رحمه الله ـ كلام الخطابي[٣] أيضًا، ثم قال معلقًا عليه: وهذه الطريقة من أقوى الطرق وأصحها وأدلها على الصـانع، وصفاته، وأفعاله، وارتباط أدل هذا الطريق بمدلولاتهـا أقوى من ارتباط الأدلة العـقلية الصـريحة بمدلولاتهـا، ولهذا يسمـيها الله سبـحانه آيات بينات، وليس في طرق الأدلة أوثق ولا أقـوى منها،

---

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١١/ ٣٧٨-٣٧٩).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٩/ ٤٣-٤٤).

(٣) هو: حمـد بن محمـد بن إبراهيم بن الخطاب البسـتي أبو سليمان، وُلد سـنة (٣١٩هـ)، ببست في أفغانسـتان، فقيـه ومحدث، من مؤلفـاته: «معالم السنن»، و«غريب الحـديث»، و«الغنية عن الكلام وأهله»، توفي ببسـت سنة (٣٨٨هـ)، انظر ترجمـته في «شـذرات الذهب» (٢/ ١٢٧)، و«الأعلام» (٢/ ٢٧٣).

فإن انقلاب عصا تقلها[1] اليد ثعبانًا عظيمًا، تبتلع ما يمر به، ثم تعود عصا كما كانت من أدل الدليل على وجود الصانع، وحياته، وقدرته، وإرادته، وعلمه بالكليات والجزئيات، وعلى رسالة الرسول، وعلى المبدأ والمعاد، فكل قواعد الدين في هذه العصا وكذلك اليد، وفلق البحر طرقًا والماء قائم بينهما كالحيطان، ونتق[2] الجبل من موضعه، ورفعه على قدر العسكر العظيم فوق رؤوسهم، وضرب حجر مربع بعصا، فتسيل منه اثنتا عشرة عينًا تكفي أمة عظيمة[3]، وكذلك سائر آيات الأنبياء، فإخراج ناقة عظيمة من صخرة تمخضت بها، ثم تصدعت عنها، والناس حولها ينظرون[4]، وكذلك تصوير طائر من طين، ثم ينفخ فيه النبي فينقلب طائرًا ذا لحم ودم وريش وأجنحة يطير بمشهد من الناس[5]، وكذلك إيماء الرسول إلى القمر فينشق نصفين[6]، بحيث يراه الحاضر والغائب، فيخبر به كما رآه الحاضرون، وأمثال ذلك مما هو من أعظم الأدلة على الصانع وصفاته وأفعاله، وصدق رسله واليوم الآخر، وهذه من طرق القرآن التي أرشد إليها عباده ودلهم بها[7].

وبكل ما سبق يعرف أن معجزات الأنبياء أدلة قوية على توحيد الربوبية، وهي أدلة شرعية جاء بها القرآن الكريم، وقررها السلف، وأما إدراك دلالتها فهو من طريق الحس لمن شاهدها، ومن طريق الاستفاضة لمن غاب عنها، فهي إذًا دليل عام لجميع الناس.

---

(١) أي: تحملها، قال في القاموس مادة (قلل) (ص١٣٥٦) استقله: حمله ورفعه، كقله وأقله.
(٢) أي: زعزعته ونفضه، كما في القاموس مادة «نتق» (ص١١٩٤).
(٣) هذه المذكورات هي من معجزات موسى ﷺ.
(٤) هذه معجزة سيدنا صالح ﷺ.
(٥) وهذه من معجزات نبي الله عيسى ﷺ.
(٦) معجزة انشقاق القمر هي إحدى معجزات نبينا محمد ﷺ، انظر «صحيح البخاري» كتاب «المناقب» (٣/ ١٣٣٠) برقم (٣٤٣٧).
(٧) «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» لابن قيم الجوزية (٣/ ١١٩٧).

رابعًا ـ دليل النظر (الدليل العقلي):

دليل النظر دليل عقلي، وهو الاستدلال بآيات الله الكونية، ابتداءً من الإنسان نفسه، وانتهاء بالأجرام السماوية في أعماق السماء، والتناسق الموجود في الكون، ثم الانتقال من هذا النظر إلى الإقرار بالرب الخالق المدبر لهذه المخلوقات.

ودليل النظر دليل قطعي، لا يدع مجالاً للشك والارتياب في وجود الله تعالى، ولا في وحدانيته وربوبيته، ففي وجود هذه المخلوقات على اختلاف أنواعها وأشكالها وتناسق نظام الكون الذي تعيش فيه المخلوقات، دلالة قاطعة على وجود خالقها وعلى قدرته وكماله، وهذا يدركه الإنسان ببديهة عقله من غير حاجة إلى مقدمات منطقية أو فلسفية.

ولهذا جاءت آيات القرآن الكريم توجه أنظارنا إلى هذا الكون وتناسقه، لتبين لنا أن وراء هذا التناسق والخلق إله قادر مدبر، قال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ١٦٤).

فالاستدلال بالآيات الكونية وغيرها من أعظم الأدلة على ربوبية الله ـ سبحانه وتعالى ـ وأسهلها طريقة، وأسرعها نتيجة، وأبعدها عن الخطأ، ولذلك لما سئل الأعرابي عن وجود الرب تعالى، قال: يا سبحان الله؟!! .. إن البعر ليدل على البعير، وإن الأثر ليدل على المسير؛ فسماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج، وبحار ذات أمواج، ألا يدل على وجود اللطيف الخبير[1].

---

(١) انظر: كتاب «التوحيد» للشيخ عبد المجيد الرنداني، دار المجتمع للنشر ـ جدة، ط:٣، عام ١٤٠٨هـ) (١/ ٢٠).

ومن الأدلة أيضًا ما ذكره الله تعالى من نظام الكون وترابطه وتناسقه وسيره بنظام محكم دقيق، قال - سبحانه وتعالى -: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (المؤمنون: ٩١).

فتأمل هذا البرهان الباهر، بهذا اللفظ الوجيز الظاهر، فإن الإله الحق لابد أن يكون خالقًا فاعلاً يوصل إلى عابده النفع، ويدفع عنه الضر، فلو كان معه - سبحانه - إله آخر يشركه في ملكه، لكان له خلق وفعل، وحينئذ، فلا يرضى تلك الشركة، بل إن قدر على قهر ذلك الشريك وتفرده بالملك والإلهية دونه فعل، وإن لم يقدر على ذلك انفرد بخلقه، وذهب بذلك الخلق كما ينفرد ملوك الدنيا بعضهم عن بعض، إذا لم يقدر المتفرد على قهر الآخر والعلو عليه، فلابد من أحد ثلاثة أمور:

١ - إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه.

٢ - وإما أن يعلو بعضهم على بعض.

٣ - وإما أن يكونوا تحت قهر ملك واحد يتصرف فيهم كيف يشاء، ولا يتصرفون فيه، بل يكون وحده هو الإله، وهم العبيد المربوبون المقهورون من كل وجه، وانتظام أمر العالم كله وإحكام أمره من أدل دليل على أن مدبره إله واحد وملك واحد، ورب واحد، لا إله للخلق غيره، ولا رب لهم سواه، فالعلم بأن وجود العالم عن صانعين متماثلين ممتنع لذاته مستقر في الفطرة، معلوم بصريح العقل بطلانه، فكذا تبطل إلهية اثنين، فالآية الكريمة موافقة لما ثبت واستقر في الفطرة من توحيد الربوبية دالة مثبتة مستلزمة لتوحيد الإلهية، وقريب من معنى هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢)[1].

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٣٩ - ٤٠).

وبالجملة .. فإنه يمكن من خلال النظر والعقل الاستدلال على ربوبية الله تعالى، وذلك من خلال التأمل في الخلق والآيات الكونية والأمثلة العقلية التي ساقها القرآن الكريم في هذا الباب، وهي كثيرة جداً[1].

هذه أهم الأدلة التي ذكرها القرآن الكريم في تقرير توحيد الربوبية، وهي أدلة شرعية نطق القرآن بها ودلت عليها السنة، ولا يحتاج معها إلى ما سلكه كثير من المتكلمين لتقرير ربوبية الله، مما ورثوه عن الفلاسفة الضالين.

---

(١) للمزيد ينظر «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/٤٨)، وكتاب «التوحيد» للشيخ عبد المجيد عزيز الزنداني (١/ ٦٢-٦٣).

المبحث الثاني

تحقيق معنى الشرك في الربوبية

تقدم معنا في المبحث الأول أن توحيد الربوبية يقوم على إثبات وجود الله تعالى، واعتقاد تفرده بالخلق والملك والتدبير والتصرف المطلق في أمور الكون، فكل ما يناقض ذلك المعنى يكون شركًا في الربوبية، ويمكن القول بأن الشرك في الربوبية يتحقق بأحد الأمور الآتية:

١ - كل اعتقاد أو قول فيه إنكار لخصائص الربوبية أو بعضها:

ويدخل في هذا الإلحاد، وهو إنكار الخالق - عَزَّ وَجَلَّ -، والقول بقدم العالم وأزليته وأنه غير مخلوق، أو القول بالصدفة والطبيعة، أو إنكار ملك الله تعالى لكل المخلوقات، أو إنكار أفعاله سبحانه كالخلق، أو الرزق، أو التدبير، أو البعث، أو القول بالحلول والاتحاد بين المخلوق والخالق سبحانه.

٢ - إثبات شيء من خصائص الربوبية لغير الله - سبحانه وتعالى -:

سواءً ادعاها لنفسه أو لغيره من المخلوقين، وسواءً أكان هذا الادعاء على جهة الاستقلال أو على جهة المشاركة لله - سبحانه وتعالى - فيها، لأن من أصول الاعتقاد في الإسلام، والذي تواترت به النصوص من الكتاب والسنة أن خصائص الربوبية من الخلق والإيجاد، والنفع والضر والرزق، والموت والحياة، والعلم المطلق والتصرف بالكون، لا تكون إلا لله سبحانه وحده لا شريك له، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٤)، وكقوله سبحانه: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ (فاطر: ٢)، وكقوله أيضًا: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ

﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ (سبأ:٢٢)، وكقوله ﷺ: «واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وأن الأمة لو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك»[1]، وغيرها من النصوص الشرعية التي تدل على أن خصائص الربوبية خالصة لله وحده دون سواه، وأن من ادعى منها شيئًا فهو مشرك في الربوبية، ومن أمثلة ادعاء خصائص الربوبية:

(أ) ما ذكره الله عن فرعون في قوله: ﴿فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ﴾ (النازعات:٢٤)، وقوله: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾ (القصص:٣٨)، وقول الله عن النمرود: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة:٢٥٨).

فادعاء الإنسان شيئًا من خصائص الربوبية لنفسه كفر وشرك أكبر في الربوبية، ومن أمثلة ادعاء خصائص الربوبية أو شيئًا منها للغير ادعاء الملاحدة الخلق والتصرف للصدفة أو الطبيعة من دون الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، أو ادعاؤها لغير الله تعالى بالمشاركة، وهو ما نجده عن غلاة الفرق المنحرفة، كالباطنية والرافضة والصوفية، حيث يعتقدون في أئمتهم ومشايخهم أنهم يشاركون الله في خصائص الربوبية أو بعضها، كاعتقادهم أنهم يعلمون الغيب ويتصرفون في الكون حفظًا ورزقًا وتدبيرًا وغير ذلك ـ كما سيأتي بيانه إن شاء الله في المبحث الرابع عند الحديث عن نماذج الشرك في الربوبية لدى الطرائق المعاصرة ـ.

---

(١) رواه أحمد (١/ ٢٩٣)، والترمذي (٤/ ٥٧٦) برقم (٢٥١٦)، وقال: حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢/ ٦١٠)، وفي تخريج «المشكاة» برقم (٥٣٠٢).

وقد ذكر أهل العلم معنى الشرك في الربوبية، أقتصر منه على نقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث يقول في تعريفه للشرك في الربوبية: «أما النوع الثاني - أي من أنواع الشرك - فالشرك في الربوبية، فإن الرب سبحانه هو المالك المدبر، المعطي المانع، الضار النافع، الخافض الرافع، المعز المذل، فمن شهد أن المعطي أو المانع أو الضار أو النافع أو المعز أو المذل غيره، فقد أشرك بربوبيته»[(١)].

ويقول أيضًا: «فأما الأول: - الشرك في الربوبية - فهو إثبات فاعل مستقل غير الله، كمن يجعل الحيوان مستقلاً بإحداث فعله، ويجعل الكواكب والأجسام الطبيعية أو العقول أو النفوس أو الملائكة أو غير ذلك مستقلاً بشيء من الأحداث، فهؤلاء حقيقة قولهم: تعطيل الحوادث عن الفاعل»[(٢)].

ويقول في موضع ثالث: «والشرك في الربوبية أن يُجعل لغير الله تعالى معه تدبيرًا ما»[(٣)].

*** وخلاصة الكلام عن حقيقة الشرك في الربوبية ينحصر فيما يلي:**

اعتقاد شريك مع الله تعالى بإثبات ما هو من خصائص ربوبيته سبحانه لغيره، سواء كان ذلك الاعتقاد مناقضًا لوحدانية الله في ذاته، كاعتقاد وجود أكثر من رب، أو إنكار وجوده سبحانه، أو كان ذلك الاعتقاد مناقضًا لوحدانية الله تعالى في أفعاله، كاعتقاد فاعل غير الله، أو معه يتصرف في الكون، فإثبات ذلك لغير الله شرك في الربوبية، ولو مع اعتقاد تلك الخصائص لله أو اعتقاد أن الموصوف بها غير الله ليس ربًا.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ٩٢).
(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ١٩٠).
(٣) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٧١٣).

المبحث الثالث

أنواع الشرك في الربوبية

للشرك في الربوبية قسمان أساسيان يندرج تحت كل قسم منهما أنواع عدة من الشرك في الربوبية، وهذان القسمان هما:

١ ـ شرك التعطيل. **٢ ـ شرك التنديد.**

* وبيان ذلك في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

شرك التعطيل

التعطيل: مأخوذ من العطل الذي هو الخلو والتفريغ والترك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ﴾ (الحج: ٤٥)، أي: أهملها أهلها وتركوا وردها[١].

والمراد بالتعطيل هنا: إنكار ما يجب إثباته لله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ من خصائص الربوبية، وهو كلي وجزئي، فأما التعطيل الكلي فهو: عدم الإقرار بالخالق سبحانه أصلاً واعتقاد ربوبية غيره، وأما الجزئي فهو: الإقرار بالخالق سبحانه، لكن يعطله من حق التوحيد، ويثبت له شريكًا في خصائص ربوبيته، والتعطيل في الربوبية من أقبح أنواع الشرك، ويندرج تحت هذا القسم من شرك التعطيل ثلاثة أنواع، هي:

١ ـ تعطيل المصنوع عن صانعه وخالقه.

---

(١) «فتح القدير» للشوكاني (٣/ ٥٤٣).

٢- تعطيل الصانع عن أفعاله.

٣- تعطيل معاملة الصانع عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد[١].

وهذه الأنواع الثلاثة لشرك التعطيل يندرج تحتها أمثلة كثيرة، يمكن الإشارة إليها في الفروع الآتية:

الفرع الأول - تعطيل المصنوع عن صانعه وخالقه:

ويقصد بهذا النوع من شرك التعطيل: إنكار الخالق - جلَّ وعلا -، وإنكار ربوبيته مطلقًا، وهذا النوع من الشرك لم يذهب إليه إلا شواذ الفرق من الملاحدة والفلاسفة ونحوهم، فالتعطيل بجحود حق الله تعالى في الربوبية لم يكن غالبًا على أمة من الأمم قط، وإنما كان الغالب على دين الكفار الخارجين عن الرسالة هو الإشراك، وإنما كان يجحد الصانع بعض الناس، وأولئك كان علماؤهم من الفلاسفة الصابئة المشركين الذين يعظمون الهياكل والكواكب والأصنام، وإنما يقع اختلاف أهل الملل في أسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه وعباداته ونحو ذلك[٢].

من هنا يتضح لنا أنه لم يجحد وجود الخالق - جَلَّ وعلا - بالكلية إلا طوائف شاذة كالدهرية قديمًا، وكالملاحدة من الشيوعيين وغيرهم حديثًا، كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ (الجاثية:٢٤)، وهؤلاء معطلة العرب الأقدمون، كما قال الشهرستاني: «ومعطلة العرب أصناف: صنف منهم أنكروا الخالق والبعث والإعادة، وقالوا بالطبع المحيي والدهر المفني، وهم الذين أخبر الله عنهم في الآية السابقة»[٣].

ويلحق بالدهرين الملاحدة المعاصرون القائلون بالصدفة والطبيعة والتطور الذاتي، وسيأتي الكلام عن هذه الطوائف في البحث القادم - إن شاء الله تعالى -.

---

(١) «الجواب الكافي» لابن القيم (ص١٤٦)، و«تجريد التوحيد المفيد» لأبي العباس أحمد بن علي المقريزي - مطبوعات شئون الدعوة الإسلامية والمدينة النبوية، عام (١٤١٢هـ) (ص١٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٣١-٦٣٨).

(٣) «الملل والنحل» للشهرستاني (ص٤٩٠).

والذين أنكروا وجود الخالق وربوبيته، فالغالب أن إنكارهم كان بدافع العناد والاستكبار، كما أخبر الله ـ سبحانه وتعالى ـ عن قوم عاد بقوله: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ (فصلت:١٥)، وأشهر من عرف بتجاهله وتظاهره بإنكار الخالق ـ جَلَّ وعلا ـ وادعائه الربوبية من دون الله (فرعون)، كما أخبر الله ـ سبحانه وتعالى ـ عنه في أكثر من موضع في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِّي صَرْحًا لَّعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٣٨﴾ وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ (القصص:٣٨-٣٩)، ولهذا لما قال فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء:٢٣)، على وجه الإنكار له تجاهل العارف، قال له موسى: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (الشعراء:٢٤-٢٨)، فاستفهام فرعون استفهام إنكار وجحود، كما دل على ذلك سائر آيات القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ (النمل:١٤)، وقوله تعالى على لسان نبيه موسى ﷺ لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ (الإسراء:١٠٢)، ولهذا نجد موسى ﷺ في حواره مع فرعون حول إنكار فرعون لربوبية الله سبحانه، وادعائها لنفسه يبين له أن دلائل ربوبية الله ووجوده أظهر وأشهر من أن يسأل عنها، أو أن تجهل، بل هو سبحانه أعرف وأظهر من أن يجهل[1].

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢٦).

ولهذا نقول بأن جحود الصانع لم يكن الغالب في مشركي الأمم لفطرية الإقرار بالخالق في النفس البشرية، وكذا لدلالة الآيات والمخلوقات على خالقها ومبدعها.

ومن هذا النوع شرك الملاحدة القائلين بقدم العالم وأبديته، وأنه لم يكن معدومًا أصلاً بل لم يزل ولا يزال، فحقيقة هذا القول: أن العالم لم يزل موجودًا مع الله، ومعلومًا له، غير متأخر عنه بالزمان، مساوقة المعلول للعلة ومساوقة النور للشمس، وأن تقدم الباري كتقدم العلة على المعلول، وهو تقديم بالذات والرتبة لا بالزمان[١].

والقول بقدم العالم قول اتفق جماهير العقلاء على بطلانه، فليس أهل الملة وحدهم تبطله، بل أهل الملل كلهم، وجمهور من سواهم من أصناف المشركين - كلهم يعترفون بأن العالم محدث كائن بعد أن لم يكن -، بل وعامتهم معترفون بأن الله خالق كل شيء[٢]، ولاشك أن القول بقدم العالم من الشرك في الربوبية لعدة اعتبارات منها:

(١) أن القول بقدم العالم يتضمن تعطيلاً للرب وإنكارًا للخالق - جل وعلا -.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما جعل المفعول المعين مقارنًا للخالق أزلاً وأبدًا، فهذا في الحقيقة تعطيلاً لخلقه وفعله، فإن كون الفاعل مقارنًا لمفعوله أزلاً وأبدًا مخالف لصريح المعقول، ولهذا لا يوجد في عامة كتب الكلام المتقدمة القول بقدم العالم، إلا عن من ينكر الصانع، وقد ذكر أهل المقالات أن أول من قال من الفلاسفة بقدم العالم هو أرسطو[٣].

---

(١) «تهافت الفلاسفة» لأبي حامد الغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف - مصر، طبعة عام (١٩٦١م) (ص٧٤)، وانظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٨/ ٨٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٦٥)، و«الصفدية» (١/ ١٣٠).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٣٩).

(ب) أن القول بقدم العالم، وصدور العالم عن الخالق تعالى صدور المعلول عن العلة من أشنع التنقص لله - عَزَّ وَجَلَّ -، حيث يدعي أصحاب هذا القول تولد هذا العالم عن الرب - عَزَّ وَجَلَّ -، وهو ما رده الله ونزه نفسه عنه، وكذب قائله، بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ٣-٤).

(جـ) أن القول بقدم العالم تكذيب لما اتفقت عليه الرسل - عليهم السلام -، ونزلت به الكتب، كما يتضمن مخالفة ومصادمة للفطر السليمة والعقول الصريحة، فقد استقر في الفطر أن كون الشيء المفعول مخلوقًا يقتضي أنه كان بعد أن لم يكن، ولهذا كان ما أخبر الله به في كتابه من أن خلق السموات والأرض مما يفهم جميع الخلائق أنهما حدثتا بعد أن لم تكونا، وأما تقدير كونهما لم يزالا معه، مع كونهما مخلوقين له فهذا تنكره الفطر، ولم يقله إلا شرذمة قليلة من الدهرية: كابن سيناء وأمثاله من الفلاسفة.

(د) أن القول بحدوث العالم من ما تحقق فيه الإجماع وثبت فيه التواتر بالنقل عن صاحب الشرع ومن ثم يكفر المخالف لذلك[1].

يقول القاضي عياض[2]: وكذلك نقطع على كفر من قال بقدم العالم أو بقائه أو شك في حدوثه على مذهب بعض الفلاسفة والدهرية[3]، ونُقل

---

(١) «فتح الباري» (٦/٢٩).

(٢) هو: عياض بن موسى بن عياض بن عمران اليحصبي، السبتي، أبو الفضل، ولد في سبتة عام (٤٧٦هـ)، عالم مغربي وإمام الحديث في وقته، كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم، تولى قضاء سبتة ثم غرناطة، توفي سنة (٥٤٤هـ) مسمومًا، من مؤلفاته: «الشفا بتعريف حقوق المصطفى»، و«شرح صحيح مسلم» وغيرها، انظر ترجمته في «وفيات الأعيان» (٣/٤٨٣).

(٣) «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض بن موسى اليحصبي - دار الكتب العلمية - بيروت، ب.ت، (٢/٢٨٣).

القول بتكفير من يقول بقدم العالم عن النووي وابن حجر الهيتمي والبهوتي[١]، وغيرهم[٢].

الفرع الثاني - تعطيل الصانع عن أفعاله:

النوع الثاني من أنواع شرك التعطيل: هو تعطيل الخالق - جَلَّ وعلا - عن أفعاله، ويكون هذا التعطيل بإحدى أمرين:

(أ) إما بتعطيل أفعاله - سبحانه وتعالى - مطلقًا بإنكارها ونفيها عنه سبحانه.

(ب) وإما بإثبات أفعاله سبحانه، والتي هي من خصائص ربوبيته لغيره، وقد يُقال: كيف يُطلق على إثبات الشريك لله تعالى في أفعاله تعطيلاً مع أن أصل التعطيل هو جحود الشيء، وعدم إثباته، والجواب: إن التعطيل على قسمين:

الأول - جحود الشيء وعدم إثباته والإقرار به سواءً كان جحود الذات أو الصفات أو الأفعال وإنكارها، وهذا شر النوعين.

والثاني - تعطيل ذات الشيء عن أوصاف الكمال، كمن يؤمن بوجود الله لكنه يعطله عن كمال الوحدانية فيعتقد معه شريكًا، أو من يؤمن بذات الله تعالى، لكن ينفي أفعاله وصفاته، أو يثبتها له سبحانه ولغيره من المخلوقين، وكلا القسمين هو في حقيقة الأمر تعطيل إما كلي أو جزئي، وعلى هذا فيكون تعطيل الصانع - جَلَّ وعلا - عن أفعاله نوعين:

---

(١) هو: منصور بن صلاح الدين البهوتي، ولد عام (١٠٠٠هـ) غرب مصر، كان شيخ الحنابلة في عصره بمصر، توفي سنة (١٠٥١هـ) من مؤلفاته: «الروض المربع»، «كشاف القناع» وغيرها، انظر ترجمته في «الأعلام» (٣٠٧/٧)، و«معجم المؤلفين» (٢٢/١٣).

(٢) ينظر «الإعلام بقواطع الإسلام» لابن حجر الهيتمي، دار المعرفة - بيروت، طبعة عام (١٤٠٢هـ) (ص٣٥٠)، و«نواقض الإيمان القولية والعملية» للدكتور/عبد العزيز العبد اللطيف، دار الوطن - الرياض، ط:٢، عام (١٤١٥هـ) (ص١٠٣-١٠٥).

الأول - إنكار أفعـال الله تعالى وجحودهـا، وهذا له صور كثيـرة في القديم والحديث، وأبرز هذه الصور ما يلي:

١ - إنكار إرسال الله تعالى للرسل: حيث قص الله - سبحانه وتعالى - في كثير من آيات القرآن الكريم عن المشركين إنكارهم وجحودهم بل استبعادهم أن يرسل الله تعالى رسولاً مع إيمانهم بوجود الله، قال سبحانه: ﴿وَعَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَٰذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾ (ص:٤)، وغيرها من الآيات التي تدل على ذلك، وحقيقة إنكار إرسال الرسل هو تعطيل لأفعال الله تعالى وحكمته في خلقه.

٢ - إنكار البعث وإعادة الخلق بعد الفناء: البعث هو: إحيـاء الله تعالى الخلق بعد موتهم، وهو أحد مظاهر ربوبيته - سـبحانه وتعالى -، وقد دل عليه الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة، وهو مقتـضى الحكمة من الخلق حيث تقتضي أن يجعل الله تعالى لهذه الخليقة معـادًا يجزيهم فيه على ما كلفهم به على ألسنة رسله، قال سبحانه: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (المؤمنون:١١٥)، وإنكار البعث كان ظـاهرة غالبة عند أغلب المشركين، كمـا حكى الله تعالى في كتابه الكريم بقوله: ﴿وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ (الأنعام:٢٩)، وقوله سبـحانه: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ (النحل:٣٨)، وقوله سبحانه: ﴿قَالُوا أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ (المؤمنون:٨٢)، وغيرها من الآيات كثير[1]، والتي تدل على أن أغلب المشركين عطلوا فـعل الله تعالى وقدرته على البـعث والنشور، وكـان هذا التـعطيل للبعث ولإرسـال الرسل قـبله من أعظم شبهاتهم التي دفعت بهم إلى الشرك والكفر بالله تعالى.

---

(١) الآيات: (٧) سورة التغابن، (٧) سـورة هود، (٤٩) سورة الإسـراء، (١٦) سورة الصـافات، (٣) سورة الروم، (١٠) سورة السجدة، وغيرها.

قال الشهرستاني: وشبهات العرب كانت مقصورة على هاتين الشبهتين إحداهما: إنكار البعث - بعث الأجساد - والثانية: جحد البعث - للرسل - ففي الأول قالوا: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ (١٦) أَوَ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ (الصافات: ١٦-١٧)، إلى أمثالها من الآيات، وعبروا عن ذلك في أشعارهم، فقال بعضهم[١]:

حياة ثم موت ثم نشر حديث خرافة يا أم عمرو[٢]

وأما كون إنكار البعث شركًا، فلأنه يتضمن تعطيل فعل الله - سبحانه وتعالى - ، وإنكارًا لكمال قدرته وحكمته.

يقول ابن القيم - رحمه الله -: فإن ملكه الحق يستلزم أمره ونهيه، وثوابه وعقابه، وكذا يستلزم إرسال رسله وإنزال كتبه، وبعث المعاد ليوم يجزى فيه المحسن بإحسانه، والمسيء بإساءته، فمن أنكر ذلك فقد أنكر حقيقة ملكه، ولم يثبت له الملك الحق، ولذلك كان منكر ذلك كافرًا بربه، وإن زعم أنه يقر بالصانع[٣].

٣ - إنكار القدر: القدر لغة: مصدر بمعنى الحكم والقضاء، ومبلغ الشيء، وقدَّرت الشيء إذا أحطت بمقداره[٤].

والمراد هنا: تعلق الكائنات بعلم الله تعالى ومراده وخلقه، فلا يحدث شيء إلا بعلمه وقدرته وإرادته سبحانه، وقد ذكر علماء أهل السنة والجماعة أن للقدر أربع مراتب، هي:

---

(١) هو: ابن الزبعري.

(٢) «الملل والنحل» للشهرستاني (ص٤٩٢).

(٣) «التبيان في أقسام القرآن» لابن القيم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، د.ت، (ص١٠١).

(٤) «القاموس المحيط» (ص٥٩١).

١ ـ الإيمان بعلم الله الأزلي بكل شيء قبل وجوده.

٢ ـ الإيمان بكتابة الله تعالى لكل شيء في اللوح المحفوظ قبل وجوده.

٣ ـ الإيمان أنه لا يحدث شيء إلا بمشيئة الله وإرادته.

٤ ـ الإيمان بإيجاد الله لكل المخلوقات، وأنه الخالق وحده لا سواه.

والإيمان بالقدر من أصول المعرفة والاعتراف بتوحيد الله وربوبيته، فلا يتم إيمان العبد بربوبية الله سبحانه، حتى يثبت له تقدير الأشياء قبل وجودها، وإيجادها بعد أن لم تكن لا يستثني من ذلك شيء.

* والمنكرون للقدر على أقسام:

١ ـ المجوسية: وهم الذين كذبوا بقدر الله، وإن آمنوا بأمره ونهيه، فغلاتهم أنكروا علم الله بالأشياء قبل كونها، وأنكروا كتابتها في اللوح المحفوظ، ويقولون: إن الله تعالى أمر ونهى، وهو لا يعرف من يطيعه ومن يعصيه، فالأمر أنف أي مستأنف لم يسبق في علم الله وتقديره، وهؤلاء هم الغلاة القدرية[1].

٢ ـ المعتزلة والقدرية: الذين يؤمنون بالعلم والكتاب، ويستثنون من الخلق أفعال العباد، فيرون أن أفعال العباد لم يخلقها الله ولم يردها، بل هي مخلوقة للعباد على جهة الاستقلال.

٣ ـ المشركون: الذين أقروا بالقدر وأنكروا الأمر والنهي، كما حكى الله عنهم بقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾ (النحل: ٣٥)، فهؤلاء يؤول أمرهم إلى تعطيل الشرائع والأمر والنهي مع الاعتراف بالربوبية العامة للمخلوقات[2].

---

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/ ١١١)، و«الإرشاد» للفوزان (ص٢٧٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٨/ ٢٥٦).

ولهذا لما جاء المشركون يخاصمون النبي ﷺ في القدر، نزل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر: ٤٨-٤٩)[1].

وبهذا يتضح لنا أن إنكار القدر تعطيل لأفعال الله تعالى، وهو ما ينافي كمال ربوبيته، فيكون إنكار القدر شركًا في الربوبية.

فهذه ثلاثة أمثلة لتعطيل الصانع سبحانه عن أفعاله، وهي إنكار رسالة الرسل، وإنكار البعث، وإنكار القدر، ويلحق بها إنكار أي فعل من أفعال الله تعالى الثابتة له سبحانه، أو إضافتها إلى غير الله - عَزَّ وَجَلَّ - على سبيل الاستقلال أو الشراكة مع الله سبحانه، فكل ذلك تعطيل لكمال الله في أفعاله.

الفرع الثالث - تعطيل تحقيق العبودية الواجبة على العبد[2]:

إن الواجب على العبد في تحقيق التوحيد أن يؤمن بوجود الله تعالى ووحدانيته في ذاته وصفاته وأفعاله، وأن يعتقد أن الله تعالى لا يشبهه شيء، بل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)، وأنه سبحانه بائن من خلقه مستوٍ على عرشه، وهذه حقيقة التوحيد الواجبة على العبد نحو ربه تعالى، فإذا أخل الإنسان بهذه الحقيقة كأن اعتقد ما يضاد حقيقة التوحيد فهو مشرك بربه في ربوبيته سبحانه، ويندرج تحت هذا النوع من شرك التعطيل كونه - سبحانه وتعالى - مستويًا على عرشه ومبينًا لخلقه، وتعطيل وجوده سبحانه كما هو الحال عند القائلين بالحلول والاتحاد.

---

(١) رواه مسلم في كتاب «القدر»، باب «كل شيء بقدر» (٤/ ١٦٢٣) برقم (٢٦٥٦)، والترمذي (٥/ ٣٧٢)، وأحمد (٢/ ٤٤٤).

(٢) «الجواب الكافي» لابن القيم (ص١٤٦)، و«تجريد التوحيد» للمقريزي (ص١٤).

وسأحاول تسليط الضوء على عقيدة الحلول والاتحاد، وبيان كونها شركًا في الربوبية بتعطيل تحقيق العبودية الواجبة على العبد من حقيقة التوحيد.

معنى الحلول والاتحاد:

(أ) **الحلول في اللغة:** مصدر حل يحل حلولاً إذا نزل في المكان[١]، كما يعني اتحاد الجسمين، بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر[٢].

(ب) **والاتحاد:** كما يقول الجرجاني في التعريفات: امتزاج الشيئين واختلاطهما حتى يصيرا شيئًا واحدًا[٣].

ويلاحظ أن بين المصطلحين تقارب في المعنى، فكلاهما يعني عند أصحابه حلول الله تعالى في خلقه واتحاده بالخلق أو ببعضهم، ويرى البعض أن هناك فرقًا في المعنى بين كل من الحلول والاتحاد، فالحلول يعني: أن الله تعالى يتنازل عن عليائه، فيحل في بعض عباده، والاتحاد يعني أن المخلوق يرتفع بنفسه ويسمو بروحه إلى حضرة الذات العلية حتى يتحد بها ويفنى فيها[٤].

وعقيدة الحلول هي عقيدة النسطورية من النصارى والتي انتقلت إلى بعض الفرق المنتسبة للإسلام، كالرافضة القائلين بحلول الله تعالى في علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأئمة آل البيت، وكغلاة الصوفية القائلين بأن الله حل في الأولياء، وكذا الجهمية وبعض الأشاعرة والماتريدية القائلين بأن الله بذاته في كل مكان[٥].

---

(١) «القاموس المحيط» (١٢٧٤). (٢) «المعجم الوسيط» (١/ ١٩٤).

(٣) «التعريفات» للجرجاني (ص٩).

(٤) «الصوفية معتقدًا ومسلكًا» لصابر طعيمة، عالم الكتب - بيروت، ط. ٢، عام (١٤٠٦هـ) (ص٣٥٤).

(٥) انظر في ذلك «الفرق بين الفِرَق» لعبد القاهر للبغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، عام (١٤٠٥هـ) (ص١٩٣-٢٠٢)، و«مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الروضة - القاهرة، ط ٢ (١٣٨٩هـ) (ص٨١-٨٢).

ويلحق بهذا: القول بوحدة الوجود بل هو شر منه لأن القائلين بالحلول والاتحاد خصوا ذلك بمن عظموه، كالمسيح والأولياء، والقائلون بوحدة الوجود جعلوا ذلك الحلول والاتحاد في كل شيء في الكون، حتى جعلوه ساريًا في الكلاب والخنازير، والأقذار والأوساخ، وإذا كان الله تعالى قد قال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ (المائدة: ١٧)، فكيف بمن قال: إن الله هو الكفار والمنافقون والصبيان والمجانين والأنجاس والأنتان وكل شيء - تعالى عما يقولون علوًا كبيرًا -.

ولاشك أن اعتقاد حلول الله تعالى في العالم وما فيه من مخلوقات، وأنه لا يتميز الخالق عن المخلوق بل كان ما في الوجود هو الله من أقبح أنواع الشرك بالله تعالى، لأنه يستلزم التكذيب بوحدانية الله وعلوه ومباينته لخلقه، ويستلزم أن يكون سبحانه في القاذورات والنجاسات - تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا -.

فثبت بهذا أن القائلين بالحلول والاتحاد أو وحدة الوجود مشركون في ربوبية الله تعالى، لأن قولهم يفضي إلى تعطيل الصانع عما يجب على العبد نحوه من حقيقة التوحيد، وسيأتي إيضاح هذه العقيدة عند الكلام عن نماذج من الشرك في الربوبية لدى الطوائف المعاصرة والرد عليها في المبحث الرابع - إن شاء الله تعالى -.

المطلب الثاني

شرك التنديد

أشرنا فيما سبق إلى النوع الأول من أنواع الشرك في الربوبية، وهو شرك التعطيل بأقسامه الثلاثة، ونوضح هذا النوع الثاني من أنواع الشرك في الربوبية، وهو سرك التنديد في الفروع الآتية:

الفرع الأول ـ معنى التنديد:

التنديد في اللغة: مصدر من ندد، يندد تنديدًا، أي: جعل له أندادًا، والأنداد جمع ند، وهو العدل، والمثل، والشبيه، والنظير والكفء[1].

ويقصد به هنا: أن يجعل لله تعالى أندادًا، أي أمثالاً ونظراء يعتقد أنهم شركاء لله تعالى في شيء من خصائص الربوبية، كالخلق والإيجاد وغيرها، وإن لم يعتقد أن هذا الشريك مساويًا له من كل وجه، وهذا النوع من الشرك هو من أعظم الذنوب على الإطلاق كما جاء في (الصحيحين) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله . . أي الذنب أعظم؟، قال: «ان تجعل لله ندًا وهو خلقك»[2]، لأنه يقتضي إشراك غير الله في العبادة والألوهية كما هو الحال عند المشركين بالله في العبادة قديمًا وحديثًا، والذين يشركون بالله من غير تعطيل، فيتخذون مع الله آلهة أو إلهًا آخر، ولم يعطلوا وجوده أو ربوبيته، ولكنهم لم يعتقدوا وحدانيته؛ لهذا تعجبوا من دعوة الرسل إلى اعتقاد وحدانيته سبحانه كما قال تعالى عنهم: ﴿وَعَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ۝ أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ (ص: ٤-٥).

ولما كان هذا النوع من الشرك موجودًا عند الأمم حتى العرب جاءت آيات كثيرة في القرآن الكريم تبطل ادعاء الشريك لله تعالى في ربوبيته، وهذا يقتضي انتفاء الشريك لله في ألوهيته، مثل قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (المؤمنون: ٩١).

فانتظام أمر العالم العلوي والسفلي، وجريانه على نظام محكم لا يختلف، ولا يفسد من أدل دليل على أن مدبره واحد لا إله غيره، كما دل دليل التمانع

---

(١) «لسان العرب» (١٤/ ٨٩، ٩٠).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٣٧).

على أن خالقه واحد لا رب غيره، فذلك تمانع في الفعل والإيجاد، وهذا تمانع في الغاية والألوهية، فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان، يستحيل أن يكون له معبودان[1].

الفرع الثاني - الطوائف التي وقعت في شرك التنديد:

وجد في الأمم اعتقاد أكثر من رب، وإن لم يعتقد تكافؤهم وتماثلهم، ويمكن الإشارة لبعض الطوائف التي أشركت مع الله في ربوبيته بالأنداد، فمنهم:

١ - عباد الأصنام والأوثان والكواكب وغيرها: وهؤلاء موجودون في جميع الأمم، وعبادتها هي أصل الشرك في الأرض، كما حصل في قوم نوح ﷺ، ومن بعدهم من أمم الأرض الذين اتخذوا أوثانًا عكفوا عليها، وعبدوها مع الله أو من دونه، وهي في الأصل نصب وتماثيل أقاموها على قبور الصالحين فيهم، لتذكرهم بفضائلهم، فلما بُعد العهد واضمحلت الشرائع، ودرس العلم، خلف من بعدهم خلق نسوا ذلك الغرض، واتخذوها آلهة تعبد، وتقرب إلى الله، وتشفع عنده، كما قال - سبحانه وتعالى -: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (الزمر: ٣).

قال الفخر الرازي: وتقدير الكلام والذين اتخذوا من دونه أولياء يقولون: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى، والضمير في ﴿لِيُقَرِّبُونَا﴾ عائد على الأشياء التي عبدت من دون الله، وهي قسمان: عقلاء، وغير عقلاء[2].

٢ - النصارى: الذين جعلوا الله - سبحانه وتعالى - ثالث ثلاثة، فجعلوا المسيح إلهًا وأمه إلهًا[3]، قال ابن القيم - رحمه الله -: ومن شركهم في الربوبية:

(١) «منهاج السنة» لابن تيمية (٢/ ٦٨)، و«الصواعق المرسلة» لابن القيم (٢/ ٤٦٢).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (مفاتيح الغيب) (٢٦/ ٢١٠).

(٣) «الجواب الكافي» لابن القيم (ص١٤٦).

الغلو في المخلوق حتى جعلوه شريك الخالق وجزءًا منه، وإلهًا آخر معه، وأنفوا أن يكون عبدًا له[1]، قال سبحانه: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (المائدة: ٧٣).

٣ ـ المجوس: القائلون بالأصلين: النور، والظلمة، وأن العالم يصدر عنهما، ويسندون حوادث الخير إلى النور، وحوادث الشر إلى الظلمة.

٤ ـ النمرود: الذي جعل نفسه ندًا لله تعالى، قال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ (البقرة: ٢٥٨).

٥ ـ شرك القدرية: القائلين: بأن الحيوان هو الذي يخلق أفعال نفسه، وأنها تحدث بدون مشيئة الله وقدرته وإرادته، ولذا كانوا أشباه المجوس[2].

٦ ـ شرك الباطنية: والباطنية على اختلاف فرقها يجمعها الشرك بالله تعالى، واعتقاد ألوهية غير الله معه، كالإسماعيلية الذين يعتقدون أن الله لم يخلق العالم خلقًا مباشرًا، بل خلقه بواسطة العقل الكلي (الحجاب) الذي يجمع الصفات الإلهية[3]، وكالدروز[4] الذين يعتقدون بألوهية الحاكم بأمر الله[5].

---

(١) «إغاثة اللهفان» (ص٥٦٢).

(٢) «الجواب الكافي» لابن القيم (١٤٦-١٤٧).

(٣) انظر: «ديوان المؤيد في الدين داعي الدعاة» لهبة الله الشيرازي (إسماعيلي) تحقيق: د. أحمد كامل حسين، دار الكتاب المصري ـ القاهرة ط:١، عام (١٩١٩م) (ص٩٢)، و«الثائر الحميري الحسن بن الصباح» لمصطفى غالب (إسماعيلي معاصر) دار الأندلس ـ بيروت، ب.ت، (ص١٠٤).

(٤) الدروز: إحدى الفرق الباطنية تنسب إلى نشتكين الدرزي، نشأت في مصر وانتقلت إلى الشام، عقائدها خليط من عدة أديان، ينكرون الشرائع والنبوات ويؤمنون بألوهية غير الله، انظر «الحركات الباطنية» د. محمد أحمد الخطيب، دار عالم الكتب ـ الرياض، ط:٢، عام (١٤٠٦هـ)، و«الموسوعة الميسرة» (١/ ٤٠٠-٤٠٥).

(٥) هو: الخليفة الفاطمي أبو علي المنصور بن المعز لدين الله (٣٧٥هـ ـ ٤١١هـ)، يعتبر المؤسس لعقيدة الدروز، وكان شاذًا في فكره وسلوكه، انظر: «عقيدة الدروز عرض ونقد» لمحمد بن أحمد الخطيب، مكتبة الأقصى، عمان ـ الأردن، طبعة عام (١٤٠٠هـ) (ص٣١).

والنصيرية[١] الذين يعتقدون ألوهية علي بن أبي طالب، والوهية خمسة أيتام أيضًا[٢]، وكالبهرة[٣] الذين يعتقدون بألوهية إمامهم[٤].

٧ - غلاة المتصوفة: الذين يعتقدون بالأقطاب[٥]، والأبدال[٦]، والأوتاد[٧]، والنجباء[٨]، وينسبون إليهم النيابة عن الله أو الشراكة مع الله في تسيير أمور

---

(١) النصيرية: حركة باطنية ظهرت في القرن الثالث الهجري، ويعد أصحابها من غلاة الشيعة، الذين زعموا وجودًا إلهيًا في علي، وألهوه به، ومقصدهم هدم الإسلام، وهم مع كل غاز لأرض الإسلام، أطلق عليهم الاستعمار اسم العلويين تغطية لحقيقتهم الباطنية، ينكرون الشرائع، ويتأولون أركان الإسلام، اتفق علماء المسلمين على عدم جواز مناكحتهم وأكل ذبائحهم، أو دفنهم في مقابر المسلمين، عقائدهم خليط من الوثنية والمجوسية والفلسفة، ينتشرون في جبال اللاذقية في سوريا، وفي مناطق من لبنان، انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (ص١٨٨)، و«الموسوعة الميسرة» (١/ ٣٩٣).

(٢) «الحركات الباطنية في العالم الإسلامي» د. محمد الخطيب (ص٣٤١)، و«إسلام بلا مذاهب» د. مصطفى الشكعة، مكتبة الحلبي - القاهرة، طبعة عام (١٣٩٦هـ) (ص٢٧١).

(٣) البهرة: كلمة أصلها هندي، وتعني: تاجر، والبهرة فرقة باطنية من غلاة الشيعة، وبالتحديد هي الفرقة الشيعية الإسماعيلية الطيبية، القائلة: بإمامة المستعلي دون أخيه نزار، وسبب التسمية يرجع إلى أن الذين دعوا إلى المذهب الإسماعيلي في الهند كانوا تجارًا يعتقدون ألوهية أئمتهم، ويتأولون أركان الإسلام وشرائعه، وينكرون الغيبيات والبعث، ومسائل القرآن، نص على تكفيرهم جماعة من المسلمين، انظر «فضائح الباطنية» لأبي حامد الغزالي، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، الدار القومية - القاهرة، طبعة عام (١٣٨٣هـ) (ص٣٧)، و«الإسماعيلية المعاصرة» لأحمد بن أحمد الجوير، دار طيبة - الرياض، ط:٢، عام (١٤٢٢هـ) (ص٥٣).

(٤) «الإسماعيلية المعاصرة» لأحمد الجوير، (ص٧٧-٧٩).

(٥) الأقطاب: جمع قطب، ويسمى بالغوث، مرتبته كالوزير النائب عن الله، فلا يكون شيء في الكون إلا عن طريق القطب الصوفي، والذي تحقق يه معاني جميع الأسماء الألوهية، وهو كالمرآة لله تعالى، لا يخلو منه زمان ولا مكان، انظر «اليواقيت الجواهر في عقيدة الأكابر» لعبد الجبار الشعراني - الطبعة الحجازية بالقاهرة - طبعة عام (١٣٥٢هـ) (٢/ ٧٩).

(٦) الأبدال: هم رجال سبعة يعتقد الصوفيون أنهم يحفظون الأقاليم السبعة - القارات - التي يعيش فيها البشر، وكل بدل مكلف بحفظ وحماية إقليم، انظر: «الفتوحات المكية» لابن عربي، تحقيق: د. عثمان يحيى، الهيئة العامة للكتاب - القاهرة، طبعة عام (١٩٧٢م) (٣/ ٢٤٧)، و«معجم المصطلحات الصوفية» للدكتور عبد المنعم الحفني، دار المسيرة، بيروت - لبنان، ط:١، د.ت. (ص٩٢).

(٧) الأوتاد: جمع وتد، وهم أربعة رجال يعتقد الصوفية أنهم على الجهات الأربع في العالم، يحفظ الله بهم تلك الجهات، انظر معجم «المصطلحات الصوفية» للحفني (ص٢٤).

(٨) النجباء: وهم أربعون شخصًا، مشغولون بحمل أثقال الخلق، فلا يتصرفون في حق أنفسهم، بل في حق غيرهم، انظر: «معجم المصطلحات الصوفية» للحفني (ص٢٥٥).

الكون والتصرف المطلق في الخلق، إيجادًا ورزقًا وتدبيرًا، وغيرها من خصائص الربوبية كما سيأتي نقل كلام بعضهم في المبحث القادم ـ إن شاء الله ـ.

٨ ـ **العلمانيون**[١]: وهم على قسمين:

(أ) الملحدون: وهم الذين ينكرون وجود الله تعالى، ويحاربون من يدعو إلى الإيمان به ـ سبحانه وتعالى ـ، وبالتالي ينكرون الدين وتأثيره في الحياة، وهذا القسم منهم يلحق شركه بشرك التعطيل للمصنوع عن الصانع.

(ب) غير الملحدين: وهم الذين لا ينكرون وجود الله تعالى، لكنهم يؤمنون به إيمانًا نظريًا، وينكرون تدخل الدين أو الإله في شئون الخلق في الدنيا، ويجعلون مع الله تعالى شركاء في استحقاق التصرف في شئون الخلق والتشريع لهم، فيجعلون لغير الله سبحانه حق الحكم والتشريع، وهذا من أوضح أنواع الشرك في الربوبية، وذلك لأن الخلق والأمر من أخص خصائص الربوبية وأجمع صفاتها، كما قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأعراف: ٥٤)، ولهذا أجاب موسى ﷺ في مقام المحاجة مع فرعون عندما سأله: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ﴾ (طه: ٤٩)، فكان جوابه: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ (طه: ٥٠)، ومن قبل قال الخليل ﷺ في وصف ربه: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ (الشعراء: ٧٨)، ومن بعد ذلك أمر محمدًا ﷺ أن يسبح باسم ربه الأعلى الذي تفرد بهذين الوصفين، فقال تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۝١ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢

---

(١) **العلمانيون:** طائفة معاصرة تؤمن بمبدأ العلمانية الذي يعني فصل الدين عن الحياة، وهم بقسميهم مشركون سواء الملحدون منهم أو غير الملحدين، لأنهم أنكروا خصائص ربوبية الله سبحانه إما وجوده عند الطائفة الملحدة منهم، وإما استحقاقه للأمر والنهي والحكم كما عند بقية العلمانيين، انظر «العلمانية» للدكتور سفر الحوالي، مكتبة الطيب ـ القاهرة، ط:١، عام (١٤١٨هـ) (٢١-١٤).

﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ (الأعلى: ١-٣)، ومما لاشك فيه أن إفراد الله بالأمر كإفراده بالخلق، وإن إفراده بالأمر الشرعي الذي يفصل به الحلال والحرام والأمر والنهي وسائر التكاليف، كإفراده بالأمر الكوني الذي يدبر به شئون المخلوقات، وأن الخروج عن أحدهما إشراك بالله - عزَّ وَجَلَّ - ومنازعته له في أظهر خصائص الربوبية، وأنه لا يتحقق توحيد الربوبية إلا بإفراد الله - جَلَّ وعلا - بالخلق والأمر بقسميه، والمتبع لخط الانحراف في هذا الباب يجد أن طواغيت البشر قديمًا قد نازعوا الله في هذا الحق، فقد عرفت البشرية من قال: ﴿سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ (الأنعام: ٩٣)، ومن قال: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ (غافر: ٢٩).

وعرفت البشرية الأحبار والرهبان الذين ادعوا لأنفسهم هذا الحق، فأحلوا وحرموا وشرعوا واستطالوا على البشر، كما قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ (التوبة: ٣١).

ثم نازع الملوكُ الأحبارَ هذا الحق، حتى اقتسموا السلطة معهم، ثم جاء العلمانيون فنزعوا هذا الحق منهم ونقلوه إلى هيئة تمثل الشعب والأمة، وهؤلاء العلمانيون نازعوا الله تعالى في ربوبيته، وجعلوا من أنفسهم أندادًا، وشركاء، حيث جعلوا الكون مملكة تدار مشاركة بينهم وبين الله، فللَّه حكم القلوب والأرواح، ولهم حكم الجسد والعلاقات بين العباد، كما يريدون لا كما يريد الله[1].

فظهر لنا بهذا أن العلمانية من صور الشرك في الربوبية بالأنداد، وسيأتي تفصيل ذلك في المباحث التالية - إن شاء الله -.

---

(١) للاستزادة في ذلك: «لماذا نرفض العلمانية؟» لمحمد محمد بدري، دار ابن الجوزي - الدمام، عام (١٤١٢هـ) (ص٩٦)، وما بعدها.

المبحث الرابع

نماذج من الشرك في الربوبية لدى الطوائف المعاصرة

تبين لنا في المبحث السابق أن الشرك في الربوبية يتمثل بكل اعتقاد أو قول أو عمل فيه إنكار لخصائص الربوبية أو بعضها، ويدخل تحت هذا إنكار وجوده تعالى، وهو ما يعبر عنه بتعطيل المصنوع عن الصانع، أو ما يسمى اليوم بـ (الإلحاد).

ويدخل تحته أيضًا إنكار وحدانية الله تعالى ذاتًا وأفعالاً، وهذا يشمل اعتقاد ألوهية غير الله - سبحانه وتعالى -، واعتقاد حلوله سبحانه في غيره من المخلوقات أو إشراك غيره معه في أفعاله وخصائص ربوبيته سبحانه.

ونظرًا لوجود مظاهر من شرك الربوبية لدى بعض الطوائف المعاصرة، وخاصة تلك التي تنسب إلى الإسلام فإني أذكر بعض تلك المظاهر التي تتمثل في أربعة نماذج للشرك في الربوبية، وفي أربعة مطالب:

المطلب الأول - الإلحاد (إنكار وجود الله تعالى).

المطلب الثاني - اعتقاد ربوبية غير الله تعالى.

المطلب الثالث - شرك الحلول والاتحاد.

المطلب الرابع - شرك التصرف.

المطلب الأول

الإلحاد

* وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول - تعريف الإلحاد وأسبابه:

الإلحاد في اللغة: مصدر من ألحد، يلحد، إلحادًا، بمعنى مال عن القصد وعدل عنه، والملحد: العادل عن الحق، المدخل فيه ما ليس فيه، يُقال قد ألحد في الدين، ولحد: أي حاد عنه، وعدل عنه[1].

والإلحاد كمصطلح معاصر: يعني: مذهبًا فلسفيًا يقوم على فكرة عدمية، أساسها إنكار وجود الله الخالق - سبحانه وتعالى -، ويذهب إلى أن الكون وجد صدفة بلا خالق، وأن المادة أزلية أبدية، وهي الخالق والمخلوق في نفس الوقت كما ينكر الملحدون تبعًا لذلك الرسالات والمعجزات والحياة الآخرة، بل وينكرون المفاهيم الأخلاقية، ويفسرون التاريخ بالنظرة المادية فقط، ويعتبرون الحياة من أثر التطور الذاتي للمادة[2]، وظاهرة الإلحاد المنتشرة اليوم في العالم تحت صور ومسميات عديدة لم نجد لها مثيلاً في تاريخ البشرية من قبل، من حيث سعة الانتشار، والتأثير في حياة الناس وأفكارهم وتصوراتهم، وما أحدثته من تحلل وفساد في كل مجالات الحياة البشرية المعاصرة، فلقد وجدت نماذج من الإلحاد

---

(١) «لسان العرب» (١٢/ ٢٤٦-٢٤٧).

(٢) «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة» (٢/ ٨١٣-٨١٦)، و«مذاهب فكرية معاصرة» للشيخ محمد قطب، دار الشروق - القاهرة، ط:١، عام (١٤٠٣هـ) (ص٦٠٥)، و«كواشف زيف المذاهب المعاصرة» عبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ) (ص٤٠٩).

في التاريخ القديم كالدهريين الذين أنكروا البعث، ونسبوا الموت للدهر بدلاً من الله، كما حكى الله عنهم: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ﴾ (الجاثية: ٢٤)، وهؤلاء الدهريون هم النواة الأولى للملحدين المعاصرين القائلين بالطبيعة بدلاً عن «الله»، كما وجدت نماذج من التحلل الخلقي إلى جانب الإلحاد، كما كان الحال في المزدكية التي انتشرت في بلاد فارس وأباحت المال والنساء، وكانت البذرة الأولى للشيوعية والعلمانية المعاصرة، ومع ذلك كان هؤلاء قلة في تاريخ البشرية من قبل، حيث كان الانحراف الأكبر الذي يقع في عقائد البشر قديمًا هو الشرك، وليس الإلحاد، أما الإلحاد بمعنى إنكار وجود الله أصلاً فهو شذوذ نادر حتى في الفطرة المنحرفة سببه انطماس البصيرة الذي يجعل الإنسان يؤله المحسوس وينفي وجود إله.

أما البشرية المعاصرة فقد انتشر فيها الإلحاد بصورة غير مسبوقة من قبل، وهذا الانتشار كان له أسبابه التي جعلت قطعانًا كبيرة من البشرية اليوم لا تقف في انحرافها عند درجة الشرك، بل تجاوزتها إلى الإلحاد الذي يجمع في حقيقته بين الشرك والكفر، الشرك بمعنى خصائص الربوبية والألوهية لغير الله، والكفر بإنكار وجود الله ـ سبحانه وتعالى ـ.

وعند تتبع ظاهرة الإلحاد والمراحل التي مرت بها نجد أن هناك أسبابًا دفعت الناس في أوربا إلى الإلحاد، ثم انتقلت هذه العدوى إلى بلاد المسلمين، ومن أهم هذه الأسباب التي كانت وراء ظهور الإلحاد في أوربا ما يلي:

١ ـ إفساد الكنيسة للدين النصراني المنزل من عند الله تعالى: في نواحي الاعتقاد والحكم بواسطة المجامع التي أنشأتها الكنيسة الأوربية، حتى أصبحت العقائد عندهم مجموعة من الخرافات والأوهام والشركيات المناقضة للعقل والفطرة.

٢ - موقف الكنيسة من العلم: حيث وقفت في وجه الحركة العلمية التي بدأت تنشأ في أوربا خوفًا على مكانتها في نفوس الجماهير، فكانت الكنيسة تخشى إذا انتشر العلم أن تتفتح أعين الناس على تلك الخرافات التي تقوم عليها الكنيسة، لذلك قامت الكنيسة بمحاربة العلماء والتنكيل بهم بالقتل والحرق والتعذيب، وكان هذا بداية انحراف خطير بالغ الأثر في حياة الأوربيين، وهو فصل العلم عن الدين، تزايد هذا الانحراف حتى وصل إلى إبعاد الدين عن الحياة، بل وعدم الإشارة إلى الله أصلاً في أي حقيقة من حقائق العلم المتصلة بالكون والحياة، مما جعل النهضة العلمية تقوم على غير أساس الدين وبالتالي اتجهت إلى الإلحاد.

٣ - دور اليهود في إفساد الحياة البشرية: كما وصفهم الله بقوله: ﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (المائدة: ٦٤)، حيث رأى اليهود في ظل الأوضاع المتردية في أوربا النصرانية في العصور الوسطى الفرصة سانحة للقضاء على المسيحية وغيرها من الأديان، فأخذوا يبثون الأفكار الهدامة وينشرون الإلحاد والفساد تارة باسم الحضارة والتقدم، فقام ماركس - وهو يهودي - يدعو إلى الشيوعية والإلحاد وعداء الأديان باعتبارها أفيون الشعب، وقام غيره بنشر النظريات التي تدعو إلى الإلحاد والانحلال، كفرويد ودوركايم وغيرهم، ويتضح دور اليهود في نشر الإلحاد من خلال (بروتوكولات حكماء صهيون)، ولا يزال اليهود وراء كل الحركات الإلحادية في العالم، كالعلمانية الملحدة والروحية والوجودية وغيرها[1].

وإذا كان للإلحاد أسبابه في أوربا فإنه من الصعب تصور أن يوجد الإلحاد في أوساط المسلمين مع وجود الدين الصحيح، لكن للأسف انتقل هذا الداء من أوربا

---

(١) انظر «ركائز الإيمان» محمد قطب (ص١٤٩-١٥٦) بتصرف.

وتأثر به بعض المسلمين في هذا العـصر، ونشأت طوائف وأحـزاب تدين بالإلحاد، وتدعو إليه في العالم الإسلامي، كما هو الحال في العالم الغربي والشرقي.

الفرع الثاني - أبرز الطوائف التي وجد فيها هذا النوع من الشرك المسمى بـ (الإلحاد):

١ - الشيوعية. ٢ - الوجودية.

٣ - العلمانية الملحدة. ٤ - الحداثية.

وسأذكـر في هذا المبحث تعـريفًا لكل طائفـة من الطوائف السابقـة مع بيان معتقداتها والرد عليها بصورة إجمالية بعد ذلك، وعلى النحو التالي:

أولاً - الشيوعية:

(أ) **التعريف والنشأة:** الشيوعيـة مذهب فكري يقوم على الإلحاد، وأن المادة هي أساس كل شيء، ويفسر التاريخ بصراع الطبقات وبالعامل الاقتصادي.

ظهرت الشـيوعيـة في ألمانيا على يد مـاركس وأنجلز، وتجسـدت في الثورة البلشفـية في روسيـا سنة ١٩١٧هـ، بتخطيط من اليـهود، ثم توسـعت بالحديد والنار، فانتقلت إلى كثـير من بلاد المسلمين، وإن كان وضعها اليـوم بعد انهيار الاتحاد السوفـيتي ضعيـفًا، إلا أنه ما يزال بعض الأفراد والأحـزاب تتبنى الفكر الشيوعي الإلحادي ولو تحت مسميات مغايرة.

(ب) **عقـائد الشيوعية:** من أبرز عقـائد الشيوعيين إنكار وجـود الله تعالى، وإنكار كل الغيـبيات، والقول بأن المادة هي أساس كل شـيء، وشعارهم «لا إله والحيـاة مادة»، وبناءً على هذه المعـتقـدات، فقد حـاربوا الأديان باعتـبارها في زعمهم وسيلة لتخدير الشعوب، كما حاربوا الأخلاق وكل ما له صلة بالدين[1].

---

(١) «الموسوعة الميسرة» (٢/٩٩-٩٣٤)، و«مذاهب فكرية معاصرة» لمحمد قطب (ص٢٥٩).

ثانيًا - الوجـودية:

(أ) التعريف والنشأة:

الوجودية: تعريف فلسفي إلحادي يغلو في قيمة الإنسان، ويبالغ في التأكيد على تفرده، وأنه صاحب تفكير وحرية وإرادة، ولا يحتاج إلى موجه، وتقوم الفلسفة الوجودية على أساس القول بالعدمية والتعطيل، فالعالم في نظرهم وجد بغير داع، ويمضي لغير غاية، والحياة كلها سخف، ولذا يتخلص بعضهم منها بالانتحار[1].

وقد ظهرت الوجودية في أوربا كرد فعل على تسلط الكنيسة وتحكمها بالإنسان بشكل متعسف باسم الدين والإله. وتأثرت بعد ذلك بالحركات الإلحادية الأخرى كالعلمانية وغيرها.

(ب) معتقدات الوجودية: من أبرز عقائد الوجودية المعاصرة، الكفر بالله ورسله وكتبه، وبكل الغيبيات والأديان باعتبارها عوائق أمام الإنسان نحو المستقبل، وقد اتخذوا الإلحاد مبدأ، ووصلوا إلى ما يتبع ذلك من نتائج مدمرة[2].

ثالثًا - العلمانية الملحدة:

(أ) التعريف والنشأة:

العلمانية: مصطلح غربي ظهر مع الثورة الفرنسية، ويعني إقصاء الدين عن الحياة، وإقامة الحياة في كل مجالاتها بعيدًا عن توجيهات الدين والإله، وقد ذكرت دائرة المعارف البريطانية العلمانية ضمن حديثها عن الإلحاد باعتبارها صورة من صور الإلحاد المعاصر، وذكرت أن العلمانية لها صورتان:

١ - الصورة الغير الإلحادية: وهي التي لا تنكر وجود الله، ولكنها تنكر أحقيته في الحكم والتشريع، وسيأتي الكلام عليها عند الشرك في الألوهية.

---

(١) «الموسوعة الميسرة» (٢/ ٨٢١).

(٢) المصدر السابق (٨٢٨، ٨٩٨).

٢ ـ الصورة الإلحادية: وهي التي تعنينا هنا: وهي التي تنكر الدين كله، وتنكر وجود الخالق البارئ المصور، ولا تعترف بشيء من ذلك، بل تحارب وتعادي كل من يدعو إلى مجرد الإيمان بوجود الله[١]، ونظرًا لأنها لا تمتلك ما تستند به على إلحادها، فإنها دائمًا تتستر بإحدى النظريات الإلحادية المنتشرة اليوم، كالشيوعية، والاشتراكية، والدارونية، أو القومية، أو الوطنية ونحوها، باعتبار أن لهذه النظريات لدى أصحابها أدلة علمية تنطلق من خلالها كما زعموا.

(ب) معتقدات العلمانية الملحدة: عقيدة العلمانيين هي نفسها عقيدة الطوائف الإلحادية كالشيوعية، والوجودية، يبنون عقائدهم على شبه وأقوال ونظريات غيرهم من الملاحدة.

رابعًا ـ الحداثية:

(أ) التعريف والنشأة: الحداثة منهج فكري عقدي، يعني (الثورة على كل قديم)، ويسعى لتغيير الحياة ورفض الواقع والردة عن الإسلام والانسياق وراء الأهواء، والنزعات الغامضة، والتغريب المضل[٢]، وقد بُني هذا المذهب على أفكار وعقائد غربية إلحادية خالصة، كالماركسية، والوجودية، والفرويدية، والفلسفات الأدبية القديمة، كالسريالية، والرمزية، وغيرها، وهي إفراز طبيعي لعزل الدين عن الدولة في أوربا، حيث بدأ مذهب الحداثة في منتصف القرن (١٩م) في باريس، وانتشر في العالم الإسلامي على يد بعض الشعراء كالشاعر السوري النصراني يوسف الخال، وأدونيس، الذي دعا في رسالته التي نال بها درجة الدكتوراه، والتي بعنوان: «الثابت والمتحول» إلى محاربة الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ

---

(١) «العلمانية وثمارها الخبيثة» لمحمد شاكر الشريف، دار الرياض للنشر ـ ط:١، ب.ت (ص١٥).
(٢) «الموسوعة الميسرة» (٢/ ٨٨٣).

صراحةً، وكأمثال عبد الوهاب البياتي، ومحمود درويش، ومحمد أركون، وصلاح عبد الصبور، ونزار قباني، وغيرهم من الشعراء الذين اتخذوا من الأدب شعاراً للإلحاد[1].

الفرع الثالث ـ أساليب المعاصرين الملحدين في إنكار وجود الله تعالى أو ربوبيته:

من خلال استعراضنا فيما سبق لبعض الطوائف الإلحادية المعاصرة، كالشيوعية، والوجودية، والعلمانية، ومن تأثر بها كالحداثيين وغيرهم، نجد أن عقيدة جميع الملاحدة واحدة، وإن اختلفت مسمياتهم حيث تقوم عقائدهم على إنكار وجود الله تعالى وما يترتب عليه من إنكار للأديان والشرائع والغيبيات والرسل وغيرها.

وباستقراء تاريخ هذه الطوائف الملحدة وغيرها نجد أن لهم أساليب تكاد تكون متفقة في الترويج للإلحاد ونشره بين الناس، ومن أبرز أساليب الملحدين في تأصيل الإلحاد والدعوة إليه ما يلي:

١ ـ محاولة صبغ الأفكار الإلحادية بصبغة العلم وتأييدها ببعض النظريات العلمية ـ زعموا ـ سواء النظريات التي تحصر العلم والمعرفة في الماديات والمحسوسات فقط، وتنكر ما وراء الحس من عالم الغيب، بما في ذلك إنكار وجود الله ـ سبحانه وتعالى ـ، أو تلك النظريات التي تقول بأزلية المادة وأبديتها أو بالتطور الذاتي، والارتقاء للمادة والحياة تبعًا لذلك، أو القول بالصدفة، أو غيرها من النظريات التي يحاول الملحدون الاستدلال بها على إنكارهم لوجود الله تعالى وربوبيته.

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٨٠٧، ٨٧٨).

٢ ـ افتعال العداء والصراع بين الدين وعقائده، وبين العلم الحديث ومعطياته ليتسنى لهم إنكار ما يدعو إليه الدين باعتباره مناقضًا لمعطيات العلم الحديث، وخاصة بعد الطفرة الهائلة للعلوم الكونية والصناعية، التي أدهشت العقول وحيرتها، الأمر الذي حمل ضعفاء الإيمان من الناس على تصديق كل نظرية تأتي باسم العلم ونظرياته، وإن كانت معلومًا كذبها، لأن المرء إذا ضعف أمام القوة المادية فقد المقاومة العقلية، وقبل ما تمليه عليه.

٣ ـ اعتماد الملاحدة على تشجيع النزعات التحررية الإباحية في نفوس البشر من خلال الربط بين الإلحاد وبين التحلل من القيود الأخلاقية والالتزامات الشرعية الدينية لدى البشر، ومعلوم أن كل إنسان لديه الميل بطبعه إلى الشهوات والملذات، والنفور من القيود والأنظمة التي تحد من ميوله، وتوجه غرائزه عند فقدان أو ضعف الوازع الإيماني، وبالتالي إذا وجد من يشجعه على ذلك ويؤيده في التحرر من تعاليم الدين، فستكون الاستجابة أكبر.

٤ ـ أضف إلى ذلك ما ينهجه بعض الملاحدة المعاصرين كالحداثيين والعلمانيين من التستر بالأدب والحرية والثورة على القديم وغيرها من الشعارات لتأصيل الدعوة إلى الإلحاد ونشره بين الشعوب.

وسنحاول سرد بعض الشبهات التي يتشبث بها الملاحدة لترويج الإلحاد في الفرع التالي:

الفرع الرابع ـ بعض شبهات الملاحدة لترويج الإلحاد:

الشبهة الأولى:

* ***حصر نطاق المعرفة في الماديات فقط، وإنكار ما وراء ذلك:***

يعتمد الملاحدة في إنكارهم لوجود الله تعالى على قاعدتهم التي تحصر الموجودات فيما يرى أو يحس باعتبار أن وسائل المعرفة ـ كما يقولون ـ

تنحصر في الإدراك الحسي فقط، وبناءً على ذلك فكل ما يقع خارج نطاق الحواس البشرية فهو معدوم، وبالتالي أنكر الملاحدة وجود الله تعالى جريًا على هذه القاعدة. يقول (هيدجر): إذا كان الله موجودًا فلماذا لا نراه بأعيننا ولا ندركه بحواسنا، كما ندرك أو نرى الموجودات؟ . . وهل يسوغ لنا أن نؤمن بما لا نراه[١].

* **والجواب على هذه الشبهة كما يلي:**

أولاً - أن حصر وسائل المعرفة في الإدراك الحسي فقط غير صحيح، لأن الإدراك الحسي هو أحد وسائل العلم والمعرفة وليس كلها، حيث يقرر العلماء أن وسائل العلم ثلاث، هي:

١ - المعرفة المباشرة عن طريق الحواس.

٢ - الاستدلال العقلي سواء عن طريق الاستنتاج أو الاستنباط المؤيد بالبراهين.

٣ - الخبر الصادق[٢].

والناظر في واقع الحياة يجد أن المعلومات التي تدرك بواسطة الخبر أضعاف أضعاف المعلومات التي تدرك بالحس، بل لا نسبة بينهما بوجه من الوجوه، ولذا كان إدراك السمع أعم وأشمل من إدراك البصر، فإن السمع يدرك الأمور المعدومة والموجودة والحاضرة والغائبة[٣].

---

(١) «دراسات في الفلسفة المعاصرة» زكريا إبراهيم، مكتبة مصر - القاهرة، طبعة عام (١٩٧١م) (ص٤٣٤).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٩/ ٢١)، و«الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة في إبطال أصول الملحدين» لعبد الرحمن السعدي، مكتبة المعارف - الرياض، طبعة عام (١٤٠٢هـ) (ص١٥).

(٣) «الأدلة القاطعة» للسعدي (ص٣١).

وبهذا نعرف أن حصر وسائل المعرفة في الإدراك الحسي غير صحيح، خاصة مع تقدم العلوم الكونية والأجهزة التي تستطيع الكشف عن أمور الغيب، كالموجات الكهربائية والمغناطيسية، وذبذبات الصوت والإشعاعات وغيرها.

ولاشك أن العلم الحديث يثبت أن وسائل المعرفة لا تقوم على الحس فقط، بل قد تصل إلى المعرفة من خلال الاستنتاجات العقلية القطعية، أو من خلال الاستدلالات بالأثر على المؤثر كما هو الحال في علوم الطبيعة والفلك[1].

ثانيًا - قول الملاحدة: أن كل ما يقع خارج نطاق الحواس فهو معدوم، وبالتالي فإنكار وجود الله تعالى بناءً على أننا لم نره أو ندركه بالحواس، قول يكذبه العقل والواقع قبل الشرع، فإن الشيء الذي لا نشاهده في الواقع أو ندركه حسًا لا يلزم عقلاً أن يكون غير ممكن الوجود، فإن عدم إدراك الموجود لا يدل على استحالة وجوده، ومقولة هذا الملحد هي نفس مقولة أسلافه اليهود، الذين اشترطوا للإيمان بالله أن يروا الله جهرة، لكي يؤمنوا بما جاء به موسى عليه السلام، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ (البقرة: ٥٥).

ثالثًا - إن العين البشرية، وكذا أجهزة الإحساس الأخرى في الإنسان محدودة القدرة في عملها فهي تتحرك ضمن نطاق محدود، فالعين مثلاً لا تستطيع رؤية الأشياء المتناهية في الصغر مثلاً مع إيماننا من خلال آثارها، كما تعجز العين عن النظر لأشعة الضوء القوية، وبالتالي كيف يمكن لهذه الأدلة الضعيفة أن تحتمل النظر إلى نور الله - جَلَّ وَعَلا -.

---

(١) «الإيمان بالغيب» لبسام سلامة، مكتبة المنار، عمان - الأردن، طبعة عام (١٩٨٣م) (ص١٩٦).

ولذلك لما طلب موسى ﷺ أن يرى ربه لم يستطع تحمل أثر تجلي الله سبحانه للجبل، فخر صعقًا: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأعراف: ١٤٣).

وجاء في الحديث قوله ﷺ: «حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»[١].

هذا من حيث عجز البشر عن احتمال قوة الضوء التي يراها، أما من حيث المسافات فإن البصر يعجز عن رؤية ما بَعُدَ عنه كالأجرام السماوية البعيدة عن الأرض، وهي في الحقيقة أكبر من الأرض بمئات أو ملايين المرات[٢]، فكيف له أن يرى الله - سبحانه وتعالى - وهو مستوٍ على عرشه فوق السموات السبع؟.

رابعًا - لو طبقنا قاعدة الملاحدة في إنكار ما وراء الحس؛ للزم أن نغلق المدارس والمحطات الإذاعية، ونعلن حربًا على المتخصصين الذين يطلبون منا أن نصدقهم بأمر لم نشاهده نحن، ولو التزمنا بهذه القاعدة واعتبرنا من آمن بأمر غيبي مخطئًا؛ للزم من ذلك عدم تصديق أي خبر، وبالتالي فكيف سيكون حال الطلاب والمدرسين وحال السامعين وأجهزة الإعلام، وسوف نغلق على أنفسنا أبواب المعرفة الأخرى، فتصبح معلومات الإنسان والحيوان عندئذ سواء.

خامسًا - إن وسائل العلم البشرية محدودة، فإنا لا نستطيع رؤية كل شيء، وتبعًا لذلك فالعلماء يستدلون على ما يعجزون عن رؤية حقائقه بالنظر في آثاره

---

(١) رواه مسلم في كتاب «الإيمان»، باب «قوله ﷺ: «إن الله لا ينام»» (١/ ١٤١) برقم (١٧٩).

(٢) انظر «علم الإيمان» لشيخنا الفاضل: عبد المجيد بن عبد العزيز الزنداني - حفظه الله -، منشورات مركز البحوث بجامعة الإيمان، طبعة عام (١٤٢١هـ) (ص١٧٥-١٧٧) بتصرف.

المُشَاهَدة للاستدلال على تلك الحقـائق، أو بالتلقي عن الخبراء والمختصين الذين يعلمون مـا لا يدركه بصر السائل، فـيقبل الناس ذلك العلم منهم بثـقة؛ لأنهم أصحاب علم واختصاص.

*** ونحن المؤمنون كذلك نستدل على وجود الله بالطريقتين السابقتين:**

١ ـ بالآثار والمخلوقات التي تملأ الأرض والسماء.

٢ ـ بواسطة التلقي عن الرسل ـ عليهم السلام ـ الذين هم أعلى البشرية ثقة وعلمًا، قال سبحانه: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَٰنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ (الفرقان: ٥٩)[١].

الشبهة الثانية:

**** قول الملاحدة: «بأن المادة أزلية أبدية، وأنها هي الخالق والمخلوق في نفس الوقت»:***

يرى الملاحدة أن المادة: (كل مـا يقع عليه الحس)[٢]. فهي بذلك ترد بمعنى الطبـيعـة، ويرون بأن المادة مـوجـودة في الأزل وباقيـة خـالدة، ويعللون ذلك بقولهم: في الطبـيعة لا ينشأ شيء من لا شيء، ولا يخـتفي أبدًا بلا أثر. وإذا كان الأمر كـذلك فإن الطبيعة قـد وجدت دائمًا في كل الأوقات وسـتبقى أبدًا؛ لأنه لا يمكن أن يخلق مـا لا يمكن إفناؤه، ولهـذا لا يجـوز عندهم السـؤال عن بداية المادة ونهـايتهـا؛ لأن آثارها واضحة ومـشاهدة. يقـول أنجلز: «المادة بدون حركـة أمر غير مـعقول، بقدر مـا هي الحركة بدون مـادة، وإذًا فالحركة مـحال خلقها وإفناؤها قدر ما هو محال ذلك بالنسبة للمادة نفسها»[٣].

---

(١) «علم الإيمان» للزنداني (ص١٧٩) بتصرف يسير.

(٢) «عقـائد المفكرين في القـرن العشرين» لعـباس العـقاد، دار الكتـاب العربي ـ بيـروت ـ ط:٢، عام (١٩٦٩م) (ص٣٩).

(٣) «أسس المادية الديالكيتية» لسبركين وياخوت، ترجمة محمد الجندي، دار التقدم ـ موسكو، ب.ت (ص٣١).

وخلاصة هذه الشبهة عندهم: أن أصل الوجود هي المادة، وأنها سابقة على الفكر، ويريدون بذلك إنكار المغيبات باعتبارها أنها أفكار.

ويمكننا إجمال الرد على هذه الشبهة في الآتي:

أولاً - تعريف الملاحدة للمادة بأنها كل ما تقع عليه الحواس تعريف خاطئ، تراجع عنه حتى الملاحدة بعد الاكتشافات العلمية وتطور العلوم التجريبية، فأصبحت المادة تعني: «الوجود الموضوعي خارج الذهن»، وهو معنى يتجاوز المحسوسات.

ثانيًا - أن قولهم بأن المادة هي أصل كل شيء، وهي وراء كل شيء غير صحيح، وذلك لعدم وجود الدليل العلمي القاطع الذي يثبت أزلية المادة، وكل ما لدى الملاحدة هو ظنون وتخرصات، حيث إن الشروط الواجب توافرها فيما هو أزلي غير منطبقة على المادة كما هو مجمع عليه عند العقلاء من أنه لا يُسمى (أزليًا) إلا ما توفرت فيه ثلاثة شروط:

الأول - أن يكون وجوده ذاتيًا، وبالتالي يكون مستغنيًا في وجوده واستمراره عن غيره، ولا يتأثر بغيره أبدًا.

والثاني - أن يكون قديمًا لا بداية له (لا يسبقه عدم).

والثالث - أن يكون باقيًا لا نهاية له (لا يلحقه فناء)[1].

وبالنظر إلى الشروط السابقة فإن تطبيقها على المادة أمر متعذر، ويمكن بيان ذلك كما يلي:

---

(١) «الماركسية في مواجهة الدين» حقائق ووثائق، د. عبد المعطي بيومي، دار الأنصار، القاهرة - مصر، ب.ت (٢٥/٢٦).

١ - اشتراطنا لكون الشيء أزليًا أن يكون وجوده ذاتيًا، واستمراره كذلك، وأن لا يتأثر بغيره، وبالنظر إلى أحوال المادة (الطبيعة) نجد أن ظاهرة التغيير ملازمة لكل شيء في العالم، مما يدل على حدوث العالم، وذلك لأن التغيير نوع من الحدوث للصور والهيئة والصفات، وهذا الحدوث لابد له من علة، وتسلسلاً مع العلل للمتغيرات الأولى سنصل إلى نقطة نقرر فيها أن هذا الكون له بداية في صفاته وأعراضه ومادته الأولى، وبالتالي لابد من أن يكون هناك خالق أزلي هو الذي خلق الكون بالصفات التي هو عليها[1].

وبالنظر في الكون والموجودات نجد أن كل الموجودات لم تكن ثم كانت، وإن أشكالاً كبيرة كانت معدومة في أشكالها وصورها ثم وجدت، كما نلاحظ التغيرات الدائمة في أجزاء المواد الكونية وخصائصها، فمن عدم إلى وجود ومن حياة إلى موت، ومن تغير في الأشكال والصفات، وكل هذا لا يعلل عقلاً إلا بالأسباب المؤثرة التي تحمل سر هذه التغيرات المتعاقبة في مواد الكون صغيرها وكبيرها، وهذا دليل على حدوث المادة والكون، وبالتالي لا ينطبق عليها الشرط الأول من شروط الأزلي نظرًا لأن وجود المادة ليس ذاتيًا، كما أن استمرارها كذلك؛ ولأنها تتأثر وتتحول في صور متعددة.

٢ - أثبتت العلوم والكشوفات الحديثة أن المادة ليست أزلية كما يقول الملاحدة، بل للمادة بداية، وهذا ينافي الشرط الثاني من شروط الأزلي، حيث نجد كثيرًا من علماء الطبيعة يقررون بالقوانين العلمية (حدوث المادة)، وبالتالي لا يمكن أن يكون الكون أزليًا، فحركة المادة في الكون كله حركة دائرية، فكل ذرة

---

(١) «صراع مع الملاحدة حتى العظم» لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم - بيروت، ط٣، عام (١٩٨٤م) (ص٥ ١).



من ذرات الكون مؤلفة من جزئين: كهربي موجب (البروتون)، وآخر سالب (إليكترون)، وفي بعض الذرات يوجد جزيء ثالث معتدل (النيترون).

والإلكترون يدور بسرعة دائرية هائلة، ولولا هذا الدوران لجذبت كتلة النواة المركبة من (البروتون، والنيترون) كتلة الإلكترون ولم يكن هناك امتداد لأي مادة على الإطلاق، والدوران هو سنة الله في الطبيعة، فالقمر يدور حول الأرض، والأرض تدور حول الشمس، وهكذا كل ذرة تدور في هذا الكون، والذي نريده هو (إن الشيء الدائر لابد أن تكون له نقطة بداية زمانية ومكانية ابتدأ منها)[1].

ويقول (كيسيل) في رده على من يقول بأزلية المادة: «ولكن القانون الثاني من قوانين الديناميكا الحرارية يثبت خطأ هذا الرأي - أي أزلية المادة -، فالعلوم تثبت بكل وضوح أن هذا الكون لا يمكن أن يكون أزليًا، فهناك انتقال حراري مستمر من الأجسام الباردة إلى الأجسام الحارة، ومعنى ذلك أن الكون يتجه إلى درجة تتساوى فيها جميع الأجسام وينضب منها معين الطاقة، ويومئذ لن تكون هناك عمليات كيماوية أو طبيعية، ولن يكون هناك أثر للحياة نفسها في هذا الكون، ولما كانت الحياة لا تزال قائمة، ولا تزال العمليات الكيماوية والطبيعية تسير في طريقها؛ فإننا نستطيع أن نستنتج أن هذا الكون لا يمكن أن يكون أزليًا، وإلا لاستهلكت طاقته منذ زمن بعيد، وتوقف كل نشاط في الوجود، وهكذا توصلت العلوم - دون قصد - إلى أن لهذا الكون بداية، وهي بذلك تثبت وجود الله؛ لأن ما له بداية لا يمكن أن يكون قد بدأ بنفسه، ولابد من مبدئ أو محرك أول، أو من خالق هو الإله»[2].

---

(١) «الماركسية في مواجهة الدين» لبيومي (ص٢٦).

(٢) «الله يتجلى في عصر العلم» مجموعة من العلماء الامريكيين، جمعه كلوفر مونسما. ترجمة: الدمرداش عبد المجيد، مطبعة الحلبي - القاهرة، ط:٣، عام (١٩٦٨م) (ص٢٧). وينظر: «صراع مع الملاحدة» للميداني (ص١٠٦).

ويقول السير جيمس: «تؤمن العلوم الحديثة بأن عملية تغير الحرارة سوف تستمر حتى تنتهي الطاقة الكلية، ولم تصل هذه العملية حتى الآن إلى آخر درجاتها؛ لأنه لو حدث شيء مثل هذا لما كنا الآن موجودين على ظهر الأرض، إن هذه العملية تتقدم بسرعة، ومن ثم لابد لها من بداية، وأن عملية حدثت في الكون يمكن أن نسميها (خلقًا) في وقت ما حيث لا يمكن أن يكون هذا الكون أزليًا»[1].

فهذه الأدلة العلمية التي ساقها المختصون تدل على أن المادة ليست أزلية كما يقول الملاحدة، بل لها بداية، وبهذا تفقد المادة الشرط الثاني من شروط الأزلية.

٣ - أما الشرط الثالث وهو: أن الأزلي ليس له نهاية (أي أنه أبدي)، فإن الأدلة العلمية الحديثة تدل على أن المادة ليس لها هذه الصفة، ومن هذه الأدلة:

(أ) قانون الديناميكية الحرارية السابق، والذي يقول: «إن مكونات هذا الكون المادة تفقد حرارتها تدريجيًا، حتى تصبح في يوم ما في درجة الصفر، فتنعدم الطاقة وتستحيل الحياة، ولاشك أن هذا يدل على أن للمادة نهاية محتومة ستصير إليها»[2].

(ب) يقول (جون كوتران): «تدلنا الكيمياء على أن بعض المواد على سبيل الزوال والفناء، ولكن بعضها يسير نحو الفناء بسرعة كبيرة والآخر ببطء، وعلى ذلك فإن المادة ليست أبدية . . »[3].

---

(١) «صراع مع الملاحدة» للميداني (ص١٠٧).

(٢) «الاتجاهات الفكرية المعاصرة» للدكتور البهي الخولي، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ب.ت (ص١٨٢).

(٣) انظر: «الله يتجلى في عصر العلم» (ص٢٥)، و«صراع مع الملاحدة» للميداني (ص١٣٠).

فهذه الأدلة وغيرها كثير - مما ذكره علماء الكون - من منطلق علمي بحت، غير منظور فيه إلى جانب التدين تدل على أن المادة ليست أزلية ولا أبدية، بل هي مخلوقة وفانية، وبهذا تسقط دعوى الملاحدة في كون المادة هي أصل الحياة وهي الخالق والمخلوق.

الشبهة الثالثة:

*** القول: «بالتطور الذاتي والصدفة الطبيعية»:**

من الشبهات التي يحاول أصحاب الإلحاد أن يعللوا بها وجود الكون، وإنكار وجود الخالق سبحانه: شبهة (التطور الذاتي والصدفة)، ويتلخص كلام الملاحدة في هذه الشبهة في ثلاث نقاط:

الأولى - أن أصل الوجود هو المادة، وهذه المادة قد تطورت ذاتيًا حتى نشأة الحياة التي هي أرقى من مادة الكون . . ثم نشأت بعد ذلك الإحساسات الراقية، وبذلك استطاعت المادة أن تعي ذاتها، متمثلاً في الجهاز الراقي الذي أبدعته بالتطور الذاتي وهو الدماغ[1]. ويعتمدون أيضًا على نظرية دارون التي تدعم هذا القول.

الثانية - أن الطبيعة (المادة) هي التي توجد وتحدث وتقوم بالخلق والتطوير، وكان مما ساعد على انتشار هذه المقولة الملحدة، بأن الطبيعة هي الخالقة نظرية (دارون) في التولد الذاتي من الطبيعة وحدها.

الثالثة - أن هذا الخلق والتطور جاء بمحض الصدفة والاتفاق من دون أي مدبر أو حكيم وراءه، حيث يقول (هكسلي): «لو جلست ستة من القرود على

(١) «كواشف زيوف» للميداني (ص٥١٧).

آلات كاتبة، وظلت تضرب على حروفها بـلايين السنين، فلا نستبعد أن نجد في بعض الأوراق الأخيرة التي كتـبتها قصيدة من قصـائد شكسبير، فكذلك الكون الموجود الآن، نتيجة لعمليات عمياء، ظلت تدور في (المادة) لبلايين السنين»[١]، وهذا الاضطراب في آراء الطبـيعيين دليل عـلى بطلان معتـقدهم وعـجزهم عن القدرة على تحديد ما يريدون الوصول إليه من إنكار الخالق ـ سبحانه وتعالى ـ.

وللرد على عناصر الشبهة الثالثة، وإن كـانت لا تستحق الرد؛ لأنها شبهات مضحكة يستحي العقل أن تنسب إليه نقول:

أولاً ـ القول بأن المادة قـد تطورت ذاتيًا وتلقائيًا حـسب قوانين المادة التطورية حتى نتج عنها الحياة البشـرية قول ليس عليه دليل علمي سوى تلك المعادلة التي وضعها الملاحدة من أن الحياة تنشـأ من الحرارة، والحرارة تنشأ من الحركة، وهذه صورة المعادلة عندهم (حركة المادة + الحرارة = الحياة)[٢].

وهذه المعادلة باطلة عقلاً وواقعًا، وهي معـادلة افتراضية لا وجود لها إلا في الخيال الذي يفترض المسـتحيل، وقد عجز العلماء عن تفسـير أمر الحياة عن طريق التفاعل الكيميائي، كمـا قرر ذلك العلماء في مؤتمر نيويورك عام ١٩٥٩م، حيث قرر المجتمعون أن: «أمر الحياة لا يزال مجهولاً، ولا مطمع في أن يصل إليه العلم يومًا ما، وإن هذا السـر أبعد من أن يكون مجرد بناء مواد عضـوية معينة وظواهر طبيعية خاصة»[٣]. فالتجارب العلمية حتى اليوم لا تدري شيئًا عن الحياة والروح.

---

(١) «الإسلام يتحـدى» لوحيد الدين خان، ترجـمة ظفر الدين خان، مراجـعة عبد الصـبور شاهين، دار الاعتصام ـ القاهرة، ط:٦، ب.ت (ص٦٦).

(٢) «الاتجاهات الفكرية المعاصرة» للخولي (ص١٨٣).

(٣) المصدر السابق (ص١٨٤).

ثم إن مسألة الحركة والحرارة هما خاصيتان من خصائص الحياة الدالة عليها، وليست جوهر الحياة، وبالتالي فمن المحال أن تكون تطورات المادة هي أصل خلق الكون والإنسان نتيجة لتطوراتها الذاتية، للأسباب الآتية:

(أ) أنه يستحيل أن يكون الإنسان من صنع المادة؛ لأن المصنوع لا يحيط بصانعه، والإنسان قد أحاط بالمادة بكل خصائصها.

(ب) أن المادة ليس فيها حياة ولا إحساس ولا وعي، وهي بذلك لا تستطيع أن ترقى إلى الكمال ذاتيًا، وبالتالي يستحيل أن تصنع أجزاء فيها أكمل وأرقى منها تبعًا لقاعدة (فاقد الشيء لا يعطيه)[1].

(جـ) إن التجارب التي قام بها العلماء على مر العصور في العلوم الإنسانية لا تملك تحويل المادة التي لا حياة فيها إلى أدنى وأبسط خلية، وبالتالي كفتنا مهمة إبطال هذه الشبهة من شبهات الملحدين[2].

ثانيًا ـ أما قول الملاحدة بأن الطبيعة هي التي تخلق وتحدث، فنقول لهم:
أولاً ماذا تقصدون بالطبيعة؟ هل يقصد بها ذوات الأشياء؟ أم السنن والقوانين التي تحكم الكون؟ أم قوة أخرى وراء الكون أبدعته وأوجدته؟

فإن قلتم المراد بها ذوات الأشياء (الكون نفسه) فهذا القول معلوم الفساد؛ لأنه يعني أن الكون خلق الكون، ومرفوض عقلاً التسليم بأن الشيء يوجد نفسه، وبالتالي أيضًا لا يستطيع أن يخلق شيئًا أرقى منه.

---

(١) «كواشف زيوف» للميداني (ص٥١٧).
(٢) المصدر السابق (ص٥٧٧) بتصرف يسير.

فالطبيعة من سماء وأرض ونجوم وشمس وأقمار لا تملك عقلاً ولا سمعًا ولا بصرًا فكيف تخلق إنسانًا سميعًا بصيرًا عاقلاً[١]، إن القول بأن الطبيعة هي الخالقة مخالف لمقتضى العقل، حيث يقضي العقل أن يكون الخالق كاملاً كمالاً مطلقًا بحيث يكون:

١ـ مستغنيًا عن غيره. ٢ـ أولاً ليس له بداية. ٣ـ آخرًا ليس له نهاية.

٤ـ قادرًا على كل شيء. ٥ـ عالمًا بكل ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون.

وهذه الخصائص لا يمكن أن تكون إلا لله الكامل من كل الوجوه، وبذلك يسقط قول الملحدين بأن الطبيعة هي الخالقة؛ لأنها لا تتصف بشيء من ذلك[٢].

ثم يقال لهم: إن الطبيعة من حيث اللفظ تدل على وجود الله تعالى وربوبيته؛ لأن لفظ (طبيعة) بوزن فعيلة، أي: مفعولة بمعنى (مطبوعة) مثل الغريزة والسليقة، فالطبيعة هي: التي طبع عليها الحيوان وطبعت فيه، ومعلوم أن طبيعة من غير طابع لها محال، فقد دل لفظ الطبيعة على البارئ كما دل معناها عليه[٣].

أما ما يتشبث به الملحدون في التدليل على أن الطبيعة هي الخالقة من خلال نظرية دارون في تولد الحيوانات (الدود) من الطبيعة وحدها، فإن الله تعالى قد كشف بطلان هذا القول على يد العالم الفرنسي المشهور (باستير) .. الذي أثبت أن الدود المتكون والبكتريا المتكونة لم تتولد ذاتيًا من الطبيعة، بل تولدت من

---

(١) «العقيدة في الله» للدكتور/ عمر الأشقر (ص٧٩).

(٢) «موقف الإسلام من نظرية ماركس» لأحمد العوايشة، دار مكة للطباعة والنشر ـ مكة المكرمة، ط:١، عام (١٤٠٢هـ) (ص١٢٥، ١٨٧).

(٣) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/ ١٩٦، ١٩٨).

أصول صغيرة سابقة لم تتمكن العين من مشاهدتها، وقام بتقديم الأدلة التي أقنعت العلماء بصدقه، فوضع غذاء وعزله عن الهواء، وأمات البكتيريا بالغليان، فما تكونت بكتيريا جديدة ولم يفسد الطعام، وهذه النظرية التي قامت عليها الأغذية المحفوظة (المعلبات)[1].

* أما إن قصد الملحدون بالطبيعة القوانين التي تحكم الكون وهو قول من يدعون العلم والمعرفة من القائلين بأن الطبيعة هي الخالق، فهؤلاء في الواقع يكشفون لنا عن الكيفية التي يعمل بها الكون دون أن يجيبونا عن السؤال المطروح أصلا، وهو: من خلق هذا الكون وأوجد هذه القوانين التي تحكمه؟

إن العلم الحديث قد شرح لنا علل وأسباب الأشياء، وأبان لنا كثيراً من الأشياء التي لم نكن على معرفة بها . . .، ومثل العلم في هذا الأمر مع الكون والوجود كمثل آلة تدور تحت غطائها، لا نعلم إلا أنها تدور، لكن لو فتحنا غطاءها فسوف نشاهد كيف ترتبط هذه الآلة بدوائر وتروس كثيرة، يدور بعضها ببعض ونشاهد حركتها كلها، هل معنى هذا أننا قد علمنا خالق هذه الآلة بمجرد مشاهدتنا لما يدور بداخلها؟ كيف يفهم منطقيًا أن مشاهدتنا هذه أثبتت أن الآلة جاءت من تلقاء نفسها، وتقوم بدورها ذاتيًا؟!"[2].

* أما إن قصد الملحدون بـ(الطبيعة) أنها قوة أوجدت الكون وهي قوة حكيمة وقادرة، فالجواب: أن هذا الكلام فيه حق وباطل، وصواب وخطأ، فالحق: أن وراء هذا الكون قوة حكيمة قادرة عليمة أوجدت القوانين التي

---

(١) «كتاب التوحيد» لشيخنا/ عبد المجيد الزنداني (٢/ ٧٠-٧١).

(٢) «الإسلام يتحدى» لوحيد الدين خان (٢٩-٣١) بتصرف، وقد ضمن كلامه نقولاً عن غيره من علماء الغرب.

تحكمه، وأما الباطل والخطأ في مقولتهم: فهي تسمية هذه القوة المبدعة بـ(الطبيعة)، وقد عرفتنا هذه القوة المبدعة ـ كما تقولون ـ بنفسها وبالاسم الذي تستحقه وهو (الله).

يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «وكأني بك أيها المسكين تقول: هذا كله من فعل الطبيعة، وفي الطبيعة عجائب وأسرار، ولو أراد الله أن يهديك لسألت نفسك بنفسك وقلت: أخبريني عن هذه الطبيعة، أهي ذات قائمة بنفسها لها علم وقدرة على هذه الأفعال العجيبة؟ أم ليست كذلك؟ بل عرض وصفة قائمة بالمطبوع تابعة له محمولة فيه؟ فإن قالت لك: بل ذات قائمة بنفسها لها العلم التام، والقدرة والإرادة والحكمة، فقل لها: هذا هو الخالق البارئ المصور، فلِمَ تسميه طبيعة؟»[1].

ثالثًا ـ أما قول الملاحدة بأن هذا الكون وما فيه جاء بمحض الصدفة والاتفاق نظرًا للتفاعل بين مواد الكون والطبيعة، فهذا القول في الحقيقة هروب من الحقيقة، وذلك بأن الملاحدة لما قالوا بأن أصل الحياة والكون جاء عن طريق التطور والارتقاء لمادة الكون، سئلوا كيف حصل هذا التطور والارتقاء، فكان الجواب: هو أن الحياة والكون إنما هما نتيجتا الصدفة.

«إن أي كلام من هذا القبيل لغو مثير بكل ما تحويه هذه الكلمة من معانٍ، فإن جميع علومنا تجهل ـ إلى يوم الناس هذا ـ أية مصادفة أنتجت واقعًا عظيمًا ذا روح عجيبة، في روعة الكون . . إن القول بأن الحياة وجدت نتيجة (حادث اتفاقي) شبيه في مغزاه بأن نتوقع إعداد معجم ضخم نتيجة انفجار صدفي في

(١) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/ ١٩٦).

مطبعة: إن الرياضيات التي تعطينا نكتة (المصادفة) هي نفسها التي تنفي أي إمكان رياضي في وجود الكون الحالي بفعل قانون المصادفة»[١].

وإذا كان (هكسلي) قد حاول أن يدلل على أن الكون وجد صدفة نتيجة العمليات العمياء التي ظلت تدور في المادة (لبلايين السنين) بقصة القرود والآلة الكاتبة[٢]، فقد سخر الله له عالمًا من أبناء ملته وهو (كريستي موريسون) رئيس أكاديمية العلوم بنيويورك، فسطر كتابه القيم (الإنسان لا يقوم وحده) ردًا على كتاب هكسلي (الإنسان يقوم وحده)، وقد ترجم هذا الكتاب تحت عنوان: (العلم يدعو إلى الإيمان).

حيث بين فيه بالأمثلة استحالة القول بوجود الكون مصادفة، حيث قال: «لو تناولت عشرة دراهم وكتبت عليها الأعداد من ١-١٠، ثم رميتها في جيبك، وخلطتها جيدًا، ثم حاولت أن تخرج من الواحد إلى العاشر بالترتيب العددي، بحيث تلقي كل درهم في جيبك بعد تناوله مرة أخرى، فإمكان أن تتناول الدرهم المكتوب عليه (واحد) في المحاولة الأولى هو واحد في المائة، وإمكان أن تتناول الدراهم (١، ٢، ٣، ٤) بالترتيب هو واحد في عشرة آلاف، حتى إن الإمكان في أن تنجح في تناول الدراهم من (١-١٠) بالترتيب في عشرة بلايين من المحاولات»[٣].

* **وعلى ذلك: فكم يستغرق بناء هذا الكون لو نشأ بالمصادفة والاتفاق؟** إن حساب ذلك بالطريقة نفسها يجعل هذا الاحتمال خياليًا يصعب حسابه، فضلا عن تصوره.

---

(١) «الإسلام يتحدى» لوحيد الدين خان (ص٦٦).

(٢) سبق كلام هكسلي عند عرض شبهة المصادفة (ص٤٠٩-٤١٠).

(٣) «العلم يدعو إلى الإيمان» د/ كريس موريسون، ترجمة محمود صالح، مؤسسة فرانكلين - القاهرة، ط:٥، عام (١٩٦٥م) (ص٥١).

والسؤال الذي يطرح على هؤلاء الملاحدة: من أين حصل لهذا العالم هذا النظام العجيب والترتيب الحكيم الذي حارت فيه العقول؟ كيف ينسب ذلك إلى الاتفاق والمصادفة العمياء؟ وكيف اجتمعت تلك الأجزاء على اختلاف أشكالها، وتباين مواردها وقواعدها؟ وكيف حفظت وبقيت على تآلفها؟ وكيف تجددت المرة بعد المرة؟

إن مَثَل مَن يقول أو يعتقد أن هذا النظام والإبداع والاتفاق وجد بطريق الصدفة لا غير، كمثل من وضع حروف الهجاء: أ، ب، ت .. في صندوق ثم جعل يحركه طمعًا منه أن تتألف هذه الحروف من تلقاء نفسها، فيتركب منها قصيدة بليغة أو كتاب دقيق في الهندسة، أليس ذلك من السفه المبين ونقص العقل؟ فإنه لو دام على تحريك هذا الصندوق السنين والدهور لم يحصل إلا على حروف، ولهذا كان علماء المسلمين يستدلون على الملاحدة بنظام الكون وإحكامه، فهذا الإمام أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ عندما سأله طائفة من الملاحدة: ما الدليل على وجود الصانع؟ فقال: دعوني، فخاطري مشغول بأمر غريب، قالوا: وما هو؟ قال: بلغني أن في دجلة سفينة عظيمة مملوءة من أصناف الأمتعة العجيبة، وهي ذاهبة وراجعة من غير أن يحركها أحد ولا يقوم عليها، فقالوا له: أمجنون أنت؟ فقال: وما ذاك؟ قالوا: إن هذا لا يصدقه عاقل، فقال لهم: فكيف صدقت عقولكم أن هذا العالم بما فيه من الأنواع والأصناف والحوادث العجيبة، وهذا الفلك الدوار السيار يجري وتحدث هذه الحوادث من غير مُحْدِث، وتتحرك هذه المتحركات بغير محرك؟ فرجعوا على أنفسهم بالملام[1].

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٣/١٢٧)، و«عيون المناظرات» لأبي علي عمر السكوني، تحقيق: سعد غراب، منشورات الجامعة التونسية، طبعة عام (١٩٧٦م) (ص٢١٤)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (١/٣٥)، وتحكى هذه القصة عن غير أبي حنيفة أيضًا.

وهذا ابن القيم - رحمه الله - يقول: «سل المعطل الجاحد: ما تقول في دولاب دائر على نهر قد أحكمت آلاته وأحكم ترتيبه، وقدرت أدواته أحسن تقدير وأبلغه، بحيث لا يرى الناظر فيه خللاً في مادته ولا في صورته، وقد جعل على حديقة عظيمة فيها من كل أنواع الثمار والزروع يسقيها حاجتها، وفي تلك الحديقة من يلم شعثها ويحسن مراعاتها وتعهدها، والقيام بجميع مصالحها، فلا يختل منها شيء، ولا تتلف ثمارها، ثم يقسم قيمتها عند الجذاذ على سائر المخارج بحسب حاجاتهم وضروراتهم .. على الدوام، أترى هذا اتفاقًا بلا صانع ولا مختار ولا مدبر؟! بل اتفق وجود ذلك الدولاب والحديقة وكل ذلك اتفاقًا من غير فاعل ولا قيِّم ولا مدبر، أفترى ما يقول لك عقلك في ذلك لو كان؟!»[1].

وأخيرًا، فإن العلم الحديث يثبت يومًا بعد يوم استحالة المصادفة في خلق الكون والحياة، ويتراجع عن القول بالمصادفة كلما تقدمت العلوم الإنسانية لتعلن أن هذا الكون إنما هو مظهر من مظاهر إبداع العليم الحكيم سبحانه، وسأكتفي بذكر شهادة أحد العلماء البريطانيين في ذلك، وهو (جيمس جينز) حيث يقول: «لقد كنا قبل ثلاثين سنة ونحن ننظر إلى الكون نظن أننا أمام حقيقة من النوع الميكانيكي، وكان يبدو لنا أن الكون يشتمل على ركام من المادة المبعثرة، وقد اجتمعت أجزاؤه بالمصادفة، وأن عمل هذه المادة ينحصر في أن ترقص لبعض الوقت رقصًا لا معنى له، تحت تأثير قوى عمياء لا هدف لها، وأنها بعد نهاية الرقص ستنتهي هذه المادة في صورة كون ميت، وأن الحياة قد وجدت مصادفة خلال عمل هذه القوى العمياء .. ولكن توجد اليوم أدلة قوية تضطر علم

---

(١) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/ ٦٩).

الطبيعة إلى قبول الحقيقة القائلة بأن نهر العلم ينساب نحو حقيقة غير ميكانيكية: إن الكون أشبه بفكر عظيم منه بماكينة عظيمة، إن (الذهن) لم يدخل إلى هذا العالم المادي كأجنبي عنه، ونحن نصل الآن إلى مكان يجدر بنا فيه استقبال (الذهن) كخالق لهذا الكون وحاكم له، لكن هذا (الذهن) ليس كأذهاننا البشرية، بل هو ذهن خلق الذهن البشري من الذرة (المادة)، وهذا كله كان موجودًا في ذلك الذهن الكوني في صورة برنامج معد سابقًا. إن العلم الجديد يفرض علينا أن نعيد النظر في أفكارنا عن العالم، التي أقمناها على عجل، لقد اكتشفنا أن الكون يشهد بوجود قوة منظمة أو مهيمنة . . »[1].

والحقيقة أن كل ما في الكون يحكي إيجاد موجد حكيم عليم خبير، ولا يمكن أن تأتي المصادفة في خلق الإنسان وفي صنع طعامه وشرابه وفي أحواله وصدق الله القائل: ﴿قُتِلَ الإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴿١٧﴾ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴿١٨﴾ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ ﴿١٩﴾ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ ﴿٢٢﴾ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ﴿٢٣﴾ فَلْيَنظُرِ الإِنسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا الأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلاً ﴿٢٩﴾ وَحَدَائِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ مَّتَاعًا لَّكُمْ وَلأَنْعَامِكُمْ﴾ (عبس: ١٧-٣٢).

وبالإضافة إلى ما سبق في الرد على الملحدين الذين ينكرون وجود الله تعالى وينسبون الخلق لغير الله كالطبيعة أو الصدفة أو التطور يمكن أن نضيف بعض القواعد العقلية التي قررها علماء الإسلام في باب مناقشة شبهات الملحدين والرد عليهم.

---

(١) «الدين في مواجهة العلم» لوحيد الدين خان، ترجمة: ظفر الإسلام خان، دار الاعتصام ـ القاهرة، ط:١، عام (١٣٩٢هـ) (ص٧٧).

فمن القواعد العقلية في الرد على أهل الإلحاد، ما يلي:

القاعدة الأولى - «العدم لا يخلق شيئًا»:

من القواعد العقليـة البدهية التي ينبغي للداعية إلى الله تـعالى أن لا يغفلها في مناقشة الملحدين قاعدة (العـدم لا يخلق شيئًا)، فالعدم الذي لا وجود له لا يستـطيع أن يصنع شيـئًا؛ لأنه غـير موجـود، وهذا أمر مـتفق عليـه بين الناس جميعًا، ولا يخالفه إلا منكر أو مكابر جاحد، فلا يمكن لأي عاقل أن يصدق أن الساعة أو الطـائرة أو غيرها قد أوجدها الـعدم وأنه لا صانع لها. يقـول شيخنا عبد المجيد الزنداني - حفظه الله -: «وهذه قاعدة مشتركة بين جميع العقلاء، وما نوقش أحد من الملحدين ومن الباحثين والعـلماء الكونيين من غير المسلمين حول هذه القاعدة إلا سلم بها»[1].

فلابد إذًا لكل فعل من فاعل، ولكل مـصنوع من صانع، ولكل مخلوق من خالـق، والمتأمل في المخلوقـات التي تولد كل يوم من إنسـان وحيوان ونـبات، وتفكر فـيما يحـدث في الوجود من ريح وأمطـار وليل ونهار، وما يـجري في الكون من حركات منتظمـة وتغيرات محكمة، ومن وجـود بعد عدم؛ يصل إلى نتيجة واحدة، وهي أنه لا يمكن أن يكون العدم هو الذي أوجد هذه المخلوقات، بل يجزم بأن هذا كله هو صنع الله الخالق سبحانه، وأن الأدلة على وجود خالق للكون بعدد المخلوقات في هذا الكون، كما قال الشاعر:

وفـي كـل شـيء لـه آيـة ... تـدل على أنه الـواحــد[2]

---

(١) «علم الإيمان» للشيخ/ عبد المجيد الزنداني (ص٦٤).

(٢) لمزيد من الاستـفادة يراجع في ذلك: «كتـاب التوحيد» للشـيخ الزنداني (١/ ٢١)، وحاشيـة «الثلاثة أصـول» لمحـمـد بـن عـبـد الوهاب، بقلـم عـبـد الرحـمن بن قـاسم (ص٢٩)، و«علم الإيمان» للشيخ/ الزنداني (ص٦٤-٦٥).

القاعدة الثانية ـ «فاقد الشيء لا يعطيه»:

إن من المعلوم عند جميع العقلاء أن الذي لا يملك مالاً لا يسأل الناس منه المال، والجاهل لا يأتي منه العلم؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه، فمن زعم أن الطبيعة خلقته وخلقت كل شيء فقد خالف العقل وحارب الحق؛ لأن الكون يشهد أن خالقه حكيم عليم خبير، رازق حافظ رحيم. والطبيعة الجامدة لا تملك من ذلك شيئًا، فليس الفاعل من لا يملك القدرة على الفعل، وبالتالي فالطبيعة والأوثان لا تملكان القدرة على الخلق، وإننا نشاهد في الكون حكمة بالغة في حين لا تملك الأوثان والطبيعة حكمة ما، ونشاهد في الكون تدبيراً عظيمًا معجزًا، ولا تملك الأوثان أو الطبيعة تدبيرًا ما، ونشاهد في الكون خبرة فائقة وعلمًا شاملاً، ولا تملك الطبيعة علمًا ما، ونشاهد عقولاً مفكرة حكيمة تُخْلَق كل يوم، ولا تملك الأوثان والطبيعة عقلاً وتدبيراً، قال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ (الحج: ٧٣)[١].

القاعدة الثالثة ـ «التقسيم العقلي الحكيم»:

يُستدل على كل من أنكر وجود الله تعالى وربوبيته بأمر لا يمكنه إلا التسليم للحق والانقياد له، أو الخروج عن موجب العقل إلى الجنون والسفه، فيقال لمن أنكر ذلك: «الأمور الممكن تقسيمها في العقل ثلاثة لا رابع لها:

١ ـ إما أن توجد هذه المخلوقات بنفسها صدفة من غير محدث ولا خالق خلقها، وهذا محال ممتنع تجزم العقول ببطلانه ضرورة، ويعلم يقينيًا أن من ظن

---

(١) «علم الإيمان» للزنداني (ص٦٨)، و«مذكرة العقيدة» للطريفي (ص٩).

ذلك فهو إلى الجنون أقرب منه إلى العقل؛ لأن كل من له عقل يعرف أنه لا يمكن أن يوجد شيء من غير موجد ولا محدث، فلابد لكل حادث من محدث، ولا سبيل لإنكار ذلك؛ فإن وجود الشيء من غير موجد محال وباطل بالمشاهدة والحس والفطرة السليمة.

٢ ـ وإما أن تكون هذه المخلوقات الباهرة هي المحدثة الخالقة لنفسها، وهذا أيضًا محال ممتنع بضرورة العقل، وكل عاقل يجزم أن الشيء لا يحدث ولا يخلق نفسه؛ لأنه قبل وجوده معدوم، فكيف يكون خالقًا.

*** فإذا بطل هذان القسمان عقلاً وفطرة، تعين القسم الثالث، وهو:**

٣ ـ أن هذه المخلوقات بأجمعها علويها وسفليها، وهذه الحوادث لابد لها من محدث ينتهي إليه الخلق والملك والتدبير، وهو الله العظيم الخالق لكل شيء المتصرف في كل شيء المدبر للأمور كلها[1]. ولهذا ذكر الله تعالى هذا الدليل العقلي والبرهان القطعي، فقال سبحانه: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُسَيْطِرُونَ﴾ (الطور: ٣٥-٣٧)، ولذا تأثر جبير بن مطعم بسماعها من النبي ﷺ تأثرًا عظيمًا؛ قال رضي الله عنه: **«سمعت النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، فلما بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أَمْ هُمُ الْمُسَيْطِرُونَ﴾ كاد قلبي أن يطير، وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي»**[2][3].

---

(١) انظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم (١/٦٦)، و«درء تعارض العقل والنقل» (٣/١١٣)، و«تفسير السعدي» (ص٨١٦)، و«أضواء البيان» للشنقيطي (٢/٥٢٨)، و«شرح أصول الإيمان» لابن عثيمين (ص١٥).

(٢) رواه البخاري في كتاب «التفسير»، باب «تفسير سورة الطور» (٤/١٨٣٩) برقم (٤٥٧٣).

(٣) انظر: «كتاب الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٢٧٠-٢٧١).

قال أبو سليمان الخطابي - رحمه الله -: «إنما كان انزعاجه عند سماع هذه الآية لحسن تلقيه معنى الآية ومعرفته بما تتضمنه من بليغ الحجة، فاستدركها بلطيف طبعه، واستشف معناها بزكي فهمه .. وقال - رحمه الله - في معنى قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ...﴾ أي: وجدوا بلا خالق، وذلك ما لا يجوز أن يكون؛ لأن تعلق الخلق بالخالق من ضرورات الأمر، فلابد له من خالق.

فإذا قد أنكروا الإله الخالق ولم يجز أن يوجدوا بلا خالق خلقهم أَفَهُمُ الخالقون لأنفسهم؟ وذلك في الفساد أكثر، وفي الباطل أشد؛ لأن ما لا وجود له كيف يجوز أن يكون موصوفًا بالقدرة، وكيف يخلق؟ وكيف يتأتى منه الفعل؟ وإذا بطل الوجهان معًا قامت الحجة عليهم بأن لهم خالقًا، فليؤمنوا به، ثم قال: ﴿أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بَل لاَّ يُوقِنُونَ﴾، وذلك شيء لا يمكنهم أن يَدَّعُوه بوجه، فهم منقطعون والحجة لازمة لهم من الوجهين معًا، ثم قال: ﴿بَل لاَّ يُوقِنُونَ﴾ فذكر العلة التي عاقتهم عن الإيمان، وهي عدم اليقين الذي هو موهبة من الله - عَزَّ وجَلَّ - فلا ينال إلا بتوفيقه»[1].

القاعدة الرابعة - «مبدأ السببية»:

إن الواقع والعقول السليمة تشهد أن الإنسان منذ فتح عينيه لم يشاهد أن حادثًا حدث من غير سبب، أو أن شيئًا وُجِدَ من غير مُوجِد، حتى أصبح هذا المعنى بحكم الواقع لا يتصور العقل خلافه، ولا يأبى الإقرار به إلا عقل مفقود أو مريض، ولذلك أدرك الأعرابي هذه السببية عندما سئل: ما الدليل على وجود الرب؟ فقال: سبحانه الله!! إن البعر تدل على البعير، والأثر يدل على

---

(١) انظر: كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٢٧٠-٢٧١) بتصريف يسير.

المسير، فسماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج، وبحار ذات أمواج، وليل داج ونهار ساج، أفلا يدل ذلك على اللطيف الخبير!![1].

إذًا فكل أثر لابد له من مؤثر، وكل مُحْدَث لابد له من مُحْدِث، وكل مخلوق لابد له من خالق، وهذا هو قياس الشمول.

وبناءً على هذه القاعدة، فعالمنا هذا من أرض وسماء، وإنسان وحيوان، وليل ونهار؛ لابد له من محدث أحدثه، يحمل في نفسه سبب وجوده وبقائه بحيث يكون هو الأول الحقيقي الذي ليس قبله شيء، وكما أن العالم لم يحدث إلا برب أحدثه، فإنه أيضًا لا يبقى إلا برب يحفظه ويبقيه، وهو الله القائل: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (الحديد: ٣).

القاعدة الخامسة ـ «المخلوقات آثار مشاهدة تدل على بعض صفات الخالق»:

من القواعد التي نرد بها على الملحدين قاعدة: (التفكر في المصنوع يدل على بعض صفات الصانع)، وذلك لأن العلاقة بين المصنوع وصانعه وثيقة جدًا وبها نستدل على الصانع وبعض صفاته، فالمصنوع أثر مشاهد يدل على بعض صفات صانعه[2]. وإذا علم هذا فإنه يقال لمن أنكر وجود الله تعالى وربوبيته: تفكر في خلقك ونفسك وانظر مبدأ خلقك من نطفة ثم علقة، ثم مضغة ثم عظام، فكسيت العظام لحمًا، حتى صرت بشرًا كامل الأعضاء الظاهرة والباطنة، أما يضطرك هذا التفكر والنظر إلى الاعتراف بالرب القادر على كل شيء، المحيط علمه بكل شيء، الحكيم في كل ما خلقه وصنعه وأتقنه؟ فلو اجتمع

---

(١) انظر: «منهاج الجدل في القرآن الكريم» د. زاهر عوض الألمعي، مطابع الفرزدق ـ الرياض، ط:٣، ب.ت (ص١٣٩)، و«موقف الإسلام من نظرية ماركس» لأحمد العوايشة (ص٢٨٨)

(٢) «علم الإيمان» للشيخ/ عبد المجيد الزنداني (ص٢٥).

الخلق كلهم على النطفة التي جعلها الله مبدأ خلق الإنسان على أن ينقلوها في تلك الأطوار المتنوعة، أو يحفظوها في ذلك القرار المكين، ويجعلوا لها سمعًا وبصرًا وعقلاً وقوى باطنة وظاهرة، وينموها هذه التنمية العجيبة، ويركبوها هذا التركيب المنظم والترتيب المحكم .. ما قدروا على ذلك، قال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝٥٨ أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ (الواقعة: ٥٨-٥٩)، ولاشك أن العاقل المنصف إذا تفكر في ذلك أوصله تفكيره إلى الاعتراف بعظمة الخالق وقدرته وحكمته وعلمه وخبرته سبحانه، وهكذا يمكننا أن نعرف بعض صفات ربنا سبحانه عن طريق النظر في مخلوقاته، فهي آثار تدل عليه ..[1].

القاعدة السادسة ـ «المناظرات العقلية الحكيمة»:

إن من الحكمة في محاورة الملحدين ومناقشتهم أن يناظروا بالمناظرات العقلية الحكيمة التي توضح لهم الحق وتجعلهم يسلمون ويقرون بأن الله هو الحق، وأن ما يدعون من دونه هو الباطل.

وأسلوب المناظرات العقلية أسلوب قديم استخدمه علماء المسلمين في إفحام الملاحدة عبر العصور، كما ذكر عن أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ أنه اجتمع بطائفة من الملحدين وناظرهم وغلبهم ورجعوا على أنفسهم بالملام، وقيل أنهم رجعوا إلى الحق وأسلموا على يديه[2]، وفي العصر الحاضر أصبح الجدل بالمناظرات العقلية الحكيمة أحد الأساليب التي يناقش بها الملحدون، ويعتبر الشيخ عبد

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٣٠٥، ٣٠٦)،(٨/ ٧٠-٧٣)، و«علم الإيمان» للشيخ/ عبد المجيد الزنداني (ص٦٥-٦٧).

(٢) سبقت المناظرة (ص٤١٦)، وانظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ١٢٧)، و«منهاج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل العقيدة» د/ عثمان علي حسن، دار أشبيليا ـ الرياض، ط:١، عام (١٤٢٠هـ) (١/ ٨٨٧) وما بعدها.

المجيد الزنداني - حفظه الله - من أبرز العلماء الذين لهم اليد الطولى في محاورة ومناقشة الملحدين، وهذا ما نلمسه في كتبه ومؤتمراته العلمية، والتي لا يستطيع الخصم إلا التسليم أو إعلان الكفر والمكابرة بعد وضوح الحجة عليه[١].

المطلب الثاني

اعتقاد ربوبية غير الله

وهذا النوع من الشرك هو أحد أنواع الشرك في الربوبية المتعلق بقول القلب، ولذا فإننا نجد أهل العلم يذكرون هذا النوع من الشرك ضمن أقسام الشرك في الربوبية، يقول ابن القيم - رحمه الله - عن هذا النوع، عند كلامه على أقسام الشرك: «الشرك شركان:

١ - شرك يتعلق بذات المعبود وأسمائه وأفعاله.

٢ - شرك في عبادته ومعاملته، وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا أفعاله.

والشرك الأول نوعان: أحدهما التعطيل؛ وهو أقبح أنواع الشرك كشرك فرعون إذ قال: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء: ٢٣).

والنوع الثاني - شرك من جعل معه إلهًا آخر، ولم يعطل أسماءه وربوبيته وصفاته، كشرك النصارى الذين جعلوه ثالث ثلاثة، فجعلوا المسيح إلهًا وأمه إلهًا، ومن هذا شرك المجوس القائلين بإسناد حوادث الخير إلى النور وحوادث الشر إلى الظلمة، ومن هذا شرك القدرية القائلين بأن الحيوان هو الذي يخلق أفعال نفسه، وأنها تحدث بدون مشيئة الله وقدرته وإرادته، ولهذا كانوا من أشباه المجوس، ومن

---

(١) انظر: نماذج من المناظرات العقلية في كتاب «علم الإيمان» للشيخ/ الزنداني (ص٦٩-٧٥).

هذا شرك كثير ممن يشرك بالكواكب العلويات، ويجعلها أربابًا مدبرة لأمر هذا العالم كما هو مذهب مشركي الصابئة وغيرهم، ومنه شرك عباد الشمس والنار وغيرهم، وهؤلاء منهم من يزعم أن معبوده هو الإله على الحقيقة، ومنهم من يزعم أنه أكبر الآلهة، ومنهم من يزعم أنه إله من جملة الآلهة..»[١].

وكذلك غلاة الباطنية وغلاة الصوفية يقعون في شيء من هذا الشرك عندما يعتقدون ألوهية بعض الأشخاص؛ كعلي رضي الله عنه وكالحاكم بأمره، أو يصبغون على بعض البشر بعض صفات الربوبية من التصرف في الكون أو الاطلاع على الغيب أو الإماتة والإحياء، ونحو ذلك مما هو موجود لدى طوائف أهل الضلال.

ويقول المقريزي[٢] عن هذا النوع: الشرك شركان: شرك يتعلق بذات المعبود وأسمائه وصفاته وأفعاله، وشرك في عبادته ومعاملته.. أما الشرك الأول، فهو نوعان:

١ ـ شرك التعطيل..
٢ ـ شرك التمثيل: وهو شرك من جعل معه إلهًا آخر كالنصارى في المسيح، واليهود في عزير، والمجوس القائلين بإسناد حوادث الخير إلى النور وحوادث الشر إلى الظلمة، وشرك القدرية المجوسية مختصر منه[٣].

(١) «الجواب الكافي» لابن القيم (ص١٩٢).
(٢) هو: أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني، البعلي المصري، المعروف بالمقريزي، ولد سنة (٧٦٩هـ) بالقاهرة، ونشأ بها وتفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة، واشتغل بالعلوم التي كانت معروفة في عصره، وولي حسبة القاهرة، ألف كثيرًا من الكتب، وبلغ شيوخه قرابة ستمائة، توفي سنة (٨٤٥هـ) من مؤلفاته: «امتاع الأسماع»، و«المواعظ والاعتبار»، و«تجريد التوحيد»، انظر ترجمته في «شذرات الذهب» (٧/ ٢٥٥)، و«البدر الطالع» (١/ ٥٦).
(٣) «تجريد التوحيد المفيد» لأحمد بن علي المقريزي (ص١٤).

ومن خلال استعراض كلام أهل العلم عن هذا النوع من الشرك في الربوبية يتبين لنا أن هناك فرقًا وطوائف وقعت في هذا النوع من الشرك في الربوبية، وهو اعتقاد ألوهية غير الله - سبحانه وتعالى -، ومن أبرز هذه الطوائف المعاصرة، ما يلي:

١ - النصارى المعاصرون:

ومع اختلاف فرق النصارى الموجودة اليوم، فإنها جميعًا لا تزال على العقائد الشركية، كالتثليث: وهو يعني أن الإله ثلاثة على الحقيقة، هم: «الآب، الابن، روح القدس»، يتميز كل واحد من هؤلاء الثلاثة بأعمال ومميزات ليس للآخر، وهم في نفس الوقت متساوون في قدرتهم ومجدهم ووجودهم، ولم يسبق أحد منهم الآخر، وهذا القول في الحقيقة جمع بين الضدين، فالوحدانية تنفي الشرك، والتشريك ينفي الوحدانية، فهما ضدان لا يمكن أن يجتمعا.

ويحاول النصارى تفسير قولهم بالتثليث، بأن جوهر الإله واحد وله ثلاثة أقانيم، وقولهم بالتثليث شرك في الربوبية، حيث جعلوا الرب مركبًا، وزعموا أن المخلوق عيسى عليه السلام شريكًا للخالق وجزء منه وإلهًا آخر معه[١].

٢ - الفرق الباطنية المعاصرة: ومن أشهرها:

(أ) **الإسماعيلية المعاصرة:** على اختلاف فرقها، ومنها: البهرة: سواء البهرة الداودية الموجودون، الآن في الهند وباكستان وبنجلادش، أو البهرة السليمانية الموجودون في اليمن، وكذا الإسماعيلية الآغاخانية الموجودة في إيران والهند وبعض دول أوروبا وأمريكا.

وهذه الفرق كلها تعتقد بوجود إلهين اثنين صانعين لهذا العالم، أحدهما علة لوجود الآخر، وهما السابق والتالي، والسابق خلق العالم بواسطة التالي، وهذا

---

(١) «إغاثة اللهفان» لابن القيم (ص٥٥٧)، و«الموسوعة الميسرة» (٢/ ٥٨٤).

ما يسمى عندهم بنظرية «الإبداع»، والتي تتفق مع نظرية «الفيض» عند الفلاسفة والتي تزعم أن الله لم يخلق العالم خلقًا مباشرًا، وإنما أبدع الله تعالى (الكاف)، واخترع النون، ومن الكاف والنون أقام الله العالم العلوي والسفلي.

وأن صفات الكمال موجودة في أول مبدع أبدعه الله، وهو العقل الأول، وعنه ظهرت جميع الموجودات، وأن العقل الأول هو الذي رمز إليه الله تعالى بـ «القلم» في قوله تعالى: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ (القلم: ١)، وعلى هذا فالقلم هو الخالق المصور، وهو الذي أبدع النفس الكلية التي رمز إليها القرآن بـ «اللوح المحفوظ»، ووصفت بجميع الصفات التي هي للعقل الكلي إلا أن العقل كان أسبق إلى توحيد الله وأفضل فسمي بالسابق، وسميت النفس بالتالي، وبواسطة العقل والنفس، وجدت جميع المبدعات الروحانية والمخلوقات الجسمانية[(١)]، فالخالق عند الإسماعيلية هو العقل الكلي والنفس الكلية، وإذا ذكر الله عندهم فالمقصود هو العقل الكلي، وبهذا يتضح أن اعتقاد الإسماعيلية هذا يعني إشراك إله غير الله معه، حيث يعتقدون صانعين للعالم، أحدهما علة للآخر، وهذا الاعتقاد كفر صريح.

كما يقول أبو حامد الغزالي في (فضائح الباطنية): أما القول بإلهين فكفر صريح لا يتوقف في الجزم به، لأنهم عرفوا أننا نعتقد أن للعالم صانعًا واحدًا قادرًا عالمًا مريدًا متكلمًا سميعًا بصيرًا حيًا ليس كمثله شيء، فمن رأى هذا المعتقد كفرًا، فهو كافر لا محالة[(٢)].

---

(١) انظر كلامهم في «ديوان المؤيد في الدين داعي الدعاة» للشيرازي (إسماعيلي) (ص٩٢)، و«الحركات الباطنية في الإسلام» لمصطفى غالب (إسماعيلي معاصر)، دار مؤسسة عز الدين للطباعة ـ بيروت، ب.ت (ص٩٩)، و«راحة العقل» لحميد الدين أحمد بن عبد الله الكرماني (إسماعيلي)، تحقيق: مصطفى غالب، دار الأندلس ـ بيروت، ط:١، عام (١٩٦٧م) (ص٣٤)، و«الثائر الحميري» الحسن بن الصبح (ص١٠٢).
(٢) «فضائح الباطنية» لأبي حامد الغزالي (ص١٥١).

(ب) الدروز: ومحور عقيدة الدروز هو الخليفة الفاطمي أبو علي المنصور الملقب بـ «الحاكم بأمر الله» كان شاذًا في أفكاره وسلوكه قتل سنة (٤١١هـ)، ويأتي بعده حمزة بن علي الزوزني[1]، الذي أعلن ألوهية الحاكم بأمر الله سنة (٤٠٨هـ)، وألف كتب العقائد الدرزية التي تقوم في الأساس على فكرة تجسد الإله في صورة إنسانية، وأن الله تعالى اتخذ له حجابًا وصورة ناسوتية احتجب بها أمام الناس، ظهرت في الحاكم بأمر الله، وعندما مات الحاكم بأمر الله قالوا بغيبته، وأنه سيرجع قبل يوم القيامة[2].

(جـ) النصيرية: يعتقد النصيريون أن عليًا ﵁ إله، أو حلت فيه الألوهية فعلي عندهم إله في الباطن إمام في الظاهر، لم يلد ولم يولد ولم يمت، ولم يقتل، ولا يأكل، ولا يشرب، وهو الذي اتخذ محمدًا ناطقًا، لذا فهو متصل به ليلاً، منفصل عنه نهارًا، وقد نقل بعض الباحثين عن النصيرية نصوصًا كثيرًا من مخطوطات في باريس، وجبل لبنان وغيرها تدل بوضوح على فكرة ألوهية علي ﵁ عند النصيرية.

وعقيدة النصيريين مزيج من عناصر غير متجانسة، منها: العنصر الوثني كتقديس النجوم، ومنها العنصر النصراني كالاعتقاد بالثالوث، ومنها: العنصر الشيعي، كالاعتقاد بسلسلة الأئمة الاثني عشر، ومنها العنصر المجوسي كإباحة المحرمات، وإسقاط الواجبات والاحتفال بالنيروز وغيرها.

---

(١) هو: حمزة بن علي الزوزني، نسبة إلى زوزن مدينة بخرسان، ظهر سنة (٤٠٨هـ)، وهو أحد مؤسسي ودعاة المذهب الدرزي، انظر «الإسماعيلية» لأحمد الجوير (ص١٢١).

(٢) «الحركات الباطنية في الإسلام» لمصطفى غالب (ص٢٣٥)، و«الحركات الباطنية في العالم الإسلامي» للخطيب (ص٢٢٤).

٣ ـ البابية والبهائية:

وهي إحدى الفرق الباطنية التي ظهرت في العالم الإسلامي في ظل الاستعمار الإنجليزي والروسي للعالم الإسلامي، ويعتبر المرزا علي محمد رضا الشيرازي هو مؤسسها عام (١٢٣٥هـ)، حيث أعلن أنه الباب إلى المهدي المنتظر، ثم لما مات الباب قام بعده بالأمر حسين علي الملقب بالبهاء، وألف كتابه (الأقداس) أوضح فيه اعتقاد هذه الطائفة.

ومن أشهر اعتقادات البابية أو البهائية اعتقادهم أن الباب (المرزا علي محمد الشيرازي) هو الذي خلق كل شيء بكلمته، وهو المبدأ الذي ظهرت عنه جميع الأشياء[1].

وهذه الفرق جميعها التي تعتقد ألوهية غير الله تعالى معه تناقض نصوص الوحي بل والفطرة السليمة والعقل الصريح، ولذلك لم يعرف هذا الاعتقاد إلا عن طوائف لم يختلف أهل العلم في تكفيرها كالمجوس والنصارى والباطنية ونحوهم، وهذا أمر بيِّن معلوم، فإذا اتفق الأئمة على تكفير من وصف غير الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ بشيء من الصفات المختصة به سبحانه كإحاطة علمه سبحانه بكل شيء، والتصرف بشئون الكون كلها أو بعضها، فتكفيرهم لمن وصف أحداً من الخلق بغالب أو كثير من صفات الخالق ـ جَلَّ وعلا ـ من باب أولى.

---

(١) انظر «البابية» لإحسان إلهي نظير، مطبعة ترجمان السنة، لاهور ـ باكستان، ط:٢: عام (١٤٠١هـ) (ص١٩١-١٩٢).

المطلب الثالث

شرك الحلول والاتحاد

النوع الثالث من أنواع الشرك في الربوبية لدى بعض الطوائف المعاصرة هو: شرك الحلول والاتحاد، وقد سبق الكلام على معنى الحلول والاتحاد في المبحث الثالث عند الحديث عن النوع الثالث من أنواع شرك التعطيل، وهو: تعطيل الصانع عما يجب على العبد من حقيقة التوحيد[١].

وبينا كيف أن هذا الاعتقاد ينافي توحيد الربوبية، بل هو من أقبح أنواع الشرك لأنه يستلزم التكذيب بوحدانية الله وعلوه ومباينته لخلقه، ويستلزم أن يكون سبحانه في القاذورات والنجاسات - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً - وسوف نعرض هنا لبعض الفرق التي تعتقد هذا النوع من أنواع الشرك في الربوبية، وهو الحلول والاتحاد، أو وحدة الوجود مع بيان الشبهة التي تستند إليها، وحكم أصحاب هذه العقيدة في ميزان الكتاب والسنة الصحيحة في الفروع التالية:

الفرع الأول - معنى الحلول والاتحاد عند أربابه وبيان الطوائف القائلة به:

(أ) **الحلول والاتحاد:** هو تجسد الخالق في المخلوق بحلوله في بعض بني الإنسان، وامتزاجه به امتزاجًا كاملاً في الطبيعة والمشيئة بحيث تتلاشى الذات الإنسانية في الذات الإلهية، وتنمحي الاثنينية والتغاير في وحدة غير منفصلة بين ذاتين كانتا متميزتين، فصارتا متحدتين ومتجانستين، وقد عرفت هذه الفكرة في

---

(١) يراجع (ص٣٨٣)

النصرانية بفكرة اتحاد اللاهوت بالناسوت، أو حلول اللاهوت في الناسوت، حيث يزعمون أن الله حل في المسيح الإنسان، ليتكون المسيح الإله من طبيعتين، وقد تأثرت بهذا الفكر - الحلول والاتحاد - بعض الفرق المنتسبة إلى الإسلام، ومن أشهر هذه الفرق:

١ - بعض الفرق الصوفية: قبل أن نذكر أقوال بعض أئمة التصوف المنحرف في مسألة الحلول والاتحاد ينبغي أن نشير إلى أن المتصوفة المنحرفين على أربعة أقسام هي:

القسم الأول - المتصوفة الوجودية: وهم القائلون بوحدة الوجود.

القسم الثاني - المتصوفة القبورية: وهم المعظمون للقبور والعاكفون عليها بالدعاء وطلب الحاجات من الأموات.

القسم الثالث - المتصوفة الحلولية: وهم القائلون بحلول الله في بعض مخلوقاته، واتحاده بها.

القسم الرابع - المتصوفة الباطنية: وهم القائلون بسقوط التكاليف وإباحة المحرمات.

فأما القائلون بالحلول والاتحاد فهم طائفة من غلاة الصوفية القائلين بإمكانية حلول الله واتحاده بمخلوقاته، كما صرح بذلك كبار مشايخهم، وكل من يقرأ كتب المتصوفة قديمًا وحديثًا سيجد أنهم يدندنون حول هذه العقيدة، ويعتبرون أنها هي الغاية التي يسعى أئمة التصوف للوصول إليها، باعتبار أنه من لم يصل إلى مرحلةٍ يحل فيه الله؛ لم يصل إلى معرفة الله حقيقة، وهذه العقيدة يمكن أن تتضح لنا من خلال نصوص أئمتهم الآتية:

(أ) يقول الحلاج في ديوانه:

مزجت روحك في روحي كما ... تمزج الخمرة بالماء الزلال

فإذا مسك شيء مسني ... فإذا أنت أنا في كل حال[(١)]

وينقل المنوفي[(٢)] عن الحلواني - وهو أقرب خدام الحلاج - أنه سمع الحلاج يدعو يومًا بالدعاء التالي: «يا إله الآلهة، ويا رب الأرباب، ويا من لا تأخذه سنة ولا نوم؛ رد إليَّ نفسي لئلا يفتتن بي عبادك، يا هو أنا وأنا هو لا فرق بين آنيتي وهويتك»[(٣)].

والمتأمل لديوان الحلاج يجده يفوح بالألفاظ القبيحة التي تدل على معتقد الرجل، ومنها قوله:

أنا من أهوى ومن أهوى أنا ... ليس في المرآة شيء غيرنا

قدسها المنشد إذا أنشده ... نحن روحان حللنا بدنا

اثبت الشركة شركًا واضحًا ... كل من فرق فرقًا بيننا

لا أناديه ولا أذكره ... إن ذكري ونداني يا أنا

ويقول أيضًا:

أدعوك بل أنت تدعوني فهل ... ناديت إياك أم ناجيت إياي

يا كل كلي ويا سمعي ويا بصري ... يا جملتي وتباعيضي وأجزائي[(٤)]

---

(١) «ديوان الحلاج» لأبي المغيث: الحسين بن منصور البيضاوي، رتبه وأصلحه د/ كامل مصطفى الشيبي، طبعة دار الآفاق - بغداد، عام (١٤٠٤هـ) (ص٨٢).

(٢) هو: أبو الفيض محمود المنوفي، من كبار الصوفية المعاصرين، له كتب كثيرة في التصوف منها: «جمهرة الأولياء»، و«بداية الطريق»، وغيرها.

(٣) «جمهرة الأولياء»، و«أعلام الصوفية» لأبي الفيض محمود المنوفي الحسني، مطبعة المدني - القاهرة، ط:١ عام (١٣٨٧هـ) (٢/ ١٧١).

(٤) «ديوان الحلاج» (ص٧).

ويقول أيضًا:

سبحان من أظهر ناسوته ... سر سنا لاهوته الثاقب
حتى بدا في خلقه ظاهرًا ... في صورة الآكل والشارب[(١)]

وهذا غيض من فيض من أقوال الحلاج في عقيدة الحلول والاتحاد سواءً في شعره أو نثره حيث يتضح ادعاؤه بأنه قد تجرد من صفاته البشرية الحادثة واتصف بالصفات الإلهية؛ لأن الله حل فيه - كما يزعم - بل يصرح في الأبيات الأخيرة بأن الله تعالى يظهر في مخلوقاته في صورهم الأصلية وفي طبيعتهم التي جبلوا عليها كالأكل والشرب وغيرها.

ومن أقطاب الصوفية القائلين بالحلول والاتحاد: أبو يزيد البسطامي[(٢)].

حيث يقول: «منذ ثلاثين سنة كان الحق مرآتي، فصرت اليوم مرآة نفسي؛ لأني لست الآن من كُنْتُهُ، وفي قولي: «أنا والحق» إنكار لتوحيد الحق، إني عدم محض، فالحق تعالى مرآة نفسه، به أنظر أن الحق مرآة نفسي؛ لأنه هو الذي يتكلم بلساني، أما أنا فقد فنيت»، ودق رجل الباب على أبي يزيد فقال له: من تطلب؟ فقال: أبا يزيد، قال: «سِرْ، ويحك فليس في الدار غير الله».

وقد اعتبر البسطامي أن الإشارة من المشير شرك، وأبعد الخلق من الله أكثرهم إشارة إلى الله[(٣)].

---

(١) المصدر السابق (ص٣١).

(٢) هو: طيفور بن عيس بن شروسان البسطامي، كان جده مجوسيًا فأسلم، يكنى بأبي يزيد، أحد الزهاد، ولد عام ١٨٨هـ، يروى عنه شطحات لا مساغ لها، توفي عام ٢٦١هـ، انظر ترجمته في «سير الأعلام» (١٣/ ٨٦)، و«شذرات الذهب» (٢/ ١٤٣).

(٢) «شطحات الصوفية» للدكتور/ عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات - الكويت، ط:٢، عام (١٩٧٦م) (ص٦٥).

ويقول أيضًا: «رفعني الله مرة فأقامني بين يديه وقال لي: يا أبا يزيد إن خلقي يحبون أن يروك، فقلت: زيني بوحدانيتك وألبسني أنانيتك، وارفعني إلى أحديتك، حتى إذا رآني خلقك قالوا: رأيناك فتكون أنت ذاك، ولا أكون أنا هنا»[(١)].

وهذه النصوص وغيرها يتبين من خلالها عقيدة البسطامي في الحلول والاتحاد، حتى إن الطوسي[(٢)] وهو صوفي كبير يعلق على كلام أبي يزيد بقوله: «إن فرعون لم يقل ما قاله أبو يزيد؛ لأن فرعون قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى﴾ (النازعات: ٢٤)، والرب يُسمى به المخلوق، فيقال: رب البيت ورب المال، لكن أبا يزيد قال: سبحاني سبوح»، وسبحانه اسم من أسماء الله لا يجوز أن يُسمى به غير الله»[(٣)].

وللصوفية كلام كثير في هذا الباب، منها قولهم: «إن العارف من فنيت ذاته وصفاته في ذاته تعالى، فلم يبق له اسم ولا رسم»[(٤)].

فهذه النصوص وغيرها كثيرة مما هو ثابت عن بعض غلاة التصوف يدل دلالة واضحة على مدى الانحراف العقدي لديهم في شركهم بالله تعالى في ربوبيته، وهؤلاء وإن كانوا من أئمة التصوف القدامى إلا أن أفكارهم ومعتقداتهم

---

(١) انظر: «اللمع» لأبي سراج الطوسي، مطبعة السعادة، القاهرة ـ مصر، ب.ت (ص٤٦١).

(٢) هو: عبد الله بن علي السراج الطوسي أو نصر، شيخ الصوفية، توفي في رجب عام ٣٧٨هـ، من مؤلفاته: «اللمع في التصوف». انظر ترجمته في: «شذرات الذهب» (٣/ ٩١)، و«هدية العارفين» للبغدادي (٥/ ٤٤٧)، و«معجم المؤلفين» (٦/ ٨٩).

(٣) انظر: «اللمع» للطوسي (ص٤٧٢).

(٤) «الأنوار القدسية في بيان آداب العبودية» لعبد الوهاب الشعراني، تحقيق: عبد الباقي سرور، ب.ت (ص١٦٣)

موجودة برمتها عند بعض المتصوفة اليوم بدون أي تعديل، ويدل على أن مشايخ التصوف اليـوم يذكرون هؤلاء على أنهم أولياء، ويُجِلُّونهم كلمـا ذُكِرُوا مما يدل على أن المشرب واحد في القديم والحديث.

٢ ـ البهرة، بفرعيها الداودي والسليماني: حيث يعتقدون أن الإلـه متجسد في زعيمهم[١].

٣ ـ النصيرية: الذين يعتقدون بحلول الإله في علي بن أبي طالب ﷺ[٢].

٤ ـ القرامطة: الذين يعتقدون أن الخالق يجب أن يتـجسد في صورة بشرية، فيعبدون بذلك إلهًا يعرفونه، وهو الإمام الذي تجسد فيه الإله[٣].

٣ ـ البهائية أو البابية: الذين يعتقدون أن الله حل في البهاء حسين المازندراني ليتمكن من ترشيد الناس وإصلاحهم[٤].

٣ ـ القاديانية[٥]: الذين يعتقدون أن الله حل في غلام أحمد القادياني[٦].

---

(١) «الإسماعيلية المعاصرة» لأحمد الجوير (ص٨٠).

(٢) «الحركات الباطنية» للخطيب (ص٣٤١)، و«إسلام بلا مذاهب» للشكعة (ص٣٣٣).

(٣) المصدر السابق (ص١٥٩)، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص٢٩٤).

(٤) «البابية» لإحسان إلهي ظهير (ص٩٢و ١٩٣).

(٥) القاديانية: فرقة تُنسب إلى ميرزا غلام أحمـد القادياني: نشأ في قاديان إحدى مدن البنجاب بالهند، كان عـميلاً للاستـعمار الإنجليـزي، أعلن أنه المهدي، ثم ادعى أن روح المسيح حلت فـيه، ثم ادعى النبوة، وقال بنسخ الجهاد، وألف كتـابًا في الضلال، مات سنة ١٩٠٨م. انظر: «إسلام بلا مذاهب» للشكعة (ص٢٥١) وما بعدها.

(٦) انظر: «القـاديانية» لإحـسان إلهي ظهـير، إدارة ترجـمان السنة، لاهور ـ باكسـتـان، ط:١٢، عام (١٣٩٨هـ) (ص١٠٠).

الفرع الثاني - معنى وحدة الوجود وأشهر الطوائف القائلة بها:

وحدة الوجود مذهب فلسفي لا ديني، يقول بأن الله والطبيعة أو الكون حقيقة واحدة، وأن الله هو الوجود المطلق، ويقوم هذا الاعتقاد على أن العالم بما فيه إنما هو التجلي الإلهي الدائم الذي كان ولا يزال، فالموجود واحد هو الله وهو عين المخلوقات، فكل شيء هو الله، واختلاف الموجودات هو اختلاف في الصور والصفات مع توحد في الذات[1].

وهذه العقيدة لها وجود اليوم لدى أكثر أهل الطرق الصوفية المنحرفة في العالم الإسلامي، بل وفي العالم الغربي اليوم عند كثير من الاتجاهات المنحرفة كالوجودية وغيرها، وكلها متفقة على أنه ليس الوجود إلا الله، وما في الكون من ظواهر فإما هي مظاهر لحقيقة واحدة هي الحقيقة الإلهية - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً -، وفيما يلي عرض لنماذج القائلين بوحدة الوجود على النحو التالي:

أولاً - غلاة الصوفية: سبق أن أوضحنا أن الصوفية عمومًا يخالفون أهل السنة والجماعة في مفهوم وحقيقة التوحيد[2]؛ حيث يرى بعض الصوفية أنه لا يمكن التعبير عن التوحيد؛ لأنه شيء غامض جدًا لا يمكن حتى تصوره، بل من تصوره أو عبر عنه فهو كافر، بل اعتبروا التوحيد الذي جاء به الرسول ﷺ إنما هو توحيد يليق بالعوام، أما توحيد الخواص فهو عين ما نسميه (وحدة الوجود)[3]، ومن أشهر من قال بوحدة الوجود من غلاة الصوفية:

---

(١) «الموسوعة الميسرة» (٢/ ٧٩٣-١١٧٨).

(٢) انظر: (ص٣٤٧) وما بعدها.

(٣) «منهاج السنة» (٥/ ٣٧٠) وما بعدها.

(أ) **محيي الدين ابن عربي:** يعتبر ابن عربي من كبار غلاة المتصوفة الذين تفانوا في توضيح عقيدة وحدة الوجود بشتى الأساليب، وقد فاق من سبقه ومن لحق به ومن عاصره في تصوير هذه العقيدة الإلحادية، كما يلاحظ ذلك كل من يقرأ كتبه مثل: (فصوص الحكم)، و(الفتوحات المكية)، ويتلخص مذهب ابن عربي في وحدة الوجود في الآتي:

١ - إنكاره العالم الظاهر، فلا يعترف بالوجود الحقيقي إلا لله، فالخلق في نظره هم ظل للوجود الحق، فلا وجود إلا لله إذًا، فلا فرق إذًا بين ما هو مخلوق وما هو خالق، ومن أقواله التي تدل على ذلك: «الإله المطلق لا يسعه شيء؛ لأنه عين الأشياء وعين نفسه، والشيء لا يقال فيه يسع نفسه ولا يسعها، فافهم»[١].

ويقول أيضًا: «وإذا كان الحق وقاية للحق بوجه، والعبد وقاية بوجه، فقل في الكون ما شئت، إن شئت قلت: هو الخلق، وإن شئت قلت: هو الحق، وإن شئت قلت: هو الحق الخلق، وإن شئت قلت: لا حق من كل وجه ولا خلق من كل وجه، وإن شئت قلت بالحيرة»[٢].

٢ - يرى أن الله يحوي في ذاته كل المخلوقات، حيث يقول:

يا خالق الأشياء في نفسه ... أنت لما تخلقه جامع
تخلق ما لا ينتهي كونه ... فيك فأنت الضيق الواسع[٣]

---

(١) «فصوص الحكم» لمحيي الدين بن عربي، تحقيق: د. أبي العلا عفيفي، دار الكتاب العربي - بيروت، ب.ت (ص٤٤٠).

(٢) المصدر السابق (ص١١٣).

(٣) «الموسوعة الميسرة» (٢/ ٧٩٤).

٣ - يرى أن كل ما في الوجود من خير وشر وقبائح منسوبة لله، بل جعل ذلك كله هو الله سبحانه، حيث يقول: «فالعلي لنفسه هو الذي يكون له الكمال الذي يستغرق به جميع الأمور الوجودية، حيث لا يمكن أن يفوته نعت فيها، وسواء كانت محمودة عرفًا وشرعًا وعقلاً أو مذمومة عرفًا وعقلاً، وليس إلا لمسمى الله خاصته»[1].

٤ - يرى أن الحق سبحانه لا يشهد أتم شهود ولا يعرف حق المعرفة إلا في المرأة . . حال اللذة والشهوة، وإليك نص عبارته الوقحة البعيدة عن الأدب، حيث قال: «ولما أحب الرجل المرأة طلب الوصلة، أي غاية الوصل التي تكون في المحبة، فلم يكن في صورة النشأة العنصرية أعظم وصلة من النكاح، ولهذا تعم الشهوة أجزاءه كلها، ولذلك أمر بالاغتسال منه، فعمت الطهارة كما عم الفناء فيها عند حصول الشهوة، فإن الحق غيور على عبده أن يعتقد أنه يلتذ بغيره، فطهره بالغسل ليرجع بالنظر إليه فيمن فني فيه إذ لا يكون إلا ذلك، فإذا شاهد الرجل الحق في المرأة كان شهودًا في منفعل، وإذا شاهد في نفسه من غير استحضار صورة ما تكون عنه كان شهوده في منفعل عن الحق بلا واسطة، فشهوده للحق في المرأة أتم وأكمل؛ لأنه يشاهد الحق من حيث هو فاعل منفعل، ومن نفسه من حيث هو منفعل خاصة، فلهذا أحب الرسول ﷺ النساء لكمال شهود الحق فيهن، إذ لا يشهد الحق مجردًا عن المواد أبدًا»[2].

---

(١) «فصوص الحكم» لابن عربي (ص٧٩).

(٢) «فصوص الحكم» (ص٢١٧).

ويستطرد ابن عربي مقرراً هذا المعنى شارحًا له فقال: «فشهود الحق في النساء أعظم الشهود وأكمل»، وقال أيضًا: «فمن أحب النساء على هذا الحد فهو حب إلهي». وقال:

صح عند الناس اني عاشق غير ان لم يعرفوا عشقي لمن[1]

ومما سبق إيراده من نصوص، نجد أن الرجل والمرأة عند ابن عربي صورتان من صورة الله، يعني حقيقة تتجلى في صورتي رجل وامرأة في حال المواقعة يسمى الرجل فاعلاً والمرأة منفعلة، ويدين الزنديق بأن ربه فاعل منفعل معًا لتعينه في صورة الرجل وفي صورة المرأة، وشهود الإله الصوفي في المرأة الهلوك أتم وأكمل في حال عاصفة الشهوة، إذ يشاهد فيها الإله في صورة فاعل ومنفعل، وهنا يبدو خطر التصوف الجامح على الخلق والعرض والأمة، ماذا يعمل الصوفي الحلولي وهو يؤمن أن المرأة هي أتم وأكمل مجالي الإله؟ ماذا سيحدث منه وهو يؤمن بأن ربه امرأة ويواقعها رجل؟ أعفني من الجواب لأنك ستعرف الجواب[2].

٥ ـ ذهب ابن عربي إلى تحريف آيات القرآن الكريم لتوافق مذهبه ومعتقده، فالعذاب عنده من العذوبة، والريح التي دمرت عاد هي من الراحة؛ لأنها أراحتهم من أجسامهم المظلمة[3].

---

(١) المصدر السابق (ص٢١٨).

(٢) انظر: «حاشية مصرع التصوف» لبرهان الدين البقاعي (١٤٢)، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، طبعة رئاسة البحوث العلمية ـ الرياض، عام (١٤١٥هـ) (ص١٣١، ١٣٢).

(٣) ينظر في تأويلات لآيات القرآن: «فصوص الحكم» (ص١٩٢، ١٩٤)،و «مصرع التصوف» للبقاعي (ص٧٣، ٨٤، ٨٩).



(ب) ومن القائلين بوحدة الوجود أيضًا: ابن سبعين[١]: حيث يقول: «ربك مالك وعبد هالك، وأنتم ذلك الله فقط، والكثرة وَهمٌ»، فهو يؤكد أن الموجودات ليس لها وجود حقيقي فوجودها وهم، وليس ثَمَّ فرق بين الخلق وبين الحق، فالموجودات هي الله[٢].

(جـ) ومنهم أيضًا ابن الفارض[٣]: الذي يسميه الصوفية سلطان العاشقين، فقد نظم قصيدته التائية لتأكيد عقيدته في وحدة الوجود حيث يقول فيها:

لها صلواتي بالمقام أقيمها ... وأشهد فيها أنها لِيَ صلَّتِ
كلانا مصل عابد ساجد إلى ... حقيقته بالجمع في كل سجدة
وما كان لي صلى سواي ولم تكن ... صلاتي لغيري في أداء كل ركعة

ويقول أيضًا:

مجلس الأذكار سمع مطالع ... ولي حانة الخمار عين طريقه
وما عقد الزنار حكمًا سوى يدي ... وإن حل بالإقرار بي فهي حلت

(١) هو: عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن سبعين الإشبيلي، ولد في مرسيه سنة ٦١٤هـ، وانتقل إلى سبته وانتحل التصوف، قدم القاهرة، قال عنه الذهبي: «أشهد أن ابن سبعين قال: لقد تحجر ابن آمنة واسعًا بقوله لا نبي بعدي»، وكان يرى النبوة مكتسبة، ويسخر من الطائفين بالكعبة بقوله: «حمير حول المدارة»، كفره كثير من العلماء، مات سنة ٦٨٨هـ، من مؤلفاته: «أسرار الحكمة»، و«جواهر السر»، وغيرها، انظر ترجمته في: «لسان الميزان» (٣/ ٣٩٢)، و«شذرات الذهب» (٥/ ٣٢٩).

(٢) «الموسوعة الميسرة» (٢/ ٧٩٦).

(٣) هو: عمر بن علي المرشد الحموي، المعروف بابن الفارض، ولد سنة ٥٧٦هـ بالقاهرة، ونشأ بها واشتغل بالفقه الشافعي، وأخذ الحديث عن ابن عساكر ثم سلك طريق التصوف، فجعل يأوي إلى الجبال والأماكن الخربة، يعتبر أحد المجاهرين بالاتحادية، انظر بعض كفرياته في تائيته من ديوانه (ص٢٦-٧١)، توفي بالقاهرة سنة ٦٣٢هـ، من آثاره: «ديوان شعره» جمعه سبطه علي، انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٦٨)، و«شذرات الذهب» (٥/ ١٤٩).

وإن نار بالتنزيل محراب مسجد فما يارب الإنجيل هيكل تبيعة
وإن خرّ للأحجار في البدء عاكف فلا وجه للإنكار بالعصبية
وإن عبد النار المجوس وما انطفت كما جاء في الأخبار في ألف حجة
فما قصدوا غيري وإن كان قصدهم سوايا وإن لم يظهروا عقد نية(١)

من خلال هذه الأبيات يتضح لنا معتقد ابن الفارض الفاسد، حيث يصرح فيها بأن حانات الخمر وأماكن عبادة اليهود وكنائس النصارى وهياكل المجوس ومساجد المسلمين كلها سواء؛ لأنها أماكن يعبد فيها الله؟! ولا غرابة في هذا، فكل من يعتقد وحدة الوجود يرى أن العابد والمعبود شيء واحد، لذا يرى ابن الفارض أن أديان وعقائد البشرية كلها على هدى؛ لأن كل ما في الكون صور للذات الإلهية.

(د) ومنهم أيضًا التلمساني(٢): وهو كما يقول شيخ الإسلام من أعظم هؤلاء كفرًا، بل أحذقهم في الكفر، فلا يفرق بين الكائنات وخالقها، بل الكائنات أبعاض وأجزاء من الخالق بمنزلة الأمواج من البحر، وأجزاء البيت من البيت. حيث يقول:

البحر لاشك عندي في توحده وإن تعدد بالأمواج والزَّبَدِ
فلا يغرك ما شاهدت من صور فالواحد الرب ساري العين في العَدَدِ(٣)

---

(١) «ديوان ابن الفارض» القصيدة التائية، لأبي حفص عمر بن علي بن الفارض، دار صادر - بيروت، طبعة عام (١٩٦٢م) (ص١١٤).

(٢) هو: سليمان بن علي بن عبد الله التلمساني، المعروف بالعفيف التلمساني، ولد عام ٦١٠هـ، صوفي شاعر من أكابر الاتحادية، قال عنه الألوسي: «كان أخبث القوم وأعمقهم كفرًا، وكان من الإباحية»، انظر: «جلاء العينين» (ص٩٢)، توفي بدمشق سنة ٦٩٠هـ، من مؤلفاته: «شرح فصوص الحكم»، و«المواقف»، و«ديوان شعر»، انظر ترجمته فيه: «شذرات الذهب» (٥/ ٢١٢)، و«معجم المؤلفين» (٤/ ٥٧٠).

(٣) «الموسوعة الميسرة» (٢/ ٧٩٦).

(هـ) ومنهم عبد الكريم الحبيلي[١]؛ حيث يعتقد ما يعتقده أسلافه، فيقول في تفسيره لمعنى (لا إله إلا الله): «يعني الآلهة المعبودة ليست إلا أنا، فأنا الظاهر في تلك الأوثان والأفلاك والطبائع، وفي كل ما يعبد أهل كل ملة ونحلة، فما تلك الآلهة إلا أنا»، ولهذا أثبت لهم لفظ الآلهة، وتسميته لهم بهذا اللفظ من جهة ما هم عليه في الحقيقة، تسمية حقيقة لا مجازية، إنه أراد أن يبين لهم أن تلك الآلهة مظاهر، وأن حكم الألوهية فيهم حقيقة، وأنهم ما عبدوا في جميع ذلك إلا هو، فقال: «لا إله إلا أنا، فكل ما أطلق عليه اسم الإله فهو أنا»[٢].

* ومن القائلين بوحدة الوجود بعض الفرق الضالة المنتشرة اليوم في العالم الإسلامي ومن أشهرها:

ثانيًا - التيجانية[٣]: يقول مؤسس هذه الطريقة: «فكل عابد أو ساجد لغير الله في الظاهر فما عبد ولا سجد إلا لله تعالى؛ لأنه هو المتجلي في تلك الألباس»[٤]. ويقول أيضًا: «وكذلك صاحب اليقين سلبه الله صورة الغير

---

(١) هو: عبد الكريم بن إبراهيم عبد الكريم الجيلي، سبط الشيخ عبد القادر الجيلاني، من علماء الصوفية وأقطابهم، ولد سنة ٧٦٧هـ، له كتب كثيرة منها: «الإنسان الكامل»، و«الأسفار»، و«الكهف»، و«الرقيم» وغيرها، توفي سنة ٨٣٢هـ، انظر ترجمته في: «الأعلام» (٤/ ١٧٥)، و«هدية العارفين» (٥/ ٦١٠)، و«معجم المؤلفين» (٥/ ٣١٣).

(٢) «الإنسان الكامل في معرفة الأوائل والأواخر» لعبد الكريم الجبلي، مطبعة الحلبي - مصر - ط: ٤، ب.ت (١/ ٢٣).

(٣) التيجانية: طريقة صوفية تنسب إلى أبي العباس أحمد بن محمد المختار التيجاني، الذي عاش ما بين (١١٥٠-١٢٣٠هـ) بالجزائر، يؤمن أصحابها بجملة المعتقدات الصوفية، ويزيدون عليها الاعتقاد بإمكانية مقابلة النبي ﷺ واللقاء في الدنيا، وأنه ﷺ قد خصهم بصلاة الفاتح لما أغلق، انظر: «الموسوعة الميسرة» (١/ ٢٨٥-٢٩٠).

(٤) «جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض أبي العباس التيجاني» لعلي بن حرازم الفارسي، دار الجيل - بيروت، طبعة عام (١٤٠٨هـ) (١/ ١٤٨).

والغيرية، ولم يبق في حسه وشهوده وإدراكاته وذوقه إلا الحق محضًا ـ سبحانه وتعالى ـ في كل وجه وبكل اعتبار كما قال بعض العارفين:

لم يبقَ إلا الله لا شيء غيره ... فما ثم موصول ولا ثم بائن[1]

ثالثًا ـ الجهمية الحلولية: حيث يقولون بأن الله تعالى في كل مكان، ونفوا كونه أعلى العرش، فوقعوا فيما وقعت فيه الفرق القائلة بوحدة الوجود أو الحلول العام، كما يسميه بعض العلماء.

وهؤلاء جميعًا وغيرهم ممن يقول بوحدة الوجود لهم بعض الشبه التي يحاولون التشبث بها والاستدلال على عقيدتهم الفاسدة، ويمكن الإشارة هنا إلى بعض الشبهات والأدلة التي يوردها أصحاب وحدة الوجود، ومنها في الفرع الثالث:

الفرع الثالث ـ شبهات القائلين بوحدة الوجود والرد عليها:

الشبهة الأولى ـ استدلالهم بحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «إن الله تعالى قال من عادى لي وليًا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضته عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه»[2]. حيث يقول ابن عربي في (الفصوص): «.. فذكر أن هويته هي عين الجوارح التي هي العبد ..، فالهوية واحدة والجوارح مختلفة»[3].

---

(١) «جواهر المعاني» للتيجاني (١/ ٢٦٣).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الرقاق»، باب «التواضع» (٥/ ٢٣٨٥) برقم (٦١٣٧).

(٣) «فصوص الحكم» لابن عربي (ص١٠٧).

والجواب على هذه الشبهة نقول: إن الحديث حق، ولكن تفسيره على وجه باطل، إذ ليس فيه ما يدل على ما يريده الوجوديون، وذلك لما يأتي:

١ - ألفاظ الحديث نفسها قد فرقت بين الخالق والمخلوق، والإله والعبد، ففي قوله: «من عادى لي وليًا، فقد آذنته بالحرب» يثبت معاديًا محاربًا، ووليًا غير المعادي، وفي قوله: «وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضته عليه» يثبت عبدًا متقربًا إلى ربه، وربًا افترض عليه فرائضه، وفي قوله: «ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه» يثبت مُتَقَرِّبًا ومُتَقَرَّبًا إليه، ومحبًا ومحبوبًا غيره، وفي قوله: «ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه» أثبت سائلاً ومسئولاً غيره، ومستعيذًا ومستعاذًا به، وهي كلها تثبت محتاجًا فقيرًا ومحتاجًا إليه غنيًا، فهي لذلك تناقض قولهم: «الوجود واحد»[1].

٢ - إن ظاهر الحديث يدل على أن الولي لكمال طاعته ومحبته لله تعالى؛ أحاطه الله بتوفيقه وهدايته حتى صار لا يسمع ولا يبصر ولا يبطش ولا يمشي إلا في محابِّ الله سبحانه .. فيبقى محبوب الحق محبوبه، ومكروه الحق مكروهه، ومأمور الحق مأموره..»[2].

الشبهة الثانية - استدلالهم بحديث رؤية الله يوم القيامة، وفيه «أن الله يجمع الناس، ويظهر لهم فينكرونه ويظهر لكل أمة بصورة لا تعرفها فتنكره، فيعود فيظهر لكل أمة بالصورة التي عبدوه عليها في الأرض فيسجد الكل ..»، وممن استدل بهذا ابن عربي في كتابه (الفصوص)[3]. ود/ عبد الحليم محمود في كتابه

---

(١) «مجموعة الرسائل والمسائل» لابن تيمية (١/ ١١٦).
(٢) المصدر السابق (١/ ١١٧)، و«مصرع التصوف» للبقاعي (ص٨١).
(٣) «فصوص الحكم» لابن عربي (١/ ١٨٤).

(السر الأعظم)[(١)]. حيث استدلا به على أنه سبحانه يظهر لكل عابد بصورة معبوده في الدنيا؛ لأنه ما عبد إلا هو.

والجواب على هذه الشبهة كما يلي:

١ - إن لفظ الحديث في الصحيحين وغيرهما يخالف النص السابق الذي أرادوا أن يستندوا إليه في دعواهم؛ لأن الحديث ثابت في الصحيحين عن أبي هريرة ﷺ بلفظ: قال ناس: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال: **«هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟»** قالوا: لا يا رسول الله، قال: **«فإنكم ترونه يوم القيامة كذلك، يجمع الله الناس يوم القيامة فيقول: من كان يعبد شيئًا فليتبعه، فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس، ويتبع من كان يعبد القمر القمر، ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيت، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها، فيأتيهم الله في غير الصورة التي يعرفون[(٢)] فيقول: أنا ربكم، فيقولون: نعوذ بالله منك، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا أتانا ربنا عرفناه، فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفونها، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا، فيتبعونه ويضرب جسر جهنم»**[(٣)].

---

(١) «السر الأعظم» د/ عبد الحليم محمود، دار المعارف - القاهرة، ط:٣، ب.ت (ص٩٨).

(٢) قوله: فيأتيهم في غير الصورة التي يعرفون يحتمل أن تأتيهم صورة مخلوقة فيقول: أنا ربكم على سبيل الاختبار والامتحان فيستعيذون بالله منه، وقوله: «فيأتيهم الله بالصورة التي يعرفون» أحسن ما يتأول فيه أنها منه أنه صورة اعتقاد كما يقال: صورة اعتقادي في هذا الأمر كذا، فيكون المعنى يرون الله على ما كانوا يعتقدونه في الجائز عليه من الصفات التي هو عليها، ويدل على ذلك ما جاء في حديث آخر: «وكيف تعرفونه؟» قالوا: إنه لا شبيه له. انظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» للإمام الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي، دار الوفد المنصورية - مصر، ط:١ عام (١٤١٩هـ) (١/ ٥٤٤).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الرقاق»، باب «الصراط جسر جهنم» (٥/ ٢٤٠٣) برقم (٦٢٠٤)، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب «معرفة طريق الرؤية» (١/ ١٤٣) برقم (١٨٢-١٨٣).

٢ - يظهر في المقارنة بين الحديث الصحيح وبين النص المذكور عند الحلوليين أنه لا يوجد في الصحيح اللفظ المستدل به عندهم: «أن الله يظهر لكل أمة بالصورة التي عبدوه عليها».

٣ - الحديث يثبت أن الله تعالى يتجلى لعباده في الآخرة، والاتحاديون يدينون أنه يتجلى في الدنيا بتلبسه في صورة المخلوقات.

٤ - يدين القائلون بوحدة الوجود بأن الله تعالى يتجلى لكل واحد بحسب معتقده، ويجعلون البشر على قسمين:

القسم الأول - القسم القاصر المقيد: وهو الذي لا يعرف ربه إلا إذا تجلى له في صورة ما اعتقده، أما إذا تجلى له في صورة أخرى أنكره.

القسم الثاني - العارف المطلق: وهو الذي يعرف الله في كل صورة يظهر بها سبحانه؛ لأنه يعتقد أن الرب عين كل شيء، بينما نجد في الحديث السابق أن المؤمنين أنكروه في صورته الأولى، وعرفوه في صورته الثانية، وهؤلاء الذين أنكروه ثم عرفوه هم الأنبياء والرسل وهم أكمل العارفين باعتراف الصوفية الحلولية أنفسهم، بل ابن عربي من معتقده أن الأنبياء لبنات من فضة وأن أقطاب الصوفية لبنات من ذهب، وهذا ينقض أصل دعواهم أن العارف المكمَّل هو من يعرف الله في كل صورة.

٥ - يثبت الحديث وجود قوم يعرفون بعد إنكار، ووجود رب تجلى ثم تجلى، وهذا يستلزم وجود أغيار كثيرين هم غير الرب سبحانه، في حين يدين القائلون بوحدة الوجود بأنه: ما ثم غيره.

٦ - يثبت الحديث الصحيح أنه سبحانه لن يتجلى إلا في صورة واحدة في كل مرة، أما هؤلاء فيدينون بتجلي ربهم فيما لا يتناهى من الصور المتباينة في آن واحد؟!!

٧ ـ يزعم الصوفية الوجودية (أن الله سبحانه عين كل شيء)، والحديث يرد هذا الزعم؛ حيث يثبت الحديث وجود قوم مؤمنين وكافرين ومنافقين، فإذا أخذنا بزعمهم كان ربهم هو الكافر والمنافق والمنكر . . وحسب القائلين بهذا شراً أن يكونوا عبيداً لرب هذا شأنه؟

٨ ـ يثبت الحديث ربًا ويثبت عبادًا يبتليهم ربهم بتجليه، ويثبت مكانًا، والسؤال الذي يطرح على القائلين بوحدة الوجود (ما هو هذا المكان؟) أهو الرب أم غيره؟

ـ فإن قالوا بالأول؛ فالحديث يرد ذلك، وكفاهم خزيًا أن يكون ربهم موطئ الأقدام.

ـ وإن قالوا بالثاني؛ ثبت وجود (غير) وهم ينفون الغيرية!!

٩ ـ أخيراً كيف يستشهدون بهذا الحديث وهم لا يؤمنون به، حيث يزعمون أنهم يأخذون عن الله مباشرة، ويستنكفون عن العمل بشريعة الله التي جاءت بها رسله[1] بل استدلالهم بالحديث اعتراف بالمغايرة بين من أوحى بهذا الحديث وبين من أوحي إليه، وهذا دليل على المغايرة بين الرب والمربوب، وبين الموحى إليه والمبلغ بالوحي.

الشبهة الثانية ـ استدلالهم ببعض الآيات التي تخبر عن معية الله تعالى لخلقه، وصرف معناها إلى ما يوافق عقيدتهم في القول بوحدة الوجود والحلول العام، ومن هذه الآيات:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ (الحديد: ٤).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ﴾ (الأنعام: ٣).

---

(١) ينظر في ذلك: «مصرع التصوف» لبرهان الدين البقاعي (ص٨١-٨٢).

حيث استدلوا بهاتين الآيتين وغيرهما على نفس علو الله على عرشه وبينونته عن خلقه وعلى أنه مع الخلق وفيهم، وقد ناقش علماء أهل السنة قديمًا وحديثًا شبهة هؤلاء الزنادقة وردوا عليهم في مناظرات ومؤلفات كثيرة(١).

وسوف أذكر هنا بعض النقولات عن أئمة أهل السنة في الرد على الحلوليين عمومًا.

(أ) رد الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -، ويتلخص في الآتي:

١ - الاستدلال عليهم بالآيات التي تصرح بأنه - سبحانه وتعالى - مستوٍ على عرشه وبائن عن خلقه.

٢ - بيان بطلان استدلالهم بالآيات المذكورة على حلول الله تعالى في كل شيء، حيث ذكر أن الآيات السابقة تدل على أن الله - سبحانه وتعالى - هو إله من في السماء وإله من في الأرض، أي معبود فيها وهو مستوٍ على العرش وأن معية الله لجميع خلقه ثابتة بعلمه وإحاطته وليس بذاته سبحانه، لقوله سبحانه: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ (الطلاق: ١٢).

٣ - وذكر - رحمه الله - أن المسلمين يعرفون أماكن كثيرة ليس فيها شيء من عظمة الرب كالأجسام والأجواف والخنازير والأماكن القذرة، والتي يلزم من قولهم أن الله تعالى فيها، تنقص الرب - تعالى عما يقولون علوًا كبيرًا -، ونقول إن إضافة النقص إلى الله ثابتة في القول بحلوله في أي مخلوق ولكنها أشد في القول بحلوله في هذه الأماكن المذكورة.

---

(١) انظر: (أ) كتاب «الرد على الجهمية والزنادقة» للإمام أحمد بن حنبل.
(ب) كتاب «الشريعة» للآجري.
(جـ) كتاب «الرد على الجهمية» للإمام الدارمي.

٤ ـ ضرب ـ رحمه الله ـ الأمثلة العقلية على معنى المعية والإحاطة، وأنها لا تستلزم الحلول والتـجسد، فقـال: «من الاعتبار في ذلك: لو أن رجـلاً كان في يديه قدح من قوارير صاف وفيه شراب صاف، لكان نظر ابن آدم إليه وقد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، والله تعالى ـ وله المثل الأعلى ـ قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه.

٥ ـ بين ـ رحمه الله تعالى ـ فساد قولهم بذكر ما يترتب عليه، فقال: «يقال للجهمي: إن الله إذا كان معنا بعظمة نفـسه . . هل يغفر الله لك فيما بينه وبين خلقه؟ فـإن قال: نعم، فقـد زعم أن الله بائن من خلقه، وإن قال: لا، كـفر، ووجه الإلزام في هذا أن الله تعالى يغفر لنفسه».

وقال أيضًا: «إذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله حين زعم أن الله في كل مكان . . فقل: أليس الله كـان ولا شيء؟ فيقـول: نعم، فقل له: حين خلق الخلق خلقه في نفسه أو خارجًا عن نفـسه؟ فإنه يصير إلى ثلاثة أقوال لابد له من واحد منها:

١ ـ إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه؛ كفر حين زعم أن الجن والشياطين والإنس نفسه، لأنه يلزم من ذلك أن الله تعالى خلق نفـسه، وهذا ينفي اعترافه بأن الله تعالى كان ولا شيء.

٢ ـ وإن قال: خلقهم خارجًا ثم دخل فيـهم، كان هذا أيضًا كفرًا حين زعم أنه دخل في مكان رجس وقذر ورديء.

٣ ـ وإن قال: خلقهم خارجًا ثم لم يدخل فيهم رجع عن قوله أجمع، وهو قول أهل السنة[1].

---

(١) انظر: «الرد على الجـهمـية والزنادقة» للإمـام أحمـد بن حنبل ـ رحمـه الله ـ، دار اللواء ـ الرياض، ط:١، ب.ت (ص١٣٥) وما بعدها.

(ب) ومن رد الإمام الدارمي[1] ـ رحمه الله تعالى ـ:

قوله: «أرأيتم إذ قلتم هو في كل مكان وفي كل خلق، أكان الله إلهًا واحدًا قبل أن يخلق الخلق والأمكنة؟ إن قالوا: نعم، قلنا: فحين خلق الخلق والأمكنة:

١ ـ أقدر أن يبقى كما كان في أزليته في غير مكان، فلا يصير في شيء من الخلق والأمكنة التي خلقها بزعمكم.

٢ ـ أو لم يجد بدًا من أن يصير فيها؟

٣ ـ أو لم يستغن عن ذلك؟

فإن قالوا: بلى قدر على أن يبقى كما كان في أزليته، قلنا: فما الذي دعا الملك القدوس إذ هو على عرشه في عزه وبهائه بائن من خلقه أن يصير في الأمكنة القذرة، وأجواف الناس والطير والبهائم؟ لقد شوهتم معبودكم إن كانت هذه صفته، والله أجل وأعلى من أن تكون هذه صفته . . فلابد أن تأتوا ببرهان بين على دعواكم الحق من كتاب ناطق أو سنة ماضية أو إجماع المسلمين، ولن تأتوا بشيء من ذلك»[2].

(جـ) رد شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

على من يقول في قوله الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (الفتح: ١٠)؛ بأن فيها إخبارًا منه تعالى بأن نبيه محمدًا ﷺ هو

---

(١) هو: عثمان بن سعيد بن خالد التميمي، الدارمي، السجستاني، أبو سعيد، ولد قبل المائتين بيسير، وطاف الأقاليم في طلب الحديث، رحل إلى الشام والحرمين والعراق وغيرها، سمع من أبي اليمان وأحمد بن حنبل وابن راهويه، قال عنه الذهبي: «كان جذعًا في أعين المبتدعة»، توفي سنة ٢٨٠هـ، من مؤلفاته: «الرد على الجهمية»، انظر ترجمته في: «سير الأعلام» (٣/ ٣١٩)، و«شذرات الذهب» (٢/ ١٧٦).

(٢) «الرد على الجهمية» لعثمان بن سعيد الدارمي، الدار السلفية ـ الكويت، ط:١، عام (١٤٠٥هـ) (ص١٨) وما بعدها.

الله ـ تعالى وتقدس ـ وبيعته بيعة الله، ويده التي مدت للبيعة هي يد الله[١]، بقوله: «إن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ لم يرد به أنك أنت الله، وإنما أراد أنك رسول الله ومبلغ أمره ونهيه، فمن بايعك فقد بايع الله»، كما أن من أطاعك فقد أطاع الله، ولم يرد بذلك أن الرسول هو الله، ولكن الرسول أمر بما أمر الله به، فمن أطاعه فقد أطاع الله، ومن ظن في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ أن المراد به أن فعلك هو فعل الله، أو أن المراد: أن الله حالٌّ فيك ونحو ذلك فهو مع جهله وضلاله ـ بل كفره وإلحاده ـ قد سلب الرسول خاصيته وجعله مثل غيره، وذلك أنه لو كان المراد به أن خالق لفعله كان هناك قدر مشترك بينه وبين سائر الخلق، وكان من بايع أبا جهل فقد بايع الله، ومن بايع مسيلمة فقد بايع الله، وعلى هذا التقدير فالمبايع هو الله أيضًا، فيكون الله قد بايع الله[٢].

هذه بعض ردود أهل العلم على من قال بوحدة الوجود والتي يظهر منها شناعة هذه العقيدة وكفر من قال بها، وأنها لا تعدو أن تكون استمدادًا من عقائد الشرك والوثنية التي سبقت ظهور الإسلام؛ كالمسيحية وفلسفات الإغريق وغيرها، وأنها مستحيلة عقلاً وشرعًا، أما عقلاً فإن فكرة الحلول محالة ولا يمكن تصورها بين عبدين أو مخلوقين، فكيف يمكن تصورها بين الخالق سبحانه والمخلوقات؟ أما شرعًا فلأنها تناقض أصل التوحيد وتناقض صفات الإله الحق سبحانه جملة وتفصيلاً، وتستلزم فقر الإله وحاجته والطعن فيه سبحانه، ولهذا أجمع علماء المسلمين على كفر من اعتقد عقيدة الحلول والاتحاد وقال بوحدة الوجود[٣].

---

(١) «جواب عبد الغني النابلسي في حكم شطح الولي» تحقيق: د. عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة ـ القاهرة، طبعة عام (١٩٤٨م) (ص١٥٣).

(٢) «مجموعة الرسائل» لابن تيمية (١/ ١١٠).

(٣) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٢/٣٧٦-٣٧٨)، و«بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (٢/٥٤١).

المطلب الرابع

شرك التصرف

من أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ومما تواترت به النصوص من الكتاب والسنة الاعتقاد الجازم بأن النفع والضر والخير والشر والخلق والرزق والموت والحياة وسائر التصرف في الكون وفي شئون العالم لا يكون إلا لله - عَزَّ وجَلَّ -، وبقضائه وقدره، قال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٤)، بل إن هذا الأمر كان معلومًا لمشركي العرب كما حكى الله عنهم في قوله: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٨) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ (المؤمنون: ٨٨-٨٩).

وقد نفى الله سبحانه أن يكون لغيره شيء من التصرف في الكون في آيات كثيرة جدًا، مثل قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ (سبأ: ٢٢)، فقوله سبحانه: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾ أي: ليس للآلهة الباطلة في السموات ولا في الأرض مشاركة في الخلق ولا في الملك ولا في التصرف[١].

وجاء أيضًا في كثير من الأحاديث الشريفة ما يؤكد هذا الأمر، منها وصية النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما وفيها: «.. واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك» الحديث[٢].

---

(١) «الدين الخالص» لمحمد صديق خان (٢/ ١٠)، و«فتح المجيد» (ص١٧٣).

(٢) رواه أحمد (١/ ٢٩٣)، والترمذي في كتاب «صفة القيامة» (٤/ ٥٧٦) برقم (٢٥١٦)، وقال: حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢/ ٦١٠).

وجاء في دعائه ﷺ : «اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»[١]. وغيرها من النصوص الصريحة الدلالة على أن النفع والضر والرزق والخلق وسائر التصرفات لله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ، وبناءً على ذلك فإن من اعتقد أن لغير الله ـ سبحانه وتعالى ـ تصرفًا في هذا الكون من نفع أو ضر أو رزق أو غير ذلك فهو مشرك في ربوبية الله سبحانه.

ويمكن الإشارة هنا إلى نماذج من انحراف الفرق في شرك التصرف على النحو التالي:

أولاً ـ شرك التصرف عند الباطنية:

من المعروف عن الباطنية تأليههم لبعض الأشخاص كما سبق معنا، فالنصيرية مثلاً يؤلهون علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والدروز يؤلهون الحاكم بأمر الله، وهكذا . .

وهذا الاعتقاد كان له أثر واضح في اعتقاد تصرف غير الله تعالى في الكون، حيث يذهب النصيريون مثلاً إلى ما يشبه التثليث عند النصارى، إذ أنهم يؤلفون ثالوثًا يتكون من علي ومحمد وسلمان[٢]، ويزعمون أن العلاقة بين أطراف هذا الثالوث علاقة إيجاد، فعلي خلق محمد، ومحمد خلق سلمان، وسلمان خلق الأيتام الخمسة[٣].

---

(١) رواه البخاري في كتاب «صفة الصلاة»، باب «الذكر بعد الصلاة» (١/ ٢٨٩) برقم (٨٠٧)، ومسلم في كتاب «المساجد»، باب «استحباب الذكر بعد الصلاة» (١/ ٣٤٧) برقم (٥٩٣)، وأحمد (٤/ ٢٤٥، ٢٤٧).

(٢) هو: سلمان الفارسي، أبو عبد الله، مولى رسول الله ﷺ ، أصله من فارس، الباحث عن الحق، كان أول مشاهده الخندق بسبب اشتغاله بالرق، وشهد بقية المشاهد، كان من فضلاء الصحابة وخيارهم، وذوي القرب من رسول الله ﷺ ، شهد فتح العراق، وولي المدائن، مات سنة (٣٦هـ)، انظر «أسد الغابة» (٢/ ٥١٠)، و«الإصابة» (٣/ ١١٨).

(٣) يقصدون بهم: المقداد بن الأسود، وأبا ذر الغفاري، وعثمان بن مظعون، وعبد الله بن رواحة، وقنبر ابن كادان مولى علي بن أبي طالب، حيث وكلوا إلى هؤلاء مسئوليات معينة في تصريف الكون، فالمقداد موكل إليه الرعد والصواعق والزلازل، وأبو ذر موكل بالرياح وقبض الأرواح، وقنبر موكل بنفخ الأرواح في الأجسام، انظر: «الباكورة السليمانية» (ص٢٩)، نقلاً عن «إسلام بلا مذاهب» للشكعة، و«مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٤٧).

إذًا فعلي ﷺ عندهم، وكذا سلمان والأيتام الخمسة يتفردون بتصريف أمور الكون من الخلق والموت والحياة وغيرها، وهذه من أخص صفات الربوبية، ولا غرابة في هذا الاعتقاد عن النصيرية وسائر فرق الباطنية ما داموا يؤلهون البشر، ويعتقدون بالحلول على طريقة النصارى.

ثانيًا - شرك التصرف عند الشيعة:

يعتقد الرافضة الإمامية في أئمهم أنهم يتصرفون في الكون، وينسبون إلى علي بن أبي طالب ﷺ قوله: «انتقل النور إلى غرائزنا، ولمع في أئمتنا، فنحن أنوار السماء وأنوار الأرض، فبنا النجاة، وبنا مكنون العلم، وإلينا مصير الأمور، وبمهدينا تنقطع الحجج»[1].

وينسبون إليه قوله: «.. ونحن الذين بنا تمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وبنا تمسك الأرض أن تميد بأهلها، وبنا ينزل الغيث وتنشر الرحمة»[2].

وكتب الشيعة الاثنى عشرية مليئة بما يثير العجب من القصص التي ينسبونها إلى أئمتهم وزعمائهم، ومنها:

١ - قولهم بأن الدنيا والآخرة كلها للإمام يتصرف بها كيف يشاء: حيث عقد صاحب الكافي لهذا بابًا بعنوان «باب الأرض كلها للإمام»، وما جاء فيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أما علمت أن الدنيا والآخرة للإمام يضعها حيث يشاء، ويدفعها إلى من يشاء، جائز له ذلك من الله»[3].

---

(١) «مروج الذهب ومعادن الجوهر» لأبي حسن علي المسعودي، المكتبة العصرية - بيروت، ب.ت (١/٣٣).

(٢) «نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام» د. علي سامي النشار، دار المعارف - مصر، ط:٧، عام (١٩٧٧م) (٢/٢٩٧).

(٣) انظر «أصول الكافي» لمحمد بن يعقوب الكليني، تحقيق: محمد جواد الفقيه، دار الأضواء - بيروت، ط:١، عام (١٤١٣هـ) (١/ ٤٧٠).

وهذا النص من أوضح النصوص على الشرك في الربوبية عند الشيعة الاثنى عشرية، لأن الآخرة والأولى لله وحده، كما قال سبحانه: ﴿فَلِلَّهِ الآخِرَةُ وَالأُولَى﴾ (النجم: ٢٥).

٢ - إسناد الحوادث الكونية إلى ائمتهم: تقول رواياتهم: «عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سمع السماء أرعدت وأبرقت فقال: أما إنه ما كان من هذا الرعد ومن هذا البرق فإنه من أمر صاحبكم، قيل: من صاحبنا؟، قال: أمير المؤمنين عليه السلام»[١].

٣ - ينقل صاحب بحار الأنوار: رواية طويلة في ثماني صفحات يجعل لعلي بن أبي طالب قدرات مطلقة، فهو ينقل أصحابه إلى عالم السموات والأرض، ويعرض عليهم المعجزات، ويهلك أقوامًا بصعقة واحدة، ويتعاظم حتى يقول لهم: «إني لأملك من ملكوت السموات والأرض ما لا تحتملون العلم ببعضه»[٢].

٤ - يقول أحد أئمتهم المعاصرين[٣]: «فإن للإمام مقامًا محمودًا، ودرجة سامية، وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون»[٤].

والنصوص في كتب الشيعة كثيرة في هذا الباب نكتفي بما سبق من أمثلة، ومن الطريف أن كتب الشيعة مع تعظيم الأئمة والغلو فيهم تروي ما يخالف هذا، لتثبيت تناقضها فيما تقول كالعادة في كل كذب وباطل.

---

(١) «الاختصاص المفيد» محمد بن النعمان، مؤسسة الأعلمي - بيروت، طبعة عام (١٤٠٢هـ) (ص٣٢٧).

(٢) «بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار» لمحمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط:٣ عام (١٤٠٣هـ) (٢٧/ ٣٣/ ٤٠).

(٣) هو: آية الله الخميني، زعيم الثورة الشيعية في إيران.

(٤) «الحكومة الإسلامية» لروح الله الخميني، طبع وزارة الإرشاد بجمهورية إيران، ب.ت (ص٥٢).

فقد جاء في رجال الكشي أن جعفر بن محمد[١] قال: «فوالله ما نحن إلا عبيد الذي خلقنا واصطفانا، وما نقدر على ضر ولا نفع، وإن رَحِمَنَا فبرحمته، وإن عَذَّبَنَا فبذنوبنا، والله ما لنا على الله حجة، ولا معنا من الله براءة، وإنا لميتون ومقبورون ومنشورون ومبعوثون وموفقون ومسؤولون، وَيْلَهُمْ ما لهم لعنهم الله، فقد آذوا الله وآذوا رسوله ﷺ في قبره، وآل بيته صلوات الله عليهم . . أشهدكم أني امرؤ ولدني رسول الله ﷺ، وما معي براءة من الله، إن أطعته رحمني وإن عصيته عذبني عذابًا شديدًا»[٢].

ويظهر من هذا النص وغيره أن ما يعتقده الشيعة في أئمتهم من القدرة على التصرف في الكون ليس عليه دليل بل كلام جعفر يرده، وبهذا يظهر أن اعتقادهم ما هي إلا أساطير وضعها لهم الزنادقة والملحدون وأشربها من جاء بعدهم من رجال الشيعة وسطروها في كتبهم بغير دليل.

ثالثًا - شرك التصرف عند الصوفية المنحرفة:

أما المتصوفة المنحرفون فاعتقادهم في أوليائهم، وتصرفهم في الكون وشئون الخلق مشهور معلوم، ويمكن هنا الإشارة إلى بعض اعتقاداتهم في هذا الباب مع ذكر بعض النصوص في ذلك من كتب أئمة المتصوفة ورجالها المتقدمين والمعاصرين على سبيل المثال لا الحصر، ومنها:

١ - اعتقادهم أن الرسول ﷺ أول مخلوق، وأنه خلق من نور، ومن نوره خلق الخلق، وأنه يتصرف في هذا الكون، ومن النصوص الواردة في كتب المتصوفة في هذا الاعتقاد ما يلي:

---

(١) هو: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي المعروف بجعفر الصادق، ولد سنة (٨٣هـ)، ورأى بعض الصحابة، وقد زعمت الرافضة أن أحد أئمتهم الاثني عشر، وتكلموا على لسانه بالقبيح بما يوافق مذهبهم، وكان - رحمه الله - يمقتهم ويفضح أسرارهم، توفي سنة (١٤٨هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٥٥٥)، و«شذرات الذهب» (١/ ٢٢)، و«الأعلام» (٢/ ٢٢٦).

(٢) رجال الكشي، لمحمد بن عمر الكشي، وتعليق المصطفوي، طبعة طهران، ب.ت (ص٢٢٥-٢٢٦).

(أ) **يقول الدباغ**[(١)]: أعلم أن أنوار المكونات كلها من عرش وفرش وسموات وأرضين وجنات وحجب، وما فوقها، وما تحتها، إذا جمعت كلها، وجدت بعضًا من نور النبي، وأن مجموع نوره لو وضع على العرش لذاب، ولو وضع على الحجب السبعين التي فوق العرش لتهافتت، ولو جمعت المخلوقات كلها، ووضع ذلك النور العظيم عليها لتهافتت وتساقطت[(٢)].

(ب) **يقول البريلوي**[(٣)]: إن النبي ﷺ يقضي كل الحاجات، إن جميع أمور الدنيا والآخرة في اختياره[(٤)].

وقال أيضًا: إن الرسول ﷺ هو المُبرئ من الأسقام والآلام والكاشف عن الأمة كل خطب، وهو المحيي، وهو الدافع للمعضلات، والنافع للخلق، والرافع للرتب، وهو الحافظ والناصر، وهو دافع البلاء، وهو الذي بَرَّدَ على الخليل النار، وهو الذي يهب ويعطي، وحكمه نافذ، وأمره جار في الكونين[(٥)].

---

(١) هو: عبد العزيز بن مسعود المعروف بالدباغ، ولد عام (١٠٩٥هـ)، وتوفي عام (١١٣٢هـ) صوفي، من أهل فاس بالمغرب، وكان أميًا لا يقرأ ولا يكتب، لاتباعه مبالغة في الثناء عليه، ونسبوا الخوارق إليه، من كتبه «الإبريز» جمعه أحمد بن مبارك السجلماسي، انظر «الأعلام» (٤/٢٨)، و«معجم المؤلفين» (٥/٢٦٢-٢٦٣).

(٢) «الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز» جمع: أحمد بن المبارك، المطبعة الأزهرية ـ القاهرة، ط:١، عام (١٣٠٦هـ) (ص٢٦٠).

(٣) هو: أحمد رضا خان بن تقي، الأفغاني الحنفي، إمام البريلوية ومؤسسها، ولد في الهند سنة (١٨٦٥)، كان عميلاً للاستعمار الإنجليزي، له شطحات وعقائد فكرية، توفي سنة (١٩٢١م)، وله عدد كبير من الكتب الخرافية، انظر ترجمته في «البريلوية»، و«عقائد وتاريخ» لإحسان إلهي ظهير، «ترجمان السنة»، لاهور ـ باكستان، ط:١، عام (١٤٠٣) (ص١٣-٥٠).

(٤) «بركات الاستمداد» لأحمد رضا خان البريلوي، طبعة لاهور ـ باكستان، ب.ت (ص٨).

(٥) انظر «الاستمداد على أجيال الارتداد» لأحمد رضا خان البريلوي، المطبعة الحجرية ـ الهند، ب.ت (ص٢٩)، و«البريلوية، وعقائد وتاريخ» لإحسان إلهي ظهير (ص٦٨).

(جـ) يقول القسطلاني[١]: «فهو - أي النبي ﷺ - خزانة السر، وموضع الأمر، فلا ينفذ أمر إلا منه، ولا ينتقل خير إلا عنه . . »[٢].

وأقوالهم في هذا الباب كثيرة جداً[٣]، حيث نجد أن عامة الصوفية يغالون في الرسول ﷺ، ويرفعونه إلى مقام الربوبية وينسبون له التصرف في الكون، وهذا أعظم أنواع الشرك في الربوبية.

٢ - اعتقاد بعض المتصوفة بأن للأولياء تصرفاً في الكون، ونفوذاً عليه: واخترعوا تقسيمات للولاية ما أنزل الله بها من سلطان، وأطلقوا على قسم من أقسام الولاية ألقاباً وأوصافاً معينة، وأسندوا لها أعمالاً تبعاً لذلك.

فعندهم **الغوث:** وهو المتحكم في كل شيء في العالم، ويليه **الأقطاب الأربعة:** الذين يمسكون الأركان الأربعة في العالم بأمر الغوث، ويليهم **الأبدال السبعة:** الذين يتحكم كل واحد منهم في قارة من القارات السبع بأمر من الغوث، ويليهم **النجباء:** وكل منهم يتصرف في ناحية من نواحي الكون، ويتحكم في مصائر الخلق[٤].

---

(١) هو: أحمد بن محمد بن أبي بكر عبد الملك القسطلاني، شهاب الدين، أبو العباس، ولد بمصر سنة (٨٥١هـ) ونشأ بها، وقدم مكة، محدث ومؤرخ وفقيه، قال عنه الألوسي: كان من القبورية، يثبت الواسطة الشركية، انظر «إغاثة اللهفان» (٢/ ١٤)، توفي بالقاهرة سنة (٩٢٣هـ)، من مؤلفاته «إرشاد الساري على صحيح البخاري»، و«المواهب اللدنية»، و«حرز الأماني»، وغيرها، انظر ترجمته في «شذرات الذهب» (٨/ ١٢١)، و«البدر الطالع» (١/ ٧٠).

(٢) «المواهب اللدنية» لأحمد بن محمد القسطلاني، طبع المكتب الإسلامي - بيروت، ط:١، ب.ت (١/ ٤٥٦).

(٣) ينظر في ذلك: «شرح المواهب اللدنية» لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني، دار المعرفة - بيروت، ب.ت (١/ ٣)، و«شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق» ليوسف النبهاني، مطبعة البابي الحلبي - مصر، ط:٢، عام (١٣٨٥هـ) (ص٣٥٥).

(٤) انظر «الفتوحات المكية» لابن عربي (٣/ ٢٤٤)، و«معجم المصطلحات الصوفية» للحنفي (ص٩٢).

٣ - اعتقاد بعض المتصوفة أن لأوليائهم كرامات: تصل إلى حد إحياء الأموات، وإيقاف الشمس في السماء، وإماتة من يخالفهم على وجه العقوبة، ومن أقوالهم في ذلك:

(أ) يزعم بعض المتصوفة أن امرأة مات ولدها فاستغاثت بالسيد أحمد البدوي، فمد البدوي يده إليه ودعا له فأحياه ..[1]، ويذكرون عن البدوي أيضًا أنه قال لمعارضيه في العراق: موتوا، فوقعوا على الأرض قتلى، ثم قال لهم: قوموا، فقاموا[2].

(ب) يذكر اليافعي[3] في (نشر المحاسن) عن الفقيه إسماعيل الحضرمي أنه أمر خادمه ذات يوم وهم في سفر أن يأمر الشمس بالوقوف حتى يصل إلى منزله، فوقفت، ثم أمر أن يطلق سراحها ففعل[4].

(جـ) يقول النبهاني[5]: ومنهم الشيخ عبد الله أحد أصحاب سيدي عمر النبيتي، كتب لي أنه رآني بحضرة رسول الله ﷺ، وهو يقول للإمام علي

---

(١) «السيد البدوي بين الحقيقة والخرافة» د. أحمد صبحي منصور، مطبعة القاهرة - القاهرة، عام (١٤٠٣هـ) (ص٢٣٣).

(٢) المصدر السابق (ص٢٣٤).

(٣) هو: عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي اليمني، عفيف الدين، يعتبر من كبار مشائخ الصوفية، ولد سنة (٧٠٠)، ورحل إلى عدن ومكة، توفي سنة (٧٦٨هـ)، ودفن بمقبرة المعلا، من مؤلفاته: «مرآة الجنان»، و«رياض الرياحين»، وغيرها، انظر «شذرات الذهب» (٦/ ٢٠٠)، و«البدر الطالع» (١/ ٢٦٢).

(٤) «نشر المحاسن الغالية في فضل المشايخ الصوفية»، و«صاحب المقامات العالية» لأبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي، مطبعة القاهرة، طبعة عام (١٣٨١هـ) (ص٣٣).

(٥) هو: يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني، ولد سنة (١٢٦٥هـ) بشمال فلسطين، ورحل إلى مصر، ودرس في الأزهر، وتولى قضاء نابلس والموصل، توفي عام (١٣٣٥٠)، يعتبر من رموز الصوفية المعاصرين، له كتب كثيرة، منها: «الصالح والطالح»، حمل على عدد من أعلام الإسلام كابن تيمية، والألوسي، وابن القيم، انظر ترجمته في «الأعلام» (٩/ ٢٨٩)، و«معجم المؤلفين» (١٣/ ٢٧٥).

ابن أبي طالب ألبس عبد الوهاب الشعراني طاقيتي هذه، وقل له يتصرف في الكون فما دونه مانع[١].

(د) ويقول اليافعي أيضًا: روي عن بعض الكبار أنه طلب منه بعض الناس أن يدعو له الله تعالى أن يرزقه ولدًا ذكرًا، فقال: إن أحببت ذلك فسلم للفقراء مائة دينار، فسلم إليهم ذلك، ثم جاء بعد ذلك بمدة، وقال له: يا سيدي وعدتني بولد ذكر، وما وضعت امرأتي إلا أنثى، فقال له الشيخ: الدنانير التي سلمتها ناقصة، فقال: يا سيدي ما هي ناقصة إلا شيء يسير، فقال له الشيخ: ونحن أيضًا ما أنقصناك إلا شيئًا يسيرًا، فإن أحببت أن نوفي لك فأوفِ لنا، فقال: نعم يا سيدي، ثم ذهب وعاد إليه بتوفية ذلك النقصان، فقال له الشيخ: اذهب فقد أوفيناك كما أوفيت، فرجع إلى منزله فوجد غلامًا بقدرة الله تعالى وإكرامًا لأوليائه - عَزَّ وَجَلَّ -[٢].

ويذكر أيضًا أن (عبيد) أحد أصحاب الشيخ حسين كان له خوارق مدهشة، ومنها: أنه كان يأمر السحاب أن يمطر مطرًا فيمطر لوقته، وكل من تعرض له بسوء قتله في الحال، دخل مرة الجعفرية فتبعه نحو خمسين طفلاً يضحكون عليه، فقال: يا عزرائيل إن لم تقبض أرواحهم لأعزلنك من ديوان الملائكة، فأصبحوا موتى أجمعون[٣].

وهنالك شواهد كثيرة من أرباب كلام التصوف في نسبة التصرف في الكون إلى أوليائهم لا يسع المقام هنا لسرد تلك القصص والنصوص، ونكتفي بما سبق

---

(١) «جامع كرامات الأولياء» ليوسف النبهاني، طبعة شركة مكتبة البابي - القاهرة، ط:٢، عام (١٣٩٤هـ) (٢/ ٢٥٧).
(٢) «نشر المحاسن الغالية» لليافعي (ص٢٣).
(٣) «جامع كرامات الأولياء» للنبهاني (٢/ ٢٨٦).

الإشارة إليه، ويمكننا أن نستخلص من خلال استعراض كتب المتصوفة في هذا الباب إلى أن أرباب التصوف من أكثر الفرق المنتسبة إلى الإسلام شركًا في جانب الربوبية بإسناد التصرف في الكون لغير الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، فالنصوص في كتبهم كثيرة، تدل بوضوح على أنهم يعتقدون أن هذا الكون تسيره مجموعة من البشر أطلقوا عليها «الأولياء» ابتداء بالقطب الذي يعتبر الزعيم الأكبر المسيطر في هذا الكون بحيث لا يقع خير أو شر في الكون إلا عن طريقه، وانتهاءً بالنجباء الذين يصرفون أمور الخلق، وأن هؤلاء الأولياء باستطاعتهم أن يعطوا الأولاد حسب الطلب، بل يستطيعون تغيير الأنثى إلى ذكر، بل ويقدرون على إيقاف الشمس عن السير ثم إطلاق سراحها، وبل ويحيون ويميتون من شاءوا أو من خالفهم كما سبق الإشارة إليه، وحسبنا فيما ذكرناه أو أشرنا إليه ما نقطع به الحجة على كل متنطع صوفي أو مكابر بدون علم يقول: إن هذا لم يقله الصوفية، وإنما هو مفترى عليهم[1].

وإذا أردنا أن نعرف موقف الإسلام من ادعاء التصرف في الكون لغير الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ سواء ما وجدناه عند الشيعة أو الصوفية أو غيرهم فإننا نجده يرفض هذه الدعوى رفضًا قاطعًا، ويؤكد من خلال سرد الأدلة الكثيرة في الكتاب والسنة على تفرد الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ بخلق هذا الكون وتصريفه، وأنه لا يشاركه فيه أحد من خلقه كائنًا من كان، وأن هذه المراتب التي ابتدعها الصوفية

---

(١) للاستزادة من قصص الصوفية في هذا الباب يراجع «جامع كرامات الأولياء» للنبهاني (٢/ ٢٤٤-٢٧٥)، و«نشر المحاسن الغالية» لليافعي (ص٢٢-٦٧)، و«الطبقات الكبرى» للشعراني (٢/ ٨٨-١٠٦)، و«قوت القلوب» لأبي طالب المكي (٢/ ١٣٩)، و«الرسالة القشيرية» لأبي القاسم القشيري (٢/ ١٣٥)، و«الإبريز» للدباغ (ص١٨٩)، و«الكواكب الدرية» لعبد الرؤوف المناوي (ص١١)، وغيرها.

وغيرهم لأوليائهم وأئمتهم، والوظائف التي ادعوها لهم غير مقبولة شرعًا لأنها تتصادم مع العقيدة الإسلامية التي تؤكد بأن المتصرف الوحيد في الكون هو الله وحده لا يشركه فيه ملك مقرب، ولا نبي مرسل، ولا ولي محبوب، وإن اعتقاد ذلك لغير الله تعالى شرك بالله في ربوبيته، ونحن نرجو من المتصوفة وغيرهم أن يراجعوا أنفسهم ويعرضوا معتقداتهم على الكتاب والسنة، ليتبين لهم أنهم يحملون كثيراً من المعتقدات الوثنية والشركية التي تنافي عقيدة التوحيد الصافية، التي جاء بها محمد ﷺ إن أرادوا النجاة والفوز في الدنيا والآخرة، وذلك لأن أي مدعو من دون الله - عَزَّ وَجَلَّ - لا يملك من أمره شيئًا، فضلاً أن يكون له تصرف في الكون، قال - سبحانه وتعالى -: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ (١٣) إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر: ١٣-١٤).

الفصل الثاني

الشرك في الألوهية

المبحث الأول

معنى توحيد الألوهية، وتحقيق معنى الشرك فيه

أولاً ـ معنى توحيد الألوهية لغةً:

* توحيد الألوهية مركب من كلمتين:

الأولى ـ توحيد: وهو تفعيل، مصدر وحَّدَ، يُقال: وحَّده توحيداً أي: جعله واحداً، منفرداً عما يشاركه أو يشابهه في ذاته وصفاته[1].

والثانية ـ الألوهية: وهي لفظ منسوب إلى الإله، والإله كفعال، بمعنى مألوه، وكل ما اتخذ معبوداً إله عند معبوده، وإله جعلوه اسماً لكل معبود، وأله إلهة: أي عبد، عبادة، فإله بمعنى مألوه، أي: معبود، كقولنا: إمام، فِعَال بمعنى مفعول، لأنه مؤتم به[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: والإله: المألوه الذي تألهه القلوب، وكونه يستحق الألوهية مستلزم لصفات الكمال، فلا يستحق أن يكون معبوداً محبوباً لذاته إلا هو[3].

---

(١) «القاموس المحيط» (١/ ٣٤٣)، و«التعريفات» للجرجاني (ص٦٩).

(٢) المصدر السابق، و«التعريفات» (ص٢١)، و«الصحاح» (٦/ ٣٢٢٣).

(٣) «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (٢/ ٨٤٦).

وعلى هذا: فالألوهية في اللغة هي العبودية، ومن جعلها بمعنى القدرة على الاختراع فقط، كما يقول أئمة الكلام فقد أخطأ.

ثانيًا - معنى توحيد الألوهية اصطلاحًا:

توحيد الألوهية: هو ما يعبر عنه بتوحيد العبادة، أو توحيد الطلب، والقصد، وهي أسماء لمسمى واحد، ومعناها بعبارة إجمالية: «إفراد الله - سبحانه وتعالى - بالعبادة وحده»، وبعبارة أوضح هو: «هو إفراد الله - سبحانه وتعالى - بأفعال عباده التي تَعَبَّدَهُمْ بها بجميع أنواعها، باطنها وظاهرها، من الصلاة والزكاة، والصيام، والحج، والنحر، والنذر، والمحبة، والخوف، والرجاء، والتوكل، والرغبة، والرهبة، والدعاء، وغير ذلك من أنواع العبادات التي تَعَبَّدَ اللهُ بها خلقه وشرعها لهم، وإخلاص ذلك كله له سبحانه وحده دون غيره، وهذا النوع من التوحيد «توحيد الألوهية، مبني على إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، بحيث لا يكون منها لغيره - سبحانه - شيء، قال سبحانه: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ (البينة: ٥).

وقد وردت آيات كثيرة في كتاب الله تعالى توجب على العباد أن يفردوا الله سبحانه بتوحيد العبادة، ويخصوه بها وحده دون سواه، منها قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ (النساء: ٣٦)، وقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (الإسراء: ٢٣)، وقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ (النحل: ٣٦)، وغير ذلك من الآيات الكريمة التي تقرر أن الله - سبحانه وتعالى - هو المستحق للعبادة بجميع أنواعها الاعتقادية والعملية والقولية، وليس لأحد سواه شيء منها، وجاءت أيضًا أحاديث كثيرة تبين هذا الأصل، منها حديث معاذ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على

العباد؟»، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، أتدري ما حقهم عليه؟»، قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «أن لا يعذبهم»[١].

وهذا النوع من التوحيد متضمن لجميع أنواع التوحيد الأخرى، فهو متضمن لتوحيد الربوبية الذي تقدم ذكره، لأن من عبد الله وحده، ولم يشرك به شيئًا لابد أن يكون قد اعتقد أنه هو ربه ومالكه الذي لا رب غيره، فهو يعبده لاعتقاده أن أمره كله بيده، وأنه المستحق للعبادة دون سواه، ويتضمن توحيد الأسماء والصفات أيضًا، لأن من أخلص العبادة لله وحده، يعتقد أن الله وحده في أسمائه وصفاته، مع عدم المثيل والشبيه له سبحانه.

يقول شارح الطحاوية: إن التوحيد المطلوب الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب، هو توحيد الألوهية الذي يتضمن توحيد الربوبية[٢].

وبهذا يتبين لنا أن أنواع التوحيد الثلاثة متلازمة لا ينفعك نوع منها عن الآخر، فلا يصح توحيد الربوبية إلا بالألوهية وكذا بقية الأنواع.

ثالثًا ـ مكانة توحيد الألوهية من دين الإسلام:

١ ـ أنه الغاية العظمى والمقصد الأساسي الذي من أجله خلق الله الخلق، وأوجدهم في هذه الأرض، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦).

---

(١) رواه البخاري في كتاب «التوحيد»، باب «ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى التوحيد» (٦/ ٢٦٨٥) برقم (٦٩٣٨)، واللفظ له، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب «الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة» (١/ ٦٢) برقم (٣٠).

(٢) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢٩).

قال الشوكاني - رحمه الله -: عبادة الله: إثبات توحيده، وتصديق رسله، والعمل بما أنزل في كتبه[١].

٢ - أنه الغاية العظمى والمقصد الأسمى الذي من أجله أرسلت الرسل، وبه أنزلت الكتب، فالله لم يبعث رسله ولم ينزل كتبه لتعريف خلقه بأنه الخالق لهم، والرازق لهم، ونحو ذلك، فإن هذا يقر به كل مشرك قبل البعثة، قال سبحانه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (الزخرف:٨٧)، بل بعث الله رسله وأنزل كتبه لإخلاص توحيده وإفراده بالعبادة[٢].

٣ - أنه أول واجب على المكلف، فإن توحيد الألوهية هو معنى: «لا إله إلا الله» وهي أول دعوة الرسل، ولهذا كان الصحيح أن أول واجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله، لا النظر ولا القصد إلى النظر، ولا الشك كما هي أقوال أرباب الكلام المذموم، بل أئمة السلف كلهم متفقون أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان[٣].

ومعنى الشهادتين باتفاق السلف، أنه لا معبود بحق إلا الله، فـ «لا إله» نافية لجميع ما يعبد إلا من دون الله، ومثبتة العبادة لله وحده، فهو الإله المستحق للعبادة[٤].

---

(١) «فتح القدير» للشوكاني (١/ ١٠٧).

(٢) «الدر النضيد» للشوكاني (ص٣٠-٣١).

(٣) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢٣).

(٤) ينظر في ذلك «فتح القدير» للشوكاني (١/ ٢٧١-٣١٢)، و«تطهير الاعتقاد» للصنعاني (ص١٢٩)، و«معارج القبول بشرح سلم الوصول» لحافظ بن أحمد الحكمي، دار ابن القيم، ط:٣، عام (١٤١٥هـ) (٢/ ٤١٦)، و«الدين الخالص» لمحمد خان (١/ ٥٩).

وبهذا يتبين لنا خطأ من فسر الإله بمعنى الخالق، والقادر على الاختراع أو ما شابه ذلك من معاني الربوبية، لأن ذلك التفسير مخالف للغة العربية، ويؤدي إلى إغفال حقيقة التوحيد الذي أرسلت به الرسل وأنزلت به الكتب وخلق الخلق من أجله، وهو توحيد العبادة، ولهذا فالذين يفسرون الإله بمعنى القادر على الاختراع، ويعتقدون أن هذا وصف الإله، ويجعلون إثبات هذا التوحيد هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك متكلمة الصفاتية الذين لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله رسله به، فإن مشركي العرب كانوا مقرين أن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين، قال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ (يوسف:١٠٦)[١].

٤ ـ أنه من أعظم مقاصد القرآن الكريم، ومن شك في هذا فعليه التفكر في القرآن الكريم، فسيجده من أعظم مقاصد القرآن وأكبر موارده، فإن عجز عن ذلك، فلينظر في سورة من سوره، وقد ذكر الشوكاني ـ رحمه الله ـ ثلاثين موضعًا في فاتحة الكتاب من معاني هذا التوحيد مبينًا في كل موضع ما يستفاد من إخلاص التوحيد لله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ[٢]، فتوحيد الألوهية هو من أعظم الأصول التي قررها القرآن الكريم وأكملها وأفضلها، وأوجبها وألزمها لصلاح الإنسانية، وجميع الآيات القرآنية إما أمر به، أو بحق من حقوقه أو نهي عن ضده، أو إقامة حجة عليه، أو بيان جزاء أهله في الدنيا والآخرة، أو الفرق بينهم وبين المشركين[٣].

(١) انظر في ذلك «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٣/ ٩٧-٦-١).
(٢) «الدر النضيد» للشوكاني (٧٩-٨١)، وكذلك: «رسالة تتعلق بوجوب توحيد الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ» للشوكاني، مخطوط برقم (٩٢٥)، ميكروفيلم بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية (ص٣، ٤).
(٣) انظر «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٤٣).

٥ - أن الشارع احتاط لهذا التوحيد أعظم الحيطة، فحماه من كل قول أو فعل أو قصد يكون شركًا أو وسيلة إلى الشرك، كالرياء والطيرة والبناء على القبور واتخاذها عيدًا، وكذا الألفاظ الشركية، وغيرها من الأمور التي سبق الكلام عنها عند الحديث عن حماية الشرع لحمى التوحيد وسد منافذ الشرك في الأمة.

رابعًا - أساليب القرآن في الدعوة إلى توحيد الألوهية وتقريره:

سلك القرآن الكريم في تقرير هذا النوع من التوحيد والدعوة إليه أساليب متعددة، أهمها[1]:

١ - الأمر بالتوحيد العلمي الإرادي «الألوهية» وهو إفراد الله - سبحانه وتعالى - بالعبادة، والآيات في ذلك كثيرة جدًا.

٢ - النهي عن الشرك في عبادة الله تعالى، والآيات في هذا الباب تجل عن الحصر.

٣ - سوق آيات الربوبية في الخلق والتدبير والملك والحفظ والرعاية والإحسان والرحمة، وجعل ذلك دليلاً على توحيد الإلهية، كقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل:١٧)، وغيرها كثير ..

٤ - الاستدلال على وجوب عبادته سبحانه وحده بانفراده بصفات الكمال، وانتفاء ذلك عن غيره من المعبودات، ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ (مريم:٦٥)، قال أهل العلم: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ واقعة موقع التعليل للأمر بعبادته،

---

(١) ينظر في ذلك: «فقه التوحيد» للشيخ خالد عبد الرحمن العك، دار إحياء العلوم - بيروت، ط:١، عام (١٤١٦هـ) (ص٥٥)، و«دعوة التوحيد» لهراس (ص٣٩-٤٥)، و«الإرشاد» للفوزان، (ص٢٧-٣٠).

والسمي: بمعنى المسامي أي المماثل في الصفات، وفسره ابن عباس بالنظير والشبيه والمثل[١]، وقوله تعالى عن خليله إبراهيم، أنه قال لأبيه: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾ (مريم ٤٢).

٥ ـ تعجيزه لآلهة المشركين وتسفيه عابديها في عبادتهم إياها، كقوله سبحانه: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلا تَحْوِيلاً﴾ (الإسراء: ٥٦).

وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾ (الأحقاف: ٥).

٦ ـ تصوير ما سيكون يوم القيامة بين العابدين والمعبودين، وبين الأتباع والمتبوعين من التبرؤ والمعاداة والتنصل، كما قال سبحانه: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر: ١٤)،

خامسًا ـ كيف نحقق توحيد الألوهية:

علمنا فيما سبق أن توحيد الربوبية وحده لا يكفي لتحقيق معنى التوحيد المطلوب شرعًا، وأن العبد لا يكون موحدًا التوحيد الذي يعصم صاحبه في الدنيا، وينجيه في الآخرة من عذاب النار، بمجرد اعتقاده أن الله هو رب كل شيء وخالقه ومليكه، بل لابد مع ذلك من توحيد الألوهية الذي هو الغاية العظمى من بعثة الرسل وإنزال الكتب وإيجاد الخلق قبل ذلك، وحينئذ فإنه من المهم أن تعرف العناصر التي يتحقق بها هذا التوحيد، والتي إن توافرت للشخص كان توحيده كاملاً، حيث إنه لا يتحقق توحيد الألوهية إلا بصرف جميع

---

(١) انظر «تفسير الطبري» (٨/ ٣٦١)، و«التحرير والتنوير» لابن عاشور (١٦/ ١٤٣).

العبادات لله وحده لا شريك له، والإخلاص له فيها بغير شائبة توجهٍ بشيء منها إلى غيره أصلاً، وهذه العبادات ترجع أصولها إلى ثلاثة أنواع، هي:

١ - العبادات القلبية: التي ترجع إلى عمل القلب وحده، وهي أهم أنواع العبادات وتعتبر أساسًا لما وراءها من العبادات القولية والعملية، وهي أنواع كثيرة، منها: الحب، والخوف، والرجاء، والإخلاص، والتوكل، والتعظيم، والإنابة، والرغبة، وغيرها من أعمال القلوب التي تعبدنا الله بها، وأمرنا أن نتقرب إليه بها، وأن نخصه بها، وجعلها علامة من علامات الإيمان، ومن أخلاق المؤمنين الخُلَّص.

٢ - العبادات القولية: وهي العبادات التي تتعلق باللسان، وهي كثيرة أيضًا، من أهمها: الدعاء بقسميه الثناء والطلب، ومنها: التسمية، والاستعاذة، والاستغاثة، والحلف وغيرها.

٣ - العبادات البدنية: ونعني بها العبادات التي تؤدَّى بالجوارح، وهي كثيرة أيضًا، ومعلومة، فأفضلها: الصلاة، والصيام، والعمرة، والجهاد بالنفس، وما يقتضيه، والرحلة لطلب العلم، أو لزيارة المساجد الثلاثة، ومنها: إخراج الأموال بالصدقة، والنذر، والذبح، والإنفاق في وجوه الخير وغيرها.

وبهذا نعرف أنه لا يتحقق توحيد الألوهية خالصًا صحيحًا إلا بصرف جميع العبادات المشروعة لله وحده لا شريك له، وأن معرفة أنواع العبادات التي تعبدنا الله بها في العقائد والأعمال والأقوال هو أساس تحقيق العبودية عن علم، فإن بعض هذه الأنواع قد التبس على بعض الناس، فلم يفقهوا معنى التعبد فيها، فتوجهوا بها إلى غير الله - عَزَّ وَجَلَّ - دون أن يشعروا بخطر ذلك على دينهم، بل ربما وصل بهم ذلك إلى الانخلاع عن ربقة الإسلام بوعي أو بدون وعي.

خامسًا ـ تحقيق معنى الشرك في الألوهية:

بما أن توحيد الألوهية يعني: إفراد الله تعالى بالعبادة أو بأفعال العباد، فالشرك في الألوهية إذًا هو: صرف نوع من أنواع العبادات الشرعية لغير الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، أو تشبيه المخلوقات بالخالق في المحبة والتعظيم والدعاء .. إلخ.

يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: فالشرك تشبيه المخلوق بالخالق في خصائصه سبحانه، فإن من خصائصه التفرد بالضر والنفع والعطاء والمنع، وذلك يوجب تعلق الدعاء والخوف والرجاء والتوكل عليه وحده، فمن علق ذلك بمخلوق، فقد شبهه بالخالق، ومن خصائصه: الكمال المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها له وحده، التعظيم والإجلال والخشية والدعاء والرجاء والإنابة والتوكل والاستغاثة، وغاية الذل مع غاية الحب، كل ذلك يجب عقلاً وشرعًا وفطرة أن يكون له وحده، ويمنع عقلاً وشرعًا وفطرة أن يكون لغيره، فمن جعل شيئًا من ذلك لغيره تعالى، فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبيه له ولا ند له، وذلك أقبح التشبيه وأبطله، ولشدة قبحه وتضمنه غاية الظلم أخبر سبحانه أنه لا يغفره مع أنه كتب الرحمة على نفسه[1].

ويقول الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ في إيضاح حقيقة الشرك في الألوهية: فإفراد الله تعالى بتوحيد العبادة لا يتم إلا بأن يكون الدعاء كله له، والنداء في الشدائد والرخاء لا يكون إلا لله وحده، والاستعانة بالله وحده، واللجوء إلى الله والنذر والنحر له تعالى، وجميع العبادات .. فمن فعل ذلك لمخلوق حي أو ميت أو جماد أو غيره، فهذا شرك في العبادة[2].

---

(١) «الجواب الكافي» لابن القيم (ص١٥٢-١٥٣) بتصرف يسير.

(٢) «تطهير الاعتقاد» للصنعاني (ص٨).

ويلخص الشيخ السعدي - رحمه الله - حقيقة الشرك في الألوهية بقوله: إن حد الشرك الأكبر تفسيره الذي يجمع أنواعه وأفراده أن يصرف العبد نوعًا أو فردًا من أفراد العبادة لغير الله، فكل اعتقاد أو قول أو عمل ثبت أنه مأمور به في الشرع، فصرفه لله وحده إيمان وإخلاص، وصرفه لغيره شرك وكفر[1].

ومن كل ما سبق يمكن أن نلخص حد الشرك في الألوهية بأنه صرف أي نوع من أنواع العبادات لغير الله - عَزَّ وَجَلَّ - معه أو من دونه، أما أنواع الشرك في الألوهية فإنه ينقسم إلى نوعين:

١ - الشرك الأكبر: وهو أن يتخذ العبد ندًا لله تعالى في العبادة، يدعوه أو ينذر له أو يذبح له أو يخافه، أو يصرف له أي نوع من أنواع العبادة، كشرك مشركي العرب قبل البعثة الذين قالوا في آلهتهم: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ (يونس:١٨)، وقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ (الزمر:٣)، ومنه شرك عباد القبور الذين جعلوا بعض خلق الله شريكًا له، ومثلاً وندًا، فاستغاثوا بهم فيما لا يستغاث فيه إلا بالله، وطلبوا منها ما لا يطلب إلا من الله مع القصد والإرادة[2].

فهذا النوع من الشرك في الألوهية ينافي التوحيد في العبادة ويناقضه، وفاعله كافر.

٢ - الشرك الأصغر: وهو كل وسيلة يمكن أن توصل صاحبها إلى الشرك ما لم يبلغ درجة العبادة، وهو ما ينافي كمال التوحيد في عبادة الله، ولكنه لا يخرج من الملة، وسيأتي بيانه - إن شاء الله - في الفصل الرابع من هذا الباب.

ولما كان معنى العبادة في الإسلام يشمل الدين كله كما يشمل كيان الإنسان وحياته كلها، كما يقول شيخ الإسلام في تعريفه للعبادة بأنها: اسم جامع لكل

---

(١) «القول السديد» للسعدي (ص٤٣). (٢) «الدر النضيد» للشوكاني (ص٢٩).

ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة[١]، كان صرف شيء منها لغير الله تعالى شركًا بالله تعالى في ألوهيته.

ومعلوم أن العبادة بهذا المفهوم تتعلق بالقلب والجوارح واللسان، وبالتالي فإن الشرك في العبادة أيضًا يكون في هذه الثلاثة الأمور، فقد يكون الشرك بالأعمال القلبية، وقد يكون بأعمال الجوارح، وقد يكون بألفاظ اللسان، وقد يجتمع بعضها مع بعض.

وقد قسم ابن القيم - رحمه الله - الشرك في الألوهية (العبادة) إلى ثلاثة أنواع، فقال: ويتبع هذا الشرك - الشرك في العبادة - الشرك به سبحانه في الأقوال والإرادات والنيات، فالشرك في الأفعال: كالسجود لغير الله، والطواف بغير بيته، وحلق الرأس عبودية وخضوعًا لغيره، وتقبيل غير الحجر الأسود الذي هو يمين الله في الأرض، أو تقبيل القبور واستلامها والسجود لها.

* والشرك في الألفاظ: كالحلف بغيره، وقول القائل: ما شاء الله وشئت، وأنا متوكل على الله وعليك، وما لي إلا الله وأنت، وأنا تائب لله ولفلان .. ونحو ذلك.

* وأما الشرك في الإرادات والنيات: فذلك البحر الذي لا ساحل له، وقلَّ من ينجو منه، فمن أراد بعمله غير وجه الله شيئًا غير التقرب إليه سبحانه وطلب الجزاء منه، فقد أشرك في نيته وإرادته[٢].

وبهذا يتبين لنا أن أقسام الشرك في الألوهية «العبادة» تكون باعتبار أقسام العبادة نفسها. فالعبادة تكون في القلب أو بالجوارح أو بالألفاظ، والشرك تبعًا لذلك يكون شركًا متعلقًا بأعمال القلب وبأعمال الجوارح وبالألفاظ وهذا ما سوف يتم عرضه - إن شاء الله - في المباحث التالية.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٠/١٤٩)، و«العبودية» لابن تيمية (ص٣٨).
(٢) «الجواب الكافي» لابن القيم (١٤٩-١١٥) بتصرف.

المبحث الثاني

الشرك المتعلق بالأعمال الباطنة (العقائد)

يقصد بهذا النوع الشرك في الاعتقاد الذي هو عمل القلب، ولاشك أن كثيراً من العبادات تقوم بالقلب كالمحبة، والرجاء، والتوكل، والخشية، والخوف، والإنابة، والتوبة، والنية، والإرادة، والقصد، والطاعة، وغير ذلك من أنواع العبادات القلبية، وحتى العبادات المتعلقة باللسان والجوارح، فإنها في الأصل ترجع إلى عمل القلب، ولهذا بدأنا الحديث عن الشرك بأعمال القلوب لكونها الأصل الذي يرجع إليه غالب أنواع الشرك في الألوهية، وبيان أنواع الشرك في أعمال القلوب في المطالب الآتية:

المطلب الأول - شرك النية والإرادة والقصد.

المطلب الثاني - شرك المحبة.

المطلب الثالث - شرك التوكل.

المطلب الرابع - شرك الخوف.

المطلب الأول

شرك النية والإرادة والقصد

الفرع الأول - أهمية إخلاص النية والإرادة والقصد لله - عَزَّ وَجَلَّ -:

تواترت النصوص من الكتاب والسنة في الحث على إخلاص النية، والقصد لله - عَزَّ وَجَلَّ - في جميع الأقوال والأعمال، والتحذير مما يخالف ذلك من الشرك والرياء وغيره، ولذلك سمي توحيد الألوهية بتوحيد الإرادة والقصد والطلب، وهذا هو حقيقة العبودية لله - عَزَّ وَجَلَّ -.

قال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام: ١٦٣).

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ في تفسير الآية: يأمره تعالى أن يخبر المشركين الذين يعبدون غير الله ويذبحون لغير اسمه أنه مخالف لهم في ذلك، فإن صلاته لله ونسكه على اسمه وحده لا شريك له، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ (الكوثر: ٢) أي: أخلص له صلاتك وذبحك، فإن المشركين كانوا يعبدون الأصنام، ويذبحون لها، فأمره الله تعالى بمخالفتهم والانحراف عما هم فيه، والإقبال بالقصد والنية والعزم على الإخلاص لله تعالى[1].

وقال سبحانه أيضًا: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (الكهف: ١١٠).

وقد ذكر الإمام محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ في كتاب (التوحيد) باب «من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا»، وذكر فيه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لا يُبْخَسُونَ (١٥) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلاَّ النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (هود: ١٥-١٦).

وعلق الشيخ عبد الرحمن بن حسن على ذلك قائلاً: أراد المصنف ـ رحمه الله ـ بهذه الترجمة وما بعدها أن العمل لأجل الدنيا ينافي كمال التوحيد الواجب، ويحبط الأعمال، وهو أعظم الرياء، لأن مريد الدنيا قد تغلب إرادته تلك على كثير من عمله، وأما الرياء فقد يعرض له في عمل دون عمل، ولا يسترسل معه، والمؤمن يكون حذرًا من هذا وهذا[2].

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٣/١٤٠١).

(٢) «فتح المجيد» (ص٣٨٢).

وقال سبحانه: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ (البينة: ٥).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «قال الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه»[١].

وقال ﷺ: «إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصًا، وابتُغي به وجهه»[٢]، فالإخلاص شرط من شروط لا إله إلا الله، قال ﷺ: «أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه أو نفسه»[٣].

قال الإمام ابن رجب[٤] - رحمه الله - موضحًا أهمية الإخلاص في قول «لا إله إلا الله»: إن قول العبد لا إله إلا الله يقتضي أن لا إله له غير الله، والإله هو الذي يُطاع فلا يعصى هيبةً له ذلك وإجلالاً، ومحبة وخوفًا ورجاءً وتوكلاً عليه، وسؤالاً منه، ودعاء له، ولا يصح إلا لله - عَزَّ وَجَلَّ - فمن أشرك مخلوقًا في شيء من هذه الأمور التي هي من خصائص الإلهية كان ذلك قدحًا في إخلاصه في قول: لا إله إلا الله، ونقصًا في توحيده، وكان فيه من عبودية المخلوق بحسب ما فيه من ذلك.

---

(١) رواه مسلم في كتاب «الزهد والرقاق»، باب «من أشرك في عمله غير الله» (٤/ ١٨١٠) برقم (٢٩٨٥).

(٢) رواه النسائي في كتاب «الجهاد» (٢/ ٥٩)، وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ١١٨) برقم (٥٢).

(٣) رواه البخاري في كتاب «العلم»، باب «الحرص على الحديث» (١/ ٤٩) برقم (٩٩).

(٤) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن البغدادي، الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن رجب، فقيه ومحدث وحافظ، ولد سنة (٧٣٦هـ)، وقدم إلى دمشق ثم رحل إلى مكة ومصر، وسمع عن خلق كثير، توفي سنة (٧٩٥هـ)، من مؤلفاته: «دليل طبقات الحنابلة»، و«شرح البخاري»، و«شرح صحيح الترمذي»، وغيره، انظر ترجمته في «شذرات الذهب» (٦/ ٣٣٩)، و«البدر الطالع» (١/ ٣٢٨).

وهذا كله من فروع الشرك، ولهذا ورد إطلاق الكفر والشرك على كثير من المعاصي التي منشؤها من طاعة غير الله، أو خوفه أو رجائه أو التوكل على غير الله، والاعتماد عليه[١].

وحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»[٢] من أعظم الأصول الجامعة في هذا الباب، فالنية هي: القصد، والعزم، والإرادة، وهي أصل عمل القلب، ولابد منها في أي عمل من أعمال القلوب أو الجوارح، ولهذا نجد أن العلماء يتكلمون على النية، ويقصدون بها معنيين:

الأول ـ تمييز العبادات بعضها عن بعض، كتمييز صلاة الظهر عن العصر مثلاً، أو غسل الجنابة عن التبرد والتنظيف، وغير ذلك، وهذه النية التي توجد في كلام الفقهاء وكتبهم.

الثاني ـ تمييز المقصود بالعمل، وهل هو لله وحده لا شريك له، أم لله وغيره، وهذه النية التي تذكر عند الكلام على الإخلاص وتوابعه، وقد ذكرت في القرآن بألفاظ مقاربة كالإرادة، ومنه قوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾ (آل عمران: ١٥٢).

وتأتي بلفظ الابتغاء، كما قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٦٥)[٣]، وبهذا يتبين لنا معنى إخلاص القصد والنية لله وأهمية ذلك في باب (التوحيد).

---

(١) «كلمة الإخلاص وتحقيق معناها» للحافظ ابن رجب، تخريج الألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ٤، عام (١٣٩٧هـ) (ص٢٣-٢٤).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الوحي»، باب «كيف كان بدء الوحي» (١/ ٣) برقم (١)، ومسلم في كتاب «الإمارة»، باب «إنما الأعمال بالنيات» (٣/ ١٢٠٤) برقم (١٩٠٧).

(٣) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب الحنبلي (ص٧، ٨).

الفرع الثاني - معنى الشرك في النية والإرادة والقصد:

يقصد بالشرك في النية والإرادة والقصد، أن ينوي الإنسان ويقصد بعمله جملة وتفصيلاً غير الله - عَزَّ وَجَلَّ -، وهذا الشرك يكون في مقابل الإخلاص فمن ليس مخلصًا فهو مشرك، إلا أن هذا الشرك درجات، وقد جرى العرف على تخصيص اسم الإخلاص بتجريد قصد التقرب إلى الله تعالى عن جميع الشوائب، فإذا امتزج قصد التقرب بباعث آخر من رياء أو غيره من حظوظ النفس فقد خرج عن الإخلاص.

يقول ابن القيم - رحمه الله -: وأما الشرك في الإرادات والنيات، فذلك البحر الذي لا ساحل له، وقل من ينجو منه، فمن أراد بعمله غير وجه الله، ونوى شيئًا غير التقرب إليه، وطلب الجزاء منه فقد أشرك في نيته وإرادته، والإخلاص: أن يخلص لله في أفعاله وأقواله وإرادته ونيته[١].

ومع ذلك فالشرك في النية والإرادة والقصد، ليس على درجة واحدة، فقد يكون شركًا أكبر، وقد يكون شركًا أصغر.

يقول ابن رجب - رحمه الله -: واعلم أن العمل لغير الله أقسام، فتارة يكون رياءً محضًا، بحيث لا يراد سوى مراءاة المخلوقين لغرض دنيوي، كحال المنافقين، قال سبحانه: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (النساء:١٤٢)، وهذا العمل لا يشك المسلم أنه حابط، وأن صاحبه يستحق المقت والعقوبة.

---

(١) «الجواب الكافي» لابن القيم (ص١٥٠).

وتارة: يكون العمل لله ويشاركه الرياء، فإن شاركه من أصله فالنصوص الصحيحة تدل على بطلانه أيضًا وحبوطه، أما إن كان أصل العمل لله، ثم طرأت عليه نية الرياء، فإذا كان خاطرًا ودفع فلا يضره، وإذا استرسل معه ففيه خلاف[(١)].

وقد لخص ذلك صاحب (معارج القبول) بعبارة أسهل أنقل بعضها، قال ـ رحمه الله ـ: ثم اعلم أن الرياء قد أطلق في الكتاب كثيرًا ويراد به النفاق الذي هو أعظم الكفر، والفرق بينه وبين الرياء الذي سماه النبي ﷺ شركًا أصغر هو حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، وعليه:

١ ـ إذا كان الباعث على العمل هو إرادة الله والدار الآخرة وسلم من الرياء في فعله وكان موافقًا للشرع، فهو عمل صالح مقبول.

٢ ـ وإذا كان الباعث على العمل هو إرادة غير الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، فذلك النفاق الأكبر، فهذان ضدان ينافي أحدهما الآخر.

٣ ـ وإذا كان الباعث على العمل هو إرادة الله والدار الآخرة، ولكن دخل عليه الرياء في تزيينه وتحسينه، فذلك هو الذي سماه النبي ﷺ الشرك الأصغر[(٢)].

وخلاصة ما سبق في شرك النية والإرادة والقصد أن من أراد بعمله غير الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فذلك شرك أكبر، وإذا أراد الله ودخل عليه الرياء بعد ذلك، فقد نقص من أجر عمله بحسب ذلك، وأما إذا كان الرياء من أصل العمل، فهذا الشرك الأكبر المحبط للعمل، ويمكن التمثيل لذلك بعبادة النسك والذبح فهي عبادة يجب أن تكون خالصة لله وحده لا شريك له، ولذا:

---

(١) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب، (ص١٣-١٥)، و«معارج القبول» للحكمي (١/ ٤٥٠-٤٥٤).

(٢) «معارج القبول» للحكمي (١/ ٤٥٣-٤٥٤).

١ - فمن قصد بذبحه غير الله، فقد أشرك الشرك الأكبر.

٢ - ومن قصد الله - عَزَّ وَجَلَّ -، ولكن دخل عليه الرياء في أصل نيته، فقد بطل أجر هذا العمل.

٣ - وإن قصد الله - عَزَّ وَجَلَّ -، ولكن اطرأ عليه الرياء بعد ذلك فقد نقص من أجره بحسب ذلك، وهذا يـرد على جميع العبادات من الأقـوال والأفعال، فالـشرك فيـها بحـسب النيـة والقصـد، وبذلك ندرك خطورة الشرك في النـية والقصد، وضرورة توقيه.

المطلب الثاني
شرك المحبة

* **وفيه فرعان:**

الفرع الأول - مفهوم المحبة:

الحب: كلمة دائرة عـلى ألسنة الناس، رمزًا لتـعلق القلوب، وميلهـا إلى ما ترضاه وتـستحـسنه، ويطلق في اللغـة على صفـاء المودة، وقد عرفت المـعاجم اللغوية الحب بنقيـضه أو مرادفه[1]، وقد استطرد الراغب الأصفـهاني في تعريف المحبة، بقوله: والمحبة إرادة ما تراه خيرًا، أو تظنه خيرًا، وهي على ثلاثة أوجه:

١ - محبة للذة: كمحبة الرجل للمرأة.

٢ - محبة للنفع: كمحبة شيء ينتفع به.

٣ - محبة للفضل: كمحبة أهل العلم بعضهم لبعض لأجل العلم[2].

---

(١) «لسان العرب» لابن منظور (١/ ٢٨٩).

(٢) «المفردات في غريب القرآن» للراغب مادة «حب» (ص١٠٥).

وإذا كان الراغب هنا قد فسر المحبة بإرادة ما يظنه الإنسان خيرًا، فقد كان القاضي عياض أكثر وضوحًا حينما عرف المحبة بأنها ميل الإنسان إلى ما يوافقه، يقول ـ رحمه الله ـ: «وحقيقة المحبة: الميل إلى ما يوافق الإنسان، وتكون موافقته له:

١ ـ إما لاستلذاذه بإدراكه كحب الصور الجميلة، والأصوات الحسنة، والأطعمة والأشربة اللذيذة، وأسبابها مما كل طبع سليم مائل إليها لموافقتها له.

٢ ـ أو لاستلذاذه بإدراكه بحاسة عقله وقلبه من معاني باطنة شريفة، كحب الصالحين والعلماء وأهل المعروف . .

٣ ـ أو يكون حبه إياه لموافقته له من جهة إحسانه له وإنعامه عليه، فقد جبلت النفوس على حب من أحسن إليها»[1].

وبناءً على ما سبق، فإن الميل إما أن يكون حسيًا أو عقليًا أو قلبيًا، وعلى هذه الجوانب الثلاثة مجتمعة أو منفردة يقوم الحب في القلب، فما وافقها مال إليه، وما خالفها نفر عنه وكرهه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأصل الحب قوة في القلب تحرك إرادة الإنسان لتحصيل المحبوبات أصلاً، ودفع المكروهات تبعًا، فتميل النفس إلى الشيء إذا كان محبوبًا، وتنفر عنه إن كان مكروهًا»[2].

وقد وردت المحبة في القرآن والسنة بكل جوانبها الطبيعية والشرعية، فالجوانب الطبيعية أو الفطرية: مثل حب الآباء والأبناء والأزواج، وحب المال وسائر الشهوات، كما قال سبحانه: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ

---

(١) «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض اليحصبي (٢/ ٢٩-٣٠).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٠/ ١٩٢).

مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾ (آل عمران: ١٤)، وهذه المحبة الفطرية غير مذمومة شرعًا، بشرط:

١ - أن لا تكون شاغلة عن طاعة الله الواجبة.

٢ - وأن لا تدعو إلى معصية الله.

٣ - وأن لا يصل الحب الفطري إلى درجة الذل والخضوع لهذه الأمور، فتكون مذمومة حينئذٍ.

أما الجوانب الشرعية للمحبة في القرآن، فتتمثل في أمور:

١ - محبة الله - سبحانه وتعالى -: ويقصد بمحبة العبد لربه ميل قلب المؤمن إلى ربه - جَلَّ وعَلا -، ميلاً ينجلي منه إيثاره على كل ما سواه، ويجعله متجهًا لتحصيل ما يحبه الله تعالى من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة، وبالتالي فمحبة العبد لربه أصل كل عمل من أعمال الدين، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأصل كل فعل وحركة في العالم من الحب والإرادة، فهو أصل كل فعل ومبدؤه، ولهذا كان رأس الإيمان الحب في الله والبغض في الله، وإذا كان كذلك فأصل المحبة المحمودة التي أمر الله بها، وخلق الخلق لأجلها هي ما في عبادته وحده لا شريك له، إذ العبادة متضمنة لغاية الحب بغاية الذل، فأهل التوحيد الذين أحبوا الله وعبدوه وحده لا شريك له، لا يبقى منهم في العذاب أحد، والذين اتخذوا من دونه أندادًا يحبونهم كحبه، وعبدوا غيره، هم أهل الشرك الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ (النساء: ٤٨)».

وجماع القرآن هو الأمر بتلك المحبة ولوازمها، والنهي عن هذه المحبات ولوازمها، وضرب الأمثال والمقاييس للنوعين، وذكر قصص أهل النوعين[1].

---

(١) «قاعدة في المحبة» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧، ٩، ١٠، ١١).

ويقول أيضًا: «وإذا كانت المحبة والإرادة أصل كل عمل وحركة، وأعظمها في الحق محبة الله وإرادته بعبادته وحده لا شريك له، وأعظمها في الباطل أن يتخذ الناس من دونه أندادًا يحبونهم كحب الله، ويجعلون له عدلاً وشريكًا علم أن المحبة أصل كل دين سواء كان دينًا صالحًا أو دينًا فاسدًا، فإن الدين هو الأعمال الظاهرة والباطنة، والمحبة والإرادة أصل ذلك كله . .»[(١)].

ويقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ مبينًا أن حقيقة الإسلام والعبودية هي محبة الله ـ جَلَّ وعَلا ـ، وما يتفرع عنها: «فلو بطلت المحبة، لبطلت جميع مقامات الإيمان والإحسان، ولتعطلت منازل السير إلى الله، فإنها روح كل مقام، فإذا خلا منها، فهو ميت لا الروح فيه، بل هي حقيقة الإخلاص، بل هي نفس الإسلام، فإنه استسلام بالذل والحب والطاعة لله وحده، فمن لا محبة له لا إسلام له البتة، بل هي حقيقة شهادة أن لا إله إلا الله، فإن الإله هو الذي يألهه العباد حبًا وخوفًا ورجاءً وتعظيمًا وطاعة له . .»[(٢)].

وبهذا يتبين لنا أهمية محبة الله ـ جَلَّ وعلا ـ، فهي أكمل محبة، والله سبحانه وحده هو المحبوب لذاته حقيقة.

٢ ـ محبة الرسول ﷺ: تستلزم محبة الله تعالى محبة رسوله ﷺ، فلا تكمل محبة العبد لربه بل لا تكون صادقة وصحيحة إلا بمحبته لرسوله ﷺ، كما جاء في الحديث الصحيح: **«ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ..»**[(٣)].

---

(١) «قاعدة في المحبة» (ص٣١-٣٢). (٢) «مدارج السالكين» (٣/ ٢٧).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الإيمان» باب «حلاوة الإيمان» (١/ ١٤) برقم (١٦)، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب «بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان» (١/ ٦٨) برقم (٤٣).

فالصلة بين محبة الله ومحبة رسوله ﷺ، هي صلة الفرع بالأصل، والتابع بالمتبوع، فمحبة الرسول ﷺ تابعة لمحبة الله، التي هي أساس المحبة الشرعية الدينية ومصدرها، وكل ما سواها من المحاب الشرعية تبع لها، فليس للخلق محبة أعظم ولا أتم من محبة المؤمنين لربهم، وليس في الوجود ما يستحق أن يحب لذاته من كل وجه إلا الله تعالى، وكل ما يحب سواه تبع لحبه، فإن الرسول ﷺ إنما يحب لأجل الله، ويُطاع لأجل الله، ويتبع لأجل الله، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (آل عمران: ٣١)»[1].

٣ - محبة ما يحبه الله - عَزَّ وَجَلَّ - من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة والعمل به: ومحبة من يعمل بما يحبه الله وبغض من يعادي الله ويترك أمره، قال شيخ الإسلام: «فحقيقة المحبة لا تتم إلا بموالاة المحبوب، وهي موافقته على حب ما يحب، وبغض ما يبغض، والله يحب الإيمان والتقوى، ويبغض الكفر والفسوق والعصيان، فكلما قويت المحبة في القلب طلب القلب فعل المحبوبات، وكلما زاد القلب حبًا ازداد عبودية»[2].

وخلاصة الكلام على أقسام المحبة الشرعية فيما يلي:

١ - محبة الله - عَزَّ وَجَلَّ - وهي أصل كل عمل، وهو سبحانه المحبوب لذاته، وما سواه فيحَب تبعًا لحبه سبحانه.

٢ - تستلزم محبة الله تعالى حب رسول الله ﷺ، وحب ما يحبه الله - سبحانه وتعالى - من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة كمحبة أوليائه من الرسل والصالحين، وبغض أعدائه، وهي ما تسمى «بالمحبة لله وفي الله»، وهي من لوازم محبة الله - سبحانه وتعالى -.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٦٤٩).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٠/ ١٩٢).

الفرع الثاني - المحبة الشركية:

لما كانت المحبة أصل كل عمل من أعمال القلوب والجوارح كما سبق بيانه، كان الإشراك في المحبة أصل كل شرك عملي[1]، فأصل الشرك في المشركين هو اتخاذهم أندادًا يحبونهم كحب الله[2].

قال ابن القيم في تعريف شرك المحبة: «الشرك بالله في المحبة والتعظيم بأن يحب مخلوقًا كما يحب الله، فهذا الشرك الذي لا يغفره الله، وهو الشرك الذي قال سبحانه فيه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ (البقرة:١٦٥)، وقال أصحاب هذا الشرك لآلهتهم وقد جمعتهم الجحيم: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء:٩٧-٩٨)».

ومعلوم أنهم ما سووهم به سبحانه في الخلق، والرزق، والإماتة، والإحياء والملك والقدرة، وإنما سووهم به في الحب والتأله والخضوع لهم والتذلل[3].

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله -: «ومن الأمور المبينة لتفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله: آية البقرة في الكفار الذين قال الله فيهم: ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ (البقرة:١٦٧)، ذكر أنهم يحبون أندادهم كحب الله، فدل ذلك على أنهم يحبون الله حبًا عظيمًا، فلم يدخلوا في الإسلام، فكيف بمن أحب الند أكبر من حب الله؟، وكيف بمن لا يحب إلا الند وحده؟»[4].

وبهذا يمكننا أن نستدل على وجود الشرك في المحبة عند الشخص من خلال أعمال الجوارح، فأعمال الجوارح ترجع في الحقيقة إلى عمل القلب، وبهذا فكل

---

(١) انظر «قاعدة في المحبة» لابن تيمية (ص٦٩). (٢) «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٧٥٤).
(٣) «الجواب الكافي» (ص١٤٨)، و«مدارج السالكين» (١/ ٣٦٨)، و«إغاثة اللهفان» (٦٢، ٦٣).
(٤) «فتح المجيد» (ص١١٤).

من اتخذ ندًا لله يدعوه من دون الله، ويرغب إليه ويرجوه، كحال عباد القبور، والطواغيت، والأصنام، الذين أحبوهم مع الله، فإنه مشرك في المحبة بمحبته غير الله وعبادته لغيره.

والخلاصة: أن المحبة الشركية هي (المحبة مع الله)، لأنه لا يمكن أن توجد محبة لأحد لذاته إلا لله وحده، وكل من أحب مع الله أحدًا فقد أشركه في المحبة، لأن هذا الإشراك في المحبة يستلزم التعظيم والذل والعبودية، وهذا هو أحد المعاني التي ذكرها العلماء في تفسير قوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ أي: يحبون أندادهم كما يحبون الله، فأثبت لهم محبة الله، لكنها محبة أشركوا فيها مع الله أندادًا، فإذا كان إشراك الأنداد في المحبة مع الله شرك أكبر، فمن باب أولى محبة الأنداد من دون الله ـ جَلَّ وعلا ـ، وهذا هو المعنى الثاني الذي ذكره المفسرون للآية السابقة، أي: أن المشركين يحبون أندادهم كما يحب المؤمنون الله، وقد رجح شيخ الإسلام ابن تيمية المعنى الأول للمحبة الشركية بقوله: «إنما ذموا بأن أشركوا بين الله وبين أندادهم في المحبة، ولم يخلصوها لله كمحبة المؤمنين له، وهذه التسوية هي المذكورة في قوله تعالى حكاية عنهم لآلهتهم في النار: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء: ٩٧-٩٨)».

وهذا أيضًا هو العدل المذكور في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام: ١)، أي: يعدلون به غيره في العبادة التي هي المحبة والتعظيم[١].

*** ويمكننا أن نجمل مظاهر الشرك في المحبة بما يلي:**

أولاً ـ اتخاذ ند لله في المحبة:

فأعظم أنواع الشرك في المحبة أن يتخذ الإنسان من دون الله أندادًا يحبهم كحب الله، ويجعل لله عدلاً وشريكًا في المحبة، فمن أحب شيئًا غير الله تعالى

---

(١) «مدارج السالكين» لابن القيم (٣/ ٢٠) وما بعدها، و«إغاثة اللهفان» (ص٦٣).

محبة تعظيم وذل واستكانة، وتعلق قلبه به من دون الله يرغب إليه ويرجوه ويؤمله لقضاء حاجاته، وتفريج كرباته، أو يقدم محبوبات غير الله على محبوبات الله، فهو مشرك في المحبة، ويندرج تحت هذه المظاهر أنواع كثيرة من الشرك، مثل: إيثار المحبة الطبيعية على محبة الله تعالى، وعلى محبة ما يحب الله تعالى، كمحبة الأبناء والزوجة والأموال حبًا يزاحم حبه لله تعالى، ويصبح المحب لهذه الأشياء متيمًا بها خاضعًا لها أكثر من تعظيمه لله ـ سبحانه وتعالى ـ، قال ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (التوبة: ٢٤)، ويُقاس على هذه الأشياء المذكورة في الآية أمور أخرى، كحب الوظيفة، أو المذاهب الفكرية الجاهلية، أو القيم الاجتماعية التي تسيطر على الناس، ويتخذونها دينًا يخضعون لها، ويحبونها مع الله، بل أحيانًا يقدم حب هذه الأمور على حب الله تعالى، فمن فعل ذلك كان مشركًا في حبه لربه سبحانه.

ثانيًا ـ الغلو في محبة الرسول ﷺ، وبما يخرج بها عن الحد المشروع:

ذكرنا فيما سبق أن محبة الرسول ﷺ من المحبة الشرعية الواجبة باعتبارها محبة لله، ولأجل الله تعالى، ولأنه ﷺ كان محبًا لله، فمحبة الرسول ﷺ ليست لذاته بل هي تابعة لمحبة الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فكما نحب الإيمان والأعمال الصالحة، لأنها محبوبة لله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ كذلك نحب الرسول ﷺ، لكن البعض حصل عنده انحراف في محبة الرسول ﷺ كما يدعيه بعض المتصوفة والجهال أن المحبة للرسول ﷺ محبة لذاته مما جعلهم يغلون فيها ويصرفون كثيرًا من العبادات لرسول الله ﷺ كالدعاء، والاستغاثة، وطلب قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، والرزق والعافية وغيرها منه ﷺ، ووصل بهم

الأمر إلى ابتداع كثير من البدع بدعوى محبة الرسول ﷺ، كالموالد وإلقاء القصائد الشركية، وإطرائه بما يخالف المشروع في حقه ﷺ.

ثالثًا - الغلو في محبة الأولياء والمشايخ:

وهذا النوع من الشرك في المحبة نجده واضحًا جليًا في أغلب كتب المتصوفة قديمًا وحديثًا حي،ث تجدهم يقدسون الأولياء والمشايخ بدعوى المحبة حتى وصل الأمر بهم إلى ما يشبه عبادتهم من دون الله - عَزَّ وَجَلَّ -، وفي كتبهم كثير من النصوص التي تصرح بأن المريد يجب أن يفرد شيخه بالمحبة، ولا يشرك به غيره، جاء في (جواهر المعاني): «من أكبر الشروط الجامعة بين الشيخ والمريد هو أن لا يشاركه في محبته غيره، ولا في تعظيمه، ولا في الاستمداد منه، ولا في الانقطاع إليه بقلبه»[1].

ويقول الدباغ: «فإن المريد لا يأتي منه شيء، حتى لا يكون في قلبه غير الشيخ والله والرسول»[2]، وفي هذين النصين دليل واضح على مدى الشرك في المحبة من خلال جعل الأولياء والمشايخ أندادًا لله تعالى في المحبة.

رابعًا - موالاة غير الله ورسوله والمؤمنين:

عرفنا من لوازم محبة الله - عَزَّ وَجَلَّ - حب ما يحبه الله وبغض ما يبغضه الله تعالى، وأن يقام الحب والبغض على أساس ذلك، وقد جعل الله - عَزَّ وَجلَّ - أصل الولاية له سبحانه، ولمن والاه بقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ (المائدة: ٥٥).

---

(١) «جواهر المعاني» للتيجاني (١/١٥٨)، ويمكن الاطلاع على كثير من النصوص في ذلك من خلال الكتب الآتية: «الإبريز» للدباغ (ص٢٩)، و«الطبقات» للشعراني (٢/٩٥)، وما بعدها.

(٢) «الإبريز» للدباغ (ص٢٩).

فالموالاة بنص هذه الآية لا تكون إلا لله تعالى بذاته، وتكون لرسوله ﷺ وللمؤمنين لأمر الله تعالى بموالاتهم، فمن كان عنده موالاة لغير الله ورسوله والمؤمنين، فقد أشرك مع الله غيره في الحب، ولا شك أن شرك الولاية داخل في شرك المحبة، لكون موالاة أهل الشرك والكفر من نواقض التوحيد، بل لا تحقق شهادة أن لا إله إلا الله إلا بإخلاص المحبة والولاية لله وحده لا شريك له، وموالاة من أمر الله تعالى بموالاتهم.

*** وشرك الولاية على أقسام:**

١ ـ **الشرك الأكبر:** وهو ولاؤهم ظاهرًا وباطنًا، فيكون توليهم في الظاهر ومناصرتهم دليلاً على موافقتهم في الباطن، وهذا هو النفاق الاعتقادي، فإن ذلك لا يحصل إلا لوجود شرك في محبتهم مع الله في الباطن.

٢ ـ موالاتهم ظاهرًا مع مخالفتهم في الباطن لغرض دنيوي أو غيره، وهذا شرك أصغر عند البعض.

٣ ـ موالاتهم في الظاهر فقط بسبب الإكراه الملجئ، وهذه الحالة لا تدخل في الموالاة الشركية باتفاق، بل هي معفو عنها لخروجها عن دائرة الاختيار، ولقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ (آل عمران: ٢٨).

المطلب الثالث

الشرك في التوكل

*** وفيه فرعان:**

الفرع الأول ـ مفهوم التوكل:

التوكل على الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ أحد العبادات القلبية، وهو يعني: اعتماد القلب على الله سبحانه وحده، وتفويض أمره إليه، وثقته به، وهو عبادة عظيمة

تعبدَّ الله به عبـاده، فأمرهم أن يعتمدوا عليه وحـده دون سواه، ولا يوفق للقيام به على وجه الكمال إلا أولياء الله وحـزبه المؤمنون، وقد فرض الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ على عباده التوكل عليه وحده لا شـريك له، حيث أمرهم به في مواضع عديدة من كتابه العزيـز، فقال تعالى: ﴿وعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (آل عمران: ١٢٢)، وقال سبحانه: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (المائدة: ٢٣)، وقال سبحانه: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَىٰ بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا﴾ (الفرقان: ٥٨)، وقال سبحانه في مدح عباده المؤمنين: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (آل عمران: ١٧٣)

وقد جـعل الله التوكل من أبرز صـفات المؤمنين، بقـوله سبـحانه: ﴿إِنَّمَا الْمُـؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِـرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْـهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُـمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ (الأنفال: ٢).

يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ في بيان مـنزلة التوكل: قال سبحانه: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، فجعل التوكل على الله شرطًا في الإيمان، فدل على انتفاء الإيمان عند انتفائه، وكلما قوي إيمان العبد كان توكله أقوى، وإذا ضعف الإيمان ضعف التوكل، وإذا كـان التوكل ضعيفًا كـان دليلاً على ضعف الإيمان ولابد، والله تعالى فـي مواضع من كتـابة يجمع بين التـوكل والإسلام، وبين التوكل والهداية[1].

---

(١) «طريق الهجرتين» لابن القيم (ص٢٦٤).

ويتضح لنا مما سبق:

١ ـ أن التوكل على الله تعـالى فريضة يجب إخلاصهـا لله، وهو من أجمع أنواع العبادات، لما ينشأ عنه من الأعمال الصالحة، ولا يتحقق التوكل إلا باعتماد العبد على ربه ـ جَلَّ وعلا ـ في جميع أموره الدينية والدنيوية.

٢ ـ أن التوكل لا يتـم إلا مقتـرنًا بالأسبـاب المشروعة، فـالعمل بالأسـباب المشروعة لا ينافي التوكل على الله لمن اعتـقد أنها بإذن الله وتقديره، وإنها ـ أي الأسباب ـ لا تنفع بـذاتها، بل بما قدره الله فيهـا، وأن الدواء قد ينقلب داءً إذا قدر الله ذلك.

قـال الإمام الشـوكـاني: «والحق أن من وثق بالله، وأيقن أن قـضاءه عليـه ماضٍ، لم يقدم في توكله تعاطيه الأسباب اتباعًا لسنته وسنة رسوله ﷺ، فقد ظاهر رسول الله ﷺ بين درعين، ولبس على رأسه المغفـر، وأقعد الرماة على فم الشعب، وخندق حـول المدينة، وأذن في الهجرة إلى الحبـشة، وإلى المدينة، وهاجر، وتعـاطى أسباب الأكل والشرب، وادخـر لأهله قوتهم، ولم ينتظر أن ينزل عليـه من السمـاء، وهو كان أحـق الخلق أن يحصل له ذلك، وقـال للذي سأله: **أيعقل ناقته أو يتوكل؟ .. «اعقلها وتوكل»**[١]، فأشار إلى أن الاحتراز لا يدفع التوكل»[٢].

---

(١) أخرجه الترمذي في كتـاب «صفة القيـامة» (٤/ ٥٧٦) برقم (٢٥١٧)، والبيهـقي في«شعب الإيمان» (٢/ ٨٠)، والحاكم (٣/ ٦٢٣)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (١/ ٢٤٢) برقم (١٠٦٨).

(٢) «نيل الأوطار»، و«شرح منتقى الأخبار» للإمام محمد بن علي الشوكاني، دار الشوكاني، دار الجيل - بيروت، طبعة عام (١٩٧٣م) (١٠/ ٩٢).

الفرع الثاني - التوكل الشركي:

يمكن أن نعرف التوكل الشركي بأنه: «الاعتماد بالقلب على غير الله - جَلَّ وعلا - في الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله من جلب نفع أو دفع ضر، كالتوكل على الأموات والغائبين ونحوهم من الطواغيت في تحقيق المطالب من النصر والحفظ والرزق والشفاعة وغيرها، فهذا شرك أكبر في ألوهيته - سبحانه - وكونه صرفًا لإحدى العبادات لغير الله، وهي من العبادات التي لا يجوز صرفها إلا لله وحده سبحانه».

أما إذا اعتمد الإنسان بقلبه على الأحياء الحاضرين القادرين فيما يقدرون عليه من الأمور التي أقدرهم الله عليها من رفع ضر وجلب نفع دون التفات إلى كون النفع والضر كله بيد الله تعالى، فهذا شرك أصغر لأنه اعتماد وتوكل على الأسباب الظاهرة دون الاعتماد على مسبِّب الأسباب سبحانه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وما رجا أحد مخلوقًا ولا توكل عليه إلا خاب ظنه فيه . . »[1].

المطلب الرابع

الشرك في الخوف

الفرع الأول - مفهوم الخوف وأنواعه:

الخوف لغة: مصدر خاف يخاف خوفًا، وهو بمعنى الفزع[2].

وفي الاصطلاح هو: توقع حلول مكروه أو فوات محبوب عن أمارة مظنونة أو معلومة[3].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٩).

(٢) «لسان العرب» (٤/ ٢٤٨).

(٣) «التعريفات» للجرجاني (ص١٣٧)، و«الإرشاد» للفوزان (ص٥٣)

* **وهو أقسام:**

(١) خوف التأله: وهو أن يخاف الإنسان من الله - جَلَّ وعلا - أن يصيبه بما شاء، متى شاء، بقدرته ومشيئته تعالى، وهذا النوع من الخوف من أهم أنواع العبادة القلبية التي يجب إخلاصها لله - سبحانه وتعالى -، حيث أمر الله - عَزَّ وَجَلَّ - العباد، ألا يخافوا إلا منه وحده، بقوله سبحانه: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: ١٧٥).

وهذا الخوف أساسه المعرفة، فإن الإنسان كلما كان أعرف بنفسه وبربه كان أخوف من الله، ولذا قال ﷺ: «فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية»[١].

وقال سبحانه قبل هذا: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: ٢٨).

وذلك لأن المعرفة إذا كملت أثمرت الخوف، ففاض أثره على القلب ثم ظهر على الجوارح والصفات، فينكفُّ العبد عن المعاصي ويلتزم بالطاعات، ولهذا جاء في الحديث: «من خاف ادلج»[٢].

- وخوف العبد من الله - جَلَّ وعلا - ينشأ كما يقول العلماء من ثلاثة أمور:

١- معرفة العبد بجناية المخالفة لله وقبحها.

٢- تصديق العبد بالوعيد، وأن الله رتب على المعصية عقوبتها.

٣- خوفه من أن يمنع من التوبة ويُحال بينه وبينها إذا وقع في الذنب.

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الأدب» (٥/ ٢٢٦٣) برقم (٥٧٥٠)، ومسلم في «الفضائل»، باب «علمه ﷺ بالله» (٤/ ١٤٥٩) برقم (٢٣٥٦)، وأحمد (٦/ ٤٥).

(٢) رواه الترمذي في «صفة القيامة» (٤/ ٢٤٦) برقم (٢٤٥٠)، والحاكم (٤/ ٣٠٧)، وصححه الألباني بشواهده في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٤٤٢) برقم (٢٣٣٥).

وبهذه الثلاثة الأمور يتم الخوف قبل الذنب وبعده[١].

ولما كان فضل كل شيء بقدر إعانته على طلب السعادة، وهي لقاء الله تعالى، والقرب منه، فقد مدح الله الخوف منه سبحانه، وجعل له فضلاً لأنه أحد الأسباب الموصلة إلى السعادة، قال سبحانه: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾ (الرحمن: ٤٦)، وقال سبحانه: ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ (البينة: ٨)، وجاء في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال: **«قال الله ـ عز وجل ـ: وعزتي وجلالي لا أجمع على عبدي خوفين ولا أجمع له أمنين، إن أمنني في الدنيا أخفته يوم القيامة، وإن خافني في الدنيا أمنته يوم القيامة»**[٢].

فهذا القسم من الخوف أمر الله عباده أن يخصوه به ويخلصوه له سبحانه، وهذا دليل على أنه من العبادات المأمور بها.

(ب) **الخوف الطبيعي:** كالخوف من أسد أو عدو أو غير ذلك، وهذا النوع من الخوف لا يذم من اتصف به، لأنه أمر طبيعي غريزي جُبل عليه البشر، ولا يسلم منه أحد، وقد ذكره الله عن بعض الأنبياء كما في قوله تعالى في قصة موسى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ (القصص: ٢١).

(جـ) **الخوف الذي ليس له سبب أصلاً:** ويسمى «الجبن»، وهو الذي يؤدي إلى ترك القيام ببعض الأعمال أو الواجبات الثقيلة كالقتال، أو الغزو، أو غيرها، وهذا مذموم يدخل صاحبه في وصف الجبناء[٣].

---

(١) «الإرشاد» للفوزان (ص٥٨).

(٢) رواه ابن حبان في «الموارد» (٢٤٩٤)، وحسنه أبو نعيم في «الحلية» (٦/٩٨)، وهو صحيح بشواهده، انظر «الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية» للمحدث زين الدين محمد بن عبد الرؤوف الحدادي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير ـ دمشق، ط:١، عام (١٤٢٠هـ) (ص٢٢٩).

(٣) «القول السديد» للسعدي (ص١١٦).

الفرع الثاني ـ الخوف الشركي:

وهو خوف التأله لغير الله ـ جَلَّ وعلا ـ، بحيث يخاف الإنسان من أن يصيبه غير الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ بما يشاء متى يشاء من موت أو مرض أو فقر أو نحو ذلك، وهذا الخوف من أعظم أنواع الشرك في الألوهية لأنه ليس هناك من يملك الضر والنفع لمن شاء ومتى شاء إلا الله وحده لا شريك له، فمن اعتقد أن غير الله ـ جَلَّ وعلا ـ كائنًا من كان حيًا أو ميتًا، يملك الضر والنفع فقد اعتقد فيه ما هو من خصائص الألوهية، وهذا النوع من الشرك هو الذي حذر الله منه عباده المؤمنين، بقوله: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: ١٧٥).

قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ في معنى الخوف منه سبحانه: «أي فافعلوا ما آمركم به، واتركوا ما أنهاكم عنه، لأني الحقيق بالخوف مني، والمراقبة لأمري ونهيي، لكون الخير والشر بيدي»[١].

فإذا كان الخوف من الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ من خصائص الألوهية التي لا يجوز صرفها لغير الله ـ جَلَّ وعلا ـ كان التوجه بها لغير الله شرك أكبر لا يغفره الله تعالى، فمن اتخذ مع الله ندًا يخافه هذا الخوف فهو مشرك[٢].

وعند التحقيق في هذا الأمر نجد أن هذا النوع من أنواع الشرك ظاهر وجليٌّ اليوم عند كثير من جهلة المسلمين وعوامهم ممن يعتقدون في الأولياء أو الجن أو الطواغيت الضر والنفع من دون الله، فيخافون منهم ويصرفون لهم كثيرًا من العبادات بناءً على ذلك.

---

(١) «فتح القدير» للشوكاني (١/ ٤٠٠).
(٢) «تيسير العزيز الحميد» (٤٨٥).

ومن الفرق التي أشركت بالله تعالى في جانب الخوف غلاة المتصوفة الذين غالوا في المشايخ والأولياء حتى اعتقدوا أن لهم التصرف في الكون والحياة، واعتقدوا فيهم القدرة المطلقة والعلم المحيط والعصمة من الزلل، وبالتالي خافوهم كما يخافون الله أو أكثر، ونسجوا في كتبهم كثيراً من القصص والروايات والأساطير المكذوبة حول قدرتهم على نفع أو ضر غيرهم متى شاءوا، وروّجوا لذلك بغرض حمل الناس على الخضوع لهم وتمكينهم من أموالهم وما يشاءون دون اعتراض، وإلا فالهلاك لمن يشك في ذلك[1].

وممن وقع في هذا النوع من الشرك طائفة العلمانيين والمستغربين من الحكام والمثقفين . . وغيرهم ممن عظم في قلوبهم الخوف من الغرب أو النظام العالمي الجديد أو أمريكا أو غيرها من دول الكفر إلى درجة أنهم أشركوا فيها هؤلاء من دون الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، وظنوا أن أمريكا والغرب لا رادَّ لقدرتهم ولا يقدر أحد على مقاومتهم، وأنهم أصبحوا الموجهين للعالم، فلابد من طاعتهم وخوفوا الناس منهم، كما قال سبحانه عن أسلافهم من المنافقين: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِن دُونِهِ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ (الزمر: ٣٦)، وقال: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: ١٧٥).

ونتيجة هذا الخوف فقد أطاعوهم في كل ما يأمرون وينهون، فأحلوا الحرام، وحرموا الحلال ونبذوا شريعة الله، واستبدلوها بأحكام هؤلاء الكفرة وعادوا أولياء الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ وقربوا أعداءه، وهذا كله بناءً على خوفهم لهم من دون الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ.

---

(١) ينظر روايات المتصوفة في هذا الشأن: «طبقات الشافعية» للسبكي (٩/ ٢١١، ٤١٠)، و«الكواكب الدرية» للمناوي (١/ ١٣، ٦٦)، و«جامع كرامات الأولياء» للنبهاني (٢/ ٢٤٤-٢٧٥)، و«الطبقات الكبرى» للشعراني (٥/ ٨٨، ١٠٦).

المطلب الخامس

شرك الرجاء

الرجاء في اللغة: مصدر رجا - يرجو - رجاءً، وهو ضد اليأس، ويأتي بمعنى الأمل والتوقع، وطلب الشيء، ويأتي أيضًا بمعنى الخوف إذا كان معه حرف نفي، كما في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ (نوح: ١٣)، أي: لا تخافون لله عظمة[١].

وأما في الاصطلاح: فيعرفه الشوكاني بأنه: «توقع وصول الخير في المستقبل»[٢]، وهو مرادف للرغبة، قال سبحانه: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ (الأنبياء: ٩٠).

الفرع الأول - مفهوم الرجاء:

فالرغب: هو رجاء ما عند الله تعالى، فالرجاء إذًا، ارتياح لانتظار أمر محبوب عند الإنسان وُجدت أسبابه الداخلة تحت اختيار العبد، ولم يبق إلا ما ليس في اختياره، أما انتظار ما هو محبوب من غير سبب فهو تمن وليس رجاء، وقد أنكر الله تعالى على من يتمنى حصول المحبوب دون بذل السبب بقوله: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا﴾ (الأعراف: ١٦٩)، وذم القائل: ﴿وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ (الكهف: ٣٦)، وقال: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (النساء: ٣٢).

وبهذا يتبين لنا أن لا يكون راجيًا من لم تصدق رغبته في الثواب الموعود، ومن قصر في العمل، بل الراجي هو من يطلب ما عند الله - عَزَّ وَجَلَّ - بلا

---

(١) «لسان العرب» (٥/١٦٣)، و«القاموس المحيط» (ص١٦٦٠).

(٢) «فتح القدير» للشوكاني (٣/٣١٨).

يأس ولا قنوط، صادق الرغبة في الثواب، مشمِّرٌ في الأعمال الصالحة، فإن لم يتوفر فيه ذلك فليس برجاء.

قال ابن القيم - رحمه الله -: «ومما ينبغي أن يُعلم أن من رجا شيئًا استلزم رجاؤه ثلاثة أمور:

أحدها - محبة ما يرجوه.

والثاني - خوفه من فواته.

والثالث - سعيه في تحصيله بحسب الإمكان، وأما رجاءٌ لا يقارنه شيء من ذلك فهو من باب الأماني»[(١)].

فالرجاء بهذا الاعتبار نوع من أنواع العبادات التي تعبد الله بها عباده، وأمرهم بإخلاصها له سبحانه دون سواه، قال سبحانه: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (الكهف: ١١٠).

قال الشوكاني - رحمه الله - في تفسير الآية: «الرجاء توقع وصول الخير في المستقبل، أي: من كان له هذا الرجاء الذي هو شأن المؤمنين: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا﴾ وهو ما دل الشرع على أنه عمل خير يثاب عليه فاعله، ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ من خلقه سواء كان صالحًا أو طالحًا حيوانًا أو جمادًا»[(٢)].

وقد جمع الله سبحانه في الأمر لعباده بين عبادتي الخوف والرجاء، بقوله سبحانه: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف: ٥٦)، ووعد الله عباده بالفوز إن هم حققوا عبادة الخوف والرجاء، بقوله سبحانه: ﴿أَمَّنْ هُوَ

---

(١) «الجواب الكافي» (ص٤٢).

(٢) «فتح القدير» للشوكاني (٣/ ٣١٨).

قانتٌ آناءَ اللَّيْلِ ساجدًا وقائمًا يحذَرُ الآخرةَ ويرجو رحمةَ ربِّه﴾ (الزمر: ٩) أي: يَحْذَرُ عذاب الآخرة ويرجو رحـمة ربه، فجمع بين الرجـاء والخوف، وما اجتمـعا في قلب رجل إلا فاز[١].

وتوعد الله سـبحـانه من لا يرجو لقاء ربـه بقوله: ﴿إنَّ الَّذين لا يَرْجُون لقاءنا ورَضُوا بالْحياة الدُّنْيا واطْمأنُّوا بها والَّذين هُمْ عن آياتنا غافلُون ۝٧ أُولَئك مأْواهُمُ النَّارُ بما كانُوا يكْسبُون﴾ (يونس: ٧-٨)، وبهذا يعلم مدى ضلال بعض المتـصوفة الذين يقولون إننا نعـبد الله لا خـوفًـا من ناره ولا طمعًـا في جنتـه، كـما روي ذلك عن رابعـة العدوية[٢] وغيـرها، ولهذا قال بعض السلف: «من عـبد الله بالحب وحده فـهو زنديق، ومن عبده بالخوف وحـده فهو حروري، ومن عبده بالرجـاء وحده فهو مرجئ، ومن عبـده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن، حـيث جمع الله تعالى هذه المقامات الثـلاثة، بقوله: ﴿أُولَئك الَّذين يدْعُون يبْتغُون إلَى ربِّهمُ الْوسيلة أيُّهُمْ أقْربُ ويرْجُون رحْمتهُ ويخافُون عذابهُ﴾ (الإسراء: ٥٧)، فهذه طريقة أوليائه»[٣].

الفرع الثاني ـ الشرك في الرجاء:

إذا تبين لنا أن الرجاء عـبادة أمر الله بها عـباده المؤمنين كان صرفـه لغير الله شركًـا بالله، وبناءً على ذلك فإن التـوجه إلى غيـر الله ـ جَلَّ وعَلا ـ في قـضاء حاجـات الإنسان الدينيـة أو الدنيوية واعتـقاد أنهم قادرون علـى إنجازها وانتظار

---

(١) «فتح القدير» للشوكاني (٤/ ٤٥٣).

(٢) هي: رابعة بنت إسماعيل بن الحسين بن زيد بن علي بن أبي طالب، صوفـية كبيرة، وعابدة شهيرة، لها كلام في قواعـد الحب والحزن، ونسبها بعضهم إلى الحلوليـة، عاشت ثمانين سنة، وتوفيت سنة (١٣٥هـ)، وقيل: (١٨٥هـ)، انظر ترجمـتها في «سير أعـلام النبلاء» (٨/ ٢٤)، و«شذرات الذهب» (١/ ١٩٣).

(٣) انظر «بدائع الفوائد» للإمـام ابن القيم، تحقيق: محـمد بشير عيـون، مكتبة المؤيد ـ الرياض، ط: ١، عام (١٤١٥هـ) (٢/ ١٣، ١٤).

حصول الخير الديني أو الدنيوي من غيـر الله - جَلَّ وعلا - وبغير تقديره سبحانه هو شرك أكبر في ألوهية الله - جَلَّ وعلا -، واتخاذ أندادٍ في العبادة، فمن يرجو غير الله تعالى أن يحـقق له ما يتمناه من مال أو ولد أو عافيـة أو سعادة أو فوز في الآخرة، فهو مشرك بالله، سواء رجا ذلك من نبي أو ملك أو ولي أو غيره، وبهذا يتبين لنا مـقدار الشرك الحاصل عند الجهلة من القبـوريين والمتصوفة الذين يتوجـهون بالرجاء إلى الأمـوات وأصحاب القـبور والقبـاب والغائبين، ويأملون منهم قضاء الحاجات وجلب النفع من دون الله - جَلَّ وعلا -.

هذه نماذج من شرك الربوبية المتعلق بأعمال القلوب أكتفي بها - والله الموفق -.



المبحث الثاني

الشرك المتعلق بالأعمال الظاهرة (أعمال الجوارح)

يقصد بأعمال الجوارح: كل ما يقوم به الإنسان من الأعمال الظاهرة كالصلاة والطواف والذبح والطاعة ونحوها، وهذه الأعمال التي تصدر عن جوارح الإنسان ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأعمال القلب وما يتعلق به، فأعمال القلوب هي الأصل الذي تنبثق عنه جميع أعمال الجوارح سلبًا أو إيجابًا، كما قال ﷺ : **«ألا وإن في الجسد مضغة؛ إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله: ألا وهي القلب»**[(١)].

فإذا كانت جميع العبادات العملية الظاهرة تنبع وترتبط ارتباطًا جذريًا بالعبادات القلبية الباطنة، بل عبادات القلب هي الأساس؛ فإن أداء العبادات المختلفة كالصلاة والنذر والذبح والدعاء والاستغاثة وغيرها مبنيٌّ على أعمال القلب من المحبة والتعظيم والقصد والإرادة والرجاء والخوف، وعليه فإن الشرك أيضًا في الأعمال الظاهرة مرتبط في الأصل بالشرك في العقائد وأعمال القلوب، فإن التقرب إلى غير الله ـ جَلَّ وعَلا ـ لا يصدر إلا عن تعظيم ومحبة وقصد لغيره سبحانه، فأصل الإشراك العملي بالله: الإشراك في المحبة، وعليه يمكن أن نعرف الشرك بالله في الأعمال الظاهرة بأنه: «التعظيم والتقرب لغير الله ـ جَلَّ وعَلا ـ بأعمال العبادات الظاهرة على وجه الذل والخضوع والتأله».

ويمكن إيضاح أنواع ومظاهر الشرك في الألوهية فيما يتعلق بالأعمال الظاهرة في المطالب الآتية:

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الإيمان»، باب «فضل من استبرأ لدينه» (١/ ٢٨) برقم (٥٢)، ومسلم في «المساقاة»، باب «أخذ الحلال» (٣/ ٩٨٨) برقم (١٥٩٩)، وأحمد (٤/ ٢٧٠).

المطلب الأول

شرك التقرب والنسك

سبق الحديث عن معنى توحيد العبادة (الألوهية) وأهميته، وكذا الحديث عن حد الشرك في توحيد العبادة وضابطه، وعرفنا الشرك الأكبر في العبادة بأنه: «صرف العبد نوعًا أو فردًا من أفراد العبادة لغير الله - جَلَّ وعَلا -».

ولاشك أن الله تعالى قد أوجب على العباد إفراده وحده بجميع أنواع العبادات الظاهرة والباطنة - كما سبق - بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام: ١٦٢، ١٦٣).

قال محمد رشيد رضا في تفسيره لهذه الآية: «هذا بيان إجمالي لتوحيد الإلهية بالعمل، والمراد بالصلاة جنسها الشامل للمفروض والمستحب، والنسك في الأصل العبادة أو غايتها، والناسك العابد، ويكثر استعماله - أي النسك - في القرآن والحديث في عبادة الحج، وعبادة الذبائح والقرابين فيه مطلقًا»(١).

ومن خلال ما سبق يمكن أن نقسم الكلام في هذا المطلب - شرك التقرب والنسك - إلى فرعين:

الفرع الأول - شرك التقرب إلى غير الله تعالى بالصلاة وما هو من جنسها أو جزء منها؛ كالركوع والسجود والطواف باعتباره كالصلاة كما قال ﷺ.

والفرع الثاني - شرك التقرب إلى غير الله - عَزَّ وجَلَّ - بالنسك؛ كالذبح والنذر وما من جنسهما، وذلك بناءً على أن هاتين العبادتين - الصلاة

(١) «تفسير المنار» (٨/ ٢٤١).

والنسك ـ هما جماع العبادات العملية وأعظم مظاهرها، ويدلان على طلب القرب وبيان افتقار العبد إلى المتقرب إليه بهما[١].

ولأن أغلب مظاهر الشرك العملي يتركز حول الشرك في هاتين العبادتين في أغلب العصور، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول ـ شرك التقرب إلى غير الله بالصلاة وما هو من جنسها:

أولاً ـ الشرك في الصلاة لغير الله ـ جَلَّ وعَلا ـ:

أشرف مظاهر العبودية، عبودية الصلاة، لما فيها من تمام الذل والخضوع وإظهار التواضع والافتقار وحسن الظن بالله، وقوة اليقين، وطمأنينة القلب إلى الله وإلى فضله سبحانه، وتعظيمه وإجلاله، ولهذا كانت عمود الدين الذي لا يقوم بنيانه بدونه، وكون الصلاة لا تكون إلا لله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ أمر ظاهر يعد من ضروريات الدين ومسلَّماته، والصلاة تتكون من عدة أركان عظيمة؛ كالقيام والركوع والسجود، والغالب أن الشرك يكون في هذه الأركان بصرفها لغير الله ـ جَلَّ وعَلا ـ، ولاشك أن من يصلي لغير الله فهو مشرك كافر بلا خلاف بين أهل العلم، لقوله ﷺ: «بين الرجل وبين الشرك أو الكفر ترك الصلاة»[٢]، فإن كان تاركها كافراً مشركًا بنص الحديث فمن باب أولى من صرفها لغير الله ـ جَلَّ وعَلا ـ، ومن صور هذا الشرك ومفرداته ما يلي:

(أ) القيام لغير الله ـ جَلَّ وعَلا ـ على جهة التعظيم والعبودية:

القيام لله تعالى على سبيل التعظيم والإجلال من أنواع العبادات، وهو ركن من أركان الصلاة؛ لا تصح ممن تركه مع القدرة عليه، لقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٥٣١، ٥٣٢).

(٢) سبق تخريجه (ص٤١).

قَانِتِينَ﴾ (البقرة: ٢٣٨)، ولحديث: «صلِّ قائمًا»[1]. والقيام لغير الله تعالى على أقسام: منها ما هو شرك أكبر مخرج من الملة، ومنها ما هو ذريعة إلى الشرك، ومنها ما هو مباح، ويمكن إيضاح تلك الأقسام كما يلي:

١ - القيام لغير الله - عَزَّ وجَلَّ - على سبيل التعظيم والإجلال كما يقام لله سبحانه:
ولاشك أن هذا النوع من الشرك كونه يستلزم صرف المحبة التي لا تنبغي إلا لله لغير الله، والتقديس لغيره سبحانه، والخوف من غيره - عَزَّ وجَلَّ -، ومن أفراد هذا النوع من الشرك القيام إعظامًا للزعماء والوقوف هيبة لهم أو الوقوف تعظيمًا للعلم أو السلام الوطني، واعتقاد أن من تحرك أثناء ذلك فليس وطنيًا؟! وهذا فيه منافاة للتوحيد والإخلاص لله وحده لا شريك له، كما أن فيه تشبهًا بأهل الشرك الذين يعظمون غير الله - جَلَّ وعَلا -، سواء في ذلك تعظيم البشر وغير البشر مما جاء دين التوحيد لنقضه وتحرير العباد منه وتعبيدهم لله الواحد القهار؛ يقول ابن القيم - رحمه الله -: «وأشرف العبودية عبودية الصلاة، وقد تقاسمها الشيوخ والجبابرة، فأخذ الجبابرة منها القيام فيقوم الأحرار والعبيد على رؤوسهم عبودية لهم وهم جلوس، والمقصود أن النفوس الجاهلة أسقطت عبودية الله وأشركت فيها من تعظمه من الخلق .. فقامت بين يديه قيام الصلاة ..»[2].

٢ - القيام للبشر على سبيل التحية وليس التعظيم: وهذا النوع من القيام مكروه؛ لحديث أنس ﷺ: «لم يكن شخص أحب إليهم من النبي ﷺ، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له لما يعلمون من كراهته لذلك»[3].

(١) رواه البخاري في «أبواب تقصير الصلاة»، باب «إذا لم يطق قاعدًا صلى على جنب» (١/ ٣٧٦) رقم (١٠٦٦)، وأحمد (٤/ ٤٢٦).

(٢) «زاد المعاد» (٤/ ١٥٩)، و«إعلام الموقعين» (٣/ ١١٧).

(٣) رواه أبو داود (٥/ ٣٩٨) برقم (٥٢٢٩)، والترمذي برقم (٢٧٥٥)، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣/ ١٠٠)، و«صحيح سنن أبي داود» (٣/ ٢٨٣).

وهذا النوع من القيام كما رأينا منهي عنه شرعًا لكونه ذريعة إلى الشرك، وقد جاء الإسلام بسد الذرائع

٣ ـ القيام لتلقي القادم من سفر أو نحوه: فهذا لا بأس به؛ لكونه يختلف عن القيام للشخص، فهذا يعني القيام إليه لاستقباله أو بشارته، وليس القيام له، وفرق بين الأمرين[١]، فقد جاء في الصحيحين أن النبي ﷺ قال للأنصار لما قدم سعد[٢]، ليحكم في بني قريظة: **«قوموا إلى سيدكم»**[٣]. ولعل الغرض من هذا الأمر القيام إليه لمساعدته على النزول من على دابته لكونه كان مريضًا بجراحه.

ومن ذلك أيضًا ما ثبت في الصحيحين في قصة كعب بن مالك[٤]، لما تاب الله عليه وعلى صاحبيه ـ رضي الله عنهم جميعًا ـ وفيه: «أن كعبًا لما دخل المسجد قام إليه طلحة بن عبيد الله[٥] يهرول، فسلم عليه وهنأه بالتوبة ولم ينكر

---

(١) «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (١/ ٣٧٤) وما بعدها.

(٢) هو: سعد بن معاذ بن النعمان الأنصاري، الأوسي الأشهلي، أبو عمرو، أسلم على يد مصعب بن عمير، وشهد أحدًا فكان ممن ثبت فيها، له مناقب كثيرة، اهتز العرش لموته، استشهد في السنة الخامسة من سهم أصابه بالخندق، ودفن في البقيع وعمره سبع وثلاثون سنة، انظر ترجمته في: «طبقات ابن سعد» (٣/ ٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١/ ٢٧٩).

(٣) رواه البخاري في كتاب «فضائل الصحابة»، باب «مناقب سعد» (٣/ ١٣٨٤) برقم (٣٥٩٣)، ومسلم في كتاب «الجهاد» (٣/ ١١١٣) برقم (١٧٦٨)، وأبو داود (٥/ ٣٩٠).

(٤) هو: كعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري، الخزرجي، أبو عبد الله، شهد العقبة، وآخى النبي ﷺ بينه وبين طلحة بن عبيد الله، ولم يتخلف عن غزوة إلا بدرًا وتبوك، أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم، كان من شعراء الرسول ﷺ، انظر ترجمته في: «أسد الغابة» (٤/ ٤٦١)، و«شذرات الذهب» (١/ ٥٦).

(٥) هو: طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي التيمي، أبو محمد، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام، وأحد الخمسة الذين أسلموا على يد أبي بكر الصديق، شهد أحدًا وأبلى بلاءً حسنًا، ووقى رسول الله ﷺ بنفسه، رماه مروان بن الحكم يوم الجمل بسهم فمات سنة ٣٦هـ، انظر: «الإصابة» (٢/ ٢٢٠).

ذلك النبي ﷺ، قال كعب: والله ما قام إليَّ من المهاجرين رجل غيره، ولا أنساها لطلحة»[(١)]. فدل ذلك على جواز القيام لمقابلة الداخل ومصافحته والسلام عليه وإظهار البشاشة لقدومه، ويؤيد ذلك ما ثبت عنه ﷺ: «أنه كان إذا دخل على ابنته فاطمة قامت إليه وأخذت بيده وأجلسته مكانها، وإذا دخلت عليه قام إليها وأخذ بيدها وأجلسها مكانه»[(٢)].

(ب) الركوع والانحناء لغير الله - جلَّ وعلا -:

لاشك أن الركوع من العبادات التي أمر الله تعالى عباده أن يفردوه ويخصوه بها دون من سواه، لما فيه من معاني الخضوع والتذلل التي لا ينبغي أن تكون إلا لله وحده، وقد أمر الله تعالى عباده بهذه العبادة في أكثر من موضع في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ (البقرة:٤٣)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الحج:٧٧). وأخبر - سبحانه وتعالى - أن التعبد له بالركوع من أوصاف المؤمنين، فقال - تبارك وتعالى -: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (المائدة:٥٥)، وقال: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ﴾ (التوبة:١١٢).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وبالجملة، فالقيام والركوع والسجود حق للواحد المعبود، خالق السموات والأرض، وما كان حقًا خالصًا لله لم يكن لغيره منه نصيب»[(٣)].

---

(١) رواه البخاري في «المغازي» (٤/ ١٦٠٣) برقم (٤١٥٦)، ومسلم في «التوبة»، باب «توبة كعب بن مالك» (٤/ ١٦٨٥) برقم (٢٧٦٩).

(٢) رواه الترمذي وحسنه (٥/ ٧٠) برقم (٣٨٧٢)، وأبو داود (٥/ ٣٩١)، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣/ ٧٥١).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٩٣).

فإذا تبين ذلك، فإن صرف هذا النوع من العبادات لغير الله - جَلَّ وعَلا - شرك في الألوهية.

قال ابن القيم - رحمه الله - عند حديثه عن الشرك في العبادة: «ومن أنواعه: ركوع المتعممين بعضهم لبعض عند الملاقاة، وهذا سجود في اللغة، به فسر قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ (البقرة:٥٨)، أي منحنين، وإلا فلا يمكن الدخول بالجبهة على الأرض، ومنه قول العرب: سجدت الأشجار إذا أمالتها الريح»[١].

وقد ذكر الإمام الطبري في تفسير الآية: أن أصل السجود الانحناء لمن سُجد له معظمًا، لذلك فكل منحنٍ لشيء تعظيمًا له فهو ساجد، ويطلق السجود أيضًا على الركوع كما جاء عن ابن عباس؛ لأن الراكع منحنٍ[٢].

ويقول ابن القيم أيضًا: «أشرف العبودية عبودية الصلاة، وقد تقاسمها الشيوخ والمتشبهون بالعلماء والجبابرة .. فأخذ المتشبهون بالعلماء منها الركوع، فإذا لقي بعضهم بعضًا ركع له كما يركع المصلي لربه سواءً»[٣].

والانحناء بالرأس كالركوع أيضًا، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «.. لا يجوز الانحناء كالركوع أيضًا كما قالوا للنبي ﷺ: الرجل منا يلقى أخاه، أينحني له؟ قال: «لا»[٤] ..»[٥].

ويقول أيضًا: «بل مجرد الانحناء بالظهر لغير الله - عَزَّ وجَلَّ - منهي عنه»[٦].

---

(١) «مدارج السالكين» (١/ ٣٤٤).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٣٤٠).

(٣) «إعلام الموقعين» (٣/ ١١٧).

(٤) رواه أحمد (٣/ ١٩٨)، والترمذي (٥/ ٧٠) برقم (٢٧٢٨)، وابن ماجه (٢/ ٢٥٧) برقم (٣٧٠٢)، وحسنه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣/ ٩١).

(٥) «مجموع الفتاوى» (١/ ٣٧٢).

(٦) المصدر السابق (٢٧/ ٩٢).

الخلاصة: أن الركوع والانحناء إذا كان الباعث عليه والمقصود منه التعظيم لغير الله - جَلَّ وعَلا - كما يعظم الله فهو شرك بالله - عَزَّ وجَلَّ - بالتقرب والنسك، أما إذا كان على سبيل التحية للبشر فهو أيضًا من الذرائع التي نهى عنها الإسلام وحرمها حتى لا تؤول بصاحبها إلى الشرك الأكبر، وأما الركوع والانحناء لغير البشر فهو شرك أكبر لعدم احتمال إرادة التحية للجمادات كما سيأتي إيضاح ذلك عند الكلام على مسألة السجود، ومن مظاهر هذا النوع من الشرك ما يفعله البعض عند دخولهم على العظماء والرؤساء، وكذا ما يفعله كثير من المغنين والساقطين وأصحاب البرامج التلفزيونية والمسرحية من ركوع أو انحناء للمشاهدين عند بدء العرض أو ختام الأغنية.

- وكذا من مظاهر هذا الشرك المعاصرة ما يفعله الرؤساء من الانحناء لعلم الدولة التي يزورها الشخص عندما يمر به في الاستعراض.

- ومنه أيضًا الانحناء عند وضع الزهور على قبر الجندي المجهول؟!

- ومنه أيضًا الانحناء للنصب والتماثيل التذكارية وغيرها مما انتشر واستفحل أمره في العصور المتأخرة.

وقلّد فيه المسلمون غيرهم من أمم الكفر والشرك والضلال في مثل هذه المراسيم؟! المخالفة لشرع الله والمعظمة لغير الله - والله المستعان -.

(جـ) السجود لغير الله تعالى:

السجود هو: وضع الجبهة على الأرض تعظيمًا وإجلالاً وتذللاً وخضوعًا وتقربًا إلى المقصود به، ولاشك أن السجود هو أشرف أركان الصلاة؛ لكونه يظهر أبلغ معاني الخضوع والتذلل مما لا يكون إلا لله وحده، وقد أخبر - سبحانه وتعالى - بخضوع هذا الكون كله لله وحده لا شريك له وسجوده له تعالى،

فقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ﴾ (الرعد: ١٥)، وقال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ (الحج: ١٨).

وأمر الله تعالى عباده أن يخصوه وحده بالسجود والركوع في مواضع كثيرة من كتابه، فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الحج: ٧٧)، وقال سبحانه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ (٣٧) فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لا يَسْأَمُونَ﴾ (فصلت: ٣٧-٣٨).

وأخبر سبحانه أن التعبد له بالسجود والركوع وغيرهما من العبادات من أوصاف المؤمنين المجاهدين في سبيل الله حقًا فقال: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ﴾ (التوبة: ١١٢)، وقال سبحانه: ﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ (مريم: ٥٨).

فسجود العبادة القائم على الخضوع والتذلل والتسليم والإجلال لله وحده هو من التوحيد الذي اتفقت عليه دعوة الرسل، وهو حق خالص لله سبحانه، بل هو عنوان العبودية الحقة، قال بعض أهل العلم في تفسير قوله تعالى: ﴿لا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (فصلت: ٣٧)، إن من أراد أن يكون عبدًا لله خالصًا فلا يسجد إلا له سبحانه، ولا يسجد للشمس والقمر، نبه بهما على غيرهما من المخلوق العلوي، فالسفلي من الأحجار والأشجار والضرائح ونحوها بالأولى.

وقد دلت هذه الآية على أن السجود في ديننا هو حق الخالق، فلا يسجد لمخلوق أصلاً كائنًا من كان؛ فإن المخلوقية يتساوى فيها الشمس والقمر والولي والنبي، والحجر والمدر، والشجر ونحوها[١].

فمن سجد لله وحده، فقد خضع وانقاد لله وحده، وحقق الكمال في الذل والمحبة لله وحده، ومن صرف هذا الحق لغير الله - جَلَّ وعَلا - فقد أشرك بربه سبحانه في عبادته، وصرف خالص حق الله لغيره وهذا أعظم الشرك، لما يستلزم من تشبيه المخلوق الضعيف بالخالق الحق، وتحريم السجود لغير الله - جَلَّ وعَلا - من الأمور المعلومة في الدين بالضرورة، وتجويز من جوزه لغير الله مراغمة لله ورسوله، وهو من أبلغ أنواع العبودية، فإذا جوز هذا المشرك هذا النوع للبشر فقد جوز العبودية لغير الله، والمقصود أن النفوس الجاهلية الضالة أسقطت عبودية الله سبحانه، وأشركت فيها من تعظمه من الخلق، فسجدت لغير الله وركعت له، وقامت بين يديه قيام الصلاة، وسوَّت من تعبده من المخلوقين برب العالمين وهؤلاء هم المضادون لدعوة الرسل، وهم الذين بربهم يعدلون[٢].

يقول ابن القيم - رحمه الله - في بيان مظاهر الشرك بالله تعالى في السجود: «ومن أنواع الشرك: سجود المريد للشيخ، فإنه شرك من الساجد والمسجود له، والعجب أنهم يقولون: ليس هذا سجودًا، وإنما هو وضع للرأس قدام الشيخ احترامًا وتواضعًا، فيقال لهؤلاء: ولو سميتموه ما سميتموه، فحقيقة السجود: وضع الرأس لمن يسجد له، وكذلك السجود للصنم والشمس والنجم والحجر، كله وضع للرأس قدامه»[٣].

---

(١) «الدين الخالص» لمحمد صديق خان (٢/ ٥٣).

(٢) «إعلام الموقعين» (٣/ ١١٧).

(٣) «مدارج السالكين» (١/ ٣٤٤).

ويقول أيضًا: «جاء شيوخ الضلال فزينوا لمريديهم السجود لهم، وسموه بغير اسمه، وقالوا هو وضع للرأس بين يدي الشيخ، ولعمرُ الله إن السجود لله تعالى هو وضع الرأس بين يديه سبحانه . .»[١].

وبهذا تبين أن السجود لغير الله تعالى من الشرك الذي حرمه الله ورسوله.

يقول ابن تيمية: «فإنا بعد معرفة ما جاء به الرسول ﷺ نعلم بالضرورة أنه لم يشرع لأمته السجود لميت ولا لغير ميت ونحو ذلك، بل نهى عن كل هذه الأمور، وإن ذلك من الشرك الذي حرمه الله ورسوله»[٢]. كما في حديث معاذ رضي الله عنه أنه لما قدم من الشام ورأى الناس يسجدون لبطارقتهم وأراد أن يسجد للرسول ﷺ، فقال له: **«لا تفعل، فلو كنت آمرًا أحدًا أن يسجد لأحدٍ لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»**[٣].

والخلاصة: أن السجود لغير الله - جَلَّ وعَلا - من الشرك الأكبر الذي حرمه الله وتوعد صاحبه بالعذاب، سواء كان المسجود له حجرًا أو شجرًا أو قبرًا أو وثنًا أو نصبًا تذكاريًا أو صورة عظيم أو حيوانًا أو غير ذلك من الجمادات، وكذلك السجود للبشر عالمًا كان أو ملكًا أو أبًا، كل ذلك من الشرك الذي حرمه الله، وسواء اعتقد الساجد ربوبية المسجود له أو لم يعتقد ذلك . . قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «كان من أتباع هؤلاء المشركين من يسجد للشمس والقمر والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالى، ويصوم لها وينسك لها، ويتقرب

---

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ١١٧).

(٢) «الاستغاثة في الرد على البكري» لابن تيمية، مكتبة الغرباء بالمدينة النبوية، ط:١، عام (١٤١٧هـ) (ص٣٧٦).

(٣) رواه أحمد (٥/ ٢٢٨)، وابن أبي شيبة (٢/ ٥٢٧)، وصححه الأرناؤوط. انظر: «مسند أحمد» بتحقيق الأرناؤوط (٣٦/ ٣١٢).

إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي، فإذا جعلتها سببًا وواسطة لم أكن مشركًا، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك»[1].

وبهذا تبين لنا ضلال من يقول: إن السجود لغير الله تعالى لا يكون شركًا إلا إذا اعتقد الساجد ربوبية من سجد له، أو أن السجود لغير الله علامة الكفر وليس كفرًا في نفسه[2].

قال القاضي عياض: «وكذلك نكفر بكل فعل أجمع المسلمون أنه لا يصدر إلا من كافر؛ كالسجود للصنم وللشمس والقمر والصليب والنار»[3].

ولهذا فالسجود لغير الله وعبادته أمر محرم في الدين الذي اتفقت عليه رسل الله كما قال - سبحانه وتعالى -: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَٰنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ (الزخرف: ٤٥).

ثانيًا - شرك الطواف:

الطواف حول الكعبة عبادة أمر الله تعالى بها المؤمنين بقوله: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج: ٢٩)، فليس في الأرض مكانٌ يطاف به كما يطاف بالكعبة، ومن اعتقد أن الطواف بغيرها مشروع فهو شر ممن يعتقد جواز الصلاة إلى غير الكعبة .. والطواف بغير الكعبة لم يشرعه الله بحال ..»[4].

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (١/ ٢٢٧).
(٢) ينظر كلام هؤلاء في: «القواعد السنية» لمحمد علوي المالكي (١/ ١٣٧)، و«أصول الدين» للبغدادي (٣٦٦).
(٣) «الشفا» للقاضي عياض (٢/ ١٠٧٢).
(٤) «مجموع الفتاوى» (٥٧/ ٢٠).

ويقول شيخ الإسـلام: «فإن الطواف بالبيت العتـيق مما أمر الله به ورسوله، وأما الطواف بالأنبيـاء والصالحين فحرام بإجماع المسلمين، ومن اعـتقد ذلك دينًا فهو كافر، سواء طاف ببدنه أو بقبره»[١].

وبهذا يتبين لنا أن صرف هذه العبادة ـ وهي الطواف ببيته ـ لغيره سبحانه من الشرك العملي، فمن طاف بغير الكعبة مع قـصد التعظيم أو التبرك والتقرب لغير الله تعالى فـهو مشـرك كحال الطائفين بالقـبور والمشاهد ونحـوها، أما إذا طاف بهذه الأشياء بقصد التقرب إلى الله واتخـاذ ذلك وسيلة تقربه إليه تعالى فهو من جنس المشركين أيضًـا كما قـال عنهم تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (الزمر:٣)، وهو وسيلة إلى الشرك بالله تعالى.

الفرع الثاني ـ شرك التقرب إلى غير الله بالنسك وما لحق به:

أولاً ـ الذبح لغير الله:

النسك: هو العبـادة والقربة[٢]، ويطلق لفظ النسك على الذبح والنحر الذي يقصـد به التوجه والتـقرب إلى الله جَلَّ وعَلا ـ، وقـد فرض الله سبـحانه على المؤمنين التوجه بهذه العبادة لله وحده، فقال: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام: ١٦٢-١٦٣).

فالنسك هنا هو: الذبيحة[٣]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي﴾ الآية: أمرٌ من الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ لنبيه ﷺ أن يعلن بأن مـقصده في صلاته وطاعته من ذبيـحة وغيرها وتصرفه مدة حياته وحاله من الإخلاص والإيمان عند مماته إنما هو لله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٣٠٨).

(٢) «المفردات» للراغب (ص٧٤٧)، و«معجم مقاييس اللغة» (٥/ ٤٢٠)، و«لسان العرب» (١٠/ ٤٩٨).

(٣) «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٤٠٢).

وإرادة وجهه وطلب رضاه، وفي إعلان النبي ﷺ بهذه المقالة ما يلزم المؤمنين التأسي به حتى يلتزموا في جميع أعمالهم قصد وجه الله - عَزَّ وجَلَّ -[١].

ويقول ابن كثير - رحمه الله -: «يأمره تعالى أن يخبر المشركين الذين يعبدون غير الله ويذبحون لغير اسمه أنه مخالف لهم في ذلك، فإن صلاته لله، ونسكه على اسمه وحده لا شريك له، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ (الكوثر:٢)، أي: أخلص له صلاتك وذبحك، فإن المشركين كانوا يعبدون الأصنام، ويذبحون لها، فأمره الله تعالى بمخالفتهم والانحراف عما هم فيه والإقبال بالقصد والنية والعزم على الإخلاص لله تعالى»[٢].

ويقول رشيد رضا: «والنسك في الأصل العبادة أو غايتها، والناسك العابد، ويكثر استعماله في القرآن والحديث في عبادة الحج، وعبادة الذبائح والقرابين فيه أو مطلقًا، والعبادات إنما تمتاز على العادات بالتوجه فيها إلى المعبود تقربًا إليه وتعظيمًا له، وطلبًا لمثوبته ومرضاته، وكل من يتوجه إليه المصلي أو الذابح بذلك، ويقصد به تعظيمه فهو معبود له، وكون الصلاة والنسك لا يكون في الدين الحق إلا خالِصَيْنِ لله وحده ظاهر يعد من ضروريات الدين»[٣].

فالنسك ابتغاء وجه الله من أجلِّ العبادات المالية، وما يجتمع للعبد في نحره من إيثار الله، وحسن الظن به، وقوة اليقين، والوثوق بما في يد الله أمر عجيب إذا قارن ذلك الإيمان والإخلاص[٤].

---

(١) «تفسير ابن عطية» المسمى «المحرر الوجيز»، مطبوعات وزارة الأوقاف بالمغرب، ط:٢، عام (١٤٠٣هـ) (٣/ ١٩٢).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٤٠٢).

(٣) «تفسير المنار» (٨/ ٢٤١-٢٤٣) باختصار.

(٤) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٥٣١، ٥٣٢) باختصار.

فإذا تقرر أن الذبح لله تعالى وحده من أَجَلِّ الطاعات وأعظم القربات، فإن الذبح والنحر لغير الله تعالى شرك بالله؛ لأنه صرف ما هو حق خالص لله لغيره سبحانه، وسواء كان الذي يذبح له من دون الله بشرًا حيًا أو ميتًا أو جمادًا أو جنًا أو غير ذلك، فكل ما أهلَّ لغير الله به فهو شرك، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (المائدة: ٣).

قال ابن عطية[١] ـ رحمه الله ـ: «وقوله: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ يعني: ما ذبح لغير الله تعالى، وقصد به صنم أو بشر من الناس، كما كانت العرب تفعل، وكذلك النصارى، وعادة الذابح أن يُسمي مقصوده ويصيح به فذلك إهلاله»[٢].

وقد لعن رسول الله ﷺ من ذبح لغير الله كما في حديث علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لعن الله من ذبح لغير الله ..»[٣].

والذبح لغير الله على نوعين:

الأول ـ ما ذبح لغير الله متقربًا به إلى غيره سبحانه؛ كالذبح تقربًا للجن أو الملائكة أو الأموات أو البشر. مع ذكر اسم غير الله على المذبوح، وهذا من أعظم أنواع الكفر والشرك بالله تعالى، لما يحمله من تعظيم لغير الله، والذي ينشأ غالبًا من الاعتقاد في هذا المتقرَّب إليه غير الله من أنه يملك الضر والنفع.

---

(١) هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن الغرناطي، المالكي، أبو محمد، ولد سنة ٤٨١هـ، عالم مشارك في عدة علوم، توفي سنة ٥٤١هـ، من مؤلفاته: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز». انظر: «معجم المؤلفين» (٥/ ٩٣).

(٢) «تفسير ابن عطية» (٥/ ٢١).

(٣) رواه مسلم في كتاب «الأضاحي»، باب «تحريم الذبح لغير الله» (٣/ ١٢٤٥) برقم (١٩٧٨)، وأحمد في «المسند» (١/ ١١٨).

قال الشوكاني - رحمه الله -: «وكذلك النحر للأموات عبادة لهم، والتعظيم عبادة لهم، كما أن النحر للنسك وإخراج صدقة المال والخضوع والاستكانة عبادة لله - عَزَّ وجَلَّ - بلا خلاف، ومن زعم أن ثمة فرق بين الأمرين فليهده إلينا . .»[1].

والنوع الثاني - الذبح عند الأنصاب والأوثان، وإن ذكر اسم الله عليها فهو من المحرمات؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ (المائدة: ٣).

قال ابن كثير: «وحرم عليهم أكل هذه الذبائح التي فعلت عند النصب حتى ولو كان يذكر عليها اسم الله في الذبح عند النصب، فهو من الشرك الذي حرمه الله ورسوله . .»[2].

ويوضح الإمام الصنعاني - رحمه الله - هذا النوع من الشرك بقوله: «فإن قال: إنما نحرت لله، وذكرت اسم الله عليه، فقل: إن كان النحر لله؛ فلأي شيء قربت ما تنحره من باب مشهد من تفضله وتعتقد فيه؟ هل أردت بذلك تعظيمه؟ إن قال: نعم، فقل له: هذا النحر لغير الله، بل أشركت مع الله تعالى غيره، وإن لم ترد تعظيمه فهل أردت توسيخ باب المشهد وتنجيس الداخلين إليه؟ أنت تعلم يقينًا أنك ما أردت ذلك أصلاً، ولا أردت إلا الأول - تعظيم غير الله -»[3].

فإذا كان هذا الأمر وهو الذبح عند المشاهد والأوثان والقبور والأولياء مع ذكر اسم الله تعالى على المذبوح شرك محرم، فمن باب أولى ما ذبح وذكر

---

(١) «الدرر النضيد» للشوكاني (ص ٢٠).
(٢) «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٠٩٩).
(٣) «تطهير الاعتقاد» للصنعاني (ص٣٣).

عليه غير اسم الله تعالى، وأعظم منها ما ذبح لغير الله تعظيمًا وذكر اسم غيره تعالى عليه.

ومما يلحق بهذا النوع من الشرك ما يُسمى عند عامة القبائل اليمنية بـ(الهَجَر) وهي ظاهرة شائعة في البلاد اليمنية، وتعني: تقديم أحد الحيوانات (بقرة أو شاة أو ماعزًا) من الجاني إلى المجني عليه أو من المخطئ إلى من وقع الخطأ عليه حيث يتم ذلك من خلال مراسيم متعارف عليها، ويحكم بها المحكِّمون في القضية فيأخذون (الهَجَر) ويأتون إلى بيت المجني عليه ويذبحونه أمامه إرضاءً له، عما بدر من الجاني نحوه، ولاشك أن هذا العمل من الأمور المحرمة شرعًا؛ لأنه تقرب إلى غير الله - جَلَّ وعَلا - بما لا يتقرب به إلا إلى الله، ولذا وجب على الدعاة والمصلحين وطلبة العلم توعية العوام بحكم هذا الفعل، وأنه من الذبح لغير الله الذي لعن رسوله ﷺ من فعله، وكذا توعية الذين يتصدرون للحكم بين القبائل بعدم مشروعية هذا العمل.

ثانيًا - النذر لغير الله تعالى:

النذر في اللغة: الوعد بخير أو شر، وكذا إيجاب الإنسان على نفسه ما ليس بواجب لحدوث أمر[1].

وفي الشرع: يعرفه الشوكاني بأنه: «ما أوجبه المكلَّف على نفسه تعظيمًا لله تعالى»[2].

ويعرفه الجرجاني بقوله: «النذر: إيجاب عين الفعل المباح على نفسه تعظيمًا لله تعالى»[3].

---

(١) انظر: «المفردات» للراغب (ص٤٨٧)، و«لسان العرب» (١٤/ ١٠٠).

(٢) «فتح القدير» للشوكاني (٥/ ٣٤٧).

(٣) «التعريفات» للجرجاني (ص٣٠٨).

ومما سبق من تعريف العلماء يمكننا القول بأن النذر هو: «ما أوجبه المكلف على نفسه، مما يظهر فيه وجه القربة تعظيمًا لله».

والنذر نوعان:

١ - نذر مجازاة: وهو أن يلتزم شخص قربة في مقابل حدوث نعمة أو اندفاع بلية كقولهم: إن شفاني الله أو رزقني ولدًا أو نحو ذلك فله عليَّ صوم كذا أو صلاة كذا أو صدقة كذا، فإذا حصل المعلق وجب الوفاء بما التزمه لكون هذا عهدًا قطعه الشخص على نفسه؛ فيجب الوفاء لله به، لقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ﴾ (النحل: ٩١)، ولقوله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه ..»[1].

٢ - النذر ابتداء: وهو ما يلتزمه الإنسان ابتداءً من غير تعليق على شرط، فيقول: لله عليَّ أن أصلي كذا أو أصوم أو أتصدق، وهذا يلزم الوفاء به كالأول على القول الراجح[2].

والنذر في باب الطاعات عبادة باعتبار الوفاء به، حيث إن الله تعالى قد مدح الموفين بنذرهم بقوله: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ (الإنسان: ٧)، بل أمر بالوفاء بالنذر بقوله: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ (الحج: ٢٩)، وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ...﴾ (البقرة: ٢٧٠)، فإذا كان الله تعالى قد أمر بالوفاء بنذر الطاعات والقربات التي يوجبها الإنسان على نفسه ومدح المؤمنين والموفين به؛ دل ذلك على أن النذر والوفاء به عبادة من العبادات؛ لأن الله تعالى لا يمدح إلا على فعل واجب أو مستحب أو ترك محرم أو مكروه»[3].

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الأيمان والنذور»، باب «النذر في الطاعة» (٦/ ٢٤٦٣) برقم (٦٣١٨)، والترمذي في «النذور» برقم (١٥٢٦)، وأبو داود (٣/ ٥٩٤).

(٢) انظر: «الفقه الميسر» لأحمد عيسى عاشور، مطبعة دار اليوسف - بيروت، ب.ت (ص٣١٥).

(٣) «تيسير العزيز الحميد» (٢٠٣).

أما أصل النذر المعلق فغير مرغب فيه؛ لأن الرسول قد أخبر أنه لا يقدم ولا يؤخر، ولكنه يستخرج به من البخيل[١].

وقال الإمام ابن حجر ـ رحمه الله ـ عند قوله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾: «يؤخذ منه أن الوفاء بالنذر قربة، للثناء على فاعله، لكن ذلك مخصوص بنذر الطاعة»[٢].

وقال ابن كثير ـ رحمه الله ـ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾: «يخبر تعالى بأنه عالم بجميع ما يفعله العاملون من الخيرات والنفقات والمنذورات، وتضمن ذلك مجازاته على ذلك أوفر الجزاء للعاملين لذلك ابتغاء وجهه ورجاء موعوده، وتوعد من لا يعمل بطاعته، بل خالف أمره وكذب خبره، وعبد معه غيره، فقال: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾»[٣].

ومن خلال النصوص السابقة نجد أن النذر بالطاعات لله والوفاء به عبادة لا ينبغي أن تكون إلا لله تعالى.

فيكون النذر لغير الله ـ جَلَّ وعَلا ـ شركًا به في العبادة؛ كالنذور الواقعة من عباد القبور للأموات تقربًا إليهم ليقضوا حاجتهم وليشفعوا لهم، وهذه النذور لغير الله شرك يستحق صاحبه غضب الله تعالى وسخطه؛ لأنها تفضي بصاحبها في الغالب إلى ما يفضي به اعتقاد الألوهية في الأموات من تزلزل قدم الدين، إذ لا يسمح بأحب أمواله إلا وقد زرع الشيطان في قلبه محبة ذلك القبر أو الوثن أو الولي.

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الأيمان والنذور»، باب «الوفاء بالنذر» (٦/ ٢٤٦٣) برقم (٦٣١٤).
(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٥٧٦).
(٣) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٦٤٤).

يقول الإمام الصنعاني ـ رحمه الله ـ: «قد علم كل عاقل أن الأموال عزيزة عند أهلها يسعون في جمعها ولو بارتكاب كل معصية، ويقطعون الفيافي من أدنى الأرض والقاصي فلا يبذل أحد من ماله شيئًا إلا معتقدًا لجلب نفع أكثر منه، أو دفع ضرر، فالناذر للقبر ما أخرج ماله إلا لذلك، وهذا اعتقاد باطل، ولو عرف الناذر بطلان ما أراده ما أخرج درهمًا»[١].

قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ: «ومن جملة هذه الوصايا الطاغوتية والنذور الشيطانية: ما يفعله كثير من الناس من النذور والوصايا على قبور الأموات، فإنه لا مقصد لهم بذلك إلا استجلاب الخير واستدفاع الشر من صاحب القبر الذي يعجز عن نفع نفسه فضلاً عن نفع غيره، فلا يصح شيء من ذلك . . بل يتوجب تعريف الناس بقبح ما يصنعون من ذلك، وأنه من الأمور التي لا يحل اعتقادها، وأن الضر والنفع واستجلاب الخير واستدفاع الشر بيد الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ، وليس لغيره فيه حكم ولا له عليه اقتدار . .»[٢].

فبهذا يظهر لنا جليًا كون النذر لغير الله تعالى شركًا أكبر؛ لأن الناذر لم ينذر إلا بناءً على اعتقاده في المنذور له أنه يضر وينفع ويعطي ويمنع، وهذا ما يقوله أكثر المشركين بألسنتهم من أنهم عندما وقعوا في شدة أو كرب نذروا لفلان فانكشفت كربتهم.

وقد يورد القبوريون الذين يذبحون وينذرون لغير الله تعالى تقربًا بعض الشبه ليبرروا بها أفعالهم الشركية وليلبسوا على العوام من المسلمين حكم هذه الأفعال، ويمكن إجمال تلك الشبه والرد عليها فيما يلي:

---

(١) «تطهير الاعتقاد» للصنعاني (ص٣٣).

(٢) «أدب الطلب ومنتهى الأدب» للإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة الساعي ـ الرياض، ط:١، ب.ت (ص٢٠٣).

الشبهة الأولى - يقولون: إن ما يقرب إلى القبور وأهلها من المنذورات لا يدخل في باب عبادة غير الله تعالى؛ فإن هذه النذور ليست من قبيل العبادة؛ لأن العبادة لا تحقق إلا باعتقاد الربوبية والخالقية في المخضوع له»[1].

والجواب عن ذلك: بأن هذا القول مما يعلم بطلانه بصريح الكتاب والسنة وواقع ما كان عليه المشركون، فقد كانوا يعتقدون أن الله هو الخالق والرازق ونحو ذلك من خصائص الربوبية، ومع ذلك حكم الله عليهم بالشرك لكونهم أشركوا معه غيره في باب العبادة، والآيات في ذلك كثيرة جدًا، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ (يوسف: ١٠٦).

قال ابن عباس ﷺ: «من إيمانهم أنهم إذا قيل لهم: من خلق السموات ومن خلق الأرض ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله، وهم مشركون به»[2].

فكما أن اعتقاد تفرد الله بالربوبية لا يكفي في تحقيق التوحيد، حيث لابد من إفراده سبحانه بالقصد والعمل، فكذلك ليس الشرك محصورًا في الاعتقاد، بل هو شامل للشرك في الإرادة والعمل، بل الشرك في الإرادة والعمل هو الذي أرسل الله الرسل وأنزل الكتب من أجل إخراج الناس منه إلى توحيده وعبادته وحده، والعبادة ليست مجرد اعتقاد، لكن مرجئة المتكلمين وكذا عباد القبور لما ظنوا أن التوحيد هو مجرد اعتقاد وحدانية الله في ذاته وصفاته وأفعاله فقط، كما

---

(١) انظر: «البراهين الساطعة في رد بعض البدع الشائعة» لسلامة القضاعي، مطبعة السعادة - القاهرة، ب.ت (ص٤٥٦)، و«كشف الارتياب» للعاملي (ص٣٤٧)، و«التوسل والزيارة والنذور» لمحمد الفقي، طبعة البابي الحلبي - القاهرة، ب.ت (ص٢٤٢).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٤/ ١٨٦٥).

سبق بيانه عند الكلام عن المفاهيم الضالة في باب التوحيد، قرروا بناءً على ذلك أن الشرك أيضًا لا يكون إلا باعتقاد ربوبية غير الله تعالى، ولازم كلامهم هذا أن من تقرب إلى غير الله بالعبادة لا يكون مشركًا بمجرد ذلك.

بل وجد من أتباع هؤلاء من صرحوا بهذا، وأن منهم من كان يسجد للشمس والقمر والكواكب ويصوم لها ويذبح وينسك لها ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي، فإذا جعلتها سببًا وواسطة لم أكن مشركًا.

ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك، فهذا ونحوه - أي التقرب والنسك - من التوحيد الذي بعث الله به رسوله، وهم لا يدخلونه في مسمى التوحيد الذي اصطلحوا عليه»[١].

الشبهة الثانية - قولهم أن الإنسان إذا نذر لغير الله، ولم يذبح منذوره باسم غير الله تعالى، بل ذكر اسم الله عليه عند الذبح لا يكون ذلك العمل شركًا[٢].

والجواب: أن العبرة في النذر لغير الله تعالى بالنية، سواء ذكر اسم غير الله عند الذبح أو ذكر اسم الله تعالى، فمن قصد بالذبح غير الله تعالى أو نذر له فقد أشرك بمجرد النذر، سواء ذكر اسم الله عند ذبحها لغير الله، أو ذكر اسم غير الله تعالى؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (المائدة:٣)، ولقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (الأنعام:١٤٥)، فما أهل لغير الله به أعم من المذبوح باسم غير الله.

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٢٥/ ٢٢٨) بتصرف.

(٢) انظر: «براءة الأشعريين من عقيدة المخالفين» لابن مرزوق، مطبعة العالم، دمشق - سوريا، ب.ت (ص١٥٩).

فإن ما أهل به لغير الله قد يكون مالاً أو من قبيل المشروب أو الملبوس أو المطعوم الذي لا يحتاج إلى ذبح كالسمك والسمن والعسل وغيرها، فالإهلال: رفع الصوت بالشيء وليس معناه الذبح، فمن زعم أن معنى قوله: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾، هو ما ذبح باسم غير الله فقد غلط غلطًا بينًا، وقيد مطلق الكتاب بدون دليل، وتقوَّل على اللغة العربية ما لا يعرفه العرب، والفرق بين المشركين السابقين وبين هؤلاء: أن السابقين كانوا إذا نذروا شيئًا لآلهتهم ذبحوه باسمها بخلاف القبورية اليوم الذين ينذرون لغير الله ويذبحونه باسم الله احتيالاً، والعبرة بالنية لا بمجرد ذكر اسم الله على اللسان.

والخلاصة: أن النذر لغير الله - جَلَّ وعَلا - شرك بالله من عدة وجوه:

الأول - أن النذر بالطاعات عبادة لله تعالى مدح الموفين بها، وصرفها لغير الله شرك.

الثاني - أن النذر لغير الله تعالى مبني على اعتقاد الضر والنفع في المنذور له، واعتقاد أنه يعلم حال الناذر، وأنه يتصرف في الأمور، ويسمع النداء، ويقضي حاجات الناذر، واعتقاد ذلك في ما سوى الله شرك أكبر.

الثالث - أن النذر لغير الله تعالى يستلزم محبة ذلك الغير والتقرب له بأنفس الأموال التي لا يتقرب بها إلا لمحبوب، وهذا شرك في المحبة مع الله تعالى.

الرابع - أن النذر لغير الله تعالى في الغالب يكون للأموات، والميت لا يملك من أمره شيئًا، فضلاً عن أن يملك أمر غيره، فيكون من التقرب لمن لا يملك شيئًا، ومعلوم أن من طلب شيئًا مما لا يقدر عليه إلا الله من غيره فقد أشرك.

ثالثًا - حلق الرأس تقربًا إلى غير الله:

حلق شعر الرأس أو تقصيره من نسك الحج التي شرعها الله لعباده عند قيامهم بعبادة الحج، لقوله تعالى: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ (الفتح ٢٧)، وقوله ﷺ: «اللهم ارحم المحلِّقين (ثلاثًا)، وقال في الرابعة: والمقصرين»[١].

*** وحلق الرأس ثلاثة أنواع:**

أحدها - نسك وقربة: كالحلق في أحد النسكين: الحج أو العمرة.

والثاني - بدعة وشرك: وهو حلق الرأس لغير الله كما يحلقها المريدون لشيوخهم.

والثالث - حاجة ودواء، وقد يكون عادة يمارسها المرء كلما نما شعره[٢].

ولاشك أن هذا الأمر - الحلق - إذا قصد به التقرب لله والتعظيم له كما هو الحال في الحج والعمرة، فهو عبادة لا يجوز فعلها تعبدًا لغير الله - جَلَّ وعلا -، ومن حلق رأسه تعظيمًا لغير الله تعالى، فقد وقع في الشرك.

قال ابن القيم - رحمه الله -: «جاء شيوخ الضلال والمزاحمون للربوبية، فزينوا لمريديهم حلق رؤوسهم لهم، كما زينوا لهم السجود لهم وسموه بغير اسمه .. وزينوا لهم أن ينذروا لهم ويتوبوا إليهم ويحلفوا بأسمائهم، وهذا هو اتخاذهم أربابًا وآلهةً من دون الله .. والمقصود أن النفوس الجاهلة الضالة أسقطت عبودية الله سبحانه، وأشركت فيها من تعظمه من الخلق، فسجدت لغير

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الحج» باب «الحلق والتقصير» (٢/ ٦١٦) برقم (١٦٤٥)، ومسلم في كتاب «الحج»، باب «تفضيل الحلق على التقصير» (٢/ ٧٧٠) برقم (١٣٠١).

(٢) «زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن القيم، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط:٣، عام (١٤١٧هـ) (٤/ ١٤٦) بتصرف يسير.

الله، وركعت له، وقامت بين يديه قيام الصلاة .. ونذرت لغيره، وذبحت لغيره، وطافت بغير بيته، وسوَّت من تعبده من المخلوقين برب العالمين»[1].

المطلب الثاني

شرك الحاكمية والطاعة

الحاكمية مصطلح من المصطلحات المعاصرة التي شاعت في العقود الأخيرة للدلالة على قضية (الحكم بما أنزل الله)، وما يستلزمه من التشريع والطاعة والانقياد والاتباع، وهذه القضية يُبنَى عليها معقد التفرقة بين الإيمان والكفر، وبين التوحيد الخالص والشرك، لأنها ذات صلة أصيلة بتوحيد الربوبية، وبتوحيد الألوهية، فلا يتحقق توحيد الربوبية إلا بإفراد الله - جَلَّ وعلا -، بالخلق والأمر بقسميه الكوني والشرعي، وإفراد الله بالأمر الشرعي يقتضي الإقرار له وحده بالسيادة العليا، والتشريع المطلق، فلا حلال إلا ما أحله الله، ولا حرام إلا ما حرمه، ولا دين إلا ما شرعه، فالمنازعة في الأمر الشرعي كالمنازعة في الأمر الكوني ولا فرق، فالذي أوجب الرضا بقدره هو الذي أوجب التحاكم إلى شرعه، وهو القائل سبحانه: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (يوسف: ٤٠)، إن أدنى درجات الرضى بالله ربًّا، والتي ينجو بها المرء من الشرك الأكبر، تشمل الإقرار لله - جَلَّ وعلا - بالتفرد بهذا الحق - الحاكمية -، وعقد القلب على أن التحليل والتحريم والتشريع المطلق لا يكون إلا لله - جَلَّ وعلا - وحده، فكما أن الخلق كله لله لا ينازعه أحد فيه، فإن الأمر كله لله لا يشاركه فيه أحد، ومن زعم لنفسه شيئًا من ذلك، فقد أشرك بربه العظيم ضرورة، لأن المنازعة في الأمر كالمنازعة في الخلق ولا فرق، كما قال سبحانه: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأعراف: ٥٤).

---

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ١١٧)، و«زاد المعاد» (٤/ ١٤٠-١٤٨) بتصرف.

وكل من يعترض على شريعة الله أو يعطلها أو يشرع للبشر ما لم يأذن به الله، فقد جعل نفسه ندًا لله، ونازع الله في خصائصه سبحانه.

وقضية الحاكمية أيضًا لها صلة بتوحيد الألوهية - العبادة -، فإن إفراد الله - جَلَّ وعلا - بالعبادة هو أول واجب على المكلف، وهو الدين الذي دعا إليه الأنبياء والمرسلون على مدار تاريخ البشرية، وهو شرط في قبول الأعمال، قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ (النحل: ٣٦).

بل الأصل في العبادة: هو الطاعة، ومعنى عبادة الله طاعته فيما أمر به وما نهى عنه، ومعلوم أن التحاكم إلى ما أنزل الله، والتزام ما فصل لعباده من الحلال والحرام، وسائر الشرائع صورة من صور العبادة، لا يجوز أن تصرف إلى غير الله، قال سبحانه: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: ٤٠).

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركًا، ومن لم يستسلم له كان متكبرًا عن عبادته، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده، وطاعته وحده، وهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره، وذلك إنما يكون بأن يُطاع في كل وقت بما أمر به[1].

وإذا تبين لنا أن قضية الحاكمية والتشريع لها علاقة بتوحيد الربوبية، وبتوحيد الألوهية - العبادة - أيضًا، فسوف نحاول تسليط الضوء على ما يتعلق منها بجانب الشرك في الألوهية من خلال الفروع التالية:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٩١).

الفرع الأول ـ الشرك بالله في تشريع ما لم يأذن به:

لقد بين القرآن الكريم قضية انفراد الله تعالى بالأمر والحكم والتحليل والتحريم غاية البيان في كثير من آيات القرآن، بما لا يدع مجالاً في أنه سبحانه وحده هو الذي له حق التفرد بالأمر والنهي والتشريع، وإلى جانب الآيات التي تثبت تفرد الله بالحكم شرعًا وقدرًا، هناك آيات أخرى تتيح للمتأمل فيها أن يستنتج الأسباب التي من أجلها استحق الله تعالى هذا التفرد، ففي كثير من الآيات التي تتناول قضية الحكم، نرى الصفات التي من أجلها كانت الحاكمية من خصائص الألوهية، وهي كون الله سبحانه الخالق المتفرد بالجلال والكمال، وهي الصفات التي استحق الله تعالى بها أن يكون الحكم الحكيم، وأن يكون أحكم الحاكمين، وهي صفات لا يجرؤ المشرعون الوضعيون الذين جعلوا من أنفسهم أندادًا وشركاء لله في الأمر والنهي والتشريع على ادعاء شيء منها لأنفسهم، ومع ذلك فإن من البشر من ينصب نفسه في مقام التشريع افتراء على الله، ولنتأمل بعضًا من هذه الصفات ثم نعرض أحوال المشرعين من دون الله عليها، وهي:

ـ يقول تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾، ثم نجد النظم الكريم بعدها يعدد أوصافًا للذي أمرنا بإرجاع الأمر إليه: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ (١٠) فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ (١١) لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (الشورى: ١٠-١٢)، فمن منَ المشرعين الوضعيين يملك شيئًا من هذه الصفات العلا، حتى نجعل حكمنا إليه؟.

- وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ (النساء:٥٩)، فمن مِنْ المشرعين الوضعيين الرد إليه خير وأحسن تأويلاً حتى نرد إليه ما تنازعنا فيه؟.

- وقال سبحانه: ﴿لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَداً﴾ (الكهف:٢٦)، فمن مِنْ المشرعين الوضعيين له غيب السموات والأرض، وهو مع ذلك بصير بكل المبصرات، وسميع لكل المسموعات، ولا ولاية لأحد من دونه حتى نشركه في الحكم مع الله أو من دونه؟.

- وقال عزَّ من قائل: ﴿وَلا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (القصص:٨٨)، فمن مِنْ المشرعين الوضعيين يمكن أن يوصف بأنه الإله الواحد الذي يهلك العالمون إلا وجهه، والخلائق كلها راجعة إليه.

- وقال تعالى: ﴿ذَلِكُم بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِن يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ (غافر:١٢)، فمن مِنْ المشرعين الوضعيين يستحق وصف العلي الكبير؟.

- وقال - جَلَّ شأنه -: ﴿وَهُوَ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الأُولَى وَالآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (القصص:٧٠)، فمن من المشرعين الوضعيين يمكن أن يوصف بأنه له الحمد كله، وإليه يرجع الأمر كله؟.

- وقال - جَلَّ جلاله -: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف:٤٠)، فمن من المشرعين الوضعيين يستحق أن يوصف بأنه الإله المعبود الذي لا يكون الدين قيمًا إلا بتوحيده، وإفراده في الخلق والأمر؟.

- وقال - جَلَّ وعلا -: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ (يوسف:٦٧)، فمن من المشرعين الوضعيين يمكن أن يتوكل الخلق عليه، ويفوضوا أمرهم إليه؟.

ـ وقال تبارك وتعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ (الأنعام: ٥٧)، فهل في المشرعين الوضعيين أصدق خبرًا وأعدل من الله فصلاً؟.

ـ وقال ـ جلت قدرته ـ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلالاً قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ (يونس: ٥٩).

فمن في هؤلاء قدير على الرزق، وجدير بالتحليل والتحريم؟ .. من منهم له عشر معشار وصف من هذه الأوصاف المذكورة في الآيات حتى يمكن أن نرجع إليه في الحكم، أو نلجأ إليه في التحاكم من دون الله، أو مع الله؟ ـ تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا ـ[1].

فإذا كان الله وحده هو المتفرد بالأمر والحكم، فإن هذا يقتضي حظر التشريع على المخلوقين استقلالاً أو مشاركة، ولو كان هؤلاء المخلوقون من الأنبياء، قال سبحانه: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ (آل عمران: ٧٩).

فالحكم بمقتضى الوحي أمانة وسدت إلى الأنبياء لتنفيذها، ويحمل أمانتها من بعدهم، فيسيرون على منوالهم، ولا يخالفون ذلك الوحي، وقد حذر الله تعالى العباد من أن يحلوا أو يحرموا أو يشرعوا شيئًا من تلقاء أنفسهم حتى لا يقعوا في جريمة الشرك والتعدي على سلطان الله في التشريع، قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلا الْهَدْيَ وَلا الْقَلائِدَ﴾ (المائدة: ٢)، وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (المائدة: ٨٧).

---

(١) استفدت استخراج هذه الأوصاف من «تفسير أضواء البيان» للشنقيطي (٧/ ١٦٣-١٦٩).

وقال سبحانه: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ (الأنعام: ١٤٠)، وقال سبحانه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ (الأعراف: ٣٢).

ونظرًا لخطورة التحليل والتحريم بغير سلطان من الله، فقد جُعل وصفًا مميزًا للذين لا يؤمنون بالله، ولا باليوم الآخر، وجعل مبررًا لقتالهم واعتبارهم خارجين عن الدين الحق، قال تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة: ٢٩).

وبهذا يعلم أن التحليل والتحريم والتشريع موصد الأبواب، مقطوع الأسباب على كل المخلوقين، ولو كان من النبيين فضلاً عن عموم البشر، ولأن التحليل والتحريم والتشريع من خصائص الألوهية، فتحريم ما أحل الله، أو تحليل ما حرم الله إنما هو اعتداء على خصائص الإله الحق، سبحانه، وإشراك به - جَلَّ وعلا -، وكما حظر على المخلوقين التشريع تحليلاً وتحريمًا بغير سلطان من الله، كذلك حظر على البشر تشريع الجزاء على ما يحل أو يحرم، فهذه الأمور من شأن الله وحده، كفرض الحدود، ووضع العقوبات، وتحديد الجزاءات المترتبة على أفعال المكلفين في الدنيا، فإليه سبحانه وحده تحديد كل ذلك حسب مشيئته، وليس لأحد أن يحدد عقوبات من نفسه يخالف بها شرع الله المنصوص، ولهذا نقول: إن كل من شرع قانونًا يحل به حرامًا أو يحرم به حلالاً أو يعطي حق التشريع لغير الله - جَلَّ وعلا - أيًا كان، فهو مشرك كافر، وذلك لأن الطواغيت قديمًا وحديثًا، قد نازعوا الله في حق الأمر والنهي والتشريع بغير سلطان من الله، فادعاه الأحبار والرهبان لأنفسهم، فأحلوا به الحرام، وحرموا به الحلال، واستطالوا به على عباد الله، وصاروا بذلك أربابًا تعبد من دون الله، ثم نازعهم الملوك في هذا الحق، حتى اقتسموا السلطة مع هؤلاء الأحبار تحت شعار

(ما لله لله، وما لقيصر لقيصر)، فجعلوا لله سبحانه صوراً من الشعارات التعبدية، واستبدوا بما عدا ذلك من شئون الحياة.

ثم جاء العلمانيون اليوم، فنزعوا الحق من هؤلاء وهؤلاء، ونقلوه إلى هيئة تمثل الأمة والشعب، أطلق عليها اسم البرلمان أو مجلس النواب[1].

والأنظمة العلمانية التي تحكم بعض بلاد المسلمين من خلال استقراء دساتيرها تقوم على هذا الشرك، حيث جعلت التشريع والسيادة والحاكمية المطلقة للأمة، أو الشعب عن طريق ما يسمى بالديمقراطية، والتي تعني (حكم الشعب وسيادة الشعب)، وربما جعلت شريكًا لله تعالى في بعض الأحوال، حيث جعلت شرع الله تعالى مصدراً من مصادر التشريع، وليس مصدراً لكل التشريعات وكل ذلك تمرد على حقيقة الإسلام التي توجب الانقياد والقبول لدين الله، وإفراد الله تعالى بحق التشريع وحده ولا شريك له[2].

إن الحالة التي تواجهها مجتمعاتنا المعاصرة هي حالة الإنكار على الإسلام أن تكون له صلة بشئون الدولة، والحجر عليه ابتداءً أن تتدخل شرائعه لتنظيم هذه الجوانب، وتقرير الحق في التشريع المطلق في كل الأمور للبرلمان والمجالس التشريعية، إننا أمام قوم يدينون بالحق في السيادة العليا والتشريع المطلق للمجالس التشريعية، فالحلال ما أحلته، والحرام ما حرمته، والواجب ما أوجبته، والنظام ما شرعته، فلا يجرم فعل إلا بقانون منها، ولا يعاقب عليه إلا بقانون منها، ولا اعتبار إلا للنصوص الصادرة منها.

---

(١) «نظرية السيادة وأثرها على الأنظمة الوهنية» د. صلاح الصاوي - دار طيبة - الرياض، ط:١، عام (١٤١٢هـ) بتصرف.

(٢) «نظرية السيادة» د. صلاح الصاوي (ص٤١).

هذه المحنة التي نواجهها اليوم، والتي لا يصلح لدفعها ترقيع جزئي بإلغاء بعض المواد والنص على أخرى، وإنما أن نبدأ بتقرير السيادة المطلقة والحاكمية العليا لله - عَزَّ وَجَلَّ - وتشريعاته[1].

ويجب ألا ننخدع بما يقوله البعض من أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع لما تتضمنه هذه العبارة الشركية من الإقرار والرضا بمصادر أخرى للتشريع، ولو كانت مصادر فرعية، وذلك لأن الإقرار بحق الحاكمية والتشريع لغير الله - جَلَّ وعلا -، أو لأحد مع الله يعتبر تقويضًا لأصل التوحيد، لأن الإسلام قائم على الخضوع والاستسلام لشرع الله وحده، والشريعة هي حكم الله وأمره، فالتحاكم إليها والحكم بها خضوع لله وأمره، والخروج عليها رد لأمر الله، ووقوع في حكم الجاهلية، لأن كل ما سوى حكم الله فهو من حكم الجاهلية، وقد جاءت كثير من الآيات في بيان تلك الحقائق، ومنها قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (٥٨) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥٩) أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا (٦٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا (٦١) فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا (٦٢) أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا (٦٣)

(١) المصدر السابق (ص٨١).

وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا (٦٤) فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٥٨-٦٥)[١].

وسوف يأتي الكلام عن مسألة الحكم بهذه القوانين والتشريعات المخالفة لشريعة الله تعالى عند الكلام على شبهات المشركين في الحاكمية - في الباب الثالث - إن شاء الله -.

الفرع الثاني - شرك الطاعة والانقياد:

تبين لنا في الفرع السابق أن الذين يشرعون شرعًا مخالفًا لشرع الله - جَلَّ وعلا - ويحكمونه في الناس، يجعلون من أنفسهم أندادًا وشركاء لله تعالى بتعديهم على حق الله تعالى الذي لم يمنحه لأحد من خلقه، لا فردًا ولا حزبًا، ولا هيئة من الهيئات، وهنا نتعرض لأمر مرتبط بأمر التشريع، وهو طاعة المشرعين من دون الله - جَلَّ وعلا - فيما يخالف شرع الله، وعلاقة ذلك بالشرك في الألوهية في النقاط التالية:

أولاً - معنى الطاعة وعلاقتها بالعبادة:

١- الطاعة في اللغة: الطاعة: اسم من أطاعه طاعة، بمعنى: لان وانقاد له، ومنه الطَّوع: وهو ضد الكره، ومادة الطوع تدل على الليونة والانقياد والمتابعة وامتثال الأمر[٢].

---

(١) وينظر في ذلك الآيات: (٤٤-٥٠) من سورة المائدة، والآيات (٤٨-٥١) من سورة النور، والآية (١٠) من سورة الشورى، والآية (١) من سورة الحجرات.

(٢) «مقاييس اللغة» لابن فارس (٣/ ٤٣١)، و«لسان العرب» (٨/ ٢١٩)، و«بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز» لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، تحقيق: محمد النجار، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، ب.ت (٣/ ٥١٩).

٢ - **الطاعة في الاصطلاح:** قال الجرجاني: «الطاعة هي موافقة الأمر»، وقال أبو البقاء: «الطاعة فعل المأمورات ولو ندبًا وترك المنهيات ولو كراهة»[1]، فالطاعة هنا تعني الامتثال ظاهرًا، والرضا باطنًا لحكم الله ورسوله.

ومما سبق نقله من كلام أهل العلم في تعريف الطاعة نجد أن الطاعة تطلق على: الاتباع والانقياد للغير بامتثال الأوامر واجتناب النواهي الصادرة عنه مع الرضا والموافقة.

٣ - **علاقة الطاعة بالعبادة:** من المفهوم السابق للطاعة نجد أن لفظ الطاعة أعم من لفظ العبادة، لأن العبادة غلب استعمالها على تعظيم الله غاية التعظيم بينما الطاعة تستعمل لموافقة أمر الله وأمر غيره[2]، وقد تأتي الطاعة أيضًا مرادفة لمعنى العبادة، كما قال سعيد بن جبير: «العبادة: الطاعة»[3].

ويؤيد هذا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لاَّ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ (يس: ٦٠).

قال الشوكاني: «﴿لاَّ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ أي: لا تطيعوا الشيطان»[4].

وعلى هذا فالطاعة التي بمعنى الانقياد التام، والذل، والخضوع، وامتثال الأمر والنهي مع الرضا والموافقة لا يمكن أن تكون إلا لله - جَلَّ وعلا - كونه سبحانه هو الذي يستحق الطاعة المطلقة، والخضوع والذل دون غيره.

---

(١) «الكليات» للكفوي (ص٥٨٣)، و«التعريفات» للجرجاني (ص١٤٥).
(٢) «الكليات» لأبي البقاء الكفوي (ص٥٨٣).
(٣) «تعظيم قدر الصلاة» لمحمد بن نصر المروزي (١/ ٣٤٦).
(٤) «فتح القدير» (٤/ ٤٣٣).

وقد استفاضت آيات الكتاب العزيز في بيان استحقاق الله - جَلَّ وعلا - وحده دون غيره للطاعة المطلقة في الأمر والنهي، والتحليل والتحريم، وحظر ذلك عما سواه، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ (يوسف: ٤٠)، وقوله تعالى: ﴿أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ﴾ (هود: ٢)، وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (آل عمران: ١٣٢).

وسمى الله تعالى التولي والإعراض عن طاعته كفرًا، فقال: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ (آل عمران: ٣٢).

والآيات في هذا الباب كثيرة جدًا تدل على وجوب إفراد الله تعالى بالطاعة والاحتكام، وتبين أيضًا أن الغرض من إفراد الله بالطاعة والاحتكام هو أن يرد البشر إلى الله وحده، بخضوعهم له في شئون حياتهم كلها، حتى يتحقق معنى لا إله إلا الله بإفراد الربوبية والألوهية، والتشريع الذي هو من خصائص الألوهية، فإذا فعل البشر ذلك، أزالوا عنهم تبعة التناقض مع الكون المنقاد لله تعالى بكل ذراته ومكوناته طوعًا وكرهًا كما قال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ (الحج: ١٨).

فالآية قد استوعبت ذكر الموجودات في الطاعة والخضوع لله - جَلَّ وعلا -، ولكن الناس وحدهم الذين لم تستوعبهم الآية: ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾، فالثقلان وحدهما يقفان موقف الاختيار بين الطاعة والانقياد لله وحده، وبين المخالفة والإلحاد، فبإفراد الله وحده بالطاعة يتناسق موقف العباد في الكون مع بقية الخلائق المسخرة المنقادة لله تعالى طوعًا أو كرهًا، ويتواءمون مع الناموس العام للخلق.

وبإفراد الله وحده بالطاعة يتحقق معنى العبودية الحقة، والإذعان لله بالوحدانية، وذلك «بأن يشهد العبد بانفراد الرب - تبارك وتعالى - بالخلق والحكم»[(١)]، وبه يتحقق الرضا بالله ربًا الذي لا يذوق المرء طعم الإيمان إلا به، وفيه يقول ابن القيم: «وأما الرضا بدين الله، فإذا قال أو حكم أو أمر أو نهى، رضي كل الرضا، ولم يبق في قلبه حرج من حكمه، وسلم له تسليمًا، ولو كان مخالفًا لمراد نفسه أو هواها، أو قول مقلده وشيخه وطائفته»[(٢)].

ثانيًا - معنى الشرك في الطاعة والانقياد:

إذا عرفنا أن الطاعة عبادة، حيث سمى الله تعالى المطيعين للشيطان في التحليل والتحريم والإغواء ومخالفة شرع الله تعالى عبادًا له من دون الله، فنستطيع أن نعرف شرك الطاعة والانقياد بأنه: «طاعة غير الله تعالى فيما يشرعونه من أحكام مخالفة لشرع الله - جَلَّ وعلا - سواء في باب التحليل أو التحريم، أو الجزاء عليهما».

وقد عرَّف البعض شرك الطاعة بأنه: «مساواة غير الله في التشريع والتحكيم»[(٣)].

ويؤخذ على هذا التعريف اشتراط المساواة بين الله وبين غيره، وهذا كما مرَّ معنا عند تحقيق الشرك الأكبر أنه لا يشترط في وقوع الشرك اعتقاد المساواة بين الله تعالى، وبين من يجعلون له من الشركاء، بل مجرد اتباع غير الله تعالى في التحليل والتحريم، مع العلم بمخالفة ذلك لشرع الله، ومع كونه راضيًا مختارًا يعتبر شركًا في الطاعة.

---

(١) «مدارج السالكين» (١/ ٤١٠). (٢) المصدر السابق (٢/ ١١٨).

(٣) «المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية» لإبراهيم البريكان، دار ابن عفان - القاهرة، ط: ٥، عام (١٤١٨هـ) (ص١٥٥).

ثالثًا - مظاهر شرك الطاعة والانقياد:

للشرك في الطاعة والانقياد في هذا العصر وما قبله مظاهر عديدة يمكن إجمالها في المظاهر الآتية:

١ - التحاكم إلى غير شرع الله، وطاعة من يحكم بغير الشرع:

إن المرء لو تأمل في آيات القرآن الكريم الواردة في قضية الحكم والتحاكم لأرعبته تلك الصورة المخوفة والمنفردة من هذا الأمر، كما ترهبه بشاعة ما يؤول إليه مصير أولئك القوم الذين يتحاكمون إلى غير شرع الله، ويطيعون من يحكم بغير ما أنزل الله عن رضا ومحبة، فلا يتمالك المؤمن نفسه حين يسمع ذلك الوعيد، أو الصفات التي يستحقها من يفعل ذلك إلا ويبرأ إلى الله تعالى من التحاكم إلى غير شرعه، وطاعة غير أمره - سبحانه وتعالى -.

ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام: ١٢١).

فالآية تقرر في وضوح حاسم أن طاعة غير الله تعالى في التحليل والتحريم شرك، مرهبة بذلك من الأكل من الميتة، أو المذبوح على غير اسم الله تعالى، ومخوفة من طاعة المجادلين بالباطل الذين يستجيبون لوساوس الشياطين في تحليل ذلك الحرام، ومن الآيات أيضًا قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿٣٥﴾ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ (النحل: ٣٥-٣٦).

فهذه الآيات تتحدث عن الذين وقعوا في شرك الطاعة، وتذكر اعتذارهم وتذرعهم القبيح بنسبة ما يفعلون إلى قدر الله أو رضاه عما يفعلون، واعتبارهم أن ما حرموه من البحائر والسوائب، وشركهم إنما كان كله بمشيئة الله، فهو راضٍ عنهم، وتتوعدهم الآيات بالمصير الهالك الذي لقيه سلفهم في الشرك(١).

- ومنها قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (الشورى: ٢١)، وهذا وصف آخر لمن يطيعون المشرعين المفترين من البشر بالشرك، وفي هذا ذم شديد وتهديد بالعذاب الأليم.

ومن الآيات التي تحرم التحاكم إلى غير شرع الله، وتحرم طاعة من يحلل ويحرم من دون الله، قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ (الكهف: ٢٦)، وفي قراءة: ﴿وَلَا تُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾، فالآية تنزه الله عن اتخاذ الشريك في الحكم، أو تخبر حسب القراءة الأخرى بأن اتخاذ أنداد مع الله في الحكم يُطاعون من دونه شرك، ومنها قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (التوبة: ٣١).

وقد فسَّر النبي ﷺ عبادتهم للأحبار والرهبان بأنها طاعتهم في التحليل والتحريم، كما جاء في حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «يا عدي اطرح عنك هذا الوثن»، وسمعته يقرأ سورة براءة: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾، قال: قلت: يا رسول الله، إنهم لم يكونوا يعبدونهم، قال: «أجل، ولكن يحلون ما حرم الله فيستحلونه، ويحرمون عليهم ما أحل الله فيحرمونه، فتلك عبادتهم لهم»(٢).

---

(١) انظر «تفسير ابن كثير» (٥/ ١٩٨٩) بتصرف.

(٢) رواه الترمذي في «أبواب التفسير» (٤/ ٣٤١) برقم (٥٠٩٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ١٦٦)، وحسنه الألباني في «غاية المرام» (ص ٢٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «وهؤلاء الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا، حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله، يكونون على وجهين:

احدهما ـ أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله، فيتبعونهم على التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله اتباعًا لرؤسائهم، مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل، فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركًا، وإن لم يكونوا يصلون لهم ويسجدونَ لهم، فكان من اتبع غيره في خلاف الدين مع علمه أنه خلاف الدين، واعتقد ما قاله ذلك دون ما قاله الله ورسوله مشركًا مثل هؤلاء.

الثاني ـ أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحرام، وتحليل الحلال ثابت، ولكنهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي، مع اعتقاده أنها معاص، فهؤلاء لهم حكم أهل الذنوب»[1].

ويقول ـ رحمه الله ـ: «فتجد أحد المنحرفين يجعل الواجب ما أوجبه متبوعه، والحرام ما حرمه متبوعه، والحلال ما أحله، والدين ما شرعه، إما دينًا وإما دنيا، ثم يخوف من امتنع من هذا الشرك، وهو لا يخاف أنه أشرك به في طاعته بغير سلطان من الله»[2].

وقال الشنقيطي ـ رحمه الله ـ بعد أن أورد عدة آيات حول شرك الطاعة: «وبهذه النصوص السماوية التي ذكرنا يظهر لنا غاية الظهور، أن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على ألسنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله ـ جَلَّ وعلا ـ على ألسنة رسله، إنه لا يشك في كفرهم وشركهم، إلا من طمس الله على بصيرته»[3].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٧٠).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١/ ٩٨).
(٣) «أضواء البيان» للشنقيطي (٤/ ٩٢).

فتبين لنا مما سبق أن طاعة غير الله تعالى في التحليل والتحريم والتشريع هو شرك أكبر، كما فسره النبي ﷺ في حديث عدي، ويدخل تحت هذا النوع من الشرك: طاعة القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية التي تحل الحرام، أو تحرم الحلال، أو تضع التشريعات والعقوبات المخالفة لدين الله وشرعه، سواءً أخذت عن أمم الكفر كما هو حال أغلب القوانين التي يحكم بها اليوم في بلاد المسلمين، والتي أصلها من وضع اليهود والنصارى، أو كانت قوانين شرعتها المجالس التشريعية المزعومة!! .. مما فيها مضادة لحكم الله ورسوله، فكل ما سوى حكم الله ورسوله فهو من حكم الجاهلية والطاغوت الذي أمرنا أن نكفر به، وأن لا نطيع أهله.

٢ - طاعة العلماء فيما يخالف شرع الله مع العلم بذلك:

جعل الله تعالى العلماء ورثة الأنبياء في حمل رسالة التوحيد، وبيان شريعة الله للبشر، والقيام بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأخذ العهد عليهم أن يبينوا للناس الشرع المنزل ولا يكتمونه، ولا يشتروا به ثمنًا قليلاً، والعلماء إزاء هذا القسم ينقسمون إلى أقسام:

القسم الأول - العلماء الربانيون الذين أخلصوا دينهم لله، وفقهوا شرع الله وبلغوه للناس، ودعوا الناس إلى طاعة الله ورسوله، منطلقين من الشرع الحنيف في دعوتهم، وهؤلاء يجب طاعتهم فيما يدعون إليه من الشرع، لأن الله أمر بطاعتهم، بقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء: ٥٩)، وأولو الأمر هنا، هم العلماء على أحد الاحتمالات.

القسم الثاني - العلماء الذين يدعون إلى خلاف الشرع إما لهوى في النفس، أو لخدمة سلطان، أو لخطأ في الاجتهاد، وهؤلاء لا يجوز أن يطاعوا في ما يخالف شرع الله من التحليل والتحريم والتشريع، إذا عرف الإنسان أنهم خالفوا الشرع، ثم أطاعهم بعد ذلك، فهذا نوع من شرك الطاعة كما نص عليه العلماء.

يقول شيخ الإسـلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «من علم أن هذا أخطأ فيما جاء به الرسـول، ثم اتبع في ذلك هواه، ونصـره باللسان واليد، مع علـمه أنه مخالف للرسول، فهذا شرك يستـحق العقوبة عليه، ولهذا اتفق العلماء على أنه إذا عرف الحق لا يجوز له تقليد أحد في خلافه»[1].

ويقول صـاحب (الإرشاد): «ومن الشـرك في الطاعة تقليد الـفقهـاء باتباع أقوالهم المخـالفة للأدلة، إذا كانت توافـق أهواء بعض الناس، وما يشتـهون .. والواجب أن يؤخذ من قول الفقهاء ما وافق الدليل ويطرح ما خالفه»[2].

والخلاصة: أن شرك الحاكمية والطاعة هو أكـثر أنواع الشرك اليوم انتشارًا في الأرض، أما الأرض غير الإسلاميـة فقد حوت كل صنوف الكفر والشرك، ومن أبرزها شرك الطـاعة في التحليل والـتحريم بغـير ما أنـزل الله، واتخاذ الأرباب المختلفة من دون الله.

وأما الأرض الإسلامية، فقد وقع أهلها في هذا النوع من الشرك من خلال:

١ ـ تنحية شريعة الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ عن الحكم، واستبدالها بغيرها من قوانين البشر، والرضا بذلك.

٢ ـ رفع الرايات القومـية والوطنية والعلمانيـة، وإقامة الأنظمة على وفـقها بعيدًا عن منهج الله، واتخاذ هذه الرايات أربابًا تعظم وتعبد من دون الله، ومنها يُستقى التشريع، مع أن الأدلة الشرعيـة حاسمة في كون العبادة لا تُتَلقى إلا من الله، ولا تصرف إلا لله[3].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٧٢).

(٢) «الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد» للفوزان (ص٦٩).

(٣) انظر «ركائز الإيمان» لشيخنا الفاضل: محمد قطب (ص١٣٢-١٣٣) بتصرف.

المبحث الرابع

الشرك المتعلق بالألفاظ (شرك الأقوال)

العبادات المتعلقة باللسان كثيرة، وهي في الأصل تابعة لما في القلب، فإن أعمال القلوب هي الأصل، الذي ترجع إليه أعمال الجوارح، ومن أهم العبادات القولية ما يلي:

١ - الدعاء: وهو في اللغة مصدر: من دعا يدعو دعاءً، ومن معانيه في اللغة: السؤال، والطلب، والنداء[١].

* وهو في الاصطلاح: «استدعاء العبد ربه - عَزَّ وَجَلَّ - العناية، واستمداده إياه المعونة، وحقيقته: إظهار الافتقار إليه، والتبرؤ من الحول والقوة، وهو سمة العبودية، واستشعار الذلة البشرية، وفيه معنى الثناء على الله - عَزَّ وَجَلَّ -، وإضافة الجود والكرم إليه»[٢].

- وقيل هو: «الابتهال إلى الله بالسؤال، والرغبة فيما عنده من الخير»[٣].

٢ - الاستغاثة: لغة: طلب الغوث، أي: النصرة[٤].

واصطلاحًا هي: طلب الغوث والنصرة من الله تعالى عند نزول الكرب.

٣ - الاستعانة: لغة: طلب العون، **واصطلاحًا:** طلب المعونة فيما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه، والعون: الظهير على الأمر[٥].

---

(١) «لسان العرب» (٤/٣٥٩)، و«معجم مقاييس اللغة» (٢/٢٧٩)، و«المفردات» للراغب (ص١٧٠).
(٢) «شأن الدعاء» محمد بن محمد الخطابي، دار المأمون للتراث - القاهرة، ط:١، عام (١٤٠٤هـ) (ص٤).
(٣) «المصباح المنير» للفيومي (ص٢٣١).
(٤) المصدر السابق (٥٤٦)، و«المفردات» (ص٣٦٧).
(٥) المصدر السابق (٢٤)، و«المفردات» (ص٣٥٤).

٤ - **الاستعاذة: وهي لغة:** الالتجاء إلى الغير والتعلق به، يُقال: عاذ فلان بفلان: إذا التجأ إليه وتعلق به، وجاء في (اللسان): عاذ به: لاذ به، ولجأ إليه، واعتصم[1].

واصطلاحاً هي: الالتجاء والاعتصام بالله فيما لا يقدر عليه إلا الله.

وهذه العبادات السابقة جاء الشرع بما يدل على أنها من خصائص الله وحده، شأن بقية العبادات، حيث يقول تعالى في عبادة الدعاء: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (غافر: ٦٠).

وقال عن الاستغاثة: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ (الأنفال: ٩).

وقال عن الاستعانة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ٥)، فذكر الاستعانة بعد العبادة، وهي نوع منها من باب ذكر الخاص بعد العام، وأسلوب الآية يدل على قصر الاستعانة على الله، كما أن العبادة مقصورة عليه وحده.

وقال عن الاستعاذة: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (النحل: ٩٨)، وقال: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ﴿٩٧﴾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾ (المؤمنون: ٩٧-٩٨)، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ (الفلق: ١).

ولما كانت هذه العبادات المذكورة يجمعها كلها لفظ الدعاء، حيث إنها كلها لا تؤدى إلا بالدعاء، كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الاستعاذة والاستجارة والاستغاثة كلها من نوع الدعاء والطلب، وهي ألفاظ متقاربة»[2].

لهذا سوف أقتصر في هذا المبحث على الحديث عن شرك الدعاء بمفهومه الشامل الذي يشمل معاني الألفاظ السابقة (الاستعانة، والاستغاثة، والاستعاذة) من خلال المطلبين الآتيين:

---

(١) «لسان العرب» (٣/ ٤٩٨).	(٢) «مجموع الفتاوى» (١٥-٢٢٧).

المطلب الأول

شرك الدعاء

الفرع الأول - أهمية الدعاء ومكانته في الدين:

الدعاء من أجلِّ العبادات وأعظمها، ولـذا فقد ذكر في القرآن الكريم في نحو ثلاثمائة موضع[1]، وقد سماه الله عبادة، وتوعد من ترك الدعاء - استكبارًا - بدخوله جهنم ذليلاً حقيرًا.

فقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (غافر: ٦٠).

وسمى الله تعالى الدعاء دينًا، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (العنكبوت: ٦٥)، وبقوله سبحانه: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (غافر: ١٤)، فوضع كلمة «الدين» موضع كلمة «الدعاء» - وهو في القرآن كثير جدًا - يدل على أن الدعاء هو قلب الدين، وروح العبادة، ومعنى الآية الثانية: أخلصوا له إذا طلبتم حوائجكم، وأخلصوا له أعمال البر والطاعة[2].

وعن النعمان بن بشير[3] ﷺ أن رسول الله ﷺ قال على المنبر: «إن الدعاء هو العبادة»، ثم قرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[4].

---

(١) انظر «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٩/ ٤١٨).

(٢) «القواعد الحسان» للسعدي (ص١٥٥).

(٣) هو: النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري، الخزرجي، ولد سنة (٢هـ)، وسمع من النبي ﷺ وعد من الصحابة الصبيان، ولاه معاوية على الكوفة ثم دمشق ثم حمص، قتل سنة (٦٤هـ) انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٤١١)، و«شذرات الذهب» (١/ ٧٢).

(٤) رواه أحمد (٤/ ٢٦٧) واللفظ له، وأبو داود (٢/ ١٦١) برقم (١٤٧٩)، والترمذي (٥/ ٤٢٦) برقم (٣٣٧٢)، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٣/ ٣٨٤)، و«صحيح سنن أبي داود» (١/ ٤٠٧).

يقول الشوكاني ـ رحمه الله ـ: «قوله: «الدعاء هو العبادة»، هذه الصفة المقتضية للحصر من جهة تعريف المُسْنَدِ إليه، ومن جهة تعريف المُسْنَدِ، ومن جهة ضمير الفصل تقتضي أن الدعاء أعلى العبادات وأرفعها وأشرفها . . ، والآية الكريمة قد دلت على أن الدعاء من العبادة، فإنه ـ سبحانه وتعالى ـ أمر عباده أن يدعوه، ثم قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾؛ فأفاد ذلك أن الدعاء عبادة، وأن ترك دعاء الرب ـ سبحانه وتعالى ـ استكبار، ولا أقبح من هذا الاستكبار»[1].

والدعاء يجمع أنواعًا من العبادات كثيرة، منها: إسلام الوجه لمن يدعوه، والرغبة إليه، والاعتماد عليه، والخضوع له، والاطِّراح والتذلل بين يديه، وقصد طلب الحوائج منه وحده، فمن أسلم وجهه لغير الله، فهو مشرك شاء أم أبى.

قال النعمي: «ومن أمعن النظر في آيات الكتاب، وما قص من محاورات الرسل مع أممهم وجد أن أُسَّ الشأن، ومحط رحال القصد شيوعًا وكثرة، وانتشارًا وشهرة هو دعاء الله وحده، وإخلاص العبادة له»[2].

الفرع الثاني ـ أنواع الدعاء والعلاقة بينهما:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الدعاء نوعان: دعاء العبادة ودعاء المسألة»[3].

ويقول ابن القيم: «الدعاء ثلاثة أنواع: دعاء مسألة، ودعاء ثناء، ودعاء عبادة»[4].

---

(١) «تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين» لمحمد بن علي الشوكاني، مكتبة الحلبي، القاهرة ـ مصر، ط:٤، عام (١٣٩٣هـ) (ص٢٥).

(٢) «معارج الألباب» الحسين بن مهدي النعمي (ص٢٣٨).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١/ ٦٩). (٤) «مدارج السالكين» (١/ ٤٢٠).

ولا خلاف بين القولين؛ فإن دعاء الثناء والعبادة نوع واحد، ويمكن بيان حقيقة نوعي الدعاء على النحو التالي:

(أ) دعاء العبادة: وهو التوجه إلى الله تعالى لذاته، محبة وإنابة وطاعة وإجلالاً، ونحو ذلك من معاني تألهه وعبادته، فقصد المدعو لذاته يسمى دعاء عبادة وثناء.

(ب) دعاء المسألة: وهو التوجه إلى الله تعالى بالنداء والاستغاثة أو الاستعانة أو السؤال، بقصد طلب جلب نفع أو دفع ضر، بإظهار الانطراح بين يديه، والتضرع باللسان إليه، وانعقاد القلب على الرغبة فيما عنده، مع الاعتقاد بأنه لا يجلب النفع، ولا يدفع الضر أحد سواه، فيكون دعاء المسألة بمعنى: قصد المدعو لمسألته وطلب الحاجات منه، ونحو ذلك مما يفعل سبحانه بمقتضى ربوبيته[١]، وقد ذكر بعض العلماء فروقًا بين دعاء العبادة ودعاء المسألة، أهمها:

١ - أن دعاء العبادة هو الذل والخضوع التام وكمال الطاعة للمدعو، بينما دعاء المسألة يعني طلب نفع أو دفع ضر.

٢ - أن دعاء العبادة مختص بالمؤمنين، بينما دعاء المسألة لا يختص بالمؤمنين[٢].

ولكن عند التحقيق نجد أن هذا التقسيم لا يدل على الانفصال التام بين نوعي الدعاء، كما أنه لا يدل على التضاد، بل إن كلا نوعي الدعاء متلازمان يدل أحدهما على الآخر، فالذي يدعو الله دعاء عبادة، فإن دعاء العبادة يدل على دعاء المسألة بطريق الالتزام، لأن العابد لله في الحقيقة سائل لله، وإن كان لا يأتي بلفظ السؤال[٣].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٥٦).

(٢) «المدخل لدراسة العقيدة» للبريكان (ص ١٣٠).

(٢) المصدر السابق (١٥/ ١٠).

والذي يدعو الله دعاء مسألة وطلب؛ فإن فعله ذلك يدل على العبادة بطريق التضمن، لأن الداعي لله دعاء مسألة هو عابد لله بسؤاله، ورغبته، ورجائه لربه[1]، وبهذا يتبين لنا أن نوعي الدعاء متلازمان ومترابطان لا ينفك أحدهما عن الآخر، وفي هذا رد على من يفرقون بين نوعي الدعاء، فيجعلون الآيات المحذرة من دعاء غير الله، خاصة بدعاء العبادة دون المسألة، ولذا فهم يجوزون بناءً على ذلك طلب الحاجات من غير الله، والاستغاثة بغير الله، وهذا الضلال بعينه.

الفرع الثالث - حكم دعاء غير الله تعالى:

إذا تقرر أن الدعاء عبادة من أعظم العبادات، وأجلّ الطاعات، وأنه يجب صرفه لله تعالى وحده لا شريك له، بجميع أفراده من سؤال واستغاثة واستعانة واستعاذة، فإن من دعا أو استغاث أو استعاذ بغير الله تعالى فيما لا يقدر عليه إلا الله - عَزَّ وَجَلَّ - كان مشركًا شركًا أكبر، سواء كان هذا الغير المدعو من دون الله تعالى نبيًا، أو ملكًا، أو جنيًا، أو بشرًا، حيًا أو ميتًا، أو أي مخلوق من المخلوقات، قال - سبحانه وتعالى -: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (القصص: ٨٨).

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (يونس: ١٠٦-١٠٧).

وقال سبحانه: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾ (الشعراء: ٢١٣).

وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (الجن: ١٨).

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ١٠).

وقد بيَّن - سبحانه وتعالى - بعد أن نهى عن دعاء غيره فيما لا يقدر عليه إلا هو سبحانه بين أن تلك المعبودات من الأصنام لا تسمع الدعاء فضلاً عن إجابتها للداعين؛ لأنها لا تملك من الأمر شيئًا، فالله وحده هو المالك للأمر المتصرف فيه، فقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ (١٣) إِن تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر: ١٣-١٤).

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ (٧٣) مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحج: ٧٣-٧٤).

فالآية تصرح بعجز المخلوقين الذين يُدْعَوْنَ من دون الله تعالى عن النفع والضر والتصرف في الكون، حيث ضرب الله مثلاً لعجز الأصنام والشياطين، والبشر الذين يُعْبَدون من دون الله بعجزهم جميعًا عن خلق الذباب، ولو اجتمعوا له، بل حالهم أضعف من ذلك، فهم عاجزون عن تخليص ما يأخذه الذباب منهم، فإذا عجزوا عن ذلك، فهم عن غيره مما هو أكبر منه أعجز وأضعف، ثم بين - سبحانه وتعالى - في نهاية الآية أن سبب ضلال المشركين هو عدم معرفتهم لله المعرفة الحقَّة التي تستلزم التعظيم له، وكذا عدم الإشراك به - سبحانه وتعالى -[1].

وقد حكم الله على من يدعو غيره بالكفر، قال سبحانه: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ (المؤمنون: ١١٧).

---

(١) انظر «فتح القدير» للشوكاني (٣/ ٥٨٤، ٥٨٥) بتصرف.

ولذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن أعظم الاعتداء والعدوان، والذل والهوان أن يُدعى غير الله، فإن ذلك من الشرك، والله لا يغفر أن يُشرك به»[١].

أما كون دعاء غير الله تعالى من نواقض الإيمان، ومن الشرك الأكبر، فمن وجوه كثيرة، منها:

١ ـ من المعلوم أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ هو الإله الحق، وأن معنى «لا إله إلا الله» أي: لا معبود بحق إلا الله، فهو ـ سبحانه ـ وحده المستحق لجميع أنواع العبادات، ولما كان الدعاء من أجلِّ العبادات وأعظمها شأنًا، فقد سمَّاه الله عبادة في كثير من الآيات[٢]، وسماه الرسول ﷺ عبادة[٣]، والعبادة لا يجوز صرفها إلا لله وحده، فمن أثبت لغير الله ما لا يكون إلا لله وحده، فهو مشرك كافر، فيكون دعاء غير الله شرك أكبر، لأنه صرف لنوع من العبادة لغير الله، وقد تقدم أن حد الشرك الأكبر هو صرف نوع أو فرد من العبادة لغير الله تعالى.

٢ ـ أن الله تعالى قد سمى دعاء غيره شركًا وكفرًا ووصف الذين يدعون غير الله بأنهم مشركون في كثير من الآيات، منها قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ۝٤٠ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام: ٤٠-٤١).

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ۝٦٥ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (العنكبوت: ٦٥-٦٦)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ (الروم: ٣٣).

---

(١) «الرد على البكري» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٩٥).

(٢) كما في الآية (٦٠) من سور غافر، والآيتان (٤٨، ٤٩) من سورة مريم، والآيتان (٥، ٦) من الأحقاف.

(٣) كما في حديث النعمان بن بشير السابق (ص٤٨٧).

٣ ـ أن دعاء المخلوق وقصده لجلب نفع أو دفع ضر هو تشبيه للمخلوق الضعيف العاجز بالخالق القوي القادر، إذ الدعاء حق خالص لله وحده لا شريك له، فمن دعا غير الله، فقد تنقص الرب ـ جَلَّ وعلا ـ، حين شبه غيره به في القدرة على جلب النفع أو دفع الضر، وهذا من أعظم الشرك والتنديد[١].

٤ ـ أجمع العلماء على أن من دعا غير الله تعالى أو استغاث به، أو سأله ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، فهو مشرك كافر، ومن أقوال أهل العلم في ذلك:

(أ) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنوب، وهداية القلوب، وتفريج الكروب، وسد الفاقات فهو كافر بإجماع المسلمين»[٢].

ويقول أيضًا: «فكل من غلا في حيٍّ، أو في رجل صالح . . ، وجعل فيه نوعًا من الإلهية مثل أن يقول: يا سيدي فلان اغفر لي، أو ارحمني، أو انصرني، أو ارزقني، أو أغثني، أو نحو ذلك من الأقوال والأفعال التي لا تصلح إلا لله، فكل هذا شرك وضلال، يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل»[٣].

وقد ذكر جماعة من أهل العلم الإجماع على كون ـ دعاء غير الله ـ شركًا[٤].

---

(١) «الجواب الكافي» (ص١٨٢-١٨٣)، و«إغاثة اللهفان» (٢/ ٣٤٠)، و«مجموع الفتاوى» (١/ ١٢٦).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١/ ١٢٤). (٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٩٥) باختصار.

(٤) انظر «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» للمرداوي ـ مطبعة السنة المحمدية ـ بالقاهرة، ط:١ عام (١٣٧٧هـ) (١٠/ ٣٢٧)، و«كشاف القناع عن متن الإقناع» لمنصور بن يونس البهوتي، عالم الكتب ـ بيروت، طبعة عام (١٤٠٣هـ) (٦/ ١٦٨)، و«غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى» لمرعي الكرمي، المؤسسة السعيدية بالرياض، ط:٢، عام (١٤٠١هـ) (٣/ ٣٣٧)، و«الفروع» لابن مفلح (٣/ ٥٣٣).

يقول ابن عبد الهادي[١] في (الصارم المنكي): «ولو جاء إنسان إلى سرير الميت يدعوه من دون الله ويستغيث به، كان هذا محرمًا بإجماع المسلمين»[٢].

ويقول الصنعاني - رحمه الله -: «ومن نادى الله ليلاً ونهارًا، سرًا وجهارًا، خوفًا وطمعًا، ثم نادى معه غيره فقير أشرك في العبادة؛ فإن الدعاء من العبادة»[٣].

ويقول الشوكاني - رحمه الله -: «وإخلاص التوحيد لا يتم إلا بأن يكون الدعاء كله لله، النداء والاستغاثة والرجاء، واستجلاب الخير واستدفاع الشر له ومنه، ولا لغيره ولا من غيره، فإن الشرك هو دعاء غير الله الأشياءَ التي تختص به»[٤].

الفرع الرابع - نماذج من الشرك في الدعاء:

وقعت كثير من الطوائف المنتسبة إلى الإسلام في هذا النوع من الشرك بالله تعالى، حيث بدأ هذا الشرك من بعض الشيعة، ثم انتشر بين المتصوفة، ثم عَمَّ البلاد الإسلامية، حيث وقع فيه بعض العوام والجهلة في أنحاء العالم الإسلامي، إما بسبب الجهل بالدين وأحكامه، وإما بسبب علماء الضلالة الذين يجوِّزون مثل هذه الشركيات، أو يجعلونها وسيلة للتأكل بها.

---

(١) هو: محمد بن أحمد بن عبد الهادي، المقدسي الحنبلي، شمس الدين، ولد سنة (٧٠٥هـ)، حافظ للحديث عارف بالأدب، أخذ عن ابن تيمية والذهبي وغيرهما، وصنف ما يزيد على سبعين كتابًا، مات قبل بلوغ الأربعين، قال الصفدي عنه: لو عاش لكان آية، توفي سنة (٧٤٤هـ)، من مؤلفاته: «العقود الدرية»، و«الصارم المنكي»، و«الأحكام»، وغيرها، انظر «البدر الطالع» للشوكاني (٢/ ٣٧)، و«الأعلام» للزركلي (٥/ ٣٢٦).

(٢) «الصارم المنكي في الرد على السبكي» للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، طبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء - الرياض، طبعة عام (١٤٠٣هـ) (٤٣٦).

(٣) «تطهير الاعتقاد» للصنعاني (ص١٩، ٢٤).

(٤) «الدر النضيد» للشوكاني - ضمن الرسائل السلفية (ص١٧، ١٨) باختصار.

* **ومن النماذج المنتشرة في العالم الإسلامي اليوم لهذا النوع من الشرك، ما يلي:**

١ - دعاء النبي ﷺ والاستغاثة به، وطلب قضاء الحاجات منه بعد موته:

وهذا النوع من الشرك يكثر عن العوام والمتصوفة الغلاة على وجه الخصوص، حيث بلغ بهم الغلو في رسول الله ﷺ إلى أن رفعوه إلى منزلة الألوهية، فتوجهوا إليه بالدعاء والاستعانة والاستغاثة طالبين منه أمورًا، هي خصائص الله - جَلَّ وعلا - كغفران الذنوب، وتفريج الكروب، والإنجاء من العذاب والهلاك في الدنيا والآخرة، فمن ذلك قول البرعي[1] في قصائده التي يتغنى بها المتصوفة ليلاً ونهارًا على امتداد العالم، ويتلونها في المناسبات:

يا سيدي يا رسول الله خذ بيدي ... في كل هولٍ من الأهوال ألقاه

وقال أيضًا:

يا صاحب القبر المقيم بيثرب ... يا منتهى أملي وغاية مطلبي
يا من نرجوه لكشف عظيمة ... ولحل عقد ملتو متصعبِ
يا من يجود على الوجود بأنعم ... خضر تعم عموم صوب الصيب
يا غوثَ مَنْ في الخافقين وغيثهم ... وربيعهم في كل عام مجدب
يا رحمة الدنيا وعصمة أهلها ... وأمان كل مشرق ومغرب[2]

قال أيضًا:

واسمع دعاءي واكشف ما يساورني ... من الخطوب ونفّس كل أحزاني
وامنع جنابي واكرمني وَصِلْ نسبي ... برحمة وكرامات وغفران[3]

---

(١) هو: عبد الرحيم بن علي البرعي الهاجري، اليمني، صوفي، شاعر، من آثاره ديوان شعر أكثره في المدح النبوي، توفي سنة (٨٠٣هـ)، انظر ترجمته في «ملحق البدر الطالع» للشوكاني (٢٠/ ٢٩٨)، و«معجم المؤلفين» (٥/ ٢٠٢).

(٢) «ديوان عبد الرحيم البرعي»، دار الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، طبعة عام (١٣١٩هـ) (ص١٤).

(٣) المصدر السابق (ص٢٥).

ومن ذلك أيضًا قصائد البوصيري، ومن أشهرها البردة التي يقول فيها:

إن لم تكن في معادي آخذًا بيدي	فضلاً وإلا فقل يا زلة القدم
يا أكرم الخلق مالي من ألوذ به	سواك عند حلول الحادث العمم [١]

ومن ذلك الشرك أيضًا ما جاء في قصائد جعفر الصادق الميرغني من توجه بالدعاء والاستغاثة للرسول ﷺ من دون الله، حيث يقول:

يا رسول الله غوثًا عجلاً	فعظيم الخطب فينا نزلا
يا رسول الله فرّج سندي	اصلح الشأن وسُدَّ الخللا
يا رجاءي يا رجائي أملي	احسن العقبى أصلح عملا
عبدك؟! الموثوق ذنبًا جعفر	كن به في كل أمر حفلا [٢]

وقد أورد النبهاني أبياتًا عديدة عن كثير من المتصوفة وغيرهم من الذين توجهوا بالدعاء، والاستغاثة، وطلب الحاجات التي لا يقدر عليها إلا الله من رسول الله ﷺ، لا يتسع المجال هنا لذكرها، وإنما ذكرنا نماذج من هذا الشرك[٣].

والخلاصة: بعد إيراد نماذج من المقالات الشعرية عن أئمة التصوف، ومن سار على نهجهم من القبوريين أنهم وقعوا في انحراف عقدي خطير حيث توجهوا بأنواع من الدعاء لغير الله - جَلَّ وعلا -، وإن كان البعض منهم يستند إلى شبهات واهية أصلها من عدم تفريقهم بين التوسل بالنبي ﷺ حال حياته، وبين الدعاء والاستغاثة به بعد موته، كما سيأتي بيان ذلك - إن شاء الله - عند مناقشة شبهات المشركين.

---

(١) «بردة المديح» للبوصيري، مكتبة الحسني - القاهرة، ب.ت (ص٣٣) وما بعدها.

(٢) الديوان الكبير المسمى (رياض المديح)، لجعفر الصادق الميرغني، طبعة مكتبة القاهرة، شارع الصنادمة بالأزهر، ب.ت (ص٨٨-٨٩).

(٣) ينظر «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق» ليوسف بن إسماعيل النبهاني (ص٣٥٠-٣٦٥).

٢ - طلب الحوائج من الموتى والاستغاثة بالأولياء:

عند نزول الكربات والملمات سواء بالعكوف على قبورهم ودعائهم، أو بمناداتهم عن بعد، والسبب في التوجه إلى الأولياء والأموات بذلك، هو اعتقاد أن لهم تصرفًا في الكون بعد موتهم، وأنهم يعلمون الغيب، فأدى هذا الاعتقاد الفاسد إلى طلب النفع منهم، ودفع الضر من خلال الدعاء والاستغاثة بهم، ويذكر القبوريون في ذلك جملة من النصوص والقصص[١]، التي تدعو الناس إلى التوجه إلى قبور الأولياء، ودعائهم لكشف المهمات وطلب الحاجات من شفاء المريض، وعودة غائب، وغفران ذنب، وقضاء دين، وسعة رزق، كما يقول العوام عند وقوع أحدهم: يا باهوت! .. يا رفاعي! .. يا بدوي!، وما شابهها من الألفاظ التي ينادى ويُستغاث فيها بغير الله تعالى عند وقوع المكروه.

وإذا كان رسول الله ﷺ وهو أفضل الخلق على الإطلاق لا يجوز التوجه إليه بالدعاء ولا الاستغاثة به بعد موته، فما بالك بغيره من البشر؟!.

٣ - طلب الشفاعة من غير الله:

الشفاعة في اللغة: مصدر من شفع، يشفع، شفاعة، بمعنى: طلب، والشفاعة كلام الشفيع للملك في حاجة يسألها لغيره، والشافع: الطالب لغيره[٢]، وتأتي الشفاعة بمعنى: السؤال في التجاوز عن الذنوب والجرائم.

والمقصود هنا الشفاعة الشركية: بمعنى أن الصالحين أحياءً وأمواتًا يشفعون للمستغيثين بهم عند الله، والله يقبل شفاعتهم فيهم، فتقضى حوائجهم بناءً

---

(١) ينظر في ذلك «مشارق الأنوار في فوز أهل الاعتبار» لحسن العدوي الحمراوي، مطبعة الشرق - القاهرة، ب.ت (ص٦٧)، و«السيد البدوي بين الحقيقة والخرافة» د. أحمد منصور (ص٢٨٠-٣١٩) وغيرها.
(٢) «تهذيب اللغة» للأزهري (١/ ٤٣٦)، و«لسان العرب» (٧/ ١٥١/ ١٥٢).

على اعتقادهم أن لهؤلاء الصالحين حقًا عند الله، به يجيب شفاعتهم للناس يقول المالكي: «فالقائل: يا نبي الله اشفني، واقضِ ديني، فإنما يريد: اشفع لي في الشفاء، وادع لي بقضاء ديني، فهم ما طلبوا منه إلا ما أقدرهم الله عليه، وملكه إياه من الدعاء والتشفع»[1]، والصحيح أن الشفاعة ملك لله تعالى وحده، لا تطلب من غيره، وقد نفاها الله تعالى عن غيره إلا بإذنه، ومعلوم أن الشفاعة بمعنى الدعاء، وهو لا يجوز أن يصرف إلى غير الله - جَلَّ وعلا -، ولم يأت دليل صحيح على أنه يجوز طلب الشفاعة من الرسول ﷺ بعد موته، ولا من أحد من الخلق من باب أولى، وإنما النصوص الواردة في شفاعته ﷺ، إنما هي في الآخرة، ابتداءً من الموقف يوم العرض الأكبر، وما بعده من الشفاعات الثابتة له ﷺ وللأنبياء، بشروط الشفاعة التي حددها الله تعالى في القرآن الكريم.

وأما اعتقاد أن دعاء الأنبياء وشفاعتهم لا ترد في الدنيا والآخرة، وأن لهم حقًا على الله ويجابون به، فليس على إطلاقه، فقد أخبر الله تعالى في كثير من المواضع من كتابه الكريم أنه لم يقبل بعض شفاعات الأنبياء.

كما في قوله للنبي ﷺ في شفاعته لبعض المنافقين واستغفاره لهم: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (التوبة: ٨٠).

وكذا ما أخبر به تعالى عن شفاعة نوح عليه السلام في ابنه، أن ينجيه من العذاب، فقال له ربه: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (هود: ٤٦).

---

(١) «مفاهيم يجب أن تصحح» للمالكي (ص٩٥).

وكذلك ما ثبت من أنه ﷺ لم يأذن الله له في أن يشفع لأمه، ولا في أن يستغفر لبعض المنافقين، ولا لعمه أبي طالب، ومن هنا يتبين لنا أن طلب الشفاعة من غير الله باعتبار أن لهذا الغير حقًا عند الله يجيبه بموجبه قياسًا على الشفاعة عند الخلق من الشرك الذي حرمه الله تعالى، وأما الشفاعة في الآخرة، فقد قال - سبحانه وتعالى -: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ (البقرة: ٢٥٥).

وهكذا في آيات كثيرة تقيد الشفاعة بإذنه سبحانه، وبرضاه عن المشفوع له، كما في قوله تعالى: ﴿وَلا يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى﴾ (الأنبياء: ٢٨).

المطلب الثاني

الحلف بغير الله

الحلف هو: القسم، وهو: تأكيد الشيء بذكر معظَّم، بصيغة مخصوصة بالواو أو الباء أو التاء، ولا يصح الحلف إلا بالله - عَزَّ وَجَلَّ - أو بصفة من صفاته لقوله ﷺ: «فمن كان حالفًا فليحلف بالله»[1]، ولقوله ﷺ: «من كان حالفًا، فلا يحلف إلا بالله»[2].

وقد ورد النهي عن الحلف بغير الله - جَلَّ وعلا - في كثير من الأحاديث، منها قوله ﷺ: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفًا فليحلف بالله تعالى أو ليصمت»[3].

---

(١) رواه البخاري في كتاب «التوحيد» (٦/ ٢٦٩٢) برقم (٦٩٦٦).
(٢) رواه مسلم في «الأيمان والنذور» (٣/ ١٠٢٦) برقم (١٦٤٦).
(٣) سبق تخريجه (ص٢٠٨).

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، قال: «من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله»[1]، وغيرها من الأحاديث التي سبقت عند الحديث عن حماية النبي ﷺ للتوحيد وسد ذرائع الشرك.

قال الشوكاني ـ رحمه الله ـ: قال العلماء: «السر في النهي عن الحلف بغير الله: أن الحلف بالشيء يقتضي تعظيمه، والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده، فلا يحلف إلا بالله، وذاته، وصفاته، وعلى ذلك اتفق الفقهاء»[2].

وإضافة إلى كون الحلف فيه تعظيم للمحلوف به، فإن فيه أيضًا معنى إشهاد المحلوف به على صدق الحالف، وذلك الإشهاد لا يصح إلا بالنسبة لمن يعلم صدق الحالف أو كذبه، وهذا يقتضي أن يكون المحلوف به عالمًا بالغيب، فإن المحلوف به إذا كان مخلوقًا قد يكون غائبًا عن مجلس الحلف، وليس ذلك كله إلا لله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ وحده، كما أن المحلوف به يجب أن يكون ممن يملك عقاب الحالف به، والانتقام منه، إذا حلف كاذبًا، وذلك هو الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ وحده.

ومما تقدم يُعلم أن الحلف بهذه المعاني لا يجوز أن يكون إلا بالله تعالى وحده، لأنه هو الذي يستحق التعظيم دون ما سواه، ولأنه الذي يعلم صدق القول وكذبه، ويملك وحده عقاب من يخالف ذلك.

متى يكون الحلف بغير الله شركًا أكبر؟:

* **للحلف بغير الله تعالى حالتان:**

الأولى ـ أن يكون من الشرك الأصغر، وسيأتي بيانه ـ إن شاء الله ـ عند الكلام على الشرك الأصغر.

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٠٨).

(٢) «نيل الأوطار» للشوكاني (١٠/ ١٦٠).

والحالة الثانية ـ وهي كونه من الشرك الأكبر المخرج من الملة، وهذه الحالة عندما يعتقد الحالف عظمة المحلوف به من دون الله كعظمة الله تعالى، أو أعظم منها، يقول الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ: «وهذه الأحاديث في دواوين الإسلام، وفيها أن الحلف بغير الله يخرج به الحالف عن الإسلام، وذلك لكون الحلف بشيء مظنة تعظيمه، فكيف بما كان شركًا محضًا، يتضمن التسوية بين الخالق والمخلوق في طلب النفع أو استدفاع الضر، وقد يتضمن تعظيم المخلوق زيادة على تعظيم الخالق، كما يفعله كثير من المخذولين، فإنهم يعتقدون أن لأهل القبور من جلب النفع ودفع الضر ما ليس لله ـ تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا ـ»[1].

---

(١) «الدر النضيد» للشوكاني (ص١٠).



الفصل الثالث

الشرك في الأسماء والصفات



المبحث الأول

معنى توحيد الأسماء والصفات، وتحقيق معنى الشرك فيه

توحيد الأسماء والصفات هو النوع الثالث من أنواع التوحيد عند أهل السنة والجماعة ـ كما سبق بيانه ـ، وهو جزء من التوحيد.

ويمكن إيضاح معنى هذا التوحيد وأسسه وأركانه عند أهل السنة والجماعة من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول

تعريف توحيد الأسماء والصفات

التوحيد: مصدر للفعل وحَّد، أو هو جعل الشيء واحداً.

والأسماء: جمع اسم، والاسم: علم على الذات والصفة، يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «أسماء الرب تعالى هي أسماء نعوت»[1]، وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة: «أسماء الله كل ما دل على ذات الله مع صفات الكمال القائمة به»[2].

---

(١) «بدائع الفوائد» لابن القيم (١/ ٢٤).

(٢) «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» جمع وترتيب أحمد الدويش (٣/ ١١٦).

والصفات: جمع صفة، والصفة: هي ما تقوم بالذات، جاء في الفتاوى: «الصفات هي نعوت الكمال القائمة بالذات، كالعلم، والحكمة، والسمع والبصر»(١).

وبناءً على ما سبق: يمكن أن نعرِّف توحيد الأسماء والصفات بأنه: «إفراد الله - سبحانه وتعالى - بأسمائه الحسنى وصفاته العلى التي أثبتها لنفسه، أو أثبتها له رسوله ﷺ على الوجه الذي يليق به سبحانه».

فتوحيد الأسماء والصفات إذًا يقوم على إثبات الأسماء والصفات الإلهية التي جاءت في النصوص الشرعية على حقيقتها من غير تحريف(٢) لألفاظها أو معانيها ولا تعطيلها(٣): بنفيها أو نفي بعضها عن الله - عَزَّ وَجَلَّ -، ولا تكييفها(٤): بتحديد كنهها، أو إثبات كيفية معينة لها، ولا تمثيلها(٥)، ولا تشبيهها(٦)، بل نمرها كما وردت مع اعتقاد مدلولها ومعانيها، على ما يليق بجلال الله وعظمته وكبريائه، ويتضح مما سبق أن توحيد الأسماء والصفات يرتكز على ثلاثة أسس، من جاء بها فقد وافق الصواب، وكان على الاعتقاد

---

(١) المصدر السابق (٣/ ١١٦).

(٢) التحريف: لغة: التغيير، واصطلاحًا: تغيير النص لفظًا، أو معنى، وتحريف أسماء الله وصفاته، هو: تغيير ألفاظها إلى معان باطلة لا يدل عليها الكتاب والسنة.

(٣) التعطيل: لغة التفريغ والتخلية، واصطلاحًا: إنكار ما يجب إثباته لله تعالى من الأسماء والصفات.

(٤) التكييف: هو بيان كيفية صفات الله، بأن يُقال: إن الصفة على هيئة كذا.

(٥) التمثيل: هو إثبات المثيل والنظير للشيء، فتقول: يد الله مثل يد البشر.

(٦) التشبيه: هو إثبات المشابه للشيء، فتقول: هذا شبه هذا، والفرق بين التمثيل والتشبيه أن التمثيل يقتضي المماثلة، والمساواة من كل وجه، والتشبيه يقتضي المشابهة في أكثر الصفات - والله أعلم -.

- استقيت هذه التعاريف من: «فتح رب البرية بتلخيص الحموية» لابن عثيمين، ضمن مجموع رسائل في العقيدة، مكتبة المعارف، الرياض، ط: ٢ عام (١٤٠٤هـ) (ص٥٤-٥٥)، و«العقيدة الواسطية» بشرح د. الفوزان (ص١٣، ١٤).

الذي كان عليـه النبي ﷺ والسلف الصالح، ومن اقتصـر على بعضهـا فقد ضل، وهذه الأسس هي:

١ ـ تنزيه الله ـ عـزَّ وَجَلَّ ـ عن مـشـابهـة الخلق: وهذا الأصل يدل عليـه قـوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ٤)، وقوله: ﴿فَلا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الأَمْثَالَ﴾ (النحل: ٧٤).

٢ ـ الإيمان بالأسماء والصفات الثابتة في الكتاب والسنة، وعدم التعرض لنفيها: ويدل على هذا الأصل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)، بعد قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

٣ ـ قطع الطمع عن إدراك كيفية هذه الصفات: فإدراك حقيقة الكيفية مستحيل، لأن الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لم يعرِّفنا ذلك، ولا عقولنا قادرة على الوصول إليها، وهذا الأصل يدل عليه قـوله تعالى: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ (طه: ١١٠)، أي: أنه لا تحيط علومهم بذاته ولا بصفـاته ولا بعلمه، فمعرفـة الكيفية لا سبيل للوقـوف عليها، فلابد من اليأس من إدراكهـا، وذلك لأن معرفة كيفـية الصفة متوقفـة على معرفة كيفية إدراكها، وذلك لأن معرفة كيفية الصفة متوقفة على معرفة كيفية الذات، لأن الصفات تختلف باختلاف موصوفاتها، وذات الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لا يسأل عن كنهها وكيفيتها، فكذلك صفاته سبـحانه لا يصح السؤال عن كيفيتها[1]، والواجب الذي كلفنا به وأمرنا باعتقاده هو الالتزام بما جـاءت به الأدلة الشرعية، ونهينا عن تجاوز ذلك، أو الخوض فيما لا علم لنا به، ولا يمكننا إدراكه، والوقـوف على حقيقته،

---

(١) انظر «فتح القـدير» للشوكاني (٣/ ٣٨٧)، و«منهج ودراسـات لآيات الأسماء والصفـات»، للشيخ محـمد الأمين الشنقيطي، طبعـة الجامعـة الإسلامية بالمدينة المنورة، عـام (١٤٠١هـ) (ص٣)، وما بعدها بتصرف.

وهذا الأصل معروف عند السلف - رحمهم الله -، فإنهم يقرون بكل ما جاء في كتاب الله، وفي سنة رسوله ﷺ، بلا كيف ولا تمثيل.

المطلب الثاني

أركان توحيد الأسماء والصفات، ومنهج السلف في تقريره

يقوم توحيد الأسماء والصفات عند أهل السنة والجماعة على ركنين، هما:

الركن الأول - الإثبات:

أي: أنهم يثبتون ما دل عليه صريح الكتاب وصحيح السنة من أسماء الله وصفاته على ما لا يليق بجلاله، مع اعتقادهم أنها دالة على معان ثابتة كاملة في نفس الأمر، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

والمنقول عن أئمة السلف قديمًا وحديثًا أنهم يؤمنون بكل ما أخبر الله به عن ذاته وأسمائه وصفاته، ولا يفرقون بين الذات والصفات كما فعلت الجهمية والمعتزلة، كما أنهم لا يفرقون بينها فيثبتون البعض وينكرون الآخر، كما فعلت الأشاعرة وأتباعهم، وكلام السلف في الإثبات يرتكز على قاعدتين مهمتين[1]، هما:

القاعدة الأولى - القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر:

فإن من أثبت بعض الصفات، كالحياة والقدرة، والإرادة، ويجعل ذلك كله حقيقة، وينكر المحبة، والرضا، والغضب، ويجعل ذلك مجازًا، يُقال له: ما الفرق بين ما أثبته وما نفيته؟، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن

---

(١) انظر «مجموع الفتاوى» (٣/١٧-٢٧)، وكذا «منهج الصفات» للشنقيطي (ص٢٠، ٢١).

قال: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، قيل له: فكذلك رضاه ومحبته وغضبه، وهذا هو التمثيل.

وإن قال: إن له إرادة تليق به كما أن المخلوقين إرادة تليق بهم، قيل له: فكذلك له محبة تليق به، وللمخلوقين محبة تناسب حالهم، وكذلك سائر الصفات، كالرضا والغضب.

فإن قال: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، يُقال له: الإرادة: ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة، فإن قال: هذه إرادة المخلوق، قيل له: وهذا غضب المخلوق، وكذلك يلزم القول في بقية الصفات، فيجب أن يؤخذ الكل، أو يُقال في الكل بما يُقال في البعض.

وبهذه القاعدة يرد على الأشاعرة الذين أثبتوا بعض الصفات، وأوَّلوا بعضها.

القاعدة الثانية ـ القول في الصفات كالقول في الذات:

فالله ـ سبحانه وتعالى ـ له ذات لا تشبه ذوات المخلوقين، وكذلك صفاته وأفعاله لا تشبه صفات المخلوقين وأفعالهم، إذ يلزم من أقر بأن لله حقيقة ثابتة في نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال لا يماثلها شيء أن يقول: إن سمعه وبصره وكلامه .. الثابت في نفس الأمر لا يشابهه سمع المخلوقين ولا بصرهم، ولا كلامهم، فإذا قال قائل: أنا أنفي استواء الله خشية من تشبيه الله بخلقه، فيقال له: انفِ وجود الله وذاته، لأنه يلزم من ذلك تشبيه الله بخلقه، فإن قال: لله وجود يختص به، وذات تخصه، ولا تشبه ذوات المخلوقين، قلنا: وكذلك نزوله واستواؤه. وبهذه القاعدة يُرَدُّ على المعتزلة وأمثالهم الذين أقروا بالأسماء دون الصفات.

الركن الثاني - النفي المتضمن إثبات كمال ضده:

وهو نفي ما نفاه الله عن نفسه ونفاه عنه رسوله ﷺ، مع اعتقاد ثبوت كمال الضد، تنزيهًا لله - عزَّ وجَلَّ - بلا تحريف ولا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)، ففي الآية: (نفى المثل وأثبت الوصف)[١]، فالنفي يتضمن إثبات عموم كماله سبحانه.

- قال شيخ الإسلام في بيان هذين الركنين: «وهو سبحانه قد جمع فيما وصف به نفسه بين النفي والإثبات»[٢].

وقال في موضع آخر: «إن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي، فالإثبات كإخباره أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك، والنفي كقوله: ﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٥)»[٣].

ومن القواعد المعلومة عقلاً والمقررة سلفًا، والمؤيدة بنصوص الكتاب والسنة أن: «كل نفي يأتي في صفات الله تعالى في الكتاب والسنة إنما هو لثبوت كمال ضده»[٤]. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (الكهف: ٤٩)، فهو يدل أولاً على نفي الظلم بدلالة المطابقة، ويدل ثانيًا على إثبات كمال العدل بدلالة التضمن، وعلى ذلك يكون قد دل على أصلين: نفي الظلم، إثبات كمال العدل.

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢٦١).

(٢) «العقيدة الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار المجتمع للنشر (ص٥)، ط:٨، عام (١٤٠٦هـ) (ص١٧).

(٣) «التدمرية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد عودة السعوي، مطابع العبيكان - الرياض، ط:١، عام (١٤٠٥هـ) (ص٥٧).

(٤) «شرح الطحاوية» (١/ ٦٨).

وكذلك قوله تعالى: ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾، يدل على أمرين:

الأول - نفي السِّنَة والنوم.

والثاني - إثبات كمال الحياة والقيومية.

وهكذا كل نفي يأتي في الكتاب والسنة فإنما هو لإثبات كمال ضده لا لمجرد النفي المحض إذ لا مدح فيه، وهذان الركنان (الإثبات والنفي) قد بعث الله - عزَّ وجَلَّ - ببيانهما رسله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والله سبحانه بعث رسله بإثبات مفصل ونفي مجمل، فأثبتوا له الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل»[(1)]. ثم ساق - رحمه الله - الشواهد لذلك من كتاب الله تعالى، فذكر ثمانية أدلة للنفي المجمل، وواحداً وعشرين دليلاً للإثبات المفصل[(2)].

وهذه هي طريقة القرآن، قال شارح الطحاوية: «يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً والنفي مجملاً، عكس طريقة أهل الكلام المذموم»[(3)].

* ومما سبق يمكن أن نقول: إن منهج السلف في تقرير توحيد الأسماء والصفات يقوم على الإيمان بأسماء الله وصفاته حقيقة، كما جاءت في الكتاب والسنة، وعلى الوجه اللائق بكمال الله تعالى وجلاله وعظمته؛ لأنه لا يصف الله تعالى أعلم به منه، ولا يصف الله بعده من هو أعلم به من رسوله ﷺ

---

(1) التشبيه: يقتضي إثبات المشابهة وهي المساواة في أكثر الصفات، والتمثيل يقتضي المماثلة وهي المساواة من كل وجه، وقد يطلق احدهما على الآخر، وكلاهما ممنوعان في حق الله تعالى، وبذلك يظهر خطأ من يقول إن الآية تنص على نفي التمثيل وليس التشبيه، إذ أن إثبات شبيه لله يساويه في أكثر الصفات مستحيل كما هو الحال في إثبات المثيل. انظر: «فتح رب البرية بتلخيص الحموية» (ص٥٥)

(2) «التدمرية» لابن تيمية (ص٨).

(3) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٦٩).

فالله يقول عن نفسه: ﴿أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ (البقرة: ١٤٠)، ويقول عن رسوله ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣-٤)، و﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ۝ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۝ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ (الحاقة: ٤٤-٤٦).

فمنهج أهل السنة في هذا الباب هو منهج وسط بين الجافية والغالية، بين المعطلة من الجهمية[1] والمعتزلة[2]، ومن سلك مسلكهم من الأشاعرة[3] وغيرهم الذين يلحدون في أسماء الله وصفاته، ويعطلون حقائق ما وصف الله به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ، وبين الممثلة من الكرامية[4]، وغلاة الرافضة[5]،

---

(١) الجهمية: إحدى الفرق المنحرفة عن المنهج القويم، تنسب إلى الجهم بن صفوان (ت٢١٨هـ)، ومن مذهبه القول بالجبر والاضطرار إلى الأعمال وإنكار الاستطاعات كلها، وزعم أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، وأن الكفر هو الجهل به، وأن الجنة والنار تبيدان وتفنيان، ونفي أسماء الله وصفاته، والقول بخلق القرآن، انظر ترجمته في: «الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص١٩٩)، و«الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ٨٦)، و«اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» للرازي (ص٦٨).

(٢) تقدم تعريفها؛ ومذهب المعتزلة في هذا الباب أنهم يثبتون الأسماء وينكرون جميع الصفات ذاتية كانت أو فعلية، بحيث لا يبقى إلا الوجود الذهني فيسمون ذلك توحيدًا.

(٣) تقدم تعريفها؛ ومذهب الأشاعرة في هذا الباب أنهم لا يثبتون من الصفات إلا سبعًا؛ لأن العقل دل على إثباتها، ويطلقون عليها صفات المعاني، وهي: الحياة، والقدرة، والإرادة، والعلم، والكلام، والسمع، والبصر. ويؤولون بقية الصفات بتأويلات عقلية رغم ورود النصوص فيها من الكتاب والسنة، ولو أنصفوا لرجعوا إلى الحق كما رجع إليه من ينتسبون إليه وهو الإمام أبو الحسن الأشعري - رحمه الله -.

(٤) الكرامية: طائفة من المرجئة أصحاب محمد بن كرام (ت٢٥٥هـ) من أهل سجستان، وهم يثبتون صفات الله تعالى، إلا أنهم ينتهون فيها إلى التجسيم والتشبيه، ومن عقيدتهم: أن الإيمان هو الإقرار باللسان دون تصديق القلب، والمنافقون عندهم من المؤمنين؛ لأنهم يقرون بألسنتهم، ينظر في ذلك: «الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص٢٠٢)، و«مقالات الإسلاميين» للأشعري (١/ ٢٥٠)، و«التبصير» للإسفراييني (ص١١٩).

(٥) غلاة الرافضة: هم المجسمة الذين يشبهون الله - عزَّ وجَلَّ - بخلقه، وهم الهشامية الذين ينقسمون إلى فرقتين: فرقة تنسب إلى هشام بن الحكم الرافضي، والثانية تنسب إلى هشام بن سالم الجواليقي. انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري (١/ ٨٩)، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص٤٧-٤٨)، و«اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» للرازي (ص٦٥)، و«التبصير في الدين» للإسفراييني (ص١١٩).

الذين يضربون لله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ الأمثال، ويشبهونه بالمخلوقات .. وكلا المذهبين مجانب للصواب.

ومنهج أهل السنة في باب الأسماء والصفات قرره العلماء المحققون من الفقهاء والمجتهدين والمحدثين، كلهم متفقون على هذا المنهج، ولم يتكلم أحد منهم في شيء من هذا الباب إلا تبعًا لما قاله الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ ونطق به رسول الله ﷺ[1].

ويلخص ابن قدامة ـ رحمه الله ـ منهج السلف فيقول: «وكل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى ﷺ من صفات الرحمن؛ وجب الإيمان به وتلقيه بالتسليم والقبول وترك التعرُّض له بالرد والتأويل، والتشبيه والتمثيل .. وعلى هذا درج السلف وأئمة الخلف رضي الله عنهم كلهم متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسوله، من غير تعرض لتاويله، وقد أمرنا بالاقتفاء لآثارهم، والاهتداء بمنارهم، وحذَّرنا المحْدَثات وأخبرنا أنها من الضلالات»[2].

---

(١) يراجع في ذلك: «كتاب الأسماء والصفات» للبيهقي (ص٥١٥)، و«الفتوى الحموية» لابن تيمية (ص٢٣-٢٤)، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٣/ ٤٣١) وما بعدها، و«شرح الفقه الأكبر» للملا علي القاري (ص٥٨-٥٩)، و«التوحيد وإثبات صفات الرب» لابن خزيمة (١/ ٢٦)، و«الإبانة» للأشعري (ص٢٠-٢٢)، و«عقيدة السلف أصحاب الحديث» للصابوني (ص٣-٧)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية المجلد الثالث والسادس، و«اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم، وغيرها كثير.

(٢) «لمعة الاعتقاد» لابن قدامة المقدسي، المكتب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، طبعة عام (١٣٩٥هـ) (ص٤-٧).

المطلب الثالث

تحقيق معنى الشرك في الأسماء والصفات

إذا كان توحيد الأسماء والصفات يعني: إفراد الله - سبحانه وتعالى - بأسمائه الحسنى وصفاته العلى الواردة في الكتاب والسنة، وإثباتها له على الوجه اللائق به، وتنزيهه عن النقائص ومشابهة المخلوقين، فإن ما يناقض هذا التوحيد يعتبر شركًا، وقد عرف العلماء الشرك في الأسماء والصفات بعدة تعاريف، نذكر بعضها ثم نستنتج تعريفًا يجمعها:

١ - الشرك في الأسماء والصفات هو: «أن يعتقد المرء لغير الله صفة من صفات الله تعالى كأن يقول: أن فلانًا يعلم كل شيء أو يفعل ما يشاء»(١).

٢ - جاء في فتاوى اللجنة الدائمة: «هو أن يتخذ ندًا لله تعالى في أسمائه أو صفاته»(٢).

ويمكن أن نعرف الشرك في الأسماء والصفات بأنه: «اعتقاد أن لله تعالى ندًا أو شريكًا في شيء من أسمائه وصفاته، وذلك بإثبات شيء من صفات الله تعالى لغيره من المخلوقات أو بإثبات شيء من صفات المخلوقين للخالق - جَلَّ وعَلا - أو بتعطيل صفات الله - سبحانه وتعالى - ونفيها أو الإلحاد فيها».

وهذا التعريف للشرك في الأسماء والصفات يتضمن كل ما فيه مناقضة لحقيقة توحيد الأسماء والصفات، فإن حقيقة توحيد الأسماء والصفات كما مر معنا تشمل الإثبات والتنزيه، فالذي ينفي صفات الله تعالى وأسماءه أو بعضًا

---

(١) «توضيح القرآن» لعبد القادر الدهلوي، المطبعة المحمدية - باكستان، ب.ت (١/ ١٠٥).
(٢) «فتاوى اللجنة الدائمة» (١/ ٧٤٦).

منها يكون قد عطَّل الخالق ـ جَلَّ وعَلا ـ عن كماله المقدس، وهذا التعطيل يتضمن التنقيص لله تعالى، كما أن الذي يثبت لله تعالى أندادًا وشركاء في أسمائه وصفاته بأن يثبت بعض أسماء الله وصفاته للمخلوقين، أو أن يثبت بعض صفات المخلوقين لله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ؛ يكون قد شبَّه الخالق العظيم بالمخلوق الضعيف، والتعطيل والتشبيه هما جماع الشرك بالله تعالى سواء في ذاته أو في أسمائه أو صفاته أو في أفعاله أو عبادته.

يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «حقيقة الشرك: هو التشبه بالخالق، والتشبيه للمخلوق به»[١]. ويقول عن التعطيل: «فالشرك والتعطيل متلازمان .. فكل معطِّل مشرك، وكل مشرك معطِّل»[٢].

بمعنى أن التعطيل ونفي الصفات الإلهية كل منهما مفضٍ إلى الشرك، ومقتضٍ له، فمن عطل أوصافه ـ سبحانه ـ فقد عطل توحيده، كما قال ابن القيم في النونية:

فمعطل الأوصاف ذو شرك كذا ... ذو الشرك فهو معطل الرحمن
أو بعض أوصاف الكمال له فحقق ... ذا ولا تسرع إلى النكران[٣]



(١) «الجواب الكافي» (ص١٥٢).
(٢) المصدر السابق (ص١٤٦).
(٣) «القصيدة النونية» لابن القيم المسماة: «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية»، دار ابن خزيمة ـ الرياض، ط:١، عام (١٤١٦هـ) (ص٣٣٨).



المبحث الثاني

أنواع الشرك في الأسماء والصفات

للشرك في الأسماء والصفات نوعان أساسيان يندرج تحتهما فروع عدة من الشرك في هذا الباب، وهما:

١ - شرك التنديد (التمثيل).

٢ - شرك التعطيل.

فالتنديد والتعطيل هما أصل أنواع الشرك وجماعه، سواء كان الشرك في الربوبية أو في الألوهية أو في الأسماء والصفات، وسوف نعرض لهذين النوعين من الشرك وما يندرج تحتهما من أنواع من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

شرك التنديد (التمثيل)

إن اتخاذ الأنداد لله تعالى من أعظم المحرمات، وهو أصل الشرك الأكبر، قال - سبحانه وتعالى -: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢)، وقد فسر النبي ﷺ الشرك الذي هو أعظم الذنوب باتخاذ الأنداد كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ: أي الذنب أعظم؟ قال ﷺ: **«أن تجعل لله نداً وهو خلقك»**[١].

(١) رواه البخاري في كتاب «التفسير»، باب «قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾» (٤/ ١٦٢٦) برقم (٤٢٠٧)، ومسلم في كتاب «الإيمان»، باب «كون الشرك أقبح الذنوب» (١/ ٨٧) برقم (٨٦)، والترمذي في كتاب «التفسير» (٥/ ٣١٤) برقم (٣١٨٢)، والنسائي (٧/ ٨٩).

ولاشك أن حقيقة الشرك تتضمن اتخاذ الند لله تعالى، والند هو: المثيل والشبيه[١]، كما قال ابن عباس وغيره، فمن جعل لله شبيهًا أو مثيلاً فقد أشرك. ويمكن إيضاح هذا النوع من الشرك وما يتضمنه من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول ـ تعريف التمثيل:

التمثيل لغة: هو إثبات مثيل للشيء، أو هو التشبيه، قال في (اللسان): «يقال هذا مِثْله ومَثَله، كما يقال شِبْهه وشَبَهه بمعنى»[٢]. وإن كان شيخ الإسلام قد ذكر أنه قد يفرق بين التشبيه والتمثيل، حيث إن المماثلة تقتضي المساواة من كل وجه، بينما المشابهة تقتضي المساواة في بعض الصفات، وقد يعبر بأحدهما عن الآخر[٣].

والتمثيل اصطلاحًا: «هو إثبات مثيل لله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ في أسمائه أو صفاته والتعبير بمصطلح (التمثيل) في هذا الباب أولى من مصطلح (التشبيه)؛ لأن التمثيل هو الذي ورد في القرآن الكريم نفيه بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)، والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية الإلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة»[٤].

قال شيخ الإسلام في تقرير ذلك: «ذكرت في النفي التمثيل ولم أذكر التشبيه؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه؛ حيث قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ (مريم: ٦٥)، وكان أحب إليَّ من لفظ ليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ»[٥]، وإن كان أحدهما يستعمل بمعنى الآخر كما سبق ـ والله أعلم ـ.

---

(١) «تفسير الطبري» (١/ ١٢٧).
(٢) «لسان العرب» مادة (مثل) (١١/ ٦١٠).
(٣) «التدمرية» لابن تيمية (ص١١٧).
(٤) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٧٠).
(٥) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٦٦).

الفرع الثاني - أقسام التمثيل:

لشرك التمثيل قسمان أساسيان هما:

١ - تشبيه الخالق بالمخلوق. **٢ - تشبيه المخلوق بالخالق.**

أما القسم الأول - وهو تشبيه الخالق بالمخلوق:

وهذا القسم من أقسام شرك التمثيل، له عدة صور فيما يتعلق بمسألة الأسماء والصفات، وهذه الصور هي:

(أ) الصورة الأولى - تسمية الله تعالى بما لا يليق بجلاله وعظمته: وأشهر من وقع في هذا هم النصارى الذين يسمونه تعالى بـ (الأب).

وكذلك الفلاسفة الذين يسمونه تعالى بـ (الموجب بذاته) أو بـ (العلة الفاعلة بالطبع)، ونحو ذلك من الألفاظ التي لا تليق بجلاله تعالى.

(ب) الصورة الثانية - تسمية الله تعالى بما لم يسم به نفسه: إن كان من الأسماء المستحسنة في العقول، فإن هذا يعد من الإلحاد في أسماء الله تعالى؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية، فلا يجوز لأحد أن يُسمي الله تعالى بما لم يرد في الكتاب والسنة؛ لأن الله أعلم بنفسه من خلقه، ولأن رسوله ﷺ لا ينطق عن الهوى، قال أبو القاسم القشيري[(١)]: «الأسماء تؤخذ توقيفًا من الكتاب والسنة، فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه، وما لم يرد لا يجوز ولو صح

---

(١) هو: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة النيسابوري القشيري، شيخ خراسان في عصره، ولد سنة ٣٧٥هـ، كان علامة في الفقه والتفسير والحديث والأصول والأدب والشعر وعلم التصوف، وتوفي سنة (٤٦٥هـ)، من مصنفاته: «الرسالة في التصوف»، و«لطائف الإشارات»، انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١١/ ٨٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٢٧)، و«البداية والنهاية» (١٢/ ١٠٧).

معناه[1]، فلا يجوز إطلاق اسم المفتي من قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾ (النساء:١٧٦)، ولا اسم الزارع من قوله: ﴿أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ (الواقعة:٦٤)، ولا اسمَ الماهد من قوله تعالى: ﴿وَالأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ (الذاريات:٤٨)، ولا اسم الفالق من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ (الأنعام:٩٥).

(جـ) الصورة الثالثة ـ وصفه تعالى بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص: كقول اليهود إنه فقير، كما قال سبحانه عنهم: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ (آل عمران:١٨١)، وقولهم ـ قبحهم الله ـ: يد الله مغلولة؛ قال سبحانه: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ (المائدة:٦٤). وكقولهم إنه استراح يوم السبت بعد أن خلق خلقه!!، وغيرها مما تواطئت عليها اليهود فشبهت الخالق بالمخلوق وتاهت في بيداء الضلال المهلكة.

ثم تسرب هذا الكفر والإلحاد إلى بعض الفرق المنتسبة للإسلام حيث كانت الرافضة أول الفرق سقوطًا في هذه الهاوية؛ حيث تفصح بعض رواياتهم عما قالوه في الرب ـ جل شأنه ـ، فهذا أحد رجالهم ينقل لأبي عبد الله ـ كما تقول الرواية ـ ما عليه طائفة من الشيعة من التجسيم فيقول: «إن بعض أصحابنا يزعم أن الله صورة مثل الإنسان، وقال آخر: بأنه في صورة أمرد جعد قطط، فخرَّ أبو عبد الله ساجدًا، ثم رفع رأسه فقال: سبحان الذي ليس كمثله شيء ولا تدركه الأبصار ولا يحيط بعلمه أحد»[2].

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (١١/٢٢٦).

(٢) انظر: «التوحيد» لمحمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، تعليق هاشم الطهراني، دار المعرفة ـ بيروت، ب ت (ص١٠٣).

(د) الصورة الرابعة - وصفه تعالى بما لم يصف به نفسه من الصفات ولو ساغ في العقول: فإنه إلحاد؛ لأنه لا يوصف الله سبحانه إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله.

قال الإمام الشوكاني - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ (النساء: ١٧١)، وهو: ما وصف به نفسه ووصفته به رسله، ولا تقولوا الباطل . . »[١].

ومن أمثلة الوصف الباطل وصفه تعالى بالقديم أو الأزلي، أو السبب، ونحو ذلك؛ حيث إن الأصل إطلاق الصفات الثابتة له شرعًا كالأول والقيوم والآخر ونحوها.

(هـ) الصورة الخامسة - تشبيه صفات الله تعالى بصفات المخلوقين: وقد مر معنا أن من الأسس التي يقوم عليها توحيد الأسماء والصفات عند أهل السنة: (تنزيه الله - عَزَّ وجَلَّ - عن مشابهة الخلق)؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١)، وأول من وقع في ضلالة تشبيه الله بخلقه هم اليهود، ثم أخذه عنهم الرافضة.

قال الرازي: «اليهود أكثرهم مشبهة، وكان بدء ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض»[٢]، عن الخزاز قال: دخلنا على أبي الحسن الرضا عليه السلام، فحكينا له ما روي أن محمدًا رأى ربه في هيئة الشاب الموقف في سن أبناء ثلاثين سنة،

---

(١) «فتح القدير» للشوكاني (١/ ٥٤٠).

(٢) «اعتقاد فرق المسلمين والمشركين» لفخر الدين الرازي، تعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط:١، عام (١٤٠٧هـ) (ص٩٧).

رجلاه في خضرة، وقلنا: إن هشام بن سالم[١]، وصاحب الطاق[٢] يقولون: إنه أجوف إلى السرة والباقي صمد، فخر ساجداً ثم قال: سبحانك ما عرفوك، ولا وحَّدوك، ولو عرفوك لوصفوك بما وصفت به نفسك[٣].

ولاشك أن تشبيه الله بخلقه كفر، قال نعيم بن حماد[٤]: «مَنْ شبه الله بخلقه فقد كفر»[٥]، وقال إسحاق بن راهويه[٦]: «من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم»[٧].

---

(١) هو: هشام بن سالم الجواليقي، يدين بالتشبيه والتجسيم وإثبات الحد والنهاية، رافضي على مذهب الإمامية، زعم أن معبوده على صورة الإنسان لكنه ليس بلحم ودم بل نور ساطع وذو حواس كحواس الإنسان، انظر: «الفرق بين الفِرَق» للبغدادي (ص٤٣-٤٧)، و«التبصير في الدين» لأبي المظفر الإسفراييني، مطبعة الأنوار ـ القاهرة، ط:١، عام (١٣٥٩هـ) (١/ ٣٩-٤٠).

(٢) هو: محمد بن علي بن النعمان أبو جعفر، يلقب بشيطان الطاق، والشيعة يقولون عنه (مؤمن الطاق).

(٣) «التوحيد» لابن بابويه (ص١١٣-١١٤)، و«أصول الكافي» للكليني (١/ ١٥٤-١٥٥).

(٤) هو: نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث بن همام، أبو عبد الله الخزاعي المروزي إمام حافظ، رحل في طلب الحديث إلى العراق والحجاز ومصر، حدث عن السكري وهشيم وابن المبارك وغيرهم، وروى عنه البخاري وأصحاب السنن، كان ممن ابتلي بفتنة خلق القرآن، فامتنع عن القول بخلق القرآن فحبس في بغداد أيام المعتصم، ومات في السجن سنة ٢٢٨هـ. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٩٥-٦١٢)، و«شذرات الذهب» (٢/ ٦٧).

(٥) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٣/ ٥٣٢).

(٦) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي أبو محمد بن راهويه، ثقة حافظ مجتهد قرين الإمام أحمد ابن حنبل، ولد سنة ١٦١ هـ وارتحل في طلب العلم في عدة بلدان، سمع من خلق كثير منهم ابن المبارك والفضيل بن عياض وابن عيينة وغيرهم، وحدث عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والبخاري ومسلم وأصحاب السنن وخلق كثير سواهم، توفي سنة ٢٣٨هـ. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٥٨-٣٨٢)، و«شذرات الذهب» (٢/ ٨٩).

(٧) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (١/ ٢٠).

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ أول من تولى كبر هذه الفرية من هؤلاء فقال: «وأول من عُرف في الإسلام أنه قال: (إن الله جسمًا) هو هشام[١] بن الحكم»[٢]. وقبل ذلك يذكر الأشعري في (مقالات الإسلاميين) أن أوائل الشيعة كانوا مجسمة، ثم بين مذاهبهم في التجسيم، ونقل بعض أقوالهم في ذلك، إلا أنه يقول بأنه قد عدل قوم من متأخريهم إلى التعطيل[٣]، وقد نقل الذين ألفوا في الفرق كلمات في التشبيه والتجسيم منسوبة إلى هشام بن الحكم تقشعر من سماعها جلود المؤمنين حيث: «زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حد ونهاية، وأنه طويل عريض عميق وأن طوله مثل عرضه»[٤]. ويذكر أن هشام بن سالم الجواليقي أفرط في التشبيه حيث زعم: «أن معبوده على صورة الإنسان، وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان»[٥]. وقال ابن حزم: «قال هشام إن ربه سبعة أشبار بشبر نفسه»[٦]. والعاقل بأول وهلة يعلم أن من كانت هذه مقالته لم يكن له في الإسلام حظ[٧].

---

(١) هشام بن الحكم الشيباني بالولاء أبو محمد، متكلم مناظر، كان شيخ الإمامية في وقته، ولد بالكوفة، ونشأ بواسط وسكن بغداد، وانقطع إلى يحيى بن خالد البرمكي، وإليه تنسب فرقة الهشامية، وتوفي ببغداد بعد نكبة البرامكة بمدة، من مصنفاته: «الإمامة»، و«القدر»، و«الرد على المعتزلة»، انظر ترجمته في: «الأعلام» (١٩/ ١٨٢)، و«لسان الميزان» (٦/ ١٩٤).

(٢) «منهاج السنة» لابن تيمية (١/ ٢٠).

(٣) «مقالات الإسلاميين» للأشعري (١/ ١٠٦-١٠٩).

(٤) «الفرق بين الفِرَق» للبغدادي (ص٦٥).

(٥) المصدر السابق (ص٦٨)

(٦) «الفصل في الملل والنحل» لابن حزم (٥/ ٤٠).

(٧) «التبصير في الدين» للإسفراييني (١/ ٢٤).

أما القسم الثاني من شرك التمثيل فهو ـ تشبيه المخلوق بالخالق:

وهذا النوع من الشرك في الأسماء والصفات يقوم على إثبات شيء للمخلوق مما يختص به الخالق ـ جَلَّ وعَلا ـ من الأسماء والصفات، ومن صور هذا النوع من الشرك ما يلي:

(أ) الصورة الأولى ـ تسمية غير الله تعالى من المخلوقين بأسماء الله ـ سبحانه وتعالى ـ الخاصة به تعالى كتسمية المشركين الصنم إلهًا، وكذلك اشتقاق المشركين أسماء للآلهة الباطلة من أسماء الإله الحق ـ سبحانه ـ، ومن ذلك إطلاق اسم اللات المأخوذ من الإله، والعزّى من العزيز، وهذا إلحاد حقيقة، فإنهم عدلوا بأسمائه تعالى إلى أوثانهم وآلهتهم الباطلة، وقد قال ـ سبحانه ـ فيهم: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الأعراف: ١٨٠)، قال قتادة: «يلحدون في أسمائه: يشركون»، وقال ابن عباس: «الإلحاد: أن يدعوا اللات والعزى في أسماء الله»[(١)]. وقال ابن جريج[(٢)]: «واشتقوا العزى من العزيز واشتقوا اللات من الله».

وقد أورد الشوكاني ـ رحمه الله ـ هذه الأقوال في تفسيره وقال: «والإلحاد في أسماء الله على ثلاثة أوجه: إما بالتغيير كما فعله المشركون، فإنهم أخذوا اسم اللات من الله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان .. إلخ»[(٣)].

---

(١) «تفسير الطبري» (٦/ ١٣٥).

(٢) هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ثقة، فقيه، فاضل، كان إمام أهل الحجاز في عصره، رومي الأصل، من موالي قريش، قال الذهبي: كان ثبتًا لكنه يدلس، حدث عن عطاء ونافع وطاووس وغيرهم، وعنه ثور بن يزيد والأوزاعي، توفي سنة ١٥٠هـ، انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب (١٠/ ٤٠٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٦٢/ ٣٢٥)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٦٩)، و«تقريب التهذيب» (ص٣٦٣) برقم (٤١٩٣).

(٣) «فتح القدير» للشوكاني (٢/ ٢٦٨).

ومن هذا النوع من الشرك أيضًا إلحاد السبئية[١] والبيانية[٢] والمختارية[٣] وغيرها في تسمية أئمتها بأسماء الإله، وكذا طائفة الدروز والنصيرية، وأمثالهم في عصرنا الذين أعطوا أئمتهم أسماء الخالق - جَلَّ وعَلا - وأعظم من هؤلاء كلهم طائفة الشيعة الاثنى عشرية، فإذا كان شيوخ الشيعة المتقدمين قد شبهوا صفات الخالق - سبحانه - بصفات المخلوقين كما سبق بيانه، فقد قابل هذه الموجة الغالية في التشبيه والتجسيم موقف آخر يمثل ردة فعل له، وهو موقف التعطيل - كما سيأتي بيانه في الفرع القادم - حيث عطلوا نصوص الأسماء والصفات وشبهوا الله بالجمادات والمعدومات، ولم يكتفوا بذلك، بل خرجوا ببدعة ثالثة أحدثوها في الإسلام؛ حيث عمدوا إلى أسماء الله تعالى وصفاته فوصفوا بها بعض البشر (الأئمة) فوقعوا في هذا النوع من شرك الأسماء والصفات، وهو (تشبيه المخلوق بالخالق)، فأسماء الله تعالى التي ذكرها في كتابه الكريم هي عندهم عبارة عن الأئمة الاثنى عشر - على زعمهم - ويذكرون في ذلك نصوصًا كثيرة مختلفة في كتبهم، منها ما يأتي

---

(١) السبئية: هم أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي، أول من غالوا في حق علي رضي الله عنه، يعتقدون ألوهيته، ويقولون بأن عليًا لم يمت، وأن الرعد صوته والبرق تبسمه، حرق عليٌ بعضهم لما ادعى ألوهيته، انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (ص١٧٤)، و«الفرق بين الفِرَق» للبغدادي (ص١٦).

(٢) البيانية: وهم أتباع بيان بن سمعان التميمي، قالوا بانتقال الإمامة من أبي هاشم إليه، وهم من الغلاة القائلين بالوصية لعلي رضي الله عنه، وأن الله حل في جسده، ويقولون أن الله تعالى على صورة إنسان، وأنه يهلك إلا وجهه، وبيان هذا قتله خالد بن عبد الله القسري، انظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٥)، و«الملل والنحل» للشهرستاني (ص١٥٢-١٥٣).

(٣) المختارية: هم أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي، كان خارجيًا ثم صار زيديًا، ثم شيعيًا، يقولون بإمامة محمد بن الحنفية بعد أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ويقولون أيضًا بجواز البداء على الله، والبداء معناه: أنه يظهر له سبحانه خلاف ما علم. انظر. «الملل والنحل» للشهرستاني (ص١٤٧-١٥٠).

ـ جاء في (أصول الكافي)، وهو أحـد كتبهم المعتمـدة عن أبي عبد الله في قول الله ـ عزَّ وجَلَّ ـ: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ قال: «نحن واللهِ الأسماءُ الحسنى التي لا يقبل الله من العباد عملاً إلا بمعرفتنا»[1].

وجاء في رجال الكشي وغيره: قال عليٌّ ـ كما يفترون ـ: «أنا وجه الله، أنا جنب الله، أنا الأول، وأنا الآخر، وأنا الظاهر، وأنا الباطن»[2]. وهذا من أعظم الشرك والإلحاد في أسماء الله تعالى.

(ب) الصورة الثانية ـ إثبات شيء من صفات الله تعالى لغيره من المخلوقين:

وذلك بأن يوصف أحـد من الخلق بأي صفـة من صفـات الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ الذاتية أو الفـعلية المختصـة به؛ كالخلق أو الرزق أو علم الغيب أو التـصرف في الكون، سواءً أثبت ذلك لغير الله على جهـة الاستقلال أو المشاركة، وهذا النوع من الشرك يكثـر لدى بعض الفرق المنحرفـة كغلاة الصوفـية والرافضة والبـاطنية عمومًا .. حيث يعتقـدون في أئمتهم أنهم يعلمون الغيب، وتخضع لهم ذرات الكون، وهذا موجود أيضًـا عند الصوفية في أوليائهم ـ وسـيأتي بيان هذا النوع من الشرك عنـد الحديث عن نماذج الشرك لدى الفـرق المعاصـرة إن شاء الله ـ، فمن وصف غـير الله تعالى بما هو من خـصائصه ـ سـبحانه ـ كـالخلق والإيجاد والإحياء والإماتة والهـداية التوفيقية والقدرة على الضـر والنفع المطلق، وغفران الذنوب، وعلم الغيب والحاكمـية والتشريع، وغيرها فقـد أشرك بالله في أسمائه وصفاته، وجعل له أندادًا من خلقه ـ تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا ـ.

---

(١) «أصول الكافي» للكليني (١/ ١٩٧).

(٢) «رجال الكشي» (ص٢٢١) رقم (٣٧٤).

المطلب الثاني

شرك التعطيل

الفرع الأول - تعريف شرك التعطيل وأقسامه:

- شرك التعطيل هو النوع الثاني من أنواع الشرك في الأسماء والصفات الإلهية، وهو أحد نواقض التوحيد في هذا الباب، وقد سبق بيان معنى التعطيل في اللغة وأنه مأخوذ من العطل الذي هو الخلو والفراغ والترك، وعلى ذلك يمكن أن نعرف شرك التعطيل في باب الأسماء والصفات بأنه: «إنكار ما يجب لله تعالى من الأسماء والصفات أو إنكار بعضها»[١].

أقسام التعطيل:

* قسم بعض أهل العلم التعطيل في الأسماء والصفات إلى قسمين هما:

١ - تعطيل كلي: بمعنى نفي جميع الأسماء والصفات كما هو حال الجهمية ومن وافقها.

٢ - تعطيل جزئي: بمعنى نفي بعض الصفات وتأويل الباقي كمذهب الكلابية والأشاعرة ومن وافقهم[٢].

* وقسم آخرون التعطيل إلى أربعة أقسام هي:

١ - إنكار الأسماء والصفات كمذهب جهم.

٢ - إنكار الصفات وإثبات الأسماء كطريقة أهل الاعتزال.

٣ - إثبات الأسماء وبعض الصفات، وإنكار بعض الصفات كالأشاعرة والكلابية.

---

(١) انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (١/١٦٩)، و«فتح رب البرية بتلخيص الحموية» للعثيمين (ص٥٥).
(٢) انظر: «فتح رب البرية» للعثيمين (ص٥٥).

٤ ـ وصف الله بسلب النقيضين، وهو مذهب الباطنية الملاحدة الذين يقولون: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت . .[١].

● وبناءً على ما سبق يمكننا القول بأن مراتب التعطيل كالآتي:

أولاً ـ التعطيل الكلي المحض: وله ثلاثة أقسام وهي:

١ ـ نفي النقيضين: وهو مذهب غلاة الفلاسفة والقرامطة والباطنية الخارجون عن الدين الإسلامي؛ حيث يقولون: «لا يوصف بالنفي ولا الإثبات، ويسلبون عنه النقيضين فيقولون: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل»؛ لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات، فسلبوا النقيضين[٢]، فوقعوا في شر ما فروا منه، فإنهم شبهوه بالممتنعات؛ إذ سلب النقيضين كليهما من الممتنعات، وقد علم بالاضطرار أن الوجود لابد له من موجد، واجب بذاته، غني عما سواه، لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم، فوصفوه بما يمتنع وجوده فضلاً عن الوجوب أو الوجود أو العدم[٣].

٢ ـ نفي الأسماء والصفات واعتباره الوجود المطلق بشرط الإطلاق: وهو مذهب الجهمية المحضة والفلاسفة الدهرية؛ حيث يصفونه ـ سبحانه ـ بالسلوب: أي يجعلون الصفات الثبوتية لله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ من قبيل السلوب والإضافات دون صفات الإثبات وجعلوه ـ أي الله ـ هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق، فجعلوا العلم عين العالم[٤].

---

(١) «التدمرية» لابن تيمية (ص١٥-١٨)، و«مجموع الفتاوى» (٣/ ٧-٨).
(٢) «مقالات الإسلاميين» للأشعري (١/ ١٤٦).
(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٧، ٨، ١٣، ١٦٥، ١٦٦)، و«منهاج السنة» (٢/ ١٠٩).
(٤) المصدر السابق.

يقول الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -: «.. وزعم الجهم بن صفوان أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه أو حدث عنه رسوله كان كافراً وكان من المشبهة .. وكان يقول: هو تحت الأرضين كما هو على العرش[١]. ولا يخلو منه مكان ولا يكون في مكان دون مكان ولم يتكلم ولا يتكلم ولا ينظر إليه أحد في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يوصف ولا يعرف بصفة ولا بفعل ولا له غاية ولا منتهى»[٢].

والسبب في قولهم هذا: أنهم يزعمون أنهم إذا سموا الله - عَزَّ وجَلَّ - بهذه الأسماء فهي مما يسمى به غيره، والله منزهٌ عن مشابهة غيره، والصحيح أن الاتفاق في المعنى الكلي بين الخالق والمخلوق لا يقتضي المماثلة عند الإضافة والتخصيص، ولا وجود لهذا الاتفاق في الخارج وإنما يوجد في الأذهان لا في الأعيان، وقد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن لا فيما خرج عنه الموجودات .. فقولهم يستلزم غاية التعطيل، وغاية التمثيل، فإنهم يمثلونه بالممتنعات والمعدومات والجمادات، ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلاً يستلزم نفي الذات[٣].

٣ - إثبات أسماء معطلة عن الصفات: وهو مذهب المعتزلة والمقتصدين من الفلاسفة الذين أثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنه من الصفات، ومنهم من جعل

---

(١) هنا يظهر التناقض، فكيف يكون عندهم تحت الأرضين السبع وعلى العرش، وفي كل مكان، فأما ان يكون سبحانه على العرش أو في أحد هذه الأماكن، والصحيح أن الله سبحانه في العلو مستوٍ على عشره، ولكنه ينزل إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل وينزل لفصل القضاء بين العباد يوم القيامة نزولاً يليق بجلاله.

(٢) «الرد على الجهمية والزنادقة» للإمام أحمد بن حنبل (ص١٠٤، ١٠٥)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٦/ ٣٥) بتصرف.

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٧، ٨)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٦٣).

العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضة المترادفة، ومنهم من قال: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسم[١] دون ما تضمنه من الصفات.

فالمعتزلة يثبتون الأسماء الحسنى، ولكنهم يفرغونها من معانيها، فيجعلونها أعلامًا محضة لذات الباري - جَلَّ وعَلا -، بمنزلة الأسماء المترادفة، وقولهم هذا في غاية التناقض؛ حيث يلزمهم الإقرار بالصفات كما أقروا بالأسماء، إذ لا فرق بينهما، فالقول في الصفات كالقول في الأسماء، والتفريق بينهما تناقض[٢].

ثانيًا - التعطيل الجزئي:

ويقصد به إثبات الصفات في الجملة مع تعطيل معانيها، أو إثبات الصفات الاختيارية، وهؤلاء على ثلاثة أقسام:

١ - **الكلابية**: يثبتون الأسماء والصفات ويعتقدون بما تدل عليه، ولكنهم لا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل، فيزعمون أن الصفات كلها أزلية فينفون الصفات الفعلية عن الله، ويؤولونها بزعمهم أنها لا تليق بالله تعالى لإشعارها بالأعراض التي لا تقوم إلا بالجسم والتي يلزم من إثباتها لله سبحانه أن يكون محلاً للحوادث، ومن هذا يثبتون له تعالى الصفات الذاتية اللازمة له، ويقولون: إن أسماء الله وصفاته لا يقال هي غيره، ولا يقال: إنها عينه كما يقول بعض المعتزلة، وكذلك قولهم في سائر الصفات[٣]، وبذلك خالفوا منهج أهل السنة والجماعة؛ حيث أثبتوا بعض الصفات ونفوا بعضها.

---

(١) ينظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة - القاهرة، ط:٣، عام (١٤١٦هـ) (ص٣٠٠-٣٠٨).

(٢) ينظر في الرد عليهم: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٦٥)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٤٠٣).

(٣) انظر: «الأربعين في أصول الدين» لفخر الدين الرازي، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط:١، عام (١٤٠٦هـ) (ص١٧١)، و«مقالات الإسلاميين» للأشعري (١/ ٣٥٠).

٢ - الماتريدية: يقولون بوجوب إثبات أسماء الله تعالى، وأن إثبات أسماء الله تعالى لا يستلزم التشبيه[١]، ولكنهم لم يفرقوا بين صفات الأفعال وبين الأسماء، فأدخلوا في أسماء الله تعالى ما ليس من أسمائه؛ حيث اشتقوا له أسماء من أفعاله كالصانع والقديم والذات والشيء ونحو ذلك، والصحيح أنه يجب التفريق بين باب التسمية وباب الإخبار، إذ أن باب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصفات، فما يطلق عليه تعالى في باب الأسماء والصفات توقيفي، وما يطلق عليه في باب الإخبار لا يجب أن يكون توقيفيًا.

والماتريدية أيضًا: يثبتون الاسم على حقيقته إن دل على ما أثبتوه من الصفات، وإن خالف صرفوه عن حقيقته بالتأويل؛ لاعتقادهم أن ما دل عليه الاسم من المعاني والحقائق قد يعارض الدليل العقلي[٢] مثال ذلك موقفهم من اسم الأعلى والظاهر، فالأعلى عندهم هو أعلى من أن يمسه حاجة أو يلحقه آفة، والظاهر هو الغالب الذي لا يغلبه شيء[٣].

ويلاحظ مما سبق أن التعطيل مراتب، وبعضه أشر من بعض، فالتعطيل الكلي لاشك أنه شرك أكبر، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

الفرع الثاني - حكم التعطيل:

تعطيل أسماء الله وصفاته وإنكارها قد يكون ناقضًا لأصل التوحيد، ويكون صاحبه واقعًا في الشرك والكفر الأكبر المخرج من الملة، وقد يكون ناقضًا لكمال التوحيد فيكون دون الأول، وبيان ذلك: أن إنكار شيء من أسماء الله أو صفاته نوعان:

---

(١) انظر: «التوحيد» للماتريدي، تحقيق: د. فتح الله خليف، دار المشرق - بيروت، ب.ت (ص٤٢-٥٦).
(٢) «التوحيد» للماتريدي (ص٦٥-٦٩). (٣) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٥٨).

الأول ـ إنكار تكذيب: وهذا كفر بلاشك، فلو أن أحدًا أنكر اسمًا من أسماء الله أو صفة من صفاته الثابتة في الكتاب والسنة بعد البلاغ وبدون شبهة يعذر بمثلها فهو كافر؛ كالذي يقول: ليس لله علم أو يد؛ لأن ذلك تكذيب لخبر الله ورسوله، وتكذيب الله ورسوله كفر مخرج من الملة.

يقول العلماء: «والكفر في صفات الله تعالى يكون بإنكار ما عُلم ثبوته منها بعد البلاغ، أو الإلحاد فيها بتحريفها عن مقصوده بدون شبهة يعذر بمثلها»[1].

الثاني ـ إنكار تأويل: وهو أن لا يجحدها، ولكن يؤولها، وهذا النوع سيأتي الكلام على حكمه في المبحث الثالث ـ إن شاء الله ـ عند الكلام عن التأويل، وكلامنا هنا حول حكم النوع الأول من التعطيل، وهو: تعطيل اللفظ والمعنى، أي: جحود وإنكار الأسماء والصفات أو أحدهما، وهذا أشر من الشرك، فإن المعطل جاحد للذات أو لكمالها، وهو جحد لحقيقة الألوهية، والمشرك مقرٌّ بالله، لكن عبد معه غيره، فهو خيرٌ من المعطل للذات والصفات[2].

ويُعتبر التعطيل في الأسماء والصفات بإنكار اسم الله أو صفة لله تعالى كفرًا وناقضًا من نواقض التوحيد لوجوه، منها:

١ ـ أن هذا الإنكار والتعطيل لمن بلغته النصوص في هذا الباب يعد تكذيبًا لنصوص الوحيين وردًا للأخبار الصحيحة في إثبات تلك الأسماء أو الصفات، وقد تضافرت أقوال أهل العلم في تكفير من كذب بشيء مما أخبر عنه الله أو رسوله ﷺ.

---

(١) انظر: «فتاوى اللجنة الدائمة» (٣/ ١٧٤)، و«المجموع الثمين من فتاوى ابن عثيمين» (١/ ١٧٦).
(٢) انظر: «الصواعق المرسلة» لابن القيم (٣/ ١١١١).

قال الإمام الشافعي، وقد سئل عن صفات الله وما يؤمن به، فقال: «لله تعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نَبِيُّهُ أُمَّتَه، لا يسع أحدًا من خلق الله قامت عليه الحجة ردها، لأن القرآن نزل بها، وصح عن رسول الله ﷺ القول بها فيما روى عنه العدول، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه، فهو كافر»(١).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي - رحمه الله -: «نكفر الجهمية بكفر مشهور، وهو تكذيبهم بنص الكتاب، أخبر - سبحانه - أن القرآن كلامه، وادعت الجهمية أنه خلقه، وأخبر - سبحانه - أنه كلم موسى تكليما، وقال هؤلاء: لم يكلمه بنفسه، وقال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ (المائدة: ٦٤)، وقال هؤلاء: ليس لله يد»(٢).

ويقول ابن قدامة المقدسي(٣): «جحود الاستواء كفر، لأنه رد خبر الله، وكفر بكلام الله، ومن كفر بحرف متفق عليه فهو كافر»(٤).

٢ - أن تعطيل الأسماء والصفات ونفيها إلحاد في أسمائه وصفاته تعالى، والإلحاد من الشرك الذي حرمه الله وتوعد عليه، قال ابن القيم - رحمه الله -:

---

(١) «إثبات صفة العلو» لموفق الدين ابن قدامة، تحقيق: بدر البدر، الدار السلفية - الكويت، ط:١، عام (١٤٠٦هـ) (ص١٢٤).

(٢) «الرد على الجهمية» لعثمان بن سعيد الدارمي (ص١٧٣).

(٣) هو: موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، الدمشقي الصالحي، ولد بجماعيل من أعمال نابلس، سنة (٥٤١هـ)، ورحل مع خاله الحافظ عبد الغني المقدسي إلى بغداد ثم رحل إلى دمشق ودجلة والموصل، كان عالمًا ورعا عليه هيبة ووقار، وكان يفحم الخصوم بالحجج والبراهين، توفي (٦٢٠هـ)، من تصانيفه: «المغني»، و«الكافي»، و«لمعة الاعتقاد»، و«روضة الناظر» وغيرها، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ١٦٥-١٧٣)، و«شذرات الذهب» (٥/ ٨٨-٩٢).

(٤) «ذم التأويل لموفق الدين ابن قدامة» تحقيق: بدر البدر، الدار السلفية - الكويت، طبعة (١٤١٦هـ) (ص٢٦).

«تعطيل الأسماء عن معانيها، وجحد حقائقها، كالقول: بأنها ألفاظ مجردة لا تتضمن صفات ولا معاني . . هذا من أعظم الإلحاد فيها عقلاً وشرعًا ولغةً وفطرةً، وهو يقابل إلحاد المشركين، فإن أولئك أعطوا أسماءه وصفاته لآلهتهم، وهؤلاء سلبوه صفات كماله وجحدوها وعطلوها، فكلاهما ملحد في أسمائه . . وكل من جحد شيئًا مما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله، فقد ألحد في ذلك فليستقل، أو ليستكثر»[١].

ويقول أيضًا: «كلما كان الرجل أعظم تعطيلاً، كان أعظم شركًا، وتوحيد الجهمية والفلاسفة مناقض لتوحيد الرسل من كل وجه، فإن مضمونه إنكار حياة الرب، وعلمه، وقدرته، وسمعه، وبصره، وكلامه، ووجهه الأعلى، ويديه، ومجيئه، ورضاه، وغضبه، وسائر ما أخبر به الرسول عنه، ومعلوم أن هذا تكذيب للرسول بما أخبر به عن الله»[٢].

٣ ـ أن تعطيل الأسماء والصفات سوء ظن بالله تعالى، ولم يجئ في القرآن وعيد أعظم من وعيد من ظن به السوء، قال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (الفتح: ٦)، وقال تعالى: ﴿وَلَكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ اللَّهَ لا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ (٢٢) وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (فصلت: ٢٢-٢٣)، فهؤلاء ظنوا أنه لا يعلم بعض الجزئيات، فكيف من ظن أنه لا علم له، ولا سمع، ولا بصر، ولا تكلم، ولا استواء»[٣].

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ١٩١-١٩٢)، و«مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ١١٠-١١١) بتصرف يسير
(٢) «مدارج السالكين» (٣/ ٣٤٧)، و«مختصر الصواعق» (١/ ٣٤٣).
(٣) «مدارج السالكين» (٣/ ٣٤٧)، و«الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٥٦).

٤ - أن التعطيل تنقُّص للرب - عَزَّ وَجَلَّ -، فالنفاة أنكروا الصفات حتى أوقعهم هذا التعطيل في التمثيل والتشبيه بالجمادات، بل والمعدومات، قال بعض أهل العلم: «إن الجهمية هم المشبهة، لأنهم شبهوا ربهم بالصنم، والأصم، والأبكم، الذي لا يسمع، ولا يبصر، ولا يتكلم، ولا يخلق»[١].

٥ - أن تعطيل الأسماء والصفات، ونفيها يستلزم لوازم شنيعة جدًا، منها:

(أ) جحد الصانع ونفيه.

(ب) سلب كماله عنه.

(جـ) وصفه بالنقائص والعيوب.

(د) تشبيهه بالجمادات.

(هـ) تشبيهه بالمعدومات، بل بالممتنعات.

(و) الطعن فيما أخبر به عن نفسه وأخبرت به عنه رسله.

(ز) القدح في علم الرسول ﷺ وبيانه ونصحه.

(ح) إفساد الفطر والعقول وتغييرها عما فطرت عليه[٢].

٦ - إجماع أهل العلم على كفر من عطل الأسماء والصفات وجحدها وأنكرها.

قال القاضي عياض: «فأما من نفى صفة من صفات الله تعالى الذاتية، أو جحدها مستبصراً من ذلك، كقوله: ليس بعالم ولا قادر ولا مريد ولا متكلم،

---

(١) «خلق أفعال العباد» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، الدار السلفية - الكويت، الطبعة الأولى، عام (١٤٠٥هـ) (ص٣٥).

(٢) «الصواعق المرسلة» (٤/١٢٣٥، ١٤٢٧، ١٤٢٩).

وشبه ذلك من صفات الكمال الواجبة، فقد نص أئمتنا على الإجماع على كفر من نفى عنه تعالى الوصف بها وأعراه عنها»[١].

وقال نعيم بن حماد: «ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيه»[٢].

ويقول ابن عثيمين ـ رحمه الله ـ: «من أنكر اسمًا من أسماء الله أو صفة من صفاته الثابتة في الكتاب والسنة، فهو كافر بإجماع المسلمين»[٣].

وبهذا تبين لنا كون التعطيل للأسماء والصفات بالنفي لها، أو الإنكار شركًا في هذا الباب، أما القسم الثاني من أقسام التعطيل، وهو تعطيل المعاني مع إثبات الألفاظ، فهو قسم مستقل يحتاج إلى زيادة بيان، وهو ما سوف نفرد له الكلام في المبحث التالي تحت عنوان: «التأويل وخطره في أسماء الله وصفاته»؛ نظرًا لأنه الغالب عند الفرق الإسلامية الموجودة اليوم.

---

(١) «الشفا» للقاضي عياض (٢/ ١٠٨٠).
(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٣/ ٤٠٦).
(٣) «المجموع الثمين من فتاوى ابن عثيمين» (١/ ١٧٦).



المبحث الثالث

التأويل في الصفات وخطره

إن القائلين بالتأويل الفاسد قد فتحوا باب شر مستطير على الإسلام وأهله، حيث دخل من هذا الباب الزنادقة وأعداء الإسلام الذين يريدون هدم الدين، فما تركوا شيئًا إلا أوّلوه وصرفوه عن معناه الحق الوارد في الشرع ابتداء من تأويل الواجبات وصرفها عن وجهها حتى رموها وراء ظهورهم، وكذا تأويل المحرمات بتأويلات جرت الضالين إلى الولوغ فيها، ومرورًا بتأويل نصوص الغيبيات كعذاب القبر ونعيمه، وأهوال الساعة والميزان والجنة والنار، حتى فقدت تأثيرها في نفوس العباد، وانتهاءً بتأويل صفات الله - جَلَّ وعلا - تأويلاً أفقد النصوص هيبتها، حيث أصبحت لعبة في أيدي المؤولين، يجتهدون في صرفها عن معانيها الحقيقية حتي أضعفوا صلة العباد بربهم، ووقعوا في ما وقع فيه أهل التعطيل الكلي من الشر.

ونظرًا لخطورة هذا الأمر - تأويل الصفات - فقد أفردت الكلام عنه في هذا المبحث من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول - معنى التأويل في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني - أنواع التأويل.

المطلب الثالث - مخاطر التأويل الفاسد وأضراره على العقيدة.

المطلب الأول

معنى التأويل في اللغة والاصطلاح

أولاً ـ معنى التأويل في اللغة:

التأويل مصدر من باب التفعيل، وأصله من آل يؤول أولاً، ومادة هذا اللفظ في اللغة تدور على معان، هي:

١ ـ العودة والرجوع: قال ابن دريد[(١)]: «آل الرجل عن الشيء ارتد عنه»[(٢)]، وقال الأزهري: «الأَوْل: الرجوع»[(٣)]، وقال ابن فارس: «يُقال أوَّل الحكم إلى أهله، أي: أرجعه ورده إليهم»[(٤)].

٢ ـ التفسير: وقال الجوهري: «التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء»[(٥)].

وقال الراغب: «والتفسير قد يُقال فيما يختص بمفردات الألفاظ وغريبها، وفيما يختص بالتأويل، ولهذا يُقال: تفسير الرؤيا وتأويلها»[(٦)].

---

(١) هو: محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي البصري، أبو بكر أديب شاعر، نحوي نسَّابة، ولد بالبصرة، سنة (٢٢٣هـ)، وقرأ على علمائها؛ ثم رحل إلى عمَّان، فأقام مدة، ثم رحل إلى فارس وبغداد، وتوفي سنة (٣٢١هـ)، من تصانيفه: «الجمهرة في اللغة»، و«اشتقاق أسماء القبائل»، و«أدب الكاتب»، و«غريب القرآن»، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٥/٩٦)، و«شذرات الذهب» (٢/٢٨٩)، و«معجم المؤلفين» (٩/١٨٩).

(٢) «جمهرة اللغة» لابن دريد الأزدي، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط:٢، عام (١٩٨٧م) (٣/ ٤٨٢).

(٣) «تهذيب اللغة» للأزهري (١٥/ ٤٣٧).

(٤) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (١/ ١٦٠).

(٥) «الصحاح» للجوهري، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، طبعة عام (١٣٩٩هـ) (٤/ ٦٢٧).

(٦) «المفردات» للراغب (ص ٣٨٠).

٣ - العاقبة: ذكره الفرَّاء[١] في (معاني القرآن)[٢].

٤ - الإصلاح: قال المبرد[٣]: «وأصله من الإصلاح، يُقال: آله يؤوله أولاً إذا أصلحه»[٤].

٥ - الخثور: قال الراغب: «وآل اللبن يؤول إذا خثر، كأنه رجوع إلى نقصان، لقولهم في الشيء الناقص راجع»[٥].

ثانيًا - معنى التأويل في اصطلاح الشارع:

تكررت كلمة (التأويل) في القرآن الكريم في سور كثيرة، وكذا وردت لفظة (التأويل) في أكثر من حديث، ونريد من خلال استعراض مدلول هذه الكلمة في القرآن والسنة أن نقارن بين مدلولها الشرعي، وبين مدلولها اللغوي قبل

---

(١) هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي المعروف بالفراء الديلمي أبو زكريا، نحوي لغوي، مشارك في الفقه والطب والنجوم، ولد في الكوفة سنة (١٤٤هـ)، وانتقل إلى بغداد، وصحب الكسائي وأدب ابني المأمون، وصنف للمأمون كتاب «الحدود في النحو» اجتمع لإملائه خلق كثير منهم ثمانون قاضيًا، وتوفي في طريق مكة سنة (٢٠٧هـ)، من تصانيفه: «المصادر في القرآن»، و«الوقف والابتداء»، و«معاني القرآن»، وغيرها، انظر «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١١٨)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ٣٧٢)، و«هدية العارفين» (٦/ ٥١٤).

(٢) «معاني القرآن» ليحيى بن زياد الفراء، تحقيق: النجار، مطبعة البابي الحلبي - القاهرة، طبعة عام (١٩٥٥م) (١/ ٣٨٠).

(٣) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصيري، نحوي أخباري، أديب، ولد بالبصرة سنة (٢١٠هـ)، وأخذ عن أبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني وتصدر ببغداد، وأخذ عنه نفطويه وغيره، توفي ببغداد سنة (٢٨٥هـ)، من مصنفاته: «المقتضب في النحو والاشتقاق»، و«إعراب القرآن»، وغيرها، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٥٧٦)، و«شذرات الذهب» (٢/ ١٩٠)، و«معجم المؤلفين» (١٢/ ١١٤).

(٤) «الكامل» لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، طبعة عام (١٤٠٦هـ) (٣/ ١٠٩).

(٥) «المفردات» للراغب (ص ٣٠).

التطرق إلى استعمالات هذه الكلمة في اصطلاح المتقدمين والمتأخرين لنعرف من هو الأكثر حظًا بالاستناد إلى اللغة والشرع، ولذا لابد من استقراء موارد التأويل واستعمالاته في القرآن الكريم مع ذكر أمثلة مما ورد في القرآن الكريم والسنة المطهرة، باعتبار القرآن الكريم يمثل رأس الفصاحة، وقمة البيان، ومصدر التشريع، وكذلك السنة المطهرة فهي كلام أفصح العرب على الإطلاق، المفسرة لكلام الله تعالى، ليتم لنا الوقوف على مدى مطابقة هذه الاستعمالات في القرآن والسنة، لما ورد في معاجم اللغة العربية كما سبق، من خلال ما يلي:

(ا) معنى التأويل في القرآن الكريم:

يمكننا استعراض الآيات التي جاء فيها لفظ التأويل في القرآن الكريم، وماذا تعني هذه الكلمة، حيث ورد لفظ التأويل في القرآن الكريم ست عشرة (١٦) مرة في سبع (٧) سور من القرآن الكريم على النحو التالي:

١ - أول آية ورد فيها لفظ التأويل حسب ترتيب المصحف، هي الآية رقم (٧) من سورة آل عمران، وهي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾ (آل عمران: ٧).

**** ولفظ التأويل في هذه الآية له معنيان:***

الأول - معرفة عاقبة الأمور، وما تنتهي وتؤول إليه.

والثاني - معنى التفسير ومعرفة معنى الكلام، وذلك بسبب الخلاف بين العلماء في معنى المحكم والمتشابه في هذه الآية، قال السعدي - رحمه الله -: قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾، إن أريد بالتأويل معرفة عاقبة الأمور، وما تنتهي وتؤول إليه

تعين الوقف على ﴿إِلاَّ اللَّهُ﴾، حيث هو تعالى المتفرد بالتأويل بهذا المعنى، وإن أريد بالتأويل معنى التفسير، ومعرفة معنى الكلام كان العطف أولى[١].

وقد رجح المعنى الأول الإمام ابن حزم والشنقيطي[٢]، ورجح المعنى الثاني الإمام البخاري وآخرون[٣].

٢ - قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ (النساء: ٥٩).

قال الطبري: «﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ أي: جزاءً، وذلك الجزاء هو الذي صار إليه أمر القوم»[٤]، ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية عن السلف في معناها: «وأحسن عاقبة ومصيرًا»[٥].

وفسَّره الشوكاني: «بالرجوع، والمعنى: إن ذلك الرد خير لكم، وأحسن مرجعًا ترجعون إليه»[٦].

٣ - قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ (الأعراف: ٥٣).

---

(١) «تفسير السعدي» (١/ ٣٥٨).

(٢) انظر «الإحكام في أصول الأحكام» (٤/ ٢٩٣)، و«أضواء البيان» (١/ ٢٣٦).

(٣) انظر «صحيح البخاري» كتاب التفسير (٤/ ١٦٥٤)، و«القطع والائتلاف» للنحاس، طبعة وزارة الأوقاف - بغداد، عام (١٣٩٨هـ) (١/ ٣٥٦)، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة، المكتبة العلمية - القاهرة، ط: ٣، عام (١٤٠١هـ) (ص ١٠٠).

(٤) «تفسير الطبري» (٦/ ٢٠٥).

(٥) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٩١) «رسالة الإكليل».

(٦) «فتح القدير» للشوكاني (١/ ٦٠٧).

قال الطبري: «أي ما يؤول إليه عاقبة أمرهم من ورودهم على عذاب الله، وصليهم بجحيمه، وأشباه هذا مما أوعدهم الله به»[١].

٤ ـ قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ (يونس:٥٣) أي: «ولما يأتهم بعد بيان ما يؤول إليه ذلك الوعيد الذي توعدهم الله به»[٢].

* فالمراد بالتأويل هنا: وقوع ما أخبر الله به في القرآن، مما يؤول إليه عاقبتهم ومصيرهم.

٥ ـ قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ﴾ (يوسف:٦).

٦ ـ وقوله تعالى: ﴿وَلِنُعَلِّمَهُ مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ﴾ (يوسف:٢١)، وقد ورد لفظ التأويل أيضًا في سورة يوسف ست مرات[٣]، بالإضافة إلى ما سبق في الآيتين السابقتين، وكلها بمعنى: تفسير أحاديث الناس عما يرونه في منامهم، ببيان ما تؤول إليه الرؤيا»[٤].

٧ ـ قال تعالى: ﴿وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ (الإسراء:٣٥)، قال ابن كثير: «أي: مآلا ومنقلبا في آخرتهم، ونقل عن قتادة قوله: «أي: خير ثوابًا وأحسن عاقبة»[٥].

٨ ـ قال تعالى عن الخضر: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ (الكهف:٧٨) أي: «بتفسير ما لم تستطع عليه صبرا»[٦]، أو: «ما يؤول إليه عاقبة أفعالي التي فعلتها»[٧].

---

(١) «تفسير الطبري» (٦/ ٢٠٥).
(٢) تفسير الطبري (١٥/ ٩٣).
(٣) انظر الآيات: (٣٦، ٣٧، ٤٤، ٤٥، ١٠٠، ١٠١) من سورة يوسف.
(٤) «تفسير الطبري» (١٢/ ٩٢)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٣/ ٢٩٠).
(٥) «تفسير ابن كثير» (٥/ ٢٠٩٠).
(٦) «تفسير ابن كثير» (٥/ ٢١٨٤).
(٧) «تفسير الطبري» (١٥/ ١٨٨).

٩ - قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ (الكهف: ٨٢) يعني: «ذلك تفسير تلك الأفعال المستغربة وبيانها»[١].

والخلاصة التي نخرج بها من خلال هذا السرد أن كلمة «التأويل» رغم تكرر ورودها في القرآن الكريم ست عشرة مرة إلا أن معناها كما لاحظنا دائر بين مدلولين:

الأول - العاقبة والمرجع والمصير.

الثاني - التفسير والبيان.

(ب) معنى التأويل في السنة المطهرة:

ورد لفظ التأويل في الحديث الشريف في أكثر من حديث، منها على سبيل التمثيل ما يلي:

١ - حديث أبي سعيد الخدري[٢] رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**بينما أنا نائم رأيت الناس يعرضون عليَّ وعليهم قمص، منها ما يبلغ الثدي، ومنها ما دون ذلك، وعرض عليَّ عمر بن الخطاب، وعليه قميص يجره**»، قالوا: وما أوَّلت ذلك يا رسول الله؟، قال: «**الدِّين**»[٣].

٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**بينما أنا نائم رأيت في يدي سوارين من ذهب، فأهمَّني شأنها، فأوحي إليَّ في المنام أن انفخهما فطارا، فأولتهما كذابين يخرجان من بعدي**... الحديث»[٤]، والمراد بالتأويل في هذين الحديثين: تعبير الرؤيا كما لا يخفى.

---

(١) «روح المعاني» للألوسي (١٦/ ١٤).

(٢) هو: سعد بن مالك بن سنان الخدري، أبو سعيد، صحابي جليل، بايع تحت الشجرة، وشهد ما بعد أحد، وكان من علماء الصحابة، وأحد المكثرين من الحديث، له (١١٧٠) حديثًا، روى عنه ابن المسيب والشعبي وغيرهم، توفي سنة (٧٤هـ)، انظر «الخلاصة» للخزرجي (ص١٣٥).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الإيمان»، باب «تفاضل أهل الإيمان» (١/ ٣) برقم (٢٣)، ومسلم في كتاب «فضائل الصحابة»، باب «فضائل عمر رضي الله عنه» (٤/ ١٤٨٢) برقم (٢٣٩٠).

(٤) رواه البخاري في كتاب «المناقب»، باب «علامات النبوة» (٣/ ١٣٢٦) برقم (٣٤٢٤)، ومسلم في كتاب «الرؤيا»، باب «في تأويل الرؤيا» (٤/ ١٤٢٢) برقم (٢٢٧٤).

٣ - قال ﷺ : «هلاك أمتي في الكتاب واللبن»، قالوا: يا رسول الله . . ما الكتاب واللبن؟، قال: «يتعلمون القرآن فيتأولونه على غير ما أنزل الله - عَزَّ وَجَلَّ -، ويحبون اللبن[1]، فيدعون الجماعات والجُمَع»[2]، ومعنى التأويل هنا: التفسير بما يخالف المراد.

٤ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ وضع يديه على كتفه، وقال: «اللهم فقّهه في الدين وعلّمه التأويل»[3]، وفي رواية: «علّمه الحكمة وتأويل الكتاب»[4]، والمقصود بالتأويل هنا: التفسير والبيان.

وبهذا العرض لما سبق من الآيات والأحاديث نجد أن معنى التأويل في نصوص الكتاب والسنة لم يختلف عن معناها في لغة العرب، وأنها تدور حول: «العاقبة والمرجع والمصير والتفسير والبيان».

ثالثًا - معنى التأويل في الاصطلاح:

اختلف معنى التأويل في اصطلاح المتقدمين عنه في اصطلاح المتأخرين، وبيان ذلك كما يلي:

---

(١) والمعنى: أنهم يتباعدون عن الأمصار وعن صلاة الجماعة، ويطلبون مواضع اللبن في المراعي والبوادي، انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤/ ٢٢٨).

(٢) رواه أحمد (٤/ ١٥٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٣٠٧)، وفي إسناده ابن لهيعة، وهو مختلف فيه، غير أن الراوي عنه هنا هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد المقرئ، وهو أحد العبادلة الذين نص الأئمة على أن روايتهم عنه صحيحة، وحسنه الأرناؤوط في تحقيقه لمسند أحمد (٢٨/ ٦٣٢) رقم (١٧٤١٥) انظر «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٥/ ٣٧٨).

(٣) رواه أحمد (١/ ٢٦٦، ٣١٤)، وابن ماجه (١/ ٥٨)، وصححه الحاكم (٣/ ٥٣٤)، ووافقه الذهبي والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ١٩٣)، وصححه الألباني في «تخريج المشكاة» برقم (٦١٣٩).

(٤) رواه ابن ماجه (١/ ٧٨) برقم (١٦٦)، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (١/ ٧١) برقم (١٣٦).

١ - معنى التأويل في اصطلاح المتقدمين:

يطلق لفظ التأويل في اصطلاح السلف على معنيين مرجعهما القرآن والسنة واللغة العربية، وهما:

(أ) المعنى الأول: تفسير اللفظ وبيان معناه: وهذا المعنى موجود بكثرة في استعمالات السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل القرون المفضلة، ومنه قول جابر ﷺ في وصف الحج: «ورسول الله ﷺ بين أظهرنا وعليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله، وما عمل به من شيء عملنا به»[(١)].

يعني: تفسيره وبيانه، قال ابن القيم: «فعلمه - صلوات الله وسلامه عليه - بتأويله هو علمه بتفسيره وما يدل عليه، وعمله به هو تأويل ما أمر به ونهى عنه»[(٢)].

ومن ذلك قول ابن عباس ﷺ في آية آل عمران: «أنا ممن يعلم تأويله»[(٣)].

أي: تفسيره وبيانه، وقول مجاهد[(٤)]: «والراسخون في العلم يعلمون تأويله»[(٥)].

إلى غير ذلك من الآثار السلفية التي وردت بمعنى التفسير والبيان وكشف المعنى وتوضيح المقصود، وتجد مثل ذلك كثيراً في تفسير ابن جرير الطبري - رحمه الله -، حيث يستخدم التأويل بمعنى التفسير والبيان، فيقول مثلاً بكثرة: «وقال أهل التأويل كذا»، و«تأويل الآية عندنا كذا»، ثم يبدأ في تفسيرها.

---

(١) رواه مسلم في كتاب «الحج»، باب «حجة النبي ﷺ» (٢/ ٧٢٥) برقم (١٢١٨)، وأبو داود (٢/ ٤٥٩)، حديث رقم (١٩٠٥).

(٢) «الصواعق المرسلة» (١/ ١٨).

(٣) «تفسير الطبري» (٣/ ١٢٢) بإسناد صحيح.

(٤) هو: مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي، مولى السائب بن أبي السائب، شيخ القراء والمفسرين، روى عن ابن عباس، وأخذ العلم عنه، وعن مجموعة من الصحابة، وروى عنه عكرمة وطاووس وعطاء والأعمش، وخلق كثير، قال عن نفسه: «عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة»، وفي رواية: «ثلاث مرات أوقفه عند كل آية أسأله»، سكن الكوفة، مات سنة (١٠٠هـ)، وقيل بعدها، انظر «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٤٩)، و«شذرات الذهب» (١/ ١٢٥).

(٥) «تفسير الطبري» (٣/ ١٢٢).

وعلى هذا المعنى جاءت بعض أسماء كتب السلف مثل: «تأويل مشكل القرآن»، و«تأويل مختلف الحديث»، كلاهما لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ).

(ب) المعنى الثاني: الحقيقة التي يؤول إليها الكلام: ومعنى ذلك تحقق وقوع المخبر به في الخارج في وقته الخاص، إذا كان الكلام خبرًا، أو امتثال ما دلّ عليه الكلام، وإيقاع مطلوبه إذا كان الكلام طلبًا، وهو معنى يرجع إلى العاقبة والمصير(١).

وفي هذا المعنى جاءت بعض الآثار والنصوص عن السلف، منها: قول عائشة ﵂: «كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي، يتأول القرآن»(٢)، وهذا في تأويل الطلب، قال ابن حجر: «وقولها: يتأول القرآن: أي: يفعل ما أمر به من التسبيح والتحميد والاستغفار في أشرف الأوقات والأحوال»(٣)، فالتأويل هنا حقيقة ما أمر الله به في قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ (النصر: ٣).

ومنه قول عبد الله بن رواحة(٤)، وهو آخذ بخطام ناقة رسول الله ﷺ في عمرة القضاء:

---

(١) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/ ٥٥-٥٦، ٥/ ٣٥-٣٦، ١٣/ ٢٨٨).

(٢) رواه البخاري في كتاب «صفة الصلاة»، باب «التسبيح والدعاء في السجود» (١/ ٢٨١-٢٨٢) برقم (٧٨٤)، ومسلم في كتاب «الصلاة» (١/ ٢٩٤) برقم (٤٨٤).

(٣) «فتح الباري» (٨/ ٦٠٦).

(٤) هو: عبد الله بن رواحة بن ثعلبة بن امرئ القيس الأنصاري الخزرجي، شهد بدرًا والعقبة، وكان أحد النقباء، وكتّاب النبي ﷺ، استخلفه الرسول ﷺ على المدينة في بدر الموعد، وبعثه خارصًا على خيبر، كان كثير الصيام والصلاة، وهو أحد شعراء النبي ﷺ، قتل في مؤتة أميرًا، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١/ ٢٣٠)، و«شذرات الذهب» (١/ ١٢).

خلوا بني الكفار عن سبيله　　خلوا فكل الخير في رسوله
نحن قتلناكم على تأويله　　كما قتلناكم على تنزيله[(١)]

قال ابن القيم: «المراد بقتالهم على التأويل، هو تأويل قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ (الفتح: ٢٧)»[(٢)].

ومنه قول ابن عيينة[(٣)]: «السنة هي تأويل الأمر والنهي»، وفي بيان هذين المعنيين. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما التأويل في لفظ السلف، فله معنيان:

أحدهما - تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل عند هؤلاء متقاربًا أو مترادفًا، وهذا المعنى - والله أعلم - هو الذي عناه مجاهد في قوله: «أن العلماء يعلمون تأويله»، وابن جرير في قوله: «القول في تأويل قوله كذا وكذا».

والمعنى الثاني - في لفظ السلف: هو وقوع حقيقة المراد بالكلام، فإن الكلام إن كان طلبًا، كان تأويله نفس الفعل أو الترك المطلوب، وإن كان خبرًا كان تأويله نفس الشيء المخبر به»[(٤)].

---

(١) «فتح الباري» (٧/ ٥٧٢) حديث رقم (٤٢٥٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١/ ٢٣٠).
(٢) «الصواعق المرسلة» (١/ ١٨٣-١٨٤).
(٣) هو: سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، إمام كبير وحافظ، ولد بالكوفة (١٠٧هـ)، وطلب الحديث، ولقي الأئمة الكبار مثل عمرو بن دينار، وابن شهاب الزهري، وعاصم بن أبي النجود وغيرهم، وحدث عنه الأعمش، وابن جريج، وشعبة، وحماد بن زيد، وخلق كثير، أثنى عليه الأئمة، وتوفي سنة (١٩٨هـ)، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٥٤-٤٧٤)، و«صفات المفسرين» (١/ ١٩٠)، و«شذرات الذهب» (١/ ٣٥٤).
(٤) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٨٨).

وبهذا يتبين لنا: أن معنى التأويل عند السلف موافق للقرآن والسنة ولغة العرب المحتج بكلامهم تمام الموافقة، فلننظر الآن إلى معنى التأويل في اصطلاح المتأخرين، ثم لنقارن:

٢ ـ معنى التأويل في اصطلاح المتأخرين: جاءت عدة تعاريف للتأويل عند المتأخرين، منها:

(أ) يقول الجويني: «التأويل: هو رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول»[(١)].

(ب) يقول الغزالي: «التأويل: عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر»[(٢)].

(جـ) يقول الآمدي: «التأويل: هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله له»[(٣)].

(د) ويقول الطوفي[(٤)]: «التأويل صرف اللفظ عن ظاهره لدليل يصير به المرجوح راجحًا»[(٥)].

---

(١) «البرهان» للإمام عبد الملك الجويني، دار الأنصار بالقاهرة، ط:٢، عام (١٤٠٠هـ) (١/ ٥١١).

(٢) «المستصفى من علم الأصول» للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، دار الأرقم، بيروت ـ لبنان، طبعة عام (١٤١٤هـ) (١/ ٧١٦).

(٣) «الإحكام في أصول الأحكام» لسيف الدين علي الآمدي (٣/ ٥٩٩).

(٤) هو: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي الصرصري البغدادي نجم الدين أبو الربيع، فقيه أصولي مشارك في أنواع من العلوم، وُلد بقرية طوفي من أعمال بغداد سنة (٦٥٧هـ)، وقدم الشام ومصر، وتوفي في الخليل بفلسطين سنة (٧١٦هـ)، من تصانيفه: «بغية الشامل في أصول الدين»، و«شرح مقامات الحريري»، و«الأكسير»، و«شرح مختصر الروضة»، وغيرها، انظر «شذرات الذهب» (٦/ ٣٩)، و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٢/ ١٥٤)، و«معجم المؤلفين» (٤/ ٢٦٦).

(٥) «شرح مختصر الروضة» لسليمان بن عبد القوي الطوفي، مطابع الشرق الأوسط ـ مصر، طبعة عام (١٤٠٩هـ) (٣/ ٥٩٩).

ونلاحظ من خلال تعريفات المتأخرين للتأويل ما يلي:

١ - اتفاق المتأخرين على أن معنى التأويل هو: «نقل اللفظ عن ظاهره إلى ما يخالفه لدليل يدل عليه»، ومستندهم في تعيين ذلك المخالف للظاهر قد يكون المجاز، أو الاشتراك أو غير ذلك مما يذكرونه في قوانين التأويل.

قال ابن القيم - رحمه الله -: «صرف اللفظ عن ظاهره وحقيقه إلى مجازه، وما يخالف ظاهره هو مراد المعتزلة والجهمية، وغيرهم من فرق المتكلمين، وهو الشائع في عرف المتأخرين من أهل الأصول والفقه، والفرق بين منهج المعتزلة، ومن وافقهم، وبين الفقهاء والأصوليين، هو: أن التأويل عند المعتزلة بدون دليل، وأما الفقهاء والأصوليون، فيستندون إلى القرينة، أو الدليل الصارف عن الظاهر إلى المحتمل.

٢ - أن البعض أطلق التعريف فحمل التأويل على كل صرف للمعنى عن ظاهره، بينما قيده البعض بأن يقترن به دليل يقتضي صيرورة المرجوح راجحًا وهذا ما فتح الباب للمبطلين كما سيأتي.

٣ - أن هذا المعنى الذي اصطلح عليه المتأخرون لم يرد في لغة المتقدمين، ولم يسنده القرآن، ولا مدلولات السنة المطهرة[1].

ولكن لكونه «اصطلاحًا» شاع وانتشر، فلا يمكننا الحكم عليه إجمالاً، ولذا لابد من عرضه على الكتاب والسنة ومفهوم السلف الصالح، ومن ثم يمكن الإقرار بما لا يخالف الحق، مع عدم التردد في رد كل ما يخالف الحق، وهذا ما سنعرض له في المطالب الآتية:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٥٥، ٥/ ٣٥، ١٣/ ٢٨٨).

المطلب الثاني

أنواع التأويل

لاشك أن التأويل الوارد في الشرع كتابًا وسنة وعلى ألسنة العرب المتقدمين، والذي هو بمعنى: التفسير، والبيان، والعاقبة، والمرجع، هو تأويل صحيح بلا خلاف، أما التأويل في عرف المتأخرين، والذي يعني «صرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى ما يخالف ذلك»، فهو الذي يحتاج إلى عرضه على القرآن والسنة وعرف السلف الصالح، فما كان عليه دليل شرعي صحيح، فهو تأويل صحيح يلحق بما سبق، وإن خالف ذلك كان تأويلاً فاسدًا، وبهذا نستطيع أن نقول: إن معنى التأويل عند المتأخرين ينقسم إلى نوعين، هما: التأويل الصحيح، والتأويل الفاسد، وسوف نعرض لكل نوع من النوعين فيما يلي:

أولاً - التأويل الصحيح وضوابطه:

وهو ما لم يخالف التأويل المعروف عند السلف، يقول ابن القيم: «وبالجملة فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص، وجاءت به السنة ويطابقها هو التأويل الصحيح»[1].

ويعرفه العضد[2] بقوله: «التأويل الصحيح هو حمل ظاهر على المحتمل المرجوح بدليل يصيره راجحًا»[3].

---

(١) «الصواعق المرسلة» لابن القيم (١/ ١٨٧).

(٢) هو: زين الدين المعروف بالعضد العجمي، فقيه مشارك في علم المعقول والمنقول، درس وأفتى عدة سنين، توفي سنة (٧٥٣هـ)، من مصنفاته: «المواقف»، و«شرح المختصر» لابن الحاجب، انظر ترجمته في «معجم المؤلفين» (٤/ ١٩٣).

(٣) «شرح مختصر المنتهى» لزين الدين العضد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ٢، عام (١٤٠٣هـ) (٢/ ١٦٩).

فالتأويل الصحيح إذًا هو الذي يكون بمعنى التفسير والبيان موافقًا لما جاء في الكتاب والسنة، وذلك حين يأتي نص مجمل ونحـوه، فنجد آخر يفسره، وهذا النوع متفق على قبوله.

يقول ابن تيـمية ـ رحـمه الله ـ: «ويجوز باتـفاق المسلمين أن تفسـر إحدى الآيتين بظاهر الأخرى، ويصرف الكـلام عن ظاهره، إذ لا محذور في ذلك عند أحد من أهل السنة، وإن سُمي تأويلاً وصـرفًا عن الظاهر، فذلك لدلالة القرآن عليه، ولموافقـة السنة والسلف عليه، والمحذور إنما هو صرف القـرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين»[1].

ضوابط التأويل الصحيح:

هناك ضوابط لابد من توافرها، حتى يكون التأويل صحيحًا، وبها يتميز عن التأويل الفاسد، وهذه الضوابط هي:

الضابط الأول ـ أن يكون التأويل في إطاره ومجاله المحدد:

وبيان ذلك أن نعلم أن النصوص الشرعيـة تنقسم إلى ثلاثة أقسام من حيث قبول التأويل وعدمه، وهذه الأقسام هي:

(أ) ما هو نص في مراد المتكلم لا يحتمل غيره: فهذا يمتنـع دخول التأويل عليه، أو تطرقه إليه، وتحميله التـأويل افتراء ظاهر على صاحب الشرع، وتزوير لمقاصده من الكلام، وتحريف للكلام عن مواضعه، وهذا شأن النصوص الشرعية الصريحة في معناها كنصوص الصفات والتوحيد والمعاد[2].

---

(١) «مجموع الفتاى» (٦/ ٢١).

(٢) «الصواعق المرسلة» (١/ ٣٨٢).

(ب) ما هو ظاهر في مراد المتكلم: وقد احتفت به قرائن تقوّي إرادة هذا الظاهر، فهذا ينظر في وروده، فإن اطرد استعماله على وجه واحد استحال تأويله بما يخالف ظاهره، وهذا يعني أهمية مراعاة السيّاق لمعرفة المراد[1].

(جـ) ما ليس بنص ولا ظاهر المراد، بل هو مجمل يحتاج إلى بيان: وهذا القسم له ثلاثة أحوال:

١ - أن يقترن بالكلام ما يدل على المراد منه، وقد ذكر ابن القيم أمثلة كثيرة على هذا القسم، منها قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤)، فقد رفع سبحانه توهم المجاز في تكليمه بالمصدر المؤكد الذي لا يشك عربي القلب واللسان، أن المراد به إثبات تلك الحقيقة كما تقول العرب، مات موتًا، ونزل نزولاً، ونحوَها[2].

٢ - أن يكون بيانه منفصلاً عنه في نص آخر، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾ (الدخان ٣)، حيث جاء ما يبين تحديد الليلة المشار إليها، ومقدار بركتها في سورة أخرى، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۝١ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ۝٢ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ (القدر ١-٣).

٣ - أن يكون له عدة معان، وليس معه ما يبين مراد المتكلم: يقول ابن القيم - رحمه الله -: «فهذا الأخير للتأويل فيه مجال واسع، وله أمثلة في القرآن والسنة، كالحروف المقطعة المفتتح بها السور»[3]، وكذا يوجد ما يمكن حمله على عدة معان تحتمله اللغة، ويكون من اختلاف التنوع، مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا

---

(١) «الصواعق المرسلة» لابن القيم (١/ ٣٨٣-٣٨٤).
(٢) «الصواعق المرسلة» (١/ ٣٨٩) وما بعدها.
(٣) «الصواعق المرسلة» (١/ ٣٨٩).

دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ (النور: ٦٣)، وهذا كثير يجده المتأمل لكتب التفسير، وبهذا يظهر لنا:

(أ) أنه لا تأويل في المنصوص المسمى بواضح الدلالة.

(ب) أن الظاهر يمتنع تأويله إلا بما يوافق قصد المتكلم وعادته المطردة.

(جـ) أن المجمل لابد أن يكون له مبين يتعين المصير إليه.

(د) أنه لا يوجد في النصوص المتضمنة للمطالب الشرعية نص مجمل غير مبين.

الضابط الثاني ـ أن يحتمل اللفظ المؤول المعنى المصروف إليه عن ظاهره في ذلك التركيب الذي وقع فيه وإلا كان تحريفًا وكذبًا على اللغة، فإن اللفظ قد لا يحتمل ذلك المعنى لغة، وقد يحتمله لغة ولا يحتمله في ذلك التركيب الخاص، ولصحة التأويل لابد من اجتماع الأمرين معًا، أي: احتمال المعنى لغة وتركيبًا، وقد ذكر العلماء ـ رحمهم الله ـ مثالاً للتأويل الذي لا يحتمله اللفظ لغةً، ولا تركيبًا بتأويل الاستواء بالاستيلاء في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ (يونس: ٣)، فإن تفسير الاستواء بالاستيلاء لا تعرفه العرب في لغتها، ولو فرض احتماله في اللغة، فإن هذا التركيب والسياق للآية لا يحتمله لأن خلق العرش كان قبل خلق السموات والأرض بأكثر من خمسين ألف سنة، كما ثبت في الصحيح[1]، ولهذا ذكر ابن القيم بطلان هذا التأويل من أكثر من أربعين وجهًا[2].

---

(١) رواه مسلم في كتاب «القدر»، باب «حجاج آدم وموسى عليهما السلام» (٤/ ٦٢٣) برقم (٢٦٥٣).
(٢) «الصواعق المرسلة» (١/ ٢٩٢)، و«إرشاد الفحول» للشوكاني (ص ٣٠٠).

الضابط الثالث - أن يقوم دليل على أن المتكلم أراد المعنى المصروف إليه اللفظ عن ظاهره:

ذلك لأن الأصل في الكلام الحقيقة والظاهر، فلا يجوز العدول به عن حقيقته وظاهره إلا بدليل أقوى يسوغ إخراجه عن أصله، فالمتأول عليه وظيفتان: بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر[١].

الضابط الرابع - ألا يعود التأويل على أصل النص الشرعي بالإبطال:

وذلك كتأويلهم المجيء في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر: ٢٢)، بقولهم: وجاء أمر ربك، فإن هذا خبر صريح من الله بمجيئه هو مجيئًا يليق بجلاله، فتأويله بمجيء غيره بلا دليل إبطال لهذا النص الشرعي.

الضابط الخامس - أن يكون المعنى المصروف إليه عن ظاهره مما تجوز نسبته إلى الشارع:

وذلك لأن المتأول يخبر عن مراد الشرع، ولذا يقول بعض العلماء: «التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وبعدها تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط»[٢].

الضابط السادس - أن يجيب المتأول على مدعي الحقيقة والظاهر:

وذلك لأن مدعي الحقيقة والظاهر تسنده الأدلة السمعية والعقلية، أما الأدلة السمعية القاضية بأصالة الحقيقة والظاهر فتقارب الألف دليل، كما يقول ابن القيم[٣]، وأما الأدلة العقلية، فمن وجهين:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٢٨٨).

(٢) «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ٣٣٥)، وعزاه للبغوي والكواشي.

(٣) «الصواعق المرسلة» (١/ ٢٩٤)

(أ) عـام: وهو الدليل الدال على كمال علم المتكلم، وبيـانه وكمال نصحه، وذلك أقوى من الشبهة الخيالية التي يستدل بها المؤولة.

(ب) وخاص: وهو أن كل صفة وصف الله بهـا نفسه أو وصفـه بها رسوله - مثلاً - فهي صفة كمال قطعًا، ولا يجوز عقلاً تعطيل صفات الكمال وتأويلها بما يبطل حقائقها، ويَطَّرِدُ ذلك في جميع النصـوص، خبرية أو طلبية، فعلى المتأول أن يجيب عن ذلك كله، وهيهات[١].

وهذ الضوابط الستة إذا تحققت كان التأويل صحيحًا، وإلا كان تأويلاً فاسدًا.

ثانيًا - التأويل الفاسد وأنواعه:

بعد أن مـيَّزنا التـأويل الصحـيح نستطيع القـول بأن التأويل الفـاسد، هو: صرف الكلام عن ظاهره بدون دليل أصلاً، أو بشبهة يظنها المؤول دليلاً، وليست بدليل، وهذا التعريف مستنبط من تعاريف أهل العلم للتأويل الفاسد، حيث ذكر العلماء تعريفات للتأويل الفاسد، منها:

١ - **يقول العضد**: «هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى المحتمل المرجوح، بدليل لا يصيره راجحًا، أو صرفه بغير دليل»[٢].

٢ - **يقول السبكي**: «التأويل هو حـمل الظاهر على المحتمل المرجـوح، فإن حمل لدليل فصحيح أو ما يظن دليلاً ففاسد، أو لا لشيء فعبث لا تأويل»[٣].

---

(١) «الصواعق المرسلة» (١/ ٢٩٤) بتصرف.
(٢) «شرح مختصر المنتهى» للعضد (٢/ ١٦٩).
(٣) «جمع الجوامع» السبكي، مطبعة الحلبي - القاهرة، ط:٢، ب.ت (٢/ ٥٣).

٣ ـ يقول ابن النجار[١]: «هو حمل ظاهر على محتمل مرجوح بلا دليل محقق لشبهة يخيل للسامع أنها دليل، وعند التحقيق تضمحل»[٢]، وعند التحقيق في تأويلات المتأخرين في باب الأسماء والصفات، نجد أنها كلها داخلة تحت حد التأويل الفاسد، وهي التي يسميها أهل السنة بالتحريف، كما قال شيخ الإسلام: «فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل»[٣].

أنواع التأويل الفاسد:

عند عرض تأويلات المتأخرين في باب الأسماء والصفات على مفهوم التأويل الفاسد، نجد أن هناك أنواعًا كثيرة تندرج تحت التأويل الفاسد، وقد استقصاها ابن القيم ـ رحمه الله ـ فقاربت العشرة الأنواع[٤]، ويمكننا هنا عرض هذه الأنواع مع شرح موجز حسب ما يقتضيه الحال، وهي:

النوع الأول ـ ما لم يحتمله اللفظ بوضعه اللغوي. فكل صرف للفظ إلى معنى لا يحتمله في اللغة فهو تأويل فاسد، ومثال هذا النوع تأويلهم قوله ﷺ: «**فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع الله تبارك وتعالى رجله ـ وفي رواية: قدمه ـ عليها**»[٥]، حيث أوّلوا الرِّجْلَ بأنها جماعة من الناس، وهذا مما لا يعرف في لغة العرب.

---

(١) هو: محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي، المصري الحنبلي الشهير بابن النجار، فقيه، قاضي، ولد بالقاهرة سنة (٨٩٨هـ) ونشأ بها، من آثاره: «منتهى الإرادات»، و«شرح الكوكب المنير»، وغيرها، توفي سنة (٩٧٢هـ)، انظر ترجمته في «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٣٣)، و«معجم المؤلفين» (٨/ ٢٧٦).

(٢) «شرح الكوكب المنير» لمحمد بن أحمد الفتوحي (ابن النجار)، تحقيق: محمد الزحيلي وآخرون، طبعة عام (١٤١٨هـ) (٣/ ٤١٦).

(٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٣/ ٢٩٦).

(٤) «الصواعق المرسلة» (١/ ١٨٧-٢٠١).

(٥) رواه البخاري في كتاب «التفسير» (٤/ ١٨٣٥) برقم (٤٥٦٧)، ومسلم في كتاب «الجنة وصفتها» (٤/ ١٧٣٣) برقم (٢٨٤٦).

النوع الثاني - ما لم يحتمله اللفظ ببنيته الخاصة من تثنية أو جمع، وإن احتمله مفردًا، ومثال هذا النوع تأويلهم قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص٠٧٥)، بالقدرة، فإن قدرة الله - عَزَّ وَجَلَّ - لا يستقيم تثنيتها بحال.

النوع الثالث - ما لم يحتمله السياق والتركيب، وإن احتمله في غير ذلك السياق، ومثال هذا النوع تأويلهم لقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ (الأنعام:١٥٨)، بأن إتيان الرب هو: إتيان بعض آياته التي هي أمره، وهذا التأويل مما يأباه السياق كل الإباء، وحمله على ذلك مع هذا التقسيم وهذا التنويع ممتنع غاية الامتناع.

النوع الرابع - ما لم يؤلف استعماله في ذلك المعنى في لغة المتكلم، وإن ألف في الاصطلاح الحادث.

وهذا موضع زلت فيه أقدام كثير من الناس، وضلت فيه أفهامهم، حيث تأولوا كثيرًا من ألفاظ النصوص بما لم يؤلف استعمال اللفظ له في لغة العرب ألبتة، وإن كان معهودًا في اصطلاح المتأخرين، وهذا مما ينبغي التنبه له، فإنه قد حصل بسببه من الكذب على الله ورسوله ما حصل[1].

ومثال هذا النوع تأويلهم لفظ «الأحد» والذي لا يفهم منه إلا أنه «واحد»، بأنه الذي لا يتميز منه شيء عن شيء ألبتة، ثم رتبوا على هذا المعنى قولهم: لو كان فوق العرش لم يكن أحدًا، وهذا المعنى الذي تأولوه لا يعرفه أحد من العرب، ولا أهل اللغة، وإنما هو اصطلاح للجهمية والفلاسفة ومن وافقهم.

---

(١) «الصواعق المرسلة» (١/١٨٩).

النوع الخامس ـ ما ألف استعماله في ذلك المعنى، لكن في غير التركيب الذي ورد به النص، فيحمله المتأول على المعنى الذي لا يحتمله.

«وهذا من أقبح الغلط والتلبيس»[1]، ومثاله: تأويلهم اليد: في قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص: ٧٥) بالنعمة، ولاريب أن العرب تقول: لفلان عندي يد: أي: نعمة، لكن تأويل اليد في هذا التركيب في الآية، باطل لأمور:

(أ) أن الله تعالى أضاف الفعل هنا إلى نفسه مع تعديته بالباء، فهو نظير قولك: «كتبت بالقلم».

(ب) أن الله تعالى جعل ذلك النوع من الخلق خاصًا بآدم ﷺ دون البشر، ولا وجه لتخصيصه بذلك، لو كانت اليد بمعنى النعمة.

(جـ) يلزم من هذا التأويل تثنية نعمة الله، ولا وجه لها لا في اللغة، ولا في العقل، ولا في الشرع.

النوع السادس ـ كل تأويل يعود على أصل النص بالإبطال: وعامة تأويلات الجهمية والرافضة والباطنية من هذا الجنس، ومثاله: تأويل صفة المجيء في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ بمجيء أمر ربك، فإن هذا خبر صريح من الله بالمجيء حقيقة على ما يليق به، فتأويله بمجيء غيره بلا دليل إبطال لأصل هذا النص الشرعي.

النوع السابع ـ تأويل اللفظ الذي له معنى ظاهر لا يفهم منه عند الإطلاق إلا ذلك المعنى بالمعنى الخفي الذي لا يطلع عليه إلا أفراد من أهل البدع والفلسفة.

ويمكن التمثيل لهذا النوع من التأويل في باب الأسماء والصفات بتأويل أهل الكلام للفظ: «الأحد»، والذي لا يفهم منه في لغة العرب إلا «واحد»، تأويلهم

---

(١) «الصواعق المرسلة» (١/ ١٩٢).

له بأنه: الذات المجردة من الصفات، وهذا بالإضافة إلى أنه محال وجوده في الخارج، فإنه لا يتم تحصيله في الذهن إلا بمقدمات صعبة وطويلة، والكتاب والسنة أوضح من ما يقولون.

النوع الثامن - التأويل الذي يوجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلو والشرف، ويحطه إلى معنى دونه بمراتب، ومثاله: تأويل الجهمية قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ (الأنعام:١٨)، بأنها فوقية الشرف، كقولهم: الدرهم فوق الفلس، والدينار فوق الدرهم.

قال ابن القيم: «فتأمل تعطيل المتأولين حقيقة الفوقية المطلقة التي هي من خصائص الربوبية، وهي المستلزمة لعظمة الرب - جَلَّ جلاله -، وحطها إلى كون قدره فوق قدر بني آدم، وأنه أشرف منهم»[1]، ولاريب أن هذا ذم في غاية الشناعة، وإن ادعى المتأول أنه أراد المدح والتنزيه.

النوع التاسع - تأويل اللفظ بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق، ولا معه قرينة مقتضية، فإن هذا لا يتأتى في كلام المبيِّن الهادي بكلامه، لأن الكلام المجرد عن القرائن الدالة على المعنى المخالف للظاهر مع كونه مراداً للمتكلم يوقع السامع في اللبس والخطأ، وذلك ينافي مقاصد الشريعة في كونها هدى وبيانًا، ويناقض كون القرآن ميسراً للذكر، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ (القمر:١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠)، ولاشك أن تيسير معانيه للفهم من التيسير الذي يتضمنه تيسير القرآن، وهذه الأنواع السالف ذكرها للتأويل الفاسد لاشك في بطلانها، بل إنها تحمل في طياتها أدلة بطلانها، ويمكننا هنا إيراد بعض الأدلة على بطلان التأويل الفاسد بأنواعه السابقة فيما يلي:

---

(١) «الصواعق المرسلة» (١/ ٢٠٠).

ثالثًا - الأدلة على بطلان التأويل الفاسد:

الدليل الأول - أن أصحاب هذا التأويل لم يستندوا إلى دليل أصلاً، قال أبو محمد ابن حزم: «وهذه الفرق على اختلاف مشاربها لا تتعلق في تأويلاتها بحجة أصلاً، إلا بدعوى الإلهام والقحة، والمجاهرة والكذب»[1].

الدليل الثاني - أن الله - تبارك وتعالى - أخبر أنه يسَّر القرآن للذكر، وأن هذا التيسير يتضمن أنواعًا منها تسير فهم معاينة، ومعلوم أنه لو كان كلامه بألفاظ لا يفهمها المخاطب لم يكن ميسرًا، وكذلك لو أريد من المخاطب أن يفهم من ألفاظه معاني لا تدل عليها، أو تدل على خلافها لكان تكليفًا بما لا يطاق، ولكان في هذا غاية التعسير لا التيسير.

الدليل الثالث - أن الله تعالى جعل اللغة أداة للتعبير عما في الجِنان، وآلة للبيان عما يضمره الإنسان، فالعبد لا يعلم ما في ضمير صاحبه إلا بالألفاظ الدالة على ذلك، فإذا حمل كلام المتكلم على خلاف مدلوله، وخلاف ما يفهم منه عند التخاطب عاد على مقصود اللغات بالإبطال، ولم يحصل مقصود المتكلم، ولا مصلحة المخاطب[2].

الدليل الرابع - أنه يلزم القائلين به أن أفضل الأمة وخير القرون قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في أبواب من أهم أصول الإيمان، وذلك راجع إما إلى جهل ينافي العلم، وإما إلى كتمان ينافي البيان، ومن الباطل المفضوح نسبة شيء من هذا إلى ذلك الجيل الخيِّر بنص الشرع.

---

(١) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم (٢/ ٢٧٢).
(٢) «الصواعق المرسلة» (١/ ٣٤٣).

الدليل الخامس - تناقض أهل التأويل، وعدم وجود ضابط لديهم لما يسوغ فيه التأويل، وما لا يسوغ فيه التأويل، فإذا سئلوا: ما الفرق بين ما جوَّزتم تأويله فصرفتموه عن مفهومه الظاهر، ومعناه البيِّن، وبين ما أقررتموه على ظاهره؟ فهم بين أمرين: إما أن يقولوا ما يقوله جمهورهم: إن ما عارضه عقلي قاطع تأولناه، وما لم يعارضه عقلي قاطع أقررناه، فيقال لهم: لا يمكنكم نفي التأويل عن شيء، فإنه ما من نص أو ظاهر إلا وجدت عقول جماعة من المؤولة متعارضة حول مدلوله، وإن قالوا: إنهم يؤولون كل شيء إلا ما علم بالاضطرار أن المتكلم أراده، كان ذلك مثل سابقه أو أبلغ في الفساد، إذ ما من نص وارد إلا ويمكن الدافع له أن يقول: ما يُعلم بالاضطرار أنه أراد هذا[1].

الدليل السادس - أن التأويل باصطلاحه المتأخر المحدث يمثل فكرًا وافدًا تسرب إلى الجهمية والمعتزلة من المصادر اليهودية والنصرانية، حيث إن التأويل بهذا الاصطلاح كان معروفًا عند اليهود والنصارى قبل شيوعه على يد الجهم بن صفوان حيث يعتبر كل من (فايلو الإسكندراني ٢٠ق.م-٤٠ق.م)، أول من ارتبط باسمه التأويل، ونفي الصفات الإلهية من اليهود، ثم جاء بعده (سعدي ابن يوسف الفيومي ٢٦٩-٣٣١هـ)، فنشر آراء (فايلو)، ومن أبرز تلاميذ الفيومي (موسى بن ميمون ٥٢٩-٦٠١هـ)، الذي ألف عشرة كتب بالعربية، غالبها في الفلسفة، من أهمها كتاب (دلالة الحيران) الذي نفى فيه جميع الأسماء والصفات، وأوَّل جميع ما ورد في التوراة مستندًا إلى المجاز، أما النصارى فكان ظهور التأويل عندهم على يد (كلمانت الإسكندري ١٥٠-٢١٣م)، ثم جاء بعده (يوحنا الدمشقي ٦٧٤-٧٤٩م)، والذي كان له دور كبير في نشر هذا الفكر بين

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٥/٣٤٣-٣٤٥) بتصرف.

المسلمين، حيث كان يعمل كاتبًا لدى الأمويين، وكان أبوه خازن بيت المال في عهد عبد الملك بن مروان[1]، وهذا أكبر دليل على بطلان التأويل، وبُعْده عن الإسلام ومصادره.

المطلب الثالث

مخاطر التأويل الفاسد وأضراره على العقيدة

من المعلوم أن فائدة الخطاب هي: الإفهام والبيان، وذلك يتوقف على أمرين:

الأول - حسن بيان المتكلم عما في نفسه من المعاني بالألفاظ الدالة على ذلك.

والثاني - تمكن السامع من الفهم وحسن تقبله للخطاب.

فإذا افتقد أحد هذين الأمرين لم يحصل المطلوب، ولا يكون للخطاب فائدة ما، وكان الخطاب نوعًا من العبث.

والقول: «بالتأويل» يتضمن الأمرين معًا، وذلك لأن القائلين بالتأويل على اختلاف مذاهبهم متفقون على أن ألفاظ الآية المؤولة لا تدل على حقيقة المراد، وإنما هي رمز وتخييل للسامع بالمراد، كما قال البعض، أو هي مجاز عن المراد، كما قال البعض الآخر، وحقيقة المراد ليس لنا سبيل إليه إلا بالتأويل.

وحقيقة الأمر أنه ليس في ذلك شيء من الصواب، لأن أي متكلم إذا لم يستعمل في خطابه ألفاظًا دالة على مراده كان ذلك دليلاً على عيِّه في خطابه، وعلى تعميته وإلغازه على السامع، وكلا الأمرين محال على الله سبحانه، فلو أراد الله تعالى من خطابه خلاف ظاهره المألوف لدى المخاطب لكان قد كلفه في ذلك

---

(١) انظر تفاصيل ذلك في كتاب «قصة الحضارة» لول ديورانت، ترجمة: زكي نجيب محمود، دار الجيل، بيروت - لبنان، ب.ت (١١/ ١٠٣-١٠٥، ١٤/ ١٢٠-١٢٩)، وما بعدها.

أن يفهم مراده بلفظ لا يدل عليه، لا نصًا ولا ظاهرًا، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، فإذا كان الله قد خاطب عباده مثلاً: بأنه في السماء، وأراد منهم أن يفهموا أنه لا داخل العالم ولا خارجه، أو أنه في كل مكان، أو أنه هو عين الموجودات، أو حالٌّ فيها لكان قد كلفهم في ذلك ما لا قبل لهم بالوقوف عليه.

ومما سبق نجد أن القول بالتأويل وصرف اللفظ عن ظاهره بدعوى أنه ليس مرادًا يتضمن محالات كثيرة، ومفاسد وأضرارًا على العقيدة الصحيحة، بل يتضمن لوازم باطلة.

ويمكن استعراض بعض مخاطر التأويل الفاسد وأضراره فيما يلي:

١ - التأويل الفاسد يناقض الإيمان بالرسول ﷺ وأخباره:

وذلك لأن حقيقة الإيمان برسالة النبي ﷺ، ومدلول الشهادة له بالرسالة (تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، والانتهاء عما نهى عنه وزجر)، وأهل التأويل لم يسلموا له في شيء من ذلك، بل تدخلوا بعقولهم وآرائهم في شئون الشريعة، وحرفوا نصوصها الخبرية وعزلوها عن مدلولاتها الحقيقية.

يقول ابن تيمية - رحمه الله -: بعد أن ذكر طرفًا من أحوال المؤولة: «وهذا مناقض لما أوجبه الرسول ﷺ من الإيمان بأخباره، وأنه في الحقيقة عزل للرسول ﷺ عن موجب رسالته»[1].

ويقول ابن القيم: «ومن أعظم آفات التأويل وجناياته أنه إذا سلط على أصول الإيمان والإسلام اجتثها وقلعها، وذلك أن معقد هذه الأصول تصديق الرسول فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، فعمدوا إلى أجلِّ الأخبار، وهو ما أخبر به عن الله من أسمائه وصفاته ونعوت كماله، فأخرجوه عن حقيقته، وما وضع له»[2].

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٥/ ٣٤٥).
(٢) «الصواعق المرسلة» لابن القيم (٥/ ٣٤٣).

٢ ـ التأويل الفاسد اتهام للشارع بكتمان الحق وعدم نصح الخلق:

إن من أخطر المخـاطر على عـقيـدة المرء ودينه أن يعـتقـد وجوب التـأويل للنصوص الشـرعية من غيـر برهان من الله، لأن هذا التأويل لا يخلو أن يكون داخلاً في عقد الدين بحـيث لا يكمل الدين إلا به، أو ليس داخلاً، فمن ادعى أنه داخل في عقد الدين لا يكمل إلا به، فيسـأل: هل كان الله صادقًا في قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة:٣) قبل هذا التأويل؟، أو أنـت الصادق في أنه كان ناقصًا حـتى أكملت؟ . . لأنه لو كان داخلاً في عقـد الدين، ولم يبينه الرسول ﷺ ولا أصحابه، وجب أن يكونوا قد رحلوا من الدنيا ودينهم ناقص، ودين هذا المتأول كامل، ولا يقول هذا مسلم ولا يلتزمه.

ولأنه إن كان داخـلاً في عقد الدين، ولم يبلغـه الرسول ﷺ لأمته فـقد خانهم وكتم عنهم دينهم ولم يتـمثل أمر ربه في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ (المائدة:٦٧)، فيكون ومن شـهد للنبي ﷺ بالبـلاغ غيـر صادقين، واعتقاد هذا كفر بالله ورسوله ﷺ[١].

ولا يخفى على عـاقل أن نسبـة المتكلم الكامل العلم، الكامل البيـان، التام النصح إلى ضد البيان والهدى والإرشاد، وأن المتكلفين المتهوكين أجادوا العبارة، وبلغوا من البلاغة والفصاحة مدى أهّلهم للتعبير بعبارات لا توهم من الباطل ما أوهمته عـبارة المتكلم بتلك النصوص، لاريب أن ذلك يتضـمن أنهم كانوا أعلم منه أو أفصح أو أنصح للناس، وذلك خروج من دائرة الإسلام ومن معتقده[٢].

فلو أراد الله ورسوله من كلامه خلاف حقيقته الظاهرة للمخاطب ثم لم يبينه للعباد، لكان في ذلك تكليف لهم بفـهـم مراده بما لا يدل عليه، بل بما دل على

(١) «ذم التأويل» لابن قدامة المقدسي (ص٨٤).

(٢) «الصواعق المرسلة» (١/٢٩٦).

نقيض مراده، وهذا يتنافى مع النصح والإرشاد والبيان غاية المنافاة، ويتطابق مع الكتمان، ويلزم من هذا أن يكون الرسول ﷺ قد ترك الناس بدون بيان للحق الواجب سلوكه، ولم يهد الأمة، بل رمز إليه رمزًا وألغز إلغازًا وليس في الرمز والإلغاز هدى ولا بيان، كما يلزم منه أن الرسول ﷺ قد تكلم في هذا الباب «الأسماء والصفات» بما ظاهره غير الحق، وهذا غاية الضلال.

٣ - ما في فحوى التأويل الفاسد من البطلان:

فإن من يتجرأ على تأويل نصوص الشريعة من غير برهان من الشريعة ذاتها، مسيء الظن بالله ورسوله وشرعه، حيث يزعم بمقاله أو حاله أن الله سبحانه أنزل على خلقه كتابًا وخاطبهم رسول الله ﷺ بسنة في ألفاظها ما يضلهم ظاهره، ويوقعهم في التشبيه، والتمثيل، وغيرها من الضلالات، فعلى مقتضى حال هؤلاء المؤولين ومقالهم كان ترك الناس بلا نصوص أنفع لهم، وأقرب إلى الصواب والهداية، فإنهم ما استفادوا بنزولها غير التعرض للضلال، ولم يستفيدوا منها يقينًا ولا علمًا بما يجب لله ويمتنع عليه، لأن ذلك إنما يستفاد من عقول الرجال وآرائها، يقول ابن القيم ناقلاً عن شيخه: «إن كان الحق فيما يقوله هؤلاء النفاة الذين لا يوجد ما يقولونه في الكتاب والسنة، وكلام القرون الثلاثة المعظمة على سائر القرون، ولا في كلام أحد من أئمة الإسلام المقتدى بهم، بل ما في الكتاب والسنة، وكلام السلف والأئمة يوجد دالاً على خلاف الحق عندهم، إما نصًا أو ظاهرًا، بل دالاً عندهم على الكفر والضلال، لزم من ذلك لوازم باطلة»[1].

---

(١) «الصواعق المرسلة» (١/ ٣١٤).

قلت: «وليس هناك أدل على ذلك من قول الرازي: «لما ثبت بالدليل أنه ـ سبحانه وتعالى ـ منزه عن الجهة والجسمية، وجب علينا أن نضع لهذه الألفاظ الواردة في القرآن محملاً صحيحًا لئلا يصير ذلك سببًا للطعن فيها»[1].

ولاريب أن هذه النظرة الزائغة لظواهر النصوص الشرعية تتضمن اتهام الشارع بعدم بيان الحق للأمة، حتى صارت محتاجة لتدخل البشر لإنقاذ النصوص من الطعن فيها، فهل هناك اتهام للشارع وللنصوص الشرعية أشنع مِن مقالة المؤولة السابقة؟!.

٤ ـ ما يترتب على التأويل الفاسد من إعراض عن الحق:

إن خطورة التأويل الفاسد أيضًا جلية إذا أدركنا أن الإعراض عن فهم النصوص الشرعية كما فهمها الرسول ﷺ والسلف الصالح، إنما هو في الحقيقة إلغاء للشريعة، واستبدالها بالآراء الزائفة ونتائج العقول المريضة، ولا يخفى أن المؤول قد وصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه، وسلب عنه ما وصف به من نفسه من صفات الكمال، فجمع بين الخطأ من هذين الوجهين، وبين كونه قال على الله ما لم يقل وما لم يعلم، وتكلف ما لا حاجة إليه، ورغب عن طريق رسول الله ﷺ، وصحابته والسلف الصالح، وركب طرق جهم وأصحابه من الزنادقة والضلال[2]، وأذنابهم من أفراخ الفلسفة الغواة، ومعلوم أن نتيجة الإعراض عن منهج السلف وخيمة.

قال ابن قدامة ـ رحمه الله ـ: «فكذلك كل من اتبع إمامًا في الدنيا في سنة أو بدعة، أو خيرًا أو شرًا، كان معه في الآخرة، فمن أحب السكون مع السلف

---

(١) «أساس التقديس» للفخر الرازي، مطبعة الحلبي ـ القاهرة، طبعة عام (١٣٥٤هـ) (ص٨٣).

(٢) «ذم التأويل» لابن قدامة (ص٧٨) بتصرف يسير.

في الآخرة، وأن يكون موعودًا بما وعدوا به من الجنات والرضوان فليتبعهم بإحسان، ومن تبع غير سبيلهم دخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء:١١٥) . . لأن من لم يتبع السلف - رحمة الله عليهم - وقال في الصفات الواردة في الكتاب والسنة قولاً من تلقاء نفسه، لم يسبقه إليه السلف فقد أحدث في الدين وابتدع»[١].

ومعلوم أن منهج السلف في التعامل مع النصوص الشرعية منهج واضح جلي فكلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة، كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم، لم يسوموها تأويلاً ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً، ولم يبدوا منهم لشيء منها إبطالاً، ولا ضربوا لها أمثالاً، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم: يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمرًا واحدًا، وأجروها على سنن واحد، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عضين، وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين[٢].

وقد انعقد الإجماع على ترك تأويل الصفات وبطلانه فيما نقله علماء الآثار، ولم يعرف في ذلك بينهم خلاف أو شجار، قال ابن قدامة - رحمه الله -: «وأما الإجماع فإن الصحابة ﷺ أجمعوا على ترك التأويل، بما ذكرناه عنهم، وكذلك أهل كل عصر بعدهم، ولم ينقل التأويل إلا عن مبتدع، أو منسوب إلى بدعة، والإجماع حجة قاطعة؛ فإن الله تعالى لا يجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة»[٣].

---

(١) «ذم التأويل» لابن قدامة (ص٦٨).

(٢) «إعلام الموقعين» (١/٤٩)، و«الخطط» للمقريزي، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ب.ت (٢/٣٥٦).

(٣) «ذم التأويل» لابن قدامة (ص٨٤).

ولهذا لم يستطع بشر المريسي[1] حامل لواء التجهم في عصره أن ينسب شيئًا من ذلك إلى السلف، حيث قال له الشافعي - رحمه الله -: «أخبرني عما تدعو إليه، أكتاب ناطق، وفرض مفترض، وسنة قائمة، ووجدت عن السلف البحث فيه، والسؤال عنه؟، فقال بشر: لا، إلا أنه لا يسعنا خلافه، فقال الشافعي: أقررت بنفسك على الخطأ، فأين أنت من الفقه والأخبار؟ .. فلما خرج، قال الشافعي: لا يفلح»[2].

٥ - التأويل الفاسد أصل كل بدعة في الإسلام:

لما كانت أصول البدع وأسسها كلها ترجع إلى مخالفة النص، وعدم الالتزام بمقتضاه، وكان التأويل الباطل أكبر عقبة وضعها المبتدعة على طريق العمل بالنصوص الشرعية، كان بدهيًا أن يكون التأويل هو أساس كل بدعة ظهرت في الإسلام، يقول ابن القيم في النونية:

هذا وأصل بلية الإسلام من ... تأويل ذي التحريف والبطلان

وهو الذي قد فرق السبعين بل ... زادت ثلاثًا قول ذي البرهان

وجميع ما في الكون من البدع ... وأحداث تخالف موجب القرآن

فأساسها التأويل ذو البطلان لا ... تأويل أهل العلم والإيمان[3]

---

(١) هو: بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي العدوي بالولاء، فقيه معتزلي عارف بالفلسفة، رمي بالزندقة، وهو رأس طائفة المريسية من المرجئة، وأخذ آراء جهم واحتج لها ودعا إليها، توفي سنة (٢١٨هـ)، انظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٢٣)، و«البداية والنهاية» (١٠/ ٢٨١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٩٩).

(٢) «صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام» للإمام السيوطي، تعليق: علي النشار (ص٣٠)، مطبعة السعادة بالقاهرة، عام (١٩٤٦)

(٣) «القصيدة النونية» لابن القيم (١/ ٢٨٥).

وذلك لأن كل مبتدع يسعى إلى البحث عن مستند له في نصوص الشرع، وإذا لم يظفر بدليل أو شبهة، لجأ إلى ليِّ أعناق النصوص بالتأويل حتى تتفق مع مذهبه، فانتشرت بذلك البدع والضلالات، ولو علم أهل التأويل الفاسد أيَّ باب شر فتحوا على الأمة بالتأويلات الفاسدة، وأي بناء للإسلام هدموا بها، وأي معاقل وحصون استباحوها، لكان أحدهم أن يخرَّ من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتعاطى شيئًا من ذلك، فكل صاحب باطل قد جعل ما تأوله المتأولون عذرًا له فيما تأوله هو، وقال: ما الذي حرم عليَّ التأويل وأباحه لكم؟ . . فتأولت الطائفة المنكرة للمعاد نصوص المعاد، وكان تأويلهم من جنس تأويل منكري الصفات، وكذلك فعلت المعتزلة في تأويل أحاديث الرؤية والشفاعة، وكذلك القدرية في نصوص القدر، وكذلك الحرورية وغيرهم من الخوارج في النصوص التي تخالف حزبهم . . وكذلك الباطنية تأولت الدين كله، فأصل خراب الدين والدنيا إنما هو التأويل الذي لم يرده الله ورسوله بكلامه، ولا دلَّ عليه أنه مراده، وهل اختلفت الأمم على أنبيائها إلا بالتأويل؟ . . وهل أريقت دماء المسلمين في الفتنة إلا بالتأويل، وليس هذا مختصًا بدين الإسلام فقط بل سائر الأديان لم تزل على الاستقامة والسداد حتى دخلها التأويل، فدخل عليها من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد[1].

ومما سبق نجد أن التأويل هو الباب الذي ظهرت منه كل بدعة وبلية على أهل الإسلام، فالمتكلمون أولوا آيات الصفات وأخرجوها عن معانيها الحقيقية الظاهرة، والفلاسفة لما رأوا ذلك من المتكلمين عمدوا هم الآخرون إلى تأويل

---

(١) «إعلام الموقعين» (٤/٢٤٩-٢٥٠) بتصرف يسير.

نصوص المعاد واليوم الآخر، ولم يجدوا حرجًا من تأويل المعاد، على أنه بالروح فقط، ثم جاء القرامطة والباطنية فوجدوا السبيل سهلة لإظهار ما أبطنوه من المعتقدات الكفرية في أسلوب ديني تحت ستار التأويل، حتى عادت الشريعة عندهم معطلة عما دلت عليه من الأمر والنهي.

وإذا علمنا أن القرآن الكريم قد جاء ثلثه لتقرير التوحيد في نفوس الناس وثلثه لتقرير المعاد واليوم الآخر، وثلثه في العبادات والمعاملات الدنيوية نستطيع بذلك أن نقول: إن القرآن كله قد صار مصروفًا عن ظاهره ومؤولاً، فالمتكلمون والفلاسفة عمدوا إلى نصوص الألوهية والتوحيد فتأولوها، وانفرد الفلاسفة بتأويل نصوص المعاد واليوم الآخر، وجاء القرامطة فتأولوا الأوامر والنواهي فأبطلوها، أليس في ذلك جناية على نصوص الشرع وتهجُّم على مقام النبوة؟[1]، وبهذا يظهر لنا مدى خطورة التأويل الفاسد على العقيدة.



(١) «الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل» لمحمد السيد الجليند، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ـ القاهرة، طبعة عام (١٩٧٣م) (ص١٨١) بتصرف.

المبحث الرابع

صور من الشرك في الأسماء والصفات لدى الفرق المعاصرة

يمكننا القول: أن صور الشرك في الأسماء والصفات الموجودة لدى بعض الفرق المعاصرة المنتسبة إلى الإسلام تندرج تحت صورتين رئيستين، هما:

الأولى - إثبات أسماء الله وصفاته الخاصة به سبحانه لغيره تعالى على سبيل الإطلاق.

الثانية - إثبات أسماء وصفات المخلوقين للخالق - جلَّ وعلا -.

وسنعرض في هذا المبحث لأكثر الصور انتشارًا في الواقع المعاصر من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

صور من الشرك في الأسماء والصفات بإثبات أسماء الله وصفاته سبحانه لغيره على سبيل الإطلاق

من ركائز الإيمان في باب الأسماء والصفات إثبات ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات على الوجه الذي يليق بجلاله وعظمته سبحانه، ولاشك أن من الأسماء ما هو خاص بالله تعالى، فلا يجوز إطلاقه على غيره، كلفظ الجلالة: «الله، والرحمن»، فهذه مما اختص الله - سبحانه وتعالى - بها، وكذلك بقية الأسماء الحسنى يسمى العباد بها على جهة التعبيد، ويكره إطلاقها على غيره سبحانه بإطلاق، كعزيز وجبار وغيرها[1].

وأكثر الفرق وقوعًا في هذا النوع من الشرك هم الروافض، حيث نجد كثيرًا من النصوص في كتبهم تزعم بأن الأئمة هم أسماء الله الحسنى، فقد جاء في

---

(١) «أسماء الله وصفاته» للدكتور/ سليمان الأشقر، دار النفائس - الأردن، ط:٣، عام (١٤١٨هـ) (ص١٣٩).

(أصول الكافي) عن أبي عبد الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ (الأعراف: ١٨٠)، قال: «نحن والله الأسماء الحسنى التي لا يقبل الله من العباد عملاً إلا بمعرفتنا»[١].

بل جاءت نصوص فيها إطلاق أسماء الله الحسنى على الأئمة، ومنها ما ذكره صاحب (بحار الأنوار)، وغيره كقولهم عن علي رضي الله عنه - افتراءً منهم عليه - أنه قال: «أنا الأول، وأنا الآخر، وأنا الظاهر، وأنا الباطن»[٢]، وهكذا نرى أن الرافضة عمدت إلى أسماء الله تعالى، فأعطوها لغيره من البشر، ويلحق بالرافضة في هذا الباب فرق الباطنية، والتي تطلق اسم (الإله) على زعمائها، كما هو الحال عند الدروز والنصيرية والبهرة وغيرهم من فرق الإسماعيلية الملحدة.

فالإسماعيلية مثلاً: يجعلون للإله ممثلاً أرضيًا تنطبق عليه الأسماء والصفات الإلهية، وهو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، إذ هو عندهم رب العرش العظيم[٣].

وأسبغوا الأسماء والصفات التي لا تليق إلا بالله على أئمتهم، فالإمام الإسماعيلي هو الواحد الأحد، الفرد الصمد، العزيز القادر .. وعلى ضوء ذلك قال شاعرهم[٤] في مدح المعز لدين الله العبيدي:

ما شئت لا ما شاءت الأقدار ... فاحكم فأنت الواحد القهار

ويقول:

تدعوه منتقمًا عزيزًا قادرًا ... غفار موبقة الذنوب صفوحًا[٥]

---

(١) «أصول الكافي» (١/١٤٣-١٤٤).

(٢) «رجال الكشي» (ص٢٢١) برقم (٣٧٤)، و«بحار الأنوار» (٩٤-١٨٠).

(٣) انظر «حياة الأحرار» لعلي بن سليمان المكرمي (إسماعيلي) مخطوط برقم (١٣)، نقلاً عن الإسماعيلية المعاصرة.

(٤) هو الشاعر ابن هاني الأندلسي.

(٥) انظر «تاريخ الدولة الفاطمية» د. حسن إبراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ط:٣، عام (١٩٦٤م) (ص٣٤٨).

ويقول أحدهم عن الأئمة: «نحن الأئمة أولياء الله لا يفتر علينا من علمه شيء، لا في الأرض ولا في السماء، نحن يد الله وجنبه، ونحن وجه الله وعينه، أينما نظر المؤمن يرانا، إن شئنا شاء الله، والحمد لله الذي اصطفانا من طينة نور قدرته، ووهبنا سر علم مشيئته .. إلخ»[1]، وجاء في السورة الثانية من سور النصيرية: «اللهم إني أسألك يا مولاي يا أمير النحل، يا عليًا يا عظيم، يا أول، يا فرد يا قديم، يا كبير يا أكبر من كل كبير، يا خالق الشمس والقمر المنير ..»[2].

والمتأمل في كتب الباطنية على اختلاف فرقها، يجد أنهم ينطلقون من عبادة آل البيت، والغلو في علي بن أبي طالب، لتمرير الفكر الإلحادي، لينسبوا لأنفسهم صفات الألوهية، وقدرات الرب سبحانه، يقول الشاعر الباطني[3] في وصف إمامهم المدفون في شرقي حراز الذي يحجون إليه:

فكم أكمه أبرى وكم أبرص شفى ... وكم ميتٍ أحيا وكم ظمئٍ روى

فما حاتم إلا ملاذ للائذٍ ... ولا هو إلا كاشف الضر والبلوى

فيا أيها المكروب لذ بجنابه ... تجده مزيلاً عنك ما بك من شكوى[4]

أما الشرك في باب الصفات بإثبات صفات الله تعالى لغيره على سبيل الإطلاق فقد وقع فيه كثير ممن خالف منهج أهل السنة والجماعة، حيث عمدت بعض الفرق إلى إطلاق صفات الباري - جَلَّ وعلا - الخاصة به على بعض مخلوقاته، وسوف نستعرض في هذا المبحث صورًا من الشرك في الصفات الإلهية

---

(١) «الهفت الشريف» للمفضل بن عمر الجعفي، تحقيق: د. مصطفى غالب (إسماعيلي)، دار الأندلس للطباعة والنشر - بيروت، ط:٢، ب.ت (ص٢٨).

(٢) «الجيل التالي» لمحمد حسين، دار العقيدة للطباعة - القاهرة، ط:٢، عام(١٤٠٧) (ص٥٦).

(٣) هو: الداعي الباطني طاهر بن سيف الدين البهري.

(٤) انظر: «ديوان زهرة بركات الأقمر الأنيقة» لطاهر سيف الدين، دار المشرف، بدون ذكر البلد، طبعة عام (١٤٠٩هـ) (ص١٠٤).

بإثباتها لغير الله - جَلَّ وعلا - على سبيل الإطلاق، ومن خلال الاستقراء لهذا الباب وجدت أن أكثر الشرك المتعلق بالصفات يتركز في ثلاثة محاور، وهي:

١- إطلاق صفة العلم المحيط المطلق لغير الله.
٢- إطلاق صفة القدرة المطلقة لغير الله.
٣- إطلاق صفة الحكم المطلق والتشريع.

وهي ما سوف نتحدث عنه في الفروع الآتية:

الفرع الأول - الشرك بإثبات صفة العلم المحيط لغير الله - جَلَّ وعلا -:

أولاً - معنى العلم المحيط:

العلم: صفة من صفات الله - عَزَّ وَجَلَّ - بها أحاط بجميع المعلومات على ما هي عليه، فلا يخفى عليه شيء من الأمور الماضية والحاضرة والمستقبلة، ومن العالم العلوي والسفلي، ومن الواجبات والجائزات والمستحيلات، فلا يغيب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، ولا أصغر من ذلك ولا أكبر، وهذا ما يسمى بالعلم المحيط الذي هو صفة لله سبحانه دون غيره، كما قال عن نفسه: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ (الطلاق: ١٢)، وقد ذكر الله تعالى كثيرًا من الآيات الدالة على تفرده سبحانه بالعلم المطلق، كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ﴾ (سبأ: ٢)، وقوله سبحانه: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ (الأنعام: ٥٩)، وقوله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ (هود: ١٢٣).

ومنها قوله سبحانه: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥).

قال القرطبي - رحمه الله - في تفسير هذه الآية: «فإنه لا يجوز أن ينفي الله - سبحانه وتعالى - شيئًا عن الخلق ويثبته لنفسه، ثم يكون له في ذلك شريك، ألا ترى قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾، وقوله: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ (الأعراف: ١٨٧)[١]، فكان هذا كله مما استأثر الله بعلمه لا يشركه فيه غيره.

فهذه الآيات وغيرها تثبت صفة العلم المطلق لله سبحانه دون سواه، وأما غيره سبحانه فعلمهم محدود ونسبي أو مقيد، وذلك أن العلماء قسموا الغيب إلى قسمين:

الأول - الغيب المطلق أو الحقيقي: وهو ما غاب عن الحواس والعقول معًا، وهو المقصود عند الإطلاق.

الثاني - الغيب المقيَّد أو النسبي: وهو ما يغيب عن بعض المخلوقات دون البعض الآخر، كالذي يعلمه الملائكة عن أمر عالمهم دون البشر، وكالذي يعلمه بعض البشر بأدلة أو علامات أو قرائن، أو وسائل علمية متقدمة، كالعلم بالأقطار النائية، أو الأمور الطبية ونحوها من أسرار الكون التي أودعها الله سبحانه في الأرض، وقد يغيب الشيء عن حس الناس جميعًا، ولكنه يكون في متناول عقولهم إما بالتجربة أو المقايسة، كعلم ما سيقع في المستقبل من الكسوف والخسوف والشروق ومنازل القمر ونحوها؛ استنباطًا من التجارب الكونية، والسنن الربانية، وكل ذلك ظني وليس بقطعي.

قال الإمام ابن أبي جمرة في ذلك: «والمراد بنفي العلم: علم الغيب الحقيقي، فإن لبعض الغيوب أسبابًا قد يستدل بها عليها، لكن ليس ذلك حقيقيًا»[٢].

---

(١) «تفسير القرطبي» (٤/ ١٧).

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٣٦٥).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان هذين القسمين: «وهو سبحانه قال: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن﴾، ولم يقل: ﴿ما﴾؛ فإنه لما اجتمع ما يعقل وما لا يعقل غلب ما يعقل، وعبر عنه بـ «من» لتكون أبلغ، فإنهم مع كونهم أهل العلم والمعرفة لا يعلم أحد منهم الغيب إلا هو، وهذا هو الغيب المطلق عن جميع المخلوقين الذي قال فيه: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (الجن: ٢٦)، والغيب المقيد: ما علمه بعض المخلوقات من الملائكة أو الجن أو الإنس، وشهدوه فإنما هو غيب عمن غاب عنه، ليس غيبًا عمن شهده أو علمه بوسائل معينة، والناس كلهم قد يغيب عن شخص ما يشهده آخر، فيكون غيبًا مقيدًا، وليس غيبًا مطلقًا، وقوله: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ أي: عالم ما غاب عن العباد مطلقًا ومعينًا وما شهدوه، فهو سبحانه يعلم ذلك كله»[1].

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بناءً على ما قرره الله ورسوله بأن صفة العلم المحيط هي من خصائص الله - جَلَّ وعلا - دون سواه، لكن الفرق المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة ضلت في هذا الباب ضلالاً كبيرًا، حيث زعمت أن غير الله تعالى يعلم الغيب المطلق، وسنعرض نصوصًا لبعض الفرق التي أشركت في صفة العلم المحيط فيما يلي:

ثانيًا - نماذج من الشرك في العلم لدى بعض الفرق المعاصرة:

من أشهر الفرق المعاصرة التي وقعت في هذا النوع من الشرك هي: الرافضة، والباطنية، والمتصوفة، وسأذكر هنا نماذج من نصوص هذه الفرق في هذا الباب:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ١١٠)، انظر في ذلك أيضًا: «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٧٣)، و«من كنوز السنة» للدراز (ص٢٣٨-٢٤٠).

أولا - الرافضة: تعتبر الرافضة من أول الفرق وأكثرها انحرافًا في هذا الباب حيث عمدوا إلى صفات الله - سبحانه وتعالى -، فوصفوا بها أئمتهم، ومنها صفة «العلم المحيط»، فقد عقد لذلك صاحب الكافي بابًا بعنوان: «باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم الشيء»[١].

وضمنه طائفة من رواياتهم، وعقد بابًا آخر بعنوان: «باب أن الأئمة إذا شاءوا أن يعلموا علموا»[٢]، وذكر فيه جملة من أحاديثهم، ومن رواياتهم في هذه الأبواب:

١ - قال أبو عبد الله - كما يفترون -: «إني لأعلم ما في السموات وما في الأرض، وأعلم ما في الجنة، وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون . .»[٣].

٢ - وقال آخر: «كنا مع أبي عبد الله رحمه الله في جماعة من الشيعة في الحجر، فقال: علينا عين؟، فالتفتنا يمنة ويسرة، فلم نر أحدًا، فقلنا: ليس علينا عين، فقال: ورب الكعبة ورب البنية - ثلاث مرات - لو كنت بين موسى والخضر، لأخبرتهما أني أعلم منهما، ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر - عليهما السلام - أعطيا علم ما كان ولم يُعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله ﷺ وآله وراثة»[٤].

وينسبون إلى الحسن بن علي[٥] رضي الله عنه قوله: «إنَّا نعلم المكنون والمخزون والمكتوم الذي لم يطلع عليه ملك مقرب، ولا نبي مرسل غير محمد وذريته»[٦].

---

(١) «أصول الكافي» (١/ ٢٦٠-٢٦٢).
(٢) «أصول الكافي» (١/ ٢٥٨).
(٣) المصدر السابق (١/ ٢٦١).
(٤) المصدر السابق (١/ ٢٦٠-٢٦١).
(٥) هو: الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ وريحانته، ولد سنة (٣هـ)، قال عنه ﷺ وعن أخيه الحسين: «هما ريحانتاي من الدنيا»، وقال عنه خاصة: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين من المسلمين»، كان أشبه الناس بالرسول ﷺ، تنازل بالخلافة لمعاوية رضي الله عنه، حقنا لدماء المسلمين، توفي سنة (٤٩هـ)، انظر «أسد الغابة» (٢/ ١٣)، و«الإصابة» (٢/ ٦٠).
(٦) «دلائل الإمامة» لأبي جعفر الطبري الشيعي، منشورات المطبعة الحيدرية - النجف، عام (١٣٦٩هـ) (ص٦٧).

فهذه نقول ولمحات لا تحتاج إلى تعليق، ولا حاجة إلى الإشارة إلى كذبهم على الحسن رضي الله عنه أو جعفر الصادق ـ رحمه الله ـ، وإنما المقصود هنا الإشارة إلى أن الرافضة يعتقدون في أئمتهم علم الغيب المطلق، ولهذا نسبوا هذه الأقوال إليهم ليتخذوا منهم عكازة لنشر مذهبهم الباطل، ومما يجدر الإشارة إليه هنا أنه، وبالرغم من وجود ركام هائل من دعاوى الرافضة حول الأئمة وعلم الغيب، إلا أنه توجد نصوص روتها كتب الشيعة نفسها تجرد الأئمة من هذه الصفات التي خلعها عليهم المفترون، ومن هذه النصوص:

١ ـ ما رواه صاحب الكافي عن أبي عبد الله أنه قال: «عجبًا لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب، وما يعلم الغيب إلا الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة، فهربت مني، فما علمت في أي بيوت الدار هي. . !»[1].

وروى صاحب (بحار الأنوار) حديثًا عن بعض أئمتهم، أنه قال: «تعالى الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ عما يصفون سبحانه وبحمده، ليس نحن شركاء في علمه ولا في قدرته بل لا يعلم الغيب غيره، قد آذانا جهلاء الشيعة وحمقاؤهم، وأُشْهد الله الذي لا إله إلا هو وكفى به شهيدًا . . أني بريء إلى الله ورسوله ممن يقول إننا نعلم الغيب أو نشارك الله في ملكه»[2].

وهكذا نرى روايات الشيعة تكشف نفسها وتتناقض في عباراتها.

ثانيًا ـ الباطنية: تزعم الباطنية أن أئمتهم وأولياءهم يعلمون ما كان، وما يكون، ومن النقولات في ذلك:

---

(١) «أصول الكافي» (١/ ٢٥٧).

(٢) «بحار الأنوار» (٢٥/ ٣٠١)، و«رجال الكشي» (ص٣٢٣-٣٢٥).

١ - ما ذكره صاحب تأويل الدعائم من أنه: «جاء عن أولياء الله من الأخبار عما كان وما يكون من أمر العباد»[1].

٢ - وجاء في كتاب (المجالس المؤيدية) أن: «الأئمة يعلمون المبدأ والمعاد وما حجبه الله عن كافة العباد»[2]، وروي عن المعز لدين الله أنه قال: «أفمن أودعه الله علم ما يكون يجهل فضله .. فكيف بمن علمه الله علم ما يكون مما لم يكن بعد»[3].

وقال المعز: «إن عندنا علم ما يطلب، كقول جده علي: سلوني قبل أن تفقدوني، فوالذي خلق الحبة، وبرأ النسمة لا تسألوني عن علم ما كان وما يكون، وعن علم ما لا تعلمون إلا أخبرتكم به»[4]، فهذه النصوص - كما نرى - فيها دعوى أن الأئمة عند الرافضة يعلمون ما كان وما يكون من أمر العباد والمعاد.

ثالثًا - بعض المتصوفة: ادعى بعض الصوفية المنحرفون ما ادعاه الرافضة والباطنية من قبلهم - بأن الأولياء يعلمون الغيب كله -، وأنه لا يغيب عنهم شيء حتى أنهم ليعلمون ما في اللوح المحفوظ فضلاً عن الأشياء الموجودة في هذا الكون، بل أنهم يعلمون العوالم كلها على ما هي عليه بكل ما فيها من فروق من المبدأ إلى المعاد، وأنهم يعلمون كل شيء كيف كان وكيف هو كائن وكيف يكون، ويعلمون ما لم يكن، يعلمون كل ذلك علمًا أصليًا حكميًا كشفيًا ذوقيًا، وأنه لا يخفى عليهم شيء في الأرض ولا في السماء، وهذا ما سيتضح

---

(١) «تأويل الدعائم» للقاضي النعمان بن محمد، تحقيق: محمد حسن الأعظمي (إسماعيلي)، طبعة دار المعارف - مصر، ب.ت (١/١٤٥).

(٢) «المجالس المؤيدية» لهبة الله الشيرازي (ص٤٤١)، نقلاً عن «الإسماعيلية تاريخ وعقائد» لإحسان إلهي ظهير (ص٣٧٦)، إدارة ترجمان السنة، لاهور - باكستان، ط:١، عام (١٤٠٦هـ).

(٣) «المجالس والمسايرات» للقاضي النعمان بدون معلومات (ص٤٠٤).

(٤) المصدر السابق (ص٤٠٤).

للقارئ الكريم عندما نسرد النصوص التي تثبت أن بعض المتصوفة رفعوا الأولياء إلى منزلة الإله في معرفة الغيب، وأنهم يعتقدون في الأولياء ما لا يجوز اعتقاده إلا في رب العالمين، ومن هذه النصوص على سبيل الإشارة ما يلي:

١ ـ النصوص التي تثبت اعتقادهم بأن الرسول ﷺ كان يعلم الغيب المطلق: ومنها:

(أ) يقول البوصيري في البردة:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم

وكلهم من رسول الله ملتمس ... غرفًا من البحر أو رشفًا من الديم[١]

(ب) يقول البريلوي: «علمه ﷺ محيط بجميع الكون، .. فهو المطلع على عرشه وعلوه وسفله، ودنياه وآخرته، وناره وجنته، فعلمه محيط بجميع المعلومات الغيبية الملكوتية»[٢].

وقد غالت الصوفية في رسول الله ﷺ، حيث يعتقدون فيه أنه يعلم ما كان، وما يكون، ويعلم ما في اللوح المحفوظ، بل يعلم ما في السرائر والقلوب، ولا يخفى عليه شيء من أمر الدنيا والآخرة، وقد طفحت بذلك كتبهم قديمًا وحديثًا، مما لا يسع المجال لذكره هنا[٣].

٢ ـ النصوص التي تثبت اعتقاد الصوفية بأن الأولياء يعلمون الغيب المطلق: وهي كثيرة جدًا، يمكن ذكر بعضها للتمثيل لا الحصر، ومنها:

---

(١) «قصيدة البردة» للبوصيري (ص١٠).

(٢) انظر كتاب «جاء الحق» لأحمد يارخان البريلوي، مطبعة لاهور ـ باكستان، ب.ت (ص٥٠).

(٣) ينظر في ذلك «شرح المواهب» للزرقاني (٨/ ٣٠٥)، و«البراهين الساطعة» للقضاعي (ص٣٦٤-٣٦٦)، و«صلح الإخوان» لابن جرجيس (ص٦١)، و«جاء الحق» للبريلوي (ص٧٢-٧٩).

(١) يقول الجيلي زاعمًا أنه رأى العوالم العلوية والسفلية بعد أن كشف الله له الحجب عن حقائق الأمور على ما هي عليه من الأزل إلى الأبد، وأنه رأى جميع الأنبياء والمرسلين والملائكة وتحدث معهم، وإليك نص كلامه في هذا المجال، قال: «وفي هذا المشهد اجتماع الأنبياء والأولياء بعضهم ببعض، أقمت فيه بزبيد بشهر ربيع الأول سنة ثمانمائة من الهجرة النبوية، فرأيت جميع الرسل والأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - والأولياء والملائكة العالين والمقربين، وملائكة التسخير، ورأيت روحانية الموجودات جميعها، وكشفت عن حقائق الأمور على ما هي عليه من الأزل إلى الأبد وتحققت بعلوم الألوهية لا يسع الكون أن نذكرها فيه»[١].

ويقول أيضًا في معرض حديثه عن الأولياء: «فإذا كشف الحجاب، وفتح لهم الباب علموا العوالم بأجمعها على ما هي عليه من تفاريعها من المبدأ إلى المعاد، وعلموا كل شيء، كيف كان، وكيف هو كائن، وكيف يكون، وعلموا ما لم يكن ولِمَ لا يكون .. كل ذلك علمًا أصليًا حكميًا كشفيًا ذوقيًا من ذاته لسريانه في المعلومات، علمًا إجماليًا تفصيليًا، كليًا جزئيًا، ومنهم من تجلى الله عليه بصفة السميع، فيسمع نطق الجمادات والنباتات والحيوانات وكلام الملائكة، واختلاف اللغات وكان البعيد عنه كالقريب»[٢].

ويقول الدباغ - مجيبًا على من سأله هل يعرف رسول الله ﷺ الأمور الخمسة المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ...﴾ الآية (لقمان: ٣٤)، - فقال: «كيف يخفى أمر الخمس عليه، والواحد من أهل التصرف من أمته الشريفة لا يمكنه

---

(١) «الإنسان الكامل في معرفة الأوائل والأواخر» لعبد الكريم الجيلي (٢/ ٩٧-١١٢).
(٢) المصدر السابق (١/ ٦٣-٦٤).

التصرف إلا بمعرفة هذه الخمس»[1]، ويقول أيضًا: «ليس كل من يحضر الديوان من الأولياء يقدر على النظر في اللوح المحفوظ، بل منهم من يقدر على النظر فيه، ومنهم من يتوجه إليه ببصيرته ويعرف ما فيه..»[2].

ويقول أحمد الرفاعي[3]: «إن العبد ما يزال يرتقي من سماء إلى سماء حتى يصل إلى محل الغوث، ثم ترتفع صفته إلى أن تصير صفة من صفات الحق، فيطلعه على غيبه، حتى لا تنبت شجرة، ولا تخضر ورقة إلا بنظره»[4].

وقد ذكر الشعراني[5] في كتابه (الطبقات الكبرى) نقولاً تدل على اعتقاد الصوفية في أوليائهم أنهم يعلمون الغيب المطلق، منها قوله عن شيخه الخواص: «لا يكمل إيمان عبد حتى يصير الغيب عنده كالشهادة. ويصف الخواص: بأنه كان أميًا لا يقرأ ولا يكتب، ومع ذلك كان يتكلم عن معاني القرآن والسنة بما يحير العلماء، وكان محل كشفه اللوح المحفوظ، وكان يخبر الناس بما في أنفسهم قبل أن يتكلموا؟!»[6].

---

(١) «الإبريز» للدباغ (ص٢٧٤).
(٢) المصدر السابق (١٦٩).
(٣) هو: أحمد بن أبي الحسين الرفاعي، نسبة إلى بني رفاعة قبيلة من العرب، فسكن أرض البطائح، انتهت إليه الرئاسة في علوم الطرق، وإليه نسبت الطريقة الرفاعية، انظر ترجمته في «الطبقات الكبرى» للشعراني (١/ ١٤٠).
(٤) «قلادة الجواهر في ذكر الغوث الرفاعي وأتباعه الأكابر» لمحمد أبي الهدى أفندي الرفاعي الصيادي، مطبعة الحلبي - القاهرة، ط:١، عام (١٤٠٠هـ) (ص٤٨).
(٥) هو: عبد الوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد الشعراني الأنصاري الشافعي الشاذلي المصري، أبو المواهب، ولد في المنوفية بمصر سنة (٨٩٨هـ) ونشأ بها، من غلاة القبوريين والمتصوفة الذين دعوا إلى عبادة القبور، وكان وفاته في القاهرة سنة (٩٧٣هـ)، من مصنفاته: «الجوهر المصون»، و«الدر المنثور»، و«لواقح الأنوار في طبقات الأخيار»، و«شرح جمع الجوامع» للسبكي، انظر ترجمته في «شذرات الذهب» لابن العماد (٨/ ٣٧٢)، و«هدية العارفين» (٥/ ٦٤١)، و«معجم المؤلفين» (٦/ ٢١٨).
(٦) «الطبقات الكبرى» لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني، طبعة شركة ومطبعة مصطفى البابي - مصر، ط:٢، عام (١٣٧٣هـ) (٢/ ١٥٠-١٥٤).

والناظر في كتب الصوفية قديمًا وحديثًا يجدها ممتلئة بمثل هذه النصوص التي تثبت عقيدتهم في أوليائهم بأنهم يعلمون الغيب كما يعلمه الله(١).

ثالثًا - حكم من ادعى علم الغيب المطلق أو أثبته لغير الله:

مما سبق بيانه تبين لنا أن هناك فرقًا عديدة تنتسب إلى الإسلام قد وقعت بالفعل في هذا النوع من الشرك، حيث ذكرنا أن الرافضة والباطنية والصوفية باختلاف فرقهم يعتقدون في أوليائهم وأئمتهم أنهم يعلمون الغيب، ولا يخفى عليهم شيء في السماوات والأرض، وإذا عرضنا هذا المعتقد على الكتاب والسنة، سنجد أنه يتصادم مع ما فيهما من نصوص، وذلك لأن الله - سبحانه وتعالى - قد قرر في كتابه الكريم، وكذا قرر رسوله ﷺ في سنته الشريفة أن علم الغيب خاص بالله وحده، وأنه لا يشركه فيه أحد، لا ملك مقرب ولا نبي مرسل، ولذلك فكل من ادعى علم الغيب، فهو مفترٍ كذاب. وقبل أن أذكر كلام العلماء في حكم من ادعى علم الغيب أو أثبت هذه الصفة لغير الله - جَلَّ وعلا - أذكر هنا بعض النصوص الشرعية التي ترد علي كل من يدعي ذلك لغير الله - جَلَّ وعلا -، ومنها:

١ - أثبت الله تعالى في كثير من الآيات علم الغيب له وحده لا شريك له في ذلك، قال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَالِمُ غَيْبِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (فاطر:٣٨)، وقال تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (الجن:٢٦)، وغيرها كثير.

---

(١) ينظر في ذلك أيضًا: «جواهر المعاني» للتيجاني، و«جمهرة الأولياء» للمتوفى (ص٢٤٢)، و«جامع كرامات الأولياء» للنبهاني (٢/ ٣٧٩)، و«رماح حزب الرحيم على نحور حزب الرجيم» لعمر بن سعيد الفوتي، دار الجيل - بيروت، عام (١٤٠٨هـ) (١/ ٢٥)، و«قوت القلوب» لأبي طالب المكي (٢/ ٧) وغيرها.

٢ ـ نفى الله ـ سبحانه وتعالى ـ عن غيره صفة العلم المحيط، فقال: ﴿قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥)، وقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ الآية (الأنعام: ٥٩).

٣ ـ أخبر ـ سبحانه وتعالى ـ أن علم الغيب صفة خاصة له، فقال: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ (الأنعام: ٧٣)، وقال: ﴿عَلاَّمُ الْغُيُوبِ﴾ (المائدة: ١٠٩).

٤ ـ أخبر ـ سبحانه ـ أن انتفاء علم الغيب عمَّن سواه يستوي فيه الملائكة والأنبياء والرسل والجن، والأولياء الحقيقيون أو المزعومون:

(أ) أما الملائكة . . فيقول سبحانه: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (البقرة: ٣٢).

(ب) وأما الرسل فلا يعلمون إلا ما أطلعهم الله عليه، قال سبحانه: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا (٢٦) إِلاَّ مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ (الجن: ٢٦-٢٧)، فالآية تدل على تفرده سبحانه بعلم الغيب، وأنه سبحانه لا يُطْلع على الغيب الذي يعلمه أحداً من العباد، ثم استثنى سبحانه، فقال: إلا من ارتضى من رسول، أي: من اصطفاه من الرسل لإظهاره على بعض غيبه، فيكون ذلك دالاً على نبوته، ومن أمثلة ذلك ما أخبر به الرسول ﷺ عن أمور الساعة وأشراطها وما يقع قبلها من الفتن، ثم أخبر سبحانه في نهاية الآية أنه يحفظ ذلك الغيب الذي يطلع عليه الرسول بالرصد، أي: الملائكة الذين يحرسونه من تعرض الشياطين له، ومحاولة سرقته»[1].

(جـ) وأما الجن فيقول سبحانه عنهم: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ (سبأ: ١٤).

---

(١) انظر «فتح القدير» للشوكاني (٥/ ٣٨٥-٣٨٨).

(هـ) وأما نبينا محمد ﷺ فقد نفى الله عنه علم الغيب في آيات كثيرة، ونفى هو عن نفسه هذه الصفة في أحاديث عديدة، فمن الآيات قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ (الأنعام: ٥٠)، وقوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف: ١٨٨).

* **وأما الأحاديث في نفي صفة علم الغيب عنه ﷺ وعن غيره، فكثيرة جداً، منها:**

١- قصة ضياع ناقته ﷺ، فقال أحد المنافقين: يزعم محمد أنه نبي، ويخبركم عن خبر السماء، وهو لا يدري أين ناقته، فقال ﷺ: **«إن رجلاً يقول: كذا وكذا، وإني والله لا أعلم إلا ما علمني الله، وقد دلني الله عليها، وهي في شعب كذا قد حبستها شجرة، فذهبوا فجاءوا بها»**[١].

٢- ومنها قوله ﷺ عندما سأله جبريل في الحديث المشهور عن الساعة: فقال: **«ما المسئول عنها بأعلم من السائل»**[٢].

٣- ومنها قوله ﷺ للجارية التي قالت: **«وفينا نبي الله يعلم ما في غد»**، فقال ﷺ: **«دعي هذه وقولي بالذي كنت تقولين»**[٣].

٤- ومنه قوله ﷺ: **«... وما أدري والله وأنا رسول الله ما يفعل بي»**[٤].

٥- ومنها عدم علمه بحقيقة ما قيل في عائشة من الإفك، وظل يشاور غيره، ويحتار في أمره حتى أنزل الله تعالى براءتها[٥].

---

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٣٧٦).
(٢) رواه البخاري في كتاب «الإيمان»، باب «سؤال جبريل النبي ﷺ» (١/ ٢٦) برقم (٥٠)، ومسلم في كتاب «الإيمان» (١/ ٤٦) برقم (٨، ٩، ١٠).
(٣) رواه البخاري في كتاب «المغازي» (٤/ ١٤٧٠) برقم (٣٧٧٩)، وبرقم (٤٨٥٢).
(٤) رواه البخاري في كتاب «الجنائز»، باب «الدخول على الميت بعد الموت» (١/ ٤٢٩) برقم (١١٨٦).
(٥) انظر «قصة الإفك في صحيح البخاري» كتاب «الشهادات»، باب «تعديل النساء بعضهن بعضًا» (٢/ ٩٤٢-٩٤٦) برقم (٢٥١٨).

٦ ـ ومنها: أنه لم يدر مكان السحر الذي سحره به لبيد بن الأعصم حتى دله جبريل على ذلك[١]، والوقائع في حياته كثيرة جدًا تدل على ما ذكرنا، وبهذا يتضح أن إثبات صفة العلم لغير الله ـ جَلَّ وعلا ـ كائنًا من كان شرك أكبر أثبت الله بطلانه، أما أقوال العلماء في حكم من يصف غير الله تعالى بصفة العلم المحيط فكثيرة ومشتهرة، نذكر بعضها على سبيل الإيجاز، منها:

ـ يقول الإمام ابن العربي المالكي: «مقامات الغيب الخمسة التي لا يعلمها إلا الله لا أمارة عليها، ولا علامة عليها إلا ما أخبر به الصادق المجتبى، فكل من قال: إنه ينزل الغيث فهو كافر، ومن ادعى علم الكسب في مستقبل العمر فهو كافر، أو أخبر عن الكوائن الجملية أو المفصلة فيما يكون قبل أن يكون، فلا ريب في كفره أيضًا . .»[٢].

ـ ويقول محمد صديق خان ـ رحمه الله ـ: «فمن اعتقد في نبي أو ولي، أو جن أو ملك أو إمام أو ولد الإمام، أو شيخ أو شهيد، أو منجم، أو رمّال، أو جفار، أو فاتح فأل، أو راهب أن له مثل هذا العلم، وهو يعلم الغيب بعلمه ذلك، فهو مشرك بالله، وعقيدته هذه من أبطل الباطلات وأكذب المكذوبات . .»[٣].

ـ ويقول الشيخ عبد الرحمن آل الشيخ: «بل مجرد دعواه علم الغيب كفر»[٤].

والخلاصة التي نخرج بها .. أن علم الغيب صفة خاصة بالله تعالى لا يشركه فيها أحد، وذلك لما ذكرنا من نصوص الكتاب والسنة، فمن أثبتها لغيره تعالى فقد أشرك به سبحانه في أسمائه وصفاته ـ والله أعلم ـ.

---

(١) انظر: «قصة سحر النبي ﷺ في صحيح البخاري» كتاب «بدء الخلق»، باب «صفة إبليس وجنوده» (٣/ ١١٩٢) برقم (٣٠٩٥).
(٢) «أحكام القرآن» لابن العربي (٢/ ٧٣٨).
(٣) «الدين الخالص» (١/ ٤٢٥).
(٤) «فتح المجيد» (ص٣٠٦).

الفرع الثاني - الشرك بالله في صفة القدرة المطلقة:

أولاً - معنى القدرة المطلقة:

صفة القدرة من الصفات الجامعة الثابتة لله وحده، وهي تعني: كل ما ليس في مقدور غير الله تعالى أن يفعله من الخصائص التي هي لله وحده لا شريك له، فالقدرة المطلقة: تعني التصرف الشامل في الكون والخلق، إيجادًا، وحفظًا، وهداية، ونفعًا، وضرًا، ورزقًا، وإغاثة ونحوها، من ما هو من خصائصه تعالى، ولا يقدر عليه غيره.

ثانيًا - بعض الطوائف والفرق في هذا النوع من الشرك:

وقعت في شرك إثبات هذه الصفة لغير الله - جَلَّ وعلا -، وفيما يلي نستعرض نصوصًا لبعض الفرق التي تعتقد أن غير الله تعالى له صفة القدرة المطلقة، والتصرف الكامل في شئون المخلوقات، ومن هذه الفرق:

أولاً - الرافضة: إذا كانت الرافضة كما رأينا فيما سبق أنهم قد خلعوا على أئمتهم صفة العلم المحيط، فإنهم لم يكتفوا بذلك، بل خلعوا عليهم صفة القدرة الكاملة، والتصرف المطلق في الكون، من ذلك:

* روى صاحب كتاب (بحار الأنوار): قصة طويلة في ثماني صفحات، تجعل لعلي رضي الله عنه قدرات مطلقة، فهو ينقل أصحابه إلى عالم السموات والأرض، ويعرض عليهم معجزات أعظم من معجزات الأنبياء، ويمر بأقوام فيهلكهم بصعقة واحدة، ويتعاظم حتى يقول: «إني لأملك من ملكوت السموات والأرض ما لا تحتملون العلم ببعضه»[1]، ولم يكتف بذلك بل سرد

---

(١) انظر «بحار الأنوار» للمجلسي (٢٧/ ٣٣-٤٠).

كثيرًا من الأخبار: بأن عليًا ﷺ أحيا مقبرة الجبانة بأجمعهم، وضرب الحجر، فخرجت منه مائة ناقة[1]، ويزعم أيضًا أن سلمان ﷺ قال: «لو أقسم أبو الحسن على الله أن يحيي الأولين والآخرين لأحياهم»[2].

ويقول الخميني[3] عن الأئمة: «إن للإمام مقامًا محمودًا، ودرجة سامية، وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات الكون، وإن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل ..»[4].

فالأئمة عند الخميني ومن قبله من الروافض لهم سلطان على جميع ذرات الكون، وقدرة وتصرف مطلق يخضع الكون بموجبها لسيطرتهم الكاملة .. فهل يا ترى إذا أردنا أن نصف الله تعالى، فهل يمكن أن نقول أكثر مما قاله الخميني في أئمته؟! .. وماذا بقي لله سبحانه من صفات يختص بها؟.

ثانيًا ـ المتصوفة: المتصوفة كالرافضة وقعت أغلب فرقها في هذا النوع من الشرك بإثبات صفة القدرة المطلقة لغير الله تعالى سواءً إثباتها للرسول ﷺ، كما جاء في كثير من كتب الصوفية، أو إثباتها لأوليائهم كما يزعمون، حيث يجد من يطالع قصائد الصوفية أنها تطفح بالأوصاف التي لا تليق إلا بالله ـ جَلَّ وعلا ـ وقدرته المطلقة يجعلونها للرسول ﷺ أو لأوليائهم.

---

(١) «بحار الأنوار» (٤١/ ١٩٤، ١٩٨). (٢) المصدر السابق (٤١/ ٢٠١).

(٣) هو: روح الله الموسوي الخميني، قائد الثورة الشيعية في إيران، من كبار الشيعة الإمامية الاثنى عشرية، ولد عام (١٣١٨هـ)، ودرس في (قم)، وتزعم حركة المعارضة للشاه في إيران، سجن ثم نفي إلى فرنسا، وتمكن من خلال كتبه وأشرطته من إضعاف حكم الشاه، وعاد إلى إيران عام (١٣٩٩هـ) ليؤسس الجمهورية الإسلامية، يعتقد الشيعة بعصمته، مات سنة (١٤٠٩هـ)، من مؤلفاته: «أحكام النساء»، و«الحكومة الإسلامية»، وغيرها، انظر: «تتمة الأعلام» لمحمد خير يوسف، دار ابن حزم ـ بيروت، ط:٢، عام (١٤٢٢هـ) (١/ ١٨٥).

(٤) «الحكومة الإسلامية» للإمام آية الله الخميني، ترجمة وإعداد مؤسسة خدمة ونشر تراث الإمام الخميني، نشر: مركز بقية الله الأعظم ـ بيروت، ط:٢، عام (١٩٩٩م) (ص٩٣).

يقول النبهاني: «وجمهور الأمة المحمدية يعتقدون فيه ﷺ أنه يعلم الغيب، ويعطي ويمنع، ويقضي حوائج المسلمين، ويفرج كربات المكروبين . . ويدخل الجنة من يشاء»[١].

ويقول البريلوي: «إن النبي ﷺ يقضي كل قسم من الحاجات، إن جميع أمور الدنيا والآخرة في اختياره»[٢].

أما الأولياء عند الصوفية فقد اخترعوا لهم مراتب ـ كما سبق بيانها في شرك الربوبية عند الكلام على الشرك في التصرف[٣] ـ وجعلوهم يملكون القدرة المطلقة والتصرف في الكون إحياء وإماتة، وهداية وإضلالاً، ورزقًا وتدبيرًا للكون، فالأقطاب هم الخلفاء عن الله في تصريف أمور الكون جملةً وتفصيلاً[٤]، والأبدال المكلفون بحفظ الأقاليم تحت إشراف القطب[٥]، والأوتاد يحفظون الأرض من جهاتها الأربع[٦]، والنجباء يعرفون ما في ضمائر الخلق[٧]، أما المشايخ والأولياء عند الصوفية، فهم أصحاب قدرة مطلقة ـ كما يزعمون ـ فهم يحيون الموتى[٨]، ويشفون المرضى، وينزلون الأمطار ويهدون هداية التوفيق[٩]، ويفعلون ما يشاءون»[١٠].

---

(١) «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق» للنبهاني (ص٢٧٩).
(٢) «بركات الاستمداد» لأحمد رضا خان البريلوي الرفاعي (ص٨).
(٣) انظر (ص٣٨٩).
(٤) «جواهر المعاني» للتيجاني (٢/ ٨٠).
(٥) «الفتوحات المكية» لابن عربي (٣/ ٢٤٧).
(٦) «معجم مصطلحات الصوفية» للدكتور/ عبد المنعم الحنفي (ص٢٤).
(٧) المصدر السابق (ص٢٥٨).
(٨) «الطبقات الكبرى» للشعراني (٢/ ٩١).
(٩) المصدر السابق (٢/ ٥٩).
(١٠) انظر «جامع كرامات الأولياء» للنبهاني، و«الطبقات الكبرى» للشعراني، وغيرها.

ثالثًا ـ حكم من ادعى أن غير الله تعالى له صفة القدرة المطلقة:

من المعلوم من الدين بالضرورة أن الله وحده هو الذي يتـصف بصفة القدرة المطلقة، والتـصرف الكامل، فـهو وحده صـاحب الخلق، قال سبـحانه: ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ (الأعراف: ٥٤)، وهو وحده صـاحب الملك الحقيـقي، قال سبـحانه: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ (فاطر: ١٣)، وهو وحده صاحب النفع والضر، قال سبحانه: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (الأنعام: ١٧)، وهو وحده الذي يعطي ويمنع، قال سبـحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ (الذاريات: ٥٨)، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (الروم: ٣٧)، إلى غير ذلك من مظاهر القدرة المطلقة التي هي من خصوصياته ـ سبحانه وتعالى ـ، وقد نص علمـاء الإسلام على أن مـن اعتـقد في غـير الله تـعالى أنه يملك القـدرة المطلقة، فهو مشرك كافر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليـهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسـألهم غفران الذنوب وهداية القلوب، وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين»[1].

ويقول ابن عبد الهادي ـ رحمه الله ـ: «إن المبالغة في تعظيمه ـ أي: الرسول ﷺ ـ، واعتقـاد أنه يعلم الغيب، وأنه يعطي ويمنع ويملك لمن استـغاث به من دون الله الضر والنفع، وأنه يقـضي حوائج السائلين، ويفـرج كربات المكروبين، وأنه يشفع فيمن يشاء، ويدخل الجنة من يشـاء، فدعوى المبالغة في هذا التعظيم مبالغة في الشرك، وانسلاخ من جملة الدين»[2].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ١٢٤).
(٢) «الصارم المنكي في الرد على السبكي» للإمام ابن عبد الهادي (ص٣٥١).

ويقول الإمام الشوكاني - رحمه الله -: «من اعتقد في ميت من الأموات أو حي من الأحياء، أنه يضره أو ينفعه إما استقلالاً أو مع الله تعالى، لم يخلص التوحيد لله ولا أفرده في العبادة، فإن الشرك هو دعاء غير الله الأشياء التي تختص به، أو اعتقاد القدرة لغيره فيما لا يقدر عليه سواه ..»[1].

الفرع الثالث - الشرك بالله تعالى في صفة الحكم والتشريع المطلق:

أولاً - صفة الحكم والتشريع:

قال - سبحانه وتعالى -: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ (الأنعام: ١١٤)، وقال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (الرعد: ٤١)، وقال سبحانه: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (الممتحنة: ١٠)، ووصف ربنا - جلَّ وعلا - نفسه بالحكم في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (الحجرات: ٨).

قال ابن الأثير: «والحكيم: فعيل، بمعنى فاعل، أو هو الذي يحكم الأشياء ويتقنها، فهو فعيل بمعنى مفعل، وقيل: الحكيم ذو الحكمة»[2].

فيُفهم من هذه الآيات المذكورة سابقًا وغيرها أن الله تعالى من أسمائه: «الحكم»، ومن صفاته أنه «يحكم» بين عباده، وأن حكمه هو العدل على مقتضى «الحكمة».

والحكم والحكمة متضمنان في صفة «الحكيم»، وقد روى البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إن لله تسعة وتسعين

(١) «الدر النضيد» للشوكاني (ص٣٣).

(٢) انظر «النهاية» لابن الأثير (١/ ٤١٨).

اسمًا، مائة إلا واحدًا، من أحصاها دخل الجنة»[١]، وفي غير الصحيحين تفصيل هذه الأسماء، وفيها: «الحكم العدل»[٢].

قال ابن الأثير[٣]: «الحكم: الحاكم، وحقيقته الذي سُلِّم له الحكم، ورُدَّ إليه»[٤].

وقال في تيسير العزيز الحميد: «أما الحكم . . فهو من أسماء الله ـ تبارك وتعالى ـ، وقد ورد عدُّه في الأسماء الحسنى مقرونًا بالعدل».

قال في (شرح السنة): «الحكم هو الحاكم الذي إذا حكم لا يرد حكمه، وهذه الصفة لا تليق بغير الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾ (الرعد: ٤١)»[٥].

وقال الشوكاني: «والحكَم أبلغ من الحاكم، كما تقرر في مثل هذه الصفة المشتقة»[٦].

وقد دلت السنة على أن اسم الحكم من الأسماء المختصة به سبحانه، فعن أبي شريح: أنه لما وفد إلى رسول الله ﷺ مع قومه سمعهم يُكَنُّونه بأبي الحكم، فدعاه رسول الله ﷺ، فقال: «إن الله هو الحَكَم وإليه الحكم، فلِمَ تكنَّى أبا الحَكَم؟»، فقال: «إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني فحكمت بينهم، فرضي كلا الفريقين»، فقال رسول الله ﷺ: «ما أحسن هذا، فما لك من

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الشروط»، باب «ما يجوز في الاشتراط» (٢/ ٩٨١) برقم (٢٥٨٥)، ومسلم في كتاب «الذكر»، باب «في أسماء الله» (٤/ ١٦٣٨) برقم (٢٦٧٧).

(٢) «سنن الترمذي» (٥/ ٤٩٦) برقم (٣٥٠٧)، وهو صحيح بدون سرد الأسماء، وقال الألباني: ضعيف بسرد الأسماء، انظر «ضعيف سنن الترمذي» (ص٣٨٣).

(٣) هو: المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، مجد الدين أبو السعادات، ابن الأثير، ولد سنة (٥٤٤هـ)، وتحول إلى الموصل وأخذ العلم عن علمائها، ثم ولي ديوان الإنشاء في الموصل، أصابه الفالج، فعجز عن الكتابة، وأنشأ رباطًا ووقف أملاكه عليه، من مصنفاته: «جامع الأصول»، و«النهاية في غريب الحديث» وغيرها، توفي سنة (٦٠٦هـ) بالموصل، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٤٨٨)، و«شذرات الذهب» (٥/ ٢٢).

(٤) «النهاية» لابن الأثير (١/ ٤١٨). (٥) «تيسير العزيز الحميد» (ص٥٥١).

(٦) «فتح القدير» للشوكاني (٢/ ١٥٥).

الولد؟»، قال: لي شريح، ومسلم، وعبد الله، قال: «فمن أكبرهم؟»، قلت: شريح، قال: «فأنت أبو شريح»[1].

ومما سبق يتبين لنا:

١ - أن من أسماء الله تعالى: «الحكَم» وأنه لا يجوز للعباد أن يتسموا باسم «الحكم» على سبيل «العلمية» ولكن يجوز إطلاق لفظ «الحكَم» على من يحكم بين الناس كالقاضي والحاكم على سبيل الوصفية كما أخبر تعالى في وصف النبيين والربانيين والأحبار بأنهم «يحكمون» في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ﴾ (المائدة: ٤٤)، وقال سبحانه في وصف من يمارس القضاء والفصل بين الناس: ﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾ (البقرة: ١٨٨)، وقال أيضًا: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ (النساء: ٣٥).

٢ - أن صفة «الحُكم» من صفات الله تعالى، وقد تكون صفة للعباد أيضًا، لكن الفرق بينهما أن حكم الله تعالى هو الأصل والمرجع، وأما العباد فيتحاكمون إلى حكم الله وشرعه، وليس لهم حق الحكم والتشريع ابتداءً واستقلالاً، بل لهم الحق بالحكم على سبيل الاتباع لا التشريع لما يخالف حكم الله وشرعه، ولا التحاكم إلى غير شرعه، ومع كون ذلك الأمر - اتصاف الله وحده بصفة الحكَم، وكونه وحده الذي يملك حق التشريع - في غاية البيان إلا أننا نجد بعض من ينتسبون إلى الإسلام قديمًا وحديثًا، قد أعطوا هذه الصفة لغير الله - جَلَّ وعلا - على سبيل الاستقلال أو المشاركة لله تعالى في صفاته، ومن أبرز هذه الطوائف:

---

(١) رواه أبو داود (٤/ ٢٨٩) برقم (٤٩٥٥)، والنسائي (٨/ ٢٢٦)، والبيهقي (١٠/ ١٤٥)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» برقم (١٨٤١)، و«الإرواء» (٨/ ٢٣٧).

ثانيًا - نماذج من الشرك في صفة الحكم والتشريع لدى بعض الطوائف المعاصرة:

١ - الرافضة (الشيعة الإمامية): ينظر الشيعة إلى الأئمة من آل البيت نظرة مغالية، حيث يقولون بأن أقوالهم وفتاواهم معصومة، وأنه لا يجوز مخالفة أوامرهم، ولا الرد عليهم، بل يجب التسليم لهم، والانقياد لأمرهم، والأخذ بقولهم»[١]، وهناك العديد من النصوص في كتب الرافضة تعطي الأئمة عندهم صفة الحكم والتشريع المطلق، الذي لا يكون إلا لله تعالى، ومن هذه النصوص:

١ - تزعم الشيعة في رواياتها أن الله تعالى «خلق محمدًا وعليًا وفاطمة، فمكثوا ألف دهر، ثم خلق جميع الأشياء، فأشهدهم خلقها، وأجرى طاعتهم عليها، وفوض أمورها إليهم، فهم يحلون ما يشاءون، ويحرمون ما يشاءون»[٢].

ويشرح صاحب (بحار الأنوار) بعض هذه الفقرات، فيقول: «وأجرى طاعتهم عليها، أي: أوجب وألزم على جميع الأشياء طاعتهم حتى الجمادات، وفوض أمورها إليهم من التحليل والتحريم والعطاء والمنع»[٣].

٢ - يزعمون أن أبا جعفر قال: «من أحللنا له شيئًا .. فهو حلال، لأن الأئمة منا مفوض إليهم، فما أحلوا فهو حلال، وما حرموا فهو حرام»[٤].

٣ - ونجد الخميني يفصح أكثر عن عقيدة الرافضة في إضفاء صفة الحاكمية المطلقة والتشريع المطلق لغير الله - جَلَّ وعلا - من الأئمة كما يزعم، حيث يقول: «إن الحكومة هي فرع ولاية رسول الله المستقيمة، ومن أحكام الإسلام الأولية، ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية، حتى الصلاة والصوم والحج،

---

(١) «عقائد الإمامية» لرضا المظفر، مكتبة النجاح، بدون ذكر البلد، طبعة عام (١٣٩١هـ) (ص٥٥).

(٢) «أصول الكافي» للكليني (١/ ٤٤١)، و«بحار الأنوار» للمجلسي (٢٥/ ٣٤٠).

(٣) «بحار الأنوار» للمجلسي (٢٥/ ٣٤١).

(٤) المصدر السابق (٢٥/ ٣٣٤)، و«الاختصاص» للمفيد (٣٣٠).

فيجوز للحاكم أن يعطل المساجد عند اللزوم ويخرب مسجدًا، ويستطيع - أي الحاكم - أن يلغي أي حكم من أحكام الإسلام - سواء كان من العبادات أو من غير العبادات - إذا كان مخالفًا لمصالح الإسلام، ويعطل الحج الذي هو من فرائض الإسلام المهمة إذا اقتضت ذلك مصلحة المملكة الإسلامية، لأن هذه الحكومة ولاية إلهية مطلقة»[١].

وبهذا نجد أن الرافضة تصرح بأن من صفات أئمتها صفة الحكم المطلق والتشريع فما أحلوه فهو الحلال، وما حرموه فهو الحرام، وهذا الاعتقاد أكملوا به مسلسل الشرك عندهم بناءً على أن الناس جميعًا عبيد للأئمة، كما قال الرضا: «الناس عبيد لنا في الطاعة . . فليبلغ الشاهد الغائب»؟![٢].

٢ - المتصوفة: من الطوائف التي وقعت في هذا النوع من الشرك فرق الصوفية على اختلاف مسمياتها، حيث تعتقد فرق الصوفية في مشايخهم وأوليائهم بأن لهم حق التشريع المطلق والحكم، حتى بما يخالف شرع الله، وهذا الاعتقاد بناءً على اعتقادهم بعصمة الأولياء، ولذلك نجدهم يؤولون كل ما يخالف أحكام الشرع، مما يفعله أو يقوله مشايخهم بأنه من التشريع الذي خص الله به هؤلاء المقربين؟ . .
ومن النصوص التي تدل على إضفاء صفة الحكم والتشريع المطلق لأئمة التصوف:

١ - يقول ذو النون المصري[٣]: «طاعة المريد لشيخه فوق طاعته لربه»[٤].

---

(١) نقلاً عن صحيفة «كيبهان» الإيرانية العدد (٢١٨٢) بتاريخ (٢٣/ ٥/ ١٤٠٨هـ).

(٢) «بحار الأنوار» (٢٥/ ٢٧٩)، و«الأمالي» للمفيد (ص٤٨).

(٣) هو: ذو النون بن إبراهيم المصري أبو الفيض، يُقال: إن اسمه إبراهيم، وذا النون لقب، ويُقال اسمه الفيض، وهو مولى لقريش، وكان أبوه إبراهيم نوبيًا، قال الدارقطني: روى عن مالك أحاديث، فيها نظر، كان واعظًا، تكلم في ترتيب الأحوال، ومقامات الأولياء، فهجره علماء مصر، ورماه البعض بالزندقة، توفي سنة (٢٤٥هـ)، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٣٢)، و«البداية والنهاية» (١/ ٣٤٧)، و«طبقات الصوفية» للسلمي (ص١٥).

(٤) «تذكرة الأولياء» لزين الدين العطار، الطبعة الحجرية، لاهور - باكستان، ب.ت (١/ ١٧١).

٢ ـ يقول الجيلاني[١]: «يجب على المريد ترك مخالفة شيخه في الظاهر، وترك الاعتراض عليه في الباطن»[٢].

٣ ـ الديمقراطيون (العلمانيون): من أشهر الطوائف المعاصرة التي وقعت في الشرك بالله في صفة الحكم والتشريع المطلق طائفة العلمانيين، الذين يسمون أنفسهم بالديمقراطيين، ومعلوم أن مصطلح الديمقراطية مصطلح غربي إلحادي، يتكون من كلمتين: (DEMOS) وتعني الشعب، و(KRATOS)، وتعني الحكم أو السلطة، وقد عرفت الديمقراطية بأنها «حكم الشعب» أو «سلطة الشعب»[٣].

بمعنى أن الشعب هو الذي يحكم نفسه بنفسه عن طريق ما يسمى بالديمقراطية المباشرة، والتي تعني ممارسة كل أفراد الشعب حكم أنفسهم بأنفسهم، أو عن طريق ما يسمى بالديمقراطية غير المباشرة، والتي تسمى اليوم بالديمقراطية النيابية، حيث تقوم الشعوب بانتخاب ممثلين ونواب عنها لتشكيل ما يسمى (بالمجلس النيابي)، والذي يقوم بدوره بسن التشريعات والقوانين في مختلف مجالات الحياة البشرية، وتعطى هذه المجالس النيابية في النظم الديمقراطية صفة الحكم والتشريع المطلقين، بواسطة ما يسمى بنظام (الأغلبية)،

---

(١) هو: عبد القادر بن موسى بن عبد الله بن يحيى الكيلاني محيي الدين، صوفي، تنسب إليه الطريقة القادرية، ولد بكيلان (جيلان) عام (٤٧٠هـ)، ودخل بغداد فسمع الحديث، وتفقه فيها، وتوفي عام (٥٦١هـ)، من مصنفاته: «الفتح الرباني»، و«جلاء الخاطر»، و«الغنية لطالبي الحق»، و«آداب السلوك»، انظر ترجمته في «البداية والنهاية» (١٢/ ٢٥٢)، و«هدية العارفين» للبغدادي (٥/ ٥٩٦)، و«معجم المؤلفين» (٥/ ٣٠٧).

(٢) «الغنية لطالبي طريق الحق» لعبد القادر الجيلاني، مطبعة الحلبي ـ القاهرة، ط:٣، عام (١٩٥٦م) (٢/ ١٦٤).

(٣) «مذاهب فكرية معاصرة» لمحمد قطب، دار الشروق ـ القاهرة، ط:١، عام (١٤٠٣هـ) (ص١٧٨).

فالحلال ما أحلته الأغلبية، والحرام ما حرمته الأغلبية، وبهذا يظهر لنا واضحًا وجليًا أن **العنوان الظاهر للديمقراطية هو**: أن الشعب يشرِّع لنفسه من خلال المجالس النيابية التي أُعطيت لها صفة الاستقلالية المطلقة في التشريع تحليلاً وتحريمًا، دون الرجوع إلى حكم الله تعالى بل تشرع بحسب رأي الأغلبية فيها، وإذا وافقت بتشريعها في بعض الأحيان شريعة الله وحكمه، فإنها لا تقصد هذه الموافقة، بل تقع منها اتفاقًا، وعندما توصف هذه المجالس بأنها «تشرع وتحكم» بمعنى أنها تصدر التشريعات والقوانين التي يتم بها الحكم، فإن هذا الوصف يقع لها ليس على سبيل الاتباع، بل على سبيل الاستقلال.

وهذا الوصف كما سبق بيانه لا يكون حقًا على سبيل الاستقلال إلا لله وحده لا شريك له، لذلك فإن هذه المجالس النيابية إذا انتحلت لنفسها وصف «استقلالية التشريع والحكم المطلقين»، فتكون بذلك قد نازعت الله في صفة من صفاته، بل تجعل من نفسها حاكمًا على أمر الله وشرعه بالإنفاذ أو الرد، فإذا قدم مثلاً تشريع الله تعالى، «كتحريم الخمر مثلاً، أو أحكام الأسرة» بصيغة قانون يُصوَّت عليه، فهي إما أن تنفذه أو توقفه أو ترده أو تعدل فيه، وأعضاء المجلس يفعلون ذلك، لأنهم أعطوا في النظام الديمقراطي «صفة الحكم والتشريع المطلق»، وهذه منازعة لله تعالى في أخص صفاته (الحاكمية)، ويستثنى من هذا الحكم من يدخل في هذه المجالس، بنية الدفاع عن دين الله وشرعه، والتقليل من المفاسد، ومحاولة نصرة الحق، وقد ظهرت فتاوى لبعض كبار العلماء المعاصرين بجواز مناصرة الصالحين، والوقوف إلى جانبهم واختيارهم لتكثير سوادهم.



المطلب الثاني

الشرك في الأسماء والصفات بإثبات صفات المخلوق للخالق

سبق معنا أن شرك التنديد يكون على نوعين:

الأول - إثبات ما هو من خصائص الله تعالى لغيره، وجعل ذلك الغير نداً لله تعالى في أسمائه وصفاته.

والثاني - إثبات ما هو من خصائص المخلوق وصفاته للخالق - جَلَّ وعلا -، وقد تكلمنا في المطلب الأول عن صور من الشرك في الأسماء والصفات بإثبات صفاته تعالى وأسمائه لغيره، وفي هذا المطلب نذكر نبذة عن بعض صور الشرك في الأسماء والصفات من خلال إثبات صفات المخلوقات للخالق - جَلَّ وعلا -، وهناك صور من الشرك في هذا الباب وقعت فيها بعض الفرق المنتسبة إلى الإسلام، وأشهر هذه الفرق هي:

أولاً - الرافضة: من مظاهر شرك الرافضة في باب إثبات صفات المخلوق للخالق عقيدة «البداء»، فما المقصود بالبداء، وكيف نشأت هذه العقيدة عند الشيعة؟ . . ولماذا؟ .

* **أما معنى البداء في اللغة، فله معنيان:**

١ - الظهور والانكشاف بعد الخفاء يُقال: «بدأ، بُدُوًّا»: أي: ظهر.

٢ - نشأة الرأي، يُقال: «بدا له الأمر» أي: نشأ له فيه رأي[1]، وكلا المعنيين ورد في القرآن الكريم، فعلى المعنى الأول: جاء قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي

(١) «القاموس المحيط» مادة «بدو» (٤/٢٠٢)، و«الصحاح» (٦/٢٢٧٨)، و«لسان العرب» (١٤/٦٦).

أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٨٤)، وعلى المعنى الثاني قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ (يوسف: ٣٥).

وواضح أن البداء بمعنييه يستلزم أن يكون مسبوقًا بالجهل، وحدوث العلم، وكلاهما محال على الله سبحانه، ونسبته إلى الله من أعظم الكفر، لكننا نجد الشيعة تجعل من هذه العقيدة دينًا وعبادة وتنسبه إلى الله - عَزَّ وَجَلَّ -، بل بالغوا فيه حتى قالوا: «ما عبد الله بشيء مثل البداء»[(١)]، و: «ما عظم الله - عَزَّ وَجلَّ - بمثل البداء»[(٢)].

«ولو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا من الكلام فيه»[(٣)]، و«ما بعث الله نبيًا قط إلا بتحريم الخمر وأن يقر لله بالبداء»[(٤)].

والبداء في الأصل: عقيدة يهودية ضالة وردت في التوراة المحرفة، وانتقل الاعتقاد بها إلى السبئية[(٥)]، ثم أخذها المختار بن أبي عبيد الثقفي[(٦)]، لأنه كان يدعي علم الغيب، فإذا حدث خلاف ما أخبر به قال: قد بدا لربكم[(٧)]، ثم سرت هذه العقيدة إلى فرق الشيعة ما عدا الزيدية فتنكرها، ولعل السبب في اختراع هذه

---

(١) «أصول الكافي» كتاب «التوحيد»، باب «البداء» (١/ ٢٠٠)، و«بحار الأنوار» (٤/ ١٠٧).

(٢) «أصول الكافي» (١/ ٢٠٠)، و«بحار الأنوار» (٤/ ١٠٧).

(٣) «أصول الكافي» (١/ ٢٠٢)، و«بحار الأنوار» (٤/ ١٠٨).

(٤) «أصول الكافي» (١/ ٢٠٣).

(٥) «مسائل الإمامة» لعبد الله بن محمد الناشئ الاكبر، تحقيق: يوسف فان، منشورات المعهد الالماني - بيروت، عام (١٩٧١م) (ص٧٥).

(٦) هو: المختار بن أبي عبيد بن مسعود بن عمر الثقفي، أسلم أبوه في حياة النبي ﷺ ولم يره، ولهذا لم يذكره أكثر الناس في الصحابة، زعم المختار بأن الله يوحي إليه، وينزل عليه الملائكة، كان ناصبيًا متعصبًا، ثم تحول إلى شيعي غال، فالتفت حوله جماعات من الشيعة، قتله مصعب بن الزبير سنة (٦٧هـ)، انظر: «البداية والنهاية» (١٨/ ٢٨٧)، و«تاريخ الطبري» (٣/ ٤٧٦).

(٧) «الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص٥٠-٥٣)، و«التبصير في الدين» للأسفراييني (ص٢٠).

العقيدة هو أن الشيعة أشاعوا أن أئمتهم يعلمون الغيب، فإذا نسبوا إلى الأئمة أخبارًا ولم تقع قالوا: هذا من باب البداء، وهذه حيلة ليتستروا على كذبهم[1].

والذي ينظر في عقيدة «البداء»، يجد أنها تناقض توحيد الأسماء والصفات، وذلك لأنها تتضمن إضافة الجهل، وحدوث العلم إلى الله سبحانه، ولاشك أن الشيعة بهذه العقيدة قد أثبتوا لله تعالى ما يتنزه عنه من خصائص وصفات المخلوقين، بل نجدهم بهذا المعتقد نزهوا المخلوق، وهو «الإمام» منهم على الخُلْف في الوعد، والاختلاف في القول، والتغير في الرأي ونشأة رأي جديد، ونسبوا ذلك إلى عالم الغيب والشهادة ـ تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا ـ.

ثانيًا ـ أهل الكلام: ومن صور الشرك بالله بإثبات خصائص وصفات المخلوق للخالق ـ جَلَّ وعلا ـ عند المتكلمين والفلاسفة إطلاقهم لبعض الألفاظ، وتسمية الله تعالى بها، مثل إطلاق لفظ العلة الفاعلة، والموجب بذاته، أو بالعقل الفعال ونحوها[2]، مما ليس من أسماء ولا صفات الباري ـ جَلَّ وعلا ـ التي سمى بها نفسه أو سماه بها رسوله ﷺ.

ثالثًا ـ القاديانية والمتصوفة عمومًا: أما المتصوفة عمومًا فهم يسمون الله تعالى بما ليس من أسمائه، ومن ذلك إطلاق اسم (هو) على الباري ـ سبحانه وتعالى ـ، ومناداة الله تعالى به في حضراتهم وموالدهم والاستغناء به عن أسمائه وصفاته.

أما فرقة القاديانية . . فهي من أعظم الفرق المنتسبة إلى الإسلام كفرًا وشركًا في هذا الباب، فالذي يطالع ما كتبه طاغوت هذه الفرقة ومؤسسها الميرزا غلام

---

(١) «فرق الشيعة» للحسن بن موسى النوبختي، مطبعة الدولة، استانبول ـ تركيا، عام (١٩٣١م) (ص٥٥-٥٦).

(٢) «أسماء الله وصفاته» للدكتور الأشقر (ص١٣٩).

أحمد القادياني، الذي ظهر في إقليم البنجاب في الهند أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وادعى النبوة، وأنه المسيح الموعود، وساعده الإنجليز في نشر دعوته، ومن أباطيله نسخ الجهاد، وفرض طاعة البريطانيين[1].

ومن كتبه التي تطفح بهذا الشرك كتاب (ترياق القلوب)، و(حقيقة الحق)، و(توضيح المرام)، و(حمامة البشرى)، و(سفينة نوح)، وغيرها، ويمكننا هنا عرض بعض أقوال هذا الملحد فيما يتعلق بإثبات صفات المخلوق للخالق - جَلَّ وعلا -، ومنها:

* قال القادياني: «قال لي الله: إني أصلي وأصوم وأصحو وأنام»[2].

وقال أيضًا - لعنه الله -: «نستطيع أن نفرض لتصوير وجود الله، بأن له أيادي وأرجل كثيرة، وأعضاؤه كثيرة لا تعد ولا تحصى، وفي ضخامته لا نهاية لطولها وعرضها، ومثل الأخطبوط له عروق كثيرة، التي هي امتداد إلى أنحاء العالم وأطرافه»[3].

- ويقول أيضًا: إنه قدم أوراقًا كثيرة إلى الله ليوقع عليها، وأنه رأى الله وقع على الأوراق والطلبات بحبر أحمر»[4].

وبهذا ترى مدى الكفر البواح، والشرك الأكبر في كلام هذا الزنديق ووصفه الله تعالى بما يتنزه عنه - جَلَّ وعلا - من صفات المخلوقين.

رابعًا - شعراء الحداثة: الحداثة: دعوة إلحادية، تتستر بلباس الأدب، وتعني: الثورة على كل قديم بما في ذلك القيم والأخلاق والدين، وتتبنى الدعوة إلى

---

(١) انظر «القاديانية» للشيخ حسان إلهي ظهير (ص١٩-٣٣).
(٢) «حمامة البشرى» (٢/٩٧) نقلاً عن «القاديانية»، لإحسان إلهي ظهير.
(٣) «توضيح المرام» لغلام أحمد القادياني (ص٧٥).
(٤) «ترياق القلوب» لغلام أحمد القادياني (ص٣٣).

إقامة الحياة على الإباحية والفوضى والغرائز الحيوانية، ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، تقريبًا في باريس على يد بعض الأدباء الفوضويين والملاحدة، كنتيجة طبيعية لعزل الدين عن الدولة في أوروبا، والذي أورثت القلق والشك في حياة البشر، وانتقلت إلى العالم الإسلامي بعد ذلك[1].

والمتتبع لكتابات الحداثيين في هذا الباب يجد أنهم - قاتلهم الله - لا يتورعون عن وصف الله - جَلَّ وعلا - وتسميته بما لا يليق به من أسماء وصفات المخلوقين واستقصاء ما كتبه الملاحدة من الحداثيين في هذا الباب أمر يحتاج إلى مجلدات ضخمة، لكننا هنا نذكر بعض النصوص الشركية لبعض رموز الحداثة ممن ينتسبون إلى الإسلام وما تحمله من صور الشرك بالله تعالى، بإثبات صفات وخصائص المخلوقات للخالق - جَلَّ وعلا - في صورة تقشعر لها أبدان المؤمنين، وأسأل الله العظيم الكريم أن لا يؤاخذني إذا سطرت بعض كلام الملحدين، ولكن من باب أن ناقل الكفر ليس بكافر، ومن هؤلاء الملحدين:

١ - **عبد الوهاب البياتي:** وهو شاعر عراقي ماركسي العقيدة، يقول في ديوانه (كلمات لا تموت)، ونعوذ بالله مما قال:

الله في مدينتي يبيعه اليهود .. الله في مدينتي مشرد طريد .. أراده الغزاة أن يكون لهم أجيرًا شاعرًا قواد .. يخدع في قيثارة المذهب العباد.

لكنه «أصيب بالجنون، لأنه أراد أن يصون زنابق الحقول من جرادهم أراد أن يكون»[2] - تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا -.

---

(١) انظر في ذلك «الموسوعة الميسرة» (٢/ ٨٧٧-٨٨٣)، و«الحداثة في ميزان الإسلام» لعوض القرني، مطابع هجر - القاهرة، ط:١، عام (١٤٠٨هـ).

(٢) «كلمات لا تموت» لعبد الوهاب البياتي (ص٥٢٦).

٢ - ادونيس: الشاعر النصيري الماركسي الملحد، وكان اسمه: علي أحمد سعيد، ثم سمى نفسه بأدونيس، اسم أحد أصنام الفينيقيين، يقول - قاتله الله -:

«كاهنة الأجيال قولي لنا شيئًا عن الله الذي يولد .. قولي أفي عينيه ما يعبد»[١]، ويقول: «مات إله كان من هناك يهبط من جمجمة السماء»[٢].

٣ - صلاح عبد الصبور: وهو أحد أحفاد الحلاج، يقول: «يا أيها الإله كم أنت قاسٍ موحش .. أيا أيها الإله»[٣].

ويقول: «ملاحنا ينتف شعر الذقن في جنون، يدعو إله النقمة المجنون أن يلين قلبه ولا يلين»[٤].

٤ - ويقول محمد درويش: «نامي فعين الله نائمة عنا وأسراب الشحارير»[٥].

ويقول المقالح: «صار الله رمادًا .. صمتًا رعبًا في كف الجلادين .. حقلاً ينبت سبحات وعمائم بين الرب الأغنية الثروة والرب القادم من هوليود .. كان الله قديمًا حبًا .. كان سحابة .. كان نهارًا في الليل .. أغنية تغسل بالأمطار تجاعيد الأرض»[٦].

وهكذا نجد هؤلاء الملاحدة يصفون الله تعالى بصفات لا تليق بجلاله وعظمته، وينسبون إليه القبائح - تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا - اللهم لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا.

---

(١) «الحداثة في ميزان الإسلام» لعوض القرني (ص١٠١).
(٢) «ديوان الناس في بلادي» لصلاح عبد الصبور (ص٢٩).
(٣) «ديوان الناس في بلادي» لصلاح عبد الصبور (ص٢٩).
(٤) «الحداثة في ميزان الإسلام» للقرني (ص٩٦).
(٥)،(٦) المصدر السابق (ص٨٦).

الفصل الرابع

الشـرك الأصغـر

المبحث الأول

تعـريف الشـرك الأصغر

سبق أن بيَّنا أن العلماء يقسمون الشرك من حيث صوره وأحكامه إلى قسمين:

أحدهما - الشرك الأكبر: وقد سبق تعريفه وبيان أنواعه في الفصول الثلاثة السابقة.

والآخر - هو الشرك الأصغر، وهو ما سوف يتم بيانه في هذا الفصل.

ولاشك أن الشرك الأصغر من الموضوعات المهمة التي يحتاج إلى معرفتها كل مسلم، نظرًا لخطورته على عقيدة المسلم، وكذا لخفائه، وشدة وعيده، حيث خافه الرسول ﷺ على صحابته - وهم أكمل الأمة إيمانًا - رضي الله عنهم جميعًا - وأيضًا لكثرة من يقع فيه من المسلمين، فلا يكاد أحد ينجو منه إلا من عصم الله.

أولاً - تعريفه: اختلفت عبارات العلماء في تعريف الشرك الأصغر، ويمكن استعراض أشهر التعاريف ثم استنتاج التعريف المختار:

١ - يعرِّفه الشوكاني بأنه: «كل ما ينافي كمال التوحيد ويقدح فيه مما لم يبلغ حَدَّ الشرك الأكبر»[1].

---

(١) «الدر النضيد» للشوكاني (ص٢٥)، و«فتح القدير» (٣/٣١٩).

٢- ويعرفه السعدي بأنه: «كل وسيلة وذريعة يتطرق منها إلى الشرك الأكبر من الإرادات والأقوال والأفعال، التي لم تبلغ رتبة العبادة»[١].

٣- وقيل هو: «مراعاة غير الله معه في بعض الأمور»[٢]، ومن خلال استعراض التعاريف السابقة نجد أن كل تعريف اهتم بجانب معين من جوانب هذا الشرك، ويمكننا بعد هذا العرض للتعاريف أن نقول: بأن الشرك الأصغر هو: «كل ما نهى عنه الشرع مما هو ذريعة إلى الشرك الأكبر، ووسيلة للوقوع فيه، وجاء في النصوص تسميته شركًا، ولم يصل إلى حد الشرك الأكبر سواء كان في باب الإرادات أو الأقوال أو الأفعال»[٣].



(١) «القول السديد» (ص٤٣). (٢) «المفردات» (ص٢٦٠).

(٣) لخص هذا التعريف من التعاريف السابقة، وكذا من فتوى اللجنة الدائمة، انظر «فتاوى اللجنة الدائمة» (١/ ٥١٧).

المبحث الثاني

ضوابط الشرك الأصغر

هناك دلالات معينة يمكن اعتبارها ضوابط في تبيين الشرك الأصغر، وتمييزه من الأكبر، وهي:

١ - النص الصريح الصحيح: ومن أمثلة هذا الضابط ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: **«إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر»،** قالوا: يا رسول الله .. وما الشرك الأصغر؟، قال: **«الرياء»**[١].

٢ - أن يأتي لفظ الشرك منَكَّرًا غير مُعَرَّف: فإن جاء معرفًا بـ (ال) دلَّ على أن المقصود به الشرك الأكبر المخرج عن الملة[٢].

ويمكن التمثيل لذلك بقوله ﷺ: **«إن الرقى والتمائم والتولة شرك»**[٣].

٣ - تفسير الرسول ﷺ لهذا الشرك الوارد في نصٍّ بما يوضح أن المراد به ما دون الشرك الأكبر: مثال ذلك حديث معاوية السلمي مرفوعًا: **«يكون الناس مجدبين فينزل الله عليهم رزقًا من رزقه فيصبحون مشركين؛ يقولون: مُطرنا بنوء كذا»**[٤].

---

(١) رواه أحمد (٥/٤٢٨)، الطبراني في «الكبير» (٤/٢٩٩)، والبغوي في «شرح السنة» برقم (٤١٣٥)، ورجاله رجال الصحيح، انظر تعليق الألباني على كتاب «الإيمان» لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص٨٧).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/٢٠٨).

(٣) رواه أحمد (١/٣٨١)، وأبو داود في كتاب «الطب»، باب «تعليق التمائم» (٤/٢١٢) برقم (٣٨٨٣)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢/٤٦٧)، و«السلسلة الصحيحة» برقم (٣٣١).

(٤) رواه أحمد (٣/٤٢٩)، والطبراني في «الكبير» (١٩/٤٣/١٠)، والبخاري في «التاريخ» (٧/٣٢٩)، وهو حديث حسن. انظر: «مسند الإمام أحمد» بتحقيق الأرناؤوط (٢٤/ ٢٩٠).

فقوله ﷺ: «فيصبحون مشركين» المقصود به الشرك الأصغر؛ الذي هو بمعنى كفر النعمة وعدم شكرها وصدور ما يضادها؛ حيث جاء تفسيره في قول زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على أثر سماء (أي مطر) كانت من الليل، فلما انصرف أقبل على الناس فقال: «هل تدرون ماذا قال ربكم؟»، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته؛ فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا؛ فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب»، وفي رواية لمسلم: «أصبح من الناس شاكر ومنهم كافر»، قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا[1].

٤ - ما فهمه الصحابة من النص: فالصحابة أعلم الأمة بمعاني نصوص الكتاب والسنة، ولذلك ففهمهم حجة، ومثال ذلك:

(أ) حديث (الطيرة شرك): قال ابن مسعود: «وما منا إلا، ولكن يذهبه الله بالتوكل»[2]، فآخر الحديث مما هو من كلام ابن مسعود يدل على أن المقصود بالشرك هنا هو الشرك الأصغر؛ بدليل نسبة ذلك إلى الصحابة بقوله: «وما منا إلا» أي: وما منا إلا ويقع له شيء من التطير.

(ب) قوله ﷺ: «من حلف بغير الله فقد أشرك»[3].

حيث فسَّر ابن عباس رضي الله عنهما أن الحلف بغير الله من الشرك الخفي الذي يعتبر شركًا أصغر؛ كقولك: وحياتك يا فلان، وحياتي..[4]، ومعلوم أن الشرك

---

(١) سبق تخريجه (ص٢١٣). (٢) سبق تخريجه (ص٢٦٨).
(٣) سبق تخريجه (ص٤٢).
(٤) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» تحقيق: د. الزهراني، دار طيبة - الرياض، ط:١، عام (١٤٠٨هـ) (٨١/١).

الخفي هو شرك أصغر؛ لتفسير الرسول ﷺ الشرك الخفي بالرياء الذي هو من الشرك الأصغر[١]، وقول شداد بن أوس أيضًا: «كنا نعد الرياء على عهد رسول الله ﷺ الشرك الأصغر»[٢].

٥ ـ القصد والنية: إن من أهم الضوابط المعتبرة عند العلماء في تمييز كون العمل شركًا أصغر أو أكبر ضابط القصد والنية من العمل؛ فقد يكون العمل شركًا أصغر إذا لم يقصد الإنسان به حقيقة الشرك الأكبر.

ومثال ذلك: «الحلف بغير الله تعالى» فهو في حد ذاته من الشرك الأصغر، لكن إذا قصد الحالف تعظيم المحلوف به غير الله تعالى كتعظيم الله فهو شرك أكبر. وأيضًا الرياء والتصنع للخلق؛ قد يكون شركًا أكبر إذا قصد بالعمل من أصله غير الله تعالى، وقد يكون شركًا أصغر إذا كان أصل العمل لله لكن خالطه الرياء.

يقول الشوكاني ـ رحمه الله ـ في بيان ذلك: «الشرك الأصغر: كيسير الرياء والتصنع للخلق، والحلف بغير الله؛ كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**من حلف بغير الله فقد اشرك**»[٣]. وقول الرجل للرجل: ما شاء الله وشئت، وهذا من الله ومنك، وأنا بالله وبك، وما لي إلا الله وأنت، وأنا متوكل على الله وعليك، ولولا أنت لم يكن كذا وكذا، وقد يكون هذا شركًا أكبر بحسب حال قائله ومقصده»[٤].

وبهذا يظهر لنا أن النية من أهم الضوابط في تمييز كون العمل شركًا أكبر أم شركًا أصغر بناء على قصد وحال العامل ـ والله أعلم ـ.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٨١)، طبعة دار طيبة ـ الرياض، عام (١٤٠٨هـ) بتحقيق: د. الزهراني.
(٢) الحديث رواه أحمد (٢/ ٣٠)، وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ١١٩) برقم (٣٠).
(٣) سبق تخريجه ص(٤٢).
(٤) «الدر النضيد» للشوكاني (ص٧١).

المبحث الثالث

أقسام الشرك الأصغر

تنوعت عبارات العلماء في بيان أقسام الشرك الأصغر، وصوره كما يلي:

١ - يقسمه البعض إلى قسمين، هما:

(أ) **الشرك الظاهر:** وهو ما يظهر على الإنسان سواء بالتصنع أو باللفظ أو بالعمل، مما هو من أنواع الشرك الأصغر المندرجة تحت ضوابطه كما سبق.

(ب) **الشرك الخفي:** وهو ما دقَّ وخفي من مسارب الشرك التي لا تظهر أو التي قد لا يعرف صاحبها أنها من الشرك لخفائها[١].

٢ - قسمه آخرون إلى ثلاثة أقسام، هي:

(أ) **الشرك القلبي:** أي ما يتعلق بأعمال القلوب كيسير الرياء وإرادة الدنيا في بعض الأعمال وغيرها.

(ب) **الشرك العملي:** وهو ما يتعلق بالجوارح مما فيه منافاة لكمال التوحيد؛ مثل لبس الخيط والحلقة لرفع البلاء مع عدم الاعتقاد بأن لها تأثيراً بذاتها، وإنما لكونها أسبابًا لذلك، وكذا إتيان الكهان والمنجمين للاستهزاء بهم مع عدم الاعتقاد بعلمهم للغيب، ونحو ذلك مما لم يبلغ حد الشرك الأكبر بفقد ضابط من ضوابطه.

(جـ) **الشرك القولي:** وهو ما يتعلق بالأقوال أو الألفاظ كالحلف بغير الله وشرك الألفاظ مما يكون فيه مشاركة بين الله وبين غيره من الخلق على سبيل الاشتراك اللفظي لا الاعتقادي.

---

(١) «شرح نواقض التوحيد» لحسن العواجي، مكتبة لينة، دمنهور - مصر، ط:١، عام (١٤١٣هـ) (ص٢٤، ٢٥).

٣ ـ ويقسمه البعض الآخر إلى قسمين[(١)]:

(أ) الشرك في النيات والمقاصد: كالرياء.

(ب) الشرك في الألفاظ: ويدخل فيه أنواع كثيرة مما ورد النهي عنه وتسميته شركًا. والحقيقة أن هذه الصور التي ذكرها العلماء ليس بينها اختلاف كبير، بل اختلاف لا يؤثر، وعلى هذا يمكننا الجمع بين هذه الصور، فنقول: أن صور الشرك الأصغر ثلاث: هي:

١ ـ **الشرك في الاعتقاد:** وهو ما يتعلق بالنيات والمقاصد، ويسمى أيضًا الشرك الخفي.

٢ ـ **الشرك العملي:** وهو ما يتعلق بأعمال الجوارح مما لم يبلغ حد الشرك الأكبر.

٣ ـ **الشرك في الألفاظ:** وهو ما يتعلق بأقوال اللسان.

وهذا التقسيم تبعًا لكون الإيمان والتوحيد والعبادة متعلقة بهذه الثلاثة الأقسام، وهي أعمال القلوب، واللسان، والجوارح، وسواء كان الشرك أكبر أو أصغر، فإنه لا يخرج عن هذه الأقسام التي تتعلق بحياة الإنسان، ولهذا سوف يكون حديثنا عن صور الشرك الأصغر، بناءً على هذا التقسيم الذي تم اختياره، وفيما يلي بيان ذلك:

الصورة الأولى ـ ما يتعلق بأعمال القلوب (الاعتقاد):

وهذا النوع يسمى بالشرك في النيات والمقاصد، ويندرج تحت هذه الصورة نوعان، هما:

١ ـ الرياء.

٢ ـ إرادة الإنسان بعمله الدنيا مع كون أصل العمل لله.

---

(١) «مجلة البحوث الإسلامية» الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ـ الرياض، العدد (٣٧) (ص٢٠٧).

١ - الريـــاء:

أولاً - تعريف الرياء:

الرياء لغةً: مـصدر راءى يرائي، تقـول: رائيت الرجال مـراءاة، ورياءً: أي أريته على خلاف ما أنا عليه[١].

وأما الرياء في الاصطلاح: فقد عرفه العلمـاء بتعاريف كثيرة[٢] كلها متقاربة في المعنى، اخترت منها تعريف ابن حجر - رحمه الله -، حيث قال: «الرياء هو إظهار العبادة لقصد رؤية الناس، فيحمدوا صاحبها»[٣].

ثانيًا - حكم الرياء: الرياء على قسمين:

١ - **إما أن يدخل الرياء في أساس العمل:** بمعنى أن العامل لا رغبة له في القيام بأصل العبادة كالصلاة، أو الزكاة، أو الصوم، أو غيرها إلا رياءً، ولولا ذلك ما صلى، ولا صام، ولا ذكـر الله، فهذا مـشرك شركًـا أكبر، وهـو من المنافقين، الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ (النساء: ١٤٢).

٢ - **أن يدخل الرياء في تحسين العمل:** بمعنى أن العامل إنما أراد بعـمله وجه الله تعالى، لكن حسَّنه رياء، كأن يطيل في الصلاة ليراه الناس، أو يرفع صوته بالقراءة والذكر ليسمعه الناس فيحمدوه، فيكون الرياء في هذه الحالة شركًا أصغر لا يخرج صاحبه من الملة، لكن هذا الرياء الذي يدخل في تحسين العمل على قسمين:

---

(١) «لسان العرب» (١/ ١٠٩٤).

(٢) انظر: «تفسيـر القرطبي» (٢/ ٢١٢)، و«قواعد الأحكام» للـعز بن عبد السلام، دار الكتب الـعلمية، بيروت - لبنان، ب.ت (١/ ١٤٧)، و«تيسير العزيز الحميد» (ص٤٦٤).

(٣) «فتح الباري» (١١/ ٣٣٦).

(أ) ما قارن العبادة أو العمل من بدايته واستمر معه: فالنصوص الصحيحة تدل على أنه يبطل العمل، لقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (الكهف: ١١٠)، ولقوله تعالى في الحديث القدسي: **«أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه»**[(١)].

(ب) ما كان طارئًا على النية: بمعنى أن يكون الدافع للعبادة وجه الله تعالى وحده، ولكن طرأ عليه نية الرياء، فهذا القسم إن كان خاطرًا ثم دفعه الإنسان فلا يضره بلا خلاف، وإن استرسل معه نقص العمل، وحصل لصاحبه من ضعف الإخلاص بحسب ما قام في قلبه من الرياء، لكن لا يحبط العمل على القول الراجح من أقوال أهل العلم[(٢)].

ثالثًا ـ أسباب الرياء ودوافعه:

أصل الرياء طلب حظٍّ من حظوظ النفس، ومن غلب على قلبه حبٌّ هذا صار همه قاصرًا على مراعاة الخلق، مشغوفًا بالتردد إليهم، والمراءاة لهم، ولا يزال في أقواله وأفعاله وتصرفاته ملتفتًا إلى كل ما يعظِّم منزلته عند الناس، وهذا أصل الداء والبلاء، فإن من رغب في ذلك احتاج إلى الرياء في العبادات، واقتحام المحظورات، وهذا باب غامض لا يعرفه إلا العلماء، العارفون بالله المحبون له، وصاحب هذا الشرك لا غاية له من أعماله سوى ثلاثة أمور:

١ ـ حب لذة الحمد والثناء والمدح.

٢ ـ الفرار من الذم.

---

(١) رواه مسلم في كتاب «الزهد»، باب «من أشرك في عمله غير الله» (٤/ ١٨١٠) برقم (٢٩٨٥)، وابن ماجه (٢/ ٤٢٦) برقم (٤٢٥٥).

(٢) انظر: «إعلام الموقعين» لابن القيم (٢/ ١٨٢)، و«القول السديد» للسعدي (ص١٢٧)، و«فتاوى اللجنة الدائمة» (١/ ٥١٧-٥١٨).

٣ - الطمع في ما في أيدي الناس[١].

أمَّا الأولى والثانية فهي جِبلِّية في كل فرد، وأما الثالثة فقبيحة.

ويشهد لهذا ما جاء في حديث أبي موسى الأشعري ﷺ قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: الرجل يقاتل شجاعة، ويقاتل حمية، ويقاتل رياءً، فأي ذلك في سبيل الله، قال ﷺ: **«من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»**[٢].

فقوله: «يقاتل شجاعة» أي: ليذكر ويشكر ويمدح، ويثنى عليه، وقوله: «يقاتل حمية» أي: يأنف أن يغلب ويقهر فيذم، وقوله: «يُقاتل رياء» أي: ليرى مكانه، وهذا هو لذة الجاه والمنزلة في القلوب.

وقد لا يرغب الإنسان في المدح، ولكنه يحذر من الذم كالجبان بين الشجعان، فإنه يثبت ولا يفر، لئلا يذم، وقد يفتي الإنسان بغير علم حذراً من الذم بالجهل، فهذه الأمور الثلاثة هي التي تحرك الرغبة والرياء، وتدعو إليه.

رابعًا - أنواع الرياء:

**** للرياء أنواع ودقائق كثيرة يمكن إجمالها فيما يلي:***

١ - الرياء بالعمل: كالذي يرائي بطول القيام في الصلاة، وتطويل الركوع والسجود، وإظهار الخشوع ونحو ذلك، وكذا المراءاة بالصوم أو الصدقة أو الحج، يقول ﷺ: **«يا أيها الناس إياكم وشرك السرائر»**، قالوا: يا رسول الله،

---

(١) «مختصر منهاج القاصدين» للإمام أحمد بن عبد الرحمن بن قدامة، تحقيق: صلاح عويضة، دار ابن رجب - القاهرة، ط:١، عام (١٤٢٠هـ) (ص٢٧٤).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الجهاد»، باب «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا» (٣/ ١٠٣٤) برقم (٢٦٥٥)، ومسلم في كتاب «الإمارة» (٣/ ١٢٠٢) برقم (١٩٠٤).

وما شرك السرائر؟، قال: «**يقوم الرجل فيصلي فيزين صلاته جاهداً لما يرى من نظر الناس إليه**»[(١)].

٢ ـ **الرياء بالقول**: وهو في الغالب رياء أهل الدين، كالرياء بالوعظ والتذكير وحفظ الأخبار لأجل المجادلة والحوار والمناظرة، وما شابهها، وكذا إظهار غزارة العلم، وتحريك الشفتين بالذكر في محضر الناس، وخفض الصوت وترقيقه بقراءة القرآن، ليدل ذلك على الخوف أو الحزن، ونحو ذلك، وكذا ذم النفس بين الناس، ليظهر أنه متواضع، كل هذا وغيره مذموم إذا صاحبه قصد المراءاة.

٣ ـ **الرياء من جهة اللباس والزي**: كمن يلبس ثيابًا مرقعة، ليقول الناس إنه زاهد في الدنيا، أو من يلبس لباسًا معينًا يرتديه طائفة من الناس يعدهم الناس علماء، فيلبس هذا اللباس ليُقال عالم، وكذا من يلبس الغليظ والخشن من الثياب، أو يشمرها كثيراً ليُقال عابد.

٤ ـ **الرياء من جهة البدن**: كأن يرائي الشخص بإظهار النحول والاصفرار ليُري الناس بذلك أنه صاحب عبادة، وقد غلب عليه خوف الآخرة، أو يرائي بتشعيث الرأس ليظهر أنه مستغرق في هم الدين لا يتفرغ لتسريح شعره، أو يرائي بحلق الشارب واستئصال الشعر ليظهر بذلك تتبع زي العباد والنساك، أو يرائي بإغارة العينين وذبول الشفتين، وذلك عن طريق القيام بأعمال معينة، ككثرة الصيام ونحوه، حتى يؤول حاله إلى ذلك، ليظهر أنه مواظب على الصوم، ونحو ذلك.

---

(١) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٦٧) رقم (٩٣٧)، والبيهقي في «السنن» (٢/ ٢٩١)، وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ١١٩) برقم (٣١).

٥ - **الرياء بالأصحاب والزائرين:** كأن يتكلف أن يستزير عالمًا أو عابدًا، ليُقال: إن فلانًا قد زار فلانًا، وكالذي يدعو الناس لزيارته لكي يُقال: إن أهل الخير والدين يترددون عليه، وكذلك من يرائي بكثرة الشيوخ، ليُقال: لقي فلان شيوخًا كثيرين واستفاد منهم، فيباهي بذلك.

٦ - **ومن دقائق الرياء وخفاياه:** أن يُخفي العامل طاعته، بحيث لا يريد أن يطلع عليها أحد، ولا يُسر بظهور طاعته، ولكنه مع ذلك إذا رأى الناس أحب أن يبدءوه بالسلام، وأن يقابلوه بالبشاشة والتوقير، وأن يثنوا عليه، وأن ينشطوا في قضاء حوائجه، وأن يسامحوه في البيع والشراء، ونحو ذلك، فإن لم يجد ذلك وجد ألمًا في نفسه، فكأنه يتقاضى الاحترام على الطاعة التي أخفاها[1].

٧ - **ومن دقائق الرياء:** أن يجعل الإخلاص وسيلة لما يريد من المطالب: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «حُكي أن أبا حامد الغزالي بلغه أن من أخلص لله أربعين يومًا تفجرت الحكمة من قلبه على لسانه، قال: فأخلصت أربعين يومًا فلم يتفجر شيء، فذكرت ذلك لبعض العارفين، فقال لي: إنك أخلصت للحكمة ولم تخلص لله»[2].

وذلك أن الإنسان قد يكون مقصوده نيل الحكمة أو نيل تعظيم الناس له ومدحهم له، أو غير ذلك من المطالب، فيخلص لا لإرادة وجه الله تعالى، بل ليحصل ذلك المقصود والمطلوب».

خامسًا - خطر الرياء وأضراره:

للرياء خطر عظيم، وضرر جسيم على الفرد والمجتمع والأمة، فالرياء كما سبق إما أن يكون شركًا أكبر كرياء المنافقين، أو يكون شركًا أصغر، وخطر الشرك الأصغر (الرياء) يتمثل في الآتي:

---

(١) «مختصر منهاج القاصدين» لابن قدامة (ص٢٧٠-٢٧١).
(٢) «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (٦/ ٦٦).

١ ـ أنه وسيلة قد تفضي بصاحبها إلى الشرك الأكبر.

٢ ـ أنه يحبط الأعمال التي يصاحبها ويذهب بركتها؛ قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأَذَىٰ كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لاَّ يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: ٢٦٤)، فالرياء يمحق العمل الصالح، ويفوت على العبد الانتفاع به في وقت يكون صاحبه أحوج ما يكون إليه، عندما يصبح على حال لا يملك فيها قوة ولا عونًا، كما قال سبحانه: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ (البقرة: ٢٦٦)، فالعمل الصالح أصله كالبستان العظيم كثير الثمار، فهل هناك أحد يحب أن تكون له هذه الثمار ثم يرسل عليها إعصار الرياء ليحرقها، وهو في أشد الحاجة إليها؟! . . ولهذا قال ﷺ فيما يرويه عن ربه ـ جَلَّ وعلا ـ أنه قال: «**أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك معي فيه غيري تركته وشركه**»[١].

وفي الحديث أيضًا أنه ﷺ قال: «**إذا جمع الله الأولين والآخرين ليوم القيامة، ليوم لا ريب فيه نادي مناد: من كان أشرك في عمل عمله أحدًا فليطلب ثوابه من عند غير الله، فإن الله أغنى الشركاء عن الشرك**»[٢]، وفي الحديث: «**بشّر هذه الأمة بالسناء والدين والرفعة والتمكين في الأرض، فمن عمل منهم عمل الآخرة للدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب**»[٣].

---

(١) رواه مسلم في كتاب «الزهد»، باب «من أشرك في عمله غير الله» (٤/ ١٨١٠) برقم (٩٢٨٥).

(٢) رواه الترمذي في كتاب «التفسير» (٥/ ٢٩٤) برقم (٣١٥٤)، وابن ماجه (٤/ ٦٩٨) برقم (٤٢٠٣)، وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ١٢٠) برقم (٣٣).

(٣) رواه أحمد (٥/ ١٤٣)، والحاكم (٤/ ٤١٨)، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ١١٧) برقم (٢٣).

٣ - أنه يسبب العذاب في الآخرة: فبالإضافة إلى كون الرياء يحبط العمل ويبطله، فإنه أيضًا يكون سببًا في عذاب صاحبه يوم القيامة، وقد جاء في الحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد، فأتي به فعرفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: قاتلت فيك حتى استشهدت، قال: كذبت، ولكنك قاتلت لأن يُقال: جريء فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار، ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن، فأتي به فعرفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها؟، قال: تعلمت العلم وعلَّمته وقرأت فيك القرآن، قال: كذبت، ولكنك تعلمت العلم ليُقال عالم، وقرأت القرآن ليُقال هو قارئ، فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى أُلقي في النار، ورجل وسع الله عليه وأعطاه من أصناف المال كله، فأتي به فعرفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها إلا أنفقت فيه لك، قال: كذبت، ولكنك فعلت ليُقال هو جواد، فقد قيل، ثم أُمر به فسحب على وجهه حتى أُلقي في النار»[١].

٤ - أنه يفسد الدين: فالرياء أشد فتكًا بالدين من الذئب الجائع في الغنم، قال ﷺ: «ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال، والشرف لدينه»[٢]، فهذا مثل ضربه رسول الله ﷺ بين فيه أن الدين يفسد بالحرص على المال وذلك بأن يشغله عن طاعة الله، وبالحرص على الشرف في الدنيا، وذلك بالرياء وقصد السمعة، وقد يحب الشرف ويحرص عليه لا عن طريق الرياء بالأعمال الصالحة، وكم نرى من يحب الشرف ويسعى له ويحرص عليه ممن لا تعلق له بالدين.

(١) رواه مسلم في كتاب «الإمارة»، باب «من قاتل للرياء والسمعة استحق النار» (٣/ ١٢٠٢) برقم (١٩٠٥).
(٢) رواه الترمذي في كتاب «الزهد» (٤/ ٥٠٨) برقم (٢٣٧٦)، وأحمد (٣/ ٤٥٦)، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢/ ٥٥٣).

٥ ـ أنه من الفتن التي خافها الرسول ﷺ على الأمة: حيث يقول ﷺ : «ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال؟، الشرك الخفي، أن يقوم الرجل فيصلي فيزين صلاته لما يرى من نظر رجل»[١].

٦ ـ أنه يورث الذل والصغار والهوان والفضيحة سواء في الدنيا أو في الآخرة: قال ﷺ : «من سمّع سمّع الله به، ومن يرائي يرائي الله به»[٢].

٧ ـ أنه سبب في هزيمة الأمة: قال ﷺ : «إنما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها، بدعوتهم وصلاتهم وإخلاصهم»[٣]، وهذا يبين أن الإخلاص لله سبب في استحقاق نصره، وأن الرياء سبب هزيمة الأمة.

٨ ـ أنه يفضي بصاحبه إلى استهزاء الناس به: كما حكي أن طاهر بن الحسين قال لعبد الله بن المروزي: «منذ كم صرت إلى العراق يا أبا عبد الله؟، قال: دخلت العراق منذ عشرين سنة، وأنا منذ ثلاثين سنة صائم، فقال: يا أبا عبد الله، سألناك عن مسألة، فأجبتنا عن مسألتين»[٤].

سادسًا ـ علاج الرياء:

عرفنا أضرار الرياء ومخاطره، وأنه في الجملة محبط للعمل، وسبب لغضب الله تعالى ومقته، وأنه من المهلكات التي قد تفضي بصاحبها إلى الشرك الأكبر

---

(١) رواه ابن ماجه في كتاب «الزهد» (٤/ ٦٩٩) برقم (٤٢٠٤)، وحسنه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (٣/ ٣٧١).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الرقائق» (٥/ ٢٣٨٣) برقم (٦١٣٤)، ومسلم في كتاب« الزهد» (٤/ ١٨١٠)، برقم (٢٩٨٦، ٢٩٨٧).

(٣) رواه النسائي في كتاب «الجهاد» (٦/ ٤٥) برقم (١٣٧٨-٣١٧٨)، وأصله في «صحيح البخاري» (٣/ ١٠٦١) برقم (٢٧٣٩)، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ١٠٥) برقم (٦)، وفي «السلسلة الصحيحة» (٢/ ٤٤٣).

(٤) انظر «صحيح سنن النسائي» للألباني (٢/ ٣٩٩)

- والعياذ بالله -، وإذا كان الرياء كذلك فجدير بالمسلم أن يشمر عن ساق الجدِّ في إزالته وعلاجه، وقطع عروقه وأصوله، وتحصيل الإخلاص لله تعالى في كل أحواله وأعماله، ومن أهم وسائل علاج هذا الداء الخطير ما يلي:

١ - معرفة عظمة الله تعالى: بمعرفة أسمائه وصفاته وأفعاله معرفة صحيحة مبنية على فهم الكتاب والسنة، وعلى مذهب أهل السنة والجماعة؛ فإن العبد إذا عرف أن الله وحده هو الذي يضر وينفع، ويحيي ويميت، ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، إذا عرف ذلك وعلم بأن الله هو المستحق للعبادة وحده، لا شريك له، فسيثمر ذلك إخلاصًا وصدقًا مع الله، ومراقبة له في أعماله، وتقديم تعظيمه سبحانه على تعظيم الناس، كما يثمر ذلك عدم المبالاة بفوات الحمد أو وجود الذم من الناس، فإن من أسباب الرياء حب الحمد والخوف من الذم، فإذا انتفى السبب انتفى المسبب، ولهذا لابد من معرفة أنواع التوحيد كلها معرفة صحيحة.

٢ - الاستعانة بالله تعالى على الإخلاص واللجوء إليه بالدعاء، والتعوذ من الرياء؛ قال سبحانه: ﴿فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ إِنِّي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ (الذاريات: ٥٠)، فعلى المسلم أن يلجأ إلى ربه ويفر إليه مستعينًا به على كل ما يفسد عليه دينه ودنياه، وقد علمنا رسول الله ﷺ ذلك، فقال: **«يا أيها الناس .. اتقوا هذا الشرك، فإنه أخفى من دبيب النمل»**، فقال بعض الصحابة: كيف نتقيه وهو أخفى من دبيب النمل يا رسول الله؟، قال: **«قولوا: اللهم إنا نعوذ بك أن نشرك بك شيئًا نعلمه، ونستغفرك لما لا نعلمه»**[1].

٣ - معرفة أنواع العمل للدنيا، وأنواع الرياء وأقسامه وأسبابه: ثم قطعها واستئصال شأفتها؛ فالإنسان قد يؤتى من جهله أو من قلة حذره، وقد سبق الإشارة إلى أسباب الرياء ودوافعه.

---

(١) رواه أحمد (٤/ ٤٠٣)، وإسناده جيد، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب» (١/ ١٢١) برقم (٣٦)، و«صحيح الجامع» (٣/ ٢٣٣).

٤ - **معرفة عاقبة الرياء في الدنيا والآخرة**؛ فإن مما ينفي الرياء ويكرهه للنفس أن يعلم المرائي أن رياءه لن يجلب له نفع الناس، ولن يدفع عنه ضررهم، بل قد يجلب له سخطهم وكراهيتهم ومقتهم، وذلك معاملة من الله له بنقيض قصده، يقول عمر بن الخطاب ﷺ: «من تزيَّن بما ليس فيه، شانه الله»[1].

كما أن الرياء يجلب له كراهية الله وسخطه، وما يترتب على ذلك من الشقاء في الدنيا والآخرة، فإن من أعظم عواقبه الوخيمة في الآخرة ردَّ الأعمال، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾ (الفرقان: ٢٣)، قال أهل العلم: «المراد بالأعمال هنا ما كان على غير السنة، أو أريد بها غير وجه الله»[2].

ومن عواقب الرياء أيضًا في الآخرة الفضيحة على رؤوس الأشهاد كما في حديث الثلاثة الذين هم أول من تسعَّر بهم النار.

قال ابن حجر - رحمه الله -: «من عمل عملاً على غير إخلاص، وإنما يريد أن يراه الناس ويسمعوه جُوزي على ذلك بأن يشهره الله ويفضحه ويظهر ما كان يبطنه»[3]، فمعرفة عاقبة الرياء في الدنيا والآخرة تجعل الإنسان خائفًا حذرًا، ومن خاف أدلج، ولهذا كان أصحاب رسول الله ﷺ أعظم الناس خوفًا من هذا الداء الخطير كما جاء من حديث عائشة ﷺ عندما نزل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ (المؤمنون: ٦٠)، قالت: يا رسول الله .. أهو الذي يزني ويسرق ويشرب الخمر؟، قال: «لا يا بنت الصديق (أو بنت

---

(١) «أعلام الموقعين» لابن القيم (٢/ ١٨٠)، جزء من رسالة عمر لأبي موسى الأشعري.
(٢) «مدارج السالكين» (٢/ ٩٠).
(٣) «فتح الباري» (١١/ ٣٣٦).

أبي بكر)، ولكنه الرجل يصوم ويتصدق ويصلي وهو يخاف ألا يتقبل منه»[١]، وقال ابن أبي مليكة[٢]: «أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه، وما منهم مَنْ يقول أن إيمانه إيمان جبريل وميكائيل»[٣].

ويذكر عن الحسن أنه قال: «ما خافه إلا مؤمن، ولا أمنه إلا منافق»[٤].

قال ابن حجر - رحمه الله -: «وقد جزم - ابن أبي مليكة - بأن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يخافون النفاق في الأعمال، ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك، فكأنه إجماع، وذلك لأن المؤمن قد يعرض عليه في عمله ما يشوبه مما يخالف الإخلاص، ولا يلزم من خوفهم من ذلك وقوعه منهم، بل ذلك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوى ﷺ، وإنما كانوا يخافون ذلك لأنهم طالت أعمارهم حتى رأوا من التغير ما لم يعهدوه، ولم يقدروا على إنكاره، فخافوا أن يكونوا داهنوا بالسكوت»[٥].

٥ - كتمان العمل وإسراره: إن كتمان العمل وإسراره من وسائل الوقاية من الرياء، وقد نص القرآن الكريم على أفضلية الصدقة المخفاة، بقوله سبحانه: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة: ٢٧١)، وعدَّ

---

(١) رواه ابن ماجه في كتاب «الزهد» (٤/ ٦٩٧) برقم (٤١٩٨)، والترمذي في «التفسير» (٥/ ٣٢٧)، وصححه الألباني في «السلسلة» برقم (١٦٢)، وفي «صحيح ابن ماجه» (٣/ ٣٧٠).

(٢) هو: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، زهير بن عبد الله بن جدعان، إمام، حجة، حافظ، وُلد في خلافة علي ﷺ، وحدَّث عن عائشة وأسماء وابن عباس وغيرهم، وحدث عنه عطاء والليث وابن دينار وغيرهم، كان عالمًا مفتيًا صاحب حديث، ولي القضاء والأذان لابن الزبير، مات سنة (١١٧هـ)، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٨٨)، و«شذرات الذهب» (١/ ١٥٣).

(٣) «فتح الباري» (١/ ١٣٥)، علقه البخاري وقال ابن حجر: وصله ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (١٠/ ١٣٦).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٣٦). (٥) المصدر السابق (١/ ١٣٦).

الرسول ﷺ المُسِر بالصدقة - حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه - في السبعة الذين يظلهم الله في ظله، يوم لا ظل إلا ظله، وذكر أيضًا الرجل الذي يذكر الله خاليًا، فتفيض عينه، ويقول ﷺ: «**إن الله يحب العبد التقي الغني الخفي**»[١]، وقد خص العلماء أفضلية الإخفاء بالنوافل دون الفرائض[٢]، واستثنى البعض العلماء الذين يقتدى بهم، فهؤلاء يستحب في حقهم الإعلان دون الإسرار بشرط أن يأمنوا على أنفسهم الرياء.

وقد فصَّل القول في هذه المسألة سلطان العلماء العز بن عبد السلام[٣] - رحمه الله -، فقال: فإن قيل: هل الإخفاء أفضل من الإعلان لما فيه من اجتناب الرياء أم لا؟ . . فالجواب: أن الطاعات ثلاثة أضرب:

أحدها - ما شرع مجهورًا كالأذان والإقامة، وإقامة الجمعة والجماعات والأعياد والجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . . فهذا لا يمكن إخفاؤه، فإن خاف فاعله الرياء جاهد نفسه في دفعه إلى أن تحضره نية الإخلاص، فيأتي به مخلصًا كما شرع.

والثاني - ما يكون إسراره خيرًا من إعلانه كإسرار القراءة في الصلاة، أو إسرار الأذكار، فهذا إسراره خير من إعلانه، وكذا قيام الليل، وصوم النفل.

---

(١) رواه مسلم في كتاب «الزهد» (٤/ ١٨٠١) برقم (٢٩٦٥).

(٢) «تفسير القرطبي» (٣/ ٣٣٢).

(٣) هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي، الشافعي، شيخ الإسلام، ولد سنة (٥٧٧هـ)، وأخذ عن ابن عساكر وغيره، وأخذ عنه ابن دقيق العيد، والدمياطي، واليونيني وغيرهم، بلغ رتبة الاجتهاد، وقصده الطلبة من كل البلاد، سمي بسلطان العلماء لقوته في الحق وجرأته، من مؤلفاته: «قواعد الأحكام»، و«الإسلام والإيمان»، وغيرهما، انظر ترجمته في «فوات الوفيات» (٢/ ٣٥٠)، و«شذرات الذهب» (٥/ ٣٠١).

والثالث - ما يخفى تارة ويظهر أخرى كالصدقات، فإن خاف على نفسه الرياء، كان الإخفاء أفضل من الإبداء، لقوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة: ٢٧١)، وأما من أمن الرياء فله حالان:

أحدهما - ألا يكون ممن يقتدى به، فإخفاؤها أفضل إذ لا يأمن الرياء عند الإظهار.

والثاني - أن يكون ممن يقتدي به، فالإبداء أولى لما فيه من سد خلة الفقراء، مع مصلحة الاقتداء، فيكون قد نفع الفقراء بصدقته وبتسببه إلى تصدق الأغنياء عليهم، وقد نفع الأغنياء بتسببه إلى اقتدائهم به في نفع الفقراء[1].

٦ - تذكر الموت وقصر الأمل؛ والخوف من سوء الخاتمة؛ فإن ذلك مما يبعث على الإخلاص لله وترك الرياء.

٧ - مصاحبة أهل الإخلاص والتقوى؛ فإن الجليس المخلص لا يعدمك الخير، أما المرائي فيحرقك في النار إن اقتديت به.

٨ - معرفة ثمرات الإخلاص وفوائده في الدنيا والآخرة؛ فإن معرفتها تجعل الإنسان يعمل جاهدًا لتحصيل الإخلاص، والفرار من الرياء. ومن ثمرات الإخلاص:

* قبول العمل: فإن الله سبحانه جعل من شروط قبول الأعمال أن تكون خالصة لله، فقال سبحانه: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (البينة: ٥)، وقال أيضًا: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (الملك: ٢).

---

(١) «قواعد الأحكام» للعز بن عبد السلام (١/ ١٥٢).

قال الفضيل بن عياض[١] هو أخلصه وأصوبه، قالوا: يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه؟، فقال: إن العمل إذا كان خالصًا، ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل[٢].

* ومن ثمرات الإخلاص أيضًا: تنقية القلب من شوائبه، قال ﷺ: **«ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»**[٣]، فقوله ﷺ: **«لا يغل عليهن قلب مسلم»** أي: لا يبقى فيه غل، ولا يحمل الغل مع هذه الثلاثة، بل تنفي عنه غله وتنقيه منه[٤].

سابعًا - أمور يُظن أنها من الرياء وليست منه:

هناك أمور يعملها الإنسان قد يظنها البعض أنها من الرياء وليست منه، ومنها:

١ - تحسين الثوب الذي يلبسه الإنسان عند الخروج إلى الناس، وكذا كل تجمل لأجلهم، حيث إن كثيرًا من الناس لا يحبون أن يراهم أحد بعين النقص بأي حال، ومن الناس أيضًا من يؤثر إظهار نعمة الله عليه، كما أمر الرسول ﷺ بذلك في حديث ابن مسعود، أنه قال: **«لا يدخل الجنة من كان في قلبه**

---

(١) هو: الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي، الخرساني، أبو علي، ولد بسمرقند، وارتحل في طلب العلم، كان يقطع الطريق ثم تاب، وجاور بالبيت الحرام، كان فاضلاً عابدًا ورعًا، له مواعظ، حدث عن الأعمش، وعطاء والليث وغيرهم، وعنه ابن المبارك وابن مهدي والشافعي وأحمد، وغيرهم، توفي سنة (١٨٧هـ)، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٢١)، و«شذرات الذهب» (١/ ٣٦١).

(٢) «مدارج السالكين» (٢/ ٨٩).

(٣) رواه أحمد (٣/ ٢٢٥)، وابن عبد البر (١/ ٤٢) عن أنس، وإسناده حسن، وله شاهد من حديث جبير بن مطعم، وآخر من حديث أبي سعيد، فهو صحيح لغيره، انظر «مسند أحمد» بتحقيق الأرناؤوط (٢١/ ٦١).

(٤) انظر «مدارج السالكين» (٢/ ٩٠).

مثقال حبة من كبر»، فقال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنًا ونعله حسنًا، قال: «إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق، وغمط الناس»[(١)]، فقوله ﷺ: «بطر الحق» أي: دفعه وإنكاره ترفعًا وتجبرًا، وقوله: «غمط الناس» أي: احتقارهم[(٢)].

٢ـ نشاط الإنسان بالعبادة عند مجالسة الصالحين والعباد؛ كأن يبيت مع المجتهدين، فيصلون أكثر الليل وعادته قيام ساعة، فيوافقهم، أو يصومون صيامًا جماعيًا فينشط معهم، ولولا الله ثم هؤلاء ما انبعث فيه هذا النشاط، فهذا ليس رياء على الإطلاق، بل فيه تفصيل، ولمعرفة العبد ذلك عليه أن يمثل القوم في مكان يراهم ولا يرونه، فإذا رأى نفسه تسخو بالتعبد، فهو لله وليس رياء، وإن لم كان رياءً، وعلى هذا فقس[(٣)].

٣ـ كتمان الذنوب وعدم إظهارها لا يُعتبر من الرياء، بل هو واجب شرعي لأن الله يكره ظهور المعاصي ويحب سترها، وقد جاء في الحديث أنه ﷺ قال: «كل أمتي معافى إلا المجاهرين، وإن من الإجهار أن يعمل العبد بالليل عملاً، ثم يصبح قد ستره ربه، فيقول: عملت البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه»[(٤)]، ويقول ﷺ: «من ارتكب شيئًا من هذه القاذورات، فليستتر بستر الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ»[(٥)].

---

(١) رواه مسلم في كتاب «الإيمان»، باب «تحريم الكبر» (١/ ٨٩) برقم (٩١)، وأبو داود (٤/ ٣٥١) وبرقم (٤٠٩١)، والترمذي (٤/ ٣١٧) برقم (١٩٩٩).

(٢) انظر «مختصر منهاج القاصدين» (ص٢٧٨).

(٣) «مختصر منهاج القاصدين» (٢٧٨).

(٤) رواه مسلم في كتاب «الزهد والرقائق» (٤/ ١٨١٢) برقم (٢٩٩٠).

(٥) رواه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٤٤)، والبيهقي (٨/ ٣٣٠)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٢٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» برقم (١٤٩).

٤ـ إذا عمل العبد عملاً صالحًا خالصًا لله ثم ألقى الله له الثناء الحسن في قلوب المؤمنين وألسنتهم، ففرح بذلك، لم يضره ذلك ولا يعد من الرياء: قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (يونس:٥٨).

وسُئل النبي ﷺ عن الرجل يعمل العمل من الخير فيحمده الناس عليه، فقال: «تلك عاجل بشرى المؤمن»[1].

٢ـ إرادة الإنسان بعمله الدنيا:

المقصود بهذا النوع من الشرك الأصغر: أن يعمل الإنسان أعمالاً صالحة يريد بها عرضًا من الدنيا، إما لقصد المال أو الجاه، كالذي يجاهد أو يتعلم العلم ليأخذ مالاً، أو ليحتل منصبًا، أو يتعلم القرآن أو يواظب على الصلاة لأجل وظيفة المسجد، ونحو ذلك من الأعمال الصالحة، مع كون العمل مرادًا به وجه الله، والقصدان متساويان أو متقاربان، ولاشك أن هذا شرك ينافي كمال التوحيد الواجب، وهو أعظم من الرياء، لأن مريد الدنيا قد تغلب إرادته على كثير من عمله، أما الرياء فقد يعرض له في عمل دون عمل.

الفرق بينه وبين الرياء:

إن بين الرياء وبين إرادة الإنسان بعمله الدنيا عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في أن الإنسان إذا أراد بعمله التزين عند الناس ليروه ويعظموه ويمدحوه، فهذا رياء وهو أيضًا إرادة للدنيا، لأنه تصنَّع عند الناس، وطلب الإكرام منهم والمدح والثناء.

---

(١) رواه مسلم في كتاب «البر»، باب «إذا أثني على العبد الصالح» (٤/ ١٦١٥) برقم (٢٦٤٢)، وأحمد (٥/ ١٥٦)، وابن ماجه (٢/ ٤٣٠).

أما العمل للدنيا فهو أن يعمل الإنسان عملاً صالحًا لا يقصد به الرياء للناس، وإنما يقصد به عرضًا من الدنيا، كمن يحج عن غيره ليأخذ مالاً، أو يجاهد للمغنم أو نحو ذلك، فالمرائي عمل لأجل المدح والثناء من الناس، والعامل للدنيا يعمل عملاً صالحًا، ويريد به عرض الدنيا، وكلاهما خاسر[١].

حكم العمل للدنيا: جاءت نصوص الكتاب والسنة محذرة من العمل للدنيا باعتباره منافٍ للإخلاص، ومن هذه النصوص ما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلاهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا﴾ (الإسراء: ١٨).

٢ - قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلاَّ النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (هود: ١٥-١٦).

٣ - قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾ (الشورى: ٢٠).

٤ - قوله تعالى: ﴿فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾ (البقرة: ٢٠٠).

فهذه الآيات يخبر فيها ربنا سبحانه أن من قصد بعمله الحصول على مطامع الدنيا فقط، فإن الله يوفر له ثواب عمله في الدنيا بالصحة والأهل والمال، وهذا مقيد بالمشيئة، لكنهم ليس لهم في الآخرة من نصيب غير العذاب، لأنهم لم يعملوا ما يخلِّصهم من النار، فأعمالهم لم يكن القصد منها إلا مصالح الدنيا، لا ثواب الآخرة[٢].

---

(١) انظر «فتح المجيد» (ص٤٤٢)، و«تيسير العزيز الحميد» (ص٥٣٤).
(٢) «تفسير ابن كثير» (٢/٤٣٩)، و«مختصر شعب الإيمان» للبيهقي (ص٩٢).

* أما من السنة . . فقد جاءت عدة أحاديث، منها:

١ - قوله ﷺ: «من تعلم علمًا مما يبتغى به وجه الله - عَزَّ وجَلَّ - لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضًا من الدنيا لم يجد عَرْفَ[1] الجنة يوم القيامة»[2].

٢ - وقوله ﷺ: «تعس[3] عبد الدينار وعبد الدرهم وعبد الخميصة[4] إن أعطى رضي، وإن لم يعط سخط، تعس وانتكس[5]، وإذا شيك[6] فلا انتقش»[7].

٣ - عن جابر رضي الله عنه يرفعه: «لا تعلَّموا العلم لتباهوا به العلماء، ولا لتماروا به السفهاء، ولا لتخيروا به المجالس، فمن فعل ذلك فالنار النار»[8].

٤ - قال ابن مسعود رضي الله عنه: «لا تعلَّموا العلم لثلاث: لتماروا به السفهاء، وتجادلوا به العلماء، ولتصرفوا به وجوه الناس إليكم، وابتغوا بقولكم ما عند الله، فإنه يدوم ويبقى وينفد ما سواه»[9].

هكذا نجد النصوص الشرعية تتوعد من أراد بعمله الدنيا بأنه لن يجد عرف الجنة - أي: ريحها - يوم القيامة، وتتوعده أيضًا بالفقر، وتشتيت الأمر والتعاسة والعجز نظرًا لاستعباد قلبه لغير الله من أعراض الدنيا.

---

(١) العرف: الريح.

(٢) رواه ابن ماجه (١/ ١٠٥) برقم (٢٥٢)، وأبو داود في كتاب «العلم» (٤/ ٧٢) برقم (٣٦٦٤)، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (١/ ٩٩).

(٣) تعس: أي سقط، والمراد هنا: هلك. (٤) الخميصة: الكساء المربع.

(٥) انتكس: أي عاوده السقوط. (٦) إذا شيك: أي: دخلت فيه شوكة.

(٧) رواه البخاري في «الجهاد»، باب «الحراسة في الغزو» (٣/ ١٠٥٧) برقم (٢٧٣٠)، وابن ماجه في «الزهد» (٤/ ٦٨٠) برقم (٤١٣٥).

(٨) رواه ابن ماجه (١/ ١٠٦) برقم (٢٥٤)، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (١/ ١٠٠)، و«صحيح الترغيب» (١/ ١٥٣) برقم (١٠٦).

(٩) رواه الدارمي (١/ ٧٠) موقوفًا، وابن ماجه عن أبي هريرة (١/ ١٠٨) برقم (٢٦٠)، وحسنه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (١/ ١٠٠)، و«صحيح الترغيب» (١/ ١٥٤).

أنواع العمل للدنيا:

* أنواع العمل للدنيا متعددة، يمكن إجمالها فيما يلي:

١ - أن يكون القصد من العبادة إرادة الدنيا دون غيرها، بحيث تكون أعماله كلها منحصرة في العمل لأجل الدنيا، ولولا هذا المقصد لم يعمل، كمن حج عن الغير أو يجاهد ولا يقصد بذلك وجه الله والدار الآخرة، بل لأجل المال والمغنم، أو يتعلم العلم ليتحصل على الشهادة أو الجاه ولا يقصد بذلك وجه مطلقًا، أو يتعلم القرآن ويواظب على الصلاة لأجل الوظيفة الدنيوية، ولا يريد الثواب مطلقًا، فهذا أعظم من الرياء، بل هو من الشرك الأكبر - كما سبق -، ولا يصدر بهذا الوصف من مؤمن، لأن المؤمن مهما كان في إيمانه من ضعف، فلابد أن يريد الله والدار الآخرة، وإن كان يريد مع ذلك الدنيا.

٢ - أن يكون العمل مرادًا به وجه الله والدنيا، والقصدان متساويان أو متقاربان، وهذا شرك أصغر منافٍ لكمال التوحيد، يحبط الأعمال التي قارنها، وذلك لأن الإخلاص لله في العمل شرط من شروط صحة العبادة وقبولها، فإذا كان مراد العامل من عمله وجه الله والدنيا، فقد اختل شرط الإخلاص ففسد العمل، وهو المقصود هنا.

٣ - أن يكون العمل الصالح مرادًا به وجه الله تعالى، لكن لا يريد صاحبه ثواب الآخرة، وإنما يريد أن يجازيه الله عليه في الدنيا، كمن يتصدق أو يصلي أو يرد المظالم وهو يريد أن يجازيه الله على ذلك، بحفظ ماله وتنميته أو حفظ أهله وعياله، أو إدامة النعم عليه، ولا هم له في طلب الجنة والهروب من النار، فهذا يعطى ثواب عمله في الدنيا، وليس له في الآخرة من نصيب، وهذا مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما[1].

---

(١) «فتح المجيد» (ص٤٤٤)، و«القول السديد» للسعدي (ص١٢٦).

٤ ـ أن يكون العمل الصالح مرادًا به وجه الله تعالى ومخلصًا فيه لله وحده إخلاصًا تامًا، لكنه يعطى عليه جعلاً معلومًا يستعين به على التفرغ للعمل، كالجعالات التي تجعل على أعمال الخير، وكالمجاهد الذي يترتب على جهاده غنيمة أو رزق، وكالأوقاف التي تجعل لطلاب العلم والمساجد، والمدارس والوظائف الدينية والدنيوية النافعة لمن يقوم بها، فهذا لا يضر أخذه، ولا يؤثر في إيمان العبد، لكونه لم يرد بعمله الدنيا، وإنما أراد الدين، وقصده أن يكون ما حصل له معينًا له على قيام الدين، ولهذا جعل الله تعالى في الأموال الشرعية كالزكاة وأموال الفيء وغيرها جزاءً لمن يقوم بها[1].

الصورة الثانية ـ الشرك الأصغر المتعلق بأعمال الجوارح:

هناك بعض الصور المتعلقة بأعمال الجوارح مما يندرج تحت أنواع الشرك الأصغر، ومن أمثلتها:

١ ـ لبس الحلقة والخيط والتمائم ونحوها إذا لم يعتقد تأثيرها بذاتها:

أما إذا اعتقد تأثيرها بذاتها من دون الله تعالى، أو مع الله تعالى، فهو من صور الشرك الأكبر، وقد وردت عدة أحاديث في النهي عن لبس الحلقة والخيط ونحوها لرفع البلاء أو الوقاية منه قبل وقوعه، منها:

حديث عمران بن حصين رضي الله عنه: أن النبي ﷺ رأى رجلاً بيده حلقة من صُفْر[2]، فقال: **«ما هذه؟»، قال: «من الواهنة»، قال: «انزعها فإنها لا تزيدك إلا وهنًا، ولو متَّ وهي عليك ما أفلحت»**[3].

---

(١) «القول السديد» للسعدي (ص١٢٦).

(٢) الصفر: النحاس الأصفر.

(٣) سبق تخريجه (ص٢٢١).

قال ابن الأثير: «والواهنة: عِرق يأخذ في المنكب وفي اليد كلها، فيرقى منها، وقيل: هو مرض يأخذ في العَضد، وربما عُلق عليها جنس من الخرز، يُقال لها: خرز الواهنة وهي تأخذ الرجال دون النساء، وإنما نهاه عنها لأنه اتخذها على أنها تعصمه من الألم، فكان عنده في معنى التمائم المنهي عنها»[١].

حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرقى والتمائم والتولة[٢] شرك»[٣]، وفي لفظ أن امرأة عبد الله بن مسعود قالت: إن عبد الله رأى في عنقي خيطًا، فقال: ما هذا؟، قلت: خيط رقي لي فيه، قالت: فأخذه فقطعه، ثم قال: أنتم آل عبد الله أغنياء عن الشرك.

وقد نهى الشرع عن لبس الخيط ونحوه من التمائم وجعلها من الشرك الأصغر إذا لم يصاحبها اعتقاد بتأثيرها بذاتها، أما إذا اعتقد الإنسان أن لها تأثيراً بذاتها فهي من الشرك الأكبر كما سبق.

٢ ـ إتيان الكهان والعرافين مع عدم اعتقاد علمهم بالغيب:

أما إذا اعتقد أنهم يعلمون الغيب، فهذا من الشرك الأكبر، قال ﷺ: «من أتى كاهنًا أو عرافًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»[٤].

---

(١) «النهاية» لابن الأثير (٥/ ٢٣٤).

(٢) الرقى: هي التي تسمى بالعزائم، وخص منها الدليل ما خلا من الشرك، والتمائم: هي ما يعلق على الأولاد والحيوانات من العين سواء كانت من خرز أو عظم ونحو ذلك، والتولة: هي شيء يصنعونه، يزعمون أنه يحبب المرأة إلى زوجها والرجل إلى امرأته، وبه فسرها ابن مسعود، انظر «فتح المجيد» (ص١٠٨-١١٠).

(٣) رواه أحمد (١/ ٣٨١)، وأبو داود (٤/ ٢١٢)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ٥٨٤) برقم (٣٣١)، وابن ماجه برقم (٣٤٣٠).

(٤) رواه أحمد (٢/ ٤٢٩)، والحاكم (١/ ٨)، وصححه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (٢/ ٩٥٦) برقم (٥٤٣٥).

فالحديث كما يقول الشوكاني: «يدل على كفر من أتاه وصدقه، واعتقد أنه يعلم الغيب، أما من أتاه ولم يعتقد ذلك، أو شك في خبره فلا يحكم عليه بالكفر الأكبر، ولكن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه»(١).

٣ ـ التطير والتشاؤم:

حيث جاءت الأحاديث في النهي عن التطير والتشاؤم، وجعلها من أمور الشرك لأنها من الأمور التي هي مظنة للتعظيم الجالب للاعتقاد الفاسد في الأشياء المتطير بها، من كونها تجلب النفع أو تدفع الضر، ولهذا جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الطِّيرة شرك ـ ثلاثًا ـ، وما منا إلا ولكن الله يذهبه بالتوكل**»(٢)، وفي هذا الحديث تحريم الطيرة، وأنها من الشرك لما فيها من تعلق القلب على غير الله تعالى، وإنما جعلت من الشرك، لأنهم يعتقدون أن التطير يجلب لهم نفعًا، أو يدفع عنهم ضرًا، فإذا عملوا بموجبه، فكأنهم أشركوه مع الله تعالى(٣).

الصورة الثالثة ـ الشرك الأصغر المتعلق بالأقوال:

❁ وهذه الصورة من صور الشرك الأصغر يندرج تحتها بعض الأنواع المتعلقة بالألفاظ، ومنها:

١ ـ الحلف بغير الله: كقول الرجل: والنبي، وحياتي، وشرفي، والكعبة، ونحو ذلك من المخلوقات، والحلف بغير الله من الشرك الأصغر في الألفاظ إذا كان الحالف يقوله بلسانه غير معتقد في قلبه تعظيم من حلف به، وكان عالمًا

---

(١) «نيل الأوطار» للشوكاني (٩/ ٤٦)، و«الدر النضيد» (ص٢٤).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٦٨).

(٣) «نيل الأوطار» للشوكاني (٩/ ٤٨).

بالحكم، أما إذا كان جاهلاً فإنه يعلَّم، فإن أصر فهو والعالم ابتداءً سواء كل منهما مشرك شركًا أصغر، أما إذا قام بقلبه تعظيم من حلف به من المخلوقات مثل تعظيم الله، وكان عالمًا بالحكم، فهو مشرك شركًا أكبر، أما إذا كان جاهلاً فإنه يعلم، فإن أصر فهو والعالم ابتداءً سواء كل منهما مشرك شركًا أكبر[1].

وتحريم الحلف بغير الله من الأمور الثابتة في نصوص الشرع، فقد وردت أحاديث كثيرة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى، منها حديث عمر مرفوعًا: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت»[2].

وقوله ﷺ أيضًا: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك»[3].

والأحاديث في ذلك كثيرة، سبق ذكر شيء منها في باب حماية الرسول للتوحيد، وقد أجمع العلماء على أن اليمين الشرعية لا تكون إلا بالله، أو اسم من أسمائه، أو بصفة من صفاته، وأنه لا يجوز الحلف بغير الله إجماعًا[4].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما الحلف بغير الله من الملائكة والأنبياء والمشايخ والملوك، وغيرهم، فإنه منهي عنه، غير منعقد باتفاق الأئمة»[5].

وقال أيضًا: «ذكر غير واحد الإجماع على أنه لا يقسم بشيء من المخلوقات، وذكروا إجماع الصحابة على ذلك»[6].

٢ - قول ما شاء الله وشئت: وهذا القول ونحوه مما فيه مساواة بين الخالق سبحانه والمخلوق من الشرك الأصغر المتعلق بالأقوال، إذا لم يقم بقلب القائل

---

(١) «الجواب الكافي» (ص١٥٨)، و«فتاوى اللجنة الدائمة» (١/ ٢٢٤).

(٢) سبق تخريجه (ص٢٠٨).

(٣) سبق تخريجه (ص٤٢).

(٤) «تيسير العزيز الحميد» (ص٥٢٦).

(٥) «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٩٠).

(٦) «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٩٠).

تعظيم لذلك المسوى بينه وبين الله تعالى، أما إذا قام بقلبه تعظيم لذلك المسوى بينه وبين الله، فهو مشرك شركًا أكبر، إلا أن يكون جاهلاً فيعلَّم، فإن أصر فهو والعالم ابتداءً سواء[1].

وقد جاء في الحديث النهي عن هذه الألفاظ، كقول حذيفة ﷺ: قال رسول الله ﷺ: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان»[2].

وعن ابن عباس ﷺ قال: قال رجل للنبي ﷺ: «ما شاء الله وشئت»، قال: «أجعلتني لله ندًا؟ .. قل: ما شاء الله وحده»[3].

وقد اتفق جمهور العلماء على النهي عن هذه الألفاظ، ونحوها مما فيه تسوية بين الخالق والمخلوق، وأما قول من قال بالجواز محتجًا بقوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلاَّ أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِن فَضْلِهِ﴾ (التوبة: ٧٤)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ (الأحزاب: ٣٧)، فقول مردود، إذ أن النبي ﷺ أنكره كما سبق في الأحاديث، وقال لمن قال ذلك: «أجعلتني لله ندًا»، فمن المحال أن يُقال إن ذلك جائز مع إنكار الرسول ﷺ له، ونهيه عنه، أما احتجاجهم بالآيتين، فقد ذكر العلماء عن ذلك أجوبة، منها:

(أ) أن ذلك لله وحده لا شريك له، كما أنه تعالى يقسم بما شاء من مخلوقاته، فكذلك هذا.

---

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة» (١/ ٢٢٤).

(٢) رواه أبو داود في كتاب «الأدب» (٥/ ٢٥٩) برقم (٤٩٨٠)، وصححه الألباني، انظر: «صحيح أبي داود» (٣/ ٢٢٣)، و«السلسلة الصحيحة» برقم (١٣٧).

(٣) رواه أحمد (١/ ٢١٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٢١٧)، وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/ ٥٧).

(ب) أن في قوله: «ما شاء الله وشئت»، تشريكًا في المشيئة بين مشيئة الله ومشيئة العبد، أما الآيتان: فإنما أخبر بهما عن فعلين متغايرين، فأخبر الله تعالى أنه أغناهم، وأن رسوله أغناهم، وهو من الله حقيقة، لأنه القادر على ذلك، ومن الرسول حقيقة باعتبار تعاطي الفعل، وكذلك الإنعام، أنعم الله على زيد بالإسلام، وأنعم النبي ﷺ عليه بالعتق، وهذا بخلاف المشاركة في الفعل الواحد، فالكلام إنما هو فيه، والمنع إنما هو منه[(١)]، ويمكن أن يتقى هذا النوع من الشرك باستبدال الواو بثم، كما جاء في الحديث، لأن الواو تقتضي المساواة، بينما (ثم) تقتضي العطف مع الترتيب والتراخي[(٢)].

٣- إسناد بعض الحوادث إلى غير الله تعالى: من صور الشرك الأصغر في الألفاظ إسناد بعض الحوادث إلى غير الله تعالى، واعتقاد تأثيره فيها، كأن يقول مثلاً: لولا وجود فلان لحصل كذا، ولولا الكلب لسرق الدار، ولولا نوء كذا ما نزل المطر، ونحو ذلك من الألفاظ التي فيها نسبة بعض الحوادث إلى أسبابها القريبة على أنها وحدها التي أدت إلى وقوعها، وليس معنى ذلك تحريم واعتقاد تأثير الأسباب في مسبباتها، فإن ذلك جهل بحكمة الله تعالى الذي وضعها وجعلها أسبابًا، وإنما المقصود وجوب الاعتقاد بأن تأثيرها إنما هو بمشيئة الله وحكمته، لا أنها مستقلة بالتأثير[(٣)].

وللتخلص من هذا الشرك يجب أن نسند الحوادث إلى الله، ثم إلى المخلوق أو السبب الذي سبَّبه الله، مع الاعتقاد بأن الأسباب ليست مستقلة بذاتها في التأثير، وإنما يكون تأثيرها بقدرة الله ومشيئته.

---

(١) انظر «تيسير العزيز الحميد» (ص٥٣٥-٥٣٦).

(٢) «دعوة التوحيد» لمحمد خليل هراس (ص٦٥).

(٣) المصدر السابق (ص٦٥).

المبحث الرابع

حكم الشرك الأصغر

الشرك بنوعيه الأكبر والأصغر من الأمور المحرمة شرعًا، بل هو أكبر الكبائر على الإطلاق، وإن كان الشرك الأكبر - كما سبق - محكومًا على صاحبه بالخروج من الإسلام، والتخليد في النار، وتحريم الجنة في الآخرة، أما الأصغر فهو بخلاف ذلك، فلا يحكم على صاحبه بالكفر ولا الخروج من الإسلام، ولا يخلد في النار[1]، ومع ذلك فقد ورد التحذير الشديد في الكتاب والسنة من الشرك الأصغر، ومن ذلك:

١ - قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ (الكهف: ١١٠)، والآية في الشرك الأكبر، إلا أن السلف كابن عباس وغيره كانوا يحتجون بها في الأصغر، لأن الكلٍّ شرك[2].

٢ - قوله تعالى: ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢)، حيث فسرها ابن عباس أيضًا بالأكبر والأصغر كما سبق.

٣ - قوله ﷺ: «إن أخوف ما أخاف على أمتي الشرك الأصغر»[3].

٤ - وقوله ﷺ في الحديث القدسي أن قال الله تعالى قال: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك، فمن عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه»[4].

---

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة» (١/٥١٨)، و«العقيدة في صفحات» (ص٤١).

(٢) «تيسير العزيز الحميد» (ص٥٢٢).

(٣) رواه أحمد (٥/٤٢٨)، وهو حسن، انظر «مسند أحمد» بتحقيق الأرناؤوط (٣٩/٣٩-٤٠) برقم (٢٣٦٣٠).

(٤) سبق تخريجه (ص١١٣).

٥ - قوله ﷺ عندما خرج على أصحابه وهم يتذاكرون المسيح الدجال، فقال: «ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم من المسيح الدجال؟»، فقلنا: بلى، قال: «الشرك الخفي»[١].

٦ - قوله ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟»، قلنا: بلى يا رسول الله، قال: «الشرك بالله»[٢] الحديث.

ففي الحديث بيان أن الشرك من أكبر الكبائر، وقد جاء عن بعض الصحابة ما يفيد أنهم كانوا ينظرون إلى الشرك الأصغر على أنه أكبر الكبائر بعد الشرك الأكبر، فمن ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه: «لأن أحلف بالله كاذبًا، أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقًا»[٣]، وهذا النص عن ابن مسعود يدل على مدى خوفهم من الشرك الأصغر، فالحلف بالله كاذبًا كبيرة من الكبائر، لكن الشرك بالله أكبر الكبائر، وإن كان شركًا أصغر، ويفهم هذا من تقديم عبد الله بن مسعود خوفه من الشرك الأصغر المتمثل بالحلف بغير الله على الحلف الكاذب الذي هو من الكبائر، ولأن الحلف بالله توحيد، والحلف بغيره شرك، وإن قُدِّر الصدق في الحلف بغير الله، فحسنة التوحيد أعظم من حسنة الصدق، وسيئة الكذب أسهل وأهون من سيئة الشرك، وفي هذا دليل على أن الشرك الأصغر من أكبر الكبائر[٤].

---

(١) رواه أحمد (٣/ ٣٠)، وابن ماجه (٢/ ٤٢٧)، وحسنه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٢/ ٦٨٧).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الشهادات»، باب «ما قيل في شهادة الزور» (٢/ ٩٣٩) برقم (٢١٥٠)، وكذا رقم (٥٦٣٢-٦٤٧٧)، ومسلم في «الإيمان»، باب «بيان الكبائر» (١/ ٨٨) برقم (٨٧).

(٣) رواه الطبراني في «الكبير» برقم (٨٩٠٢) بسند صحيح، والبيهقي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٧٨)، ورجاله رجال الصحيح، انظر: «بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد» لعبد الله محمد الدويش، دار الفكر- بيروت، ط:١، عام (١٤١٤هـ) (٤/ ٣١٨).

(٤) «تيسير العزيز الحميد» (ص ٥٣٠).

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «والشرك الأصغر يبطل ثواب العمل، وقد يعاقب عليه إذا كان العمل واجبًا؛ فإنه ينزله منزلة من لم يعمله، فيعاقب على ترك امتثال الأمر»(١).

وتبقى مسألة ـ هي محل خلاف ـ وهي هل الشرك الأصغر لا يغفر إلا بالتوبة، كالأكبر، أم أنه مثل الكبائر تحت المشيئة الإلهية؟.

* يقول بعض العلماء أن الشرك الأصغر لا يغفر لصاحبه إلا بالتوبة لعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ (النساء:٤٨)، لكن يدخل تحت الموازنة بخلاف الأكبر الذي يحبط على الأعمال ـ كما سبق ـ، فإن حصل مع الأصغر حسنات راجحة على ذنوبه دخل الجنة وإلا دخل النار(٢)، وكأن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ يميل إلى ذلك، حيث يقول: «وأعظم الذنوب عند الله الشرك به، وهو سبحانه لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، والشرك من جليل ودقيق، وخفي وجلي»(٣).

فالشرك عند هؤلاء لا يغفر منه شيء لا أكبر ولا أصغر على مقتضى القرآن، وإن كان صاحب الشرك ـ أي الأصغر ـ يموت مسلمًا، لكن شركه لا يغفر بل يعاقب عليه، وإن دخل بعد ذلك الجنة»(٤).

بينما يرى البعض أن الشرك الأصغر تحت المشيئة، يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «فأما نجاسة الشرك فهي نوعان:

١ ـ نجاسة مغلظة. ٢ ـ ونجاسة مخففة.

---

(١) «الجواب الكافي» (ص١٤٨)

(٢) انظر: «حاشية ابن قاسم على كتاب التوحيد» (ص٥٠)، و«الدين الخالص» لمحمد صديق خان (١/ ٣٨٨).

(٣) «جامع الرسائل» لابن تيمية (٢/ ٢٥٤).

(٤) انظر: «تيسير العزيز الحميد» (ص٩٨).

فالمغلظة الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، فإن الله لا يغفر أن يشرك به، والمخففة الشرك الأصغر كيسير الرياء»[١]، ويقول مرة أخرى: «الشرك الأكبر لا يغفره الله إلا بالتوبة»[٢].

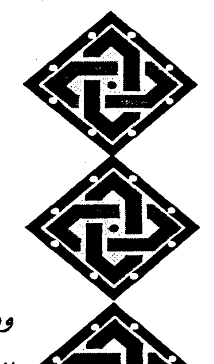
فيفهم من كلامه - رحمه الله - أن الشرك الأصغر يندرج تحت المشيئة، وقد ذكر العلامة السعدي كلامًا مهمًا في هذه المسألة، أنقل بعضه حيث يقول: «من لحظ إلى عموم الآية - يعني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ - وأنه لم يخص شركًا دون شرك، أدخل فيها الشرك الأصغر، وقال: إنه لا يغفر، بل لابد أن يعذب صاحبه، لأن من لم يغفر له لابد أن يعاقب، ولكن القائلين بهذا لا يحكمون بكفره ولا بخلوده في النار، وإنما يقولون: يعذب عذابًا بقدر شركه، ثم بعد ذلك مآله إلى الجنة، وأما من قال: إن الشرك الأصغر لا يدخل في الشرك المذكور في الآية السابقة، وإنما هو تحت المشيئة، فإنهم يحتجون بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ (المائدة: ٧٢)، فيقولون: كما أنه بإجماع الأئمة أن الشرك الأصغر لا يدخل في تلك الآية، وكذلك لا يدخل في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (الزمر: ٦٥)، لأن العمل هنا مفرد مضاف، ويشمل الأعمال كلها، ولا يحبط الأعمال الصالحة كلها إلا الشرك الأكبر، فلا يدخل الأصغر في الآية، ويؤيد قولهم أن الموازنة واقعة بين الحسنات والسيئات التي هي دون الشرك الأكبر، لأن الشرك لا موازنة بينه وبين غيره، فإنه لا يبقى معه عمل ينفع»[٣].

---

(١) «إغاثة اللهفان» لابن القيم (١/ ٩٨). (٢) «مدارج السالكين» لابن القيم (١/ ٣٣٩).

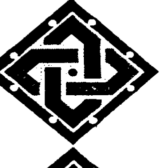
(٣) عن كتاب «الشيخ عبد الرحمن السعدي، وجهوده في توضيح العقيدة» لعبد الرزاق العباد، حيث نقله عن فتوى بعثها الشيخ للشيخ الحصين سنة (١٣٧٤هـ) (ص١٨٨).





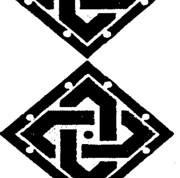
الباب الثالث

ذرائع الشرك وشبهات المشركين



ويشتمل على تمهيد وأربعة فصول:

التمهيد: تعريف الذرائع وأحكامها:

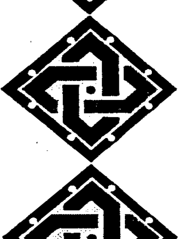


الفصل الأول:

الذرائع المؤدية إلى الشرك.

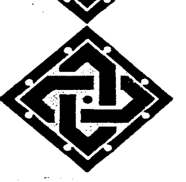
الفصل الثاني:

الأمور المنافية لأصل التوحيد وكماله.



الفصل الثالث:

شبهات الواقعين في الشرك والرد عليها.



الفصل الرابع:

الأحكام المتعلقة بالمشركين.

التمهيد

تعريف الذرائع وأحكامها:

أولاً - تعريف الذرائع في اللغة:

الذرائع في اللغة: جمع ذريعة، والذريعة في اللغة تستعمل في عدة معانٍ[1]:

الأول - الوسيلة التي يتوصل بها إلى الشيء.

الثاني - الدريئة، وهي الناقة التي يستتر بها الرامي للصيد، ذلك أن الناقة تسرح مع الوحش حتى يألفها، فإذا ألفها سار الصياد إلى جنبها مستترًا بها حتى يرمي الصيد، فكانت هذه الناقة سببًا ووسيلة لبلوغ المقصد.

الثالث - السبب: يُقال: فلان ذريعتي إليك، أي: سببي ووصلتي التي أتسبب بها إليك.

الرابع - الحلقة التي يتعلم عليها الرامي الرمي، لأنها سبب ووسيلة إلى تعلم الرمي.

وعلى هذا فالذريعة في اللغة هي: كل ما كان طريقًا ووسيلةً إلى الشيء.

ثانيًا - تعريف الذريعة في الاصطلاح:

لعلماء الأصول اتجاهات مختلفة حول تعريف الذريعة، منشؤها إثبات كلمة (سد) في التعريف، أو إسقاطها، فمن رأى أن الذريعة تكون في المشروع كما تكون في الأمر المحظور، أسقط كلمة (سد)، من رأى أنها لا تكون إلا فيما هو محظور أثبتها.

---

(١) انظر «لسان العرب» (٥/ ٣٧).

✿ **ويمكن حصر هذه الاتجاهات فيما يلي:**

الاتجاه الأول ـ يعرِّف الذريعة أنها: «وسيلة وطريق إلى الشيء سواءً أكان مشروعًا أو محظورًا» وعلى ذلك القرافي وابن القيم.

قال القرافي: «الذريعة: الوسيلة للشيء، وقال: اعلم أن الذريعة كما يجب سدها يجب فتحها، وتكره، وتندب، وتباح، فإن الذريعة هي الوسيلة، فكما أن وسيلة المحرم محرمة، فوسيلة الواجب واجبة»(١).

وبمثل ذلك عرفها ابن القيم، فقال: «الذريعة: ما كان وسيلة وطريقًا إلى الشيء»(٢).

الاتجاه الثاني ـ يعرفها بأنها: «الطرق المفضية إلى المفاسد»، وعلى ذلك سار الشاطبي، والباجي(٣)، والقرطبي، وخلاصة كلامهم في تعريف الذريعة أنها: «كل أمر غير ممنوع في نفسه، يخاف من ارتكابه الوقوع في الممنوع»(٤).

الاتجاه الثالث ـ حاول أصحابه الجمع بين الاتجاهين السابقين، ويمثل هذا الاتجاه شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث يقول: «الذريعة ما كان وسيلة وطريقًا إلى الشيء، لكنها صارت في عرف الفقهاء عبارة عما أفضت إلى فعل محرم»(٥)،

---

(١) «الفروق» للقرافي (٢/ ٥٩، ٦١). (٢) «أعلام الموقعين» (٣/ ١٢٠).

(٣) هو: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي، الأندلسي الباجي، من علماء المالكية الكبار، تولى القضاء بالأندلس، كان بارعًا في الحديث والفقه والأصول، ومناظرًا قوي الحجة، توفي سنة (٤٧٤هـ)، من مؤلفاته: «إحكام الفصول»، و«المنتقى»، و«شرح الموطأ» وغيرها، انظر ترجمته في «الديباج المذهب» (ص١٢٠)، و«شذرات الذهب» (٣/ ٣٤٤)، و«البداية والنهاية» (١٢/ ١٢٢).

(٤) انظر «الموافقات في أصول الشريعة» لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت، ب.ت، (٤/ ١٤٤)، و«تفسير القرطبي» (٢/ ٤٠)، و«القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين» للدكتور/ محمد حامد عثمان، دار الحديث ـ القاهرة، ط:١، عام (١٤٢١هـ) (ص١٢٦).

(٥) «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٦/ ١٧٢).

حيث نلاحظ أن قوله: «الذريعة ما كان وسيلة وطريقًا إلى الشيء»، يتمشى مع الاتجاه الأول، وقوله: لكنها صارت في عرف الفقهاء عبارة عما أفضت إلى محرم يتمشى مع الاتجاه الثاني، وعلى هذا يمكن أن نعرف الذريعة بأنها: «ما كان ظاهره الإباحة ويتوصل - أو يمكن أن يتوصل - به إلى محظور».

ومما سبق يظهر أنه غلب إطلاق لفظ الذرائع في الاصطلاح على ما يوصل إلى المفاسد، ولهذا كانت قاعدة سد الذرائع إحدى القواعد الشرعية المعتبرة، والتي تعني: «أن الفعل المباح إذا كان ذريعة إلى محرم، فالشارع يحرم هذه الذريعة، وإن لم يقصد بها المحرم لكونها مفضية إليه»[1].

ولمنع الذريعة قيود ثلاثة وضعها العلماء، وهي:

١- أن يؤدي الفعل المأذون فيه إلى مفسدة.

٢- أن تكون تلك المفسدة راجحة.

٣- أن يكون الفعل مؤديًا إلى المفسدة غالبًا[2].

ومثال ذلك: أن الله تعالى نهى عن سب آلهة الكفار، مع كونه من مقتضيات الإيمان بألوهيته سبحانه، وذلك لكون هذا السب ذريعة إلى أن يسبوا الله تعالى عدواً وكفراً على وجه المقابلة، قال سبحانه: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام:١٠٨).

ثالثًا - الفرق بين الذرائع والوسائل:

الوسائل في اللغة: جمع وسيلة، والوسيلة: كل ما يتوصل به إلى الشيء، ويتقرب به إليه، والوسيلة أخص من الوصيلة لتضمن الوسيلة لمعنى

(١) انظر: «إغاثة اللهفان» (١/ ٣٦)، و«إعلام الموقعين» (٣/ ١٣٥).

(٢) انظر «المصلحة في الفقه الإسلامي» للدكتور/ حسين حامد حسان (ص٢٠٢).

الرغبة، وتأتي الوسيلة في اللغة أيضًـا لمعاني عدة، منها: المنزلة عند الملك، والدرجة، والقرابة، والرغبة[١].

* أما معنى الوسيلة في الاصطلاح .. فلها معنيان:

(أ) المعنى العام: وهي الطرق المفضية إلى المصالح والمفـاسد، وبعبارة أخرى هي: الطرق المؤدية إلى المقاصد.

قـال القرافي: «ومـوارد الأحكام على قسـمين، مـقاصـد: وهي المتضـمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها، ووسائل وهي: الطرق المفضية إليها»[٢].

(ب) المعنى الخاص: حيث تعني الوسائل عند الأصوليين: «الطرق المفضية إلى تحقيق مصلحة شرعية».

* ومن خلال النظر في المعنى الخاص للوسائل، نجد:

١ ـ أن فيه تقييدًا للمعنى اللغوي للوسيلة، إذ جعلها خاصة بما يؤدي إلى المصالح دون ما يؤدي إلى المفاسد.

٢ ـ أن الوسائل بالمعنى الخاص تطلق في مقابل الذرائع بالمعنى الخاص.

٣ ـ أن الوسائل بالمعنـى الخاص يدخل فيـها كل ما يتـوقف عليه تحقـيق المصالح الشرعية، وتطبيق الأحكام المرضيـة من: لوازم، وشروط، وأسباب، وانتفاء موانع، وصيغ، وألفاظ[٣].

---

(١) انظر «لسان العـرب» (١١/ ٧٢٤)، و«أساس البـلاغة» لجار الله الزمـخشري، تحـقيق: عبـد الرحيم محمـود، دار المعرفة ـ بيروت، طبعـة عام (١٤٠٢هـ) (ص٤٩٩)، و«المفردات» للراغب (ص٨٧١)، و«النهاية» لابن الأثير (٥/ ١٨٥).

(٢) «الفروق» للقرافي (٢/ ٣٢).

(٣) انظر «مقـاصـد الشـريعة الإسـلامية» لمحـمد الطاهر بن عـاشور، دار سـحنون ـ تونس، طبعـة عام (١٣٦٦هـ) (ص١٤٨)، و«القواعـد والأصول الجامعة» لـعبد الرحـمن السعـدي، مكتبـة المعارف ـ الرياض، ط:١، عام (١٤٠٦هـ) (ص١٠-١١).

* **ومما سبق يتبين لنا ما يلي:**

١- أن كلاً من الذرائع والوسائل لها معنيان: عام وخاص.

٢- أن كلاً من الذرائع والوسائل يتفقان في المعنى العام، حيث يُطلق كل منهما على ما يتذرع أو يتوصل به إلى المصالح أو إلى المفاسد، وسبب الاتفاق بينهما في المعنى العام هو اتفاقهما في المعنى اللغوي، إذ الذريعة والوسيلة لغةً: بمعنى ما يتوصل به إلى الشيء.

٣- أن الذرائع تختلف عن الوسائل في المعنى الخاص، حيث تطلق الذرائع على كل ما يفضي إلى المفاسد، وتطلق الوسائل بالمعنى الخاص على كل ما يفضي إلى المصالح، فهما متقابلان بالمعنى الخاص، ويمكن إيضاح أوجه الاتفاق والافتراق بين الذرائع والوسائل من خلال الجدول الآتي:

م	وجه المقارنة	الذرائع	الوسائل
١	المعنى اللغوي	كل ما يتوصل به إلى الشيء	
٢	المعنى العام	الطرق المؤدية إلى المصالح أو المفاسد	
٣	المعنى الخاص	الطرق المؤدية إلى المفاسد	الطرق المؤدية إلى المصالح
٤	المقصد المتوسل إليه	مفسدة	مصلحة
٥	اعتبار النية	لا يشترط القصد إلى المفسدة	لابد من القصد إلى المقصد المتوسل إليه
٦	حكم العمل بها	ممنوع	مطلوب

رابعًا ـ أحكام الذرائع:

إذا كانت الذرائع هي الوسائل المفضية إلى المفاسد سواء كانت أقوالاً أو أفعالاً، فإن الحكم عليها يكون بناءً على النظر فيما تؤول إليه هذه الأفعال، إذ العمل قد يكون مشروعًا، لكن ينهى عنه لما يؤول إليه من المفاسد، وقد يكون منهيًا عنه في الأصل، قال الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعًا، سواء كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، فقد يكون مشروعًا لمصلحة فيه تستجلب، أو لمفسدة تدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه»[1].

وبناءً على ذلك فإن للذرائع أحكام مآلاتها، كما أن للوسائل أحكام مقاصدها، ولهذا قرر علماء الشرع قاعدة العمل بـ (سد الذرائع)، فكل ما يتوصل به إلى محرم، فإنه ممنوع شرعًا، فالشرك بالله تعالى أعظم المحرمات، فكل ما أوصل إليه فهو محرم كذلك.

ونظرًا لكون الشرك أعظم المحرمات ولكون الذرائع ربع التكليف، باعتبار أن التكليف إما:

١ ـ أوامر: ويدخل في الأوامر:

(أ) المصالح. (ب) أسبابها وهي الوسائل.

٢ ـ نواهٍ: ويدخل في النواهي:

(أ) المفاسد. (ب) ذرائعها.

فقد رأيت في هذا الباب الحديث عن بعض الذرائع التي يتوصل بها إلى الشرك بالله تعالى، وبيان أحكام هذه الذرائع، حتى يكون المسلم على بصيرة من أمره، فيجعل أعماله منضبطة بالوسائل الشرعية، ليحصل له طمأنينة النفس، وراحة البال، والتجرد للحق، والسير على سواء الصراط.

---

(١) «الموافقات» للشاطبي (٤/ ١٤٠).

الفصل الأول

الذرائع المؤدية إلى الشرك

المبحث الأول

الغلو في البشر وتقديسهم

إن ظاهرة الغلو في الأشخاص وتقديسهم من الظواهر القديمة في تاريخ البشرية، ولا تزال هذه الظاهرة جائمة في العصر الحاضر بطرق متنوعة وصور شتى، وسنعرض لهذه الظاهرة في هذا المبحث باعتبارها من الذرائع التي توصل إلى الشرك بالله تعالى، وبالاستقراء نجد أن الأصناف التي غلب على البشر الغلو فيها وتقديسها هي:

١ - صنف الصالحين والعباد.

٢ - صنف العلماء.

٣ - صنف السلاطين والملوك.

ويشير ابن المبارك[1] - رحمه الله - إلى أثر تقديس هذه الأصناف في حصول الفساد في الدين بقوله:

---

(١) هو: عبد الله بن المبارك الحنظلي، مولاهم التركي ثم المروزي، الإمام الحافظ شيخ الإسلام، أحد الأعلام، ولد سنة (١١٨هـ)، وطلب العلم على بقايا التابعين، كان كثير الغزو والإنفاق، سمع من الأعمش والأوزاعي وأبي حنيفة والثوري وخلق كثير، وحدث عنه جماعة منهم: أبو داود وعبد الرزاق وابن معين، وجمع بين الحديث والفقه والعربية والشجاعة والتجارة والإنفاق، توفي سنة (١٨١هـ). انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٧٨)، و«شذرات الذهب» (١/ ٢٩٥).

وهل أفسد الدين إلا الملوك ... وأحبار سوءٍ ورهبانها

وذلك حين شرعوا للناس ما لم يأذن به الله واتُّبِعوا في ذلك.

وسيكون الحديث عن تلك الأصناف الثلاثة، ومظاهر الغلو والتقديس لهم في المطالب الآتية:

المطلب الأول - الغلو في الصالحين وتقديسهم.

المطلب الثاني - الغلو في العلماء وتقديسهم.

المطلب الثالث - الغلو في السلاطين والحكام وتقديسهم.

المطلب الأول

الغلو في الصالحين وتقديسهم

الغلو: كما سبق: هو مجاوزة الحد.

والصالحون: اسم لكل من صلحت سريرته وعلانيته[1]، وقيل: هم الصارفون أعمارهم في طاعة الله تعالى، وأموالهم في مرضاته[2]، وقيل غير ذلك، وعلى أي حال.. فهذه التعريفات تدل على أنهم المؤمنون، أصحاب الأعمال الصالحة، القائمون بحقوق الله تعالى، وحقوق عباده؛ وبناءً على هذا فلفظ (الصالحون) عام يشمل الأنبياء والملائكة[3]، ومن عداهم من صالحي البشر والجن وقد يُسمى الصالحون بالأولياء أيضًا، ومعلومٌ أنه تجب محبة الصالحين

---

(١) «زاد المسير في علم التفسير» لابن الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط:٣، عام ١٤٠٤هـ (٢/١٢٧).

(٢) «روح المعاني» للألوسي (٥/٧٨).

(٣) «زاد المسير» لابن الجوزي (٢/١٢٧)

وولايتهم والإقرار بكراماتهم التي تصح، حتى أن الإسلام شرع للمسلم أن يسلم عليهم في كل تشهد قائلا: «السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين»[(١)].

لكن وجد من أفرطوا في دعوى محبة الصالحين، وغالوا فيها حتى قدسوهم وعبدوهم من دون الله تعالى، كما وقع من قوم نوح عليه السلام، ففي صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما في قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ (نوح: ٢٣)، قال: «هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح عليه السلام، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصابًا وسموهم بأسمائهم، ففعلوا ولم تعبد، حتى إذا هلك أولئك ونسي العلم عبدت»[(٢)]. وبهذا نجد أن أول شرك وقع في الأرض كان بسبب الغلو في الصالحين وتقديسهم.

وقد تجلت أيضًا صورة تقديس البشر والغلو فيهم عند النصارى الذين زعموا أن عيسى عليه السلام ابن الله، أو أنه إله، وكذلك تعظيمهم للرهبان منهم واتخاذهم أربابًا من دون الله - عزَّ وجَلَّ -، ومن قبلهم اليهود الذي زعموا أن عزيرًا ابن الله - تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا - قال الله عنهم: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ (التوبة: ٣٠).

---

(١) قطعة من حديث التشهد: رواه البخاري في كتاب «صفة الصلاة»، باب «التشهد» (١/ ٢٨٦) برقم (٧٩٧)، ومسلم في كتاب «الصلاة»، باب «التشهد في الصلاة» (١/ ٢٥٣) برقم (٤٠٢).

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب «التفسير»، باب: «ولا تذرن ودًا ..» (٤/ ١٨٣٧) برقم (٤٦٣٦).

وما فتئ الشيطان يزين لأتباعه الغلو في الصالحين وتقديسهم حتى آل بهم إلى عبادتهم من دون الله تعالى، بل آل بهم إلى عبادة أقوام يدعون لهم الولاية وهم من أعظم الناس فسقًا وفجورًا، ومازال الشيطان يؤزهم إلى حضيض الشرك حتى أوقعهم في ادعاء الربوبية لأولئك البشر، وأن الخلق والتدبير بأيديهم، وكما يقول العلامة النعمي - رحمه الله - واصفًا حال الغلاة في الصالحين: وحاصل معتقدهم أن للولي اليد الطولى في الملك والملكوت .. ومن ذلك أن حيًا من أهل البوادي إذا أرسلوا أنعامهم للمرعى قالوا: في حفظك يا فلان، يعني ساكن مشهدهم»[1].

ومن أشهر الطوائف التي عرفت بتأليه العبَّاد وتقديسهم: الرافضة والصوفية؛ فأما الرافضة فقد جعلوا الإيمان بإمامة الاثنى عشر شرطًا في قبول الإيمان؛ جاء في (بحار الأنوار): «عن أمير المؤمنين أنه قال: لو أن عبدًا جاء يوم القيامة بعمل سبعين نبيًا، ما قبل الله ذلك منه حتى يلقاه بولايتي وولاية أهل بيتي»[2].

وجعلوا كذلك للأئمة حق التشريع والتحريم والتحليل، ومن ذلك ما روي عن أبي جعفر قال: «من أحللنا له شيئًا فأصابه فهو حلال؛ لأن الأئمة منا مفوض إليهم، فما أحلوا فهو حلال، وما حرموا فهو حرام»[3].

وزعموا أن تراب قبر الحسين شفاءٌ من كل داء، وأمان من كل فقر؛ حيث ذكر صاحب البحار ما يصل إلى ثلاث وثمانين رواية عن تربة الحسين وفضلها وأحكامها[4].

---

(١) «معارج الألباب» للنعمي (ص١٩٧).
(٢) «بحار الأنوار» للمجلسي (٢٧/ ١٧٢).
(٣) «بحار الأنوار» للمجلسي (٢٥/ ٣٣٤).
(٤) المصدر السابق (١٠١/ ١١٨).

- وأما الصوفية فقد قال بعضهم: «من قال لشيخه: لِمَ؟ فقد هلك، وزعموا أن مشايخ الطرق يسلم إليهم المريد حاله، فلا نقاش ولا اعتراض، يقول الجيلاني: «يجب على المريد ترك مخالفة شيخه في الظاهر، وترك الاعتراض عليه في الباطن»[1]. ويقول آخر: «طاعة المريد لشيخه فوق طاعته لربه»[2].

وقد وقعت كثير من الطوائف والفرق في الغلو في البشر وتقديسهم، ويمكن بيان مظاهر الغلو والتقديس للبشر في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول - الغلو في الرسول ﷺ.

الفرع الثاني - الغلو في الأولياء وتقديسهم.

الفرع الأول - الغلو في الرسول ﷺ:

وقعت كثير من فرق الصوفية في هذا النوع من الغلو والتقديس، ويمكن إجمال مظاهر الغلو في رسول الله ﷺ فيما يلي:

١ - اعتقادهم بأنه ﷺ يعلم الغيب، ويدخل في ذلك علمه بما كان وما يكون[3]، وعلمه بجميع ما في اللوح المحفوظ وزيادة![4]، وعلمه بجميع علوم المخلوقين من الأولين والآخرين، والجن والإنس والملائكة[5]، وعلمه بخفيات الأمور وضمائر القلوب[6].

---

(١) «الغنية لطالبي طريق الحق» لعبد القادر الجيلاني (٢/ ١٦٤).

(٢) «تذكرة الأولياء» للعطار (١/ ١٧١).

(٣) ينظر في ذلك: «الدول المكية بالمادة الغيبية» لأحمد رضا خان، البريلوي، المطبعة الحجرية - الهند، ب.ت (ص٥٨).

(٤) ينظر في ذلك: «قصيدة البردة» للبوصيري (ص١٠)، «المقالات» للكوثري (ص٣٧٣).

(٥) ينظر في ذلك: «جاء الحق» لأحمد يار خان (ص٧٧).

(٦) ينظر في ذلك: «الزلزلة» لأرشدي القادري، مكتبة مطهر فيض - باكستان، عام (١٩٨٥م) (ص٩).

٢ ـ اعتقادهم بأنه ﷺ له التصرف المطلق في الكون[١].

٣ ـ اعتقادهم بأن حياته ﷺ البرزخية مثل حياته الدنيوية تمامًا، بل أقوى منها حتى قالت البريلوية: إنه ﷺ يجامع زوجاته في قبره؟! ويأكل ويشرب ويقاتل[٢].

٤ ـ غلوهم بجعله ﷺ نورًا لا بشرًا، وجعلهم إياه شفافًا لا ظل له[٣].

* ولاشك أن هذه المظاهر والعقائد فيها إطراءٌ وغلو وتقديس له ﷺ لم يأذن به الشارع، ولم يرض الرسول ﷺ بما هو دونه من مظاهر الغلو كما سبق.

الفرع الثاني ـ الغلو في الأولياء وتقديسهم:

مر معنا فيما سبق بعض مظاهر الغلو والتقديس فيما يتعلق بالرسول ﷺ، ولم يقف الأمر بالفرق الضالة عند الغلو فيه ﷺ، وإنما جعلوا تلك المظاهر السابقة من الغلو في النبي ﷺ مدخلاً للغلو في الصالحين والعباد والأولياء؛ حيث غالوا في تعظيم وتقديس بعض الصالحين من البشر، بل تعدوا ذلك إلى بعض الطالحين والفجار، حتى جعلوهم أربابًا من دون الله ووصفوهم بصفات الله تعالى تحت ستار الولاية والكرامة، وأشركوهم مع الله في ألوهيته وربوبيته، ومن الأمثلة على ذلك:

---

(١) ينظر في ذلك: «بركات الاستمداد» للبريلوي (ص٨)، و«المواهب اللدنية وشرحها» للزرقاني (١/ ٥٦)، و«شواهد الحق» للنبهاني (ص٢٧٩).

(٢) ينظر في ذلك: «إنباه الأذكياء بحياة الأنبياء» للسيوطي، تحقيق: د. محمد السعيدي، دار إحياء العلوم ـ بيروت، ب.ت (ص٢٤٦)، و«مصباح الأنام وجلاء الظلام» للحبيب علوي بن أحمد الحداد (ص٢٦).

(٣) ينظر في ذلك: «مجموعة الرسائل في إثبات كونه ﷺ نورًا» لأحمد رضا خان، طبعة إدارة تحقيقات أحمد رضا، كراتشي ـ باكستان، ب.ت (ص٥١).

١ ـ اعتقاد ان الأولياء يعلمون الغيب: إن النصوص الصوفيـة التي تتحدث عن علم الأولياء للغيب بلغت من الكثرة بحيث تفوت العد والإحصاء، لكنني أكتفي هنا بمثالين اثنين فحسب؛ علمًا بانه قد سبق ذكر بعض الأمثلة لذلك عند الحديث عن الشرك في الربوبية، والمثالان هما:

(أ) يقول الشعراني: «العارف له أن يقول: أنا أعرف الآن ما تكتبه الأقلام الإلهية في شأني، ويكون صادقًا»[١].

(ب) يقول أحد تلاميذ الدباغ في معرض سرده لأنواع المعارف التي استفادها من شيخه عبد العزيز الدباغ: «وكذا سمعت منه من المعرفة باليوم الآخر وجميع ما فيه من حشر ونشر، وصراط وميزان، ونعيم باهر، ما تعرف إذا سمعته أنه يتكلم عن شهود وعيان، ويخبر عن تحقيق وعرفان، فأيقنت حينئذ بولايته العظمى»[٢].

٢ ـ اعتقاد ان الولي يقول للشيء كن فيكون: لا يستطيع المرء أن يتصور كيف وصلت الجرأة على الله بهؤلاء إلى القول بأن النطق بالغيب يعد العتبة الأولى للأولياء، وأن الثانية أن يقول الولي للشيء كن فيكون، وأن الدرجة الكبرى هي وصول الولي إلى القطبانية، يقول الشيخ إدريس بن الأرباب[٣]: «درجات الأولياء على ثلاثة أقسام: عليا، ووسطى، وصغرى؛ فالصغرى: أن يطير في

---

(١) «الجواهر والدرر» لعبد الوهاب الشعراني، المطبعة الأزهرية ـ القاهرة، طبعة عام (١٣٠٦هـ)، بحاشية الإبريز (ص٢١٠).

(٢) «الإبريز» للدباغ (ص٣).

(٣) هو: إدريس بن محمد الأرباب، ولد بعيلة فونج في السودان سنة ٩١٣هـ، ودخل الكتاب على يد شيخ اسمه البنداري، يذكر له أتباعه كثيرًا من الخوارق، توفي سنة (١٠٦٠هـ) وعمره ١٤٧ سنة. انظر: «الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين في السودان» لمحمد النور بن ضيف الله، تحقيق د. يوسف فضل، مطابع الهلال ـ بيروت، ط:٢، عام (١٩٨٥م) (ص٤٩).

الهواء، ويمشي على ظهر الماء، وينطق بالمغيبات، والوسطى: أن يعطيه الله الدرجة الكونية إذا قال للشيء كن فيكون، وهذا مقام دفع الله للولي، والكبرى: هي درجة القطبانية»[1].

٣ - انه يباح للأولياء مخالفة الشريعة: ليس المقصود بالمخالفة هنا مجرد الوقوع في الخطأ وارتكاب المعصية، إذ من المعلوم شرعًا أنه ليس هناك معصوم من الخطأ غير الأنبياء - عليهم السلام -، لكننا نجد في الفكر الصوفي معنى آخر، وهو وجود التسليم للولي بكل ما يصدر عنه من الأفعال، مع اعتقاد أنه لا يحيد عن الحق، فإذا أظهر شيئًا يخالف هذا، فإنه يجب على الناس تأويله، يقول الدباغ: «لا ينبغي أن ينظر إلى ظاهر الولي، ويوزن عليه فيخسر الوازن دنيا وأخرى»[2].

- وجاء في (جواهر المعاني): «أن العارفين لمبالغتهم في التخفي يستترون عن العامة بارتكاب الدواهي من الزنا والكذب والفحش وشرب الخمر وقتل النفس، وأضاف أن ذلك صور لا وجود لها في الخارج»[3].

٤ - وصفهم بصفات الله: يقول الشعراني: «أن أحد مشايخه كان يقول: الأرض بين يدي كالإناء الذي آكل منه، وأجساد الخلائق كالقوارير، أرى ما في بواطنهم»[4]، ويقول آخر: «لو كشف عن حقيقة الولي لَعُبِدَ؛ لأن أوصافه من أوصاف إلهه، ونعوته من نعوته؛ لأنه ينسلخ من جميع الأوصاف البشرية كما تنسلخ الشاة من جلدها»[5].

---

(١) «الطبقات في خصوص الأولياء» لابن ضيف الله (ص٢٠٦).

(٢) «الإبريز» للدباغ (ص٢١٩).

(٣) انظر: «جواهر المعاني» للتيجاني (١/ ١٦١).

(٤) «الطبقات الكبرى» للشعراني (٢/ ٩٤).

(٥) «جواهر المعاني» للتيجاني (٢/ ٨٦).

٥ - اعتقاد أن الولي أفضل من النبي: يقول ابن عربي وهو يتحدث عن وحدة الوجود: «وليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل وخاتم الأولياء، وما يراه أحد من الأنبياء والرسل إلا من مشكاة الرسول الخاتم، ولا يراه أحد من الأولياء إلا من مشكاة الولي الخاتم؛ فإن الرسالة والنبوة تنقطعان، والولاية لا تنقطع أبدًا . .»[١]. ويقول أيضًا: «وفينا من يأخذ عن الله؛ فيكون خليفة عن الله يعين ذلك الحكم»[٢].

ومن أقوالهم أيضًا: «مقام النبوة في برزخ فويق الرسول ودون الولي»[٣].

وفي هذه النصوص نجد أنهم يفضلون الأولياء على الأنبياء لأمور كما يقولون وهي:

(أ) أن الرسل يستمدون أشرف علومهم من خاتم الأولياء.

(ب) أن الأولياء يأخذون علومهم عن الله مباشرة، بينما لا يأخذ الأنبياء علومهم إلا بواسطة المَلَك.

المطلب الثاني

الغلو في العلماء وتقديسهم

العلماء هم أئمة الأنام الذين حفظوا على الأمة معاقد الدين ومعاقله، الذين قال فيهم الإمام أحمد - رحمه الله تعالى -: «يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصِّرون بنور الله أهل

---

(١) «فصوص الحكم» لابن عربي (١/ ٦٢).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٦٣).
(٣) «الطبقات الكبرى» للشعراني (٢/ ٦١).

العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه»[١]. وقد تواردت أدلة الكتاب الكريم والسنة المطهرة على الإشادة بفضل العلماء والإشارة إلى علوِّ مقامهم، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة: ١١)، ويقول ﷺ: «إن الله وملائكته حتى النملة في جُحْرِها، وحتى الحوت في البحر ليصلُّون على معلم الناس الخير»[٢].

والعلماء هم من أولي الأمر الذين أوجب الله طاعتهم بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء: ٥٩)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «(أولي الأمر) صنفان: العلماء والأمراء . .»[٣]. وقد جاءت آثار كثيرة في فضل العلماء وفي الواجب نحوهم[٤]، لكن بعض أتباع العلماء وقعوا في الغلو والتقديس لمشايخهم مجاوزين بذلك المأمور به شرعًا من الاحترام والتوقير لهم، حتى قلدوهم التقليد الأعمى وأطاعوهم حتى فيما يخالف شرع الله تعالى، فألَّهوهم من دون الله جَلَّ وعَلا ـ، قال الشنقيطي ـ رحمه الله ـ: «لاشك أن طاعة العلماء هي اقتفاء ما كانوا عليه من النظر في الكتاب والسنة، وتقديمها على كل قول وعلى كل رأي كائنًا ما كان، فمن قلدهم التقليد الأعمى وترك الكتاب والسنة لأقوالهم فهو المخالف لهم، المتباعد عن طاعتهم»[٥].

---

(١) «إعلام الموقعين» لابن القيم (١/ ٩).

(٢) رواه الترمذي (٥/ ٤٨) برقم (٢٦٨٥)، والطبراني في «الكبير» برقم (٧٩١٢)، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٣/ ٧٢) برقم (٢٦٨٥)، و«صحيح الجامع» برقم (١٨٣٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١٧٠).

(٤) ينظر في ذلك: «حرمة أهل العلم» محمد أحمد إسماعيل المقدم، دار طيبة ـ الرياض، ط:١، عام (١٤١٩هـ) (ص١٦٩).

(٥) «أضواء البيان» للشنقيطي (٧/ ٥١٩).

ومن مظاهر الغلو في العلماء ما يلي:

١ ـ طاعتهم في تحليل ما حرم الله تعالى، أو تحريم ما أحل الله تعالى: فهذا من مظاهر تقديسهم وعبادتهم من دون الله، كما بين ذلك النبي ﷺ في حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه عندما قدم على النبي ﷺ ـ وكان قد تنصَّر ـ فسمعه يقرأ قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٣١)، فقال عدي: إنا لسنا نعبدهم، قال: **«أليس يحرمون ما أحل الله؛ فتحرمونه، ويحلون ما حرم؛ فتحلونه؟»** فقال عدي: بلى، فقال: **«فتلك عبادتهم»**[١]. فاتباع العلماء والأحبار في تبديل الشرع سماه الله شركًا في آخر الآية بقوله: ﴿سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

٢ ـ اتباعهم في زلاتهم وعثراتهم: فاتباع العالم في زلته وعثرته، وتقليده مع وجود الدليل المعارض لقوله مظهر من مظاهر الغلو والتقديس للعلماء، وقد حذر السلف الصالح من ذلك أيما تحذير، كما في قول عمر: **«يهدم الإسلام: زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين»**[٢].

فالعالم قد يزل ولابد، إذ ليس بمعصوم؛ فلا يجوز قبول كل ما يقوله وينزل قوله منزلة قول المعصوم، فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض، وحرموه وذموا أهله، وذلك أصل بلاء المقلدين وفتنتهم[٣].

٣ ـ معارضة النصوص الشرعية الصحيحة بآراء وأقيسة العلماء الفاسدة: فبعض علماء السوء يعترضون على الشرع بآراء وأقيسة فاسدة، ومن مظاهر الغلو

---

(١) سبق تخريجه (ص٥٣٩).

(٢) انظر: «سنن الدارمي» لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط:١، ب.ت (١/ ٧١).

(٣) «إعلام الموقعين» لابن القيم (٢/ ١٩٢).

والتقـديس لهم موافـقتـهم على تلك الاعتـراضات، قال ابن أبي العـز الحنفي: «وأحبار السوء - وهم العلماء الخارجون عن الشريعة - يعترضون بآرائهم وأقيستهم الفاسدة، المتضمنة تحليل ما حرم الله ورسوله، وتحريم ما أباحه، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وإطلاق ما قيده، وتقييد ما أطلقه، ونحو ذلك»[1].

والمقـصود في هـذا الباب أن نسلك الوسـطية تجـاه أهل العلم، فـلابد من توقيرهم ومحـبتهم والانتفاع بعلومـهم، وسؤال من نثق بعلمه ودينه عن أحكام الشرع، ونحذر من التفـريط فيهم أو انتقاصهم، أو التطاول عليـهم، كما نحذر من الغلو فيهم وتقديسهم وتقديم آرائهم على نصوص الشرع وأدلته.

المطلب الثالث

الغلو في السلاطين والحكام وتقديسهم

إن تأليه الحكام ظاهرة قـديمة في حياة البشـر، فقد كانت الأكـاسرة - ملوك الفرس - يدّعـون أنه يجري في عروقـهم دم إلهي، وكان الفـرس ينظرون إليهم بوصفهم آلهة! ويرونهم فوق القانون وفوق الانتـقاد، وفوق البشر، ويعتقدون أن لهم حقًا على كل إنسان، وليس للإنسان حق عليـهم، ومثال آخر ما يجري في بلاد الهند من الطبـقية الجائرة بين أصنـاف الهنود، فلقد كان نظام الطبـقات في الهند أشد قـسوة واستـهانة بكرامة الإنسـان من سائر الأنظمة، فـكانوا يجعلون (البراهمـة) الطبقة الممـتازة، وأنهم صفـوة الله، وهم ملوك الأرض، وأن ما في العالم هو ملك لهم، فـهم أفضل الخلق وسادة الأرض[2]. وكان تقـديسهم هذا

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢٣٥).

(٢) «ماذا خسـر العـالم بانحطاط المسلمين» لأبي الحسن الندوي، دار القلم - الكويت، ط: ١١، عام (١٤٠٠هـ) (ص ٤٠، ٤٩، ٥٢).

النظام الطبقي البغيض مانعًا لهم من الدخول في دين الإسلام كما يقول البيروني[(١)]: «وللهند في أيامنا من ذلك ـ أي تقديس الملوك ـ أوفر الحظوظ، حتى إن مخالفتنا إياهم وتسويتنا بين الكافة إلا بالتقوى أعظم الحوائل بينهم وبين الإسلام[(٢)]. ومع تهافت هذه الوثنية السياسية عند الفرس والهند وغيرهم، إلا أن في هذه الأمة من قد تتبع سنن تلك الأمم الغابرة، فوقع في تأليه الملوك والحكام والغلو فيهم.

ومن مظاهر الغلو في الحكام والملوك عند الفرق الإسلامية ما يلي:

١ ـ دعوى أن الإمامة أهم مطالب الدين، وأشرف مسائله وغاياته: كما هو الحال عند الرافضة ومن تأثر بهم؛ حيث يجعلون الإمامة أحد أركان الدين، ويعتبرون منكرها كافرًا[(٣)]، مع أن الإمامة ليست مقصودة لذاتها، بل إن المقصود منها ـ وكذا جميع الولايات ـ أن يكون الدين كله لله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ، وإصلاح دين الخلق ودنياهم.

قال الطيبي في شرحه لحديث **«كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»**: «في هذا الحديث أن الراعي ليس مطلوبًا لذاته، وإنما أقيم لحفظ ما استرعاه المالك، فينبغي أن لا يتصرف إلا بما أذن الشارع فيه»[(٤)].

---

(١) هو: محمد بن أحمد البيروني، نسبة إلى بيرون بالسند، الخوارزمي، أبو الريحان، أديب لغوي مؤرخ، ولد بخوارزم سنة ٣٦٢هـ، ورحل إلى الهند، وتخصص بعلوم الحكمة والرياضيات، توفي سنة ٤٤٠هـ، من مصنفاته: «الآثار الباقية»، و«مقاليد علم الهيئة»، و«تحقيق ما للهند من مقوله»، وغيرها، انظر ترجمته في: «هدية العارفين» (٥/ ٦٥)، و«معجم المؤلفين» (٨/ ٢٤١).

(٢) «تحقيق ما للهند من مقوله» للبيروني (ص٧٤)، نقلاً عن: «ماذا خسر العالم» للندوي.

(٣) انظر: «الكافي» للكليني (٢/ ١٨، ٢١).

(٤) «فتح الباري» (٣/ ١١٣).

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «وجميع الولايات الإسلامية مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[١].

٢ ـ طاعة الحكام فيما يفعلونه من تعطيل شرع الله تعالى وحدوده: والحكم بالسياسات الجائرة والأنظمة الوضعية، وتقديمها على حكم الله ورسوله، والاعتراض على الشرع المنزل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وعامة الأمراء إنما أحدثوا أنواعًا من السياسات الجائرة؛ من أخذ أموال لا يجوز أخذها، وعقوبات على الجرائم لا تجوز؛ لأنهم فرطوا في المشروع»[٢]. وكما هو الحال في بعض الدول التي أقصت شرع الله عن الحكم، وشرعت ما يخالف حكم الله.

٣ ـ نعت الحكام والسلاطين بالألقاب الرنانة: والأوصاف المفتعلة التي تخرجهم عن دائرة البشر، وتضفي عليهم تأليهًا وتقديسًا، وإذا كان الرسول ﷺ قد قال: **«إن أخنع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك، لا مالك إلا الله»**[٣]. فما بالك بمن تجاوز ذلك بمراحل! كما في رسالة كتبها السلطان سليمان القانوني يقول فيها في وصف نفسه: «سلطان السلاطين، وملك الملوك، ومانح الأكاليل لملوك العالم، ظل الله في الأرض، سلطان البحر الأبيض والأسود، وبلاد شتى فتحها أسلافنا العظام، وأجدادنا الفخام بقواتهم الظاهرة، وكثير من البلاد التي أخضعتها عظمتي الملوكية بسيفي الساطع!»[٤].

لقد كان عامة المسلمين ـ فضلاً عن الخاصة ـ في العصور السابقة يمقتون تلك المبالغات في الألقاب، حتى إن جلال الدين لما لقب (شاهنشاه) أي ملك الملوك

---

(١) «الطرق الحكمية» لابن القيم (ص٢١٧).
(٢) «منهاج السنة» لابن تيمية (٦/ ٤٣٠).
(٣) سبق تخريجه (ص٢٢٤).
(٤) نقلاً عن كتاب: «تأملات في الدين والحياة» محمد الغزالي (ص٢٥).

سنة ٤٠٩هـ، وأمر الخليفة بذلك فخطب له به، نفر العامة ورموا الخطباء بالآجر[١].

وقد سطر شيخ الإسلام فتوى متينة في شأن الألقاب وخلاصتها ما يلي: «وأما الألقاب فكانت عادة السلف: الأسماء والكنى . . وكان الأمر على ذلك في القرون الثلاثة، فلما غلبت دولة الأعاجم لبني بويه صاروا يضيفون إلى الدولة فيقولون: ركن الدولة، عضد الدولة . . ثم بعدها أحدثوا الإضافة إلى الدين، وتوسعوا في هذا، ولاريب أن ما يصلح مع الإمكان هو ما كان السلف يعتادونه من المخاطبات والمكاتبات . . ولاريب أن هذه المحدثات المنكرة التي أحدثها الأعاجم وصاروا يزيدون فيها فيقولون عز الملة والدين، عز الملة والحق، وما أكثر ما يدخل في ذلك من الكذب المبين، بحيث يكون المنعوت بذلك أحق بضد ذلك الوصف، والذين يقصدون هذه الألقاب فخراً وخيلاء يعاقبهم الله بنقيض قصدهم . .»[٢].

ولاشك أن المبالغة في إطراء الحكام والملوك، ونعتهم بالألقاب المفتعلة التي أخذت أكثرها من الصفات الإلهية، من مظاهر الغلو المنهي عنها شرعًا، لما تفضي إليه من مضادة للدين، والتجرد من الألقاب التي ظاهرها القداسة والأبهة من الأمور المشروعة؛ لأن الإسلام جعل الحاكم رجلاً يؤخذ منه ويرد عليه، وتنتقد تصرفاته، فما كان صوابًا أقر، وما كان خطأ رد عليه ولا كرامة. والمتأمل لمظاهر الغلو والتقديس للبشر - السابق ذكرها - يجد أن هذا الغلو سواء كان غلواً في الصالحين والعباد، أو في العلماء أو في الحكام والملوك له أسبابه التي تبعث عليه، ومن أهمها:

---

(١) انظر: «المنتظم» لابن الجوزي (١٥/ ٢٦٤)، و«ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٢/ ٨٤).

(٢) «فتوى في الألقاب والقيام» لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: الوليد بن عبد الرحمن الفريان، منشور في مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ٢٠ لعام (١٤٠٧هـ) (ص٢٩٨-٣٠٠) بتصرف.

(أ) ضعف التعلق بالله تعالى، وضعف تحقيق التوحيد والعبودية لله وحده لا شريك له، فما أعرض قوم عن الله إلا واشتغلوا بتأليه وتقديس غيره.

(ب) الجهل بنصوص الشرع، وبمنهج النبي ﷺ في النهي عن ذلك.

(جـ) تعطيل العقل عن التـأمل والتفكر، فكل ما غلب على الناس تحـجيم العقل وإهمـاله، استـحوذ عليهم تقـديس البشـر وتأليههم كـما هو حـال غلاة الصوفـية والشيـعة، يقـول سيد قطب ـ رحـمه الله ـ في ظلال قـوله تعالى عن فرعون: ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ (الزخرف: ٥٤): «واستخفاف الطغاة للجـماهير أمـر لا غرابة فيـه، فهم يعـزلون الجماهيـر أولاً عن سبل المعرفة، ويحـجبون عنهم الحقائق حـتى ينسوها، ولا يعودوا يبحـثون عنها، ويلقون في روعهم ما يشاءون من المؤثرات، حـتى تنطبع نفوسهم بهذه المؤثرات المصطنعة، ومن ثم يسهل استخفافهم بعد ذلك، ويلين قيادهم فيذهبون بهم ذات اليمين وذات الشمال مطمئنين»[١].

(د) الطاعة العـمياء والاسـتجابة المطلقـة: فالحكام والطغاة في كل عـصر يتألهون؛ لأنهم وجدوا طاعة عمياء وجـماهير بلا وعي، وعلماء السوء والأحبار فعلوا ذلك؛ لأنهم وجدوا من يمنحهم الثقة المطلقة، فيصدرون الأحكام والفتاوى فيقـبلها الرعاع بناءً على قداسـة أصحابها، ولذا يجب الاعتنـاء بضوابط الطاعة المشروعة وشروطهـا، فإن الطاعة العمياء سواءً للحكام أو الـعلماء بغير دليل من أعظم الأسباب المؤدية إلى تقديس البشـر وتأليههم من دون الله، وبهذا يظهر لنا أن الغلو في البشر وتقديسهم سواءً كـانوا علماء أو صالحين أو عبادًا أو حكامًا، من الذرائع المؤدية إلى الشرك، لهذا جاء الإسلام بالنهي عنها.

---

(١) «في ظلال القرآن» (٥/ ٣١٩٤).

المبحث الثاني

التبرك بذوات الصالحين وآثارهم

المطلب الأول

معنى التبرك في اللغة والاصطلاح

(ا) معنى التبرك لغة: مادة (ب. ر. ك) تدل في اللغة على المعاني الآتية:

١ - الثبوت واللزوم: ومنه برك البعير، وبركوا في الحرب، إذا ثبتوا ولازموا مواضعهم[١].

٢ - النماء والزيادة[٢].

٣ - السعادة: ومنه قوله تعالى: ﴿رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ (هود: ٧٣)، فالبركة هي السعادة[٣].

والتبرك: مصدر تبرك، يتبرك، تبركًا، وهو طلب البركة.

والتبرك بالشيء: طلب البركة بواسطته، أو طلب حصول الخير بمقاربة ذلك الشيء وملابسته[٤].

- وبهذا يمكن أن نعرف التبرك بذوات الصالحين وآثارهم بأنه: «طلب البركة وحصول الخير بواسطة التقرب من الصالحين، أو التقرب بهم إلى الله تعالى وملابسة آثارهم أو ذواتهم».

---

(١) «معجم مقاييس اللغة» (٤/ ٣٥٢)، و«لسان العرب» (١/ ٣٨٧)، و«المفردات» للراغب (ص٤٤).

(٢) المصادر السابقة على الترتيب: (١/ ٢٣٠)، (١/ ٣٨٧)، (ص٤٤).

(٣) «لسان العرب» (١/ ٣٨٧)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (١٠/ ٢٣١).

(٤) «التبرك أنواعه وأحكامه» د. ناصر الجديع، مكتبة الرشد - الرياض، ط:٥، عام (١٤١٢هـ) (ص٣٠).

* والتبرك بالأشخاص وذواتهم على نوعين: مشروع وممنوع، وبيان ذلك في ما يلي من المطالب:

المطلب الثاني
التبرك بالنبي ﷺ

الفرع الأول ـ التبرك المشروع بالنبي ﷺ:

لا يشك مسلم أن نبينا محمداً ﷺ أفضل الأنبياء، وسيد الأولين والآخرين، وأن له فضائل عظيمة ومزايا كريمة، أنعم الله بها عليه فزادته شرفًا وفضلاً وبركة، ومن فضائله ﷺ: بركاته الكثيرة والمتنوعة، والتي يمكن إجمالها في نوعين، هما:

١ ـ **البركات المعنوية:** وهي ما يحصل من بركات رسالته ـ عليه الصلاة والسلام ـ على أتباعه في الدنيا والآخرة.

٢ ـ **البركات الحسية:** وهي على نوعين:

(أ) البركة في أفعاله ﷺ مما أكرمه الله به من خوارق العادات التي حصل منها الخير الكثير، والنفع العظيم، محسوسًا ومشاهدًا، كنبع الماء من بين أصابعه ﷺ[١]، وتكثير الطعام بين يديه[٢]، وإبراء المرضى وذوي العاهات بإذن الله[٣]، وإجابة الله لدعائه، وغير ذلك من بركات أفعاله التي تفيض بها كتب السنة والسير.

---

(١) انظر: «صحيح البخاري»، كتاب «المناقب»، باب «علامات النبوة» (٣/ ١٣٠٩) برقم (٣٣٧٨)، ومسلم كتاب «الفضائل»، باب «المعجزات» (٤/ ١٤٢٣) برقم (٢٢٧٩)، و«الشفاء» للقاضي عياض (١/ ٢٨٥).

(٢) «صحيح البخاري» المصدر السابق (٣/ ١٣١١) برقم (٣٣٨٥)، ومسلم في الأشربة (٣/ ١٢٨٢) برقم (٢٠٤٠).

(٣) «صحيح البخاري» كتاب «الجهاد»، باب «قتل أبي رافع» (٤/ ١٤٨٢)، ومسلم في «الفضائل»، باب «فضائل علي» (٤/ ١٤٩١) برقم (٢٤٠٦).

(ب) البركة في ذاته ﷺ وفي آثاره الحسية المنفصلة عنه: فالرسول ﷺ مبارك في ذاته وآثاره، كما هو مبارك في أفعاله ﷺ، وهذا مما أكرم الله به أنبياءه ورسله جميعًا، تشريفًا لهم.

وتبرك الصحابة رضي الله عنهم بذاته وآثاره ﷺ لا يناقض التوحيد؛ لأن هذا الفعل ليس من باب الغلو المذموم، وإلا لما أقرهم الرسول ﷺ على فعله، ولنبههم عليه كما نبههم وحذرهم من الألفاظ الشركية أو ألفاظ الغلو، ومن مظاهر التبرك المشروع بذات النبي ﷺ وآثاره ما يلي:

١ - تبرك الصحابة رضي الله عنهم بأعضاء جسده ﷺ: من ذلك حديث عائشة رضي الله عنها في مرض النبي ﷺ قالت: «**فلما اشتد وجعه كنت أقرأ عليه، وأمسح عنه بيده رجاء بركتها**»[1]. وكذلك ما ورد من تبرك الصحابة بيده الشريفة، وإدخالها في آنيتهم المملوءة بالماء[2]، أو مسح وجوههم بها[3]، أو تقبيل يده ﷺ ومواضع في جسده الشريف[4].

٢ - تبركهم بما انفصل منه ﷺ: ومن ذلك:

(أ) التبرك بشعر النبي ﷺ[5].

(ب) التبرك بريق النبي ﷺ[6].

---

(١) «صحيح البخاري» كتاب «الطب»، باب «الرقى» (٥/ ٢١٦٥) برقم (٥٤٠٣)، ومسلم في كتاب «السلام»، باب «الرقية» (٤/ ١٣٧٥) برقم (٢١٩٢).

(٢) «صحيح مسلم» كتاب «الفضائل»، باب «قرب النبي ﷺ من الناس وتبركهم به» (٤/ ١٤٤٦) برقم (٣٢٢٤).

(٣) «صحيح البخاري» كتاب «المناقب»، باب «صفة النبي ﷺ» (٣/ ١٣٠٤) برقم (٣٣٦٠).

(٤) «سنن أبي داود» كتاب «الأدب» (٥/ ٣٩٤) برقم (٥٢٢٤)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ٢٨١).

(٥) «صحيح مسلم» كتاب «الحج» (٢/ ٧٧٢) برقم (١٣٠٥).

(٦) «صحيح البخاري» كتاب «العقيقة» (٥/ ٢٠٨١)، و«صحيح مسلم» كتاب «الأدب» (٣/ ١٣٤٦) برقم (٢١٤٤).

(جـ) التبرك بعرق النبي ﷺ[١].

٣ ـ تبركهم بما لمسه أو لبسه أو فضل منه ﷺ: ومن ذلك:

(أ) التبرك بثياب النبي ﷺ[٢].

(ب) التبرك بمواضع أصابع النبي ﷺ في الطعام[٣].

(جـ) التبرك بفضل شرب النبي ﷺ[٤].

(د) التبرك بماء وضوءه ﷺ[٥].

٤ ـ التبرك بآثاره ﷺ بعد وفاته: سبق في الفقرات السابقة بيان تبرك الصحابة رضي الله عنهم بذات النبي ﷺ وآثاره في حياته، وأما بعد وفاته ﷺ فلم يبق من التبرك به إلا التبرك بآثاره الحسية التي بقيت بعده؛ كالشعر أو الأشياء التي استعملها ﷺ وبقيت بعده كالثياب، والآنية والنعل، والدرع والسيف، والخاتم ونحوها.

وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما: أن الصحابة والتابعين كانوا يتبركون ببعض الآثار التي بقيت بعد موت النبي ﷺ كبعض الشعر والخاتم والآنية[٦].

---

(١) «صحيح مسلم» كتاب «الفضائل»، باب «طيب عرق النبي ﷺ والتبرك به» (٤/١٤٨٨) برقم (٢٣٣١).

(٢) «صحيح البخاري» كتاب «الأدب» (٥/٢٢٤٥) برقم (٥٦٨٩)، و«صحيح مسلم» كتاب «الجنائز» (٢/٥٣٨) برقم (٩٣٩).

(٣) «صحيح مسلم» كتاب «الأشربة» (٣/١٢٩٢) برقم (٢٠٥٣).

(٤) «صحيح البخاري» كتاب «الأشربة» (٥/٢١٣٠) برقم (٥٢٩٧)، و«صحيح مسلم» كتاب «الأشربة» (٣/١٢٧٧) برقم (٢٠٣٠).

(٥) «صحيح البخاري» كتاب «الوضوء» (١/٨٠) برقم (١٨٥)، و«صحيح مسلم» كتاب «الصلاة» (١/٣٠٢) برقم (٥٠٣).

(٦) «صحيح البخاري» كتاب «الخمس» (٣/١١٣١) برقم (٢٩٣٩)، و«صحيح مسلم» كتاب «اللباس» (٣/١٣٠٥) برقم (٢٠٦٩).

أما في الأزمان المتأخرة، فإن العلماء يجزمون بأن تلك الآثار قد فقدت مع طول الزمن وكثرة الحروب والفتن، ودفنها مع أصحابها تبركًا، إلى غير ذلك من الأسباب، يقول الألباني - رحمه الله -: «ونحن نعلم أن آثاره ﷺ من ثياب أو شعر أو فضلات قد فقدت، وليس بإمكان أحد إثبات وجود شيء منها على وجه القطع واليقين»(١).

وبالتالي . . فإن التبرك المشروع بالنبي ﷺ حسيًا بذاته أو بآثاره المنفصلة عنه غير ممكن بعد وفاته ﷺ وفقدان آثاره في العصور المتأخرة.

الفرع الثاني - الممنوع من التبرك بالنبي ﷺ:

مرَّ معنا في المطلب السابق أن التبرك بالنبي ﷺ الباقي بعد وفاته أمران:

الأول - الإيمان به وطاعته واتباعه؛ وهذا من الأهداف التي من أجلها بعث ﷺ.

الثاني - التبرك بآثاره الحسية المنفصلة منه ﷺ، وهي مفقودة في هذه الأزمان.

وبناءً على ذلك؛ فإن ما عدا ذلك من صيغ التبرك بالنبي ﷺ بعد وفاته غير مشروع، بل هو ممنوع، ومنع التبرك بالنبي ﷺ في بعض الأحوال والصور لا يعني انتقاص حقه أو التقليل من شأنه، بل ذلك من مقتضيات التوحيد الذي جاء بالدعوة إليه وحمايته، ومن صور التبرك الممنوع بالنبي ﷺ بعد موته ما يلي:

---

(١) «التوسل أنواعه وأحكامه» محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط:٢، عام (١٣٩٧هـ) (ص١٤٦). انظر أيضًا في ذلك: «أوضح الإشارة» للنجمي (ص٣٠٩)، و«هذه مفاهيمنا» لآل الشيخ (ص٢٠٤).

١ ـ التبرك بقبره ﷺ: لا خلاف بين أهل العلم في مشروعية زيارة قبره ﷺ بدون شد رحل ولا غلو فيما يفعل عنده[1]. كما أنها ليست واجبة باتفاق المسلمين[2]، والأحاديث الواردة في شد الرحال لزيارة القبر النبوي لم يثبت منها شيء[3].

ومع وضوح هذه المسألة، إلا أن بعض الزائرين لم يكتفوا في هذا الباب بالزيارة المشروعة، بل أحدثوا بدعًا وأمورًا بحجة التماس البركة والخير، ومنها:

(أ) طلب الدعاء أو الشفاعة من النبي ﷺ عند قبره.

(ب) أداء بعض العبادات عند القبر النبوي كالصلاة وقراءة القرآن بجواره، وطول القيام عنده والطواف به ونحو ذلك.

(جـ) التمسح بالقبر وتقبيله.

٢ ـ التبرك بالمواضع التي جلس فيها النبي ﷺ أو صلى فيها: لابد أن نفرق في البداية بين أمرين:

الأول ـ ما قصده النبي ﷺ من الأماكن لغرض أداء العبادات فيها، كالصلاة ونحوها في أي بقعة فإنه يشرع قصده وتحري مكانه؛ اقتداءً به وطلبًا للأجر والثواب، كالصلاة خلف مقام إبراهيم عليه السلام، وقصد المشاعر والمساجد للعبادة.

---

(١) انظر: «الشفاء» للقاضي عياض (٢/ ٨٣)، و«الدين الخالص» صديق خان (٣/ ٥٨٨)، و«صيانة الإنسان» للسهسواني (ص٧٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٢٦).

(٣) انظر: «الرد على الأخنائي» لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، طبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء ـ الرياض، طبعة عام (١٤٠٤هـ) (ص١٨٩)، و«الصارم المنكي في الرد على السبكي» للإمام ابن عبد الهادي (ص٢٩) وما بعدها.

الثاني ـ ما فعله النبي ﷺ في العبادات وغيرها دون قصد للمكان بذاته، وهذا مما لا يشرع قصده وتحريه وهو المقصود هنا، قال شيخ الإسلام: «لم يشرع الله تعالى للمسلمين مكانًا يقصد للصلاة إلا المسجد، ولا مكان يقصد للعبادة إلا المشاعر في الحج.. وما سوى ذلك من البقاع فإنه لا يستحب قصد بقعة بعينها للصلاة أو الدعاء أو الذكر، وإن كان مسكنًا للنبي ﷺ أو منزلاً أو ممرًا»[1].

* وبناءً على ما سبق، فإن المواضع التي صلى فيها النبي ﷺ اتفاقًا دون قصد لها في المدينة أو غيرها، وكذا المواضع التي جلس فيها أو مر فيها لا يشرع قصدها على سبيل التبرك لأسباب، منها:

١ ـ عدم وجود دليل من النصوص الشرعية يفيد جواز ذلك الفعل أو استحبابه.

٢ ـ عدم فعل الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ لذلك، فلم ينقل عن أحد منهم التبرك بشيء من المواضع التي جلس فيها النبي ﷺ أو صلى فيها اتفاقًا مع علمهم بهذه الأمكنة وحرصهم على متابعته ـ عليه الصلاة والسلام ـ، إلا ما روي عن عبد الله بن عمر أنه كان يتحرى الأماكن التي مشى أو صلى فيها النبي ﷺ.

٣ ـ ورود النهي من الصحابة والتابعين والسلف الصالح عن هذا النوع من التبرك، ومن ذلك نهي عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس عن تعمد الصلاة في مسجد على الطريق صلى فيه النبي ﷺ[2]. وكذا قطع عمر رضي الله عنه للشجرة التي بويع

---

(١) «مجموع الرسائل والمسائل» لابن تيمية (٥/ ٦٢٣).

(٢) الأثر رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» كتاب «الصلوات» (٢/ ٣٧٦)، وانظر: «البدع والنهي عنها» لابن وضاح القرطبي، دار الرائد ـ بيروت، ط:٢، عام (١٤٠٢هـ) (ص٤١)، و«مجموع الفتاوى» (١/ ٢٨١).

تحتها النبي ﷺ لما بلغه أن أناسًا يأتون إليها للتبرك بها[١]، وقد ورد النهي عن ذلك عن كثير من الصحابة والتابعين ـ رضوان الله عليهم ـ[٢].

٤ ـ أن في منع هذا النوع من التبرك سدًا لباب من أبواب الذرائع المؤدية إلى الشرك بالله تعالى.

٥ ـ أن بركة ذوات الأنبياء لا تتعدى إلى الأمكنة الأرضية، وإلا لزم أن تكون كل أرض وطئها النبي أو جلس عليها أو مرَّ بها؛ تطلب بركتها ويتبرك بها، وهذا لازمٌ باطلٌ قطعًا.

* ومن صور التبرك الممنوع بهذا الباب أيضًا التبرك بأثر قدم النبي ﷺ ـ كما يزعمون ـ، والتبرك بمكان ولادته ﷺ ونحوها.

وسيأتي ـ إن شاء الله ـ بيان الشُّبه التي يعتمد عليها المجيزون للتبرك بالآثار السابقة في الفصل الثالث من هذا الباب عند الحديث عن شبهات الواقعين في الشرك والرد عليها.

المطلب الثالث

التبرك بذوات الصالحين وآثارهم

تقدم معنا في المطالب السابقة الحديث عن التبرك برسول الله ﷺ، وبيان ما هو المشروع، وما هو الممنوع في حقه ﷺ، وأن التبرك المشروع في حقه

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٧/٤٤٨)، و«البدع والنهي عنها» لابن وضاح (ص٤٢)، وقال الألباني: رجال إسناده ثقات، انظر: «تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق» للألباني، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط:٤، عام (١٤٠٥هـ) (ص٤٩).

(٢) ينظر في ذلك: «البدع» لابن وضاح (ص٤٣)، و«الاعتصام» للشاطبي (١/٣٤٧)، و«اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (٢/٧٤٥)، و«زاد المعاد» لابن القيم (١/٥٩).

ﷺ لا يعني رفعه فوق منزلته التي أكرمه الله بها، والغلو في محبته على خلاف المشروع كما هو الحال في صور التبرك الممنوع السابق ذكرها.

وإذا كان قد ثبت شرعًا التبرك بذات النبي ﷺ وآثاره في الحدود التي سبق ذكرها، فهل يقاس على هذا غيره ﷺ من الصالحين والأولياء والعلماء وغيرهم، أم أنه من خصوصياته ﷺ، ثم ما هو المشروع، وما هو الممنوع من التبرك بالصالحين وآثارهم؟ .. هذا ما يمكن بيانه في الفروع الآتية:

الفرع الأول - أن الله تعالى هو واهب البركة وأنه يختص بها من يشاء:

مما هو معلوم شرعًا أن الله - سبحانه وتعالى - هو وحده الذي بيده الخير والشر، والضر والنفع، قال سبحانه: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران: ٢٦)، فقوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ أي: أن الخير كله بيده سبحانه، وهو الذي يهبه لمن يشاء من خلقه، ولا يقدر أحد من دونه على شيء من ذلك[١].

وكان ﷺ يقول في دعاء الاستفتاح في الصلاة: «وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض .. لبيك وسعديك والخير كله في يديك»[٢]، وفي الحديث: «والبركة من الله»[٣].

وغيرها كثير من النصوص التي تدل على أن الخير والبركة كله في يدي الله سبحانه دون خلقه، وإذا تبين لنا هذا يجب أن نعرف أنه - سبحانه وتعالى -

---

(١) «تفسير الطبري» (٣/ ٢٢٣).

(٢) رواه مسلم في كتاب «صلاة المسافرين»، باب «الدعاء في صلاة الليل» (١/ ٤٤٩) برقم (٧٧١).

(٣) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب «المناقب»، باب «علامات النبوة» (٣/ ١٣١٢) برقم (٣٣٨٦).

يختص بعض خلقه بما يشاء من الخير والبركة والفضل، قال سبحانه: ﴿انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: ٢١)، وقال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (آل عمران: ٧٣-٧٤).

ففي هذه الآيات وغيرها بيان أن الله تعالى فضَّل واصطفى بعض ذوات المخلوقين على بعض تكرمًا منه وفضلاً، وكذا فضل بعض الأمكنة على بعض وبارك فيها، كمكة والمدينة والمسجد الأقصى، وفضل بعض الأزمنة على بعض كشهر رمضان وليلة القدر والأشهر الحرم ويوم الجمعة وغيرها.

يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «فذوات ما اختاره واصطفاه من الأعيان والأماكن والأشخاص وغيرها مشتملة على صفات وأمور قائمة بها ليست لغيرها، ولأجلها اصطفاها الله، وهو سبحانه الذي فضلها بتلك الصفات وخصها بالاختيار، فهذا خلقه وهذا اختياره»[(١)].

وإذا عرفنا هذا تبين لنا خطأ من يسوي بين الذوات والأعيان والأفعال، في الفضل والبركة، حيث رد الله تعالى على القائلين: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ (الأنعام: ١٢٤)، بقوله سبحانه: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (الأنعام: ١٢٤)، وبقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ (الحج: ٧٥).

فليس كل أحد أهلاً ولا صالحًا لتحمل رسالته، بل لها محال مخصوصة لا تليق بها غيرها، ولا تصلح لها سواها، والله أعلم بهذه المحال منكم، قال سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَٰؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّن بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ

---

(١) «زاد المعاد» لابن القيم (١/١٧).

بِالشَّاكِرِينَ﴾ (الأنعام: ٥٣) أي: هو سبحانه أعلم بمن يشكره على نعمته فيختصه بفضله، ويمن عليه، فليس كل محل يصلح لشكره واحتمال منته، والتخصيص بكرامته[1].

وقد رد - سبحانه وتعالى - على القائلين: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ (الزخرف: ٣١)، بقوله: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (الزخرف: ٣٢)، ولو كانت الذوات متساوية كما قال هؤلاء لم يكن في ذلك رد عليهم.

الفرع الثاني - هل يُقاس على التبرك بذات النبي ﷺ وآثاره التبرك بغيره من الصالحين:

إذا ثبت لنا - كما سبق - أن البركة من الله تعالى يهبها لمن يشاء، ويختص من عباده ما يشاء، وكذلك إذا كانت الذوات غير متساوية بل فضل الله بعضها على بعض بما خصها بها على ما عداها، تبين لنا أن التبرك بذات النبي ﷺ وآثاره هو من خصوصياته التي لا يُقاس فيها عليه غيره، والأدلة على أن هذا الفعل من خصوصياته ﷺ التي لا يُقاس عليه غيره هي:

١ - أن أصل دليل التبرك بالنبي ﷺ هو فعل الصحابة ﷺ معه، وإقراره ﷺ إياهم على ذلك، ومع ذلك لم يؤثر عن النبي ﷺ أن أمر بالتبرك بغيره من البشر، أو أرشد إلى ذلك، ولم ينقل عن أحد من الصحابة أنه تبرك بغير النبي ﷺ لا في حياته ولا بعد مماته، مع وجود مقتضيات هذا التبرك، فدل ذلك على اعتقادهم اختصاصه ﷺ بهذا الأمر دون غيره.

---

(١) «زاد المعاد» (١/ ٥٣).

يقول الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «الصحابة رضي الله عنهم بعد موته ﷺ لم يقع من أحد منهم شيء من ذلك بالنسبة إلى من خلفه، إذ لم يترك النبي ﷺ بعده في الأمة أفضل من أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فهو كان خليفته، ولم يُفْعل به شيء من ذلك، ولا عمر رضي الله عنه، وهو كان أفضل الأمة بعده، ثم كذلك عثمان، ثم علي، ثم سائر الصحابة، الذين لا أحد أفضل منهم في الأمة، ثم لم يثبت لواحد منهم من طريق صحيح معروف أن متبركًا تبرك به على أحد تلك الوجوه[1] أو نحوها، بل اقتصروا في شأنهم على الاقتداء بهم في الأفعال والأقوال والسير التي اتبعوا فيها النبي ﷺ، فهو إذًا إجماع منهم على ترك تلك الأشياء»[2].

وبعد أن ذكر ـ رحمه الله ـ إجماع الصحابة على ترك التبرك بغير الرسول ﷺ، بين أن أوجه هذا الترك هو اعتقادهم اختصاص النبي ﷺ به، وأن مرتبة النبوة يسع فيها ذلك كله، للقطع بوجود ما التمسوا من البركة والخير فيها، وأن أحدًا غيره لا يمكن أن يبلغ مرتبة توازيه أو تقاربه[3]، فعلى هذا لا يجوز التبرك بغيره ﷺ على النحو المشروع.

٢ ـ أن التابعين أيضًا لم ينقل عنهم وقوع هذا التبرك مع الصحابة رضي الله عنهم، ولا مع فضلائهم وقادتهم في العلم والدين، فدل ذلك على اعتقادهم الخصوصية فيه للرسول ﷺ[4].

---

(١) يقصد: التبرك بالشعر، والثياب، وفضل الوضوء، ونحوها ما سبق.

(٢) «الإعتصام» للشاطبي (٢/ ٨، ٩).

(٣) ينظر في كلامه في المصدر السابق (٢/ ٩، ١٠).

(٤) ينظر في ذلك: «الدين الخالص» لمحمد صديق خان (٢/ ٢٥٠)، و«فتح المجيد» (ص١٠٦).

٣- عدم ورود دليل شرعي صحيح على أن التبرك بغير النبي ﷺ مثل التبرك به ﷺ، فدل ذلك على أنه من خصائصه ﷺ[1].

٤- إجماع العلماء على أن ما ثبت خصوصيته للرسول ﷺ، فإنه يقتضي أن يكون حكم غيره ليس كحكمه، إذ لو كان حكمه حكم غيره لما كان للاختصاص معنى[2].

وإذا تبين لنا أن هذا الأمر - التبرك بالذات والآثار - هو من خصوصيات النبي ﷺ، فنستطيع أن نقول: **ان التبرك بذوات الصالحين وآثارهم غير جائز للأسباب الآتية:**

١- أن هذا الأمر مما اختُص به النبي ﷺ فلا يشركه فيه غيره كما سبق، فلا يُقاس عليه غيره.

٢- أن التبرك بذوات الصالحين ذريعة قد تؤدي إلى الشرك، فالمنع منه من باب سد الذرائع، ولاريب أن سد الذرائع قاعدة عظيمة من قواعد الشرع الإسلامي، فيمنع ذلك خوفًا من أن يفضي إلى الغلو والتعظيم، فيكون ذريعة للشرك.

يقول الشاطبي - رحمه الله - في بيان ذلك: «لأن العامة لا تقتصر في ذلك على حد، بل تتجاوز في الحدود، وتبالغ بجهلها في التماس البركة، حتى يداخلها للمتبرك به تعظيم يخرج به عن الحد، فربما اعتقد في المتبرك به ما ليس فيه وهذا التبرك هو أصل العبادة، ولأجله قطع عمر رضي الله عنه الشجرة التي بويع

---

(١) «هذه مفاهيمنا» لصالح بن عبد العزيز الشيخ (ص٢٠٩) بتصرف يسير.

(٢) «أفعال الرسول ﷺ ودلالتها على الأحكام الشرعية» د. محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط:٢، عام (١٤٠٨هـ) (ص٢٧٧).

تحتها رسول الله ﷺ، بل كان هذا الأمر ـ أي التبرك بالصالحين ـ أصل عبادة الأوثان في الأمم السابقة حسبما ذكره أهل السير»[١].

ويقول ابن رجب ـ رحمه الله ـ: «وفي الجملة فهذه الأشياء ـ أي التبرك بالصالحين ـ فتنة للمعظِّم وللمعظَّم، لما يخشى عليه من الغلو المدخل في البدعة، وربما يترقى إلى نوع من الشرك»[٢].

ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ[٣] عند مناقشته من أجاز هذا التبرك: «لو أذن فيه على وجه البركة، من غير اعتقاد ذاتي، فهو سبب يوقع في التعلق بغير الله، والشريعة جاءت بسد أبواب الشرك»[٤].

وقد رد الشيخ ابن باز[٥] ـ رحمه الله ـ في تعليقه على (فتح الباري) على الإمام ابن حجر ـ رحمه الله ـ في إجازته للتبرك بالصالحين عند شرحه لبعض الأحاديث، وبين أن ذلك غلط، وأنه من وسائل الشرك، فيجب منعه سداً للذريعة، وحماية لجناب التوحيد[٦].

---

(١) «الاعتصام» للشاطبي (٢/ ٩).

(٢) «الحكم الجديرة بالإذاعة» لابن رجب الحنبلي، المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط:١، عام (١٤٠٣هـ) (ص٥٥).

(٣) هو: محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن، من أحفاد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ولد سنة (١٣١١هـ) بالرياض، في بيت علم وشرف، حفظ القرآن في سن (١٦)، ولازم علماء الرياض، تولى الإفتاء والقضاء في السعودية، وكان له جهود علمية مباركة، توفي سنة (١٣٨٩هـ)، انظر ترجمته في «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١٦/ ٤٧٤، ٤٧٥).

(٤) «فتاوى ورسائل» محمد بن إبراهيم (١/ ١٠٤) بتصرف.

(٥) هو: الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز، أحد العلماء البارزين في هذا العصر، كان فقيهًا ورعًا ومحدثًا زاهدًا، ولد سنة (١٣٣٠هـ) بالرياض، وفقد بصره سنة (١٣٥٠هـ)، حفظ القرآن قبل سن البلوغ، وَجَدَّ في طلب العلم على مشائخ نجد وبرز في علوم الشريعة واللغة، تولى القضاء سنة (١٣٥٧هـ)، ثم رئاسة الجامعة الإسلامية ثم رئاسة إدارة الإفتاء والدعوة والإرشاد، ولم ينقطع عن العلم والتعليم والدعوة، توفي رحمه الله سنة (١٤١٩هـ)، انظر ترجمته في «الدرر السنية» (١٦/ ٤٨٤)، ومقدمة الجزء الأول من «فتاوى اللجنة الدائمة».

(٦) ينظر: تعليقاته في «فتح الباري» (١/ ٣٢٧، ٥٢٢، ٥٢٣) (٣/ ١١٥، ١٤٤).

٣ - أن التبرك بذوات الصالحين وآثارهم من التشبه بأهل الكتاب والمشركين الذي نهيت عنه هذه الأمة بقوله ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم»[١]، يقول ابن رجب في شرحه الحديث: «وكذلك المبالغة في تعظيم الشيوخ وتنزيلهم منزلة الأنبياء هو منهي عنه»[٢].

٤ - إن الصلاح والولاية وإن ظهر لها في الظاهر آثار إلا أنها في الحقيقة راجعة إلى أمر باطن لا يعلمه إلا الله، فربما أُدعيت الولاية والصلاح لمن ليس بولي، أو ادعاها هو لنفسه، أو أظهر خارقة من خوارق العادات، هي من باب الشعوذة والسحر، لا من باب الكرامة، والعوام لا يعرفون الفرق بين الكرامة والسحر، فيعظمون من ليس بعظيم ويقتدون بمن لا قدوة فيه، فيحصل بذلك فساد في الدين والدنيا عظيم.

٥ - إن السلف الصالح ﷺ كانوا ينهون غاية النهي عن تعظيمهم أو التبرك بهم، فقد جاء رجل إلى الإمام أحمد، فمسح يده على ثيابه، ومسح بها وجهه، فغضب الإمام أحمد، وأنكر ذلك أشد الإنكار، وقال: عمَّن أخذتم هذا الأمر؟!»[٣]، وروي مثل ذلك عن أنس بن مالك وغيره.

بل إن عمر بن الخطاب ﷺ عَمَّى قبر «دانيال»[٤] لما فتحوا تستر[٥] خوفًا من الفتنة به، والتبرك به مع عدم إنكار الصحابة عليه[٦].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «الحكم الجديرة بالإذاعة» لابن رجب (ص٥٤، ٥٥).

(٣) المصدر السابق (ص٥٤).

(٤) دانيال: تذكر الروايات التي ذكرها ابن كثير وغيره أنه نبي من أنبياء بني إسرائيل، أو رجل صالح من صالحيهم، كان في الأرض المقدسة، وبعضها جاء في حديث مرسل، انظر «البداية والنهاية» (٢/ ٤٠-٤٢).

(٥) تُستَر: مدينة في خراسان، تقع في إقليم «خوزستان» فتحها أبو موسى الأشعري في عهد عمر بن الخطاب ﷺ، انظر «معجم البلدان» (٢/ ٧١٢٩).

(٦) القصة: ذكرها ابن كثير في «البداية والنهاية»، وقال: إسنادها صحيح إلى أبي العالية، وذكر لها طرقًا أخرى تؤكد أن القصة واقعة صحيحة، انظر «البداية والنهاية» (٢/ ٤٠-٤٢).

الفرع الثالث ـ التبرك المشروع بالصالحين:

تقدم لنا في الفرع الثاني أن التبرك بذوات الصالحين وآثارهم ليس مشروعًا، بل هو غير جائز وممنوع للأسباب المذكورة، إلا أن هذا لا يعني أن التبرك بالصالحين لا يشرع مطلقًا، فلاريب أن الصالحين أهل الإيمان والطاعة والتقوى يمكن التبرك بهم بمجالستهم، فإن مجالسة الصالحين، ومخالطتهم فيها بركة من عدة أوجه هي[1]:

١ ـ **الانتفاع بعلمهم:** فإن من صفات الصالحين الحرص على تعليم وهداية وإرشاد غيرهم، ولاشك أن من أوجه بركة مجالسة الصالحين الانتفاع بعلمهم فيما يحتاجه المسلم في دينه ودنياه.

٢ ـ **الانتفاع بدعائهم:** فالدعاء له ثمرة وبركة، ويمكن الحصول على بركة الدعاء بمجالسة الصالحين الذين قلما تخلو مجالسهم من الدعاء بالخير والصلاح لمن حضر مجالسهم.

٣ ـ **الانتفاع بوعظهم ونصحهم:** فمن جالس الصالحين انتفع بنصائحهم التي ترغّب بالخير وترهّب من الشر، وتعين على فعل الطاعات وترك المنكرات، يقول ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «من بركة الرجل أن يكون معلمًا للخير، داعيًا إلى الله، مذكرًا به، مرغبًا في طاعته، ومن خلا من هذا فقد خلا من البركة، ومحقت بركة لقائه والاجتماع به»[2].

---

(١) «عقيدة المؤمن» للجزائري (ص ١٤٠).

(٢) «رسالة إلى كل مسلم» لابن القيم، تعليق: د. أسامة عبد العظيم، مطبعة المدني ـ القاهرة، ط:١، عام (١٤٠٤هـ) (ص٦).

٤ ـ الحصول على المغفرة والرحمة الإلهية: فقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن لله ـ تبارك وتعالى ـ ملائكة سيارة فُضلا[1]، يتبعون مجالس الذكر، فإذا وجدوا مجلسًا فيه ذكر قعدوا معهم، وحفَّ بعضهم بعضًا بأجنحتهم، حتى يملئوا ما بينهم وبين السماء الدنيا، فإذا تفرقوا عرجوا وصعدوا إلى السماء، قال: فيسألهم الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ وهو أعلم بهم: من أين جئتم؟، فيقولون: جئنا من عند عباد لك في الأرض، يسبحونك ويكبرونك، ويحمدونك ويسألونك، قال: وماذا يسألوني؟، قالوا: يسألونك جنتك، قال: وهل رأوا جنتي؟، قالوا: لا، قال: فكيف لو رأوا جنتي؟، قالوا: ويستجيرونك، قال: ومم يستجيرون؟، قالوا: من نارك، قال: وهل رأوا ناري؟، قال: لا، قال: فكيف لو رأوا ناري؟، قالوا: ويستغفرونك، قال: فيقول: قد غفرت لهم فأعطيتهم ما سألوا، وأجرتهم مما استجاروا، قال: فيقولون: رب فيهم فلان عبد خطَّاء، إنما مرَّ فجلس معهم، قال: فيقول: وله غفرت، هم القوم لا يشقى بهم جليسهم»[2].

قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ: «جعل جليس أولئك القوم مثلهم مع أنه ليس منهم، وإنما عادت عليه بركتهم، فصار كواحد منهم»[3].

٥ ـ التعلم من هديهم وسمتهم ووقارهم والاقتداء بهم: وهذه البركات المتعددة تحصل من خلال مجالسة الصالحين ومصاحبتهم في حياتهم، وأما بعد موتهم فيمكن التبرك بهم عن طريق الانتفاع بما ورَّثوه من علم نافع، وما عدا هذا من طرق التبرك بالصالحين فإنه غير مشروع.

---

(١) فُضُلاً: أي زيادة عن الملائكة المرتبين مع الخلائق، ويُروى (فُضُلًا)، والسكون أكثر وأصوب، وهما مصدر بمعنى الفضلة والزيادة، انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٣/ ٤٥٥).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الدعوات»، باب «فضل ذكر الله» (٥/ ٢٣٥٣) برقم (٦٠٤٥)، ومسلم في كتاب «الذكر»، باب «فضل مجالس الذكر» (٤/ ١٦٤٤) برقم (٢٦٨٩)، واللفظ له.

(٣) «تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين» لمحمد بن علي الشوكاني (ص٤٤).

الفرع الرابع ـ التبرك الممنوع بالصالحين وآثارهم:

تبين لنا في الفروع السابقة عدم مشروعية التبرك بذوات الصالحين أو بآثارهم، وأن هذا النوع الخاص بالنبي ﷺ، وتبين لنا أيضًا أن التبرك المشروع بالصالحين، يقتصر على الانتفاع بمجالستهم، وتحصيل بركة هذه المجالسة من علم نافع ودعاء، ومغفرة إلهية ونحوها، ومن المناسب هنا أن نذكر نماذج من التبرك غير المشروع بالصالحين أو بآثارهم، ومنها[1]:

١ ـ التبرك بتقبيل الصالحين، والتمسح بهم أو بآثارهم.

٢ ـ أخذ أيديهم والمسح بها على جسم الإنسان ووجهه.

٣ ـ التمسح بظهر الخطيب وكتفه بعد خطبة الجمعة.

٤ ـ التبرك بما انفصل منهم: كالشعر، والريق، والعرق، ونحوها، حتى إن بعض أصحاب الحلاج بالغوا في التبرك به، حتى كانوا يتمسحون ببوله، ويتبخرون بعذرته!.

٥ ـ التبرك بفضل وضوئهم أو التمسح به أو شربه.

٦ ـ التبرك بالاحتفاظ بملابسهم أو أدواتهم في حياتهم أو بعد موتهم، وخاصة ما يحدث في الموالد عند تغيير عمامة الولي الخاصة، حيث يسعى الحضور للحصول على قطع من هذه العمامة تبركًا بها بأي ثمن.

---

(١) ينظر في ذلك:
(أ) «المدخل» لأبي عبد الله محمد بن محمد العبدري، الشهير بابن الحاج، دار الحديث ـ القاهرة، طبعة عام (١٤٠١هـ) (١/ ٢٦٣).
(ب) «الإبداع في مضار الابتداع» لعلي محفوظ، دار الاعتصام ـ القاهرة، ط:٥، عام (١٣٧٥هـ) (ص١٧٧).
(جـ) «موالد الأولياء في مصر» لهيام فتحي، المجلة العربية، العدد (١٣١)، ذي الحجة (١٤٠٨هـ) (ص٤٣).
(د) «دمعة على التوحيد» إصدار المنتدى الإسلامي ـ الرياض، ط:١، عام (١٤٢٠هـ) (ص٦٥)، وما بعدها.

٧ ـ التبرك بأماكن ولادتهم أو مواضع عبادتهم أو إقامتهم، والتمسح بها.

٨ ـ التبرك بقبورهم كما هو الحال في المشاهد والمزارات المنتشرة في كثير من أنحاء العالم الإسلامي، من خلال:

(أ) شد الرحال لزيارة هذه القبور.

(ب) أداء بعض العبادات عند القبور لاعتقاد بركة هذه المواضع، كالدعاء والصلاة عندها أو إليها تبركًا وتحريًا للقبول، وكذا الطواف حولها قياسًا على الطواف حول الكعبة، والتقرب إلى أصحاب القبور بالذبائح والنذور، وكذا ذكر الله، وقراءة القرآن والصدقة عندها، لاعتقاد بركة العبادة عند قبور الصالحين.

(جـ) التمسح بالقبور وتقبيلها وأكل ترابها، أو نقله لإهدائه للغير، قال حافظ الحكمي[1] ـ رحمه الله ـ في بيان تبرك القبوريين بالقبور: «فمنهم من يأخذها ـ تربة القبر ـ ويمسح بها جلده، ومنهم من يتمرغ على القبر تمرغ الدابة، ومنهم من يغتسل بها مع الماء، ومنهم من يشربها، وغير ذلك، وهذا كله ناشئ عن اعتقادهم في صاحب ذلك القبر، أنه يضر وينفع، حتى عدوا ذلك الاعتقاد فيه إلى تربته، فزعموا أنها فيها شفاء وبركة لدفنه فيها»[2].

---

(١) هو: حافظ بن أحمد بن علي الحكمي، أحد علماء تهامة، ولد سنة (١٣٤٢هـ)، بقرية السلام جنوب جازان، وانتقل إلى سامطة، وأخذ أساسيات العلوم هناك على يد الشيخ عبد الله القرعاوي، وألف منظومة سلم الوصول، وعمره (١٩) عامًا، ثم تابع التصنيف والتأليف في علوم الشريعة، وتولى التدريس والإدارة في عدد من مدارس ومعاهد جازان، توفي سنة (١٣٧٧هـ)، من مؤلفاته: «سلم الوصول»، و«شرحه معارج القبول»، و«أعلام السنة المنشورة»، وغيرها، انظر ترجمته في مقدمة كتابه «معارج القبول» بقام ولده، د. أحمد بن حافظ (ص١١-٢٦).

(٢) «معارج القبول بشرح سلم الوصول» لحافظ بن أحمد الحكمي (٢/ ٤٩٨).

(د) مسح الضريح أو القبر بالمناديل أو الملابس، ثم مسح الرؤوس بها، وغسلها، وصب مـائها على رؤوس الأطفال، ومن لم يسـتطع الحضور إلى القبر للبركة.

(هـ) العكوف عند قبور الصالحين والأولياء والمجاورة عندها، وتعليق الستور عليها، وإيقاد الشموع وبناء القباب وزخرفتها، وغير ذلك من الأعمال التي تدل على التبرك بالقبـور والأضرحة، وسيأتي الكلام على الشبـه التي يستندون إليها في إجازة هذه الأمـور عند الكلام عن شبهـات المشركين في الفـصل الثالث من هذا الباب ـ إن شاء الله تعالى ـ.



المبحث الثالث

تعظيم الآثار والصور

المطلب الأول

تعريف الآثار لغة واصطلاحًا

تعريف الآثار لغة:

الآثار جمع أثر، والأثر في اللغة له عدة معان[١]، منها:

(أ) تقديم الشيء على غيره: كقولهم: افعل هذا أثرًا ما، أي: افعله أول كل شيء.

(ب) ذكر الشيء: ومنه ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ أدرك عمر بن الخطاب وهو يسير في ركب يحلف بأبيه، فقال: «**ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم**»، قال عمر: «فوالله ما حلفت بعدها آثرًا ولا ذاكرًا»[٢]، فقوله: «آثرًا» أي: مخبرًا عن غيري أنه حلف به.

(جـ) رسم الشيء الباقي: «فالأثر بقية ما يرى من كل شيء، وما لا يرى بعد أن تبقى فيه علقة، والآثار: الأثر، كالفلاح والفلح، والسداد والسدد، وأثرُ السيف: ضربته، وأثر الشيء: حصول ما يدل على وجوده، يُقال: «آثر، وإثرٌ»، والجمع: آثار، قال تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِرُسُلِنَا﴾ (الحديد: ٢٧)، ومن هذا يُقال للطريق المستدل به على من تقدم: آثار، نحو قوله تعالى: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ (الصافات: ٧٠).

---

(١) انظر «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (١/ ٥٣، ٥٤)، و«لسان العرب» لابن منظور (٤/ ٥)، و«المفردات» للراغب (ص٦٢).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الأيمان والنذور»، باب «لا تحلفوا بآبائكم» (٦/ ٢٤٤٩) برقم (٦٢٧١).

تعريف الآثار في الاصطلاح:

عرف مجمع اللغة العربية الآثار بأنها: «الوثائق والمخلفات القديمة»[1]، ويمكن أن يُقال أن الآثار هي: «كل ما يدل على أثر من سلف من الأمم»، وهذا التعريف يشمل كل ما أثر من الأمور العينية وغيرها».

المطلب الثاني

موقف الإسلام من الآثار

أرشد الله ـ سبحانه وتعالى ـ العباد إلى السير في الأرض، والنظر في خلق الله تعالى، والاعتبار بمصائر الأمم السابقة من خلال ما خلفوه من آثار، قال سبحانه: ﴿أَوَ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ (غافر: ٢١)، والآيات في هذا الباب كثيرة جدًا كلها تدل على وجوب أخذ العبرة والعظة من آثار السابقين، وهذا الأمر لا يعني تقديس الآثار أو الأمر بالمحافظة عليها، بدليل أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ نهانا عن البقاء بديار الأمم الغابرة الهالكة، وقد أمرنا الرسول ﷺ إذا مررنا بآثار من نزل عليهم العذاب من السابقين وديارهم أن نكون مسرعين وباكين، فكيف نعتبرها من التراث الثمين؟! . . وقد أنكر الله تعالى على قوم عاد إطالة البناء وجودته، فقال: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ (الشعراء: ١٢٨-١٢٩).

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ﴾ أي: مَعْلَمًا بناءً مشهورًا، ﴿تَعْبَثُونَ﴾ أي: وإنما تفعلون ذلك عبثًا لا للاحتياج إليه، بل لمجرد

(١) «المعجم الوجيز» (ص٥).

اللعب وإظهار القوة، ولهذا أنكر عليهم نبيهم ﷺ ذلك لأنه تضييع للزمان، وإتعاب للأبدان في غير فائدة، واشتغال بما لا يجدي في الدنيا والآخرة»[١].

فإذا كان هذا يُقال في بناء المساكن، فكيف يكون الحال إذًا في الاهتمام بأماكن الآثار وتحسينها.

والمتتبع لدعوة التوحيد في جميع مراحل البشرية يجد أنها تقوم على كسر الأوثان، وتحطيم كل ما يمكن أن يكون ذريعة إلى الشرك بالله تعالى، فدعوة نوح ﷺ جاءت لهدم ما اتخذه قومه من أصنام وأوثان لمن سبق من الصالحين، وإبراهيم ﷺ جاء إلى أوثان قومه فحطمها وجعلها جذاذًا، وهذا موسى ﷺ يحرق العجل الذي اتخذه قومه إلهًا لهم، وهذا محمد ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين لم يعظم الآثار التي عاصرها، بل حطم الأصنام عندما فتح مكة، وهو يردد: ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ (الإسراء: ٨١)[٢]، وهذه الأصنام تعتبر من الآثار التي يحافظ عليها في مثل هذا الزمن، فلماذا لم يحافظ عليها النبي ﷺ ويعتني بها، ويجعلها في متحف ونحوه رمزًا للعروبة، بل لم يؤثر عنه ﷺ أنه زار الأماكن التي كان له فيها ذكريات، كغار حراء أو غار ثور أو غيرها من الأماكن غير المشاعر الحرام[٣]، بل أمر ﷺ عليًا رضي الله عنه بتحطيم الآثار بقوله: «**لا تدع صورة إلا طمستها ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته**»[٤].

وعلى هذا النهج سار أصحابه رضي الله عنهم، والسلف الصالح من بعدهم، فكان جل اهتمامهم بالآثار القولية والفعلية لرسول الله ﷺ من أقواله وأفعاله

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٦/ ٢٥٨٩).

(٢) والحديث في «صحيح البخاري» كتاب «المغازي»، باب «غزوة الفتح» (٤/ ١٥٦١) برقم (٤٠٣٦).

(٣) مجموع الفتاوى» (١١/ ١٨). (٤) سبق تخريجه (ص١٩٢).

وتشريعاته، حيث أفنوا أعمارهم في جمعها وتحقيقها، وقطعوا الفيافي والقفار لتدوينها، حتى نقلوا إلينا دقائق حياته ﷺ مع أزواجه، ولم يكن معروفًا عنهم تتبع الآثار المكانية أو العينية، والاهتمام بها وتشييدها أو عمل مزارات لها، ومعلوم أن أصحاب النبي ﷺ هم أعلم الناس بدين الله، وأحب الناس لرسول الله ﷺ، وأكملهم نصحًا لله ولعباده، ولم يحيوا هذه الآثار ولم يعظموها أو يدعوا إلى إحيائها . . ولو كان إحياؤها أو زيارتها أمرًا مشروعًا لفعله الرسول ﷺ في مكة وبعد الهجرة، أو أمر بذلك، وفعله أصحابه أو أرشدوا إليه[1].

بل الأمر على النقيض تمامًا حيث كانوا ﷺ يسدون هذا الباب، فهذا عمر ﷺ، لما فتح المسلمون تَسْتُر وجدوا هناك سرير ميت باقٍ ذكروا أنه «دانيال»، ووجدوا عنده كتابًا في ذكر الحوادث، كان أهل تلك الناحية يستسقون به، فكُتب في ذلك إلى عمر ﷺ، فكتب إليهم أن يحفروا بالنهار ثلاثة عشر قبرًا، ثم يدفن بالليل في واحد منها، ويعمِّى قبره لئلا يفتتن به الناس، وأمر بقطع الشجرة التي تمت تحتها بيعة الرضوان خشية الفتنة، وفي بعض الأحيان تحصل مناسبة لزيارة تلك الآثار والأماكن الأثرية، ومع ذلك لم يكن يزورها أحد كما حصل لعبد الله ابن عمر ووالده عندما زارا بيت المقدس لم يأتيا الصخرة ولا غيرها من البقاع[2]، بل لم تذكر التراجم أن أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ أو التابعين الذين فتحوا البلاد عظموا آثارها أو اعتنوا بها، فأهرام مصر وهي أحد المعالم البارزة لم يؤثر أن أحدًا من السلف زارها أو اهتم بها على مدة فترة الحكم الإسلامي، بل

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» لابن باز ـ رحمه الله ـ (٣/ ٣٣٩).
(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٨٠٩).

يذكر المؤرخون أن عددًا من الولاة في الدولة الإسلامية حاولوا هدمها كالمأمون[١]، والملك العزيز الأيوبي[٢]، وذكر ابن خلدون[٣] أن الخليفة هـارون الرشيد[٤] حاول كسـر إيوان كسرى على ضخـامته مع أن بعـضهم أشار عليه بتـركه، لا من أجل التفاخر به، ولكن ليُستدل به على عظم ملكهم الذي سُلب منهم[٥].

وقد ظلت كثـيرًا من الآثار المعظمة اليوم ردحًا مـن الزمن مطمورة بالرمال لم يهتم بهـا أحد من أصحاب القـرون المفضلة، ولا من جاء بعـدهم من أئمة الهـدى والدين فـمـا الذي حـصل، ومن كـان وراء الدعـوة إلى تعظيم الآثار والاهتمام بها في العصر الحاضر؟!، هذا ما سنحاول إبرازه في المطلب الثالث ـ إن شاء الله تعالى ـ.

---

(١) هو: الخليفة أبو العباس: عبد الله بن هارون الرشيد، الخليفة العباسي، ولد سنة (١٧٠هـ)، وقرأ العلم والأدب، وأمر بتعريب كتب الأعاجم، ودعا إلى القول بخلق القرآن الكريم، كان ذا هيبة وحزم، اقتتل مع أخيه الأمين بعد وفاة أبيه، وبايع الناس له سنة (١٩٨هـ)، وغزا الروم، وتوفي سنة (٢١٨هـ)، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٢٧٢)، و«شذرات الذهب» (٢/ ٣٩).

(٢) هو: السلطان الملك العزيز أبو الفتح عماد الدين، عثمان بن صلاح الدين يوسف بن أيوب، ولد سنة (٥٦٧هـ)، حدث عن أبي طاهر السلفي وابن عوف، تملك بعد أبيه وكان ذا كرم وعفة وقوة وبطش، وكانت الرعية تحبه حبًا شديدًا، توفي سنة (٥٩٥هـ)، انظر: ترجمته في «سير الأعلام» (٢١/ ٢٩١)، و«شذرات الذهب» (٤/ ٣١٩).

(٣) هو: عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن الحضرمي الأشبيلي الأصل، المعروف بابن خلدون، عالم أديب مؤرخ اجتماعي، ولد بتونس سنة (٧٣٢هـ)، ونشأ وطلب العلم فيها، ورحل إلى فاس وغرناطة وغيرها، ثم ولي قضاء المالكية بالقاهرة، وتوفي في الهند سنة (٨٢٨هـ)، من مؤلفاته: «العبر وديوان المبتدأ والخبر»، و«لباب المحصل وطبيعة العمران»، وغيرها، انظر ترجمته في «شذرات الذهب» (٧/ ٧٦)، و«معجم المؤلفين» (٥/ ١٨٨).

(٤) هو: هارون بن المهدي محمد بن المنصور، أبي جعفر عبد الله بن محمد بن علي العباسي الهاشمي، ولد سنة (١٤٨هـ) بالري، استخلف بعهد من أبيه سنة (١٧٠هـ)، وكان من أنبل الخلفاء، ذا حج وجهاد وشجاعة، قيل كان يصلي في اليوم مائة ركعة، ويتصدق بألف، ويحب العلماء، توفي سنة (١٩٣هـ)، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٢٨٦)، و«شذرات الذهب» (١/ ٣٣٤).

(٥) انظر «مقدمة ابن خلدون» لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط:٢، عام (١٤١٧هـ) (٢/ ٩).

المطلب الثالث

جذور الدعوة إلى إحياء الآثار وتعظيمها

في العصور المتأخرة بدأ ينمو في العالم الإسلامي ما يسمى بالعناية بالآثار، والاهتمام بها والحفاظ عليها، والبحث والتنقيب عنها، وجمعها في مزارات «متاحف»، يرتادها الناس، وخصصت في كل البلدان الإسلامية وزارة لهذا الغرض هي وزارة السياحة وإدارات الآثار، والمتتبع لأدوار ومراحل هذه القضية يجد أن أعداء الإسلام من اليهود والنصارى والفرق الضالة والمنحرفة عن التوحيد كان لهم دور كبير في هذا الشأن، يقول المستشرق (جب): «وقد كان من أهم مظاهر فرنجة العالم الإسلامي تنمية الاهتمام ببعث الحضارات القديمة، التي ازدهرت في البلاد المختلفة التي يشغلها المسلمون الآن، مثل هذا الاهتمام موجود في تركيا وفي مصر وفي إندونيسيا، وفي العراق وفي فارس، وقد تكون أهميته محصورة الآن في تقوية شعور العداء لأوربا، ولكن من الممكن أن يلعب في المستقبل دوراً مهمّا في تقوية الوطنية والشعوبية وتدعيمها»[1].

وهذا التصريح يعلل لنا عطف الحكومات الغربية على كل مشاريع الدول في العالم الإسلامي والعربي التي من شأنها تقوية الشعوبية فيها، وتعميق ما يفرق بينها من خلال الاهتمام بتدريس تاريخ ما قبل الإسلام وتقديسه، وإحياء الأعياد القومية والوطنية والمناسبات التي مرت بكل أمة أو شعب حتى قبل الإسلام، وكذا غرس قداسة هذه الأوطان في قلوب الناس من خلال العمل على إحياء التاريخ القديم لهذه الأقطار، والحفريات التي تنقب عن آثار الحضارات البائدة في كل الدول الإسلامية، لتشتيت القلوب التي اجتمعت على الإسلام، وإيقاظ روح العصبيات الجاهلية، حتى راح كل بلد اليوم يفاخر بمجده العريق.

---

(١) «أساليب الغزو الفكري» د. علي جريشة (ص٧٨).

وأصبح حديث الناس والصحف .. الكلام عن الكشوفات الأثرية، والتماثيل والأصنام والآثار التي تدل على حضارة البابليين، أو الأشوريين، أو الكلدانيين، أو الفراعنة، أو الحميريين والسبأيين، ويلاحظ أن جهود الغربيين واضحة في هذا الأمر، فقد عاش المسلمون دهورًا وهم لا يعيرون التفاتًا لهذه الآثار، ولا يتحدثون عنها إلا كما يتحدثون عن قوم غرباء من الكفرة أو العتاة، ولا يثير الحديث عنها شيئًا من الحماس أو الزهو في نفوسهم، حتى دخل الغربيون بلاد الإسلام ونقبوا عن آثارها، وأثاروا حمية الشعوب للتراث، حتى وصل الأمر بالمسلمين إلى ما وصل إليه اليوم، ومما يدل على ذلك أن (روكفلر) اليهودي الأمريكي تبرع عام (١٩٢٦م) بعشرة ملايين دولار، لإنشاء متحف للآثار الفرعونية في مصر، ومعهد لتخريج المتخصصين في هذا الفن، بشرط أن يكون المتحف خاضعًا لإشراف لجنة من الغربيين لمدة ثلاثة وثلاثين سنة، بهدف خلق جيل متعصب للفراعنة ثقافيًا وسياسيًا[(١)].

ومن دسائس المنظمات الكفرية دعوتها إلى إحياء الآثار القديمة والفنون الشعبية المندثرة، حتى يشغلوا المسلمين عن العمل المثمر بإحياء الحضارات القديمة، والعودة إلى الوراء، وتجاهل حضارة الإسلام وإلا فما فائدة المسلمين في البحث عن أطلال الديار القديمة البائدة، والرسوم البالية الدارسة، وما فائدة المسلمين من إحياء عادات وتقاليد قد فنيت وبادت في وقت هم في أمس الحاجة إلى العمل الجاد المثمر، وقد أحاط بهم أعداؤهم من كل جانب، واحتلوا كثيرًا من بلادهم وبعض مقدساتهم .. فهم بحاجة إلى أن يقرءوا تاريخ أسلافهم

---

(١) «الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب - القاهرة، ط:٣، عام (١٤٠٠هـ) (٢/ ١٣٧-١٤١) بتصرف.

لأخذ القدوة الصالحة من سيرهم، أما أن ينشغلوا بالبحث عن آثار الديار، وإقامة مشاهد تحاكي العادات القديمة، فكل ذلك مما لا جدوى فيه، وإنما هو استهلاك للوقت والمال في غير طائل، بل ربما يعود بهم إلى الوثنية، والعوائد الجاهلية[1].

وبهذا يظهر لنا أن الاهتمام بالآثار وتعظيمها من عادات غير المسلمين، ومن دسائس الأعداء لإحياء مظاهر الشرك والوثنية في البلاد الإسلامية، ونظراً لما يحصل اليوم في العالم الإسلامي من حركات ودعوات وجهود لإحياء هذه الوثنية، باسم الحفاظ على الآثار، مما يدل على مدى التأثر بمخطط الأعداء، والوقوع في الشراك التي نصبوها للمسلمين لإفساد عقيدة التوحيد وربطهم بالوثنية من جديد، فيحسن بنا أن نذكر أهم الأسباب التي جعلت كثيراً من المسلمين اليوم يفتتنون بهذه الآثار، وهي أسباب متعددة ومتفاوتة من جهة تأثيرها على المجتمعات والبشر، وذلك في المطلب الآتي:

المطلب الرابع

أسباب تعظيم الآثار

إن وقوع بعض المسلمين اليوم في تقديس الآثار وتعظيمها له عدة أسباب أدت إليه، يمكن إجمالها فيما يلي:

السبب الأول ـ الجهل بحقيقة الدين الإسلامي الحنيف:

«لقد كان الناس قبل بعثة النبي ﷺ في جاهلية جهلاء، وضلالة عمياء، فأرسل الله نبيه ﷺ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، فما مات حتى بلغ

---

(١) «الخطب المنبرية» للشيخ صالح بن فوزان الفوزان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط:٨، (ص٨٥، ٨٦).

الرسالة ونصح الأمة وتركها على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، ثم قام أصحابه بتبليغ رسالته من بعده، وهكذا كل جيل يحمل العلم عن سلفه، ومع امتداد الزمان يكثر الجهل وينتشر، فجهلت الأمة حقيقة ما بعث الله به النبي ﷺ، بل جميع الرسل من تحقيق التوحيد، وقطع أسباب الشرك، فقل نصيبهم من ذلك، ودعاهم الشيطان إلى الفتنة، ولم يكن عندهم من العلم ما يبطل دعوته، فاستجابوا له بحسب ما عندهم من الجهل»[1]، وهذا الجهل بالدين ناتج عن أمرين:

الأول - الإعراض عن الكتاب والسنة تعلمًا وتعليمًا، وتدبرًا وتفهمًا لما فيهما، قال ابن القيم: «فالمعرض عن التوحيد مشرك شاء أم أبى، والمعرض عن السنة مبتدع ضال، شاء أم أبى»[2].

الثاني - جعل نصوص الكتاب والسنة قاصرة على من مضى من الأمم، وأما المعاصرون فلا يدخلون تحت الخطاب، وهذا من أهم الأسباب المانعة عن فهم الكتاب والسنة، عندما يعتقد البعض أن هذه النصوص وأحكامها خاصة بمن مضى من المشركين، وأن الحكم لا يتعدى إلى غيرهم.

السبب الثاني - علماء الضلال:

الذين ابتليت بهم الأمة، والذين صنفوا كتبًا تدعو إلى إحياء الوثنيات وتعظيم المشاهد والقبور والآثار، كما فعل بعض الروافض، حيث ألف كتابًا سماه (مناسك حج المشاهد)[3]، جعل قبور المخلوقين تحج وتعظم كما يحج

---

(١) «إغاثة اللهفان» لابن القيم (١/ ٢١٤) بتصرف يسير.

(٢) المصدر السابق (١/ ٢١٤).

(٣) هو: شيخ الرافضة، محمد بن محمد بن النعمان العكبري، المعروف بالمفيد، نال في زعمهم شرف مكاتبة مهديهم المنتظر، وله قريب من مائتي مصنف، قال الخطيب البغدادي: كان أحد أئمة الضلال، هلك به خلق من الناس، مات عام (٤١٣هـ)، انظر ترجمته في «تاريخ بغداد» للخطيب (٣/ ٢٣١)، و«المنتظم» لابن الجوزي (٨/ ١١)، و«الفهرست» لابن النديم (ص١٩٧).

ويعظم البيت الحرام، وكما فعل طائفة من الفلاسفة الصابئين في تقرير الشرك، وكذا فعل القرامطة وسائر فرق الباطنية الضالة في تعظيم الآثار والمشاهد حتى فتنوا خلقًا كثيرًا[١].

السبب الثالث - الأئمة المضلون:

لا يشك عاقل في خطر الأئمة المضلين، حتى قيل: «الناس على دين ملوكهم»، وقد حذر النبي ﷺ الأمة منهم بقوله ﷺ: **«إنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين»**[٢].

وروي عن عمر رضي الله عنه قوله: «يهدم الإسلام: زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين»[٣].

فمثلاً القبة التي على الصخرة لم تكن موجودة في عهد الصحابة حتى تولى عبد الملك بن مروان فبناها على الصخرة، وكساها في الشتاء والصيف، ليرغب الناس في زيارة بيت المقدس[٤]، حتى ظهر في ذلك الوقت وما بعده من تعظيم للصخرة ما لم يكن يعرفه المسلمون قبل ذلك[٥].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٥١٧).

(٢) جزء من حديث رواه أحمد (٥/ ٢٧٨) برقم (٢١٩٤٦)، والترمذي (٤/ ٤٣٧) برقم (٢٢٢٩)، وقال: حسن صحيح، وأبو داود (٤/ ٤٥٠) برقم (٤٢٥٢)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ٩).

(٣) «سنن الدارمي» (١/ ٧١)، وابن عبد البر، في كتاب «جامع بيان العلم» برقم (١٧٦٧)، وإسناده صحيح.

(٤) «مجموع الرسائل الكبرى» لابن تيمية (٢/ ٦٢).

(٥) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٨١٠).

وكذا فعل السلطان الناصر محمد بن قلاوون عام ثمان وسبعين وستمائة هجرية، حيث بنى قبة على الحجرة الشريفة[١]، وكثير من المشاهد المعظمة اليوم لم تكن معروفة في العصور المفضلة، بل ظهرت في دولة بني بَوَيْه والدويلات الشيعية والباطنية في نهاية العصر العباسي[٢].

السبب الرابع ـ الغلو في الصالحين وتقديسهم:

حيث رأينا أن أول شرك وتعظيم للأوثان كان بسبب الغلو في الصالحين، وعمل تماثيل لهم بعد موتهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «والشرك في بني آدم أكثره عن أصلين:

أولهما ـ تعظيم قبور الصالحين.

والثاني ـ تصوير تماثيل للتبرك بها»[٣].

حتى آل الأمر بالبعض إلى عبادة تماثيل وآثار السابقين من دون الله ـ جَلَّ وعلا ـ كما جاء في الحديث: أن بعض نساء النبي ﷺ رأت كنيسة بأرض الحبشة، فأخبرت النبي ﷺ بما فيها من الصور، فقال ﷺ: **«أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوَّروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله تعالى»**[٤].

السبب الخامس ـ التأثر بأصحاب الديانات الضالة:

فاختلاط المسلمين بأصحاب الديانات الأخرى من يهود ونصارى وغيرهم، جعل البعض يتأثر بما عندهم من اعتقادات وأباطيل وطقوس كتعظيم القبور الذي

---

(١) «وفاء الوفاء» للسمهودي (٢/ ٦٠٩)، و«رياض الجنة في الرد على أعداء السنة» للشيخ مقبل الوادعي، رحمه الله، دار الحرمين ـ القاهرة، ط:٣، عام (١٤١٦هـ) (ص٢٦٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ١٧٦، ٤٦٦).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٧، ٤٦٠).

(٤) سبق تخريجه (ص١٧٦-١٧٧).

كان عند اليهود والنصارى، وتقديس الأولياء التي ارتبطت بالفكر الفرعوني القديم والوثنية الهندية والمجوسية، والدعوة إلى إحياء الحضارات السابقة التي يتبناها الغرب اليوم في العالم الإسلامي عن طريق بعثات التنقيب عن الآثار وجمعها في المتاحف القومية لكل بلد جريًا على ما عند الغربيين وتأثرًا بهم.

السبب السادس ـ الحرص على تحصيل المال والجاه والشرف والمكانة بين الناس:

سواءً عن طريق احتيال الدجالين والقبوريين على عامة الناس أو عن طريق تحصيل دخل قومي للدول من خلال السياحة، والتي أصبحت لها وزاراتها الخاصة، وميزانياتها الضخمة، والتي من أعمالها إحياء الآثار وجمعها وترميمها وعمل الدعاية الإعلامية لها حتى يأتي إليها السياح من كل فج، وتحصل الدول بذلك على دخل قومي كما يسمونه وهذا من أعظم أسباب الافتتان بالآثار وتقديسها اليوم ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ.

المطلب الخامس

مفاسد وأضرار تعظيم الآثار على العقيدة الإسلامية

١ ـ **من أعظم المفاسد التي تنتج عن إحياء الآثار: أنها تؤدي إلى الشرك بالله** تعالى، وهو أعظم الذنوب، ويحصل ذلك عن طريقين:

الأول ـ تقديس أمكنة الأنبياء والصالحين وآثارهم وتعظيمها: وقد سبق بيان أن أول أسباب الشرك في البشرية كان الغلو في الصالحين وتقديس تماثيلهم وآثارهم.

الثاني ـ زيارة قبورهم وآثارهم والتمسح بها، وطلب الشفاعة من أصحابها وخاصة ما كان متعلقًا منها بالصالحين: قال الشيخ ابن باز ـ رحمه الله ـ: «إن العناية بالآثار

تؤدي إلى الشرك بالله - جَلَّ وعلا -، لأن النفوس ضعيفة، ومجبولة على التعلق بما تظن أنه يفيدها، والذي يقف عند هذه الآثار سواءً كانت حقيقية أو مزعومة بلا حجة، يتضح له كيف يعظمها الناس»[1]، ولهذا كان تعظيم الآثار وإحياؤها من الذرائع المؤدية إلى حدوث الشرك، والتي يجب سدها وإزالتها حمايةً للتوحيد.

٢ - **ومن مفاسد تعظيم الآثار:** حصول التشبه بالكفار والمشركين الذين نهينا عن التشبه بهم، والذين من عاداتهم - كما سبق - الاهتمام بالآثار والدعوة إلى إحيائها، ورسولنا ﷺ يقول: «**من تشبه بقوم فهو منهم**»[2]، فنحن إذًا مأمورون بمخالفة المشركين وعدم التشبه بهم.

٣ - **ومن المفاسد:** حصول المعاصي واقتراف المنكرات وإشاعة الفواحش والتبرج، والاختلاط في هذه المواطن وما ينتج عن ذلك من الفتنة، وخاصة مع تجمع السياح من اليهود والنصارى والمشركين في هذه الأماكن، واختلاطهم بالمسلمين، والواقع يدل على مدى الفساد الذي استشرى في كثير من بلاد المسلمين بسبب هذه الدعوى.

٤ - أن في إحياء الآثار والاهتمام بها صرفًا للنفقات الباهظة، وإضاعة لأموال المسلمين فيما لا يحل من بناء القباب والمزارات وعمل التماثيل، وترميم الأحجار والقرى المهجورة ونحوها، والأمة اليوم في أمس الحاجة لمثل هذه الأموال، وفي ذلك خيانة للأمة وتعدٍّ على حقوقها.

---

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متفرقة» لعبد العزيز بن باز، جمع: د. محمد الشويعر، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط:٣، عام (١٤٢١هـ) (٣/ ٣٣٤).

(٢) سبق تخريجه (ص١٦٦).

لهذه المفاسد ولغيرها وجب على الدعاة والمصلحين مناصحة الأمة أفرادًا وحكامًا، وبيان الحق الذي ينبغي العمل به وإزالة هذه المظاهر الشركية، والعمل بما ينفع الأمة في دينها ودنياها والحذر من مكائد ودسائس أعداء الإسلام، والتي تظهر اليوم بعدة أشكال ومسميات، والهدف الأول والأخير منها: هو فتنة المسلمين في دينهم، والعودة بهم إلى الكفر والوثنية، كما قال - سبحانه وتعالى -: ﴿وَلا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ (البقرة: ٢١٧)، وقال سبحانه: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ (البقرة: ١٢٠) .. ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: ٢١).

* * *

المبحث الرابع

التوسل الممنوع

من الذرائع الموصلة إلى الشرك بالله تعالى (التوسل الممنوع)، والتوسل من المواضيع التي تنازع فيها السلف والخلف، واختلف فيها أهل السنة والجماعة مع غيرهم من الفرق المجانبة لمنهجهم، حيث أفرط البعض في إثباته بإطلاق ففتحوا بابًا للبدع، وذريعة للشرك بسبب سوء فهمهم لمعنى التوسل، والخلط بين مفهوم التوسل ومفاهيم أخرى كالاستغاثة والطلب والتضرع وغيرها، كما يلاحظه الباحث في كتب المتصوفة قديمًا وحديثًا، وجوهر الحقيقة أنهم يريدون أن يظهروا بمظهر المتمسك بالشرع، فيحاولون سوق الأدلة على جواز التوسل بذات النبي ﷺ وبجاهه أو الإقسام على الله به، ويدخلون في هذا التوسل الاستغاثة به ﷺ، وطلب الحاجات منه ليصلوا في النهاية إلى إثبات التوسل بالأولياء والصالحين بما لم يُشرع قياسًا على جواز التوسل بالنبي ﷺ، وقبل الكلام على التوسل الممنوع سواءً بالنبي ﷺ أو بغيره من البشر، لابد من إلقاء الضوء على معنى التوسل في اللغة والاصطلاح، وكذا أقسامه الجائزة، وحتى يتبين الأمر، وذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول - معنى التوسل لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني - التوسل المشروع وأنواعه.

المطلب الثالث - التوسل الممنوع وأنواعه.

المطلب الأول

معنى التوسل لغةً واصطلاحًا

أولاً - معنى التوسل والوسيلة في اللغة:

(أ) التوسل لغة: التوسل تَفَعُّل من مادة (و س ل)، وله معانٍ ثلاثة:

الأول - التقرب إلى الشيء بعمل أو كتاب، أو قرابة أو سبب آخر[1]، وبهذا يكون معناه: «ابتغاء الوسيلة ليتقرب بها إلى شخص آخر، للحصول على مطلوب منه بسببها».

الثاني - الشفاعة: يُقال: «شفعت لفلان إذا كنت متوسلاً له»[2].

الثالث - السرقة: يُقال: «أخذ فلان إبل فلان توسلاً»[3].

(ب) الوسيلة لغة: الوسيلة في اللغة لها معانٍ عدة، منها:

١- التوصل إلى الشيء برغبة: وهي أخص من «الوصيلة» لتضمنها لمعنى الرغبة[4].

٢- القربة[5].

٣- الرغبة[6].

٤- الحاجة: ومنه قول الشاعر:

إن الرجال لهم إليك وسيلة ... إن يأخذوك تكحلي وتخضبي[7]

---

(١) «لسان العرب» (١١/ ٧٢٥)، و«القاموس المحيط» (ص١٣٧٩)، و«كتاب العين» (٧٠/ ٢٩٨)، و«تهذيب اللغة» (١٣/ ٦٨).

(٢) «جمهرة اللغة» لابن دريد (٢/ ٣٠٨).

(٣) «معجم المقاييس» (٦/ ١١٠)، و«الصحاح» (٥/ ١٨٤١)، و«المفردات» للراغب (ص٨٧١).

(٤) «المفردات» للراغب (ص٨٧١).

(٥) «لسان العرب» (١١/ ٧٢٤)، و«القاموس» (١٣٧٩)، و«بصائر ذوي التمييز» للفيروز أبادي (٥/ ٢١٧).

(٦) «معجم المقاييس» (٦/ ١١٠)، و«لسان العرب» (١١/ ٧٢٤).

(٧) «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:١، عام (١٤١١هـ) (٢/ ٤٩٥)، والبيت لعنترة العبسي.

٥ - المحبة[١].
٦ - الطلب[٢].
٧ - المنزلة عند الملك[٣].
٨ - الذريعة والسبب[٤]: ويمكن رجوع هذا المعنى إلى المعنى الأول.

ثانيًا - معنى التوسل والوسيلة في الاصطلاح:

التوسل في اصطلاح الشرع هو: «التقرب إلى الله تعالى بما يرضاه، وذلك بفعل الطاعات وترك السيئات، وهذا المعنى هو ما دلت عليه لغة العرب - كما سبق -، وبه فسر السلف الصالح وأئمة التفسير الآيتين الكريمتين اللتين وردت فيهما لفظة «الوسيلة»، وهما قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (المائدة:٣٥)، وقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ (الإسراء:٥٧)، حيث ذكر الطبري - رحمه الله -: أن معنى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ أي: «اطلبوا القربة إليه بالعمل بما يرضيه»[٥]، ونقل الحافظ ابن كثير عن ابن عباس رضي الله عنهما أن معنى الوسيلة في الآية: القربة، وعن قتادة: «تقربوا إليه بطاعته والعمل بما يرضيه»، ثم قال ابن كثير: «وهذا الذي قاله هؤلاء الأئمة لا خلاف بين المفسرين فيه، والوسيلة هي التي يتوصل بها إلى تحصيل المقصود»[٦]، وأما

(١) «زاد المسير في علم التفسير» لابن الجوزي (٢/ ٢٧٢).
(٢) «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٦/ ١١٠)، و«تفسير القرطبي» (٦/ ١٥٩).
(٣) «القاموس المحيط» (ص١٣٧٩)، و«بصائر ذوي التمييز» للفيروز أبادي (٥/ ٢١٧).
(٤) «المخصص» لابن الحسين علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط:١، عام (١٤١٧هـ) (٣/ ٤١٦).
(٥) «تفسير الطبري» (٤/ ٥٦٦).
(٦) «تفسير ابن كثير» (٣/ ١١٦٥).

الآية الثانية، فقد بين ابن مسعود ﷺ: أنها نزلت في نفر من العرب كانوا يعبدون نفراً من الجن، فأسلم الجنيون، والإنس الذين يعبدونهم لا يشعرون[١].

قال ابن حجر - رحمه الله -: «استمر الإنس الذين كانوا يعبدون الجن على عبادة الجن، والجن لا يرضون بذلك، لكونهم أسلموا، وهم الذين صاروا يبتغون إلى ربهم الوسيلة، وهذا هو المعتمد في تفسير الآية»[٢].

ويقول العلامة الشنقيطي - رحمه الله -: «التحقيق في معنى الوسيلة هو ما ذهب إليه عامة العلماء من أنه التقرب إلى الله تعالى بالإخلاص له في العبادة على وفق ما جاء به الرسول ﷺ .. وبهذا التحقيق تعلم أن ما يزعمه كثير من الملاحدة وأتباع الجهال المدعين للتصوف من أن المراد بالوسيلة في الآية: الشيخ الذي يكون له واسطة بينه وبين ربه، أنه تخبط في الجهل والعمى وضلال مبين، وتلاعب بكتاب الله تعالى، فاتخاذ الوسائط من دون الله من أصول كفر الكفار، كما صرح به تعالى في قوله عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (الزمر: ٣)، وقوله: ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (يونس: ١٨)»[٣].

وبهذا نجد أن التوسل الاصطلاحي الشرعي هو التقرب إلى الله - عَزَّ وجَلَّ - بفعل الطاعات وترك المنكرات، وهذا هو حاصل كلام العلماء المحققين في تعريف التوسل والوسيلة في اصطلاح الشرع، وبيان مسماها ومقصدها، ومع

---

(١) رواه مسلم في كتاب «التفسير»، باب «قوله تعالى: ﴿أولئك الذين يدعون﴾ الآية» (٤/ ١٨٣٣) برقم (٣٠٣٠)، وللبخاري نحوه، انظر «الفتح» (٨/ ٣٢٠/ ٣٢١).
(٢) «فتح الباري» (١٠/ ١٢).
(٣) «أضواء البيان» للشنقيطي (٢/ ٩٨).

هذا إلا أن المخالفين لمنهج أهل السنة والجماعة في العقيدة شذوا في مفهوم التوسل والوسيلة، فأدخلوا فيه الاستغاثة بالأموات، وطلب الحاجات من غير الله تعالى، يقول بعضهم: «ولا فرق بين أن يعبر بلفظ الاستغاثة، أو التوسل، أو التشفع، أو التجوه، أو التوجه لأنهما من الجاه والوجاهة، ومعناه: علو القدر والمنزلة، وقد يتوسل بصاحب الجاه إلى من هو أعلى منه»[1]، وسوف نفرد الكلام عن أنواع التوسل وأحكامها في المطالب الآتية ـ إن شاء الله تعالى ـ.

المطلب الثاني

التوسل المشروع وأنواعه

التوسل المشروع:

هو كل توسل ندبنا الله تعالى إليه في كتابه، وحثنا عليه ووضحه لنا رسوله الأمين ﷺ، أي: ما كان موافقًا لما شرع الله من التقرب إليه بالطاعات والأعمال الصالحة التي يحبها الله ويرضاها[2].

ولأن اعتماد المخالفين لمنهج أهل السنة والجماعة في هذا الباب على إثبات التوسل المطلق بالنبي ﷺ، وبالتالي التوسل بالصالحين قياسًا على ذلك كان لابد من الكلام في هذا المطلب على التوسل المشروع بالنبي ﷺ وبغيره، قبل أن نتحدث عن التوسل الممنوع الذي يعتبر إحدى ذرائع الشرك، ويمكننا إيضاح التوسل المشروع في الفرعين الآتيين:

---

(١) انظر «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، طبعة بولاق ـ مصر، ب.ت (ص١٤٤).

(٢) «التوصل إلى حقيقة التوسل» لمحمد نسيب الرفاعي، دار لبنان ـ بيروت، ط:٣، عام (١٣٩٥هـ) (ص٢٢).

الفرع الأول ـ التوسل المشروع بالنبي ﷺ:

ينقسم التوسل المشروع بالنبي ﷺ إلى نوعين:

الأول ـ التوسل بالإيمان برسول الله ﷺ وطاعته، وهذا فرض عين على كل مسلم في كل حال، ولا يسقط عن أحد من الخلق بعد قيام الحجة عليه، ولا يعذر فيه بأي عذر، وقد جعل الله الإيمان بالرسول ﷺ وطاعته وسيلة إلى كل خير ورحمة في الدنيا والآخرة، ويقع التوسل بهذا النوع على وجهين:

(أ) أن يتوسل المسلم بالإيمان بالرسول وطاعته ومحبته إلى ثواب الله وجنته.

(ب) أن يتوسل بذلك في الدعاء فيقول مثلاً: اللهم بإيماني بنبيك وطاعتي له، وحبي إياه اغفر لي[1].

الثاني ـ التوسل بدعائه ﷺ وشفاعته، وذلك في حياته كما كان الصحابة يفعلونه مع النبي ﷺ من طلب الدعاء منه، والاستغفار لهم، وطلب السقيا ونحوها، ويكون أيضًا في الآخرة بطلب الخلق منه ﷺ أن يشفع لهم عند ربهم للقضاء بين العباد، وهذا هو المقام المحمود الذي يغبطه عليه الأولون والآخرون، ويقع التوسل بهذا النوع أيضًا على وجهين:

(أ) أن يطلب من الرسول ﷺ الدعاء أو الشفاعة؛ فيدعو ويشفع كما كان الصحابة يطلبون منه فيدعو لهم، وكما يطلب الخلق منه ذلك يوم القيامة، وأحاديث الاستسقاء وغيرها توضح ذلك أتم توضيح.

(ب) أن يضيف إلى ذلك سؤال الله تعالى بشفاعة نبيه ودعائه، وذلك كما في حديث الأعمى؛ فإنه طلب من الرسول ﷺ الدعاء والشفاعة، فدعا له

---

(١) «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» لشيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة دار البيان ـ دمشق، ط:١، عام (١٩٨٥م) (ص١٣٩).

الرسول وشفع فيه وأمره أن يدعو الله فيقول: «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة» .. الحديث، وفيه: «اللهم فشفعه فيَّ»، فأمره أن يسأل الله قبول شفاعة[1] نبيه فيه، وسيأتي مزيد شرح لهذا الحديث.

وهذا النوع من التوسل لا يجوز إلا في حياته ﷺ، أما بعد وفاته فلا يجوز بحال من الأحوال، إذ ليس على ذلك دليل صحيح كما سيأتي بيانه - إن شاء الله - في المطلب القادم.

الفرع الثاني - التوسل المشروع بغير النبي ﷺ:

عرفنا فيما سبق أن التوسل المشروع هو التقرب إلى الله تعالى بالطاعات والأعمال الصالحة التي يحبها الله تعالى، ومن خلال تتبع ما ورد في الكتاب والسنة نجد أن هناك ثلاثة أنواع للتوسل شرعها الله تعالى، وحث عليها، وردَ بعضُها في القرآن الكريم واستعملها الرسول ﷺ وحض عليها، وكلها تدخل في عموم (الوسيلة) المذكورة في آيتي المائدة والإسراء، وهذه الأنواع الثلاثة للتوسل المشروع هي:

النوع الأول - التوسل إلى الله تعالى بذاته وأسمائه وصفاته:

وهذا النوع يعني أن تقدم بين يدي دعائك إلى ربك تعالى تمجيداً له وتعظيماً وحمداً وتقديساً لذاته العلية وأسمائه الحسنى وصفاته العلى، ثم تدعو بما تريد، فيكون هذا التقديس والتعظيم وسيلة يتقرب بها إلى الله لإجابة الدعاء وقضاء الحاجات، ودليل مشروعية هذا التوسل قوله - عزَّ وجلَّ -: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ (الأعراف: ١٨٠).

---

(١) «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» لابن تيمية (ص١٤٠).

والمعنى: ادعوا الله تعالى متوسلين إليه بأسمائه الحسنى، ولاشك أن صفاته تعالى داخلة في هذا الطلب، ومن أمثلة هذا النوع قوله ﷺ: «اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق، أحيني ما علمت الحكاية خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي»[1]. ومنها: أنه ﷺ سمع رجلاً يقول في تشهده: «اللهم إني أسألك يا الله الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، أن تغفر لي ذنوبي، إنك أنت الغفور الرحيم»، فقال: «قد غفر له، قد غفر له»[2].

والأحاديث الكثيرة في بيان هذا النوع من التوسل كثيرة جداً[3] تدل على مشروعية التوسل إلى الله تعالى باسم من أسمائه أو صفة من صفاته، وأن ذلك مما يحبه الله ويرضاه، وقد استعمله الرسول ﷺ في دعائه وتقربه إلى الله تعالى، وهو قدوتنا ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

النوع الثاني ـ توسل المؤمن إلى الله تعالى بأعماله الصالحة:

وهذا النوع من التوسل إلى الله تعالى بالأعمال الصالحة التي يقوم بها العبد كالإيمان به ـ سبحانه ـ وبرسوله ﷺ، واتباعه للشرع، وكذا القربات التي يتقرب بها العبد ونحو ذلك، ويدل على مشروعية هذا النوع من التوسل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (آل عمران:١٦)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾ (المؤمنون:١٩)، ونحوها من الآيات كثير.

---

(١) رواه النسائي (١/ ٣٣٨) برقم (١٢٢٩)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في «صحيح سنن النسائي» (١/ ٤١٩) رقم (١٣٠٥).

(٢) رواه أبو داود (١/ ٦٠٢) برقم (٩٨٥)، وصححه الألباني في «سنن أبي داود» (١/ ٢٧٥).

(٣) ينظر في ذلك: «التوصل إلى حقيقة التوسل» للرفاعي (ص٢٦-١٠٨)، و«التوسل» للألباني (ص٣٠-٣١).

وفي السنة مجموعة كبيرة من الأحاديث التي تدل على مشروعية التوسل إلى الله تعالى بالأعمال الصالحة؛ كقصة أصحاب الغار، وفيها: «**فقال بعضهم لبعض: انظروا أعمالاً عملتموها صالحة لله فادعوا الله بها لعل الله يفرجها عنكم**»[1]، فهؤلاء الثلاثة لما اشتد بهم الكرب وضاق بهم الأمر لجأوا إلى الله تعالى متوسلين إليه بأعمالهم الصالحة من بر الوالدين والشفقة عليهم، والعفة عن الزنا بعد القدرة عليه، والحفاظ على حقوق الآخرين.

النوع الثالث - التوسل إلى الله تعالى بدعاء الرجل الصالح:

وهذا النوع من التوسل يعني: أن يطلب الإنسان من غيره من الأحياء الصالحين وأهل الفضل والعلم أن يدعو له الله تعالى بتفريج هم أو حصول نعمة أو غير ذلك، سواءً كان طلب الدعاء من الأعلى للأدنى أو العكس، فهذا رسول الله ﷺ يطلب من أمته أن يدعوا الله له بأن يعطيه الوسيلة والمقام المحمود في الجنة كما في حديث: «**من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آتِ محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته؛ حلت له شفاعتي**»[2]. وورد أن رسول الله ﷺ قال لعمر: «**لا تنسنا يا أخي من دعائك**»[3]. ومن الأحاديث في ذلك قصة استسقاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه بدعاء

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الإجارة»، باب «من استأجر أجيرًا فترك أجره» (٢/ ٨٩٣) برقم (٢١٥٢)، ومسلم في كتاب «الذكر»، باب «قصة أصحاب الغار» (٤/ ١٦٦٨) برقم (٢٧٤٣).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الأذان»، باب «الدعاء عند النداء» (١/ ٢٢٢) برقم (٥٨٩)، ومسلم في «الصلاة»، باب «استحباب القول كالمؤذن» (١/ ٢٤١) برقم (٣٨٤).

(٣) رواه أبو داود في كتاب «الصلاة»، باب «الدعاء» (٢/ ١٦٩) برقم (٢٤٩٨)، وابن ماجه في الحج برقم (٢٨٩٢)، والترمذي في «الدعوات»، باب «دعاء النبي ﷺ» (٥/ ٥٢٣) برقم (٣٥٦٢)، وقال: حديث حسن صحيح، وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (ص١١٣).

العباس[1] رضي الله عنه، كما في البخاري عن أنس رضي الله عنه: «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال: «اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا[2] فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، قال: فيسقون»[3]. وقد جاء بيان صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة: «أن العباس لما استسقى به عمر قال: «اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيك، وهذه أيدينا إليك بالذنوب، ونواصينا إليك بالتوبة، فاسقنا الغيث، قال: فأرخت السماء مثل الجبال . .»[4]. ومن الأمثلة على ذلك: ما رواه الحافظ ابن عساكر[5] - رحمه الله - في (تاريخه) بسند صحيح عن التابعي

---

(١) هو: العباس بن عبد المطلب بن هاشم، أبو الفضل الهاشمي، عم رسول الله ﷺ، كان أسن من النبي ﷺ بسنتين أو ثلاث، وكان رئيسًا جليلاً في قريش قبل الإسلام، حضر بيعة العقبة قبل أن يسلم وشهد بدرًا مع المشركين مكرهًا، ورجع إلى مكة فأسلم وكتم إسلامه، وأخذ يكاتب النبي ﷺ بأخبار المشركين، ثم هاجر قبل الفتح، مات في المدينة سنة ٥٢هـ، انظر: «أسد الغابة» (٣/ ١٦٣)، و«الإصابة» (٣/ ٥١١).

(٢) أي: بدعاء نبينا - كما تدل عليه جميع أحاديث الاستسقاء -، وأنهم لم يكونوا يتوسلون بذاته ﷺ وإنما بدعائه.

(٣) رواه البخاري في كتاب «الاستسقاء»، باب «سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا» (١/ ٣٤٢) برقم (٩٦٤).

(٤) «فتح الباري» (٣/ ١٥٠).

(٥) هو الإمام الحافظ: علي بن الحسين بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين المعروف بابن عساكر أبو القاسم، الدمشقي الشافعي، ولد سنة ٤٩٩هـ بدمشق، وسمع بها من جماعة من العلماء ثم رحل إلى بغداد وأقام فيها خمسة أعوام يحصل العلم، ثم رحل إلى مكة والمدينة وأصبهان ونيسابور والكوفة، بلغ عدد شيوخه ألف وثلاثمائة شيخ بالسماع، كان حافظًا متقنًا، حدث عنه أبو العلاء والحافظ السمعاني والقرطبي وخلق كثير، توفي سنة ٥٧١هـ، من مؤلفاته: «تاريخ دمشق»، و«المعجم»، و«فضائل أصحاب الحديث» وغيرها. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٥٥٤)، و«شذرات الذهب» (٤/ ٢٣٩).

الجليل سليم بن عامر الخبائري[١]: «أن السماء قحطت، فخرج معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وأهل دمشق يستسقون، فلما قعد معاوية على المنبر قال: «أين يزيد ابن الأسود الجُرشي[٢]؟» فناداه الناس، فأقبل يتخطى الناس، فأمره معاوية فصعد على المنبر، فقعد عند رجليه، فقال معاوية: «اللهم إنا نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا، اللهم إنا نستشفع إليك بيزيد بن الأسود، يا يزيد ارفع يديك إلى الله، فرفع يديه، ورفع الناس أيديهم، فما كان أوشك أن ثارت سحابة في الغرب كأنها ترس، وهبت لها ريح فسقتنا حتى كاد الناس أن لا يبلغوا منازلهم»[٣].
ورويت القصة أيضًا مع غير معاوية رضي الله عنه[٤].

وهذا الرسول ﷺ يرشد أصحابه رضي الله عنهم أن يطلبوا الدعاء من (أويس القرني)[٥] إذا أدركوه[٦]، فدل على جواز التوسل بدعاء الرجل الصالح.

---

(١) هو: سليم بن عامر الكلاعي الخبائري الحمصي، حدث عن أبي الدرداء وتميم الداري والمقداد وأبي هريرة، وحدث عنه محمد بن الوليد الزبيدي ومعاوية بن صالح وآخرون، ولد في حياة النبي ﷺ، وعمر دهرًا، شهد القادسية، وتوفي بعد سنة ١١٢هـ، وقد جاوز عمره المائة بسنتين. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٨٥)، و«شذرات الذهب» (١/ ١٤٠).

(٢) هو: يزيد بن الأسود الجرشي، من سادة التابعين، سكن الغوطة بالشام، أسلم في حياة النبي ﷺ، كان رجلاً مجاب الدعوة، استسقى به معاوية رضي الله عنه والضحاك بن قيس، وكان يصلي العشاء الآخرة بمسجد دمشق ويخرج إلى قريته فتضيء إبهامه اليمين حتى يصل في ضوئها إلى القرية. انظر ترجمته في: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٦٨/ ٢١٨)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ١٣٦/ ١٣٧)، و«الطبقات» لابن سعد (٧/ ٤٤٤).

(٣) «تاريخ دمشق الكبير» لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، بدون تاريخ (٦٨/ ٢٢١)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٣/ ١٤٠)، والقصة أيضًا في «الكرامات» للالكائي (٩/ ١٩٠).

(٤) انظر: «سير الأعلام» (٥/ ١٣٧).

(٥) هو: أويس بن عامر بن جزء المرادي القرني، الزاهد المشهور، أدرك النبي ﷺ ولم يره، سكن الكوفة، وهو من كبار التابعين، قتل يوم صفين مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر: «أسد الغابة» (١/ ١٧٩)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ٢٧٨)، و«الإصابة» (١/ ١٢٢)، وانظر في فضائله ما جاء في صحيح مسلم (٤/ ١٥٦٣) برقم (٢٥٤٢).

(٦) الحديث في صحيح مسلم، كتاب «الفضائل»، باب «فضائل أويس القرني» (٤/ ١٥٦٣) برقم (٢٥٤٢).

* وبهذا نعلم أن التوسل الخارج عن الأنواع السابق ذكرها هو توسل غير مشروع، وإن كان هناك بعض الشبه والأدلة الضعيفة التي يوردها البعض وسوف نفرد الحديث عنها في الفصل الثالث - إن شاء الله تعالى -.

المطلب الثالث

التوسل الممنوع

تعريفه: يقصد بالتوسل الممنوع كل تقرب إلى الله تعالى بعمل مخالف لما شرعه الله تعالى من أنواع التوسل في الكتاب والسنة، ولم يرد دليل تقوم الحجة به على مشروعيته، وهذا القسم من التوسل تندرج تحته عدة أنواع، أهمها:

أولاً - التوسل الممنوع بالنبي ﷺ:

عرفنا بالمطلب الثاني أن التوسل المشروع بالنبي ﷺ ينحصر في التوسل إلى الله تعالى بالإيمان برسوله ﷺ وطاعته، وهذا يندرج تحت التوسل بالأعمال الصالحة، وكذا التوسل بدعائه ﷺ للعبد وشفاعته فيه، وهذا حال حياته، وكذا شفاعته يوم القيامة، وما عدا ذلك فلا يشرع التوسل به، كالتوسل بذات النبي ﷺ وسؤال الله بجاهه والإقسام على الله به ونحوها من أنواع التوسل التي هي مقصود غالب المتأخرين من المخالفين لمنهج أهل السنة والجماعة حيث يقول السبكي: «إن التوسل بالنبي ﷺ جائز في كل حال، قبل خلقه، وبعد خلقه في مدة حياته الدنيا، وبعد موته في مدة البرزخ، وبعد البعث في عرصات القيامة والجنة»[1].

(١) «شفاء الأسقام في زيارة خير الأنام» لتقي الدين السبكي (ص ١٦٠).

ويقسم السبكي التوسل بالنبي ﷺ إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول - أن يسأل العبد ربه حاجته بالنبي ﷺ أو بجاهه أو ببركته، في الأحوال الثلاثة (قبل مولده وفي حياته وبعد موته).

النوع الثاني - طلب الدعاء من النبي ﷺ في حياته، وكذا بعد موته ﷺ على السواء.

النوع الثالث - أن يطلب الأمر المقصود من النبي ﷺ، بمعنى أنه قادر على التسبب فيه بسؤال به وشفاعته إليه[1].

* وقد حاول إيراد بعض الأدلة على جواز هذه الأنواع من التوسل بالنبي ﷺ وسنناقشها - إن شاء الله - في الفصل الثالث من هذا الباب عند الحديث عن شبهات الواقعين في الشرك.

وكلام السبكي السابق وغيره في قضية التوسل بالنبي ﷺ فيها خلط بين الأنواع المشروعة - التي سبق ذكرها - وبين الأنواع غير المشروعة، ويمكن تقسيم التوسل الممنوع بالنبي ﷺ من حيث الحكم عليه إلى قسمين:

القسم الأول - التوسل البدعي:

وذلك كالتوسل بذات النبي ﷺ وبجاهه أو الإقسام على الله به، ووجه كونه بدعة: أن الرسول ﷺ لم يأمر به، ولم يدع الناس إليه، ولم يعده من القربات، كما جعله المتأخرون من الصوفية، ولأن أصحاب رسول الله ﷺ لم يتوسلوا إلى الله بهذا النوع من التوسل، ولم يتوسل به التابعون وتابعوهم، بل الثابت عنهم جميعًا هو عدولهم عنه إلى التوسل المشروع .. فلما لم يرد له ذكر

---

(١) «شفاء الأسقام» للسبكي (ص١٦١).

في الكتاب ولا في السنة ولا في عمل الصحابة والتابعين؛ دل على عدم مشروعيته وابتداعه. هذا من حيث الإجمال، أما من حيث التفصيل: فإن سؤال الله تعالى بالنبي ﷺ والتوسل بذات النبي ﷺ غير جائز؛ لأنه وإن كان مبنيًا على أن للأنبياء جاهًا ومكانة عند الله - وهذا صحيح - إلا أن الله تعالى لم يجعل ذلك الجاه سببًا مناسبًا لإجابة دعاء من توسل به، وإنما جعل الله الإيمان بهم وحبهم واتباعهم سببًا لإجابة الدعاء بخلاف التوسل بذواتهم وجاههم.

- وأما القسم على الله بالرسول ﷺ أو بحقه، فهذا مما لا يجوز شرعًا؛ لأنه قسم بالمخلوق على الخالق سبحانه، والقسم على المخلوق بمخلوق مثله لا يجوز، فكيف يجوز ذلك في حق الخالق سبحانه[1].

وإذا تبين هذا فلا يجوز التوسل بذات النبي ﷺ أو بجاهه أو الإقسام على الله به لما يفضي القول بجوازه إلى الغلو الذي نهى الله ورسوله عنه، وسدًا لذريعة الشرك المترتب عليه، ذلك أن عامة من جوَّزوه لم يقفوا عند حد التوسل به ﷺ، بل تعدوا ذلك إلى الاستغاثة به وطلب الحاجات منه، وانتقلوا بعد ذلك إلى الأولياء والصالحين بعده على سبيل القياس، ومما ينبغي التنبيه إليه أننا حين نوضح بطلان هذا النوع من التوسل بالنبي ﷺ لا يعني أننا ننفي الجاه والمكانة السامية لرسول الله ﷺ، كلا، إن جاهه ﷺ أعظم من جاه سائر الأنبياء والمرسلين، وحديث الشفاعة يبين ذلك، لكن الله لم يجعل ذلك سببًا لإجابة الدعوة به كما سبق.

---

(١) «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» لابن تيمية (ص١٢٢) بتصرف.

القسم الثاني - التوسل الشركي:

وذلك كطلب الحاجات منه ﷺ بعد موته، ودعائه لكشف الضر ورفع الشدائد وبث الشكوى إليه، وغيرها من مظاهر الشرك الذي حرمه الله ورسوله، وكون هذا النوع شركًا أمر واضح، فإنه لو طلب من الرسول ﷺ في حياته ما لا يقدر عليه إلا الله لكان هذا شركًا، فكيف وهم يطلبون منه ذلك بعد موته، وينشدون الأشعار ويسوقون الحكايات والأخبار، وينعتون كل موحدٍ يمنع من ذلك بالجفاء للنبي ﷺ، وتسمية هذا النوع بالتوسل هو من باب الإيهام والخداع، فإنه لا يسمى إلا شركًا أكبر، وبهذا يتضح لنا أنواع التوسل الممنوع بالنبي ﷺ وأحكامها.

ثانيًا - التوسل الممنوع بغير النبي ﷺ:

تكلمنا في النقطة الأولى عن التوسل الممنوع بالنبي ﷺ وأقسامه وأحكامه لكونه العمدة التي يعتمد عليها المجيزون، ويستندون إليها في إثبات أنواع كثيرة من التوسل غير المشروع تبعًا لذلك، ويمكننا هنا التعرض لأنواع التوسل الممنوع حيث يقسم العلماء التوسل الممنوع إلى ثلاثة أوجه هي:

الوجه الأول - التوسل إلى الله بذوات الصالحين وأشخاصهم:

إن التوسل بذات وشخص المتوسل به إلى الله تعالى عمل غير شرعي؛ لأنه لم يأمر به الله تعالى، ولا بلغه رسوله ﷺ، بل نجد أن الله تعالى ذم التوسل بذات الأشخاص دون متابعة الأعمال الصالحة التي كانوا يعملونها كما هو واضح في وصف الله تعالى لتوسل المشركين في قوله: ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ (الزمر: ٣)، فالتوسل بالعبد الصالح من غير متابعة له

في الأعمال الصـالحة لا يجوز أن يكون وسيلة، فهذا التـزلف والتقرب إلى الله بذوات الأشـخاص ردَّه الله ولم يقـبله، حيث عـاب عليهم سـبحـانه في الآية السابقة عبادة الأولياء من دونه، ومحاولتهم القربى والزلفى إليه بالأشخاص.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ عن قولهم: «لابد لنا من واسـطة بيـننا وبين الله، فإنا لا نقدر على أن نصل إليـه بغير ذلك»، فأجاب ـ رحـمه الله ـ: «إن أراد القـائل بذلك أنه لابد من واسطة يبلغنا أمـر الله فهـذا حق؛ فإن الخلق لا يعلمون ما يحبـه الله ويرضاه، وما أمر به وما نهى عنه، وما أعد لأوليائه وما أعد لأعدائه، وما يستحقه الله من أسمائه الحسنى وصفاته العلى التي تعجز العقول عن معـرفتها، وأمثال ذلك إلا بالرسل . . وإن أراد بالواسطة أنه لابد من واسطة في جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يكون واسطة في رزق العباد، ونصـرهم وهداهم ويسألونه ذلك، ويرجعون إليه فـهو من أعظم الشرك الذي كفَّر الله به المشركين؛ حيث اتخذوا من دون الله أولياء شفعاء يجتلبون بهم المنافع، ويدفعون بهم المضار»[1]. غير أن التوسل الخـالي عن عبادة المتوسَّل به، لا يلحق بهذا بحيث يُحكم على صاحبهم بالكفر.

الوجه الثاني ـ التوسل إلى الله تعالى بجاه فلان أو حقه أو حرمته وما أشبه ذلك:

أما التوسل إلى الله بجاه أو بحرمة المتوسَّل به؛ فهذا عمل لم يشرعه الله ولا رسوله، ولم يفعله أحد من أصحاب رسـوله النبي ﷺ ، فجاه الإنسان أو حرمـته أو منـزلتـه إن ثبتت له عند الله فـإنما هي بطاعتـه لله وسعـيه في الأعمال الصـالحة التي ترفعه إلى هذا المقام مقـام الصلاح والولاية، وبالتالي فالتوسل بصلاح الغير ليس من أسباب التوسل المشروع، فليس لأحدٍ أن يُدِلَّ

(١) «مجموع الفتاوى» (١/ ١٢١-١٢٣) بتصرف.

على الله بصلاح سلفه، فإنه ليس صلاحهم من عمله الذي يستحق به الجزاء، كأهل الغار الثلاثة الذين لم يتوسلوا إلى الله بصلاح سلفهم، وإنما توسلوا إلى الله بأعمالهم.

يقول شارح (الطحاوية): «فلا مناسبة إذًا بين صلاح المتوسل به وبين استجابة الله للدعاء، فكأن المتوسل بجاه أو حرمة فلان يقول: لكون عبدك فلان من الصالحين أجب دعائي وأي مناسبة في هذا؟!، إنما هو من الاعتداء في الدعاء»[(١)]. وقد نص الألوسي على أن هذا التوسل مكروه[(٢)].

فالتوسل إذًا بجاه الشخص أو منزلته وما شابهها غير جائز بل هو بدعة لم يرد ما يدل على مشروعيتها في الكتاب ولا في السنة مما يحتج به، لذا يجب المنع منه سدًا للذريعة لكونه من ذرائع الشرك.

الوجه الثالث ـ الإقسام على الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ بالمتوسل به:

إن الإقسام على الله تعالى بمخلوقاته تقرب إلى الله تعالى بالشرك، وذلك لأن القسم في الأصل لا يكون إلا بالله تعالى، فإذا كان لا يجوز الحلف والإقسام بمخلوق على مخلوق، فمن باب أولى لا يجوز الإقسام بالمخلوق على الخالق سبحانه، والدافع في الإقسام على الشخص هو محاولة تحويل مراد المقسم عليه والتأثير عليه في قضاء حاجة المقسم، وهذا المعنى لا يجوز في حق الله تعالى، فشأن الله أعظم من أن يقسم عليه بمخلوقاته.. يقول شارح (الطحاوية): «إن الإقسام على الله بحق فلان محذور؛ لأن الإقسام بالمخلوق لا

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢٩٦) بتصرف.

(٢) «جلاء العينين في المحاكمة بين الخصمين» لخير الدين نعمان بن محمود الألوسي، ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت، ب.ت (ص٤٥٢).

يجوز، فكيف على الخالق؟!، وقد قال ﷺ: «من حلف بغير الله فقد أشرك»[1]، وهذا النوع من التوسل لم يثبت عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من أصحابه ﷺ لا في حياته ولا بعد موته ﷺ، بل جاءت كثير من الروايات عن أهل العلم بكراهيته، قال ابن أبي العز الحنفي: قال أبو حنيفة وصاحباه ﷺ: يكره أن يقول الداعي: أسألك بحق فلان أو بحق أنبيائك، ونحو ذلك[2]. وجاء عن غيرهم أيضًا كراهة ذلك[3].

وبهذا العرض الموجز لأنواع التوسل غير المشروع يتبين لنا أن هذه الأنواع التي يقوم بها كثير من العوام من الأمور المحظورة شرعًا لكونها من الوسائل والذرائع المؤدية إلى الشرك.

---

(١) رواه أحمد (٢/ ٣٤)، والترمذي (١/ ٢٩٠)، والحاكم (٤/ ٢٩٧)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٨/ ١٨٩) برقم (٢٥٦١).

(٢) «شرح العقدية الطحاوية» (١/ ٢٩٧)، وعزاه «للدر المختار» (٦/ ٣٩٥).

(٣) انظر: «التوصل إلى حقيقة التوسل» للرفاعي (ص١٩٢-١٩٣).



المبحث الخامس

تعظيم القبور

إن تعظيم القبور من أسباب الفتن وذرائع الشرك، بل هي أصل فتنة عباد الأصنام، كما قال السلف من الصحابة والتابعين، فإن الشيطان يزين لهم تعظيم قبور بعض الأشخاص، ثم يجعله وثنًا يعبد من دون الله، ثم يوحي إلى أوليائه أن مَنْ نهى عن عبادته واتخاذه عيدًا وجَعْله وثنًا قد تنقصه وهضم حقه، فيسعى الجاهلون في قتله وعقوبته، ويكفّرونه، وما ذنبه إلا أنه أمر بما أمر به الله تعالى ورسوله، ونهى عما نهى عنه الله ورسوله[1]، ويتمثل تعظيم القبور في عدة أمور سبق الإشارة إلى بعضها في مبحث: حماية الرسول ﷺ لحمى التوحيد، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ التوجه إلى القبور بقصد القربة:

فالتوجه بقصد القربة مخصوص شرعًا بالكعبة، فمن توجه إلى غيرها بقصد القربة فقد أشرك في عبادة الله؛ لكون التوجه إلى أي شيء أو إلى أي جهة بقصد التقرب وحصول الثواب عبادة مبنية على التوقف، وقد جاء الشرع بحصرها بالكعبة، وعليه فالتوجه إلى القبر ـ ولو قبر الرسول ﷺ ـ بنية القربة من وسائل الشرك التي صرح العلماء بمنعها، ولم يرد عن أصحاب رسول الله ﷺ استقبال القبر النبوي عند الدعاء، بل كانوا يستدبرونه ويستقبلون القبلة[2].

---

(١) «زيارة القبور» للبركوي (ص٥٢).

(٢) انظر في ذلك: «زيارة القبور» للبركوي (ص٥٣)، «روح المعاني» للألوسي (٦/ ١٢٥)، و«جلاء العينين» (ص٤٩٥).

٢ ـ زيارة القبور على غير السنة:

إن زيارة القبور على غير السنة من ذرائع الشرك وطرق الوثنية، وذلك أن زيارة القبور على قسمين:

(أ) الزيارة الشرعية: التي أذن فيها رسول الله ﷺ، والمقصود منها شيئان:

الأول ـ راجع إلى الزائر: وهو الاعتبار والاتعاظ.

الثاني ـ راجع إلى الميت: وهو أن ينتفع بسلام الزائر عليه والدعاء له.

(ب) الزيارة البدعية أو الشركية: وهي زيارة القبور لأجل الصلاة عندها، والطواف بها، وتقبيلها واستلامها، وتعفير الخدود عليها، وأخذ ترابها، ودعاء أصحابها، والاستعانة بهم، وسؤالهم جلب نفع أو دفع ضرر وغيرها من الحاجات التي كان عبّاد الأوثان يسألونها من أوثانهم، وهذه الأمور ليس منها شيء مشروع باتفاق المسلمين، إذ لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أحد من أصحابه ولا التابعين وأئمة الدين، بل أصل هذه الزيارة البدعية والشركية مأخوذة عن عباد الأوثان الذين يعتقدون أن لأرواح الأموات فيضًا على من يزور قبورهم[1]. وهذا الاعتقاد هو الذي أوجب لعباد القبور اتخاذها مساجد وتعليق الستور عليها وإيقاد السرج عندها والنذر لها[2]، وغير ذلك من المنكرات التي جاء الشرع بمحوها كونها ذريعة إلى الشرك بالله تعالى[3].

---

(١) يعتبر الفارابي (٣٣٩هـ)، وابن سيناء (٤٢٨هـ) أصحاب القول بالفيض لأرواح الأموات، وقد أخذا ذلك عن فلاسفة اليونان الكفرة الذين كانوا يزورون قبر أرسطو (٣٣٢ق.م) لحصول الفيض من قبره، ولعل الرازي (٦٠٦هـ) فيلسوف الأشعرية، والتفتازاني (٧٩٢هـ) فيلسوف الماتريدية أخذا هذه النظرية عن هؤلاء الفلاسفة، انظر: «مفاتيح الغيب» للرازي (٣١/٣١)، و«مقالات الكوثري» (ص٣٨٢)

(٢) «زيارة القبور» للبركوي (ص٢٧) وما بعدها، بتصرف.

(٣) انظر تفصيل ذلك في الباب الأول.

٣ - اتخاذ القبور عيداً:

عدَّ العلماء اتخاذ القبور عيداً وقصدها مراراً وتكراراً لا لغرض العبرة وتذكرة الآخرة، بل لممارسة كثير من البدع والشركيات عندها من أعظم ذرائع الشرك، التي ينبغي سدها، وقد استدلوا على ذلك بأحاديث ثابتة عن رسول الله ﷺ، منها قوله ﷺ: «**لا تجعلوا قبري عيداً**»[١]. وذكروا كثيراً من مفاسد هذه الذريعة وردوا على شبهات القبوريين في هذا الباب، وقد سبق بيان ذلك في مبحث حماية الرسول ﷺ للتوحيد، فليراجع[٢].

٤ - العكوف على القبور:

يعتبر العكوف على القبور ظاهرة من ظواهر الوثنية، ومن أسباب نشوء الشرك في البشرية، وقد اعتاد أهل البدع العكوف عند القبور ومجاورتها حتى إن بعضهم رجح المجاورة عند قبور الأولياء على مجاورة المسجد الحرام، وفي معنى العكوف على القبور المراقبة عندها.

والمراقبة تعني: أن يقف الشخص أمام القبر ويستغرق في المراقبة والتأمل للقبر للحصول على الفيض من القبر، ويستمر كذلك حتى يغمى عليه، وهذا الأمر منتشر في أوساط الديوبندية والنقشبندية وغيرها من فرق القبوريين، وقد سبق معنا أن هذه الظاهرة هي من ميراث فلاسفة اليونان الوثنيين الذين كانوا إذا وقعوا في مشكلة فلسفية لجأوا إلى قبر شيخهم أرسطو ليحصلوا على الفيض من قبره[٣].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: الباب الأول، الفصل الثاني، المبحث الثالث.

(٣) انظر الهامش (١) من الصفحة السابقة.

٥ - الصلاة إلى القبور أو عندها واتخاذها مساجد والدعاء عندها:

كل ذلك من الذرائع التي جاء الشرع بالنهي عنها؛ لكونها تفضي إلى تعظيم القبور، أمـا الصلاة إلى القبور فقد جاءت عدة أحاديث صحيحة وصريحة في النهي عنها، منها قوله ﷺ : **«لا تصلوا على القبور ولا تجلسوا عليها»**[(١)].

وأما الصلاة عند القبور فقد علل العلماء النهي عنها لكون الشرك بالقبور المعظمة للرجال المعظمين أقرب إلى القلوب وأسرع إلى النفوس من الشرك بالأحجار والأشجار، وأما اتخاذ القبور مساجد بمعنى بناء المساجد عليها، أو بناء المساجد بجوارها، أو جعل القبور مساجد بحيث يسجد لها، فكل ذلك داخل في اللعن والوعيد والنهي عنه صريحًا في السنة؛ كقوله ﷺ : **«لعن الله اليهود والنصارى؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»**[(٢)].

وأما الدعاء عند القبور فهو من استدراج الشيطان للناس يزين لهم أن الدعاء عند القبر أقرب إلى الإجابة، ثم يستدرجهم إلى دعاء الأموات والاستغاثة بهم، ومعلوم أن الدعاء عند القبور لم يرد عن أحد من السلف، ولم يشرع النبي ﷺ لأمته أنه إذا أراد أحدهم الدعاء أن يأتي إلى قبره أو قبور الصالحين فيدعو عندها، بل شرع الدعاء في أي مكان، فالسنة عند زيارة القبور هو الدعاء للأموات وسؤال الله لهم الرحمة، وليس الدعاء للنفس على اعتبار أن للدعاء عند القبر مزية، فذلك من وسائل الشرك كما سبق[(٣)].

---

(١)،(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: الباب الأول، الفصل الثاني، المبحث الثالث.

٦ - البناء على القبور والكتابة عليها وإيقاد السرج عليها:

إن رفع القبور والبناء عليها من سنن اليهود والنصارى والمشركين، وإنفاق الأموال في تشييدها إنفاق في غير المشروع، وقد جاء النهي عن البناء على القبور وتجصيصها وكذا الكتابة عليها وتزيينها وإيقاد السرج والشموع عندها لما في ذلك من تعظيم يفضي إلى عبادة غير الله تعالى، وقد سبق إيراد مجموعة من الأدلة على تحريم ذلك والنهي عنه فليراجع[١].

والخلاصة في هذا المبحث: أن كل ما لم يثبت في السنة مشروعيته عند القبور سواء كان من قبيل الأقوال أو من باب الأفعال، فلا يجوز فعله سدًا لذريعة الوقوع في الشرك، ويجب الاقتصار على ما هو مشروع في زيارة القبور التي وضحها الرسول ﷺ وترك ما سوى ذلك، وبالمقارنة بين سنة النبي ﷺ وأصحابه في التعامل مع القبور وبين حال كثير من القبوريين اليوم نجد أن هناك بونًا شاسعًا وتناقضًا كبيرًا، ويظهر ذلك من خلال التأمل في المشروع من زيارة القبور وفي حال القبوريين اليوم من عدة أوجه:

الأول - صلاتهم عند القبور ومخالفتهم لنهي النبي ﷺ عن ذلك.

الثاني - أنه ﷺ نهى عن اتخاذ المساجد على القبور، وهم يبنون عليها المساجد ويسمونها بالمشاهد.

الثالث - أنه ﷺ نهى عن إيقاد السرج والشموع عليها وهم يخالفونه ويوقدون عليها القناديل والشموع، بل ويوقفون لذلك أوقافًا.

الرابع - أنه ﷺ أمر بتسويتها، وهم يخالفونه ويرفعونها من الأرض كالبيت.

---

(١) انظر: المصدر السابق.

الخامس ـ أنه ﷺ نهى عن تجصيص القبور والكتابة عليها، وهم يجصصونها ويبنون القباب عليها، ويكتبون عليها الألواح والقرآن وغيره.

السادس ـ أنه ﷺ نهى عن اتخاذها عيدًا، وهم يخالفونه ويتخذونها عيدًا فيجتمعون عندها كاجتماعهم للعيد وأكثر.

السابع ـ أنه ﷺ نهى عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة، وهم يشدون الرحال إلى القبور، بل جعلوا لها مناسكًا كمناسك الحج، حتى صنف بعض غلاة الرافضة في ذلك كتابًا سماه (مناسك حج المشاهد)، مضاهاة منه للقبور بالبيت الحرام.

*** وهذه المخالفات لسنة النبي ﷺ فيما يتعلق بمسألة القبور قد ترتب عليها كثير من المفاسد، منها:**

(أ) تعظيمها المُوقِعُ في الافتتان بها.

(ب) تفضيلها على أحب البقاع إلى الله، فإنهم يقصدونها مع التعظيم والاحترام والخشوع ورقة القلب، وغير ذلك مما لا يفعلونه في المساجد، ولا يحصل لهم نظيره في العبادات المشروعة.

(جـ) اعتقادهم أنه بها يكشف البلاء، وينصر على الأعداء، وغير ذلك من مظاهر الشرك.

(د) المشابهة لعباد الأصنام بما يفعلونه عندها من العكوف والمجاورة وتعليق الستور واتخاذ السدنة لها والنذر والتقرب إليها.

(هـ) إماتة السنن وإحياء البدع، والمخالفة لشرع الله ودينه.

(و) إيذاء أصحابها بما يُفعل عند قبورهم مما لا يرضونه؛ لذلك نهى الشرع عن تعظيم القبور حتى لا توقع في الشرك.

الفصل الثاني

الأمور المنافية لأصل التوحيد وكماله

من المعلوم يقينًا عند أهل الإيمان أن النفع والضر بيد الله وحده، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فهو سبحانه المتفرد بالخلق والتدبير والنفع والضر، فلا تتحرك ذرة إلا بإذنه، ولا يجري حادث إلا بمشيئته، ومن ثَمَّ فلا يستحق التعظيم والعبادة إلا الله وحده لا شريك له، ولا يتم ذلك إلا بإخلاص التوحيد بكل أنواعه له سبحانه، وعدم الوقوع فيما ينافي التوحيد أو يناقض أصله أو يخدش كماله.

لكن الناظر في حال المسلمين اليوم يجد كثيرًا من الأمور المنافية لأصل التوحيد وكماله منتشرة في أنحاء كثيرة من العالم الإسلامي، ويمارسها البعض لسبب أو لآخر، وسوف نعرض في هذا الفصل لأهم القضايا التي تتنافى مع إخلاص التوحيد لله تعالى، والتي تتفاوت درجاتها بين الشرك الأكبر وبين الشرك الأصغر وبين ذرائع الشرك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول

السحر

يعتبر السحر من الأمور المنافية لأصل التوحيد وكماله، يضاف إلى ذلك أن السحر بأنواعه المختلفة من الظواهر الموجودة في غالب الأمم كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ (الذاريات: ٥٢).

واسم الساحر معروف في جميع الأمم[١]، فقد وجد السحر عند أهل فارس، وقدماء المصريين، ووجد في بلاد الهند واليونان، كما أن اليهود لما انحرفوا فأعرضوا عن كتاب الله تعالى أقبلوا على السحر، واتبعوا ما تتلو الشياطين، كما قال سبحانه: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ (البقرة: ١٠١-١٠٢). وقد انتشر السحر في أوربا بواسطة اليهود ونفث سمومه في شتى بقاع الأرض.

أما العرب فقد عرفوا السحر الذي عرفته الأمم الأخرى، ومارسوه كغيرهم وإن كانت عنايتهم بصناعة السحر أقل مما عند غيرهم من الأمم، فلما جاء الإسلام شن حربًا لا هوادة فيها على السحر والسحرة والكهان وأشياعهم، وجعل السحر من الموبقات، وحارب كل مظاهر السحر والشعوذة، وبالتالي فقد نظر المسلمون إلى السحر نظرة احتقار وازدراء، وكانت سيوف الحكام في الخلافة الإسلامية تلاحق السحرة بالقتل، فكسدت سوق السحرة في صدر الخلافة الإسلامية، لكن سرعان ما انتشرت مظاهر السحر والشعوذة في العالم الإسلامي

---

(١) «النبوات» لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام (١٩٨٢م) (ص٢١).

بسبب البعد عن الله تعالى وانصراف ولاة الأمور عن حماية الدين وحراسته على يد مجموعة من غلاة المتصوفة والفلاسفة كما ذكر ابن خلدون في مقدمته[(١)]، وذلك بسبب ظهور الجهل بأحكام الشريعة الإسلامية، وسذاجة الكثير من المسلمين وجهلهم بأحوال هؤلاء السحرة والمشعوذين، وكذا بسبب تعطيل أحكام الله تعالى في السحرة، وفي هذا العصر تزداد ظاهرة السحر نفوذًا وانتشارًا، فأكثر شعوب العالم تقدمًا ماديًا تجري فيها طقوس السحر على نطاق واسع، وبطرق متنوعة، بل إن السحر قد واكب هذا التطور المادي، فأقيمت الجمعيات والمعاهد لتعليم السحر سواء عن طريق الانتظام أو الانتساب، كما نظمت المؤتمرات والندوات في هذا المجال[(٢)].

والذي يتابع أخبار السحرة والمشعوذين في بلادنا العربية والإسلامية يجد أن الأمر لا يقل سوءً عما يحدث في بلدان العالم غير الإسلامي، مع أن المفروض أن لا يجد السحرة سوقًا رائجة لهم في بلاد الإسلام التي يحرم دينها ممارسته ويعده إحدى المحرمات والموبقات، ولهذا كان لابد من الحديث عن السحر وموقف الإسلام منه ووجه دخوله في الشرك في المطالب الآتية:

المطلب الأول - تعريف السحر لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني - أنواع السحر وأقسامه.

المطلب الثالث - كيف يُتعلم السحر.

المطلب الرابع - حكم السحر وتعلمه، ووجه دخوله في الشرك.

---

(١) انظر: «المقدمة» لابن خلدون (٢/ ١٩٣) وما بعدها.

(٢) ينظر في ذلك: «عالم السحر والشعوذة» للدكتور/ عمر سلمان الأشقر، دار النفائس، عمان - الأردن، ط:٢، عام (١٤١٨هـ) (ص٥٥) وما بعدها.

المطلب الأول

تعريف السحر لغةً واصطلاحًا

(أ) السحر لغة:

السحر في لغة العرب هو: كل ما لَطُفَ مأخذه ودقَّ.

وأصل السحر: صرف الشيء عن حقيقته إلى غيره، ويأتي بمعنى الخداع يقال: سَحَرَه بمعنى خدعه، كما يأتي بمعنى الاستمالة، يقال: سحره بكلامه، إذا استماله برقته، وحسن تركيبه، ومنه قوله ﷺ: «إن من البيان لسحرًا»[1] [2].

(ب) السحر اصطلاحًا:

أما تعريف السحر في الاصطلاح فإن السحر ليس نوعًا واحدًا يمكن حده بحد يميزه عن غيره، وقد أشار الشافعي - رحمه الله تعالى - إلى ذلك بقوله: «والسحر اسم جامع لمعان مختلفة»[3]، ويقول الشنقيطي - رحمه الله -: «اعلم أن السحر في الاصطلاح لا يمكن حدُّه بحدٍّ جامع مانع لكثرة الأنواع المختلفة الداخلة تحته، ولا يتحقق قدر مشترك بينها يكون جامعًا لها مانعًا لغيرها، ومن هنا اختلفت عبارات العلماء في حده اختلافًا متباينًا»[4].

١ - فقد عرفه أبو بكر الجصَّاص[5] بقوله: «هو كل أمرٍ خفي سببه، وتخيل

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الطب»، باب «إن من البيان لسحرًا» (٥/ ٢١٧٦) برقم (٥٤٣٤).

(٢) «لسان العرب» (٤/ ٣٤٨)، و«القاموس المحيط» (ص: ٥١٩).

(٣) «الأم» للشافعي (١/ ٣٩١).

(٤) «أضواء البيان» للشنقيطي (٤/ ٤٤٤).

(٥) هو: أحمد بن علي الرازي الحنفي، المعروف بالجصاص، أبو بكر، ولد سنة ٣٠٥هـ، قدم بغداد في صباه، تفقه على يد الكرخي والقرافي وغيرهما، درس وجمع وتخرج على يديه الفقهاء، عرض عليه =

غير حقيقته ويجري مجرى التمويه والخداع[١]، ويلاحظ في هذا التعريف عدم التفريق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي».

٢ - وقال ابن العربي في معنى السحر: «كلام مؤلَّف يعظَّم به غير الله تعالى، وتنسب إليه المقادير والكائنات»[٢].

٣ - وقال ابن قدامة: «السحر هو عقد ورقى وكلام يتكلم به، أو يكتبه، أو يعمل شيئًا يوثر في بدن المسحور أو قلبه، أو عقله»[٣] إلى غير ذلك من التعريفات المختلفة[٤]، وسبب الاختلاف في تعريف السحر اصطلاحًا يرجع إلى:

(أ) كثرة أنواع السحر، واختلاف صوره، حتى جعله الفخر الرازي ثمانية أقسام[٥] وجعله البعض أكثر من ذلك[٦].

= القضاء فامتنع، توفي سنة (٣٧٠هـ)، من مؤلفاته «شرح الجامع الكبير»، و«شرح مختصر الطحاوي في الفقه»، و«أحكام القرآن» وغيرهما، انظر ترجمته في «سير الأعلام» (١٦/ ٣٤٠)، و«معجم المؤلفين»، (٢/ ٧)، و«شذرات الذهب» (٣/ ٧١).

(١) «أحكام القرآن» لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:١، عام (١٤١٥هـ) (١/ ٥٠).

(٢) «أحكام القرآن» لابن العربي (١/ ٣١).

(٣) «المغني» لابن قدامة (١٢/ ٢٩٩).

(٤) ينظر في ذلك: «مقدمة ابن خلدون» (٢/ ١٩٣)، و«السحر بين الحقيقة والخيال» لأحمد الحمد، مكتبة التراث - مكة، ط:١، عام (١٤٠٨هـ) (ص:١٣-١٦)، و«عالم السحر والشعوذة» للأشقر (ص: ٧١-٧٢).

(٥) «تفسير الرازي» (٣/ ٢٢٨-٢٣٦).

(٦) انظر: «الفروق» للقرافي (٤/ ١٣٧، ١٤٩)، و«مفتاح السعادة» لطاش كبرى زاده، دار الكتب الحديثة - بيروت، ب.ت (١/ ٣٤٠-٣٤٦)، و«أضواء البيان» للشنقيطي (٤/ ٤٥٢-٤٥٥)، و«السحر بين الحقيقة والخيال» للحمد (ص:١٨-٣٦).

(ب) توسع بعض العلماء في إطلاق السحر على كثير من الأحوال استناداً للمعنى اللغوي فبعضهم يطلقه على النميمة، وكذا الكلام البليغ، والحركات القائمة على الخفة والمهارة.

(جـ) اختلاف العلماء في معنى السحر هل هو حقيقة أو تخييل، حيث يرى البعض أن السحر حقيقة، ويرى آخرون أنه تخييل، والصحيح في ذلك:

أن من السحر ما هو حقيقة فيفرق بين المرء وزوجه، ولذا أمر الله تعالى بالاستعاذة به سبحانه من السواحر، فدل على ذلك أن للسحر حقيقة، وبعض السحر لا حقيقة له[1].

المطلب الثاني

أنواع السحر وأقسامه

باستقراء ما كتب حول السحر نجد أن السحر يطلق على ثلاثة أنواع هي:

١ ـ **السحر الحقيقي**: وهو ما له حقيقة في الخارج، وهذا كما يقول ابن خلدون له نوعان:

الأول ـ المؤثر بالهمة من غير آلة ولا معين، وهو الذي تسميه الفلاسفة بالسحر.

والثاني ـ هو الذي يؤثر به الساحر في غيره بمعين من مزاج الأفلاك أو العناصر أو خواص الأعداد ويسمى بالطلسمات وهو أضعف من الأول[2].

---

(١) يراجع تفصيل هذه المسألة في «فتح القدير» للشوكاني (١/١١٩-١٢١)، و«نيل الأوطار» للشوكاني (٩/٤٣)، و«السحر» للحمد (ص:٣٧-٨٨)، و«عالم السحر» للأشقر (ص:٨٩) وما بعدها.

(٢) «مقدمة ابن خلدون» (٢/١٩٤).

٢ ـ **السحر الخيالي**: ويسمى بسحر التخييل: وهذا النوع يقع أيضًا بطريقتين:

(أ) أن يعمد الساحر إلى قوى الخيال الموجودة في الإنسان فيتصرف فيها بنوع من التصرف ويلقي فيها أنواعًا من الخيالات والمحاكاة والصور التي يريد، ثم ينزلها إلى حس المقصودين بقوة نفسه المؤثرة فينظرها الرائون كأنها في الخارج ولا يوجد منها شيءٌ في الواقع ويسمى عند الفلاسفة بالشعوذة أو الشعبذة(١).

(ب) الأخذ بالعيون: وهذا النوع مبني على أن البصر قد يخطئ ويشتغل بالشيء المعين دون غيره، حيث يعمل الساحر شيئًا يذهل أذهان الناظرين، ويأخذ عيونهم، حتى إذا استفرغ شغلهم به أظهر لهم غيره فيظهر لهم الأخير على غير حقيقته(٢)، ويدخل ضمن هذا النوع ما يلقيه الساحر في قلب الإنسان وفكره من صور قبيحة للزوجة لدى الزوج أو العكس، فيخيلها بتلك الصور فيكرهها فيحصل التفريق بينهما بسبب إحداثه لتلك الصور القبيحة(٣).

٣ ـ **السحر المجازي**: وهذا ضرب من الخيال لأنه لا حقيقة له سوى مجرد التمويه، وهذا النوع من السحر يطلق عليه اسم السحر على سبيل المجاز ويقوم على الحيل العلمية، ومعرفة خواص بعض المواد كما يقوم على خفة اليد في الحركة، وكذا الكذب على ضعاف العقول، كالذي يدخل يده في النار فلا تحترق بسبب أنه دهنها بدهان مقاوم للنار والحرارة، أو يحول لون الوجه من البياض إلى السواد بواسطة دهن وجهه بمادة (أكسيد البزموت) ويعرضه لمادة الهيدروجين في إناء يشمه فيتغير إلى اللون الأسود، أو نحو ذلك من ألعاب السيرك وما

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١٩٤-١٩٥).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٣٥٣).

(٣) «تفسير الطبري» (١/ ٤٦٣) بتصرف.

شابهها من الحيل، وقد ذكر صاحب كتاب (عالم السحر والشعوذة) أمثلة عديدة لهذا النوع من السحر[١].

ويدخل ضمن هذا النوع السعي بالنميمة للتفريق بين الناس، وإفساد ما بينهم لشبهها بالسحر من حيث ما فيها من ضرر ومكر وخديعة، وإن كانت لا تدخل تحت ما يكفر به، كما سيأتي في المبحث الثالث.

المطلب الثالث

كيف يتعلم السحر

من خلال استقراء كلام أهل العلم والخبرة نجد أنه لا يتأتى للإنسان تعلم السحر إلا عن طريق الشياطين لقوله سبحانه: ﴿...وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ (البقرة:١٠٢)، فلا يصل الإنسان إلى تعلمه إلا بالتقرب إلى الشياطين، والنطق بالكفر وعمل ما هو كفر وشرك أكبر مما يوجب تعظيم غير الله تعالى، وإهانة ما أوجب الله تعظيمه، واعتقاد ما هو كفر، فالساحر لابد أن يخضع للشيطان حتى يعينه على تعلم السحر ويخدمه، وكل طرق تعلم السحر تشترك في كونها من قبيل الكفر والشرك الأكبر المخرج من الملة، وقد ذكر بعض الباحثين الذين درسوا تاريخ السحر والسحرة أن هناك شروطًا يجب توافرها فيمن يصبح ساحراً ومنها:

١ ـ أن يبيع نفسه وما يملك للشيطان، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة:١٠٢)، ومعنى ﴿شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾: أي باعوها به.

---

(١) ينظر: «عالم السحر والشعوذة» للأشقر (ص:١٢٩-١٤٧).

٢ - أن يكون معظمًا لغير الله - مشركًا به - عابدًا لغيره سبحانه يقول ابن خلدون: «ورياضة السحر كلها إنما تكون بالتوجه إلى الأفلاك والكواكب والعوالم العلوية والشياطين بأنواع التعظيم والعبادة والخضوع والتذلل، فهي لذلك وجهة إلى غير الله وسجود له، والوجهة إلى غير الله كفر، فلهذا كان السحر كفرًا، والكفر من مواده وأسبابه»[1].

٣ - أن ينفذ كل ما تأمر به الشياطين من أقوال وأعمال كفرية وشركية ليثبت بذلك عبوديته للشيطان ومنها:

(أ) أن يكتب كلام الله تعالى بالنجاسة بدمٍ أو بحيض أو بغيره.

(ب) أن يلبس حذاءً مكتوبًا على جوانبه ومقدمته اسم الجلالة، أو ينتعل المصحف.

(جـ) أن يظل فترة معينة جنبًا لا يتطهر ويترك ملابسه ومسكنه كذلك حتى يتعفن.

(د) أن يعتزل الناس فترة معينة في مكان نجس حيث تأوي الشياطين، وتتنزل عليهم فيها.

(هـ) أن يأكل مجموعة من الفواسق كالحيات والعقارب وآذان الكلاب، ويشرب البول ويذبح حيوانات وطيورًا بمواصفات معينة يحددها الشيطان ذاكرًا عليها اسم الشيطان، ويمجد الشيطان ويهدي له تلك الحيوانات.

(و) أن يمارس أنواعًا من الفواحش والشذوذ ليثبت بذلك مدى الطاعة للشيطان[2]، وهذا غيض من فيض من صور تعلم السحر، وكلها تندر تحت

---

(١) «مقدمة ابن خلدون» (٢/ ١٩٥).

(٢) ينظر في ذلك: «مجموع الفتاوى» (١١/ ٢١٥-٢١٦)، و«السحر» لمحمد جعفر، مكتبة الانجلو المصرية، ط:١، عام (١٩٨٥م) (ص:٤٧).

صور الشرك الأكبر كما هو ملاحظ من استغاثة بالشياطين وتمجيد لهم، واعتقاد أنهم يقدرون على النفع والضر بغير إذن الله، ولذلك ينطق بكلمة الكفر من أجل رضاهم ويتقرب إليهم بالذبائح والموبقات، ويهين ما أوجب الله تعظيمه من القرآن وغيره، وكفى بهذه الأمور لبيان حقيقة السحر والسحرة.

المطلب الرابع

حكم السحر وتعلمه ووجه دخوله في الشرك

أجمع العلماء على أن السحر بمعناه الاصطلاحي محرم بالكتاب والسنة والإجماع[١]، لقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا..﴾ (البقرة: ١٠٢)، ولقوله تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ (طه: ٦٩)، ولقوله ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات»، وذكر منهن الشرك بالله، والسحر..»[٢].

وأما مسألة كفر الساحر: فللعلماء فيها كلام يمكن إيضاحه فيما يلي:

(أ) يرى فريق من العلماء أن تعلم السحر بأنواعه والعمل به كفر على الإطلاق سواءً تعلمه ليتقيه أو ليعمل به، معتقداً جوازه أو حرمته، قال الدردير[٣]

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٧١)، و«حاشية ابن عابدين» (٤/ ٢٤٠)، و«عقيدة السلف أصحاب الحديث» للإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، تحقيق: د. ناصر الجديع، دار العاصمة ـ الرياض، ط:٢، عام (١٤١٩هـ) (ص: ١٤٠).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوي المالكي أبو البركات، الشهير بالدردير، فقيه صوفي، مشارك في بعض العلوم، ولد ببني عدي من صعيد مصر، سنة (١١٢٧هـ)، وتولى مشيخة الطريقة الخلوتية والإفتاء في مصر، توفي في ١٢٠١هـ، من مؤلفاته: «أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك»، و«فتح القدير»، و«رسالة في متشابهات القرآن» وغيرها، انظر ترجمته في «هدية العارفين» للبغدادي (٥/ ١٨١)، و«معجم المؤلفين» (٢/ ٦٧).

المالكي: «فقول الإمام - يعني مالكًا رحمـه الله -: إن تعلم السحر وتعليمه كفر، وإن لم يعمل به ظاهر في الغاية، إذ تعظيم الشياطين ونسبة الكائنات إليها لا يستطيع عاقل يؤمن بالله أن يقول فيه: إنه ليس بكفر»[١].

ويقول الخرشي[٢]: «والمشهور أن تعلم السحر كفر، وإن لم يعمل به»[٣].

ويقول ابن قدامة: «إن تعلم السحر وتعليمه حرام، لا نعلم فيه خلافًا بين أهل العلم، قال أصحابنا: ويكفر الساحر بتعلمه وفعله سواءً اعتقد تحريمه أو إباحته»[٤].

(ب) أما الفريق الآخر: فيرى أنه لا يكفر إلا إذا استعمل في سحره ما فيه كفر، يقول الشافعي - رحمه الله -: «والسحر اسم جامع لمعان مختلفة، فيقال للساحر: صف السحر الذي تسحر به، فإن كان ما يسحر به كلام كفر صريح استتيب منه، فإن تاب وإلا قتل وأخذ ماله فيئًا، وإن كان ما يسحر به كلامًا لا يكون كفرًا، أو لم يضر به أحدًا نهى عنه، فإن عاد عُزِّر...»[٥].

ويقول الإمام النووي - رحمه الله -: «وقد يكون السحر كفرًا، وقد لا يكون كفرًا بل معصية كبيرة فإن كان فيه قول أو فعل يقتضي الكفر كفر وإلا فلا، وأما تعلمه وتعليمه فحرام...»[٦].

---

(١) «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» للإمام محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، دار الكتب العلمية - بيروت، ب.ت، ط:١، عام (١٤١٧هـ) (٦/ ٢٨٢).

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن علي الخرشي، نسبة إلى خرشة من قرى مصر، المالكي، ولد عام ١٠١٠هـ، أول من تولى مشيخة الأزهر، كان فقيهًا فاضلاً ورعًا، أقام بالقاهرة وتوفي بها سنة (١١٠١هـ)، من مؤلفاته: «الشرح الكبير على متن خليل»، و«منتهى الرغبة والشرح الصغير» وغيرها، انظر ترجمته في «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٤٠).

(٣) «الخرشي على مختصر سيدي خليل» دار صادر - بيروت، ب.ت (٨/ ٦٣).

(٤) «المغني» لابن قدامة (١٢/ ٣٠١).

(٥) «الأم» للشافعي (١/ ٣٩١-٣٩٢).

(٦) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٤/ ١٧٦).

وإذا تأملنا القولين نجد أن مأخذ القائلين بعدم كفر الساحر مطلقًا هو ظنهم أن السحر يمكن أن يتأتى بدون الشرك والكفر بالله تعالى، وأما القائلون بالكفر مطلقًا فبناءً على أن السحر لا يتأتى بكل أنواعه إلا بالشرك وعبادة الشياطين والكواكب، وعند التفصيل يزول الإشكال وتجتمع الأدلة، وذلك أن السحر قد يكون بأحد طريقين:

الأول ـ ما لا يتأتى إلا عن طريق الشياطين وبما يوجب الكفر كالنطق بالكفر أو عمل الكفر أو اعتقاد الكفر فهذا يكفر صاحبه بلا خلاف، وهو المقصود من السحر عند الإطلاق.

الثاني ـ الاستعانة بخواص بعض الأشياء من دهانات ومواد كيمياوية أو باستخدام المهارة وألعاب التمويهات التي تدرب عليها المشعوذون فهذا لا يكفر صاحبه.

يقول المرداوي[(١)] ـ رحمه الله ـ: «فأما الذي يسحر بالأدوية، والتدخين، وسقي شيء يضر فلا يكفر، ولا يقتل، ولكن يعزَّر..»[(٢)].

ويقول الشنقيطي ـ رحمه الله ـ: «وإن كان السحر لا يقتضي الكفر كالاستعانة بخواص بعض الأشياء من دهانات وغيرها، فهو حرام حرمة شديدة، ولكنه لا يبلغ بصاحبه الكفر»[(٣)].

---

(١) هو: الإمام علاء الدين أبي الحسن، علي بن سليمان بن أحمد السعدي الصالحي الحنبلي المعروف بالمرداوي، فقيه محدث أصولي، ولد بمردا بفلسطين، سنة (٨١٧هـ)، ونشأ بها ورحل إلى القاهرة ودمشق، توفي سنة (٨٨٥هـ)، من تصانيفه: «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف»، و«كنوز الحصون»، و«التحبير في شرح التحرير»، وغيرها، انظر ترجمته في «شذرات الذهب» (٧/ ٣٤٠)، و«هدية العارفين» للبغدادي (٥/ ٧٣٦)، و«معجم المؤلفين» (٧/ ١٠٢).

(٢) «الإنصاف» للمرداوي (١٠/ ٣٠١).

(٣) «أضواء البيان» (٤/ ٤٥٦).

وأما كون النوع الأول - وهو السحر الذي لا يتأتى إلا عن طريق الشياطين كفرًا فمن عدة أوجه هي:

١ - قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ (البقرة:١٠٢)، فظاهر الآية أنهم إنما كفروا بتعليمهم السحر، لأن ترتيب الحكم على الوصف يشعر بعليته، فصرحت الآية بكفر الشياطين منوطًا بتعليم السحر للناس[١].

٢ - قوله تعالى: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾ (البقرة:١٠٢)، يقول الحكمي - رحمه الله -: «وهذا الوعيد لم يطلق إلا فيما هو كفر لا بقاء للإيمان معه؛ فإنه ما من مؤمن إلا ويدخل الجنة، وكفى بدخول الجنة خلاقًا، ولا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة»[٢].

٣ - قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة:١٠٣)، يقول الجصاص: «فجعل ضد هذا الإيمان فعل السحر. . . وهذا يدل على أن الساحر كافر»[٣]، ويقول ابن كثير: «وقد استدل بالآية من ذهب إلى تكفير الساحر»[٤].

٤ - قوله تعالى: ﴿وَلا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ (طه:٦٩)، ففي الآية نفي جميع أنواع الفلاح عن الساحر وتأكيد ذلك بصيغة العموم لكون الفعل في سياق النفي، وذلك دليل على كفره، لأن الفلاح لا ينفى بالكلية نفيًا عامًا إلا عمن لا خير فيه وهو كافر»[٥].

---

(١) «تفسير القرطبي» (٢/٤٣)، و«فتح الباري» (١٠/ ٢٢٥)، و«معارج القبول» للحكمي (١/ ٥١٤).
(٢) «معارج القبول» (١/ ٥١٧)، و«أضواء البيان» (٤/ ٤٤٢).
(٣) «أحكام القرآن» للجصاص (١/ ٥٣).
(٤) «تفسير ابن كثير» (١/ ٣٤٨، ٣٥٠).
(٥) «أضواء البيان» (٤/ ٤٤١).

٥ ـ أن الصحابة ﷺ أمروا بقتل السحرة، كما ثبت ذلك عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وحفصة بنت عمر، وعبد الله بن عمر، وجندب بن عبد الله...[١]، ومعلوم شرعًا أن دماء المسلمين محظورة إلا ما استثناه الشرع لقوله ﷺ: «**لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة**»[٢]، وليس الساحر زانيًا ولا قاتلاً، فتعين أن يكون كافرًا مرتدًا.

٦ ـ أن هذا النوع من السحر يتضمن أنواعًا كثيرة من المكفرات الاعتقادية والقولية والعملية كاعتقاد نفع الشياطين وضررهم بغير إذن الله، واعتقاد أن الكواكب مدبرة للعالم، والنطق بكلمة الكفر وعمل ما هو كفر من عبادة الشياطين والنجوم والكواكب، واعتقاد علم الغيب لغير الله تعالى، وغير ذلك من شعب الكفر[٣].

أما وجه دخول السحر في الشرك فمن عدة وجوه:

الأول ـ دخول السحر في الشرك في الربوبية وذلك بـ:

١ ـ اعتقاد نفع الشياطين وضررهم وقدرتهم على ذلك بغير إذن الله تعالى.

٢ ـ اعتقاد أن الكواكب مدبرة لأمر العالم وانفرادها أو بعضها بالتأثير في شؤون الكون.

٣ ـ ادعاء الساحر لنفسه أو لشياطينه علم الغيب أو المشاركة في ذلك.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٣٨٤)، و«المغني» لابن قدامة (١٢/ ٣٠٢).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الديات»، باب «قوله تعالى: ﴿أن النفس بالنفس﴾» (٦/ ٢٥٢١) برقم (٦٤٨٤)، ومسلم في «القسامة»، باب «ما يباح به دم المسلم» (٣/ ١٠٥٣) برقم (١٦٧٦).

(٣) انظر في ذلك: «الفروق» للقرافي (٤/ ١٤٠)، و«الإعلام بقواطع الإسلام» للهيتمي (ص: ٣٩١).

الثاني - دخول السحر في الشرك في الألوهية وذلك بـ:

١ - دعاء غير الله تعالى والرغبة إليه فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى كدعاء الشياطين والاستغاثة بهم والاستعانة بهم في تحقيق مراد الساحر.

٢ - التقرب إلى الشياطين ليحصل للساحر المعونة وتحقيق مآربه وطلباته فيلجأ الساحر إلى تقديم النذور والذبائح والتقرب إلى الشياطين بما يحبون ليقوموا بخدمته مقابل ذلك.

٣ - السجود وعبادة غير الله تعالى كعبادة الكواكب والشياطين والسجود لها وتعظيمها كما يعظم الله سبحانه.

٤ - طاعة الشياطين في عمل كثير من المحرمات والموبقات وهذا يدخل تحت شرك الطاعة والاتباع.

وقد لخص الشيخ السعدي ذلك بقوله: «السحر يدخل في الشرك من جهتين:

(أ) من جهة ما فيه من استخدام الشياطين ومن التعلق بهم، وربما تقرب إليهم بما يحبون ليقوموا بخدمته ومطلوبه.

(ب) ومن جهة ما فيه من دعوى علم الغيب، ودعوى مشاركة الله في علمه وسلوك الطرق المفضية إلى ذلك، وذلك من شعب الشرك والكفر»[1].

---

(١) «القول السديد» (ص: ٧٤، ٧٥).

المبحث الثاني

التنجيم والكهانة

التنجيم هو أحد أقسام الكهانة، والكاهن هو: الذي يدَّعي مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكوائن[١]، وقد ذكر القاضي عياض أن الكهانة ثلاثة أنواع فقال: «كانت الكهانة في العرب ثلاثة أضرب:

احدها ـ أن يكون للإنسان ولي من الجن يخبره بما يسترقه من السمع من السماء، وهذا القسم باطل من حين بُعِث النبي ﷺ.

الثاني ـ أنه يخبره بما طرأ أو يكون في أقطار الأرض، وما خفي عنه مما قرب أو بعد، وهذا لا يبعد وجوده.

الثالث ـ المنجِّمون، وهذا الضرب يخلق الله تعالى فيه لبعض الناس قوة ما، لكن الكذب فيه أغلب، ومن هذا الفن العرافة: وصاحبها عرَّاف: وهو الذي يستدل على الأمور بأسباب ومقدمات يدعي معرفتها بها وقد يعتضد بعض هذا الفن ببعض وذلك بالزجر والطرق والنجوم، وأسباب متعددة، وهذه الأضرب تسمى كهانة...»[٢]، وقد سبق الكلام عن الكهانة وحكمها عند الكلام عن حماية التوحيد، وسوف نعرض في هذا المبحث بنوع من التفصيل لأحد فنون الكهانة الأكثر انتشاراً في هذا العصر وهو التنجيم وما يلحق به لكونه من الأمور المنافية لأصل التوحيد وكماله وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول ـ تعريف التنجيم لغة واصطلاحًا.

---

(١) «معالم السنن» للخطابي، دار الحديث ـ بيروت، طبعة عام (١٣٩١هـ) (٤/ ٢٢٥)، و«النهاية» لابن الأثير (٤/ ٢١٤)، و«المفردات للراغب» (ص: ٦٦٥).

(٢) «صحيح مسلم بشرح النووي» (١٤/ ٢٢٣).

المطلب الثاني - أقسام التنجيم وأنواعه.

المطلب الثالث - حكم التنجيم.

المطلب الرابع - أمور تلحق بالتنجيم وحكمها.

المطلب الأول

تعريف التنجيم لغة واصطلاحًا

(أ) **التنجيم لغة**: مصدر من الفعل «نجَّم»، وهو مأخوذ من النجم، وهو: الكوكب، والمنجِّم: الذي ينظر في النجوم ويحسب مواقيتها وسيرها[١].

(ب) **التنجيم اصطلاحًا**: عرَّف العلماء التنجيم بتعريفات متعددة لم يخل أغلبها عن اعتراض[٢]، وأجمع التعاريف تعريف شيخ الإسلام ابن تيمية وتعريف ابن خلدون وهما:

١ - يقول شيخ الإسلام: «التنجيم هو: الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية، والتمزيج بين القوى الفلكية والتوابل الأرضية كما يزعمون»[٣].

٢ - ويقول ابن خلدون: «هو ما يزعمه أصحاب هذه الصناعة من أنهم يعرفون بها الكائنات في عالم العناصر قبل حدوثها، من قِبل معرفة قوى الكواكب وتأثيرها في المولَّدات[٤] العنصرية مفردة ومجتمعة، فتكون لذلك

---

(١) انظر: «الصحاح» (٥/ ٢٣٩)، و«جمهرة اللغة» (٢/ ١١٥)، و«العين» (٦/ ١٥٤)، و«لسان العرب» (١٢/ ٥٧٠)، و«القاموس المحيط» (٤/ ١٧٨)، و«تاج العروس» (٩/ ٧٢، ٧٣).

(٢) انظر التعاريف في: «معالم السنن» للخطابي (٥/ ٣٧١)، و«شرح السنة» للبغوي (١٢/ ١٨٣)، و«مفتاح السعادة» لكبرى زاده (١/ ٣٣٧)، و«كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢/ ١٩٣٠).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٩٢).

(٤) المولَّد: المحدث من كل شيء «لسان العرب» (٣/ ٤٧٠).

أوضـاع الأفلاك والكواكب دالة على مـا سيـحـدث من نوع من أنواع الكائنات الكلية والشخصية[١]»[٢].

فتعريف ابن خلدون أوضح التعـريفات وتعريف شيخ الإسلام حسنٌ إلا أن فيه إجمالاً.

المطلب الثاني
أقسام التنجيم وأنواعه

اختلفت عـبارات العلمـاء في تقسـيم التنجيم وبيـان أنواعه[٣]، ولكن عند التحـقق نجد أنها جمـيعًا متقـاربة المعنى، ومن أجمع من قسَّم التنجـيم صاحب (كشف الظنون)، حيث ذكر أن علم النجوم ينقسم إلى ثلاثة أقسام[٤].

القسم الأول ـ علم الحسـابيات: كعـمل التقاويم واسـتخـراج التواريخ وحل الزيجات ونحوه.

القسم الثاني ـ علم الطبيعـيات: كالاسـتدلال على الفـصول كالحـر والبرد والاعتدال من خلال انتقال الشمس في البروج الفلكية، وهو ما عبَّر عنه الخطابي والبغوي بقولهما: «أما علم النجوم الذي يدرك من طريق المشاهدة والحس كالذي يعرف به الزوال ويعلم به جهـة القبلة فإنه غير داخل فـيما نُهي عنه»[٥]، ويدخل

---

(١) يقصد بالأنواع الكلية: الحوادث التي تحدث للعالم أو للدول، وبالأنواع الشخصية: الحوادث التي تحدث للأشخاص كالموت والحياة ونحوها.

(٢) «مقدمة ابن خلدون» (٢/ ٢١٦).

(٣) ينظر في ذلك: «معالم السنن» للخطابي (٥/ ٣٧١)، و«شرح السنة» للبغوي (١٢/ ١٨٣).

(٤) «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٢/ ١٩٣٠).

(٥) «معالم السنن» للخطابي (٥/ ٣٧١)، و«شرح السنة» للبغوي (١٢/ ١٨٣).

في هذا القسم أيضًا العلم بأسماء الكواكب ومناظرها ومطالعها ومساقطها وسيرها والاهتداء بها، ومعرفة الأمطار، ومعرفة القبلة عن طريق النجوم، وكذا معرفة ساعات الليل والنهار ومواقيت الصلاة ونحوها[1].

القسم الثالث - علم الوهميات: وهو ما يزعمه المنجمون من أحكام النجوم وتأثيرها في هذا العالم، وهو المقصود في هذا الباب، وأصحاب هذا القسم نوعان:

النوع الأول - الذين يعتقدون أن هذه الكواكب تدبر هذا الكون، وأنها أحياء ناطقة مختارة منها يصدر الخير والشر، وأن حركاتها تُحدث جميع الحوادث في الكون وهؤلاء انقسموا أربعة أصناف:

١ - **الصنف الأول - أصحاب الهياكل**[2]: وهم الذين اعتقدوا أن الهياكل (الكواكب) آلهة وأرباب معبودة، وأن الله رب الأرباب، وإليه التوسل والتقرب بواسطة هذه الروحانيات «الكواكب»، وأنها مدبرة لكل ما في العالم، وهي قديمة فاعلة ممكنة الوجود لذاتها، وهذا مذهب بعض قوم إبراهيم وبعض الفلاسفة[3].

٢ - **الصنف الثاني** - القائلون بأن هذه الكواكب والأفلاك واجبة الوجود لذاتها وليس لها مبدأ أول، بل هي الموجدة للعالم، وهذا مذهب الصابئة الدهرية.

---

(١) «فضل علم السلف على الخلف» لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة، ط:٣، عام (١٤٠٤هـ) (ص:١٣٤).

(٢) نسبة إلى الكواكب، حيث أطلقوا اسم الهياكل على الكواكب لأنهم اعتقدوا أن لكل روحاني كوكبًا، ونسبة الروحاني إلى الهيكل المختص به كنسبة الروح إلى الجسد، انظر: «الملل والنحل» (٢/ ٧).

(٣) «الملل والنحل» للشهرستاني (٢/ ٦-٨).

٣ ـ **الصنف الثالث** ـ الذين يعتقدون بأن الكواكب مخلوقة خلقها فاعل مختار، هو الإله الأعظم، وأودع في كل كوكب منها قوة مخصوصة، وفوض تدبير العالم إليها. . وهذا مذهب إخوان الصفا[١] وغيرهم من الفلاسفة.

٤ ـ **الصنف الرابع** ـ وهم الحلولية: الذين يزعمون أن الإله واحد في ذاته، وأنه أبدع الأفلاك وما فيها من كواكب، وجعل الكواكب مدبرة لما في العالم السفلي، وأنه ـ أي الإله ـ يظهر في الكواكب السبعة، ويتشخص بأشخاصها، وقد يظهر في الأشخاص الأرضية[٢].

النوع الثاني ـ الذين يعتقدون أن الخالق والمدبر هو الله، وأن للشمس والقمر وسائر الكواكب تأثيراً في هذا الكون، وهذا التأثير من أفعال الله، وأضيف إلى الكواكب من باب التجوز، وأن الله جعل حركات الكواكب في العادة علامات ودلائل على ما يحدث في الأرض قبل وقوعه، وهؤلاء يستدلون بحركات النجوم وتنقلاتها على ما يحدث في المستقبل من الحوادث والوقائع، فيعتقدون أن لكل نجم منها تأثيرات في كل حركاته منفرداً أو مقترناً بغيره[٣].



---

(١) إخوان الصفا: هم: أبو سليمان محمد بن معشر البستي ويعرف بالمقدسي، وأبو الحسن علي بن زهرون الزنجاني، وأبو أحمد النهرجوري، والعوفي، وزيد بن رفاعة، وهم حكماء اجتمعوا وصنفوا رسائل يجمعون فيها بين الفلسفة والدين سموها «رسائل إخوان الصفا» وكانوا بعد المائة الثالثة للهجرة، وتستروا بين المسلمين باسم التشيع، انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٣٣-١٣٦)، (١٢/ ٢٣)، و«الحركات الباطنية» للخطيب (ص:١٦٩) وما بعدها.

(٢) انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (٢/ ٥٤).

(٣) «فضل علم السلف على الخلف» لابن رجب (ص: ١٣٤)، و«معالم السنن» للخطابي (٤/ ٢٢٦)، و«مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٧١).

المطلب الثالث

حكم التنجيم

فيما تقدم ذكرنا أن علم التنجيم ينقسم إلى قسمين:

الأول - اعتقاد أن هذه الكواكب تدبر هذا الكون، وعنها يصدر الخير والشر والسعادة والشقاوة.

الثاني - اعتقاد أن الخالق المدبر هو الله، وقد جعل الله هذه الكواكب علامات ودلالات على الحوادث الأرضية قبل وقوعها.

وسنعرض هنا لحكم كل قسم من الأقسام وبيان مدى اندراجه تحت الشرك:

أما القسم الأول - وهو نسبة الاختراع والتدبير إلى الكواكب دون الله أو مع الله فهذا كفر وشرك أكبر، يقتل صاحبه مرتداً بالإجماع[1]، لأن فيه إثبات شريك لله تعالى في خصائص ربوبيته سبحانه، وقد اختلف العلماء في من اعتقد ذلك وفعله هل يستتاب أم لا، فأكثر العلماء يرون أنه يستتاب ثلاثًا قبل قتله[2]، ويرى الآخرون أنه يقتل بدون استتابة[3]، وفصَّل آخرون في المسألة فقالوا: «إن كان

---

(١) انظر في ذلك: «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٧٧)، و«الفصل في الملل» لابن حزم (٥/ ١٤٨)، و«الفروق» للقرافي (٤/ ٢٥٩)، و«شرح الفقه الأكبر» للملا علي القاري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، عام (١٤٠٤هـ) (ص: ٢٢٣).

(٢) «المغني» لابن قدامة (١٢/ ٣٠٠)، و«روضة الطالبين» للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، بتحقيق: عادل المسعود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، عام (١٤١٢هـ) (٧/ ٢٩٤).

(٣) «البيان والتحصيل» لأبي الوليد بن رشد القرطبي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: ٢، عام (١٤٠٨هـ) (١٧/ ٤٠٧).

المنجم يزعم أن النجوم واختلافها في الطلوع والغروب هي الفاعلة لذلك كله، وكان مستترًا بذلك فحضرته البينة قُتل بلا استتابة لأنه كافر زنديق، وإن كان معلنًا بذلك غير مستتر به يظهره، ويحاج عليه أُستتيب، فإن تاب وإلا قتل كالمرتد سواء»[٤].

أما القسم الثاني - وهو جعل الكواكب دلالات وعلامات على الحوادث الأرضية وادعاء علم ما يستقبل من الحوادث، وما مضى منها بناءً على هذه الدلالات فهو كفر أيضًا، وإن لم يقترن هذا الاعتقاد بالسجود للكواكب وتعظيمها والاستعانة بها والتقرب إليها، لأن فيه إدعاء علم الغيب، وفي ذلك مشاركة لله تعالى في صفة هي من خصوصيات ربوبيته سبحانه، ولأن فيه تكذيبًا لقوله تعالى: ﴿قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥)، وهذا من أقوى أنواع الحصر لأنه جاء بصيغة النفي والاستثناء.

قال القرطبي - رحمه الله -: «قال العلماء - رحمة الله عليهم -: لما تمدح سبحانه بعلم الغيب، واستأثر به دون خلقه كان فيه دليل على أنه لا يعلم الغيب أحد سواه، ثم استثنى من ارتضاه من الرسل فأودعهم ما شاء من غيبه بطريق الوحي، وجعله معجزة لهم، ودلالة صادقة على نبوتهم، وليس المنجم ومن ضاهاه ممن يضرب بالحصى، وينظر في الكتب، ويزجر الطير ممن ارتضاه من رسول فيطلعه على ما يشاء من غيبه، بل هو كافر بالله، مفترٍ عليه بحدسه وتخمينه وكذبه»[٢]، فينبغي أن يقطع بكفر من ادعى علم الغيب بواسطة النجوم لأنها دعوى علم ما استأثر الله بعلمه بما لا يدل عليه[٣]. وبهذا نجد أن التنجيم من

---

(١) المصدر السابق (١٧/ ٤٠٧).

(٢) «تفسير القرطبي» (١٩/ ٢٨).

(٣) انظر: «تيسير العزيز الحميد» (ص: ٤٤٢).

شُعَبِ السحر الذي ينافي التوحيد لقوله ﷺ : «ما اقتبس رجلٌ علمًا من النجوم إلا اقتبس بها شعبة من السحر زاد ما زاد»[١] .

وأما إتيان المنجمين ومن في حكمهم فهو حرام ومن كبائر الذنوب، وقد يصل بصاحبه إلى الكفر والشرك الأكبر إذا اعتقد صدقهم وعلمهم بالغيب استقلالاً أو مشاركة لله تعالى، وقد ذكرنا مجموعة من الأحاديث في النهي عن إتيانهم في الباب الأول عند الكلام عن حماية النبي ﷺ لباب التوحيد وسده لذرائع الشرك، أما إتيان الكهان والمنجمين لزجرهم وفضحهم، فهذا جائز لما ثبت أن النبي ﷺ أتى ابن صيَّاد وسأله امتحانًا[٢]، فيكون ذلك مخصصًا لما سبق من النهي عن إتيانهم[٣] .

المطلب الرابع
أمور تلحق بالتنجيم

يلحق بصناعة التنجيم عدة أمور هي:

أولاً - الطَّرْق: وهو الخط في الأرض، ويسمى بعلم الرمل، حيث يستدل أصحابه بأشكال الرمل على أحوال المسألة حين السؤال[٤]، وطريقة هذه الصناعة

---

(١) رواه أبو داود (٤/ ٢٢٦) برقم (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٢/ ١٢٢٨) برقم (٣٧٢٦)، وأحمد (١/ ٢٢٧)، بألفاظ متقاربة وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» برقم (٧٩٣)، وفي «صحيح الجامع» برقم (٥٩٥٠).

(٢) انظر: القصة في صحيح البخاري كتاب «الجنائز»، باب «إذا أسلم الصبي فمات» (١/ ٤٥٤) برقم (١٢٨٩)، ومسلم في كتاب «الفتن»، باب «ذكر ابن صياد» (٤/ ١٧٧٥) برقم (٢٩٢٤).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٦٣).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١١٦٦)، و«شرح السنة» للبغوي (١٣/ ١٧٧)، و«مفتاح السعادة» لكبرى زاده (١/ ٣٣٦).

أنهم جعلوا من النقط والخطوط ستة عشر شكلاً ميَّزوا كلاً منها باسم وشكل يختلف عن غيرها، وقسموها إلى سعود ونحوس، وشأنهم في ذلك شأنهم في الكواكب[١]، وهذا العمل يعتمد على الحدس والتخمين وربط ذلك بالنجوم فيقولون: إن البروج الاثنى عشر يقتضي كل منها شكلاً معينًا من الأشكال التي اصطلحوا عليها، وقالوا: إنه حين السؤال عن المطلوب تقتضي أوضاع البروج قوى الشكل المعين الذي يرسمه الرمَّال على الرمل، وتلك الأشكال تدل على أحكام مخصوصة تناسب أوضاع البروج[٢]، وهذا الأمر مبني - كما رأينا - على الظن والتعلق بالغيب الذي لا يمكن التحقق منه، حيث يبني أصحابه أحكامهم على تأثيرات النجوم ودلالاتها المزعومة، فيكون فرعًا من التنجيم ولاحقًا به وآخذًا حكمه في التحريم.

ثانيًا - حروف أبي جاد، والاستدلال بها على المغيبات: يقوم أصحاب هذه الطريقة بكتابة حروف أبي جاد، ويجعلون لكل حرف منها قدرًا من العدد معلومًا عندهم، ويجرون على ذلك أسماء الآدميين والأزمنة والأمكنة وغيرها، ثم يجرون على هذه الأعداد عمليات حسابية من جمع وطرح بطريقة ما، وينسب العدد الباقي من هذه العملية إلى الأبراج الاثنى عشر، ثم يقضون بالسعود والنحوس، وبأوقات الحوادث والملاحم، وبِمُدَد المُلك، وأعمار الناس إلى آخر ذلك من أمور الغيب، على وفق ما أصَّله لهم أسلافهم وأملاه عليهم شيطانهم[٣].

---

(١) «مقدمة ابن خلدون» (٢/ ١٩٨).

(٢) «مفتاح السعادة» لكبرى زاده (١/ ٣٦٠).

(٣) «معارج القبول» للحكمي (١/ ٤٢٦).

ويدخل ضمن هذه الصناعة ما يسميه الرافضة بعلم أسرار الحروف، وأهم مؤلف فيه عندهم كتاب (الجفر) المنسوب كذبًا وزورًا إلى جعفر الصادق رحمه الله، وقد ذكر العلماء أن الذي وضع هذا الكتاب هو هارون بن سعيد العجلي[(١)]، الذي يزعم أنه رواه عن جعفر الصادق، وأن هذا الكتاب فيه علم ما سيقع لأهل البيت - رضوان الله عليهم - على العموم، ولبعض الأشخاص منهم على الخصوص، وأن ذلك وقع لجعفر الصادق عن طريق الكشف والكرامة، وأنه كتبه في جلد جفر صغير، وسُمي باسم الجلد الذي كتب عليه، وهذا الكتاب لم تتصل روايته، ولا عُرف عينه، وإنما تظهر منه شواذ من الكلمات لا يصحبها دليل، ويزعمون أن هذا الكتاب مشتمل على حوادث الأزمان على مر العصور عرفت عن طريق علم الحروف المتعلق بآثار النجوم[(٢)]، وقد ذكر صاحب أصول الكافي نصوصًا يتشبث بها الرافضة لتثبيت هذا المعتقد، حيث ينسبون هذا العلم - علم الجفر - إلى آدم عليه السلام، والأنبياء من بعده وكذا إلى آل البيت[(٣)]، وقد نفى الإمام علي رضي الله عنه أن يكون هو وذريته مخصوصين بشيء من الوحي دون الناس كما في البخاري أنه قيل لعلي رضي الله عنه: **«هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله، قال: لا، والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة ما أعلمه، إلا فهمًا يعطيه الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة، قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر»**[(٤)]، أما نسبته إلى آدم والأنبياء فليس عليه دليل صحيح، بل كل ما روي

---

(١) هو: هارون بن سعيد العجلي، ويقال: الجعفي، الكوفي الأعور، كان من غلاة الرافضة، توفي سنة ١٤٥هـ، انظر ترجمته في «الجرح والتعديل» (٩/ ٩٠)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٨٤)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٦).

(٢) «مقدمة ابن خلدون» (١/ ١٢٠، ١٢١).

(٣) انظر: «أصول الكافي» للكليني (١/ ٢٩٦-٣٠٠).

(٤) رواه البخاري في كتاب «الديات»، باب «لا يقتل مسلم بكافر» (٦/ ٢٥٣٤) برقم (٦٥١٧)، والترمذي في «الديات» (٤/ ١٧).

في ذلك من أن آدم ﷺ كان عالمًا بحروف أبي جاد، وأن الله أنزلها عليه، أخبار إسرائيلية، لا يوثق بها[١]، وقد ذكر ابن خلدون أن هذه الصناعة مأثورة عن فلاسفة اليونان، الصابئة الذين يعبدون الأوثان، حيث جعل أرسطو فصلاً في آخر كتابه (السياسة) عن حساب الجُمَل، وادعى أنه يعرف بها الغالب من المغلوب ونحو ذلك من أمور الغيب[٢]، ولاشك أن ربط الحوادث بهذه الحروف وعلاقتها بالنجوم من ادعاء علم الغيب الذي استأثر الله به، وهذا بلاشك من الشرك في الربوبية ويلحق بحكم التنجيم السابق.

ثالثًا ـ قراءة الكف: ويسمى علم الأسارير، وهو علم يعتمد على النظر في الخطوط الموجودة في الأكف، والأقدام والجباه، بحسب التقاطيع والتباين، والطول، والعرض، والقصر، وبحسب ما بينها من الفروج المتسعة أو المتضايقة، ويستدل بها على أحوال الإنسان من طول العمر وقصره، وكذا السعادة والشقاوة، والغنى والفقر، ونحوها[٣]، ويلحق بقراءة الكف ما يسمى بقراءة الفنجان أيضًا.

والخلاصة في هذا: أنه يظهر لنا من أقوال النبي ﷺ، ومن تقريرات الأئمة من العلماء والفقهاء أن علم التنجيم، وما يلحق به كالخط على الرمل، ومعرفة الطالع، وقراءة الكف والفنجان، وما أشبه ذلك، كلها من أعمال الجاهلية، ومن طرق الشرك التي حرمها الإسلام وجاء بإبطالها والتحذير منها ومن إتيان من يتعاطاها وسؤاله عنها أو تصديقه فيما يخبر به من ذلك لأنه من علم الغيب الذي استأثر الله به[٤].

---

(١) انظر: «مجموع الرسائل والمسائل» لابن تيمية (١/ ٣٨٣).

(٢) «مقدمة ابن خلدون» (١/ ١٢٢).

(٣) «مفتاح السعادة» لطاش كبرى زاده (١/ ٣٥٢).

(٤) «مجلة البحوث الإسلامية» العدد (٢٠) (ص١٠-١١)، ذي القعدة، سنة (١٤٠٧هـ).

المبحث الثالث

التطير والتشاؤم

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول - مفهوم التطير وحكمه.

المطلب الثاني - حديث الشؤم في ثلاث وكلام أهل العلم فيه.

المطلب الثالث - الفرق بين الطيرة والفأل.

المطلب الرابع - علاج الإسلام للتطير.

المطلب الأول

مفهوم التطير وحكمه

التطير: مأخوذة من الطِّيرة، وهي التشاؤم بالشيء سواءً كان قولاً أو فعلاً أو مشاهدًا، وهو مشتق من الطير، حيث كانت العرب تتشاءم من بعض الطيور إذا رأتها كالغراب أو البوم ونحوها، وكانوا إذا أرادوا عمل شيء زجروا الطير حتى يتحرك، فإن ذهب يمينًا تفاءلوا وإن ذهب شمالاً تشاءموا.

ومسألة التطير والتشاؤم قديمة في تاريخ البشرية، فقد أخبرنا الله تعالى في القرآن الكريم عن كثير من الأمم السابقة تشاؤمهم وتطيرهم بالأنبياء والصالحين، فهؤلاء قوم صالح لما جاءهم بالهدى: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ﴾ (النمل: ٤٧)، وهؤلاء أصحاب القرية لما جاءتهم رسلهم: ﴿قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾ (يس: ١٨)، وهذا فرعون وقومه تطيروا بموسى ومن معه، قال - سبحانه وتعالى - عنهم: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ﴾ (الأعراف: ١٣١)، وتطيَّر المنافقون من رسول الله ﷺ، كما قال تعالى عنهم: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ

مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِكَ﴾ (النساء: ٧٨)، وقد رد الله عليهم جميعًا بأن الشر ما جاءهم إلا من قبل كفرهم وعنادهم ومحاربتهم لله تعالى، فقال سبحانه: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِندَ اللَّهِ﴾ (الأعراف: ١٣١)، أي: سبب خيرهم وشرهم بجميع ما ينالهم هو من عند الله ليس بسبب موسى ومن معه ـ أو غيره وهذا الجواب على نمط ما يعتقدونه ويفهمونه، ولهذا عبر بالطائر عن الخير والشر الذي يجري بتقدير الله وحكمته ومشيئته، «ولكن أكثرهم لا يعلمون» بهذا بل ينسبون الخير والشر إلى غير الله جهلاً منهم[1].

وردَّ الأنبياء على من تطيروا بهم فقالوا: ﴿طَائِرُكُم مَّعَكُمْ﴾ (يس: ١٩)، أي شؤمكم معكم من جهة أنفسكم، بسبب أفعالكم وكفركم ومخالفتكم للناصحين، فليس بسببنا ولا من أجلنا[2]، وبهذا يظهر لنا جليًا أن التطير من أعمال أهل الجاهلية والمشركين الذين ذمهم الله تعالى بسببها.

وقد نهى الإسلام عن التطير والتشاؤم ونفى صحته، وأخبر أنه ليس له تأثير في النفع والضر، وقد جاءت أحاديث كثيرة في النهي عن التطير[3]، لكونه من وسائل الشرك، كقوله ﷺ: «الطيرة شرك»[4] ثلاثًا، يقول الشوكاني ـ رحمه الله ـ: «وإنما جعل الطيرة من الشرك، لأنهم كانوا يعتقدون أن التطير يجلب لهم نفعًا أو يدفع عنهم ضررًا إذا عملوا بموجبه، فكأنهم أشركوا مع الله تعالى...»[5].

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٦/ ٣٠)، و«فتح القدير» للشوكاني (٢/ ٢٩٦).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١٠/ ٤٣٢)، و«فتح القدير» للشوكاني (٤/ ٤٥١).

(٣) سبق ذكر الأحاديث الدالة على النهي عن التطير في الباب الأول، الفصل الثاني، المبحث الثالث.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) «نيل الأوطار» للشوكاني (٩/ ٤٨).

ويقول ابن القيم: «التطير هو التشاؤم بمرئي أو مسموع، فإذا استعملها الإنسان فرجع بها من سفر وامتنع بها عما عزم عليه، فقد قرع باب الشرك، بل ولجه، وبرئ من التوكل على الله سبحانه، وفتح على نفسه باب الخوف من غير الله والتعلق بغير الله، وذلك قاطع عن مقام ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.. فيصير قلبه معلقًا بغير الله عبادة وتوكلاً فيفسد عليه قلبه وإيمانه وحاله ويبقى هدفًا لسهام الطيرة...»[١]، ويلحق بالتطير العيافة، وهي زجر الطير والحيوان، والاستدلال بأصواتها وحركاتها، وسائر أحوالها على الحوادث واستعلام ما غاب عنهم[٢].

وبناءً على ما سبق فلا يجوز للإنسان أن يتشاءم أو يتطير لا بالأيام ولا بالليالي ولا بالأشخاص أو الحيوانات أو ما شابه ذلك، فليس لشيء تأثير في الكون، أما ما جاء عن النبي ﷺ من إثبات الشؤم في بعض الأشياء فسيكون الحديث عنه بالتفصيل في المطلب القادم.

المطلب الثاني

حديث «الشؤم في ثلاث» وكلام أهل العلم فيه

الأحاديث الواردة في باب النهي عن التطير والتشاؤم تدل على أن الطيرة بمعناها العام منهي عنها في الإسلام، وأن اعتقادها مناقض للتوحيد، ومع هذا فقد ورد حديث صحيح عن النبي ﷺ يقول فيه: «**لا عدوى ولا طيرة، والشؤم في ثلاث: في المرأة، والدار، والدابة**»[٣].

---

(١) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٣/٢٦٨) وما بعدها، بتصرف يسير.

(٢) «القاموس المحيط» (ص:١٠٨٦)، و«شرح السنة» للبغوي (١٢/١٧٧).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الطب»، باب «الطيرة» (٥/٢١٧١) برقم (٥٤٢١)، ومسلم في كتاب «السلام»، باب «الطيرة» (٤/١٣٩٣) برقم (٢٢٢٥).

وفي رواية: «إنما الشؤم في ثلاثة: في الفرس، والمرأة، والدار»[(١)]، وفي رواية أخرى: ذكر الشؤم عند النبي ﷺ فقال: «إن كان في شيء ففي المرأة والفرس والسكن»[(٢)]، ومفهوم هذه الروايات كما يدل عليه ظاهر السياق إثبات الشؤم في هذه الأشياء الثلاثة المذكورة، وهذا يعارض ما ورد من أحاديث في النهي عن الطيرة والتشاؤم وإبطاله، وقد تكلم العلماء على هذا الحديث وأجابوا عنه بعدة أجوبة يمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ رد فريق الحديث معتمدًا على إنكار عائشة رضي الله عنها على أبي هريرة رضي الله عنه روايته للحديث بهذا اللفظ بقولها: إنما قال النبي ﷺ: «إن أهل الجاهلية كانوا يتطيرون من ذلك»[(٣)].

وقد ردَّ الحافظ ابن حجر على إنكار عائشة رضي الله عنها على أبي هريرة بأن أبا هريرة رضي الله عنه لم ينفرد برواية هذا الحديث بهذا اللفظ، وإنما رواه أيضًا صحابة آخرون غيره، منهم عبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله وغيرهما[(٤)].

٢ ـ ادعى فريق آخر أن حديث «الشؤم في ثلاث..» منسوخ بأحاديث النهي عن التطير والتشاؤم، فقالوا: كان قوله ﷺ ذلك في أول الأمر ثم نسخ[(٥)]، وقد ذكر الإمام الشوكاني ـ رحمه الله ـ أن التاريخ في أحاديث الطيرة والشؤم مجهول وعليه فلا تستقيم دعوى النسخ[(٦)].

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الطب»، باب «لا عدوى» (٥/ ٢١٧٧) برقم (٥٤٣٨)، ومسلم «المصدر السابق» (٤/ ١٣٩٣) برقم (٢٢٢٥).

(٢) رواه البخاري (٣/ ١٠٥٠) برقم (٢٧٠٤)، ومسلم في كتاب «السلام»، باب «الطيرة» (٤/ ١٣٩٤) برقم (٢٢٢٦).

(٣) انظر «فتح الباري» كتاب «الجهاد» باب «ما يذكر من شؤم الفرس» (٦/ ٦١).

(٤) المصدر السابق (٦/ ٦١).

(٥) «فتح الباري» (٦/ ٦١).

(٦) «نيل الأوطار» للشوكاني (٩/ ٤٦-٥٠).

٣ - حاول فريق من العلماء الجمع بين هذا الحديث وبين الأحاديث الأخرى في نفي الطيرة ولكنهم لم يتفقوا على قول واحد، بل اختلفوا اختلافًا كثيرًا، كما حكى الحافظ ابن حجر عنهم في شرحه[١].

٤ - يرى فريق من العلماء أن الحديث على ظاهره، وأنه في معنى الاستثناء من الطيرة، فالطيرة منهي عنها إلا أن يكون للإنسان دار يكره سكناها أو امرأة يكره صحبتها أو فرس ونحوه فليفارقه بالبيع أو طلاق المرأة[٢]، وروى النووي عن الإمام مالك قوله في الحديث: «هو على ظاهره، وإن الدار قد يجعل الله سكناها سببًا للضرر أو الهلاك، وكذا اتخاذ المرأة المعينة أو الفرس أو الخادم قد يحصل الهلاك عنده بقضاء الله تعالى»[٣]، وقد فسر البعض شؤم الدار بضيقها وسوء جيرانها، وشؤم المرأة بعدم ولادتها وسلاطة لسانها وتعرضها للريب، وشؤم الفرس بأن لا يغزى عليه[٤]، ولعل هذا أقرب إلى المعنى المراد من الشؤم في الحديث.

فقد رجَّح الحافظ ابن حجر كلام الإمام مالك - رحمه الله -، ونقل عن ابن العربي قوله: «لم يرد مالك إضافة الشؤم إلى الدار، وإنما هو عبارة عن جري العادة فيها فأشار إلى أنه ينبغي للمرء الخروج عنها صيانة لاعتقاده عن التعلق بالباطل»[٥]، وقال الحافظ معلقًا على كلام ابن العربي: «وما أشار إليه ابن العربي في تأويل كلام مالك أولى، وهو نظير الأمر بالفرار من المجذوم، مع صحة نفي العدوى والمراد بذلك حسم مادة الشرك، وسد الذريعة لئلا يوافق

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٦٣-٦٤).
(٢) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤/ ٢٣٧).
(٣) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٤/ ٢٢٠).
(٤) المصدر السابق (١٤/ ٢٢٠).
(٥) «فتح الباري» (٦/ ٦١-٦٣).

شيء من ذلك القدر فيعتقد من وقع له أن ذلك من العدوى أو الطيرة، فيقع في اعتقاد ما نُهي عن اعتقاده.. والطريق فيمن وقع له ذلك في الدار مثلاً أن يبادر إلى التحول منها، لأنه متى استمر فيها ربما حمله ذلك في اعتقاد صحة الطيرة والتشاؤم»[١]، ورجح كلام الإمام مالك أيضًا الإمام الشوكاني - رحمه الله - فقال: «والراجح ما قاله مالك، وهو الذي يدل عليه حديث أنس[٢]، فيكون حديث الشؤم مخصصًا لعموم حديث «لا طيرة...» فهو في قوة: لا طيرة إلا في هذه الثلاث، وقد تقرر في الأصول أنه يبنى العام على الخاص مع جهل التاريخ..»[٣]، لكن ينبغي أن يُفهم أن العلماء لا يقصدون بإثبات التطير بهذه الأشياء الثلاثة ما يعتقده أهل الجاهلية فإن ذلك خطأ، وإنما يقصدون أن هذه الأشياء الثلاث هي أكثر ما يتطير به الناس، فمن وقع في نفسه شيء أبيح له أن يتركه، ويستبدل به غيره، وهذا كما قال ابن القيم - رحمه الله -: «إخباره ﷺ بالشؤم في هذه الثلاثة ليس فيه إثبات الطيرة التي نفاها الله سبحانه، وإنما غايته أن الله سبحانه قد يخلق منها أعيانًا مشؤومة على من قاربها أو سكنها، وأعيانًا مباركة لا يلحق من قاربها منها شؤم ولا شر، وهذا كما يعطي الله الوالدين ولدًا مباركًا يريان الخير على وجهه، ويعطي غيرهما ولدًا مشؤومًا يريان الشر على

---

(١) «فتح الباري» (٦/ ٦١-٦٣).

(٢) يقصد حديث أنس وفيه: قال رجل: يا رسول الله إنا كنا في دار كثير فيها عددنا، كثير فيها أموالنا فتحولنا إلى دار أخرى، فقل فيها عددنا، وقلت فيها أموالنا، فقال رسول الله ﷺ: «ذروها ذميمة»، والحديث رواه أبو داود في كتاب «الكهانة والتطير»، باب في «الطيرة» (٤/ ٢٣٨) برقم (٣٩٢٤)، ومالك في «الموطأ» وحسنه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٢/ ١٢٩١) برقم (٤٥٨٩)، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٤٣٢) برقم (٧٩٠).

(٣) «نيل الأوطار» للشوكاني (٩/ ٥٠).

وجهه[١]، فكذلك الدار والمرأة والفرس.. وكل ذلك بقضائه وقدره سبحانه، كما خلق سائر الأسباب وربطها بمسبباتها المتضادة والمختلفة»[٢]، ومثله ما قاله الحافظ ابن رجب - رحمه الله -: «والتحقيق أن يقال في إثبات الشؤم في هذه الثلاث.. أن هذه الثلاث أسباب يقدر الله تعالى بها الشؤم واليُمن ويقرنه، ولهذا شرع لمن استفاد زوجة أو أمة أو دابة أن يسأل الله تعالى من خيرها وخير ما جبلت عليه، ويستعيذ به من شرها وشر ما جبلت عليه[٣]...»[٤].

وبهذا يتبين لنا أن الشؤم موجود في بعض الأشياء، لكن التشاؤم بهذه الأشياء ممنوع، فالواجب على المسلم والمؤمن بالله أن يعتقد أن كل شيء من الله تعالى، ولا مانع من أن يبتعد عن بعض الأعيان المشؤومة حقًا، لا بمجرد ما يتوهمه، أو يوسوس له الشيطان به، لأن الاسترسال في ذلك يفتح عليه أبوابًا من الشر تفسد عليه دينه وحياته.

أما وجه تخصيص هذه الثلاثة بالذكر فقيل:

١ - إن الحصر فيها بالنسبة إلى العادة لا بالنسبة إلى الخِلْقة.

٢ - وقيل: إنما خُصَّت بالذكر لطول ملازمتها، ولعل هذا أنسب لأن طول الملازمة مع وجود الشر فيها تكدر على المرء حياته.

---

(١) لكن مجرد الرؤية والحكم من خلالها بالخير أو الشر لا يمكن أن يكون مقياسًا في كل الأحوال.

(٢) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (٢/٢٥٧) بتصرف يسير.

(٣) الحديث في ذلك: رواه أبو داود في كتاب «النكاح» (٢/٦١٦) برقم (٢١٦٠)، وابن ماجه (١/٦١٧) برقم (١٩١٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢/١٨٥) وصححه، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١/٦٠١) برقم (٢١٦٠).

(٤) «لطائف المعارف» لابن رجب الحنبلي، طبعة دار الجيل - بيروت، ب.ت (ص:١٥٧).

قال المازري[١]: «مجمل هذه الرواية: إن يكن الشؤم حقًا فهذه الثلاث أحق به، بمعنى أن النفوس يقع فيها التشاؤم بهذه أكثر مما يقع بغيرها»[٢].

المطلب الثالث

الفرق بين الطيرة والفأل

جاءت بعض الأحاديث التي يدل ظاهرها على أن للفأل علاقة بالطيرة، منها حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا طيرة، وخيرها الفأل**، قالوا: وما الفأل يا رسول الله؟ قال: «**الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم**»[٣]، فضمير المؤنث في قوله «وخيرها» راجع إلى الطيرة[٤].

ومنها قوله ﷺ: «**العين حق، وأصدق الطيرة الفأل**»[٥]، ففيه التصريح بأن الفأل من جملة الطيرة لكنه مستثنى[٦].

أما معنى الفأل: ففي الحديث الأول ما يرشد إليه، وهو قوله ﷺ: «**الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم**»، وقد ذكر العلماء فروقًا بين الفأل والطيرة منها:

---

(١) هو: محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري، المالكي، الشيخ الإمام، كان بصيرًا بعلم الحديث، قال عنه القاضي عياض: لم يكن في عصره للمالكية في أقطار الأرض أفقه منه بمذهبهم، توفي سنة ٥٣٦هـ، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٠٤)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٤/ ١١٤).

(٢) «فتح الباري» (٦/ ٧٢).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الطب»، باب «الفأل» (٥/ ٢١٧١) برقم (٥٤٢٣)، ومسلم في كتاب «السلام»، باب «الطيرة» برقم (٢٢٢٥).

(٤) «فتح الباري» (١٠/ ٢١٤).

(٥) رواه أحمد (٤/ ٦٧)، وقال الأرناؤوط: صحيح لغيره، انظر «مسند أحمد» بتحقيق الأرناؤوط (٢٧/ ١٨١).

(٦) «فتح الباري» (١٠/ ٢١٤).

١ ـ قال ابن حجر: «قال أهل المعاني: الفأل فيما يحسن وفيما يسوء، والطيرة فيما يسوء فقط.

٢ ـ قال بعضهم: الفأل فيما يحسن فقط.

٣ ـ قال آخرون: ما وقع من غير قصد بخلاف الطيرة[1].

وهذه الأقوال بحسب الواقع، أما الشرع فخص الطيرة بما يسوء، والفأل بما يسر[2].

وقد جاءت أحاديث دالة على جواز الفأل وعدم كراهيته، مثل حديث: «**لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفال الصالح، الكلمة الصالحة**»[3]، وإنما جاز التفاؤل لأنه حسن ظن بالله، والمؤمن مأمور بذلك، بعكس التشاؤم فإنه سوء ظن بالله بغير سبب محقق.

المطلب الرابع

علاج الإسلام للتطير

ثبت في الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ كان لا يتطير من شيء، وكان إذا بعث عاملاً سأل عن اسمه، فإذا أعجبه اسمه فرح به وروؤي بِشْرُ ذلك في وجهه، وإن كره اسمه رؤي كراهية ذلك في وجهه[4]، ومن ذلك ما ذكره أصحاب السير من كلام الرسول ﷺ مع أصحابه لما أرسلت قريش مبعوثين

---

(١) «هدي الساري» (ص: ١٦٥).

(٢) «فتح الباري» (١٠/ ٢١٥).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الطب»، باب «الفال» (٥/ ٢١٧١) برقم (٥٤٢٥).

(٤) رواه أبو داود (٤/ ٢٣٦) برقم (٣٩٢٠)، وأحمد (٥/ ٣٤٧)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» برقم (٧٦٢)، و«صحيح سنن أبي داود» (٢/ ٤٧٧).

إليه في الحديبية، فقد جاء أنه لما رأى مكرز بن حفص مقبلاً، قال: هذا رجل غادر، ولما رأى سهيل بن عمرو مقبلاً قال ﷺ: **«قد أراد القوم الصلح حين بعثوا هذا الرجل...»**[١].

وقد أرشد الإسلام المسلم إلى عدم اتباع الوساوس التي يقذفها الشيطان في نفسه، ففي صحيح مسلم أن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه قال: يا رسول الله: «كنا نتطير»، قال ﷺ: **«ذاك شيء يجده أحدكم في نفسه، فلا يصدنكم»**[٢]، فالأصل في المؤمن أن يكون متوكلاً على الله تعالى مستعينًا به سبحانه، وأن لا يصده التطير عما عزم عليه، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه بعد ذكره لقوله ﷺ: **«الطيرة شرك»**، وما منا إلا تطير ولكن الله يذهبه بالتوكل»[٣].

وقد أخرجه البيهقي في الشعب عن عبد الله بن عمر موقوفًا: «من عرض له من هذه الطيرة شيء فليقل: «اللهم لا طير إلا طيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا إله غيرك»[٤]، وجاء في الآثار: **«لن ينال الدرجات العلا من تكهن، أو استقسم، أو رجع من سفر تطيرًا»**[٥].



---

(١) انظر: «سيرة ابن هشام» (٣/ ٣٣٩-٣٤٥).

(٢) رواه مسلم في كتاب «المساجد»، باب «تحريم الكلام في المسجد» (١/ ٣١٩) برقم (٥٣٧)، وفي كتاب «السلام» برقم (٢٢٢٧).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) «فتح الباري» (١٠/ ٢١٣).

(٥) رواه الطبراني ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعًا، وله شاهد عند البزار بسند جيد، وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣/ ١٧١) برقم (٣٠٤٥).

المبحث الرابع

الرقى والتمائم الشركية

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول - تعريف الرقى لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني - أنواع الرقى وأحكامها.

المطلب الثالث - تعريف التمائم وأحكامها.

المطلب الرابع - مسائل تتعلق بالرقى والتمائم.

المطلب الأول

تعريف الرقى لغةً واصطلاحًا

أولاً - الرقى لغة: الرقى جمع رقية، والرقية هي: العوذة، يرقى بها صاحب الآفة كالحمى والصرع والحُمَّى وغير ذلك من الآفات، يقال: عوَّذت فلانًا بالله وأسمائه، وبالمعوذتين إذا قلت: أعيذك بالله وأسمائه من كل ذي شر، وأصل العوذ والعياذ: هو الالتجاء والاعتصام، فكأن الراقي لتجأ إلى الرقية، أو إلى من جعلها سببًا للشفاء أو أن المرقي التجأ إلى الراقي كما قال سبحانه: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ (القيامة: ٢٧)[١].

ثانيًا - الرقية في الاصطلاح: يقصد بالرقية: «تعويذ الإنسان نفسه أو غيره بقراءة القرآن أو الأدعية المجربة بقصد رفع البلاء بعد وقوعه أو دفعه قبل وقوعه».

(١) «لسان العرب» (١٣/ ٣٣٢)، و«الصحاح» (٦/ ٢٣٦١)، و«النهاية» لابن الأثير (٢/ ٢٥٤).

المطلب الثاني

أنواع الرقى وأحكامها

الرقى على نوعين:

١ ـ رقية مشروعة.   ٢ ـ ورقية ممنوعة.

ونفصل ذلك في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول ـ الرقى المشروعة:

وهي ما كانت بالقرآن الكريم أو بأسماء الله وصفاته أو بالأذكار المشروعة الخالية من الشرك، وقد أجمع العلماء على جواز الرقية إذا كانت على الوجه المذكور آنفًا، ووضعوا شروطًا للرقية المشروعة، وهي:

١ ـ أن تكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته أو بالأذكار المشروعة الخالية عن الشرك.

٢ ـ أن تكون باللسان العربي وما يعرف معناه، أما ما لا يعقل معناه وما لا يفهم فلا يؤمن أن يكون فيه شرك، وبالتالي لا يجوز تعاطيه لكونه مظنة للشرك.

٣ ـ أن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بتقدير الله تعالى، قال ابن حجر ـ رحمه الله ـ: «أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط: أن تكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي، أو بما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بذات الله تعالى»[1].

---

(١) «فتح الباري» (١٠/١٦٦)، و«شرح السنة» للبغوي (١٢/١٥٩).

ومما يدل على مشروعية الرقية بشروطها السابقة قول الرسول ﷺ لما سئل عن الرقى: «اعرضوا عليَّ رقاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك»[1]، وقد ثبت أن النبي ﷺ رقاه جبريل لما اشتكى، ورقى ﷺ نفسه وأهله وبعض أصحابه - كما سيأتي في نماذج الرقى الشرعية -، بل قد تكون الرقية مستحبة لما فيها من نفع وإحسان للآخرين كما قال ﷺ لما سئل عن الرقى: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل»[2].

وقد أقر النبي ﷺ أصحابه على الرقية وأمر بتعليمها مما يدل على مشروعيتها بشروطها، ولأجل أن تتضح صفة الرقية الشرعية وكيفيتها سأذكر نماذج للرقى الشرعية استنادًا إلى النصوص الصحيحة في ذلك:

(أ) نماذج للرقية بالقرآن الكريم:

١ - **الرقية بالفاتحة:** جاء في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري ؓ أن ناسًا من أصحاب النبي ﷺ أتوا على حي من أحياء العرب فلم يقروهم، فبينما هم كذلك إذ لُدغ سيد أولئك، فقالوا: هل معكم من دواء أو راق؟ فقالوا: إنكم لم تقرونا، ولا نفعل حتى تجعلوا لنا جُعلاً، فجعلوا لهم قطيعًا من الشاء، فجعل يقرأ بأم القرآن، ويجمع بزاقه ويتفل، فبرأ، فأتوا بالشاء، فقالوا: لا نأخذه حتى نسأل النبي ﷺ، فسألوه، فضحك وقال: «وما أدراك أنها رقية؟ خذوها واضربوا لي بسهم»[3]، قال ابن القيم - رحمه الله -: «لما ذكر خواص سورة

---

(١) رواه مسلم في كتاب «السلام»، باب «لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك» (١٣٧٨/٤) برقم (٢٢٠٠).

(٢) المصدر السابق (١٣٧٨/٤) برقم (٢١٩٩).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الطب»، باب «الرقى بالفاتحة» (٢١٦٦/٥) برقم (٥٤٠٤)، ومسلم في كتاب «السلام»، باب «جواز أخذ الأجرة على الرقية» (١٣٧٨/٤) برقم (٢٢٠١).

الفاتحة: «وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستشفى بها من الأدواء، ويرقى بها اللديغ»، ثم ذكر ما تضمنته من إخلاص العبودية لله، والثناء عليه، وتفويض الأمر كله له، والاستعانة به والتوكل عليه «ثم ذكر تجربته في ذلك»[1].

٢ ـ **الرقية بالمعوذات:** في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها: أن الرسول ﷺ كان إذا اشتكى نفث على نفسه بالمعوذات، ومسح عنه بيده، فلما اشتكى وجعه الذي توفي فيه طفقت أنفث على نفسه بالمعوذات التي كان ينفث، وأمسح بيد النبي ﷺ عنه»[2]، وفي رواية مسلم: «كان رسول الله ﷺ إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات»[3].

والمراد بالمعوذات سورة الفلق وسورة الناس، والجمع باعتبار أن أقل الجمع اثنان، أو باعتبار أن المراد الكلمات التي يقع التعوذ بها في السورتين، ويحتمل أن يكون المراد بالمعوذات هاتين السورتين مع سورة الإخلاص، وأطلق ذلك تغليبًا[4].

٣ ـ **الرقية بآية الكرسي وبالآيتين من آخر سورة البقرة:** فقد ثبت في صحيح البخاري أن من قرأ آية الكرسي، لا يزال معه من الله حافظ، ولا يقربه شيطان حتى يصبح[5]، قال شيخ الإسلام: «جرَّب المجربون ـ الذين لا يحصون كثرة ـ أن لها من التأثير في دفع الشيطان وإبطال أحوالهم ما لا ينضبط من كثرته وقوته، فإن لها تأثيرًا عظيمًا في دفع الشيطان عن نفس الإنسان وعن المصروع،

---

(١) «مدارج السالكين» لابن القيم (١/ ٥٧، ٥٨).

(٢) رواه البخاري في «المغازي»، باب «مرض النبي ﷺ» (٤/ ١٦١٤) برقم (٤١٧٥)، ومسلم في «السلام»، باب «رقية المريض بالمعوذات» (٤/ ١٣٧٥/ ٢١٩٢).

(٣) رواه مسلم كتاب «السلام»، باب «رقية المريض» (٤/ ١٣٧٥) برقم (٢١٩٢).

(٤) «فتح الباري» (٨/ ١٣١، ١٣٢) بتصرف.

(٥) الحديث في صحيح البخاري في كتاب «فضائل القرآن»، باب «فضل البقرة» (٤/ ٤٩١٤) برقم (٢٧٢٣).

وعن من تعينه الشياطين مثل أهل الظلم والغضب والشهوة والطرب، وأرباب السماع والمكاء[١]، والتصدية[٢]، إذا قرئت عليهم بصدق دفعت الشيطان وبطلت الأمور التي يخيلها الشيطان»[٣].

أما الآيتان من آخر سورة البقرة فقد ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه»[٤]، وقد جاء في فضل سورة البقرة عمومًا أن الشيطان ينفر من البيت الذي تقرأ فيه، وأنها لا تستطيعها البطلة[٥].[٦].

(ب) نماذج للرقية بأسماء الله وصفاته وحده لا شريك له:

تقدم أن الرقية تشرع إذا كانت بأسماء الله تعالى وصفاته، أو بدعائه أو بالاستعاذة به وحده لا شريك له، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١ ـ عن أبي سعيد الخدري ﷺ: أن جبريل ﷺ أتى النبي ﷺ فقال: يا محمد اشتكيت؟ فقال: نعم، قال: «بسم الله أرقيك، من كل شيء يؤذيك، من شر كل نفس أو عين حاسد، الله يشفيك، باسم الله أرقيك»[٧].

---

(١) المكاء: الصفير.

(٢) التصدية: التصفيق، انظر «الصحاح» للجوهري (٦/ ٢٤٩٥، ٢٣٩٩).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٥٥).

(٤) رواه البخاري في «فضائل القرآن»، باب «فضل سورة البقرة» (٤/ ١٩١٤) برقم (٤٧٢٢)، ومسلم في «صلاة المسافرين»، باب «فضل الفاتحة والبقرة» (١/ ٤٦٤) برقم (٨٠٨).

(٥) البطلة: السحرة.

(٦) الحديث في صحيح مسلم كتاب «صلاة المسافرين»، باب «فضل قراءة القرآن وسورة البقرة» (١/ ٤٦٣) برقم (٨٠٤).

(٧) رواه مسلم في كتاب «السلام»، باب «الطب» (٤/ ١٣٧١) برقم (٢١٨٦).

٢ ـ وفي صحيح مسلم أن رجلاً شكا إلى النبي ﷺ وجعًا يجده في جسده منذ أسلم، فقال له رسول الله ﷺ: «ضع يدك على الذي تألم من جسدك وقل: بسم الله ثلاثًا، وقل سبع مرات: أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر»[١]، وفي بعض السنن قال: «ففعلت ذلك فأذهب الله ـ عزَّ وجلَّ ـ ما كان بي، فلم أزل آمر به أهلي وغيرهم»[٢].

٣ ـ وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يعوِّذ بعض أهله: يمسح بيده اليمنى ويقول: «اللهم رب الناس، أذهب الباس[٣]، واشفه وأنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاءً لا يغادر سقمًا»[٤]، وغير ذلك من الأحاديث التي فيها صفةٌ للرقية الشرعية.

الفرع الثاني ـ الرقى الممنوعة:

الرقى الممنوعة: هي الرقى المنهي عنها، والموصوفة بكونها شركًا، كما جاء في الحديث: «إن الرقى والتمائم والتولة شرك»[٥]، وهي ما تحتوي على الشرك بالله تعالى، من دعاء غير الله، أو الاستغاثة والاستعاذة بغيره سبحانه كالرقى بأسماء الملائكة أو الأنبياء أو الجن، ونحو ذلك.

---

(١) المصدر السابق (١٣٧٩/٤) برقم (٢٢٠٢).

(٢) سنن أبي داود كتاب «الطب»، باب «كيف الرقى» (٢١٧/٤) برقم (٣٨٩١)، والترمذي كتاب «الطب» (٣٥٦/٤) برقم (٢٠٨٠).

(٣) الباس: أصله بالهمزة، فحذفت للمؤاخاة، والبأس: الشدة والعذاب، انظر: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» للإمام بدر الدين أبي محمد، محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث ـ بيروت، ب.ت (٢٦٨/٢١).

(٤) رواه البخاري في كتاب «الطب» (٢١٦٨/٥) برقم (٥٤١١)، ومسلم في كتاب «السلام»، «باب استحباب الرقية» (١٣٧٣/٤) برقم (٢١٩١)، وأبو داود (٢١٧/٤).

(٥) سبق تخريجه وبيان معاني الألفاظ أيضًا.

ومن أمثلة الرقى الممنوعة ما يلي:

١ - كل رقية اشتملت على شرك فهي رقية شركية لا يجوز تعاطيها، ومن ذلك الرقى المشتملة على القسم بالمخلوقات كالشمس والقمر والملائكة والجن والشياطين، وكذا الرقى المشتملة على الاستغاثة بالمخلوقات فيما لا يقدرون عليه، وكذا ما يشتمل على دعاء غير الله تعالى والاستعانة بغيره، وكذلك كل رقية اشتملت على صرف شيء من الأشياء التي أمر الله بها في كتابه أو أمر بها رسوله ﷺ في سنته إلى غير الله تعالى، فكل ما سبق يندرج تحت قسم الرقى الشركية الممنوعة.

٢ - ما اشتمل على عبارات غير مفهومة ولا معقولة المعنى، لا يجوز تعاطيها لكونها مظنة الشرك، فكل كلام لا يفهم ولا يعقل معناه لا يؤمن أن يكون فيه شرك، ومن ذلك ما يقوله بعض المشعوذين من دعاء تمخيشًا وتمشيشًا وشميخ ومن ذلك الحروف المقطعة التي تكتب وتعلق على المريض دون أن يفهم لها معنى والدعاء بأسماء أصحاب الكهف عند الشدائد، وكذا الرقية بألفاظ مجهولة المعنى يزعمون أنها من الأسماء المعظمة!! قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «كل اسم مجهول فليس لأحد أن يرقي به فضلاً عن أن يدعو به، ولو عرف معناه، لأنه يكره الدعاء بغير العربية، وإنما يرخص فيه لمن لا يحسن العربية..»[1].

ويقول الخطابي - رحمه الله -: «وإنما جاءت الكراهة والمنع فيما كان منها - أي الرقى - بغير لسان العرب فإنه ربما كان كفرًا أو قولاً يدخله الشرك»[2]، وقال الشوكاني في شرح حديث «لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك»: «في هذا

(١) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ١٣)، وانظر «تيسير العزيز الحميد» (ص: ١٢٠).
(٢) «معالم السنن» للخطابي (٤/ ٢١٢)، وانظر «تيسير العزيز الحميد» (ص: ١٢٠).

الحديث دليل على جواز الرقى والتطبيب بما لا ضرر فيه ولا منع من جهة الشارع وإن كان بغير أسماء الله وكلامه، لكن إذا كان مفهومًا، لأن ما لا يفهم لا يؤمن أن يكون فيه شيء من الشرك»[1].

٣ـ ما كان من الرقى على يد ساحر أو كاهن أو عراف ونحوه، لأن هؤلاء لا خير فيهم، وقد نهى النبي ﷺ عن إتيانهم سدًا للذريعة ودرأ للمفسدة، وذلك لأنه يخشى أن يخلطها بكهانته أو عرافته أو سحره، ولو فرض أنها خلت من ذلك، فلا يجوز الذهاب إليهم لورود النهي، ولأن الذهاب إليهم فيه مشابهة لحال أهل الجاهلية والمؤمن منهي عن ذلك لئلا يشتبه عمل الموحد مع عمل المشرك، وحتى لا يلتبس الحق بالباطل ولا يقتدي به غيره في الذهاب إليهم.

٤ـ ما كان من الرقى على هيئة محرمة كأن يقصد الرقية حال كونه جنبًا أو في حالة كتابته حروف أبا جاد أو حال نظره في النجوم ونحوها، وكذا ما كان بألفاظ محرمة كالسب والشتم واللعن، لكونها أمور محرمة، وقد ثبت في الحديث: «إن الله تعالى لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها»[2].



---

(١) «نيل الأوطار» للشوكاني (١٠/ ١٤٥).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٣٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٨) ورجاله ثقات، انظر: «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» لابن بلبان الفارسي، تحقيق: الأرناؤوط (٤/ ٢٣٣).

المطلب الثالث

التمائم وأحكامها

الفرع الأول - تعريف التمائم:

التمائم - كما سبق - هي ما يعلق على المرضى أو الأطفال أو البهائم من الخرز أو الخيوط أو العزائم المكتوبة سواء كانت من القرآن أو من غيره بقصد دفع البلاء أو رفعه، وكان العرب يعلقونها لمنع العين في زعمهم[1].

والتمائم مما اتفق معناه اللغوي والشرعي.

الفرع الثاني - أنواع التمائم وأحكامها:

التمائم نوعان:

١ - ما كان من غير القرآن الكريم.

٢ - ما كان من القرآن الكريم.

أما النوع الأول - وهو كل ما يعلق من غير القرآن الكريم كالحروز والخيوط والحِلَقْ والقلائد وما يندرج تحتها، فهذا النوع محرم شرعًا كما سبق بيانه عند الحديث عن النهي عن تعليق التمائم والحروز في مبحث حماية الرسول ﷺ للتوحيد[2]، وحكم تعليق هذا النوع من التمائم: إن كان يُعتقد أنها فاعلة بذاتها أو أنها سبب مؤثر بذاته فهذا من الشرك الأكبر.

وأما إن أُعتقد أنها سبب فهو شرك أصغر لكون الإنسان يتعلق بما ليس سببًا مشروعًا، والعلة من تحريم هذا النوع من التمائم لما فيها من تعلق القلب بغير

---

(١) انظر: «لسان العرب» (٢/ ٥٤)، و«النهاية» لابن الأثير (١/ ١٩٧)، و«نيل الأوطار» للشوكاني (١٠/ ١٤٣).

(٢) انظر: الباب الأول، الفصل الثاني، المبحث الثالث.

الله، والتوكل على غـيره سبحـانه، وكذلك لما فيهـا من فتح لباب الاعتـقادات الفاسدة في الأشياء، وهو ما قد يؤدي إلى الشـرك الأكبر، ويجعل الإنسان يفقد أمنه، وتضطرب علاقته بالكون حوله، نتيجة لما يحصل في نفسه من الخوف من المخلوقات، وهذا الخـوف يناقض ما أراده الله تعالى للإنسـان من الطمأنينة لكي يتفـرغ لإقامة الخـلافة في الأرض، كمـا أن تعلق الإنسان بهذه الأمـور يضعف فهمه، ويطمس بصيرته، ويجعل منه مكانًا خصبًا للخرافات، والشركيات المنافية لكمال التوحيد أو أصله، والأحـاديث الواردة في النهي عن التمائم تنصرف إلى هذا النوع وأطلق عليهـا لفظ الشرك لأنهم أرادوا بها دفع المقادير المكتـوبة عليهم من غير الله تعالى[1].

النوع الثاني ـ ما كان من القرآن الكريم أو الأدعية المباحة:

اختلف العلماء في حكم هذا النوع على قولين:

(أ) يرى البعـض أنه يجوز تعليق التـمائم إذا كانت من الـقرآن الكريم أو الأدعية المباحة، وهو قول عبـد الله بن عمرو بن العاص وغيره، وهو ظاهر قول عائشـة ﵂ وإحدى الروايات عن الإمام أحـمد[2]، ويشترط بعـضهم أن يكون تعليقها بعد نزول البلاء كما روي عن عـائشة قولها: «التمائم ما علق قبل نزول البلاء، وما علق بعده فليس بتميمة»[3].

(ب) يرى البعض الآخر من العلماء أنه لا يجوز تـعليق التمائم مطلقًا حتى ولو كانت من القرآن الكريم أو الأدعية المباحة، وهو قول ابن مسعود وابن عباس

(١) «النهاية» لابن الأثير (١/ ١٩٨).

(٢) انظر: «المصنف» لابن أبي شـيبة، باب «من رخص في تعليق التـعاويذ» (٧/ ٣٩٦-٣٩٨)، و«الآداب الشرعية» لابن مفلح (٢/ ٤٦٠).

(٣) انظر: «المستدرك» للحاكم (٤/ ٤١٨)، و«تفسير الطبري» (١٠/ ٣١٩).

وغـيرهمـا، وبه قال جـمـاعة من التـابعين، منهم أصـحاب ابن مـسعـود[١]، وأحمد[٢]، في رواية اختارها كثير من أصحابه، وجزم به المتأخرون[٣].

واحـتج القائلون بالمنع بحـديث: «إن الرقى والتمـائم والتـولة شـرك»، وكذا بحديث: «من علق تميمة فقد أشرك»[٤]، وما في معناهما من أحاديث النهي عن ذلك، واستدلوا بما يأتي:

١ ـ بأن ظاهر الأحاديث يدل على عموم النهي، حـيث لم يفرق بين التمائم التي من القرآن والتي من غيره، بخلاف الرقى فقد فرق فيها.

٢ ـ استدلوا بقاعدة «سد الـذرائع» وذلك أن القول بجواز تعليق التمائم من القرآن يفـضي إلى تعليق ما ليس كـذلك، وللذرائع حكم الغايات، قـال الشيخ حـافظ الحكمي ـ رحـمـه الله ـ: «ولاشك أن منع ذلك ـ تعليق القـرآن ـ أسـدُّ لذريعة الاعـتقـاد المحظور، لاسيـما في زماننا هذا، فـإذ كرهه أكـثر الصـحابة والتابعين في تلك العصـور الشريفة، والإيمان في قلوبهم أكبر من الجـبال، فلأن يكره في وقـتنا هذا ـ وقت الفتن والمحن ـ أولى وأجـدر بذلك، كيف وهم قـد توصلوا بهذه الرخص إلى محض المحرمات، وجعلوها حيلة ووسيلة إليها، فمن ذلك: أنهم يكتبون في التعاويذ آية أو سورة أو بسملة أو نحو ذلك، ثم يضعون تحتها من الطلاسم الـشيطانية ما لا يعرفه إلا من اطلع على كتـبهم، ومنها أنهم يصرفون قلوب العامة عن التوكل على الله ـ عزَّ وجلَّ ـ إلى أن تتعلق قلوبهم بما كتبوه...»[٥].

---

(١) «المصنف» لابن أبي شيبة (٧/ ٣٧٣-٣٧٤).
(٢) «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٢/ ٤٥٩).
(٣) انظر: «فتح المجيد» (ص: ١٢٧، ١٢٨).
(٤) سبق تخريج الحديث.
(٥) «معارج القبول» لحافظ الحكمي (١/ ٣٨٢).

٣ ـ أن القول بمنع ذلك فيه صون للقرآن الكريم عن الإهانة، وذلك لأن في تعليقها تعريض القرآن للإهانة حالة النوم ودخول الخلاء والعرق والأوساخ ونحو ذلك، يقول الشيخ محمد بن إبراهيم ـ رحمه الله ـ في معرض كلامه عن التمائم وأعمال أصحابها: «ثم ها هنا شؤم يقعون فيه، وهو أنهم بعض الأحيان يتخذون مصحفًا صغيرًا تميمة فيدخلون به المحال القذرة، فيجعلون المصحف كالأمتعة، وكفى بهذا القول[1] ضعفًا أن يكون من فروعه اتخاذ مصحف يعلق في الرقبة ويعلقه الجنب والحائض»[2].

وبناءً على ما تقدم: فإن القول بمنع تعليق التمائم حتى ولو كانت من القرآن أو الأدعية المباحة هي الأقرب والأحوط وذلك لما يصاحبها من محاذير أخرى ويستغنى عن ذلك بالرقى الشرعية الثابتة.

المطلب الرابع

مسائل تتعلق بالرقى والتمائم

هناك بعض المسائل المتعلقة بموضوع الرقى والتمائم رأيت التعرض لها هنا من باب إتمام الفائدة، وهذه المسائل هي:

المسألة الأولى ـ حكم قراءة القرآن في الماء ثم صبه على المريض:

إذا كانت الرقية بالقرآن الكريم أو الأذكار الصحيحة مشروعة للمريض على نحو ما تقدم ـ سواءً كانت الرقية من المصاب لنفسه، أو من غيره، فهل يجوز أيضًا قراءة شيء من القرآن الكريم أو الأذكار في الماء ثم يصب على المريض أو يشربه للاستشفاء به؟

---

(١) يقصد قول المجيزين للتمائم من القرآن.

(٢) «فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم» (١/ ٩٩).

جاء في السنن أن رسـول الله ﷺ قرأ في ماءٍ لثابت بن قـيس بن شماس رضي الله عنه وكان مريضًا، ثم صبه عليه[١].

وروي عن عائشـة رضي الله عنها أنها كـانت لا ترى بأسًا أن يعـوذ في الماء، ثم يصب على المريض، وأنها كانت تقرأ بالمعوذتين في إناء ثم تأمر أن يصب على المريض[٢].

ووصف ابن القيم ـ رحمه الله ـ رقياه بالفـاتحة قائلاً: «كنت أتعالج بها، آخذ شـربة من ماء زمزم، وأقرؤها علـيه مرارًا، ثم أشربه، فـوجدت بذلك البرء التام، ثم صـرت أعتمد على ذلك عند كـثير من الأوجاع، فـأنتفع بها غاية الانتفاع»[٣]، وقد نص على جواز ذلك سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله ـ بقوله: «وكذلك الرقية في الماء لا بأس بها، وذلك بأن يقرأ في الماء ويشربه المريض، أو يصب علـيه، فقد فـعل ذلك النبي ﷺ . . وكان السلف يفعلون ذلك فلا بأس به»[٤].

وبهذا يتبين لنا جواز قراءة القرآن الكريم أو الأدعية المباحة في الماء وشربه أو صبه على المريض وأن ذلك يدخل تحت الرقية المشروعة والله أعلم.

المسألة الثانية ـ حكم كتابة القرآن أو الذكر ومحوه في الماء وشربه:

هذه المسألة مما اختلف فيه أهل العلم على قولين:

---

(١) رواه أبو داود في كتاب «الطب»، باب «ما جاء في الرقى» (٤/ ٢١٤) برقم (٣٨٨٥)، وابن حبان في صحيحه كتاب «الطب» (١٣/ ٤٣٢)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» تحقيق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، ط:٢، عام (١٤٠٦هـ) (ص:٥٥٧) بإسناد حسن.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٣٩) وهو مرسل، وانظر: «تفسير القرطبي» (١٠/ ٣١٨).

(٣) «زاد المعاد» لابن القيم (٤/ ١٧٨).

(٤) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» للشيخ ابن باز (١/ ٥٢).

القول الأول ـ يجوز أن يُكتب للمريض وغيره شيءٌ من كتاب الله تعالى أو الأدعية المشروعة بشيء طاهر ومباح ثم يغسل ويسقى، وهذا قول جماعة من السلف منهم مجاهد وأبو قلابة(١)، والحسن، وغيرهم(٢).

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه أمر أن يكتب لامرأة تعسر عليها ولادتها آيتان من القرآن وكلمات، ثم يغسل، وتسقى(٣)، وكذا روي عن أبي قلابة ـ رحمه الله ـ أنه كتب كتابًا من القرآن، ثم غسله بماء وسقاه رجلاً كان به وجع(٤)، وممن أفتى بجواز ذلك من العلماء شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ حيث قال: «ويجوز أن يُكتب للمصاب وغيره من المرض شيءٌ من كتاب الله وذكره، بالمداد المباح ويغسل ويسقى، كما نص على ذلك أحمد وغيره»(٥)، ثم استشهد على ذلك بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما عند عسر الولادة على المرأة وكذا ما روي عن الإمام أحمد أنه كان يكتب للمرأة في جام(٦) أو شيء

---

(١) هو: عبد الله بن زيد بن عمرو أبو قلابة البصري، أحد الأعلام، كان ثقة كثير الحديث، أريد على القضاء بالبصرة فهرب إلى الشام ومات بها سنة (١٠٦هـ)، انظر ترجمته في: «حلية الأولياء» (٢/ ٢٨٢)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ٩٤)، و«الإعلام» للزركلي (٤/ ٨٨)، و«التهذيب» (٥/ ٢٢٤).

(٢) انظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (٥/ ٣٩)، و«شرح السنة» للبغوي (١٢/ ١٦٦)، و«التبيان» للنووي (ص: ١٢٧).

(٣) «المصنف» لابن أبي شيبة (٥/ ٣٩٠)، و«عمل اليوم والليلة» لابن السني (ص: ٢٣١)، و«مجموع الفتاوى» (١٩/ ٦٤-٦٥)، والأثر المروي عن ابن عباس في سنده ابن أبي ليلى، وهو صدوق سيئ الحفظ جدًا، «التقريب» (٢/ ١٨٤)، وفيه أيضًا الحكم بن عتيبة قد يعنعن، وقال عنه ابن حجر: ربما دلس، انظر «التقريب» (١/ ١٩٢).

(٤) «شرح السنة» للبغوي (١٢/ ١٦٦)، وانظر ما جاء عن النشرة الجائزة في «تيسير العزيز الحميد» (ص: ٣٦٨).

(٥) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٦٤).

(٦) الجام: إناء للشرب والطعام من فضة أو نحوها، وهي مؤنثة، ومن الألفاظ المعربة، وقد غلب استعمالها في قدح الشرب، من كتاب «المعجم الوسيط لجماعة من العلماء» (١/ ١٤٩).

نظيف»[١]، وقد أشار ابن القيم - رحمه الله - إلى أن القول بالجواز هو قول جماعة من السلف وأورد شيئًا من أقوالهم[٢]، وممن أفتى به من المتأخرين سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - وكذا الشيخ عبد العزيز بن باز بشرط أن يكون القائم به من أهل الخير والاستقامة[٣].

القول الثاني - كره بعض العلماء كتابة القرآن ومحوه ثم شربه، وممن كره ذلك النخعي وابن سيرين وغيرهما[٤]، وهذا القول هو ما أفتى به أعضاء اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بقولهم: «أما كتابة سورة أو آيات من القرآن في لوح أو طين أو قرطاس، وغسله بماء أو زعفران أو غيرهما، وشرب تلك الغسالة رجاء البركة، أو استفادة علم، أو كسب مال، أو صحة وعافية، ونحو ذلك، فلم نعلم عن النبي ﷺ أنه فعله لنفسه أو لغيره، ولا أنه أذن فيه لأحد من الصحابة أو رخص فيه لأمته مع وجود الدواعي التي تدعو إلى ذلك، ولم يثبت في أثر صحيح - فيما علمنا - عن أحد من الصحابة ﷺ أنه فعل ذلك أو رخص فيه[٥]، وعلى هذا فالأولى تركه، وأن يستغنى عنه بما ثبت في الشريعة من الرقية بالقرآن وأسماء الله الحسنى، وما صح من الأذكار والأدعية النبوية ونحوها، مما يعرف معناه ولا شائبة للشرك فيه»[٦].

(١) «مجموع الفتاوى» (٩/ ٦٤-٦٥).
(٢) الطب النبوي» لابن القيم (ص:١٣٣-١٣٤).
(٣) انظر: «فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم» (١/ ٩٤)، ومجلة الدعوة - الرياض، العدد (٩٩٧)، بتاريخ (١٣/ ١٠/ ١٤٠٥هـ) (ص:٢٧).
(٤) انظر: «شرح السنة للبغوي» (١٢/ ١٦٦)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٧/ ٣٨٧).
(٥) نصت اللجنة في إجابة أخرى على أن ما نقل عن ابن عباس ﷺ في ذلك لم يصح عنه، انظر: «مجلة البحوث الإسلامية»، العدد (٢١)، لعام (١٤٠٨هـ) (ص:٤٦-٤٨) وقد سبق التنبيه على الأثر.
(٦) المصدر السابق، العدد (١٢)، لعام (١٤٠٥هـ) (ص:١٠٢).

وعلى أي حال: فالذي يظهر لي أن الأولى ترك هذا العمل، والاكتفاء بالرقية الشرعية المباشرة، فعليها عمل الرسول ﷺ وأصحابه ﷺ، كما سلف بيانه مفصلاً، والله أعلم.

المسألة الثالثة ـ حكم كتابة آيات القرآن على عضو المريض:

ذكر الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ ما يفيد جواز كتابة بعض الآيات القرآنية على عضو المريض الذي أصابه الوجع للاستشفاء، ونقل عن شيخه ابن تيمية أنه قد فعله لنفسه ولغيره، وذكر ـ رحمه الله ـ نماذج لذلك فقال: كان شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ يكتب لمرض الرعاف على الجبهة قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ...﴾ (هود: ٤٤)، وسمعته يقول: كتبتها لغير واحد فبرأ ولكنه اشترط كتابتها بشيء طاهر لا بدم الرعاف كما يفعله الجُهَّال، فإن الدم نجس لا يجوز أن يكتب به كلام الله..»[1].

والملاحظ أن ابن القيم ـ رحمه الله ـ لم يذكر دليلاً على الجواز لا من الكتاب ولا من السنة ولا فعل السلف سوى ما ذكره عن شيخه ـ رحمه الله ـ.

ولذا فإن ترك ذلك أولى، والاقتصار على الرقية الشرعية كما سبق.

المسألة الرابعة ـ حكم كتابة وتعليق الآيات على الجدران أو وضع المصحف في مكان معين لدفع العين أو حماية الشيء أو غير ذلك:

نص جماعة من علماء السلف ـ رحمهم الله ـ عند كلامهم على الآداب الخاصة بالقرآن الكريم على كراهة كتابة القرآن الكريم على الجدران في المساجد وغيرهما أو على الثياب ونحوها كالألواح والأواني والأوراق لقصد جلب الخير

---

(١) زاد المعاد» لابن القيم (٤/ ٣٥٨) بتصرف.

أو دفع الضر، لكون ذلك من التبرك غير المشروع بالقرآن الكريم، ولما فيه من مخالفة لهدي الرسول ﷺ وهدي أصحابه وأئمة السلف[١].

وكذا يكره وضع المصحف - كبيراً أو صغيراً - في موضع ما كداخل السيارة أو الطائرة لمنع الحوادث أو طرد الشيطان أو دفع العين أو لجلب الرزق ونحو ذلك، لكونه أيضًا لم يثبت عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه ومن بعدهم، وهذا حكمه حكم ما قبله.. والله أعلم.



(١) ينظر في حكم ذلك: «شرح السنة» للبغوي (٤/ ٥٢٩)، و«البدع» للطرطوشي (ص: ١٠١)، و«المغني» لابن قدامة.

الفصل الثالث

شبهات الواقعين في الشرك والرد عليها



للواقعين في الشرك شـبهات كثيـرة يتشبثون بـهـا لتبرير شركـهـم وعقائدهم المنافية للتوحيد الخـالص، وقد ذكرت في ثنايا المباحث والأبواب السابقة من هذه الرسالة عـددًا كبيـرًا من الشُّبَـه التي يتعلقـون بها في ثنايا المباحث المـرتبطة بها كشبههم في تعريف التوحيد والشرك، وكذا في تقسيم التوحيد وفي ادعائهم عدم وقوع الشرك في أمة الإجابة، وكذا تبـريرهم للنذر والتقرب إلى غير الله تعالى، ونحو ذلك مما تم التعرض له في أماكنه، ولكني أحببت أن أفرد لهذا الأمر فصلاً لمناقشة أبـرز الشبه التي يتشـبث بها الواقعون في حـمأة الشرك فيمـا يتعلق بأهم المظاهر الشركية، وسيكون ذلك في أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول - الشبهات المتعلقة بالتبرك بالصالحين والرد عليها.

المبحث الثاني - الشبهات المتعلقة بالتوسل بالأنبياء والصالحين والرد عليها.

المبحث الثالث - الشبهات المتعلقة بتبرير الوقوع في الشرك والرد عليها

المبحث الرابع - الشبهات المتعلقة بالحاكمية والرد عليها.



المبحث الأول

الشبهات المتعلقة بالتبرك بالصالحين والرد عليها

ظهر لنا فيما تقدم أن التبرك ينقسم إلى قسمين: تبرك مشروع، وتبرك ممنوع، وناقشنا أنواع التبرك المشروع في حق النبي ﷺ في حياته وبعد مماته، وكذا ما يشرع من التبرك بغيره ﷺ من الصالحين، وذكرنا أنواعًا من التبرك الممنوع شرعًا سواءً فيما يتعلق بالنبي ﷺ أو فيما يتعلق بغيره ﷺ، وسوف نعرض في هذا المبحث لبعض الشبه التي يتشبث بها الذين يجيزون أنواعًا من التبرك الممنوع سواءً فيما يتعلق بالرسول ﷺ أو بغيره وسيكون ذلك في المطلبين الآتيين:

١ - **المطلب الأول** - الشبه المتعلقة بالتبرك الممنوع بالنبي ﷺ والرد عليها.

٢ - **المطلب الثاني** - الشبه المتعلقة بالتبرك الممنوع بالصالحين عمومًا والرد عليها.

المطلب الأول

الشبه المتعلقة بالتبرك الممنوع بالنبي ﷺ وآثاره

مما تقدم في مباحث التبرك بالنبي ﷺ ظهر لنا أن الذي بقي من التبرك به ﷺ بعد وفاته أمران:

١ - الإيمان به ﷺ وطاعته واتباعه.

٢ - التبرك بآثاره الحسية المنفصلة عنه، على ضوء ما تقدم.

وما عدا ذلك من صيغ التبرك به ﷺ بعد وفاته فهو غير مشروع، وقد أشرنا إلى أنواع من التبرك الممنوع به ﷺ كالتبرك بقبره ﷺ، وكذا التبرك بالمواضع التي مر بها أو جلس عليها ونحو ذلك، ووعدنا بعرض الشبه التي يستند إليها المجيزون للتبرك بهذه الأمور، وسيكون بيان ذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول ـ الشبه المتعلقة بالتبرك بقبر النبي ﷺ:

لم يكتف المخالفـون لمنهج أهل السنة والجماعة في هذا البـاب بالمشروع من زيارة القبور بل تجاوز ذلك إلى الممنوع منها وخاصة فيما يتعلق بقبر النبي ﷺ حيث وقـعوا في كـثير من مظاهر التـبرك الممنوع كطلب الدعـاء والشفـاعة منه ﷺ عند قبـره وتقبيله ونحـو ذلك، مما لم يشرع عند زيارة القبـر النبوي ولم يأت في القرآن الكريم أو السنة النبوية أو فعل الصـحابة والقرون المفضلة ما يدل على جوازه، بل جاءت النصوص بالمنع منه[١]، ولكن المجيزون للتبرك بقبر النبي ﷺ أوردوا شبهًا شرعـية وعقلية يحتجون بها على جـواز أو استحباب بعض مظاهر وأشكال ذلك التبرك وسأتناول عرضها والرد عليها فيما يلي:

(أ) يستدلون على جواز التبرك بقبر النبي ﷺ بالأمور الآتية:

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ (النساء: ٦٤)، حيث يستدلون بأن الآية فـيها عموم يدل على جواز التـبرك بدعاء واسـتغفـار النبي ﷺ لغيـره سواءً في حيـاته أو بعد مماته ﷺ، ويستـشهدون علـى ذلك بحكاية الأعرابي الذي أتى قـبر النبي ﷺ، وتلا هذه الآية وأنشده بيتين من الشعر هما:

يا خـيـر من دفنت بالقـاع أعظمـه	فطاب من طيـبـهن القـاع والأكم
نفـسي الفـداء لقبـر أنت سـاكنه	فـيه العـفـاف وفيـه الجـود والكرم

ثم استغـفر عند القبر، فرأى أحدهم في نومـه الرسول ﷺ أنه يأمره بأن يبشر الأعرابي بالمغفرة، فيقولون أن هذا دليل على بركة القبر النبوي[٢].

---

(١) يراجع ذلك فيما سبق (ص: ٧٢٣) وما بعدها.

(٢) ذكر هذه الشبهة: تقي الدين السبكي في كتابه «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» (ص: ٦٥) وما بعدها.

(ب) يستدلون على جواز التبرك بالقبر النبوي بما روي عن أبي الجوزاء أوس بن عبد الله[١] قال: «قحط أهل المدينة قحطًا شديدًا، فشكوا إلى عائشة رضي الله عنها فقالت: انظروا قبر النبي ﷺ فاجعلوا منه كوًا[٢] إلى السماء، حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف، قال: ففعلوا، فمطرنا حتى نبت العشب، وسمنت الإبل حتى تفتقت من الشحم، فسمي عام الفتق»[٣].

(جـ) كما يستدلون على جواز التبرك بالقبر النبوي أن عمر رضي الله عنه لما حضرته الوفاة طلب أن يدفن بجوار قبر النبي ﷺ، لأجل التبرك به.

والرد على هذه الشبهة بما يلي:

أما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ...﴾ الآية، فهذا غير دال على عموم ذلك في حياته ﷺ وبعد موته، لأن المقصود بها المجيء إلى النبي ﷺ في حياته فقط، حيث نزلت في شأن المنافقين الذين إذا دعوا إلى حكم الله وحكم رسوله ﷺ صدُّوا، واحتكموا إلى الطاغوت فظلموا أنفسهم، ولم يجيئوا إلى الرسول ﷺ تائبين منيبين ليستغفر لهم[٤]، ويؤيد هذا: أن الصحابة رضي الله عنهم وهم أعلم الأمة بالقرآن الكريم، لم ينقل عن أحد منهم أنه أتى إلى قبر النبي ﷺ لطلب التبرك به، وكذا التابعون لهم بإحسان، فلو كان ذلك مشروعًا مندوبًا لكانوا أعلم الناس به من غيرهم[٥]، وكذلك فإن

---

(١) هو: أوس بن عبد الله الربعي المصري، أبو الجوزاء، كان أحد العباد الذين قاموا على الحجاج، اختلف في مروياته عن الصحابة، انظر «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٧١)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣٨٣).

(٢) الكو والكَوَّة: الخرق في الحائط، والثقب في البيت ونحوه، انظر «لسان العرب» (١٢/ ١٩٨).

(٣) «سنن الدارمي» (١/ ٤٣)، المقدمة، باب «ما أكرم الله تعالى نبيه بعد موته»، وسيأتي الكلام عليه في الرد.

(٤) «تفسير الطبري» (٥/ ١٥٧).

(٥) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٧٥٨) و«الصارم المنكي في الرد على السبكي» (ص: ٤٢٦).

النبي ﷺ وجه بعض أصحابه إلى طلب الاستغفار من التابعي أويس القرني، وقد طلب منه عمر أن يستغفر له كما أرشده النبي ﷺ ولم يرشدهم إلى المجيء إلى قبره ليطلبوا منه الاستغفار لهم بعد موته والتبرك بقبره.

أما حكاية الأعرابي المذكورة وما شابهها[١]، فلو صحت[٢] فلا يثبت بها حكم شرعي، بل إن قضاء الله تعالى حاجة هذا الأعرابي وأمثالها لها أسباب وحكم، وليس كل من قضيت حاجته بسبب يقتضي أن يكون هذا السبب مشروعًا مأمورًا به[٣].

ـ وأما استدلالهم بقصة الاستسقاء بكشف الكوة عن القبر النبوي[٤] فقد أجاب عليها شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ بقوله: «وما روي عن عائشة رضي الله عنها من فتح الكوَّة من قبره إلى السماء لينزل المطر فليس بصحيح، ولا يثبت إسناده وإنما نقل ذلك من هو معروف بالكذب، ومما يبين كذب هذا أنه في مدة حياة عائشة رضي الله عنها لم تكن الكوة موجودة بل كان البيت باقيًا كما كان على عهد النبي ﷺ بعضه مسقوف، وبعضه مكشوف وكانت الشمس تنزل فيه، كما ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها، لم يظهر الفيء[٥] بعد، ولم تزل الحجرة كذلك حتى زاد الوليد بن

---

(١) انظر في ذلك: «الصارم المنكي» لابن عبد الهادي (ص: ٤٣٠) وما بعدها، فقد ذكر عدة حكايات في هذا الباب.

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٧٥٨) بتصرف.

(٣) القصة ضعيفة سندًا ومتنًا، انظر في بيان ضعفها «التوصل إلى حقيقة التوسل» للرفاعي (٢٧٣-٢٨٩).

(٤) القصة ضعفها الألباني في كتابه «التوسل» (ص:١٢٨-١٢٩)، بسبب ضعف سعيد بن زيد، واختلاط أبي النعمان محمد بن الفضل المشهور بعارم، ولم يتبين هل سمع الدارمي منه قبل الاختلاط أم بعده.

(٥) الفيء: أصله الرجوع، ومعناه الظل الذي يكون بعد الزوال لأنه يرجع من جانب الغرب إلى الشرق، انظر «النهاية» لابن الأثير (٢/ ٤٨٢).

عبد الملك في المسجد في إمارته، ومن حينئذ دخلت الحجرة النبوية في المسجد، ثم إنه بني حول حجرة عائشة التي فيها القبر جدار عالٍ، وبعد ذلك جعلت الكوة لينزل منها إذا احتيج للتنظيف.»[1]، وكان آخر الأمر أن بنيت القبة على السقف عام ٦٧٨هـ[2].

- أما استدلالهم بما ثبت في الصحيحين من طلب عمر رضي الله عنه الدفن بجوار قبر النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يدل على أنه قصد التبرك مطلقًا، إنما كان قصده رضي الله عنه أن يكون قريبًا من صاحبيه ورفيقيه - النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه - بعد الوفاة، كما كان كذلك في الحياة، وهذه عادة لبعض المتصاحبين، ولهذا كانت عائشة رضي الله عنها تريد أن تدفن بجوار زوجها النبي صلى الله عليه وسلم وأبيها، لكنها آثرت عمر كما في السياق، والشاهد على ذلك أن عمر رضي الله عنه أوصى ابنه عبد الله رضي الله عنه أن يقول لعائشة رضي الله عنها: «يستأذن عمر بن الخطاب أن يدفن مع صاحبيه» فأشار إلى الصحبة وليس إلى طلب بركة القبر وحتى مع القول باحتمال أنه أراد التبرك بالمجاورة فأين هذا مما يفعله المغالون؟

الفرع الثاني - الشبه المتعلقة بالتبرك بالمواضع التي جلس أو صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم:

مرَّ معنا أن ذات النبي صلى الله عليه وسلم ذات مباركة، ولذا كان الصحابة يتبركون بما انفصل منه صلى الله عليه وسلم كالشعر والعرق والثياب والوضوء وغير ذلك، والسؤال المهم هنا: هل بركة ذاته الكريمة، وآثاره صلى الله عليه وسلم الشريفة تتعدى إلى المكان كموضع جلوسه أو صلاته أو نومه وبالتالي يُتبرك بهذا المكان الذي لامسه الرسول صلى الله عليه وسلم أم لا؟

---

(١) «الرد على البكري» (١/ ١٦٣-١٦٤).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٦٧٩).

وللجواب عن هذا نقول: إنه لابد من التفريق بين أمرين:

الأول ـ ما قصده الرسول ﷺ من الأمكنة لأداء العبادات كالصلاة ونحوها، فإنه يشرع قصده وتحريه، اقتداءً به ﷺ وطلبًا للأجر والثواب، ولا خلاف في هذا، ومن أمثلة ذلك قصده ﷺ: «الصلاة خلف المقام، وعند الاسطوانة[1] في مسجده، والصف الأول، وقصده مسجد قباء يوم السبت للصلاة فيه ونحو ذلك».

والثاني ـ ما فعله الرسول ﷺ من العبادات أو غيرها في أي مكان دون قصد المكان بذاته، أو قصد أداء العبادة فيه فهذا مما لا يشرع قصده أو تحريه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «لم يشرع الله تعالى للمسلمين مكانًا يقصد للصلاة إلا المسجد، ولا مكانًا يقصد للتعبد إلا المشاعر، فمشاعر الحج كعرفة ومزدلفة ومنى تقصد للذكر والدعاء والتكبير لا الصلاة، بخلاف المساجد فإنها هي التي تقصد للصلاة. . وما سوى ذلك من البقاع فإنه لا يستحب قصد بقعة بعينها للصلاة ولا الدعاء والذكر، إذ لم يأت في شرع الله ورسوله قصد لذلك، ولو كان مسكنًا لنبي أو منزلاً أو ممرًا»[2]، وبناءً على ذلك فإن المواضع التي صلى فيها الرسول ﷺ بالمدينة ـ ما عدا مسجده ومسجد قباء ـ أو على طريق المدينة أو بمكة ـ ما عدا المسجد الحرام ـ ونحو ذلك مما لم يقصده بذاته كبعض المساجد بمكة والمدينة وما حولها والتي بنيت على آثار صلاة الرسول ﷺ ـ إن صح ذلك ـ لا يشرع قصدها للتبرك، وكذلك الجبال والمواضع التي

---

(١) الأسطوانة: هي السارية، وأما موقعها في المسجد النبوي فقيل: إنها السارية المتوسطة في الروضة الشريفة، وتعرف بأسطوانة المهاجرين، انظر «فتح الباري» (١/ ٥٧٧).

(٢) «مجموع الرسائل والمسائل» لابن تيمية (٥/ ٢٦٣).

جلس أو أقام فيها ﷺ - ما عدا المشاعر - لا تقصد العبادة فيها طلبًا للبركة، وذلك لما يلي:

١ - أنه لا يوجد دليل من النصوص الشرعية يفيد استحباب ذلك أو جوازه، والعبادة مبنية على التوقف والاتباع.

٢ - أن الصحابة رضي الله عنهم لم يقع منهم التبرك بشيء من ذلك مع حبهم لرسول الله ﷺ وشدة حرصهم على تعظيمه وطلب البركة باتباعه ﷺ.

٣ - نهي الصحابة والسلف عن ذلك كما فعل عمر بن الخطاب عندما رأى الناس يبتدرون مسجدًا مروا به في طريقهم للصلاة فيه تبركًا به لكون النبي ﷺ صلى فيه، فقال رضي الله عنه: **«أيها الناس، إنما هلك من كان قبلكم باتباعهم مثل هذا، حتى أحدثوها بيعًا[1] فمن عرضت له فيه صلاة فليصل، ومن لم تعرض له فيه صلاة فليمض»[2].**

وكذا قطعه رضي الله عنه للشجرة التي بويع تحتها النبي ﷺ عندما بلغه أن أناسًا يأتونها لالتماس البركة[3]، وقد روي كراهة ذلك والنهي عنه عن جماعة من السلف، منهم الإمام مالك والثوري ووكيع وغيرهم؛[4] وذلك حرصًا منهم على سد ذريعة الشرك والفتنة التي يفضي إليها تعظيم مثل هذه المواضع، ومع وضوح

---

(١) البيع: جمع بيعه، وهي معبد النصارى، انظر «القاموس المحيط» (١/ ٣٥٠).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٣٧٦)، وصححه ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٨١)، وأخرجه ابن وضاح في كتاب «البدع» (ص: ٢١، ٤٢)، وقال الألباني: إسناده صحيح على شرط الشيخين، انظر «تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق» للألباني (ص: ٤٩).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) انظر «البدع والنهي عنها» لابن وضاح القرطبي (ص: ٤٣)، و«الاعتصام» للشاطبي (١/ ٣٤٧)، و«زاد المعاد» (١/ ٥٩) وغيرها.

ما سبق إلا أن البعض ممن يجيز التبرك بالمواضع التي جلس فيها رسول الله ﷺ أو صلى فيها قد أوردوا شبهًا يستدلون بها على جواز ذلك الأمر، ومن أبرز ما استدلوا به ما يلي:

١ ـ استدلوا بحديث عتبان بن مالك رضي الله عنه الذي طلب فيه من الرسول ﷺ أن يصلي في بيته ليتخذ موضع صلاته ﷺ مصلى له بسبب كونه أعمى وبينه وبين مسجد قومه واد، فدخل ﷺ بيته وصلى في ناحية من البيت، وكذا صلاته ﷺ في بيت أم أنس بن مالك[1] قالوا: فيستدل بهذا الحديث على مشروعية التبرك بالمواضع التي صلى فيها ﷺ.

٢ ـ استدلوا أيضًا بأن سلمة بن الأكوع[2] رضي الله عنه كان يتحرى الصلاة عند الأسطوانة فسئل عن ذلك فقال: «رأيت النبي ﷺ يتحرى الصلاة عندها»[3].

٣ ـ استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة: ١٢٥)، فالله أمرنا بذلك ويقاس عليه غيره من الأمكنة المرتبطة بالأنبياء.

والجواب على ما سبق:

أولاً ـ أما حديث عتبان فكان مقصوده رضي الله عنه بناء مسجد لحاجته إليه، فأحب أن يكون موضعًا يصلي له فيه النبي ﷺ، ليكون النبي ﷺ هو الذي رسم

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الصلاة»، باب «المساجد في البيوت» (١/ ١٦٤) برقم (٤١٥)، ومسلم في كتاب «المساجد»، باب «الرخصة في التخلف عن الجماعة» (١/ ٣٨١) برقم (٣٣).

(٢) هو: سلمة بن الأكوع، واسم الأكوع سنان بن عبد الله الأسلمي، أبو مسلم، كان ممن بايع تحت الشجرة، وكان شجاعًا راميًا محسنًا فاضلاً، غزا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات، توفي في المدينة سنة ٧٤هـ، وقيل ٦٤، انظر ترجمته في «أسد الغابة» (٢/ ٢٧١)، و«الإصابة» (٢/ ٦٥)، و«تهذيب التهذيب» (٤/ ١٥٠).

(٣) رواه البخاري كتاب «الصلاة»، باب «الصلاة إلى الأسطوانة» (١٨٩) برقم (٤٨٠)، ومسلم في كتاب «الصلاة»، باب «السترة» (١/ ٣٠٥) برقم (٥٠٩).

المسجد كما أنه ﷺ بنى مسجد قباء وبنى مسجده بخلاف مكان صلى فيه النبي ﷺ اتفاقًا[1] ويحتمل أن يكون عتبان رضي الله عنه إنما طلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع[2].

ثانيًا - استدلالهم بفعل سلمة بن الأكوع وتحريه الصلاة عند الأسطوانة على مشروعية الصلاة في المواضع التي صلى فيها الرسول ﷺ تبركًا: فقد سبق بيان الفرق بين ما تحرى الرسول ﷺ الصلاة فيه وقصده، وبين ما صلى فيه اتفاقًا، والصلاة عند الأسطوانة مما قصده النبي ﷺ فلا يقاس عليه غيره[3].

ثالثًا - استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ على جواز التبرك بالأماكن المرتبطة بالأنبياء عمومًا قياسًا، فغير موفق لأن هذا الحكم خاص بمقام إبراهيم عليه السلام فقط، ولأن الصلاة في هذا المكان إنما شرعت لأن الله - عزّ وجلّ - أمر بها، ولم يُفعل لمجرد طلب البركة، سواء أريد به المقام الذي عند الكعبة، أو أريد به المشاعر، ولا خلاف في أنها قد خصت بعبادات لا يشركها فيه سائر البقاع، وما خصت به هذه البقاع فلا يقاس به غيرها[4]، وما عظمه الله ورسوله في زمان أو مكان فإنه يستحق التعظيم وما لا فلا[5] لكون العبادات مبناها على الشرع والاتباع لا على الرأي والقياس.



(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٧٤٦)، و«الرد على البكري» لابن تيمية (ص: ٢٨٠) بتصرف.
(٢) «فتح الباري» (١/ ٥٢٢).
(٣) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٧٤٧) بتصرف.
(٤) المصدر السابق (٢/ ٨٠١).
(٥) «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٨٦).

المطلب الثاني

الشبه المتعلقة بالتبرك الممنوع بالصالحين عمومًا

بينّا فيما سبق أن التبرك بالصالحين ينقسم إلى قسمين:

١ - **تبرك مشروع**: وهو التبرك بمجالستهم والانتفاع بعملهم ودعائهم ووعظهم والحصول على الرحمة الإلهية التي تنزل على مجالسهم.

٢ - **تبرك ممنوع**: وهو التبرك بذوات الصالحين وما انفصل عنهم، وكذا التبرك بآثارهم ومواضع عبادتهم أو التبرك بقبورهم ونحو ذلك، ولكن المخالفين لمنهج أهل السنة والجماعة في هذا الباب أوردوا شبهًا واستدلالات يستدلون بها على جواز التبرك بذوات الصالحين وآثارهم ومواضع عبادتهم وقبورهم وسوف نعرض في هذا المطلب لأبرز الشبه التي استدلوا بها في الفروع التالية:

الفرع الأول - الشبه المتعلقة بالتبرك بذوات الصالحين وما انفصل عنهم.

الفرع الثاني - الشبه المتعلقة بالتبرك بآثار الصالحين ومواضع عبادتهم.

الفرع الثالث - الشبه المتعلقة بالتبرك بقبور الصالحين.

الفرع الأول - الشبه المتعلقة بالتبرك بذوات الصالحين وما انفصل عنهم:

لم أجد شبهة يتعلق بها الذين يجيزون التبرك بذوات الصالحين وآثارهم المنفصلة عنهم إلاَّ قياس التبرك بذوات الصالحين على التبرك بذات الرسول ﷺ وآثاره.

ومسألة قياس الصالحين على الرسول ﷺ في شرعية التبرك بالذات والآثار قد مضى مناقشتها بالتفصيل في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا

الباب[١]، واتضح لنا أن التبرك بالذات وما انفصل عنها هو من خصوصياته ﷺ فلا يقاس عليه غيره، وذكرنا ما يدل على ذلك فليراجع.

الفرع الثاني ـ الشبه المتعلقة بالتبرك بآثار الصالحين ومواضع عبادتهم:

أورد المجيزون للتبرك بآثار الصالحين بعض الأدلة لبيان جواز ذلك، ومنها:

١ ـ استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ[٢] فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (البقرة:٢٤٨)، حيث أثبت القرآن الكريم في هذه الآية أن بقايا الصالحين وآثارهم يمكن التبرك بها[٣].

٢ ـ كما يستدلون على ذلك بما روي عن بعض الأئمة من التبرك بآثار الصالحين ومن ذلك استدلالهم بما روى الربيع بن سليمان[٤] أن الشافعي ـ رحمه الله ـ بعثه بكتاب من مصر إلى الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ في بغداد ذكر فيه أنه ـ أي الشافعي ـ رأى النبي ﷺ في نومه، وأمره أن يبشر أحمد بن حنبل بأنه سيمتحن في القول بخلق القرآن وأن الله سيرفع له بذلك علمًا إلى يوم

(١) يراجع (ص:٧٢٩) وما بعدها.

(٢) التابوت: هو الصندوق، ومعنى السكينة: أي ما تسكن إليه النفوس من الآيات التي تعرفها، وقد اختلف في البقية المذكورة، فقيل: هي عصا موسى وعصا هارون وثيابهما ورضاض ألواح التوراة، وقيل: العصا والنعلان، وقيل: غير ذلك، انظر «تفسير الطبري» (٢/ ٦١٥)، وابن كثير (١/ ٣٠٢)، و«فتح القدير» للشوكاني (١/ ٢٦٠).

(٣) انظر: «مفاهيم يجب أن تصحح» للمالكي (ص:١٥٢-١٥٣).

(٤) هو: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل، أبو محمد المرادي، صاحب الإمام الشافعي وناقل علمه، ولد سنة ١٧٤هـ، وسمع من ابن وهب والقيسي وأبي صالح وغيرهم، وحدث عنه أبو داود وابن ماجه والنسائي وغيرهم، أفنى عمره في العلم ونشره، توفي سنة ٢٧٠هـ، انظر ترجمته في «سير الأعلام» (١٢/ ٥٨٧)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٨٦)، و«شذرات الذهب» (٢/ ١٥٩).

القيامة، فدفع الإمام أحمد إلى الربيع أحد ثوبيه بشارة، فلما رجع الربيع إلى مصر تبرك الشافعي بغسالة ثوب الإمام أحمد[١].

والجواب على ما سبق كالتالي:

أولاً ـ استدلالهم بالآية السابقة على جواز التبرك بآثار وبقايا الصالحين غير صحيح، لأمرين:

الأول ـ أن للعلماء في المراد بآل موسى وآل هارون قولان:

(أ) أن المراد بآل موسى وآل هارون: موسى وهارون أنفسهما، وأن لفظ (آل) مقحمة لتفخيم شأنهما، والبقية المتروكة: عصا موسى وكسر الألواح والنعلين والثياب والأمر بالجهاد[٢].

(ب) أن المراد بآل موسى وآل هارون الأنبياء من بني يعقوب، لأنهما ـ أي موسى وهارون ـ من ذرية يعقوب، فسائر قرابته ومن تناسل منه آل لهما[٣]، وعلى ضوء ما ذكره المفسرون فإن تلك البقايا المذكورة في الآية خاصة بالأنبياء فقط، وليست لغيرهم، والتبرك بآثار الأنبياء ـ غير المكانية ـ لا نزاع في شرعيته كما تقدم.

---

(١) انظر هذه الحكاية في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٧/ ٢٧٠)، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص: ٥٥١).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٦٢٧)، و«تفسير البغوي» (١/ ٢٩٩)، و«الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٢١)، و«روح المعاني» للألوسي (٢/ ١٩٦)، و«مفاتيح الغيب» للرازي (٦/ ١٥١)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (١/ ٢٤٥)، و«تفسير ابن كثير» (٢/ ٦١٣).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٢١)، و«مفاتيح الغيب» للرازي (٦/ ١٥١)، و«فتح القدير» للشوكاني (١/ ٣٣٥)، و«روح المعاني» للألوسي (٢/ ١٦٩).

الثاني - أن معنى الآية: أن الله لما بعث طالوت ملكًا على بني إسرائيل جعل له علامة تدل على ذلك بإثباته لهم بالتابوت الذي فيه السكينة وآثار موسى وهارون تحمله الملائكة، وكان قد فقد من بني إسرائيل قبل ذلك وليس المراد بمجيء الملائكة بالتابوت هو التبرك به، حيث لم ينص على ذلك أحد من المفسرين فيما اطلعت عليه[1].

ثانيًا - استدلالهم بحصول التبرك بالصالحين من بعض الأئمة كالشافعي في القصة المذكورة يجاب عليه بما يأتي:

١ - أن القصة المروية عن الشافعي في التبرك بثوب أحمد بن حنبل غير صحيحة، فقد نص على عدم صحتها الإمام الذهبي فقال عند ترجمته للربيع: «ولم يكن - أي الربيع - صاحب رحلة، فأما ما يُروى أن الشافعي بعثه إلى بغداد بكتاب إلى أحمد بن حنبل فغير صحيح»[2].

٢ - أن الإمام الشافعي لقي من هو أكبر من الإمام أحمد وأفضل كمالك وابن عيينة وغيرهم، ولم يثبت عنه أنه تبرك بأحد منهم، وإذا قيل: إنما قصد التبرك بثوبه تأثرًا بالرؤيا التي رآها له فقد سبق أن القصة بما فيها سببها وهو الرؤيا غير صحيح.

---

(١) انظر تفسير الآية في المصادر المذكورة في الصفحة السابقة هامش ٣، ٤.

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٢/ ٥٨٧)، ويؤيد كلام الذهبي أن الخطيب البغدادي - رحمه الله - لم يترجم للربيع بن سليمان في تاريخ بغداد مع التزامه ترجمة كل من ورد بغداد، ومع أن الربيع كان مشهوراً، وكذلك ففي سند الحكاية محمد بن الحسين السلمي قال عنه القطان: غير ثقة كان يضع للصوفية الأحاديث، وضعفه غيره، وبقية الأسانيد منقطعة وفيها من لا يعرف. انظر «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٥٠).

٣ ـ على فرض صحة هذه الرواية عن الشافعي أو غيره فليس هذا بحجة لاختصاص النبي ﷺ بجواز التبرك بذاته وآثاره واقتصاره عليه كما تقدم بيانه ولأن فعل الشافعي ليس بحجة إذا خالف المشروع.

الفرع الثالث ـ الشبه المتعلقة بالتبرك بقبور الصالحين:

ذكرنا سابقًا أن ما عدا الزيارة الشرعية لقبور الصالحين أو غيرهم فهو ممنوع وأن شد الرحال إلى قبور الصالحين، أو غيرهم لالتماس البركة ممنوع شرعًا، وأن ما يفعله القبوريون من شد للرحال إلى القبور طلبًا للبركة، وكذا مظاهر التبرك بالقبور كأداء بعض العبادات عندها أو التمسح بها وتقبيلها وأكل ترابها والمجاورة عندها، وبناء المساجد والقباب عليها، واتخاذها عيدًا .. كل ذلك غير مشروع لعدم ورود دليل صحيح يدل على مشروعية التبرك بالقبور على أية صورة من صور التبرك المبتدع ومظاهره المتقدمة، بل جاءت الأحاديث المتواترة بالنهي عن شد الرحال إلى القبور والصلاة عندها واتخاذها مساجد وبناء المساجد عليها ونحو ذلك[1]، إلا أن المبتدعة بالغوا في ذلك متعلقين ببعض الشبه الواهية، ومنها:

١ ـ استدلالهم بقوله تعالى عن أصحاب الكهف: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ (الكهف: ٢١)، فإنهم فعلوا ذلك طلبًا لبركة قبور الفتية، فإذا كان ذلك جائزًا في شرع من قبلنا فهو مشروع لنا!

٢ ـ استدلوا بأن بركة الصالحين جارية بعد مماتهم كما كانت في حياتهم، وعليه فيجوز التبرك بقبورهم[2]، ويستشهدون ببعض الأحاديث المكذوبة مثل: «إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور»[3].

---

(١) يراجع في ذلك (ص: ٧٧١).
(٢) انظر «المدخل» لابن الحاج (١/ ٢٥٥).
(٣) سبق تخريجه.

٣ - استدلوا بحكايات منسوبة إلى بعض العلماء بأنهم كانوا يتبركون بالدعاء عند قبور الصالحين ويستجاب لهم، كما حكي عن الشافعي أنه كان يقول: «إني إذا نزلت بي شدة أجيء فأدعو عند قبر أبي حنيفة فأجاب»، ونحو ذلك من الحكايات[1].

والجواب على ما سبق بما يأتي:

أولاً - تقدم لنا الاستدلال على عدم شرعية التبرك بقبر النبي ﷺ مع عظم قدره وفضله، وبالتالي فالتبرك بقبر غيره من الأنبياء والصالحين وغيرهم أولى بالمنع منه والنهي عنه (انظر ص: ٨٣١ وما بعدها).

ثانيًا - تقدم لنا الاستدلال على عدم شرعية التبرك بذوات الصالحين وآثارهم في حياتهم واختصاص ذلك بالنبي ﷺ، فالتبرك بهم وهم في قبورهم بعد موتهم غير مشروع من باب أولى (انظر ص: ٨٤١ وما بعدها).

ثالثًا - استدلالهم على جواز بناء المساجد على القبور تبركًا بها بقصة أصحاب الكهف يجاب عليه من عدة أوجه:

قال الطبري - رحمه الله -:

١ - اختلف العلماء في القوم الذين غلبوا على أمر أصحاب الكهف، الذين قالوا هذه المقالة هل هم المسلمون أم الكفار[2].

٢ - على فرض صحة القول بأنهم مسلمون، فمن أين لنا أن شرعهم يبيح لهم ذلك؟ ألا يجوز أنهم اجتهدوا وأخطأوا[3]؟ فليس في الآية أكثر من حكاية

---

(١) انظر في ذلك كتاب «عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان» للصالحي (ص: ٣٦٣).
(٢) انظر «تفسير الطبري» (٨/ ٢٠٥).
(٣) انظر «رياض الجنة في الرد على أعداء السنة» للشيخ مقبل بن مقبل هادي الوادعي - رحمه الله - (ص: ٢٧٤).

قول طائفة من الناس وعزمهم على فعل ذلك، وليست خارجة مخرج المدح لهم، والدعوة إلى التأسي بهم، وكيف يكون اتخاذ المساجد على القبور تبركًا بها من الشرائع المتقدمة، وقد ثبت عن النبي ﷺ لعن اليهود والنصارى حيث اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد[1] كما تقدم مما يدل على تحريمه في جميع الشرائع.

٣ ـ لو سلمنا أن ذلك شرع لمن قبلنا فهو منسوخ هنا بشرعنا، فقد تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ بالنهي عن اتخاذ القبور مساجد، ولعن ﷺ فاعله[2] كما تقدم.

رابعًا ـ استدلالهم على جواز التبرك بقبور الصالحين بأن بركتهم جارية بعد موتهم فغير صحيح، فإذا لم يجز التبرك بقبر النبي ﷺ ولا بذاته بعد موته مع أنه يجوز التبرك بذاته وآثاره في حياته، فإن التبرك بالصالحين بعد موتهم أكثر منعًا لكونه في الأصل ممنوع في حياتهم كما سبق، ثم إن دعوى تأثير البركة بعد الموت لا دليل عليها، أما الاحتجاج بالأثر السابق والذي يزعمون أنه يدل على دوام بركة الصالحين بعد موتهم فقد سبق بيان بطلانه سندًا ومتنًا[3].

خامسًا ـ أما استدلالهم على جواز التبرك بقبور الصالحين بالحكايات المروية عن الشافعي وغيره فيجاب عليها من عدة أوجه:

١ ـ أنه لم يثبت شيء عن أهل القرون الثلاثة المفضلة في ذلك، مع شدة المقتضي فيهم لذلك لو كان فيه فضيلة[4].

---

(١) «روح المعاني» للألوسي (٥/ ٢٣٩) بتصرف، وانظر «تحذير الساجد» للألباني (ص: ٤٩) وما بعدها.

(٢) انظر: «الرد على البكري» لابن تيمية (١/ ١٤٧)، و«رياض الجنة» للوادعي (ص: ٢٧٥).

(٣) انظر: «منهاج السنة» لابن تيمية (١/ ٤٨٣)، و«إغاثة اللهفان» لابن القيم (١/ ٢١٥)، و«التوصل إلى حقيقة التوسل» للرفاعي (ص: ٢٥٢).

(٤) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٦٨٥).

٢ ـ أن الأثر المروي عن الشافعي رحمه الله في التبرك بقبر أبي حنيفة رحمه الله مكذوب عليه[١] ويؤيد بطلانه أن الشافعي ـ رحمه الله ـ لما قدم بغداد ـ التي بها قبر أبي حنيفة رحمه الله ـ لم يكن بها قبر ينتاب للدعاء عنده البتة، كما أنه ـ أي الشافعي ـ قد رأى في الحجاز واليمن والشام ومصر كثيراً من قبور الأنبياء والصحابة والتابعين الذين هم أفضل من أبي حنيفة وأمثاله من العلماء، فلم يتوخ الدعاء عند قبر أحد منهم، فلماذا لم يتوخَّ الدعاء إلا عند قبر أبي حنيفة؟ أضف إلى ذلك أن الشافعي ـ رحمه الله ـ قد نص في كتاب (الأم) على كراهة تعظيم قبور المخلوقين خشية الفتنة والضلال[٢].

ـ أما الحكايات التي تروى عن كثير من الناس ويستدل بها على جواز التبرك بقبور الصالحين فليست العبرة بالكثرة إذا كانت مخالفة للحق الذي قام عليه الدليل[٣]، كما أنه لا حجة إلا فيما ثبت عن المعصوم ﷺ، فلا يغتر بكثرة العادات المخالفة للشرع كالتبرك بالقبور ونحوها.

وبهذا يتبين لنا: أن الشبه التي يستدل بها المجيزون لأنواع التبرك الممنوع سواءً بالرسول ﷺ أو بالصالحين شبه باطلة عند التحقيق، ولا تقوم بها حجة على جواز ذلك، والله أعلم.



(١) المصدر السابق (٢/ ٦٨٦) بتصرف.

(٢) «الأم» للشافعي (١/ ٢٧٨).

(٣) انظر: «تطهير الاعتقاد» للصنعاني (ص: ٣٣).

المبحث الثاني

الشبهات المتعلقة بالتوسل بالأنبياء والصالحين

من خلال استقراء ما كتبه المجيزون للتوسل الممنوع بالنبي ﷺ أو بغيره من الصالحين عمومًا نجد أن الشبه التي أوردوها للاستدلال على جواز التوسل بذوات الصالحين وجاههم ومكانتهم متشعبة وكثيرة ويمكننا حصرها فيما يلي:

أولاً - سوء فهمهم للآيات أو الأحاديث الصحيحة الواردة في موضوع التوسل.

ثانيًا - اعتمادهم على بعض الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة.

ثالثًا - عدم التفريق بين التوسل وبين الاستغاثة والدعاء للأموات أو الأحياء.

رابعًا - استخدامهم للقياس الفاسد كقياس الخالق - سبحانه وتعالى - على المخلوق في هذا الباب بما يسمونه «الواسطة»، أو قياس التوسل بذات النبي ﷺ على التبرك بذاته ﷺ في حياته، أو قياس التوسل بالذات على التوسل بالعمل أو قياس الميت على الحي ونحو ذلك.

خامسًا - الاستدلال بالتجارب الواقعية - كما يزعمون - على حصول ما يريدون بالتوسل بالصالحين وغيرهم.

وسوف نتعرض لأبرز الشبه التي أوردها من يجيز التوسل الممنوع في المطالب التالية، ونرد عليها إن شاء الله تعالى.

❊

المطلب الأول

الشبه المتعلقة بسوء فهم الآيات والأحاديث الصحيحة الواردة في التوسل

الشبهة الأولى - استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ (المائدة: ٣٥)، كما فعل الشطي[١] والمالكي وغيرهم، يقول المالكي بعد إيراده للآية: «ولفظ الوسيلة عام في الآية كما ترى، فهو شامل للتوسل بالذوات الفاضلة من الأنبياء والصالحين، في الحياة، وبعد الممات، وبالإتيان بالأعمال الصالحة على الوجه المأمور به، وللتوسل بها - أي الأعمال الصالحة - بعد وقوعها»[٢].

وقد سبق[٣] المعنى الشرعي للفظ الوسيلة الوارد في الآية وأنها بمعنى التقرب إلى الله تعالى بالقرب والطاعات والإخلاص له في العبادة على وفق ما جاء به الرسول ﷺ كما ذكر ذلك أئمة التفسير واللغة كابن عباس ومجاهد والفرّاء وغيرهم[٤]، فالاستدلال بعموم لفظ الوسيلة، لكل ما يتوسل به سواءً أكان مشروعًا أم ممنوعًا استدلال خاطئ لم يأت عن أحدٍ من الصحابة والمفسرين الاستدلال به على ما يدعيه هؤلاء.

---

(١) هو: حسن بن عمر بن معروف بن عبد الله الشطي البغدادي الأصل، ولد سنة ١٢٠٥هـ بدمشق، فقيه فرضي متكلم، توفي سنة ١٢٧٤هـ، من مصنفاته: «منحة الولي»، و«شرح الكافي»، انظر ترجمته في «الأعلام» (٢/ ٢٠٩)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٢٦٧).

(٢) انظر «مفاهيم يجب أن تصحح» لمحمد علوي المالكي (ص٤٥)، وكذا «النقول الشرعية في الرد على الوهابية» لحسن بن عمر الشطي، ضمن مجموعة كتب، طبعة مكتبة التهذيب - القاهرة، ط:٢، (ص١٠٧).

(٣) انظر: (ص٧٥٥).

(٤) انظر: «تأسيس التقديس» لأبي بطين (ص:١٠٧)، و«أضواء البيان» للشنقيطي (٢/ ٩٨)، و«التوسل» للألباني (ص١١).

الشبهة الثانية ـ الاستدلال بحديث الأعمى وقصة استسقاء عمر بالعباس:

استدل المجيزون للتوسل بذوات الصالحين وجاههم ببعض الأحاديث الصحيحة والتي لا تدل على مرادهم، وإنما لسوء فهمهم لدلالتها جعلوها دليلاً على ما ذهبوا إليه ومن هذه الأحاديث:

١ ـ حديث الأعمى: جاء عند أحمد وغيره عن عثمان بن حنيف[1] أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله أن يعافيني، فقال: «**إن شئت دعوتُ لك، وإن شئتَ أخرتُ ذاك، فهو خير**»، وفي رواية: «**وإن شئت صبرت فهو خير لك**»، فقال: ادعُه، فأمره أن يتوضأ، فيحسن وضوءه، فيصلي ركعتين، ويدعو بهذا الدعاء: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه، فتقضى لي اللهم فشفِّعه فيَّ (وشفعني فيه)، قال: ففعل الرجل، فبرأ»[2].

٢ ـ استسقاء عمر رضي الله عنه بالعباس رضي الله عنه: روى أنس بن مالك رضي الله عنه أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، قال: فيسقون»[3] وقد أورد المجيزون للتوسل بذوات الصالحين هذين الحديثين

---

(١) هو: عثمان بن حنيف بن وهب الأنصاري، أبو عمرو المدني، أخو سهل بن حنيف، صحابي شهد بدرًا، بعثه عمر على الكوفة، وولاه على البصرة، سكن الكوفة حتى خلافة معاوية، له عدة أحاديث، انظر ترجمته في «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣/ ١٥١)، و«الخلاصة» للخزرجي (ص٢٥٩)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ١١٢).

(٢) رواه أحمد (٤/ ١٣٨)، والترمذي (٥/ ٥٣١) برقم (٣٥٧٨)، وابن ماجه (١/ ٤٤١) برقم (١٣٨٥)، والحاكم (١/ ٣١٣)، وصححه الألباني في «التوسل» (ص٧٠)، والأرناؤوط في «تحقيق مسند أحمد» (٢٨/ ٤٧٨).

(٣) سبق تخريجه (ص٧٦٢).

للاستدلال بهما على جواز ذلك كما فعل النبهاني[١]، ودحلان[٢] والمالكي[٣] وغيرهم، وبنوا على ذلك أن التوسل بالنبي ﷺ باقٍ بعد موته، بل جاوزوا ذلك فقالوا: إن التوسل بذوات الأنبياء أحياءً وأمواتًا جائز كذلك.

والرد على ذلك كما يلي:

١ - أما استدلالهم بحديث الأعمى، فإننا لو نظرنا إليه وفهمنا معناه الفهم الصحيح، فسنرى أنه لا حجة لهم فيه على جواز التوسل بذات النبي ﷺ وغيره من الصالحين، بل إن الحديث دليل على التوسل المشروع، وهو التوسل بدعاء النبي ﷺ ويدل على ذلك سياق الحديث وألفاظه:

(أ) فقول الأعمى «ادع الله أن يعافيني» فيه بيان لمقصده من المجيء إلى رسول الله ﷺ وهو أن يدعو له الرسول ﷺ بالشفاء لعلمه بأن دعاء الرسول ﷺ أرجى للقبول عند الله بخلاف غيره.

(ب) جواب الرسول ﷺ له بقوله: «إن شئت دعوت وإن شئت صبرت وهو خير» دليل آخر على أن الأعمى ما جاء إلا للدعاء.

(جـ) إصرار الأعمى على طلب الدعاء منه ﷺ بقوله «فادعه».

(د) قول الأعمى في آخر دعائه الذي علمه الرسول ﷺ «اللهم شفعه فيّ»[٤] أي اقبل دعاءه لي.

---

(١) «الأنوار المحمدية» ليوسف بن إسماعيل النبهاني، طبعة دار الفكر - بيروت، ب. ت (ص٦٠٤).

(٢) «الدرر السنية في الرد على الوهابية» لأحمد دحلان (ص٨، ١٤).

(٣) «مفاهيم يجب أن تصحح» لمحمد علوي المالكي (ص٥٢).

(٤) هذه الجملة عند أحمد والحاكم، وإسنادها صحيح، انظر: «التوسل» للألباني (ص٧٣).

(هـ) قول الأعمى أيضًا «وشفعني فيه»[١] أي: اقبل شفاعتي، أي: دعائي في أن تقبل شفاعته ﷺ فيَّ، أي دعاءه لي.

(و) أن واقع الأعمى ومجيئه إلى رسول الله ﷺ يدل على أنه أراد التوسل بدعائه ﷺ إذ لو كان قصد التوسل بشخص النبي ﷺ أو بحقه أو بجاهه لكان يكفيه أن يبقى في بيته، ويدعو الله بجاه النبي ﷺ أن يرد عليه بصره، دون أن يتكلف عناء الحضور إلى الرسول ﷺ، فدل حضوره إلى الرسول ﷺ على أن مراده إخبار الرسول ﷺ بحاله وسؤال الدعاء منه لاعتقاده أنه ﷺ مستجاب الدعوة.

(ز) ذِكرُ العلماء لهذا الحديث في دلائل النبوة يدل على أن السر في شفاء الأعمى هو دعاء النبي ﷺ، فلو كان السر في دعاء الأعمى وحده، لكان كل من يدعو به من العميان قد عوفي، بل على الأقل لعوفي واحد منهم، وهذا لا يمكن إثباته[٢].

(حـ) يمكننا القول أيضًا: كيف خفي هذا الدعاء الذي فيه توسل بالذات - كما يزعمون - على عميان ومكفوفي الصحابة ومن بعدهم، فلم يستعملوه في حياته ﷺ ولا بعد مماته والناس حريصون على جوارحهم وحواسهم، فيتبين لنا من هذا الإلزام أن الحديث إنما يدل على التوسل بدعاء النبي ﷺ كما سبق وليس بذاته[٣].

---

(١) هذه الجملة أخرجها أحمد (١٣٨/٤)، والحاكم (٣١٣/١)، وصححها الألباني في كتابه «التوسل» (ص٧٤).

(٢) انظر: «التوصل إلى حقيقة التوسل» للرفاعي (ص٢٣٧)، و«التوسل» للألباني (ص٧١).

(٣) انظر: «هذه مفاهيمنا» لآل الشيخ (ص٤٣).

(ط) يقول الألباني ـ رحمه الله ـ: «ولو صح أن الأعمى إنما توسل بذات النبي ﷺ فيكون حكمًا خاصًا به ﷺ، لا يشاركه فيه غيره، وعليه فلا يتجاوز إلى غيره ﷺ»[١].

٢ ـ أما استدلالهم بقول عمر رضي الله عنه في استسقائه: **«اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا...»** على جواز التوسل بذوات الأنبياء والصالحين وجاههم باعتبار أن عمر توسل بجاه العباس رضي الله عنه ومكانته عند الله ـ سبحانه وتعالى ـ وأن عدول عمر رضي الله عنه عن التوسل بالرسول ﷺ إلى التوسل بالعباس رضي الله عنه إنما هو لبيان جواز التوسل بالمفضول مع وجود الفاضل ليس غير[٢].

والجواب على ذلك: أن هذا الاستدلال مردود من عدة وجوه، أهمها:

(أ) أن النصوص الشرعية يفسر بعضها بعضًا، فلا يفهم شيء منها بمعزل عن بقية النصوص الواردة في الموضوع، وبناءً على هذه القاعدة فحديث توسل عمر رضي الله عنه بالعباس إنما يفهم على ضوء ما ثبت من الروايات الصحيحة الأخرى الواردة في التوسل، والجميع متفقون على أن في كلام عمر شيئًا محذوفًا لابد له من تقدير، وهذا التقدير إما أن يكون «الذات والجاه» كما يقولون فيكون المعنى: «إنا كنا نتوسل إليك بذات نبينا ﷺ أو جاهه.. وإنا نتوسل إليك بذات العباس أو جاهه..» وإما أن يكون التقدير (دعاء) فيكون المعنى: «إنا كنا نتوسل إليك بدعاء نبينا ﷺ.. وإنا نتوسل إليك بدعاء العباس» كما نقول: وإذا أردنا

(١) «التوسل» للألباني (ص٧٧).

(٢) انظر: «شواهد الحق» للنبهاني (ص١٥٧)، و«الدرر السنية في الرد على الوهابية» لدحلان (ص١٣)، و«مفاهيم يجب أن تصحح» للمالكي (ص٦٩).

أن نعرف أي التقديرين أصح فلابد من الرجوع إلى السنة لمعرفة طريقة توسل الصحابة - رضوان الله عليهم - بالنبي ﷺ، وإذا نظرنا إلى ذلك نجد أن الصحابة ﷺ كانوا يتوسلون إلى الله تعالى بطلب الدعاء من الرسول ﷺ كما ورد في استسقاء الرسول ﷺ يوم الجمعة بعد أن طلب منه الرجل أن يدعو لهم بالسقيا[1]، ولم نجد في حديث أن الصحابة الكرام كانوا إذا قحطوا أو نحو ذلك يتوسلون بجاه النبي ﷺ وذاته بعيداً عن دعائه ﷺ، ولذا فالتقدير المحذوف في توسل عمر رضي الله عنه بالعباس هو: «إنا كنا نتوسل إليك بدعاء نبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بدعاء عم نبينا فاسقنا».

(ب) عدول عمر رضي الله عنه عن التوسل بالرسول ﷺ بعد موته وهو أشرف الخلق إلى التوسل بالعباس، مع أنه لا يقارن جاهه برسول الله ﷺ يدل على أن عمر ما أراد إلا التوسل بالدعاء، وأن التوسل بالنبي ﷺ بهذه الكيفية بعد وفاته غير ممكن، ولذا لجأ إلى التوسل الممكن، فاختار العباس رضي الله عنه لقرابته من الرسول ﷺ ولصلاحه ودينه وتقواه فطلب منه أن يدعو لهم، وإقرار الصحابة لعمر دليل على ذلك، إذ لو كان التوسل بذات النبي ﷺ لكان ممكنًا بعد وفاته، ولما احتاج إلى التوسل بالعباس، ولما أقرَّ الصحابة عمر رضي الله عنه على عدوله عن ذلك لأن ذلك يعني العدول عن الاقتداء به، ويدل على ذلك أن الصحابة ﷺ لما صلى بهم أبو بكر الصديق في مرض الرسول ﷺ ثم خرج عليهم الرسول ﷺ أكثروا من التصفيق حتى تأخر أبو بكر فتقدم النبي ﷺ فصلى بهم، فإذا كان الصحابة لم يرتضوا الاقتداء بغير النبي ﷺ عندما أمكن ذلك فكيف يتركون التوسل به ﷺ بعد وفاته لو كان ذلك ممكنًا ويلجأون إلى غيره؟

(١) رواه البخاري في كتاب «الاستسقاء»، باب «الاستسقاء في المسجد» (١/ ٣٤٣) برقم (٩٦٧-٩٧٣).

(جـ) جاء في بعض الروايات الصحيحة تفسير كلام عمر رضي الله عنه المذكور وقصده، حيث جاء في بعض الروايات أن العباس لما استسقى به عمر قال: «اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيك، وهذه أيدينا إليك بالذنوب، ونواصينا إليك بالتوبة، فاسقنا الغيث»[1].

(د) أن في لفظ الرواية: «أن عمر رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس..» دليل على تكرار استسقاء عمر رضي الله عنه بدعاء العباس رضي الله عنه، وفي ذلك حجة على الذين يتأولون فعل عمر رضي الله عنه إنما هو لبيان جواز التوسل بالمفضول مع وجود الفاضل، فلو كان الأمر كما يقولون لفعل ذلك عمر ولو مرة واحدة - أي الاستسقاء بالرسول بعد موته - فاستمراره على الاستسقاء بدعاء العباس يدل على بطلان تأويلهم المذكور[2].

المطلب الثاني

الشبه المتعلقة باعتمادهم على بعض الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة

أورد المجيزون للتوسل الممنوع عددًا من الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة ليستدلوا بها على جواز ما يدَّعونه في هذا الباب، وفيما يلي بعض الأحاديث التي استدلوا بها وبيان أوجه ضعفها، وعدم صلاحيتها للاستدلال بها، ومنها:

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٣/ ١٥٠).

(٢) ينظر في ذلك: «التوصل إلى حقيقة التوسل» للرفاعي (ص٢٦١)، و«التوسل» للألباني (ص٥١)، و«غاية الأماني في الرد على النبهاني» للعلامة أبي المعالي محمود شكري الألوسي (ص٢٨٨).

١ - حديث «توسلوا بجاهي، فإن جاهي عند الله عظيم»[(١)].

هذا الحديث باطل لا أصل له في شيء من كتاب الحديث، وإنما يرويه بعض الجهال بالسنة، كما نبه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «مع أن جاهه ﷺ عند الله أعظم من جاه جميع الأنبياء والمرسلين.. ولكن جاه المخلوق عند الخالق ليس كجاه المخلوق عند المخلوق، فإنه لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه.. والمخلوق يشفع عند المخلوق بغير إذنه، فهو شريك له في حصول المطلوب، والله تعالى لا شريك له كما قال سبحانه: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ (٢٢) وَلا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ (سبأ: ٢٢-٢٣)»[(٢)].

فلا يلزم من كون جاهه ﷺ عند ربه عظيمًا، أن نتوسل به إلى الله لعدم ثبوت مشروعيته عن رسول الله ﷺ فظهر أن متن هذا الحديث مخالف لهدي القرآن والسنة في هذا الباب.

٢ - حديث «لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد إلا غفرت لي، فقال الله تعالى: يا آدم كيف عرفت محمداً ولم أخلقه؟ قال: يا رب إنك لما خلقتني، رفعتُ راسي فرأيت على قوائم العرش مكتوبًا «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلاّ أحب الخلق إليك، فقال الله تعالى: صدقت يا آدم إنه لأحب الخلق إليّ، وإذا سألتني بحقه فقد غفرت لك، ولولا محمد ما خلقتك»[(٣)].

---

(١) انظر «السلسلة الصعيفة» للألباني (١/ ٧٦) برقم (٢٢)، والحديث لا أصل له في كتب الحديث.

(٢) «قاعدة في التوسل والوسيلة» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٤٧، ١٤٩) بتصرف.

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٦١٥)، وصححه وتعقبه الذهبي بالوضع، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١/ ٨٨) برقم (٢٥).

ولنا مع الحديث وقفتان:

الأولى من حيث السند: ضعَّف الحديث كثير من أهل العلم، منهم:

١ - الإمام البيهقي في دلائل النبوة[١] حيث قال: تفرد به عبد الرحمن بن زيد من هذا الوجه وهو ضعيف.

٢ - الإمام الذهبي: قال في تلخيص المستدرك «موضوع» وقال في الميزان: «باطل»[٢]، فهو موضوع الإسناد باطل المتن.

٣ - شيخ الإسلام ابن تيمية: حكم بوضعه في الرد على البكري[٣].

٤ - الحافظ ابن عبد الهادي: حيث نصر القول بوضعه في الصارم المنكي[٤].

٥ - الحافظ ابن كثير: في البداية والنهاية قال عن راويه «متكلم فيه» ونقل كلام البيهقي بضعف راويه[٥].

٦ - الحافظ الهيثمي[٦] في المجمع.

٧ - الإمام السيوطي في تخريج أحاديث الشفاء[٧].

٨ - الزرقاني في «شرح المواهب»[٨].

٩ - الشهاب الخفاجي في «شرح الشفاء»[٩].

---

(١) «دلائل النبوة» للبيهقي (٥/ ٤٨٦).

(٢) «تلخيص المستدرك» للذهبي (٢/ ٦١٥).

(٣) «مختصر الرد على البكري» لابن تيمية (ص٦).

(٤) «الصارم المنكي في الرد على السبكي» لابن عبد الهادي (ص٦٠-٦١).

(٥) «البداية والنهاية» لابن كثير (٢/ ٣٢٣).

(٦) «مجمع الزوائد» للهيثمي (٨/ ٢٥٣).

(٧) «تخريج أحاديث الشفا» للسيوطي (ص٣٠).

(٨) «شرح المواهب» للزرقاني (١/ ٧٦).

(٩) «شرح الشفا» للخفاجي (٢/ ٢٤٢).

١٠ ـ الملا على القاري في «شرح الشفاء»[١].

١١ ـ ابن عراق في «تنزيه الشريعة»[٢].

١٢ ـ الشيخ الألباني في «التوسل»[٣]، وغيرهم كثير[٤].

وسبب ضعف الحديث أن فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف جدًا حيث نص على ضعفه ابن المديني وأبو حاتم الرازي وأحمد وابن معين والبخاري والنسائي والدارقطني، والطحاوي وغيرهم كثير[٥].

وكذا فيه عبد الله بن مسلم الفهري متهم بوضع الحديث[٦].

أما تصحيح الحاكم له مع وجود عبد الرحمن بن زيد بن أسلم في السند فإنه تناقض منه ـ رحمه الله ـ حيث ذكر في أول كتاب (المدخل إلى الصحيح) أن عبد الرحمن بن زيد روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة[٧]، ولعل السبب في هذا التناقض أنه ألف كتابه (المستدرك) أولاً وألف (المدخل) في نهاية حياته وقد حصلت له غفلة وتغيُّر، أو أنه تساهل في تحريره وتنقيحه[٨]، وحسبنا هؤلاء الأعلام، ولو أردت جمع واستقصاء من تكلم فيه لكثر الكلام، ومن لا يقنع بالقليل لا يقنعه الكثير.

---

(١) «شرح الشفاء» للقاري (١/ ٢١٥).

(٢) «تنزيه الشريعة المرفوعة» لابن عراق (١/ ٧٦).

(٣) «التوسل» للألباني (ص١٠٥).

(٤) انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني (١/ ٨٨-٩٩).

(٥) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١/ ٨٨-٩٢).

(٦) «لسان الميزان» لابن حجر (٣/ ٤١٥).

(٧) «المدخل إلى الصحيح» للحاكم، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري، تحقيق: د. ربيع بن هادي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ب. ت، ط:١، عام (١٤٠٤هـ) (ص١٥٤).

(٨) «فتح المغيث» للسخاوي (١/ ٣٦)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٥/ ٢٣٣).

أما الوقفة الثانية فهي مع متن الحديث:

متن الحديث وألفاظه مخالف للكتاب والسنة من وجوه:

الأول - الثابت أن الدعاء الذي به قبل الله توبة آدم عليه السلام هو ما قاله الله في سورة الأعراف: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (الأعراف: ٢٣)، فهذه هي الكلمات التي تلقاها آدم من ربه فتاب عليه، كما قال سبحانه: ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة: ٣٧)، وذكر ابن كثير في تفسيره أن هذا القول مروي عن عشرة[١] من أهل العلم فسروا الكلمات المذكورة بآية الأعراف، ومنهم عبد الرحمن بن زيد راوي الحديث المذكور في هذا الباب، مما يدل على وهن الحديث المذكور ووضعه، ولم يرد عن أحد من أهل العلم أنه فسر الكلمات المذكورة بتوسل آدم بمحمد عليهما الصلاة والسلام.

الثاني - أن هذا الاعتقاد فيه مشابهة للنصارى القائلين: «بأن عيسى عليه السلام هو الذي غفرت به زلة آدم عليه السلام»[٢].

الثالث - أن في الحديث إقسامًا على الله بمخلوقاته، وقد سبق بيان كون ذلك من الشرك الذي حرمه الله تعالى حيث لا يجوز الحلف والإقسام بغير الله سبحانه.

الرابع - الثابت أن الله تعالى علَّم آدم الأسماء كلها قبل أن يخطئ، ومن جملة الأسماء اسم محمد ﷺ وأنه نبي ورسول، فكان أحرى أن يقول آدم لما سأله ربه: كيف عرفت محمدًا؟، إنك علمتني إياه لما علمتني الأسماء.

---

(١) «تفسير ابن كثير» (١/ ٢٤٥)، والعشرة هم: مجاهد، وسعيد بن جبير، وأبو العالية، والربيع بن أنس، والحسن، وقتادة، ومحمد بن كعب القرظي، وخالد بن معدان، وعطاء الخرساني، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

(٢) «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ٥٢٤).

الخامس - قول الحديث «فقال الله تعالى: صدقت يا آدم إنه لأحب الخلق إليّ، وإذا سألتني بحقه فقد غفرت لك»، قول باطل لأنه قد علم أن الحلف والإقسام بغير الله شرك، فكيف يعلم الله عبده ورسوله آدم الشرك ويقبله منه وسيلة ويرضى بها عنه[1].

السادس - قول الحديث «إن الله قال لآدم: ولولا محمد ما خلقتك»، وهذا قول نتزه الله عنه، وحاشاه أن يقول وهو القائل سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦)، فالعلة في خلق الخلق هي العبادة وليس من أجل النبي ﷺ أو غيره، وبهذا يتبين لنا بطلان حديث توسل آدم بمحمد ﷺ سنداً ومتنًا، والله أعلم.

٣ - حديث: لما ماتت فاطمة بنت أسد أم علي رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ: «الله الذي يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، اغفر لأمي فاطمة بنت أسد ولقنها حجتها، ووسع مدخلها بحق نبيك، والأنبياء الذين من قبلي، فإنك أرحم الراحمين»[2].

وفي سند الحديث روح بن صلاح، ضعفه الدارقطني، وقال الذهبي: الدارقطني لا يضعف إلا من لا طبَّ فيه[3]، وأما توثيق ابن حبان لروح فعلى قاعدته في توثيق المجاهيل فلا يعتد به، أضف إلى ضعفه تفرده به كما قال الطبراني في (الأوسط) «تفرد به روح بن صلاح» وقد ضعف الحديث عن جماعة من المحدثين[4].

---

(١) «التوصل إلى حقيقة التوسل» للرفاعي (ص٢٢٦).

(٢) أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/٢٥٧)، وعزاه للطبراني، ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٣/١٢١).

(٣) نقله عنه المناوي في «فيض القدير» (١/٢٨).

(٤) انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني (١/٧٩-٨٢).

٤ - حديث «من خرج من بيته إلى الصلاة فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هذا فإني لم أخرج أشرًا ولا بطرًا..»[١] الحديث.

فهو حديث ضعيف الإسناد، لأن فيه عطية العوفي، وقد ضعفه كثير من العلماء قال ابن حجر فيه: «صدوق يخطئ كثيرًا، كان شيعيًا مدلسًا، وقال فيه في (تلخيص الحبير): «ضعيف»، وقال الذهبي في (الميزان): «مجمع على ضعفه»[٢]، وقد جاءت عدة روايات للحديث وكلها ضعيفة[٣].

٥ - حديث «أن النبي ﷺ كان يستفتح بصعاليك المهاجرين»[٤].

وهذا الحديث ليس فيه دلالة على التوسل بالصالحين، وإنما يدل - لو صح - على أنه كان يطلب النصرة والفتح بدعاء الفقراء، كما في حديث «إنما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها، بدعوتهم وصلاتهم وإخلاصهم»[٥]، وليس فيه ما يدل على ما يدعون.

وأضف إلى ذلك أن الحديث ضعيف بسبب إرسال أمية بن خالد، واختلاط أبي إسحاق وعنعنته، وقد كان مدلسًا[٦]، وعليه فلا تثبت به حجة.

---

(١) رواه أحمد (٣/ ٢١)، وابن ماجه (١/ ٢٥٦) برقم (٧٧٨)، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١/ ٨٢) برقم (٢٤).

(٢) انظر في ذلك: «ميزان الاعتدال» (٥/ ١٠٠)، و«مجمع الزوائد» (٥/ ٢٣٦)، و«الضعفاء والمتروكين» (٢/ ١٨٠) برقم (٢٣٢١)، و«تلخيص الحبير» (ص: ٢٤١).

(٣) انظر: «عمل اليوم والليلة» لابن السني (ص٧٦) برقم (٨٢)، و«مجمع الزوائد» (١٠/ ١١٧)، و«التوسل» للألباني (ص: ٤٩-١٠٠)، وقد ضعفه الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» برقم (٢٤).

(٤) رواه الطبراني في «الكبير» (١/ ٨١/ ٢)، والتبريزي في «مشكاة المصابيح» (٣/ ١٤٤٤)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (ص٦٥٨) برقم (٤٥٥٨).

(٥) رواه النسائي في «الكبرى» (٣/ ٣٠) برقم (٤٣٨٧)، وصححه الألباني في «صحيح سنن النسائي» (٢/ ٣٩٩) برقم (٣١٧٨).

(٦) انظر: «الاستيعاب» (١/ ٣٨)، و«التوسل» للألباني (ص١٠٤).

هذه بعض الأحـاديث التي استـدل بها المجيـزون للتوسل بذوات الـصالحين وجاههم، وكلـها ضعـيفة أو مـوضوعـة كما رأينا وهناك عـدد كبـير من الآثار الموقوفة والمرفوعة لا تصح أيضًا يمكن الرجوع إليها[1].

المطلب الثالث

الشبه المتعلقة باستخدامهم للقياس الفاسد

وفي هذا المطلب عدد من الشبـه المتعلقة باستخدام المجـيزين للتوسل الممنوع القياس الفاسد في إثبات دعواهم على الجواز وذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول - قياس الخالق سبحانه على المخلوق فيما يسمى بـ «الواسطة»:

يعتمد المجيزون للتوسل بذوات الصالحين وجاههم في تبرير ذلك على شبهة عقلية تسمى شبهة «الواسطة» وخلاصتها:

«أن منطق الواقع ومتطلبـاته يقتضي أنه إذا كان لأحدنـا حاجة عند ملك أو عظيم فـإنه لا يذهب إليه مـباشـرة، فقـد لا يلتفت إليـه، وقد يـرده أصلاً ولا يقابله، لذلك فـإنا نلجأ إلى أن نبحث عمن يعـرفه ويكون مقربًا إليـه، لنجعله واسطة بيننا وبينه، فإذا فعلـنا ذلك استجاب لنا، وهكذا الأمر نفسـه في علاقتنا بالله - بزعمهم - فـالله أعظم العظماء، ونحن عصاة مذنبـون، فنخشى إن دعونا الله أن لا يلتـفت إلينا!! فـالأحرى أن نتـوسل إليـه بجاه الصـالحين كـالأنبيـاء والشهـداء والأولياء الذين يحبـهم ويستـجيب لهم مراعـاة لخاطرهم»[2]، بل زاد

(١) للاستـزادة في ذلك انظر: «التـوصل إلى حقـيقـة التوسل» للرفـاعي، و«التوسل» للألبـاني، و«هذه مفاهيمنا» لآل الشيخ، وغيرها.

(٢) انظر في تقـرير كلامهم المراجع الآتـية: «شواهد الحق» للنبـهاني (ص١٣٩-١٤١)، «رسـائل إخوان الصفاء» (٤/ ٢٠-٢١)، و«نشر المحاسن الغالية» لليافعي (ص٦١).

بعضهم فقال: «لابد من الواسطة، وليس كل من اتخذ بينه وبين الله واسطة يكون مشركًا، وإلا لكان البشر كلهم مشركين، لأن أمورهم تنبني على الواسطة فجبريل ﷺ واسطة للنبي في تلقي الوحي، ورسول الله ﷺ واسطة للصحابة يفزعون إليه في الشدائد ويتوسلون به إلى الله..»(١).

والجواب على هذه الشبهة كما يلي:

أولاً - أن فحوى كلامهم هو نفسه الذي كان يعتقده ويحتج به المشركون السابقون، وهو ما أوقعهم في الشرك بالله تعالى، حيث اتخذوا وسائط بينهم وبين الله تعالى لتقريبهم إليه سبحانه، ومع ذلك فقد حكم الله عليهم بالشرك، فلا حاجة للمؤمن أن يجعل بينه وبين ربه واسطة في الدعاء والاستغاثة، لقوله تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ (غافر: ٦٠)، فإذا اعتقد أنه لابد من الواسطة، وأن الله تعالى لا يستجيب إلا به في جلب المنافع ودفع المضار مثل أن يكون واسطة في رزق العباد ونصرهم وهداهم يسألونه ذلك ويرجعون إليه فيه، فهذا من أعظم الشرك الذي كفَّر الله به المشركين حيث اتخذوا من دون الله أولياء وشفعاء يجتلبون بهم المنافع ويدفعون بهم المضار.. والمقصود أن من أثبت وسائط بين الله وبين خلقه كالوسائط التي تكون بين الملوك والرعية فهو مشرك..»(٢).

ثانيًا - أن قياسهم للخالق - جلَّ وعلا - على المخلوقين من الملوك والزعماء قياس فاسد، إذ هو قياس مع الفارق، ولكونه أيضًا يستلزم عدة مفاسد كفرية وشركية من أعظمها:

(أ) تشبيه عالِم الغيب والشهادة الذي لا تخفى عليه خافية، بالملوك الجاهلين بالحقائق وأحوال الرعية المحتاجين إلى وسائط ترفعها إليهم.

---

(١) «مفاهيم يجب أن تصحح» للمالكي (ص٢٧، ٢٨).

(٢) «الواسطة بين الحق والخلق» لابن تيمية (ص١١).

(ب) تشبيه الخالق - جلّ وعلا - الذي من صفاته القدرة الكاملة والقوة والقهر بالمخلوقين العاجزين عن تدبير أمور رعيتهم وقضاء حوائجهم فهم محتاجون إلى أعوان وأنصار ليعينوهم على ذلك.

(جـ) تشبيه أرحم الراحمين الرءوف بخلقه بالملوك الذين ليسوا مريدين لنفع الرعية والإحسان إليهم إلا بمحرك خارجي هو الوسيط.

(د) إن الملوك مضطرين إلى قبول شفاعة أمرائهم ووزرائهم لحاجتهم إليهم بخلاف رب العالمين الغني عن جميع خلقه الذي لا يقبل الشفاعة إلا ممن أذن له، ورضي له قولاً، فمن ظن أن الله تعالى مثل الملوك فقد كفر.

(هـ) تشبيه من ليس بينه وبين خلقه حجب تحول بينهم وبينه، وهو قريب يجيب دعوة الداعي، بمن لا يستطيع أحد الوصول إليهم إلا بجهد ومشقة ووسائط، وبهذا يتبين أن شبهة اتخاذ الواسطة في التوسل إلى الله تعالى باطلة شرعًا، لما تتضمن من مفاسد.

ثالثًا - أما قولهم بأن العاصي ليس له اللجوء إلى ربه مباشرة لتلطخه بالذنوب وأن الأولى أن يستصحب أحد المقربين كواسطة إلى الله حتى لا يرده الله قول باطل لا أصل له، فإبليس رمز العصاة، لما دعا ربه بدون واسطة استجاب الله له كما في قوله: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ..﴾ (الحجر: ٣٦-٣٧).

رابعًا - أن الأموات الذين يتوسل إلى الله بجاههم لا يعلمون بحال المتوسلين فكيف سيتشفعون ويتوسطون لهم عند الله، وعلى فرض سماعهم هل لهم قدرة في ذلك؟، ولم يرد في نص من كتاب الله سبحانه أن الله تعالى عندما يرغب في التوبة والإنابة من أي ذنب مهما عظم - لم يرد أن الله تعالى

يطلب من المذنب أن يتخذ لنفسه واسطة إلى الله - عزَّ وجلَّ - عند دعائه أو توبته، وكم عرف التاريخ من أحوال التائبين الذين قبل الله - عزَّ وجلَّ - توبتهم ولم يتخذوا لهم وسائط؟

خامسًا - أن قول المالكي في أنه لابد من واسطة بين الحق والخلق قياسًا على الوحي قياس فاسد أيضًا، لأن كون جبريل أو محمد ﷺ واسطة بين الله وبين خلقه يحتمل معنى حقًا ومعنى باطلاً، فإذا أريد أنهم - أي الملائكة والأنبياء - واسطة في تبليغ أوامر الله ونواهيه، وبيان دينه وتوضيحه فهذا حقٌّ وصواب، فالخلق لا يعلمون ما يحبه الله وما يكرهه إلا بواسطة الرسل المبلِّغين عنه.

وإن أريد بالواسطة أن الأنبياء والملائكة واسطة بين العباد وبين رب العباد في جلب المنافع ودفع المضار وغيرها، وأن الناس يرجعون إليهم ويسألونهم ذلك في الحياة وبعد الممات فهذا من أعظم الشرك الذي كفَّر الله به المشركين.

سادسًا - أن الواقع يناقض دعواهم في ضرورة الواسطة فقد علم بالاضطرار أن المسلمين يدعون ربهم في الرغبة والرهبة أفرادًا أو جماعات كما في الكسوف والاستسقاء ونحوه فيستجيب لهم، بل كان المشركون يدعونه سبحانه في الجاهلية بلا واسطة وقت الشدة فيجيبهم، أفتراه سبحانه لا يجيب عباده المؤمنين إلا بهذه الواسطة؟!

الفرع الثاني - قياس التوسل بالنبي ﷺ على التبرك به ﷺ:

يستدل البعض على مشروعية التوسل بالنبي ﷺ وبآثاره بقياس ذلك على مشروعية التبرك بالنبي ﷺ وآثاره من بعده، يقول البوطي: «وإذا علمت أن التبرك بالشيء إنما هو طلب الخير بواسطته ووسيلته، علمت أن التوسل بآثار

النبي ﷺ أمر مندوب إليه ومشروع، فضـلاً عن التوسل بذاته الشريفة - سواءً تعلق التبرك والتوسل بها - أي بآثاره - في حياته أو بعد مماته..»[(١)].

والحقيقة أن هذا الكلام يتـضمن خلطًا بين التبرك المشروع بذات النبي ﷺ في حياته وبآثاره بعد مـوته، وبين التوسل به ﷺ ذاتًا وآثارًا، وهذا قياس مع الفارق، فمـسألة التبرك بالنبي ﷺ دلَّ الـشرع على جوازها كما مـر معنا في مبحث التبرك، بينما مـسألة التوسل بذاته أو بآثاره ﷺ لم يثبت فيه شيء في الكتاب أو السنة، ولا من عمل الصحابة - رضوان الله عليهم[(٢)].

الفرع الثالث - قياس مشروعية التوسل بالذات والجاه على مشروعية التوسل بالأعمال الصالحة:

يقيس المجيزون للتوسل الممنوع ما يفعلونه من توسل بالذات والجاه على مشـروعيـة التوسل بالأعـمال الصالحـة، يقول بعـضهم: «إذا جـاز التوسل بالأعمال الصـالحة وهي أعراض، جاز التوسل بالذوات الفاضلة بعـد موتها من باب أولى»[(٣)].

ويقول آخر: «كيف جاز التوسل بأعراض المفضولين - أي الأعمال الصالحة - ولم يجز التوسل بأعـيان الفاضلين، مع كون العين أفـضل من العرض والفاضل أفضل من المفضول»[(٤)].

---

(١) «فقه السيرة» للدكتور/ محمد سعيد البوطي، دار الفكر - بيروت، ط:١١، عام (١٤١٧هـ) (ص٢٣٩).

(٢) انظر: «التوسل» للألباني (ص١٣٩).

(٣) «المنح الإلهية في طمس الضلالة الوهابية» لأحمد بن علي الشعباني، نقلاً عن «دعاوى المناوئين لدعوة محمد بن عبد الوهاب» عرض ونقـد د. عبد العزيز عبد اللطيف، دار الوطن - الرياض، ط:١، عام (١٤١٢هـ) (ص٢٤٣).

(٤) المصدر السابق (ص:٢٤٣).

والجواب على هذه الشبهة من وجهين:

الأول ـ أن هذا قياس في العبادات، والقياس في العبادات باطل، ومثله كمثل الذي يقول: إذا جاز التوسل بعمل المتوسل الصالح ـ وهو بلاشك دون عمل الولي والنبي ـ جاز أن يتوسل بعمل النبي والولي، وهذا وما لزم منه باطل.

الثاني ـ أن التوسل بالعمل الصالح هو من باب التوسل بسعي الإنسان نفسه وما صدر منه من طاعات، وإذا كان لا يصح أن يتوسل الشخص بالعمل الصالح الذي صدر من غيره، فمن باب أولى لا يجوز التوسل بذات الغير وهذا مما لا يخفى[1].

يقول الشيخ محمد رشيد رضا ـ رحمه الله ـ: «إن التوسل بالأعمال الصالحة هو التقرب إلى الله تعالى بما شرعه لعباده بالإجماع والنصوص القطعية، وهو المعقول.. إذ هي ـ أي الأعمال ـ التي تزكي نفس العامل، وتجعله أهلاً لرضوان الله تعالى واستجابته لدعائه، وأما ذات غيرك، فلا تأثير لها في تزكيتك، مهما تكن الذات فاضلة بعملها المزكي لها ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ (الشمس: ٩)»[2].

ولاشك أن العمل هو الذي يجمل الذات، ولولا العمل لم تكن الذات شيئًا مذكوراً فالعمل هو أداة معرفة الذات، فإن كان عمل الذات خيراً عرفت ووصفت به والعكس، فالذات تتبع العمل وليس العكس، ولذا نجد أن الأنبياء والصالحين والشهداء والصديقين لولا أعمالهم العظيمة التي وفقهم الله إليها ما عرفوا، فالعمل الفاضل هو الذي يجعل الذات مقربة، ولاشك أن العمل لعامله، فلهذا جاز أن يتوسل العامل بعمله الصالح، ولم يجز أن يتوسل بعمل غيره ولا بذات غيره من باب أولى.

---

(١) انظر: «التوسل» للألباني (ص١٣٨).

(٢) انظر: «صيانة الإنسان من وسوسة دحلان» للسهسواني (ص٢٥٨).

الفرع الرابع ـ قياس التوسل بالأموات على التوسل بالأحياء:

يرى المجيزون للتوسل بالأموات أن التوسل بالميت نظير التوسل بالحي، وسؤاله قضاء الحوائج بواسطة دعائه من الله تعالى.. فأحد التوسلين كالآخر بجامع السؤال من المخلوق فإذا جاز بالنسبة إلى الأحياء، جاز مطلقًا[1].

وقد حاول المجيزون للتوسل بالأموات إثبات تساوي التوسل بالأحياء والتوسل بالأموات بعدة أدلة منها:

١ ـ استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ (المائدة:٣٥)، بأن الآية عامة في كل توسل بالذوات أو الأعمال في الحياة أو بعد الممات، وقد سبق الرد على هذا الاستدلال وبيان بطلانه[2].

٢ ـ استدلالهم بالنصوص التي تثبت حياة الأنبياء والشهداء في قبورهم، وقولهم بأن الحياة البرزخية كالحياة الدنيوية، وقياس الأولياء على الأنبياء في ذلك، يقول المالكي: «إن الأرواح لها من الإطلاق والحرية ما يمكنها من أن تجيب من يناديها، وتغيث من يستغيث بها كالأحياء سواء بسواء، بل أشد وأعظم»[3].

والحقيقة أن هذا القياس فاسد لأنه مبني على باطل، وما بني على باطل فهو باطل، فالمعلوم كما سبق بيانه أنه لا يجوز التوسل بذوات الأحياء حتى الأنبياء، وإنما يجوز التوسل كما أسلفنا بأسماء الله وصفاته، وكذا بالأعمال الصالحة التي يقوم بها المتوسل أو بدعاء الصالحين من الأنبياء وغيرهم، وأثبتنا أنه لم يرد دليل

---

(١) «البراهين الجلية في دفع تشكيكات الوهابية» لمحمد بن حسن الموسوي الطباطبائي، ضمن مجموعة كتب، دار طهران ـ إيران، ب. ت (ص٢٧) بتصرف يسير.

(٢) راجع (ص:٨٤٩).

(٣) «مفاهيم يجب أن تصحح» للمالكي (ص٩٤).

صحيح صريح على أن أصحاب النبي ﷺ كانوا يتوسلون إلى الله تعالى بذاته ﷺ بل كانوا يتوسلون إلى الله تعالى بالإيمان بالرسول ﷺ وطاعته، وكذا بدعائه ﷺ لهم، فأصل المسألة المقيس عليه وهو التوسل بذوات الأحياء باطل شرعًا، وبالتالي فقياس جواز التوسل على ذلك قياس غير صحيح.

ويمكننا القول أيضًا أنه لا علاقة بين حياة الأنبياء والشهداء في قبورهم وبين طلب الحاجات منهم والتوسل بهم إلى الله تعالى، ومعلوم أن أصحاب رسول الله ﷺ لم يتوسلوا بالنبي ﷺ بعد موته ولا بشهداء أُحُد ولا بغيرهم مع اعتقادهم أنهم أحياء في قبورهم، وإن كانت حياتهم تختلف عن الحياة الدنيا، كما هو معلوم.

الفرع الخامس - الاستدلال بالتجارب الواقعية:

يستدل المجيزون للتوسل بالصالحين بكثير من القصص والوقائع التي تقول بأن فلانًا توسل إلى الله تعالى بذات الولي أو بجاهه، فقضى الله حاجته بسبب توسله بالصالحين.

ويجاب على هذا بالآتي:

اولاً - أن أكثر هذه الحكايات - إن لم تكن كلها - محض أساطير وخرافات وليس لها وجود في الواقع وإنما هي من بنيات أفكار الخرافيين لتسويغ هذا النوع من الشرك وتغرير العوام به.

ثانيًا - أنه لا يمكن إثبات مسائل الشرع بالحكايات والمنامات ونحوها، وإنما الشرع قائم على الدليل الشرعي الصحيح.

ثالثًا - أن استجابة الله لتوسل ودعاء المتوسلين، ليس لأنهم توسلوا بالصالحين ولكن ذلك بمحض قدرة الله تعالى وتقديره الذي قد يصادف التوسل بغيره أو بغير المشروع فيظن المتوسل أن الله استجاب له بتوسله هذا.

رابعًا - أن المتوسل قد يكون في حالة من الاضطرار والذل فيستجيب الله له لما قام في قلبه، وقد يكون مشركًا كما أخبر الله - سبحانه وتعالى - عن إجابته للمشركين في حالة الشدة مع أنهم مشركون، فلا يلزم من إجابة الدعاء شرعية الوسيلة التي استخدمت كما هو واضح.

خامسًا - قد يكون استجابة الدعاء في هذه الحال من باب الاستدراج والفتنة.



المبحث الثالث

الشبهات المتعلقة بتبرير الوقوع في الشرك

أكثر الواقعون في المظاهر والأعمال الشركية من تبرير وتسويغ ما يقومون به من أعمال شركية ببعض الشبه والاستدلالات الباطلة، سواء ما يتعلق بتبرير الأعمال الشركية التي تقع عند القبور من استغاثة بالأموات وطلب الشفاعة من الصالحين وغيرهم، أو التوسل الممنوع أو التبرك أو نحوها، وقد ذكرت بعض الشبه التي يستدلون بها في الأبواب المتعلقة بكل قضية، ومنها شبههم في تعريف التوحيد وأنواعه، وكذا شبهة عدم انقسام التوحيد إلى الأقسام المعروفة عند أهل السنة والجماعة، وكذا شبهة عدم وقوع الشرك في الأمة المحمدية، وشبهة في تسويغ النذر لغير الله تعالى، وكذا شبههم في اتخاذ القبور أعياداً، والشبه المتعلقة بالتبرك الممنوع والتوسل الممنوع وغيرهما، وبقي بعض الشبه التي يوردها المخالفون لمنهج أهل السنة والجماعة لتبرير أعمالهم الشركية على اختلاف أنواعها، وسوف نعرض في هذا المبحث - إن شاء الله - لبعض الشبه التي يوردونها في هذا الباب في المطالب الآتية:

المطلب الأول - شبهة «أن هذه الأعمال الشركية من الكفر العملي لا الاعتقادي».

المطلب الثاني - شبهة «المجاز العقلي».

المطلب الثالث - شبهة «أن المشركين السابقين كانوا يعتقدون في الأصنام والشياطين وهؤلاء يعتقدون في الأولياء والصالحين».

المطلب الرابع - شبهة «أن الآيات النازلة في المشركين لا تنزل على المؤمنين».

المطلب الأول

شبهة أن الأعمال الشركية التي يقومون بها من الكفر العملي

وخلاصة كلامهم في هذه الشبهة أن أعمال القبوريين منهم من دعاء للأموات، وطلب ما لا يقدر عليه إلا الله، وكذا النذور والذبح لغير الله ونحوها من الأعمال التي يسمى فاعلها كافراً، إنما يقصد بها الكفر العملي لا الكفر الاعتقادي، وهي نظير ما ورد في إطلاق الكفر على من ترك الصلاة، كما في قوله ﷺ: «بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة»[1]، وكذا ما ورد في من أتى حائضاً[2]، أو كاهناً[3]، أو قال لأخيه: يا كافر[4] ونحوها، فهي من الكفر الذي لا يضاد الإيمان من كل وجه.

والجواب على ذلك:

١ ـ لاشك أن الكفر ينقسم إلى كفر اعتقاد وكفر عمل، لكن دعوى أن ما يفعله المعتقدون في الأموات من كفر العمل في غاية الفساد، فما هو الحامل لهم على دعاء غير الله والاستغاثة به، وتقبيل الجدران، ونذر النذور هل هو مجرد اللعب والعبث من دون اعتقاد؟!، هذا فعل المجانين، إذ لاشك أن الباعث على هذه الأعمال هو الاعتقاد في من تُصْرَفُ له هذه العبادات من دون الله، فكيف لا يكون هذا من كفر الاعتقاد، والذي لولا الاعتقاد لم يصدر فعل من تلك الأفعال[5].

(١) سبق تخريجه.
(٢) رواه أحمد (٢/ ٤٠٨)، وأبو داود (٤/ ٢٢٥) برقم (٣٩٠٤)، والترمذي (١/ ٢٤٣) برقم (١٣٥)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٧/ ٦٨) برقم (٢٠٠٦).
(٣) تقدم تخريجه.
(٤) رواه البخاري في «الأدب»، باب «من كفر أخاه بغير تأول» (٥/ ٢٢٦٣) برقم (٥٧٥٢)، ومسلم في «الإيمان»، باب «حال إيمان من قال لأخيه يا كافر» (١/ ٧٨) برقم (٦٠)، والترمذي (٥/ ٥٥) برقم (٢٦٣٧).
(٥) «الدر النضيد» للشوكاني (ص٦٤، ٦٥).

وقد ذكر الإمام الشوكاني - رحمه الله - في جوابه على الكلام المنسوب إلى الإمام الصنعاني - رحمه الله - والذي يذكر فيه أن أعمال المشركين في هذه الأمة من الكفر العملي لا الاعتقادي[1] كلامًا طيبًا أنقله لأهميته حيث قال - رحمه الله -: «ليس هذا بصحيح ولا مستقيم، فإن من يدعو الأموات، ويهتف بهم عند الشدائد، ويطوف بقبورهم، ويطلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه، لا يصدر منه ذلك إلا عن اعتقاد كاعتقاد أهل الجاهلية في أصنامهم، هذا إن أراد الميت الذي يعتقده ما كان تطلبه الجاهلية من أصنامها من تقريبهم إلى الله، فلا فرق بين الأمرين، وإن أراد استقلال من يدعون من الأموات، بأن يطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله - عزَّ وجلَّ - فهذا أمر لم تبلغ إليه الجاهلية، فإنهم قالوا ما حكاه الله عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (الزمر: ٣)، ولم يدَّعوا لأصنامهم أنهم يستقلون بإيصالهم إلى ما يطلبونه من دون الله - عزَّ وجلَّ - فهذا هو شرك الجاهلية الذي بعث الله لأجله رسله، وأنزل فيه كتبه، وقاتلهم الأنبياء عليه، وأما الخلق، والرزق والموت والحياة ونحو ذلك، فالجاهليون يقرون في جاهليتهم وقبل بعثة الرسول إليهم بأن الله سبحانه هو المستقل بذلك..»[2].

٢ - أن القول بأن الكفر العملي هو كفر أصغر، قول غير صحيح، بل قد يكون من العمل ما هو كفر أكبر، ومنه ما هو كفر أصغر، وسيأتي ذلك عند الحديث عن شبهات الحاكمية.

---

(١) انظر كلام الصنعاني في ذلك في «شرح الأبيات التي رد بها الصنعاني - رحمه الله - على الشيخ محمد عبد الوهاب وهو مخطوط بالجامعة الإسلامية، تحت رقم (٩٢٥) (ص٨، ٩)، وكلامه هنا مخالف لما قرره - رحمه الله - في كتابه «تطهير الاعتقاد» من أن شرك القبوريين هو بعينه ما تفعله الجاهلية، ولعل كلامه في تطهير الاعتقاد كان هو الأخير لأنه لا يعقل رجوع مثله عن الحق إلى الباطل، والله أعلم.

(٢) «رسالة تتعلق بوجوب توحيد الله - عزَّ وجلَّ -» للإمام محمد بن علي الشوكاني، مخطوطة برقم (٩٢٥)، مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ميكروفيلم (توحيد) برقم (٧٢٤).

المطلب الثاني

شبهة المجاز العقلي

يتستر كثير من الواقعين في الأعمال الشركية تحت ستار «المجاز» ليخفوا شركهم حيث زعموا أن كل ما يطلبونه من الأولياء فإنما يطلبونه على سبيل المجاز وإنما الطلب في الحقيقة من الله تعالى، فإذا وجد في كلام المسلمين إسناد شيء لغير الله كالاستغاثة بغير الله ودعاء غيره سبحانه ونحو ذلك فيجب حمله على المجاز العقلي، ولا سبيل إلى تكفير أحد من المسلمين مادام لا يعتقد التأثير إلا لله وحده وإن أخطأ فجعل ما ليس بسبب سببًا، لأن خطأه في السبب لا في المُسَبِّبِ سبحانه[1].

والجواب عن ذلك كما يلي:

أولاً ـ أن مسألة المجاز عمومًا والمجاز العقلي خصوصًا من المسائل التي حصل فيها خلاف عند أرباب البلاغة واللغة، والقائلين بها من البيانيين اضطروا إليها لتخريج بعض أنواع الإسناد في قصائد الشعراء أو كلام العرب، وبالتالي فلا يجوز تخريج الكلام الذي ظاهره كفر وشرك أكبر على المجاز العقلي بحجة صدوره من مقر بوحدانية الله، وهذا معلوم عند علماء الشريعة قديمًا وحديثًا، ولم يحتج بالمجاز العقلي إلا قلة من متأخري المتنسبين للعلم لتبرير الأعمال الشركية وللتخلص من الإنكار عليهم.

ثانيًا ـ أن الأصل في الكلام الحقيقة، ولا يصار إلى المجاز، إلا بدليل وقرينة وهذا لا يمكن لهم إثباته.

---

(١) ينظر كلامهم في «الدرر السنية» لدحلان (ص١٨)، و«كشف الارتياب» للعاملي (ص٢٧٤)، و«البراهين» للقضاعي (ص٣٨٤-٣٩٨)، و«مفاهيم يجب أن تصحح» للمالكي (ص٢١-٢٥)، و«قوة الدفاع والهجوم» لمحمد الطاهر يوسف، مطبعة التمدن المحدودة ـ الخرطوم، ب. ت.

ثالثًا - أنه لو فتح هذا التأويل لما وجد الشرك، ولما صح الحكم بالكفر على أحد من الناس، وإن سب الله وسب الأنبياء وأنكر المعلوم من الدين بالضرورة وأباح الفواحش، فقوله: «الرسول خالق السموات والأرض» يعني «رب الرسول» بحذف المضاف، وقول فرعون: «أنا ربكم الأعلى» يعني «أنا أقول: الله ربكم الأعلى» بتقدير القول ومن يدعو الصنم يعني: رب الصنم ونحو ذلك من التأويلات الفاسدة[1].

رابعًا - أن النسبة المجازية - عند القائلين بها - هي نسبة الفعل إلى غير الفاعل لأحد أمرين:

(أ) أن يكون ظرفًا للفعل لعلاقة الزمان أو المكان أو الحال أو المحل أو السببية أو الجزئية أو الكلية مثل «أنبت الربيع البقل» أي «أنبت الله البقل في الربيع».

(ب) أن يكون سببًا في صدور ذلك الفعل كقولنا «بنى الأمير المدينة» أي بنى المعماري المدينة بأمر الأمير، وبالتالي فإن إسناد أفعال المشركين إلى المجاز لا يصح لكون الذين يدعون من دون الله ليسوا ظرفًا للفعل ولا سببًا فيه[2].

خامسًا - أن الواقعين في الأعمال الشركية أكثرهم عوام لا يعرفون المجاز العقلي الذي اصطلح عليه المجازيون بل يعتقدون في من يدعونهم من دون الله أنهم أهل للتأثير في الكون ويسمونهم أقطابًا وأغواثًا[3].

---

(١) انظر: «البصائر للمتوسلين بالمقابر» لشيخ القرآن محمد بن طاهر بن آصف الفنجفيري، دار قطر - الدوحة، ط:٣، ب. ت (ص٤١١).

(٢) انظر: «الوسيلة لجوهر الرحمن الباكستاني» المطبعة الحجرية - باكستان، ب. ت (ص٦٧)، و«قريب منه كلام الألوسي في روح المعاني» (٦/١٢٨).

(٣) «البصائر» للفنجفيري (ص٤١٤)، و«هذه مفاهيمنا» لآل الشيخ (ص:١٢٨).

سادسًا ـ قولهم بأنه لا يكفر من وقع في الشرك الأكبر ـ بعد إقامة الحجة عليه ـ إذا كان يعتقد أن الله هو الفاعل في الحقيقة كلام باطل بناءً على عقيدتهم في أن التوحيد المحض هو توحيد الربوبية، وقد سبق بيان بطلان هذا الاعتقاد، وأن التوحيد الحق لا يكون إلا باجتماع الربوبية مع الألوهية، ومن عرف حال المشركين الذين أخبر الله تعالى عن أحوالهم ومعتقداتهم في القرآن الكريم يتبين له بطلان هذا الكلام العقلي، فالمشركون لم يعتقدوا في أصنامهم النفع أو الخلق، بل الفاعل عندهم هو الله، فكان شركهم شركًا في التسبب لا في الاستقلال.

سابعًا ـ أن فقهاء المالكية لا يقبلون المجاز العقلي في أعمال الكفر والردة ولا يعذرون بها، يقول الدردير: «ولا يقبل منه ـ أي المرتد ـ قوله: «أردت كذا»»[1] فانظر إلى عدم الاعتداد بقوله: أردت كذا، وهو عين المجاز العقلي الذي يزعمه هؤلاء، وكذا ذكر بعض فقهاء الحنفية كفر من يقول من الخطباء في ألقاب السلاطين: العادل الأعظم سلطان أرض الله ونحوها، مع أنه لا يقصد بمدحه للسلطان إضافة هذه الأشياء إليه حقيقة بل يعني الإسناد المجازي[2]، فدل ذلك على بطلان التشبث بهذه الدعوى لتبرير الأعمال الشركية، والله أعلم.



(١) «الشرح الصغير لمتن خليل» لأحمد بن محمد الدردير، مطبعة عيسى الحلبي ـ القاهرة، طبعة عام ١٩٧٧م (٦/ ١٤٤).

(٢) «البحر الرائق» لابن نجيم، دار الكتب العربية ـ بيروت، طبعة عام (١٣٣٣هـ) (٥/ ١٢٤).

المطلب الثالث

شبهة أن المشركين هم الذين يعتقدون بالأصنام والأوثان أما هؤلاء فإنهم يعتقدون بالأولياء والصالحين

من الشبه الباطلة التي يوردها المعتقدون في الأموات لإثبات أنهم ليسوا كالمشركين من أهل الجاهلية، أنهم إنما يعتقدون في الأولياء والصالحين بينما أولئك كانوا يعتقدون في الأوثان والشياطين، وفرق بين هذا وذاك[1].

والجواب على هذه الشبهة كما يلي:

أولاً - أن حصر شرك السابقين في الاعتقاد بالأصنام والأوثان غير صحيح، فقد وردت آيات كثيرة تدل على أن شرك السابقين وجد فيه الشرك بعبادة الأولياء والصالحين والملائكة والأنبياء كما وجد الشرك بعبادة الأحجار والأوثان التي هي صور للصالحين أو لغيرهم، ومن النصوص الشرعية على ذلك:

١ - نصوص تدل على وجود الشرك بعبادة الملائكة مثل قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم﴾ (سبأ: ٤٠-٤١).

٢ - نصوص تدل على وجود الشرك بعبادة الأنبياء مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ (النساء: ١٧١).

---

(١) انظر هذه الشبهة في: «كشف الارتياب» للعاملي (ص٢٩٥)، و«البراهين» للقضاعي (ص٣٨٧)، و«صلح الإخوان» لابن جرجيس (ص١٣٦).

ومنها قوله تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلا تَحْوِيلاً ﴿٥٦﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ (الإسراء: ٥٦-٥٧)، فالمقصود بقوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ ﴾، هم العقلاء، وإن حصل خلاف في تعيينهم فبعض المفسرين قال: هم الملائكة[١]، وقال آخرون: هم عزير وعيسى وأمه والملائكة[٢]، وقال آخرون: هم الجن الذين أسلموا وبقي الإنس يعبدونهم من دون أن يشعروا، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذه الأقوال كلها حق، فإن الآية تعم كل من كان معبوده عابدًا لله، سواء كان من الملائكة أو من الجن أو من البشر، والسلف ﷺ في تفسيرهم يذكرون جنس المراد بالآية على نوع التمثيل.. وليس مرادهم بذلك تخصيص نوع دون نوع»[٣].

ثانيًا - أن عبادة المشركين السابقين للأصنام ترجع في الحقيقة إلى تعظيم الصالحين وعبادتهم كون هذه الأصنام أو الكواكب في الغالب إنما جعلت رمزًا للعقلاء من الملائكة والأنبياء والصالحين كما هو الحال في أصنام قوم نوحٍ وكذا اللات وغيرها[٤].

ثالثًا - أن العبرة في الاعتقاد الحاصل بغير الله، سواءً كان اعتقادًا بالأولياء والصالحين أو اعتقادًا بالأصنام والأحجار فالحكم واحد، قال الشوكاني - رحمه الله -

---

(١) هذا القول مروي عن ابن مسعود وعبد الرحمن بن زيد، انظر «تفسير الطبري» (١٥/ ١٠٥).

(٢) هذا القول مروي عن ابن عباس، انظر المصدر السابق (١٥/ ١٠٥).

(٣) المصدر السابق (١٥/ ١٠٥)، والحديث رواه البخاري عن ابن مسعود في كتاب «التفسير»، باب «تفسير ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾» (٤/ ١٧٤٨) برقم (٤٤٣٨)، ومسلم في «التفسير» (٤/ ١٨٣٣) برقم (٣٠٣٠).

(٤) «مجموع الفتاوى» (١٥/ ٢٢٦).

في الرد على من يفرق بين الاعتقاد بالأولياء وبين الاعتقاد بالأصنام بقوله: «فالحكم واحد إذا حصل لمن يعتقد في الولي والقبر ما كان يحصل لمن كان يعتقد في الصنم والوثن، إذ ليس الشرك هو مجرد إطلاق بعض المسميات على بعض، بل الشرك هو أن يفعل لغير الله شيئًا يختص به سبحانه، سواء أطلق على ذلك الغير ما كان تطلقه عليه الجاهلية أو أطلق عليه اسم آخر، فلا اعتبار بالاسم فقط.. وقد علم كل عالم أن عبادة الكفار للأصنام لم تكن إلا بتعظيمها واعتقاد أنها تضر وتنفع، والاستغاثة بها عند الحاجة والتقرب إليها في بعض الحالات بجزء من أموالهم، وهذا كله قد وقع من المعتقدين في القبور..»[1]، وبهذا تبين لنا بطلان هذه الشبهة لعموم النصوص التي حكمت على المشركين بالشرك سواء كان شركهم باعتقادهم بالأولياء والصالحين والأنبياء أو كان بالأصنام والأحجار.

المطلب الرابع

شبهة أن الآيات النازلة في المشركين لا تنزل على المؤمنين

ينكر الواقعون في الأعمال الشركية على من يستدل عليهم بالآيات التي تنهى عن عبادة غير الله بأي نوع من أنواع العبادات التي لا يجوز صرفها إلا لله سبحانه بأن هذه الآيات إنما نزلت في قوم مشركين بربوبية الله رفضوا أن يقولوا لا إله إلا الله، واستكبروا عن طاعة الله ورسوله، وأنكروا القرآن والرسول ﷺ فحمل الآيات النازلة في المشركين على المؤمنين الذين يشهدون أن لا إله إلا الله ويعتقدون أنه هو الفاعل والمؤثر وحده وإن ذبحوا لغير الله أو نذروا أو استغاثوا بغيره سبحانه باطل لأنه لا مناسبة بين المسلم والكافر[2].

---

(١) «الدر النضيد» للشوكاني (ص٣٣-٣٥) بتصرف يسير.

(٢) ينظر أقوالهم في: «الصواعق الإلهية» لسليمان بن عبد الوهاب (ص١١)، و«صباح الأنام» للحداد (ص١٧-١٨)، و«الدرر السنية» لدحلان (ص٣٢-٣٩)، و«تبيين الحق والصواب» لمحمد نجيب سوقيه (ص١٣).

والجواب على هذه الشبهة كما يلي:

أولاً - من المعلوم بالضرورة أن أحكام القرآن الكريم متناولة لجميع أمة محمد ﷺ إلى قيام الساعة لقوله تعالى: ﴿لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ (الأنعام: ١٩)، والقول بعدم تنزيل الآيات التي نزلت في المشركين على من وقع في أعمالهم من المسلمين يستلزم إبطال العمل بأحكام وشرائع القرآن بعد انقضاء عهد الصحابة الذين نزلت فيهم الأحكام وخاطبهم الله بالشرائع، وهذا قول في غاية الكفر والضلال[١].

ثانيًا - أجمع العلماء على أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وبالتالي ما المانع من تكفير من فعل ما فعلت اليهود أو النصارى من الشرك والكفر، فحمل آية نزلت في مشرك على مؤمن إذا وقع فيما وقع فيه الشرك شائع ذائع، ولذلك أجرى الفقهاء حكم الكفر بالتشبه بالكفر، وجاء في الحديث: «من تشبه بقوم فهو منهم»[٢] فهل الصور الكفرية التي يقع فيها هؤلاء إلا تصديقًا لقول رسول الله ﷺ: «لتتبعنّ سنن من كان قبلكم..»[٣].

ثالثًا - أن التلفظ بالشهادتين أو اعتقاد أن الله هو الفاعل المؤثر في الكون مع مخالفة العمل بما دلت عليه الشهادتان من إفراد الله وحده بالعبادة لا ينفع صاحبه ما لم يقم بحق لا إله إلا الله نفيًا وإثباتًا، ولهذا أجمع العلماء على ردة من وقع في الكفر والشرك الأكبر وأجروا عليه حكم المرتد وإن كان يشهد أن لا إله إلا الله، بل قد كفَّر الله سبحانه من وقع في أعمال الكفر في حياة الرسول ﷺ كما في قوله تعالى: ﴿لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ..﴾ (التوبة: ٦٦)، فلو كان مجرد النطق بالشهادتين يمنع الحكم بالكفر لما كفرهم.

---

(١) انظر: «تأييد الملك المنان في نقض ضلالات دحلان» لصالح بن محمد الشتري، مخطوط في المكتبة السعودية - الرياض، برقم (٨٦/١٩٧).
(٢)،(٣) سبق تخريجه.

رابعًا - أن العبرة بالفعل وليس بالفاعل، فمن صرف خالص حق الله لغيره سبحانه ووقع في الشرك فما المانع من تنزيل آيات وأحكام المشركين عليه بعد توفر الشروط وانتفاء الموانع، يقول الشيخ محمد رشيد رضا: «ومن عجائبهم، أنهم يظنون أن ما بيَّنه القرآن في بطلان شرك المشركين خاص بهم لذواتهم، وليس بحجة على من يفعل مثل فعلهم، كأن من ولد مسلمًا يباح له الشرك لجنسيته الإسلامية، وإن أشرك بالله في كل ما عده كتاب الله شركًا، وعلى هذا لا يتصور وقوع الردة في الإسلام لأن من سُمي مسلمًا يجب أن يسمى كفره وشركه إسلامًا، أو يعد مباحًا له أو حرامًا على الأقل، وقد يعدونه مشروعًا بالتأويل»[1].

خامسًا - أنه لم يزل المسلمون والعلماء والأئمة يستدلون بالآيات العامة النازلة في الكفار على ما يفتون به المسلمون.. ومازالوا يأخذون من تلك العموميات الحجج والدلالات على معتقداتهم وإيمانهم، ولا خلاف عندهم أن القرآن إذا ما نهى اليهود والنصارى أو المجوس عن أمر من الأمور، أو أخبر أن ذلك كفر فيهم أنهم - أي المسلمون - منهيون أيضًا عن ذلك الأمر وأنه كفر فيهم وقد عقد الإمام الشاطبي - رحمه الله - في أول كتابه الاعتصام فصلاً مبسوطًا ردَّ به على البدع والمبتدعين، محتجًا بعموم الآيات النازلة في أهل الكتاب، وذكر فيه أقاويل كثيرة عن السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم احتجوا فيها بالآيات المطلقة النازلة أصلاً في طوائف الشرك وأهل الكتاب على إثم البدعة وخطأ المبتدعين من المسلمين[2].

سادسًا - ولو سُلِّم له اختصاص المشركين بالنصوص التي تحدثت عن الشرك، فإنه يلزم من ذلك أن تكون نصوص الإيمان خاصة بالصحابة، وهذا يؤول إلى تعطيل النصوص.

---

(١) «صيانة الإنسان» للسهسواني، تعليق: محمد رشيد رضا (ص٤٨٧).

(٢) «الصراع بين الإسلام والوثنية» لعبد الله بن علي القصيمي (١/ ٤١٩) بتصرف.

المبحث الرابع

شبهات الشرك في الحاكمية والرد عليها

سبق معنا أن قيام الدولة على حراسة الدين وسياسة الدنيا به، وما يستلزمه من تحاكم إلى ما أنزل الله في كل شؤون الحياة هو أمر له ارتباط وثيق بتوحيد الله تعالى الذي كان إلى وقت قريب بدهيًا في عقول المسلمين، وضرورة لا تنفك عن الدولة الإسلامية، ولكن هذا الأمر البدهي العقائدي المحكم قد صار اليوم موضع جدل ومماراة، وأصبح مجالاً للأخذ والرد، حتى انتهى الأمر بالعلمانيين أخيرًا إلى الرفض المطلق للشريعة الإسلامية وحاكمية الله تعالى بين البشر، وراحوا ينتحلون لذلك بعض الحجج والمبررات، حتى استطاعوا أن يجعلوا من هذا الزيف مدرسة وفكرًا وينشئوا عليه أجيالاً من الناس لا تعرف عن دينها إلا هذه الشبهات، خاصة مع حرص العلمانيين على التظاهر باحترام المقدسات الدينية!! والغيرة على الدين من أن تكدره ألاعيب السياسة - كما يزعمون - وحرصهم في الوقت نفسه على الهجوم الشرس على رموز العمل الإسلامي ودعاته وإلصاق التهم بهم كتهمة الإرهاب والتطرف وتوظيف الدين لتحقيق مآرب سياسية ونحوها، حتى أوجدوا حاجزًا من الكراهية بين العلماء وبين عامة الناس، وسنعرض في هذا المبحث لأهم الشبهات التي يثيرها العلمانيون أو أصحاب الفكر الإرجائي في طريق الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية في المطالب الآتية:

المطلب الأول - شبهة «أن آيات الحكم بغير ما أنزل الله خاصة بأهل الكتاب».

المطلب الثاني - شبهة «أن الحكم بغير ما أنزل الله مطلقًا من الكفر العملي لا الاعتقادي أو من الكفر الأصغر».

المطلب الثالث - شبهة «أنه لا يكفر إلا المستحل الجاحد لما أنزل الله».

المطلب الرابع - شبهة «عدم إمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية اليوم».

المطلب الأول

شبهة أن آيات الحكم بغير ما أنزل الله خاصة بأهل الكتاب

يستدل بعض المارقين على عدم كفر من حكم بغير ما أنزل الله أو تحاكم إلى غير شرع الله بأن الآيات التي حكمت على من لم يحكم بما أنزل الله بالكفر والظلم والفسق، إنما نزلت في أهل الكتاب فهي خاصة بهم، وأما المسلمون فهم غير داخلين في أحكام هذه الآيات، ويدعمون هذا القول بما روي عن بعض الصحابة والمفسرين من أن هذه الآيات نزلت في أهل الكتاب[1].

والجواب على هذه الشبهة كما يلي:

أولاً - إذا كانت هذه الشبهة يمكن إجراؤها على آيات المائدة فإنها لا تنطبق على آيات سورة النساء، ابتداء من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا..﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٠-٦٥)، وكذا آية سورة الشورى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (الشورى: ٢١)، وآيات سورة النور قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (النور: ٤٧-٥٠).

ثانيًا - أن الآيات وإن كانت نزلت في أهل الكتاب فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فما ورد من الآيات أو الأحاديث على سبب معين فإن اقترن بالنص ما يدل على العموم أو الخصوص عمل به بلا خلاف، أما إذا لم

---

(١) القول بأن الآيات الثلاثة نزلت في أهل الكتاب مروي عن البراء بن عازب، وابن عباس، والضحاك، وعكرمة، وغيرهم، انظر: «تفسير الطبري» (١٠/٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥١).

يقترن به ما يدل على هذا ولا هذا فالراجح أن العبرة بعموم اللفظ وهو قول الجمهور من العلماء، وأدلتهم في ذلك مبسوطة في كتب أصول الفقه[1].

ثالثًا - أن في سياق آيات المائدة الثلاث التي حكمت على الحاكم بغير ما أنزل الله بالكفر والظلم والفسق ما يدل على العموم وعدم الاختصاص بأهل الكتاب، ومن ذلك:

(أ) تصدير الآية: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ (المائدة: ٤٤، ٤٥، ٤٧)، بلفظ ﴿مَن﴾ الشرطية، وهي من أبلغ صيغ العموم، ولهذا قال بعض الصحابة وجمع من المفسرين بالعموم.

(ب) ما في الآيات من خطاب للرسول ﷺ مثل قوله: ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ (المائدة: ٤٢)، ومثل قوله: ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ (المائدة: ٤٨)، والخطاب للرسول ﷺ خطاب لأمته.

رابعًا - يبطل دعوى الخصوصية بأهل الكتاب ما ورد عن النبي ﷺ وأصحابه من الاستدلال بالآيات التي نزلت في أهل الكتاب أو المشركين والاحتجاج بها على المسلمين، مما يدل على فهمهم لعموم الآيات وعدم اختصاصها.

يقول الشاطبي - رحمه الله -: «إن السلف الصالح مع معرفتهم بمقاصد الشريعة وكونهم عربًا قد أخذوا بعموم اللفظ، وإن كان سياق الاستعمال يدل على خلاف ذلك، وهو دليل على أن المعتبر عندهم في اللفظ عمومه بحسب اللفظ الإفرادي وإن عارضه السياق..»[2]، وذكر - رحمه الله - أمثلة على ذلك،

---

(١) انظر: «المستصفى» للغزالي (٢/ ٦٠)، و«شرح الكوكب المنير» لابن النجار (٣/ ١٧٧)، و«الموافقات» للشاطبي (٣/ ٢٨١).

(٢) «الموافقات» للشاطبي (٤/ ٣٤).

ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: ٤٤)، ومع أنها نزلت في اليهود إلا أن العلماء عموا بها غير الكفار..»[١].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن نصوص الكتاب والسنة اللذين هما دعوة محمد ﷺ يتناولان عموم الخلق بالعموم اللفظي والمعنوي، أو بالعموم المعنوي، وعهود الله في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ تنال آخر هذه الأمة كما نالت أولها، وإنما قص الله علينا قصص من قبلنا من الأمم لتكون عبرة لنا..»[٢].

ومن الأمثلة على استدلال السلف بعموم الآيات وإن كانت نازلة في غير المسلمين ما يلي:

(أ) قول عمر رضي الله عنه: «إنا لو شئنا لاتخذنا سلائق وشواء وتوضع صحفة وترفع أخرى لكنا سمعنا قول الله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُم بِهَا﴾ (الأحقاف: ٢٠)، فهذه الآية نص في الكفار ومع ذلك فهم عمر منها الزجر عما يناسب أحوالهم، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة[٣].

(ب) استشهاد النبي ﷺ في قصته مع علي وفاطمة بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ (الكهف: ٥٤)، مع أن الآيات في الكفار، والحديث في البخاري[٤].

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٣٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٤٢٥).

(٣) «تفسير القرطبي» (٨/ ٩٢).

(٤) رواه البخاري في كتاب «التهجد»، باب «تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل» (١/ ٣٩٧) برقم (١٠٧٥).

(جـ) احتجاج أبي بكرة ﷺ بحديث: «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة»[١] على المسلمين مع أنه في الكفار، والأمثلة كثيرة جدًا تدل على ترجيح العموم في الآيات الواردة على سبب، ومنها آيات المائدة في الحكم بغير ما أنزل الله.

رابعًا - أن القول بالخصوصية إنما ورد في آيات سورة المائدة الثلاث، ويَرُدُّ القولَ بالخصوص ورود آيات كثيرة في وجوب التحاكم إلى ما أنزل الله تعالى ونبذ ما سواه وهي عامة[٢] بلا خلاف، وقد رد حذيفة بن اليمان ﷺ على القائلين بأنها نزلت في بني إسرائيل بقوله: «نعم الإخوة لكم بنو إسرائيل إن كانت لهم كل مُرَّةٍ ولكم كل حلوة، والله لتسلكن طريقهم قدر الشراك»[٣].

المطلب الثاني

شبهة أن الحكم بغير ما أنزل الله مطلقًا من الكفر العملي لا الاعتقادي أو كما يسميه البعض «كفرًا أصغر» أو «كفرًا دون كفر»

هذه الشبهة مبنية على أن الحاكم بغير ما أنزل الله مطلقًا كافر كفرًا عمليًا، والكفر العملي يقابل الكفر الاعتقادي، فلا يخرج من الملة، وقبل الجواب على هذه الشبه لابد من بيان أصل المسألة المبني عليها ظاهر الشبهة، وهي الزعم بأن الكفر كفران: اعتقادي يخرج من الملة، وعملي لا يخرج من الملة بإطلاق، فنقول: إن مصطلح الكفر الاعتقادي والعملي لم ينشأ من فراغ؛ فالعلماء

---

(١) رواه البخاري في كتاب «المغازي»، باب «كتاب النبي ﷺ إلى قيصر» (٤/ ٤١٦٠) برقم (٤١٦٣).

(٢) انظر في ذلك: «الحكم بغير ما أنزل الله أحواله وأحكامه» للدكتور/ عبد الرحمن المحمود، دار طيبة - الرياض، ط:١، عام (١٤٢٠هـ) (ص:٥٣-١١١).

(٣) «تفسير الطبري» (٦/ ٢٥٣).

والأئمة المتقدمون رأوا أن نصوص الكفر الواردة في الكتاب والسنة جاءت في أمور مخرجة من الملة، وأمور أخرى غير مخرجة من الملة، وعليه فقد ميزوا بعضها عن بعض وقد تنوعت عبارات السلف في التمييز بين نوعي الكفر:

- فمنهم من قال: كفر أكبر وكفر أصغر.
- ومنهم من قال: كفر اعتقادي وكفر عملي.
- ومنهم من قال: كفر ناقل أو مخرج من الملة، وكفر غير ناقل أو غير مخرج من الملة.
- ومنهم من سمى الثاني - كفرًا دون الكفر.

وهذه العبارات الواردة عن السلف في التفريق بين الكفر الأكبر والأصغر مترادفة تؤدي إلى معنى واحد فهمه السلف، ولم يختلفوا فيه، خلافًا لمن خالف طريقتهم من الخوارج والمرجئة، لكن وجد في العصور المتأخرة من أُشْرب بعض آراء المرجئة لهوىً في نفسه، فأخذ بعض ما ورد عن الأئمة من العبارات في التفريق بين الكفر الأكبر والأصغر، وهي عبارة «الكفر الاعتقادي والعملي» فجعلها قاعدة وعمم القول بأن الكفر العملي لا يكفر صاحبه، وقصدوا بالكفر العملي ما تعلق بالعمل فعلاً وتركًا، كوجوب الزكاة والصيام والصلاة وترك المحرمات والسرقة وشرب الخمر وغيرها، فجعلوا هذا كله من قبيل الكفر العملي، وصار ديدنهم في مسائل الإيمان القول: هذا من الكفر العملي لا يخرج من الملة، وبهذا يكون قد حسم الموضوع حسمًا قاطعًا لأنه بناه كما زعم على أصلٍ من أصول السلف.

والرد على هذه الشبهة يكون بما يلي:

أولاً - أن العلماء الذين ذكروا مصطلح الكفر الاعتقادي والكفر العملي لم يقصدوا أن الكفر العملي لا يخرج من الملة بإطلاق، بل ذكروا أن الكفر العملي قد يخرج من الملة، قال ابن القيم - رحمه الله -: «فكما يكفر بالإتيان بكلمة

الكفر اختياراً، وهي شعبة من شعب الكفر فكذلك يكفر بفعل شعبة من شعبه كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف»[1]، فهذان المثالان السجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، ينقضان الأصل الذي اعتمده من عمم القول بأن الكفر العملي لا يخرج من الملة، لأن هذين مكفران بالإجماع وهما من العمل بالإجماع، ويزيد ابن القيم المسألة وضوحًا فيقول: «أما كفر العمل فينقسم إلى ما يضاد الإيمان، وإلى ما لا يضاده، فالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه يضاد الإيمان»[2].

ويقول الشيخ الحكمي - رحمه الله - بعد أن ذكر أنواعًا من الكفر العملي: «ونحن لم نعرف الكفر الأصغر بالعملي مطلقًا، بل بالعملي المحض الذي لم يستلزم الاعتقاد ولا يناقض قول القلب ولا عمله»[3]، فهذا توضيح بأن مصطلح الكفر العملي ليس مطلقًا بل مقيداً، وأن أي عمل من الأعمال التي أطلق عليها الشارع لفظ الكفر إذا كانت مستلزمة للكفر الاعتقادي فهي من الكفر الأكبر، لأنها لا تقع إلا مع ذهاب عمل القلب وانقياده، فتسميتها عملية هو من جهة كونها واقعة بعمل الجوارح فيما يظهر للناس، ومثال ذلك النطق بالشهادتين حيث إنه شرط للإيمان وهو عمل، ومن لم ينطق بهما مع القدرة فهو كافر خلافًا للمرجئة[4] فهل يصح القول بأن ترك النطق بالشهادتين - وهو عمل - لا يخرج من الملة لأنه من الكفر العملي؟ وبهذا يظهر أنه ليس كل كفر عملي غير مخرج من الملة.

---

(١) كتاب «الصلاة» لابن القيم، ضمن مجموعة الحديث النجدية، طبعة المطبعة السلفية - القاهرة، ب. ت، (ص٤٠٥).

(٢) المصدر السابق (ص٤٠٦).

(٣) «أعلام السنة المنشورة» لحافظ حكمي (ص١٨٢).

(٤) «الإيمان الأوسط» لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار طيبة للنشر - الرياض، ط:١، عام (١٤٢٢هـ) (ص٩٨).

ثانيًا - أن القول بأن الحكم بغير ما أنزل الله مطلقًا هو من الكفر الأصغر أو الكفر دون كفر غير صحيح، لأن الحكم بغير ما أنزل الله منه ما هو كفر عملي (أصغر) ومنه ما هو كفر اعتقادي (أكبر)، يقول ابن أبي العز الحنفي - رحمه الله - مفصلاً أحوال الحاكم: «إنه إن اعتقد - أي الحاكم - أن الحكم بما أنزل الله غير واجب، أو أنه مخير فيه، أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله فهذا كفرٌ أكبر، وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة فهذا عاص، ويسمى كافرًا مجازيًا أو كفرًا أصغر»[1]. وزاد الشيخ محمد بن إبراهيم الأمر تفصيلاً حيث بين مذهب أهل السنة والجماعة في ذلك فقال: «إن الآية الكريمة[2] تتناول الكفرين، كفر الاعتقاد وكفر العمل، فأما الأول وهو كفر الاعتقاد فهو أنواع:

النوع الأول - أن يجحد الحاكم بغير ما أنزل الله أحقية حكم الله ورسوله، فهذا جحود لما أنزل الله من الحكم الشرعي، ولا نزاع فيه بين أهل العلم، فإن من الأصول المتقررة المتفق عليها بينهم أن من جحد أصلاً من أصول الدين أو فرعًا مجمعًا عليه، أو أنكر حرفًا مما جاء به الرسول ﷺ قطعيًا، فإنه كافر الكفر الأكبر الناقل عن الملة.

النوع الثاني - أن يعتقد أن حكم غير الله أحسن وأتم وأشمل لما يحتاجه الناس من الحكم بينهم عند التنازع إما مطلقًا، وإما بالنسبة إلى المستجدات من الحوادث، وهذا لا ريب أنه كفر، لتفضيل أحكام المخلوقين على أحكام الخالق الحكيم.

---

(١) «شرح الطحاوية» (٢/ ٤٤٦).

(٢) يقصد آية المائدة.

النوع الثالث ـ أن لا يعتقـد كونه أحسن من حكم الله ورسوله، لكن اعـتقد أنه مثله، فهـذا كالنوعين السابقين في كونه كـفرًا ناقلاً عن الملة، لما يقتـضيه من تسوية المخلوق بالخالـق، والمناقضة والمعاندة لقوله سـبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)، ولقوله: ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ (الأعراف: ٥٤).

النوع الرابع ـ أن يعتـقد جـواز الحكم بما يخالـف حكم الله ورسوله، فـهذا يصدق عليه ما يصدق على من قبله، لاعتقاده جواز ما علم بالنصوص الصريحة الصحيحة القاطعة تحريمه.

النوع الخامس ـ وهو أعظمـها وأظهـرها معـاندة للشرع ومكابرة لأحكـامه ومشاقة لله ولرسوله ﷺ، وهو جـعل محاكم غير شرعية مـراجعها كلها من غيـر الشرع من القوانين الملفقـة من شرائع شتى.. فـهذه المحاكم تحكم بغيـر ما أنزل الله وبما يخالف حكم الكتاب والسنة هي أكثر مناقضة للشرع.

النوع السادس ـ ما يحكم به كثـير من رؤساء العشائر والقـبائل والبوادي من العادات التي يتوارثونها ويحكمون بها بقـاءً على أحكام الجاهلية وإعراضًا ورغبة عن حكم الله ورسوله.

فهذه الأحوال كلها من الكفر الأكبر الناقل عن الملة.

أما القـسم الثاني من أقـسام الحكم بغيـر ما أنزل الله، وهو ما يـطلق عليه الكفر الأصغر أو كفـر دون كفر، فهو أن يحكم الحاكم في قضية مـعينة بغير ما أنزل الله بسـبب هوىً أو شهـوة، مع اعتـقاده أن حكم الله ورسـوله هو الحق، واعترافه على نفسه بالخطأ، فهـذا وإن لم يخرجه عن الملة إلا أنه معصية عظمى أكبر من الكبـائر كالزنا والخمر وغـيرها، فإن معصـية سماها الله كفـرًا في كتابه

أعظم من معصية لم يسمها كفراً[١]، وهو في هذه الحالة ليس منهجًا ثابتًا أو قانونًا دائمًا، بل هو ملتزم بالشرع في الجملة، وإنما صدر منه هذا الفعل مرة أو نحوها، وعلى هذا يحمل كلام أهل العلم كما صرح به كثير منهم حيث يقول القرطبي: «إن حكم به - أي بغير ما أنزل الله - هوى ومعصية - فهو ذنب تدركه المغفرة على أصل أهل السنة»[٢].

ويقول ابن القيم: «إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله في هذه الواقعة وعدل عنه عصيانًا مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة فهذا كفر أصغر»[٣]، وعلى مثل هذه الحالة يحمل ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من القول بأن الحكم بغير ما أنزل الله كفر دون كفر، وذلك لأن كلام ابن عباس وغيره من التابعين كان في زمن لم يوجد فيه قانون يحكم به غير شريعة الإسلام، ولم يوجد قانون يلزم أهل الإسلام بالاحتكام إلى غير حكم الله ورسوله كما هو الحال اليوم، بل كلام السلف في القرون الثلاثة يدور حول قضية مفردة أو واقعة معينة في الحكم بغير ما أنزل الله عن هوىً أو شهوةٍ، وليس منهجًا عامًا.

وبهذا يظهر لنا جليًا أن إطلاق القول بأن الحكم بغير ما أنزل الله هو من قبيل الكفر الأصغر غير صحيح لما سبق بيانه، والله أعلم.



(١) «تحكيم القوانين» للشيخ/ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، دار الوطن - الرياض، ط:٥، عام (١٤١١هـ) (ص١٦-٢٤) بتصرف يسير.
(٢) «تفسير القرطبي» (٦/ ١٩١).
(٣) «مدارج السالكين» (١/ ٣٣٦).

المطلب الثالث

شبهة أنه لا يكفر إلا المستحل الجاحد لما أنزل الله

يرى البعض أن الحاكم بغير ما أنزل الله لا يكون كافرًا كفرًا ناقلاً عن الملة إلا إذا استحل الحكم بغير ما أنزل الله وجحد ما أنزل الله، على اعتبار أن الحكم بغير ما أنزل الله هو أحد الذنوب وأن أهل السنة كما يقول الطحاوي يقولون: «ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله»[1].

والجواب على هذه الشبهة من وجوه:

الأول ـ أن الأئمة ـ رحمهم الله ـ لم يعمموا هذا التعميم الذي فهمه البعض من عبارة الطحاوي وغيره، فمثلاً بوَّب الإمام البخاري في صحيحه في كتاب (الإيمان) بقوله: «باب المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك»[2]، فأفاد ـ رحمه الله ـ أن الشرك كفر مستقل بنفسه، هو ذنب من الذنوب، ويلاحظ أن البخاري لم يذكر المستحل للمعاصي، فهل معنى هذا أنه لا يكفر المستحل؟ إن البخاري كغيره من الأئمة لم يقصد الحصر وإنما قصد الرد على الخوارج الذين يكفرون بمطلق المعاصي.

الثاني ـ أن عبارة الطحاوي فيها إطلاق تنبه له كثير من علماء أهل السنة وإن اشتبه الأمر على بعضهم، ولهذا تكلم العلماء في تقييد العبارة المذكورة بما يدفع اللبس ويزيل الإشكال فقالوا: الصواب «ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٤٣٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب «الإيمان»، باب «المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك» (١/ ٢٠) برقم (٢٠).

بكل ذنب ما لم يستحله»[١] وذلك للتفريق بين مذهب الخوارج الذين يكفرون بكل الذنوب وبين مذهب أهل السنة الذين يكفرون ببعض الذنوب المكفرة التي ورد الدليل الصريح بكفر صاحبها ولا يكفرون بكل الذنوب، فالمعاصي والذنوب التي لا يكفر صاحبها ما لم يستحلها مثل الزنا، والسرقة، وشرب الخمر، والقتل بغير حق ونحوها، أما الذنوب المكفرة فمثل سب الله تعالى، والسجود للصنم، وإهانة المصحف، ونحوها فهذه يكفر صاحبها بفعلها سواءً استحلها أو لم يستحلها، ويمكن أن نلحظ في كلام الطحاوي ما يشير إلى هذا الحديث حيث قال «من أهل القبلة» لأن أهل القبلة يدخل فيهم من لم يقترف ناقضًا من نواقض الإيمان وإنما اقترف بعض المعاصي دون استحلال مثل الزنا والسرقة ونحوها فهؤلاء لا يكفرون إلا باستحلالها، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب فإنما نريد به المعاصي كالزنا وشرب الخمر، أما هذه المباني - أي أركان الإسلام - ففي تكفير تاركها نزاع مشهور»[٢].

ثالثًا - أن القول بأنه لا يكفر إلا المستحل الجاحد هو قول المرجئة على اختلاف بينهم وسبب ذلك أنهم لما عرَّفوا الإيمان بأنه التصديق جعلوا الكفر محصوراً بما يضاده وهو التكذيب والإنكار، وهذا القول باطل من وجوه:

---

(١) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٤٣٤)، و«ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي» للدكتور/ سفر الحوالي، دار الكلمة - هولندا، ط:١، عام (١٤٢٠هـ) (ص: ٤٩٤)، و«الحكم بغير ما أنزل الله أحواله وأحكامه» د. عبد الرحمن المحمود (ص٢٩٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٠٢)، وهذا النزاع حسمه - رحمه الله - في كتابه «الإيمان الأوسط» (ص١٥٤-١٦٧).

١ ـ أن الكفر ليس منحصراً في الاستحلال بل قد يكون الكفر بالاعتقاد؛ كمن اعتقد أن لله نداً أو شريكًا أو اعتقد أنه سبحانه لا يعلم كل شيء أو لا يقدر على البعث أو اعتقد أن شريعة الإسلام لا تصلح لهذا الزمن ونحو ذلك.

ـ وقد يكون الكفر بالقول باللسان كمن سب الله ورسوله، وهجا الأنبياء، أو استهزأ بالدين أو سخر من أحكام الشرع.

ـ وقد يكون الكفر بالعمل الظاهر كمن يقتل الأنبياء، ويحرق المصاحف ويسجد للأصنام ويعلم السحر ويتحاكم إلى الطاغوت، وعلى هذا دلت نصوص القرآن والسنة وإجماع العلماء والفقهاء، وكلامهم في باب الردة من كتب الفقه يدل على هذا، وعليه فإن حصر الكفر في الاستحلال وحده ضلال عظيم وخطأ بيِّن.

٢ ـ أن الاستحلال كفر برأسه: سواء فعل صاحبه ما اعتقد حله من المحرمات أو لم يفعل، ولهذا قال شيخ الإسلام في من سب الرسول ﷺ: «إن اعتقد حل السب كفر، سواء اقترن به السب أو لم يقترن»[١]، لذلك فإن من أجاز الزنا والربا وشرب الخمر وأصدر لها مراسيم وقوانين ترخص بها وتحدد لها الأنظمة في عملها وحراستها فقد كفر وإن لم يزن أو يشرب الخمر أو يأكل الربا[٢].

٣ ـ أن الكفر أعظم المعاصي بإطلاق، والاستحلال ينقل المعصية التي دون الكفر إلى مرتبة الكفر بإجماع أهل السنة والمرجئة سواء، فإذا ثبت ذلك فإلى أي مرتبة ينقل الاستحلالُ الكفرَ وليس وراءه مرتبة أخرى بل هو بذاته كفر، فدل ذلك على أن موضوع الاستحلال ينحصر في المعاصي التي هي دون الكفر.

---

(١) «الصارم المسلول على شاتم الرسول» لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، طبعة عام (١٣٩٨هـ) (ص٥١٦).

(٢) «ظاهرة الإرجاء» للدكتور/ سفر الحوالي (ص٤٨٧).

٤ - أن الاستحلال نفسه يكون بالاعتقاد والقول والعمل، فالاعتقاد واضح، والقول كمن يقول: إن الزنا والخمر حلال، والعمل كمن يتزوج امرأة أبيه أو يقع على محارمه، حيث حكم الرسول ﷺ بقتل من تزوج امرأة أبيه وأخذ ماله ولم يأمر بسؤاله: هل أنت مستحل أم لا؟[١].

٥ - أن حصر الكفر في الاستحلال يقتضي أن لا يكفر أحد إذ ادعى أنه غير مستحل أو أنه يعتقد أن هذا حرام مهما عمل من المكفرات ما لم يصرح بالاستحلال، وبناء على هذا القول فإنه لا يكفر من البشر إلا القليل، فإن كفر من يكفر من الخلق من جهة الإباء والاستكبار وترك الانقياد والاتباع وليس من جهة اعتقاد أن الكفر حلال، فالذين يعملون السحر مثلاً، أخبر سبحانه عنهم أنهم يعملون ذلك ويعلمون أنه كفر ويحذرون المتعلم من الكفر، ويعتقدون أن عاقبتهم هي الخسارة في الدنيا والآخرة، فكفَّرهم الله رغم أنهم لم يعتقدوا حل السحر، بل لأنهم خالفوا أمر الله ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم.

وهنا لو قدرنا أن من يحكمون بغير ما أنزل الله فعلوا كما فعل السحرة، فتركوا العمل بالشرع، واتبعوا ما تقرره شياطين التقنين في الشرق والغرب، وحذروا الناس من التحاكم إلى هذه القوانين ويبدو لهم أنها كفر واعتقدوا أن مصيرهم إلى النار - كما يفعل السحرة - ولكن مع هذا ظلوا يضعونها ويحكمون بها، فهل يكون الحكم عليهم بشيء سوى الكفر كالسحرة؟! فكيف وهم كما نعلم لا يحذرون من قوانينهم ولا يقول بأن الشريعة أفضل منها، بل يفخرون بإصدارها، ويحاربون من دعا إلى تحكيم الشرع، ويعلنون أن الشريعة لا تصلح لهذا العصر، وأن هذه القوانين أفضل منها.. إلى آخر ما يتردد على ألسنة

(١) المصدر السابق (ص٤٨٨).

العلمانيين اليوم، فكيف يقال مع هذا: إن هؤلاء لا يكفرون إلا إذا كذبوا أو جحدوا أو استحلوا ونحو ذلك، يقول الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله -: «ولو قال من حكَّم القانون: أنا أعتقد أنه باطل، فهذا لا أثر له بل هو عزل للشرع كما لو قال أحد: أنا أعبد الأوثان وأعتقد أنها باطلة»[1].

والخلاصة: أن إطلاق الكفر في كل الذنوب والمعاصي باطل، وأن التقييد بالاستحلال في كل الذنوب والمعاصي باطل أيضًا، وأن الحق اتباع منهج السلف في التعامل مع نصوص التكفير والوعيد، والله الموفق.

المطلب الرابع

شبهة عدم إمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية

في هذا المطلب سوف نعرض لأهم ما تقذف به العلمانية من شبه في طريق تحكيم الشريعة الإسلامية، ومن ذلك قولهم، بعدم إمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية والتحاكم إلى ما أنزل الله تعالى، وأخذوا يبررون ذلك بعدة مبررات يمكننا استعراض أهمها والرد عليها في الفروع التالية:

الفرع الأول - قولهم: «بأن تحكيم الشريعة الإسلامية يقعد بنا عن ملاحقة التطور، وذلك لأن الشريعة أساسها الدين، وهو ثابت لا يتغير بينما الحياة في تغير دائم فأنَّى للجامد أن يحكم المتغير؟!»[1]:

---

(١) «مجموع فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم» (٦/ ١٨٩).

(٢) انظر: «تحكيم الشريعة ودعاوى العلمانيين» د. صلاح الصاوي، دار طيبة - الرياض، ط١، عام (١٤١٢هـ) (ص١٧٥).

والجواب على ذلك كما يلي:

أولاً - أن هذه الشبهة تقوم على محورين:

١ - ثبات أحكام الشريعة فلا مجال فيها للتجديد بوجه من الوجوه.

٢ - تطور أوضاع الحياة فلا مجال فيها للثبات بوجه من الوجوه.

وكلا الأمرين في إطلاقه على هذا النحو باطل، فأحكام الشريعة الإسلامية، منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير، وأحوال الحياة البشرية أيضًا منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير وتفصيل ذلك كما يلي:

(أ) بالنسبة لأحكام الشرع الإسلامي ففيها ما هو ثابت لا مجال للتغيير فيه وهي الأحكام التي تتعلق بأصول العقائد، وأصول العبادات، وأصول الأخلاق، فالإيمان بالله ورسوله وإخلاص العبادة له، والكفر بما يعبد من دونه ثوابت لم تتغير منذ آدم ﷺ وستظل إلى قيام الساعة، قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ (النحل: ٣٦)، وكذلك ما يتعلق بأحوال المبدأ والمعاد، وأصول العبادات، وقواعد الأخلاق ثابتة إلى يوم القيامة؛ فتحريم الزنا والربا والخمر والسرقة.. وغير ذلك مما علم تحريمه من الدين بالضرورة من الثوابت التي لا يمكن أن تكون حلالاً في وقت من الأوقات، وكذا وجوب الأمانة والصدق والوفاء والعدل .. وغيرها من الفضائل التي هي كذلك معلومة من الدين بالضرورة لا يمكن أن تكون في وقت من الأوقات من الرذائل التي يُحذَّر منها، فلا يمكن للحياة أن تصلح إلا بتثبيت هذه المجالات لتكون إطارًا للبشرية يمثل وحدة عقدية وتعبدية وسلوكية تنظم حياة البشرية.

أما أمور المعاملات في جوانبها المختلفة من مدنية وجنائية ودستورية ونحوها:

ـ فمنها ما هو ثابت محكم، وهو الأسس والمبادئ والقواعد الكلية كمبدأ الحاكمية المطلقة لله ومبدأ الشورى في الحكم ومبدأ العدالة ورفع الضرر وغير ذلك، والتي تشكل الأطر العامة التي جاءت بها الأدلة القطعية ثبوتًا ودلالة ولا مجال للاجتهاد فيها.

ـ ومنها ما هو مرن متجدد وهو ما يتعلق بالفروع والجزئيات والتفاصيل المتعلقة بالكيفيات التطبيقية والإجرائية والتي تخضع لظروف وأحوال البشر في كل عصر وفقًا لضوابط الشرع العامة.

(ب) بالنسبة لأحوال البشرية وأوضاعها فإن فيها أيضًا ما هو ثابت وما هو متغير، وكذلك حاجات البشر ومصالحهم منها ما هو ثابت محكم، ومن أمثلة ذلك الحفاظ على الضرورات التي لا تستقيم الحياة البشرية إلا بها وهي ضرورة حفظ الدين والنفس والمال والعرض والعقل والتي تسمى بالضرورات الخمس، ومنها ما هو متجدد ومتغير وهي التحسينيات المتعلقة بطريقة العيش والاتصال والعلاج ونحو ذلك، وهذه سنة من سنن الله في الحياة وإلغاء منطقة لحساب الأخرى تعسف للبرهان ومكابرة للواقع[1]، وبهذا يظهر لنا بطلان إطلاق الثبات على الأحكام الشرعية والتغير في حياة البشرية دون التفصيل السابق.

ثانيًا ـ أن دعوى عدم صلاحية الشريعة للتطبيق في هذا العصر بحجة أنها قديمة دعوى لا تنهض على دليل علمي أو منهجي، فمن المعلوم أن مجرد قدم الأشياء لا يدل على عدم صلاحها أو انسجامها مع مقتضيات العصر أو الواقع، وليس واجبًا أن تكون حداثة الأشياء دليلاً على صلاحها وسلامتها»[2].

---

(١) «تحكيم الشريعة» للصاوي (ص١٧٥-١٧٧) بتصرف.

(٢) «على طريق العودة إلى الإسلام» د. محمد سعيد البوطي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط:٢، عام (١٩٩٦م) (ص٩٤).

ودليل ذلك أن العقل البشري يقرر أن الكون يتـألف من محاور ثابتة وقديمة لا تتبدل ولا تتـغير ولو تبدلت هذه المحـاور كحركة الشمس أو القـمر أو بُعْدها عن الأرض أو غيرها من الثوابت الكونية لفسدت الحياة، وهذا الثبات لا يوصف بالتخلف والجمود رغم كونه قديمًا لأنه حفظ مصالح الأفراد والحياة البشرية.

فلو قـال قـائل أن لا أتعامل مـع نواميس الكـون القديمة، وأنا فـي عصـر الاكتشافات الهائلة، والصناعات المذهلة، والتعامل مع هذه النواميس رجعية، إذًا أنا بدلاً من سقي الزرع بالماء أسقيه بالبترول.. إلى آخر السنن الأخرى، لو فعل ذلك لعُدَّ سفـيهًا، وكذا الحـال فيمن يستبـدل شرع الله بغيره سـفيه بلاشك لأن الكل من عند الله، وكذلك الأمـر بالنسبة للأفكـار والنظم والأحكام، فلابد أن تكون بعض مقـرراتها ثابتة كـثبات حركـة الأجرام لأنها مناطة بمصـالح لا تقبل الاختلاف ولا الاختلال كأحكام العبـادات والعقائد والأخلاق، فهي أحكام ثابتة لأنها تعبر عن قيـم حضارية راسخة في البشرية لا تختلف باخـتلاف البيئات أو العصور أو الأقاليم.

ثالثًا - أن الشريعة الإسلامية وإن كانت ثابتة الأصول والأهداف إلا أنها تتميز بالمرونة والسعة في الفروع والجزئيات كما سبق، ويدل على هذه المرونة ما يلي:

١ - أن مصادر الأحكام الشـرعية الأصلية المتمـثلة بالكتاب والسنة يقف إلى جانبـها مصادر أخـرى فرعيـة كالإجماع والقـياس والاستـصلاح والاستحـسان والعرف، وكلها مـصادر تمدنا بالأحكام اللازمة لمواجهة الـوقائع التي لم يرد بها نص خاص يتناولها، وبها يحكم على النوازل الطارئة والوقائع المعاصرة في ضوء المصادر الأساسية.

٢ ـ أننا إذا تتبعنا أسلوب الشريعة الإسلامية في تقرير الأحكام الشرعية نجد أن في الشريعة نوعاين من الأحكام[١].

(أ) احكام تفصيلية: وهي المتعلقة بالعقيدة والعبادات والعقوبات الشرعية المقدرة ونحوها من القضايا التي لا تقبل التبدل أو التغير بتبدل الزمان وتغير المكان كما أسلفنا.

(ب) احكام كلية عامة: جاءت على شكل قواعد ومبادئ عامة لا يمكن أن تضيق بحاجات الناس ولا يمكن أن تعجز عن الوفاء باحتياجات البشر على اختلاف العصور والبيئات، ومثال ذلك:

مبدأ الشورى في الحكم: حيث جاء الأمر به عامًا بقوله: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾ (آل عمران:١٥٩)، وقوله: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى:٣٨)، ولم تحدد أسلوب ولا وسيلة إقامة هذا المبدأ، وإنما ترك الأمر للجماعة المسلمة أن تختار الآلية المناسبة، فالمطلوب إقامة مبدأ الشورى، أما الوسيلة والأسلوب فقد جاء على نحو من المرونة والعموم بحيث يتسع لكل تنظيم قانوني يختاره أفراد الأمة مراعين بذلك اختلاف الزمان والمكان في ضوء ضوابط الشرع العامة[٢].

رابعًا ـ يغفل العلمانيون ومن سلك مسلكهم في هذا الباب أو يتغافلون عن القواعد العظيمة التي زخر بها الفقه الإسلامي مثل قاعدة «الضرر يزال» و«الضرورات تبيح المحذورات» و«المشقة تجلب التيسير» و«درء المفاسد مقدم على جلب المصالح» وغيرها من القواعد التي تتميز بالعموم والسعة، وتملك قدرة

---

(١) «المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية» د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط:١٤، عام (١٤١٧هـ) (ص:٤٣).

(٢) المصدر السابق (ص:٤٧).

عجيبة في استيعاب العديد من الوقائع والمسائل والنوازل، إذا تحققت في تلك الوقائع معنى القاعدة ومناطها[(١)].

خامساً - إن المشكلة لا تكمن في عدم وفاء الشريعة بحاجات البشر المتجددة، فإن كفالتها بذلك بدهية عقدية، وضرورة إيمانية، لأن الذي أنزل هذه الشريعة وأوجب التحاكم إليها إلى الأبد هو الذي خلق الإنسان والكون ويعلم ما سيحدث من تبدل إلى قيام الساعة، فجعلها على نحو تتلاءم مع كل الأحوال، لكن المشكلة تكمن في أن تطبيق الشريعة فيه كبح لجماح الأهواء ووقوف في وجه دعاة التحلل والانحلال والظلم والزندقة، وبالتالي فما دامت تحرم الظلم والخمر والعربدة والربا والردة والولاء للكفار فسيتهمها كل دعاة الرذيلة والزندقة والفجور بالجمود لأنها ستردهم إلى الأصالة وتقف في وجوه أهوائهم وشهواتهم.

الفرع الثاني - شبهة أن أحكام الشريعة الإسلامية فيها قسوة ولا تناسب معطيات الحضارة المدنية والرحمة الإنسانية:

يزعم العلمانيون ودعاة التغريب في العالم الإسلامي أنه لا يمكن تطبيق الحكم بما أنزل الله بسبب أن الشريعة الإسلامية تحتوي على مجموعة من الأحكام التي لا تناسب معطيات الحضارة والمدنية والحقوق الإنسانية مثل العقوبات الشرعية ونحوها.

والجواب عن هذه الشبهة بما يلي:

أولاً - أن الذي شرع هذه الأحكام هو رب العالمين، الذي هو أعلم بخلقه وأرحم بهم وأحكم في شرعه، وإذا كان في بعض العقوبات قسوة، فهي

---

(١) «مصادر التشريع الإسلامي» عبد الوهاب خلاف، دار القلم - بيروت، ط:٢، عام (١٩٧٠م) (ص:١٢).

ضرورية لزجر من انطبعت نفوسهم على الإجرام، حماية للمصالح العامة وهذا بلاشك فيه رحمة بالأمة التي لا تصان من العبث إلا بمثل هذه الزواجر، ولاشك أن واضعي النظريات في علم الأخلاق والإجرام هم بشر، فمَنْ الأعلم والأحكم في تشريعاته، آلله أم البشر قال سبحانه: ﴿قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ (البقرة: ١٤٠)، وبالتالي فالمعترضون على أحكام الله وشرعه بين أمرين لا ثالث لهما: إما الإيمان والإقرار بشرع الله والتسليم له، وإما الكفر بالله وشرعه، فلا مناص لهم من هذا أو ذاك.

ثانيًا - أن الإسلام في تشريعاته للعقوبات وضع قبل تنفيذها جملة من التدابير الاحترازية الواقية من الجريمة، فلا تقام العقوبات على المجرمين الذين يهددون مصالح المجتمع وأمنه إلا بعد أن يستنفد الجهد في منع الجريمة قبل وقوعها، وهذا الأمر يعتمد على أساسين اثنين:

(أ) التهذيب النفسي للأفراد: عن طريق تهذيب أخلاق الفرد وتقوية روح الانتماء للمجتمع، مما يشكل درعًا واقيًا من غارات النفس الرذيلة التي تدعوه إلى الاجتراء على حرمة المجتمع والنيل من استقراره[1]، وذلك عن طريق نظام العبادات والأخلاق التي تصب في تهذيب النفس البشرية وتقويم اعوجاجها.

(ب) تكوين رأي عام يدعو إلى الفضيلة، ويحارب الرذيلة، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويظهر فيه الخير، ويقمع فيه الشر، ومن هنا كانت فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال سبحانه: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٤)، فيكون في هذين الأمرين خطوة احترازية تضيق من دائرة الجريمة، لدفعها قبل وقوعها.

---

(١) انظر: «العقوبات في الفقه الإسلامي» للشيخ/ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي - بيروت، الطبعة الأولى، (ص: ٢٦).

ثالثًا - أن الشرع الإسلامي في تشريعاته للعقوبات واجه العوامل النفسية التي تدعو إلى ارتكاب الجريمة بالعوامل النفسية التي تصرف عنها، ليصون لمريد الإجرام بدنه وكرامته، وليصون للآخرين حقوقهم، فلا تقع الجريمة في المجتمع إلا لمامًا، فالعوامل النفسية التي تدفع إلى الزنا مثلاً هي طلب المتعة واللذة، فالشريعة واجهت هذه العوامل بعوامل نفسية تدفعها وهي عقوبة الرجم حتى الموت للمحصن، والجلد مائة والتغريب للبكر، بالإضافة إلى الأذى المعنوي الذي يصيب الزاني من إقامة الحد علانية، وبهذا نجد أنه لا يمكن إيقاف العوامل النفسية الدافعة للجريمة إلا بعوامل نفسية تردع المجرم فيسلم هو وغيره.

رابعًا - بالإضافة إلى ما سبق نجد أن نظام العقوبات في الإسلام قائم على فطرة الموازنة المرتكزة في النفس البشرية، حيث جبل الإنسان بفطرته على الموازنة بين المصالح والمفاسد، فإذا كانت العقوبة هينة غير قاسية فإن المجرم سوف يوازن بينها وبين ما يصبو إلى تحقيقه، وبالتالي سيرتكب الجريمة لأن المفاسد المترتبة على ارتكابها سهلة يمكن تحملها، بعكس ما إذا كانت العقوبة مغلظة وقاسية ومفسدتها تفوق ما يتطلع إليه الجاني، وبالتالي سيترك الجريمة بعد موازنة آثارها، وعلى هذا الأساس النفسي الدقيق وضعت العقوبات الشرعية[1].

خامسًا - أن عنصر القسوة الذي يظهر في العقوبات الشرعية، يمثل عنصرًا أساسيًا لأي عقوبة، فلو فقدت القسوة، فقدت العقوبة معناها، ولغدت شكلاً بلا مضمون[2]، ولهذا نجد القرآن الكريم يشير إلى ضرورة اقتران الحزم والشدة، مع العدل والقسط، بقوله سبحانه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ

---

(١) «تحكيم الشريعة» للدكتور/ الصاوي (ص١١٦).

(١) «على طريق العودة إلى الإسلام» د/ البوطي (ص١٠٣).

لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحديد: ٢٥)، فالآية ترشد إلى أن الحديد ذا البأس الشديد يجب أن يقترن مع الميزان الذي يرمز للعدل والقسط، فإذا كانت العقوبة تُنزل بالمجرم بقسوة، فهي تصيب المجتمع برحمة وأمن وتدفع عنه شرور المجرمين.

سادسًا ـ أن الشريعة الإسلامية قد أحاطت الحدود والعقوبات الشرعية بسياج من التثبت والشروط حتى لا تكون مجرد أداة للتنكيل بالخصوم والمعارضين، فشددت في وسائل الإثبات، وقررت درء الحدود بالشبهات، وقبل ذلك أوجبت تهيئة المناخ الاجتماعي الذي يعين على الطهر والاستقامة[١].

سابعًا ـ أن الرحمة التي ينشدها الإسلام هي الرحمة العامة التي تتسع لعموم الناس ومن بينهم الجناة، وليست كالرحمة التي يريدها العلمانيون والتي تضيق إلا بالجناة وإن تضرر منها الناس! ولذا نجد أن القوانين الوضعية قد أغرت المجرمين بارتكاب الجرائم لأنهم وجدوا فيها الرحمة!! وجلبت على عموم الأمة الشقاء والبلاء.

ثامنًا ـ أن الواقع البشري يشهد بصلاحية أحكام الشرع الإسلامي، ففي كل مرحلة طبق فيها شرع الله وُجد الأمن على الأنفس والأموال والأعراض، وقَلَّت نسبة الجريمة كما هو الحال في فترة صدر الإسلام والخلافة الراشدة وعصور الحكم الإسلامي المختلفة، بينما نجد أن تطبيق القوانين البشرية سواءً في أوربا أو في العالم الإسلامي أوجدت سيلاً جارفًا من الجرائم التي عجزت أجهزة الأمن عن إحصائها أو ملاحقتها (حيث نجد في تقرير وكالة التحقيق الفيدرالية (FBI)

(١) «تحكيم الشريعة» د/ الصاوي (ص١٩١).

بأن الجرائم في أمريكا بمعدل جريمة كل ٣ ثوان، ومنها جريمة قتل كل ٢٧ دقيقة، وجريمة اغتصاب كل ٧ دقائق، وسرقة كل ٦٣ ثانية.. إلخ)[1]، إذًا فالعقوبات تقاس بآثارها ومدى نجاحها في استئصال الجرائم وحماية البشرية، قال سبحانه: ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (المائدة: ٥٠).

وبهذا يتبين لنا أن أحكام الشرع الإسلامي هي رحمة للمجتمع ونعمة له، تحفظ له أصول سعادته وأركان أمنه ومقومات استقراره.

الفرع الثالث - شبهة وجود الأقليات غير المسلمة، وتطبيق أحكام الشرع فيه مساس بحقوقها:

يزعم العلمانيون أن تطبيق أحكام الإسلام في المجتمع سوف يضر بحقوق الأقليات غير المسلمة التي تعيش فيه، ويطلق البعض على هذه الشبهة «الموانع الطائفية».

والجواب على ذلك:

أولاً - أنه لا يقبل شرعًا ولا عرفًا ولا «ديمقراطيًا»!! أن تتخلى الأغلبية عن هويتها ومقدساتها وحضارتها وأحكام دينها المأمورة به، طلبًا لمرضاة الأقلية، لاسيما إذا كانت هذه الأحكام لا تمس بالحقوق المشروعة لهذه الأقلية، ونسأل العلمانيين: ماذا لو كان العكس؟ أي: أن المسلمين هم الأقلية هل يقبل منهم أن يطلبوا من الأكثرية التنازل عن هويتها ومقدساتها طلبًا لمرضاتهم؟! ولو فعلوا ماذا سيكون جواب العلمانيين؟!

---

(١) «تحكيم الشريعة» للصاوي (ص١٨٨)، نقلاً عن جريدة الشرق الأوسط في ٢٥/٩/١٩٨٤م.

ثانيًا ـ أن الشريعة الإسلامية في أحكامها فتحت الباب أمام الأقليات الموجودة في الدولة الإسلامية للمشاركة الكاملة في بناء الوطن والمحافظة على أمنه واستقراره وسيادته شأنهم شأن المسلمين فيما عدا الولايات التي يعتبر الإسلام فيها شرطًا لانعقادها، وغني عن الذكر تعامل الإسلام في مراحل حكمه مع الأقليات في البلاد التي فتحها حيث حفظ لهم حقوقهم وأموالهم وأعراضهم، وضمن لهم حرية العقيدة، ولم يكره أحدًا منهم على الإسلام، ولم تمتد إليهم يدٌ بسوء في فترات الحكم الإسلامي، وهذا ما يثبته تاريخ الإسلام ويشهد به كبار المؤرخين من الغربيين أنفسهم الذين قارنوا بين حكم المسلمين وحكم النصارى ومدى ما يتمتع به كل منهم[1].

ثالثًا ـ أن الدولة القومية التي ينشدها العلمانيون والتي تقوم على فصل الدين عن الدولة بدعوى وجود أقليات غير مسلمة لا يمكن تطبيق الإسلام عليها.

هي في الحقيقة نقضٌ لأصول الإيمان، ولا سبيل للقبول بها إلا بالتخلي عن الإسلام وهيهات، ولذلك لا نعجب عندما نرى أن رواد الدعوة إلى الدولة القومية التي تذوب فيها الأديان هم من غير المسلمين كبطرس البستاني ونصيف اليازجي، وهما من خريجي الجامعة الأمريكية بلبنان، وتبعهم كثير من المستشرقين والمنصِّرين في الترويج لهذه الشبهة، حتى يقفوا في وجه تحكيم الشريعة الإسلامية.



(١) «تحكيم الشريعة» للصاوي (ص١٦٥)، وينظر في ذلك ما كتبه جوستاف في كتابه «حضارة العرب» وأيضًا «بيانات الحل الإسلامي» للقرضاوي (ص٢٤٨).

الفرع الرابع - شبهة اختلاف المذاهب الفقهية وفشل تجارب تطبيق الشريعة:

مما يستدل به العلمانيون على عدم صلاحية الشريعة الإسلامية وعدم إمكانية تطبيقها اليوم قضية اختلاف المذاهب الفقهية، وتعدد تجارب التطبيق وفشل بعضها، وهم بذلك يريدون أن يقدموا الإسلام من خلال المذاهب الإسلامية وكأنه شرائع منفصلة ونماذج مختلفة، يغرق فيها من يريد تطبيقها في بحر من الاختلاف كما يزعمون، بل ويحملون الإسلام وشريعته أخطاء بعض التجارب البشرية وكأنه مسئول عنها.

والجواب على هذه الشبهة كما يلي:

أولاً - أن هؤلاء العلمانيين القائلين بهذه الشبهة يكيلون بمكيالين، ويَزِنون بمعيارين، فعندما يتحدثون عن الإسلام يشغبون عليه باختلاف مذاهبه وتعدد تجارب تطبيقه، وعندما يتحدثون عن مذاهبهم الوضعية وعقائدهم السياسية والتي لا يكادون يتفقون على تعريف محدد لما ينادون به من نظريات أو يطبقونه من مبادئ، نجدهم لا يجدون في تعدد وتباين مذاهبهم مانعًا من تطبيقها أو الدعوة إليها، فمثلاً لا نجدهم يتفقون على حقيقة واحدة للماركسية، حيث نجد اختلاف تطبيقات هذه النظرية من روسيا إلى الصين إلى غيرها من البلدان، وكذلك الديمقراطية ليست بأقل خطأ من الاشتراكية في التعدد، حيث لا نجد مذهبًا في هذا العصر سواءً كان ليبراليًا أو اشتراكيًا أو غيره إلا ويدعي أن ديمقراطيته هي الديمقراطية الحقة، وما عداها فزائف[1]، فهذه المذاهب الوضعية المتناقضة، لماذا لم يجعل العلمانيون من تعدد مدارسها وتباين نظرياتها مانعًا يمنع من الدعوة إلى تطبيقها، وحائلاً يحول دون صلاحيتها كما يشوشون بذلك على الإسلام.

---

(١) «الإسلام والعلمانية وجهًا لوجه» للدكتور/ يوسف القرضاوي (ص١٨٥).

ثانيًا - أن الإسلام الذي ننشده، وينشده كل مسلم يدعو إلى تطبيق الإسلام هو إسلام الكتاب والسنة، وما أجمع عليه سلف الأمة، وهو المحكم الذي لا جدال فيه ولا مماراة، أما ما وراء ذلك من الاجتهادات الفقهية في القضايا الفرعية فهي مما يتسم بالمرونة، ولأهل العلم في كل عصر أن يرجحوا ما تقتضيه الأدلة الشرعية، ويحقق المصلحة العامة.

ثالثًا - أن تعدد الاتجاهات الفقهية يحمل في ذاته دليلاً على يسر الشريعة وصلاحيتها للتطبيق في كل زمان ومكان، فالأمة تستطيع أن تستهدي بما كتبه الأولون يحدوها في ذلك قوة الدليل وكفالة المصلحة.

رابعًا - أن تفاوت الاجتهادات والتفسيرات في الأمور الجزئية ظاهرة طبيعية لا يكاد يخلو منها تشريع سماوي أو تقنين وضعي، فمثلاً:

نجد أن المحاكم الوضعية تختلف في تطبيق القانون أو تفسيره، ويختلف علماء القانون الوضعي في شروح القوانين واللوائح الإدارية وتفسيرها، بل نجد أن الأطباء والمهندسين وسائر الفنيين يختلفون في التفصيلات والفروع، فلماذا يكون هذا مطعنًا على فقهاء المسلمين في اجتهاداتهم، ومطعنًا على شريعة الإسلام؟!(١).

خامسًا - أن أهل العلم اشترطوا في القاضي: الإسلام والتكليف والعدالة والذكورة وسلامة الحواس والاجتهاد(٢)، وبالتالي فإذا اجتهد القاضي فحكم في مسألة بما وصل إليه اجتهاده، فإن حكمه ملزم لغيره وإن خالفه في المذهب(٣)،

---

(١) «تحكيم الشريعة» د/ الصاوي (ص١٩٧).

(٢) انظر: «نظام القضاء في الشريعة الإسلامية» د/ عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط:٣، عام (١٤١٨هـ) (ص٢٣-٢٨).

(٣) المصدر السابق (ص٢٢٦).

وعلى هذا فلا يضر الاختلاف في الآراء والمذاهب في ظل هذه الشروط والضوابط المتفق عليها.

سادسًا ـ أن الأخطاء التي صحبت بعض تجارب التطبيق للشريعة الإسلامية، وزرها على أصحابها، والإسلام بريء منها، فخطأ التطبيق لا يرجع إلى عدم صلاحية الأصل، ثم لماذا يبرر العلمانيون فشل المذاهب الوضعية، ويلتمسون لفشلها أو للأخطاء التي حدثت عند تطبيقها أسبابًا يبررونها بها، وإذا تحدثوا عن تجارب التطبيق الإسلامي يحمِّلون الإسلام ذاته هذه الأخطاء، ويجعلون الفشل مرتبطًا بطبيعة الشرع الإسلامي وعدم صلاحيته كما يزعمون.

سابعًا ـ أن واقع التاريخ الإسلامي يدل على كذب هذا القول الذي يردده العلمانيون، فقد رأى الناس أن تطبيق الشريعة قاد أمتنا إلى الرفعة والحضارة، وليس عاجزًا عن قيادة البشرية بما يحمل من مقومات إلهية في طبيعته، وبالتالي فإن أي خطأ في التطبيق أو فشل في التجربة لا يدل على عدم صلاحية الإسلام في ذاته.



الفصل الرابع

الأحكام الشرعية المتعلقة بالمشركين



في هذا الفصل الأخير من هذه الرسالة رأيت أن من المستحسن أن أعرض لبعض الأحكام الشرعية المتعلقة بالمشركين سواءً ما يتعلق بالعقائد أو بالأقوال أو بالمعاملات من خلال ما ورد في نصوص الكتاب والسنة وما سطره أهل العلم المتقدمين والمتأخرين بنوعٍ من الإيجاز نظراً لأن دراسة الأحكام الشرعية مما يبحثه علم الفقه، وهذا البحث عبارة عن دراسة عقدية، لكن من باب إتمام الفائدة يمكننا ذكر بعض الأحكام المتعلقة بالمشركين على سبيل الإيجاز، وللراغب في التوسع في ذلك العودة إلى كتب الفقه الإسلامي:

ويشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث هي:

المبحث الأول ـ الأحكام المتعلقة بالاعتقاد.

المبحث الثاني ـ الأحكام المتعلقة بالأقوال.

المبحث الثالث ـ الأحكام المتعلقة بالعبادات.

المبحث الرابع ـ الأحكام المتعلقة بالمعاملات.

وبيان ذلك فيما يلي:

المبحث الأول

الأحكام المتعلقة بالاعتقاد

في هذا المبحث نذكر أهم الأحكام الشرعية التي رتبها الله تعالى على الشرك مما يتعلق بقضايا الاعتقاد، من وجوب اعتقاد كفر كل من أشرك بالله تعالى، وكذا ما يترتب على هذا الاعتقاد من بغض قلبي وبراءة، وبيان ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول

وجوب اعتقاد كفر المشركين

يجب على كل مؤمنٍ أن يعتقد كفر كل من كفَّره الله ورسوله، ولا يشك في ذلك، وقد كفَّر الله تعالى في آيات كثيرة من كتابه الكريم كل من أشرك بالله تعالى أو جعل له أندادًا، حيث جعل الله تعالى الكفر بالطاغوت وأهله من أصول الإيمان بالله تعالى، فلا يتحقق الإيمان الحق إلا بالكفر بالطاغوت، قال سبحانه وتعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة:٢٥٦)، وصفة الكفر بالطاغوت كما يقول بعض العلماء: أن تعتقد بطلان عبادة غير الله وتتركها وتكفِّر أهلها وتعاديهم[1].

وقد عد علماء الإسلام عدم اعتقاد كفر المشركين، أو الشك في كفرهم أو تصحيح ما هم عليه من الكفر عَدُّوه من نواقض الإيمان، قال الإمام محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ: «الناقض الثالث: من لم يكفِّر المشركين ـ أو شك

(١) «التبيان لشرح نواقض الإسلام» لسليمان بن ناصر العلوان، دار الوطن للنشر ـ الرياض، طبعة عام (١٤١٣هـ) (ص٣٧).

في كفرهم، أو صحح مذهبهم»[1]، فيظهر في ذلك أنه لا يحكم بإسلام المرء حتى يكفِّر المشركين، فإن توقف في ذلك مع ظهور الأمر فيهم، أو شك في كفرهم مع تبينه، فهو مثلهم، أما من صحح مذهبهم واستحسن ما هم عليه من الكفر والطغيان، فهذا كافر بإجماع المسلمين، لأنه لم يعرف الإسلام على حقيقته، لأن معنى الإسلام: الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة والبراءة من الشرك وأهله، وقد اشترط رسول الله ﷺ لتحقيق الإيمان الكفر بما يعبد من دون الله تعالى فقال ﷺ: **«من قال: لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله حرِّم ماله ودمه، وحسابه على الله»**[2].

وبهذا يتبين لنا أنه لابد لكل مسلم موحد أن يكفِّر المشركين ويعتقد ذلك ويلتزم بما يترتب على هذا الاعتقاد من وجوب البغض لهم والبراءة منهم كما سيأتي وغياب هذا الحكم ـ أعني وجوب اعتقاد كفر المشركين ـ يؤدي إلى اختلال عظيم في عقيدة المسلم، حيث يؤدي به ذلك إلى التساهل مع المشركين بل قد يصل الأمر ـ كما هو في الوقت الحاضر ـ بالبعض إلى الدعوة إلى وحدة الأديان، والتقريب بينها، والتعايش السلمي، والسلام العالمي.. وغيرها من الدعوات الإلحادية التي ظهرت منذ بداية القرن الرابع عشر الهجري، وانخدع بها بعض رجال الفكر المسلمين ظنًا منهم أن هذه العقيدة ـ أي اعتقاد كفر المشركين ـ عقبة تعترض قضية السلام العالمي والتعايش السلمي[3]، وهنا أجد أنه من الواجب علي وقد تعرضت لقضية الدعوة إلى التقريب بين الأديان أن أبين حكم

(١) «الدرر السنية» (٨/ ٨٩)، و«مؤلفات الإمام محمد بن عبد الوهاب» (٥/ ٢١٢).

(٢) رواه مسلم في كتاب «الإيمان»، باب «الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» (١/ ٥٨) برقم (٣٧).

(٣) ينظر في ذلك: «الأعمال الكاملة لمحمد عبده» تأليف محمد عمارة (٢/ ٣٦٤)، و«خاطرات جمال الدين الأفغاني» لمحمد المخزومي (ص١٤٠)، و«حرية الفكر في الإسلام» للصعيدي (ص١٧) وغيرها.

هذه الدعوة الخبيثة وما يترتب عليها من آثار سيئة تناقض أصول الدين وعقيدة التوحيد، فيما يلي:

أولاً - إن استقراء نصوص الكتاب والسنة يدل على أن دين الله واحد لا يتعدد، وهو الإسلام الذي لا يقبل الله دينًا سواه، وأن رسوله الواجب الاتباع الذي ختم به النبيين واحد هو محمد ﷺ، وأن كتابه المحفوظ الناسخ لما قبله من الكتب والمهيمن عليها واحد هو القرآن، ومن ثم فكل دين سوى الإسلام الذي ابتعث الله به محمدًا ﷺ فهو إما باطل أو منسوخ غير مقبول عند الله، قال سبحانه: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (آل عمران: ٨٥)، فليس على وجه الأرض دين حق يتعبد لله به سوى الإسلام، ولم يبق كتاب منزل من عند الله يتعبد بتلاوته والعمل به سوى القرآن، ولا رسول يجب اتباعه سوى محمد ﷺ، فلو بقي أحد من الأنبياء السابقين حتى زمن بعثته لم يسعه إلا أن يؤمن به، ويدخل في دينه، كما قال سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ﴾ (آل عمران: ٨١).

وهذا الأصل معلوم من الدين بالضرورة، لا ينكره إلا كافر بالله ورسوله وكتابه، وإذا تقرر هذا تبين أن فكرة التقريب بين دين الله الحق (الإسلام) وبين سائر الأديان المحرفة المنسوخة فضلاً عن الوثنية الشركية، هي محاولة للجمع بين النقيضين، بين الحق والباطل، وبين الإيمان والكفر، وزيادة في البيان وتفصيلاً لما سبق تقريره وإزالة للشبهة التي قد تعلق ببعض النفوس إما بسبب الجهل أو الهوى أو المصلحة، فسوف أعرض لبيان مناقضة دعوى التقريب بين الأديان لأصول الإسلام في ذاتها ولوازمها العلمية والعملية فيما يلي:

١ ـ أن دعوى التقريب بين الأديان رغبة عن ملة إبراهيم ﷺ وحَيْدَةٌ عن الصراط المستقيم: قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: ١٣٠)، فمن رام القرب من اليهودية أو النصرانية فضلاً عن سائر الملل الوثنية فقد رغب عن ملة إبراهيم ﷺ التي هي الحنيفية المسلمة، والتي تعني إسلام الوجه لله تعالى بالإخلاص له وحده، ونبذ الشرك، وقد سفه اليهود والنصارى أنفسهم حين رغبوا عن ملة إبراهيم ﷺ لوقوعهم في أنواع الشرك والبدع والفسوق والعصيان، وإن حاولوا الانتساب إليه، حيث أكذبهم الله وأبطل دعواهم وبرأ نبيه الكريم من كفرهم فقال: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلا نَصْرَانِيًّا وَلَكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (آل عمران: ٦٧)، وأنكر عليهم أن يكون أحد من أنبيائه من ذرية إبراهيم على اليهودية أو النصرانية فقال سبحانه: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ (البقرة: ١٤٠)، ورد الله دعوتهم للمؤمنين إلى التهود أو التنصر بقوله: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (البقرة: ١٣٥).

وتأسيسًا على ما مضى فإن الدعوى إلى التقريب بين الأديان حيدة عن ملة إبراهيم ورغبة عنها واستجابة لمطلب قديم عند أهل الكتاب، ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا﴾ فما عسى أن يجد المسلم الحنيف عند المغضوب عليهم والضالين وغيرهم من ملل الكفر؟!!.

٢ ـ أن الدعوة إلى التقريب بين الأديان ابتغاء لدين غير الإسلام الذي بعث به محمد ﷺ، فمن لم تطب نفسه، وتقر عينه بكل ما جاء به محمد ﷺ وراح يقترب إلى دين سواه فقد ابتغى غير الإسلام دينًا، يلفقه من هنا وهناك، قال سبحانه: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ﴾ (البقرة: ١٣٧)،

فدين الإسلام هو الدين الذي نسخ الله به سائر الأديان فلا يوجد دين صحيح يتعبد الله به ويقبله سوى ما جاء به محمد ﷺ، قال سبحانه: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (آل عمران: ٨٥)، ففكرة التقريب بين الأديان فيه تمييع لمفهوم الإيمان وطمس لخصائص الدين الإسلامي المميزة في النواحي التشريعية والتطبيقية، وهو مسلك بعض الزنادقة المندسِّين بين المسلمين بغرض إذابة الحد الفاصل بين الإيمان وأهله من جهة والكفر وأهله من جهة أخرى، وطمس معالم الإسلام وخصائصه وتشريعاته من جهة أخرى.

٣ ـ أن دعوى التقريب بين الأديان طعن في رسالة نبينا محمد ﷺ: فالله تعالى يقول: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا...﴾ (الأعراف: ١٥٨)، ويقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (سبأ: ٢٨)، وبذلك يعلم أن سائر الخلق بعد بعثته ﷺ يدخلون في أمة الدعوة، سواء في ذلك المشركون وأهل الكتاب، ولا ريب أن ذلك يقتضي بداهة أن الإيمان به ﷺ شرط لصحة الإيمان، وأنه لا يسوغ كائنًا من كان ـ ولو كان نبيًا ـ إلا اتباعه، وعليه فمن جعل رسالة محمد ﷺ طرفًا على مائدة التقريب بين الأديان فقد تنقَّصها، وغمطها حقها، وطعن في صدق صاحبها، وكان ذلك إقرارًا ضمنيًا منه بتعدد الأديان وتسليمًا لأصحابها بإنكار نبوة محمد ﷺ.

٤ ـ أن دعوى التقريب بين الأديان طعن في القرآن العظيم وهيمنته على الكتب السابقة: قال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ (المائدة: ٤٨)، وهذه قاصمة الظهر لدعاة التقريب، فلئن مضى شخص رسول الله ﷺ فإن كتابه الذي أوحي إليه حاضر محفوظ إلى يوم القيامة: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩)، وقد أخبرنا الله تعالى عن تحريف

من قبلنا لكتبهم، وكتمانهم للحق، وبالتالي فالقرآن الكريم جعله الله ناسخًا لما سبقه وحاكمًا وقاضيًا على ما قبله، فكل ما لدى غير المسلمين إما صحيح منسوخ أو باطل محرَّف.

٥ - أن دعوى التقريب بين الأديان موالاة لأعداء الدين، قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ﴾ (الممتحنة:١)، ومعلوم أن من أبجديات دعوة التقريب بين الأديان ومسلماتها التأكيد على «المحبة» و«الأخوة» و«الصداقة» و«الاحترام المتبادل» ونحوها من شعارات الولاء الظاهر والباطن، مما يفضي إلى تحطيم عقيدة الولاء والبراء لدى المسلمين.

٦ - أن دعوى التقريب بين الأديان فتنة عن بعض ما أنزل الله: قال سبحانه: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ (المائدة:٤٩)، فالله تعالى يأمر نبيه ﷺ في سياق الحديث عن أهل الكتاب أن يحكم بينهم بما أنزل الله، ونهاه عن اتباع أهوائهم، وحذره من فتنتهم إياه عن بعض - فضلاً عن جميع - ما أنزل الله، ولم يأمره بالتقارب معهم ومصانعتهم والالتقاء معهم في منتصف الطريق بالتنازل عن شيء مما أنزل الله، وفكرة التقريب بين الأديان تقتضي الوقوع في هذا المحذور لأنها قائمة على الاقتراب من المخالف، وهذا لا يتم إلا بالتساهل والتنازل عن بعض أصول الشريعة كما يشهد بذلك الواقع، ومن ذلك:

(أ) تصحيح دين اليهود والنصارى تحت مسمى «الاعتراف بالآخر».

(ب) إلغاء الأحكام الشرعية المتعلقة بالمشركين تحت مسمى «التحرر من الأحكام المسبقة».

(جـ) إلغاء أحكام أهل الذمة وعدهم تحت مسمى «حقوق الإنسان»، و«التعايش السلمي».

(د) إبطال حد الردة، والتمكين للكافرين في بلاد الإسلام بالدعوة إلى دينهم وبناء معابدهم ونشر كتبهم تحت مسمى «الحرية الدينية».

(هـ) إلغاء الجهاد في سبيل الله تحت مسمى «السِّلم العالمي».

(و) التشكيك في الدين الإسلامي وإضعاف قدسية النصوص الشرعية تحت مسمى «عدم امتلاك الحقيقة المطلقة».

(ز) حل عقد الولاء والبراء تحت مسمى «الأخوة الإنسانية».

(حـ) ترك الدعوة إلى الله وهداية الخلق إلى الصراط المستقيم بدعوى «التفاهم الديني».

كل هذه الأصول العقيدية والمفاسد الشرعية تعصف بها فكرة التقريب بين الأديان.

٧ ـ أن دعوى التقريب بين الأديان تسوية لأهل الإيمان بأهل الشرك وعبادة الأوثان: والله يقول: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ (القلم: ٣٥)، ويقول سبحانه: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ (ص: ٢٨)، والدعوة إلى التقارب الديني فيها تسوية بين من فرق الله بينهم، وقبولاً بمبدأ الندية والمساواة الدينية التي تشرئب إليها أعناق الكافرين.

٨ ـ أن الدعوى لتقريب الأديان مداهنة في دين الله، ولبس للحق بالباطل وصد عن سبيل الله، فالله تعالى يقول: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (القلم: ٩)، قال الطبري: معنى ذلك: ود هؤلاء المشركون ـ يا محمد ـ لو تلين لهم في دينك

بإجابتك إياهم إلى الركون إلى آلهتهم، فيلينون لك في عبادتك إلهك[١]، وهذا عين التقريب بين الأديان تحت مسمى الاعتراف بالآخر، ويقول سبحانه: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ (البقرة:٤٢)، ولا ريب أن طلب القرب من الكفار يورث فتنة في الأرض وفسادًا كبيرًا حيث يختلط الحق بالباطل ويتعكر صفو الحق، وبالتالي يضيع التمييز بين أهل الحق وأهل الباطل وهذا من أعظم الصد عن سبيل الله[٢].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فمن لم يُقرَّ باطنًا وظاهرًا بأن الله لا يقبل دينًا سوى الإسلام فليس بمسلم، ومن لم يقر بأنه بعد مبعث محمد ﷺ لن يكون مسلمًا إلا من آمن به واتبعه ظاهرًا وباطنًا فليس بمسلم، ومن لم يحرم التدين بعد مبعثه ﷺ بدين اليهود والنصارى، بل من لم يكفِّرهم ويبغضهم فليس بمسلم باتفاق المسلمين»[٣]، ويقول أيضًا: «لا نزاع بين المسلمين أن الأمر بالشرك كفرٌ وردَّة إذا كان من مسلم، وأن مَدحه والثناء عليه والترغيب فيه كفر وردة إذا كان من مسلم»[٤]، بل إن عدم تكفير الكافر مناقضة لحكم الله تعالى، بل إبطال لحكمه.

ولذلك كان من الأحكام التي رتبت على الشرك هي وجوب اعتقاد كفر كل من أشرك بالله تعالى، وعدم الشك في كفره أو تصحيح مذهبه.



---

(١) «تفسير الطبري» (١٢/ ١٨٢).

(٢) انظر: «دعوى التقريب بين الأديان» د. أحمد عبد الرحمن القاضي، دار ابن الجوزي - الدمام، ط:١، عام (١٤٢٢هـ) (٤/ ١٤٢٧) وما بعدها.

(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٤٦٤).

(٤) «نقض التأسيس» لشيخ الإسلام ابن تيمية، المطبعة الحكومية - مكة، ط:٢، عام (١٣٩١هـ) (١/ ٤٤٧).

المطلب الثاني

وجوب بغض المشركين والبراءة منهم

بغض المشركين والكفار من لوازم كلمة التوحيد (لا إله إلا الله)، وقد زخر القرآن الكريم بالآيات حول معاداة المشركين والكفار عمومًا، ولاسيما في السور المدنية التي نزلت بعد الهجرة، بعد أن قامت دولة التوحيد، وانعزل أولياء الرحمن عن أولياء الشيطان، حيث شدَّد الإسلام في جانبهم وضيق عليهم، حتى ذهب كثير من العلماء إلى أنه لا يقبل منهم الجزية - كما سيأتي - بل إما الإسلام أو القتال، ومن ثم أصبحت العلاقة بين أهل التوحيد وبين المشركين مبتورة، فلا مودة ولا صداقة، بل بغض ومفاصلة، قال سبحانه وتعالى: ﴿لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ (آل عمران: ٢٨)، ﴿وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ (الممتحنة: ٤)، فالمسلم الحق هو الذي يقف موقف المفاصلة الكاملة ممن ينهج غير منهج التوحيد، فكمال الدين يكون في الحب في الله، والبغض في الله، وقد ورد في الكتاب العزيز آيات كثيرة تدعو إلى الولاء والبراء، وأخرى تسطر مواقف البغض للمشركين وتدعو المؤمنين إلى التأسي بأصحابها كما هو الحال في قصة إبراهيم ﷺ، وكذا في قصة أصحاب الكهف، ومؤمن آل فرعون وحبيب النجار.. وغيرهم كثير، وكلها توضح وجوب عداوة وبغض المشركين ومفاصلتهم، ونحن المسلمين لن نرضى بغير منهج الإسلام في التعامل مع الناس، لأن ذلك شرط من شروط صحة إسلامنا، فلن نكون مسلمين حقيقة حتى نطبق أحكامه، ومنها ما يتعلق بتعاملنا مع المشركين والكفار، فالقضية التي نختلف عليها مع غيرنا هي قضية الإيمان والتوحيد، فمن آمن بالله ووحَّده وإليناه

وأحبناه، ومن كفر بالله وأشرك به أبغضناه وعاديناه، فانقطاع رابطة العقيدة الإسلامية بين المسلم والكافر موجب للمفاصلة التي لا تستبقي شيئًا من أواصر المحبة والولاء، وهذه هي ملة إبراهيم التي سفه نفسه من رغب عنها، فلا يمكن أن يستقر التوحيد في قلب أحدٍ ثم يوالي المشركين، فالبراءة من الشرك تقتضي البراءة من المشركين، والبراءة من الأوثان تقتضي البراءة من عابديها ﴿إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ (الممتحنة:٤)، حيث قدم الله - عزَّ وجلَّ - البراءة من المشركين على البراءة من الأوثان المعبودة، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ (مريم:٤٨)، وقوله: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ﴾ (الكهف:١٦)، فهذه الآيات تبين وجوب بغض المشركين ومباينتهم، فمن لا يقع منه الشرك ولكنه لا يعادي المشركين ولا يبغضهم ولا يعتزلهم لا يكون بذلك مسلمًا، لأنه مخالف لملة جميع الرسل، فلابد أن تكون العداوة والبغضاء ظاهرتين، وأن يستمر على ذلك حتى يدخلوا في الإيمان، فالرسول ﷺ في فترة الدعوة السرية لما لم يتعرض للمشركين لم يعادوه، فلما قام يزجر المشركين عن الشرك ويأمرهم بالتوحيد ويصرح بسب دينهم، وتسفيه أحلامهم، فحينئذٍ شمروا له ولأصحابه حتى اضطر بعض الصحابة إلى الهجرة إلى الحبشة، وحوصر البعض الآخر في شعب أبي طالب، فإذا عرفت هذا وعرفت أن الإسلام لا يستقيم في حق الإنسان ولو وحد الله وترك الشرك، ما لم يصرح للكفار والمشركين بالعداوة والبغضاء.. حيث إنه لو كان بالإمكان مداهنة المشركين لما حمَّل الرسول ﷺ نفسه وأصحابه مؤنة مواجهة الكفار والمشركين بالعداوة والبغضاء، وهو أرحم الناس بأصحابه وأتباعه، ومع ذلك لم يجد لنفسه ولا لأصحابه رخصة في مداهنة الكفار ومجاملتهم، وقد رغب المشركون منه في ذلك لكن لم يحصل ذلك، قال تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (القلم:٩).

وقد أجمع العلماء من الصحابة والتابعين وجميع المسلمين سلفًا وخلفًا أن المرء لا يكون مسلمًا إلا بالتجرد من الشرك الأكبر والبراءة منه وممن فعله، وبغضهم ومعاداتهم بحسب الطاقة والقدرة والإمكان[1].

وبغض المسلم للمشركين هو من باب المعاملة بالمثل، وذلك لأن الكفار يحملون العداوة للمسلمين كما صحت بذلك كثير من الآيات البينات، مثل قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ (المائدة: ٨٢)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾ (البقرة: ٢١٧)، وقوله تعالى: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ (آل عمران: ١١٨).

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٩/ ١٩٩).

المبحث الثاني

الأحكام المتعلقة بالأقوال

وفيه ثلاثة مطالب هي:

١ ـ **المطلب الأول** ـ السلام على المشركين.

٢ ـ **المطلب الثاني** ـ تهنئة المشركين والثناء عليهم.

٣ ـ **المطلب الثالث** ـ الاستغفار للمشركين والدعاء لهم.

المطلب الأول

حكم السلام على المشركين

اختلف العلماء في رد السلام على المشركين والكفار عمومًا وابتدائهم به، فمذهب الشافعية تحريم ابتدائهم بالسلام، وهو قول أكثر العلماء ومذهب السلف وذهبت طائفة إلى جواز ابتداء الكفار عمومًا بالسلام روي ذلك عن ابن عباس وأبي أمامة[١]، وابن أبي محيريز[٢]، ونقل عن الماوردي[٣]، وقد احتج المجيزون بما حكاه الله تعالى عن إبراهيم من قوله لأبيه: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ﴾ (مريم:٤٧)، وبعموم الأحاديث الدالة على إفشاء السلام، وأجاب القائلون بالمنع بأن المراد بقول إبراهيم لأبيه: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ﴾ المسالمة لا التحية، قال الطبري: معناه: أَمَنَةٌ مني لك[٤]، وأما أحاديث الأمر بإفشاء السلام فهي عامة قد ورد ما يخصها.

---

(١) يوجد خمسة من الصحابة يكنون بهذه الكنية، ولم أتميز أيهم، انظر «أسد الغابة» (٦/ ١٤-١٦).

(٢) هو: عبد الله بن محيريز بن جناده بن عبيد القرشي الجمحي المكي، نزيل بيت المقدس، تابعي جليل، روى عن عدد من الصحابة ووثقه غير واحد، وأثنى عليه جماعة من الأئمة، وهو من رجال الصحيحين، كان يختم القرآن كل جمعة، توفي سنة ٩٩هـ، انظر «البداية والنهاية» لابن كثير (٩/ ١٨٥-١٨٦).

(٣) انظر: «صحيح مسلم بشرح النووي» (١٤/ ١٤٤)، و«الشرح الكبير» (١٠/ ٦٢٥).

(٤) «تفسير الطبري» (١١/ ١١١).

وقال البعض: يكره ابتداء الكفار بالسلام ولا يحرم، وقد ضعف النووي هذا القول، ونقل عن القاضي وجماعة من أهل العلم أنه يجوز ابتداؤهم بالسلام للضرورة والحاجة[١]، والراجح - والله أعلم - أنه لا يجوز ابتداء غير المسلم بالسلام، سواءً في الطريق أو في المنزل أو في أي مكان لما يلي:

١ - لقوله ﷺ: **«لا تبدءوا اليهود والنصارى بالسلام، وإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقه»**[٢]، قال الألباني - رحمه الله - قوله: **«لا تبدءوهم»** مطلق ليس مقيدًا بالطريق أو غيره، ويؤيد ذلك قوله ﷺ في الحديث **«فاضطروهم...»** حيث يشير بذلك إلى ترك إكرامهم لكفرهم، فناسب أن لا يبدءوا من أجل ذلك بالسلام لهذا المعنى»[٣].

٢ - ما رواه البخاري في (الأدب المفرد) أن أبا موسى الأشعري كتب إلى دهقان يسلم عليه في كتابه فقيل له: «أتسلم عليه وهو كافر؟ قال: إنه كتب إليَّ فسلم عليَّ فرددت عليه»[٤]، ووجه الاستدلال: قولهم «أتسلم عليه وهو كافر» يشعر أن بدء الكافر بالسلام كان معروفًا عندهم أنه لا يجوز على وجه العموم، ولذلك استنكروه على أبي موسى وأقرهم على ذلك ولم ينكره، بل اعتذر بأنه فعل ذلك ردًا عليه لا مبتدئًا[٥].

---

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٤/ ١٤٤).

(٢) رواه مسلم في كتاب «السلام»، باب «النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام» (٤/ ١٣٦٢) برقم (٢١٦٧)، وأحمد (٢/ ٣٤٦).

(٣) «السلسلة الصحيحة» للألباني (٢/ ٣١٨).

(٤) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص٤٠٠)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٣١٩).

(٥) «السلسلة الصحيحة» للألباني (٢/ ٣١٩).

٣ ـ أن النبي ﷺ لما كتب إلى هرقل ملك الروم لم يبدأه بالسلام وإنما قال: «بسم الله الرحمن الرحيم: من محمد بن عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم: سلام على من اتبع الهدى..»[١].

٤ ـ أن النبي ﷺ لما عاد الغلام اليهودي قال له: «أسلم..» الحديث، ولم يبدأ بالسلام[٢].

وبهذا يظهر أنه لا يجوز ابتداء غير المسلم بالسلام، أما مسألة ابتدائه بغير السلام مثل «كيف أصبحت أو أمسيت أو كيف حالك؟ ونحو ذلك، فالذي يظهر والله أعلم جواز ذلك، لأن النهي المذكور في الحديث إنما هو عن السلام، وهو عند الإطلاق إنما يراد به السلام الإسلامي المتضمن لاسم الله ـ عزَّ وجلَّ ـ، أما من منع ذلك فليس له دليل إلا القياس على السلام وهو قياس مع الفارق[٣].

أما السلام على مجلس في أخلاط من المسلمين والمشركين فجائز الابتداء به، كما جاء في الصحيحين أن النبي ﷺ ركب حمارًا عليه إكاف تحت قطيفة فدكية[٤]، يعود سعد بن عبادة في بني الحارث بن الخزرج وذلك قبل وقعة بدر، حتى مر في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان، واليهود، وفيهم عبد الله بن أبي بن سلول، وفي المجلس عبد الله بن رواحة، فلما غشيت

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الاستئذان»، باب «كيف يكتب الكتاب إلى أهل الكتاب» (٥/ ٢٣١٠) برقم (٥٩٠٥).

(٢) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (ص١٨١)، وصححه الألباني في «الإرواء» برقم (١٢٧٢).

(٣) انظر كلام الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ٣٢٠-٣٢١).

(٤) الإكاف: هو ما يشد على الحمار كالسرج للفرس، والقطيفة: دثار مخمل، فدكية: أي من صنع فدك بلدة مشهورة جوار المدينة

المجلس عجاجة[١] الدابة، خمَّر عبد الله بن أُبي أنفه بردائه ثم قال: لا تغبروا علينا، فسلم عليهم النبي ﷺ . .» الحديث[٢].

أما مسألة الرد عليهم إذا ابتدءوا بالسلام على المسلم فاختلف في وجوبه فالجمهور على وجوبه. . وقالت طائفة: لا يجب الرد عليهم كما لا يجب على أهل البدع[٣]، والذي يظهر هو جواز الرد على غير المسلم إذا بدأ بالسلام بشرط أن يكون سلامه فصيحًا بينًا لا يلوي فيه لسانه كما كان اليهود يفعلون مع النبي ﷺ وأصحابه بقولهم: السام عليكم، فأمر النبي ﷺ بإجابتهم بـ (وعليكم) فظاهر الحديث يقضي بجواز الرد بالمثل إذا تحقق الشرط المذكور ويؤيد ذلك أمران:

١ - عموم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ (النساء: ٨٦).

٢ - أنه ليس من العدل مع المسالمين من غير المسلمين إذا ردوا السلام أن نساويهم بالذين يؤذون المسلمين[٤].

المطلب الثاني

تهنئة المشركين والثناء عليهم

المشركون يمكن تقسيمهم من حيث موقفهم من الإسلام إلى قسمين: محاربين ومسالمين:

---

(١) العجاجة: الغبار، انظر «صحيح البخاري» (٣/ ١٠٠٩) (٤/ ١٦٦٣) بتحقيق: د. السقا.

(٢) رواه البخاري في كتاب «التفسير - سورة آل عمران» (٤/ ١٦٦٣) برقم (٤٢٩٠)، وكذا برقم (٥١٣٩، ٥٦١٩)، ومسلم في كتاب «الجهاد»، باب «في دعاء النبي ﷺ وصبره على المشركين» (٣/ ١١٣٥) برقم (١٧٩٨).

(٣) «زاد المعاد» (٢/ ٤٢٥).

(٤) انظر: «السلسلة الصحيحة» (٢/ ٣٢٣).

(أ) فالمحاربون لله ورسوله والمؤمنين لا تجوز تهنئتهم سواءً كانوا أفرادًا أو حكومات أو شعوبًا، وسواءً كانوا محاربين حربًا عسكرية أو فكرية أو أخلاقية، فلا يصح من المسلم تهنئة المشرك منهم بزواج أو ولدٍ أو سفرٍ أو نحوه، ما لم يضع في حسبانه أن يكون ذلك وسيلة من وسائل الدعوة له إلى الله، أما إذا لم يوجد منه هذا الشعور وهذه النية فعمله هذا موالاة للكفار توجب الإثم والمؤاخذة عند الله تعالى.

أما تهنئة الأفراد والحكومات بشعائر الكفر أو المناسبات والأعياد الشركية التي يعظمها المشركون فحرام باتفاق، وهذا إن سلم صاحبه من الكفر فهو من المحرمات وهو بمنزلة من يهنئ بالمعصية والكفر، والدليل على تحريم هذا الأمر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ (التحريم: ٩)، وقوله تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ (التوبة: ١٢٣).

(ب) أما المشركون المستأمنون في دار الإسلام أو المسالمون خارجها فقد روي عن الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ أنه أباح تهنئتهم مرة ومنعها أخرى، وذلك كالتهنئة بالزواج والولد والعودة من السفر، والقائلون بالجواز يشترطون أمرين:

الأول ـ أن يراد بالتهنئة حسن المعاشرة والملاطفة تمهيدًا للدعوة إلى الإسلام.

الثاني ـ أن تكون الألفاظ المستعملة بالتهنئة من الألفاظ المشتركة بيننا وبينهم.

أما تهنئة المستأمنين والمسالمين بشعائر الكفر والأعياد الكفرية والجاهلية أو ذكرى إنجاز من إنجازاتهم التي يراد بها في حقيقة الأمر تدمير الإسلام والمسلمين فلا يجوز باتفاق، بل يتساوى في هذا الحكم المحاربون والمستأمنون[1]، قال ابن

---

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (ص١٩٦)، و«أحكام أهل الذمة» لابن القيم، تحقيق يوسف البكري، وشكر العاوري، دار ابن حزم ـ بيروت، ط:١، عام (١٤١٨هـ) (٤٤١/١).

القيم - رحمه الله -: «من هنأ عبدًا بمعصية أو بدعة أو كفر فقد تعرض لمقت الله وغضبه»[١]، وهذا يعني عدم جواز مدح المشركين أيضًا والثناء عليهم، لأن النبي ﷺ يقول: «ولا تقولوا للمنافق: سيدنا، فإنه إن يك سيدكم فقد أسخطتم ربكم - عزَّ وجَلَّ -»[٢]. . . فإذا كان مدح المنافق الذي يتظاهر بالإسلام، والذي قد تخفى حقيقته على بعض المسلمين موجبًا لسخط الله، فما بالك فيمن يمدح المشركين والكفار الصرحاء الذين يعلنون الحرب على الله ورسوله والمؤمنين صباحًا ومساءً؟؟.

وبهذا يظهر لنا كثرة المخالفات التي يقع فيها بعض المسلمين اليوم في باب التعامل مع الكفار والمشركين في هذا الباب خاصة من يقيم بين أظهر الكفار، والله المستعان.

المطلب الثالث

الاستغفار للمشركين والدعاء لهم

الاستغفار هو: طلب المغفرة والرحمة لهم من الله تعالى، كأن يقول في حق المشرك: اللهم اغفر له، وارحمه، وغفر الله له، ونحو ذلك، فهذا غير جائز ولاسيما في حق الميت، لأن الله تعالى قد قضى بأنه لا يغفر للمشرك أبدًا إذا مات على شركه، قال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ (النساء:١١٦)، وقد أمرنا ربنا سبحانه بأن نقتدي بالنبي إبراهيم ﷺ في مقاطعته للمشركين، وعدم موالاته لهم، إلا في صورة واحدة هي استغفاره لأبيه

---

(١) «أحكام أهل الذمة» (١/ ٤٤١).

(٢) رواه أبو داود، كتاب «الأدب» (٥/ ٢٥٧) برقم (٤٩٧٧)، وصححه الألباني، انظر «السلسلة الصحيحة» (١/ ٧١٣) برقم (٣٧١)، و«مشكاة المصابيح» (٣/ ١٣٤٩) (م: ٤٧٨٠).

كما قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ..﴾ (الممتحنة: ٤)، هذا مع أن إبراهيم عليه السلام لما تبين له عناده، وجحوده تبرأ منه، وقد نهى نبينا محمداً ﷺ وأتباعه عن أن يستغفروا للمشركين بقوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ (التوبة: ١١٣-١١٤)، ويتأكد النهي في حق الميت من المشركين، وأما الدعاء للمشرك الحي بالهداية والتوفيق فمشروع(١).



(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٨/ ٢٧٤)، و«مشكل الآثار» للطحاوي (٣/ ١٨٥) وما بعدها.

المبحث الثالث

الأحكام المتعلقة بالعبادات

وفيه ثلاثة مطالب:

١ - **المطلب الأول** - الأحكام المتعلقة بالطهارة.

٢ - **المطلب الثاني** - الأحكام المتعلقة بالمساجد والصلاة.

٣ - **المطلب الثالث** - الأحكام المتعلقة بالزكاة والصدقة.

المطلب الأول

الأحكام المتعلقة بالطهارة

وفيه فرعان:

الفرع الأول - نجاسة المشرك.

الفرع الثاني - استعمال آنية المشركين.

الفرع الأول - نجاسة المشرك:

النجاسة لفظ يطلق في اللغة، ويراد به القذر الحسي أو المعنوي، قال الراغب: النجاسة: القذارة، وذلك ضربان، ضرب يدرك بالحاسة، وضرب يدرك بالبصيرة[1].

وبناءً على ما سبق فقد اختلف العلماء في حقيقة نجاسة المشرك هل هي نجاسة حسية، بحيث يحكم على ذات المشرك وما لامسها بالنجاسة، أم أنها نجاسة معنوية يراد بها نجاسة الاعتقاد والشرك؟ حيث ذكر العلماء قولين في تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ (التوبة: ٢٨)، هما:

---

(١) انظر: «المفردات» للراغب (ص٥٠٣).

القول الأول ـ أن المراد في الآية النجاسة الحسية، ومن ثم قالوا بوجوب تطهير ما تصيبه أبدانهم مع البلل وهو قول الهادوية والظاهرية والإمامية[١].

القول الثاني ـ أن المراد بالنجاسة: النجاسة المعنوية لا الحسية، فالمشرك نجس الاعتقاد لا الذات، لكونه يشرك بالله تعالى، ويعبد الأوثان ويدين بالخرافات، ويأكل الميتة والأقذار الحسية كالدم والخمر ويستحل المحرمات، وهذا قول الجمهور ومنهم أهل المذاهب الأربعة، ويؤيد ذلك السنة العملية ـ على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ـ حيث يظهر لكل مطلع على تاريخ الإسلام أن المسلمين كانوا يعاشرون المشركين ويخالطونهم لاسيما بعد الحديبية، وكانت رسلهم تفد إلى رسول الله ﷺ، ويدخلون مسجده، وكان النبي ﷺ وأصحابه يستعملون آنية المشركين وأسقيتهم، ويتوضئون منها، ولم يأمر النبي ﷺ بغسل شيء من ما أصابته أبدان المشركين بل المروي يدل على خلاف ذلك كربطه لثمامة بن أثال في المسجد وهو مشرك، ووضوءه من مزادة امرأة مشركة، وكذلك إنزاله لوفد نجران في المسجد النبوي[٢]، والذي يظهر أن الراجح هو قول الجمهور لصراحة أدلتهم[٣]، والله أعلم.

الفرع الثاني. حكم استعمال آنية المشركين وثيابهم:

اختلف الفقهاء في حكم آنية المشركين ومثلها ثيابهم، هل يحكم بطهارتها بناءً على أن أصلها الطهارة، أو يحكم بنجاستها بناءً على أن الظاهر منهم عدم توقيهم النجاسة، على أقوال:

---

(١) انظر: «نيل الأوطار» للشوكاني (١/ ٢٠)، و«تفسير المنار» لمحمد رشيد رضا (١٠/ ٢٧٣).

(٢) المصادر السابقة.

(٣) للاستزادة ينظر: «بداية المجتهد» لابن رشد (١/ ٥٦)، و«السيل الجرار» للشوكاني (١/ ٣٨).

١ - يكره استعمال أواني المشركين وثيابهم قبل غسلها، وهو مذهب الحنفية[١].

٢ - إذا تيقن طهارتها لم يكره له استعمالها، وإن لم يتيقن طهارتها كره له استعمالها مطلقًا حتى يغسلها سواء كان مشركًا أو كتابيًا، وهو مذهب الشافعية[٢].

٣ - يباح استعمالها حتى يعلم نجاستها، وهو المشهور من مذهب الحنابلة[٣]، وهو الراجح لحديث جابر قال: كنا نغزو مع رسول الله ﷺ فنصيب من آنية المشركين وأسقيتهم، فنستمتع بها، فلا يعاب علينا[٤]، ولحديث عمران بن حصين رضي الله عنه: أن النبي ﷺ شرب هو وأصحابه من مزادة امرأة مشركة، وأن أحد الصحابة كان مجنبًا فاغتسل من ذلك الماء»[٥]، ولأن الأصل في أواني المشركين الطهارة والحل، حتى يقوم دليل على المنع أو على النجاسة، ولم يقم دليل على ذلك، فلا يحكم بنجاستها بمجرد الشك حتى يقوم اليقين، وقد كان النبي ﷺ وأصحابه يساكنون المشركين الوثنيين في مكة كثيرًا، وربما كان المسلم يعيش بين أبوين مشركين، وكان يدعو بعضهم إلى الطعام ولم ينقل عنهم أنهم كانوا يتحاشون ذلك، ولو وجد لنقل، والله أعلم.



(١) انظر: «البحر الرائق» (٨/ ٢٣٢)، و«المبسوط» (١/ ٩٧)، «وعمدة القارئ» (٢١/ ٩٦).

(٢) انظر: «المهذب» (١/ ١٢)، و«المجموع» (١/ ٣١٩)، و«تحفة المحتاج» (١/ ١٢٧).

(٣) انظر: «المغني» (١/ ٦٢)، و«الإنصاف» (١/ ٥٨)، و«كشاف القناع» (١/ ٥٣).

(٤) رواه أحمد (٣/ ٣٧٩)، ورجاله ثقات إلا برد بن سنان فإنه صدوق، وثقه غير واحد، وكان قدريًا، وله متابع عند أحمد، انظر: «مسند أحمد» (٣/ ٣٤٣)، فالحديث صحيح لغيره إن شاء الله، انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٢٢)، و«التهذيب» (١/ ٣٧٥).

(٥) رواه البخاري في كتاب «التيمم»، باب «الصعيد الطيب» (١/ ١٣٠) برقم (٣٣٧)، ومسلم في كتاب «المساجد»، باب «قضاء الفائتة» (١/ ٣٩٧) برقم (٦٨٢).

المطلب الثاني

الأحكام المتعلقة بالمساجد والصلاة

الفرع الأول ـ حكم بناء المشركين للمساجد:

معلوم أن بناء المساجد قربة إلى الله، وقد رغب الشارع فيه ورتب عليه ثوابًا عظيمًا، فهل يجوز للمشرك والكافر عمومًا أن يبني المسجد ويعمره، أو أن ذلك خاص بالمسلمين؟

١ ـ ذهب بعض الفقهاء[١] إلى أنه لا يجوز للمشركين والكفار عمومًا أن يتولوا بناء المساجد وعمارتها سواءً بمباشرة العمارة أو الإنفاق عليها، واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِم بِالْكُفْرِ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ (١٧) إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ (التوبة: ١٧-١٨)، قال أبو بكر الجصاص: «اقتضت الآية منع الكفار من دخول المساجد ومن بنائها وتولي مصالحها والقيام بها لانتظام اللفظ للأمرين»[٢].

٢ ـ يذهب آخرون إلى جواز ذلك وهو المشهور عند الحنابلة ـ قال في الفروع: «وتجوز عمارة كل مسجد وكسوته وإشعاله بمال كل كافر، وأن يبنيه بيده»[٣].

وقد أجاب المجيزون عن الآيتين السابقتين بأجوبة، منها:

اولاً ـ أن المقصود بالعمارة هي العمارة المعنوية المتمثلة بدخوله والجلوس فيه[٤].

---

(١) انظر: «حاشية الدسوقي» (٤/ ٧٨، ٧٩).

(٢) «أحكام القرآن» للجصاص (٣/ ٨٧)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (٣/ ٤٠٨).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦/ ٢٧٨).

(٤) المصدر السابق (٦/ ٢٧٨).

الثاني ـ أن المقصود بالمساجد في قوله: ﴿مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ هو المسجد الحرام فقط، فهو الذي لا يجوز للمشركين أن يعمروه، أمَّا ما عداه فيجوز، وجُمع لأنه قبلة للمساجد وإمامها، فعامره كعامر جميع المساجد، أو لأن كل ناحية من نواحيه مسجد[١].

الثالث ـ أن المنفي في قوله: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ هو وجود العمارة وتحققها من المشركين لا نفي جوازها[٢].

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنه لا يجوز أن يتولى الكافر عمارة المساجد أو أن ينفق عليه من ماله الخاص، لأنه قربة فلا ينبغي أن يبنى بمال كافر، فالكافر لا تستبعد منه المنَّة على المسلمين فيما يقدمه لهم، خاصة فيما يتعلق بأماكن العبادة وهي أقدس المواضع في الأرض، إلى جانب ما قد يؤدي إلى فتنة العامة الذين يعرفون أصل بناء المساجد، وقد يجرئ ذلك أصحاب الدخل الحرام كبائعي الخمر والخنزير وغيرها أن يتقربوا بأموالهم ظانين أن ذلك يمحو سيئاتهم وغير ذلك من المفاسد.

الفرع الثاني ـ حكم دخول المشرك للمسجد:

للمساجد حرمتها في الإسلام، ومكانتها العظيمة في قلوب المؤمنين، ولهذا اختلف العلماء ـ رحمهم الله ـ في حكم دخول الكفار والمشركين للمسجد على أربعة أقوال:

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٨٧)، و«تفسير أبي السعود» (٤/ ٥٠).

(٢) «تفسير أبي السعود» (٤/ ٥٠).

القول الأول - أن المشرك لا يجوز له دخول المساجد كلها، إلا لحاجة وبإذن المسلمين، وهذا قول بعض المالكية[(١)]، وبه قال الشافعية[(٢)]، والحنابلة[(٣)].

واستدلوا بأحاديث، منها:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «بعث رسول الله ﷺ خيلاً قِبل نجد، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له: ثمامة بن أثال، فربطوه بسارية في سواري المسجد..»[(٤)].

٢ - حديث أن وفد ثقيف قدموا على رسول الله ﷺ فأنزلهم المسجد حتى يكون أرق لقلوبهم[(٥)].

٣ - حديث أنس بن مالك في الأعرابي الذي دخل المسجد وأناخ جمله فيه، وسأل عن النبي ﷺ[(٦)]، وكان مشركًا.

ووجه الأدلة في الأحاديث: جواز دخول المشرك للمسجد بإذن وموافقة المسلمين، والحقيقة أن كل هذه الأدلة صالحة لتأييد الرأي القائل بالجواز.

---

(١) انظر: «حاشية الدسوقي» (١/ ١٣٩)، و«أحكام القرآن» لابن العربي (١/ ٣٣).

(٢) انظر: «المجموع» تكملة المطيعي (١٨/ ٢٧٩).

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (٨/ ٥٣١)، و«إعلام الساجد» للزركشي (ص١٧٣).

(٤) رواه البخاري في كتاب «الصلاة»، باب «دخول المشرك المسجد» (١/ ١٧٩) برقم (٤٥٧)، ومسلم في كتاب «الجهاد»، باب «ربط الأسير وحبسه» (٣/ ١١١٠) برقم (١٧٦٤)، والنسائي (١/ ٤٦)، وأبو داود في «الجهاد» (٣/ ١٢٦) برقم (٢٦٧٩).

(٥) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/ ٢٨٥)، وأحمد (٤/ ١٨)، وقال الأرناؤوط: رجاله ثقات، انظر: «مسند أحمد بتحقيق الأرناؤوط» (٢٩/ ٤٣٩)، وقصة وفد ثقيف عند ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٣١٢-٣١٣)، و«زاد المعاد» لابن القيم (٣/ ٦٠٠).

(٦) رواه البخاري في كتاب «العلم»، باب «ما جاء في العلم» (١/ ٣٥) برقم (٦٣)، رواه أبو داود في كتاب «الصلاة» (١/ ٣٢٦) برقم (٤٨٦).

القول الثاني - لا يجوز للمشرك دخول المساجد مطلقًا، رُوي هذا عن مالك[١] وأحمد[٢]، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا...﴾ (التوبة: ٢٨).

ووجه الدلالة: أن المشركين قد منعوا في الآية من دخول المسجد الحرام، ومثله سائر المساجد، قال ابن العربي: «لأن العلة وهي النجاسة موجودة فيهم والحرمة موجودة في المساجد»[٣]، وهذا على رأي من يقول بنجاسة بدن المشرك والجمهور على أنها نجاسة حكمية كما سبق.

واستدلوا أيضًا: بأن حدث الجنابة والحيض والنفاس يمنع المقام في المسجد، فحدث المشرك أولى[٤].

القول الثالث - يجوز للمشرك دخول كل المساجد إلا المسجد الحرام، وهذا ما نص عليه الشافعي في (الأم)[٥]، وبه قال ابن حزم[٦]، واستدلوا بظاهر قوله تعالى في الآية: ﴿فَلا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ...﴾، وكذا بأدلة أصحاب القول الأول الدالة على جواز دخول المشرك للمساجد.

القول الرابع - يجوز للمشرك أن يدخل جميع المساجد مطلقًا، وهذا مذهب أبي حنيفة[٧]، وبعض الشافعية[٨]، وبعض الحنابلة[٩].

---

(١) انظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (١/ ٣٣/ ١٠٧).
(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٤/ ٣٣٩).
(٣) «أحكام القرآن» لابن العربي (٢/ ٩١٣).
(٤) انظر: «المغني» لابن قدامة (٨/ ٥٣٢).
(٥) انظر: «الأم» للشافعي (٤/ ٣٩٠).
(٦) انظر: «المحلى» لابن حزم (٤/ ٢٤٣).
(٧) انظر: «شرح فتح القدير» لابن الهمام (٥/ ٢١٧).
(٨) انظر: «المجموع» (١٨/ ٢٧٩).
(٩) انظر: «الإنصاف» (٤/ ٢٣٩).

وأجابوا: بأن الآية السابقة وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ...﴾، نزلت في قوم مخصصين، وهم مشركو العرب الذين لا ذمة لهم[١].

- أو بأن المراد منعهم من الحج، وهو الذي نادى به علي بن أبي طالب رضي الله عنه بأمر النبي ﷺ[٢].

والذي يظهر من خلال ما سبق أن الراجح هو: أنه يجوز للمشرك دخول المساجد إلا المسجد الحرام، لظاهر الأدلة المقتضية جواز ذلك، وأن اشتراط الإذن في دخولهم بناءً على أن كل تصرف يحدث من المسلمين في عهد رسول الله ﷺ مما يتعلق بشؤونهم العامة فإنه لابد فيه من إذن رسول الله ﷺ كما في قصة ربط ثمامة وإنزال وفد ثقيف ونحوه، والله أعلم.

الفرع الثالث ـ الصلاة في معابد الكفار:

المراد بمعابد الكفار هي الصوامع[٣]، والبِيَع[٤]، والكنائس وغيرها من الأماكن التي يتعبد فيها الكفار.

وقد اختلف العلماء ـ رحمهم الله ـ في حكم الصلاة في معابد الكفار على قولين:

القول الأول ـ أنه إذا كان في هذه المعابد صور أو تماثيل، لم تصح الصلاة فيها، وإن لم يكن فيها شيء من ذلك صحت الصلاة فيها، قال ابن عبد البر:

---

(١) انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٣/ ٨٨)، و«تفسير ابن كثير» (٤/ ٧٣).

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) الصوامع: هي المعابد الصغار كما قال ابن عباس ومجاهد وغيرهما، انظر: «تفسير ابن كثير» (٥/ ٢٣٩٧).

(٤) البيع: هي أوسع من الصوامع وهي للنصارى، وقيل هي: كنائس اليهود، «تفسير ابن كثير» (٥/ ٢٣٩٧)، و«مختار الصحاح» (ص٧١).

«... وكذلك أجمعوا على أن من صلى في كنيسة أو بيعة في موضع طاهر أن صلاته ماضية»[١]، وكذا حكاه القرطبي إجماعًا[٢]، وبه قال ابن حزم[٣].

واستدل أصحاب هذا القول بقوله ﷺ: «**وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا**»[٤]؛ فالحديث دال على أن كل أرض طاهرة تصلح للصلاة، ومعابد الكفار إذا كانت أرضها طاهرة فالصلاة فيها صحيحة.

وقال عمر: إنا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل التي بها صور.

وقد روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يصلي في البيعة إلا بيعة فيها تماثيل[٥].

ففي هذا الأثر دليل على جواز الصلاة في الكنيسة إذا لم يكن فيها تماثيل أو صور، قال ابن حجر: «ورخص أكثر أصحابنا في دخول ما ليس فيه صور منها والصلاة فيها، وكره بعضهم»[٦]، ويستدل للكراهة فيما فيه صور بأن الملائكة لا تدخل بيتًا فيه صورة، وبأنه محل الشياطين فتكره الصلاة فيه، ويدل على كراهته أيضًا خروج النبي ﷺ من الوادي الذي ناموا فيه عن الصلاة وقال: «**إن هذا الوادي حضرنا فيه شيطان**»[٧].

---

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٥/ ٢٩٩).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٤/ ٨/ ٢٥٤).

(٣) «المحلى» لابن حزم (٤/ ٨١).

(٤) رواه البخاري في كتاب «التيمم» (١/ ١٢٨) برقم (٣٢٨)، ومسلم في كتاب «المساجد» (١/ ٣١٠) برقم (٥٢١).

(٥) رواه البخاري في كتاب «الصلاة»، باب «الصلاة في البيعة» (١/ ١٦٧).

(٦) انظر: «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن رجب الحنبلي، سنة ٧٩٥هـ، تحقيق: إبراهيم القاضي وآخرين، دار الحرمين - القاهرة، ط: ١، عام (١٤٢٠هـ) (٣/ ٢٤٠).

(٧) المصدر السابق (٣/ ٢٤١).

ويلحق بهذا الأمر: الصلاة في البيت الذي فيه صور لذوات الأرواح، لأمور:

١ ـ عموم الأدلة الدالة على تحريم الـصور واتخاذها، وما ورد في ذلك من الوعيد على المصورين والمتخذين لتلك الصور[١].

٢ ـ أن الصـلاة في المكان الذي فيـه صورة فـيه تشـبه قوي بـعباد الـصور والأصنام الذين يركعون ويسجدون لها من اليهود والنصارى والمشركين[٢].

٣ ـ أن وجود صـور ذات الروح في المكان تكون مـانعة من دخـول الملائكة وحضورهم الصـلاة والذكر كما سبق وهذه عقـوبة، والعقوبة لا تكون إلا على فعل محرم، وإذا كان النبي ﷺ امتنع عن دخول البيت الذي فيه تصاوير حتى نزعت، فكيف بالدخـول والصلاة فـيه والذي يخـشى منه الوقوع فـي مشابـهة المشركين والكفار[٣].

القول الثاني ـ لا تجوز الصـلاة في معـابد المشركين ـ وبه قـال مالك ـ إلا للضرورة، قال ـ رحمه الله ـ: «أرجو إذا كانت الضرورة أن يكون في ذلك سعة إن شاء الله»[٤]، وعلل ذلك بأن معابد المشركين عمومًا في أغلبها مبنية على قبور وفيها صور وتماثيل ونحوها.

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ: «أن القـول بمنع الصلاة في معـابد الكفار التي فيها تماثيل وصور لا تجوز قطعـًا، لورود النهي الصريح عن الصلاة إلى القبور أو عليهـا حتى لو كانت في المسجـد، وأيضًا لسد ذريعـة التشبه بالمشـركين، وكذا

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٤/ ٨١-٨٢)، و«مغني المحتاج» (٣/ ٢٤٧).

(٢) انظر: «بدائع الصنائع» (١/ ٣٣٦)، و«المغني» لابن قدامة (٧/ ٧)، و«إغاثة اللهفان» (٢/ ٤٠٨).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٤/ ٨٤).

(٤) «المدونة الكبرى» للإمام مالك (١/ ٩١).

الصلاة بمكان فيه صور لكون ذلك مظنة الشرك، وتعظيم غير الله، فيمنع منه من باب سد الذرائع.

أما إذا أزيلت الصور والتماثيل والقبور فتصح الصلاة فيها لانتفاء المحذور، وقد روي عن عثمان بن أبي العاص[١] ﷺ أن النبي ﷺ أمره أن يجعل مسجد الطائف حيث كانت طواغيتهم[٢]، وهذا فيه تحويل لمكان الشرك إلى مكان يوحَّد فيه الله تعالى، وفيه إظهار علو هذا الدين وغلبته وقهره لأعدائه[٣]، والله أعلم.

الفرع الرابع - حضور جنائز الكفار وما يتعلق بها:

الكفار والمشركون على قسمين:

الأول - المحاربون:

وهؤلاء باتفاق لا يجوز شهود جنائزهم ولا حضور مراسيم تشييعهم إلى حفرهم الملتهبة بسعير النار، ولا يجوز تعزيتهم على ذلك، لأنهم محاربون لله ورسوله والمؤمنين، سواءً مات أحدهم على فراشه أو في معركة ضد الإسلام والمسلمين، فالحكم في حقهم لا يختلف، وفي موقف الرسول ﷺ من قتلى المشركين في بدر منهج ونبراس في ذلك، حيث أمر الرسول ﷺ الصحابة ﷺ بجَرِّهم إلى القليب كما تجر الميتة من الغنم، برغم صلة القرابة بين هؤلاء

---

(١) هو: أبو عبد الله، عثمان بن أبي العاص، أمَّره رسول الله ﷺ على وفد ثقيف، ثم أقره أبو بكر ثم عمر، ثم استعمله عمر على عمان والبحرين، له أحاديث في صحيح مسلم والسنن، روى عنه سعيد بن المسيب، ونافع، وجبير بن مطعم، ومطرف بن عبد الله بن الشخير، توفي عام ٥١هـ، انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٣٧٤)، و«طبقات ابن سعد» (٥/ ٥٠٨)، و«التهذيب» (٧/ ١٢٨).

(٢) رواه أبو داود في كتاب «الصلاة»، باب «في بناء المساجد» (١/ ٣١١)، وابن ماجه في «المساجد» برقم (٧٤٣)، وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (ص٤١).

(٣) انظر: «عون المعبود شرح سنن أبي داود» للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق آبادي (٢/ ٨٤).

وبين معظم المسلمين، فلم يقم الرسول ﷺ نحوهم بأي إجراء يستشعر منه الحزن والندم على هؤلاء المشركين، ولم يأمر بدفنهم حسبما تعود عليه الكفار، أو يشاركهم في ذلك، فقد عاش الرسول ﷺ في مكة والمدينة بعد البعثة ثلاثًا وعشرين سنة لم يذكر الحديث والتاريخ أنه شيع جنازة كافر، أو عزى أحدًا منهم في ذلك، فإذا كان الله تعالى قد نهى عن الصلاة والقيام على جنائز المنافقين الذين يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ (التوبة: ٨٤)، فإن النهي عن ذلك في حق الكفار والمشركين الذين يعلنون الكفر والحرب على الإسلام من باب أولى.

الثاني ـ الكفار المسالمون أو أهل الذمة:

وهؤلاء للعلماء فيهم قولان:

(أ) أنهم يلحقون بالمحاربين في الحكم لأن العلة هي الكفر وهي متوفرة في الجميع محاربين أو مسالمين أو منافقين ،ويستدلون بأن النبي ﷺ لم يشيع عمه أبا طالب[1]، ولم يعز فيه عليًا رضي الله عنه رغم ما كان يفعله معه قبل موته.

(ب) أنه يجوز للمسلم حضور جنائز المشركين إذا كانوا مسالمين أو أقارب أو أهل ذمة واستدلوا بحديث علي رضي الله عنه قال: قلت للنبي ﷺ : إن عمك الشيخ الضال قد مات، قال: «اذهب فوار اباك ثم لا تحدثن شيئًا حتى تأتيني»، فذهبت فواريته، وجئته فأمرني فاغتسلت ودعا لي[2].

---

(١) الحديث: رواه أبو داود في كتاب «الجنائز»، باب «الرجل يموت له قريب مشرك» (٣/٥٤٧)، والنسائي في «الطهارة» برقم (١٩٠)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢/٣٠٣).

(٢) انظر: تخريج الحديث في الهامش السابق.

وقد ذكر ابن القيم بعض الآثار عن مجموعة من السلف في جواز حضور جنائز أهل الذمة[1].

وبناءً على ما سبق فإنه:

١ - لا يجوز حضور الصلاة على المشركين والكفار عمومًا سواءً كانت في الكنائس أو البيع أو فيما يلحق بها، وسواءً كان الميت مشركًا أصليًا أو مرتدًا أو منافقًا.

٢ - لا يجوز تشييع جنائز المشركين ولا القيام على القبر وقت الدفن أيًا كان نوع المشرك لعموم الآية السابقة.

٣ - لا يجوز دفن المشركين والكفار عمومًا في مقابر المسلمين، وإنما يحفر لهم ويلقون في الحفر كما فعل ﷺ بقتلى بدر.

٤ - لا يجوز زيارة مقابر المشركين، أو قبورهم، ولا وضع أكاليل الزهور عليها، كما يفعل كثير من الزعماء اليوم.

٥ - أما مسألة تعزية الكفار فيقول العلماء:

(أ) إنه إذا كان الكافر أو المشرك محاربًا فلا يجوز تعزيته مطلقًا، ويؤخذ ذلك من فعل الرسول ﷺ وفعل أصحابه من بعده.

(ب) أما إذا كان مستأمنًا أو مسالمًا، فقد توقف فيها كثير من العلماء عندما سئلوا عنها وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -، وأجازها البعض بشرط قصد الملاطفة والدعوة إلى الله، والمجيزون يرون أن يقال في تعزيتهم «عليك بتقوى الله والصبر» أو «لا يصيبك إلا خير»، أو «أكثر الله مالك وولدك»[2].

---

(١) انظر: «أحكام أهل الذمة» لابن القيم (١/ ٤٣٢-٤٣٧).

(٢) انظر: «أحكام أهل الذمه» لابن القيم (١/ ٤٣٩-٤٤٠).

المطلب الثالث

الأحكام المتعلقة بالزكاة والصدقات على الكفار

وفيه فرعان:

الفرع الأول - حكم إعطاء الكفار من الزكاة:

١ - إن الأصل في الزكاة أن تكون لأهل الإسلام دون غيرهم، لحديث معاذ رضي الله عنه الذي ورد فيه: «فأعلمهم أن الله تعالى افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم..»[١]، وقد استدل الجمهور بهذا الحديث على أن الزكاة بقسميها - زكاة المال وزكاة البدن - لا يجوز أن يدفع منها لكافر، سواءً كان محاربًا أو مسالمًا، لأن الزكاة خالص مال المسلم فلا تخرج إلا لمسلم[٢]، وكل الآثار تدل على المنع، قال الإمام البغوي: «.. فأما الصدقة المفروضة - الزكاة - فلا يجوز وضعها إلا في المسلمين..»[٣]، ويقول الفخر الرازي: «وأجمعوا على أنه لا يجوز صرف الزكاة إلى غير مسلم»[٤].

٢ - يرى بعض العلماء أنه يجوز دفع شيء من الزكاة إلى الكفار عمومًا إذا لم يكونوا محاربين إذا كانوا داخلين في مسمى الفقراء والمساكين، أو إذا كانوا من المؤلفة قلوبهم، ولا يتحقق إسلامهم إلا بالعطاء لهم: فكفرهم لا يمنع من البر بهم والإحسان إليهم، ماداموا غير محاربين للمسلمين لقوله تعالى: ﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ... الآية﴾ (الممتحنة:٨).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: كتاب «الأموال» لأبي عبيد، القاسم بن سلام، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:١، عام (١٤٠٦هـ) (ص:٦٠٤).

(٣) «معالم التنزيل» للبغوي (١/ ٣٣٧).

(٤) «مفاتيح الغيب» للفخر الرازي (٤/ ٧/ ٦٩).

والذي يظهر - والله أعلم - أن القول بعدم جواز إعطاء الكافر شيئًا من الزكاة سواء زكاة المال أو زكاة البدن هو الراجح إذا كان الإعطاء باسم الفقر والحاجة، أما إعطاؤه تأليفًا وتحبيبًا للإسلام إليه أو ترغيبًا في نصرته فذاك جائز بنص الآية لبقاء سهم المؤلفة قلوبهم على القول الراجح.

أما الاستدلال بأن عمر رضي الله عنه أعطى بعض فقراء أهل الكتاب من بعض المال مستدلاً بالآية[1]، فلعله أعطاهم من ماله أو تألفًا لهم، ومتى وجد الاحتمال بطل الاستدلال، والله أعلم.

الفرع الثاني - الصدقة من غير الزكاة:

يختلف حكم إعطاء الكفار من غير مال الزكاة عن حكم إعطائهم من الزكاة، أما إعطاؤهم من الزكاة فقد سبق في الفرع الأول بأنه لا يجوز دفع شيء من الزكاة لغير المسلمين عمومًا سواءً كانوا مشركين أو أهل ذمة محاربين أو مسالمين، إلا لمصلحة، وأن ذلك عائدٌ إلى الإمام، وأما إعطاء الكفار من صدقة التطوع بغرض الإحسان إليهم إن كانوا فقراء أو مساكين أو لغرض البر والصلة إن كانوا أقرباء ففيه قولان للفقهاء:

الأول - أن صلة الكفار والمشركين كانت مباحة في أول الدعوة، ثم نسخت الصلة والمساعدة للكفار بقوله تعالى: ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ (التوبة: ٥)[2].

---

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (٤/ ٤٠)، و«فقه الزكاة» د. القرضاوي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ٢٤، عام (١٤٢٠هـ) (٢/ ٧٠٦).

(٢) «فتح الباري» (٥/ ٢٣٤).

الثاني ـ أنه يجوز إعطاء المشركين من صدقات التطوع، وكذا صلة الأقرباء منهم عند الحاجة، واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١ ـ حديث أسماء[١] ﵁ قالت: «أتتني أمي في عهد قريش راغبة ـ وهي مشركة ـ فسألت النبي ﷺ أأصلها؟ قال: «نعم»[٢].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾ (الممتحنة:٨)، فأباح الله برهم وإن كانوا مشركين، إذا لم يكونوا أهل حرب لنا، والصدقات من البر، فاقتضى جواز دفع الصدقات إليهم[٣].

ونظير هذه الآية في دلالتها قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ (الإنسان:٨)، قال الحسن: هم الأسراء من أهل الشرك[٤].

ويقول أبو جعفر الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ (البقرة:٢٧٢)، يعني تعالى ذكره بذلك، ليس عليك ـ يا محمد ـ هدى المشركين إلى الإسلام فتمنعهم صدقة التطوع ولا تعطيهم منها، ليدخلوا في الإسلام حاجة منهم إليها ولكن الله يهدي من يشاء من خلقه إلى الإسلام فيوفقهم له، فلا تمنعهم الصدقة[٥]، وقد اتفق فقهاء

---

(١) هي: أسماء بنت أبي بكر ـ عبد الله بن عثمان ـ القرشية، التميمية، ذات النطاقين، ولدت قبل الهجرة بسبع وعشرين سنة، وأسلمت في مكة، تزوجت الزبير بن العوام، وهاجرت، فوضعت عبد الله بن الزبير بقباء، عاشت طويلاً إلى أن قتل الحجاج ابنها عبد الله بن الزبير سنة ٧٣هـ، انظر ترجمتها في «أسد الغابة» (٧/٧)، و«الإصابة» (٨/ ١٢).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الأدب»، باب «صلة الوالد المشرك» (٥/ ٢٢٠٣) برقم (٥٦٣٣، ٥٦٣٤).

(٣) «أحكام القرآن» للجصاص (١/ ٤٦٢).

(٤) «أحكام القرآن» للجصاص (١/ ٤٦٢).

(٥) «تفسير الطبري» (٣/ ٩٥).

الإسلام على جواز إعطاء صدقة التطوع للكافرين، وحكمة ذلك أن الصدقة من إغاثة الملهوف، والكافرون من عباد الله، ونحن قد أمرنا بالإحسان إلى الحيوان كما في الحديث الصحيح: «في كل ذات كبد رطبة أجر»[1] [2].

والذي أميل إليه في هذا الموضوع أن الله - سبحانه وتعالى - أباح للمسلم البر والصلة والمكافأة بالمعروف والعدل مع المشركين خاصة إذا كانوا ذا قرابة في النسب بشرط أن يكونوا غير محاربين لنا في الدين ولا مساعدين على ذلك بأي صورة، أما إذا كانوا محاربين لله ورسوله والمؤمنين فإن صلتهم محرمة ومساعدتهم جريمة وإن كانوا من أقرب الناس نسبًا، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (الممتحنة: ٩).

وبناءً على ما سبق فإن ما تفعله بعض الدول الإسلامية اليوم وبعض الأغنياء من المسلمين من تقديم الإغاثات والتبرعات السخية لمن يحارب الله ورسوله والمؤمنين جريمةٌ وإثمٌ في حق أنفسهم وفي حق أمتهم ودينهم، عندما يقدمون برهم لأعداء الله وشعوبهم، وإخوانهم المسلمون في أمس الحاجة، وأي خذلان للمسلمين أعظم من إعانة أعدائهم، ولم يقف الأمر عند ذلك بل وجدنا بعض الدول تدفع مليارات الدولارات لإقامة ملعب رياضي في الهند، بينما آلاف الأسر المسلمة تعيش وضعًا لا يحسد عليه في الهند[3]، والبعض يقدم مائة ألف دولار مساهمة في بناء صنم تذكاري لـ (مارتن لوثر) في واشنطن بأمريكا[4]، فهل هذه النفقات تدخل تحت قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٧٢)؟!

---

(١) رواه البخاري في كتاب «المساقاة»، باب «فضل سقي الماء» (٢/ ٨٣٣) برقم (٢٢٣٤)، ومسلم في «السلام»، باب «فضل سقي البهائم» (٤/ ١٤٠٥) برقم (٢٢٤٤).
(٢) «التحرير والتنوير» لابن عاشور (٣/ ٧٣).
(٣) مجلة المجتمع الكويتية، العدد (٥٢١)، السنة الحادية عشرة في ١٨/ ٥/ ١٤٠١هـ (ص١٦).
(٤) المصدر السابق نفسه.

المبحث الرابع

الأحكام العملية المتعلقة بالمعاملات

وفيه خمسة مطالب هي:

١ ـ **المطلب الأول** ـ الأحكام المتعلقة بالنكاح وتوابعه.

٢ ـ **المطلب الثاني** ـ الأحكام المتعلقة بالميراث والدية والشهادة.

٣ ـ **المطلب الثالث** ـ الأحكام المتعلقة بالنفقات والهبات.

٤ ـ **المطلب الرابع** ـ الأحكام المتعلقة بذبيحة المشرك وطعامه.

٥ ـ **المطلب الخامس** ـ الأحكام المتعلقة بالتعامل مع المشركين والاستعانة بهم.

المطلب الأول

الأحكام المتعلقة بالنكاح وتوابعه

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول ـ حكم الزواج بين المسلمين والمشركين:

حرص الإسلام في تشريعاته على تميز المسلم عن غيره في الحياة، وقطع العلائق والوشائج التي قد تؤثر على تميزه، ومن ذلك تحريم زواج المسلم بالمشركة وتحريم تزويج المسلمة بالمشرك والكافر عمومًا باعتبار هذا الأمر من مقتضيات الولاء والبراء في التصور الإسلامي، حيث تجلى هذا الحكم واضحًا بعد صلح الحديبية بنزول قوله تعالى محرمًا المسلمة على الكافر: ﴿لا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (الممتحنة: ١٠)، وقوله تعالى محرمًا الكافرة على المسلم: ﴿وَلا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ (الممتحنة: ١٠)، وذلك بعد أن استقر في ضمير المؤمنين والمؤمنات كما استقر في واقعهم: أن لا رابطة إلا رابطة الإيمان والتوحيد، ولا

وشيجـة إلا وشيجة العقيـدة، وأن لا ارتباط إلا بين الذين يرتبطون بالله[(١)]، ثم جاء التحريم أيضًا في سـورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وَلا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ وَلأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (البقرة: ٢٢١)، وقد أجمعت الأمة الإسـلامية على حرمة الزواج من أهل الشرك لقوله تعالى: ﴿وَلا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ..﴾ فالآية عامة في جميع النساء المشـركات، خصصتها آية المائدة في إباحـة نساء أهل الكتاب قال سبحانه: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ (المائدة: ٥)، أما قوله تعالى: ﴿وَلا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا..﴾، فهـذا عام لا تخصـيص فيـه، وذكر سبـحانه وتعالى العلة في تحريم النكاح بين المسلمين والمشركين بقوله: ﴿أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾، أي: في أقوالهم وأفعـالهم وأحوالهم، فمخالطتهم فـيها خطر عظيم، بل إنه الشقاء الأبدي.

وإنما أجازت الشريعة التزوج من الكتابية دون المشركة فلأن أهل الكتاب وإن كانوا مشركين إلا أن عندهم من الدين ما يعرفـون به شيئًا عن الإيمان، ويفرقون بين الحلال والحرام على العكس من أهل الشرك الذين لا يوجد عندهم شيء من ذلك، ولذلك فإن الـتنافر بين المشركين والمسلـمين أكثر من التنافـر بين المسلمين وأهل الكتاب، وإن كـان بعض الصحابـة كابن عمـر ﵄ يرى أن أهل الكتاب يندرجون في هذا الحكم مع المشركين بقـوله: لا أعلم شركًا أعظم من أن تقول: إن ربها عيسى بن مريم[(٢)].

---

(١) «في ظلال القرآن» (٦/ ٣٥٤٦).

(٢) الأثر مروي عن ابن عمـر في صحيح البخاري، كتـاب «الطلاق»، باب «قوله تعالى: ﴿وَلا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ﴾»، عن نافع أن ابن عمر كـان إذا سئل عن نكاح النصرانية واليـهودية، قال: إن الله =

والذين أجازوا زواج حرائر أهل الكتاب شرطوا ذلك بأن لا تكون حربية وذلك لما في خطر التحاقها بدار الحرب وإمكان انتقال المسلم إلى دار الحرب فضلاً عن وجود الطفل المسلم بدار الحرب إلى جوارهما قال ابن عباس: «لا تحل نساء أهل الكتاب حربيًا، وتلا قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ (التوبة: ٢٩).

والراجح في مسألة الزواج بالكتابية هو التحريم خاصة في هذا العصر لأسباب كثيرة، منها:

١ ـ أن إباحة الزواج بنساء أهل الكتاب سوف يؤدي إلى كساد المسلمات كما روي عن عمر أنه نهى عن زواج الكتابيات فسئل فقال: «والمسلمة؟؟»، أي: أن ذلك سيؤثر على المسلمات[1].

٢ ـ خطورة ما تحمله غير المسلمة من أفكار ترسخت في عقلها كالعلمانية وما يتلوها من تحلل وانحلال، وعادات تتنافى مع الشرع الإسلامي في اللباس والاختلاط والأكل ونحو ذلك، والذي بدوره يؤثر على البيت المسلم والمجتمع المسلم سلبًا، وغالبًا ما يؤدي ذلك إلى خلاف وتفكك في الأسرة.

٣ ـ تأثير الأم على الأبناء في عقائدهم وأخلاقهم وهذا ينافي مقصود الإسلام من الزواج والمحافظة على الفطرة عند الأبناء[2].

= حرم المشركات على المؤمنين، ولا أعلم من الإشراك أكبر من أن تقول المرأة ربها عيسى بن مريم وهو عبد من عباد الله، انظر «صحيح البخاري» (٥/ ٢٠٢٤).

(١) انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٢/ ٣٢٤).

(٢) انظر: مجلة البحوث الإسلامية، العدد (١٠/ ٣٢٣).

أما تحريم تزويج المسلمة بأهل الكتاب فإن الأصل في تحريم ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ (النساء:١٤١)، فالإسلام يأبى أن يعلو أهل الكفر على أهل الإسلام، والحياة الزوجية تقتضي أن تكون القوامة للزوج على زوجته مما يعني أن الكافر يعلو على المسلمة، وكذا لأن أهل الكتاب لا يؤمنون برسولنا ولا يحترمون شعائر ديننا.

الفرع الثاني - حكم ولاية المشرك في تزويج المسلمة:

شَرْطُ الإسلام فيمن يتولى ولاية تزويج المسلمة من الشروط المتفق عليها عند العلماء، يقول ابن رشد: «اتفقوا على أن شروط الولاية: الإسلام، والبلوغ والذكورة»[١]، ولذا لابد أن يكون الولي في تزويج المسلمة مسلمًا، فلا ولاية لمشرك أو كافر على مسلمة، قال ابن قدامة: «أما الكافر فلا ولاية له على مسلمة بحال بإجماع أهل العلم، حيث أجمع عامة من نحفظ عنه من أهل العلم على هذا»[٢]، والسبب في عدم صحة ولاية المشرك والكافر عمومًا» أن الشرع قطع ولاية الكافر على المسلمين، قال تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ (النساء:١٤١)، ولأن ولاية الكافر على المسلم تشعر بإذلال المسلم من جهة الكافر، وهذا لا يجوز، ولهذا صينت المسلمة عن نكاح الكافر[٣].

الفرع الثالث - حضانة المشرك:

الحضانة هي: حفظ من لا يستقل بنفسه كالطفل وتربيته حتى يستقل بنفسه[٤]، والحضانة نوع ولاية وسلطة، وأهل الحضانة هم أقارب المحضون، الأقرب فالأقرب ولاسيما النساء، فهل الكافر أو المشرك له حق في الحضانة؟

---

(١) «بداية المجتهد» لابن رشد (٢/ ١٢).
(٢) «المغني» لابن قدامة (٧/ ٣٥٦).
(٣) «بدائع الصنائع» للكاساني (٢/ ٢٣٩).
(٤) انظر: «مغني المحتاج» (٣/ ٤٥٢)، و«الإنصاف» (٩/ ٤١٦).

١ ـ ذهب فقهاء الحنفية والمالكية إلى أن له الحق، وأن الإسلام ليس بشرط في الحاضن ما لم يدرك المحضون الأديان، وذلك لأن هذا الحق يثبت نظراً للصغر، وأنه لا يختلف بالإسلام والكفر[1]، واستدلوا بما روي عن رافع بن سنان[2]: «أنه أسلم وأبت امرأته أن تسلم، فأتت النبي ﷺ فقالت: ابنتي وهي فطيم أو شبهه، وقال رافع: ابنتي، فقال له النبي ﷺ: «اقعد ناحية»، وقال لها: «اقعدي ناحية»، قال: «واقعد الصبية بينهما»، ثم قال: «ادعواها»، فمالت الصبية إلى أمها، فقال النبي ﷺ: «اللهم اهدها» فمالت الصبية إلى أبيها فأخذها[3]، ووجه الدلالة: أن الحديث أثبت حقًا للأم وهي مشركة، وترك الخيار للبنت، ولو لم يكن للكافرة حق لجعل النبي ﷺ الحضانة للأب ابتداءً.

٢ ـ ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الحضانة لا تثبت لكافر على مسلم وذلك لأنها ولاية فلا تثبت لكافر على مسلم كولاية النكاح.

ولأن ضرر الكافر على المحضون أمر متوقع، فإنه يربيه على الكفر فينشأ عليه وهذا ضرر بالغ، والحضانة ثبتت لحظ المحضون فلا تشرع على وجه يكون فيه هلاك دينه.

وقد رد المانعون على المجيزين بما يلي:

(أ) قولهم بأن الحضانة حق ثابت نظراً للصغر فصحيح، أما أن ذلك لا يختلف بالإسلام والكفر فمجرد دعوى يعوزها الدليل.

---

(١) انظر: «بدائع الصنائع» (٤/ ٤٢)، و«شرح الخرشي على مختصر خليل» (٤/ ٢١٢).

(٢) رافع بن سنان: صحابي أنصاري، يكنى أبا الحكم، من ذرية عامر بن ثعلبة، ولم يذكر له تاريخ وفاة، انظر: «الإصابة» (١/ ٤٩٧).

(٣) رواه أحمد في «المسند» (٤/ ٤٤٦)، وأبو داود في كتاب «الطلاق» (٢/ ٦٧٩) برقم (٢٢٤٤)، والنسائي في «المجتبى»، باب «إسلام أحد الزوجين وتخيير الولد» (٦/ ١٨٥)، قال ابن حجر في «التلخيص» (٤/ ١٣): «وفي سنده اختلاف كبير وألفاظه مختلفه..»، والحديث صححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود»، و«صحيح سنن النسائي» (٢/ ٥٠٢).

(ب) أما الحديث الذي استدلوا به فردوا عليه بأمرين:
احدهما - أنه ضعيف لوجود الاختلاف في سنده كما قال ابن حجر.
والثاني - على فرض صحته فإنه منسوخ بالآية المتقدمة.

والذي يظهر من خلال استعراض كلام الفريقين:
أن الولد الصغير إذا كان بين المسلم والكافر فإن المسلم أحق به كما قال الخطابي[1]، وذلك لأن الحضانة نوع من الولاية والله يقول: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ (النساء:١٤١)، وتوقع حصول الضرر على عقيدة الطفل وإفساد فطرته أمر لا يستبعد بل هو الأصل.

وهذا من باب الأفضلية، لأن القائلين بالمنع مطلقًا يرد قولهم حديث رافع وجوابهم عنه غير مسلَّم به لما يلي:
١ - أما القول بضعف الحديث فغير مسلَّم به فقد صححه الألباني وغيره كما سبق.

٢ - وأما دعوى النسخ فتحتاج إلى دليل.

٣ - أن أصحاب الرأي الأول احتاطوا فجعلوا الولاية إلى أن يدرك الطفل الأديان، وبهذا يصح القول بأحقية المسلم للولاية من باب الأفضلية، والله أعلم.

---

(١) انظر: «عون المعبود، شرح سنن أبي داود» (٦/ ٢٣٨).

المطلب الثاني

الأحكام المتعلقة بالميراث والدية والشهادة

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول ـ حكم التوارث بين المسلمين والمشركين:

التوارث من التكاليف والمقتضيات المرتبطة بالولاء والبراء، وعلى ذلك فإن التوارث بين المسلم والكافر منقطع تمامًا لقوله ﷺ: «**لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم**»[١]، والسبب أن التوارث يتعلق بالولاية، ولا ولاية بين المسلم والكافر لاختلافهما في العقيدة، وإنما قد يكون بينهما على أحسن الأحوال في حدود المصاحبة بالمعروف لكنها لا ترقى إلى درجة التوارث، التي هي خاصة بين المسلم وأقربائه المسلمين، وهذا قول جمهور الصحابة والفقهاء ومنهم الأئمة الأربعة، قال الإمام البغوي: «والعمل على هذا عند عامة أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم: أن الكافر لا يرث المسلم، والمسلم لا يرث الكافر لقطع الولاية بينهما...»[٢].

وخالف بعض الفقهاء في ذلك فقالوا: يجوز أن يرث المسلم الكافر دون العكس محتجين بما روي عن معاذ رضي الله عنه أنه ورَّث مسلمًا من يهودي محتجًا بقوله ﷺ: «**الإسلام يعلو ولا يُعْلى عليه**»[٣].

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الفرائض»، باب «لا يرث المسلم الكافر» (٦/ ٢٤٨٤) برقم (٦٣٨٣)، ومسلم في «الفرائض» (٣/ ٩٩٩) برقم (١٦١٤).

(٢) «شرح السنة» للبغوي (٨/ ٣٦٤).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الجنائز»، باب «إذا أسلم الصبي فمات» (١/ ٤٥٤).

وقد أجاب المانعون بأن قوله ﷺ : «الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه» مراد به أن الإسلام يعلو بالحجة والبرهان، ولا تعلق له بالإرث[1].

والذي يترجح من خلال النظر في الأدلة وفي مقاصد الشريعة أن رأي الجمهور هو القول الراجح وهو عدم توريث الكافر من المسلم والعكس، وذلك لقوة أدلة الجمهور وسلامتها من المعارض الصحيح.

وأيضًا لأن الإسلام دين عزة وعفة وقوة يرتفع بالمسلم أن تبقى نفسه معلقة بأطماع قاصرة لا تتفق مع مبدأ هذا الدين وتميزه وسمو شريعته، بل إنه ليقطع كل ما من شأنه أن يثبط المسلم أو يغريه بالتذبذب في دينه، ولذلك رأينا كما سبق أنه قطع علاقة النكاح من الكافر لئلا يكون له سلطة على المسلمة، فالإسلام يعلو ولا يعلى عليه، وقطع النكاح من الكافرة لأنها سبب خطير قد يجر الزوج إلى ملة الكفر والشرك، وينشئ الأطفال على مبدأ الكفر والشرك، ولهذا فقطع التوارث بين المسلم والكافر هو الراجح حتى يبقى المسلم مصونًا من المال الحرام، ومادام قد انقطع التناصر والولاء بين المسلم والمشرك فإن قطع التوارث بينهما من باب أولى، لتخلص نفس المسلم لله رب العالمين وتصبح حياته ومماته كلها قائمة على منهج الله وشرعه القويم الحكيم.

وبهذا يكون التميز الكامل متحققًا في حياة المسلم، فهو لا يعبد إلا الله، ومن ثم فلا يتلقى إلا من الله، ولا يرجو ولا يطلب الرزق إلا منه سبحانه ولا يسير في أموره كلها إلا على شريعته وهذا هو الاستسلام الحق.

---

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٦/ ٢٩٤).

الفرع الثاني ـ الأحكام المتعلقة بالقصاص والديات:

أهل الشرك كما مرَّ معنا على قسمين: إما محاربين، وإما مسالمين أو مستأمنين، فما هو الحكم إذا قتل مسلمٌ مشركًا؟

لقد أجمع الفقهاء على أن المسلم لا يقتل بالكافر الحربي[١]، أما إذا كان مستأمنًا فقد قال الجمهور بعدم القتل أيضًا[٢]، واستدلوا بحديث: «... **وأن لا يقتل مسلمٌ بكافر**»[٣]، وحديث: «**المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده..**»[٤].

ولهذا ذهب الجمهور من الفقهاء إلى أنه لا يقتل مسلمٌ بكافر سواءً كان الكافر ذميًا أو معاهدًا، أما المحارب فلا خلاف فيه حيث إنه ليس له أي شبهة تجعل قتله ممنوعًا أو مؤاخذًا عليه، بل قد ندب الله تعالى إلى قتل المشركين المحاربين بقوله سبحانه: ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ (التوبة: ٥).

واستدلوا أيضًا بأمور، منها:

١ ـ أن من شروط القصاص المساواة، ولا مساواة بين المسلم والكافر أو المشرك، فالإسلام والتوحيد ينبوع الكرامة، والكفر والشرك ينبوع المهانة، قال سبحانه: ﴿ لا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ (الحشر: ٢٠).

---

(١) انظر: «فتح الباري» (١٢/ ٢٦١).

(٢) انظر: «بداية المجتهد» لابن رشد (٢/ ٣٩٩).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الديات»، باب «لا يقتل مسلم بكافر» (٦/ ٢٥٣٤) برقم (٦٥١٧)، والترمذي في «الديات» (٤/ ١٧) برقم (١٤١٢).

(٤) رواه أبو داود في «الديات» (٤/ ٦٦٩) برقم (٤٥٣٠)، والنسائي في «القسامة» برقم (٤٧٣٤)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ٩٧).

٢ - أن في إباحة دم المستأمن والذمي شبهة قائمة، لوجود الكفر المبيح للدم، وعقد الذمة أو العهد شيء عارض منع القتل مع بقاء العلة، فمن الوفاء بالعهد ألا يقتل مسلمٌ معاهدًا، فإن حصل القتل لم يتجه القول إلى القود، لأن الشبهة المبيحة لقتله موجودة، ومع قيام الشبهة لا يلزم القول بالقود. لأن عصمة الدم وإيجاد القود على القاتل مشروط بالإسلام كما في حديث: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله**»[1]، ذكر أن عصمة الدم هو الإسلام، وعليه فالكافر غير معصوم الدم فلا يقتص مسلم منه.

وخالف الأحناف فقالوا بقتل المسلم بالذمي دون المستأمن[2]، واستدلوا بعموم آيات القصاص، وأنها لم تفصل بين قتيل وقتيل، وقالوا أيضًا أن حديث «**وأن لا يقتل مسلم بكافر**» يراد به غير المعاهد، أما المعاهد فقد ورد ما يخصصه.

ولا نريد أن نسترسل في مناقشة أدلة الطرفين، مما قد يخرج بنا عن المقصود، ويمكننا القول بأن المسلم إذا قتل معاهدًا أو ذميًا فينظر الحاكم المسلم والقاضي إلى الدوافع والأسباب التي دفعت إلى القتل هل هي في صالح الإسلام والمسلمين، أم لمصالح شخصية ومنافع مادية، ثم ينظر أيضًا إلى المستأمن والذمي هل كانا قائمين بما يجب عليهما محافظين على العقد والعهد أم لا؟ وبالتالي فالذي يجب على المسلم إذا قتل مشركًا مستأمنًا ليس حد القصاص،

---

(١) رواه مسلم (١/ ٥٢) في كتاب «الإيمان» (١/ ٥٧) برقم (٢١، ٢٢).

(٢) وروي عن أبي يوسف: «أن المسلم يقتل بالمستأمن»، انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١٠/ ٢٧٦)، و«شرح فتح القدير» (١٠/ ٢٣٦)، وللمزيد من التفصيل ينظر: «القصاص والديات في الشريعة الإسلامية» د. عبد الكريم زيدان، طبعة مؤسسة الرسالة، ط:١، عام (١٩٩٨م) (ص٥٢).

وإنما هي عقوبة تعـزيرية تخضع للسياسة الشـرعية[1]، فللحاكم المسلم العدل أن يعزر الـقاتل بما دون القـتل، مثل معـاملة الكفـار غير الحـربيين للكافـر إذا قتل مسلمًا، فغالب أحوالهم لا يوجبون القـصاص على الكافر إذا قتل مسلمًا، فمن باب المعـاملة بالمثل يترجح عـدم جواز قتـل المسلم بالكافر أيًا كـان عملاً بـقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ ﴾ (النحل:١٢٦)، وقد نصَّت الأدلة على عدم قـتل المسلم بالكافر وسكتت عـما دونه وهو التعـزير، وعليه فـلا مانع أن يتولاه الحـاكم المسلم إذا وجد في المسلمين من يتـمادى في قتـل الذميين لدوافع شخصيـة، وحتى لا يتوهم أحد أن الإسلام يشجع على سـفك دماء الغير بدون سبب مبـاح نقول: «إن الإسلام عندما خـفف العقوبة من القتل إلى الـتعزير إنما نظر إلى شبـهة الكفر المانعـة من تكافؤ دم المسلم مع دم الكافر، ومع ذلك فـقد وُعد الذي يعـتدي بالقتل على المسـتأمن أو الذمي بحرمـانه من الجنة إذا لم يتب كمـا في حديث: «**من قتل نفسًا معاهدًا لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عامًا**»[2]، وحديث: «**ألا من قتل نفسًا معاهدة لها ذمة الله ورسوله فقد أخفر بذمة الله فلا يرح رائحة الجنة**»[3].

وهذان الحديثان يستدل بهما من يرى عدم جواز القصاص من المسلم بالكافر للاقتـصار فيهـما على الوعيد الأخـروي دون الدنيوي[4]، وقد رجَّح ذلك شيخ

---

(١) انظر: «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» لابن تيمية، دار الكتاب العربي ـ مصر، ط:٤، عام (١٩٦٦م) (ص١٤٩).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الديات»، باب «إثم من قتل ذميًا» (٦/ ٢٥٣٣) برقم (٦٥١٦).

(٣) رواه الترمذي في «الـديات» (٤/ ١٣) برقم (١٤٠٣)، وابن ماجه برقم (٢٦٨٧)، وصحـحه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢/ ١٠٤).

(٤) انظر: « فتح الباري» (١٢/ ٢٦٠).

الإسلام ابن تيمية في مختصر الفتاوى المصرية[١]، والذي يترجح أن الأولى عدم جواز قتل المسلم بالكافر أيًا كان نوع الكافر للحديث الصحيح الوارد في ذلك، ولعدم تكافؤ المسلم مع الكافر بسبب الكفر، والأمر متروك للحاكم المسلم بما يحقق المصلحة العامة للإسلام والمسلمين.

أما ما يتعلق بدية الكافر، فقد ذكر العلماء في مقدار دية غير المسلم عمومًا أقوال:

القول الأول - أن دية الكتابي نصف دية المسلم، ودية غير الكتابي ثمانمائة درهم، وهذا قول مالك وأحمد، إلا أن أحمد ضعّف الدية على المسلم إذا قتل ذميًا أو مستأمنًا عمدًا[٢].

القول الثاني - دية الكتابي ثلث دية المسلم، ودية غير الكتابي ثلثا عشر دية المسلم، وهذا مذهب الشافعية[٣].

القول الثالث - أن دية غير المسلم كتابيًا أو غير كتابي، ذميًا أو مستأمنًا كدية المسلم، وهذا قول الزيدية والأحناف والثوري ومن وافقهم[٤].

وأدلة كل قول لم تسلم من التضعيف ويبدو أن القول الثاني هو الأقوى[٥]، والله أعلم.

---

(١) انظر: «مختصر الفتاوى المصرية» لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: بدر الدين الحنبلي، صححه محمد حامد الفقي، دار نشر الكتاب الإسلامي - باكستان، ط:١، عام (١٣٦٨هـ) (ص٤٦٥).

(٢) انظر: «المغني» (٧/ ٧٩٣)، و«كشاف القناع» (٤/ ١١)، و«شرح الموطأ» للزرقاني (٤/ ١٩١).

(٣) انظر: «مغني المحتاج» (٤/ ٥٧).

(٤) انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٢/ ٢٣٨)، و«سبل السلام» للصنعاني (٣/ ٣٤٢).

(٥) انظر تفاصيل ذلك في: «القصاص والديات» لزيدان (ص٢٠٦).

الفرع الثالث. شهادة الكافر ويمينه:

المقصود هنا هل تقبل شهادة الكافر عمومًا على المسلم:

١ ـ ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الكافر أيًا كان لا تقبل شهادته على المسلم مطلقًا وهو مذهب الحنفية[١]، والمالكية[٢]، والشافعية[٣]، ومن وافقهم[٤]، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ (الطلاق: ٢)، والكافر أيًا كان كفره ليس بعدل، لأنه أفسق الفساق، فإنه يكذب على الله فمن باب أولى أن يكذب على خلقه، وأيضًا: فالكافر ليس منا نحن المسلمين والله تعالى يقول: ﴿مِّنكُمْ﴾.

٢ ـ ذهب البعض كالإمام أحمد وابن حزم[٥] إلى جواز استشهاد الكافر في الوصية حال السفر خاصة عند الضرورة واستدلوا بقوله تعالى: ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ...﴾ (المائدة: ١٠٦)، فقوله: ﴿مِنْ غَيْرِكُمْ﴾، يعني: من غير أهل ملتكم على أرجح الأقوال.

٣ ـ يرى البعض أن شهادة غير المسلم على المسلم تقبل في حالة الضرورة وصية أو غيرها وهو رأي بعض الحنفية ورواية لأحمد، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم[٦].

---

(١) انظر: «الفتاوى الهندية» (٣/ ٥١٧).

(٢) انظر: «المدونة الكبرى» (٤/ ٨١٤)، و«شرح الخرشي» (٧/ ١٧٦).

(٣) انظر: «مغني المحتاج» (٤/ ٤٢٧)، و«المجموع شرح المهذب» (٢٠/ ٢٣).

(٤) انظر: «السيل الجرار» للشوكاني (٤/ ١٩٥).

(٥) «المغني» (١٢/ ٥١)، و«المحلى» (١٠/ ٥٨٧).

(٦) انظر: «حاشية ابن عابدين» (٥/ ٤٧٥)، و«الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤/ ٦٤٣)، و«أعلام الموقعين» لابن القيم (١/ ٩١).

والراجح: هو الرأي القائل بقبول شهادة المشرك والكافر على المسلم عند الضرورة والحاجة، وإن كانت أدلة الجمهور قوية وصريحة في المنع إلا أن آية المائدة حجة صريحة في قبول شهادة غير المسلم عند الضرورة إذا وثق المسلم بالكافر وإن كان حربيًا، فتكون آية المائدة مخصصة لعموم أدلة الجمهور، وعليه فلا مانع من استشهاده وقد مال الإمام القرطبي إلى هذا[١].

وأيضًا: اتفق الفقهاء على التفريق بين مواطن السّعة ومواطن الضرورة التي تلجئ إلى قبول ما يدفع الضرورة، وهذا القول يقتضي قبول شهادة غير المسلم في كل ضرورة حضرًا وسفرًا وصية وغيرها[٢].

وظاهر آية المائدة كافٍ لشرعية قبول شهادة غير المسلم عند الضرورة مطلقًا وخاصة أنه قد يترتب على عدم قبول شهادته عند الضرورة ضياع الحقوق وتعطيل الأحكام ولاسيما عند غلبة الظن أو القطع بصدقها.

المطلب الثالث

أحكام النفقات والهبات

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول - حكم النفقة على القريب المشرك.

يقصد بالنفقة: إخراج الشخص مؤنة من تجب عليه نفقته من طعام وكسوة وسكن، فهل تجب النفقة على المسلم لقريبه المشرك أم لا؟ للفقهاء في ذلك أقوال:

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٦/ ٣٥٠).

(٢) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤/ ٤٦٣).

الأول ـ لا تجب على المسلم النفقة لأقاربه المشركين سواءً كانوا مستأمنين أو حربيين والعكس، وذلك لاختلاف الدين بينهما، وهو رأي الحنابلة حيث يقولون: «ولا نفقة مع اختلاف دين بقرابة، ولو من عمودي النسب»[١]، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ (البقرة: ٢٣٣)، فوجب أن يكون من تلزمه نفقة غيره وارثًا له، واختلاف الدين يمنع من التوارث فيمنع النفقة كذلك، والنفقة بعد هذا وذاك من باب الصلة والمواساة فلا تجب مع اختلاف الدين»[٢].

القول الثاني ـ أن النفقة على الأقارب واجبة حتى لو كانوا كافرين، وهو قول جمهور الحنفية والشافعية والمالكية حيث يقولون: إنَّ اتحاد الدين ليس بشرط في وجوب النفقة بين الأقارب، ويستدلون بعموم الأدلة الدالة على وجوب النفقة على الوالدين ويدخل فيها المسلمون وغيرهم مثل قوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ (الإسراء: ٢٣)، والإنفاق عليهما حال فقرهما من أحسن الإحسان، وقوله تعالى: ﴿ فَلا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا ﴾ (الإسراء: ٢٣)، وهو كناية عمَّا يصدر من الولد مما فيه إيذاء، ومعلوم أن التأذي بترك الإنفاق عليهما عند عجزهما وقدرة الولد أكثر من تأذيهما بكلمة «أف» فكأنَّ النهي عن التأفيف نهيٌ عن ترك الإنفاق كما كان نهيًا عن الشتم والضرب من باب أولى[٣].

---

(١) انظر: «المغني» (٣/ ٥٨٤)، و«شرح منتهى الإرادات» (٣/ ٣٥٨).

(٢) انظر: «المغني» (٣/ ٥٨٤).

(٣) انظر: «أحكام الذميين والمستأمنين» للدكتور/ عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، ط:٢، عام (١٣٩٦هـ) (ص٤٧٤).

وكذا استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا..﴾ (لقمان:١٥)، فالآية تدل على وجوب مصاحبة الوالدين بالمعروف وإن كانا مشركين، لاسيما إذا رجعنا إلى أسباب نزول هذه الآية، حيث إنها نزلت في الوالدين الكافرين، وليس من المعروف أن يعيش الولد في نعم الله ويترك والديه بدون إنفاق عليهما، فدلَّت الآية على وجوب نفقتهم على أولادهما، وإن خالفوهما في الدين[1].

القول الثالث - التفريق بين الحربي والمستأمن من المشركين فتجب النفقة على المسلم لأصوله وفروعه المستأمنين دون الحربيين، والعكس وهو رأي الشافعية ومن وافقهم[2]، قال ابن حجر الهيتمي: «يلزمه نفقة الوالد والولد وإن علا وإن سفل وإن اختلف دينهما بشرط عصمة المنفق عليه كما مر، لا نحو مرتد وحربي..»[3]..

ويقول ابن حجر - رحمه الله -: «وألحق المشرك بالذمي - أي في النفقة - لأنه إذا استأمن صار في معنى الذمي»، ثم نقل كلام الخطابي وفيه «أن الرحم الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة، ويستنبط منه وجوب نفقة الأب الكافر والأم الكافرة وإن كان الولد مسلمًا»[4].

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٤/ ٦٥)، و«أحكام القرآن» للجصاص (٣/ ٣٥٢)، و«روح المعاني» للألوسي (٢١، ٨٧).

(٢) انظر: المنهاج وشروحه: «تحفة المحتاج» (٨/ ٣٤٥)، و«مغني المحتاج» (٣/ ٤٤٧)، و«المجموع» (١٧/ ١٧٧)، و«البحر الزخار» (٣/ ٢٧٨).

(٣) «تحفة المحتاج» (٨/ ٣٤٥).

(٤) «فتح الباري» (٥/ ١٣٥، ٢٣٤).

ويظهر - والله أعلم - أن القـول الثالث هو الراجح: حيث تجب النفـقة على المسلم لأصـوله وفـروعه المستـأمنين وبالعكس، ولا تجب على المسلم لأصـوله وفروعه الحربيين وبالعكس[(١)].

الفرع الثاني - الهدية للمشرك ومنه:

يحث الإسلام على التهادي، ويرغب فيه، لما فيه من تحقيق التآخي بين المسلمين وإبعاد الغل من القلوب، وقد جاءت آثار كثيرة في الترغيب فيه، ومن ذلك:

- قوله ﷺ: «تهادوا تحابوا»[(٢)].
- قول عائشة ﵂: «كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها»[(٣)].

والتهـادي هذا ليس قاصراً على المسلمين فـيما بينهم، بل إنه يتـعداهم إلى غيرهم، فيجوز الإهداء لغير المسلم وقبول هديته، وبيان ذلك كما يلي:

(أ) أما الإهداء لغير المسلمين: فقـد روى ابن عمر ﵄ أن عمر رأى حلة على رجل تبـاع فقال للنبي ﷺ: «ابتـع هذه الحلة تلبسهـا يوم الجمـعة، وإذا جاءك الـوفد، فقـال: إنما يلبس هذه من لا خـلاق له في الآخرة، فـأتي النبي ﷺ منها بحلل، فأرسل إلى عمـر منها بحلة، فقال عمر: كيف ألبـسها وقد قلت فيها ما قلت؟ قال: إني لم أكسكها لتلبسها، تبيعها أو تكسوها، فأرسل بها عمر إلـى أخٍ له من أهل مكة قبل أن يسلم»[(٤)]، والشاهد: أن عـمر ﵁ أرسل

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٨/ ٦٠).

(٢) أخرجـه البـخاري في «الأدب المفـرد» (ص٢٠٨)، والبيـهقي في «السنن الكبـرى» (٦/ ١٦٩)، وهو حـديث حسن، انظر: «إرواء الغليل» لـلألباني (٦/ ٤٤) برقم (١٦٠١)، و«صـحيح الأدب المفـرد» للألباني (ص٢٢١).

(٣) رواه البخاري في كتاب «الهبة»، باب «المكافأة في الهبة» (٢/ ٩١٣) برقم (٢٤٤٥).

(٤) رواه البخاري في كتاب «الهبة»، باب «الهدية للمشركين» (٢/ ٩٢١) برقم (٢٤٧٠، ٢٤٧٦)، ومسلم في كتاب «اللباس والزينة»، باب «تحريم استعمال الذهب والفضة» (٣/ ١٣٠٣) برقم (٢٠٦٨).

الحلة لأخيه المشـرك في مكة هدية له، ولم ينكر عليه النبي ﷺ وهذا نص في جواز الإهداء للمشرك.

(ب) أما قبول الهـدية من المشرك: فقد وردت فيه أحاديث متـعارضة، ففي بعضها الجواز وهي الأكثر والأشهر، وفي بعضها المنع:

أولاً - من الأحاديث الدالة على جواز قبول هدية الكافر عمومًا ما يلي:

١ - أن ملك آيلة[١] أهدى للنبي ﷺ يوم تبوك بغلة بيضاء فقبلها[٢].

٢ - أن أكيـدر دومة الجندل[٣] أهدى للنبي ﷺ ثوب حـرير، وكان ينهى عن الحرير، فـعجب الناس منه، فـقال ﷺ: «والذي نفس محـمد بيـده لمناديل سعد ابن معاذ في الجنة أحسن من هذا»[٤].

٣ - قصة إهداء اليهودية للنبي ﷺ شاة مسـمومة يوم خيبر فأكل منها هو وبعض الصحابة[٥].

هذا بعض ما ورد في هذا الباب.

---

(١) آيلة: بلد على ساحل البحر الأحمر مما يلي الشام، وعلّها تسمى الآن «إيلات».

(٢) رواه البـخاري فـي كتـاب «الزكـاة»، باب «خرص التمـر» (٢/ ٥٣٩) برقم (١٤١١)، ومسـلم في «الفضائل»، باب «في معجزات النبي ﷺ» (٤/ ١٤٢٥) برقم (١٣٩٢).

(٣) دومة الجندل: بلد في شـمال شبه الجـزيرة العربية قـرب تبوك، وأكيـدر هو ملكها، وهو من كندة، انظر: «فتح الباري» (٥/ ٢٣١).

(٤) رواه البخاري في كـتاب «الهبة»، باب «قبول الهـدية من المشرك» (٢/ ٩٢٢) برقم (٢٤٧٣)، ومسلم في «فضائل الصحابة»، باب «فضائل سعد بن معاذ» (٤/ ١٢٥٣) برقم (٢٤٦٩).

(٥) رواه البخاري في كتـاب «الهبة»، باب «قبول الهدية من المشرك» (٢/ ٩٢٣) برقم (٢٤٧٤)، وأحمد في «المسند» (١/ ٣٠٥).

ثانيًا ـ أما الأحاديث المعارضة والتي تدل على عدم جواز قبول هدية المشرك فمن أقواها وأصرحها حديث عياض بن حمار[١]، أنه أهدى للنبي ﷺ هدية أو ناقة، فقال النبي ﷺ: «أسلمت»، قال: لا، قال: «إني نُهيت عن زَبْد[٢] المشركين»[٣].

ومن هنا فقد اختلفت آراء الفقهاء حول هذا، فمنهم من قال: إن أحاديث النهي منسوخة، ومنهم من ادعى العكس، وقال آخرون: ترد هدية من يريد بهديته التودد والموالاة، وتقبل في حق من يرجى إسلامه.

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن الأصل جواز قبول الهدية من المشرك والكافر عمومًا إلا في حالات خاصة مثل ما إذا أراد بها الكافر التقرب والتزلف للحصول على مركز أو جاه أو لإبطال حق ويحمل حديث عياض وإن كان صحيحًا على مثل هذه الحالات لحصول المنة من الكافر على المسلم، وما قد يحدث من ميل قلبي من المسلم نحو الكافر، والأولى أن يقيد قبول هديته بضرورة مكافأته عليها. . ومن ثم فلا تعارض بين الأدلة حسبما يظهر[٤]، قال في (المغني): «ويجوز قبول هدية الكفار من أهل الحرب لأن النبي ﷺ قبل هدية المقوقس[٥] صاحب مصر»[٦].

---

(١) هو: عياض بن حمار بن أبي حمار بن ناجية بن عقال التميمي المجاشعي، صحابي، له ثلاثون حديثًا، سكن البصرة، وعاش إلى حدود الخمسين، انظر: «أسد الغابة» (٤١٥٠)، و«الإصابة» (٤/ ٦٢٥)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠٠)، و«الخلاصة» للخزرجي (ص٣٠١).

(٢) الزَّبْد: بسكون الباء: الرِّفْدُ والعطاء، والمقصود هنا هدايا المشركين، انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٢/ ٢٩٣).

(٣) رواه أحمد (٤/ ١٦٢)، والترمذي في كتاب «السير» (٤/ ١١٩) برقم (١٥٧٧)، وأبو داود في «الخراج والإمارة» (٣/ ٤٤٢) برقم (٣٠٥٧)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢/ ٢٦٤)، و«صحيح سنن الترمذي» (٢/ ١٩٩).

(٤) انظر: تفصيل الخلاف في «فتح الباري» (٥/ ٢٣١)، و«نيل الأوطار» للشوكاني (٦/ ٣) وما بعدها.

(٥) المقوقس هو: جريج بن مينا بن قرقب، والمقوقس لقبه، أمير مصر من قبل ملك الروم، زعم بعضهم أنه أسلم وليس بصحيح بل مات كافرًا، وفتحت مصر في وقته، انظر: «الإصابة» (٣/ ٥٣٠).

(٦) انظر: «المغني» (١٠/ ٥٦٦)، ويراجع «مشكل الآثار» للطحاوي (٣/ ٢٣٢).

الفرع الثالث - الوقف على المشركين ووقفهم على المسلمين:

الوقف: لغة: هو التحبيس والتسبيل[١]، وشرعًا: حبس مالٍ يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه.. على مصرف مباح موجود[٢]، ويجمع على أوقاف.

والوقف مشروع بالكتاب والسنة وعمل الصحابة والإجماع، إذا كان من مسلم على مسلمين أو مصالح عامة للمسلمين، ولكن ما حكم الوقف من مسلم على غير المسلمين؟ وما حكم وقف غير المسلمين على المسلمين أو مصالحهم؟ هذا ما نتعرض له بنوع من الإيجاز في ما يلي:

أولاً - حكم الوقف على المشركين والكفار عمومًا:

إذا تصفحنا كتب الفقه الإسلامي نجد أن للفقهاء في حكم الوقف على الكفار عمومًا أقوالاً هي:

القول الأول - لا يصح الوقف على الكافر ولو كان ذميًا، لأن إسلام الموقوف عليه شرط من شروط صحة الوقف، وبه قال الزيدية والإمامية[٣].

القول الثاني - يجوز الوقف على الكافر، ويرى أصحاب هذا القول أن الإسلام ليس شرطًا في الموقوف عليه فيصح الوقف على الكافر ذميًا كان أو حربيًا أو مستأمنًا بشرط أن يكون معينًا أو قريبًا، قال بعض الشافعية: «يجوز الوقف على المرتد والحربي والذمي بشرط أن يكون معينًا..»[٤].

---

(١) انظر: «لسان العرب» (٩/ ٣٥٩).

(٢) انظر: «المجموع شرح المهذب» (١٤/ ٢٢٣)، و«مغني المحتاج» (٢/ ٣٧٧).

(٣) انظر: «السيل الجرار» للشوكاني، ومعه «الأزهار» للإمام أحمد بن يحيى المرتضى، بتحقيق: محمود إبراهيم زايد (٣/ ٣١٣، ٣١٤)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط:١، عام (١٤٠٥هـ).

(٤) «المغني» (٢/ ٣٧٦)، و«مواهب الجليل» (٦/ ١٨).

القول الثالث ـ يصح الوقف فقط على الذمي والمشرك المستأمن المقيم في دار الإسلام، قال الشافعي: «ويصح الوقف من مسلم، على المعاهد والمستأمن كالذمي في حالة وجودهما في دار الإسلام فإذا رجع أن نقض العهد بطل الوقف عليه»[١].

والذي يظهر أن الوقف على الكافر لا يصح لأن الوقف في الأصل المراد به قصد القربة ولا تتحقق في الوقف على الكافر.

ثانيًا ـ حكم وقف المشركين والكفار على المسلمين ومصالحهم:

وهذه المسألة كسابقتها للعلماء فيها ثلاثة أقوال هي:

القول الأول ـ لا يصح الوقف من الكافر أيًا كان على المسلمين، وذلك لأن إسلام الواقف شرط في صحة الوقف، قال صاحب (الأزهار): «ويشترط في الواقف التكليف والإسلام»[٢]، ووافق الإمام الشوكاني على ذلك بقوله: «وأما اشتراط الإسلام فقد تقرر أن الوقف قربة من القرب الموجبة لعظيم الثواب والكافر غير متأهل لذلك»[٣].

القول الثاني ـ يصح وقف الكفار على القرب الدنيوية فقط كبناء القناطر والطرق والمرافق العامة، ولا يصح على القرب الدينية كالمساجد والأربطة ونحوها.

وهو رأي المالكية حيث يرون أنه يبطل وقف الكافر على مسجد من مساجد المسلمين أو على رباط أو قربة من القرب الدينية[٤]، وأما القرب الدنيوية كبناء القناطر وتسبيل ماء ونحوهما فصحيح»[٥].

---

(١) المصدران السابقان (١٤/ ١٦)، (٢/ ٣٧٦).
(٢) «السيل الجرار مع الأزهار» (٣/ ٣١٣).
(٣) المصدر السابق (٣/ ٣١٤).
(٤) «شرح الخرشي» (٧/ ٨٢).
(٥) «حاشية العدوي على شرح الخرشي» (٧/ ٨٢).

القول الثالث - يصح الوقف من الكافر أيًا كان حتى على القرب الدينية[١].

ويظهر والله أعلم: أنه لا شيء يمنع في صحة وقف غير المسلم على مصالح المسلمين - وإن كان غير المسلم لا يؤجر على أعماله - وذلك لأن قواعد الشرع لا تأبى ذلك.

قال ابن القيم - رحمه الله -: «وأما ما وقفوه فينظر فيه، فإن وقفوه على معين أو جهة يجوز للمسلم الوقف عليها كالصدقة على المساكين والفقراء وإصلاح الطرق والمصالح العامة، أو على أولادهم وأنسالهم، فهذا الوقف صحيح، حكمه حكم وقف المسلمين على هذه الجهات، لكن إذا اشترطوا في استحقاق الأولاد بقاءهم على الكفر لم يصح هذا الشرط»[٢].

المطلب الرابع

حكم ذبيحة المشرك وطعامه

يشترط في الذابح أن يكون ذا دين سماوي مسلمًا أو كتابيًا، ولا يحل ذبيحة المشرك والمرتد ونحوهما، والدليل على حل ذبيحة الكتابي قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ﴾ (المائدة: ٥)، والطعام في الأصل: اسم لما يؤكل والذبائح منه، قال ابن عباس: «طعامهم ذبائحهم»[٣]، وقد أجمع العلماء على أن ذبائح أهل الكتاب حلال[٤].

---

(١) «مغني المحتاج» (٢/ ٣٧٦).

(٢) «أحكام أهل الذمة» لابن القيم (١/ ٦٠١).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٦/ ١٠٢)، «تفسير ابن كثير» (٢/ ١٩)، و«أحكام أهل الذمة» (١/ ٥٠٢).

(٤) «تفسير ابن كثير» (٣/ ١١١٢).

أما ذبائح المشركين غير أهل الكتاب فهي حرام، وقد يسأل سائل: ما الفرق بين أهل الكتاب وغيرهم من الكفار في هذا الباب؟ والجواب: أن أهل الكتاب يعتقدون تحريم الذبح لغير الله ولا يذكرون على ذبائحهم إلا اسم الله، وإن اعتقدوا فيه سبحانه ما هو منزه عنه.. فهم يذكرون اسم الله على ذبائحهم وقرابينهم وهم متعبدون بذلك، ولهذا لم يبح ذبائح من عداهم من أهل الشرك ومن شابههم لأنهم لا يذكرون اسم الله على ذبائحهم، بل ولا يتوقفون فيما يأكلونه من اللحم على ذكاة، بل يأكلون الميتة بخلاف أهل الكتابين»[1].

فأهل الكتاب إذًا في الأصل ينتسبون إلى الأنبياء والكتب، وقد اتفق الأنبياء والرسل كلهم على تحريم الذبح لغير الله، لأنه شرك، فاليهود والنصارى يتدينون بتحريم الذبح لغير الله فلذلك أبيحت ذبائحهم دون غيرهم[2]، والبعض يشترط في ذبيحة الكتابي أن يذكر اسم الله عند الذبح لأن التسمية شرط في حل ذبيحة المسلم والكتابي لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (الأنعام: ١٢١)، وهذا عام في المسلم والكتابي، ويحمل قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾، على ما ذبحوه بشرطه كالمسلم.

ويرى آخرون: أن ذبيحة أهل الكتاب تحل مطلقًا سواءً ذكروا اسم الله تعالى عليها أم لا لظاهر القرآن[3]، والراجح القول الأول لعموم الآية.

أما حكم ما ذبحه أهل الكتاب على اسم غير الله كالمسيح أو غيره فللعلماء ثلاثة أقوال فيه:

---

(١) المصدر السابق (٣/ ١١١٣).
(٢) «تفسير السعدي» (٢/ ١١٧).
(٣) «المجموع شرح المهذب» (٩/ ٧٨).

الأول - التحريم: لأن الله تعالى حرم أكل ما أهل لغير الله به وهذا عام في ذبيحة الكتابي والمشرك وغيره[١].

الثاني - الإباحة: لأن هذا من طعامهم وقد أباح الله لنا طعامهم من غير تخصيص، وقد علم الله أنهم يسمون غير اسمه[٢].

الثالث - إن قصدوا بالذبح التقرب لغير الله حرم، وإن ذبحوه لأنفسهم بقصد الأكل فيكره لأنه من طعامهم.

والراجح القول الأول: وهو التحريم لعموم الآية: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (المائدة: ٣).

والخلاصة: أن ذبائح أهل الكتاب حلالٌ إلا ما قيده الدليل، فقوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ مطلق، قيده قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾، وقوله: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾، فيكون ما ذبح لغير الله أو ذكر عليه غير اسم الله من الشرك الذي أحدثوه وليس مما جاء في دين الأنبياء وبالتالي فالمعنى الذي لأجله حلت ذبائحهم منتفٍ في هذا[٣].

وكذلك ما ذبح على غير الوجه الشرعي كما يفعل اليوم من قتل بواسطة الصعق الكهربائي أو الخنق للدجاج أو الحيوانات المستوردة من بلدان الكفار، فهذا يدخل ضمن الموقوذة والمنخنقة حسب ما دلت عليه شهادات كثير ممن اطلعوا على وقائع ما يجرى في شركات اللحوم مما هو خارج عن نطاق الذكاة الشرعية ويدخل ضمن الميتة فهو حرام[٤].

---

(١) انظر: «المجموع» (٩/ ٧٨)، و«بدائع الصنائع» (٩/ ٤٦)، و«أحكام أهل الذمة» (١/ ٢٤٩).

(٢) انظر: «أحكام أهل الذمة» (١/ ٢٤٩-٢٥٣).

(٣) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (ص٢٥٦).

(٤) انظر: «الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح» د. صالح بن فوزان الفوزان، مكتبة المعارف - الرياض، ط:٢، عام (١٤١٩هـ) (ص١٥١-١٦٦)، و«حكم الحيوان المذبوح بالصعق الكهربائي» لابن باز، مجلة البحوث الإسلامية العدد (١٣/ ٣٣٥-٣٣٦).

وأما ذبائح المشركين سواءً كانوا وثنيين أو ملاحدة أو غيرهم فحرام عند الجمهور، والحكمة من تحريم ذبائح المشركين أنهم لا يذكرون اسم الله عليها، وإنما يذكرون أسماء غير الله تعالى كالجن أو الأصنام ونحوها ولنترك للعلامة ابن القيم ـ رحمه الله ـ توضيح تلك الحقيقة حيث يقول: «إن ذبح هؤلاء ـ يعني المشركين ـ يكسب المذبوح خبثًا أوجب تحريمه.. لأن ذكر اسم الأوثان والكواكب والجن على الذبيحة يكسبها خبثًا، وذكر اسم الله وحده يكسبها طيبًا، وقد جعل الله سبحانه ما لم يذكر اسم الله عليه من الذبائح فسقًا وهو الخبيث، ولا ريب أن ذكر اسم الله على الذبيحة يطيبها ويطرد الشيطان عن الذابح والمذبوح.. والذبح يجري مجرى العبادة ولهذا يقرن الله بينهما كقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ (الكوثر:٢)، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام:١٦٢)، ولهذا فما لم يذكر اسم الله عليه كان خبيثًا.. وما ذكر عليه اسم غير الله وما ذبحه عدوه المشرك به الذي هو من أخبث البرية فهو أولى بالتحريم، فإن فعل الذابح وقصده وخبثه يؤثر في المذبوح»[1]، ويضاف إلى ذلك أن المشركين لا يذكون الذكاة الشرعية بل يميتون الحيوان بغير ذكاة، لأنهم يرون جواز أكله على أي طريقة مات، بل يجادلون في ذلك كما قال سبحانه عنهم: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام:١٢١)، ويلحق بذبائح المشركين في التحريم ما أهل لغير الله به، وإن كان الذابح مسلمًا، كالذبح للجن وعند الأضرحة والمزارات بقصد التقرب للأولياء!! كما يزعمون. باعتبار الذبح لغير الله شركًا أكبر يحرم أكله.

---

(١) «أعلام الموقعين» لابن القيم (٢/ ١٥٤-١٥٥) بتصرف.

المطلب الخامس

التعامل مع المشركين والاستعانة بهم

نعرض في هذا المطلب لقضيتين أساسيتين في علاقتنا بالمشركين وهما:

الأولى - أصناف المشركين وحكم التعامل معهم.

الثانية - الاستعانة بالمشركين.

وذلك من خلال الفروع الستة الآتية:

الفرع الأول - أصناف المشركين وطبيعة التعامل مع كل صنف منهم:

المشركون على ثلاثة أصناف:

١ - **الصنف الأول - المشركون المحاربون:** وهذا الصنف نهى الإسلام عن مودته وأوجب عداوته ومجاهدته بكل وسائل الجهاد المتاحة للمسلم، قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ (التوبة: ٣٦)، وأخبر سبحانه أنهم من أشد الناس عداوة لأهل الإيمان على مر العصور بقوله: ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا... ﴾ (المائدة: ٨٢)، ولذا أوجب الإسلام على المسلمين مفاصلة المشركين المحاربين وقطع كل العلائق والوشائج معهم، وشرع جهادهم والإغلاظ عليهم، وحرم صلتهم أو برهم أو مودتهم ما داموا محاربين لدينه وأوليائه.

٢ - **الصنف الثاني - المحايدون أو المسالمون:** وهم الذين يرغبون بالتعامل مع المسلمين على أساس السلم وتبادل المنافع والاحترام المتبادل، وإطلاق حرية الدعوة إلى الله بين أفرادهم ومجتمعاتهم، وأن يقفوا موقف الحياد في قتال المسلمين مع أعدائهم فهؤلاء يسالمون ما دامت حرية الدعوة إلى الإسلام في أرضهم مكفولة، والأدلة الشرعية تقرر ذلك، قال سبحانه: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ

قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾ (النساء: ٩٠)، وهذه الآية من الآيات المحكمات التي لم يتطرق إليها النسخ[1]، وهي تعني أن الله أوجب مسالمة من يقف من المسلمين موقف الحياد، لأن ذلك مما يتفق وروح الدعوة الإسلامية، حيث يعتبر الإسلام الحرب والجهاد وسيلة عندما يقف المشركون في وجه الدعوة وانتشارها ووصولها إلى البشر، وهنا ينبغي أن يُستخدم المشركون المسالمون للدعاية للإسلام في صفوف قومهم، وكذا في صفوف المشركين المحاربين، كما فعل معبد الخزاعي يوم أحد عندما أشاع في أوساط قريش وهم عائدون لاستئصال أهل المدينة أن الرسول ﷺ قد جمع أصحابه يطلب الثأر من قريش، فرجعت قريش ولم تنفذ ما أرادت[2].

وبناءً على ذلك: فإن المشركين والكفار المحايدين لا تُشرع معاداتهم ولا تجوز موالاتهم، وإنما يعاملون بالعدل والإحسان مادام أنهم يبادلون المسلمين ذلك.

٣ ـ **الصنف الثالث ـ المستأمنون أو المعاهدون:** وهم المشركون الذين أعطى لهم إمام المسلمين أو من ينوب عنه الأمان أو العهد المؤقت لدخول بلاد المسلمين، وهؤلاء لا يجوز التعرض لهم بسوء ما التزموا بشروط العهد الذي أعطي لهم وأصل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ (التوبة: ٦)، وينتقض أمان المشرك المستأمن:

(أ) إذا كان في الأمان مفسدة وضرر على المسلمين.

---

(١) انظر: «الناسخ والمنسوخ في القرآن» لأبي جعفر النحاس، مطبعة السعادة بمصر، طبع عام (١٣٢٣هـ) (ص١١١).

(٢) انظر: «سيرة ابن هشام» (٣/١٠٨، ١١٣).

(ب) إذا خاف الإمام خيانتهم للأمان[١].

(جـ) إذا قاموا بما يوجب نقض العهد من عمل عدائي ضد الدين وأهله كالتجسس على المسلمين أو الإساءة إلى الدين وشعائره أو نحوها[٢].

الفرع الثاني ـ أخذ الجزية من المشركين:

من تسامح الإسلام مع المخالفين أنه لا يجبرهم على الدخول فيه بدون قناعة، بل يترك لهم فرصة للتفكير والنظر، فيقبل منهم الجزية ويحقن دماءهم وأموالهم، ويبقون في حماية المسلمين ماداموا محافظين على العهد ملتزمين به، وهذا ما تؤكده النصوص الشرعية كقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ..﴾ (البقرة:٢٥٦)، قال ابن كثير في تفسيره للآية: «أي لا تكرهوا أحدًا على الدخول في دين الإسلام فإنه بيِّنٌ واضح جليٌّ دلائله، وبراهينه لا تحتاج إلى أن يكره أحد على الدخول فيه، بل من هداه الله للإسلام، وشرح صدره ونور بصيرته دخل فيه على بينة، ومن أعمى الله قلبه وختم على سمعه وبصره فإنه لا يفيده الدخول في الدين مكرهًا مقسورًا»[٣]، وهذا هو ما ذهب إليه جمهور العلماء والمفسرين ومحققوهم[٤].

---

(١) انظر: «مغني المحتاج» (١/ ٣٠٠).

(٢) انظر: «الصارم المسلول» لابن تيمية (ص٨٠٦).

(٣) «تفسير ابن كثير» (١/ ٣١٠).

(٤) منهم: ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣/ ١٣-١٨)، ومكي بن أبي طالب القيسي في «الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه» (ص١٦٣)، والجصاص في «أحكام القرآن» (١/ ٤٥٢)، والشنقيطي في «أضواء البيان» (٢/ ٤٩٢)، والسعدي في «تفسيره» (١/ ٣١٦)، والقاسمي في «محاسن التأويل» (٣/ ٦٦٤-٦٦٦) وغيرهم.

أما من قال بأن هذه الآية منسوخة بآية السيف فقول ضعيف، بعيد عن الواقع كما أشار إلى ذلك الإمام الطبري[١]، وابن العربي[٢].

وإذا تقرر هذا فهل كل الناس لا يكرهون على الدين وتؤخذ منهم الجزية؟ أو أن ذلك خاص ببعضهم؟

والجواب: أن هذا يتوقف على القول بمن الذين تؤخذ منهم الجزية؟ وهي مسألة شهيرة والخلاف فيها قويٌّ:

ـ أما أهل الكتاب ـ اليهود والنصارى ـ فقد اتفق العلماء على مشروعية أخذ الجزية منهم وكذلك المجوس فقد ألحقوهم بأولئك.

ـ وأما المرتدون فقد اتفق العلماء على أنها لا تؤخذ منهم الجزية إطلاقًا.

وأما من عداهم من الكفار والمشركين فللعلماء فيهم ثلاثة أقوال:

القول الأول ـ أن الجزية لا تؤخذ من غير أهل الكتاب والمجوس، فالمشركون والكفار عمومًا لا تقبل منهم الجزية، فإما الإسلام وإما القتال، وهذا قول الشافعي[٣]، ورواية عن أحمد[٤]، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة:٢٩)، فالآية لم تذكر إلا أهل الكتاب، وهذا يدل على أن غيرهم خارج عن الحكم، إلا المجوس لحديث: «سنوا بهم سنة أهل

(١) «تفسير الطبري» (٣/ ١٢).

(٢) «أحكام القرآن» لابن العربي (١/ ٢٣٣).

(٣) انظر: «المهذب في الفقه الشافعي» للعلامة أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط:١، عام (١٤١٦هـ) (٣/ ٣٠٥).

(٤) انظر: «المغني» (١٠/ ٥٦٨-٥٧٤).

الكتاب»[1]، ولما رواه البخاري أن عمر رضي الله عنه أخذ الجزية من المجوس بعد أن شهد عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ أخذها من مجوس هجر[2].

القول الثاني - أن الجزية تؤخذ من جميع أصناف الكفار إلا كفار العرب، لأن النبي ﷺ لم يأخذها منهم[3] وهو قول الحنفية.

القول الثالث - أن الجزية تؤخذ من جميع الملل والأديان، فتؤخذ من أهل الكتاب والمجوس والمشركين وسائر أصناف الكفار إلا المرتدين، وهو رأي مالك وابن تيمية وابن القيم وابن العربي[4] وغيرهم، وقد استدل أصحاب هذا القول بعموم حديث بريدة[5] رضي الله عنه: «وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال - أو خلال - فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم: الإسلام أو الجزية أو القتال»[6]، فظاهر الحديث يدل على أنها تؤخذ من جميع الملل لقوله: «عدوك من المشركين» إذ هو لفظ عام لا مخصص له[7].

---

(١) أخرجه مالك في موطئه عن عبد الرحمن بن عوف، كتاب «الزكاة» (ص١٨٧)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ١٣)، وفيه مقال، وإنما أوردناه لأن له شواهد ثابتة، انظر: «إرواء الغليل» للألباني (٥/ ٨٨).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» كتاب «الجزية»، باب «ما جاء في أخذ الجزية» (٣/ ١١٥١) برقم (٢٩٨٧).

(٣) انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٩/ ٤٣٢٩).

(٤) انظر: «مواهب الجليل لشرح مختصر خليل» (٣/ ٣٨١)، و«المغني» (١٠/ ٥٧٣)، و«مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٩/ ١٩-٣٠)، و«أحكام أهل الذمة» لابن القيم (١/ ١/ ١٢)، و«أحكام القرآن» لابن العربي (٢/ ٩١٠).

(٥) هو: بريدة بن الحصيب بن عبد الله الأسلمي، أسلم قبل غزوة بدر، وغزا مع الرسول ﷺ ست عشرة غزوة، له مناقب كثيرة، توفي زمن خلافة يزيد بن معاوية، انظر: «الإصابة» (١/ ١٤٦).

(٦) جزء من حديث طويل رواه مسلم في كتاب «الجهاد والسير» (٣/ ١٠٩٢) برقم (١٧٣١)، وأبو داود في كتاب «الجهاد»، باب «في دعاء المشركين» (٣/ ٨٣) برقم (٢٦١٢)، والدارمي في «سننه» (٢/ ٢١٦).

(٧) انظر: «السيل الجرار» للشوكاني (٤/ ٥٧٠).

وقد أجاب أصحاب هذا القول عن أدلة أصحاب القولين السابقين كما يلي:

١ ـ أما استدلال أصحاب القول الأول بقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ الآية، وأنها ذكرت اليهود والنصارى فقط، فإنها لا تنص على الحصر، بدليل إلحاق المجوس بهم كما وردت به السنة.

٢ ـ أما استدلال أصحاب القول الثاني بأنه ﷺ لم يأخذها من كفار العرب، فإن عدم أخذ النبي ﷺ للجزية من كفار العرب لا يدل على اختصاصهم فيهم، وإنما لأنهم كانوا قد أسلموا حين شرعت الجزية، أي في سنة تسع للهجرة، كما يقول بعض العلماء[1].

قال ابن العربي: «والصحيح قبولها من كل أمة وفي كل حالٍ عند الدعاء إليها والإجابة بها»[2]، ولعل هذا هو الصواب، والله أعلم.

الفرع الثالث ـ دخول المشركين جزيرة العرب:

لجزيرة العرب موقعها البارز جغرافيًا وسياسيًا ودينيًا واقتصاديًا، الأمر الذي جعل لها أهمية بالغة منذ بعثة النبي ﷺ فيها حتى عصرنا الراهن وستبقى أيضًا كذلك، وهذا ما جعل أعناق دول العالم تتطلع إليها، وتحاول الاتصال بها مباشرة أو بواسطة، الأمر الذي يجعل بيان حكم دخول الكفار والمشركين أو استيطانهم فيها مهمًا جدًا، وقبل بيان الحكم في دخول المشركين جزيرة العرب لابد لنا أولاً من بيان حدودها وسبب تسميتها:

---

(١) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٩/ ١٩-٣٠)، و«أحكام أهل الذمة» لابن القيم (١/ ١-١٢).

(٢) انظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (٢/ ٩١٠)، وانظر كذلك: «سبل السلام» للصنعاني (٤/ ٧٢)، و«المختارات الجلية» للسعدي (ص٦٨).

أولاً - حدود الجزيرة العربية: اختلف علماء اللغة والبلدان في حدود الجزيرة العربية اختلافًا كثيرًا كادت الأقوال تضطرب ويصادم بعضها بعضًا[١].

وأقرب الأقوال في تحديد الجزيرة العربية هو قول الأصمعي[٢]، والهمداني[٣] من أنها: «من بين عدن أبين إلى أطراف الشام طولاً، ومن جدة وما والاها من شاطئ البحر الأحمر إلى ريف العراق عرضًا»[٤].

وعليه فالمراد بها: ما يُحد بالبحار من الجهات الثلاث: من الغرب البحر الأحمر، ومن الشرق الخليج العربي ومن الجنوب البحر العربي، ومن الشمال أطراف العراق والشام.

وسميت جزيرة: لإحاطة البحار بها من الجهات الثلاث من باب التغليب، ولهذا يطلق عليها أيضًا شبه الجزيرة العربية.

ثانيًا - حكم دخول الكفار والمشركين جزيرة العرب واستيطانهم فيها: إذا كان من الجائز أن ينتقل الكفار في ديار الإسلام ويقيموا فيها بالذمة أو بالأمان فإن الفقهاء قد أجمعوا على أن للجزيرة العربية خصوصية في هذا الباب، وأنها

---

(١) انظر في ذلك: «تاج العروس» للزبيدي (١٠/ ٤٢٠)، و«معجم البلدان» لياقوت الحموي (٢/ ١٣٧)، و«صفة جزيرة العرب» للهمداني (ص٣).

(٢) هو: أبو سعيد عبد الملك بن قريب البصري، الإمام العلامة، كان حجة في الأدب ومن أعلم الناس في ذلك، قال عنه المبرد: «كان بحرًا في اللغة»، توفي سنة ٢١٥هـ، وكان عمره ٨٨ عامًا، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١٧٥-١٨١)، و«الجرح والتعديل» (٥/ ٣٦٣).

(٣) هو: الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني، المعروف بابن الحائك، عالم أديب، شارك في أنواع من العلوم، له مصنفات، منها: «الإكليل»، و«الدامغة في اللغة وشرحها»، و«صفة جزيرة العرب»، و«الكواكب وأحكام النجوم»، توفي بسجن صنعاء عام ٣٣٤هـ، انظر ترجمته في: «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (٧/ ٢٣٠)، و«بغية الوعاة» للسيوطي (ص٢١٧)، و«معجم المؤلفين» (٣/ ٢٠٤).

(٤) «معجم البلدان» للحموي (٢/ ١٣٧)، و«صفة جزيرة العرب» للهمداني (ص٣).

ليست مثل غيرها من البلاد الأخرى كالشام والعراق ومصر والمغرب والهند ونحوها، فلا يجوز لغير المسلم أن يستوطن ويقيم إقامة دائمة في جزيرة العرب ويلحق بذلك كل ما يتفرع عنه من تملك للعقار وبناء للمعابد ونحوها[١].

وقد استدل الجمهور بأدلة كثيرة منها:

١ ـ ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: **«أخرجوا المشركين من جزيرة العرب»**[٢].

٢ ـ وعن عمر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: **«لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً»**[٣].

٣ ـ وفي رواية: **«لئن عشت ـ إن شاء الله ـ لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب»**[٤].

٤ ـ وعن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز[٥].

---

(١) انظر: «شرح فتح القدير» (٦/ ٥٩-٦٠)، و«حاشية الخرشي» (٣/ ١٤٤)، و«مغني المحتاج» (٤/ ٢٤٦)، و«المغني» لابن قدامة (١٠/ ٦١٣).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الجهاد»، باب «جوائز الوفد» (٣/ ١١١١) برقم (٢٨٨٨)، ومسلم في كتاب «الوصية»، باب «ترك الوصية لمن ليس له شيء موصى فيه» (٣/ ١٠١٨) برقم (١٦٣٧).

(٣) رواه مسلم في كتاب «الجهاد والسير»، باب «إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب» (٣/ ١١١٣) برقم (١٧٦٧)، وأحمد (١/ ٢٩-٣٢)، والترمذي في «السير» (٤/ ٥٦) برقم (١٦٠٧) وقال: حسن صحيح، وأبو داود في كتاب «الخراج» (٣/ ١٦٥) برقم (٣٠٣٠).

(٤) رواه أحمد (١/ ٣٢)، والترمذي في كتاب «السير» (٤/ ١٥٦) برقم (١٦٠٦)، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢/ ٢١٢).

(٥) رواه البخاري في كتاب «الحرث والزراعة» (٢/ ٨٢٤) برقم (٢٢١٣)، ومسلم في «المساقاة» (٣/ ٩٦٢) برقم (١٥٥١).

٥ - وعن عائشة ﵂ قالت: آخر ما عهد رسول الله ﷺ أنه قال: **«لا يترك بجزيرة العرب دينان»**[١] .

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث واضح وهو: أنه لا يبقى في جزيرة العرب كافر مدة طويلة بحيث يستوطن فيها ويقيم إقامة دائمة.

ولكن: هل دخول الكفار والمشركين لجزيرة العرب والتنقل فيها من دون إقامة أو استيطان يأخذ نفس الحكم أم أن بينهما فرقًا؟

- الواقع أن العلماء اختلفوا في مسألة دخول الكفار جزيرة العرب والتنقل فيها من دون إقامة على أقوالٍ:

القول الأول - يجوز لأهل الذمة والعهد أن يدخلوها مطلقًا، وهو قول الحنفية واستدلوا بدخول وفد ثقيف مسجد النبي ﷺ وكذا دخول المشركين إلى المدينة، ويقاس عليه المسجد الحرام، والجزيرة من باب أولى[٢]، وأيضًا ما روي عن جابر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا﴾ (التوبة:٢٨)، قال: «إلا أن يكون عبدًا أو أحدًا من أهل الجزية»[٣].

القول الثاني - يجوز للكافر أن يدخل الجزيرة ومكة والمدينة إذا كان ذميًا ما عدا المسجد الحرام، ولا يحق له أن يقيم أكثر من ثلاثة أيام وهو قول المالكية[٤].

---

(١) رواه أحمد في «المسند» (٦/ ٢٧٥)، ومالك في «الموطأ» (ص٥٥٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ٢٠٨) مرسلاً، ورواه البيهقي عن ابن عباس مرفوعًا، وهو حديث صحيح لغيره، انظر: «مسند الإمام أحمد» بتحقيق الأرناؤط (٤٣/ ٣٧١).

(٢) انظر: «زاد المعاد» (٣/ ٤٩٩) (١ ٦٠)، و«أحكام القرآن» للجصاص (٣/ ٨٨).

(٣) انظر: «المصنف» لعبد الرزاق الصنعاني (٦/ ٥٣).

(٤) انظر: «شرح الخرشي على مختصر خليل» (٣/ ١٤٤)، و«أحكام القرآن» للقرطبي (٨/ ١٠٤).

القول الثالث ـ لا يجوز للكافر وإن كان ذميًا أن يدخل الحرم مطلقًا، وهو قول الشافعية والحنابلة واستثنى بعض الحنابلة وجود الحاجة، وأما غير الحرم فيجوز للذمي فقط التنقل فيه بشرط ألا يقيم أكثر من ٣-٤ أيام وبإذن مسبق من الإمام(١).

ويمكن أن نختصر الأقوال السابقة إلى قولين:

الأول ـ للحنفية القائلين بالإباحة.

الثاني ـ للجمهور القائلين بالمنع، غير أن المالكية قصروا المنع على المسجد الحرام فقط.

والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أن دليل الجمهور أقوى، وهو منع الكفار من دخول الحرم، وجواز دخولهم وتنقلهم في الجزيرة وغيرها بإذن من الإمام وبشرط عدم الإقامة والاستيطان فيها مع الالتزام بآداب الإسلام.

ثالثًا ـ ما المراد بجزيرة العرب في الأحاديث المتقدمة: إذا تبين لنا أن للجزيرة العربية خصوصية عن غيرها من البلدان في عدم جواز استيطان الكفار وإقامتهم فيها، ووجوب إخراج الكفار والمشركين منها، كما جاء ذلك صريحًا في الأحاديث السابقة الذكر، فهل يقصد بلفظ «الجزيرة» الوارد في الأحاديث التحديد السابق ذكره عن أهل اللغة والبلدان وهي ما يقع بين البحار الثلاثة أم المراد غير ذلك؟

١ ـ يرى الأحناف: أن المراد في الأحاديث السابقة جميع الجزيرة، فلا يجوز للذمي ـ فضلاً عن غيره ـ أن يستوطنها أو يبني فيها كنائس أو معابد أو يمتلك

---

(١) انظر: «مغني المحتاج» (٤/ ٢٤٦)، و«الإنصاف» (٤/ ٢٣٩)، و«كشاف القناع» (٣/ ١٣٦).

فيها عقاراً ونحو ذلك[١]، وقد مال إلى هذا القول الإمام الشوكاني[٢]، ورجحه الصنعاني وانتصر له[٣]، وبذلك يظهر خطأ من ينسب إلى الحنفية أنهم يجيزون للذمي والمعاهد سكن الحجاز ونحوه بإطلاق[٤].

٢ - يرى المالكية: أن المراد بالجزيرة في الأحاديث السابقة؛ مكة والمدينة واليمن[٥]، وزاد بعضهم اليمامة[٦]، ويروى عن مالك: أن المراد بها الجزيرة كلها كقول الحنفية[٧].

٣ - يرى الشافعية والحنابلة في المشهور عندهم: أنها مكة والمدينة واليمامة وقراها كالطائف وخيبر، أما اليمن ونجران وغيرها فغير داخل[٨].

وقد استدل القائلون بأن المراد بجزيرة العرب جملتها، بالأحاديث التي سبقت آنفًا حيث جاءت مطلقة لم تقيد بجزء من الجزيرة العربية، واستدل من قال: إن المراد بها في النصوص السابقة بعضها لا كلها بالآتي:

١ - أن عمر بن الخطاب أجلى يهود خيبر إلى تيماء وأريحا، كما ثبت ذلك في الصحيحين[٩]، وتيماء من الجزيرة العربية باتفاق أهل البلدان.

---

(١) انظر: «شرح فتح القدير» (٦/ ٦٠).
(٢) انظر: «نيل الأوطار» للشوكاني (٨/ ٧٢).
(٣) انظر: «سبل السلام» للصنعاني (ص١٣٦٦).
(٤) انظر: «الأحكام السلطانية» للماوردي (ص١٦٧).
(٥) انظر: «حاشية الخرشي» (٣/ ١٤٤).
(٦) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٨/ ١٠٤).
(٧) انظر: «المنتقى شرح موطأ مالك» للباجي (٧/ ١٩٥).
(٨) انظر: «مغني المحتاج» (٤/ ٢٤٦)، و«فتح الباري» (٦/ ١٧١)، و«المغني» لابن قدامة (١٠/ ٦١٣).
(٩) سبق تخريجه (ص٩٧٨).

٢ ـ أن المسلمين أقـروا الكفـار في بعض مناطق الجـزيرة العـربية كـاليـمن ونحوها، ولو كان ذلك ممنوعًا لأجلاهم حكـام المسلمين خاصة عمر بن الخطاب رضي الله عنه والخلفاء الصالحون بعده، فهـذا الإقرار يدل على أن المقصود بجزيرة العرب في الأحاديث السـابقة بعضهـا لا كلها[١]، وقد حكى الحافظ ابن حـجر الاتفاق على أن اليمن لا يمنعون منها مع أنها من جملة الجزيرة[٢].

والراجح فيما يظهر: أن المراد بلفظ الجزيرة العربية بعضـها وليس جملتها، أما باقي مناطق الجزيرة العربية فيجوز للذميين والمستأمنين دخولها والبقاء فيها بشروط:

الأول ـ أن يكون ذلك بإذن الإمام.

الثاني ـ أن يكون ثمة حاجة إليهم، أما بدونها فلا ينبغي للإمام أن يقرهم فيها.

الثالث ـ أن لا يمتلك الذمي والمستأمن شيئًا من العقار ونحوه خروجًا من الخلاف.

الرابع ـ أن لا يسمح لهم ببناء المعابد والكنائس ونحوها[٣].

الفرع الرابع ـ حكم السفر إلى بلاد المشركين والعمل معهم:

أولاً ـ حكم السفر إلى بلاد المشركين والإقامة فيها:

ينبغي أن نعرف بداية أن بلاد الشرك لها أحوال:

١ ـ أن يكون المشـركون أهل ذمـة وينعزلون في بلد مـعين، فهـذا البلد يعتبر من دار الإسلام، والسفر إليه جـائز، وكذا تجوز الإقامة فيه، لأنه جزء من دار الإسلام[٤].

---

(١) انظر: «الكافي» لابن قدامة (٤/ ٣٦٢).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ١٧١).

(٣) انظر: «حاشية ابن عابدين» (٤/ ٢٠٣)، و«مغني المحتاج» (٤/ ٢٥٣)، و«المغني» لابن قدامة (١٠/ ٦٠٩).

(٤) انظر: «المحلى» لابن حزم (١٣/ ١٤٠).

٢ - أن يكون المشركون من الذين اصطلحوا مع المسلمين على البقاء في الأرض، على أن تكون الأرض للمسلمين، وهذه تعتبر من دار الإسلام أيضًا، والسفر إليها جائز وكذا الإقامة فيها، ومثلها دار الهدنة[1].

٣ - أن يكون المشركون حربيين إما لمحاربتهم الفعلية، وإما لعدم وجود عهد أو ذمة معهم، وهذه الدار تسمى بـ «دار الحرب» وهي المقصودة هنا، ومن خلال استقراء أقوال أهل العلم يمكننا أن نقسم السفر إلى بلاد المشركين والإقامة فيها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول - السفر المأمور به شرعًا: وصاحبه مجاهد في سبيل الله حتى يرجع، وذلك إذا كان السفر إلى بلاد المشركين والكفار بقصد الدعوة إلى الله تعالى، أو تعلُّم ما هو وسيلة إلى مرضاة الله وخذلان أعدائه مما لا يوجد في بلاد الإسلام، ودليل هذا النوع من السفر هو سفر الرسول ﷺ إلى أهل الطائف ليعرض عليهم الإسلام وكانت آنذاك دار كفر، ولم يمنعه ذلك من السفر إليها والإقامة بينهم بعض الوقت، وكذلك بعث الرسول ﷺ بالرسل إلى ملوك أهل الأرض وهم يومئذٍ أهل شرك[2]، وهؤلاء الذين يستحب لهم السفر إلى بلاد الشرك يشترط فيهم أن يكونوا عارفين بأدلة الشرع متمسكين بالعقيدة، مأمون عليهم الفتنة، قاصدين بسفرهم وإقامتهم هناك إظهار دين الله والدعوة إليه.

القسم الثاني - السفر المباح والإقامة المباحة: وهو من كان سفره لحاجة دنيوية كتجارة أو علاج[3]، بشرط أن يكون ملتزمًا آمنًا من الفتنة، مظهرًا للبراءة من

---

(١) انظر: «الغاية القصوى في ولاية الفتوى» للعلامة البيضاوي، تحقيق: قره داغي، دار الإصلاح بالدمام، ط:١، عام (١٤٠١هـ) (ص٩٥٤).

(٢) انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (٤/ ١٨٠).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (٦/ ١٣)، و«الفتاوى الهندية» (٢/ ٢٣٣)، و«اقتضاء الصراط المستقيم» (ص٢٢٩).

الكفار، وهذا القسم من السفر كان له أثر كبير في نشر الإسلام في كثير من بلاد الشـرك التي لم تطأها أقدام الفـاتحين، كـإندونيسـيا ومـاليزيا وجنوب أفـريقيـا ونحوها، وإنما دخلهـا الإسلام بواسطة التجار الذين حـملوا الدين والدعوة إلى الله مع بضائعهم.

القسم الثالث ـ السفر المحرم والإقامة المحرمة: وهو من يكون سفره إلى بلاد المشركين لحاجـة دنيوية، لكنه غير قادر على إظهار دينه، وتأديـة شعائر الإسلام بحرية تامة من فعل الواجبات واجتناب المحرمات، ولا يأمن على دينه الفتنة، بل قد يـصل بصاحـبه إلى الكفـر، وذلك إذا ما أقـام مدة في بلاد الشـرك ورضي بالكفر ومدح ما هم عليه من الكفر واستـحسن مودتهم وركن إليهم، ولـم يتميز عنهم بتحريم الحرام، وتحليل الحلال، فهذا يصـير منهم كما قال سبحانه: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (المائدة:٥١)، وعلى هذا القسم تحمل الآيات والأحاديـث الواردة في ذم مسـاكنة المشركين والإقـامة مـعهم مثـل قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ (النساء:١٤٠)، وقد استدل العلماء بها على أن الراضي بالكفر كافر، فمن أقـام مع المشركين صحبة لهم ورضي بما هم عليه فهو مثلهم[1].

ـ وقوله تـعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء:٩٧).

---

(١) انظر في ذلك: «مجموعة التوحيد» (ص٤٨)، و«تفسير القرطبي» (٧/ ١٢).

- وقوله ﷺ: «إني بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين»، قالوا: يا رسول الله ولِمَ؟ قال: «لا تتراءى[١] ناراهما»[٢].

- وقوله ﷺ: «من جامع المشرك وسكن معه فإنه مثله»[٣].

وفي هذين الحديثين وعيد شديد لمن يقيم في أرض الشرك اختيارًا، وخاصة من لم يستطع إظهار دين الله عندهم، وإعلان البراءة منهم ومن كفرهم، وعليه فليحذر المسلمون المقيمون بين الوثنيين والمجوس والنصارى ممن لم يشملهم الاستثناء أن يلحقهم هذا الوعيد الشديد الذي قد يؤدي إلى الخروج عن دائرة الإسلام.

ثانيًا - حكم الالتجاء إلى المشركين والدخول في حمايتهم:

إذا كان السفر إلى بلاد الشرك له أقسامه وأحكامه كما مر معنا، فما هو حكم الالتجاء إلى بلاد المشركين والاحتماء بهم؟ والجواب: أن الالتجاء إلى المشركين لا يخلو من إحدى حالتين:

الأولى - أن يكون الالتجاء إلى المشركين عن اختيار: أي أن الشخص يقصد الفرار من المسلمين والالتحاق بالمشركين ومتابعتهم ومناصرتهم والافتتان بما هم

---

(١) التراءي: التفاعل من الرؤية: وهو كناية عن التباعد بين المسلم والمشرك، وأنه لا ينبغي للمسلم أن يساكن المشركين ويقيم بينهم، انظر: «النهاية» لابن الأثير (٢/ ١٧٧)، و«معالم السنن» للخطابي (٢/ ٢٧٢).

(٢) رواه النسائي في كتاب «القسامة» (٨/ ٣٦)، وأبو داود في كتاب «الجهاد» (٣/ ٤٥) برقم (٤٥)، واللفظ له، والترمذي في كتاب «السير» (٤/ ٥٥)، وصححه الألباني، انظر: «إرواء الغليل» (٥/ ٢٩) برقم (١٢٠٧)، و«صحيح سنن الترمذي» (٢/ ٢١١).

(٣) رواه أبو داود (٣/ ٩٣)، وقال عنه الألباني: حديث حسن، انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٦/ ٢٧٩)، و«صحيح سنن الترمذي» (٢/ ٢١٢).

عليه، فهـذا ردة عن الإسلام وخروج عليه ـ مهـما كانت مبرراته ـ وهو حقـيقة الموالاة المنهي عنهـا شرعًا، قـال تعالى: ﴿لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ (آل عمران:٢٨)، وقد صـرح العلماء بأن من لحق بدار الكفار مختارًا محـاربًا للمسلمين فإنه يكون بذلك مرتدًا سواءً كان الكفار الذين التجأ إليهم محاربين أم أهل عهد، إذا قصد بلجوئه إليهم الفرار من أحكام الإسلام[1].

الثانية ـ أن يكون الالتجاء إلى المشركين عن إكراه واضطرار: فهذا له حكم آخر، فلو قدر أن مسلمًا أوذي في دار الإسلام بغير حق، أو هدده الحاكم الظالم فهذا يجوز له أن يلجأ إلى بلد الكفار بالشروط الآتية:

١ ـ أن يصل ذلك إلى حد الإكراه.

٢ ـ أن لا يجد من المسلمين من يؤويه وينصره.

٣ ـ وجود الأمن في بلد الكفار، فـإن لم يوجد لم يجز له الالتجاء إليـها، لئلا يفتن في دينه.

٤ ـ أن يغلب على ظنه أن الكفار لن يؤلبوه ضد المسلمين.

فإذا توفرت هذه الشـروط جاز للمسلم أن يلتجئ إلى بـلاد الشرك والكفر، سائلاً ربه العافية[2].

وقد ورد أن الإمـام الزهري ـ رحمه الله ـ هدده الوليد بن يزيد، ونذر دمه في عهد هشام بن عبد الملك، فعزم الزهري على الفرار إلى أرض الروم إن مات هشام، ولكنه توفي قبل هشام[3].

---

(١) انظر: «المحلى» لابن حزم (١٣/ ١٣٩)، و«مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٨/ ٥٣٠).

(٢) المصدر السابق (١٣/ ١٣٩).

(٣) المصدر السابق نفسه.

ومما سبق يظهر أنه يجوز للمسلم السفر إلى بلاد المشركين والإقامة بها لغرض مشروع كما أوضحنا، وكذا يجوز له الالتجاء إلى المشركين عند الاضطرار وبالشروط السابقة، وتبقى مسألة لها صلتها بالموضوع وهي:

أن المسلم المقيم في غير دار الإسلام ممن ينطبق عليه الشروط السابقة معرض للاعتداء على بدنه أو ماله أو عرضه من قبل الكفار، وقد لا يجد من المسلمين في تلك الديار من يعضده ويحميه، فهل يجوز له أن يدخل في حماية بعض الكفار لحماية نفسه وعرضه وماله؟

والجواب على هذا: أنه جائز لا حرج فيه إذا دعت الحاجة إلى ذلك، ولا يخدش في عقيدة المسلم سواءً كان المجير من أهل الكتاب أو كان من غيرهم، وقد دلت السنة الصريحة على ذلك، ومنها:

١ - دخول المسلمين المهاجرين إلى الحبشة في حماية النجاشي وكان إذ ذاك نصرانيًا.

٢ - ما اشتهر في السيرة النبوية من دخول النبي ﷺ في جوار عمه أبي طالب - وهو مشرك - وكان يدافع عنه ويحميه من صناديد قريش[1].

٣ - دخول النبي ﷺ في حماية وجوار المطعم بن عدي بعد رجوعه من الطائف، لما خرج إليها يؤمل في أهلها الإيواء والنصرة فطردوه[2].

---

(١) انظر: «تاريخ الطبري» (٢/ ٣٢٢-٣٢٧)، و«السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٢٦٢)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (٣/ ٤١-٤٣).

(٢) انظر: «تاريخ الطبري» (٢/ ٣٤٤)، و«المغازي» للواقدي (ص١١٠)، و«البداية والنهاية» (٣/ ١٣٧).

٤ ـ لما رواه البخاري عن عائشة ﵂ قالت: «لما ابتلي المسلمون خرج أبو بكر مهاجراً قِبَل الحبشة، حتى إذا بلغ برك الغماد[١] لقيه ابن الدَّغنة[٢]، وهو سيد القارة[٣]، فقال: أين تريد يا أبا بكر؟ فقال أبو بكر: أخرجني قومي، فأنا أريد أن أسيح في الأرض وأعبد ربي، قال ابن الدغنة: إن مثلك لا يَخْرج ولا يُخرج، وأنا لك جار، فارجع فاعبد ربك ببلادك..»[٤]، فهذه الأدلة وغيرها كثير تدل على جواز الدخول في حماية الكافر غير أن هناك شرطين أساسيين لا غنى عنهما في هذا المقام وهما:

(أ) ألا يوجد في المسلمين من يؤويه ويحميه.

(ب) أن لا يكون هذا الدخول في حمايتهم على حساب شيء من دينه، كأن يقضي ذلك إلى ارتكاب محرم، أو ترك واجب أو إحداث ضرر بالدعوة، أو بأحد من المسلمين، فلا يجوز له حينئذٍ أن يفعل ذلك، والدليل: موقف النبي ﷺ حينما طلب منه عمه أبو طالب أن يبقي على نفسه ولا يحمله ما لا يطيق، فلا يتحدث عن آلهة المشركين بسوء، حيث رفض النبي ﷺ هذا الطلب، ووطن نفسه على أن يخرج من حماية عمه أبي طالب إن أصر على ذلك[٥]، وكذلك ما جاء في قصة أبي بكر الصديق ﵁ مع ابن الدغنة ـ المتقدم

---

(١) برك الغماد: موضع باليمن، وقيل: موضع وراء مكة بخمس ليالٍ مما يلي البحر الأحمر، انظر: «معجم البلدان» (١/ ٣٩٩).

(٢) ابن الدُّغنة: قيل: اسمه الحارث بن يزيد، وقيل: مالك، انظر: «فتح الباري» (٧/ ٢٣٣).

(٣) القارة: بتخفيف الراء، قبيلة مشهورة يضرب بهم المثل في قوة الرمي، المصدر السابق.

(٤) رواه البخاري في كتاب «الكفالة»، باب «جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ وعقده» (٢/ ٨٠٣، ٨٠٤) برقم (٢١٧٥)، وذكر القصة ابن هشام في «السيرة» (١/ ٣٩٠).

(٥) انظر: «تاريخ الطبري» (٢/ ٣٢٦)، و«سيرة ابن هشام» (١/ ٢٦٤)، و«البداية والنهاية» (٣/ ٤٨).

طرف منها - عندما طلب ابن الدغنة بعد ذلك من أبي بكر أن يخفي عبادته أو يرد جواره، بعدما اشتكت قريش منه فقال أبو بكر رضي الله عنه: بل أرد إليك جوارك، وأرضى بجوار الله[١].

فإذا كان هذا هو الحكم في دخول الفرد المسلم في حماية المشركين، فما هو الحكم أيضًا في دخول الدولة المسلمة في حماية بعض الدول الكافرة، كما هو واقع اليوم؟

الحقيقة أن كفار ومشركي اليوم أشد خبثًا ومكرًا من كفار الأمس، فلو طلبت بعض الدول المسلمة اليوم الحماية والمساعدة من بعض الكفار، وأعطوهم على ذلك منافع متعددة وتسهيلات كثيرة، فلن يقفوا مع المسلمين موقف النجدة والحماية أبدًا، إلا بقدر ما يخدم مصالحهم هم، كما يجعلون ذلك ذريعة إلى الاستيلاء على ديار المسلمين والسيطرة على خيراتهم، وقد جربت البلاد الإسلامية الدخول في معاهدات حماية مع أوربا وأمريكا وغيرها من بلدان الكفر فكانت النتيجة لهذه الحماية الاستعمار والخراب ونهب الثروات، وتجزئة البلاد، ومن الأمثلة على ذلك دخول مصر في حماية مع روسيا فكانت النتيجة تجسس اليهود الروس على مصر وتثبيطهم حتى تمكن اليهود من إحداث الهزيمة النكراء على مصر عام ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، وصدق الله حيث يقول: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (الأنفال: ٧٣)، وقوله - عزَّ وجلَّ -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً...﴾ (آل عمران: ١١٨).

وثمة أمر آخر وهو أن الغرض من الدخول في حماية الدول الكافرة اليوم لا يراد به نصرة الإسلام والمسلمين، وإنما يراد به حماية الأنظمة والمنافقين في بلاد

---

(١) «صحيح البخاري»، السابق (٢/ ٨٠٤) برقم (٢١٧٥).

الإسلام والإبقاء عليهم عملاء لهم في حربهم ضد الإسلام والتعاون معهم لمحاربة العلماء والدعاة، فهل ندرك حقيقة أعدائنا، ونتيقن أن الكفر ملة واحدة، وأن بعضهم أولياء بعض، أم لا نزال نعلق آمالنا الكاذبة في حماية الدول الشرقية أو الغربية، وقد رأينا منهم ما رأينا.

إننا نحتاج اليوم إلى صدق مع الله، وإخلاص الدين لله، وإعادة الأخوة الإسلامية التي قطعها الكفار والمستعمرون، فإذا فعلنا ذلك فلسنا في حاجة إلى حماية كافر.

ثالثًا - حكم العمل عند المشركين والكفار:

العمل عند المشركين والكفار لا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى - العمل عند المشرك أو الكافر المستأمن في دار الإسلام: كأن يؤجر الإنسان المسلم نفسه من كافر مستأمن، أو يعمل في إحدى الشركات أو المؤسسات الكافرة المستأمنة فهذا العمل:

(أ) إما أن يكون في محرم كالعمل في البنوك الربوية أو توفير المحرمات لهم فهذا محرم.

(ب) وإما أن يكون فيه ذلة وإهانة للمسلم أو لا يكون فيه ذلة ومهانة:

١ - فإن كان فيه ذلة ومهانة كالخدمة والأعمال الدنيئة كنزح الكنف وقم الشوارع والدباغة ونحو ذلك، فجمهور الفقهاء على أنه لا يجوز، وهو قول المالكية[١]، والحنابلة[٢]، وأحد قولي الشافعية[٣]، والحنفية[٤]، لأن العمل في هذه

---

(١) انظر: «مواهب الجليل» (٥/ ٤١٨).
(٢) انظر: «كشاف القناع» (٣/ ٥٦٠).
(٣) انظر: «نهاية المحتاج» (٥/ ٢٦٠).
(٤) انظر: «حاشية ابن عابدين» (٦/ ٥٣).

الصورة يتضمن حبس المسلم نفسه عند الكافر وإذلاله له واستخدامه فأشبه البيع[١]، ثم إنه تسلط منه على المسلم ينافي قوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ (النساء:١٤١)، وبعض العلماء كرهه من غير تحريم[٢].

٢ ـ وأما العمل الذي ليس فيه مهانة فالظاهر أنه جائز بدون كراهة[٣].

الحالة الثانية ـ العمل عند المشركين والكفار في غير دار الإسلام: في هذه الحالة أيضًا ما كان ممنوعًا في دار الإسلام ففي غيرها أولى، وما كان مباحًا في دار الإسلام فلا يجوز إلا للضرورة أو الحاجة لارتباط ذلك بمسألة الإقامة في بلاد الشرك كما سبق، وقد نص العلماء على أنه لا يجوز للمسلم أن يعمل عند غير المسلمين ما يشعر بالإهانة كالعمل غسالاً أو حمالاً أو عامل نظافة أو نحو ذلك[٤]، أو أن يعمل لهم ما هو من شعائر كفرهم وخصائص ملَّتهم كأن يكنس الكنائس أو يذبح الخنزير أو يصنع الخمر أو يقدمها لهم أو نحو ذلك، أو يزاول عملاً محرمًا شرعًا.

وعليه فلا يجوز العمل عند غير المسلمين إلا للضرورة وبالشروط الآتية:

١ ـ أن يكون العمل مباحًا فلا يجوز العمل بالبنوك الربوية أو بأماكن بيع المحرمات أو ما شابه ذلك.

٢ ـ أن لا يعين الكافر أو المشرك على ما يعود ضرره على المسلمين.

٣ ـ أن لا يكون العمل مما ينافي مبدأ العزة والشرف والاستعلاء.

---

(١) انظر: «كشاف القناع» (٣/ ٥٦٠).

(٢) انظر: «الفتاوى الهندية» (٤/ ٤٣٥)، و«المهذب» (١/ ٣٩٥).

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (٦/ ١٣٩)، و«كشاف القناع» (٣/ ٥٦٠).

(٤) انظر: «أحكام أهل الذمة» لابن القيم (١/ ٥٦٩).

الفرع الخامس ـ التعامل التجاري مع المشركين:

أباح الإسلام التعامل مع المشركين والكفار عمومًا، سواءً كان الكفار داخل الدولة الإسلامية أم خارجها، ولكن ذلك التعامل معهم مشروط ومقيد بقيود، تجعل التعامل معهم ضمن ضوابط معينة تحقق المصلحة للمسلمين دون أن تكون بابًا للشر عليهم.

ـ أما التعامل التجاري مع الكفار داخل الدولة المسلمة فقد كان جاريًا في عهد الرسول ﷺ في المدينة بين المسلمين وبين اليهود وغيرهم من المشركين، وقد سئل الإمام أحمد عن البيع والشراء مع الكفار فأجاب بأنه لا بأس في ذلك[1]، وقد كانت هناك أسواق في مكة يشهدها المسلمون، وشهد بعضها رسول الله ﷺ خاصة في مواسم الحج.

ـ أما التعامل التجاري مع الكفار خارج الدولة الإسلامية فهو جائز أيضًا حيث أقر النبي ﷺ تجار المسلمين كعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، وغيرهما إلى الشام، وكانت آنذاك بلد شرك وكفر، لكن هذا الجواز مقيد بالأمن من الفتنة في الدين، أو مظاهرة المشركين كما سبق بيانه في حكم السفر إلى بلاد المشركين، وأيضًا لا يجوز التعامل مع المشركين بما هو محرم في الشريعة الإسلامية من أصناف المطعومات والمشروبات، وكذا لا يجوز التعامل معهم بالربا لا داخل دولة الإسلام ولا خارجها، وهو قول الجمهور، للأدلة القطعية المتواترة من الكتاب والسنة[2]، ولم يخالف في ذلك إلا الأحناف وبعض الحنابلة حيث

---

(١) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (ص٢٣٠)، و«أحكام أهل الذمة» لابن تيمية (١/ ٥٥١-٥٥٢).

(٦) انظر: «المغني والشرح الكبير» (١٠/ ٥١٥).

يرون أنه يجوز للمسلم التعامل بالربا مع غير المسلمين في دار الحرب[١]، واستدلوا بحديث: «لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب»[٢]، وهو حديث مرسل غريب، وعلى فرض صحته فيحتمل أن يكون المراد بقوله: «لا ربا» النهي عن الربا كقوله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (البقرة:١٩٧)، فيكون المقصود به تحريم الربا بين المسلم والحربي كما هو محرم بين المسلمين، واعتضد هذا الاحتمال بالعموميات وعليه يقول النووي: «لو صح لتأولناه على أن معناه ألا يباح الربا في دار الحرب جمعًا بين الأدلة»[٣].

والراجح: هو رأي الجمهور القائل بأن الربا محرم بين المسلم وغيره مطلقًا كما هو محرم بين المسلمين سواءً أكان في دار الحرب أم في دار الإسلام لأسباب، منها:

١ - أن المعاملة بالربا تسبب المحق في الأموال لقوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ (البقرة:٢٧٦).

٢ - أن الربا مال خبيث أساسه الظلم، لذلك حاربه الإسلام ووعد عليه العقوبة الشديدة، كما قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ﴾ (البقرة:٢٧٨-٢٧٩).

٣ - أن حرمة الربا كما هي ثابتة في حق المسلمين فهي ثابتة في حق الكفار لاسيما في الديانات السابقة كما قال تعالى عن أهل الكتاب: ﴿وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ...﴾ (النساء:١٦١)، والله أعلم.

---

(١) انظر: «حاشية ابن عابدين» (٤/ ١٩٦)، «المبسوط» للسرخسي (١٤/ ٥٨)، و«الإنصاف» للمرداوي (٥/ ٥٣)، و«الفروع» لابن مفلح (٣/ ١٤٧).
(٢) انظر: «نصب الراية» للزيلعي (٤/ ٤٤).
(٣) «المجموع شرح المهذب» للإمام النووي، مكتبة الإرشاد - جدة، ط:١، (١٣٩٢هـ) (٩/ ٣٩١).

الفرع السادس ـ الاستعانة بالمشركين في الأعمال الدنيوية:

قد يحتاج المسلم أحيانًا إلى أن يستعين بغير المسلمين في بعض الأعمال الدنيوية إما كأجراء وعمال لتنفيذ بعض الأعمال الدنيوية، وإما بأن يستعين بخبراتهم وعلومهم في قضايا دنيوية كالطب والتعليم للعلوم الدنيوية، ويمكننا بيان هذه الأمور بإيجاز فيما يلي:

أولاً ـ حكم استئجار المشرك أو الكافر:

الإجارة: عقد على منفعة معلومة مباحة، وجمهور الفقهاء يجيزون استئجار غير المسلم للقيام بالأعمال الدنيوية، فقد نقل ابن حجر كلامًا لبعض العلماء أن عامة الفقهاء يجيزون استئجارهم ـ يعني المشركين ـ عند الضرورة وغيرها، لما في ذلك من المذلة، وإنما الممتنع أن يؤاجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من إذلال المسلم»[1].

ويستدلون بما رواه البخاري عن عائشة ﵂ قالت: «استأجر رسول الله ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الديل ـ هاديًا خريتًا ـ وهو على دين كفار قريش»[2].

ووجه الدلالة أنه يجوز للمسلم أن يستأجر غير المسلم في الأمور الدنيوية كالدلالة على الطريق أو الخدمة أو للعمل في الزراعة أو الصناعة أو البناء أو نحو ذلك لأن هذه الأمور ليس فيها إعزاز للكافر، ولا ولاية له فيها على المسلمين، وقد ثبت أن النبي ﷺ كان عنده غلام يهودي يخدمه فمرض

(١) «فتح الباري» (٤/ ٤٤٢).

(٢) رواه البخاري في كتاب «الإجارة»، باب «استجار المشركين عند الضرورة» (٢/ ٧٩٠) برقم (٢١٤٤، ٢١٤٥).

فجاءه النبي ﷺ يعوده فأسلم[١]، قال ابن حجر: «وفي هذا دليل على جواز استخدام المشرك»[٢].

لكن هل هذا الجواز مطلق، أو عند الحاجة أو الضرورة؟

لأننا إذا قلنا بالجواز المطلق فللمسلم حق استئجار الكافر في كل الأحوال دون قيد أو شرط، أما إذا قلنا بالجواز عند الحاجة أو الضرورة فهذا يقدر بقدرها وضمن شروط معينة:

١ - يرى بعض الفقهاء أن استئجار المشرك جائز بإطلاق عند الضرورة وغيرها[٣]، وذلك لأن الإجارة أحد العقود، وهي تصح وتجوز من الكافر وفيها نوع من الامتهان للكافر، كما ذكر ابن حجر في النص السابق أن عامة الفقهاء يجيزون استئجارهم عند الضرورة وغيرها...»[٤].

٢ - يذهب البعض الآخر إلى أن الجواز إنما يكون عند الضرورة فقط، قال البخاري - رحمه الله - في صحيحه: «باب استئجار المشركين عند الضرورة أو إذا لم يوجد أهل الإسلام»[٥]، ثم ساق حديث عائشة المتقدم، وكأن البخاري - رحمه الله - يشير إلى أن الجواز إنما يكون عند الحاجة أو الضرورة.

والذي يظهر أن الرأي الثاني هو الأرجح فليس القول بالجواز مطلقًا بدون قيود، لأن القول بالإطلاق يجعل أفراد المسلمين يتجهون نحو العمالة الكافرة،

---

(١) رواه البخاري في كتاب «الجنائز»، باب «إذا أسلم الصبي فمات» (١/ ٤٥٥) برقم (١٢٩٠)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٢٨٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٢٢١).

(٣) انظر: «المغني» (١١/ ١١٦)، و«أحكام أهل الذمة» لابن القيم (١/ ٥٦١).

(٤) انظر: «صحيح البخاري» (٢/ ٧٩٠)، وانظر أيضًا: «المحلى» لابن حزم (٧/ ٥٤٤).

(٥) انظر: «فتح الباري» (٤/ ٤٤٢).

ويتركون المسلمين مما يؤدي إلى وجود البطالة في المجتمع المسلم، وأيضًا كثرة العمالة الكافرة في ديار المسلمين تؤدي إلى مساوئ وأضرار اجتماعية وأخلاقية وعقدية، كما هو الحال في كثير من بلدان المسلمين التي فتحت باب العمالة للكفار فيحصل فيها من الفساد ما الله به عليم.

ثانيًا - حكم الاستعانة بالمشركين في خبراتهم كالتطبيب والتعليم ونحوهما:

الاستطباب مشروع في الإسلام وهو طلب الطب والعلاج لقوله ﷺ: «يا عباد الله تداووا، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء..»[1]، والأصل أن يكون لدى المسلمين الاكتفاء الطبي فيعالج بعضهم بعضًا، لكن قد يكون المسلم في غير دار الإسلام، أو قد تدعو الحاجة إلى العلاج عند غير المسلمين، فما الحكم في ذلك؟

يذهب جمهور الفقهاء إلى جواز الاستعانة بغير المسلمين في باب الطب، واستدلوا بما رُوي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه قال: «مرضت مرضًا أتاني رسول الله ﷺ يعودني، فوضع يده من بين ثديي حتى وجدت بردها في فؤادي، فقال: «إنك رجل مفؤود[2]، ائت الحارث بن كلدة[3] أخا ثقيف فإنه رجل يتطبب، فيأخذ سبع تمرات من عجوة المدينة، فليجأهن[4] بنواهن ثم ليلدك[5]

---

(١) رواه الترمذي في كتاب «الطب» (٤/ ٢٣٥) برقم (٢٠٣٨)، وأبو داود في «الطب» أيضًا (٤/ ١٩٢) برقم (٣٨٢٥)، وأحمد (٤/ ٢٧٨)، وابن ماجه برقم (٣٤٣٦)، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢/ ٣٩٧).

(٢) المفؤود: هو الذي أصيب فؤاده - يعني قلبه - بوجع.

(٣) هو: الحارث بن كلدة الثقفي، من ثقيف، يلقب بطبيب العرب، قال ابن عبد البر: مات في أول الإسلام ولم يصح إسلامه، انظر: «الاستيعاب» (١/ ٣٤٨) برقم (٤٠٤).

(٤) أي: فليدقهن.

(٥) أي: يسقيك، واللدود ما يصب من السقي والدواء في أحد شقي الفم، انظر «اللسان» (٣/ ٣٩٠).

بهن»[١]، ووجه الدلالة من الحديث أن الرسول ﷺ أمر سعد بن أبي وقاص أن يأتي الحارث بن كلدة وكان رجلاً مشركًا ذا علم بالطب ليعالج عنده، قال ابن عبد البر: «وهذا الحديث دل على أنه جائز أن يشاور أهل الكفر في الطب إذا كانوا من أهله»[٢].

ونستنتج مما سبق: أن استطباب غير المسلم مباح، لكونه من باب الاستئجار وهو جائز، وأيضًا: لأن الطب من أمور الدنيا وعلومها وليس حكرًا على أحد، بل مَنْ علمها وأتقنها فيجوز الرجوع إليه بغض النظر عن دينه، غير أنه لابد من مراعاة أمرين في هذا الباب:

الأول - أن الأَوْلى إذا وجد الطبيب المسلم الماهر ألا يستطب الكافر.

الثاني - أنه إذا شك المسلم في ثقة الطبيب الكافر فلا ينبغي له أن يعالج لديه ولا أن يأخذ بخبره.. وبالمناسبة فإنه يجب على المسلمين أن يستغنوا عن المشركين في هذا المجال وفي غيره من المجالات التي يحتاج إليها المسلمون في حياتهم[٣].

أما قضية الاستعانة بالمشركين في باب طلب العلم الدنيوي الذي لا يرتبط بدينٍ ولا بأمة مما يكون الناس فيه شركاء، قد يعلمه بعضهم ويجهله البعض، فلا يوجد مانع من أخذه حتى عن غير المسلمين، فالحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها، ويدل على جواز ذلك ما فعله الرسول ﷺ ببعض

---

(١) رواه أبو داود في كتاب «الطب» (٤/٢٠٧) برقم (٣٨٧٥)، وضعفه الألباني، انظر: «ضعيف سنن أبي داود (ص٣١٢).

(٢) انظر: «الاستيعاب» (١/٣٤٨).

(٣) انظر: «الفتاوى الكبرى الفقهية» لابن حجر الهيتمي (٤/١٠٤).

أسرى بدر حيث جعل فداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار الكتابة[١]، وكذا أمره ﷺ لزيد بن ثابت أن يتعلم لسان اليهود، وكيف يكتبها، والمتبادر إلى الذهن أنه سيتعلمها على يدهم مباشرة[٢].

وعليه: فالمسلم غير ممنوع من البحث عن الفائدة والعلوم الدنيوية النافعة من أي مصدر كانت، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أنه يجوز الانتفاع بآثار الكفار العلمية فقال: «الانتفاع بآثار الكفار والمنافقين في أمور الدنيا جائز، كما يجوز السكن في ديارهم ولبس ثيابهم وسلاحهم، وكما تجوز معاملتهم في الأرض.. فأخذ علم الطب من كتبهم مثل الاستدلال بالكافر على الطريق واستطبابه، بل هذا أحسن»[٣].

ولابد هنا من الإشارة إلى ثلاثة أمور:

١ ـ أنه يجب ألا يكون في تلك العلوم التي قلنا بجواز تولي غير المسلم تعليمها للمسلم ما يخالف النصوص الشرعية أو قواعد الإسلام العامة سواء في العلوم النظرية أو التطبيقية.

٢ ـ أن يكون في المسلمين حاجة إليها وإلى الكافر الذي سيدرسها، فإن كان لديهم غنية واكتفاء فلا يصح طلبها عندهم ـ أي الكفار ـ.

٣ ـ ألا يتعرض المتعلم عندهم إلى فتنة في دينه.



(١) رواه أحمد (١/٢٤٧)، وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح (٤/٤٧)، وحسنه الأرناؤوط، انظر: «مسند أحمد» بتحقيق الأرناؤوط (٤/ ٩٢).

(٢) القصة رواها الإمام البخاري في صحيحه في كتاب «الأحكام»، باب «ترجمة الأحكام» (٦/ ٢٤٣١)، وأحمد (٥/ ١٨٢).

(٣) انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤/ ١١٤).

الفرع السابع - حكم الاستعانة بالمشركين في الحرب:

قضية الاستعانة بالمشركين وبالكفار عمومًا في الجهاد والقتال قضية مهمة للغاية وقد ناقشها فقهاؤنا مناقشة دقيقة، وهي ذات شعب متعددة، يمكن إجمالها في الآتي:

(أ) الاستعانة بالمال والآلات الحربية.

(ب) الاستعانة بالرجال.

(جـ) الاستعانة بالرأي والمشورة.

وهاك بيانها بإيجاز:

أولاً - الاستعانة بأموال المشركين في الحرب:

هناك أكثر من صورة للاستعانة بمال المشرك في الحرب، منها:

١ - **الاستئجار والاستعارة:** الاستئجار والاستعارة من جملة العقود المالية، وقد ذكرنا سابقًا أن التعامل التجاري مع غير المسلمين جائز سواءً كان التعامل مع فرد أو أفراد أو جماعة عند الحاجة، ولكن هل يجوز ذلك في باب الجهاد، بحيث تستأجر أموال الكفار أو تستعار الأسلحة كالسفن والطائرات والسيارات ونحوها؟

الذي يبدو أنه لا حرج على الدولة أن تفعل ذلك، فقد وردت أدلة شرعية تدل على الجواز، منها:

(أ) ما جاء عن صفوان بن أمية أن الرسول ﷺ استعار منه أدرعًا يوم حنين، فقال: أغصبًا يا محمد؟ فقال: «لا بل عارية مضمونة»[1]، وهي حادثة

---

(١) رواه أبو داود في باب «تضمين العارية» (٣/ ٢٩٦) برقم (٣٥٦٢)، وأحمد (٣/ ٤٠١)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٧)، وقال: صحيح الإسناد، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٨٨)، =

الموضـــوع | صفحة

الموضـــوع صفحة

الموضـــوع | صفحة

الموضــوع | صفحة

الموضـــوع صفحة

الموضـــوع | صفحة

الموضوع | صفحة

الموضوع صفحة

الموضوع	صفحة

الموضـــوع | صفحة

الموضـــوع صفحة